





I

ف

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text is organized into several horizontal lines, some of which are underlined in red ink.

Blank page with significant water damage, including large dark stains and a vertical crease down the center.



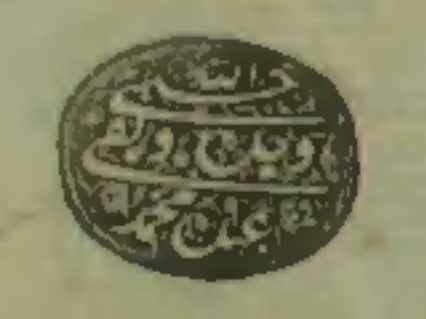
كتاب الطهارة ٢٠ نوع في الماء المستعمل والمقيد والمطلوب في الغسل في النعم ٢٤  
 كتاب النكاح ٢١ في زلة العاكر ١١ فروع على قول في النكاح في الفرض ١٩  
 كتاب الزكوة ٢٢ في الخراج والعشر والخزيرة ٢٣ كتاب الصوم ٢٥ كتاب الحج ٢٨  
 كتاب النكاح ٢٩ في محل النكاح وابتداء فيه حرمة المصاهرة في خضاع في اليهود ٣١  
 في النكاح بغيره ٣٢ في نكاح الصغير ٣٢ مسائل المجنون في الوكاله فيه ٣٤  
 في المهر ٣٥ مسائل الخلقة في نكاح قاتل في دعوى والامانة في الرهن ٣٩  
 فيما يكون اقرار بالنكاح في الرضوخ والخياره ٤٠ في النكاح بالوكالة في النفقات ٤٢  
 مسائل النكاح ٤٥ كتاب الطلاق ٤٥ مسائل الايقاع فيه ٤٨ مسائل الحائض ٥٠  
 في الكفارة ٥٤ في الخلع ٥٤ في النكاح بالوكالة في الامانة ٥٩ في الاستبراء ٦٥  
 في الرجوع في العدة ٦٥ كتاب الاعان ٧١ في التتبع ٧٣ في مس الطلاق ٧٣  
 في النكاح المصغر ٧٥ كتاب العتق ٩٢ كتاب السبع ٩٣ في السلم ٩٣  
 مما يجوز بعد ولا ٩٧ مسائل الشيوع ١٠١ في العهد وسبع المسح في السبع ينظر ١٠١  
 في فروع الارض ١٠٩ في السبع وطى المكل في العيب ١١٠ في الحارث ١١٦  
 في سائر اقسامه ١١٨ في الوكاله بالسرا في احراق البائع في ما سئل بالتمن ١٢٣

في التاجيل ١٢٢ فيما يدخل من السبع اولا ١٢٢ كتاب الصرف ١٢١ في استيفاع في الاحكام ١٢٩  
 كتاب الاجارة ١٢٩ تفريع على اجارة الطول ١٣١ مسائل الشيوع ١٣٢ في اجارة الوكيل في ضمان ١٣٣  
 في فسخها في مواعد المتعاقدين ١٥٠ مسائل الاجارة ١٥٢ كتاب ادب القضاة في الحكم ١٥٤  
 كتاب الشهادة ١٧٢ فيما سئل وما لا سئل في القاطن في السنين ١٧٩ نوع لا بد منه ذكر الحد في الشهادة ١٨٠  
 نوع في الشهادة ١٨٢ في الموافقة في الدعوى في خلافها في الشهادة بالنسبة والاشارة ١٨٥  
 في الشهادة على السماع ١٨٨ في الرجوع عنها ١٩٠ كتاب الدعوى في اثبات النيب ١٩١  
 في السنين ١٩٣ في الرفع في اسبابه ١٩٧ في دعوى الركن في البركة في دعوى الصلح ٢٠١  
 في سائر الجرائن ٢٠٧ في دعوى الابتناء والصلح في مائة الدعوى في السنين نوع في الخمسة ٢٠٩  
 في النوع العاشر ٢٢٠ في الاستحسان ٢٢٤ في الاحكام ٢٢٨ كتاب الاقرار فيما يكون بغير القبول ٢٢٩  
 في الاستبراء ٢٣٠ كتاب الوكاله ٢٣٣ في الامور يدفع المال للمعد في نوع في السنين ٢٤١  
 كتاب الكفالة ٢٤٧ في المعلقة ٢٥٠ في صلح الكفيل في تكليف الحاكم ٢٥١ كتاب المحالة ٢٥٢  
 كتاب الصلح ٢٥٣ فروع فيما لا يوصف في المجلس في الجائر والقاتل في الصلح عن العيوب ٢٥٥  
 في صلح الاصل ٢٥٨ كتاب الرهن في رهن الرهن فصل في رهنه ٢٦٢ في رهن الرهن ٢٦٢  
 في صلح الاصل ٢٦٢ في رهن الرهن ٢٦٢ في رهن الرهن ٢٦٢



كتاب المصاير	فيما على المضار وما لا عليه	فيما على المستوح	نوع في الاظ
٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٥
نوع في الازالة	نوع في الاولا	نوع في هلا	نوع في نية
٢٦٥	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٨
في نزع ارض غيره بولان	في فتحها	كتاب الشرب	في الصا
٢٧٢	٢٧٣	٢٧٦	٢٧٧
كتاب الاكره	كتاب الحادو	كتاب المسمه	نوع في بعض المسمه والخيار
٢٨٠	٢٨٢	٢٨٥	٢٨٥
كتاب الشفعه	فيما يست ولا يشب	في الطلب	كتاب العصب
٢٨٩	٢٩٠	٢٩٢	٢٩٤
في الحل الحرم	في ما بل الضمان	كتاب الردعه	دفن ارض
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٥	٣٠٥
على اخر مستوفى	في طلبها	في الاولا	كتاب العار
٣٠٨	٣٠٩	٣٠٩	٣١٠
كتاب اللقطه	كتاب جعل الابن	كتاب المفقود	كتاب السر
٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٦
فيما لا ذكر له	في الضمخ	كتاب الحصى	في هبة الميراث
٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢٤
في الرجوع عنها	كتاب الوفاء	في صحة فواده	فيما يصح تقف ولا يصح
٣٢٥	٣٢٦	٣٣٠	٣٣١
في المناع	في الشهاده على تقف	كتاب الصيد	كتاب الذناح
٣٣٢	٣٣٣	٣٣٨	٣٥٠
في البيع	في الميراث	كتاب الكفر	فيما يتصل بها وما لا
٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥

في العبادا	في السلا	ينبت في عروشه في داره	كتاب الاخذنا
٣٤٥	٣٤٦	٣٤٦	٣٨١
كتاب الحمامات	نوع في صلح الدية	نوع في صلح الدية	كتاب الحدود
٣٨٣	٣٨٩	٣٨٩	٣٨٩
نوع مشترك بين الحد والحامه	كتاب الشر	كتاب الرضايا	في الاضيا
٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩١
نوع في الغزل	في صراط الوصي	في الدعوى والشهاده	في دفع طالع السلطان
٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٦
في صراط الاربع الوصي	ادعى ان شيئا له	في تصرف الميراث	٣٩٨
٣٩٧	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨
كتاب العراض			
٣٩٩			





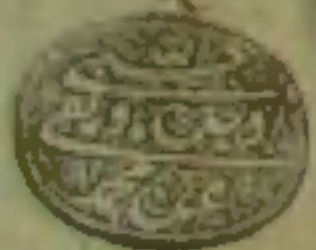
مسند  
من درایع الزمان  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
والآله الطاهين  
م

قادی بزازیه



۳۳۳

برکت العبد المذنب  
محمد رفیعی



بزازیه

Sulaymaniye Kütüphanesi
Kişin: Huseyin Zade
Yeni: Huseyin Zade
Fahriye: 244



عن عائشة <sup>رضي الله عنها</sup> أن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قطعها  
أرجل التي من خفتين  
على القديس بغير  
وقت عطاءه والله  
يا علمت أن أحدا  
بافية من رجب  
رسول الله  
مسح على القديس  
شافي

السوق من الحوض

ان الله يحب المتقين



مطلوب  
لا يابس وحول الماء  
للرجال والنساء

ومن لا مام نعم اذا كان المرفق متدركا والماء يدخل في الانبوب ساوياً الى داخل الخارج أم لا حتى لو كانت عليه  
المرفق نجاسة والحالة هذه لا ينجس كذا البئر ولا ينجس بخره للرجال والنساء لكن من يدخل في البئر وسبأه  
وروى عليه السلام دخل حمام حجة استلذ وطهر الحوض وخرج منه الماء ولا التطهر في رايين طهر الا اذا  
خرج من البئر الذي حياضه الحوض اذا كان ذا طول وثق لا عرض ماءه بعد الكثير فهو كغيره من النجاسة فلا ينجس الا  
ولو لم يخرج الا من حيزه ونحوه الاول تسعة وكيلة ان يخرج حيرة ويعد منها اليها ثمرة ويؤخذ في التيمم فيرفع  
الخلاص وعلى هذا البئر الحوض ثم دخل فيه ماء كثير وخرج منه بعضا قبل طهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا يخرج  
مثل فيه وقيل مثله او ثلثه مثاله وقيل بغيره وان لم يخرج شيئا قاله يوسف بن جهمان في بعضه صرح صغير  
يدخل الماء من جانب يخرج من جانب آخر الى اربعة كوز التوضيعة لا ان زاد عليه لا ان زاد يستعمل  
وان اربعا يستعمل فيه وفي القصر ذكر الحوض مطلقا لا جارية **نوع في الجنابة** اي حجت اخذ منه ما جعل  
في قصعة ومنه اخذ ذلك ثم وجد فيه قاذور فخرى وان لم يقع على شيء ان غاب بحال الجنابة على القصعة وان لم  
يغيب فعل الجنابة وان كانا برطين وكل برتن في ذلك طاهر فطاهر ان ولو كان في حجب على وفي آخر  
خل وفي آخر خل اخذت كل في قصعة واطلع على قاذور فيها يوق بطنها فاقصد بطنها فعلق النجاسة وان لم يجد  
ترجى الماء فان لم تاكل تعلق النجاسة باخل وان اكلت تعلقت بالعلل والكل فترت كفان في حجرة ومرة  
على الماء اخذت لا تهاجر بالبول في هذه الحالة قال الامام الهندي وروى بعض في الشيا لا فو لها تحت طهر  
لا الماء لعدم الضرورة ومثله المرة بعد لعابها في الماء للضرورة لا في العوضو وعلم منها جهل العوام على كونها  
في الحوض العوضو يصطون قبل غسله وقيل بول المرأة لا يغسل في الماء والياب وفصل البعض بين الذكر والذكر  
لان الذكر يمس بغيره لا المرأة بغيره فيسقط البول الطاهر والبقرة نجس للجنس وعلم الامام في التوبة  
في بقاء الطهارة كسائر النجاسات في ما لم ينجس الماء البئر **نوع في المستعمل والتقييد والمطلوب**  
ادخل الجنابة والحايض فيه يده لا غراف او رفع الكوز منه لا يغسله للضرورة بخلافه للبرء وكذا ادخال  
الاصبع وما دون الكف وان ادخل الكف للغسل فسد وان اخذ الى بغيره لغسل شيء او لم ينو شيئا  
فسد عند من خلا في حيزه الاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضيعة ولو اخذ الجناب  
الماء بغيره ونحوه ثوب لا ينجس الصحيح ان الامام مع تحريمه في طهارة مستعمل في التوضيعة ادخل يده او دخل  
في البئر او في الماء اخذت ادخل بعض جسده سوى كيد او راسه فابتل بعضه فسد والموقوف على الامام  
عدم الفساد ما لم يبرعضوا تاما والفساد هو الظاهر والحق عدم الحكم بالاعتقال قبل ان يستقر ويكن في الخرج  
نحو على عضوه كحمة فاقتر بركة ذلك العضو عليها مع ولو لم يعضوا او كالمعصاة الى الشكر على العكس بخلاف  
الجنابة لان كل البدن له قوله تحت خطاه احد عضوه واحد خرج من الحيز لم ينجس وابتل فسد ان علم بوجود  
جنب فيه في حكم نجاسة ما مستعمل حكم نجاسة لعدم وان لم يعلم بجنب فيه لا وطلاق الثلثة في الجنابة الداخل  
في البئر للبرء اذا كان مستنجيا بالماء اما لو كان بالاحياء او لم يستنج فنجس في كل وقع الحايض او النفساء فيه  
قبل الانقطاع ولا نجاسة على بدنه لا يغسله وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنابة لو وجب  
الغسل عليها بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط المحذور البالغ اذا غسل غير أعضاء الوضوء او اثناء او ثوبا طاهر  
لا يغسله ما ادخل بغيره في الماء ان علم طهارة يده بالان كان له رقيب يحفظه وغسل يده فهو طاهر

وان علم نجاسته فنجس ان شك فاستحب ان يتوضأ بغيره لقوله دم دغ ما يترك الماء للبرء بكنائس الجنابة  
العاقل مستعمل وغيره قل لا غسل البالغ يده في الطعام او الطعام صا حلا وان لم يمسح او غسلت  
في العيين لا لا فاطنة سنة في الاول دون ان كان غسالة كسيت في الماء والثلث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وغسل  
طاهر مطلقا وصليت بشعره ما يغسله لم يمسح في خلاف وفيها التمازاة التوضيعة في غسله  
الجنب بول لا يستقر فهو وضوء لو ساء لا لعدم الضرورة وكذا في حوض طعام وعلى قول الجمهور ان غسل  
الان تغلب على الماء فتسلب اسم الطهارة ويكره شرب الماء مستعمل في الجنابة ويستغفر به في سائر الادوية والطين  
وكونه في التزديج وكسب بول ومكسفر السبل لا يفيق يسيل على العضو كغيره من التوضيعة وكذا المغسل بالاشياء  
وان سخن لا يزيله الحقيقة وذكر الفقهاء بول اللبث فلا فوا دعي المباح على عليه وما على لا يجوز التوضيعة لا على  
طبع الماء لا ينجس صيفا ويذوب شتاء وكذا ماء التفتة وضوءا ليل ان تغسل طهره كعضو جارية والاكلام اصا  
يده بول نفسه بالماء طهر ان تغسل **النوع الثاني في الغسل** يجب عند من دغ في شهوة لذي لا يغسله  
والطهارة عند من وغسله في شهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة غير الخلق او نظرا للمرأة او غيره ذكره  
فأخذه وامسكه حتى سكن ثم خرج بلا دغ في وجب عند من دغ في البول فاطمأ وقال بغيره كعضو في غسل غزها  
لو ساء بعد بول او انعم لا يجب ولم يجعل في الاصل من النوم والبول فاطمأ وقال بغيره كعضو في غسل غزها  
خلافه لثب بال وخرج منه من ذكره متشرا عليه الغسل وان منكره لا افاق بغيره او التكرار وجد على قدر  
مذيا لا يغسل عليه بخلاف التيمم احتلم ولم يبرئ لا يغسل عليه جازعا او متينا او متيا يجب ان يغسل في شقوق  
بعضه انما وعنه هذا قاله الامام الا في وقت من الدغ يتوضأ لوقت كل صلاة لا حتى لو كانت في حيزه  
او صديدا راي بركة ولم يترك احتلاما لغيره عند خفا قاله راي في مسامحة امرأة ولم يبرئ ثم بعدة  
خرج المذني لا يبرئ اصلت ولم تبرئ ان وجدت لذة الاثر في الزم لئلا يبرئ لرجلها بخلاف الرجل المذني في  
وقيل لا يبرئها كالمزحل العلق كوجوب جرح في الموضع كحكة حكم التطهير حتى وان لم يظهر في رأسه لا يكره  
لا يبرئ محافنا استيقظ فوجد على فرسه ما يكره وظن ان يكون له ان يغسل فله ان يصفرها وقيل بطولية  
فله وان عريضة فلهما والاحتياط ان يغسل فالت مع حجة بآئنه واجد لنز الوفاق لا يبرئ من فض البكر لا يبرئ  
ما لم يزل لان كعدون تمنع الانتقاء وجعت في جازي الفرج ودخل المذني فله لا يبرئ ما لم ينجس لان الجنابة لا يبرئ  
انزها اغسلت ثم خرج منها الخنزير ان منبته لا يبرئ المراهق والمراهقة لا يغسل عليها لكن يغسل في كعضو  
مطاطها ان اسلم الحافر للجنب من غير كعضو قبل الغسل حاصت للجنب وجعت الحايض ان شات  
اغسلت ان شات اخرت الى الانقطاع ويسلح باخر الاغتسال لا وقت كعضو حتى حل ان ينام ويعود  
اليها قبله ويسحب التوضيعة ان اراد الحياضة لانه انشط كالتطهير وغسلها كغسلها فافرجها فاطمأ  
ولا يبرئ تطهيرها بطن فلا تدخل اصبعها في قبلها اختلفا اغسلت ولم يبرئ من الماء تحت حيلة جاز لا خلفه  
ولو نزل اليها البول نقص لانه على عريضة لطرح وطرح هو كغالب جعل بعض يقول بالنقص قول لا يوجب الغسل  
ولم يفرق ترك المحضفة في الغسل ثم سبها على وجه الشبهة لا يوجب ولو لا على وجهها يوجب لانه مضى  
في الاول وجب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم ينجس الماء **النوع الثالث في الوضوء** ولدت ثم تقيت في الماء  
لو مكث قدر واسع فيه وضوء الغسل لا يكون تاركاً لسنة وظل الاستحشاء آخر غسل الرجل آخر بنية الاغتسال

خلافاً للشاة

مطلوب  
رجل بر رمد وضوء  
الحل وضوء



مطلوب  
خلق خبیثه و دلا

وابن عمارك لان الاصل بطنه الخذه بطل عند الكس خلاف الخد لو نام قاعه امضط وانصب قبل وصوله الى الارض  
او عنده بلا فصل لما وعى الكس انقبض مطلقا ومن حجر ان انصب قبل ذوال المعده الارض لا ولو بعد ذوال المعده ان بطل  
سقط ام لا ولو اتعوى على قول الامام وقيل المعده قول لا يفره ولو كان يات برؤا لارض وطورا لا الظاهر لا يكون  
حذونا قال شمس المائمه ان نام واضعا به على الارض انصب فلم يصل جنبه لارض البطل بالمرى بقى عند استئذنه  
رجل او الصبح لا جدرا وبه بحيث لو ازيل لقط فالتحيا وعلى انه ينقبض في الظاهر لا ان كان اليته مستقر اعلى  
الارض نام على التبرج وتحمل الكبالا اذا اضطج على رجليه في الشور ونام قاعه على شط بطل نام في سجدة تلاوة  
او شكر وكانت على وجه السنة او غير ما بان فترش ذاعيد والصق بطنه الخذه لا ينقبض عند ما وعده حذو الم  
في الصلوة ليس كحذو الامه الالكلها لان يكون مضطجعا او متكئا والمريض اذا صلى مستلقيا نام بعد  
صلوته لفاد كوضوء التيمم ناقض هو ما يكون مسجوعا لغيره بدت تواجد ام لا قال الطولاني اذا بدت تواجد  
وشغلته الذكر فهو حدث ولا ينقبض طيات العسل ويبطل التيمم انكرو وضوء الصلوة كفر واخره لا لانها ليست  
بعادة معصودة **في الحج** يخرج من طرف القرعة وبقيت اطراف قشر القرعة موصولة بالجلد والى في وضوء الصل  
الا تحت التيمم كوضوء جعل الشحم في شقاق جلده وغسل لم يصل الماء اليه ان اضره جازو الا وان خزن  
جاز مطلقا ولو كان على جبهه ديم ذباب وفرغ من غوث او در لم يصل الماء تحت جازو ولو قرأ ولا كيفية  
الاستنجاء بالماء ان يجلس اقرب ما يكون ويرقى نفسه ويستقي بوسط الاصابع وكذلك هي ولو بين حصين  
يظن ان بطهات موضع الاستنجاء كما لو يظهر بطهات البئر وكذا على لوح لم يظهر بطهارة وما يقبض  
من ماء الثلث فغليظ ثم اربعه كاستعمل على الخفاف وان نفذت المياه الثلث لا باطن الثلث والمكعب يظهر الظاهر  
بطهات المعده لا باطنه ودم يجر سرة تركه ولو على شط من لان التمر ارجع على الامر قبله واستوعب التمر الا زمان  
ولم ينقبض الامر التكرار ولو شئت يراه مسح ذراعيه مع كمر فحين على الارض وتكون على الجدار ويصل **الارض المسح**  
لا يجوز مسح باصبع او اصبعين وان بلغ اربع اتيها باليهام وكسبابة معوضين لان بينهما قد اصبع من الكف  
ولا بد من ثلثة اصابع وان وضع الثلثة ولم يديل يجوز في الراس الخفف خلافا لمحمد وان مسح باصبع واحدة  
واخذ في كل ماء جازو لو باصبع بجوابها الاربع لا ولو بانا مل الاصابع يجوز في الصبح مستطرا كان الماء او لا  
**مسح الراس** يمل الحية لا يجوز وبيلة معقول بان نافذة الى العسل ان مسح بالهية بعد غسل او بالبقية  
يجوز **مسح** على الخارات نفذت البيلة المتقاطرة جازو ولو شئت الذباب على راسها مسح عليها لا يجوز  
وقيل يجوز لكس ان ارسلت الذباب اعادت مسح **مسح** على الخضاب بان اضطلعت البيلة بالخضاب  
حيث فرضت كونها مطلقا لم **مسح** على شوكة بعض الراس مسح وان لم يكن كحة راسك لم تسلم  
لا يجوز ما فوق الاذن من الراس الرقبة والظهر لاه العنق على ان مسح الخيطيرة عند فرضه كفي مسح  
العضامة بدله اخرى ان اعاد مسح خمس وان لم يجد جازم ان اضره حل الخيطيرة وغسل كحتم مسح على  
الخرقة وان كان لا يضر لخله المسح منزع مسح على الخراطة وغسل جملها وان اضره مسح لالخل حل وقيل  
للوله ومسح على الخرقة على اقامة الخراطة لان مسح ضروري فيقعد بقدر ما يحتاج وتزول المرات عن موضع القرعة  
يجوز مسح اذا استوعب العضامة مثلا المعتقد وعليه العنق وايصال الماء الى الفرج بقى في العضامة ولم يتر  
العضامة فرض على ذراعها جابر على الماء للمسح لا يجوز واقف الماء ولو على اعضا يبع او كفة لا يغسل الماء وجاز



المسح على الخوف للبرد

مطالع  
نور من النور  
لا يطهر ابدًا

دهلی جنت و دیسی

واقف



دعي جلد في دوس الحبت العصب بسبل ان لم يظهر الدم لا يجس ان ظهر نجس اذا اغتذت الخيط الطاو كذا في التوب بغير  
الاول وبغير كذا وقال الامام طاهر الدين فذكر في الطهارة طهرا بالفرق في الصحيح وقيل ميتة ما لم يمتها لا طهر  
بالفرق ايضا وعلم ان التراب عليه لا يصاب بالفسخ كالمسح والنجس الطيب على الخيط يظهر بالفرق  
في الصحيح سيفا وسكن اصابه بول فخرج بالفرق ما بالان في جرح به شاة وصرح على صحتها زالا  
الامر طهر ولم يذكر فيه حال خلافا في الطهارة وفي بعض الرواية لا يظهر ماء على يدى امة ومضمرة او شرب طهر  
وردا البراق في فيه بحيث لو كان طهر على التوب لزال بهذه العدة البراق طهر والا لا شرب خمر او نام قال في فيه  
ان لم يظهر عيش الطهر لا اثره ولا رايحة فهو طاهر عند ما حاد صابته نجاسة فادخل في التوب قبل مسح او غسل  
طهر كذا اقرق راشدة ملطحة بالدم واداموه الحدي عا وجس لا يظهر عند حمر وعند كذا يموت بالما الطاهر يرد  
في كل مرة السنو مسترا اذا سحت جرحه نجاسة ميتة ان اكلت حرام النار بلة الى قبل الصاق الجرح بالنسبة لجس  
والا ينجس الجرح الطيب الجس كوزا وقد اوطح طهر الجرح المفسر وشك حكم الارض طهر بالجفاف وان كان يستقل  
ثم مكان لا مكان لا يظهر بالجفاف لكن اذا وصلت النجاسة الى جانبية كوزا الصلوة على جانبها لا تواتر الحلا والتصل  
بالارض كالارض فاذا قطع لزوم الغسل والتحصن كارض المتصل به وكذا الكعبين كذا في التوب كوصوع عليه باجف  
الارض الجس افرق الخ او حقت الجس في الختم اصاب لاء هو لا نجاسة لا نجاسة حايية عملية بالعصية واشتد  
وصار خمر او انقضى لافها وان اياها طهر وكذا ما لا يوايتها عند كفاة وذكر انما ضرة ان لا يظهر الا بالغسل  
وقعت كوزا خمر في دنه فخل طهر الخ في ساعة اذا لم يظهر اثر الخمر فيه ولو وقع كوزا الخ في دنه خمر لا يباح قبل  
منته زمان يعلم انه صار خمر افاق وقعت في خمر ثم صار خرا ان اخرجت من ساعة او قبل التحلل يباح الخلل  
وان تفحنت فيها لا وقعت كفاة في العصور وخمر ثم تحلل لا يظهر وقع كبول في الخمر ثم تحلل لا يظهر يدق لفظن  
المخلوج الجس ان كان تعدا لا يذهب بالنسبة كالتصنيف وكذا لا يظهر وان قليلا يذهب بالنسبة يظهر  
لا احتمال الا ببال بالنسبة كالكذب الجس بعضه يقسم بين رجلين او يباع ببعضه او يغسل شاة او يوكل  
بحكم بالطهارة لا احتمال وقوع الجس في كل طرف فلا يحكم على كل شاة كذا في التوب حمر صار زادا او صار خمر  
طاهر عند حمر وعليه الفتوى حمر صاع اكل في كذا الخ وجازت الصلوة على تلك التراب اصاب التوب ثم انقضى  
الكلب ان دخل الماء وابتل فاصاب منه فهو نجس ان لم يطهره الا في الاول اصاب منه فله وهو نجس في  
الثانية وفيه دليل على ان الجس العيس وذكر في السوء والتبايح ان طهر بالكلية وكذا في الجس في  
الصحيح وفي جامع كصير جلد طهر بالديابغ عند ما ذكر كذا ان جلد الخنزير كذا **التابع في الجس**  
طهر الماء في لا يغسل عند الماء وفي غيره يغسله بالانعاغ وعليه الفتوى طهر ادا او البوض او البرغوش اذا  
في شاة لا يغسله والماء اذا استخرج منه مات في ساعة الدودة المتولدة في النجاسة طاهرة حمر اذا وقعت  
في الماء بعد غسلها لا نجس كذا دودة كل حيوان وكوزا الصلوة معها وكذا الدم الباق في عروق المذابة بعد  
الزج وعلم الامام ان يغسل التوب اذا نجس ولا يغسل الجرح المفسر او الاثر فاء عليه السلام يرى في برة  
حايية رضى الله عنها صخر دم العنق والدم الخارج من الكبد لو غيره نجس ان من فطامه وكذا الدم الخارج  
من اللحم الممزول عند النطق ان من فطامه الا لا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال كذا في الكبد والطحال  
طاهر ان قبل الغسل حمر كوطي به وجه كلف وصلي به جازا الكافر اذ وقع بعد موت وقبل الغسل في كذا نجاسة

كروى في  
الكلب نجس العين

وان لم قبل الغسل والكافر بعده لا الصلوة الذي لم يستهل لا يجوز الصلوة مع علمه سلام لا الذي استهل قبل  
الغسل كذا في بعض مقام جلد الانسان وقع في كذا التعليل ان قيل قد طهر او كذا طهر لا يغسل  
لان عصب صلبه جودا حمر كوزا التوضي بسون كالفان كوزا داء فان كان سون نجس كوزا طهر  
لا يجوز وفي التصاب ان كان الجرح مشددا وكذا كوزا حمر ان كل شاة كبول الخ جرح في بدن الانسان على كذا  
طاهر كالعرق والخفاة واللبن والدمع والبريق ونجس ذلك كل ما يوجب فريضة الوضوء وكذا في الجرح  
في ابدان سائر الطوائف فان نجس غير ابدان كالحمل والخلق فيه معروف وكذا ذوق ما لا يوكل حمر اختلف فيه  
قال محمد بن نجس واما ذوق ما لا يوكل كالحمام ومصفور فانه طاهر وحرمه لا يغسل وان حمر طهر وكذا كذا حاج  
والا بنجس جميع الاروات نجس بالافلاق بين علمائنا فليس الحية ان لم يكن مع جلد الحية طاهر وان كان كذا  
الكرامة قد لا يذوق فلا وان ذبحت لان جلد لا يحل الدباغ وتيممها بالخلع عنها موضع سكنها البينة  
المرطبة او التحلة المرطبة وقعت في كذا نجس ان يابسة لا وعلى قول الامام طاهرة في الحالين كذا قال  
في الاثر في كذا بعد موت التحلة بول الفان والهرة اذا اصاب التوب لا يغسل وقيل ان زاد على ذلك الدم  
افسد وهو الطاهر وحرم البطان ان كان يعيش بين الناس لا يظهر كذا حاجة وان كان طهر ولا يبعث على  
الناس فكما حادة لا مكان الخمر في الاول ان كذا لا يذوق في الهواء ولو لم يكن مع الا سور الخ فتوضا  
وصلي ثم يتم واعاد تلك كوزا لا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ما لا يكون التيمم عند وجود الماء والمطلوب  
ما في التيمم نجس عند كذا طاهر عند ما بنا على مسئلة البلغم وعلى هذا يجوز الصلوة مع خمر الخ طاهر وان  
ان كرم عند ما احرق بعد في البيت او كان الاصطبل حارا او كان بيت بالوعة وفي كل طابق او كوزا  
معلق فترشح منه نجس راو كان على جدار الحمام نجس فترشح وصاب كذا ان لم يظهر اثر النجاسة  
لا يغسل التوب سطح عليه نجاسة امطر السخا عليه وكذا على التوب ان كان السخا عطر حال ما اصاب  
التوب لا نجس هو الا نجس وقع عند الناس ان الصابون نجس لان دعاه لا تغسل فيمنع فيه كذا في  
وبلغم النعان والكلب وهذا باطل لان الاصل وهو كذا لا يترك بالاحتمال والذين ستم قد تغير بالكلية وصار  
شيئا آخر فيفتي بقوله محمد بن النجس لو جعل صابونا طهر **التابع في نجاسة الصابون** ان زاد على ذلك الدم  
منع ولودرهما لا واسا وان صلبه ولو اقل لا يكون نجس والقيل افضل والدم كبر ما يكون ثم تغسل كذا  
كذا احتجنا في كذا الفتوى وفي تفسير فان البلدان درهم مختلفة في بلد درهم اصغر من الظفر وكذا في  
من مسئلة النجاسة قال الخنثي سفيجا ذكر الفتا حمر في مجالسهم فلفوا عنه بالدم وقال كفار وفي رضى  
اذا كانت النجاسة مقدار ظفر في هذا لا يمنع فالذي يرضيه التعليل ان يغسله بالانعاغ او بمقتصر الكف بعض  
الفتا واختار الاول في الكتيب واما في التريق وهو المشبه رضى عنه في الماء فانقضى منه على توب  
لا نجس لم يظهر اثر النجاسة وكذا الوضوء عليه منبول الحار بول لا يفسخ مثل ريش اللابر لا يفسخ كذا في الخف وصرح  
بجاز وكذا يابا وعلم كذا ان البقرة طاهرة والاعضاء عفاة البملوى او لا عفاة كذا يقول بيري سفيجا الخ  
السرقين الحيا والثراب نجس على توب رطب او وضع جلد على شاة نجس ان طهره على التوب والرجل  
والا لا لا يفسخ الذبذبة في الصحيح وقال الامام الخوازمي حمر التيمم على النجاسة اصاب نوبا بملو لا معلقا  
هناك نجس سفيجا بالماء وابتل السراويل بالماء او العرق ثم فسا عا عا شاة نجس لا نجس قال كذا في الجس

المجيب  
خلف  
في اشارة الى ان صاحب

مطالع  
لو حدث الذي الجس صابونا طهر

في انقضاء روضا











المادة الثانية

مطلوب  
في القبله وهي عرصه

مجلس  
الشيخ الاسلام  
الشيخ الفقيه  
الشيخ الفقيه  
الشيخ الفقيه











بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



صيد البر و قراوا ما جده  
و حرقه عليك صيد البحر  
لانفسه

پند

امین بالتشیر الایض  
وعلم الفیض

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْآيَاتِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآيَاتِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْآيَاتِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآيَاتِ



من قتلها  
دفع القتل اجب

معرفة على القليل والكثير

الاخره وهو واحد وكذا قتل حكمه ثم راعى فيه ما لم يكن كل قبله فزعمه فلا قال الامام دفنها فيها اجب في قتلها وقال  
 محمد قتلها وقال انك كلاهما مكره وقيل لدية بغيره او حرزات لو خشي في ايهاها لا ينفذ ولا يكره في الاخره وقلع في  
 فيها يكره وان مثل مقتدى قدام امام لقتلها لا ينفذ صلوة صرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو خشيها لثا في ركعة قد  
 ولو ارتدى او حمل شيئا بيده او جثيا او ثوبا على عاتقه او ترك ثوبا او جرد يديه او انقض كور عاتقه فو الجاهرة او  
 مرقب او اعلق كبايا او قل السر ويل او قل في القيص او رفع كعامة على الارض او رفعها ووضعها على الراس او نزع  
 القيص او استعل او اخلخل نعليه او امسك الدابة او قطع اللجام او لبس قنصوة او بيضة او نزعها لا وان نزع او حجز  
 المرأة او فتح علق الباب او شد القتر او بل او زحف فيص او لبس او قطعت او لبس دابة او اسرجها او نزع التسرج قد  
 قيل لا يبيد فهو قليل وبها فهو كثير وقيل ان رآه الناظر وقطع ان ليس فيها فكثير وان شك فيها او لا فقليل وقيل  
 ينقض له راي المستعمل بالافقة كثير وكثير ولا فقليل الاول اختياره بذكر الفضل الثاني اختياره كعامة والثالث  
 استنبه بقاعدة الامام نحو الخصلة وجهه او تقدم على امامه بلا عذر او اخرجه موضع قيام في القنصوة او استبدت المرأة  
 مصلاها في نفسها قد قال القاضي ابو علي النخعي سبها بغيره المسجد في حق الرجل فلا ينفذ قبله و جهانه كبست  
 وقف على عين امامه فبدلت له نفسه بعد ما كبر او قبله لا تفد ام رجلا فقتل به آخره فشمه وتقدم حتى جازع موضع  
 سجده ان كان قد راي بين الصف الاول والامام لا تفد مسبه في صلوة قد رصف لا وقد رصفين بد فوفيه  
 وان استدراصف ووقف ثم كذلك **السوق** العانة عند الرجلين ينفذ بجمعة جل الصلوة قائما على عقبيه وعلى اطراف  
 اصابعها ورافعا احدي جلبي في الارض بحجرة رفع كعبيد في فخما لا ينفذ بقنصوة لان مفدا لم يعرف فتر فيها  
 رفع كعبيد في كوتر وكعبيد في ستة قرح كبايا فيج لا اعلام في القنصوة او قطعت جل شتمه المصلي في ذلك الحلة  
 رب كبايا ليس او وقع على امامه وقد قراء مقدار ما يجوز في القنصوة او تخلف لرد امامه الى القنصاة المظلمة او لا اعلام غيره  
 انة في القنصوة او خشونة في حلقه لم تفد وان تخلف بلا سبب يكره **نوع** صلاتها بغيرها فقل وترك بقعدة  
 الاول في الصحيح ان لا ينفذ عند محمد له **وثلث** وترك الاول في نفسه في الاصح بلا خلاف لان الحكم بالحقه كال  
 له قومه الا في بانها لم تنفع اليك فقل لم يوجد علم انها الاخرة فتدبرتها بخلاف كعامة لان لا احتياط  
 في الجاهرها وكوشا او عناية بقعدة الاصح انه على القياس والاحتياط وتوفيق في الغل الى الثالثة بلا تفعة  
 يعود قبل السجود عند محمد خلافا لما والا في قول القيل الظاهر على هذا الخلاف والوتر حكم حكم التطوع عند محمد له وقد  
 الامام فيه قياس وتحسان وفي القياس ينفذ عنده وهو ما هو في رايها كوعا او وجود الاتنف ولو عدوا وقال  
 ابن معتل الرزائي ان زاد جمعا قد وعنه انه نهي زيادة الركوع لا بزيادة السجود تفد لان الركوع لا يؤثربها  
 منفردا والسجود يؤثرب وهذا يوافق قوله كما يكون سجود الشكر فتر لا قول الامام لان السجود عنده كالركوع  
 ولو انة بركعة قائما فيها قد لزيادة ركعة غير معتدة تام في ركوعا وجوده جاز ولا يبعد محال لو سجدها ثانيا  
 يبعد ما لو تعدد التشهد ثانيا يبعد بها عودى كغرض زاد ركعة فاعاد بلا عذر قد ولو زاد بالايضا بلا عذر لا  
 لان الاول له وجود في النقل مع كونه وانما لا وجود لها حال لا مكان اصله **العود** الى الصلابة برفض  
 التشهد عند لو لم يات بالبقعدة بعد كعود في صلوة وكعود في السجود والسهو لا يرفضها ولا الجدة القلادة فيه  
 روايت في التحاير الرفض كالصلابة عند لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكر ما في مقام عاد اليها وقعد  
 فان ترك القعدة قد ت صلوة وصلوة فزابعه لا ثم يتابعه يشبه عليه فقال القنصوة كره كوسوت فاحمد

فيما على آخر ركع يزكوه ويتشهد بتشهديه يجوز ركع تاسع القنوت ولم يتابع ركعة فخرج وقت وركع وتابعه  
القوم في الركوع ان قد لاء اقتداء مقرض من قبل في الركوع ان ذكر ركع القنوت لم يعد الى القيام ان  
عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع لم يركع في الاول وان لا يركع في الثاني لان الامام وهو صاحب الامم يركع  
رأسه شاركة فيها وفي الثانية فان رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة الثانية فلم يرفع الامام ولو لا ترك ركع  
مع هذا تركه في السجدة لم يفسد صلوة وفي النوازل ادركه في السجدة الثانية فركع وسجد جديس  
فلا بد من ركعة سجدة واحدة لما ترجل في الركعة لم يجز وان لم يتوابعها وان لم يركعها في الركعة لا يشرط طينتها  
اجماعا على مع الامام فوقف في صلاته للفرح ومكث حتى فرغ الامام فلما وجد مكانه فركع وصلى  
صلوة جازان لم يؤدركنا مع الثاني الفصل الرابع عشر في الحديث فيها الرجل اذا سبق ثلاث فيها يركع  
هل ينه قال ابن رستم لا وقال شيخنا في حديثه كذا اذا وصلت القبلة فركع ركعة واحدة ثم ركع ركعة اخرى  
رأسها لم يركع فلو كانا في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية فلو كانا في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى  
اذا انكسفت القبلة لم يركع في الركعة الثانية وان وجد يتأخر بالركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان  
بدنه في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة  
لا عند انكسافه هذا لو كان له ثوبان فركع واحد على الركعة الاولى فركع على الركعة الثانية وان كان في الركعة  
ولو قرأ القرآن او هب او غابا الا ان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
سبعت ثلاث في السجدة فركع رأسه بركعة واحدة وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
مع الحديث يتحقق في صلوة فخرج رجب من قوته بركعة واحدة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
وقصد للركعة وفي منكره ما ذكره في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
عادة التوضيخ للركعة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
في موضع آخر ان بعد ركعتين مكان الاول بينه والا لا ولو كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
منع البناء وهو كركع ويكمل تركه ان عدم غيره وعلم القدر والركعة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة  
في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية  
فد وان على آنية فارغة ليس اليها حاجة بيدي فسد وبطلان وان اليها حاجة لا مطلقا وان توقفا  
ونسب شيئا ثم رجع واخذ له من الركعة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية  
خير ان شاء الله لا مكان الاول لا يكون مشابها لحاجة وان شاء الله في منكره ولو كان مقتديا انصرف في  
منكره الاول ويستعمل ولا يقضاء ما سبق ويقوم مقدار قيام الامام ولو زاد او نقص لا يضره وان صلى  
في مكانه ولم يجد ان كان الامام فرغ جازا لا الا في موضع يجوز منه الاقتداء احدث فيها فانصرف في الركعة  
وانقضت مدة حكمه فسد صلوة ذكره الناظر في الركعة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية  
للاختلاف وطريقا لايضا في الركعة في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية  
على الطريقة اصعب وان سجدتين فاصبعين وان ثلثا ثلثا وان قراءة فعلة كرم وتلاوة فعلة الانف  
وقيل بشير كركع تامصع ولزيادة بعد ركعة واحدة الصلوة ان واحدة اصبح واحدا على الطريقة ولزيادة  
قدما ولزيادة الاصبح على الطريقة والثالث والثلثان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية وان كان في الركعة الثانية لم يركع في الركعة الاولى وان كان في الركعة الاولى لم يركع في الركعة الثانية

三



صلى اربعاً وقعدة كل ركعة احتياطاً **اقتد** فاقته رجل قبل جهره من سجدة واليه اشارت **فان** بقية  
 قضاؤه قدم جهره من سجدة فاقته فقدم ركعة بنية صلوته الامام جاز وصار كأنه قدم السجدة **اختلف** في خارج المسجد  
 والصفوف فصلة في صلوته كقوله الامام في صلاة الامام روايان والاضحى كذا **اختلف** في الخارج خلف  
 البنية فخره قال الفضيل ان كان الاول في المسجد ولم يخلط الاول مكانه جاز ويجوز كالاول **اختلف** في الاول ويجوز  
 الامام قدم جهره في صلوته في صلاة الامام لولاية في كفاية وان نوبت الامامة جازت صلاة الذين اقتدوا بخليفة  
 الامام وفدت صلاة كعتين بآيات وان تقدم احد من غير ان خليفة الامام فكلما قلنا وان خليفة كقوم فاقوا به  
 ثم نوى خليفة الاول فاقته في البعض فصلة الاولين جازة والاخرين فاسدة **فان** نواها الاول وجاز دخل  
 في صلوته وان لم يرجع فحدثت **اقتد** في صلوته الامام ولو احدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول فحدثت  
 صلوته الاول بغيره **اقتد** على صلوته ولو سبق للحدث **اقتد** بعد ما جاء الاول انتقلت الامامة اليه وصحت صلوتهما  
 حكم ولولم يحدث فحدث جاز **اقتد** في كفاية قبل محلي الاول ثم احدث وخرج من المسجد صار الثالث ما حقه لو احدث  
 وخرج قبل ان يركع واحد من الاولين فحدثت صلوتهما وصلاة الثالث فحدثت الثالث بعد محلي احدهما  
 تعين الجاهل للامامة ولا تقدر صلوته واحد منهما وان احدث الامام والتكسر وخرج جاز **اقتد** في صلوته الامام  
 تامة وينبغي بعد صلوته للمقتدي احدث **اختلف** في اخر الصفوف ان نوى خليفة الامامة من حيث عتصار  
 الامام وان نوى بعد ما خرج الامام من المسجد ونجح الاول في سجدة قبل ان يصل الى المحلة فدخلوا مكان  
 لكنه مادام في المسجد فكان على مكانه فلا خلا **الفصل الخامس عشر في الامامة والاقتداء** استواء في السن  
 فاصبحهم وجهاً وانسبهم اولاً اذا كانا في كساح وكسفة سواء **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 ولا اتم وكذا في القضاء والاول في صلوته اذا لم يؤتم في محلة وام في محلة اخرى في رمضان فخرج من محلة  
 قبل وقت العشاء لا يكره وبعده يكره **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 رجلاً ومنه في خارجه آخر من سبوح بالشروع لا كراهة في صحتهم اختيار بعض كقوم رجلاً وبعض اخر فالبصرة لا كراهة  
 ام قوماً وهم كارهون ان كان لغيره اقل فاقته الامامة كرهه ودخل تحت كونه عيده وان كان احدث  
 لا يكره ام حدة ثم احدثي التحسين فيها لا يقبل لان الصلوة دليل الاسلام ويجوز على الامام لا قراه بالارتداد  
 ويصير بالجماعة وصلاة كقوم تامة **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 او احتل ان قال تورعاً اعدوا صلوتهم **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 شرفاً في نفل واقتداه واقتدى احد من الجماعة في القضاء **اختلف** في السبب وكذا اقتداء التاذب التاذر  
 لا يجوز وعليه هذه الكراهة الاقتداء في صلاة الرغائب وصلوة بالبرت ويلمع القدر ولو بعد التذلل اذا قال فذرت  
 كذا ركعة هذا الامام بالجماعة لعدم امکان الخروج من الجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التزم ما لم يكن في  
 الصدر الاول كل هذا التكلف لا فائدة اخرى كرهه وهو اداء النقل بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التزم ما لم يكن  
 على سبيل التلافي فلو تركت مثل هذه الصلوات فاركب ليحلم الناس ان ليس في الشافعي **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 عليه ما قال الا انه ان صلوته الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكرة في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 فلو لا قيسه في الطلعة على انه يحكي ما يحتاج بانه على فاستعمله الشهادة على شعياً وارمياً بالبنوة  
 كان وعاء مباحاً لكن الكلام فيه كالكلام في الوقت بالدعاء وخارج الصلوة ان يذهب رفقاً لعقب نعم

كره الاقتداء بصلوة  
 الرغائب والبراءة  
 والقدر

ان تبرك بالمتقوال المقبول فحسن وبعض هذه التطبيقات في الامام محبوباً **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 الدم يجوز **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 للركوع قبل الصلوة في الركوع وكفاية في كل مقام لا يجوز الاقتداء اذا ستر على كونه شارحاً في صلوته  
 نفسه عند ما نفي خلفه فالحمد اهل الهواء ان لم يعلم كيف لم يحكم بغيره **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 والجمعة بغيره **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 لا يرى بخطه وجلاله **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 خمس كذا في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 وتاويله ان لا يكون غرضه لطلب العلم وقد ذكرناه في مناصب الامام بوجوه **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 ام القنق يوم الجمعة ولم يكن منعه قال بعضهم بقيته بغيره لا يترك الجمعة بامامة وفيه اثر ابن عمر راجح وفي غيره انه ان  
 يتحول الى مسجد آخر والمصلي خلف متبعه وافق ينال ثواب الجماعة لكن لا يكتفى بغيره **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 السلام قبل قوله عليكم لا يفتح **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 وان كان كبيراً او له باب او تقب كبير يمكن كونه الامام ولا يجوز حال الامام بجماعة او في صفة عند الكل  
 ولو كان التقب صغيراً لا يمكن كونه الامام ولا يجوز حال الامام بجماعة او في صفة عند الكل  
 على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 جاز في قول الكل وان كان لا يجوز عليه حاله لكن ليس ذلك بواجب **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 وكذا لو قام على الجبل الذي بين داره والمسجد ولا يجوز حال الامام وان قام على سطح داره ولا يجوز حال الامام لا يفتح  
 لكثرة التحلل واختلاف الاكثية في كل وجه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار كجاء  
 واحد والآخر اذا كان بين الامام والمقتدي ان كان كبيراً يجرى فيه الشك والتردد فيمنع الاقتداء وان صغيراً لا يجرى  
 فيه التردد لا قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر الخط جازناً لا  
 وكذا بين كل صفتين الى آخر الصفوف والماضي في الاقتداء في الصلاة فاصل فيه سبع صفات **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 العيد فان كثر لا يمنع **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 لا يمنع الا في الجماعة كغيره فان ربه كان يحوي على اربعة الآتي اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر كبر  
 العباس في تاريخ خوارزم وجامع القديس الشريف على ما يستعمل على المساجد الثلاثة الاقصية والقاهرة  
 والبصرة **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 بالخليفة الاول في الاول اقتدى بالامام صلوات الله عليه **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 فاذا هو شيخ او على العكس لا يجوز قبل جاز لان جهره في الاشراق للمشاورة بالاصفة وتوكل ان كان  
 في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 نوبت الاقتداء في صلوته فاذا هو في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد  
 او نوى ان يؤتم ما في الصلاة او نوى الا انه ان كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجدة الامام  
 صلوته تامة ولا يشبه هذا ان يؤتم ببعض المقتدين رجلاً ان يصلين في موضع ونوى كل منهما ان يؤتم صاحبه  
 فصليا كذا كذا جازة **اقتد** في كسفة اقل فقدم اهل المسجد اشد

مطلب  
 الاقتداء بغيره  
 السلام  
 الامام



تکوار ابد

ابو حنیفہ النخعی

فيهما أو التمتع أو قراءة التشهد وترك السلام أو تكبيرات التسبيح أو التكبير أو التسبيح أو قبل الأمام في الركعة  
كلها قضت ركعة بلا قراءة لان الأول بطلت وصارت كثانية قضاء غلا ولا والثالثة في الثانية والرابعة  
عن ثالثة وتمت صلوة وان ركع وسجد بعده جازت صلوة وان ركع معه وسجد قبله ركعتين لان  
السجود الذي بعده على الأمام لم يعتد به فكأن الركعة الأولى معقدة والثانية عنها قضاء والرابعة في الثالث  
كذلك **وذكر** ركع قبل الأمام وسجد معه قضت أربع ركعات بلا قراءة ولما حس خلافة زفر سبح في أدرك  
ولحق به آخر الأمام أدركه في قيام وركع معه لكنه فاته سجدة ثانى حتى قام الأمام إلى الثانية وركع ركع  
معه وسجد أربع سجدة ثانى الأولى وبقيت الركعة الثانية كلها رفع رأسه ثم السجدة الأولى قبل الأمام وأطال الأمام  
السجدة وظن المحدث أن في السجدة الثانية فسجد والأمام في الأولى أن نوى الأولى وسجد على الأمام وثابت  
الأمام جاز وان نوى الثانية والأمام في الأولى فرفع الأمام رأسه وأخطأ إلى الثانية فقبل أن يضع الأمام  
وجهه إلى الثانية رفع يديه إلى الثانية على المحدثي عادة تلك السجدة فان لم يجد بطلت صلوة  
لأنه لم يترك الأمام في الثانية **فمن** أخر في السجود لا يصح الاقتداء به ويصلح ظليفة لأنه يؤتم بالقصد وهذا  
فلا يصلح الامام وكذلك علم أن المحدثي في لزوم التسبوع عليه سهواً وان لم يحضر وقت السهو إلا أن تابع  
الامة في سجود السهو فيقطع عنه به لكنه في حق الأذكي المفسر ديانة بها وظليفة قائم مقام الأول وقت  
صلوة المحدثي في السجود لا يضار بالامام قراءة المحدثي أم لا وان تسبحكم سبح فقله مسوقاً أو فزع لانه  
لا اقتداء **أحدث** الأمام وأختلفت مخالفة في هذه الحادثة ولا يدرى هو ولا القوم إن لم يصلح أن كان الأول  
أحدث في قيام صلوة الظليفة ركعة وقد تشهد ثم تم صلوة نفسه وقوم لا يابعدون قبل ينتظرون  
الفرغ من الظليفة ثم صلوة فاذا فرغ فأولاً صلواتهم وحداناً وأقبح السجود الأمام في سجود السهو ثم علم أنه  
لم يكن عليه السهو شراً أو إتيان أنه تعدد صلوة السجود والأمام أبو جعفر الكلياني لا تعد وان لم يعلم  
الأمام به لا تعد صلوة السجود بخلاف إذا ذكر الأمام المحدث فبأنه قبل جرده في سجدة ثم صلوة  
و صلوة الظليفة وقوم لان الأمام بعد لم يزل ولانية قام الأمام سهواً إلى الحائض وتابعه السجود فيه  
ان كان الأمام تعدد الركعة فدت صلوة السجود وان كان لم يتعد لاحقاً بعد فبأنه سجدة قام السجود  
ثم تشهد ثم قام الأمام إلى سجدة التلاوة ولم يوافق السجود فيها لكنه وافقه في القعت التي فيها الأمام  
بعد سجدة يجوز صلوة وان كانت صليبة ومثلها جالها تنفد صلوة السجود بترك الحائض في السجدة  
فلا يجوز للمتابع في تعدد لان الفاء في كسرها الأولى لا تنقض تعدد فان تعدد الأمام ينقض بالعود  
إلى سجدة التلاوة في متابعتها في العدة بعد عود الأمام إليها تمت أفعال صلوة وجاء وان قيام و  
الصليبية الف بترك المتابعة في السجدة وارتفاض العدة آخر زاير فلا يجوز متابعتها فيها وان قيد السجود  
ركعة بسجدة ثم عاد الأمام إلى السجدة أي سجدة كانت سهواً أو تلاوة لا يلزم السجود العود للحائض ثم قرأه  
وارتفاض كل صلوة بالالف **وذكر** أن لا بد من بطل صلوة السجود وكذا ارتفاض بعضها صلوات فربم ركعة  
ثم جاء ما فرغ من الثانية فحدث كالأول قدم هذا ذهب للوفاء ونوى الإقاعة ونواها الظليفة أيضاً  
ثم جاء الأول بقية في فاذ اقتعد في الأولى قدم ما قرأه ركعتين مع تقوم ويقوم الله ويصلح كنت  
ركعتين ويصلح الأول ركعتين بعد السلام الأمام الله ولا يتغير فرض تقوم بنية الظليفة لانه لم يفتد ولا بنية



الاول منها لا بعد زوال الولاية او ابتداء مسبوع بقتلها وما سبق يكره وقيل بقيد لا تعل بالمسبوع والاول  
 سقوط الترتيب وكيفية ان مسبوع يرتب في التشهد حتى يخرج عن سلام الامام المسبوع اذ كره في صلوة  
 الحنفية ان يات بالشاء ان في الجهرية في الاول ليس قيل يات به لانه لو لم يات به لغت اصله ولو استعمل بالشاء  
 في الاستماع في بعض وقيل لا يات به لانه سنة والاتحاد عرض وهو الاصح وهذا دليل على ان لا يات بالشاء في حال  
 بقراء القرآن في مسجد اذ سمع لانه لا يجزئ في حق من دخل بيته لغرض فلم يكن له كسبة والاتحاد عرض فليس  
 بيته وقيل يات بالشاء في حال سكنات الامام بين ركعة وذكر كفيلا بوجوه انه كان في كفاية في الجهرية  
 يتبع بالانحاف وان في السون فالسنة في حال يات به وعند محمدا المسبوع يقتضيه اول صلوة في حق القراءة  
 و آخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من ركعتين فصلى ركعتين وفصل بينهما فليكون بثلث ركعات  
 وقراءة كل سون وفاتحة فلو ترك القراءة في احد يعاف ولو ادرك ركعة من ذات الاربع صلى ركعة  
 بفاتحة وسون وتشهد ثم صلى اخرى بفاتحة وسون ثم صلى اخرى بفاتحة وتشهد ولو ادرك ركعتين  
 ففصل ركعتين بقراءة ولو ترك في احد يعاف ولو كان الامام يعقضي قراءة تركها في السبع كاد في السبع  
 الاخر فادركه في الثاني بالقرأة فيما يعقضي حتى لو تركها فيما يعقضي فلا يات بها التي يجزئ في السبع  
 ان عنها وكسوف منفر وفيما يعقضي حتى تغير بنية الاقامة ولزم عليه القراءة وسجد لله ولو كان مقتدا في الجهرية  
 حتى لا يقع الاقراء به وقدموا الملاحق هو الذي ادرك اطمأنت بما في النوم او حدثا بوقيا للزحام  
 او الطائفة الاولى في صلوة الخوف كانت خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد لله المسبوع يقوم الى القضاء اذا علم  
 فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد طهرها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد تشهد في  
 ما قبل فاق مسبوع الملاحق زواله في صاحب كعذر خاف خروج وقت او فاق مسبوع في الجهرية في وقت  
 العصر او دخول وقت الظهور في العيدين او في غير طلوع الشمس او فاق ان يسجد للحدث لان لا ينظر فراغ الامام  
 ولا سجده للشهود اذ كان على الامام اما اذا كان على المأموم لا يفي الصلوة بخروج وقت شابع وكذا اذا خاف  
 المسبوع ان يمر بالناس بين يديه لعانتظر سلام الامام قام للقضاء ما سبق قبل فراغ الامام في التشهد ان فقد  
 قد ار تشهد ثم قام جاز وان اقام قبل ان يعقد متحدا لا يجوز وفي النواز ان قام قبله لكنه قرا بعد فراغه في التشهد  
 قد راجح بزيادة الصلوة جاز زواله هذا اذا كان مسبوعا بركعة او ركعتين ولو بثلث لا يعتد بقيام المسبوع  
 قبل فراغ الامام في التشهد حتى اذا وجد جرحا قليلا في قيام بعد فراغه في التشهد جاز وان لم يقرأ والا لا في مسبوع  
 وشابع الايام في السلام قبل فريضة وقبل الملاء وان كان مفردا لكنه وجد بعد تمام الصلوة وانه لا يفرح في  
 الحمد والتمتع في هذه الحالتين يعني **الفصل الثاني عشر في السهو** شك في قيام في غيرهما الاولى  
 ام الثانية رفضه وقعد في التشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وسون ثم سجد لله فاق شك في سجدة  
 انها في الاولى ام الثانية يعني فيها وان في السجدة الثانية لان اقامها لازم على كل حال فاذا رفع راسه في  
 الثانية فعد ثم قام صلى ركعة واثم سجد لله فاق شك في سجدة انه صلى في غير ركعتين ام تلقا ان كان  
 في السجدة الثانية فعدت صلوة وان في السجدة الاولى يملك اصلاحها عند مجزئ لان تمام الصلاة بالرفع  
 عنده لما علم في سجدة ثم احدث في السجدة الاولى في الثانية فاق اليها ميا قبل المقعدة فيرفع السجدة  
 بالرفع راسها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد لله شك في غيرهما يات او ثالثة تحريم على انها الثانية

[illegible]















فافلا الزوال الكبير  
 سما الكبير ورمضان  
 فانه صبح انه عمر  
 رمضان  
 للعبد فلان من  
 يحوز للعبد  
 المقلد اقامة  
 المحمدية صححو

عزل الخطيب سماعي

يصير رعاي الخطة ولو فرض ان وقت يوم الجمعة للصلاة الجمعة لا يصح من ركعتيها الا اذا كان عنده ان فرض الوقت  
الخطة وعندنا الفرض الاصل هو الظاهر من ما شور باستقامتها واداء الجمعة كالفاء **وج** وقال القصة **واجب** اصله الا انه ما  
بإسقاط الجمعة عنه منه بردها على ما تقر ان الواجب الاصل ما يلزم قضاءه والظاهر هو الذي يفرضه الحق ان لا  
اذا كان لا يترتب على يدي المصلي ولا يتخطى رقبته النفس ولا يثبث الحلقا ويثبث الامر بالنية لا بالنسب الى الوجود  
**ولو صلى في الجماع** **والسبب** الكبري في يد يديه فلا تم على الحمار لا على المصلي ولا يحل الا على لسؤال المستحس  
على الصفة المذكورة قال الامام ابو نصر العياض ارجوان يحضر الله من يخرجهم في مسجد قال بعض العلماء يصدق اربعين  
فلما كثر الغش على عظماءهم فيه واما الامام خلف بن ايوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من يصدق على هؤلاء  
في الجماع **وقال** ابن المباركة **يحب** ان يعطى لهؤلاء عظماءهم من الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للذنوب  
على الامام كان يودي بان يطأوا ياد وجدا وان كان لا يودي كحفي واما الامام وقال القضاة ابو جعفر اذا كان  
حال الخطبة في الجمعة لا يتخطى وان لم يؤد جالس على الفداء ويوم الجمعة ويؤدي ان طاف فوترها ترك الفداء وفيها  
الصلوات الى ان يخاف فوات الوقت **الفصل الرابع والعشرون في العيدين** صلاة العيدين واجبة  
في النجاسة ويجوز في الطريق في عيد الاضحى بلا طواف وكما بلغ البنية قطع ولا يكبر غيب كوتره ويمسك ويكبر عقب  
الجمعة والسنه لطرف الى البنية وان اوسمهم بالجماع ويكبر خلفه فيصلي المصلي بالضعف والمريض فيه دليل على  
ان اقامته في موضعين في قصر كونه بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعة والتفرق بينها فيه واذا اذن المولى العيدين للجمعة  
والعيد من ليس ان يخلف في قوله وقيل ذلك وان علم العبدان كونه لا ياذن له لو استاذن لا يستاذن وان علم  
انه ياذن له ولا يكره كونه ان شهد استاذن وشهد وكذا المرأة اذا طاعت نفلا بلا اذن الزوج الا فضل تأخير الفطر  
وتجمل الاضحية قال الشيخ يستحب في عيد الفطر ان يؤخر الخبز قليلا فلا زالت الشمس قبل ان يصلي العيد سقط  
الاذا تركوا الفطر في العيد والاستحباب في الاضحية ايضا كونه لا يعد فعله الروايتين في الاضحية في الفطر كونه  
لو بعد ولا يلحظ في السادة وبدونه يلحظ في السادة وعلم اني ان عيسى في كل ركعة خمسا واربعا بل في ركعة  
والكبير وفي رواية اربع في الثانية وعلى الثانية في الاصغار في العيد لا في الاولى وفي الثانية على الثانية كخفيفا على  
الامة لا شفعاءهم بالتولين حتى يعلمهم بافضليته فعليه تعجيل النجاسة فاسقطوا حادثة العبد تكبير او اعاثروا  
قول الخبز طاعة لا مرتبة الخلف باتباع جدهم وان اجمع العيد والكوف قدم العيد لان العيد واجب على كل قدم على  
صلوة الختان لانه واجب عينا والجنون واجب كنية ولا بعد الا اجتماع بتقدير كونه العليم ولا يبال في الاربعة الا في  
آخر الشهر لانه قول منوع نفلا فقد خرج في الصحيح انه انكسر يوم مات ابنه دم وهو ابراهيم قال كواقدى والزمير  
بكار كان توت في العاشرة من شهر ربيع الاول وحكي بان شهدا على نفعان رجب وشعبان ورمضان وكانوا  
كواحد في كواقع قبولان من رمضان يكونان في شعبان في الحقيقة فيمنع آخر رمضان في اليوم السابع ويحضر  
فيكون العيد في العاشرة **الفصل الخامس والعشرون في التمدد** وفيه التمدد وكل من فعل بالتمسك  
في الارض بالتمسك والباغي وقطع الطريق والمكابر والفاق عزيمة لا يصلي عليه وفيه قول الرواية غير محمد ان من  
قتل ظلما لا يصلي ولا يصلي عليه وظالم لا يصلي ولا يصلي عليه والمقتول بالعصية كالكلاباوى والدروازة  
يغار او العائمة والعترة يات من يسلو لا يصلي عليه ولا يصلي عليه قال ابن قتيبة عن كذا في التمدد والافواه  
يصل ويصلي عليه كما هو رأي الاماميين وبه افتر الامام الملقون في السقط الذي لم يتم خلقه يصل في النجاسة ولا يصلي

إذا جمع العبد الحان

عليه



مطلوب  
كفن المرأة على الزوج  
وعليه الفتوى

والتي في الكفن احسن وان كانت بلا مال فالكفن على من عليه نفقة الازواج عند حوزة كنفها وان كانت  
موسرة وعليه الفتوى كليا بحال الخوة وان لم يكن له مال ولا يجب عليه نفقة فعلى الناس سألوه خمس  
لا تلبس على التواضع بغير كفاية لا يجب على الناس ان يلبسوا الالة قادر بنفسه فان  
فضل في الكفن مشقة من الكفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان لم يجد ميتا اخر فصدق به بئس الميت وهو حرق  
كفن ثانيا في جميع الحالات فان كان قسم ما فعله الالة لا القراء كفن رجل ميتا ما لم يجد كفن من يراه واقرض  
الميت شيئا فان كفن له لان الميت لا يملكه ثوب الجبانة تحرق وصار يحال لا يستفيع به سباع ويشتري بمهمل ما هو دوز  
منه وليس الموت ان يصدق به ما في السفر فاخذ صاحبه ما هو وصرفه الى الجحيم بل اذن حاكم جازا سبعا نانا  
مروى عن محمد بن نوع **نوع المختار** ان الامام الاعظم اوله والافسطاط المعمر والافاطم لم يصر فالافاطم والافاطم  
الحق بالصلوة من سائر الاولياء عند حوزة كنفهم ورواية الحسن بن الامام الى احوالهم الاولياء على  
العصبة وابن عم احوال بالصلوة على المرأة من الزوج اذ لم يكن لها منساج ولو كان له اخوان لا يورثون قالوا لا  
وان اراد الاكبر تقديم غيره للاصغر المنع والافاطم لا يورثون اوله من الاخ لا يورثون الاكبر  
وكذا اراد ان يتقدم آخر ليس في الباب المنع اذ كان للعبد الميت اخ او اب ومولاه قالوا لا وعليه الفتوى  
او حرم بان يصلي عليه فلان فاحتمل ان كوفته باطلا لان الاكبر من الموتى لا يقضي بها يحصل فاشبه  
الوصية للوارث قال الصدوق عليه الفتوى في التواضع اذ ارادها جازية وتوهم فلا بان يصلي لان للمرأة ما ينفرد  
حين قدم امام علي فلما ذلك قبل تعلق الحق اذ جازا تر حيز بالادلة العقلية لا يولد الاكبر من الموتى **الفرج**  
**حصر** الجبانة بعد الحرب براء بالمعرب ثم بالجبانة ثم بسنة الموت وقيل قدم سنة الموت في بعض النسخ  
بكره صلوة الجبانة في مسجد الجبانة بكل حال وفي كراهية الجلب مع الضمير اخلافت فما اذا كان بعض الموتى حاج حية  
وفي فتاوى السني صلوة الجبانة في مسجد الجبانة على كل حال او جازا اذا كان كل في السجدة بكرة بالانفاق وان كانت  
الجبانة وصفت خارج الجلب مع والافاطم لا يكره بالانفاق وان كانت الجبانة وحده في الجلب فمختلف وللولاة على  
اختيار الكرامة ومن حضر بعد بكيرة البلاء ولو قبل السلام فقد فاته الصلوة وفي الفتاوى انه يكره للافتح ثم يكره  
ثلاث بلا دعا وقبل رفع الجبانة اجبا فاذا رفع قطع الصلوة فان رفعت على اليد ولم يوضع على الاكف  
كثرة الطعام وعجز لا اذا كان اقرب الى الاكف وان اقرب الى الارض كبر وجوز ان يكون كذا في الفتاوى في قول الامام  
الك وهو النظام واداء اجعت الجبانة فصل صلوة واحدة على الكل جاز ثم ان ساء جعلها وان شاء جعلها  
واحدة بعد واحدة ولو جازا لوان قد رجع الى جعل النساء على القبلة ولو جازا لوان قد رجع الى جعل النساء على القبلة وان كانا  
فتر من فضلهما على الامام كبر على جبانة ثم انه باخرى استقبال القبلة بعد اقام الاولى فان كبر بنوي الاولى  
او نويها او لم ينوي شيئا كانت الاولى الا اذا كبر بنوي الثانية لا يفرق في يصير خارجا عن الاولى ما في غير هذه فصل  
غير انه لم يحمى من ان كانت الصلوة الاولى باذن كوا له وكما في الجبانة لا يبعد وان كان الامام على غير مكان فيقوم  
تعاذ ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لاتحاد لان الجماعة ليس بشرط فيها لا يقوم باذنها وبعد صلوة الجبانة  
لا بد في مرة لان اكثر ما دعا خير مصروف الرطالي فيها آخر ما في سائر الصلوات او طهارة لان القيام في الاخر اقرب  
الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة كره قطع الشمس للخطب في المقرة الا اذا كان روبا لا يستحق قطع  
الخطب الا في جرة يستحق ان يكون كبر مستحاضا فعد ريشه في الارض ويرش عليه الماء مات وفيه فتاوى

الحائز  
لا يقوم بالعبادة

لا يفرق بغيره

دفن من دفن  
عند الموت

مطلوب  
السؤال حق حية الصبية

لا نقل بعد الدفن اصل  
رصد الدفن بغير

لا يفرق بغيره ليس لهم ذلك لان فله فيه حواكبه ولا يأس بدفن اثنين او ثلثة او خمس في قبر واحد عند الضرورة  
**نوع آخر** ذهب الى المصلحة قبل الجبانة ينتظر ان لم يكن له حاجة بكرة والا لانه بالجبانة فالصحيح انهم لا  
يقعدون قبل الوضوء واداء وضعت الجبانة في الارض او جلسوا او كبروا اليها ماتت ولا حرم لها ان يمل  
الصلح من غير انها يتوكلون دفنها ولا يدخل قبرها احد وفي الروضة يدخل في قبرها الحرام شيئا او رضا او مضامير  
وان لم يكن فالزوج والافاطم الحاج والافاطم الصلوات ولا يخرج النساء والافاطم يجوز للزوج ان يراها  
وان كان معها نكحة او صاحبها تزوجت فان لم تزجر فلا بأس بالمشي معها ولا يترك كسنة في اقرب ما يراه الميت  
ويكره رفع الصوت بالذكر خلف الجبانة ويكره دفنه وقد جاء سبحانه من دفن عبادة بالموت والنفاء وتقر بالثبات  
سبحان الحق الذي لا يموت ولا يبرح قبل الدفن بلا اذن له دفن بغير كفن او قبل غسل اميل عليه التراب لا  
لا ينشئ لان الكفن والعلم ما هو والبش مني والنفى راجح في الارض او دفن بوث لا درهم او دفن بفضة  
او اخذت الارض بفضة يخرج لانه حق العبد السؤال فيما يستقر في الميت حتى لو اكل السبع فالتسليم في بطنه  
فان جعلت في تابوت اياما لنقل الى مكان اخر لا بأس به ولو كلف في زوج حية البقرة والله تعالى اعلم  
ولما في غير بلد ما هي للتصريف فادت ان ينشئ في الجوز وترك هناك وفي دفن المتوفى حيث قبلي ولا ينقل الدفن  
اصلا ولو قبل الدفن فلا بأس بعذر رصيل او ميلاد وهذا ينقل على المنع من النقل الى بلد آخر وفي الفتاوى ان النقل  
قبل الدفن لا يكره فكما حصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة او فترت الا بعذر والعذر ما ذكرناه كونه معصويا  
الحق ولا يفرق في البيت وان كان ميتا وقد طرقت في المعيرة وهو يظن انه يحدث لا يفرق وان لم يقع في طنة  
ذلك فلا بأس به بجلوس الميت ثلثة ايام رخصة والترك احسن ويكره اتخاذه ايضا في ثلثة ايام واكملها  
لانها مشروعة للشرع ورات واجلس ايام من نقل القرآن للباس باخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارتها بشرط  
ان لا يطأها ويكره الصافي الكون بها والكتابة عليها ولا ينز عليه بيت ولا يجتمع ليطين بالاولوية ويكره اتخاذه  
الطعام في اليوم الاول والثالث او بعد للابسوع والاحياء ونقل الطعام في القرفة الموسم واخذ الدعوة  
بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن للحتم او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص فالحاصل ان اتخاذه الطعام  
عند قراءة القرآن لا لاجل الاكل بكرة **الفصل السادس والعشرون في حكم المسجد** مصل الجبانة وكعبه حكم المسجد  
عند الفقيه ابو الليث والاصح عند الامام السرخسي وبعض اخوة من اصحابنا لا يخلو اداء الصلوة فيها  
والعدم عند لعدم الذي على قواع الطهر والنجاسة في حكم المسجد لكن يختلف في عرس الاشجار في المسجد  
ان لا يستقر في الاسطوانة وكذا لشر الارض كجوز الالة تشييبا لبيعت في جوانح مسجد لا تقدم او لا وان شأنا  
فالا قرب وان شأنا ويا قوم احدهما اكثر لو عالما ذهب الى الذي جماعة اقل لتكثير الجماعة بسببه وغير الفقيه يخير  
**والافضل** ان يجتاز امام اصله واقفا فان الصلوة مع الافضل افضل مسجد حية وان قل جمعة او طرفة الجماعة  
وان كثر جمعة فانه يجتاز في مسجد حية ان اقامها في مسجد اخر في ان صلوة واحدة في مسجد حية في ان دخل  
ميتا في صلوة باله في حية وان دخل في مسجد اقيم في مسجد اخر لا يخرج من الاول حتى يصل ولا يترك سجدة وان فاتته التكبير  
الاول او ركعة او ركعتان لا يترك في البوار كركعة في مسجد انا اصحاب برك فوق البوار كركعة في مسجد حية في مسجد  
وتجوز بركان بعد ركعة او ركعتان لا يترك في البوار كركعة في مسجد انا اصحاب برك فوق البوار كركعة في مسجد حية في مسجد  
المسجد لا البيت ويجعله في البيت لا المسجد ولا يجل الجيفة في الدرة ويجعل الدرة في الجيفة ويجعل الجيفة في الدرة لا في الجيفة

الحائز  
لا يقوم بالعبادة















واختار الامام ظهر الدين وفي ظاهر المذهب لا يقبل واختر الفقهاء ان الشاهد لو اذاعه فسر وقال ان شفع الغنم  
 وانصرط للصلوات يقبل انما لا يقبل ولا يقبل والحق ان لم يشترط العدالة قال تعالى في سورة المائدة اراهم عتور  
 وظاهر المذهب اشتراط العدالة حتى اذا رأى كعدل الواحد للصلوات لم يشهد بها في ليلة حرام كان او غير ذلك الا ان  
 حجة الجارية المحدث تخرج وتشهد بخبر اذن مولانا لا يفسد اذا رآه وحده يشهد بان لقائه بما يقبل شهادته ولكن  
 القاضية برؤية وتقبل شهادته الواحدة على الواحد لان كعد في الاصل لا يشترط فكلما فرعه وكذا يقبل شهادة  
 العبد على العبد وشهادة المحدث بعد التوبة ولا يشترط ما لا دعوى ولفظه الشهادة كما لا يشترط في غير الاجازات  
 ولو ابصره كفاش فافطر بعد رؤيته شهادته وامره باللفظ لا كفاش عليه ويقضي ان افطر قبل ان يشهد قضيه وكفر قول  
**والصحيح** عدم لزوم الكفاش ولو قبل شهادته وامره بالصوم فافطر هو او واحد من الجماعة كقوله تعالى فافطر  
 وقال الفقهاء ابو جعفر لا يلزم الكفاش ولو قبل شهادته وان لم يكن بالسمع والعلية لا بد من جماعة يقع عليهم خبرهم وقد روي  
 الامام مخين كفاش القاعة وخبره بتواتر الخبره كفاش وعنه انه يوفى له رأى الامام وعنه خلفت جماعة يبلغ قليل  
 اتبع الفقيه اقليل وفي شوال لو بان سمع على لا يقبل الا بمرتين او رجل واحد لم يثبت ويشرط لفظ الشهادة والظنية  
 ولا يشترط الدعوى والا فصح فظاهم للمذهب كلفظ وعنه الامام في النوادر ان كلفظ الصوم روى لعل الصوم في الترتيب  
 وليس ثم حاكم فان كان ثقة صام النفس بقله وفي الفطر ان اجبر به عدلان لا بأس بالفطر ان بالسمع والعلية وصاحوا  
 ثلثين برؤية الواحد للصلوات لا يفطرون وان ابان شهادته اثنتين افطروا في الاصح وان لم يثبت حلال الفطر قال الامام تسعد  
 لا يفطرون ان كان ايضا وفي شرح القدر روى شهد برؤية هلال الصوم وقضيه والسماع متقدمة فليصاحوا ثلثين لم يثبت  
 شوال اصاحوا الحادي الثلثين عند حواء قال عمر افطر فادى قال كلفوا في هذا اذا كان السماع معجزة ولم يثبتوا في الماخذات  
 متقدمة افطر ابلا خلا في وقعت في جناح اسنة احدى عيسى ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاوا ثلثين او ثلثة  
 يوم الاربعاء تسع وعشرين انهم ماؤ اليلة الثلثة هذا الاربعاء فكونه الثلثين اتفقت الاوه ان بالسماع لو علمه  
 عية وايوم الخميس الا اصاحوا ثمانية وعشرين برؤية ثم لاوا هلال الفطر ان كلفوا اربعة شجبان ثلثين وقد كونا  
 رأوا هلال شجبان قضوا يوم اربع صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم اصلا فان كانوا اقوا شجبان ثم فطر  
 روية هلالا ايضا قضوا يوم صام اهل مصر ثلثين بآخرة ومصر تسعا وعشرين بالرؤية قضوا يوم في ظاهر  
 الرواية وفيه الفقيه ابو الليث والامام للولاء في برؤية اهل المغرب يلزم الصوم على اهل المشرق وفي المذهب  
 قال الامام للولاء والصحيح في مذهب اصحابنا ان الجزا اذا استفاض في بلدة اخرى وتحقق لم يزمهم حكم تلك البلدة وفي  
 التمسك اشبه فشهد ان قاضي بلدة كذا قضى بالثبوت بالثبوت ولا يظفر ذلك حق مصر آخر ويظهر في قوله وفي  
 الحادي اهل بلدة رأوا الهلال في ليلة التلثا واخرى في ليلة الاربعاء فليكل رأوا وقال ابن عباس وفيه لهم بالسماع  
 مالنا وفي الخبر بعد اختلاف المطالع واتفق لا يعتبر في صفة القمر والامام التمسك فحصل وقال ابن ابي رباب ان  
 القاضي قضى في بلدة كذا بالسماع وصحبه ولم يثبت في هذه البلدة لا يثبت وان شهدوا بانهم رأوا هلاله في بلدة  
 كذا في ليلة عداها يوم الحادي والثلثين ولم يثبت الهلال فيها ولا علمه في السماع تركت الزاوي وعنه وفيه عدا وتوهموا  
 عليا ان قاضي بلدة كذا قضى برؤية الهلال في ليلة كذا ولم يثبت اهل هذه البلدة قضى كذا في بلدة كذا في يوم  
 يوم الثلثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وعادوا اليهم في يوم الفطر في يوم قبل صومهم ان كانوا جاهلا بعبدة  
 يقبل ويقعدون وان كانوا المحصر لا يقبل لانهم تركوا الحجة الواحدة اذ رأى هلال الفطر قد قضى شهادته وظلم

بحث اختلاف المطالع

نحوه

منه ما يفعل

بنفسه ما يفعل قال ابن سني لا ينوي ان يمسك يومه وقيل ان يمسك اكل شرا وقيل الحكم لان يمسك جهرا وعنه الامام  
 لا يفطر وان افطر قضيه ولا يفتن عليه بخلاف وتيسر الحكم ان يخرج الا بعد برؤية حده كلفه لو رأى الهلال رمضان  
 يصوم وحده ولا يفتن به النفس والاولا اذ اخبره صديقه صام ان صدقة ولا يفطر وان افطر لا يفتن عليه رآه قبل الفطر  
 فهو المستقبل لا يصوم ولا يفطر في الحنثا فان افطر فلا يفتن عليه لانه يفتن ويلا وعنه ان ان قبل الفطر في ليلة كذا  
 وعنه الامام ان يجره ان امام الشمس يتلو الشمس فلما بينه وان خلف الشمس فلما بينه وقال ابن ابي رباب ان غاب الشمس  
 فلما بينه وان قبل الفطر فلما بينه شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يفطر الا بعد يوم الخميس لا يفطر ان يوم الخميس  
 وما نقل عن علي بن ابي طالب ان اول يوم الصوم يوم الخميس ليس يتسرع في كل ما يفطر من الفطر في هذه السنة وكذا هو الرابع  
 من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق في دار الحرب واخره عدل واحد بالقدر ما وجب ان يلزم  
 والشرط احدى شرطى الشهادة اما العدد او العدالة عند الامام وعند جماعة يكتفي بقول الواحد شهادته على الشاهد  
 رمضان ثم فطر في رمضان ان وافق او تأخر جاز ان تقدم لا يصح فطره في اول يوم من رمضان والناس ضابطون  
 ان صاموا الاقام شجبان ثلثين او ثمانية اصحابا او اساء هو يجب الغنى ولا الكفاش وان صاموا اخر اقساما  
 واصن هو ولو صاموا فطر الناس ان للرؤية او كمال الحسن واسا او اربع اقساما او اساء هو الفصل الثاني  
**في التنية** قالوا هي مصرية بتلبية ان يصوم ولا يفرق بالمتقدمة على العزوب والا اعتبارا لثلاثة غرة العزوب اليوم لم يمسك  
 يصوم في غرة وتكون في الليل صوم اليوم ثم غفر فيه ان لا يصوم اليوم ثم اصبح في كذا صام اليوم لا يجزى لانتهاض  
 العزيمة بالترجع وبية الفطر في التماس لا يفطر عند خلافه لثلاثة وتكون في التنية ان صوم غدا لثلاثة لا يجوز  
 البتة استحبابا لانه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق كذا في الامام للولاء والقبس ان لا يصير صاميا بطلانها  
 بالاشتناء في التنية فالتوبة فعل هذا جعله لا يمان مجرد التضديق لا يبطل بالحاق الاستثناء فيصح الحاقه  
 الاستثناء ولا يفرق في استثنائه وعند العامة الاقرار ايضا ركنا او شرط لكنه لا يكتفي بالاستثناء لان التوبة والقبس  
 منع التكفير كالصحيح فلو ان عليه صوما ففطر فيه ثم علم عدمه وحضر عليه قبل الزوال ثم افطر قضيه لان المضيق عليه شرع  
 في التفل والتفيل بعد شروع يضمن بالقطع ويجوز زينة المضي والمضطر بعد طوع فغيره كلفتم نوى غرضنا ورمضان  
 والتطوع كان غرضنا عند الامام ان لا يفتن في الله تعالى وعنه من غرضنا التطوع لان حق العبد لا يمانها ما بقي طلق التنية  
 ولو غرضنا القضا هو الكفاش ففطر رمضان وجب عليه قضاء ويوم من رمضان او من رمضان في الافضل  
 ان يعين ويغفر نوبت قضاء اليوم الاول ويوم رمضان الاول وان لم يعين جاز في الحنثا ركنا في الصلوات والمواظرة  
 عدا في يوم منه وصام احدى وستين يوما في القضاء والكفاش بلا تعيين جاز في تجديد الكفاش على القضاء  
 اربعة ايام من رمضان ثم لم ينوي قبل الزوال يجوز ولو افطر لا كفاش عليه ويجب القضاء والتطوع  
 لو كذلك يجوز ويكون صاموا لو افطر عليها القضاء عند الامام كذا وعند غيره لا يكون صاميا ولا يقضي ان افطر  
 افطر في رمضان سنة فافطرية وصام شهر ابيون قضاء لذلك لكنه يفتن اذا سجد احدى وثلاثين سجدة كذا في  
 الامام ولو صام شهر ابيون قضاء رمضان سندا حدى وثلاثين سجدة لا يفتن في ذلك برضا من غير الذي افطر فيه  
 بخلاف الاول نوى بعد الحجرة القضاء لا يصح القضاء ويصح التطوع ولو افطر عليه القضاء اذا علم ان صوم  
 لم يصح غرض القضاء وبنت النهار ولو لم يعلم لانه لا يخطون نوى في يوم من رمضان او ظاهرا من نوى احد هما  
 في قوله ما ولو غرض قضاء رمضان وكفاش يعين بعد ما أصبح كان تطوعا ولا يجزى في احدهما فان افطر فيه قضى يوما

منه ما يفعل



قبل ان يادى ما كان عليه من قضاء رمضان وبقية الصوم في يوم قضاء النطق الذي صار راسا رعا فيه  
 استكشافه من قبله ان علم ان لم يصريا على نوى ولو لم يعلم وانظر لافضاء عليه كالمطون وقد  
 ذكرناه **الفصل الثالث فيما يفسد وما لا يفسد وبوجوب القضاء والكفارة** لا يفسد الا كماله وان وجد طعمه  
 والافطار لا يصلح لغيره قبل الفجر ولا خلاف في الصحيح الا ان يلا خلافا في قول الترمذي في جانب وخرج  
 من جانب آخر او طعم من غير فوصل الى حقه لا يفسد في الرجوع في جوفه على خلاف الصحيح عدم الانسداد هذا الصنيع في حقه  
 فوصل الى حقه وابتلع لا شيء وان علم ان لا يفسد في حقه بالبراق عند الكلام وكفه فابتلع فلم يجد طعمه وان طلب  
 الدم او نسا وبافسده وذكر في شرحه ان لا يفسد في جوفه من فضاء وكفه في جوفه وان جرب  
 في جوفه ما قد روي في حقه او لم يجد طعمه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 هو جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 الدهن وان صب الماء في اذنه ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 على راسه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 على الاكل ثم تكرر صوم في الاكل ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 عرفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 وابتلع ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
**فصل الجلب الياسه** ومضاهيها ولا يدخل في مضاهيها في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 وبشرب كدم لا يجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات يجب ابتلع بزاق غيره او نفسه ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء  
 لان الناس يخافون بعد الفجر في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 ولو اخرج في فضاء ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 وابتلع هذا الزرق في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 ولو مضغ حبه لا يجب ولو مضغ حبه غيب لم يفسد القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن نغروها  
 او كان عليه القضاء والكفارة وقال ابو سبل المشرعي لان كان معه المذوق للكفارة وهو الصحيح لانها لا توكل  
 عادة اكلها بين اسنان ان يفسده ولو اذخل ذلك في فضاء ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 بيده ثم ابتلع ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 انه صائم ان ابتلع قبل الاضحية كقوله ان ابتلع الكفارة وانما صام في حقه من اسنانه قدر الحصة قال  
 ابو نصر البوسري ذكره للتقريب والتحقيق انه ان اكله ابتلاع بلا استعانة البراق فهو على الكثرة  
 وان لم يكن بلا استعانة البراق فهو على القلة ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوغة لغيره وان مضغ  
 لقمة في اللبيل واسكر في فيه ونام ثم ابتلعها ذكر ابو العباس في الاستبانه وقد طلع الفجر كذا في استنائه او لم يطلع الفجر  
 لان كعبه يوكل عادة كذلك ولو اكل الميتة ففسده في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 او مدرا وقطن او حشيشا او ثرايا او كذا في الكفارة عليه وفي الحفظ كقوله في الذوق عند جوفه خلافا لما ذكره  
 الفقيه وفيه في ذلك ان الله يدبر في حقه الكفارة التي يفسد بالراس ان اعتاد اكله كقوله في الطين  
 الارض بغير لانه يوكل اللدوا والفسخ جليل المين مدركا لا كفارة عليه في حقه كذا في الحاخار وفي الحفظ

انما لا يجب

انما لا يجب في رفق الشجران بوجوه كقوله في رفق الكرم يجب كقوله في غلبه الكرم في التوقع والبطيخ  
 الصغيرة كقوله ان ابتلع الحمار الرطب لانه ان صنعها وكذا البطيخ وكذا الكرم في التوقع والبطيخ  
 ان وصل المصنوع الى الحلق في بعض المشايخ اذ وصل العشر لافضاء او لا كفارة عليه وان وصل اللب او لا  
 كقوله في ثياب او ثمره يابس كقوله ان اكل كسرة قنطاريه ابتلاع البضعة بقشرها او لانه ما بقشره لا كفارة عليه  
 الاجناس او جها في الرمانه والنسوق الرطب كقوله في الثياب ان مضغ وقيل بفساد كقوله ان ابتلع في الثغرة  
 ان ابتلعها او مضغها عليه كقوله لان كل ما ياكل او يشرط او الماء او الرغفر لانه ما في الماء او البطيخ او القند  
 واما الزجوان والحطوب البرد والنباتات التي عليها الكفارة والاصول فيه وصول الحصى او الدوا او جوفه من فضاء  
 الزهر على صوم تام قطعا اذ اسكن في فيه شيئا لا يوكل فوصل الى جوفه او دخل الماء في حقه لا يفسد  
 الا ان يصيب في حقه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 انقضت حدة وافر قال في المحيط اختلافوا في لزوم الكفارة والكثر على الوجوب اذ اكل الكفارة على السطآن وهو  
 بالخلال وليس عليه بغيره لا حد بغيره باعنا في الرقبة وقال ابو نصر بن محمد بن سلام بغيره بصوم شهرين لان القضاء  
 في الكفارة لا يخرج من رفق الشجران بوجوه كقوله في رفق الكرم يجب كقوله في غلبه الكرم في التوقع والبطيخ  
 او افرط على تيسر ان الشمس غابت ثم طلع خلافا في حقه عليه وان شاك في طوعه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 ولو اكل قضيه واختلف في الكفارة في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء وكفه في جوفه من فضاء  
 واكثر ان ياتي الشمس لم يفسد قضيه وكفر لان الاصل دوام الثابت وقد انقضت الكفارة في فضاء ففسده في الصحيح  
 التجريد اكل اكثر من ابتلاع في الصحيح لافضاء عليه ما قلنا وان اكثر من عدم الغروب واكل قضيه شهد بها غابت  
 واخر ان ياتيها ثم قرب وافر ثم بان عدم الغروب قضيه ولا كفارة في ابتلاعه في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء  
 فاكل ثم بان الطلوع قضيه وكفر فاما لان البناء في الثابت لا يفسد حقه قبل شهادة المشبه لا العنة ولو اذخل  
 طلوعه واخر ان ياتيها ثم قرب وافر ثم بان عدم الغروب قضيه ولا كفارة في ابتلاعه في الصحيح لوجوده في جوفه من فضاء  
 الاكل ثم بان ان كان طالع العادة ولا الاكل وطالع العادة فاكل الكفارة في حقه عليه لعدم رتبة الصوم ان كان  
 المخروا احد عليهما كقوله لان خير واحد كان او لا لا يقبل في حقه ما قال في الجارية انظر في طلوعه فحسب ما قلت  
 لم تطلع في حقه ما بان ان طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها وهو الصحيح او طوع في يوم نوبة الحلق قبل اخذه  
 بتوحيده ياخذ ويضع قضاء الله تعالى في ذلك اليوم او افطرت على خلق ان يوم عادتها لم يفسد قال كذا في حقه  
 يرضى الكفارة والاصح عدم لزومها في كل رمضان بشرة عينا متقديا يوم بقوله لان صنعته ليل الحلال  
 افطرت الجارية او الرزق لضعف صابها على لونه او الرزق في حقه الطبخ وعلى الثياب ان خافت على  
 نفسها ولم تفسد عليها القضاء لا الكفارة وكذا الطاهر الذي يربى في حقه الكفارة او لا صلاح  
 الرقيق عليه وكل السطآن واشد لطرفه في حقه الكفارة عليه اصبح في نوبة الطبخ او غير  
 نوبة للصوم ثم اكل متعديا كقوله في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام  
 وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام  
 جمع اهل القبة اصوات الطبل يوم الاثنين فظنوه يوم عيده وافر ونام في حقه الكفارة عليه عند الامام  
 والاصل عندنا ان في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام وقال في حقه الكفارة عليه عند الامام

من اكل في رمضان  
 يومه بفسده























المستكره لان الملك تجزى فلا يملك احد من الزوج كل عقد لم يجز حال العقد توقف وما لا فلا اعتق الصغير على ما لا يرد  
وقبضه فهو جوب له او زوج عبده ثم كبر فاجاز له يصح لانه لا يجزى الا ان التصرف ولو زوج احد فاجاز بعد بلوغ جاز لان  
لجوز او تزوج القاضيه صغيره لا ولي لها ان تستنوع صفه الا لان عقد وليه مستنوع ثم اذن له فاجاز لان يجوز  
قاله العقد الصحيح ان يجوز اذ ملكه في الجمل مع ام عبده ان تزوج وقد كان تزوج قبل فاجاز النكاح جاز تحتنا ولو عتق  
بالجوز بلا اجازة وليتها ابوتها لم تجز ان على عم الاخ لا بون ثم لا ب ثم بنوهم على هذه الترتيب ثم لا بون ثم لا ب  
ثم بنوهم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبة فهو له العاقبة ثم ذوي الارحام الرجل والمرأة سواء وكذا اولادهم سواء فيه ثم عصبة  
سواء العاقبة ثم ذوي الارحام وقال محمد بن يعقوب ليس لذوي الارحام ولا لغيره من الزوج غير كونه لا يثبت لذوي الارحام  
وانما يثبت ذل للعصبة بلا خلاف والاعتق مقدم على الام حال عدم العصبة قاله الامام الحسين في النكاح الاخت  
والعقوبة بنت الاخ وبنت اخيه تزوج قبل الاب بجزاها عا انما الخلاف في الام والاخت وكذا ما دعوا له الاجماع يصح في  
في الاخت لا في عصبة بنت عم لان بنوت كونه لذوي الارحام مختلف وفيه شريح النكاح وذكر الخلاف في الكل في شريح  
ان في الاقرب للام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم لاخت الاب ثم لام ثم لاولاد بنت ثم لعمات  
ثم لاولاد بنت ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن  
الاخت والاولاد لانه لا يثبت له الا اذا كان قريباً ولياً وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في تزويجها بنفسها وقد ذكرناه  
الولي كنه كان املا لثلاث وهو عاقل بالغ زوج بنت الصغيرة من ابن كبير لم يجز بل اذن الابن وقبل عتبه ثم مات الابن  
قبل الاجازة بطل النكاح ولو كانت كبيرة ايضاً ومثلهما كذا في تزويجها بالاب بلا امر لا يفسد ولو عاقل الا في بعض  
الولاية لا لا بعد فاجزى لان الاقرب اذا حصل ينقل الولاية الى الاب بعد في العتق وفي العتق في تزوج الصغيرة الاب  
في غيب وقيل رجل عتق في مات الاب واجاز الغائب النكاح صح غير الاب والجد اذ زوج الصغيرة في رجل بعده تزوج  
مرة بالعتق وترة بدونهما لان العقد الاول ان كان فيه نقصان سمي بغير النكاح بغير عتق وانما يذكر المهر والعقد ان  
لان عند البعض ان عقد الحلال مهر ايلهم للمنفقة ايضاً فلعلى فامتناب به او يعقده عليه بهما والى ان كان حلف يطلق  
كل امرأة يزوجها يفسد النكاح والى ان تزوجها الاب والجد فذلك العقد عندنا للمعنيين وعند الامام للعقود  
لانها يملك ان الخط والزنا في غير النكاح لانه لا يفسد العقد في تزوج الصغيرة في رجل جده معتق قوم واما الصغيرة امر الام  
زوج من رجل جده كما في فاسم فادركت الصغيرة واهارت النكاح لا يصح صحته تزوج بالعتق وغاب وتزوجت المرأة  
بآخر وفضل الصغير وقد بلغ واجاز ان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازة ان النكاح الاول غير المثلث او عاقل  
فيه لا يجوز النكاح والى ان لا يتغير ان الصغير اب وجد جاز النكاح الاول لان لجوز ان يتوقف الام يتوقف  
في غير النكاح والى ان اذ دخلت الصغيرة ان بنت غيب لا يدخل وان شعاب دخل وقيل ان في فسخه يدخل لها وان شهز ولا  
والا كذا في النكاح على ان لا عبرة للسوق بل للفاقة وكذا في النكاح الصغير **مسألة في المجهون** ولاية الاب عليه ثابتة  
اذ بلغ مجنوناً او متهماً او مولى عاقل ثم جن او عتق قال الفقهاء باليت عندك بولايه يعود خلافاً لمحمد بن وهب قال لا يملك  
عند الثلثة تعود الى السلطان والاب اذ جن او عتق لا يثبت للابن الولاية في مال وفي حق الزوج يثبت لانه للابن  
عند ما ولايه عند محمد بن وهب وكذا في اختلاف في الجرح والابن والجد اوله في الاخ عتقه وعند ما سواء اصح في الجرح  
والاقت فاعتد الامام لولاية الجرح والجد **مسألة في المجهون** النكاح المجهون عند الامام كونه وفي رواية عنه ان اكثر من يوم  
فاجاز وقال محمد بن مسلمة وقد روي في رواية بسنده اسند وقد روي الامام في رواية بسنده وفي رواية فلم يثبت

لغيره الا في المجهون

في المجهون الصغير

تخريف المجهون المطلق

في اخرى

في اخرى وان جرحه ويغيبه ينفذ تصرف حال الولاية في غير الولاية لانه لا يثبت عليه ولاية اجد لو جرحه يوم اذ يوجب المجهون كونه  
قليل فيهم مخط الكلام فاسد التبرير لانه لا يضرب ولا يثبت المجهون الاب والوجه في ملكان تزوج امته  
اليتيم لانه كسب وادارة مودة عنه لا عبده وملك تزويج امته في عبده في القياس هو رواية في شريح الامام  
انما لو في النكاح ان لا هو قول محمد بن وهب والوجه في ملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى اليه به واما الامام  
انه يملك ان اوصى اليه زوج كونه الولية ثم ادعى انه كان قصوداً لا يصدق اذ كان الصغير يعقل فعقل النكاح  
واجاز كونه يصح ومن يقول الصغير الصغيرة لا يملك النكاح اذ تزوجت الام صغيرة ليس لها ولي  
جاز النكاح عند الامام لكن لا احتياطاً لان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فجز النكاح الخلاف في صحته هذا النكاح  
غاب كونه او عضل اذ كان الاب والجد فاستألفا فجز ان تزوجها كونه زوج الا بعد حال حضور الاقرب  
وتوقف على اجازة الاقرب وغاب الاقرب لا يجوز النكاح الا باجازة بعد كونه الولاية اليه اذ كان الاقرب  
لا يدرى ابن هو فزوجها الا بعد ثم علم ان الاقرب كان في المهر يجوز لانه اذا لم يعلم ابن هو لا ينتظر الكفو فيكون  
كالعينة المقتطعة **نوع آخر** اذا عطل الاب ارضاً غير امه ابنة ولم يقبض المرأة فمات الاب لا يملك القبض  
وان كان ضمن المهر والمصلحة كمالها ملك القبض بعد الموت لان المصلحة لا يتم بلا قبض وفيما اذا ضمن بيع فلا  
يبطل بالموت تبرع الاب للمهر الابن ورثة الابن النكاح عاد المهر الى الاب كذا في رد البول اذا تبرع احد بقبض  
العين ثم علم انه لا يملك المهر فمات الاب من غير ان يزوجها لا يصح ما قبضه المرأة وان ادى في البض لا يرجع  
بلا شرط الرجوع بخلاف الوتيرة او الاجنبية اذا ضمن بامر الاب بزوج على الاب وان عتق الاب في الصحة وادعى في  
المرض رجوع خلافاً للامام كذا وان مات الاب قبل الاداء خبرت ان شئت اخذت من الابن وان شئت  
غيره كنه ثم بعد ذلك يرجع كونه على الابن عندنا وادعى ان الاب تزوجت فلانة ثم تزوجت فلانة كذا لا يلزم الاب لصغر  
بلا ضمان وان اسند الاب عند الاداء انه يؤدى ليرجع على الابن رجوع وان لم يشهد عند الضمان وان كبر الابن  
ثم ادى يرجع ان اسند والاولا في البيع اشترى للصغيرة او الصغيرة سوى الطعام والكسوة واعطى  
التمن من مال نفسه يرجع بلا شرط الرجوع وان كان للصغيرة من ماله فادى المهر ولم يشهد ثم زعم انه ادى  
من الدين صدق الاب ان صغيره وان كان الابن كبير لا يكون مبرعاً لانه لا يملك الاداء بغير امره وبنت  
الصغيرة البيت الزوج قبل قبض الضد فليمن هو احدى بائعها المهر من الزوج حتى يخذ كل المهر غير الاب  
والجد اذا سلم الصغيرة للبيت الزوج قبل قبض كل المهر فاستلم فاسد وعرفنا لا يلزم تسليم كل المهر لانه  
يكون موهباً عرفاً والاب اذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف اذا سلم المبيع قبل قبض  
العقن حيث لا يملك الاسترداد والاب مالك لطاينة صدق الصغيرة وان لم يكن للزوج الا التبعاع  
بما لا يوجب الخلوقة والتفقه لا يجب قبل ان تصير محلاً للاستمتاع ادعى الدفول وعدم مكنها من منعها  
منه بعد لقبض الضد او ادعت منعه الوطى فاقول قولها والخلوقة ليست كالدخول منها وفي  
صح الرجعة بخلاف ما كره المهر وكهده ولو ادعى الاب انها بكر ولم يسلمها المهر لم يسلمها اليه  
وزعم الزوج الدفول وعدم مكنها المنع لا خذ المهر وطلب في القاض ان يكلف لعدم علمه بوطئه في المهر فانه  
لا يكلف وقاله العقد يكفل ان يكلف وقبل نهي البنت لمبا لعة للاب طلب صداقها وقال في المنع لا  
يملك الطلب الا بوجوبها غير انه ان دفع اليها يرى اقر الاب بقبض الضد ان بكره اصدق وان شئت لا

تخريف المجهون

الخلق ليس بالادخل عن



طالب الحق بتسليم الصداق فاستطاع ان يسترط اجنبا والمرأة بخلاف البيع حيث شرط احصاء المبيع اذا اذاف الزوج ان لا يستلما  
اي بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعلها مهينة للتسليم ثم يسلم المهر وقال الامام كمال لو استوفيت بكنيل ولا عليك ان  
ابن العترة قبض على المهر الا في بطنه من النكاح بانك لو اياخذ من عوض المهر او في غيرها مما عدا ذلك  
لا قبض للمهر وان كانت صغيرة اخذ للمهر مائة مطلقا وكيفية لا عليك قبض للمهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغيرها  
ربطة قبض للمهر الصغيرة كانت او كبيرة الا اذا كان المهر من كسيرة فيكون قبضك كسيرة المهر ولو لم يجرى قبض المهر فاما  
المرأة على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكر الا ان يصدق لها الرد وان ثبنا يصدق لانه ايسر ادق قاله  
او كنت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه قد فعله الاب والابن لا يصح اقراره عليها واذا خذت المهر  
ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند اخذ المهر انك من مهر ما ثم انكرت البنت المهر فارجع مهرها على الاب جعل  
مهر ما ثم قبله الاب بجملته ومهر البنت هو المهر ثم قال ان لم يجر البنت للمهر فقد ضمنت مهرها لا يصح  
هذا النكاح بعد البلوغ ولو قال ان انكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فانا ضامن مخرج لانه مضاعف للسبب  
الوجوب **نوع** في خيار البلوغ الفرق التي تحتاج الى الغناء ونحوه الفرق الجلب والعتة **باب** المهر المهر فريض  
الاسلام على الزوج فانه يفرق بينهما بالغناء في طلاق في الفصول الثلاثة وخيار البلوغ وكما سجد الكفاة  
فسح وان كان باقتناء الزوج حيث لا يجب المهر ان كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كما لو تزوج المصوم  
او ما لم يفتت خبرت وفيه الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا تزوج الاب والجد الصغير والصغيرة ثم بلغا الاخير  
لها خلفا لا يكره الا ان كان عند ميت الحي ولو كان المهر في اوقاف على الاجارة فانه يمكن فسخ المهر  
بعد بلوغه لا النكاح والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والام ايضا ضمتها  
لانها لان بها يحصل التائب وتعلم الاعمال ويملك ذلك مما كان قبل الاجارة فانه لم يكن من المصالح وضعا  
امكن الا ان لا يبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح المهر وكما خذت اذ زوجها ثم بلغا المهر في المهر فانه يفرق  
لغرض الشفعة وكذا في الاخ والام لقصة واحدة الشفعة في الآخر وان ادرت بالحيض تحت رداءه او في الدم  
ولو في الليل تحت رداءه فانه يملك الشفعة ثم تشهد في الصبح ويقول رايت الدم الان لانها لو اسندت افسدت  
وليس هذا كالمهر فخص بل من قبيل المعاريض المستوعبة لحياتهما لان الفعل المحدث له فام حكمه لا ابتداء المهر  
واعين الى هذا لانه لا يصدق بعد الصبح مثلا ويبطل الخيار بالرضا به كجاءه دلالة كطلب الشفعة في المهر  
طعام او خذ حته ولا يملكها لنفسها منه ويبطل رضاه به فوطا وتسليم المهر اليها لا باتسكت تزوج الصغير  
او الصغيرة بغير اذن الوالي ثم بلغا المهر فانه يكره نكاحهما حتى يجزى بعد البلوغ والعبد والامه اذا تزوجا وانفقا جاز  
بلا اجازتهما **الفصل التاسع في نكاح البكر** ان فلانا وفلانة فلانا فلانا خطبتك ابنة فلان او جبرائيل  
وهم يعرفون ويكفون فمكت فزوجها صح وان كان لا يكتفون لا وبعض المتأخرين شرطه في الاستيثار  
ذكر الصداق وكيفية خلافا لانه لا يشرط في النكاح وكذا فيه استأمر فقلت لا ارضيه ولا اريده فزوجت  
وسكت صح النكاح وان كانت كنت قلت لا اريده لا يصح النكاح وان بلغها جبر النكاح فعلى  
لا ارضيه ثم قالت رضيت لا يصح لان المنسوخ لا يلحق الاجازة وغر هذا قال المشايخ في حسن جبر النكاح  
عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السجاع ثم لا يغيره ضامنا والسكوت رضاه ومما يبل سكوت  
البكر عند النكاح وعند قبض الاب والجد مهر ما يبرء الزوج من المهر وله فسخه او ان الولادة او بعده

يوم ادبوس

يوم ادبوس صح وان سكت ختمه ايام ثم لم يلبس وكذا اذا ولدته جارية التي لم ولد له وسكت صح  
وكذا لو سكت المولود في هذه المدة لا يصح نفيه بعده وكذا لو سكت عند التهنئة وكذا سكوت الشفع  
رضنا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فمكت ختمه بطلت لا يثبت وسكوت المولود حين راى جده ببيع  
ويشترى يكون رضاه فيما يات بعده ثم يفتق ولا فيه وكذا سكوت مالك القديم فمكت شراء احوالها سور  
وكذا لو سكت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضاه بقبضه قبل نقد المثل وكذا سكوت مجهول النكاح على  
اقراره بالبرق وكذا اذا قيل له تم مع مولدك فمكت رضاه بقبضه قبل نقد المثل وكذا سكوت مجهول النكاح على  
طلبه بخلاف ما اذا لم يسبقه الا لثباته حيث يحتاج منه على البرق عليه الى الثبات وكذا اذا قبض المشتري شيئا فمكت  
بخره البائع وهو سكت وكذا اذا اتوا صنعاء البع او الشري على النكاح فمكت قال احد جهات لان اصله بجا  
صحها فمكت لا يربح شيئا وزوجه او بعض اقاربها فمكت ثم ادعاه لا يسبغ واذا كان في فسخه  
ان يسبغ في الزوجه لا يربح شيئا واذا كان في فسخه فمكت ثم ادعاه لا يسبغ واذا كان في فسخه فمكت  
ولو جاز لا يكون رضاه بخلاف سكوت الجارية وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه رضاءا حيث  
لم يقد وقواه على ما عليه فمكت قطع الاطراف القاسية بخلاف اذا باع الفصول لمقتل رجله المالك سكت  
حيث لا يكون سكوت رضاه بخلاف ما لا يملكه ولا لو حلف على ان لا يملك فلا يملك ولا يملكه فيه  
فراي فلا ينافيه وسكت ولم يشره بالخروج فمكت **ولو قال له اخرج ولم يخرج لا يثبت** وكذا لو راى المشتري العبد  
يسبغ ويشترى والجارية لم يثبت لزوم البيع وبطل الخيار ولو سكت البائع حين يكون الخيار له لا يبطل خيار  
وكذا لو قال له بلغ عبيدك فمكت بقبول ولم يرد وسكت ثم باع كان وكذا لو شق ناسا زفة فسال سمنه  
وراه المالك وسكت لا يضر المثل في وقف على رجل بعينه فمكت كوقوف عليه بغير وقف ولو رد ذكر  
الا نصارى لا يبطل ولا يملكه ان يبطل دل هذا على ان وقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص في الفتوى  
تصدق على رجل فمكت تحت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة قبض الهبة او الصدقة بخره المالك وهو  
تعالى وبه منه ما عليه من الدين وسكت بركا ولو ردته وكذا اذا اقرت بدين فمكت المهر لم يملك الا اقرت او اقرت بالبرق  
وكذا بغير فمكت كان وكذا بغيره يبرئ لو كان له وكذا الامر باليد يصح اذا سكت المصنف في اليد بغيره بالبرق  
قيل له هذا شيء معيب فمكت وسكت ثم اشتراه ان كان المخرقة لا يبرء وان اقرت بغيره فمكت المهر لا يملك  
لا يبرء مطلقا لو قيل بالشري قال لو كلفه المشتري هذه الجارية لنفسه فمكت كان رضاه واحدا بغيره لو قال  
مكتا فمكت الاخر لا يكون رضاهات زوج البكر قبل الدخول بها بعد الخلوة او فرق بينهما وبين زوجها بالعتة  
تمزوج كالابكار وقبحها مطلقا لا يكون رضاه القويح بل ان فمكت كالمستتر لا يكون رضاه التيسر  
رضاه مطلقا والبكاء ولو بلا ضياع رضاه فمكت لا اخذت بغيرها فمكت قالت لا ارضيه واخذت العاطس  
او النعال فلما ذهب قالت ذلك صح الرد وان كان مستأمر اجنيا وكمر شمس الائمة للولاء ارضاه  
واكره لا وعليه غرامة المشايخ الا اذا كان رسول كولي فمكتها بالدية بعد التزوج لا يكون رضاه وكذا اكل طعام  
والخلة ان كانت تخدع قبل ذلك والا فمكت رضاه ولو حلف بها بغير رضاه ما لظلمه اجازة **الفصل العاشر**  
**في نكاح العبد** والامه لا يملك تزوج العبد الا بمالك يملك اعتاقه الاب والجد والولي والعائنه والوصية والمالك  
والشريك المعافى يمكنون تزوج الامه لا العبد وكعبدا ما ذفر والصبي المأذون والشريك مكره غياح

بما يشاء الزوج وبعضه  
حاضر ساكن لا يسبغ  
قطعا لا يطالب  
القاسية



فقال الارب

بوينس آیرس

ادافاکی ویسا

اذ قال وتيها او كيلها زوجت فلانة فقلان فعلى وكيله او وليه قبلت البيع للموكل ولو كمل وان لم ينفصل المهر لان  
 يقتضى إعادة ما تمسوا فالحكم هذا الفصل فان بيع كثير او كل رجلان يزوجها بكنى قوله تزوجت فلانة لان  
 الواحد يتولى طرفة النكاح وكلتان يزوجهما قبلت فلان فزوجها بكنى اخرى لا يصح امره ان يزوجها مرة واحدة  
 فزوجته بيضا او على العكس لا يصح ولو عيا فزوجته بصيرة يصح ولو امة فزوجها مرة واحدة او عدة او مكاتبه  
 او امة ولد جارية او ان يزوجها مرة فزوجها صغيرة جارية وعند محالها كانت للرجل مع مثلها كالمعتق وفيما جعل  
 وقيل الجارية الصغيرة قبل الكحل ولو امره جعل طلاقا يبدى جارية وقوع الطلاق وقيل فيه خلافا لثلاثة  
 فدخل بها الاقل من المستحبه والمثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرت ان لا يكره واحدة وتزوج امرأته فزوجها  
 مع اخرى لم تمت العينة ولو امرت ان تزوج في عدة الامم او تزوج واحدة لا يجوز وكله بنكاح فاسد  
 فتمت صحيحا لا يراه بخلاف البيع **نوع آخر** قبض المهر طاهلا للوكيل بخلاف البيع الوكيل بالتزوج ضمن المهر وادى  
 بمرجع ان بامر والا لا وفي المستحب يرجع وان بلامر بخلاف الوكيل بالجمع فانه يرجع بلامر بالفيضان لان الخلع لا يفسد  
 نافذة فبأنه التوكيل الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكيل ولو النكاح بلامر التوكيل لا يفسد فان افاد التوكيل  
 النفاذ فلا يفسد الرجوع بلامر وكله بالتزوج بالف فزوج بالفيض ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح وجب لافل  
 من مستحبه ومهر المثل وان اجاز بحسب المستحبه فالتفقد وكلت بالتزوج بالف فزوجها فقامت مع عدة ثم قال الزوج  
 المهر دينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توطئ به بشرا فلها الخيار وان ردت فلها مهر المثل بالغا ما بلغ  
 وليس لها نفقة العدة لا بنفسه في النكاح من الاصل وان انكر الزوج فاقوله قطعا هذا اذا ذكر المهر وان لم يذكر  
 فزوج باكثر من مهر المثل على التباين الثاني فبما اقل من مهر المثل على التباين فيدلس من عدة فلا فائدها  
 لكن للملاذيات حق الاغراض في حق المرأة دفعا للمعاينة التوكيل بالنكاح زوج امرأه بالغة بلا ذنها ولم يلحقها  
 بالخروج فنقض التوكيل النكاح جاز بالنقض وهو جاز لانه ولو لم ينقضه الوكيل لكن الزوج تزوج **اختصاص** بالنقض  
 والعنف لا عليك لنقض وفي البيع عليك **النقض** وفي قول الامام ابن ابي ابي النكاح كالمبيع وكل امرأه  
 ان تزوج امرأه فزوجته نفسها لا يصح وكذا الوامر رجلان ان يزوجها مرة فزوج امرأه على الوكيل امر بالملاذيات  
 لا يصح النكاح كسنته وبنت اخيه واحدة الصغيرة كسنته الزوج المرأة الموكلة نفسها لو كمل زوج عيا او  
 مقطوع اليدين او اگرجلين جاز عنده فلا قالها ولو زوج عوراء او مقطوع احدى اليدين او احدى الرجلين  
 جاز اجماعا وكل ان يزوجها من غير بعد الظهر فزوج قبل الظهر بعد غدا لا يجوز ولو وكله بالتزوج على الزيادة  
 خطا فزوج ولم ياذ خط المهر صح وكل ان يزوج فلانة منه بالف فزوجها الوكيل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل  
 بشرى صحيح **الفصل الثاني عشر في مهر وفيه خمسة اجناس الاولى الاصل** اتخذت زوجة ثيبا بولسها حتى تحرق  
 ثم قال كان في المهر وقال كان في النفقة اعني كسوتها الواجب عليه فالقول لها قبيل فما الفرق بينه وبين ما اذا  
 كان الزوج قائما حيث يكون القول له ثم قلنا الفرق ان في تعاقب اصل التملك واختلافه  
 والقول قول المملك لانه اعراف جهة التملك بخلاف المالك فانه يدعى سقوط المهر والمرأة تنكر ذلك قبل الم  
 لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك ايضا لقيام قلنا بالهلاك فخرج عن تملكه والاختلاف في اصل تملك  
 او في جهة ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في حق المالك وبدل فالقول له ينكر البدل والفقهاء







ابج ان بزواج

ومثلهما طلب التصديق في الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلزم قبض المصدق وانما استلزام الاولياء وغير الاب والجد  
 وقال القاضي فظهر اليه ان يرجع عليها ان قايما وان كانت وصيته رجعت عليها على كل حال لان على الزوج طلب زوج  
 الصغيرة فيكون تسليمها اليه كالموت وهو لا يتحمل الطاع ورضي الاب بالتسليم وابتنى الام فالمعتبر رضى الاب بالام والام  
 لان الولاية له وان ابد الاب ليحجر وفي التخييس كبر تزوج بشيخ وعاقبت الام بها ان سلمت اليه قصد له ونفرت  
 لها فقامت اليه نفسها وترجمها لان يتحمل الطاع دفعا للضرر عن الصغيرة زوج كوكيل والاب بما علة او الصغيرة  
 ثم ابرأه عن كل امر وبعضه ومن فعله باطل اما النكاح فلانه لا يباح ان يكون للزوج بان قال ان اخذت منك  
 المهر فانه ضامن لك ولا فقاء في بطلانه كما لو قال للديون ان ادبت الدين الذي من فاما ضامن لك الدين  
 والام لمرأة بان قال لها انا ضامن من عكرت الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها او عدم قبول  
 منها في مجلس فيكون سطر العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت او قبل عنها في المجلس قابل  
 صحيح النكاح وليكن ان كانت بالغة في الابراء والنكاح ان يقول الوكيل او كوكيل انها ذهبت بالابراء او لخط  
 فان اكرت لان وضمن لها الزوج بعرض فانه ضامن لك فقبل الزوج صحيح وان كانت صغيرة فاحيلة  
 في لفظ حق لا يتكهن في المطالبة بالاجماع ان يقول كوكيله وقت العقد زوجتك على ان بشرط ان يكون للزوج منها  
 خمسمائة صحيح لفظ جملا على الاستثناء كما قال في وقت باللفظ الخمسمائة ذكره في صيغة اخرى ايضا ومن ان اشترى  
 الاب بمقدار ما يريد لخط عرضا في الزوج فبمقدار ذلك القدر مات عزمه فادعت المهر  
 على ورثة ان ادعت قدر مهر المثل او اقرار الورثة بذلك صحيح وكفى النكاح شامدا ولا حاجة الى الاباء وان  
 الورثة اولاد صغار ولها ان تأخذ قدر مهر المثل في الزكاة وان ادعت الورثة ابراء او استيفاء فطلبه في البينة لهم  
 وعليها البين ان اذا وسميت ما هو مختار في حق البين وقال الفقيه ان كان الزوج ينفذ دخل بها بمنع قد باجر المصلحة  
 بالتجديد والقول للورثة قبل لان النكاح وان كان شامدا على المهر لكن لو شامدا على قبض بعضه فيعمل بها لكن  
 اذا امرت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الزوج وكوت وكذا قوله محكم في المقر والبناء بها  
 غير محكم في القبض قد يتخلف عنه فخرج محكم باعتصافه والانسكار وفيه نظر يقق عليه وذكر في الحق تزوجها عند ما  
 على مقدار ومضت سنون وولدت اولاد ثم مات الزوج وطليت في الشهادة واداء الشهادة على ذلك المقدار  
 استحتم المخرج عدم اداء الشهادة لاحتمال سقوط كل واحد بعضه لا يبرأ او لخط وبه اقره برمان الايمه ثم رجع واقره  
 بوجوب الكفاية كما هو ظنكم في ما سير الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة لان قبض البعض  
 محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات امرأة لها ثلث خطوط للمهر لا يتكهن الا على طلب مهر واحد وزوج واحد لان  
 السبب واحد فلا تعدد وبتعدد الاشهاد وقد ذكره في الخلاف في حصة والماله لان اعادة والتسبب  
 فيما اذا كان الاقرار مجردا عن السبب الضحك ولو باعد بها فهو واحد اتفاقا ادعت المهر على الورثة واكره يقول  
 القاضي لوارث اكان مهر مثل ما ذكره او اعلم في ذلك ان قال لا ذكر ادفعه في الاصل ان يبلغ قدر مهر المثل اكثر  
 تمام العهد وقد روى القاضي الوفاق على مهر المثل لا يقضيه مهر المثل والا فحظه عند الامام قال الشيخ  
 اكثر من لا يتقاضى الامم في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقا لان يكون العهد متقادما لا خلافا في مهر المثل  
 باختلاف الازمنة وفي تفسيره لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شامدا لا يحد فيكون القول للورثة  
 الزوج كونه مدعي عليهم كما في سائر المداو الاصح ان يطلق في فيما اذا تزوج ولم يستمر مهر ثم مات لم يقض شيء

نسخه و تصحیف

وَضِيئَةٌ



ولكن الفتوى في مسئلة على قولها ادعت انك تزوجت بكذا نفقة فقال بل بكذا دينا راجب مهر مثل لانها انفقت على النكاح  
 واختلاف في معنى اختلاف الشرائع انما يتجلى في اول الامر بحجب مهر مثل او لا ثم يتجلى في الثاني انما تقرر في  
 اختلاف الترخيص بين الرازي والكرخي قولهما تزوجت بشي من غير دعوى عدم التسمية للمهر بحجب مهر مثل ادعت على  
 الوارث ان المهر مائة ثم ادعت الزيادة في حياته بمائة اخرى لا يصح الثانية لانها اقرت ان كل المهر مائة والزيادة يلحق  
 باصل العقد فظهر ان كل المهر مائة فثبتت وقيل يصح الدعوى الثانية لان ذكر الاول بالحكم وادعوا العقد عليه  
 وانما يحكم الزيادة في الزمان انما قالوا وصحة الزيادة في المهر دليل على ان صحة الزيادة في البيع ليس بطريق الانفصال  
 لان النكاح لا يتجزأ لانفسه بل هو تمييز في وصف شروع الامر مشروط بكونه عادلا راجحا فاسر افاضه زيادة  
 شرط الخيار قبل الاقرار او ادعت على ثوريته مهر فافكر المهر في النكاح والمهر فبرهننت عليه ما ثبت وان على النكاح  
 لا المهر ثبت النكاح فان تبرهننت ثوريته بعد علمها ابراز الزوج غير المهر لا يقبل للتناقض وكذا لو برهنوا بعد  
 النكاح على انها خالفت مع ثوريته لان دعوى المثلع بعد النكاح باصل النكاح تناقض وقيل الصحيح ان يصح  
 كما لو اكره الزوج المهر عليه فبرهننت على ذلك فبرهن من هو على المهر والقضاء يقبل ولو صدقت الورثة  
 المهر اذ فيها وانكروا العقد فبرهننت عليه وبرهنوا على انها ابرازت حال المهر وبعده يقبل زوج الاب البكر وبعض  
 دست ببيان ثم رد الاب لبعض الزوج حال صغرنا او كبرنا في المهرين لها حق المهر في قدر الدست ببيان  
 مع الاب والامام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست ببيان اليه بعد الوطى ثم رد الاب الزوج فحق  
 للمهر في مهر مثلها مع الزوج في كل المهر لان الدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع ادعت ان الميت كان  
 نكحها فبرهننت وبرهننت الورثة على انه مات في سنة الى قبل الحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء  
 ولو كان مكانه قتل يقبل دعوى النفقة ببيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نفقة ببيان الصفة  
 يصح وينصرف الى الوسط كما تزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد الطلاق قبل الدخول فانه قد غلب  
 نفقة ووسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان ثمة جيدة فهي وان يمتد في ذمتي وان تزوجها على خمسين نفقة ومهر مثلها  
 فانه يجب خمسون نفقة جيدة فان كان مهر مثلها خمسين نفقة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة  
 على مهر مثلها جائزة والزيادة يكون من جنس المهر على التسمية اذا جعلت قدر او وصف يبرز الامر المثل لان الواجب  
 ادعت عشرة دنانير مجلبة فعلا الزوج انما برهن من ادعت دارم او ادعى عن المبيع فاجاب به لا يكون جوابا له دعواه  
 لكن لقاضي يكلف ان يبرهن على الاداء فاذا برهن لا يثبت ان يبرهن ثوريته في المهر فادعى المهر على الخائن فقال  
 صاحبت معي على كذا ولم تقم البينة عليه ثم ادعى الخائن ان البينة حال المهر ابرازت وصاحبة على ما لا يقبل بنية  
 لان اقراره بوجوب المال على نفسه ولو قال له صاحبت في الدعوى لا يكون اقرارا ويقبل البرهان على ابرازها وصحتها لان  
 التوفيق ممكن لانه يقول كانت ابرازت في حياته الا انك لما ادعت ثانيا صاحبته عذوك وهذا معنى قول  
 الشيخ دعوى الصلح في المال اقراره عن دعوى المال لا ادعى الزوج عليها بمهر الصفاق فثبت احدث هذا المهر  
 والآخر بالهبة يقبل لاقتناء شهادة اذ مية الدين ايضا اسقاط وقيل لان الهبة عليك في الابرار اسقاط  
 فاختلغا حكما حتى لو ابراء الكفيل لا يرجع على المهر ولو ابراه على المهر ادعت المستحق فقلت كونه نعم كبر  
 لاعلم لنا بالعدو جسدوا حتى يتبينوا القياهم مقام الزوج ابرازت زوجها على المهر فثبت ابرازت كونه تزوجت بكذا  
 ثانيا ان برهننت على النكاح انك بكذا قبضت وبشيت البراءة غلبه الاول طابقت تزوجها بالمهر فقال مرة او ثبت

مطلق  
 التناقض في النكاح

مطلق  
 لان النكاح في غير مرة

وقال مرة

وقال مرة او ثبت المهر بحجب المهر لانها انفقت على النكاح  
 في تزوج هذه السنة اذ تزوجت بنته او على ابتداء ثم خرمه الا انه علم انه يعمل طعنا في التزوج او قال لا يعمل طعنا  
 معروف او كذا وكذا لم يفعل اختلغو او لا شبه وجوب مهر مثل او اجرة بعث المهر شيئا وعوضت بمائة او الاقلام  
 منها لانها كانت غايته لقول الزوج لا نكحنا بالثمنك ولها ايضا ان تستر لانها عمت ولا مية فلكان  
 قال لا يقبل بوجوب المهر لانها اذا تزوجت بها بتعويض ما اذا نوت كان ذلك مية فيها ولا مية في العقود التي  
 مثل بعث ونكحت واشترت فدان المرأة استهلكت بعث الزوج المهر فثبتت لانها صدقت في غايته مرتين عليه علم  
 العارية وهو النكاح وكذا لو استهلك الزوج ما بعثت **مسألة** في خلوته فوجب كمال المهر وكعدة النفقة والجب  
 وان في عدتها ايضا وصحة نكاح اطفالها او بيع سواها ولا ما بقيت عدة ومراعاة وقت الطلاق في حقها  
 لان الاخصان والحق للزوج الاول وفي تحريم البنت بها اختلغو او ان خلع بها وهو محرم او صام غير مصان ثم طلقها لان  
 تزوج بنتها خلافا للشاة ولا يصح خلوته الغلام الذي لا يجمع خلوته ولا الصغيرة التي لا يجمع مثلها صغيرا يدر  
 على الاطلاق ولكن ليس له شهوة زنت البكر اذ هي صغيرة يجمع وخطبها بالاب كمال المهر كالمهر في اذ لم تسته  
 قال القود في الصحيح ان قوم اتفقوا على الفداء لا يجمع ولا يملك فصح ان لا يكون له مهر كصغير جاهد للمنفى  
 عليه اذ خطبها في بيته وفيه عشر جوارا يصح للخلوة ولو جارية بها فذلك في الصحيح وان امره الاخرى في الجارية  
 سواء ويجوز لوطي كخبرة الضرر كذا في غيرهم رجع وقال لا يجزى لوطي امرأة بين يدي احد ولها كره اهل بخار النوم  
 على السطح ليل بلا خضف كرمها يجوز ان يطبق او يغفل عليه ان في النهار لا يصح ان في الليل محض وكذا لا يغفل في الصحيح  
 وان محض ان يمسح في الليل والتهار والكلب محض منع وان لم يكن عقد فليس ان المرأة منع وان للزوج لا  
 وتوكلها في الرضا الى المهر ان في الجادة لامة غير ما صحت وعادة كروضة ان في الصحاح ليس بغيرها اذ لم يمانا  
 المهر ولا وان امنا صحت ولو في مغازق او جيل في جنة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه  
 وعلى الجبل والقبض كان ستر في البيت بينه وبين في البيت يكون خلوة ومعه كونه خلوة وجوب كمال المهر  
 وكعدة قد قولنا لا يكون خلوة اي لا يجبان وفي المشتق ان كان الستر رقيقا يرى او يقصر بحيث لو قام يرى لا يكون  
 خلوة وفي بيان لا ياب له لا وان لا ياب في حلق خلوة وخلوة المحبوب محض عنه ولو منع شرع لاحت  
 كالصيام والحيض والحرم كعدة وخلوة الصبي المراهج بوجوب كمال المهر وفي الجمل ان قدر على لوطي خلوة  
 اذ ضلها اتمها وخرجت وردت كجباب ولم تغلق والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طرقت فتدعو  
 وانفس فتدعو في سائر الخائن ينظرون ان في نواقر صديقين وهما لا يعلمان لا يصح الزوجان اجتماع بيت  
 في دار وبها منع كلفة لا بد فعل احد بل اذن محض دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فحكمت ثم خرجت لا يكون  
 خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة دخلت عليه وهو يمسح على اذن محض علم او اعلمت بها فحق طالق في حقها  
 وضع الطلاق لوجوب الشرط ولزم بضع المهر لانه عدة لانه لا يمكن في لوطي في تلك اثنى للخلوة ليس  
 لها حكم لوطي في المراجعة فلا يصح مراجعتها ولا في المرات حتى لو طلقها ومات في عدة الغير لا تترث والمخاراة في بيع  
 عليها طلاق اخر في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى **مسألة** في طلاق طلاق ودو طلاق  
 وسه طلاق وضع الثلث والطلاق كواقع في هذه الحال تبين حكمه بمرارة ثم قال المراجعة است على كذا لم تكن  
 المرأة لا يصح مقام ادعاء الظهور في لا يثبت حرما لصاحبه بالخلوة عند جحد خلافا لكذلك ولا يعام مقام لوطي في

وان خطبها في المسجد او في غيره  
 وان خطبها في غيره

مطلق  
 لا يشترط في المصاهر



باب  
والقرن  
والرقيق  
في النكاح

في حق ذوالالبكار حتى لو علمت بغيره لا يبرأ من كل المهر لانه لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
بالعلم من هذا المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
ولها في كل ما يملكها من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
الخلوة بالاجابة حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
والصحة في كل ما يملكها من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
لا يوجب له ذلك ولا يملكها من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
منها منع الشرع والخلوة بالاجابة حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
وان حبسها لم يفسد المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
ولذلك كلف غلوة محبب الغنم لانهما يملكها بالحق والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
فترجعت وجبت بالاولاد او سببت امر او فترجعت بها حرة وانت باولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت  
بآخر ولدت ونفى اليها زوجها فترجعت وتزوجت بآخر فترجعت بالاولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت  
ام نفاه لاقول بنته اشهر او سببت امر او فترجعت بها حرة وانت باولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت  
شهادته لم يفسد المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
لان البنت تملك الاول فترجعت وتزوجت بآخر فترجعت بالاولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت  
بها فترجعت بالاولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت بآخر فترجعت بالاولاد او ادعت الطلاق واعدت وتزوجت  
تزوجت نفسها ثم ادعت عدم نفقته والخلوة بالاجابة حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
او اكثر لا وصح النكاح عنده وعند ما لو بعد ربعين يوما لا يملكها ولا يملك غيره  
النكاح في النكاح الفاسد يثبت الغيب عند ذلك وقد عرفت ان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
الوطي وعليه النكاح في النكاح الفاسد يثبت الغيب عند ذلك وقد عرفت ان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
وانكره القول في الامام روايتان في رواية يثبت الغيب للمهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
جاءها فيه في المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوجها فاسدا من غير مهر فهو باطل لان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
لا يثبت حرمة المضامرة اذا لم يكن فيه نظر او حصل لان تزوجها بغير مهر فهو باطل لان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
التزويج والاشراك في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول والاشراك في النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
لا يكون حراما اذا كانا متزوجين وكان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقض بحد والطلاق  
وبعد من احدهما الا الاخر بعد الدخول لا يملكها ولا يملك غيره لان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
لا يملكها الا بالقول والاشراك في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول والاشراك في النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
ان يفسد ما فيه من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
ان يفسد ما فيه من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
بلا حرم فطلعت نفسها بمهر النكاح ان قيل يكون متاركة في الطلاق وهو الظاهر فله وجه وان قيل لا فله وجه ايضا  
لان المتاركة في النكاح الفاسد لا يملكها ولا يملك غيره لان النكاح لا يملكها ولا يملك غيره  
لان لا تعليق فيه وفي الاول تعليق الفسخ بالضرر او جهما فاسدا ولدت منه ان قبل التزويج لا تقضي به العدة

مطلوب  
النكاح ليس بواجب للوطي  
وعليه الفقوى

وان بعدة

وان بعدة تقضي به نكاح المحارم فاسدا باطل قبل باطل وسقط الحد بشبهه لا يشبهه وقيل فاسد وسقط الحد بشبهه  
انه قول في النكاح بلا شبهة وبوجوب العدة لانه مختلف في صحة فان ما كانا في شوط الاغلا لا الاشهاد وكل نكاح  
مهاد صفة فالدخول فيه بوجوب العدة وبقوة كوفاة لا يجزئ في النكاح الفاسد فرق القاضي بينهما في النكاح الفاسد  
قبل الدخول فلا مهاد ولا عدة وان دخل فلا قبل في المستحبه ومما يشبهه ان لا يمكن من المهر والمهر بالمهر والمهر بالمهر  
ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا عدة ولا نفقة في النكاح الفاسد لا يجوز فرق الحكم في النكاح بعد  
الدخول ثم تزوجها صحتها في عدة ثم طلقها قبل الدخول فلا مهاد ولا عدة مستقبلة وبقوة كوفاة لا يشبهه وقيل فاسد وسقط الحد بشبهه  
العدة الاولى وكذا الخلاف في النكاح الفاسد ولا يملكها من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
لان الاول صحتها او لا بشرط ان يكون النكاح صحيحا واجمعوا ان النكاح لو فاسدا وفرق قبل الدخول في النكاح الفاسد  
**التفرقات فاسد** عشرة النكاح: البسيع والامانة والقرن والصلح الفاسد والقرن هو من المهر والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
وانها مضمونة بالبيعة يوم القبض والمضاربة والحال امانة في المضاربة والقرن والقرن من هذا المهر لا يملك نفسه ولا يملك غيره  
ونفقة المرأة والمهر فيها لصاحب البذر **الفصل الرابع عشر في دعواه الانفصال بين الزوجين** ادعى نكاحها  
وبرهن من حيث اخذها ايضا فليدفع ثمنها لزوجها القول لها والبينة للرجل فان كان تاريخ احد عا سبق فواو على  
وخر الامان بنية الرجل او لم يثبت له لادان قال شهوده تزوج احد بها ولا نفق المتقدم بعينه والتزوج بل  
ان ينفق بها ان صدقت المرأة في امراته وان عجزت لا نكاح بينه وبينها ادعى نكاحها وادعت تزوج اخذها  
الغاية قبلها والآن في نكاحه وهو ينكر فالفاسد هو قول الامام بفسخ نكاح الحاضرة ولا ينفق للمبينة  
المرأة **فقد** جاءه قفا لامر لا حضور الغاية فان اتكرت دعوى الحاضرة بفسخ بنية التزويج وان صدقت وبنت  
ففسخ نكاحها وبطلت بنية الزوج وان اقامت الحاضرة بنية على اقرار الزوج بنكاح اخذها الغاية بنكاحها  
او بشرها ووطئها او قبضها بشهوة او انظر لافرجها بشهوة او على اقرار الزوج بذلك فربما بينه وبين  
الحاضرة ولا يثبت نكاح الغاية وان لم يبر الدخول في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاصل وبقوله في النكاح  
ولعل على ان الشهادة على القبلة والمستحبة جائزة وهو اختياره في الاسلام واما الفضيلة لا يجوز ادعى على امرأة  
نكاحا فانكرت وحلفت لا يملك للزوج نكاح اخذها واربع سواها ولو كانت ادعت فافكر الزوج وحلف لا يملك لها  
التزويج بآخر ولما قال في كل من هذه الضوابط يحلف الزوج بالله ما هي زوجة في اخرى وان هي زوجة فطالوع  
قالوا وانما حلفناه بالطلاق لجواز ان يكون كما ذكركم في النكاح فلو لم يحلف بالطلاق وجوز ليس بطلاق  
يتبع معلقة لا حلق ولا ذات فعل ولا يمكن من التزويج بآخر وان عرفت المرأة على ترك الحضور بجلد البسيع  
اذا عزم البايع بعد تحليف المشتري على عدم النكاح فلو لم يحلف بالطلاق وجوز ليس بطلاق  
قبل التحليف لان البسيع يتخير بالجلد والنكاح لا يبرأ من جهابها ولها فقلت لا يرضى بالنكاح  
حين ينفذ النكاح فان تعذر الحضانة فقلت وقت بلوغ النكاح لادعت وقال سكيت القول له  
فان برهن من الزوج او الولي على الرضا وهي على المرأة فيبنيها او لم تكن كانت صغيرة وبرهن من الوضوء على اجازة  
الزوج يقبل وان لم يكن له ولاية التزويج لا يثبت لنفسه حق قبض للمهر ولو دخل بها الزوج وهي بالبيعة ثم برهن على  
الرد الصحيح انه لا يقبل وكذا الامام الفضل في القول لان الدلالة المعولة لا يبطل وكذا لو كان عند ما قوم حال  
**سماح** النكاح وهي بالبيعة لم يسعها رد النكاح لان السكوت ضم الشفيعين وهو امر وجودي وادعت



واذا ردت النكاح على انما بالغة وقال كولي او الزوج ردة باطلا لانها صغيرة ان بنت تسع لقولها وان اقامت  
في بيتها المرأة اول على انما بالغة وكذا لو باع مالها فقال انما بالغة لا يصح البيع وادعى كولي او الولي صغيره فالحق قول  
الولد وقيل القول قول الاب والمشتري في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول اصح تزوج امرأة كان طهاره  
طلعتها فقال الزوج انك تزوجتني في عدة الاول فقالت كنت سقطت سقطا مستحيين خلفي بعد الطلاق  
فالحق قول الزوج ويعرق ولا مهر لها وان بدأت المرأة وقالت كنت سقطت سقطا وانقضت عدة وقال الزوج  
كنت في عدة فرق باقران ولها كل المهران بعد الدخول والتصفان قبله وفي الجامع اذا قالت كان النكاح  
بلا شهود او في عدة او حال رقنا وانا اضحك رضعا او انكر الزوج فالحق قول الزوج ويقض بالنيكاح وفي الخط قالت  
زوجتي وانا صغيرة وقال كنت بالغة القول لها لا اختلاف في وجود العقد وان اقامت في بيتها اول لانها اقرب  
قضية بالنكاح بشهود زوجي ربع لها المقام معده وان تدعي مجامعها وصل لها ميراثه وان كانت صاندة وقال محمد  
اذا رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج في ميراث والد لا وقاعدة للشيخ علي ان يشترط عند القضاء حضور الشهود  
ولو كانت ادعت الزوج في عدة نكاح غيره وانكر الزوج وقضيه له بها ان عطلت كذب الزوج لا يصح المقام ولا ان تدعي  
بجانبها في نكاح الاسلام ادعى نكاحا فقالت كنت تزوجتني فطلعتني وانقضت عدة وتزوجت بهذا  
الرجل وصدرتها انك ولا ميراث لولا انما خلفت في الاول كحل لك بلا تحريم العقد ولا يجب القعدة لعدم صحة الخلع  
لعدم ثبوت النكاح والاقدم على الخلع والاول على اقراره بالنكاح بالاول لكن بعد اقرار الزوج كحل فلا يبطل الخلع  
السابق بالاقرار التلاحق لانه لا يكون اقوى في القهر زوجت نفسها عند الشهود وما اذا فكرت النكاح  
وتزوجت باخر فليس للاول ان يخالف معها لان الخلف معهما لان الخلف للنكاح والاول لا يقرر ولا يقرر باعدا تزوج باخر  
ولكن يحاكم اليه فان نكل تحاكمها فان نكلت قضى بالنكاح الاول وانما خلف النكاح الثاني وهو على ان لا يملك  
وباقية الفقيه ابو الليث والقدر رادعي ان ولها تزوجها منه فانكرت فجاءت بشاهدين شهدا احدها انها تزوجت  
نفسها منه والاخر على ان ولها تزوجها منه لا يقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انها  
زوجت نفسها منه وشهد بذلك يقبل ولا يكون تناقضا لان الزوج مما يتكرر فعله التوفيق بان يكون الولد زوجها  
ثم زوجت نفسها منه **زوج بنته بالغة** ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان ابنا كان زوجها منه بامرنا  
وانكرت كونه اذنا فالحق قولها وان قالت زوجتي له بلا امرى ثم ما بلغه الخبر منيت وانكرت الورثة الاجازة  
فالحق قولهم والفرق انما تنقضي الثانية على ان يكون العقد يتم وادعت المقام وانكرت **الفصل الاول** اختلاف  
في وقوع العقد على تمام والاصل في المهرات تمام وكان مستحسنا بالاصل فالحق قولها وذكر الصنف  
زوج ابنة البالغ امرأة ومات الاب فقال الاب كان العقد بغير اذن الاب وقالت المرافعات بعد الاجازة فالحق قولها  
والبينة بينة الاب وعلى قيس المصلحة الاولى يجب ان يكون القول للاب لانها انقضا على عدم لزوم ما دعت الزوج  
وانكرت الاب وفيه كلام ومعناه اذ ميراث الاب على ان تزوجت المرأة على الاجازة فان الاصل في المهرات تمام  
كما ذكره اللزوم انما يكون لو كانت باذن من يقع له العقد وامرأة على الاجازة فالحق قولهم ان الاب لا يملك  
ابنة البالغ الا ميراثه لو باع ثم ادعى ان كان فصولا لا يصح لانه خلاف الاصل الا اذا صرح على عدم الامر بالاصل  
كما في الثانية من المسئلة ومنها لم يوجد القهر في قول ان امرأة زعمت عند القاضي ان اخاها تزوجها منه وبنيها وهي  
صغيرة كرهته والآن قد بلغت وادعت الفرق وقال الزوج حين بنيت بها ودخلت بها كنت كبيرة فالحق قولها

ادعى النكاح بشهود زوجي

بالاصل وهو لزوم التصرف وعذا ايضا زوجها اخا وهو ولها فالحق قولها وقال رصيفت وقالت رصيفت لا يكون  
هذه فعلة فرقة وهي امرأة والقول لها **توفا** لا تزوج لم تعلق بالنكاح وقالت عقلت واجرت فالحق قولها وان  
ورثة الزوج لم تعلق فلا حصة بقيم البيت بسكونها بعد العلم في حصة انكرت ورثتها ان نسا وقالت كنت امرت  
اخي بذلك صدقت وان ماتت وطلب الزوج الميراث والاخ الزوج هو كوارث وقال الاخ انك امرتني ولم تعلم ايضا  
حصة ماتت وادعى الزوج رضاها وامرنا بذلك فعلى الزوج البينة ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني  
وبينك فبرهنست على النكاح وبرهن على انهما لم يملوا الا خلافا يقبل فان كان قال انك بنيتا وبينك نكاح  
قسط او ما تزوجتني قط ثم برهن على الاختلاف لا يقبل كما في مسألة البيع ادعى المشتري منه فانكرت وبرهن عليه بغير  
بالشري فوجد عيبا وارادته فادعى البرادة ان كان قال انك بنيتا بيع لم يقبل دعوى البرادة لانه يقتضيه وجود  
البيع وكذا الخلع طلاق عندنا والطلاق يقتضيه سابق النكاح فعدت دعوى الخلع متنا فبنيته منعت على  
منكوحته في الحال وبرهن على خلعهما منه في بيته الخلع اوله يقتضيه بالاختلاف كما اذا شهد ان عليه الف في الحال  
وشهدا على ان صاحب الف الف درهم يقتضيه بيته البراء لان شهود النكاح والدين في الامر على السبيل السابق  
وتعرضوا للحال بناء على الاحتجاج فانه مطلق لهم الشهادة لان الاصل في الثابت كدوام لا قيام الميراث في بيته  
الخلع والدين ابطال ذلك الدوام انما تزوج امرأة فشهدا عنده وعند الحكم انها ذات زوج ومع ذلك  
تزوجها لا يعرف بينهما لعدم الخلع وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأة كغيب لا يعرف لا يملك بينهما وذكر صاحب  
المخطوطة ادعى عليها انها منكوحته وبرهن وقالت انها امرأة فلان الغيب يقتضيه بيته الحاضر الا ان يكون  
مشهودا انها امرأة فلان كغيب وذكر القاضي عدلي لا يجوز ان يكون لها زوجان فالحق قولهم **زوج ابنة** فزوجت ابنة  
الزوج فماتت لم يمت فادعى الاب انها غايته والزوج انها تزوجتها فالحق قول الزوج مع عيبي على العلم والاعلى  
البيته والبينة **الفصل الثاني** ان يشهد عند التسليم اليها انه اغاسمت لها هذه الاشياء وعارية وتلك حصة  
ويشهد على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدي عارية عنك لكنه يصح للقضاء للاعتناء بالحواراة اشترى  
لها بعض هذه الاشياء في صغرنا فمضى الاقرار لا يصح للاب فبايسته وبين الله كالا حيا طان يشترى من غيرها  
ثم تبرأ وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السرخسي القول للاب لانه المملك وبه اقره البعض وقال القاضي الامام  
ان كان غالا شرف لا يقبل دعوى العارية وان كان من لا يجزئ مثله عند البينات يقبل ماتت فانقضت الامام غا  
فبعت الزوج بقرعة للزوج في المات فذكر ان طلب الزوج بعتها فعلى الامام كانت مديته ان ذكر الزوج العقد وامرهم  
ان يذبحوا ويطلعوا رجع بالعقد وان لم يذكر القصة او اختلفا في ذكر القصة لا يرجع ويكون القول لام البينة وقال القاضي  
يشترى ان يكون القول للزوج لان احبته تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فالحق قول من دفع اليه الفاقول  
بعده انه كان قرضا وقال القاضي بينة فالحق قول المدعي **الفصل الثالث** في النكاح فالحق قول المدعي **الفصل الرابع** في النكاح  
يدفع لهما من ملكا لا عارية كما في ديارنا فالحق قول الزوج وان مشتركي فالحق قول المدعي **الفصل الخامس** في النكاح  
في الصغرة او في الكبر في صحة تملك في شتر طرية التسليم ولو جهرت لولدها اليه في بطنها فولدت ومات الولد فانهم  
يكون ميراثا قال الفقيه وعرض ان الثياب للمات ولم يقر الام ان الثياب لها الا ميراثا لولده وان كان ابن عشر  
سنتين يبسط له كل ليلة فراش وحفوف ولا يكون ذلك ملكا كما في هذا كان الثياب ملكا فلا تجوز الميراث لولده بل يقر  
او مية منها لولده كجدة في ثياب البدن فانه كما دفع اليه صار لولده مستعملا له وصار فيه بفسقه انما عليه

زوج ابنة

بالاصل وهو لولده



وحيث لم يذكر ذلك على ان القصد  
المعوض المذكور وكذا اختلف اذالم  
يذكر في العقد مستحيان مع

بیا شکر کنیم

[illegible]



لغناه وهو ان يكتب بعد شرب عذيقه واذ قال بعت ثم ذكره خمس الايام في الحاضر استيام ومن الغايبة  
الغاية تحق يكون احد شرط العقد فيقول بعت **الفصل الثامن عشر في الخط والاباحة** وفيه ثلثة اجناس  
**الاول في قسم التريضة** والصحة فيه سواء والتوبة في الوطى غير لازم في النظام تزوجها على ان يقيم عنده اكثر او جعلت  
جعلها على ان يزورها في قسمها فان شرطه لمحل باطل ولها الرجوع في حالها كراهة واحدة وهو يكون مستغلا طالما لم يبعها  
والليل بالقيام يوم من الايام بعد ما وصى بها اياها فان لم يمسها ليلة اربع ليال في وقتها تزوجها ولو لم يمسها  
اولا ووساوي فحقا يكون عنده من وابتها اذ ابداه في ليس ذلك ويقال له كمن عنده في كل اربع يوما ليلة واحدة  
**اقام** عنده احدى زوجتيه فليس للثانية ان تطالبه بقتله لان القسم لا يكون ديناً **نوع اخر** وجدت عتيقا ان عقلت  
بالعنة حال النكاح لا عقلت لمطالبة ولا تعتبر النكاح لا عند عقلت العتقا وابتداء التاجيل في وقت العتق ويوجب  
سنة شمسية لانها ازيد من الترية باحد عشر يوما وان مرض فيها العتق على ان يوجب قدر مرضه وعن محمد ان اكثر من نصف  
شهر يجعل لبيد والا لا والاقاضية الامام على ان يكتب على الزوج رمضان واما في العادة وان حج الرجل بحتسب ايضا  
لان حجته ادمت منه فان خرجت القاضية لا يبطل خياره بالنكاح ويسقط اجتناب الزوج او بقاءها من مجلس كذا  
اذا قاما معا لغير القاضية او قام الحكم في مجلس قبل اختيارها شيئا وان اختارت لفرقة امرها في الزوج بالطلاق  
فان ابد فرقة والفرقة بائنة **نوع مباشرة النكاح** في النكاح بين العبدتين جائز **نوع** بعض النكاح  
والنكاح راسا لا يكره لانه من تزوج بالصدقة في شوال وبني بها فيه وما ذيل قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح بين العبدتين  
ان صح انه صلح رجوع العبد في اقصر ايام الشتاء والبلغة مفرض عليه النكاح فقال له صلى الله عليه وسلم لا ينفقه الزوج في وقت الفصل  
في البلغة **الابح** نسوة والنف جارية اراد شري جارية اخرى فلام رجل يخيف عليه الكفر لعله لا يعطى اذ اجمعا وما عقلت  
التي كراهة او جارية فاراد اخرى فقال اقبل نفسك لان ياخذ ولا يمنع لا يمسح ودع لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم  
ما احل الله الاية العاصلة تدل على انه تركه لا افضل وفي التمسك على الزوج في مخالفة دين النكاح **كذا** في التزويج  
بامر ابيهم وان خاف ان لا يبعد ابن امر ابيهم لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتم ان لا تعقدوا فواحدة الاية لكن لو لم  
يفعل للثلاثة دخل على صنفاء القبل كتم وقى عليها فهو باهر فقال لهم في رقي لا يفرق الله تعالى له وشر اذا خاف  
التم عليها بعد من الطاعة **الامام** اختار في هذا القضية الاكتفاء بالواحدة **الحرة** اشترى جارية ابيها وكلها ولها  
حين يعلم وطئ الاب وان كان الاب ثوبا ما بيت لا يملك لان الغالب ان وطئها وليس الزوج ان يمنع من دخول قطرها  
او لغيرها بالاجر الا عند الحاجة اليها ولا ينفق وله الطارية اعتقاد على الغزاة لانه تعالى اذا اراد خلق نسوة خلق لكنها ان  
عقيقة حصنته لا يسرها النفي وان دخلت وخرجت وان غير حصنته يسرها النفي وان امرت ليلة لا يملك بيع النفي  
ان لم تكن عقيقة وان عقيقة لا تكون عقيقة تشهد بعد موتها انها ام ولده **والا** لا **نوع اخر** ابنته تسكن مع حماء  
الزوج وفي الدار بوقت ان فرغ لها بيتان لما خلق على حدة وليس فيه حد من لا يمكن من مطا ببيت اخر وذكروا المنطق  
صدره الاسلام اذ جمع بين امر ابيهم في دارا سكن كلا في بيت لهما خلق على حدة لكل منهما ان يطالب ببيت في دار  
على حدة لانه لا ينفق على كل منهما الا اذا كان لها دار على حدة فكلها المرأة مع الحماء فان المنفعة في الضرير او فر  
وان ابنته تسكن ببيت واحد مع جارية ادام ولده قيل ليس لها ذلك وبما في خبره ان لا ينفق لان الامم غير مستاع  
ابنته وتعمل تلك مطا ببيت لهما خلق على حدة او المنفعة ابنته لغيره الطم ان ما علمه او من بيت الاخرين  
بأنه الزوج عن طمخا وان كان من يخدم نفسها بغيره قال **الاستحسان** لا يكره لان النكاح لا يملك الا ادام في النكاح فذكر في المشقة

مطلوع النكاح بين العبدتين

مطلوع ابنته المهره ان تسكن مع اقرباء الزوج

انما لا يحكم

انما لا يحكم على المهره في جواز نظام الرواية وتنفوي على ما ذكرنا من ان طهر الجبل الموصفة وخيف انقطاع اللبس في كونه لا يملك  
على النظر بياض الاستطام ادام مضغته وفي الكراهية بياض في غير قبة واليكرا اذ اجلسها زوجها في حياض وول الفرج  
وصلت ترابا لبيكان بالبيضة او طرف الذراع **والا** لا تزوجها اخرض كونه في بطنها وضيق لثقتها ولا يبرح في حرمه  
الا بالقطع اربا اربا ان مبتا بغيره بالقطع وان حيا لا ينفقه بالقطع كالا يملك القتل بالكره على القتل وصلحت  
شعرها بغيره في كبره وفيه اللعن وبالبر لا يكره ولو قطعت حرفها عليها الاستغفار ويصبر بها اذا استغفر  
وعلى ترك الزينة اذ اراد ما وترك الاجابة لا الفرس اذ اذاعا ما والفسخ الخروج من البيت وترك الصلوة في رواية  
وان كانت لا تصلي بياض طلاقها لان يلحقه وهو على غير خزان يطاق ما لا تصلي ولا تمنع من زيارته الا بويين  
واولا ما الذين من زوجها الاول في كل جمعة وفي غير ما للحرام في كل سنة **وكذا** لو اراد ابو ما واولادها بالطلاق لا يملك الزوج  
الممنوع ونحو ذلك ان كانا واولادها قادري على التبيان لا تدبب وان لم يقدروا اذن طها الزوج بالبر او في كل شهرين  
ولو كان لها اب زوج وليس يقوم عليه الا هي والزوج بينهما في التقاعد لعوض زوجها تقوم عليه **كذلك** ان  
او ذمها للزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما وتقرينهما او احدى ما في خارج  
الحرام فان كانت قابلة او غت له او طها على احد من اولادها لا حد خرجت بل اذن **وكذا** لو وطئها فمعا حده في زمان  
الاجابة عيادتهما والولية لا وان باذن وان اذن الزوج كانا عاصيين وفي آداب التعاضد ان يغلق عليها ابنتا  
في غير الابوين **والذي** اختاره في المهره والسير الكبير وادب القاضية ان الزوج ان يمتنعها في ابويها واولادها ومن فرودتها  
في كل جمعة بغيره الزوج **والا** ان يمنعهم من الكيفية عند ما يبر اخذ **الحج** في المنع في الحرام ولا يخرج من العلم بلا اذن وان  
كانت طها نازلة وسال لاجلها الزوج ولا يخرج والا خفت وان ارادت ان تعلم من قبل العتق او الزوج عالم بها  
عليها قوله تعالى واشر اهلك بالصدقة وكان عم يامر اجله بالصدقة وان كان لا يحفظ احدا من ابنتها اياها وان لم ياذن  
لا شئ عليها ولا يسلمها الخروج الابانة الا اذا وقعت لها نازلة في العبادات **وكذا** اذن طها بالخروج الى مجلس او عطا  
في البدرع **الاباس** ولا ياذن بالخروج الى المجلس ان يجمع بين الرجال والنساء وفيه في الكسرات كالصدقة وبيع الاوصاف  
المحكمة والتعب في المستكم بالقاء الكم وضرب الرجل على الخبر والقيام عليه والصعود والفرار عنه فكله في المذكر كبره  
فلا يجوز ولا ياذن طها لكان فعل يتوب الله تعالى في الفتاوى طها بالخروج قبل قبض المهر في الطوايح وزيان لا قارب العوض  
المهر لا لا باذنه ولا في فرج عده ما وكو حفتها ولا مع ابنتها لموسم ولا باجرها رصاعة زمانها ولا بامرة اخرى  
ولها بالعلم المحرم الذي لم يحكم الا ان يكون من اصحاب ابن اثني عشر سنين او ثلث عشر والصغيرة التي لا تسكن في فرجها  
محرم وتفر مع زوج بنتها وابن زوجها ورجع اقربا واذ كانا تخاف لا يدخل الابن والاخ وكذا البنت لمز كانا  
لا يتكفان ولا يجامعان قال الله لا يدخل على امه ولا بنته ولا اخوته بل اذن وكذا على ذي الرحم المحرم ولا العبد عليه  
ولا استاد على امراته لكن اذا دخل **كلم** له والدة شاة يخرج بالزينة والولية ولما تم بلا اذنه وطها زوج لا يمكن  
من منعها لم بيت عنده انها تخرج للنف فان ثبت دفع الامر الى القاضي فيمنعها **الفصل التاسع عشر في النفقة**  
اذا كان الزوج ذا طعام ومائة يمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بغير نفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة  
**والا** سوة ما يصلح لثباته وتكسيف نفقا ونفس بالمأكول والمجلس وفيه اختلاف بالادوات والنفقة والزوج  
هو على الانفاق **الا** اذا ظهر مطلق في بغير نفقة في نفقة بامره ان يعطيها ما ينفعه على نفسها نظر اليها فان ابد  
جسه ولا تسقط نفقة بالاسدية حتى ترجع عليها بان له مال او اذ مات الزوج بعد الامر بالاستدانة رجعت له

عزير الزوج امراته



شكوت المراه  
بغضب زوجها

والاب لا يواخذها بلا ضمان ولو كانت محرمة او رتقا او قرا او حبا لم يقع نفسها وان اصابته العواض بعد الزفاف او قبله **وعن ابن** لو لا نفقة للرتقا والقرنا والمريضة التي لا يمكن وطئها قبل نقلها الى بيت وان انتقلت الى بيت بلا رضاه رد بها الا حترلها وان نقلها علما الى منزل الزمت النفقة وقال **الحاج** من عرضت في بيته بحيث لا يمكنه الاستمتاع بها فلا نفقة وان اسكن الاستمتاع بوجه لزم ولردة الصغيرة التي لا تصل الى الواسنة ذهبت للحج معها وجبت نفقة للحضر بغضه في طعام الحضر وان خرج بهارجل كراهة بلا زوج ولا وان حبس الزوج وجبت ولا نفقة في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهوة فمعرض القاض لها النفقة وصالح معها وصحت مدة ولم يعط ومات سقطت لانها صالحة بالطلاق يسقط بلا خلاف والبقاء في كراهة الخلاف بين الامام الكاظم والامام محمد وان امر ط بالاسنة لم يمت في الضوابط فيه **و** ايمان والاصح عدم السقوط بحمل نفقة مدة وماتت لا يستر كالحمل اذا لم يولد ولو ملكته يد لا يستر اجماعا ولو اختلفا قد ردت المأخضة من فرض القاض وقد ردا وجبها بالقول قول الزوج في بيتها والعتدة اذا لم تأخذ ولم يعط الزوج لها النفقة المفروضة حتى مضت العدة قال الامام كذا في النكاح بعد الطلاق **العتدة** اذا رمت البيت زمانا وفرضت زمانا فهي مشرة وان كان البيت لها الا اذا سلمت من ان يخرجها الى منزل فليد بالقول لها في العتدة اذ لم يبر من الزوج على اقراره بالانقضاء برئ من النفقة اذ عت حبلا ينفق عليها الى ستين وبعدها لا لكل امرأة معتدة لان نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة ابدا وكل امرأة معتدة لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت كالحال في النفقة تعود الى المانع نفقة ما آتته بوا ما حتر لا ثم خرجها الى بيته ثم اعاد غاوت النفقة والام بيوتها ما حتر طلقها ثم بوا ما لا تعود للنفقة اذ ردت بعد الطلاق وعادت غدا والرب لا تعود للبطلان حالها **والط** وعت ابنه بعد الطلاق لا تبطل النفقة لانها معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا يفيق اليها وبالردة احدثت تعويت لا قبيل لها تحبس للسلام ولو ما شرة عند الطلاق ثم عادت لا حترل الزوج لها النفقة وما كان الاصل المذكور مدة واية ما شرة سافر عنها زوجها ثم عادت بعد سفر الزوج لا حترل له ان كانا فيه انها خرج من ان يكون ما شرة والفرقة لو مته كجبت ولو منها لا الا اذا كان كجى خالهما على ان لا سكنيهما ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يلزم ابطاله وان على مؤنة السكنى عليها فليها غائب فزوجت وجاء الا في وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على الزوج الاول حتى في عدة **انك** فلو طلقها الاول فعدة **انك** لا تجب نفقة العدة على الاول لانها محجوبة لثباته على النكاح فاسد **ان** تزوج لمعتدة ودخل بها الزوج لا تجب عليها النفقة **و** **انك** لا تجب على الزوج الاول اذا كان الزوج في بيت الاول فاما اذا خرجت منه فلا تجب على احد صاحبته على الكثرة للنفقة والكسوة ان قدما يتعاقبان **انك** لا يصح وان زابدا فزيادة مردودة ونزله نفقة كمثل **انك** اخذ اذا فرض النفقة لم يرض يسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا لو فرض النفقة برخص بالا فله الدوام فليها ان تطلب الزيادة وفي الاصل صاحبته على علمه قدر لا يكتفي بها ان ترجع ولو على الزيادة لها المانع وفي الاقضية ان كان الصلح قبل ان يفسر وينقض في عدة او قضا او رضاي يصح تقديره الى المعلوم وما اشبهه فهو تقدير للمعاوضة نتيجة الزيادة بفلا حتر وعدم الكفاية والنقصان برخص الشرع **وان** كان لا يصلح للتقدير كالعبد والدة يكون معاوضة لا تقدير فلا يبر زاد ولا ينقص فذا قبل القضاء او الرضا لكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون تقدير بان قضت بثلاثة دنيا كل شهر فريضا قبل مضيته بثلاثة مخاتيم وبقى مالت تقدير للمعاوضة وان كان لا يصلح

والاب لا يوافق



تقديره كالمقترض على غير المعلوم من القيل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطلان الافتراق عديم بدني وكل ما بعد  
المدة وان كان شيئا بعينه كالعبد وكذا لا يبطل كذا قبل التقضاء وان بعد مضي المدة وبعد التقضاء او التراض على  
ومن آخر سوى ما يصح تقديره الا لا تفرق بالقبض لا بطلان فترضى الكسوة فخرقت قبل نصف عام ان كانت  
لبس معتادا علم ان لا يمكنها فيجد الخطا والفاضة في التقدير وان خرق في استعمال لا يضر في تركه وان سرق الكسوة  
او النفقة لا يقضي باخر خلاف محارم وان لم يلزم من مقتضى نصف عام يفرض اخر خلاف محارم وفي بعض النسخ  
ان يقضي بالتوب بعد المدة ان لعدم اللبس او اللبس في تركه لو كانت تلبس هذا التوب على الدوام لا يخرق فلا كسوة  
اخرى والا لا والنفقة على مدة كسوة القيان اربعة اشهر وقع عليها دراهم لكسوة لان كسوة على سرق الكسوة  
لان التزينة حق وحقه بعضهم بان ليس ذلك لان الدوام صار مقاطعا فعمل بهامش ان ادعى عليها كالحاقا فانكرت  
او ادعى عليه فانكرت من فقضية لا نفقة لما سلف صاكت في نفقة المدة على دراهم معلومة ان بالتمسك بوضع  
لان المعلوم وان بالقبض لا يصح لانه مجهول وبعض المتأخرين على الجواز في التقضاء ابرأت على نفقة الا قبل الفرض لا يصح  
وبعد الفرض يصح في نفقة شهره وان قال ابرأت غرة نفقة سنة لا يبرأ الا غرة نفقة الشهر الا اذا ابرأت وان  
سنة وابرأه في سنة لا يصح الا عن الشهر الاول ولو ابرأت عما مضى صح طلبت النفقة في حال الغياب ان علم  
القاضي بالنكاح وله مال حاضر يفرض النفقة فيه ويأخذ كفيلا بعد ان يحلف على عدم سببها النفقة منه وغيره  
من قبل النفقة في شهرها كالتشهر وغيره وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا فلا فرق فان غدره  
بطريق الاستدانة ولو له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح فبرئت عن النكاح لا يقبل عند الامام وعندنا لا يقبل  
ويقض نفقة ولا يقضي بالنكاح قال حضرة الزوج انكر النكاح ولم تبرهن عليه يسترد النفقة واليوم القضاة يقررون  
النفقة اخذت من بيت الزوج والامام ان الحاجة للناس اليه واذا فرض لها قبلها فاقام البينة ان لم تحلف لها البينة وعليها  
لو قامت البينة على كسوة المديون للحا حدين فان كانتا معقرين بها امر القاضي باده نفقة ما ذك ذلك حال اذا كانت  
الودعة دراهم او ذنانير او من جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عودها لا يامر بالاجماع قال ان نفق لمودع بلا امر  
القاضي حتى ولا يبرأه من الودعة والدين ويرجع الى انفق عليه وينفق عليها في غلة الدار وكعبه قالت انه يغيب  
وطلبت كفيلا بالنفقة قال الامام ليس لها ذلك كما في الدين المؤجل وقال انك يكفل بشهر وعلم الله ولو علم انه  
يملك اكثر من ذلك يكفل عنه على ذلك القدر وعنه لو كفل بنفقة ما عاشت او ما بية النكاح كل شهر شيئا  
صح عنه لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لا اضعاف اليه ما يعلم غايته فصار كاجارة كذا كل شهر وان غلبت نفقة  
سنة جاز وان لم يجب بعد لقيام السبب فان طلقها بائنا او رجعا يوفى عنه نفقة كل شهر في كسوة طلاق تعدة  
تراحكم النكاح استندت قبل الفرض لا يرجع عليه وان اصبحت على قدر ثم بعده انفقت على نفسها ما لها  
او استندت لها الزوج وقد ذكرنا ان اعان الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء حال غيبته قضاء والجزاء  
لا يذهب من نفي ذلك وكذا لو كان له هناك عروضة وعقار لا يجب على العبد نفقة انه لا يملكه الا بالشر  
نفقة ابنه المملوك ونفقة ذي الحرام سقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت والكره من يقطع ما يقدر  
شهر لا للفقير بل غايب يوم الامام لا ينفق عليه في مال نفسه حتى يرجع في الاخرة فان انفق على الامام لقاضي لا يرجع  
في الحكم الا ان يكون اشهد فيها بنيه وبين انه تعالى ان كان نوى عند الانفاق ان يرجع يرجع وكذا بالبدن بعد موت  
الاب او كان الاب ميتا لكنه معسر والبدن مومر يقضي على الجدة بان ينفق عليه يرجع في مالها كما ذكرنا او يكون دينها على

على ولده الصغار المذكور او بالحقوا لاهل الكسب ولم ينفق الخت في فقههم الا على الكسوة او بواجبهم ونفقة  
من اجرتهم وكسبهم وانما انشاء فليس ان بواجب من وعمل اخذته نفقة كذا الدار على كسوة او بواجبهم والاب  
على الكسب ام لا بخلاف الابن المعسر اذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقة على الاب لموسر كذا الاصل وفيه  
موضع آخر اذا كان الاب والابن معسرين لا يجب لاهل البيت نفقة الا في نفقة وعنه ان كان الاب رزنا نفقة  
على نفقة كسبها ينفق **والنفقة انواع** فقيل لا مال له غير انفاذ على الكسب فاختار ان يدخل الاب والابن والام  
في نفقة كسبها والنفقة فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره خلا الزوجة الثالث فقيل كسب  
يفضل شئ من كسبه من قوته في كسبه على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وغيره ولا وان كان دارهم غير  
محم كاتبا والعم لا يجب نفقة عليه وان دارهم محرم كالتعم يجب ويشترط البسار وهو محرم للنفقة وبه ينفق  
وفي الاجناس شرط ايضا الزكوة قال القدر روي ينفق في نوادر من سماعة ان كان عندة فوته شهره وفضل  
غير نفقة ونفقة على كسبه والابن كسبه على نفقة وجا به ولا يجب الاب على نفقة زوجته انه وقال المتأخرون ان يجب  
نفقة زوجة الاب عليه اذ لم تكن امه وكان الاب مريضاً ولو صحها لان نفقة فصول الجوارح قال صاحب المحیط فعمل هذا  
لا فرق بينهما فان الابن اذا مرض يجب على الاب نفقة فاداه ونفقة تم يجب عليه نفقة وذكره مشتم في نوادره  
عنه ان يفرض على الابن نفقة زوجته الاب احتياجا اليه لانه خدام لا وادخلت الذكوة والامات نفقة لا بوي  
عليها على السوية في طاهر الزاوية وبه اخذت نفقة ابوالثيت وبه ينفق وعلى الاب نفقة الصغار ومن كان عاجزا  
غير الكبار والشرط العجز محض لو كان الابن الصغير قادرا على الكسب لكن يمتد الى اليد سلكه لا في عمل وينفق عليه  
منه قال الملوكة اذا كان الابن في بناء الكرام ولا يستاجر له الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين  
عن الكسب لا يمتد من اليد لا يقطع نفقة من ابائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بخلافات الرعية  
وهذه بيانات مفصلة ولهم رشد والا فلا وكل من يحل تصفاته كمال مرغبا لا هاشا لانفاق عليه فكيف المدا  
وانما ينفق الاب ويقدره لا القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات نفقة الا ان كان على الاب نفق من  
ان لم يكن له مال وعلى رواية لطيفة يجب على الابوين اثلاثا واربعا مال الغياب بطل سبعة الا بالاحتياج وفي  
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكره الاقضية ان الامام يملك البيع كلاب وفي طاهر الرواية لا  
يملكه الاب قالت الامام للقاضي فرض نفقة هذا الصغير على ابيه واشر به حتى استيسر عليه فعمل القاضي واستند  
عليه وابسر رجعت عليه وان لم يرجع عليه حيث ما لسان لا تأخذه من تركه في الفصح وان انفقت عليه في مالها  
او في مسئلة في الناس لترجع على الاب وكذا في نفقة محارم ونفقة ذوي الحرام بالقرض في رواية الجلال مع الصغير  
يصير ديناً بمحض كدة وفي اخرى لا ولو اختلفا في بيان الاب القول قول الابن والبينة بينة الابن ان نفق  
على نفسه في مال لسان ثم خاصه فقال النفقة وانت موسر وقال الاب انما كنت معسر انظر الى حال الاب لم يكن  
معسرا في الحال فالقول له انما نفقة مثله لموسر اقول لابي ولو اقام البينة في البينة للابن  
وان قال الاب الابن كسب بعد ان يكسب قدر كسبه ويكفيته لكن يدعى عمل عند انظر القاضي ويسأل اهل  
حرفته فان علم ان الامام كاتبا لابي ابراهيم لاس على نفقة بنيه واخذته بذلك طاهر ابن موسر غيره والرواية ان  
معسر لم ينفق الامام ان لا يفرض نفقة الامام على الابن ومحمد يفرض يكون ديناً على الزوج والاصل في نفقة  
الوالدين والولوين اعتبارا للعرب والحرة لا لالارث وان استويا في العرب يجب على من لا نوع رجحان

على الصغار



[illegible]

مسألة العسر

عبد یحییٰ من مال مولانا

مطالع  
رحمان في سفرات  
أواعلي فافوق

[illegible]

الحفاز

مقام



الاب انها تزوجت باخر وانكرت فقلولها والافرت بالزوج وادعت الطلاق ان عنت الزوج لا يقبل قولها  
 في الطلاق والا يقبل وان قال انه ابر وقال الزوج ان سجع لا يحلف لها خيرا هذا لكن ينظر ان كان الولد استغنى  
 وفتح الاب والافعت الام لا منها بنت قال له على امسكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام خرجت فمكيت  
 وتركتها فخرجت اب الاب ياخذ ما منها الف والقرنان الام اذا كانت لها من المصانة واستغنى فما كان لولد  
 ان لا ذورم محرم للبحر والناجر كالباطيع كولد ذلك الحكم في النكاح وغيره بالولد عنه مفسرة واب معسر ارادت القمة  
 امسك كولد تجا ناولا يمنع كولد في الام والام تايه وتطالبه بالاحرة ونفقة كولد فالصحيح ان يقال للام  
 اما ان عكس كولد تجا ناولا تدفع الماتة خلقت وقالت ان امسك الولد هذه الليلة فكذا دخلت في المهر  
 امراة اخرى وارضعت الحالفة ضنت لان الدضاع امسك ضربته البيت وتركتها صبيته فامسك فقط  
 للمهر مات لا يضمن لعدم التضييع بلغت مبلغ النشاء ان بكر احمها الاب على نفسه وان نكحها الا ان لا يكون  
 ما هو على نفسه والعلام اذا عقل واجتمع رايه استغنى غلاب ليس له ضم لا نفقة الا ان لا يكون ما هو ما بان  
 بخبره عليها وكان مفدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع **كتاب الطلاق تسعة فصول الاول في النكاح**  
 وهو مشتمل على ما يتا جنس **لا في المقدار** الطلاق محظور بالاجماع وفي الخبر الذي هو طهانيه وارسال  
 الثلث والجمع بين الطرفين فظهر محظور عندنا خلافا لثانيه واخره رواية في المحظور رواية الجابين وهو كونه  
 وفي زياد ان الزيادة ان لا يكره والطلاق قال في الخبر فممن لم يدخل بها يكره عند زفر لا عندنا والتخلف بين اصحابنا  
 تغير ثلث في قولنا طلق النائم فلما استنبه قال لها طلقتك النوم لا يقع وكذا يصح لو قال ابررت ذلك  
 الطلاق ولو قال او قعت ذلك يقع ولو قال او قعت الذي تلفظت به في النوم لا يقع وكذا يصح لو طلق  
 الرجل امراة الصبي فلما بلغ الصبي قال او قعت الطلاق الذي او قعه قلان يقع ولو قال ابررت ذلك لا يقع **والثاني**  
**والفرق** ان قوله او قعت ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت اشارة الى الشخص الذي  
 حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال لها انت طالق النائم قال ثلث عليك واليهاء على فخر انك لا يقع على غيرها  
 لان الزيادة على الثلث غير عموما وكذا اذا اخرج طلاقا في النوم قال داده كبر لا يقع طلاق المرسوم فلما مضى  
 قال قد طلقت امرأته ثم قال اما قلته لا في توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره  
 وحكاية صفة قال لا لا يصيد قال في ضباه ان شربت مسكرا فامراته كذا فشرب في ضباه لا يقع وكذا في  
 وقال حرم عليك بنتي بذلك الجين فقال نعم حرم عليك فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد وثلث واخره  
 الامام ظهير الدين وغيره فيه **وقد** سئل البرسام ان لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقلة في سقيم كلام  
 وافعاله لا تادوا المجنون ضده **والثاني** في كل متعا غالب التام في المنع عليه والصبي والمجنون  
 والذي يشير اليه واسئل الشيخ فالقول وتغير عقله وطلقوا اعتقا وتعرفا شخص العاقل لا يترتب  
 عليه الحكم فلا يقع طلاقا **ورد** في جبد العزيز الرمدى في الامم والثوري ان شارب البخار علم حين شربه انه هو  
 فطلق يقع وان لم يعلم لا قال القاضي خاض وكما يصح ان يقع على كل حال لانه يسر له واحد التعليق يتبادى  
 بحرمة لالة او لو شرب من الاشارة المتخذة في الجوب العسل فكم الحارفة زمانا لوزم الحد لان الفتى  
 كجملتهم عليه **وكذا** الحارفة وقوع الطلاق لان الحد يثبت له لدرأه والطلاق كما طافه فلا يجب ما كان  
 يقع ما كانا اوله وقد طلب بعدد الاسلام البردوني في الحارفة الفرق بينه وبين اشارة المبرام كما تثلث

احوال الطلاق ۷

مطلوب  
طلاق السكران من الأثرية  
والمجون والمبرسم والضمة

فخرجوا ثم قال وصحت نكاح محمد على زوج محمد وطلاق محمد لخاله الذي اراد ان يقول اسقني ماء فسبح عليا انا اطلاق  
واضع قال الامام لا يجوز الغلط في الطلاق وفي العتق بين يديها وفي الاصل اذا اطلقتك امرأه كان كذا  
كان طلاقا في القضا حكمه عيني جلي فليبلغ ذكر الطلاق خطرا بباله ذكر امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحلية  
واستيفان طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للمبايعات ابتداء ونقصه الا لا وان لم ينو على الحلية بطل  
الامام لا وجه فيه يعني يترك ما يملك الطلاق عند امرأته ويقول ان طالق ولا ينوي لا يطلاق قال ابي الوضوح  
عنه ان رضى لا يقع طلاق التكرار فيه قال ابن تيمية والطحاوي والكرخي ومحمد بن سلام لا يشترط البينونة توافق  
فصدع راسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع أكثره عليه من سب الخمر وشرب الخمر في كذا غلة لم ينو على طلاق  
فطلق لا يقع في الصحيح كما لا يلزم الحدة وكذا ما سير تفرقة نوع آخر في الاضافة قال لها اكثر توذن مني  
طلاقا فجد في الجواب لفظ طلاق وقال لم انوبه اياك لا يقع لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزك كبرن كتم  
طلاق بلا اضافة فتزوج امرأته لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال تو طلاق يقع طلبت منه الطلاق  
فقال طلاق تو دار ورفقته لا يقع ويكون نفوقا اليها وان نوى يقع التثنية ولو قال طلاق  
خود او رفقته يقع بلانية وعلى قياس قوله فحذرى بطلاقك ينبغي ان يقع ولو طلب الطلاق فقبضها  
وقال اينك طلاق لا تو قال اينك طلاق يقع **سئل** الشيخ السلام عن ضرب زوجة وقال دار  
طلاق قال لا يقع **وسئل** احمد القلانسي عن ذكر امرأته فقال اينك بك طلاق ثم وكثر ثانيا وقال اينك  
دو طلاق وكذا في الوكره الثالثة قال تطلق ثلثا قال **شيخ** الاسلام لا يقع لانه من الضرب طلاقا  
يبطل **والامام** احمد يقول سمح الطلاق فيقع **قوت** ولم يظفر بها فقال سمح طلاق ان قال اردت ان  
يقع والا لا وفي قوله دار طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه بالعميم  
طلاق الزوجية الا عزوجها قالت لزوجهها لو كان الطلاق بيدى طلقت نفسي الف تطلق فقال الزوج  
خبرني وارم ولم يقل لك يقع لانه اخبر جوابا بلا زيادة فلا يبعد باديا قال طحانث تفعيل كذا فقالت نعم  
فقال ان كان كما قلت من الطلاق قال الشيخ الاسلام ان كان قاله توارفن طلاقا شده است  
وختمه ذكره البرزوي ان الطلاق قد وقع ولا يثبت وقوع لعدم ظهور في الاسناد قال الهادي ورقه است  
وسه رقعة است وقد كان طلقها طلقين قبله ولانية له لا يقع الثالث قال الهادي في جوابه كوشه تو  
بسم قوم في البسم المحقة لا يقع وبعد ما ثبت بمتاعل لانه يصلح حلية واخبارا فلا حاجة للاقتناء  
قال لها من الطلاق بدانت ذكرهم قال الفقيه ابو جعفر ان كان في حال ذكره الطلاق او نوى الطلاق  
وقع الثلث وان لم ينو لا يقول له **مع** عينية **طلاق** قال تو بكوشه جاد تو تر است قوم والبسم المحقة  
لا يقع لانه في الحال ولا بعد ما لبس او قال الطلاق تو بخورستان بر نهاده است قد قيل يقع في ثلثين  
وهو الاشبه لانه يقتضيه وجود الطلاق كذا اختاره الفقيه **وسئل** الشيخ رافعا وفي بعض الفتاوى قال  
سم طلاق تو بركن جاد تو بسم برو يقع الثلث **سئل** صاحب المستطوع عن امرأة طلاق ومطلقة  
فقال له امرأته بختة تزوج سم طلاق وورد في المطلق بالثلاث هي التي يقول انها مطلقة ثلث تطلق  
ثلث لمرأة هندية فقال سمه ستانزاد ام طلاق ولم يجر ايدل على ارادة الطلاق لا يقع فعلى الاخبار  
لا يقع في الفارسية قال نعم يقال ازيد **سؤال** من يغزو اهل ديرة واهل القرية رجالا ونساء فاذا جمع

عبدالله بن محمد

فخر و افتخار



بين الامه وغير الامه لا يقع قال لها جها طلاق در دامت كرم ان تولى وكان في مكره الطلاق يقع وتكون طلاقه  
 بخبرستان بر نهاده است اخذوا الاصح ان يقع بالبيته كالمكره بان تولى طلاقا داده شوبه لا اله الا هو قبله  
 لا يقع على امره بل بيته وكذا قول جميع نساء اهل الدنيا الاصح وباب غلظة ليس بطلاق ولا يصح في حكمه كذا  
 وتو قال له اهل هذه الحلة وهو امره اهل هذه كذا طلقت امرته وكذا في هذا البيت ان فيه  
 وفي نساء هذه كفرة اخذوا قيل موكله وقيل هو كالمكره وتو قال فلانة بنت فلان ثم قال اردت امره اخر اجنبية  
 بذلك الاسم والنسب لا يصح ويقع على امرته كطلاق ما اذا اقرت بغيره فادعى رجل انه هو وانكر بصدق بالخلق  
 ويخلفا به ما هو فلان وكذا الوفاي زينب طالق وهو اسم امرته ثم قال اردت بغيره ان لا يصح في العرق ويقع  
 عليها ان كان نسا زوجة له وكذا الوفاي امرها او اختها او ولدها وهي كذلك قالت تزوجت علي واسم  
 امراته آمنه فقال كل امرأة له سوى آمنه فكذا لا يقع وكذا اذا اخلت بالخروج فخرج فامرته عايت كذا  
 واسم امراته فاطمة لا تطلق اذا خرج امرها ان زينب وبخيرة فقال العمة انت زينب فقال نعم فقال انت طالق  
 اذن لا تطلق وكذا الوفاي العبد است فعلت كذا وكذا فقال نعم قال ان انت حر وتولي بغير العلم ذلك ولو قال  
 فاطمة لعمري كذا هي فاطمة لعمري لست بمكره ان تطلق امر امران عمة وزينب فنادى يا زينب فاجابة عمة  
 فقال انت طالق طلعت المجيبة وتو قال نويت زينب طلقا هذه بالاستاء وتلك بالاقراء قال لا في بيت  
 طالق طليعت في البيت وقت النكاح تطلق وتو قال هذه في البيت ولم تكن قبل لم تطلق عايدة اذ اراي  
 يقول لها ما اردت سطلاق فرأى ولده وقال هذه المعالة بلا علم طلعت لان الصريح لا يوقف على العلم  
 نوع في محلة المعنة بعد الطلاق بخبرها الطلاق لا المعنة بعدة كذا واسم احد الزوجين لا يقع على الآخر  
 طلاقا فمرت بخبرها بلوغ او كفاية بعد الدخول لا يقع الطلاق في عدة حلع امرته ثم قال لها اذ دعت  
 ان تولى الطلاق فقلت قيل الكفاية لا تحلف المحنة ولو بانها التمتع بها الرجعية فليجوز وكل فرت وجب  
 مؤبد لا يلحقها الطلاق والصريح يلحق باليسر وعكس الصريح يلحق باليسر والابن لا يلحق بالابن الا اذا كان معكفا  
 بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ونوى الطلاق ثم ابانها واحدة ثم دخلت الدار في عدة يقع قال لها انت  
 طالق باين يقع اخرى وتو قال انت باين لا لانه اذ بانها واحدة ثم دخلت الدار في عدة يقع قال لها  
 في عدة ان انت امرته فانت كذا ان لم يرد بالابقاء لا يقع كل امرأة طالق لا يقع على المحنة وكذا ان قال  
 ان فعلت كذا فامرته كذا لا يقع على المعنة خبر باين وكذا اشار الى المعنة خبر باين وقال هذا طالق تطلق قال لها  
 استاك باخرى لا يقع لانه لا يصح ايضا نوع اخر في الفاظ طلاق واجبا وفرض او لازم او ثابت قبل يقع  
 رجعية تولى ام لا ولا تخفى عدم الوقوع لان كونه لا يلزم المذكر والنبوت يكون في الذمة وتو قال طلاقك عليك للزم  
 لان الذي في الذمة لا يلزم وجوده والخارج وتو قال عليك الطلاق يقع اذا تولى قالت له اقر على عدي انت طالق  
 فقرر وهو لا يعلم ولم ينوطت قضاء لا ديانة قال لها انت طالق فلا يقع ببيت الا ان يكون جوازا لسؤلها  
 الطلاق فلا يوقف على التبت طلقها قال لا مطلق لا يقع في المحنة طلقها مطلقا وقال اردت ان تستم  
 لا يصح في قضاء ويذكر في الاخبار في الاول نظام لسبوح الطلاق لا في ذلك لعدم سبوح وان قال اردت  
 طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا جرة وان كان ومات فذلك وان طابق الواقع فزوجها  
 الروايات ولا يصح كذا في عدة ولا في قصص الخفيف وخلاف الظاهر ولو تولى الطلاق في ذمة وتو لا قضاء وانت طالق

نساء اهل الدنيا اهل  
 امر طالق لا يقع

مطلق  
 طلاقك واجبا وفرض  
 او لازم او ثابت

مطلق  
 نوى الطلاق من الوثاق

من وثاق او في هذه القيد صدق في ذمتك طالق من هذا القيد تلتل يقع قضاء وديانة وتو تولى الطلاق في محل المدين  
 ايضا وعن الامام ابي عبد الله وتو قال انت طالق من هذا العمل يقع قضاء لا ديانة انت مطلقة يقع الا اذا تولى لها  
 قوله ان طالق فقلت وقع وان لم تغلق لا يخلو لو قال لا اخر قول الامامة انها طالق حيث تطلق قال الرجل ام لا اصله  
 ما ذكر في الاصل قال لا اخر خبر ما بطلت وما وبشر ما او اعلم اليها طلقا يقع اقراره لا وتو قال لا اخر قولها انت طالق  
 لا تطلق لم يغلق لانه لو قيل وتو قال لا اخر خبر ما انها طالق حيث لا يخرج قبل انقضائه والعدة فاقرا بالطلاق قال لها انت  
 طالق ما لا يجوز عليك او لا يقع عليك في الطلاق في واحدة لان هذا لو صفت ببيت في كل طلاق فلا ضرر  
 الى الزيادة ان يطلعتا فقلت لا تطلقين ببيت طلاقا فقال له ببيت بريد عزمه لا يقع قضاء وديانة وتو  
 قال ابتداء قايلا وبست طلاقك يقع قضاء لا ديانة اذا لم يتو وتو قال في المسئلة ان ينة كون الطلاق في يد  
 لا يصح في قضاء وعن الامام في قوله وبست لك ثلث طلقات لا يقع لانه عليك لا يقع غلظة قبل ان يها وفي  
 الفتوى وبستك طلاقك ولم يزوج المفسد من فيه نص في المأخر من غلظة لا يقع وان قال تلت طلاقك  
 مبردا عدم البقاء صدق قضاء وان قال لا يربا لا يقع وقوع وتو قال امرضت غلظة طلاقك لا يقع وان تولى  
 واخذت في بركت من طلاقك اذا تولى وتو قال لا يصح ان يقع في الفة وانه لا يقع وان لم يتو لا يقع  
 اقرضتك طلاقك لا يقع لان القرض مردود فلا يقع اقرضتك طلاقك صار في يدك لانه عليك لا يقع  
 ونحو ذلك ان يقع خلافا لم يقل له اطلعت امرتك فقال نعم او قال لها انت طالق يقع بخلاف التبري حيث لا يجب  
 السجدة لان وجوبها متعلق بالقرائة وان لم يسبق قرآن حتى لو تبس في الصلوة قدر القراءة فدرت الصلوة لانه  
 كلام الناس ودفع الطلاق متعلق بدلالة الايقاع وانها لا تسلم المتعارف والكفاية كذلك اذا كان مرسوما  
 مستبنا قيل له انه انما جئتك قال نعم فقبل انها طالق قال نعم وقع وتو قال طلقت اعادة اولي فقلت نعم  
 لا يصح لانه لو لم يستعجاب وفي النوازل قال مؤذن الحلة مكره كرم فقال له رجل من طلاق كرمي قال نعم  
 لا تطلق اذا طلقت ان قال صلوة كرمي ويحذر من يفرق بين المسلمين او يفرق بين الجاهل ولا يكون هذا كرم  
 لانه استمررا بالمؤذن لا بالادان قال له ما عليك مطلقا ثلث فتا ازيد او ازيد من ثلث فاقرا بالثلاث  
 قالت لا اكون معك فتا لا تكون فتا لست طلاقك بيدك فطلق في طلاقك مكره ثلث مرات وقع الفتا  
 بخلاف قوله كرم لانه استعجال ولا يحط قوله اطلق لا يكون للحال الا اذا غلب عليه قالت لست طلقته فقال  
 الرجوع ايضا ثلث مرات طلعت ببيع الثلث قبل واحدة على التاكيد قالت لانا مطلقه فقال الرجوع مالا  
 لا تطلق لان هذا الاستعجال بعينه زود باشع لم ينفق ايضا يقال املا بتوبه وم فلا تطلق الابنية لعدم النعمان  
 وليس بعينه اري اي نعم لانه يصح ما ضيا ومتقبلا قالت له حلالا لانه عليك حرام فقال نعم تطلق واحدة اذ هي  
 للبيت احك فقلت طلقه هذا ذهب فقال له طلاق دام بغيره لا تطلق لانه عدة قالت لانا طالق  
 فقال نعم تطلق وتو قال طلقه فقال نعم لا وان تولى قبل الست طلقت امرتك قال لا يطلعت لانه جواب  
 الستها م بالبات ولو قال نعم لانه جواب استعمال بالنفي لانه قال نعم اطلعت قال لها ما بينك سوى  
 طلاق واحد فطلعتا واحد لا يمكن له التزوج بها اقراره عليه جمعة ولو قال نعم لك طلاق واحد والمسئلة محالها  
 لان ينزوجها لان التحصيص الواحد لا يدل على نفق بعد الاخرة لان النص على العدد لا ينفي التبريد في استثناء  
 الاجتناب قال لها فخذى طلاقك فقلت اخذت وقع ولا يحتاج نحو الابنية والاصح في فتاوى صدر الاسلام



والفاحص لا يحتاج الى قولها اخذت قال لها طلقك الله او اعتقك الله يقع وفي المنتهى شاء الله طلاقك  
وقضى الله طلاقك وشئت طلاقك لا يقع بلانية وتو قال مويت طلاقك اوردت واجبت او قضيت لما  
وان نوى وفي القياس الكل سواء طلبت الطلاق فقال دادم ان لغة بلدة في البلد لا يصدق فانه  
لم ينو الطلاق كما لو احاب بالعوية وان لغة بلدة الزوج فقط فكذا كلف بل اظهر وان لم يكن لغة بلدة فلا يكون  
جوابا ترأسه طلاق يقع الثالث كقولك اعطيك ثلث طلقات وكذا لو قال طلاقا تروا لو قال في طلاق  
دادم يقع الا ان نوى التخييل وتو قال لها طلاق يقع عند الامام ان نوى لو عليك الطلاق يقع اذا نوى  
وكذا العتق وتو قال تو طلاقا يقع وتو قال تو طلاقا بامام طلاقا يقع بلانية وفيه الامام طلاقا يقع  
وقيل لا تطلق بلانية طلاقا ده فقال دامت يقع وكذا لو قال بعد الطلوع ضرر دامت طلبت الطلاق  
فقال حور في طلاق داهه شد فقال ما دامت الطلاق صدق طلبت فقال تو خود سبراي طلاق كرده ان نوى  
وقع انهما برجل ثم راه فبسته فغضب فقال زن غرا طلاق دادم قيل يقع اذا نوى وقيل يقع بلانية كان  
خدم الزوج يسعون في تفرق زوجته فقال جندل كره بده بطلاق كره ديشس اوب طلاق كره ديشس يقع  
قال طلقت امرأة او امرأة طالق وقال لم انو زوجي صدق ان اشترت وتزوجت عليك فانت طالق واحدة  
فقلت لا ارضى واحدة فقال انت طالق ثلث ان لم ترضى واحدة لا يقع الثالث لان مثل هذا الكلام يكره  
للبانة وعظماها ويذكر للتعليل ليقتر الا في طلاق شدة في الحال فالتا ان كان في يد يكره استنفذت  
نفسه فقال الزوج الذي في يدك فقلت المرأة طلقت نفسي ثلث فقال الزوج قوله مرة اخرى فقلت  
نفس ثلث او قال الزوج لم انو الطلاق لا يصدق قوله لها قوله مرة اخرى تصديق لها قال لها طلاق وتلاخ وطلاقك  
وتلاخ يقع وان قصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويدين ديانة وان اشهد على ان لا يقع الطلاق وهو  
يتلفظ بهذه الالفاظ ففعلها لا قصد الى الايقاع لا يقع عليه مستعمل الفتوى وكان الامام طلاقا لا يصدق  
يفرق بين العالم والمجاهل ثم يرجع الى ما قلنا وصح به على راسه اعلم عصفونا وقال هذا العضو منك طالق لا يقع  
وذكر الخوارج ان ذكر عضو امرأه جميع البدن ونوى انفسار الطلاق عليه لم يجد ان يصدق ولو ذكر اليد والرجل  
واراد به كل البدن قلنا ان نقول يقع الطلاق وان كان جرحا لا يستقيم بها كالتس والبرق لا يقع فالتا ان الك  
امرأة غيري فقال كل امرأة له طالق لا تطلق المحاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق فيصير  
تطلق المحاطبة خلافا للسانه لولا انه انما لم لا اعتراضا في الامر بالمباح فلا يقيد بالمحتمل وفيه انما اخذ بعض الشايع بقول  
الامام ان لا يقع تقييدا بالعرض الباعث واليقيد بالعرض جائز نفرض عليه شخص المتقوم وشيكا في ما يملك التوفار  
وما قيل به لا جرح فالتا ليس باوغي باسم فقال كره تباينة انت طالق واحدة وتيسر وتلثا فالتا  
في باسم يقع الثلث وعلى هذا الولام الزوج ابو له لام انما في الزوج اكرتر اخوش نيت بس دامت طلاق  
فقال الاب امرأه من است ولم يقل بس يكون تعليقا بخلاف قوله لها امرأه من است طلاق فالتا في الامام  
لا يقع لانه علي بالارادة وان امرأه باطن فيتعلى بالافخار في المجلس وكذا با وقوله بس دامت حقيق قال  
الامام في من نكاحك وقع الطلاق من وقوع الثلث عليها بافتا في ليس باجل فامر الكا بت كنية صد الطلاق  
فكبت ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق ان يعود اليه في الديانة لكن القاضي لا يصدق لقيام الصك وقوله  
في الاقرار بما لا لو قال كان الاقرار بناء على سبب ظنته سببا للوجوب بعينك طلاقك فالتا اشترت

بجواب

يبيع رقيقا وتو قال بعث نفسك منك فقالت اشترت ببيعك كباين ولا يقع بيعت قبل قولها اشترت  
او قبلت وكذا لو قال فروضتم لا يقع لم يقل فريدم ويسقط المهر وان لم يذكر البذل قال لها اربع طرق منقوصة  
عليك لا يقع لم يقل خذني اي طريق شئت وينوي بالطلاق وان اشترت نية الطلاق فالتا في قوله كذا  
يبيع اذا نوى وان لم يقل خذني اي طريق شئت لان الاول اضطرر كون الطريق منقوصة لا امر بالذات فلا يقع الا  
بجذ في اي طريق شئت ليكون كقوله لا ذهبي وقوله كذا دم يحمل معنى دستور دادم وكذا دم تراكب نكاح  
برداشتم ينوي كذا ذهبي يحتمل ان يكون امر بالذات مع قيام النكاح ومع قطعنا ذهبي فيبيع العيوب واراد  
بالذهبي الطلاق لا يقع وتصح نية الثلث في قوله دامت طلاقا او تر اطلاقا قال لها طلقك او انت  
طالق واراد الجرحا مضى كذا بالذات في الديانة ام كذا وان لم يرد الجرحا مضى او اراد كذا ببيع قضاء  
و ديانة وكذا لو قال اردت المهر وكذا في العتاق **مسألة في الايقاع بلا قصد واصنافه** له ثبات  
ذاش ازواج قال زوج احد من طلاق على بنتك وقع على امرأته لا عليك الا يقع الا على امرأته  
قاصر في اليها اذا قال لامرأته ترأسه طلاق داهه شد لا يقع لانه ذكر الايقاع الغير لا الايقاع في نفسه  
ذكر القدر ان لا يقع لانه لا اخذ في العارية والمخار او وقوع اذا نوى وقد ذكرنا في صاحب المنظومة جريان  
الاخيار في العارية ولقطة يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال القدر يقع وقال ابو  
القاسم لا وقال غيره ان في المذكرة او الغضب يقع والا لا وفي الغضب قال لها بعد الطلوع في ساعة من  
هر افاق وقوع الثلث وان لم يوجد الاضاح في ساعة من سبوح ذكر الطلاق ان نوى كره است ببيع  
وقال ابو بكر العياض ان نوى يقع وقال ابو بكر الورست في طلقت امرأة لانه وجدت الاضاح في اول الكلام لقية  
الطلاق بالعربية وهو لا يعلم والعق او التبرير او لقنها المزوج الا بالمرء ونفقة العدة بالعربية وهي الاثم  
قال الفقيه بالث لا يقع ديانة وقال **مسألة في اوجز** اوجز لا يقع اصلا حسنة لا طلاقا لتاس في الابطال  
بالنكاح او اذ باع او اشترى بالعربية وهو لا يعلم وبعض فروا بين البيع والشراء والطلاق والعقاق والخلع  
والحبة باعتبار ان الرضا اشترط وجود البيع لا الطلاق والحبة عامها بالقبض وهو لا يكون الا بالبيع  
وكذا لو لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بغير طلاق او مختار ما ذكرنا كذا لوقن المديون الا بالمرء في الدين  
بل ان لا يعرف الدين الا بالمرء او فيما عليه الفتوى نفس عليه مبيته النوازل ارا ديشا في علة سانه المذرا والطلاق  
او العتاق في التذير لم يرم المذور بل طلاقا والطلاق والعقاق كذلك عند محمد لم يرد في الامام يقع الطلاق  
لا العتاق وفيه ان يقع العتاق لا الطلاق لانه العتاق لا يحتمل الاوجها واحدا والطلاق يكون في النكاح  
وفي النواص فلا ينفذ قصد طلاق النكاح **مسألة في الامام** اسدي غر وعن خلف اراد ان يقول الجرح في  
على سانه المهر واراد ان يقول زينب طالق جرحي على سانه مرة يقع على التي يقع في القضاء وفي الديانة  
لا يقع على واحد على الذي سمي فعدم الارادة والاعلى الذي اراد فعدم اللفظ جمع الاضاح فادان  
يطعمهم فامر الزوج بالبطل فلم يفعل فقال في دامت ودست ودمي من ابودا من طلاق تطلق لانه وضعها  
بهذه الصفة قال طالق قيل كذا ردت قال امرأه طلقت انما سري في طلاقك لا يقع ولو قال انما سري في  
ثلث تطليقاتك فالظاهر ان لا يقع شيئا وان نوى فالتا من اذ تو سري ارم فقال الزوج في من اذ تو سري ارم  
وقال لم انو لا يقع وتو قال انما سري في طلاقك يقع وتو قال انما سري في طلاقك يقع في حال المذكرة







يقع اذا طاما

يقع اذا جاء الكتاب ولو كتب في وسط الطلاق وكتب قبله وبعده المخرج ثم محي الطلاق وترك ما قبله وقيل لان المحرم  
وبناء العنوان بقا الكتاب فان محي ما قبله واكثره وترك ذكر الطلاق لا يقع لانه لم يبق كتابا بالكتاب  
الطلاق ثم نسخ الكتاب اخر او امر غيره بكتابتها بغيره فبطلت عليه فانما الكتاب طلعت شئنا قضاء  
وداخرة في الدائمة كتب غير الزوج كتاب الطلاق وقرأه على الزوج فافذه وضم عليه قال الرجل بعث هذا الكتاب  
اليها فخذ اجنزة كتابته بغيره ولو كتب انت طالق انت انت انت موصولا لا يقع وان كان غير موصولا وقع  
**كتاب المجرات** قالت لاي قرطبان فقال الزوج الكرمين قرطبان فانت كذا اختلف فيه فقصر  
يحيى وعمر بن سلام قال لا على المجرات فيقع وقال الاخر على الشرطه قال الامام محمد بن الفضل ان نوى  
المجرات يقع وان نوى التعليق لا وقال اخر ان في حالة الغضب فعل المجرات يقع في الحال وعلى الفتوى  
وكذا لو قال الكرمين ياي زرد نري دادمت طلاق يقع ان لم يزل التعليق قالت لاي دور في فقال الكرمين  
نوطاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جرميا لانه جنية لونه تعالى وجنة عرضها كعرض السماء والارض  
احدث للذين امنوا بانه ورسوله اكتب في نفس الايمان وفي حكاية الرشد مع امراته ولما اقر في عقبه اهل  
السنه وان ذاك في التارة عاقبة الجنة يصدق ان لو لم يكن من جنسها ان اجبت في طالق  
وان شئت في طالق فلعنت طلفت وقال الامام سلمة يقع طلاق وقوله يا حمار يا حمار يا حمار لايستقيم  
لكنه جنابة لان يضرها واللعن اثم ولو نوى التعليق فيما ذكرناه كسائل فلانة في حقيقته قال قرطبان في يكون  
عالم راضيا بغيره وقيل موكها لم اضر بغيره وجره وقيل في بيعت اليها التليذ وكيلها مع كلام البالغ  
وعن الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعلى الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك وجاء في تفسير قوله تعالى  
الاردلون انه الحائك قال خلف بن اوب هو الذي يرفع الذل في الدعوة في موضع لم يعاد ولم يوافي بلاد كستان  
والدست وفر غان لا باس به والردة لا غاية لها والمطرص لها في له قال حماد في الطغام طعام كولية يدع  
اليها الاغنياء ويمتنع عنها الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة العالم والفتى في غير الحاضر بالبرية والروية في الجيرة  
ان يكون الحامل في السفلة وعلى الامام في انه لا يباله ما قال وما قيل له في الذم والشم وعمر بن الخطاب  
بالحمام ويقام وقيل مو الطيفي وقيل مو الذي يختلف في باب لقاضه وقيل هو الذي يطعم اهل بئر الشعر  
ولم يبق في موضع لم يعاد واع لا مكان والكرخي الذي يستتر به ويضحك عنه وهو ضعيف رواية وقيل  
الذي لامرأة عفيفة راها يتزوج عليها اخرى وابكر ريش الذي حية طويلها ونس الخاتمة ضارت عار له  
**شعر ملوقة** يحلها ما بين مقبوب ما دونها لا يباح الهنوفة الحية الطويلة والمابق الاصح وقيل في  
الفون ورسول ريش في فيه نوع عاقته مع كبله وفي حيت في لا يمنع امرأة في كشف كوفه في غير الحرم وتأ  
جواز قال الامام الا في جندي المسلم لا يكون لذلك وتكلم في الكوسج والاصح ان في جنبة خيفة فهو زوج  
وفي عمر قنا الكوسج في جنبة على الذن لا الحين او على الذن والذين الاتهام متفرقة غير متصلة وان شعور  
الحين متصلة بشعر الذن فهو خيفة الحية وليس كوسج والبا منس الذي لا يمسد الى الحيز ولا يعل الكرشيد  
قالت لا طاعة له بالكون معك جابية فقال ان كنت معي جابية يوما في منزلة فكل ان لم تكن جابية في غير  
صوم لا يقع ان قصد التعليق قال انك تعيب عني وتكلم في بلا نفقة فغضب الزوج فقالت  
ليس بكلام عظيم لغضب فقال ان لم يكن عظيما فكله ونوى التعليق ان كرفع كفه حتى كانت الشكاية

زينة العالم  
زينة النساء















ثم قال سئل جازي بيان فتمت بيده سحرا اول ناسه باقية قبل تنحية بقوله بر خير و يقول الصحيح قال لها  
ادست بك طلاق وشوي خورش برور وري خورش طلب كن فاقلم شيئا ثانيا فطلبها قبل الاول وحيث ان نوى  
هو ايضا بانها وقع عليها باثبات **نوع آخر** في المتفرقة قال لها ترا جئت بك يا دشتي اوبستتم او لم تكم ترميها او با  
كشاده كردم ترا فاطمة تغير قولها فقلت عفا فبقيت بلائيه وفي المتفرقة قال لا يقع بلائيه وكذا في باقية  
رما كردم تغير البياض بلائيه وفي دست باز دشتي تغير الرجوع واصار المقيد ابو جعفر انه يقع كباين في جيبك باز  
دشتي بفتح البياض في الاصح وغيره انه يقع الرجوع وقال الطبري الدين فيه وفيه كرم باي كاشاده كردم جيبك دشتي  
يقع كباين بلائيه الا في بشتي ترميها فانه رجعي لا يجزى الا لئلا وفي الخط **بشم** ولم يقل ان كان الحال  
حال المذكورة الطلاق يقع واحدة جعنة بلائيه وان نوى بانها او ثلثا وقص وعرجين فاقول الرأى ان بشتي  
حكم حكم الصريح لا يعمل فيه البياض او الثلث فيه وان قال لم اربد الطلاق ونحن نعلم بلفظنا غيرنا وغير الامام  
ان بشتي لا يكون طلاقا الا بلائيه لان جبار في التخلية وفيه بشرط البينة الا انه يعارضها ابو جعفر اذا نوى  
الطلاق لا البينة ولا عدد او بوجوه **والله** اذا قال بشتي في حال الغضب او المذاكرة لا يقع بلائيه  
بجلا في خيليت فانه يقع لو في المذاكرة ويعمل فيه دلالة الحال ولا يعمل فيه بشتي لانه اضعف لفظ التخلية وقوله  
وقوله باز دشتي تغير خيليت بفتح البياض في الاصح **واختار** الامام العنبري وان قال لم اربد الطلاق  
يصديق وعليه الفتوى **فالت** له و **بشت** من جيبك ان يرد فقال جيبك باز دشتي لو قال ثلثا  
يقع الثلث وقال الفقيه بواليت وغذيت بفتح واحدة وفي الاصح غا الامام و **بشتك** البياض في الاصح  
يقع البينة قبلها او لا وكذا **بشت** تغير منك **لو** قال لا جيبك او لا جيبك واما شبهه لا يقع في الاصح  
تغير او لا يغير بفتحك يقع اذا نوى غا الامام في قوله لا جيبك ولا جيبك ولا اشتبهك ولا  
رغبة في فيك لا يقع وان نوى قال ان ياي ليلا يقع في قوله لا جيبك في فيك بالبينة وعن الامام ان يقع  
الثلث بالبينة ولو قال فسمحت النكاح ونوى فعن الامام ان يقع وان نوى واحدة فواحدة وان ثلثا فثلث  
وعن محمد بن يعقوب بالبينة قال لم يبق بيني وبينك على فخر جميع برمان لا يقع وان نوى وفي الغرض خلافه  
ولو قال اربعة طرق متوضعة عليك لا يقع وان نوى ما لم يقل فداي في طريق شئت وفي المتن في غير محمد بن  
اذ يبرأ الفقرة بنوي بطلان فثلثت وعن ابن سبلة ان ابري بطلانك رجعي مع كنية **ولو** قال من نكاحك  
فياض وعنه بخبر بنوي بفتح باينا وقيل في قوله بريت اليك فطلانك يقع ولو لم يقل اليك فخر  
بنوي وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح وذكر بكر لافض في قوله بريت اليك فطلانك قال الاسكاف لا يقع  
وقال المتهجد وادان لام يقع وهو الاصح وفي قوله بريت لك طلاقك يقع بالبينة وكذا في قوله خيليت لك  
طلاقك وفي قوله لا جيبك طلاقك لا رتبة فيه **وعنه** ان يقع خلاف محمد بن عوف في قوله لا جيبك الامام يعقوب الطلاق  
يبرأ وفي قوله **بشت** طلاقك لا رتبة فيه في المتن من وقالوا يجب ان لا يقع وفي قوله لا جيبك طلاقك  
يقع لان الحمل لا يخفى قبل كونه وفي التمهيد خذني طلاقك او دشتي طلاقك او اقرضتك طلاقك  
يقع قال لامرأة بخبر النكاح احتياطا فقلت بتم وجهي فخرته ونارعتة فقال سري ان زنك ان انت  
انجمن حرام مكررا اقرار بالحرمة ولو قال سري ان زنك انت حرام مكررا لا يكون اقرار بالحرمة لعدم  
في انك بخلاف الاول لوجود تحقيق فيه بقوله محمد بن قال لها دستي من باز دار فقال باز دشتي بطلان

علاء الزوج

فقال الزوج فخرته باز دشتي ان نوى واحدة فواحدة وان ثلثا فثلث وان لم ينو لا يقع قال لها لا جيبك فيك  
واما بشت او ما ركبك ان يثبته لا يقع **والله** قال كراي خريدي بيب باز فقال بيب باز دامت ونوى يقع  
قال باز دامت ثلث لا يقع وان نوى وفي الخط قال ابو بكر ان خريدي باز دشتي فقال ادام ونوى يقع ان نوى بغيره  
قوله الحق باجلتك لو قال لم يبق بيني وبينك هل ونوى يقع وكذا في بعد ونوى قال انما استنكف عنك فقلت  
كالبزاق ان كنت تستنكف فارم فقال نفقت رحبت لا يقع وان نوى قال لاخر لم طلقت امرتك فقال باز  
ولم يكن طلاقا ولا نوى لا يقع **ولو** قال فخرته فقلت كذا وبها المنة طلقت لانه يصلح على الطلاق  
قال لها جنان ارمي دورتي انك تاملت بلائيه قال لاخر زن تو حرا طلاقا ست فقال لاخر زن  
تو بغير تو حرا طلاقا ست يقع في رواية سماعه وفي ظاهر الرواية لا تطلق بطلان الطلاق فقال الزوج  
لم يبق عندى طلاق قوم واذ سمع فاقربا بالطلاق لان عدم البقاء لا يخفى الما بعد وقوعه **ولو** قال ليس لك  
عندي طلاق بشرط البينة قالت كرمه طلاق داده مر بهل از خانه بيرون ميردم فقال شده را كجا بريد  
فاقرار بالثلث **بشم** مثل خرافة في جاتش كرم او غفور كرم او جوازي كرم او جدي كرم او  
رما كرم فخره لا يقع بلائيه وفي رواية لا بشرط قالت جون مست غي بايم مرار كراي او غفور او باين كرايه  
كن او از ادم كن فقال الزوج كرم يا غفور كرم يا مازدم باز دشتي كرم يقع بلائيه وقوله رما كرم  
بغيره رما كرم **نوع آخر** طلقها واحدة او ثلثا او بشتي لم لا تفرجها فقال وي مر اشد بده عرا و مر فخرت  
بآخرتم جات الاول لان تفرجها قال لها تو مر اشد بده عرا و مر فخرت بآخرتم جات الاول لان تفرجها فقال وي مر اشد بده عرا و مر فخرت  
الطلاق **ولو** قال ترا شوي طلاقا في بايد صارت مطلقه بالثلث **ولو** قال لها تو جيلد خو بيش كن لا يكون اقرار بالثلث  
ولو قال جيلد زن ان كن يكون اقرارا بالثلث اذا نوى **ولو** قال بيان ما ديوار آئيني مي بايد لا يقع وهذا هو الحق  
قالت لم طلقته فقال **بشم** بمرأة فوجوب يقع الطلاق بلائيه قيل له بل كرايه امرأة قال لا ذكر بعض شايخ  
انه لا يقع في قوله جميعا وذكر الكرخي انه على الخلاف اذا قال الزوج في جميع هذه الحالات لم انوا الطلاق بصدق فانه  
انت طلاقا كالتحريم ان اراد في البرودة فياض و اراد في البياض فرجعي قال لها انت طالق ثم قال للناس من زن  
بر من حرام ست ان غيرة الاول ولائيه لم فقد جعل الرجعي باينا وان غيرة البينة فاقربا بيب طلاقا  
فقال لم يبق بيني وبينك على تطلق الا ان بنوي بالنكاح وينوي بابقاع الطلاق في يقع **ولو** قال لم يبق  
بين وبينك شئ ونوى لا يقع قالت طلقته فقال مر جازي من خانه است ترا ادم لا يقع الاصل ان كل كلمة  
في الفرسية يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فوجوب وكل ما يستعمل فيه وفي غيره كناية كالحرة طلقته  
ثلثا فقال داده كرم بشرط البينة لوقوع الطلاق ويكون رجعي ولا منافاة بين اشتراط البينة ووقوع الرجعي  
كما في اعدتي ويقع البياض في قوله مر جازي من خانه است ترا ادم لا يقع الاصل ان كل كلمة  
مر ادم كرايه كرايه بخبر بنوي بفتح باينا وقيل في قوله لا جيبك طلاقك يقع بالبينة وكذا في قوله خيليت لك  
وقال كرايه ردتا تهدي لا يصدق قال لاخر طلاق امرتك وقال و برادوسه طلاقا ست يقع الثلث كما في  
لها الطلاق قال ان طلقت اقر فانت كذا فادعت الزوج وطلما وانكر لم يصدق في قوله وان طلقت بذكك  
لا تدعي جرحا ولا بغيره وان قال لم يبق بيني وبينك كذا فادعت الزوج وطلما وانكر لم يصدق في قوله وان طلقت بذكك  
كذا فادعت الزوج وطلما وانكر لم يصدق في قوله وان طلقت بذكك كذا فادعت الزوج وطلما وانكر لم يصدق في قوله وان طلقت بذكك

ولو قال بيان ما ديوار آئيني مي بايد لا يقع وهذا هو الحق  
ولو قال جيلد زن ان كن يكون اقرارا بالثلث اذا نوى  
لو قال بيان ما ديوار آئيني مي بايد لا يقع وهذا هو الحق







امر بشري راس شاة فاشترى فقال سر خريد فخرت المشتراة وقالت خريدم وقال فروضتم لا يصح الخلع لكن ان نوي  
الطلاق يقع وادنا لغير الخلع بالمرء ولا تعلم فقالت فخرنا اننا الفتوى على انه لا يقع كذا الفصل في القصر  
فقبل لها خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
لها خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
اشتملت وهو شيخ انكر راس فقال الزوج خلعتك ان لم تظلي لغير الخلع وقيل صحيح ان طاله اذا كان كلامها  
متصلا لا اذا تخلل كلام اخر اشتملت وهو عيب ان كان كلام كل منهما متصلا بالآخر فصح وان لم يكن متصلا  
بالآخر لا يصح والطلاق ايضا ولو اشتملتا وزعت تمام الخلع وادعى القيام ثم البتة لا يقع الا بالانكار  
للخلع قالت لزوجها خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
ار من سيرة شاة خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
وجب لغيره ان يجرى فيها كلام يجب ذلك كان الخلع صحيحا وان اراد التعليق لا يصح ما لم يقل الزوج اري سيرة  
قالت بعت منك مدي بطلت فقال لا اشتريت بيعك لاني بعت منك تطليقة فقالت اشتريت بيع  
البيس قال لاني بعت منك تطليقة فقالت اشتريت بيعك لاني بعت منك تطليقة فقالت اشتريت بيع  
يقع بكايين وترد له وان لم يقبض برى به صاحب كبط وقال الصغار ان لم يذكروا المال يقع الرجوع قال في الفتية قال لاني  
بان طلاقا كثر ابيش مني من امر فروضتم فقال خريدم طلعت ثلثا وقال القاضي يقع الثلث اذا نوي  
الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لاني بعت منك مدي ودخل كل دية لها هذه قال بعت منك تطليقة  
ثلثت الا في درهم فقال لا اشتريت ثم قال لاني بعت منك مدي ودخل كل دية لها هذه قال بعت منك تطليقة  
ويكره ثلثة الا في درهم لانه لا يجب المال في ذلك والثالث هو صحيح فيلحق البياس قال لاني بعت منك مدي  
قال الامام النسخ ان نوي الثلث طلعت ثلثا لان هذا اللفظ صحيح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك  
ونوي الطلاق في واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على امر لثلاث مرات وقالت قبلت او صيت طلعت ثلثا  
لان لم يقع بل بطلت قال لثلاث مرات قد باراكك ولم يستم شيئا فقالت صيت او اجرت وقع ثلثت بلا شاة  
قالت خلعت نفسي منك بالف ثلث مرات فقال صيت او اجرت وقع الثلث بثلثة الا في كذا في كذا في كذا في كذا  
خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
وكررت ثلثا فقال فروضتم يقع ثلثت بالاحوال الثلثة ولو قالت خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج  
فروضتم يقع ثلثت بالاحوال الثلثة وعلم الفرق بين الجايبين فقال خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج  
لاخره لو قال طلعتك على الخاليين يتوقف على قبولها وفي الحرة وفي غيرها خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج  
فروضتم يقع واحدة وبطل الاول والثانية والثالثة بخلاف طرفه لانه لا يحتمل النقص لكونه عينا قال لاني  
من خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
وقال في النوازل يصح قبل لاني اشتريت نفسك بطلت بكل احد يكون للثلاث على الرجال ثم فقالت  
اشتريت وقيل لا بعت فقال يصح وان لم يقولوا اني اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي قال الزوج  
فروضتم ولم يقل فروضتم خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
منه فقال الزوج ليعم لا تحرم عليه قالت سر اركباين خريدم من خريدمي من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج

خريدم بعتة فوغلن له قولها بشفقة عدة ولو خلعتك لكل من لها عليه لها نفقة اعدة اشتملت على ان لا  
لها لا يصح ولو علم ان مودة سكتا ما عليها يصح ولو اشتملت على ان لا نفقة لها او اشتملت وامر ان نفقة  
صح الخلع والمبارات لا يوجب البراءة في غير ذلك الكاح في القهر ونفقا البيع والشراء يوجب  
البراءة في حق الزوج الكاح على قول الامام اشتملت فيه وكذا لفظ خريدم وفروضت قال من اشترى ما واد اكره  
البراءة في حق الزوج الكاح على هذه والصحيح انه لا يوجب البراءة في المهر المذكور طلقا على الف قبل الدخول ولها  
عليه ثلثة الا في بقاء الف وخمسائة بالطلاق والصحيح انه لا يوجب البراءة في المهر المذكور طلقا على الف  
قبل الدخول ولها عليه ثلثة الا في بقاء الف وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وفيه عليه الف وخمسائة ففانما بالف  
ولا ترجع عليه بخمسائة عند البطلان وترجع عند غيره وعليه الفتوى بنا على ان يخرج الطلاق بقدر الحال بل يوجب البراءة  
في المهر عند الامام لا في الباقي بوجه وبغيره لا ومن محرماتها اذا تخللها ولم يترك الحال لانه لا يكون بلا ما قال  
قال لاني بعت منك مدي بطلت ففعلت وقيل الزوج صح بغيره لانه صح في عدم المال ووقع البياس وقوله  
اخلى نفسك مدي او قال اخلى على قال بعت اشتملت بالف لا يتم ما لم يقل الزوج ففعلت او خلعت انا قال في كذا  
طلاقك بالف او اخلى بالف فقالت اشتملت بالف ثم بلا قبول منه وقال الامام السعدي اذا تخللها ولم يترك  
بد لا تردها عليه اخذت في المهر وعجز اخلى نفسك فقالت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج اجرت ففعلت  
ثم المال او غير او قال اخلى بالف فقالت خلعت نفسي صح وتم ولو قال اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي منك  
واجاز الزوج جاز بغيره قال الامام ان اذا قال لاني بعت منك مدي بطلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
بغيره ولو قال لغيره اخلى امرأة ليس له ان يخلعها بالمال وعجز عجز اذا خلعتك يكون طلاقا باينا بلا ما في كذا في كذا  
مطلق لفظ الخلع في المتعارفين حول على الطلاق بغير حق وذكر في صحيح الاسلام قال لاني بعت منك مدي بطلت  
اشتملت يقع طلاقا باين ولا يكون خلعا كانه قال لاني بعت منك مدي بطلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
وترد ما في المهر وان كان عليه مدي بطلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
كانه قال لاني بعت منك مدي بطلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
بخلع ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
وبالمرة فلا يؤدي الى القضاء فعلى قاييل هذا الوكيل بالطلاق ينبغي ان لا يملك الخلع به قال في البعض وان كان  
قبل الدخول ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
اشتملت ولم يترك المال اصلدا قالت اشتملت يقع باينا اذا نوي ولا يبرأ من المهر كطلعت نفسك باينا وفي الفتاوى  
يقطع لو رتبة او عريه خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
كالباع بخلاف الامر بشري وان ذكر ما لا يبرأ من المهر فقال اخلى على قال بعت اشتملت لا يقع لان الوكيل لا يصح  
لانه اذا ذكر المال كان خلعا والخلع لا يصح بلا ذكر بدل والبدل مجهول فلا يصح والرواية صحيحة والدليل منطوقه لان الخلع  
امرأة صحيحة بلا ذكر المال اصلدا وفي رواية عريه خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج فروضتم فقال لا يصح وكذا وقال الزوج  
رواية كتاب الطلاق لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية كتاب الوكيل لا يصح وبه يفتي قال الزوج وبه يفتي  
قالت اشتملت فقال الزوج طلعت ووقع البياس ولا يبرأ من المهر قال لاني بعت منك مدي بطلت ففعلت ففعلت ففعلت  
عزتك فقالت اشتملت لا يصح ما لم يقل قبلت لا اذا اراد الفتيان لا التوم قال خريدم من زوجك بكذا او قبل للزوج



یایتم خالصا

بأنتم قالتم على قدر ما لا يعقل لانه لم يستلها بالخلع شئ خالها ثم تزوجا ثم قالوا انها حرام على ذلك الخلع حرم علمه  
لانه اضر عن صحتها بذلك الخلع ولا يكون ذلك الا بالاطلاق ويجب عليه كل شئ لانه لا يصدق عليها فيه وانما يصدق  
فيما عليه بنية الطلاق في الخلع والجماعات شرط الصحيح ان ان شئ لم بشرط ما في الخلع لعقبة الاستعمال وانما الغيب  
كون الخلع بعد مذكرة الفرق فلو كانت الجماعات ايضا كذلك لاحتاجة الالبية وانما الكليات وان لم يكن كذلك  
فبقيت شروط الجماعات وشاير الكليات على الاصل قال انها سر توفروا وضمتم ولم يجعل خريدم ان نولي الطلاق  
مقبح بل بالبدل والاولى قال سر توفروا وضمتم بخلاف الحال لا يقع بل بقول كما لو قال العبد بعثت نفسك منك بكذا  
لا يعقب بالقبول لانه معاوضة وان لم يترك البذل عقام لا نولي ام لا لان بيع نفسه مائة عاقبة كانت عقبة  
من سر خريدم اي فلان توبر ووشوى مما خرج من قبيل ان يخرج الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع  
اخر الزوج فقبول ما بطل لصحة الرجوع بلا علم لانها بشرت العقد بنفسها ما فوضته اليه وكان رسول الله لا خبار  
ولم يسأل ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع معاوضة فاجابها ولو قالت له جل اخلعني فزوج علي  
او قالت الزوج اخلعني على الف ثم رجعت بلا علم ثم خالها بما امرت جاز عليها لانها وكلت غيره فلو قيل  
لا يصح تركه بلا علم فلا يجعل القول خالها ما قالت ان لم او الدبل الى اربعة ايام فخلع باطل فقصت الحدة ولم يود  
فما عجزت له شرط الف في الخلع فانما على الخلق اذا كان في جانيها قالها سر خريدم واكرهه وادست طلاق  
ان لم تخالعه لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد وقالت له امر الزوجة وباني فسر خريدم فقال الزوجة خريدم  
شئت فخر وضمتم تطلق ان اراد به المحاراة وان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط اضعفت علان تترك  
الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يبطل بالشرط العسدة وكون الولد عند الام حتى الولد  
فلا علك الام ابطاله اضعفت عمرها ونفقة عدتها وعلان عك الولد سنين بنفقة ما مكنت الولد اياما  
ثم دارت نفسها بغيره الحدة للزوج ان يرجع عليها بغير نفقة كولو في الحدة التي لم عك لانها اضعفت عمر  
ايضا وبدل الخلع فوجب عقبة كما لو اضعفت على عده وارة **اضعفت** منه علان ابرائما بنفقة ونفقة ولد ما  
المرضيع صح طلق ام ان بشرط ان لا يخرج من المنزل شيئا ففعل والزوج يقول انك اخرجت شيئا وهي تقول  
لم اخرج قالوا له في خلاف يقع في الحنة **قالت** فويست خريدم بدالكه كبر ابرارم بكسك ورضاي خائ  
ثم افعلا خريدم كبر بناتيه هذا فانية كل على ديكو يا تقول في المجلس **ولو قال** كبر بن شرط ما يربو بشرط  
الا داء في المجلس **قالت** ان الولد تلك الحدة ثم يقع الطلاق بعد هذه الحدة **قالت** لزوجها كويست خريدم  
از توبده درم شوي كفت كبر وضمتم بديان شرط كبر تاده ورايس ده درم بن دوي مضى عشرة ايام ولم تعطه  
**وقال** القاضي المروزي لا يقع الخلع **وقال صاحب** المنظومة يصح ويجب عليها تسليم وهذا تعليق بالقول لا بالاء  
**فقد نفي** في الكتاب لانه لو قال ان اعطينته الف فانت طالق لا تطلق بلا اداء ولو قال انت طالق على الف تطلق  
بالقبول والامام السيد صاحب الاصفاف قد يقول القاضي **قالت** سر خريدم فقال بديان شرط كبر مرجعت  
از اندك وبسبيل رسدين فروض فاعطت بعض القاشات لا البعض قالوا انما ان ويست انهم من ان  
خلع درست بنود على قياس ما لا صاحب المنظومة ينبغي ان يقع وخبر على تسليم القاشاة اضعفت فقال له  
انت نذبت في البلدة فطلعت **قالت** من سر خريدم توفروا وضمتم بشرط انك كبر دواءه نيايم  
لا تطلق في الحال لانه علق الخلع بشرط قبول الاخر بعد وجود الشرط والايجاب لوجودها لم يبق بعد شرط



فإذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق قال لها لو طلاق بمان شرطك فلان خريدم دي طلقت  
ان قبلت المجلس انت طالق ان اعطيتني الف يقتصر على المجلس فان جاءت بالالف بعد الاقرار ان لا تطلق  
لانه طلب عليك الف منها بآراء الطلاق وان لم يوجد دليل على الطلب فيها ورا المجلس فاقتر  
بجلفا اذا اعطيتني ولو حرة اعطيتني فانه لا يقتصر على الف فان لم تسترني فغير منك بكذا فقال بعث اذا  
اعطيتني او فخر خريدم جو ان يبرسد يقع منه دفع كبدل في المجلس او غير ذلك فاسترني فغير منك بكذا فقال  
بعث اكره ان يخلع غيري برسد ان رفعت البذل في المجلس بغيره والالف كقول ان اعطيتني وجعل الالف اذها  
مكية لانه لو جعل بعينه ان يطل بالقيام ولو بعينه مكية فلا يبطل **الثالث** بخلاف ان كلمته فانت طالق لا بشرط  
محض فكان عينها محضا وفي الايمان لا يطل بوجوب الشرط في المجلس ولو شرط البذل في خباينة فيه فقلت اشترت  
نفسه منك بكذا ان اعطيتني او قالت خريدم جو ان يبرسد ان اعطيتني البذل في المجلس فغيره والالف  
لان الطلوع من خبايتها محضا ومنه فلا يتوقف على ما ورا المجلس **الثاني** على ان تعطيني نقدا او على الف يقع  
باعتبار المجلس لا بشرط الاعطاء ولو لم يعلها الف نقدا وان قضى على الاعطاء والدينان للحال ان فليس  
واحد نقدا صان وفي ان اعطيتني واذا اعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا يقع كفاية ايضا لانه معلوق فلا يقع  
قبلة والمقاصة ليست باعطاء وكذا على ان الشرط كونه على خلاف ما رادوا فانه يقتصر على الشرط  
في الحال بشرط ايجاد المهر بعده كقولك ان تزورك علي ان تزورني فالمرارة منه موجودة في الحال ولو دخل على البيع  
واقتره كحق الشرط في الحال بشرط السبب وانما الحكم بخلاف قوله ان زنتي زنتك قال لها بعد الخلع انت  
طالق على الف لا يقع بلا قولها وان كان الحال لا يلزمها وهذه مسألة الجلب مع وعنه رواية في واقع الحال مع الفتوى  
**فانما** حريدم جو ان يبرسد في عدة الف في طلاق واحد اشترت منك بعشرة دنانير حتى يكمل الثلث فقال ان زوج بعث  
الطلاق الثالث عشر منك بعشرة وقالت اشترتني بغير الثلث ولا يجب على لان اعطاه على ان يحصل الخلع فخر  
وانه حاصل اما اشترط قولها في المسئلة فلان قوله انت طالق على الف في المعنى تعليق طلاقها لا يقول  
فلا يقع بلا وجود الشرط تزوجها على نقاشه ووهبت لها ثيابا قبل القبض ثم خالها على المهر المذكور في العقد قبل  
قبض المهر ان علم الزوج بالهبة لا يرجع وان لم يعلم يرجع عليها قال لها يك دينار بغير سد خريدم جو وكباين  
وارا الخلع فقال خريدم جو خلع خريدم جو لان معناه خريدم جو بغير عدة وكباين بيك دينار بغير سد  
خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فليها القبول كان البذل مطلقا او مرسلا او مضى قال المرأة او الاضحية  
مكنت او ضمانا وغيره من الاجتهاد والزوج وكان البذل مرسلا فليها القبول وان اضيف الى الاضحية اضافة ملكك  
او ضمانا فلا الاضحية للمرأة وكباين كماله محايمة شهر ففقت المدة ولم يحل له الكيل الكيل في الخلع  
ان طلبت المرأة وبعض المدة لا يفرل الكيل وكل ما انكسرت فاسد او جبره اخلعت منه بذلك لم يقبل المهر  
لان الخلع منسك كناية عن البراءة وبعض المدة لا يفرل لان الخلع لغو لعدم الخراج **وعنه** اذا طلقها بايضا  
ثم اخلعت خريدم جو قد ذكرناه قالت اشترت نفسي بمهر ونفقة عدة قال خريدم جو بطلان وبيع الثلث  
والالف اذا نوت الشرى بثلاث تطلقات فيبيع الخلع بثلاث ولو لم يقل هذا ولكن قال انت طالق ثلثا وثلاثي  
لجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع وبيع الثلث قالت خريدم جو فقال مستزنا ورا مان فخرخت  
او قالت خريدم جو فقال مستزنا من فخرخت فخرى قيل يكون خلعاً بخلاف قوله فخرسهم استعبالا لا اخبارا في الحال

فانت خريدم

قالت خريدم جو فخرسها وقال انتك فخرخت لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقد مضى الخلاف في **الطلاق** **الثالث**  
فيما يكون جوابا وفيما لا يكون قالت اخلعت او فخرخت خريدم جو فقال محييا لها انت طالق صا غير اخلعت  
فيقع البين ويجعل كانه قال انت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر ونفقة رانه اذا اراد الجواب يكون  
جوابا فيكون خلعاً وبرأ عن المهر ولو قال زوج فخرخت يكون جوابا بلائنه وقال الالف لام طهر الذي انت طالق  
وبيك طلاق باي كسادم جواب بلائنه في الصحيح ولو قال في الجواب ست كونه كرم او دست باز  
داشم وكل لفظ لا يخلع معنى **الشم** ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا مستمدا وقيل يكون جوابا اذا نوى  
ولو قال فخرخت بيك طلاق رجعي محال قال انت طالق بتطبيقه بائنه امك الرجعة يقع كباين ويلغوا  
لفظ امك الرجعة لان الرجوع على بغيره فخرخت خريدم جو فقال طلقك واحدة للسنة والمرأة مدونة  
يقع رجعية على رواية الاصل لان البين ليس من زيادة الصفة **وعنه** رواية ان زيادة يقع بائنه لا من  
الحاجة الى الخلاص لانها من فخرخت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فخرخت يقع ما لم يقل خريدم جو قال لها  
خريدم جو بغير عدة وكباين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقال خريدم جو خلع بدون قول الزوج  
بعث ولو لم تذكر البذل فخرخت خريدم جو بغير عدة وكباين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث قال لها  
بعث منك مهرك بتطبيقه فخرخت اشترتني وقع بائنه ولو قالت بعث منك بتطبيقه مهرى وقال  
بعث منك بتطبيقه يقع الرجوع بخبايان لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصح جوابا الكلام ايضا فانها  
بعث منك طلاقك بما عجز من مهر فخرخت طلعت نفسي بغير البين بغير كونه اشترتني ولا بشرط البينة  
هنا عند الكل قال لها بعث منك ثلث تطلقات بمهرك ونفقة عدة بك فخرخت محبة له بعث ولم يقل  
اشترتني بانث عند الاسكان وقال القعية ابو الليث لا يقع في المحنة وقال صاحب المحيط قول الذي كان  
احتبا لينا قالت له اخلعت فقال فعلت او اجرت يكون خلعاً قال لها بعث منك بتطبيقه بمهرك ونفقة  
عدتك فخرخت بجان خريدم جو خلع وهذا المباحة وفي الامام كانه قال انتك بباله عليك على طلاق  
فجعل جارت البراءة فكان الطلاق بائنه وكذا لو جعلت له الا على ذلك ولو قالت طلقت علي او خريدم  
عليك فطلعت فان كان للآخر خرية معلومة صح التأخير وان لم يكن خاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي  
على كل حال ولو طلقها على ان تبرئ من الف الف التي كفل بها للمرأة فلا يصح والطلاق بائنه فخرخت اخلعت  
منك نفسي فقال انتك لا يكون جوابا ولو قال فخرخت بكباين ووده دم دكر فخرخت اخلعت الخلع قالت  
خريدم جو فخرختي ونفقة عدة دادي فقال الزوج جاري ونفقة عدة ولو قال اري سيم لا وكذا لو قال  
يخرم خريدم جو او قال نعم او بلى فهو جواب في المحنة لعدم الفرق بينهما في عرف العوام قالت خريدم جو  
فخرختي او اكون لا يقع لاحتمال المهر النفقة وهذا مستقيم على قول خريدم جو فخرختي فخرخت خريدم جو  
لا يتم الخلع وعلى قول له قال لا يستقيم ثم ولو قالت من خريدم جو فخرختي فخرخت خريدم جو فخرخت  
وان نوى الطلاق كان طلاقا قال اشترت نفسي فخرختي فخرخت خريدم جو فخرخت خريدم جو فخرخت  
او بخلها او بكم اجير صح وبطلت التسمية وترد المهر المتيقن فخرخت خريدم جو فخرخت خريدم جو فخرخت  
ان اراد الاجازة وقع الثلث والا واحدة رجعية بعث منك امك بالالف درهم ان اضرارت نفسي بالمجلس  
وضع الطلاق ولزمها الحال فلان الاحتياض في الطلاق المخرج كذا في المعلق يصح قالت له وبستك







عندهم اي عند الفقهاء **التزوج بالنفس** في التوكيل قال المأثور امره وطلقها المأثور بعد ما ونفقة عدة ما لو اطلقها  
عليها قال الفقيه ابو الجعفر كجور من قوله ام لا ما رضى بالطلاق بوثنة تلحقه لان من رضى بما لا يرضاه ولو قال الفقيه  
ابو بكر الاسكاف لا يجوز من قوله ام لا ما رضى بالطلاق بوثنة تلحقه لان من رضى بما لا يرضاه ولو قال الفقيه  
وكلمه بان يحلها على قباء فاخذ القباء وخالفها ثم رآى انه لا يبطئ له وليس له محال لا يصح الخلع لانه لا يستحق قباء  
وان لم يكن له احد الكفين يصح لفقه النكاح ان است طالق ثلث على الف فقبلت الواحدة بالالف لا يقع لعدم  
وجود الشرط ولو وكله بطلاق امره ثلثا على الف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج  
مع امره يتحقق المطابقة بين الجانبين فيقول صون او معز والوكالة سببت ما حل عدم المطابقة لكن لو ا  
خير لا يصح النكاح في رجل ان وكيل روجه المحاطب بالخلع على امره فخلع ثم انكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل ثم  
الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم يدع ان كان قال مدعي الوكالة  
ايسر انك عهدها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يقبل كذلك وقع الطلاق وذكر محمد ان لو وكل الصبي ونكحته  
عن ابي القاسم العاتق بالخلع صحيح وما يتصل به خلع الفضول خلع ابنته الصغيرة على ما لم يجرى ثم يجب  
بذل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع انه معلق بلزوم المال وقد عزم والوجه وقوع  
لانه معلق بقبوله وقد وجد اختلعت الصغيرة على زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب مال وان ضمن الاب  
للبدل صح ثم كالا جنة ولا يرجع في ما رآى ولو خالفها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لا راية في حق من خالفوا  
قبل لا يقع ما لم يقبل الصغيرة وقبل يقع بقبول الاب يجب المال على الاب لان عبارة كعبارةها وقيل يقع  
الطلاق ولا يجب المال على احد والخلع على امره ما لم يرضه الزوج في الصبي والاختلاف في الامة على مال  
يدون اذن لم يصب صحيح تو اذ به بعد العتق وكذا جديرة وام لو ولد وان باذن الموته فالامة يتابع كسائر المولود  
الا ان يرضى بها المولى والمدة واما الولد سبحانه وتعالى في كسبها وان كانت له لا تو اذ به بعد العتق اذا كانت  
الامة على امرها بلا اذن مالها لا يسقط له ويقع الطلاق اذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط  
المهر والمنفعة عن زوجها يحل اجنبية مع زوجها على مال قدر المهر والمنفعة فيجب كبدل للزوج على الاجنبية ثم يحل  
الزوج بماله عليه في الصداق والمنفعة لمن له لا يرضى صداقها على ذلك الاجنبية فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة  
ذلك الرجل الكبيرة اذا خلعها ابوها او اجنبية باذنها جاز والمال عليها وان لم يخرجه بخرج بالصداق على الزوج  
والزوج على الاب ان ضمن وان لم يضمن فخلع يقف على قبولها ان قبلت تم الخلع في حق المال وهذا دليل على  
ان الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق منها الا باجازتها قال الآخر اخلع امرأتك على هذا الف او على هذه  
الدار فخلعها فاقبول اليها لان البذل مرسى فيه فصار كانه قال بيع عبدك فخلع بكذا فاقبول اليها فخلع  
فان قبلت المرأة وجب عليها تسليم نفسها ان امكن والاستلزام ان قبلت او لم تقبل ان قبلت او لم تقبل  
قال للزوج اخلعها على عبدك هذا او داري هذه او التي هذا فخلعها على لقبول اليها لا المرأة لان العاقبة هو الاجنبية  
تقضيها صلح الاجنبية وتبرع بعتقها في الجوز لو قال الزوج للاجنبية اخلعها على عبدك هذا فخلعها على الاجنبية خلعت  
ثم بلا قبول المحاطبة واذا تم بقبول الاجنبية لم يرضع البذل فيما يرضع فان عجز عن تسليمه لم يرضع البذل فيما يرضع  
والا فليتمة كما في قول المرأة قالت لا اخلع على عبدك فخلعها على الصبي والوجه لا يقول فلان فان قدرت  
على تسليمه باجازه ماله سلمه والا فليتمة فيما لم يرضع في القبي وكذا لو قال الزوج لها خلعك على عبدك فلان

قبلت صح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو ان الزوج خلعها على عبدك فخلعها على عبدك  
فقال يا فلان خلعت على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك  
للزوج اخلع زوجتك على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك  
على ان فلاننا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المحاطب ولا المرأة ولو انها كانت  
اخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك فخلعها على عبدك  
بحكم القبول وقلنا يا الضامن ولو لم يضمن فلان اخذت المرأة بماله ولو ان فلان قال لا اخلعها على عبدك فخلعها  
فخلعها فاذا العبد لغيره فاقبول اليها لا الى صاحب العبد والمحاطب الوكيل بالخلع خلع على الف او هذا الف  
او على الف عليها يجب عليها كل الصب ولو على الف على الف من مال على الف من ماله لا على المرأة  
ويرجع عليها قبل الاداء او بعده بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوج على الف او على الف على الف ضامن لها جاز  
الوكيل والموكل فان ادعى الوكيل الرجوع والا لان البذل في الخلع على القابل بحكم الخلع لا بالقبول فكان  
قابلة الوكالة الرجوع بما اعطاه اذ لو لا العرب يشترط الفدية لان القرض على القابل سابق حصوله  
على الوكالة لهذا ملك الرجوع عليها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لنتفك الاداء ووكيل الخلع  
لا يرضى المهر الا بالقبول فان لم يرضه الرجوع الاداء فان كان الضمان بلا امر لا يرجع اختلعت في حقها وهو  
مريض جاز الخلع بالمستحق قبل او كثر ولا يبرأ له مات في القعدة او بعدها وان اختلعت في مرضها بعد ما بالدية  
عليها ان كان الزوج اجنبيا غير قريب لها وهي مدخولة وماتت بعد نفقة واحدة بنظر المستحق في بدل الخلع الى  
ثلاث ما لها فان كان المستحق مثل ثلث ما لها او اقل فله ذلك وان اكثر من الثلث فليس له الا الثلث الا ان يرضى باق  
الورثة وان لم يكن لها مال آخر سوى المهر يعتبر الثلث في المهر وان ماتت قبل النفقة بنظر المستحق في  
بدل الخلع والا قدر ميراثه منها فان كان البذل مثل حصته او اقل سلم البذل وان كان البذل اكثر من البذل  
الزيادة البرية في الورثة وان كانت غير مدخولة فالنصف عاداية الطلاق قبل المدخول والنصف الاخر  
تخرج منها للاجنبية في المرض فان خرج من الثلث فذلك والا فله بقدر ما خرج منه فان لم يكن لها الا المهر سلم  
ثلاثة ورثتها ما لا واحد لا يصلح في الخلع وكيلها للجانبين بان وكلت رجلا بالخلع فوكله الزوج ايضا سواء  
كان البذل مستحراما او من غير محرم خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج  
وهو يرجع على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع  
الطلاق كما اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع فالصحيح وقوع الطلاق لان سائر كلتا  
وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة واقما فان اضاقت الام لبذل المال لنفسها او صفت ثم الخلع كالاجنبية  
وان لم تقف ولم تصح للرواية في الاصل ان لا يقع الطلاق بخلاف الاب ان كان لها اجنبية ولم يرضع البذل  
ان كانت الصغيرة لعقل العقد والزوج والطلاق انه ما هو يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف وهذا  
ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يرضى عنها فخلعها على صديق فان قضيه قاض نفقة  
قضاؤه فخلع على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يتوقف خلع الصغيرة على اجازة الوكالة الا بان اذا اراد ان يفرقا  
بين الزوجين الصغيرين فالوجه فيه اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا والآخر امرأة او ترضع احدهما  
المرأة التي ارضعت الاخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت هذا الشهوة فمستأب الزوج او ابنته بشهوة او غير ذلك

مطلوب  
اراد الا بان ان يفرقا  
بين الصغيرين

قبلت صح



او استماعا كذا لا ينبغي ان يفعل واحسن قبل فليترك الامر الى قاضي نرى القبرين بالبحر في الاتفاق ان لم يكن لابل  
او بوجوه آخر قد لوحنا عليك لو حكما رجلا لا يصح لانه لا دلالة له على حكمه الغير عليه ما وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الرجل  
في رواية يصح وبم الطلح والبدل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البدل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق قالوا لها  
وهي صغيرة ان غنت غنت فامر بك بيديك فطلعت نفسك معني شئت بعد ان تتردع في امره فوجد الشرط  
فطلعت نفسها بعد ابرائه لا بسقط المهر لعدم كبره او الصغيرة ويقع الرجوع لانه كالقائل لها عند وجود الشرط  
انت طالق على كذا وكذا ذكرناه وذكر صاحب المظن ان خلع الصغيرة بحال مع الرجوع ان كان بلطف الخلع يقع كباي  
وان كان بلطف الطلاق يقع الرجوع وكلت الصغيرة بحال مع الرجوع رجلا بالخلع ففعل ان ضمن البدل للزوج يقع بانه  
اتفاقا وان لم يضمن ففي كتاب لو كانا اثنتين وفي التوازي لا يبين خالها ابوها او اجنته على صداقها ان ضمن الخلع  
ثم وقع كباي كان العاقد بعد البلوغ اخذت الزوج بنفسه لوقبل الدخول وبكلمة لوبعد وقال في غير النية  
ترجع به على الابطال على الزوج وان لم يضمن الاب لا شك ان الصداق لا يسقط وهل يقع البينة ان قبلت الصغيرة  
وهي اهل للقبول وقع اتفاقا وان لم يقبل ان كان الخلع اجنتا لم يضمن الرجوع اتفاقا ونحوه هل يوقف على  
اجازتها اذا بلغت قيل لا وان كانا اثنتين لم يضمن الزوج قالوا كذا اختلفت في خروج وقوعه وقال الامام الملقب  
فيه روايتان وفي حصيل الاصل ان لا يقع ما لم يضمن الاب البدل له وفي كشف الغطاء ان الطلاق يقع بقبول الاب  
قول محمد بن مسلم وان لم يضمن البدل الى الصداق ولا يجب البدل على الاب ولا عليها وعنه ان الخلع واقع بقبول الاب البدل  
وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز وكما نصف الصداق  
فالوكيل يصح الخلع على صداقها وهو ملكها ولا ولاية له في ابطال ملكها ويصح من خلعها العقب للزوج وهو عليه  
ولما معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها اجابوا عنه ذلك بان الخلع لما اضيف الى مهر  
وذلك ملكها كان مضاعفا لهما والاضافة الى المهر بان خلع على عبدان ان يصح كضافة الشئ الى المال  
غيره فلا يصح اضافة الشئ فلا يصح الخلع وهو اقر بالبراءة لكونه في باب الشراء يجب تسليم البدل على العاقد  
وفي الخلع لا يجب الا بضمن الرجوع الحق لا يقع له العقد غير ان اذا ضمن رجوع البينة بالضممان فاذا خلع  
وضمن صح وضمن لبدل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج اداء نصفها  
باذن الاب الا لا يجب للزوج على الاب نصفه بضمنا **باب** خلع المهر الى الزوج وان كانت موهلة قبل اتمام المهر عليه  
والاب يضمن للزوج كماله ضمن تسليم الكل فلم يرد بعض مثله ومهره الموهلة في خلع الصغيرة وحيدة اخرى ان يجعل  
الزوج بالصداق على الاب فيبرأ الزوج منه وينتقل المهر ذمة الاب والاب يملك قبول المهر اذا كان  
المحتل عليه اخل في الخلع والغالب كون الاب اخل في الزوج وكذا لو كان المحتل عليه خلع لغيره في المهر في الخلع  
وذكر ابو ابي الحسن في المهر ان لا يملك قبضها لو تم في المهر ولو كان الخلع وليا غير الاب جعله الزوج وجبت عليك  
قبولها وذكرنا كذا في المهر اخرى وهي ان يبرأ الاب بقبض صداقها ونفقة عذتها ثم يطلها الزوج بان يوافقها  
بالاب لصحة اقراره بالقبض بخلاف سائر الاولاد وبرأ الزوج في الظاهر لا اقرار الاب لغيره ولا يكتف  
اقرار الاب بقبض صداقها وطلاق الزوج بان يوافق الاب بقبض الصغيرة على صداقها بان يوافقها ولو لم يوافقها  
ولم يبرأ ايضا فان لم يضمن الاب المهر ولا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع ويرى في الصداق وان ضمن دفع الطلاق  
واجتبر هذا الخلع معا وضعت في الزوج ونحوه وطلاقا لبدل في صداقها فاذا بلغ خبرها فاجازت ففعلها بامر

ويرى في الخبر

ويرى في الخبر وان لم يبرأ جعت عليه مهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان وتقدر به الخلع كان الخلع قال له  
اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها وان لم يبرأ فانه لا بدل على ما يجب على الاب في الضمان انما يجب له بعد  
لا يحكم الكفالة ولو كان مكانا اجنته وكذلك لا يبرأ لانه لا بدل له الخلع فكان لا اجنته وكذا لو خلع الاجنت  
او الاب عن النفقة وهي غير او كبيرة ولم ياذن ولا اجازت بعد الطلح جاز الخلع ووقع الطلاق ويجب على  
الزوج النفقة ثم يرجع على الاب لانه لا بدل له بالضمان وان خلع الاب على صداقها لم يضمن وهي كبره توقف  
على اجازتها فان اجازت جاز وبرأ الزوج من المهر وان لم يبرأ وقع الطلاق لانه معلق بالقبول وقد وجد في  
على القيس ورويت ان المرأة لا تملك له ودخل الزوج ثم اختلعت على الف درهم وقبل الزوج ليس له  
ان يرجع بشرط على الام فان قيل لم يبرأ من المهر الا الف فلم يجب على الزوج الف زيدا فقلت لعدم صحة تهمة  
الام فكان المهر على حاله وضمانها ليس التزاما ابتداء بل وعدا منها لو طبلت لا يضمن فينفق عليه لانه لم  
يكن كذلك بل اختلعت على الف درهم وما عليه فصح ولم يجب على امرائها شي ادعى الاستثناء في الخلع  
او الشرط فكتبت به فيه فالقول له فان شهد بالخلع او طلاقا فلا خلع او طلاق بغير استثناء او شرط لا يقبل  
قوله وان قالوا لم يسمع منه غير كلمة الطلح والطلاق كان القول له ولا يعرف الا ان يظهر منه ما يكون دليل على  
الخلع في قبض البدل له وكوهه وهذا مما لا يثبت في الشهادة على النفقة وشيئا ان شاء الله تعالى وفي كتاب  
طلاق او خلع ثم ادعى الاستثناء وان ذكر البدل لا يثبت له لان ذكره للخلاص والاستثناء بطله كما لا يخفى  
القاضي لا يصدق المرأة فيه ايضا وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في خلع او طلاق وقال في المهرود لم يسمع  
الا كمال الخلع او الطلاق لا يثبت له في قول الزوج الا بضمنه لانه قد انفس فلا يصدق قول الابينة والقبول عليه  
وعوى المعين والمبطل لا لا يظهر ما ذكرناه من التزام البدل او قبضه كونه ادعى الاستثناء وقال في قبضت  
منك بحى عليك وقالت بل لبدل الخلع فالقول له لانه انكر وجب لبدل عليها واقر ان لا عليها لا واحد الا  
والمرأة مفرقة ان لا عليها الا اخر فيكون القول له بخلاف اذا لم يبرأ الاستثناء لانه يدعي بدل الخلع عليها  
وهي تنكر فالقول لها قدعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبض بجهتها اخرى في الامام طاهر ليس ان القول له قيل  
لها لانه المملوكه عن طهر الدين اذا طلق وقال استثبت لا يصدق ولو قال قلت انت طالق او ادعاه  
يقبل وعلى قول محمد لا يصدق وهو المأخوذ وقد ورد في المتن لو قال طلقها ثم استثبت لا يصدق في قول  
الامام بن وفي المتن كمالها او طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمع غيره لم يصدق بل يجب  
عليها ان يبرأ بحسب ما يبرأ لان ليس له عند الحاجة **التنوع الاول** في البدل خالها على مال ثم زاد عليها  
في بدل الخلع فالزيادة باطلت كذا الزيادة في بدل الصلح عدم المهر خالها على ان جعلت صداقها لولد لا  
جاز والمهر للزوج لا لغيره اصل بدل الخلع المأجل معلوم جاز واخر وصح المهر من بدو الكفالة ونحوه ما جعل للمهر  
والمهر موت فلان لا يصح الخلع ويجوز الخلع على كماله وموزون موصوف او مشا رالية كسخت في كونه  
على ثوب ثمة مبروتى او مرسى لا يجوز على حلق الثوب وتردا بقبضت من المهر والحاصل انه ان ضمن ما يصدق  
لا يجب ثمة وان ضمن وجوده ما يجب المستح وان ضمن مجهولها لا يستدركه كذلك وان خشت للمهره وكين  
المهر بان خلعها على ما يبرأ خلعها العام او على ما يبرأ بيت في المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت البيعة وردت بقبض  
من المهر لان المهر المصلح عوضا فيجب مخرج وتبينه للمال وان كانت فيه ما هو كمال لا يتعلق وجوده بالزمان لانه



بجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيدها او يد ما في كتمان او على ما في خفاها من التزويج بطون فنهضة الاولاد  
وان كان هناك ما ذكرت فلهذا لا اريد ان قبضت في المهر طلق المدخول في الخلع وقبح بخل الخلع بعد الطلاق  
وتوفي العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعد ما ابانها نوايا الطلاق لا يقع **اختلعت** مع زوجها على ما  
ونفقة على ما علم ان الزوج يردها على ما علم من درهما صحيح وقرن على الزوج عشر فرز ذلك في الاصل قال علي دار  
على الزهر الزوج عليها الف لا نفقة فيه وفيه ليل ان يجاب بدل الخلع عليه يصح **وصح** الله وادع عليه  
نكاحا فصالحها على ما لم يزلها لم تجز في بعض النسخ جاز واذ في الاول في مخالف التقدم والتهيق بها اذا اختلف  
على بدل الجواز الجواب له على الزوج ايضا ويكون فاعلا بدل الخلع وكذا اذا لم يترك نفقة العدة في الخلع ويكون نفقة النفقة  
العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم يترك عوضا آخر ينبغي ان لا يجاب بدل الخلع على الزوج وقد ذكرناه ما فيه يوم  
**نوع** بر منعت بعد الخلع على ان كان طلعتا قبل الخلع باينا او ثلثا يتقبل ويسترد بدل الخلع لان التفريق هنا  
عقود لان الزوج يستبد بالطلاق فصار كدعوى الحرية بعد الاتيان او الاقرار بالرق فحقا قال العلوي وتفرق لولو  
بالجهرية مطلقا الشئين قالت له طلعت ثلثا على الف فطلعتا واحدة عليها الف لانه كل ما لا يملك قال لها  
بعث منك تطليقة بجميع حركاتك وجميع ما في البيت الا القميص التي عليك وعليها مع القميص ثياب ووار  
وقلتي انك ستوتها وحدها ما استنخ ولم يستثن منها اختلفت مع زوجها على ارضاع الولد ثم ضحك المصحح  
على شتمه لا يصح **وعلم** انك لو قلت طلعتا اربعين فطلعتا ثلثا لزمها الف ولو طلعتا واحدة فثلثت  
الف قال لها على عبد معين فملك العبد عند ما قبل التسليم او كان ميتا وقت الخلع عليها قيمته  
**الفصل الرابع** في الامر باليد وفيه خمسة انواع الاول في المدة جعل امر امرأته بيدا ان توفى  
الطلاق او الحال حال المدة او الغصب ونوى ولم يوفى بها فصحمت او كانت غايبة فطلعت في المجلس  
قبل ان يتبدل وان طال يوما او اكثر فقالت اخرت نفسك بغير واحدة وان توفى واحدة او شئتين وان ثلثا  
فثلثت وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينزل المعوض اليها **ع** لا يقع **ج** جعل امرأته بيدا بغيرها او بغيرها ان شئت  
فثلثت قبلتها بغيره وكذا لو جعل امرأته بيدا ما فقالت قبلت نفسك بغير واحدة ولا يصدق الزوج في العتق  
انه لم يرد به بالطلاق في حال المدة او الغصب وفي غيرهما اذا لم يرد الطلاق فليس **ج** ولو ادعت لينة  
او الخالة او غيرها من القوم له جمع الخلف وتقبل بيتهما في اثبات الحائلة لا لينة لعدم الاطلاع عليها الا اذا برهنت  
على اقراره بالبيته ودعوا على زوجها ان جعل امرأته بيدا لا يقبل ما لو ادعت الطلاق بحكم التعويض ثم ادعت  
المهر والطلاق فصح وليس لها ان ترفع الامر الى القاضي في جبر الزوج على ان يجعل امرأته بيدا ولو قال امرأتك  
او بعينك او شمالك وقال لم اعن الطلاق لا يصدق قضاء ولو في عينك واخذت له بالغير لينة وقوله فك  
وساكنك كونه في يدك وامري بيدك كونه لامرأتك بيدك **قال** للمكاتب كسب لها خطا على ان يتيسر فرت  
بغير ذنبا تطلق نفسها طلاقا واحدة فقال لا اريد واحدة وطلبتا ثلثا ولم يتفقا على شئ وتفرقا  
صار الامر في واحدة بيد ما وكذا لو كان مكان الامر باليد عينا بالطلاق ثم كان الامر في الج امانا يجعل بيدا او بغيره  
مرسلا او معلقا بالشرط او موقتا فان كان موقتا كان الامر بيدا او بغيره فلان ما دام الوقت باقيا علمت  
او قلان او لم تعلم ويترد بعض الوقت على او لم يعلم لان الامر بحكم التامت بخل الطلاق حتى لو قال انت طالق  
الى عشرة ايام لم يكن للام بغيره بعد لان ما جعل الا في غير محكم فاجل لا يقع ولو توفى كان يقع في الحال يقع

ولو قال امرأتك بيدك الى عشرة ايام صار الامر بيدا ويترد بعد عشرة ولو توفى ان يكون الامر بيدا الى عشرة  
لا يصدق قضاء والقول ليس بشرط ولكن لو رد المعوض بحكم ان يترد ان كان مطلقا فالامر بغيره بيدا او بغيره  
العلم وايضا في الطلاق قبول منها ويترد بالبرء وذكره في التفريق جعل امرأته بيدا او بغيره  
فردت اوردته الاجنبية لا يترد لانه تمليك شئ لا يترد فيلزم كذا روى عن اصحابنا والنفقة يبقى ان يترد بالبرء عنده  
النفقة بغيره واما بعده فلا يترد بالبرء وقبل العلم لو اوقع المعوض اليه الطلاق لا يقع كما لو كسب لا يصير وكذا قبل العلم  
حتى لو تفرق لا يصح تصرفه بخله فلو صدق لانه خلافه كما لو ارادته وان كان معلقا بالشرط يصير لامر بيدا اذا  
وجد الشرط في مجلس العلم عليك لا يقع ويترد بالبرء وان كان موقتا فالامر في يده ما دام الوقت باقيا امر  
بيدك را الشرف لامر بيدا القليلة التي يسهل الهلال وفيه العدة ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج او قالت  
لا اطلق خرج في يد ما في جميع الشهر عندها وعندك لا يبطل خيار ما ولها في مجلس اخر ولو قال امرأتك بيدا فلان  
شهر اغني يوم قاله والعقود والكفالة لا يسهل كذا الطلاق اليه وعنك انك انك في حال النفقة على ما لا يقبل  
بعد شهر انت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التامت قضاء ويصدق في ديانة تزوجها اليوم حوت  
او موتها صح ولو اشترى نفسها بنية الاموة او موتها لم يجز للمهر والمهر ما يبيع ما يبيع للمهر والمهر ما يبيع  
التامت حتى لو تفرق بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصير وكذا بعد مدة وفي رواية يصير وكذا مطلقا  
وفي الاجازة لا شهر بعين يالي العقد وقت بمحضته وكذا في المراجعة والشركة لا يملك الجاه والقيل لل  
شهر ونفسه اليه لا يصح والبراء المشرى لطلاق لا اذا قال اردت لتاخير فيكون ما جعل اليه الاقرار بالامر  
ان صدق للمهر بنت الاجل وان كذب لزم المالحا لا لا وتقول له واذن العبد لا يوقت والحكم العتق بقبول  
التامت في كوكيل غير البيع بويات وقت جعل امرأته بيدا بغيره او بغيره في مجلس **ج** ولا يملك غيرها  
منه قال لها طلعت نفسك بغيرك بغيرك الرجوع ولو لا جبر لا يفتقر وعليك الرجوع ونقص الصغرى  
ان قوله امرأتك بيدك لا يجزى كونه لها في المحيط وهو الاصح وان قبل فتوفى كسب لا يصح جازا لامر ولو  
وكل امرأته لتطلق نفسها كان عليك كاخيه اقصر كل شئ لو قال الزوج وقع بالطلاق اذا قالته المرأة  
حين صار الامر بيدا طلعت ولو قال دست بازدا شتم ولم يقل فوفى في الاخرم فاذا قالت اردت  
نفسه ان كان المجلس قائما صدقت وصار كونه اخرت في جواب الخير وقبل ينبغي ان يقع كما في الخلع يقع  
بقوله فرد حتم بلا اضافة اليه وان قالت افكندم ثا ان قالت طلاقا يقع ولو قالت طلاقا افكندم  
او امر افكندم يقع بالبيته ولو قال لا جبر طلاقا بيدك اطلقها ان شئت فكسب لامر بيدا بغيرك بغيرك  
يملك الرجوع قالت شركت حمدي عليك على ان يجعل امرأته بيدا بغيرك ففعل ذلك فمهرها لم تطلق نفسها  
قال لها امرأتك بيدك او قال لها طلعت ايتها في شئت لا تملك تطبيق نفسها وفي التفتق لها ان تطلق  
نفسها وكذا ان شئت في شئ بخلها لو قال لها ان دخلت الدار فقلت طلاقا فقلت ووقع الطلاق عليها  
وعلى غير ما جعل امر كل امرأتك بغيرها بيدا امرأته ثم زوج فضولي امرأة واجاز الفعل طلاقا المرأة اليه امر ما  
بيد ما لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب **النوع الثاني** في الامر بالقبيلة قال لها ان غبت عنك  
ومكنت في غيبته يوما او يومين فامر بك بيدك فهذا على اول الامر من يقع الطلاق لو كنت يوما ان غاب  
عنها كذا فامر بيدا في آخر المدة فتوارت حتى حصدت المدة افتر البعض ببقاء الامر في يدها والام فاطم



على ان علم بجانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بجانها لا ولا الاصح ان لا يقع قال في الحزاة واذا كانت الغيبة  
منها لا يصير الامر بيدها واختلفت الاجوبة في المدخلة وفي غيرها لا تصير لامر بيده وفي المدخلة لو كانت في المهر لم يجر  
الى منكره حتى تمت مدة فيصير بيدها جعل امرها بيدها غاب عن تمامه موضع يسكن في فيه بخار اشهر انطلق نفسها  
منه شات تغاب قبل البناء بها فطلعت لا يقع لان الغيبة في موضع يسكن فيه قبل البناء بها لا يخفف  
قال ان ثبت عن كون بخار او بلدة او بابا لغاية غيبته ثم ازهر بخار فيصير امرها بيدها ما وقر ما وصار بيدها ولو قال  
عن بخار اسأل من كرهه فيقرر فلا يصير له زوج الا في المهر ما عند المهر لا يصير امرها بيدها ان غاب عنها ثلثة اشهر  
ولم يصل اليها النفقة وحضت فبعت نفسها فليس ان لم تكن قدر نفقتها صابرا بيدها ولو كانت نفقة موصلة فبعت  
لها النفقة ومضت المدة لا يصير بيدها لا يرتفع اليقين عند اختلافها فان ادعى وصول النفقة اليها واحتج  
بوصول الشرط قيل القول لا يثبت لان الزوج لو تزوج لكان يثبت وصول النفقة اليها والاصح ان يقول الرها في هذا كل موضع  
يدعي ايقاعا حتى يشارك جعل امرها بيدها ان لم يصلها في يوم كذا ثم اختلف في الاعطاء وعدمه بعد وقت القول  
في عدم الطلاق ولها في حق عدم اخذ ذلك الشئ كذا في الذخيرة وفي المستحق ان لم تكن في عشرين يوما فامر  
بيدها فيعتبر وقت التكلم فاذا اختلفا في الايمان وعدمه فالتقول لا يثبت كون الامر بيدها ولو ذكر حجر ما يدل على  
ان القول لها فيمن قال ان ثبت فلان قبل ان يعطيك الحية التي لك عليه وانما قيل به فثبت فلان فادعى عدم الاعطاء  
وكونه كينلا وادعى المطلوب الايقاع ان القول للطالب لا يثبت الاستيفاء وهذا بخلاف ما قالوا ان لم تصل  
اليك شهر نفقة ونفقة فامر بك فيصير امرها النفقة حتى يحصل المدة ولم تصل النفقة لا يصير بيدها لان الشرط  
عدم وصولها بخلاف ان لم تصل اليك في نفقة ونفقة حيث يصير لان الشرط وصولها جعل امرها بيدها في ثوب  
المسك او غاب عنها فوجد احد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد شرط الآخر لا يمكن في الايقاع مرة اخرى  
وما ذكرناه في قول ان ثبت عنك يوما او يومين ان على الاول الامر يقتضي ان يكون الحكم في مثل هذه المسئلة كذلك  
ان ثبت عنك فامر بك بيدها فاستره النظم لا يصير بيدها وقال الشيخ ان اجرة على الذباب قد ثبت  
صاحب بيدها لان الايمان لم يرد نسبيا سواء في تحقق الشئ بأكملها بطلاق نفسها لا يملك غيرها بغير اطلاق نفقة  
وعن الله قال لاحدى نساء امرئ بك فالت طلعت نكاحا كل من طلعت وكذا لو قال كل من طلق  
ان ثبت فالت طلعت فعملها وعلى غيرها ولو قال امر امرأة واحدة في نكاح في يدك يجرى الطلاق وطلعت  
نفسها او غيرها صحيح وان طلعت بهذا التقويض واحدة فقال الزوج غيبته اخرى لا يصدق قضاء ولو قال ان  
امرأة من نساء في طلق او طلعت امرأة من نساء فطلعت نفسها لم يصح وفي قوله امر بك بيدها في غير المهر  
بيدها في يوم واحد كقولك نكح علي صوم في غيري قال لها قبل الدخول ان ثبت عنك شهر فامر بك بيدها فوجد شرط  
لا يصير بيدها لان الغيبة لا يخفف قبل البناء بها لعدم المحذور فان الغيبة قبل المحذور لا يملك قال لا فرق في امر  
بيدها لا يصير بيدها ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتقويض ولو قال قل لها ان امرها بيدها ما قبل الاخبار اراد الفر  
تخلف صهره وقال ان ثبت عنها شهر ولم تصل اليها عند ايسر الشهر فطلعت وقال الشافعي بان نفقة حصة  
وجود الشرط يقع لان الجواب ضمن اعادة ما في السؤال قال فيكون ان لم تقض حتى لا شهر فامر امرأته ان يكون بيدها  
وقال المديون فليس كذلك ووجد شرط لان نطقها قال لها ان لم تصل نفقتك في هذا الشهر وان لم يبعث  
فانت كذا فامرسل اليها بيدها جل مضاعف من ياترسل لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق جعل امرها في ثلث

فما تطلق

فما تطلق بلسانك ثم قالت طلعت نفقة وقع وقولها لا يكون زوا وقطع لانه يبدل الجمل لا كل ما زيد  
وقوله لها اختاري من نكحتك امرأته جميع الاحكام لانه فصله ومن ان يصح في الثلث في الامر باليد وفي النكاح  
يصح الا الواحد جعل امرها بيدها ثم اقامها في المجلس او جاعها طوعا او كرها لم يخرج من نكاحها وانما يذكر في باب المهر  
باليد قول يطلق نفسها حتى شات لا يختلف العلى في الامر باليد والحي في بعض علماء يملك غيرها لو كانت  
والاصح ان لا يملك غيرها ولو قال او لك يقع بيدها في كراهة الم يعلق بوقت فاذا علق بالحيثه كالمهر  
فينقطع الاختلاف امر بك بيدها كالمهر شئت وفارسته مهر باربعين نفقة كالمهر شات في مجلس المجلس  
لكن لا يملك في مجلس واحدة فاذا وقعت واحدة ثم اخرى في مجلس آخر وقع الثلث فاذا تزوجت باخر  
وعاد على الاول لا يثبت اليقين ولو شات واحدة وعاد على الاول بعد التزوج باخر عادت بثلث عند الايمان  
خلاف في محمد بن نسا على الدم فيجادون الثلث وعدمه امر بك بيدها اذا ثبتت او ثبتت لها ان نكحتها  
مرة واحدة في ذلك المجلس غيره ولا يملك كثره واحدة لانه لا ينفذ التكرار بل ينفذ نعيم اللوات فلم ينفذ على المجلس  
لو قال في اي وقت شئت ان اختار يخرج الامر بيدها كذا في ما اذا شئت وفي كيف شئت بقصر الوقت على المجلس  
وكذا في جث شئت جعل امرها بيدها ان غاب عنها شهر اطلعت نفسها كيف شئت وان شات وحيث شات  
ووجد الشرط تطلق نفسها في الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي صار الامر بيدها لعدم اقتضاء الفاظ التعميم وهذا  
الفاظ هر وقت ومهر كاه ومهر زمان ومهر نكاح وهي دهر باربعين نفقة كالمهر شات في مهر باربعين نفقة  
في تكرار تكرار الفعل في غيره من الالفاظ المذكورة فانما للفقهاء في تكرار اللفظ في امر فلانة بيدها تطلقها  
منه شئت وهذه متنوعة والامر بيدها في ذلك المجلس امر بك بيدها تطلق نفسك غذا وقول يطلق نفسك  
غذا مشون لها ان تطلق في الحال قال غيره ان ثبت شهر فامر بك بيدها حتى تخلعها بغير ما نفقة عنها فوجد الشرط  
قال صاحب المخطوط هذا توكيل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد لكن فستره بما هو توكيل وهو المخرج الحكم للفسخ وكذا  
قال عند السوال ولكن كسب في الفتاوى مع مثل ما ذكرنا من فتاوى قليلك يبطل بالقيام في المجلس وهو الصحيح  
لانه خرج بالامر باليد قال لها امر بك بيدها في تطلق نفسك ولكن تطلق او حرة تطلق فبأن امر بك بيدها  
واحدة او اثنتين عليك الرجعة امر بك بيدها لطلق نفسك ولكن تطلق او حرة تطلق فبأن امر بك بيدها  
بيدك طلاق فرجعي امر بك بيدها في هذه السنة وادفع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الامر بيدها في السنة لانه امر  
واحد الا انه عند فلا يبقى بعد الاستيفاء مرة امر بك بيدها هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم  
كان لها مجلس امر بك بيدها راس الشهر تقع على نفسها في الشهر مرة واحدة ولا يبطل بغير المجلس بعد البعث  
وذكر شيخ الاسلام قال لها امر بيدها ثوبها ثم شات هذا قال امر بيدها ثوبها ثمة شهر قال امر بك بيدها  
في هذه السنة فطلعتا ثم تزوجها في كان بيدها ثمة الامام جعل امرها بيدها ما اذا اجيز ثم حتى قطعا لا يردل الامر  
بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل وكله بان يزوجه امرأة فزوجها على ان امرها بيدها ما جاز النكاح وبطل الشرط  
واذا قامت المرأة اذا تزوجها لا يجعل الامر بيدها بعد التزوج بقول تزوجت نفقة منك كذا لعل ان امر بيدها  
اطلق نفقة منك بايضا في شئت كلما تزوجت بغير حياء او تزوجت على اخرى او تزوجت غدا في سنة جعل  
امرها بيدها وهي صغيرة على ان غاب عنها سنة تطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فامر  
في المهر ونفقة العدة وادفع طلاقا يقع الرجعي ولا يفسد المهر والنفقة كما لو كان الايجاب في الزوج موصوفا



وقت وجوب الشرط فوضوه قال لها امرتك بيدك فقالت اخرت نفسي وقالت جعلت امرى بيدى واخرت نفسي  
فبلغ ذلك الزوج واجاز له ان يقع شئ فصار الامر بيد ما كان اختارت نفسها بعد الاجازة وقام الطلاق لان  
نصفها لغيره فوضوه انما يوقع اذا كان له بحجر حال العقد اما اذا لم يكن له بحجر فليست وقوف والامر باليد وبملك  
الزوج ان شاء فوضوه على اجازته **اما ابتعا** الطلاق بعولها اخرت نفسها لا يملك الزوج حتى لو قال لها  
بعد جعل الامر بيدى اخرت نفسي لا يقع ولا يملك الا ابتعا به قبل علمها بتفويض الزوج فليكن وشكها ذكر محمد قالت  
ان دخلت الدار فظلمت نفسي فدخلت قبله الزوج فاجاز الزوج كله انعقد اليك ولا يقع الطلاق لان  
الزوج عليك اليك فملك الاجازة ولا يملك دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة اليك  
وقام الطلاق بخلافه اذا قالت جعلت امرى بيدى فظلمت نفسي فاجاز الزوج كله وقام حتى في الحال وصار  
الامر بيد ما فاذ اختار نفسه فوضوه لانه لا يملك واحد من الطرفين بحجر في الحال ولو قالت اخرت نفسي وقال الزوج  
اجرت لا يقع وان نوى ولو قالت انت نفسي واجاز الزوج يقع اذا نوى ولو قالت حرمت نفسي واجاز يقع  
بلاية قالوا لا يشهدانه امرنا ان يقول الزوج انه جعل امرك بيدك فليكن ما ظلمت نفسي فليكن ما يملك قبل شهادتهما  
**ولو قال لا يشهدانه** قال لنا جعلنا امرنا بيد ما جعلنا فظلمت نفسي فليكن ما يملك قبل شهادتهما  
فعلينا نفسي ما قال لها بعثت منك امرك بالان اختارت في المجلس صحح ولزمها المال قالت تركت عليك امرى على  
ان تجعل امرى بيدى فتفعل ففعل ما علمت فظلمت نفسي لانه جعل الامر لغيره فوضوه لانه لا يملك  
امرثت طلقا بيدك ان امرتني عن امرك فان قامت في المجلس خرج الامر بيد ما وان اوقعت الطلاق  
في المجلس لم يثبت الامر وقام وان لم يترد في المجلس لا يقع لان التوكيل كان بشرط الامر قال لها ان لم يترد  
بحواكم فامرنا بيدك ففعل ما علمت فظلمت نفسي لانه جعل الامر لغيره فوضوه لانه لا يملك  
لو قضى جواز بقا هذا النكاح اخذنا بذهب من امرى عن امرتني فوضوه لانه لا يملك  
قضاؤه عند حجره لولا ذلك ولو كان شاقا لذهب لا شك ان يبقى جعل امرنا بيد ما يملك امرنا  
خودك اذ هو خير شئت ولكانت وصيت امرنا لغيره فوضوه لانه لا يملك  
وبعض صحابنا لهما ان يطلق نفسها ويضمها قالوا ليس لها ذلك جعل امرنا بيد ما يملك امرنا  
شئت ثم ظلمها على ما لم يجره الشرط وهي في العدة فملك الا يوقع حكم الامر وان كانت العدة قد مضت وجها  
ووجد الشرط وذكر الزيادة استأجره من جوابه وهو امر جلال يطلق زوجة على الف ثم ياتيها ليس ان يطلقها  
وكذا ان جدد النكاح ولو وكلها بطلاقها بعد الا بانه فظلمها على ما لم يجره الشرط وقام الطلاق ولا يجب الحال  
لو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على ما لم يجره الشرط وقام الحال بخلافه اذا جدد النكاح بعد انقضاء  
العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت جعل امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
نفسها حيث شئت فانما تترجى امرتني ففوضوه لانه لا يملك امرتني ففوضوه لانه لا يملك  
الامر بيد ما قال لامرأة ان امرتني ففوضوه لانه لا يملك امرتني ففوضوه لانه لا يملك  
كقوله هذه المرأة التي تزوجها قال لها ان لم اعطيت ديني ايسر في شهر فامرتك بيدك فاستدانت وادخلت على زوجها  
ان ادى الزوج المال الى الحال قبل مضى للدة ليس لها ابتعا الطلاق وان لم يترد فملك الا يوقع امرتك بيدك  
ان خرجت في البلدة الا ما ذكركم فخرجت في البلدة فخرجت في البلدة فخرجت في البلدة فخرجت في البلدة

حلف الطلاق

**حلف بالطلاق** ان لا يزوج طعنا ولا شرابا فذا من احد ما ظلمت كما لو حلف لا يكلم فلان لا طعنا ولا شرابا فذا من احد ما ظلمت  
طعنا ولا شرابا فذا من احد ما ظلمت كما لو حلف لا يكلم فلان لا طعنا ولا شرابا فذا من احد ما ظلمت  
ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وبغيره من كسب جعلوا الكل من طعنا واحدا ولو حلف على ان لا يشرب المثلث  
ولا يقرأ ولا يكتب طعنا فكل واحد من شرط على حدة بخلافه وان لم يفسد اليها النفقة لم يقع لعدم وجوب النفقة  
فصار كما اذا طلقها اخرت نفسي لانه انت طالق ان فعت كذا وكذا كذا لا تطلق ما لم يوجد الكل وان حررت الشرط  
ان اكلت وان شربت ان قدم لغيره فاني شئت وجدها بغير الطلاق وبغير البيع والبيع وان اخر الطلاق لا يقع ما لم يوجد  
الامر على قول محمد وعلى قول الامام اذا وجد واحد من بيع الطلاق وبغير البيع جعل امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
يرسل اليها النفقة الى ان يحضرها الشرع فامرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
العاقبة لا شئت بغيرها ففعلت لا يقع وفيه نظر لما ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
عدم الدلالة وقدر سلها اليها قال لها ان لم اوصلي اليك ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
قضية الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الف لولا ذلك لا يقع حتى يموت احد ما ان لم يبعث اليك  
النفقة من بخلاف عشرة ايام فانت كذا فامرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
الشرط حلف لا يزوج كذا وكذا او رستاق كذا ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
واشكوا في بخلافه في الفتوى في رستاق اسم الحرة وشرط اسم الولاية وكذا في غناه وسيفه  
وتركها ان لو حلف على ان لا يزوج كذا وكذا او رستاق كذا ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
غير سرقه وكذا سوادا من غيره وسوادا من امرى من امرى وهذا من حيث الحق وانما خوارزم اسم الولاية كما تروم  
وخراسان والعراق والهند والصين واسم مدينة الان جرجان امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
في بلدة بخلافه اذا ففعلت كذا وكذا ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
نفسها فادعى انها لم تطلق نفسها في مجلس عليها وادعت الا يوقع في مجلس العلم فالتواكل لهما وذكر الحكم  
قال جعلت امرك بيدك ما لم تطلق نفسك وقالت اخرت نفسي لانه قال لاخر في مجلس الشريعة  
خو استام امرى ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط  
امرثت واحدة او ثلث لا يقع لان قوله درست توبوذه است اجاز على كون الامر بيد ما ففوضوه لانه لا يملك  
البت وبه في الحال بل الامر المطلق فيقتضيه على المجلس وقد قبل ان يطل بخلافه ما لو قال درست لست لا يقرأ  
فصح التلقين جعل امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
واحدة والاخرتين وقام الثلث رجل قال اذا حضرته فلا شهادة فامرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
آخره علم المفوض اليه بالتفويض ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط وكذا قال  
عند مضى الشهر امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
ميت شئت كذا ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط وكذا قال  
ولم يعلم بالتفويض او علم لا يبق الجبس لان المفوض موقت فلا يبق بعد الوقت **النوع الثالث** في الضرب  
جعل امرنا بيد ما يملك امرنا ففوضوه لانه لا يملك  
الحق يد الملامزة ولسان التعاضد ولو شتمته او مرقته شيا او اخذت لحيته ففعلت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط

الملك نفقة عشرة ايام فامرتك بيدك  
فخرت بيدك ففوضوه لانه لا يملك  
بلا ذمة في تلك الايام ولم يفسد







قوله عاشت الله وشئت جعل المريد ما بعد ما فعلت انت حرام على بيعه ولو قال انت حرام ولم يفعل على بطل الامر ولو قال انت حرام ولم يفعل عليك وقع اصله ان كان طلاقا منه كان طلاقا منها ايضا ولو قال طلقته فقال انت حرام طلقت كذا منها ولو قال طلقته فقال الحق يا هلك وقال لم انو الطلاق كان مصداق الحلف ولا يقع قال **الخبر** زوجة امرأة فاذا فعلت ذلك فامر عليه بما فروجه او كسبل ولم يشرط لها الام كان الامر به ما حكم التعليق في الزوج ولو قال زوجة امرأة واشترط لها على ان تفرجها فامر به ما لم يكن الامر به ما لم يشرط الوكيل لان الاول على الامر بالزوج لا بالشرط ولو وكلت رجلا بالتفاح فشرط الوكيل عليه ان تفرجها ما يكون الامر به ما فروجها من صدار الامر به ما حكم تفويض الزوج للامر انما جعل امر احدهما بامر الاخرى ثم طلق المفوض اليها باينا او حصيا او خالها ثم تفرجها يصير امرها بيد ما يحلف ما لو جعل امر ابويه نفسهما ثم طلقا باينا على ما قرأه عليك قال لصبي ومجوع جعلت امر امرأة بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه بغير الطلاق باقية عما نصار لتعليقه بدفع الادرار لكنه كان في ضمن التملك انصرفه لو قال لها هي صغيرة امرت بيدك بنوي الطلاق فطلعت نفسها بغير كانه على طلاقا باينا عما قال للكتاب ان كتب له اذا فرغت من المهر بلا اذنها في طلاق واحدة فيم تنفق للكتابة وتحقق الشرط وقع واصل ان الامر بكتابة الاقرار اقرار بكتاب لم قال لها اهدري اختك او احاك او اباك او احك بغيره الطلاق ففقدت ما قال الزوج لا يقع الا بالام حلف نالها بها بطلاق ترة المهرها ولا ترة الا بغيرها فلا يكون طلاقا كذا في **الشيخ** **الفصل الرابع في المنة** قال **الخبر** طلقها ان شئت لا يكون توكيلا لم تشاء ولها المنة في مجلس عليها وبعد المنة يبرأ كذا في طلقها ان يقع ولو قام الوكيل في مجلسها او كذا في يقع الطلاق بعده قال **الامام** الحلو انه اذا لم يحفظ فان الزوج يكتب له في حقها انما ان شئت الطلاق فطلقها او كذا في يزوجون الا بغيره في مجلس المنة ولا يدررون انه لا يقع قال الحق انت طالق ان شئت وابيت لا تطلق ابدا بعد اذ كذا ان شئت ولم تشاء في قدم الطلاق او اخره ولو قال انت طالق ان شئت وان ابيت طلعت في المنة والاباء لان اخره يعني ابيت لغو لنقضه وكذا ان شئت وابيت والخبر اذا قامت لطلب الشهود ولا يخفى انما ان يقول في المجلس او قبل فعله الا لا يبطل للغير بالاتفاق وعلى الله احكموا بنا وعلى ان يبطل الاعراض ام تبدل المجلس قبل كل هذا اذا جرد وقبل الاعراض وهو لا يصح لو قال فقلت في فريدم تمام ومشرطه او خطيبي او قال فخره فخره البيع وهذا موافق للبيح في الخلف جامع الصغير فانه نص في اذ قام في فعود بطل الخيال لانه اعراض وكذا كل فعل يدل على ازالة طلع عما قبله كما اودت الطعام للاكل او اشغلت بالنوم وان اكلت او شربت قليلا وانامت فاعادة وابيت ثيبا بلا قيام او قالت ادعوا للشورى والشهود او كانت في سفينة فاستل بطل **الفصل الخامس في الاستثناء** والشرط ان يبطل لو اتصل ولو تنفس بين التنف والاكستناء ووجد في النفس ثبوت او لا لكنه وصل بغير الاستثناء كذا عن الامام انه في الاجناس سكنت بسكنة قبل التنفس ثم استثنى للوضع الاستثناء الا ان يكون سكنت التنفس ويبطل بربعه بالسكنة وبالزيادة على المستثنى منه كانت طالق نعمنا الاربعاء بالواحدة وباستثناء بعض الطلاق استطلق الا مضى فقال ان طلعت فبعد قرعتم قال عليه المنة الا للعبة ان شاء الله لا يعتق لان الاستثناء يبطل من حلف ان احررت ان فلان على عشرة دراهم فبعد قرعتم قال له على عشرة الدراهم وقوله ما شاء الله او لا ان يث الله استثناء ايضا كل امرأة طالق الامة وليس سواها لا تطلق لان الله او ان في الوجه لا يمنع صحة ان نعم وصفا لا يفرق صبي قال انما انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ان قلت فلانا

تعلق الكل بغيره لا يقع في الالهيته كما في قوله عز وجل لا يشرك الله شيئا من دونه ولا يشركه شيء من دونه ولا يشركه شيء من دونه ولا يشركه شيء من دونه  
ان شاء الله تعالى هذا انك شئت متصلا وبلا بغيره ان كان بحال لا يدري بغيره على انه لا يغيب حاله لا يحسد  
عليه ما وانا لا قال له انت طالع في جري على سانه بلا قصد الاستثناء لا يقع قال شئت ان يحكم وهو الذي صلي  
بوضوء الظهر ظهر اليوم ان شئت سنة خالقة في هذه السنة خلف من ابواب الزاهد خربت لا عام ان شاء الله في الغنى  
فاجاب بجل قوي فطال به بالديس فقال ريت لوقا انت طالع في جري على سانه او انت غير طالع في يقع قلت قال  
هذا كذلك وكذا لوقا ان شاء الله تعالى ولا يدري علمه ومعه قال ان شاء الله تعالى فانت طالع لا يقع ان شاء الله  
طالع او انت طالع لا تطلق عندك وهو لا يصح انت طالع لولا انك اولوا لا يحسب لك اول ولا حسبك لا يقع لانه  
استثنى وحده وكذا لولا اخذك قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى كان الاستثناء دما لا قضاء  
اراد ان يحلف رجلا ويحلف ان يستثنى عقبيه من ايامه ان يقول عقيب متصلا بحال ان شاء الله او كمالا آخر لان العبد  
حقه المنع عن اطلاقه قال انت طالع ان شاء الله انت طالع في الاستثناء ويصرفه الاول ويقع العبد عند خلاف  
لغيره فيصرفه لهما هذه ولا يقع شيء اما في الاول فلا استثناء واما في الثاني فلانا لو اوقفناه على ان شاء الله تعالى  
ولان الوقوع دليل كسبة لان كل واقع مبني على الله وهو علق في انك بعدم مشيئة على لا مبني على في بطل الا يقع  
حزون وذكر في الكفاة على راي المعتزلة معاد الدين الاصولي المعتزلي انه اذا قال انت طالع ان شاء الله انك كسبا  
معموف لا يقع الطلاق وان كان يستثنى معاشرا يقع الطلاق عند تأخير يد المعتزلة لان الطلاق في الاول لا يقع  
لا يتعلق بها مشيئة الله تعالى وفي الثاني واجب به يتعلق مشيئة الله وان لا يحسب ولا يصح الطلاق مباح فخل يتعلق  
بمباح حينئذ مشيئة في غير خلاف بين المعتزلة كذا هذا انت طالع اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يثب فثبت في اليوم  
ولم يطلوها طلعت ثنتين لان وقوع ثنتين متعلق بعدم مشيئة الله تعالى الواحدة في اليوم وبمبني طلاق  
علم عدم مشيئة الله الواحدة في اليوم لان العلم يتعلق بعلم بالماضي فرج موجود فوجده شرط طلعت انت طالع ان  
او اريت او ان شئت وان لم تثنى لا يقع لمحيين لانه لا يقصود لحياتهما كذا لو قال ان شئت ان لم تثنى  
فانت طالع لان الاول غير تام فتوقف على انك الذي فيه الجواز فيصير ان شرط واحد ولا يقصود لحياتهما بخلاف  
ما اذا قدم الجواز وحيت يصير كل شرط على حدة كانه قال ان شئت فانت طالع وان لم تثنى فانت طالع  
وتطلق في الحال لو قال ان يحسب الطلاق فانت طالع وان تبقي الطلاق فانت طالع لم يتعلق الجواز ان  
ولا ينقض ولا يجوز ان لا تثنى وانت طالع ان شاء الله يعني عندك خلاف الجرح في حركه حلف بالطلاق  
ان حلف بطلاقا فقال انت طالع ان شاء الله كسبت عندك في الجواز الاول والثاني على قولك انت طالع وان  
شاء الله او فانت شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء وكذا على انك لو انت طالع فانت شاء الله في المشقة  
يتبع واحدة ويصرفه الاستثناء على الاكثريه خوفا من منع آخر لا يقع شيء ان تكلمت بطلاقك فبعد حرم قال  
انت طالع ان شئت فعلت لا اشاء ولا يقع الطلاق ويعتقد لعبد قالا سب من عذر كذا لو قال ان حكمت  
بعد فك ثم قال لها انت زان وكذا لو قال ان حكمت بالشرك ثم قال ان اشرك اعظم عظم قال العبد بالبيت  
هذا القول حلت لانه حكم بما حلف عليه وقال الحسن لبيته ولا يحسب ان لم ينو قال القدر قول الحسن ومحمدا  
نوع في الفصل انت طالع ثلث وثلاث ان شاء الله او ثلث واحدة فان شاء الله تعالى بطل الاستثناء في الام  
وقال واحدة وثلاث ان شاء الله تعالى لا يبطل هذا الكل ان دخلت من الدار ان دخلت من الدار فبعد حرم

مط  
تعريف شهاب الدين حكيم  
رحمه الله تعالى في مرقته

تعلق الحلو















وقال المحدث انه انما يحكم بكونه حيا اذا كان سايلا اما اذا كان بليلا فلا فالحكم على رواية النوادر ان كان رات احمر  
او اسود ولو اصف واخضر لالا كون كونه حيا ثابت بالاجتهاد فلا يبطل الحكم بالياس باجتهاد مثل فطر القضاء  
ان يدعى احد الزوجين فساد النكاح بحكم قيام العدة فيفضي القاضيه بوجان وبانقضاء العدة بالاشهر قد يبطل  
وتورات قبل تمام العدة بالاشهر ما حكم القاضي بان رات حيا بان العدة بالاشهر قد يبطل وان رات بعد تمام  
العدة فلا يبطل فخص القاضي ام لا ولا يبطل الا نكحه بغيره وفي النوازل ان عند بعض المشايخ نكاح نكاح وهو  
بجواز النكاح ثم رات لا يكون فاسدا ولا صحيحا جاز النكاح ولا يسترط القضاء وفيما يلة العدة بالحيض وفي الخبر  
اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رات لم تنقض عدها العدة للحيض صحيحا كان او بانها ولو كانت حية ثم  
آتت استقبلت العدة بالشهر واداء صلت في العدة فعدتها موضع الحمل وفي المنة عنها بعلمها لو وصلت عدة  
يعتد بالشهر قال كل امرأة تزوجها فكد ونسب ما قال ثم تزوجها ثم طلقها قبل  
الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر تمام العدة الاولى وعليها بقية العدة ولو كان الاول  
صحيحا وان فاسدا لا يلزم المهر ولا العدة بالاجماع ولو الاول فاسدا او النكاح في كمال الوجاء طلقها ثلثا  
ووطئها في العدة مع علم بالحرة لا تنافي العدة وتنقض العدة بثلاثة حيض وبرهان اذا علم بالحرة ووجد  
شروط الاضمان ولو منكر اطلاقها لا تنقض العدة فلو ادعى البتة يستقبل ويضع في النوازل البين كالثلاث  
والصدور كجعل الطلاق على مال والمخلع كالثلاث في القاذي طلقها ثلثا فلما اعتدت حية من اكرهها على طلاق  
ان انكر طلاقا تنافي العدة وان اقر بالطلاق لا تنافي وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة  
ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح اللاحق وذكر صدر الملام خالها على ما لا يغيره ثم وطئها في وقت  
علم بالحرة تنافي العدة لكل وطئة وينقض العدة لان ينقض الاولى وبعده يكون الثانية والثالثة  
عدة الوطئ لا اطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا يجب فيها نفقة اخرى تزوج منكوته الحرة وهو لا يعلم انها منكوته  
الغير ودخل بها يجب له عدة وان كان يعلم يجب العدة ولا يحرم على الزوج وطئها بغير اقراره طلق امرأته منذ  
تخمس سنة ان كذبت في الاستناد او قالت لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار لكن لا يجب النفقة استلكت كذا  
اختار المفسرون ولا يحل للزوج باضتها وباربع سواها بغير العلم كتم طلاقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالادخل الاقران  
وتقديرها اياه ولو كان يت غايبا سواها فطلق او مات من وقت الطلاق والموت وان لم يعلم جعل امر ما يبدى  
ان خبرتها فانكرت الضرب وبرهنت وقضت بالفرقة بعد عدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق  
في شوال وقضيت بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء ووم النكاح الفاسد في وقت الطلاق  
ثلث حيض ولا يعتد في بيت الزوج والعقدان تنقيضان عدة واحدة عند طلقها ثلثا لستة وقع بالحيض  
او الاشهر من عدةها حية او شهر والمعدة ان تحت طلاقا سنان المعنوية لا باللفظ لا آخر كما تدبر راسها  
لدفع الازمة لا للبرنة واداء الزمها الزوج ان تعتد في منزل القاضي لم يفسد كبل عدة في منزلها قبل الفرقة وان رات  
الزوج في منزلها بغير فعلها اجر المثل في مالها زمان العدة وان طلقها فاجر المثل على الزوج وان خافت سقوط  
المهر في نكاح طلاق الا حثنتين ثم اشتراها لا تحل قبل التزوج بزوجه آخر وهل سراح الدخول على معتدة للطلاق  
فيه روايات واعتبر بالشهر فيها لا لاجل اجماع المطلق في الاجازة والقدر في ذلك الخلاف في العدة ايضا  
مريض قال كنت طلقتك في صحة وانقضت العدة وصدقت لها ان يتزوج في الحال وكنت باقية في صحة النفقة

مطلوب  
العدة بعد الطلاق  
لا بعد القضاء

وان كنت زانية في حق رجل اربع سواها واخضاها جرحه والام نصف المهر قبل الرجوع لا يحسب الرجلان من البذل قبل  
اتراسن سوى الراس انقضت العدة والبدن في تلك المدة لا يتيسر طلقا رجعا ومات في العدة فعدتها عدة نكاح  
لا غير وبطل الخبز وعقد الوفاة لا يحسب في النكاح الفاسد والادخل في النكاح بلا شهود ووجب الحق لانه مختلف  
في صحة وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه بوجوب العدة والكلوة في الفاسد بوجوب العدة والاصل ان المانع الوطئ  
في حال الطهر ان كان شرعيا كالعدة وان صفتها كالمهر لا اختلفت في الصغيرة اذا طلق في حجب  
العدة عليها فانكرهم لا يطلون لفظ الزوج لعدم الخطاب بل يكون عدة ما يدركه في نكاح  
الدخول في الاول ودخل في الثاني على الاصل في تزوجت ثم طلقها فزوجها في الاول فزوجها في الثاني فزوجها في الثالث  
ثم تزوجها في هذه العدة بلا ولي وقرق قبل الدخول المهر كالمهر كاملا وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر تمام العدة  
الاولى في تزوجها نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها  
قبل الدخول في الثالث تزوج صغيرة ودخل بها قبلت واخضرت نفسها ثم طلقها قبل الدخول في الرابع تزوجها ودخل  
ثم ارتدت والحيض بائنه وقرقت ثم سلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت والحيض بائنه قبل الدخول في الخامس تزوجها  
ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول في السادس تزوجها ودخل بها ثم طلقها  
نفسها ثم تزوجها في العدة السابع تزوج امة وطلقها ثم تزوجها في العدة واعتقت قبل الدخول في الثامن تزوجها  
النامس تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة وبلغت قبل الدخول بها واخضرت نفسها التاسع  
نكحها نكاحا فاسدا ودخل بها وقرق ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا وطلقها قبل الدخول في العدة في حجب المهر  
يكون فاما ان يكون صحيحا فمهرش اضمنا المهر ما الذي يرد في حجب لا يكون فاما ان كان ينكح ولم يقل  
الكرخي انما يكون فاما اذا كان مضطرا لا يقوم الا بستر وهو كالجاني يقر على الصلوة قاعدا وقد ذكر ان يجوز له  
يستقيم كلامه وانما العدة في هذه المعنوية من يخطب غير ان يغلب احداهما الاخر وقيل يجوز في بعض هذه الافعال  
بلا قصد والعاقلة من يفعل فعل الجاني ايضا في غير قصد والمعنوية فاعل الفعل الجاني ايضا في قصد المراء  
بالقصد ان العاقلة يفعل على ظن الصلاح والمعنوية من يفعل مع ظهور وجاهل وفي النوازل المعنوية من كان  
قليل النعم فخطب الكلام فاسد البتة لا لا يضرب ولا يسم كما يجوز رجل عرف الجوز وادعت زوجته طلقها  
ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابه الجوز ولا يعلم ذلك الا من جهة القول له وفي التبر الكبير لا يعلم  
ان ذلك اصابه قال قول لها وان علم فله ان شهدوا انهم راوه مجنونا مائة قال قول له كذا لو قال طلقك وانما قال قول له  
وفي المتن لا يقبل لو ادعى امرأة في غير غيره قال طلقها وانما يجوز في القول ان علم صوته للمعنوية اذا كان يقضي  
احيا فحق حال افاقته هو كالعاقلة سواها لان افاقته وقت معلوم او لا ظن ان النكاح الذي بينه وبين امرأته  
فاسد فقال لا نكاح بيننا او قال نكحت النكاح الذي بيننا ثم طلقها لا يقع الطلاق ويعتد كونه حيا فحضر  
الجزع المصالح الداخلة وفي حجب الجزع المصالح الخارجة والمرأة في حال الطلاق كالمريض والمراد وجع يقرب بانفعال  
الولد لان المعنوية عرض الموت ما يتصل بالموت والمريض الذي يتعبد ان يكون في حكم الصحيح كريض يتعبد المبر وقال  
في الاسلام المعنوية على ان الجزع اذا رات الدم الحالم يكون حيا وان غير الصالح ان قليلا لا يكون حيا والعقل لا  
يتجاوز طاعة واحدة وان كثير ان كان حكمها بالياسها لا يكون حيا فصلا او منفصلا وان كان الحكم فالتصديق  
لا المنفصل والمنفصل ان ينقطع وقت صلوة كالمهر والمنفصل ان ينقطع وقت صلوة كالمهر وعن ذلك في طلقها

والسكنة زانية







~~مطلوب~~  
المعتبرية الخالق

لا يعتبر فيها







واعلم ان كل واحد جاز الله على ان يغني عن الرقة وهو على كل الزمان الوفاء وان لم يعلم بان يغني عن الرقة فلهذا  
من مرضه هذا بحت شاة او على شاة اذ يحيا فصح لا يلزم شاة ولو قال على شاة اذ يحيا وانصدق بغير الزمان  
فلهذا على ان اذ يحيا جزوا وانصدق بغير الزمان مكانه سبب الزمان اذ يحيا شاة سبب  
بعدد وسبب لا يجوز لان المقصود الارقاء والصدق بغير الزمان وسبب شاة سبب  
ان رزق امرأة موافقة فلهذا على صوم كل خمس فلهذا موافقة الرقبة الرقبة على ما لا يلزم  
منها المتع ولا يجوز صرف المال المذخور الى اية وجوه وولن كلفان اليمن ان فعلت كذا ففعلت نذر ففعلت  
عند عدم اليمن وان نوى به حجة او عزة فعليه نوى وان لم ينو له كفارة على النذر بما هو معصية كقولنا  
كل من فعل كذا فهو كذا على ما يحل ان ايهام وكان عليه ان يكون نفعه ويقتل لانه اذا عصى غلبته ففعلت  
وان نوى شيئا بعينه فهو على نوى ولا يكون نفعه في المباح نفعه ان عرفت صحة كذا لم يجب ان يقلد عليه  
الاخ ان يجب ان يكون تعليق الكسب في كذا نكاحا اذا قال انا اخرج فلا شاة ولو قال ان فعلت كذا  
فانا اخرج ففعلت كذا ان لم يرد صوم عشت فلهذا عدت صوم كل اثنين ما لم يرجع استأنف  
فيلحقها ان استأنف في طريقه لم يتصل اليمن عند هذا فلا شاة **الفصل الثاني في بيان الطلاق**  
وفيه ثلثة انواع **الاول** في الشرط وتقدم على المهر او كلف يستوي في الفاظ الشرط ان يتعلق بفعل او فعل  
غيره وفي كل ابتكار الطلاق يتكرر الشرط وان اقامت على المعين او كلف يتكرر كقولنا  
اشريت هذا الثوب فهو مدي لزم كل مرة فلو قال ثوبا لا يلزم الامر وكذا كلما تزوجت هذه المرأة وامرأة وكذا كلما  
تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلث وزوج آخر لا يثبت عند الثلثة فان اضاف الطلاق الى الملك الثلثة  
او الى كل ملك ثبت ابد وجو الفعل كقولنا كلما تزوجت كذا ففعلت طالق انت كذا اذا جاءني غيبي  
وان قال انت كذا غدا ليس يمين لانه اذا فعلت كذا ففعلت كذا في غيبتي نصري مطلقه في قصدي  
ففعلت قبل انقضائه هذه المدة بسا الزوج انه لم كان حلف بطلاقها ان اجربانه كان حلف على طلاقها  
بغيره وان اجربانه لم يحلف بالطلاق قالوا له مع اليمين قال لا ففعلت في بيتك فانكر فقال ان نوب  
طلاق كذا فلان كذا نويت فقال كذا ثم نيت لا يثبت وان في بيتك والطلاق المضاف الى وقتي يخل  
عندنا ولها والمعلق بالغيبي عند آخرهما والمضاف الى وقتي كقولنا غدا او بعد عدت طلقت بعد عدت ولو  
علق باحد الغيبيين نزل عند اولهما والمعلق بفعل وقت يقع بانفسه وفي الزيادة ان وجد الفعل  
او لا يقع ولا يتنظر وجود وقت وان وجد وقت او لا يقع لم يوجد الفعل ولا يام ان اذا وجد الفعل او لا  
لا يقع في وقت او لا يقع ايضا قال لا ففعلت عند كذا ففعلت عند كذا ففعلت عند كذا ففعلت عند كذا  
الدوام على كل ما يستند بمنزلة الائن وقال لها اذا دخلت الدار صرت مطلقه قد قلت ثم قال اردت بخبرها  
لا يصدر ان طالق كيان كان كذا ام يكرهه ام يكرهه فلهذا تعليق مطلق قال الفقيه انه تعليق ما لم يرد الابقاع  
قال القدره به ما خذ يديه ما ذكر في المحيط انت طالق لدخلك الدار فان لم يكن دخلت لا تطلق فقد جعل لثقت  
شرطان لفظ كذا ترجمه لدخلك كذا رسيه ان ولا يثبت الا مرة وهي اي وقت ومعية بمنزلة عتمة ولا يثبت  
فيها الا مرة ومهر كاه وهر زمان الحث لثقة مرة ومهر بار بكل مرة قال لها كذا فلان اندر آية تطلق طلقت  
انت كذا كانت طالق دخلت الدار قال غيره ان لم افعل كذا غدا بطلت كذا مر الحجة است بطلاق است

ولم يفعل غدا

ولم يفعل غدا طلقت ولا فرق بين قوله انك طلقت وبين قوله في طالق قال لها امر طلاق كذا فلان كذا  
ونوى التعليق لا يتعلق بذلك الفعل ولو قال كذا فلان كذا كذا امر طلاق تعلق وبعض المتأخرين قالوا تعلق فيها  
جميع لان عند تقديم الشرط طريقا الى صحتها وارجح الخطاب وهذا حاصل عندنا في الشرط ان طالق كذا فلان كذا  
فوق الشرط طلقت من غير نية الزوج قال لا يثبت ان طلقتك ففعلت صرح وصاح كذا قال ان تزوجت كذا  
وطلقتك ولو قال ان طلقتك فانت طالق ثلث لم يصح اليمن **الثاني** فيمن حلف لا يطلق قال ان سالتني  
الطلاق الميلة ولم اطلقك فانت طالق ثلثا وقالت ان لم اسالك الطلاق الميلة فجميع ما لم صدقة ثلث  
الطلاق ليلما فقال انت طالق ان شئت فقلت لا انت كذا مضت الميلة لا يمنع الطلاق ولا شئت عليها  
ولو قال لها انت ان دخلت الدار فانت طالق فمضت الميلة طلقت ثلث لان انت طالق ان شئت لم يكن  
عدة تعليق لانه يقتصر على المجلس ان دخلت تعليق فلم يحصل الاية بشرط البراءة طالق ان شئت انت  
عند الله وعليه الفتوى اراد بان يحلف بالثلث ولا يطلق امرأة بطلاقها باي شيء يحلف فيقول كل امرأة طالق  
ثلثا ان فعلت كذا ولا يني امرأة فان اشاروا اليها فقالوا كلف بطلاق هذه بقوله احلف بطلاق امرأة  
فضلا عن كلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة طالق ولا ينيها قال لها ان طلقتك فكل امرأة اضح  
مع راسها على المرفة فهي طالق او كل جارية اطلقا فهي حرام لا يصح اليمن لعدم الاضافة الى الملك وسببه  
قال لها كذا من طلاق تو بزمان دائم فانت طالق ثلث ثم قال كذا فلان كذا كذا نواز طلاق طلقت ثلثا  
وعلمت قال لها انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت اخرى وان قال ردت ان يكون الطلاق  
معلق بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء **الثالث** في المتفرقات قال ان كان فلان فيها فافترقا كذا  
وفلان في بيتي عند الفس ان نوى ما يهذه الناس فيها لم ينوشا يقع وان اراد صيغة الفقه فلهذا في القضاء  
وفيما بينه وبين الله تعالى يقع لانه ليس ببيعة حقيقة لما روي عن الحسن البصري انه ساءه ان فيها فقال الرباب  
قها قط وانما الفقيه الزائدة اليه ان الرباب في العقيد البصري بغيره ان يبلغ ولي الشان ولم اختلف قلنا  
فهو عشرين وان نوى ولا وقت لا يثبت ما لم يبلغ عشرين وان نوى آخر الوقت الحذر اثنى عشر سنة ان كنت  
اخاف من السلطان فامرأة كذا ان لم يكن به ساعة اليمن فوق منه ولا سبيل فزان كذا من كذا جنة جنة لم يثبت  
انهم رجل بامرأة وقيل قال فلان ليس معها ففعلت ما اسر معها وقد كان اسر معها امر آخر من جنة ان لا يثبت  
قال لها ان لم اعمل معك على لثمة كذا كنت عاملة فانت طالق ان كانت له مقدرة بغيره بالوجه اليمن  
في ان اراد كذا تجا وزعمها والآن لا اعفو عنها فان عني منها طلقت كذا امرأته ففعلت كذا ففعلت كذا ففعلت كذا  
وبالكلام المحر لا يثبت حلف لا يجوز ان يكون له فيه ولا يثبت ولا يمكن لها اقامة اليمن على ذلك الا اذا اقر  
او تكفل على خلاف الحكم ولا يجري اللعان في هذا حلف لان لا نافية فيه وفيه شمع ان حلف من طلبتة باللائحة  
يثبت وان طلبت منه لاجل خبر او كذا ولم يكن ثم سبب كذا كذا نواز طلاق امرأة فافترقا كذا فلان كذا  
فا دخلها في العرا او جلس بها في البقرة ثم قال كل امرأة كذا سوى التي في البقرة طالق وظنوا انه اراد المرأة التي في البقرة  
لا التي في الجاه ولا يثبت كذا البقرة في المرأة التي نتم زواجها بوطي الجارية وكلف باعها قال ان كانت له كذا  
كذا فامرأة كذا وليس امرأة فزوج ثم فعل لا يطلق رجل له امرأة بغيره قد نيت له من عبد له علم فيقول له كذا ثم  
زوجته فقال ان كانت ثم امرأة فهي طالق او قبل هذه المتلفعة وزوجتك ثم قبل لا حلف بالطلاق ان لم يكن

نوبت النوبة







ولو قال من احقاد فلان كنه بنت البنت ايضا كل امرأة تزوجها في قرية فلان فكذا تزوج امرأة فيها  
ثم اجلها كنه لوجود التزوج فيها لا تزوج امرأة تزوج صغيرة فنه ولو حلف لا يشترى امرأة فاشترى  
صغيرة لا كنه لا يكلم امرأة فكل صبية لم كنه تزوج امرأة ثم قال كنه ان تزوجت صبية طالق  
ووجدتها كذلك طلقت فان صدقت فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا  
يلزمها النفقة والسكوت ولا الاحداد وان كذبت فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكوت وعليها الاحداد و  
المحيط انما يقع بالطلاق اذا كانت صبية بالوطء وان كانت بوثقة او طرفة او دردم لا يقع لان لم  
يتزوج الشب حتى عذبت في الاستيلاء ان تزوجت امرأة كان لها زوج او ثيبا او روى كنه طالق  
فطلق زوجة ثم تزوجها لا كنه اعتبار اللغز وقيل يقع اعتبار العموم اللفظ قال لامرأة ان طلقتك  
فكل امرأة تزوجها في طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بفلانة فكل امرأة تزوجها  
او قال لها طابقا ان زنت بك فزنتها ثم تزوجها لا يقع قال لامرأة كل امرأة تزوج باسماك في  
طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند العيس حلف لا يتزوج الا على اربعة دراهم فزوج عليها  
فكلمها القاض عشرة لا كنه وكذا لو زاد بعد العقد مهرها حلف لا يتزوج على ازيد من دينار فزوجها بما هو  
اكثر من دينار تزوجها على ما ينفق لا كنه **الفصل الخامس في الشراء** وفيه ثلث امور لا يشترى  
ثوبا ولا ثيابا ولا فاشترى كساءا فزاد او قباء او طيبا انما لا كنه قال صاحب المصنف وفيه عرفنا  
لا كنه بالكل ولا لا يشترى ثوبا ولو سحا او سطا او طفت او فنته ولا وكذا لو اشترى غرة لا ياب  
نصف ثوب او اكثر منه كنه وان اشترى قدريه كوز في الصلوة كنه بخلاف القلوة لا يشترى ولا يلبس  
ثوبا جديدا فلم ينكس حتى يصير شبه الثوب فهو جديدا وقال القدر قبل الفصل فهو جديدا وبعده يعرف  
لا يشترى قميصا فاشترى قميصا مقطوعا غير مخطط لا كنه لا يشترى سلاحا فاشترى جديدا غير معمول  
او سكت لا كنه وبالدرع والقوس لا كنه حلف لا يشترى هذا العبد ولا يامر بشراه اهدا يشترى هذا  
آخر ثم ياذن له في الخان فيشترى العبد المأذون ثم تجره فيدخل في ملكه ولا كنه لعدم شرط الطل في الشراء  
بالخبر ما فانت كذا ان اشترى كنه ولو رفعت الخبر ليجل بها الما لا يقع الطلاق وقيل يقع لا يشترى  
شيئا فاشترى مكانا او ثوبا او مديرا لا كنه وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ كنه  
كما لو اشترى بالخمر والخمر لا يشترى فباع للدين لا كنه **نوع منه** ساوم بعشرة فباع البائع  
ان ينقص من عشرة ففعل المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين فاشترى به وبدينار كنه ولو قال ترا  
ازيك درهم تاده درهم فاشترى كذا فاشترى له ثوبا اكثر من عشرة كنه على قيس هذه المثل وقوله  
جاءه درهم وكتم سواه ولو باع عشرة درهما ودينارا لم كنه وان زاد على ما ذكره كنه ولو كان البائع  
خالفا فباع بعشرة ودينارا او باع عشرة درهما لم كنه ولو باع بعشرة لم كنه ايضا في القيس  
وفي التحل ان عليه كنه فان العرف في حلف ان لا يبيع بعشرة ان يبيعه اكثر منها حلف لا يبيع بعشرة  
حتى يزيده فباع بعشرة ودينارا او ثوبا لم كنه وان باع بعشرة كنه في التحل وكذا عبده حران  
باع بعشرة الا بالزيادة او اكثر من عشرة فباع بعشرة كنه ولو قال ان بعت بعشرة فبعت بعشرة  
بعشرة ودينار لم كنه وكذا لو باع بعشرة بدول الدينار عبده حران اشترى بعشرة الا بالقل فاشترى

بشعة

بشعة ودينار كنه تحل ان اراد بيع عبده لغيره او اراد ان يشتري بخمسة ففعل البائع هو حران  
حطت كنه في القيس ثم باع بخمسة كنه قبل كنه او لا وعق كنه ولو قال ان حطت  
ثم غنمه وحطت بها لا ولا يعقف وكذا لو باع بياضه وحط عنه انما يكون بعد و لو حط بعد علم  
ايضا لعدم اكتمالك فان كان الحار عتق عبدا عتق ولو حط كل الثمن او وبيعه لا كنه ولو اراد  
عن بعضه قبل القبض كنه وبعده لا ولو قال البائع لا يبيع الا بعشرة فباع بعشرة كنه وكذا  
لو باع بدينار ونعته درهم لان باع بدينار وعشرة درهم **نوع منه** لا يشترى ذهب او فضة فاشترى  
درهم او دينار لا كنه ولو لقرعة فضة او سبيكة ذهب او طوق ذهب او فضة كنه لان اشترى  
دارا في سعة فباعا ذهب او مسامير او احد المحرم لان باعه لا يبيع ما يبيع الفضة والذهب لا يشترى حديدا  
فاشترى سيفا او درعالا في الكانون والمسامير والقفل في الحديد كنه قال المشايخ في عرف كنه  
في القفل وبالبينة كنه في الكل لا يشترى قميصا فاشترى ثوبا لا يشترى قميصا  
فاشترى سحوبا او القاذو لا يشترى جارية فاشترى ثوبا او رصيفه لا يشترى ثوبا او رصيفه  
فهو على ذلك الجنس لا يشترى ثوبا فاشترى ثوبا او رصيفه لا يشترى ثوبا او رصيفه  
لا يشترى بقلها فاشترى ارضا فيها بقل قد بنت وشرط في البيع كنه وكذا الرطب مع الخيل ان شرطت  
لا يشترى راس فاشترى شاة مذبوحة كنه لا يشترى طما لا كنه الرأس بخلاف ما لو حلف لا ياكل  
لحما فاكل راس لا يشترى بياض الساج فاشترى دارا البع في الساج كنه لا يشترى خلا او شجر فاشترى ارضا  
فيها خيل او شجر كنه كما لو حلف لا يشترى ما يطيافا فاشترى دارا لها طيافا لا يشترى فاشترى ارضا  
فيها شيش لا كنه لا يشترى صوف فاشترى شاة على ظهرها صوف لا كنه والاصل ان الحلو فكله  
حيث دخل تبعا لا كنه لان الاتباع لا يغير دلهام حكم على حدة وان دخل مقصودا كنه حلف لا يشترى  
ثم فلان شيئا فسلم اليه ثوب كنه لا يشترى عبد العلان فاجر به وان لا كنه حلف السلطان ان لا  
يشترى طعاما للبيع فاشترى طعاما لم يبت ثم بدله فباع لا كنه لانه ما اشترى للبيع كما لو حلف لا يخرج  
الى بيت فلان فخرج الى مجلس ثم ذهب الى بيت والده باع عبدا ثم سلم اليه ثم حلف ان لا يشترى  
ثم فلان ثم اقال المشتري فقبله لا كنه وهو قول جمهور لان الاقالة فسخ عنده اذا كان بالثمن الاول وعنده  
بيع جدي ففخت عنده ولو اقاله بمائة دينار وكانا شتراه بعشرة درهم كنه وكذا لو اقاله باكثر من  
الدينار الاول او اقل اشترى بالتعاطي ثم حلف ان ما شتراه اجابا لا مام علم للهدى الماتريدي ان لا كنه  
واختار الامام في الميراث وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف ان لم يبيع لا كنه وكذا روى الامام ان  
وقال الامام الفضل لا ياكل من علم ان كان بالتعاطي ان يشهد على السبع بل يشهد على التعاطي  
قال لها ان تركت في دخل دارك ولم اشتركن حليا فانت كذا فدخل فاشترى لها طما ففخت فيه  
ومحمد واختار لنت لانه على الفور وكذا لو قال لامرأة ان بعت بقرتك ولم قبله ففخت فيه لم يملك  
على الفور يقع الطلاق وكذا لو قال ان فعلت كذا ولم افعل كذا فانت كذا فاشترى طمعة ففخت في كنه  
الفعل فاشترى كذا لو قال ففعل لم يبر هذا الطابق او ففعل لم اشتر كنه دارا وان دخلت البصرة ففعلت كنه  
دارا ففعل على الفور قال لها ان لم نطلق ففعلت ففعلت كنه ففعلت كنه وكذا لو قال ان لم ابيع عبدا















من ذلك حشاشا عانة او لالان الاعانة طلب المومن وقد حصل الا اذا نوى الفعل امر غيره ان يكتب له فلان فاعلاه  
الى واحد عكبت ثم عكبتان كلتا صحتا كذا في فلان صدق الامر قضاء والكاتب ديانته ان نوى ان ليس صحتا الكتاب  
**الفصل التاسع في الجنب في الاذن** ان خرجت بلا اذن فكلما انقضت المدة فخرجت فقال دعوا ما تخرج ولا تلبس  
اذ نوى بالاذن بحيث دلالة وان قال له في الغضب اخرجي ولا تلبس له كان اذنا الا اذا نوى الطلاق اخرجي  
ان خرجت لغير نيكاته او لم تكن مكرهين او طلق في الاذن فقال مكرهين او طلق في الاذن فقال مكرهين او طلق في الاذن فقال مكرهين  
وان تلبس ان اخرجت بعض قدمها ان كان على الخارج بحيث وان على الداخل او على السائل فقال لها  
اعطيه لانه فان كان السائل في مكان لا يقدر على رفعها بلا اذن كان اذنا بلا اذن وان قدرت على الاعطاء  
بلا اذن او كان السائل رجع فخرجت فخرجت على الاعطاء بلا اذن فخرجت بلا اذن وان قال لها شري  
منه الدارهم طافوا في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت اخر فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
شتم فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
لا عموم له وان لم يكن في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
يعتبر في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الا باذنه او بغيره في حيث كانت الارض بحيث على الاعطاء الا اذا نوى الاذن لها وهي نائمة فيخرج يد جملتها  
وغا النوادر لا كالاذن بالعوبة وهي لا تعلم اذن مرة ثم نزلها بعمل المني اذنت لك كما اذنت ثم نزلها بعمل المني  
خلاف ذلك لو في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
اذا خرجت بعده ولو قال الا باحري فالامر ان يسمعها فان اذنت فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بالتيقن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
ان خرجت الا باذنه او بغيره او بغيره فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا او اذنت لك ابدا  
ما شاء وان قال ان فعلت كذا فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
مرة اخرى بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الا حرة في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بغير اذن بشرط الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
لا بحيث ولو قال مكرهين او طلق في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
تطلق وقيل في قوله مكرهين او طلق في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
ثم ان بلا علم بحيث الكاذب او المولى او السلطان او الزوجة خلقوا المديون او العبد او الواحد من الرعية او الزوج  
عليه ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الاولا والاولى من الرعية او المولى او السلطان او الزوجة خلقوا المديون او العبد او الواحد من الرعية او الزوج  
ان اذنت فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بشرط ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن

وحيث

وحيث ولو اذن بشرى البر فاشترى هذا العبد بحيث يجوز والعرق ان الاذن في الاول مطلق فتنه وله ذلك  
خاصة بتقيد والاطلاق باعتبار ان فكت لا يقبل التخصيص فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بالاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
اذ اذنت على المال او قبض الرهن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
من الدار الا باذنه لا بد منه الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
لا بحيث لان الجنب واحد واذا نوى في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
النظام فاحتمل ان يقول كل اذنت او شئت الخروج فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
وهو اختيار الفضل وعليه الفتوى خلافا للثاني ولو كان حرة واحدة يعمل النهر بالجماع وحيث الخروج  
قال العبد ان خرجت الا باذنه ثم قال لغيره اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له لغيره وكذا لو قال لغيره  
اذن لك مولدك في الخروج ولو امر المولى بغيره ان يخرج به باذن المولى فاجزه يكون اذنا ولو قال المولى  
ان فعلت كذا فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
ما يامر كذا فاذن له فلان بالخروج فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
بيت الخلق لا بحيث له في الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الامر فذهب اليه حيث لا يشترط الاذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الارض الا اذا نزلها فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الكره والاشيى فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
الا ان يكون عرفا للناس على خلاف **الفصل العاشر في صلوة يوم الجمعة** ان صليت كذا فخرجت بلا اذن  
ركعتي ثم تكلم لا يصح وان ركعتين يصح بالاولى وفي الجملة مع عبده حران صلوات يوم الجمعة فصل ركعة  
وقطعها لا بحيث ولو لم يقبل صلوة بحيث اذا قيدا بالسجدة لا يصح صلواتين فصل ركعتين بلا فقد قبل  
وقيل لا وقبل ان يعتد به على النقل لا وان على الفرض فان كان من ذوات المشرك فكل ذلك وان كان من ذوات  
الاربع بحيث في الاشياء خلف لا يصح ما لم يمسح بالارض فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
لمرض ولا لم بحيث الحائض لا يصح فيه لا يصح خلف فلان فقام يجنبه وصلى بحيث لان المراد بالافتاء وان  
نوى صيغة الخلف لا يصح قضاء والله لا يصح معك فصليا خلف الامم بحيث الا اذا نوى ان يصلي معه  
بحيث لا يكون معها ثلث لا يوم احد فافترق الصلوة في جماعة واقعدوا به حيث اذا ركع وجبهم قضاء  
لا ديانة وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي لنفسه جازت له طهارة ولو لم يمسح بالارض وقضى  
لا ديانة ولو شهد قبل دخوله في الصلوة في غير الجماعة ان يصلي لنفسه لم بحيث ديانة وقضى ولو شرع فيها  
ثم احدث فقدم اخر فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن فخرجت بلا اذن  
صاحب المظلمة هذا صحيح على مذهب الامم بناء على مثل الكوز والمصحح وقوع طلاقا على الكل وجود  
وهو عدم الصلوة كما لو قال الله على صوم خذوا حيث فيه يصح التذلل لا يكتفى وجوب الصوم  
ولو قال الله على صوم يوم صبيته لا يصح قال لها ان لم تصومي فخذوا فخذوا منكم فخذوا منكم

وحيث























[illegible]

او الحجرة او المحر وبجعلها وان لم ينفذ فعله لان اتم فعله ان كان كاركده ام هر چه زن فاجتمعت ما دله ان فكذا او كركه  
 وكان من طاعن المدة وسكن البلدة وتزوج في المدة يقع لانه جعل فعل الثانية سببا لانفكاك البين بالزوج ونشرط  
 سكنه هذه البلدة ولم يترك فراشه لا يسكن هذه المحلة ومنها ينشعب تحتها اخرى فليست فعلها ان كان البين زفافا  
 لا اول او على العكس بحيث لا يتبع لم وان كانت محل اخرى غير تابعة للاولى لا يحنث لا يسكن هذه الدار فاشترى  
 صاحبها فيها بيتا اخرى وجب هذه الدار ويجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان فيه فسكن الخاف  
 في هذه البيت جعل بدله بلا دخل الدار يحنث لا يشترى في هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت منها لم يحنث بحيث  
 السكنى **نوع منه** لا يسكن هذه الدار فوجد الباب مغلقا لا يمكن فتحه فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقيل يحنث  
 ولو منع بالبعد لا يحنث اجمعا ومن اقله فيمن خلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق الباب جدره وسكن عليه لا يحنث  
 وفيه ناهضة لا يقع المطلق ان علق بالسكنى فيه بخلافه ما اذا قال ان لم اخرج من اليوم فكذا لا يحنث ومنع حيث  
 يحنث في الصحيح ان لم يخضر في الليلة فكذا لا يحنث ومنعت منعها حين ذكر العطف لا يحنث والاصح انه  
 لا يحنث بغيره بين الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المحدث موجودا ويجعل موجودا بعد الزاكرة وشرط  
 الحنث في مسئلة السكنى امر وجودي فالعدم باكره فاعمل في مسئلة المخرج امر عيني قال لها ان سكنت  
 في هذه الدار فكذا اقل يقدّر على الخروج لئلا لا يحنث بخلافه الرحل ولو كلفه العذر في حقها ايضا باللفظ فهو  
 معذور او كركه في شهر بشم فكذا صاحبها لم يقدّر على الخروج حنث لا يسكن فلانا ولا لانية فلانة  
 في دار كل منهما معصومة لم يحنث ولو كان في الدار معصومة فسكن فيها احد محلة الدار والاخر في المعصومة  
 يحنث **لا يسكن** في منزل واحد او بيتا بجمرة واحدة يكونان فيه معا لم يحنث فحرم كنه فيما نوي ان يبيتا  
 بعينه الاصح وان حدرته معينة او قرية سماها فان سكنت فيهما بيتا او منزلا واحدا حنث وقاية تخصيصها  
 اخرج سائر المواضع الخيس ولو سكنت في حانوت يملان فيها نهارا لا يحنث والبين على المنار التي فيها الخاوي  
 والاهل ولعلها لا ان يدل الحال على الحنث في السوق او نواجا ولو لاك كن فلانا ودخل دار غصبا فان لم  
 ياخذ هوية النقلة حنث وان زاده واقام يوما او يومين لا يحنث **واك** كنه الا دوام عليه بالاهل والتمتع  
 سافر الخاف وسكن مع مخلوق عليه اهل يحنث عند الامام بناء على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند  
 الكمالا وعليه الفتوى وان سافر الخاف اقل من مدة يحنث لا يسكن وهو فيه باهله فاجتهد في اخرجها فغلبته  
 ولم يخرج لا يحنث خاصهما عند الحاكم ولا لا كذا لو منع بالوثاق لانه ممكن لا ان **الفصل الثاني عشر**  
**في النفل** لا يتبع قدم في دار فلان فدخل ركبها او ما شيا حنث فان نوي شيئا وفضلها ركبها لا يحنث  
 كمالا او دخل مكرها فان مكرها وهو قادر على المنع اختلصوا قال السيد ابو الجاه لا يحنث والاصح لحنث وان على  
 الدابة فغلبته او دخله القاه الركب فيا وزلق ودفع فيه قال اصح انه لا يحنث ولو جاهد الا الباب لا يرد بذكره قول  
 فاشترى في عشرة ودفع فيه لعتان يحنث تزوجها ثم قال ويراجعها ثم فكذا تحمل بغيره الا سينا ان اراد حملها  
 بنفسه لا يقع وان اراد امساكها فيا فان خلبها ولم يخرجها يقع **نوع** لا يدخل بيتا فقام على اسفله  
 ان راد الباب يبقى خارج لا يحنث وان بقي داخل يحنث ان خرجت الابا دة فكذا افاق مت على العتبة وبعض  
 قدمها في الخارج وبعضها في الداخل وذلك يعلم ايضا باغلاق الباب بان يبقى بعضها في الخارج وبعضها في  
 الداخل واعتمادا ان على الخرج يحنث وان على الداخل اعليلها لا اذا كان يدخل فيه فليما اذا كان يتبعها















من جنس صفة وسعة كذا لان كان في خلاف جنس وفي جمل مع الصيغة كذا في ان كان في خلاف جنس  
الا فاعلم على الروايتين وفي المتن في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
بما مقاصد وان مات قبلها في سعة للفرع والصلف التارقي على انه ليس معه من لا يدرى ما هو في خلاف جنس  
عنده اقل من ثلثه لا يكتفى به ان ثلثه او اكثر ان لم يكن بالطلاق حيث علم اهل العلم ان بانه في جنس لو قال  
اكره سيم من غير ان يبين به كذا في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
صانع ما في دار خلف كل واحد ان لم ينفذ في داره فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
وهو من حيث لان افرجه كذا يكون وان اطاقه وهو لا يكتفى به في عينه رفعت في مال الزوج  
ورفعت لغيره القطن فقال الزوج ان رفعت في مال شيئا فانت كذا وفي قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه  
او اصابته الجارية الى الديقوتان ولتتها والزوج لا يكره بل يكره للفرع وان كان في جنس في قوله  
شري لغيره لا يكتفى به وان كانت لا يتولى في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
غير ما بالرفع في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
ارفعت من افعالهم لا على وجه السرقة وتورث بعد كفارة يكتفى به وان قبلها ان انكرت يكتفى  
وان لم تنكر لان رفعت في مالها فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
واخرت به لا يكتفى به قالوا انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الا يتبع ما يقع وان اراد ان ينفذ في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الكبريت او الملح او الحار او البارد في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فاخذه كزوج في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فارسلت على يد ان كان نوى الوصول لا يكتفى به وان نوى الحمل او لم ينو شيئا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه  
قصاب للمحم في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
او طرقت في الوادي لا يكتفى به وان خلط ما في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
انت اذ في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
كم مراد شتام دادة فانكرت لا تطلق في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
لا يضرها ففقد ثوبه او رباحه او ثوبه فاصابها لا يكتفى به ولو قد شتمها فاصابها ان على العقب  
يكتفى به وان لم يصبها لا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
يسال فان اراد ما يرد من الضرب بالبر في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
بالعربية فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فاصاب لا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
خمسين ان اصابته كل مرة بوجهه يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
ولو لم يصب الا سوطا المسوي فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الجملة جمل في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
لا حجة ولا ميتة قالوا انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان

ولذلك على الارض

ولذلك على الارض حتى يتيقن انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فرضه بمقتضاه لا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
عضى السيف منه حتى لم يلمس المقبض في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فرضه به وقد لفظ في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
وهو من حيث لان افرجه كذا يكون وان اطاقه وهو لا يكتفى به في عينه رفعت في مال الزوج  
ورفعت لغيره القطن فقال الزوج ان رفعت في مال شيئا فانت كذا وفي قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه  
او اصابته الجارية الى الديقوتان ولتتها والزوج لا يكره بل يكره للفرع وان كان في جنس في قوله  
شري لغيره لا يكتفى به وان كانت لا يتولى في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
غير ما بالرفع في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
ارفعت من افعالهم لا على وجه السرقة وتورث بعد كفارة يكتفى به وان قبلها ان انكرت يكتفى  
وان لم تنكر لان رفعت في مالها فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
واخرت به لا يكتفى به قالوا انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الا يتبع ما يقع وان اراد ان ينفذ في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الكبريت او الملح او الحار او البارد في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فاخذه كزوج في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فارسلت على يد ان كان نوى الوصول لا يكتفى به وان نوى الحمل او لم ينو شيئا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه  
قصاب للمحم في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
او طرقت في الوادي لا يكتفى به وان خلط ما في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
انت اذ في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
كم مراد شتام دادة فانكرت لا تطلق في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
لا يضرها ففقد ثوبه او رباحه او ثوبه فاصابها لا يكتفى به ولو قد شتمها فاصابها ان على العقب  
يكتفى به وان لم يصبها لا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
يسال فان اراد ما يرد من الضرب بالبر في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
بالعربية فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
فاصاب لا يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
خمسين ان اصابته كل مرة بوجهه يكتفى به في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
ولو لم يصب الا سوطا المسوي فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
الجملة جمل في قوله فاعلم انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان  
لا حجة ولا ميتة قالوا انهم قد اختلفوا في ما بينه وقالوا ان

ولذلك على الارض















المطبخ  
السلطان  
عقبة ادم

ولما تم في الخبرين المذكورين وصف الطول والعرض والصفة لانه موزع معلوم كالقسط والحجر يخرج من  
البردي والبرديان في القصب ويجوز ان في الكفران الخريفية ان ينزوعا لا ينشأوا أحاده **نوع** في الاختلاف  
جاء يثوب وقال انه جيد وانكره الطالب يرى اتفاقا لاهل الصناعة والاشنان اوطوط وكواحد كما ان قال  
جيد بجمع على القول وان اختلف في الشئ كان في استحبابه ابداء بين الطالبين فانه في الاستحباب  
فان ابر من واحد على قصده وان ابر من اثنين لم يثبت استلزام واحد في قول الاستحباب وهو قول الامام والشيخ  
على وجه الاستلزام في الاستلزام عين اودين وكل على وجه الاتفاق على الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
او قلها لان الاستلزام على الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
اكثر او اشهر او الخطأ في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
وقال الآخر لا بل العبد في هذا الكفران من غير استلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
راش على الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
خلاف في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
عشرة في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
والآخر في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
درهما فعليه لانه على وجه الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
او الصفة فان كلبا بان استلزام في عشرة اقترعة في باء اخر فقال اخذ هذا وزنه درهما جائز لانه باع معلوم  
بمعلوم ولو جاء بثمانية وقال اخذه وارزعه عليك درهما جائز ايضا لانه اقاله وقال الكل كوز كذا اقاله  
العضد ولو جاء بالاجرة او الارزاع او قال اخذه وارزعه عليك درهما جائز لانه باع معلوم  
في كوز صنف كوز غنم وان جاء بانقص زراعه او لا كوز غنم في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
وصفا بجموع الصنف ولو جاء بانقص في صنف كوز ولو باريد وصفا كوز هذا اذ لم يبين لكل زراع حصة  
اما اذا بين جازية الكل بلا خلاف في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
الخوارزمي عند انه لا يجوز في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
في وزنه يتعين بالاشارة كالزعفران والحرير كوز وان لا يتعين وان كان بلفظ البيع فهو بيع بمن موزن  
وان بلفظ الاستلزام لا يجوز في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
انه يتفح الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
فذكره في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام  
بالجواز وقال الغضائري ان كان بالصفة وهو كمال لاهل الجار باع فيه في حسن بيعه فانه لفظ ط كوز ولو  
بالاشارة يجوز وقد اتفقت الروايات ان ما نص على كمال لا يجوز بيعه وزنا كالحظ بالخط لعدم المساواة  
وكذا ما نص على انه موزون لا باع بكنه كمالا في رواية شاذة عن ابن جابر اذا اعتادوا في المصنوع  
لان النص كان للتعارف واذا جاء على البيع في المصنوع المرام في عمارة وجد ما يوفقا لقول الامام في الاستلزام  
اي بين الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام في الاستلزام

وَالْيَا أَيُّهَا







منك بلف فقال لا اشرى ثم بعث هذا منك بلف فقال لا اشرى ثم فعلت ثم وان قال نعم لا وادعيا اشتري  
هذا بلف فقال نعم او ما اشتري ثم وقد نزلنا هذه والحق ما في الواقع اشتري منك طعنا منك بلف فنصفه في الحال  
ففعلة في المجلس ثم وان لم يكن الدلالة القبول بخلاف التصديق بغير الاقرار بوجوده لا اعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثتك  
هذا الثوب بلف فاقطعه ففعل قبل الاقرار بتم البيع ولا يصح البيع بلفظ الاقرار وقال ابو بكر الاسكاف  
اذا قال اقلتك هذا الثوب بكذا او قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل  
مالم يسل الوقر وينفذ عن ثمنه بلف فاقطعه ففعل قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل  
يعلم ان كان بيا وان لم يعلم او يعلم لا يكون بيا وسماع المتعاقدين كلام صاحب شرط انعقاد البيع غير اذ هو  
احدهما او قبل لم يسمع الاخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في التكاثر والخلع في كفارة او سماع كل المجلسين ثم احدهما عدم  
السماع ان لم يكن في اذنه وقر لا يصح ففعل قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل قبل الاقرار بتم البيع بلف فاقطعه ففعل  
البيع وان عاقبه ببيع بوجوبه اشترى عبد بلف ثم قال لا اشرى منك فيه ادا فقلت لك منع من غير ما شرى  
في نصف بلف اذهب بهذه السلعة فانظر اليها فان عاقبتك بكذا او قال ان في ثمنها اليوم فهي لك بكذا فاقطع  
برها يتم البيع لانه تغير قولك بعثتك بكذا على انك بالخيار اليوم والقبول لا يصح البيع لانه تعليق البيع بشرط  
وكذا لو قال بعثت ملكك لفلان فثبت يومه الا قبل على النجاسة والتعليق في جعلت ببعثتك بكذا ففعل  
اجرة لم يلزم البيع فيه يقول بيا بلف او جرة وكذا لو قال جعلته بيا ففعل ان ثبت ففعل في ثمنه  
اذا قال لا اشرى منك بعثتك بلف فان في ثمنه فلا ان وقت الارض وقتا جازا ان ضمن ان ادبت الى اذن من هذا  
الثوب فقد بعته منك فاذى في المجلس صححتنا ابا بعثتك بلف فقال نعم فاجرة لزم البيع وعنه  
ان كيف تباع الخطة فقال في غير درهم فقال طعة تحت اقرة فكما لم يلزم تحت بعته منك بلف فقبضه  
ولم يقبل شيئا ثم البيع والاكل للبر بعد قولنا بيا بلف بلف بلف وكل ما يصح الاضافة المعتقد يصح  
اضافة البيع كالراش مثلا والاصل في البيع التسمية والاثان ان اشرى لوفى خلاف ففعل في الجرة  
لكن ان لم يشر في الخاتمة وان عرف فالبيع على ما اشرى اليه كما لو قال اشرى الى العبد بعثت هذا الطائر  
منك بلف واشترى بلف بلف واما لو قال لا اشرى جارية بهذا اللف فيشرى الى الثاني فيقول  
بالدناير فاذا اشترى بالدرهم صار مشريا بالنصف بعثتك هذه الدار بلف درهم ثم قال بعثت منك جارية دينار  
فقال اشترى قبلت ثم البيع بالدناير لانه الاخر عطف في اسم البيع لان يقول هذا العبد فقال هذه الجارية  
فعلى ما عطف في القضا بعته ففعلان بكذا قبله هو وغيره ففعل صح لان قول الرسول كقول الرسول ولو لم  
يرسل فقال لا اشترى بلف لان شرط العقد لا يتوقف على ما في المجلس قال لا اشرى منك بكذا فقال لا اشرى  
قل اشترى فقال اشترى فان كان بطريق الرضا يصح وان كان بطريق الوكالة لانه باعته وقبول  
الوكيل لا يكون كقبوله لانه اصل في البيع كقول الرسول وبخلاف الخلع اذا قال لا اشرى لفلان ففعل اشترى لا يغير  
فيه فكان كلامه كلاما لزوج اشترى بكذا وقال هو لك او عديك او فداك ثم البيع اذا قال لا اشرى او اشترى  
واراد الايجاب فقال بعثت ثم البيع ولو قال اشترى وقال على وجه السؤال اشترى ثم لم يلم بلف بعثت  
**نوع في المجلس** كانا عيشيان فقال احدهما بعثت وقبل الآخر بوضوءه او خطوته قال الصدور بلف روية  
لا يصح وفي مجموع النوازل قال لا يصح وبغضلان كان كجالي بوجب لا يفسد بان يقول كل منهما يمنع والاول في

وفي صلوة العريضة قائم وقبل جاز ولو اوصاف ركعة في التفل ثم قبل جاز ولو قدح ماء في يده فشرى قبل جاز  
ولو اكل تبدل بالبقية ولو نأى او ادهى مضطجعا بطل ولو جالس الا قال بعثت فقام اشترى ثم قبل  
او قبل بعد قيام البائع خارج الدار واشترى فيها فقبل بعد ما فرغ لا يصح وشيخ الاسلام على انه اذا اوجب  
قاعة فقبل المشتري بعد القيام قبل الترواح يصح بعثت ففعلان الغائب فخر في المجلس وقبل صح وكما  
ينعقد بالخطاب من الخارج ينعقد بالخطاب من الغائب ايضا كتب بيا بلف فاقطع بعثت منك بلف اذ قال  
عنه وصول الكتاب قبلت ثم وان كتب اشترى بعثت عديك هذا في بكذا فقال اشترى لا يصح ولو كتب  
اليه اشترى عديك فقال بعثت ثم لوجود الركبتين **نوع في المقبوض** على التوم اذهب به فان ربيعة اشترت  
فذهب به وضاع لا يصح ولو قال ان ربيعة اشترت بعثت فذهب وضاع ضمن رفع قارون الزجاج  
يرافا او ليرى باخر ففقطت وانكوت ان كان بين المحن صح والاول وان اخذه لا على النظر ثم قال انظر فضاع  
لاخره الكلام الاخير عن الضمان الواجب بالاكدة وان اخذه بلا اذن ضمن في الوجهين اخذت ثوبا من احد  
بشلتين واخر بعشرين واخر بعشرة على ان باخذت ثمانية فضايع وان اخذه بلا اذن الكلي او متعاقبا  
ولم يعلم الاول هلكا ولا الثاني ضمن ثلث الكل بشرط ان لا يكونا من قبض على التوم ولو على التواقيت  
وعلم ضمن الاول لانه اذن في الاجزى وان هلك اثنان وبقية الثالث لزم نصف قيمة الكل ان لم يعلم هلاك  
اولا ودر الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقية اثنان ضمنه ورد كفايا فان اهرق الثوبان وبعثت  
ولم يعلم المحرق اوله الثاني الثالث بلضا فان لم يضمن نصف قيمة المحرقين وان اهرق احداهما نصف القيمة  
معاير ونصف القيمة ويلزمه الاخر بضمنه ولا يملك جعل الامة في الهلاك وامساك النصف بلف بكل المحن  
وكذا لو بقي في الثوب شيئا ليس له من المقبوض على التوم غايضا اذا كان الثمن مضمنا على عليه الفتوى غلط  
غير البيع وملك ضمن القيمة لانه قبض على جملته بلف بعثت رسول الله الى ابي بكر في ثوبين ففعلت البراءة ومع  
غيره فضايع الثوب قبل الوصول الى الامر ونصا وقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالفها  
على الامر وان كان رسول الامر البراءة فلا ضمان على احد لكن اذا وصل الى الامر ففعل الامر وكذا لو ارسل الى امره وقال  
ابعث الى عشرة درهم فمضاه فسلمه ففعل الامر من اذا اقرانه رسول فان بعثت مع رسول لا ضمان على الامر قبل  
ان يصل اليه وكذا الدارين اذا بعثت رسول بقبض دينه فبعثت معه وضاع يكون في مال الدين وان مع آخر لا حتى  
يصل اليه سباع قوسا ونقر الثمن هذه باذن البائع او قال له ان انكسر فلا ضمان عليك ففعل فانكسر  
بضمن قيمته وان لم يقر الثمن لا ضمان له لان شرائط عدم الضمان في قبض على التوم باطل وعلى الامر  
اراه الدرهم لينظر اليه ففعل او قوسا ففعل فانكسر او ثوبا ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
ان لا يري الا بالجرة لا يضمن ان يجازيه ويصدق في انه لم يجازيه **نوع في النقص** قال البائع هذا بعير  
وقال اشترى لاريده وذهب ثم جاء واخذه لزم عشرة دراهم ومشاو قارقه ثم جاء بالوعاد واعطا  
ثمنا وكاله لانه كان يبيعه وكذا لو قال المديون للدين اعطيتك لدينك وناير وساو لم يقع البيع  
ثم اعطاه بعد كفارة الدناير بناء على ذلك المساواة لان بيعا انك بعثتك بعثتك هذا بلف فقبضه  
اشترى ولم يقبل شيئا ثم وكذا اذا قال اشترى بك درهم ففعل ولم يقبل شيئا قال بك عشرة دراهم بلف  
فقال البائع درهم فافترس عشرة او اعطى درهمها واخذه ثم البيع وكذا الزمان وان كان متفادنا اشترى







اصله جمع بين فرقته وبايعها فمضى لكل غنم ام لا هذا اذا باعها معا اما اذا باع احدها وقبل فمضى في الغنم  
لتصرفه ولو اشترى عديس فاشترى احدهما او اثنين واحد بهما ام ولد لا يفد في الفقه في الكل غنم ام لا او اجماعا  
لو باع مع عبده جدره جدره اشتراه منه قبل قبضه يصح في الذمة عنده عندنا كما ان اشترى ارضا فمضى في الفقه  
لا يفد كبسج وان طرقت غيب وفي المنتهى اذا لم يكن الطريق محدد او اجماعا فمضى في البيع فمضى وان باع ارضا بطريقها  
ثم اشترى الطريق فمضى في البيع ان لم يكن له ان ياقه بملكه بخصته في الفقه ان كان الطريق مختلط او ان يقر  
معلوم له ولا وان اشترى ثمر لمرغته بملكه بل خياره ولو باع الثمرة واستثنى السج لا يشرط ذكر حدوده في المشتبه  
وكذا الخياض والمخاض اذا كانت ربوة كذلك ولا يشرط ذكر حدوده ولما كان مشتركا مع غيره في هذه المراتب فمضى باعها  
ان لم يكن له غير الجوز بل خياره وان منعه بعد البيع فمضى كذلك وان قبله الجوز لانه لا يجبر على الماء كغيره وان باع  
برضه المزارع مع الزرع والبدن منه ولم يثبت لاشي للغير في الفقه وان لم يكن له غير فمضى في حصة كغيره جدره ورا  
وفي الكرم والخيل ان قبله خروج الثمن كجوز البيع بل خياره وان بعد ثبات الزرع وخروج الثمن فمضى في كل جازول  
نصيبه وان باع بغيره ان لم يكن له ان يقر فمضى كذلك ولو لم يكن له بل خياره في البيع **فدفع في الاشجار والاوراق**  
اشترى اشجارا القطع لم يقطع حدها الضيف ان اضر القطع بالارض اصول الاشجار فمضى في البيع كغيره في حصة  
شجره فمضى جازول الصمد في حصة مقطوع وان لم يضره احد قطع وان اشترى شجرة مطلقا القطع في الاصل او في  
البابع على المشتري كسر اعضاء الشجر وقال المشتري ما قدرت ولكنه كان يدر منه يرجع الامل اعلم ان قالوا انه  
فما يمكن ان يخرجه من الفضل وان قالوا ان لا يمكن لا يضر شيئا **فدفع في الاشجار والاوراق** وم شجرا على ارضه لم يقطع فالتفتاع على  
ان ينظر اهل الخبرة كم وقرا موافقا لعل ان عشرة وقرافيع فوجد اكثر منه بكونه قطع ثم التزادة  
المشتري كما في ثوب اذا وجد ازيد من الزرع عشرة وجد شجرة المشترا لا يصلح لغيره لم يقطع جمع بنقله كغيره  
ان باعها البايع مقطوعة اشترى شجرة بوعدها وقد ثبت فمضى وقها اشجارا ان كان تلك الاشجار بسا  
قطعت الشجرة دخل البيع والالا ولو كان لها اعضاء باع اهل الفضل كجوز ان يبين موضع القطع  
ولا ضرر في القطع **فدفع في الاوراق** الفرضاد على ان يقطعها المشتري كجوز ولا شرط واخذها اليوم جازول وان ترك  
يوما فسد لان ما يمتد في السنة لا يمكن الاخر عنه وما دونه يوم لعدم التقدير كحقه وان شرط ان يقطع  
شيئا فمضى لا يجوز لانه يمتد في السنة لا يمكن الاخر عنه وما دونه يوم لعدم التقدير كحقه وان شرط ان يقطع  
منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى وبين موضع القطع لا يرجع والارجح وكل ما يجوز في فسخ  
لا يجوز يعلم لا يقطع في سنة كالحصوف على ظهره فمضى وكفشد الا الكراث للتعامل فيه قوائم الخراف يمتد  
في الاصل فلا يلزم اختلاط المبيع بغيره وقال الامام الفضل لا يجوز بيع كقوائم ايضا بل ببيان موضع القطع **فدفع في الاوراق**  
والزرع بعثك هذه المبطل او المعلقة ان فيها بطل او بطلح فهو عليها ولو قال بعثك هذا الكرم والخيل فهو  
عليه منه فان كان فيه غيب او عرفان ذكر غنما كثيرا يصلح للثمن والارض فهو لها وان قيل افعلى الزرع او المبيع  
حصة كغيره كغالب برضه الشريك الا في الجوز لان في فقهه من زوال الجوز لان على التزام المزرع ولو اخذ فعلى قبل  
خروج الحصة ان خياره رافق فمضى كجوز وقمع على شجرة البطلح فمضى في الحصة فعلى ملك المشتري ولو اراد ان يترك  
في الارض يكون له الولاية الشريفة اشترى اشجارا واستغاث الارض لكل الاعادة في لانه في شجر  
الارض بغيره اشترى اشجارا على عدة معلومة ويوزع ما قدر في نفه ان يمتد في السنة والامرة وان قدم الامان على المشتري

بطلان الارض من شموله ولو باع الشئ الذي انشبه بنفسه بان في الارض ليست فيه الشئ كجوز ولو باع  
الزرع قبل ان يصير بطلا لا يجوز وبعد ما صار بطلا بشرط القطع او على ان يرس فيه دابة كجوز بشرط ان  
الارض لا ادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له سبست زاد في الحمار ولو كان الزرع مشتركا  
بين اثنين باع احدهما نصيبه من غير تركه بل اذن الا في قبل ان يدرك الحما ولا يجوز وبعد الادراك يصح  
ولو تركه تركه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير تركه ولم يفسخ البيع حذر ان كان مع زوال الحمار كما  
اقاب باع من حارة سقف وزرع وسبست ولو كان الزرع والارض مشتركا في باع نصفها مع نصفه في الشريك  
او اجنبه جازول ان لم يرض به الا في وثاب المشتري عن كبايع وعن حماره لا يجوز دو عدم جواز بيع نصفه في  
بدون الارض فيما اذا كان قرار الزرع فيها مستحقا عليه اما اذا كان لازم القطع فيجوز كزرع القاصب  
وكذا بيع نصف ثمن بطل ارض ولو متعديا في البنا لا يجوز ولو الكل للبايع الارض مع نصف الزرع لا يجوز  
وذكر ان ثمن بيع نصف الاشجار معها او نصف الزرع معها كجوز نصف الزرع بطل ارض ان باع الارض في الارض  
يجوز لا العكس لا يقطع العمل كاشي وكذا في الارض ما دامت عدة الزرع باقية اما اذا باع في الارض في آخر  
وجاز بيعه سقط في الارض كالمعمل وعن حماره البناء بين جليل والارض لغيره باع احدهما حصة في حصة  
لم يخر شري الثمار على الشجر نصف قبل الادراك لا يجوز والنصف الآخر بعد الادراك كجوز قبل الادراك  
ان لم يتوردا وتوردا ولكنه لم يصلح للكل وعلف الدواب قال شيخ الاسلام وحسن الائمة لا يجوز في الاصل في شجر  
الطحا والقدور كجوز بشرط الترك وان لم يرضه بطل ارضه ولم يضره بطل ارضه وهو الصحيح والحاصل ان الثمن قبل  
والتمتع على الخيل قبل ان يصلح للبايع باع بعض على عدم الجواز وبعد كجوز بشرط القطع او مطلقا بشرط  
الترك واخذها القدر في الارض لا يبيعها بل جازول نص محمد بن عبد الله عليه قال باع قصيلا او غرزة اول ما يطلع  
ان جرة المشتري في المال فالعشر على البايع وان تركه باذن البايع وجز بعد الادراك فعلى المشتري عند الامام  
سبست حماره عشر باع القطع ولتقل على البايع والزيادة على المشتري فله لا جواز البيع لما لم يرض على المشتري الحيلة  
لجواز عند الكل ان يبيع مع الشجرة او يبيع اوليها في كجوز مع كجوز في البيع في الثمار جازول في البيع  
التمرة والزرع المجرى قبل كونه مستغاثا جازول بشرط الترك وبه يفسد وان تناهى العظم فشرط الترك لا يفسد  
عند حماره وهو الاحت ان خلاها وان اشترى مطلقا وترك ان تناهى عنها اول ما ينشأ لكنه باذن البايع  
طاب وان لم ينشأ والترك بطل اذن تصدق بما ادو لو اخرت شجرة ثمرة اخرى قبل جذا الاول في البيع  
وان جعلها البايع لطاب لم وان اختلط بالموجود فمضى لم يعرف ان كان قبل التحلية فسد وان بعد اشتركا  
فالقول في كذا قول المشتري وان اشترى مرة براء صلاح بعضها وصلاح البقية بشرط ترك جاز  
عند حماره وان كان ينافر ادراك كبايع كجوز فيما لم يدرك وجد في الترك والبطلح وكما في حمار  
وقد خرج بعضها وقال الكرخ لا يجوز وهو نظام المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن حماره ان يبيع كجوز حيلة  
يجوز ومعلوم ان كجوز بطل ارضه في البنا جازول والبطلح والثمار وغيره ما جازول وجعل كجوز  
اصلا وقال الشريفة لا قول الكرخ ان اشترى اشجارا ليعمل عليها الثمار لا يجوز تركه بطل ارضه على  
الاجاز بطلح الزيادة ولا يكسب الجوز ولو اشترى قصيلا واستاجر الارض وترك الفضل لا يطيبة الزيادة



ويجب ان لا يخلط في اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح ونحوها الا ان لم يتعارف فلا يصح وان بين المدة فاجازة  
الاذن قطاب ولم يجر اجارة الارض لعدم الاجازة راسا والحق ان يقول المشتري بالبيع جعلت لك اجارة الف درهم هذه المدة  
على ان يعمل فيها ما شئت او انما يخلط في الاجارة قبل التمام ويجوز ان يبيع نصفها راسا عاقل يرد في الضمان  
في شريكه جاز لا يخرج من كسبه نصف الزرع في شريكه غيره ايضا باع نزل الكرم والعنب قدر المحل يجوز وبعد ذلك يجوز ان لا يخلط  
بلفظ العنب وضارعتا بلفظ جازر المألو ذكر بلفظ العنب لا يعود جازرا المشتري العنب كل قدره ولو لم يرد في  
عند من كان العنب من قبله جازر عند الامم في ذلك ما في البقرة وعندهما يجوز في الكل وكيفية عليا يجوز في الكل في الكل  
فيه وان كان في اجارة العنب لا يجوز عذره اصلا وعندهما يجوز في الكل ويكون كل قدره في الكل في كل قدره في كل قدره  
على قولهما تبين المسائل في شجرة على ثلثة اوجه بشرط القطع وان صحيح في الصحيح وبعض على عدم الجواز ان لم يبين  
موضع القطع لا يقال عند من فيه فيقطعها بغير وقها على العادة ويدخل اصلها في كسبه ولا يجوز في الاجارة العروق الا اذا شرط  
القطع في وجه الارض او يكون في القطع في وجه الارض خضرة للبايع في تومين بنا ما وكوه يقطعها وجاز الارض فاذا قطع قطع  
وبنت في كونه في اخرى فلبايع لم يرد في شجرة في ذلك العذر في ملكه الا اذا قطع في اعلى الشجرة فالنات في المشتري  
وان بشرط القرار فيها لا يؤثر بالقطع وان قطع في ان يفرس مكانها اخرى وان مطلقا قال لا يدخل الارض وقال في حرم  
له الشجرة مع قراره في الاقرار وقتة وكيفية على الاقتلاف والفتوى في مسئلة البيع على قولهم  
واذا دخل تحت شجرة في التصرفات التي يدخل فيها فله في شجرة او اذا زاد الغلة على البايع تحت الزايد ولا يدخل في امتثال  
اليه كونه في الارض وان يبيع كسبه قبل التمام في ذلك معدوم وبيع الكسب قبل التمام في شجرة جازر في قطع  
لم يرد في وجهه قبل الجلب والنوى في التروا في التصدق وكيفية هذا البيوع ورضي كسبه بقطع فالباع فاسد  
بالحلف في الخط في سبيلها لان كسبه جازر في بيعها ايضا انما حفظه في شجرة في شجرة في هذه البصرة يجوز  
بايع منطه او شجرة في ملكه ولم يصف ولم يشر والمبيع موجود في ملكه صحيح وكذا لو باع ارض ولم يذكر له ودولم يشر لها  
وكذا لو قال بعتك كراة منطه في ملكه كراة واحد يرضى اليه وان كان انقص في كراة بايع باطل في الكراة بايع  
الحجر وكونه معدوم وكذا لو قال بعتك جازر توله واحدة فان اشتان في الجاهل وقدره انما في بيع الارض  
بعد اعطائها للزراعة لتوايد وتغاريه ترك ذكر ما باعها في عقد زراعة في الجاهل في علة اولى في مدة من  
كان كسبه فان اجازة فلا شئ في حرم النوازل فان اجازة فيها غلة لكل المشتري وان لم يجر لا يجوز البيع  
وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقبل الجواز على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد العاء البذر لا يجوز وقبله في الزرع  
لا يجوز ولا يجوز وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز في غير المغيث وذكرا القاض ان كسبه ان كان مشروطا في كل زرع  
ام لا لا يتوقف على اجازة العمل صاحب الحيط ان البذر في الزرع لا ينفذ البيع في حقه لانه اجازة وان من  
الملك ينفذ لانه اجاره وان في الملك كسبه زرع ولم يثبت لا ينفذ بيعه لانه يتعلق بحق الزرع وقيل لا وفي الكرم  
لانفاذ في حق العمل على ام لا ولو لم يجر البيع بعد زرعها العمل في البذر في النبات برضي العمل جازر ولا  
للغايل لعدم ثبوت حقه قبل النبات وان في قبل العمل قبل النبات برضاه جازر له من كسبه بزرع لانه ملكه  
وان بعد ثبوت حق الجاهل ان اذا اجاز البيع ونصيب العمل قائم ولو لم يرضاه ملك العمل ابطاله وذكر الوفا رحمه  
ان يبيع الارض بعد النبات لا يجوز بل يرضاه العمل فيقده دل على الجواز قبل النبات براضاه وقد ذكرنا انه موقوف على  
اجازة العمل والكرم النخل ان لم يخرج يرضاه لعدم ملكه لانه اجازة في غريب الرواية اجازة الزرع على ان يكون

على نصيب

على نصيب فالباع فاسد وقد ذكرنا ان يجوز وصحة الزرع على حاله واشتراطه ان يرضاه ان يرضاه ان يرضاه  
لا يجوز وفي بيع غريب الرواية اشترى الارض المزروع المشتري براضه الزرع ان طلبت ليم الارض في كل قدره  
الا حصلا وان اجاز الزرع يجوز ان اجاز على نصيبه على المزارعة لا كما ذكرنا وان باع رتب الارض براضه بقط  
من الزرع بل اذن المزارع ان طلبت ليم في حاله وان جازر له لخصا وجازر ولا ينفذ في المشتري جازر ولا في  
حدث على ملكه وكذا لو باع داره بعد ما جازر ان يرضاه المشتري في شجرة المدة يجوز ان طلبت ليم في حاله في البيع  
وذكر الصدر والتا طي تخلف بينهما عليها ثمار ارض فيها زرع مشترك بايع فيصالحهما الا ان في النخل والزرع  
او الفخر يجوز ويقوم المشتري مقام البايع ولا يرضاه وذكرا شيخ الامام باع احد الشريكين حصته في الزرع  
من شريكه براضه قبل الادراك لم يجر المزوم فرض على المشتري في غير المعقود عليه لان البايع باعه بالقطع لغير  
ارضه واجاب صاحب المنظومة فيمن شريكه با بعلية المدة وجمع الاكابر المشتري عن حصته ان البيع لو برحت  
الا كرا لا يرضاه منه ولو برضاها لا يصح البيع وخصه بانه جازر البيع بايع ايضا على وجه لم يدخل زرع في البيع  
اقتضا جازر بغير اذ البيع كسبه جازر في شجرة واقية البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جازر  
البيع بايع الارض بل اذن المزارع والزرع بقوله الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كما احتج جازر اجازة  
لابطال حقه وان لم يجر غير المشتري بين الفسخ والقبض المرفوع الزرع لجز البايع في سبيل المبيع وان اجاز البيع  
يوثر في الملك والمزارع بتسليم الارض للمشتري ثم يرفع المشتري الارض للمزارع باع المشتري لخصا ويجوز اجازة العقار  
قبل القبض عند الامام خلافا في حقه فيما لم يقاض به تسليمه فيرفع الخلاف ولا يصح الامم بالقطع لعدم التعدي واذا كان في  
لم يرب الارض بايع منه الزرع في حرم معلوم وتفاضا ثم اجازته الارض وكذا في الشجرة والكرم في حرم معلوم وبسببها منه  
ثم يوجه منه الارض هذا اذا لم يسم الزرع اما اذا استأجره موقوف على اجازة المزارع فان لم يجر انقص الحكم البيع في الارض  
وحصة رتبها في الزرع لانه يصير كسبه نصف الزرع باعوا ولا يمكن التسليم الا بغير رتب في حرم معلوم فلو زاد انقص  
الا ان ادرك جازر البيع في الارض وفي حصته رتبها وان طلب البايع ولبايع المشتري ليس له ذلك بخلافه ان  
النفق هو المشتري وذكرا الوفا على ان يبيع الارض براضه المزارع موقوف على اجازة فان لم يجر غير المشتري في نظامه  
والامم في النفق اذا انقص البايع المشتري عند عدم اجازة المزارع قبل الخصا ولا المشتري وذكرا القاض في بيع الارض  
بلا زرع او عكسه يجوز وكذا يبيع نصف الارض بدون رتب دون نصفها الا ان يبيع الا كرا في الملك وان بايع  
رتب الارض في الا كرا لا يجوز الا اذا كان كسبه في الا كرا في حرم معلوم في حرم معلوم في حرم معلوم في حرم معلوم  
او من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع رتب الارض قبل النبات لا يجوز وبعد جازر في القضا في الزرع اذا كان كله  
لواحد او كان مشتركين بين جليلين او ثلثة بايع بعضهم او احد قطب براضه ان حذر كما جاز وان لم يملن حذر كما  
لا يجوز فان لم يفرخ حذر ادرك عاد جازر الزرع في المانع وهو لزوم الضرب لمطالبة المشتري برفع الارض كسبه  
في حقه القاض في شجرة بين جليلين بايع احدى نصيبه في حرم معلوم لم يجر وان في ثلثة بايع احدى  
في آخر لا يجوز وان باعها جازر لا يجوز وكذا في الزرع بين ثلثة بايع احدى نصيبه في حرم معلوم لم يجر وان باع منها جازر في حرم  
اخر اذا باع رتب الارض نصيبه الا كرا لم يجر وكذا في الحاقه اذا اشترى الحاقه حصة ملك الشجرة وكذا اذا لم  
يتنازعا في ادرك جازر البيع لرد العنف ولو مدركا وقت كسبه جازر في حرم معلوم في حرم معلوم في حرم معلوم  
قطن بايع احدى حصته في القطن من شريكه واجر براضه الارض لا يجوز وكذا الكرم بين جليلين بايع احدى حصته في الزرع







كثير ولا يخلو الجوز والسليم ويسمونه الرباحين الا ان تسامح بعد بيعه حتى ياتي المشتري ما اذا باع كرم فاني شئت  
 به فخل فيه بل ذكره قال في الميزان الرباحين والارواح التي للقطيع به فخل في الاصح كالشجر الكبير وقوايم للادب فيل  
 لا يخل لان لقطعهما لهما مصلحتان كالشجر وقيل به فخل في غير ذلك كالشجر وقيل به فخل في غير ذلك كالشجر  
 الارض حتم يجب فيه عشر وقيل به لانه كالزروع وكذا في الارض لا يخل في الارض ولا في الارض ولا في الارض ولا في الارض  
 لانها لم تقطعها والرباحين وشجره على هذا القول والعقل والعصم في قوله انما لا يخل في الارض ولا في الارض ولا في الارض  
 وقيل لا والله والرباحين انكرت وكل كان على وجه الارض لا يخل في الارض ولا في الارض ولا في الارض ولا في الارض  
 كالزروع وقيل به فخل في الشجر وجميع الرطب على هذا الوجه ولا يخل في الشجر المدرك للرباحين ولا في الشجر المدرك للرباحين  
 وغير المدرك للمشتري ولا يخل في الرزق من بلاد ذكره وفي اصوله من شجره وروايتان ولحبوب كالحصن العبد للرباحين  
 والكتان والذرة كالزروع وفي بعض النسخ ان اوراق الفرس لا يخل في شجره ولا في شجره ولا في شجره ولا في شجره  
 الشجر وفي بيع الارض يخل في كل شجر يغرس للتبديد ولو كان ينقل فيكون لا يخل في الارض ولا في الارض ولا في الارض  
 يخرج لا يجوز ولكن ان باع الغصن لم يقطعها ثم اذن له في الترك حتى يخرج الورق جاز وكان كورق تبعا **نوع آخر**  
 في الخطه لم يبق اقل من الربوا نصف ضاع فلو باع متباين ونصف جاز وبيع الخطه بالخطه وزنا لا يجوز في الارض روايت  
 شاذة في الحديث وكذا الذي ينفق عنه وزنا لا يملكه ولو باعها غنما مجازفة فوز فانت ويا لا يجوز عندنا لان  
 الشوط العلم باء اواة حال البيع وفيه فتاوى من قد ان غنما لا يملكه ولو باع الدرع بالدرع كذا لا يجوز وان  
 تساويا في الكيل والوزن وبيع الخطه بالدرع كوز وبيع كفضته بالفضة كفضة كفضة كوز وان لم يعلم القدر باع  
 خطه بغير معينة ولا مثالا اليها لكتنها في ملكه السوداء وعلم المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له خيار وذكر الخبير  
 دل على جواز البيع ولو كان البعض في السوداء وبعض في الحمر لا يجوز ولو كان الكل في الحمر في موضعين كوز بكتان  
 في الاصح وسواء كان الثمن نقدا او دينارا على البائع وان لم يكن في ملكه واشترى او سلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض  
 في ملكه لانه باع كجود وكعدوم كجاني شري رزقه على ان فيها عشرين ثوبا ووجد نقص حيث يبيع في كجود  
 ان فصل الثمن لانه في قبيل الغلط وذكر الامام ظهير الدين باع كرام الخطه من في ملكه اقل منه بطل في المعلوم  
 وان في ملكه كمن في موضعين لا يجوز فان نوع في موضع جاز واذا علم المشتري مكانها لم خيار  
 ان شاء اخذها في مكانها وان شاء فسخ **باب جواز بيع جاز** باع جازا لم يصف واصفا في الغيب بان قال عبيد بن جاز  
 ان كان له جود واحد وان كان له عبد لغيره لا يجوز له ان يصف واحد في نفسه ولو قال عبيد بن جاز  
 سلم لا يجوز له ان يصف واحد ولو قال عبيد بن جاز ان له اشبهته فلان او التي في البيت كوز وكذا في الغنم والقطيع  
 وكل لا يتفاوت كالبكر كوز البيع بلا اشارة واصفا ولو كان في ملكه قدر البيع كله بعثت بائنه من هذه  
 الخطه واعطى من كدس آخر لا يجوز لان غير العبد من يتبين باليقين له عليه خطه اكلها فباهاه في مائة  
 لا يجوز لانه بيع الصكوك والحيطة ان يبيعها بثوب ويتقبض الثوب ثم يبيع به ثم لا يخل باع خطه في سبيلها  
 لزوم البائع الدوس في التدبير وكذا لو اطلق ولم يخطه في سبيلها وبيع بقر في سبيلها كخطه على الارض لا يجوز وكوز  
 بيع الدقيق عتق كذا قال الغضط اغنا كوزا اذا كانا بكتوبين وقدره جاز اجماعا ولا يجوز ان يصفه لكونه احد  
 الدقيقين اخس واعلم وكذا في بيع النخالة بالخالة وبيعها بالآخرة وزنا لا يجوز لان الدقيق كذا حتم لم يجر بيع  
 الدقيق بالخطه وزنا ولو زينا الجاز وبيع النخالة بالدقيق بالا عتق كوز عندنا لان كانت النخالة الخالة لخاصة

اكثر وعنده محمد

اكثر وعنده محمد لا يجوز الا من استأجره بالكيل ويجوز التفاضل في بيع الخطه بالاشعر وان كان في الخطه حتى اشعر  
 او على العكس اذا كان مثل ما يكون في الشجر فيها عادة والمقابلة بغير ما لا يجوز وبالمقابلة جاز اذا كانت او بالمقابلة  
 بغير المقابلة لا يجوز عندنا وكذا في بيع المبلولة بالمبلولة والرواية محفوظة عن محمد بن ابي بسمه بالمبلولة انما لا يجوز اذا  
 اشترى انما اذا ابتليت في سبيلها كوزا وان باع الخطه بالخطه مجازة لا يجوز الا اذا ظهر التساوي في الخليل  
 اشترى قطنا معلوما ثم من معلوم كخطه الثمن جازا ثم اذا كان معدوما لان المعروف كالمسروط **نوع آخر**  
 شري ستر الكعبة المظفة في السنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد اخر لم يضره النصف في بيعه الفقهاء والحديد  
 وارقاض النخاس والصفير والاشجار والكردي مع المرقق والمخندة الكتان والعطن والزرنيخي مع العوزاري  
 جفت النخل مع كسيرة جستان وقال في الفاضل لان العصير يصير خلا فيجوز الفضل لينة الجانة فلا البقرة  
 والجواميس والجنات العرب والنضان والمهر واحد وجاز بيع ثم البقر يلحق الشاة متفاضلا ولم ان يالشاة  
 جاز مطلقا لا بالا اعتبار عند الاماميين وبيع الزيتون بالزيتون بطريق الاعتبار اجماعا ولا يجوز بيع خر الغنم  
 من ثوبا ولا يابس النخك واحدة بانفس لعدم الوزن ولا جاز فيما يوزن الا بشرا غنما ولا جاز في بكتين بالكتين  
 ولا يابس باليمن بل يابس ويغنى لا يابس ثم الطير يلحق الطير متفاضلا لا يربس بوزن في اشترى طائفة لينة ثم  
 فابطاف باع البائع ليلها بغير بدل لكل العالم بالفضة شرا فان باع بزيادة نصفه وان بانقص فانقصا  
 موصوع واصلا حمله جاز مع الصغير اشترى جذا وغاب قبل قبضته لا اشترى كذا في بقرته المتاخرات ان كانت  
 معلومة جاز بيع لما ولو في الحياض والابار لا يجوز الا في الحياض يجعله باع جذا فيجوز في الحياض سواء سلم  
 اوله باع وعكس كل يوم الحليم الا اليوم الثالث انتقص البيع لان اخره بوجاهة كمنه على الحياض لانه يربس  
 كل يوم ساعة فجعل الذوب في المدة القليلة عفو الا الكثرة واستقر اهله وزنا كوز فان استقره صيفا وسلم  
 شتا بغيره وهو في استأجر انما يربس عليه العلف كوزا فباعه ببيع القرد وجميع الحمر الا التي تربي في الارض لا تتباع  
 بجلد ما وفي دود القردة الفتوى على قول جمهور جاز بوزن وبيع القرد جاز عذما وعليه الفتوى وشري البعير جاز  
 وطحا وبيع كبش جاز بعثت كل ما في هذه المواضع جاز في الكل وان لم يعلم جاز في غير الدار وكفره اطلاق الا ترك  
 منه ثوبا وبخبر عن استرداده فباعه في مملكتين بن اخراجه وحلف المشتري ان يثوبه لا يكتسب الا في المقتضى ان كان الضاب  
 مقل او عليه يثبت كوز كذا كوز ببيع في الغيب وكذا الآخرة واذا اراد بيع كبش مع طلمات يبيع بالليل  
 حين اجتمعت كل من فن باع بالنها فلم يكتسب في **باب بيع الماشية** اشترى كذا اذا كانت بسبيل  
 يا اختيار اجماعا وبلا خطا بلا اختيار كوز ببيع احد ما حصته في شريكه لا في اجنبه الا باذن شريكه وان باع وكذا  
 بالمرات او المقتضى او الشريك او الاستيلاء كوز ببيع شريكه في اجنبه وان لم ياذن شريكه ولا يملك للفرق في حصته  
 الا باذن شريكه ولو باع في سبيلها حصته في العمل لا يبيع لان لرب الشاة كرها على الشجرة لا العمل مع هذا  
 لو لم يتنازعا فيه اذ كان صحيح بناء بينه وبين باع احد ما حصته في اجنبه لا باذن شريكه لا يجوز اذ بين اثنين باع  
 احد ما بينا مقينا جاز لا يجوز وعن ابن ابي كوز في حصته وفي شرح الطحاوي لو باع احد لشريكه في الدار  
 نصيبه في بيت عيسى فلا اخرا من يبطله ولو ان بيتا او ارضا باع احد ما نصيبه في اجنبه من غير ان يكون للمشتري  
 طريق في الارض جاز وان بشرط ان يكون طريقا لغيره لا وفي المتن بعثت نصيبه من هذا الطعاف لم يثبت  
 كم هو بطل البيع وان يثبت بعد ذلك وكذا لو باع نصيبه في الدار ولم يثبت وان اتفقا على انهما يعرفان كم هو

مطلقا  
 اكثر وعنده محمد

مطلقا  
 المشاع والمشتري







واراشر ما لان ادعاه ببيع فهو له كلفه ان اشترى بالثمن والى لفظه باع ولا يملك المشتري بلا شرط  
فان شرط البيع لم يكن ان كان التمسك عند البائع ملكه المشتري ان التمسك عند البائع الاول لا اثر له في الشرط لان ملك  
البائع الاول فان التمسك عند المشتري يملك بالشرط ان لم يكن دينيا ويشترط القبض في المجلس ان فرقا وان دينيا يجوز  
البيع في حق المال وفي حق العبد على الخلاف لكونه في حق صرف وبيع باقتناع فقد اوتيت ولا بد قبل الاكاف في بيع  
الطعام وكذا في الاول وهو الطام ان اذا اشترى بغيره في بيع الفرس الزمام في بيع البعير ولا بد قبل المعقود في بيع الحمار  
نصفه بدارهم باجماعه ببيع البيع والتمسك الصفة انفق المشتري ان المشتري بالتمسك والدم لا يملك المشتري  
امانة في بده وشمس على اية مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمره عدم ملكه ان دعوى المشتري  
على المشتري بالتمسك لا يسمع يسمع على المشتري بالتمسك والمخبر ويعتد بالقبض وقيل ان ايضا امانة ولو باع مال له مال  
غيره صفة ان في ظاهره ان لا يجوز البيع اصلا والقبض عدم البطلان في ماله ولو شرط قبضه الدار في البيع  
عنده وقال محمد لا يسمع ببيع الفداء لان الناس علموا ان لا يبيع فعمل هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد  
والخبرة لا يفسد عنده بجمع بين داره وطريق المسلمين بجماعه حتى الطريق في المشتري خبر بين الرقدين  
امكان الدار بجماعه الفناء ان اضلط الطريق بالدار وان عمر الزم الدار بالجمعة بل بغيره وان الطريق غير محدود  
ولا يبيع في بغير البيع وان كان مكانه مسجد ان فاضا فالقول في مثل الطريق لعلوم وان مسجد جامع قد  
البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضا حده وما او ساقه لا يباي فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً وان  
المشتري فاسدا اذا جعلها مسجداً وبغيرها انقطع في البائع وكذا لو غرس وكذا لو وقفها وبغيرها على خنفة  
وبغيره كوقف وجعله مسجداً لا يباي ولا يبطل حقه اذا اشترى في سبيله في غيب وبغيره لا يقبل  
وان اقر البائع بطل حقه وقضيه على المشتري والمقبوض فاسد مضمون كجميع قيمته وادعاه وادعاه لانه  
ضمان قبضه كالفصل وولده لا يغير مضمون كونه لمقبوضه وان حدث نقصان بالولد ان بالولد وفاء غير الفسخ  
نقصانها وكذا كل نقصان في العاقبة في المشتري كفاصل الغائب وان كتب عند المشتري رده مع كتب  
لا يبيح الاصل هل يغير البائع بالفسخ وفي المشتري نعم وفي المبطل لا يبيح القضاء او القضاء وقضيل  
البعض بان ان في البطل كونه خرا او البطل فكل في المواجهة وان لا فيها لكن بشرط زايده كالبائع الا العطاء فكل  
قبيل القبض ولكن لا بشرط بعده ولو قبل المشتري فاسدا واعتقه وبنية زايده يوم الاتفاق على يوم القبض  
عزم قيمته يوم القبض كجدة الغائب ولا يبيع البائع المشتري فاسدا عن بيعته قبل هلاك المبيع  
ولا يحل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطى الحارة بغير القبض ايضا وان حبسه المشتري احر بطل في البائع  
وقيل بخره وطى الحارة المشتراه فاسدا وقيل بخره ولو وصلت ضارام وله المشتري ويغرم قيمتها الا عقرها  
وفي رواية البيوع العقر ايضا واقتضى ان لا يملك في التفرق لا المباشرة كالاكل وكذا كالعصر الذي  
يقع فيه الفراق والقبض لو كان مخرجه ودلالة القبض على المشتري فاسدا اعتقب كعقد كيث براه كبايع  
ولا ينهاه عن القبض فيكون كاذبه به كلفه القيمة ويدون حرمته لا يملك الا باذن مكرها وفي بعض النسخ وان المشتري  
يملك بالخلية كالفصح اشتري بما لا يغير الا اذ ملك المبيع بقبضه ولا يملك الا في مقبوضه الا باجازه  
الحاكم البيوع في المشتري واما فاسدا وقبضها وتخرجه عنده فاشترى بغيره البائع الماني عنده وقضيه  
على المشتري ببيعها يوم القبض فلكشف ان يافد بذلك الفسخ منه والبائع فيه ستر داد المبيع ماله بطل

في الفسخ كالاجارة لا يملك المشتري لان الملك فاسد ينتقل اليه وارثه لا ان مجرد البيع يورث فيه رده البائع  
في البيع وارثه ولو اشترى المشتري الارض بغير البائع ان لم يكن زرع نقض الاجارة لانها بفسخ بالعذر وان زرعها لا  
حتى يدرك لتعلق حقه به وان وطى البائع الحارة المبيعة فاسدا في بده او يذبحه لا يملك ان يبطل المبيع كجدة  
وطه والجنار لم يثبت يكون ابطلا لا يبيع المشتري فاسدا ان الفرق في المشتري فاسدا وقضيه بطل في البائع  
يتم في الفسخ كالاجارة لان الاجارة والنكاح فانها لا يبطلان حقه في الفسخ واذا اوصى بالمشتري فاسدا  
بطل في البائع كجدة اذا ورثه بستره كبايع وكوارث واذا ازال المانع في الفسخ بسبب فسخ من كل وجه صفا  
وفي الكافة معاد في البائع كالمس بعتك او يبيع في الهبة لان رده يوجب بعد القبض بالتمسك لانه في حق المشتري  
كانه اشتراه ثانيا ولو قضيه بالقيمة ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجه كلها والرواية لا يبيع الفسخ الا منفصلة بغير  
متولدة كالصبي والحيث طه المتولدة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسمن والولد لا يبيع ولا يضمن  
الرواية ان ملكه ويضمن ان استملكه وان ملك المبيع لا الرواية ان ملك المبيع مع قيمته يوم قبضته وان منفصلة  
غير متولدة كالجمعة ستر جامع المبيع ولا يطيب له الرواية وان ملكه واستملك الرواية لا يضمن فلا فساد في ذلك  
وعلى الخلاف رده ايد الغصب المنفصلة وان ملكه هو هذه الرواية قائم بغير المبيع والرواية لا يملك بغيره  
بالمتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بغيره او بفعل المبيع او المشتري له فاسد المبيع مع ارش  
النقصان وان بفعل الاجنب ان شاء البائع فسخ المشتري النقصان ويبرج هو على الحانة وان شاء البائع  
كالغصب ان بفعل البائع ضار ستره اذ لم يجره المشتري حبس في البائع ملك عنه وكشفه بغيره  
في الفاسد في الاصح فباخذ العاظم ويبرر مثل المالك اشتري من حيدونه فاسدا ثم تقاضاه ليل حبس المشتري  
لا يستبنا ماله على البائع في الدين ولا اشترى صحبا يملكه والفرق ان في الصحيح حصل بفسخ بغيره الممن  
فملك الحبس في الفاسد قبله فلا يملك بانه ان البيع وقع بعقل الدين فضا كالمشتري حيدون البائع ايضا وفر  
الدينين قضاء عن الاول فتقاضا وصار قابضا بالقاضه والفاصل بينهما فاما قاضه وكان الدين  
الاول قابضا والمبيع لم يبق فلا يملك الحبس كما قبل اشترى ولهذا قلنا لو مات البائع هذا طه بغيره لا يملك  
المشتري فاسدا ان يستبد بالمبيع بل يتقاضى الغرماء ويكون كواحد منهم فيه بخلاف المشتري صحبا هذا هو العاظم  
بعد فسخه في دينه للممن حيث يكون اتقوا الغرماء ومنها مقال كبير يوقف عليه في الاجارة ان شئت الله تعالى وذكر  
العاظم ان المشتري فاسدا البيوع باعنا في قبيل قبضه والطن لوصف قبيل قبضها ففعل ونفع في البائع وذكر  
الظاهر ان يبيع عن المشتري وضار قابضا والولد والدين للمشتري فاما ان يحمل على اختلاف الروايتين او يكون  
احدهما غلط من الكاتب لكن مقتضى الآية التي قولان امره بالاغتيا في طلب التسلط على القبض فافعله  
عنه يقدم عليه قبضه اقضاء بخلاف لو اعتقه المشتري لعدم القبض فملك الامر بشيء لا يملك الامر كذا علموا فيه  
كلام فان القبض فعل حرم ولا يبيع انشاء بالاقضاء حتى لغى قولنا اعتقه غير بطلان فاندفع اعتقه  
غيره بالف لعدم لزوم القبض في البيع ولا يرد مغاوض حطاب الممن لان ليس منه بل من قبيل تعليق الهبة  
بالشرط وحين اشتراها صار قابضا فلا يكون ثابتا بالاقضاء فاذا ان المرضية رواية كلام القاضي عنها  
المشتري في فساد قبل قبضها فاجاز البائع وقع في البائع لنوقفه على اجازة البائع لعدم ملكه قبل قبضها  
بخلاف في غير فاسدا وامر المشتري البائع بخلافه لانه لا يملك الا بالاقضاء فصار قابضا بغيره فاسدا



















وتغيره انما البيع ان ساء المفاوضة بتمتعها فالقول للبايع وان ساءت فللمشتري كذا الزيادة وافقها صاحب الحديث  
فيه وفيما ادعى البايع كليات واشترى لاداء فقالوا ان كقول ادعى كوفاء ثم رجع الى افعه ائتمنا جازا ان كقول لمن يدعى  
البنات اشترى دارا وقا وقبض ثم اشترى من البايع حدة وقد كان البايع باع هذه الدار فاقبله لا يجزى لان الرد  
على البايع حتى عليه فباني وبه وجد وقوع عن تلك البنية كما لو كان البايع فاسدا واخره البايع لا يجزى لاجل اقره  
من موهبة ان كان باع مال او فاء الصحة وقبض بدينه الفخر لا يخرج من الثلث لا يصح الاقرار بالصحة ولو كانت  
وزعم بعضهم ان يصح بالتصديق كقار المريض بالدين الما جند وليس كذلك بل هو كقاره بقبض من ثبت له  
في المرض بانه اقر باع عينا فاشترى بغيره بانه عينا وعنه وصدا كما اقره بقبضه بغيره ذلك من الثلث لان  
الوفاء ليس من كل دم ولا المبيع وفارس من كل دم لانه لو كان رهن وديننا لما ملك المشتري المانع وما فتح  
الوفاء الاستدعاء قبض الخ لانه يكون رهنه بالدين ويقع كفاية بين كان لمشتري على البايع وبطل الكفيل  
من كبايع منه ولا يعود بالفتح كما هو ولا يمكن من بغيره من اخر قبل فسخ كوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه المثل  
لعدم التبين فلي كان ويناؤه لم يعتبر الاسناد في الصحة رعاية لحي كونه فيثبت في الحال لانه لما فيه ادعى انه اشترى  
منه هذا الشئ بانه ادعى انه اشترى وفاق لا يسمع لعدم امكان التوفيق كراشترى وفاء وارضى الوفاء للزراعة وادى  
البايع مال الوفاء وفتح كبيع لمشتري ان يطلب في البايع اجرة الكرب اذا كان لتفديلا طلبا اشترى فلو كان  
الارض معدة للخدمة بالاستقلال وكرب اشترى فعلى قياس اجره المشتري في غيره ثم نقول باع الخ من فسخ كبيع  
ينبغي ان لا يمكن البايع في منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستاجر لكل الفرق بين شلتين  
قلنا بان البايع هذا يمكن في منع المشتري والفرق ان المستاجر غير البايع والمشتري لا يظهر شتمهما في حقهما فالحق  
فيه ففسخ المشتري يظهر فسخه وتوكيله بالفسخ فسخ منه **الفصل في فسخ البيع بشرط ان اقتضاه**  
العقد بان وجب بالعقد بشرط كشرط تسليم احد كبدلين او لم يقبضه ككفيل عاى او كد موجب بشرط الكفالة  
بالتمسك والتمسك به او لا يلزم لكن ورد في الشرع كجاء الشرط ثلث او العقد او التاميل للتمسك او لم يرد في الشرع لكنه فسخ  
كشرط هذا كمن عمل او شريك العمل بالشراك المشتري لا يفسد في الكل وعن محمد انه يفسد في الاخر والا ان فيه منفعة  
لا احد المتعاقدين او المعقود عليه هو من اهل الاتحاق على الغير كشرط غنى المشتري بفسد لكنه ينقلب بالاعتاق محققا  
ويجب التمسك عند الامام خلافا لما اشترى على ان المشتري لم يطل ما ثم بان خلافا ليرد ولو علم انها لم تزلت ثم بان ردنا  
للمرد ولو علم ان لا يطل ما اشترى بطل وعلم ان يطل ما لا وعلم ان لا يطل ما لا يفسد في الفسخ لا يفسد في احد  
عن الامام وعن كذا الفاء فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كقراض جنة الفاء والقدر في علمه يفسد وان لا يفسد  
ابدالا يفسد عند الامام ومحمد ولو لا منفعة فيه ولا ضرر بشرط ليس اوجب بيع او اكل طعام بيعه ان لا يفسد  
ولو بشرط البيع لا ولو فقلان او في البايع فسد كل شرط بشرط على البايع وهو يفسد كعقد فاذا شرط على الجنب  
فاذا شرط باطل كشرط ان يجلب عشرين او يجلب فلان عشرين وما بشرط على البايع ولا يفسد ببيع فاذا شرط  
على الجنب كجزء يكون له الخيار باع فلان ان علم في المجلس يجوز وقدر انه لو لم يفسد فاسدا يالتمس ولو لم يفسد  
كما لو باع متعاقلا فسخه بمثلها ثم زاد وحط وان كان بشرط فاسد ثم ابطاله ان في صلب العقد صحيح الخ في المجلس  
لا بعده وكذا بيع جنة من سقف صحيح بالتسليم في المجلس في شرح الطحاوي في تعليق الاطلاق في الخطر كالتوكيل  
واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالمبيع والمجبة والصدق في الاراء عن كذا وعن التوكيل كالتوكيل

البيع بشرط  
يفسخه العقد

في الزيادة

عن الدين باع كباين يجوز كقول قسنت بملك لفلان فقال الدين ان كنت قسنت فخذ اربك وكان قصده هو  
تمتة عقد يتعلق بشرط الجواز كالبذل فلا يصح الا بطلان المنطق للمعلم الخ لاني جري فيه التملك والتملك  
فالفسد بشرط بشرط كالمبيع والاجارة والصلح عن الفسخة وعقد لا يتعلق بالجواز بشرط فان شرط  
لا يطل ما كالتكاح والخلع والصلح عن دم العقد والعقود يصح بديل وبديلة وبديل مجهول وحال الام  
وعقد يتعلق بالجواز بشرط الفسخة على نوعين نوع منه يفسد ونوع لا وهو عقد الكتابة وان يتعلق بشرط  
الجواز يصح الكتابة البديل وذكر الفسخة العتق الذي يتعلق بها بالقول ثلثة قسم يبطلها الشرط الفسخة  
وجماله البديل وهي مبادلة الحال كالمبيع والاجارة والعتق والصلح على مال عن دعواه وقسم لا يبطلها الشرط  
الفساد ولا جهالة البديل وهو معاوضة مال بغيره كالتكاح والخلع والصلح عن دم عقد وقسم لا يفسد به التكاح  
كالكفالة لا يفسد الشرط الفاسد ويبطلها جهالة البديل واذا جمع بين شلتين ففسخ في احداهما لا يجوز الاول  
سحق لكل بدل الاول وبكل حال يجوز ذلك وفي الثالث ان سحق لكل بدل لا جاز والاولا وجماع الصفتان على ان لا يخرج  
من كونه جازا كالتكاح ويبطل الشرط وفي الجماع الكبير كالتكاح وهي حامل على ان لا يفسد ولذا في الكتابة فسخ  
لان الكتابة تبطل بالشرط الفاسد وتعلق الرجعة واصنافها الا وقت في المستقبل باطل كالتكاح وانما يمكن  
التعلق بالكلية ولا يكلف الرجعة وتعلق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصنفى ولا يصح في رواية الامام  
والطلاق وتعلق بمال بدونه سواء اذا قال كقول قسنت اذنت طعة العبد والعتق في التجارة ولا جاز لا يعلم  
الاجارة صارا ذونا ولا جرة للشرط والصلح عن دم الجوز والمجاهة التي فيها القصاص حال او موقوف لا يبطل الا بشرط  
واذا ضمن رجل جناية الغصب او الوديعة او العارية بشرط كالتكاح فيها او حاله لا يبطل وتعلق بكوفه بشرط باطل  
وكوفته وكوفته جاز وتعلق المجبة بكل ان باطل ويعلم ان ملاكها كونه على ان يجوز بشرط باطل بشرط  
وصحت المجبة والتمسك لا يبطل بشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة  
ان متعارفا في كل الخطر يصح وان شرط محضا كان دخل الدار وميت الرجح لا والكفالة لا يفسد بالرجح جازة والشرط  
باطل ونقص النسخ ان الشرط ان يتعارف في صحة الكفالة ويبطل الشرط ولو اكد كره اذ اقدم فلان فانت ام هذه  
البلدة اذ قاضها يصح لانه يصح تعلقاتها بالشرط وتعلق كونه حكما بالخطر والاضافة الى مستقبل صحيح ففسخه  
خلاف ذلك والفتوى على قول التمسك وتعلق جوبا لا عتقا في باطل لا يصح ولا يلزم وتعلق تسليم النسخة  
فان كنت اشترت سلعة فان غيرك لا يصح لتفاوت بين الجران وتعلق القرض ادم والشرط لا يلزم والرجح  
والاقالة لا يبطل بشرط الفاسد وابطال الاجل يبطل بشرط الفاسد بان قال كل ما تخم ولو نود فالحال حال  
صح وصار خالا وتعلق الاجارة بالشرط بان قال ان زاد بالتمسك ففسخ جاز باطل ولو زوج ابنته البالغة العتق  
قبضها لم يفسد جاز ان كانت امة فالا جارة باطل كانت كعقد ولو قال ان كانت جارية فاملا ففسخ  
صح اصله يتعلق الدعوة صحيح وتعلق الاقرار بالشرط باطل بخلاف اصله لانه على الف ان تحت لزوم كمال  
مطلق والمرارة تبطل بالشرط وتعلق الرد بالبيع باطل والردة وفي خيار الشرط صحيح عقد الدية لا يبطل  
بالشرط الفاسد كالا مام يصلح على مقداره فانه لا يفسد خاصة لا يصح الشرط البيع بشرط ان يكمل على  
على ما ذكرناه وان يكمل ان فباطلا لا موقوف بان يقول بعت ان رضى فلان في ثلثة ايام جاز ان رضى فيه ويبطل  
بالشرط الفاسد ولا يصح تعلقاتها بالشرط ثلثة عشر البيع لعمدة الاجارة الرجعة الصلح على الاثر والدين



والا كونه في رواية الوفاء وانما يجب ان يكون في المراجعة المأخوذة بالطلاق  
والطلاق والعتاق بماله وبغيره الرهن العرض للجهة الصدقة الوصاية الشفعة المصانة الامانة الحكم عند  
تحقق الكفالة للمالك الوكالة الاكفالة للكتابة الاذن في الخارج التسبب الدعوة الضلع من دم المحرم اذ فيه انفسه  
حالا او ثوبا جارية الغيب والوديعة والعارية ومنها رجل وشرطها حاله او كفا له عقد الذمة تعليق الرق بالعيب  
وبكنا الشرط بالشرط وعمل النكاح لا يقع تعليقه ولا اصفافه لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر  
على الماذون لا يبطل به ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الشرط والكفالة  
وبغير المتعارف يصح الكفالة ويبطل الشرط كما اذا اقل العكس ان كان على ان يخلل له فلان تحت الكفالة ويبطل الشرط  
**نوع** باع فربا بشرط انك عاينت قصده ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق فسد البيع باع ارضا بشرط انك  
عاينت قصده ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق فسد البيع باع ارضا بشرط انك عاينت قصده ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق فسد البيع  
او يبيع رجوع على البائع بغيره الحادث ايضا فسد باع ارضا على ان يخللها او ارا على ان يخللها فسد فتنقص خيرا لا يفسد  
لا يفسد بغيره ولو ان فيها لدا فخرها فوجد فيها خللا لا يفسد لان التهمة لها فسد فتنقص خيرا لا يفسد  
ولا يعلمكم الباقية في النقص فاشبهت بشيئا حذوه فاذ اخذنا مقطوعة باع وارا على ان يخللها عشرة ورا فاذ هي  
نحت عشرة ان اراد الكون في حاضره لا يفسد وان اراد الاول وجعل حصوها شرط فسد وان اطلق ولم يرد معينها  
فسد ايضا حملها على الاستقبال **بعت** الدار الخارجة على ان يجعل طريقا فيها لا الدار فسد ولو قال لا طريقا  
الدار فسد ولو قدر غرضه بغيره ولو اشترى بنا على ان لا طريقا في الدار وعلى ان ياب في الدار فسد ولو علم ان  
له طريقا فبان عدمه لم يرد وفي المختلف لبيعك وارا على ان يبيتا منها فوجد في ثوبها وقال الكفا  
فيها باع واشترى وارا على ان يارحها ليران اخذها ان يرحها ليران وقت ثلثها صحت والباقي باع على ان لا يارحها  
فاذا ارحها بقاء فسد لان كفاها الى النقص ولو علم ان فيها بقاء او شجر فاذا ارحها بقاء او شجر فسد ولو علم ان فيها  
لو باع بعلوها او سفلها وعدمه ولو علم ان البناء فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
ان يبيتا ليران او كفاها التسمية فسد على ان يبيتا ليران فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
او علم ان او جارية على ان يبيتا ليران فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
فقال كذا فاشترى فبان كذا لا يرد باع ثوبا على ان يصبغ برنجه ان فاذا هو بصفر فسد ولو علم ان يصبغ برنجه  
ايضن جازي بخياره ولو علم ان يصبغ برنجه ان فاذا هو بصفر فسد ولو علم ان يصبغ برنجه  
ولو عكس قال الامام الحنفية في كعبه عيب وان بان خلاصا كان شرط العيب فبان سليما قال الكفا  
افضل الرجعة الباس في غير **نوع** منه باع نباتا في الارض بالبصل مثلا فقلع جريما وقال يبعك على ان كل من  
منه كذلك فسد باع برز القيق على ان يروى في الارض الدود بان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
برز القيق وبرد به باع مثل البذر المتجوز كشرى بذر البصل بان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
فبان صوفا جازي رجوع بالنقصان اشترى ثوبا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اشترى ثوبا او فقا فلفا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اخذها فاقول المشتري ينظر الى خياره لا اشترى على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اولث في اوطب الخيار لان على البياض فوجد في ثوبها او جاري على

على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
وان حملته فاشترى لا خيار له **نوع** باع جونا واستثنى عليها فسد كاستثنى على الطرف لان الحمل لا يفسد  
بالعقد ولو باع قطع غنم او عدل بغير فاستثنى واحد ان يحيا جازوا الا لا اشترى شاة على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها  
ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
الوصف لا الشرط كما لو اشترى فسا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
انها يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
خياره ورا في القصد باعها على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
الحمل زياده في الظن فان باعها على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
لانه كالبقرة من العيب اما اذا اشترى فسا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
كذلك فالبيع لازم وليس الرد لانها وجدت سليمة اشترى جارية على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
وفي ميسر القصة جازي رجوع على البائع بغيره الحادث ايضا فسد باع ارضا على ان يخللها او ارا على ان يخللها فسد فتنقص خيرا لا يفسد  
لا يفسد بغيره ولو ان فيها لدا فخرها فوجد فيها خللا لا يفسد لان التهمة لها فسد فتنقص خيرا لا يفسد  
ولا يعلمكم الباقية في النقص فاشبهت بشيئا حذوه فاذ اخذنا مقطوعة باع وارا على ان يخللها عشرة ورا فاذ هي  
نحت عشرة ان اراد الكون في حاضره لا يفسد وان اراد الاول وجعل حصوها شرط فسد وان اطلق ولم يرد معينها  
فسد ايضا حملها على الاستقبال **بعت** الدار الخارجة على ان يجعل طريقا فيها لا الدار فسد ولو قال لا طريقا  
الدار فسد ولو قدر غرضه بغيره ولو اشترى بنا على ان لا طريقا في الدار وعلى ان ياب في الدار فسد ولو علم ان  
له طريقا فبان عدمه لم يرد وفي المختلف لبيعك وارا على ان يبيتا منها فوجد في ثوبها وقال الكفا  
فيها باع واشترى وارا على ان يارحها ليران اخذها ان يرحها ليران وقت ثلثها صحت والباقي باع على ان لا يارحها  
فاذا ارحها بقاء فسد لان كفاها الى النقص ولو علم ان فيها بقاء او شجر فاذا ارحها بقاء او شجر فسد ولو علم ان فيها  
لو باع بعلوها او سفلها وعدمه ولو علم ان البناء فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
ان يبيتا ليران او كفاها التسمية فسد على ان يبيتا ليران فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
او علم ان او جارية على ان يبيتا ليران فوجد في ثوبها باع على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
فقال كذا فاشترى فبان كذا لا يرد باع ثوبا على ان يصبغ برنجه ان فاذا هو بصفر فسد ولو علم ان يصبغ برنجه  
ايضن جازي بخياره ولو علم ان يصبغ برنجه ان فاذا هو بصفر فسد ولو علم ان يصبغ برنجه  
ولو عكس قال الامام الحنفية في كعبه عيب وان بان خلاصا كان شرط العيب فبان سليما قال الكفا  
افضل الرجعة الباس في غير **نوع** منه باع نباتا في الارض بالبصل مثلا فقلع جريما وقال يبعك على ان كل من  
منه كذلك فسد باع برز القيق على ان يروى في الارض الدود بان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
برز القيق وبرد به باع مثل البذر المتجوز كشرى بذر البصل بان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
فبان صوفا جازي رجوع بالنقصان اشترى ثوبا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اشترى ثوبا او فقا فلفا على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اخذها فاقول المشتري ينظر الى خياره لا اشترى على ان يرحها ليران فوجد في ثوبها او جاري على  
اولث في اوطب الخيار لان على البياض فوجد في ثوبها او جاري على



بما وآه بعثك على الف وعلى ان يرضى بانه لا يفسد لانه لا يصير شرطاً بحكم كواو باع بشرط ان يدفع المبيع قبل التمثيل  
فد كبيع لانه لا ينتهي العقد قال محمد لا يصح شرطه الا لاجل حتى لو سمى الوقت الذي يستلم فيه المبيع كذا باع بغير شرط  
ان لا يسلم الثمن في بلد آخر والتمس حاله فد وان باع بالثمن في بلد آخر فبطل شرط الايقاع  
في بلد آخر لانه ان لم يكن له حمل وثمنه لا يصير سبباً في مكانه وقد صح كعقد بذكر الاجل المعلوم وان قيل ان شرط البيع شرط  
لان بيعه في مكان الايقاع بشرط باع بغيره او على ان يدفعه في مكان آخر لا يجوز لان يكون الثمن بغيره كبيع المبيع بشرط  
على ان يكون الثمن للبايع واخذه وبكيفية القبض فكذلك شرط الاجل لاجل المدة التي يفصل فيها بين الاجل والبيع لا يفسد  
ذكر اجلا بشرط ايقاعه بالبيع فجاز فان حل في الميسر حل قبل موطنه طال بين شيئا وذكر الطل وورثته لا يبطاله  
الا في مكان الايقاع وما له حمل وثمنه لا يبطاله الا في مكان الايقاع والتعاقد ولو لم يذكر في الثمن اجلا فبطل عند محمد وعنه  
أحسن في الاجل وثمنه ان يفسد في الاجل لان لا يفسد ويطلبه حيث شاء اشترى صبغا او عبدا على ان يصبح به  
ويبيعه ثم يوفيه الثمن فد ولو باع عبدا على ان يوفيه ثمنه يوم القيمة وقال المشتري في وقت الحاجة ولو اشترى عبدا على ان يبيعه  
و اياها على ان لا يبيعه عليه يصح كالتصديق لا يستوفى ان يكون غنا فطرا كالمبيع بلا ثمن او على ان لا يبيعه في **نوعه في الخارج**  
اشترى على ان يخرج الارض على البايع فد وان شرط البعض على البايع ان يخرج الارض لا يصح وان شرط شيئا زائدا  
على الاصل فجاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم اشترى على ان يخرجها ثلثة اواربعة جنان اريد ان يفتقر فد لان باع  
بشرط ان يجب على المشتري فخرج ارض اخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين التزام المخرج كله او التركه  
اشترى فخرجها الاصل بغير فخرج او غير الخراجية مع المخرج بان كان للبايع خراجية ومنع فخرجها على هذه  
ولو لم تكن في الارض خراجية فوضع عليها جاز لانه لا يظلم اشترى على انها حرة في التلويح لا يبيته او على ان قانونه كذا في  
خلافه في الاول اكثر في الثاني قال الامام طهر الدين بغيره كذا في الخارج وقال في الخارج اشترى وكذا بشرط ان لا يؤخذ منه الجاية  
ولو بشرط الجاية الاولى على البايع والتعاقد عليه جاز باع خراجية فخرجها في السنة ريعها في وقت يمكن من الاستغلال  
للاستيفاء فعلى المشتري وبه يثبت وان فيها زرع لم ينفذ لثبوت فعله المشتري وان ادرك النقص لم يفي كالمعروف بانها  
من آخر ثم آخر و ثبت خبر كل شهر فخرجها على واحد قال القدر والصبواته على من كانت في يده وفي قول البايع  
اذا تمكن المشتري من ارضه قبل القبض اما لا يقبض او يقبض لكنه منعه من التزاع مما منع فلا اذا اخذه سلطان من  
الكار او مستأجر جمع على التمتع والموارد كونه في مجموع النوازل وفي الاصل الخراجية في الاجارة على المخرج فان  
شرط جاز على المستأجر فد فان ظلم الى اخذ من المستأجر في المدة لا يرجع على المالك وان قال المالك  
اذا في الاجرة فادى جاز والعشر كذا في الخارج مات المالك اجرا لارض واخذ المخرج في الاجرة ولو اراد ان يشترها لنفسه  
امر بغيره ببيعها زجلا ثم اشترى **نوعه** في البيع بشرط الكيل وكوزن اشترى قطيعا على ان يذوقه اكثر  
او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اقل او اكثر ان لم يستم عن كل واحد فد في الجواب وان سمى  
فد لو زاد او جاز بالخير لو تافها وفي التافاى اشترى على ان يذوقه ازيد وكذا باع غائب بجزل التزايد  
ويستعمل كناية لانه ملكها اشترى بطون في الخطه على ان يذوقه حمله منها فوجهه اقل او يثبت في الخطه فوجهه  
وكذا خيرة بين لاخذ والترك بخلاف اذا اشترى بغيره فوجهه ما يبلغ نصف الجب باخذ ذلك الجب فيصير بين  
والفرق الجب عما يكال مع الخطه مكان مقدرا والبر والبس لا فتم بين مقدرا لكنه جاز اقل من بطون كعود  
خبر اشترى بغيره بجزل على ان يذوقه الفافا هو الفافا فكل اشترى على ان يذوقه عشرة اوطال فيكون فافا فافا

حجر قد ثلثة اوطال خيرة وان تعد الرذبا شتر جمع بجهة الغاية ان يذوقها بما يكالها جاز ولا خيار ولا شتر طشتا  
على عشرة امتا فبان بعد القبض ان خيرة امتا خيرة ثلثة امتا بغيره العيب فان حدث به عده بغيره البايع  
قبوله فوط طشتا عشرة امتا وثلثة امتا بغيره وقوم خيرة امتا عشرة فالعيب ينقص ثمنه ولو شرط ان  
يكال البايع امتا بالتمس على المشتري قياسا او تخانا او على كقلب فديت ارجاء تحتنا لان لا يذوقه  
المديون توثيق فاكذ منتضيه العقد وهو المبرر الذين للاستيفاء لا يوثق فيه لانه لا يستيفاء في الشرع لا يذوقه  
فلا اخلا في بين مستوفى مستوفى **نوعه** في بيع عبدك من ظنان على فبعد لظنان فوجهه الكفر في استيفاءه لخصاص كونه  
على ظنان الظاهر في الرواية ومن انك لا يوثقه ذكره في المنتضيه اشترى في آخر على ان يعطى البايع لظن ظنان جاز غايبا  
كان العبدان او حاضر او كبيع بشرط ان يكفل ظنان بالترك كالمبيع بكفالة ظنان بالتمس وقوم شرطية اقرس  
ولم يبيعه فد الا اذا انقضا على الرهن في المجلس او نقد الثمن حاله ولو شرط من كره خطه بجهة وان لم يبيعه وقوله  
ان لم يقبل لظن في ثلثة بغيره بشرط لظن في ثلثة فلا يصح بغيره بشرط لظن في ثلثة لظن في ثلثة لظن في ثلثة  
وقبض ثم وكل آخر على ان لم ينفذ الثمن في شهر يفسخ كالمبيع في شهر يفسخ كالمبيع في شهر يفسخ كالمبيع في شهر يفسخ  
ايضا فان لم يوجد النقد ملك الفسخ وقد مر في بيع الوفا ما فيه من تفصيل بيع رقبته الطريق على ان يكون للبايع  
حق المرد وجاز وان باع في المرد ولا كذا الوفا على السفلى على ان يكون له حق القرار العلو كذا باع في المرد بشرط ان  
يسير عليه البايع الحوايط يفسد ولو وعد البايع بناء الحوايط لا ولا يجر على البنا ولكنه لم يبين للمشتري ففسخ  
البيع اشترى حظه من رايها على ان يخرس عشرة فوجهه كذا في صح وان وجدنا عشرة او اقل فد لعله اتمها  
اقل من عشرة فوجهه عشرة اكثر في من انك ان يجوز اشترى لؤلؤة على ان ذرنا متغالا فافا هو متغالا  
في الزيادة لا بلا شتر لان الزن فيما يفسد البعض ينزل منزله الوصف اشترى شاة على انها حامل فلذها هو  
بخلاف اذا اشترى عبدا على ان يذوقه لظن في ثلثة و لو باع بغيره على ان يذوقه لظن في ثلثة لظن في ثلثة لظن في ثلثة  
في العبد باع على ان يذوقه لظن في ثلثة و لو باع بغيره على ان يذوقه لظن في ثلثة لظن في ثلثة لظن في ثلثة  
لزمه قيمة على الروايات ولو وجد كعبد عتقت الرذبة ولا شتر اما على البايع لم يبطا فبان خلافه لا يرد في  
رواية بركة السفيح ان مشروطا في القبض حرم وقد عرض الا لا اشترى على انها بكر فاذا اتمت البكر العذرة وقال البايع  
زالت لوطي او اشترى بولته قيل وعليه لا كثر برد وقيل القول للمشتري وبطلان الرذبة وكذا في الرذبة لا خلاف  
ان لم ينفذ الثمن في ثلثة يفسخ وان لم ينفذ حقه في المدة لا يبطل البيع ذكره بكر وكفالة ان المالك ثبت في الثلث فوجهه  
بعده ان لم ينفذ وهو محضون بالتمس وان تصرف في الثلث لزم به وان وطنها المشتري او تعينت هذه خبر البايع بين اخذ  
المبيع او الثمن ان شاء والمكان الثمن غرضا فقال ان لم يسلم في الثلث فاجدث في الثلث ذكرنا كذا وان ملك  
المبيع او اتمله اشترى بعد الثلث ضمن ثمنه للبايع وان غيب فعلى ما قرأنا لم يبين الوقت او ذكر وقتا مجهولا فافا  
ان لم ينفذ اتما فلا يصح **نوعه** في بيع قطيعا وشتره كواحد المعين صح ولو قال بعث الكل على ان لا يذوقه الا يذوق  
كما لو قال بعثك العبد الا عشرة ولو قال على ان لا عشرة لانه دخل ثم اخرج فانه دفع الاشياء **الفصل**  
**السادس في العيب** وفيه نوعان الاول هو عيب في الرزق وهو الرزق عيب للعبد والامة وجد ما رقا  
او كافر او مخنث في الرذبة لا في الرذبة الذي له رذوة وليس في رذوة ومكسبه في مثله ان قلنا ان كثر رذوة الرزقا  
عيب فيها وفيه ان مرة او مرتين لا وان كثر رذوة ولو عد منه رذوة بشرط المعاودة عند المشتري في كل كسبه في ثلثة

احوال العبد







على ان يكون العيب معلوماً في وقت العقد

التم الذي يوجب موت فارة فيه رجع المشتري عليه بالنقصان عند ما وعلمه العتوى ولو وجد المشتري عيباً  
وما ان اضر بالفساد او بالالا اشترى كغدا لانت فوجد به عيباً لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان يرجع به  
ولو اضر رجع بالنقصان ان لم يضره. جعل الارض اشتراة مسجدة على عيب رجع بالنقصان على من قال  
يعدو الى ملكه اذا ضرب ولا يرد العيب صغيراً فاراد الرد فقال انه الخياط ففعل فلم يقطع ظهر الرد وقال  
بعده فان اتفق البيع والارث فصرح على البيع لا يرد لعدم الرضا فالقول بوجوده وان كان نوع منه **نوع من الزيادة**  
بعد بالبراءة في كل عيب اذ هو من غير ان يضر في الحادث بعد البيع قبل القبض عند ان حلفا في البراءة  
من كل عيب به لا يرد في الحادث اذ هو من غير ان يضر في الحادث بعد البيع قبل القبض عند ان حلفا في البراءة  
لان البراءة من المتعلق بقبضه قيام المتعلق وفي البري من كل عيب يرد في العيوب والآراء وان كان في كل  
واحد من العيوب لا يصح الزيادة ولا اقل من برات وعن الامام الداء المرض الذي في خوف كبد او طحال  
او غيره ولو باع جذا وقال انما يري من كل داء ولم يقل من كل عيب يري في العيب ايضا لان الداء داخل في  
بخله في العيب فانه لا يرد في الداء ويراد على اصح واحدة مقطوعة ولو قال انما يري من كل عيب بهذه الجارية  
بري من العور وكذا ايضا ولو قال يري من كل عيب به لا يرد بالواحد ويرد بالعينين **نوع في الرد** ظهوره  
شرط لصحة وظهوره طرق اثباتها كالاصل في الرد او قول الاطباء والحاذق في كداء الباطن  
او بقول النسا **ان يجرى** فان كانت هذه تحت خصوصية المشتري في العيب وان قبل القبض الرد فصح  
العقد بحدوثه بل فضاء او رضاً وفي الاصل جعله كقول الوكيل شرط علم الرضا وان رضى البائع فيها  
وان اضم نظره في الماضي كان قد علم او حاداً فلكل لا يرد في المدة حلف المشتري ان يطلب البائع عيبه والا حلفا  
لنائه بانه ماسط صحت في الرد على الوجه الذي يدعيه البائع عند انقضائه وبعبارة ما يرد به  
وعرضه على البيع منذ رآه وان مما حدث مثله في المدة ان اعترف البائع بقبضه هذه الزمة وان اكره من  
المشتري عليه فذلك وان لم يبر من عليه كمن يري من كل عيب به لا يرد عند باع ردة على باع وهو على باع الاول بهذه  
البينة عندك وقبل الامام نوع وان يجرى كنبته كلف البائع لعده وسلم في هذا العقد وبهذا العيب  
فان حلف بري وان نكل بره عليه قال في الحيط لا يصح هذا الحد في المشتري ابراء والا عدا على المروى في  
التم بانه مال هذا المشتري قبلك حتى الرد بالوجه الذي يدعيه كخليف على الاصل وان كان في الحلف ولا يوفى  
الا بقول الاطباء والخصومة قبل القبض ان القاضي في اول المعوق نظر بنفسه والابن عدلين لانه لم يرد  
فان ابراءه حالاً لا يرد في المدة الزم البائع وان واحداً واخره بقبضه في الحال صحت الخصومة ولكن لا يرد  
الا بحدوثه وان بعد القبض قال لا لا يرد في المدة ردة ايضا وان قال لا لا يرد كلف البائع على الوجه الذي  
ذكرنا **واعاد** كذا في رجع فيه الاطباء ولا يثبت في حق توجع الخصومة ما لم ينفذ عدلان بخلاف الاطباء  
عليه ان رجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لانه في الرد وفي الزيادة عدم البكارة  
لا يثبت الا بقول البائع لانه اياها بالوطء وان منع الرد او بقول النسا وانه لا يكون حجة في حق الرد وفي  
الشق الاول تفصيل لو وقف عليه وان كان يعلم بقول النسا فاولا واحدة تكفي الاثنان احوط فان اخرجت  
بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجع الخصومة فان اخرجت عدله بقبضه فبطلت الخصومة  
لا يمكن المشتري من الرد توجع الخصومة في حق الحلف بانه لعده وسلم وبانه هذا العيب البينات

ظهور العيب

عدم البكارة

وان بعد قبضه اخرجت عدله بقبضه العيب توجع الخصومة وحلف البائع كما ذكرنا وان اخرجت عدله بقبضه  
والقول في العراض لا يثبت ذلك الا بوجوب ابرائين وكل ذلك عيب في الجارية وكذا ان اخرجت  
الحال لا اذا اختلفت بان وجد كل واحد عند البائع في الصغير او الكبير وجد عند المشتري في الصغير او الكبير  
عند البائع في الصغير عند المشتري في الكبير لا يكون عيباً والبول في العراض من المصنف الذي له عيب على البائع  
لا يعقل فلما جاء المشتري وادعى اباؤه قد كان عند البائع بعد البلوغ لا يجرى اما ان يقر بها او ينكرها او اقر  
بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده او بعكس فان اقر بها ردة عليه وان انكرها لم يرد لانه لم يقر  
قبل ان يبر من على وجوده حالاً فان برهن صحت الخصومة ثم برهن على كونه عند البائع بعد البلوغ  
فان برهن ردة وان غير حلف لعده وسلم وما ان يقر من مبلغ رجل في الصغير في قيام العيب شرط في الدعوى  
حتى لا يخلص البائع للرد بجائز البينات اما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع بغير فادعوه  
صحة فان اقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع فان اقر بقبضه العيب في الحال لا يرد حلف على البينات  
كما ذكرنا ان اقر بقبضه العيب في الحال لا يخلص على العلم عند الامام وجدنا عند الطه لا يرد ما لم يرد ارتفاع  
الخصم الجبل الداء ويرجع في الداء والاطباء في الجبل الداء ولا ارتفاع بغير احد من البينات لا يخلص  
وفي دعوى الجبل لا يثبت في رواية اذا كان من جبال شرا اربعة اشهر وعشر وان اقل لا يرد رواية يسمع  
دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس على الامام اذا وجدنا من تفعه الخصم بجهالة يعلم  
انها ليست بحال ولم يوقت فيه وجمهور قد رده الوفاة ويعتبر في ذلك قصيدة بلوغها وهي عشرين  
فيحكم ببلوغها هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا استكمل الامر ببلوغها في حق الدعوى وتوجه  
البينات لانه الرد فلو برهن من انها كانت من تفعه الخصم لا يثبت لعدم الوقوف على الانقطاع وابو مطيع  
يشترط اشهر وسفيان كولين ولو برهن من على الاختصاص عند البائع بقبضه لا يمكن الوقوف عليه ان يجرى  
عن اقامة البينة يخلص كما ذكرنا ولو اخرجت امرأة بانها جارية بالعدم تحت الخصومة ولا يثبت قول  
النافية فلو قال البائع ليست كلها بصانحة اختار القاضي ذات بصانحة **باع جارية** وسلمها فوجد  
بها المشتري عيباً ورام الرد والبائع يعلم بقبضه العيب ان لا يثبت بغير قضاة فبطلت الرد على باع الوكيل  
بالبيع ردة عليه بعيب بلا قضاة اقر عليه ان لا يثبت مثله في المدة هو الصحيح وان بقضاة ولا يثبت  
مثله في المدة والرد على الوكيل ردة على الموكل مطلقاً وان يثبت مثله في المدة فبطلت بطلت فرق على الموكل  
وان باقر ردة الوكيل ولكن لان الموكل لم يخلص الوكيل بالشرى لانه لا يثبت قبل الدفع الا موكل كالمصنوع ولو  
ادعى البائع رضاً الامر ويرهن بطل الرد وان راك خليف الامر ليس له ذلك لانه لم يجرى بينهما عقد وان راك خليف  
الوكيل ليس له ذلك ايضا لعدم دعوى الرضا منه ولو اقر الوكيل برضا الامر لم يرد الجارية الا ان لو برهن من على رضى  
الامر او قبل الامر بالعيب فله البيع ولو وجد الموكل به عيب بعد موت الوكيل ردة على البائع وان وجد المشتري  
في الوكيل عيباً اخذ الممنوع من الوكيل ان كان نقد الفسخ اليه وان كان نقد الفسخ في الموكل فمضى الموكل بالفسخ  
لو وجد به عيباً كان سلمه لا الموكل لانه لا يرضاه وكذا في الجارية والا جارية والا جارية والا جارية والا جارية  
عليه وان وصل الفسخ الى الموكل في الزيادة الوكيل بالشرى وجد المشتري عيباً قبل القبض فبطل البائع  
جارية الزم الامر وان كان بعد القبض لا الامر اشترى في عبده اعاد دون المديون المستوفى فوجد به عيباً لا يرد

قول النسا لا يرد

وان بعد قبضه



عليه ولا على باعها الا اذا كان الثمن منقوذاً وان لم ينفذه لم ينفذ وقيل المبيع اولاً ووجوبه عيباً لا يرد ان كان الثمن منقوذاً  
او كسباً او زينة باعته لانه يدفع بالرد ومطالبته بما دون من نفسه وان عرض له ان يملك الرد ولو باع نفسه  
من العيب بجارية ووجوبه باعاً لاجارته واخذ في العيب نفسه عند ما قال محمد بن عمر بن حنبل في الجارية ولو باع  
لأجد من وارثه ومات فوراً المشتري ووجوبه عيباً لرفع الامر الى القاضي فينصب قاضياً فيرد المشتري الى القيمة ويرده  
الى قيمته في الكوارث نقد الثمن او لا في الصحيح ولو باع كوارث من حورثه فمات المشتري وورثه البايع ووجوبه عيباً لرد  
الى الكوارث لا فرق ان كان وان لم يكن سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا اذا اشترى لنفسه من ثمنه الصغر شيئاً  
وقبضه واشهره ثم وجوبه عيباً لرفع الامر الى القاضي فينصب قاضياً فيرد المشتري عليه ثم يرد البايع على بايعه  
وكذا لو باع الابن من ابنته المشتري العبد المأذون شيئاً او ابراءه البايع عن العبد وان اشترى من غيره العبد فمات  
وان قبضه المأذون ولا امتناع في القبول وكذا خيار الشرط ابراء بايعه ثم كسب بعد وجوبه المشتري الى البايع  
عيباً قبل الرد عليه صح حتى لو رد البايع على بايعه او على من جده عاهه جده عاهه باط منكر والمشتري كان رآه  
او ان لم يره ان كان الكسب كسباً لوقوع النظر الناظر اليه يراه لا يصدق فانه لم يره حال المشتري او وجوبه بالمبيع عيباً  
واصله على البايع ان يدفع البايع شيئاً والمبيع للمشتري جاز ولو اخطأ على البايع ان يدفع المشتري شيئاً والجارية للمبيع  
لا يرد ولو اخطأ باعاً باق من الثمن الاول ولو وجوبه بالمبيع الذي لم يحل دفونه عيباً وورده ثمنه المرد على المشتري  
تقابضاً بعد الجارية وتقابضاً وعلى المشتري الجارية ثم وجوبه بالعيب عيباً وورده خير بايع الجارية بين اخذ قيمتها  
يوم قبضها او اخذ ثمنه ليس له نقصان الثمن ان بكره ولا عقران شي لان كسب على ملكه نقاباً معاً فيقبض  
ثم وجوبه على المشتري عيباً ومات وبغيره الاخر فيقبض ان شاء واخذ بكمته العيب من غيره الاخر رجوع بكمته  
العيب من البايع الاخر صحها وانما خسر عرض البايع في قبضه عيباً وتقابضاً وفي كسبه عيباً واطلع على عيبه  
لا ضمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل لكان كسبه ولو ضمن ان ضمان المسترد او لرد ثمنه مسترداً  
او عراً والمخون او لا على فوجده كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات عنه وقبضه بالنقصان يرجع على  
الضامن فان ضمن البايع فيه ثم العيب جاز عند الامام ان يرد يرجع بالثمن كله ان قبضه عند رجوع بكمته العيب  
على الضامن كما يرجع على البايع وان ضمن بكمته العيب من غيره هذا العيب كان كذلك عند الامام ان اشترى  
رجوع بالثمن ولو اقر باقاً اضمنه وكل آخر يبيعها فباعتها وتم ابقاها ثم علم المشتري حرام الرد على الوكيل باقره ولو كسب  
له ذلك دفعاً للقرض عن كوكيل وعن كسب اشتراكاً وابتعت عنه ووجوبه ثمنه اخبرها من حيث يثبت فلا باق لانه  
حتى لو اشتراكاً بالمشتري وابتعت عنه له حق الرد وكذا الباقي في كسبه ووجوبه ثمنه ولو ادعى ان البتة من ثمنه فقبل  
ثم عاهه عليه وان بيعت من ثمنه او وقعت من ثمنه رجل وابتعت منه في دار الحرب ثم يرد على البايع او لا يرد ولو  
اشترى ثمنه فقتله مشراً اليه فوجده رداً ليس له الرد الا اذا كان بكسر او غش وكذا اذا اشترى جارية فوجده مسوداً او  
تأم الخلقه ليس له الرد لان العيب في الجارية ليس عيباً ووجوبه الجارية في الرجوع عيباً لا في البايع اشتراكاً على انهما عاهه  
فانتهى به ثم علم انهما لم تكن الجارية بكمته كذا على الامام لو ادعى ان البايع رجوع بالنقصان ولو اشترى جارية رزقها  
ابوه او وجدها لم يرشده فهذا عيب في الجارية فقتله اللأثم فيخون عاهته او لاداة غيره من الاثام فوجده النكاح  
عيباً والفرق ليس بعيب فيها والفرق في الجارية فقتله وجعل في كسبه عيباً في الجارية فقتله او كان عاهه فوجده  
عيباً فيها وفي النكاح ليس بعيب الا اذا خشي ان يوجدها في كسبه عيباً في الجارية فقتله او كان عاهه فوجده

الرجوع الجارية

في الناس ثلثة اوجوه ووجه المصنف سقط او اشتراه على ان منقوذاً فوجده على خلافه وعلى ان جامع فوجده  
اثنين او ثلثة فقطوع عن كسب اشتراكاً وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا ينظر اليها الا ان شاء فان قلن بها ذلك لرد  
احلقت بمبيع وان قبض العقبض اذ قالوا لم يرد وقال محمد بن عمر بن حنبل في الجارية ولو باع  
بعد ذلك اذ قبض العقبض ووجوبه عيباً لرفع الامر الى القاضي فينصب قاضياً فيرد المشتري الى القيمة ويرده  
وفي بعض الكتب اشتراكاً ووجوبه باعاً لاجارته لا ينظر اليها الا ان شاء وان حال كسب مثله المدة كالمردق ردت ثمنه  
الواحدة والاثنتان او طوان كسب مثله حلف بها ثم ردتا وان قبض من ردت بشهادتهما فاقول ان كان ذلك وكان الا  
يقول كلف بمبيع لا يرد بتمه في ذلك وكان محمد بن عمر بن حنبل في الجارية ولو باعها على عيب لم يرجع  
لما قلنا اشترى خفيين فوجدها صنفان احدهما في جملته ليرده لانه عيب عند كسب قال في الثمن ليس يرجع  
وان وجدها صنفان ليرده ووجوبه المشتري احلقت فوجدها صنفان ليرده وان وجدها صنفين في الاخر  
فان كان خارجاً على عيبه فالتاس في الجارية ردوا والا لا ولوم يدخل رجله لا العلة فقال البايع انه يتشعك  
فليس له ان يرد بتمه ليس له الرد والمشتري لا يرد ابراء بايعه عن كسبه بعد وجوبه كسباً عيباً قبل رد  
لورده كسباً عليه ليس له ان يرد على الا لا لا على عيب في المبيع فاصطلى على البايع ان يرد البايع للمشتري ما لا يمان  
انه لا عيب او كان كسبه قد برى استرد البايع الضلع قال شيخنا لا لام اذا كان كسب ظاهر اجمالا كسب مثله المدة  
ترد باقران الا ان يبر من على ابراء المشتري او رضاه فان انكره حلف على عدم الرضا والبراء او ان يحل للمدعي  
في رد المشتري يقول البايع احلقت عندك فان انكره ولا يثبت للمشتري كسباً على البايع على البينات لا العلم وان كان على  
فعل الغير كذا في الثمنان يستحق الزوج بانهما قد زنت وان اترنا فعل الغير لانه يستحق على صدق نقالة شري  
جمارا يعلوه لئلا نستم نتم عيباً ان قد رده لا اشترى عشرة حرم على ان يرد بايع غزوة فالتا اثنين في الما فبان  
انه بايع سراج وهو عيب فاحش عند القاضي ينظر اهل البصائر في البينة قالوا انه بايع سراج يرد وجب عيباً  
العيب في الاثنين وكذا في البرسم اذا اطلع على عيب بعد كسبه بالنقصان ليرده لانه عيب قال الجارية هذه  
او هذه الزانية ولم يصف ثم باعها ووجوبه المشتري ثمنه او زينة او اراد رد ما فاكسر المشتري كون العيب بها على ذلك  
الاقرار لا يثبت به عيب كذا قال في التماسا ردتا زانية انا اذا قل فعلت هذه الخيانة كذا ثم انكره من عيب  
لانه يكون اقرارا شري جارية فرائي فيها فوجده ولم يعلم بانها عيب فاشترى اثم علم انها عيب لانه عاهه  
على الناس وقد ذكرنا الاصل في كسبه لانه من الداء والا ان يكون سمته كذا في الدواب ولو اشترى في ايام  
في وقت العمل بعينه في سبعة در وقت كابر رده اذا ردت العبد اقل من عشرة او ثمن البيت ولم ياخذ شيئاً  
فهو عيب وسرقه فليس له ان يرد بتمه ليس له الرد والمشتري لا يرد ابراء بايعه عن كسبه بعد وجوبه كسباً عيباً قبل رد  
الجارية ووجوبه عيباً لرفع الامر الى القاضي فينصب قاضياً فيرد المشتري الى القيمة ويرده  
ابايع الشجرة كحاشي لو كان باجارية او العبد عشتري ووجع لفرس باخذة بعد خري ردوا لو اشتراكاً على انهما  
بكر فعمل بالوطي عدم البكاح فكلما علم نزع بلبايش من سبعة ردة وان كسب بعد كسب لا الهرم عيب التحال  
القديم عيب اذا كان من داء اما المعقود فاشترى دابة بكل الدبدان ان كسب عيب ان قل لا كسب عيب  
وسيلان الما في الخنزير عيب شرب لبنه مما يحل ولا يحل ليس بعيب في كسبه الجارية وارتفاع الخنزير ادناه  
شهر اذا كان عند المشتري هذا العبد بشت انه ان كان عيباً لم يرجع كذلك كسب فاقضاه على عيبه

سراج  
عيب  
الرجوع الجارية



المشتري ثم عا وجبها ان كان البائع اعطاه عليه الصلح من العيب بمرده **نوع فيما يبيع الردة** وما لا ينعقد لم يرد  
يدل على الرضا بعد علمه بمرجه الرده والرجوع بالنقص على المشتري والرجوع في الاجازة ثم عا على عيب لا يرد  
ولا يرجع بالنقص كراكان او تبانقصها الوطى او لا ينعقد في الاخذام وكذا لو قبلها بشبهة او لمساها ويرجع بالنقص  
والا ان يقول البائع قبلها ومن وطئها الزوج ان شتبارا فان كان الاخذام الوطى عند المشتري او ابتداء عند  
المشتري عند البائع في الصحيح ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص ان الاخذام البائع وفي  
الغير يرد بالنقص بغير الوطى او وطئها فوجب العرق لا يرد بل يرجع بالنقص ان زوجها المشتري او غيره عليها  
ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ان وطئها الزوج او وطئته بشبهة وزم العرق ان البائع ما قبلها  
كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف اذا وطئ المشتري وقال البائع قبل كذلك ذلك لان وطئ المشتري لا يرد  
وطئ الزوج يلزم ووطئ الوطى ان كان معلقا لان الرجوع بالنقص ان الاخذام لم يكن معلقا لان البائع لم يرد  
في الثانية ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا للبائع ان يغيرها عنه حتى يستوفي الثمن فان منع ونقد  
الثمن ثم اطلع على عيب والوطى ان كان نقصا بالردة بل الرضا البائع والتدليس البائع بعد العلم بالعيب لا يكون  
رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب خارية فوطئها او حررا بخلاف اعتناق ولد المبيعة فانه يكون  
رضا بعد العلم بالعيب وبطلان العرض على البائع واجارة المشتري ورهنته وكذا بنة والتدليس والتسكية قال  
المشتري في الصحيح ان الاخذام بعد العلم فامرة الثانية رضا وعجزا لرجل الماعن شهوة والامر بالطبع والغير يرد  
ولو فوق العادة رهنه وبسط الثوب وانما الرضا والخط ورفعه لا فاذا جازع في الاخذام فهو رهنه وابتداء التسكية  
رهنه لا دوام وفي الاخذام رعايتها وتسكين الكرم رضا وكوب لداية اذام يضطر رهنه ولو اضطر بان لا يتعدا  
وكوب كسب ينظر لا يبرأ او ليس ينظر الاخره فهو رضا ولو قل عليه علف دابة اخرى ربكها او لم يربكها فهو رهنه  
داوي جرح الجارية فهو رضا اعتقها او بتر تام علم بالعيب لا يرد بل يرجع بالنقص ان الاخذام البائع حيث لا يرجع  
وان علم بعد البيع وكذا العتق على مال ولو باع البعض او وطئها بالباية ولا يرجع ايضا ولا ينعقد في الاخذام  
خلاف عجزه ولو قبلها المشتري او غيره لا يرجع لو علم بالعيب **باب عجز او باع المشتري في آخره في الثانية** واطلع  
ان على عيب يرجع على البائع بالنقص ولا يرجع هو على البائع عجزا فاما لو صالحه المشتري لا يرد البائع لا يرجع  
الصلح عند الامام لانه لا حق له وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد علمه بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها  
يرجع بالنقص ان الاصل ان تغذر الردة حتى كان باع في ردة المشتري بطل في الرجوع بالنقص ومن كان لا يرد المشتري  
لا يرد وطئ المشتري البائع ان يقبل فاشترى الردة في الاخذام كان حاصلا قبل البيع فافقدها اشتري  
فليس او يعلين او مخرجين فوجد باعها بعد بيع الاخر ليس بالردة وكذا لو كان قابضا ليس له ارضاها  
بل يرد بها او يمسكها اشتري زوجي فوث اطلع على عيب جدها قبل القبض لم الردة خاصة فظاهر **باب**  
**وقال في الصحيح** ان لم يعل الاخر بدونه لا يرد خاصة بل يرد وفي الجاهل جدها البائع مع المشتري فابا قتل  
من الثمن الاول او اكثر ردة عليه يجب لم يكن له الا يرد على باعها لا يرد ويهدى المشتري عيبا بعد ردة ثمنه  
في الاصل ام لا وحدثها قبل القبض لا بعدة فان قبل القبض الزيادة متصلة متولدة لا ينعقد الردة كالكسب والتمس  
وان متصلة غير متولدة كالكسب والتمس البينة صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة وبغير ردة وثما  
بعضها فلا يرد ويرجع بالنقص ان متصلة متولدة كالكسب والتمس البينة والتمس الصوفى والارض والعرق وكذا الردة

ويجزان

ويجزان شاعرها او رضى بها بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيبا ووجدته بالزيادة لا يرد ذلك الزيادة الا اذا  
كان حذوها قبل القبض يورث نقصا في البيع في الردة في النقصان ولو قبضها ووجد بها عيبا بالزيادة  
فان عجز المشتري بالبيع بجهته من الثمن بقدر قسم الثمن على فقه البيع يوم البيع وقدر الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب  
بالزيادة لا يبيع ردة ما بجهته من الثمن لانه صا لها حصته من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو متصلة غير متولدة  
في الاصل كالحب والصدقة والكسب للردة فلو زادت الزيادة بلا عيب ولا يطالب عند الامام هذا اذا حدثت قبل  
القبض ولو بعده لم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة في الاصل منع الردة والفسخ  
عند الامام ومن يرجع بالنقص ان غير متولدة في الاصل منع اعياءا والمتصلة المتولدة في الاصل يمنع الردة  
ويرجع بجهته العيب لا اذا تراضيا على الردة فيكون كبيع جديد وكذا كانت الزيادة قائمة عند المشتري فان  
تلك باقية سحما ودية جعلت كالمكسب ورد المشتري ان ملكت بفعل المشتري البائع ان يعل بمرجه من الثمن  
وان شت ولم ينعقد ردة حصة العيب سواء اوردت حدوث العيب نقصا في البيع او لا وان بفعل البائع ليس  
الردة لو جوب النقصان لقيام العين في الرجوع وان انقص بعد القبض ان باقية سحما ودية او بفعل المعقود عليه المشتري  
لا يرد لانه لوردة لردم بعينين ويرجع بالنقص اذا رضى البائع في ردة او يرد المشتري في جميع الثمن وان بفعل البائع  
او البائع يمنع الردة بجهته العيب ولو هدم حايطا واحدا في الدار ونه ليس الردة اذ اراد رده فاذ في البائع يرجع  
في غيره ويرأس بطل في الردة ولو اشترى غلاما فباعه في غيره في المشتري كان المشتري وحلف عند ثمنه ورجعه للمشتري  
الاول فاطلع على عيب فارادته على باع له ذلك لان القاطن فسخ البيع بينهما عا دية الملك وكذا  
لو تصادقا على ان البيع ثمنه وتصادقا على ان خيار الرمية للمشتري او جعل له الخيار لم يكن فقبض البائع  
بالحق ليس له الردة لان الفسخ بتراضيهما فصا كالاقالة ولو ادعى ان ثمنه كذبه المشتري فان ترك المبيعة  
بغير قبضه ليس له الردة وان بقبضه ردة المشتري اذا اراد ان يشتري على انها لو نكحها مرة بعد اخرى فبأن نقصان  
ليس له الردة ويرجع بالنقص وكذا لو وجد عيبا اشتري بقرعة عمدة الضرع وهو يرى انها بلول بلا شرط فخلها  
فبأن انها عمرة افتعلوا انه مل موثقة الشرط وهذا كغيره في الطلوع والرجوع على ان يكون المشتري على انها  
بلول ونقصان النقصان ان يقوم به يجب بعشرة ولا يجب بعشرين فيرجع بنقص الثمن وكسب بنقص  
عند التجار وفي المعايضة ان النقصان عشر العجز يرجع بعشر ما جعلت ثمنه المقوم لبيان يكون اثباتي مجزئ  
بلفظ الشهادة بجهته البائع والمشتري والمقوم الاجل في كل صفة اشتري اثنين واطلع على عيب جدها  
قبل قبضها وان قبض المعينة كرها وان قبض السليمة لردة هي الاردة اذ احدثها وان قبض السليمة وباعها  
او اعتقها الزم المعينة المظلمة بغير النقصان وقيل قبضها او قبض احداهما ردها او احدهما وليس  
ردة العيب خاصة وبعد قبضها لردة المعينة خاصة وان كان بعد جدها ولو اشتري واحدة وباع بعضها  
واطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفاقا وكذا بجهته الباقية في الظاهر وهو الصحيح اشتري  
فاكل بعضها وعرضه على البيع او باع يرد الباقي عند حرج ويرجع بنقصان ما استملك عند حرج وعليه  
الفتوى اشتري وبقا لغيره فوجدته فتردد الباقي بجهته ويرجع بنقصان ما استملك عند حرج وفيه  
اخذ فقيها بالليل كسب بعض الجوزات فوجدته فاسد لا يستفيع باصلا ردة الباقى اذ لم يرد من ان الباقى عيب  
والا لا واذ ابر من يرجع بكل الثمن وان ينفع به وله قيمة عند ثمنه من يرجع بنقصان العيب فيما كسبه لا يرد

المشتري على الخاليون







هذه العقد في هذا العين وهو سكر اعني المشتري ثم اطلع عليه رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فالنقص عليه فلا  
يكون له الرجوع لنقص غيره والعين على ملكه فجارحوا النقص اليه المشتري رضى وقطع شجرة منها ثم اطلع عليه  
ان النقص قطع الشجرة وضار نقصا في الارض لا يرد وكذا الكرم والابرة ونحو ذلك رضى وجعلها سجدا ثم اطلع عليه  
اختار لملأ بالرجوع بالنقص كالمعتق وعليه العتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت كونه  
اشترى راضيا بمرضى وقفا ثم استخى العوض بغيره فصار يوم قبضتها والوقت لا يرد لان بدل المشتري مملوك لا يرد  
بدله غاية الامر ان البيع فاسد وان لا يمنع الوقت ولو كان اشترايا بعدد وجد بعد ابطال الوقت لان  
بدل المخر لا يملك اشترى عشرة ذات فوجدت فاسدة الاصح انه على الاخذة في وقت الامم فسد الكال عند ما  
يجوز في النقص نصف الممن فاذا وجد العشرة في الالف في وقت لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفو اقل الشئ  
الثالث عفو قال الشيخ الاسلام ان علم بفساد البوزو الباطن قبل الكسر رده كان له قبله ولا غير ان لم يكن له  
قيمة يرجع بكل الثمن لعدم النقص وان لم يقم بغيره وجب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسوة قيمة كالبيضة جدا  
مبذرة رجع بكل الثمن لعدم النقص وان لم يقم كالجوز وجد قبل الكسر التبت واسود فوجدت ان لا يرد بل يرجع  
بالنقص ان كسر بعد علم بفساد ولا رده ولا رجوع وقد ذكرنا ان اذا وجد الباطن او البوزو لا قيمة لاصلا يرجع بعد  
الكسر بكل الثمن والقوا كره على هذا بان كان لا يصلح لالحل لان ان ولا علفا له واثبت هذا كله اذا وقع فقط اما اذا  
تداول شيئا بعد الدوق لا يرجع بشئ والاصل ان اذا صلح لتداول بعض الناس كالعقار او يصلح للعلف رجع  
بالنقص لان ان يتداول شيئا بعد العلم بالعيب فلا يرجع بشئ ولو اشترى عددا من البطيخ او الرمان او التفاح حل كسر  
واحد او اطلع عليه عيب رجع بكميته من الثمن لا يرد الباقي الا ان يبر من ان التفت فاسد ومبذرة غير عيب  
ولم يسلم لا يرد غير عيب فاستقاله فابا لا قاله لا يرد بخلاف العوض على البيع غير عيب فقال البائع  
ان لم ارد ان ليك اليوم رخصت به قال حمزه القول باطل لا يرد قال البائع رخصتها بعد كونه على العيب حاجتك  
وقال المشتري لا بل رخصت لانه عليك قالوا للمشتري غير عيب بالكتاب ثم قرأوا كذا او كره او كتبه لا يرد غير  
على عيب بالبعد ثم لم يضر بثلاثة اسواط ولم يؤثر فيه رده وان اقرضه لا يرجع بالنقص ايضا اشترى شاة او جمل  
مع ولده او غير عيب ثم ارضع منه الولد لا يرد وان رسل عليها الولد او اصبحت في لبنها شيئا فاكل  
او اطعم ولده بعد عتوه على العيب لا يرد اشترى جارية فوجد بها قرحة فداوى ان دارى في تلك الوقت لا يرد ما  
وان عيب حدث فيها ردا اجتمع المملوك المشتري بعد علم فيه بالعيب فيه ردا يتان قبض المملوك المستع طلع  
على عيب ورده وعلم البائع بحدوث عيب اخر عند المشتري رده على المشتري مع انش العيب القديم او فيه كبرود  
ولا شئ به فان حدث فيه عيب اخر عند المشتري رجع للبائع على المشتري بالرجوع اليه الا ان يرضى ان  
يقبل بالعيب الثالث ايضا ولو ثبت اليه لم ياله شيئا فعيب يرد به والباقي في البهولة والقرية او البهولة  
في الملو على عيب سرق في فلبخره بطيخا عيبا من فلبخره او فلبخره كالحمار في التلاميذ وان نذرت الدابة في المشتري  
للمنزل البائع قال صاحب الحيط عند محمد ان خلع الرسخة او مرسى لا يكون عيبا وان على الدابة عيب  
وعن بعضهم ان عيب العبد لا يرد لانه ولو وجد بعد مقامه ان كان قمارا بعد عيبا كما لرد والشيخ في عيب  
فان لم يجد كالجوزو البطيخ لا وان وجدته شارب لم يرد قال شيخ الاسلام اذا وجد بعد زمانا لا بعد عيبا لا يرد  
فقط فضا كالحل الربوا وترك الصلوة والساعة ان فخت عيب والا لا واذا اكل الثور والشاة النجاسة

في كل

في كل اسبوع ثم لم يلبس بعد عيبا يرد به ولو اشترى دابة فوجد بها كيرة السن ليل ليرد الا اذا شرط انها صغيرة السن  
وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن فوجد بها كيرة لا يرد لان المقصود للخدمة والكيرة قد عليها وقد مر  
ان الجارية اذا وجدت قبيحة او سوداء لا يرد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها ثم يرد ما اشترى  
شيئا فاطلع عليه عيب قبل قبضه فقال اشترى للبائع رده عليك بطل البيع قبل البائع لم لا اشترى  
بردة تا باحدى شيئين باجح ان يرد عليك او يرد عليك بطل البيع ثم جاء بعد ايام بسيل الغم منه ان  
مثله لا يحدث في هذه المدة رده والا فالقول للبائع ان هذا حدث عند المشتري وجد بعض النجاسة مبيها  
قال البائع يرد الكل او يقبل الكل وان كانت متبينة قال لقاضي ان قبل قبض فكذلك بعده وقد اشترى  
بارضها فكذلك وان اشترى خاضعة رده للعيب فقط ولو اطلع عليه عيب فذهب لبرده فخطب الطريق  
فعلما اشترى ولو حمل عليه حملا واطلع عليه عيب الطريق ولم يجد ما يحمله حملا ولو القاه بثلث لا يمكن في الرد قبل  
يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علف قلنا الفرق واضح فان علفا مما يتوق به لانه لا يسيء ولا كذلك البعد  
وكان من ضرورات الرد وقد ذكره الله مشهورا ولو امكنه ان يلبس بالعلف بلا حمل فيل لا يرد ولو ادعى عيبا في الدابة  
ولم يرد على انبائه فرجع وبكرها في الرجوع قال شيخ الاسلام يمكن من الرد ان يبر من عيب طلع عليه عيب بغيره  
البائع وير من دو صفة كما حقه على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط  
لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عا وذكر القهار اشترى ثوبا فضا  
او عتسوة فوجد صغيرا لرد وان قال له البائع اره ليخاط فان قال انه صغير رده وكذا اقصاه رده  
وقال ان قد فان راجعت والارادة على فلم يرجع رده في المشتري اشترى ثوبا في ثلثة ايام فاطس عند رده  
وانه كان ملوكا ولو اذكر عند رده لا يرد بل يرجع بالنقص اكله بعض العيس عند المشتري ثم عاد لا يرد ولو اكله  
عند البائع ثم عاد عند البائع ايضا يرد وان عالما بقيام البياض عند المشتري خرج ثوب فباع فباعه  
فاستعمل المشتري فعاذ عرجه لا يرد وقيل ان عاد بالسبب لا يرد الا الا اشترى ثوبا من ثوب لا فاعمل  
بعضا فوجد لا يرد لا يرد لانه كسر واحد وقيل يرجع بكميته ويجب وقال الله ان شاء الله ومثل القول الذي  
استعمل رده كله كذا في كل ايكال ويوزن ويجز في صوف الشاة ان كان المخر نقصا لا يرد قال حمزه عند المشتري  
اشترى ثوبا ففقط عتوه وجعل على الارض ثم اطلع عليه العيب به ان كان القطع لم ينقص رده اشترى ثوبا ثوب  
هروى وجارية عليها ثيابها فاكلت الجراب وثيابها ثم اطلع على الثياب الجارية والثياب الجارية ومبذرة اشترى  
وسلم ثم رجع في البيت بلا قضاء ثم اطلع عليه عيب وقت الشري يرد عند محمد خلا فضا ثم بوله في الفراش  
واكثر البائع يصنع على يد عدل ينظر اليه اطلاق كسب العيب من غير ضيق الاصل ان امتناع الرد اذا جعل بغيره  
في المشتري كالتفصيل منع الرجوع بالنقص ان يرضى عن كالا على يرجع وان الامتناع بغيره البائع او الشرع يرجع بالنقص  
لان امتناع الرد منه كان في البائع فاشترى يرد الا ان البائع لا يرضى به بكونه ناقضا لوقبله يجوز فلم يحصل  
في المشتري فرجع به وكذا اذا كان الامتناع للشرع كما في طاعة بعد قطع الثوب ولادة لمبيسة لان المنع ايضا في الشرع  
للمرؤم الشري باقل ما يباع لو قبل النقص او الربوا او المراه في تفصيل المحقول ان لو كان في ملك الغير لم يرضى ان على المشتري  
فاستعادته في الضمان كاذن كعوض وكذا اخرج لمبيع العيب عن ملكه اشترى صفة فيها عيبا فزاد عيبا ثم انقص  
او كانت رطبة فانقص الجفافا وكان حشيشا يابس لا يرد ولو كانت حاملا فوكتها لثالث العيب في على اختيار











للوصية بنسبة القاضية ثم برز وصيته الى الوالد ويكون وديعة تحته ولو باع في ولده وهو في يده لا يكون قابضا حتى يخلقه  
 وكره في زياد الاشارة ان القاضية اذا باع مال احد الصغرى في الآخرة جاز ولو فعل ذلك الاب والوصية لم تجز وكذا لو باع  
 على عكس وضم الوصية الى القاضية وقال يله الاب ذلك الوصية والقاضية انظر الى الجدة في شري الى بيعه كمال الوصية  
 في بيع ماله وشراؤه في الاجابة كمال الاب ايضا الا في البيع والشراء في نفسه ولا يملك الاب التوكيل لبيع ماله ولده شراؤه  
 الا اذا كان الاب حاضرا وقيل لانه لا يقوم مقام الاب ثم كل وجه وكذا لو وكل واحد ابي بيع ماله لانه في الآخرة فاذ وكل  
 وكيلين يبيع ولا يملك الوصية ان باع مال احد الصغرى في الآخرة عند الامام خلاف الثاني وهو الحاصل لا يله الوصية  
 مال احد مما في الآخرة ويجوز من الآخرة في الاب فام لم يخش الخس او اختار صاحب الخس ان الاب يملك شري ماله  
 الصغير بنسبه يمثل قيمته او بعين بغير الوصية لو اشترى بمثل القيمة او بتبديلها لاجتماعها بكثره عند محمد  
 وان باع الاب عقارا بصيرة بالقيمة العدل في غيره ان محمود او مستورا صحيح وان مفسدا لا ينفق اذا بلغ الا  
 اذا كان خطرا بان باع بضعه بغيره وفي بيع ماله روايتان في رواية لا يجوز الا ان يكون فراه او اختار التمسك عليه التمسك  
 وفي رواية يجوز بوضع النعم على يد عدل باع ماله ولده ثم ادعى في العاين النعمش لبيعهم وودعهم في الجوان في حش  
 ان كثرتم وفي العود من ماله يارده وفي العقار ماله يارده وهذا في الشيء الذي ليس فيه معلومة كالشاة في الغنم  
 والتم والم في قيمة ماله في لو كسب ما بشرى اذا اراد فيه قبل او اكثر لا ينفذ على الموكل باع الاب لانه لا يملك  
 استرداده بل يجب حرقه في النعم بخلاف اذا سلم الصغير حيث يملك المانع لا ينفذ صدقا اشترى فاما مال الصغير  
 لا يرجع عليه النعم وكذا ان مات قبل الاداء ولو خذ في تركته كدبته الا اذا شهد له لانه لم يرجع عليه النعم ويعتبر  
 وقت الشراء وقيل وقت نقد النعم وفي الوصية يرجع اشهادهم لا دعي في حجة اداهم بشهد على الرجوع لكنه يراه  
 وقت الشراء ونقد على هذه البينة يستخرج الرجوع وبانه اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان من عاونه على ان اشرك  
 لانه يشاء بغيره كالطعام والكسوة لانه مال للصغير لا يرجع وان شهد ان ماله لا يرجع عليه ان كان للصغير مال فاشركي  
 طعاما كسوة اذا اشترى دارا او شيئا عا ان شهد وقت الشراء على ان يرجع ويرجع والاداء في النعم ان اشركي  
 الام لم يولد ما عقارا باعها وقع الشراء بها ولا يملك المانع في الولد لانه وامته له وقابضه له وفيه كمال في البينة  
 ولو اشترى لولده ما عا ان لا يرجع بالتمسك عليه كان بمنزلة الحبسة وقت الشراء الى رجل ليشترى لولده دارا والاب حتى  
 فاشترى له لولده دارا والاب حتى فاشترى لولده دارا والاب حتى فاشترى لولده دارا والاب حتى فاشترى لولده دارا والاب حتى  
 بر صغير لانه فقلت اشترت هذا الدار لانه بماله والاب حاضرا واشترت منك لانه بماله فقلت لانه بماله فقلت لانه بماله  
 للابن لاجازة الاب بالصغير والقبول للعقد بيع وصية الاب وصية القاضية لانه وكيل من نفسه ان ينفذ ظاهر  
 كبيع ما يباي ويسته بعشرة او يشترى ما يباي ويسته بعشرة يجوز وهذا كما حفظه بغيره وكذا لا يملك القاضية  
 البيع ممن لا يقبل شهادته في القاضية اذا باع مال البيت من نفسه او اشترى لا يجوز لانه بمنزلة الحكم لنفسه وروى  
 ان في النورين يراه في بلاغ الصدقة فاجبه فاقام في التمسك في المبلغ اقله نعم اشتراه به فانه كان لا يملك الخس  
 من خوف فاجزوه فانه فعلا رايت الفروق في فعل كذا وكان هذا اول عيب عيب عليه وفي المنتهى شري  
 القاضية لنفسه مال البيت كشرى الوصية فاذ دفع القاضية آخر نظرا في غير البيت اجازة والادفعه وذكر القاضية ان  
 القاضية لا يبيع في البيت ماله نفسه ولا يزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال البيت او اشترى من غيره وانه مضبوطة يجوز  
 امر ان في الوصية ان يشري لم فاشتراه في البيت لا يجوز بخلاف اذا اشتراه لنفسه انفع ظاهر هو للوصية ان يبيع في البيت

المادون ولو اشترى القاضية مال البيت من غيره وصية نصيبه صحيح لانه ما يبيع عن البيت لا عن القاضية بيع كوصية الزكاة في غيره فقلت  
 او بكم صغارا وكبارا وتختلطون فان صغارا راجع الى التمسك ان يكون عطفقا عا راجع الى صغارا عطفقا  
 على الميت دين لم لا اذا كان بالقيمة العادلة او بما يتغيب فيه والمخاضون ان يبيع العقار لا يجوز الا بائنه  
 محان ثلث اما ان يارده القيمة او بضعف القيمة في قول كعشرة بخمسة عشرة او بضعف القيمة او بضعف القيمة او بضعف القيمة  
 دين لا وفاء له الا بعينه وبغيره وبيع كوصية بغيره هذه الشريعة وان كبا ما حصره او لا دين على المتوفى  
 لا يملك المتوفى في التمسك سوى القاضية دين الميت في اخذه ويوفيه للورثة وان عليه دين محيط باع كل ما عا  
 والاب باع بعد من فان باع بغيره صح عند الامام وان لا يملكه او يوصيه بوصايا ان كان ثلثا او دونه نفذ ما وان  
 ازيد بن قيس وروى الباقر في الوصية وان لم يكن الموكل في التمسك باع بغيره ما وماذا وعلى الخلاف وكل هذا في التمسك  
 الوصية الدين والوصية في حاله او لم ولو فعله الا يله البيع في المنتهى لو على التمسك دين يجوز بيع ماله كالمنفق  
 عند الامام وعند كذا ان في قيمة العود من ماله في بيعه باطل وان الوصية غيب وحده ثلثة فيما يروى عن محمد فان  
 لا دين فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو فاق هلك العقار والاصح ان يله البيع وان فيها دين ملك  
 بيع العود من ماله قدر الدين او ازيد وحكم العقار كغيره وان كان مختلط صغارا وكبارا راجع الى خاتمة عن  
 الدين الوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغارا وصية لكبار على الخلاف وان مشغولة بالدين او وصية  
 ان محيطا ملك بيع الكل والافاقه وروايت في الخلاف واصلا ان حاطه الدين يمنع ملك الوصية باع  
 الوصية مال الصغير لينفق على نفسه صح فيمن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى الحكم ثلث وان باع  
 هو او المتوفى بكثره القيمة ثم اقال لا يبيع وصية او وكيل او جده ما دون اشترى ما يباي وثلثة آلاف بلف ثم عثر  
 على عيب لا يرد ولو باع الوصية او الاب عقارا بصيرة وراى القاضية نقض البيع اصله نقضه باع لو كسب  
 على انه بايضا ثلثة ايام فماتت لو كسب او الموكل في الايام ثلثة ثم البيع وقال زفر في موت كوكيل ثم في موت  
 الموكل بطل البيع ولو باع كوصية جارية البيت على بايضا ثلثة ايام فادرك البصيرة في البيت او كوصية او ادرك  
 في الحدة ثم في قولهم الاموات البيت عند زفر بطل وقال ابو القاسم باع الاب على انه بايضا ثلثة ايام فادرك البصيرة  
 لا يجوز البيع الا باجازه البصيرة وهذا مخالف لقول كذا وزفر عن محمد في اخرى يتجول الاخرى الجارية البصيرة فان  
 اجاز فيه جاز وان نقض انتقض باع جارية الصغير رطالبا لثلاثة ثلثة فيبلغ فيه قبل اجازة الاب  
 بطل البيع كذا في الجامع وفي الروايات على قول كذا ثم البيع كمال الوصية في التمسك او كوصية او ادرك  
 العقد موقوف لاجازة الاب على الابد وفي رواية النوادر انه موقوف لثلاثة ايام لان التوقف الجارية فيقولون  
 وفي رواية القدر كذا اشترى الاب والوصية يدين لثلاثة ايام بايضا ثلثة وبلغ فيه جارية العقد عليها وللصغيرة الاجازة  
 والعسخ ولو باع الاب وكوصية ماله ثم يبلغ فالعقد الا الاب وكوصية ولا يجوز التمسك على المرسوم والذي كثر  
 ويعني والمغني عليه الا تصرف وكيله عليه في حال الاقامة لان هذه العوارض غير الاغنى ولو لم يمتل العقل ان اب  
 في النكاح الابن وفي البيع الاب عند كذا وقال محمد حال الاب وفيما اذا باع جارية لانه يبيع عن نفسه  
 الشري لم يمكن في القبض حقيقة فقبله هلك في مال البايع والولاية في ماله لانه ثم وصية ثم وصية في كذا  
 بلا وصية لاحد فان الجارية لاب ثم الوصية ثم وصية ثم القاضية ثم مضمون القاضية وكلمه ولاية النكاح  
 بالمعروف في النفس على والمنقول والعقار فان بايضا بن جاز والالا يجوز ولا يتوقف الما بعد الا ذلك لا يجوز

ان كان على الميت  
 دين في حقه فباع  
 ماله

مطلب  
 باع الاب عقار العتيق



حال العقد وكذا استجاءهم وشراءهم له واذا وقعت الاجارة على الصغير وادركت قدرته المالية بين الاصل والمقتضى والاطال  
وان على ملكه لا يملك في ابطاله لا يملك في بيعه نفذ عليه فسخه وان اجر الصغير في عمل ابوه او جده او غيره  
باجر مثله جاز وان باقى لا يملك في ابطاله جاز وان باقى لا يملك في نصفه الاصل ان اصنع الا وصيائه  
كوصية الام والام والام في احدى الحالتين وهو صغير الورثة كما في الاوصياء وهو وصي الاب والجد وكما في نصف  
وهو بكر الورثة فيكون وصية الام في حال صغير الورثة كوصية الاب بحال كبرهم فلا يملك في وصية الام والام في بيعه النصف حال  
قيامهم ولا قيامهم او وصيائهم او وصيائهم ولا يملك في وصيائهم النصف في غير ذلك الامام منقولة او عقار وان  
لم يكن للصغير مولا فله وصية الام حفظ ما تركته الام وبيع المنقول من الحفظ لا العقار ولو تركته من باع  
المنقول وبغيره بقضاء الدين فقط ولا يملك في الشراء للحياتن الا ما لا بد منه كالنفقة والكسوة لكن من ترك الام  
واحد الوصيين اذا باع مال الصغير من آخر لا يجوز عند الامام لانه لو باع في الاجابة لا يصح فكذا ان الوصية اقرت  
الام مال ولد له الصغير بلا امر القاضي ولم تكن وصية قبل للولد ابطال البيع وقيل لا قبل بلوغه باعت تركته  
زوجها بعد موته ولها منه صغيرا زاعما الوصية ثم انكرت الوصية لا يصدق على المشتري ويوقف الامام المادراك  
الصغير بقصد ان يزعموا وصية بها اجري البيع وان كذبوا فبطلوا وان كان المشتري يبيع على المشتري لو ارادنا  
لا يرجع عليها به وان زعم صير غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذونا في الحياتن يصح دعواه فان عثرت عن  
استرداد كعقار فتمت قدرتها على الرواية التي يضمن العاقل بالبيع والتسليم ولو كان مال اليتيم غايبا فانقوت  
الوصية فماله على الصغير فتمت احتجنا ان لا يشهد به فزعمنا بوجوب شري الحد طافه واراد احوال قيام الام  
في مال نفسه واشهد على ان يرجع على الذي لا يصح عليه لعدم ولايته حال قيام الاب وينفذ على الجدة لان شري  
منه وجدته نفذوا في الوصية رجلا لشري مال الصغير لا يصلح الوصية لا يجوز الا اذا كان الوصية حاضرا او وكيل اب  
حاف الوصية على عقار الصبي تسلط الظالم جاز به البيع وان لم يحجج الغنى طمع الظالم في ماله لا يفرج عنه دفعه  
الا باعطا شئ فاعطى لا يضمن ان لم يعذر على الدفع الا بالدفعة وان قدر برونه ضمن من رجاء على ظالم وضاف ان لم  
يزعمه فزعمه لا يضمن استنباع رجل مال الصغير بالغ وافر بالف واما في الاول اعطى باع في الاول وان باع في الثاني  
بان يد من الثاني فاقال لا يصح اقلته وكذا لو اشترى له او لوقف ثم اقال ان كان خيرا صحح والا لا اعلم

**الفصل التاسع في الوكالة في البيع** الوكيل من اشترى له او لوقف ثم اقال ان كان خيرا صحح والا لا اعلم  
يحكم النفقة وان اتفقا على ان لم يحضره بینه يحكم النفقة عند الامام وعند محمد للوكيل وقول الامام فيما ذكره القريون  
معهم وغيرهم ذكر فامع الله وهذا فيما اذا اطلق الما لو اضاف الى درهم الموكل فله وان الى درهم فله وان كان وكلا  
بشري شئ بغيره وان شئ بغيره فاشهد الوكيل ان يشترى لنفسه او وكل آخر بان يشترى له ففعل كان  
للاول اذا اشتراه باكثر مما وكل به او بخلاف جنس وكل به وقعة عشرة بشري شئ ففعله لم يقدرا ولم  
اعشري للموكل وانفق عشرة في حاجته ثم قضى عشرة اخرى فمعه جاز ولو نفذ عشرة للموكل بعد شري  
بغير ما ولم يسلم الموكل وقوع الشري للوكيل بان شري بعشرة مؤجلة ونوى شري للموكل لم يصد ولم يلزم  
الموكل وكلا بشرى شئ وذكر اجلة غنا متفقا فاشري فالتقوى عليه ولو ملك فعل الذي ستمه لان  
الضمان لا يطلع عليه ولو اتفقا في مختلفان للذكر بان كان لاحدهما درهم فاشري بالدينار وقال ذلك  
لدي الذي لم يلزم الوكيل الخ لفة قال لا اخر اشترى عبدا من فلان ان علم فلان باع ما مره جاز والاول على رواية

الزيادة

الزيادة وفي الاصل جاز ولم يشترط العلم ومنه قوله وحمله على العلم قال لاهل السوق بايعوا عبدا مؤدونا  
وان لم يوف بمعد ولو قال لا يرجع عبدا فانه في هذا العلم لان صار مؤدونا والا لا خلاف في احواله ولا خلاف في بيعه  
حيث يكون وصيائه نصيب المشتري قبل قبضه خير الوكيل ان شئ آخر من بوان شئ اذ قد ساء كان العيب شرا  
او فاشا يفتت بجنس المنفعة كالعقار وقطع العبد بيزم الوكيل وان سيرا كما كعد وقطع احدى العبد بيزم الموكل  
وان مات الوكيل قبل الرقبة الموكل وكله بشري عبدا بغيره فاشري فمقطعت به نفذ على الموكل عند الامام  
فاطلاق النطق ولو بعينه فقطعت به لا يلزم لان شئ في التسليم كمال الاشراق الوكيل بالشيء اشترى  
على وجه التوم مع قرار الفخ فاره الموكل فلم يرض به فملك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة التسليم للبايع ثم يرجع  
على الموكل ان كان امره بالا فخذ على وجه التوم وان كان لا يارعه لا يرجع والوكيل بالشيء يسلم بقبض المسلم فله وكذا  
الوكيل بالشيء والوكيل هو الطالب براس الحال في النش وان شئ واخذ الموكل وان شئ اذ اذاه فماله ولا يكون  
مبترعا ويرجع وان ملكه عنده لا يضمن له الجلس الا ان قبضه عندنا فله وان نفذ الوكيل بالشيء في شئ  
جزءه لم يقد الموكل قبله اخر واشترى ليس عنده وطلبت منه الشئ قبله الا وان يسلم المشتري فان كان لا يطالبه  
بتسليمه حين كان المشتري بغيره ولم يسلمه حتى قبضه ان لا يدفع النش حتى قبضه المشتري لانه امتنع عن تسليمه  
حال حضره فلما امر ان يبعه حال جوده غيبته وان كان لا امر لم يطالبه حال حضره المشتري ليس ان يمنع عن دفع النش  
لانه صادر دينه في ذمة الآخر قال بعت في فلان وقال الفضول لا شريته فقلت لفلان ولم يقبل لفلان وقال  
الفضول بعت لفلان فقلت بعت وقال اشترى لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم توقفه وقال  
بعت هذا منك لفلان فقال المشتري اشترىته فقلت وقال المشتري اشترىته لاجل فلان وقال البائع  
بعت لا يتوقف وينفذ انما في لو قال الفضول اشترىته لفلان على انه يلحقا ثمة ايام يتوقف بخلاف شري  
لفلان بلا خيار ويملك الفضول كفض الشري الموقوف ولا يملك فض الشكاح وكذا لو مات الفضول قبل الاجارة  
**الفصل العاشر في الوكالة في البيع** الوكيل بايع بملكه العرض وبما يتقاسم في مثله عند الامام ثم بعده ينظر  
ان وكله ببيع عبدا بعينه فبانه بغيره لا يجوز كماله باع الموكل ولو باع عبدا بعينه ان قيمة مثل قيمة العبد المبيع  
او اقل قدر ما يتقاسم فيه جاز وان قدر ما يتقاسم فيه لا يجوز اجماعا في الاصح لان كلما يكون شري باع في المعقضة  
وكذا لو باع بعشرة اثنان بقرية لا يملك الغنى الا حش ولو باع بملكه او بدين بعينه فذلك بغيره خالفوا  
على قول الامام والاجازة كالبائع باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسبة لا يجوز الوكيل على الخرج ان تلك التسليم  
التمن بل يؤمر للموكل بتأجيل قبضه عند عيدين يروى ان تلك البلدة او باخذ كتاب العاقر لا تلك البلدة  
بائع بضائع الناس في محل الاثمان فمعه ثم افلس المشتري ونوى التمن عنده رجوع بما اعطى من النش الى المحل لانه  
كان بشرط الرجوع باع واخذ الدلالة ثم اتى المبيع لا يرد الدلالة لانه لا يتحقق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكا  
قال لا اخر اشترى لاجلته فلم يقبل نعم والالائم اشترى اما ان اشهد ان اشترى بالفسخ فله ان لم يقبل شيئا من شري  
للاخر ان لم يحدث بها عيب صدق وان مات او تبعت لانه متم فيه بعت اغنا الى باع فباعها وما في نعم  
المشتري تسليم النش الى البائع لا يملك البائع الا غنا وارث البائع قبل ان يبرهن على قبضه النش لانه لا يكون  
مجهلا قبل بثوت قبضه فلا يتعلق بالتركة ولا يملك البائع شري ايضا الا باع وصية البائع لا يتقاسم قبضه اليه  
فان لم يكن له وصية دفعه الى الحكم ينصب كاحد المتقاضيين اذ مات بعد بيع مال المعقضة وله وصية وكذا لو كان البائع



مطل  
قول البائع  
ليس بحجة

مطالع مال اینده نورده  
لا ینفرد



وان قال اجرت بما امرتك لم يجز باج الفضة او المودع بلا اذن المودع فممن مالك على اجارة المبيع حال  
المبيع لا يمكن فمما امرت ان لا يكون وكيل المودع في قبض المبيع باج غيره ومات بعد تم ادعى مالك  
انه كان امره بالمبيع يصدق وان قال بلغة المبيع واجرة المبيعة لا يثبت وكذا امره بذكره زوجه ابونا  
ومات الزوج ثم انها ادعت على المار او الاجارة فهو محذورنا وان ملك الممن في قبضه ولم يجر المالك المبيع  
فلم المشتري بحاله وقت دفع الممن لا يضمن وان لم يضمن كماله يملك مضمونا ولو انه قدم الدار ثم اجاز المالك المبيع يصح  
بعده العوض ولو باج ارض ابنه فقال الابن ماتت جيا فان ارضى بالمبيع او اجرة ما دمت جيا فهو واجزة للقاتل  
قوله ان ارض يملكه ما دمت جيا ولو اسكها ما دمت جيا لا يكون اجارة لان المالك لا يدل على الرضا اذا  
ملك المبيع الفضة قبل الاجارة ان ملك قبل تسليم المشتري بطل المبيع وان ملك بعده لا يجوز بالاجارة  
ولما لك ان يضمن ايها الماشاء بالمبيع والمشتري فاتها اختا لثمن لم يرى الاخر لان في تعيينه تعليق كما منه فاذا ملكه  
فما احد مالك عليك فالاخر فان اختا لثمن المبيع لان اخذ العينة كاذب كعاش وبيع المشتري  
بالثمن على المبيع لا يضمن وان اختا لثمن المبيع نظر ان كان قبض المبيع مضمونا عليه يتبعه بيعه بالثمن  
لما خرب سبب ملكه عن العقد وذكر حجر في نظام الرواية ان يجوز المبيع لثمن المبيع ووجه انه يسلم اوله صغار  
مضمونا عليه ثم باع فضار كالمضبو وان باع مال الغير جيا او ملك المبيع في يد المبيع قبل الاجارة يبطل العقد  
ويحق الاجارة فيرد المبيع على صاحبه يضمن المبيع للمشتري مثل عرضان من ثمن او قيمة او قيمها لقيمة بعد  
فاسد وان تصرف المبيع في العوض قبل قبضه فصرفه باطل وجاز بعد قبضه ان باذن المشتري ولا لوصري  
وان تصرف في المبيع قبل الاجارة لم يجز قبض المبيع ام لا لعدم اذن المالك الاصل عندنا ان العقد يتوقف على  
الاجارة ولو لم يجز حال العقد فان لم يكن له مجز حاله فهو باطل لا يتوقف والشري محذور فغدا انفذ واذالم  
يجد يتوقف والتا في علمه لا يتوقف كمال بيانه لو تصرف المشتري في المبيع فلو فعله لينة في ضوئه نفذ عليه فاذا  
يتوقف على اجارته ولو تصرف لا يصح منه باذن وليه لا يتوقف كالطلاق والعاق فان اذ وجد لا يتوقف  
ويبطل ولا يلحقه الاجارة بعد المبيع ايضا لا يلفظ في علمه الا انشاء كقولنا وقعت ذلك الطلاق فاذا  
اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه اجازته في اشتراؤه لا لان لم يجد فغدا ايتوقف على اجارة المشتري له  
كالصبي المحجور يشترى شيئا لغيره يتوقف هذا اذا اضاف العقد لنفسه ما اذا اضافه لغيره بان يقول بيع هذا العبد  
فلان فقال المبيع بعته بفلان يتوقف على اجارته واما اذا قال اشتريت منك بكذا لاجل فلان فقال المبيع  
بعته او قال المبيع بعته منك لفلان فانه يقع الشري للمخاطب لفلان لانه اذا اضيف العقد في احد  
الكلامين الا فلان يتوقف على اجارة فلان هذا اذا لم يسبق في فلان الامر والتوكيل فيسبق فعلى الموكل وان  
الوكيل الشري لنفسه وينصرف العقد لا الوكيل ان كان اهلا للعقد ولا يتصرف للموكل اشترى عبدا واشتد  
يشترى لفلان وقال فلان رصنت به فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكيله بالاشري وقع ملكه فلا اعتبار له  
بعد ذلك بل يقع العقد الموقر في المالك فاذ قال وقع اشترى العبد اليه واخذ الممن ببيعه بالثمن على بينهما ولو لم يكن المشتري  
المشتري لان الملك وقع للمشتري فملكه بعد قبضه ثمة لا يسترد بل ارضا اشترى له ويجعل كانه ولأه وان  
ان الشري وقع للمشتري بعده وان زعم المشتري ان الشري كان بامرته وقع ملكه له والشري ان كان بلا امره وقع  
الشري للمشتري فالقول قول المشتري لان الشري باقراره وقع له فيكون ما راطم **الفصل الحادي عشر**

**في اختلاف المبيع المشتري** زعم احد ما انه يدبرهم والاخر يدبره او اخلفا او القصة ان الثمن صحيح او مكسر  
او في قدر ان الف والمان حال قيام تسعة قبل القبض او بعده كالحال او اخلفا او الف والمان فقال المشتري  
ان كنت اشترىته لا بجمانية فعبد المشتري فقول المبيع ان كنت بعته لا بالف فهو حر والمبيع لا يملك  
العبد ويلزم الثمن قدر ما اقره المشتري لان كان في الزيادة لان المبيع اقر بعته فعبد فملكه ونقصه ولا يبعث  
لان المشتري مكسر للعقد بعد مودع لرجل في يد اخر باع رجل فقال المبيع بعته بكذا امر المالك وبيع من على امر  
المشتري انه باع بغير امر المالك لا يقبل لثمنه فقول المبيع ان كنت تخلف المبيع ايضا وكذا الواو في المشتري فملكه  
دون المبيع واصل ان من سعى في نقصه لم يجهته لا يقبل الا في موضعين الاول اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى  
ان المبيع باع قبله من فلان الغائب بكذا او برهن يقبل **الثاني** ذهب جارية واستولد لها الموهوب ثم ادعى ان  
انه كان وبراوا استولد لها وبراوا من قبله وبراوا العقر من المشتري ان المبيع مات في يد المبيع والمبيع على انه  
في يد المشتري فينبه المبيع او لا لانه يلزم الثمن ولو ارضا فاستولى وان لم يكن لهما بيته فالقول للمشتري انه مكسر  
ادعى المشتري ان المبيع كان اعقب المبيع قبل المبيع يقبل ويستر الثمن وكذا لو برهن المبيع انه كان اعقب قبل  
المبيع يقبل لانه انكار للمبيع لان بيع المالك في قصار كما اذا ادعى المبيع باع بالبيته وادعى المشتري اشترى  
بالدراهم وفيه القول للمبيع لانه ينكر المبيع كما لو قال طلفت وانا صبي وقول المشتري بعته بكذا بغيره  
او كان حرا الاصل مقتصر على نفسه لا يتعدى الى المبيع لانيته ولأه موقوف فان برهن من رجوع الثمن واستقر  
الاولا وعلى المبيع ان برهن على خبره وان اقر بالمبيع قبله من فلان ان صدقه فلان اخذ العبد ان كذبت امرت  
زوجها بان يبيع جارية يدرى اخرى مكانها فقال لها بعته ما وصحت فنها دينا على واشترت جارية  
لنفسه ان نقدتها لها عن الجارية لا يصدق انه اشتراها لنفسه اذ اثاره بالعيب رد المبيع فقال المبيع  
غير هذا فالقول له بخلاف الرواية والشرط وان قال اشترت هذا حرا وادار به عيب فقال المبيع بعته مع  
آخر فالقول للمشتري ولو باع طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جرافا وقال المشتري اشترىته مكابله بياخافان  
وكذا كل بوزن وان قال المبيع بعته الثوب لم استم الذراع وادعى المشتري شراه مزارع القول للمبيع  
ولو قال اشتريت على انه كذا ذراع اكل ذراع برهنه وقال المبيع لم استم ذراعا فالقول للمشتري  
ويخالفان ويتراد ان على قول المبيع وقال انا باع وهو ابن اثني عشر ثم قال كنت بغير المبيع وبلغت  
الى جوده ولو كان اقل من ثني عشرة يصدق قال هذا ملكه باع اليه وانا باع وقال المشتري والابيل في  
حال صنوك فالقول للملك لان ينكره المالك وقيل للمشتري قال في الخط وهو الصواب عندنا وان برهن فابره  
للان واقل منه يصدق فيها الصغيرة في قولها انا بالغة لسبع سنين ولو اشترى دهنانا ثمنه  
او ثمن فخرج بعد ايام وفيها فارة جنته فزعم المشتري كونها فيه وقت البيع والمبيع حدوث الوقوع فالقول  
للمبيع لانه ينكر وجود العيب لو اخلفا في الطوع فالقول للمشتري الجواز ولو اخافا ما بينته فلم يدرى الكره وعليه  
ولو ادعى احد ما صح العقد والاخر بطلان بان ادعى المبيع بالبيته فالقول للمدعي البطلان لانه منكر للعقد لان  
المبيع بالبيته باطل ان المبيع الاجل فالقول له جوده ما وجد النكاح فصح وكذا الاقرار ان المبيع لا ينعقد لجوده  
المعقباتي وينسخ كجوده ما وجد المبيع ثم ادعى المدعي الشري بعد ذلك لا يثبت الشري وان برهن المشتري  
على الشري وصدقه المبيع منه يثبت الشري وان لم يجد ما يبيع بعد فاجب كجوده ما وطريقه ان جوده ما



بر نفع بضعة وهو الاقرار بالبيع والفتح كان الجرد والوجه ولا رتق غير بان كان فيكون العقد كماله بالاعتماد  
 تناسخا الا قاله يعود البيع وان لم يجد داه باعه بالف ثم باعه بالف ونحوه او جئت ان المشتري لا لا انعقد  
 ان انفسه الاول اشترى من بلة بثمانية ثم ادعى انه اشترى الارض ايضا والبايع يدعي ان باع الكفاية فقط  
 حكم الممن ان صلح لهما فخصهما وان مثله لا يكون الا عن الكفاية فخص بها فقط لا الارض وكذا الحكم في الرواية مع  
 ونحن نرى في الاجماد ان الفاء فيها فصب وى الفاء فباع الاجماد بعشرة الف ثم ادعى المشتري وقوع العقد  
 على الاصل والبايع وقوع العقد على الفصب ان العقد يفسد ولو اشترى من جاد وادعى انه اشترى من جاد وادعى انه  
 وادعى انه اشترى من جاد وادعى انه اشترى من جاد وادعى انه اشترى من جاد وادعى انه اشترى من جاد وادعى انه اشترى من جاد  
 فادعى البيع احداهما والمشتري كلهما حكم الممن فان استويا العادة لم تجز عن الامام فيقول المشتري هذا بالفتح  
 وفضله البيع ثم زعم المشتري انه كان مع العقدة بعينه دخلت في البيع وانكره البايع كلف باثباته بالادلة  
 مع كسبه ولا يرد شيئا للممن وقال ان بعد الخلاف يرد عليه حصة لانه في الممن في الاحتياط وكذا في كل ما يكون  
 مثله في البيع فان كان شيئا لا يكون مثله في البيع لا يصفه في باع وان زعم المشتري ان المشتري لم يرد  
 من آخر لان جرد ما عدا الفكاك فسخ **الفصل الثاني عشر في قبض المبيع** اذا كانت البضائع ثلثا ويا  
 بان كان قبض امانة او ضمان وان اختلفت ثلث المضمون في غيره لا غير بان ان الشئ متى كان في يده بغصب  
 فاسد فاشتراه المالك صحى بوزن قبض الاول على ان حقه لو ملك قبل ان يصلح لا معتزله ويمكن قبضه  
 ملك عليه ولو في يده امانة كوديع او عارية فهو مبيع منه ماله لا يحتاج الى قبض آخر ويؤيد قبض الاول على ان  
 ولو في يده بعقد فاسد او غصب فهو مبيع لا يحتاج الى قبض آخر ويؤيد قبض المضمون عن غيره ولو في يده فباع  
 المالك منه يحتاج الى قبض جديد ولا يوجب الاول وادانته في المكان يمكن من قبضه بصير قايضا بالتحلية  
 والترمس كالعارية **ارسل** غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز ان مات قبل ان يرجع مات من مال الاب وبطل  
 البيع وان رجع ان كان الاب صغيرا فقبض الاب قبض له وان بلغ خيره رجع الغلام فقبض الاب من خيره لو ملك  
 قبله رجع باليمن اشترى عبدا ولم يقبضه حتى اعاده المشتري البايع او اجره فاستعمله البايع فملك من البايع  
 ولا يلزم ان يرد له اليد ويحل للبايع او استعمله البايع باجر المشتري في عمل المشتري صار قايضا والبايع كالتسليم عنه  
**امر** البايع بطل المظنة اشتراه صار قايضا الا اذا امتنع البايع فخذ يملك عليه **القاصب** استباح  
 المضمون في ماله مدة جاز كما لو اشتراه وبصر قايضا ويرى ضمان الغصب ولا يعود بعده الا ضمان  
 الغصب ولو اعان في الف صلب ليراد في الضمان حتى يفرق فيه لان الاعان قبل القبض كالحبنة ولو اجر  
 المرمون في المرمون صح ولا يصير المرمون قايضا عقبة للعقد لان المرمون غير مضمون بنفسه **في الاعادة** اذا رجع  
 يعود المرمون فاذا امر المالك الفاصب ببيع المضمون فباع يصح وان ملك في يد الفاصب قبل التسليم  
 او وجد المشتري عيبا فرده قبل قبضه ملك على الفاصب كانه لم يبع وان اطلع على عيب فرده بعد قبضه  
 لم يكن مضمونا لانه بالتسليم رجع الضمان وادانته المشتري المبيع صار قايضا ان كان عيبا يفسد الادانته  
 البايع فخذ يملك على البايع الا قدر النقصان اشترى ففلس او غلبت قبض احداهما لان البايع ملك  
 ما في البايع يملك على البايع وغيره اشترى في اخذه كحصة الممن وان عيب اشترى او استملك قبضه  
 وملك الاخر في البايع بلا منع منه ملكا على المشتري لان استهلاك احداهما يؤثر في الآخر الا ان يمنع البايع

منه في على المشتري حصة المضمون لا غير فلو اشترى البايع لم يثبت فيه عيبا صار قايضا بالاعادة كان  
 البايع يرد له لانه اياه به وان امره ان يثبت عيبا في احداهما وكلاهما يرد البايع ففعل صار قايضا  
 وان امر المشتري البايع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري لعدم صلوح كواحد سلما او شيئا كخلا فمقدم  
 لا يفسد ضروري كقول الوكيل يصح بلا علم حكى ولا يصح قصد او اربعة اشياء او افعلة المشتري لا يصير قايضا  
 وكذا اذا فعله المشتري بالمشتري بعد تعلمه بالعيب كمن اشترى العبد ومجتمعه وسقيه دواء ومداواة مرموم  
 وجعل في جامع الصغير كذا او اقرضه بالعيب عشرة اشياء او فعله البايع باجر المشتري صار قايضا  
 الامر بجان العبد والجارية والعقد وقطع عرق الفرس او كان ثوبا فامر به بالقبض او الغسل  
 او مكعبا فامر به بفعله او معلقا فامر به بخرائه او طعنا فامر به بطبخه او دارا فاجر ما في البايع جاز فامر به  
 بتر وجرها فامر به بخرائه او معلقا فامر به بخرائه او طعنا فامر به بطبخه او دارا فاجر ما في البايع جاز فامر به  
 قايضا بلا دق قول الزوج وفعل المشتري وادانته هذه عشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والرجوع بالقبض  
**والاجارة** في البايع لا يجوز منقولا كان او عقارا بطل القبض **استباح** المشتري البايع بفعل الثوب  
 او قطعان كان ذلك لفعل بقبض المبيع صار قايضا والا لا وان امر البايع ان يواظب على فعله  
 او غير معين جاز وصار قايضا وان قال اعطته فاعطه البايع عنه قبل قبضه جاز عداها خلافا لكان  
 جازا بالمبيع الى المشتري فامر البايع ان يطره في الحيا فطره صار قايضا بخلافه اذا امر المرمون ان  
 يطره اليه في الحيا فطره لا يكون موريا وكذا لو استقرضه كزأجي به فامر به بقبضه في الحيا وقبضه  
 المضمون كان منه البايع اذا دفع المبيع لملكه المشتري لا يصير قايضا **نوع آخر** التسليم  
 يخط بينهما على وجه يمكن من قبضه بلا حائل وكذا في الممن ويعتبر في التسليم ثلثة امور ان يقول البايع  
 خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع كحجرة اشترى على وجه يمكن من النقل بلا مانع وان يكون  
 المبيع موزا غير مشغول كمن يخرجه وكان الامام يقول ان قبض البايع خليت بينك وبين  
 المبيع فاقبضه ويقول المشتري عند البايع قبضته وان دابة او بيعا فاقبضه اسره وقاده او عبدا  
 او امة فقال تعالى او احش معي فخطي معا وارسله في حاجته ولو ثوبا فاقبضه بيده او خيلته وبينه  
 وهو موصوع على الارض فقال خليت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضت صار قايضا وان  
 على الطريق اذا اشترى ما لم يجره فقبض ولو حنطة في منزل فذرع الى المشتري المفتاح وقال خليت  
 بينك وبينه فقبض وان رفع المفتاح ولم يقل شيئا لا باع دارا بعبدته وقال سلمتها اليك وقال  
 اشترى قبضتها لا يكون قبضا وان قرينة فقبض لان التحلية اقيمت مقام القبض عند المالك وكل ما يمكن  
 اعلامها فهو قرينة وان لم يكن في ذلك المكان بعيدة به قال اللؤلؤ والناس من هذا عاقلون  
 فانهم يشترون الضئيفة في السواد ويعرفون بالقبض وذلك مما لا يصلح فيه القبض وان كان يعزب  
 بصير قايضا **في الخط** بصير قايضا بالتحلية وان بعد المعقود عنها في الكواثر اشترى عقارا فقال  
 البايع سلمتها اليه وقال اشترى قبلت والعقار غائب عن حضرته كان قايضا في قول الامام فقال ان كان  
 بعد على غلظة ودقوله قبض الا لا ولو اشترى بقر في السرح فقال البايع اذهب فاقبض  
 ان كان بحيث يمكنه الاستان يكون قبضا وكذا لو باع خلا في دون في منزل البايع وخطبه بين المشتري

البايع باجره







منه المبلغ الممنوع والاشياء التي على ظهر الدابة كالخيل والبطيخ على الحمل لا تنزل الا على  
الدابة كالقبضة شرط الحمل لا ينزل الا على الدابة ولا ينزل الا على الدابة فان كان يتيسر له الفسخ  
بلا كلفة ففسخ وان كان لا يتيسر له الفسخ بلا كلفة لا يكون قبضا وعلى المشتري المشتراة لو بكر قبض فان حدث  
البائع بعده منعا صارنا قصا العقبه فان ملك من البائع ويبيع حصه نقصان بالبيعان على المشتري  
ومن الثمن وان شئت فقل على البائع نقصان وجه يصير قابضا فان احدث منعا بعد اولى ثم ملكت ملكك  
كلها في البائع وعلى البائع المبيعة قبل التسليم تجز المشتري عند بعض اشياء من اخذها من اعق المشتري  
المشتري فاسد قبل قبضه واجاز البائع من البائع ولا شيء على المشتري لعدم ملكك قبل قبضه فبالا فان  
تعد الحق عليه وكذا لو قال لا المشتري فاسد قبل قبضه اعتقه عن فسخ فالتقوى عن البائع باع غير اكل  
وخطيئته وبين المشتري صار قابضا وان كان البائع مبيته والمصلحة كالحمل لا الالة في معنى مشاع  
يحمل فسخ العتمة اشتري بقره مبيعة وفلا كما في منزل البائع قابلا ان ملكك فخر فانت من البائع  
القبض وكذا لو قال للبائع سقمها الا منرك فاذمب فاسكها فملكك حال قيامه وقابا ببيع فان ادعى  
البائع التسليم فلو قال المشتري لو قال المشتري المشتري عبد اكان اذمة فقال معي او امت معي ففسخ مع قبض  
وقول البائع له حذو تخلية اذا كان قبضه لا اخذه لا قبض بعد اشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركه عندك  
وهنا يلزم الثمن او دية لا يكون قبضا قال المشتري للمعبود اكل كذا قال البائع فمعمل كذا ففعل ففعل  
العبد ملك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتدك على البيع فلكم لا خلا ولا مسكه حيا واذمك  
المن ففعل البائع وملك عند فلان يملك من البائع لان الامساك كان لاجله وملك البائع قبل قبضه  
عند البائع ردي عن الثمن المتبوض وبعد الاقالة يلزم رد مثل الثمن المتبوض وذكرنا في حق قبض بعض  
المشايخ ان ما يملك في العقار قبل قبضه محسوس على المشتري وعادة المشايخ على البائع وتكون الصلح  
ما يدل على قول الفاتحة **الفصل الثالث عشر في ما يتعلق بالثمن** البائع جازي قبض الثمن لكنه كغير  
المبيع الى مجلس القضاء ولا يخرجه من التملك وان المنع القضاوي وان يقر الثمن قليل لم يفسد البيع  
وان بعضه يفسد لرجل لا يستيف الكمال وان كفل رجل او من المشتري لا يسقط في حقه وكذا ان اصاب  
البائع الميزم وعندك لو سقط بالحوالة وان لم قبل الاستيفاء او باذنه لفظا او كان يراه ولم يمنع  
لا يملك ستراده وان يقره ملك لا ستراده ونقص كل تصرف يجعل النقص كالمبيع والجهة لا القسوة  
وان دفع الثمن وقبضه بلا اذنه وجد البائع الدارم زبونا او سخرة او سخرة نقض قبضه ولو باذنه  
لا الزيف واسترد الرضا من السخرة والسخرة وان تصرف فيه بعد قبضه بيعا او مبيته ثم وجد الثمن ملكك  
لا ينقض المصروف لان تصرف المشتري بعد قبضه اذن البائع كصرفه وان كان قبضه بعد ثمن بلا اذن  
البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقص من التصرفات ما يجعل النقص ان علم البائع قبضه بلا اذنه  
ورضيه به فهو كالاذن استرد وقصر بعض البندرجة بانه ما يضره داخرا لسلطان والزيف المعسوة  
والسخرة محسومة بالقبضة والعامة ان الجاذا الصلة الاجبة بين التجار وبيت المال والزيف ما ريفه  
بيت المال التجار والبندرجة ما ريفه التجار وهذا حكم في الشرع انه في المشتري من حيث لو جوزه باجاء المصروف  
والسلم جازوا لا يصح كالبندرجة لانه لا فية لهذه الصفة فيرد ما على المشتري بلا شيء السخرة

لزم الدارم

ليس من الدارم في الشرع حتى لو جوزه به في القصر في السلم لا يجوز في موجب ثمنه اعار المبيع في المشتري  
قبل نقد الثمن سقط في الجس من البائع والمشتري لو اعار المبيع من ملكه ستراده او اعاره المبيع  
من اجتهه قبل قبض المشتري بلا اذنه ففسخ في يد البائع لا يفسد المشتري لانه لو من رجع على البائع ففسخ  
كما تلفت عليه به وان اعاره او ملكه في اجتهه وتلف في يده لمشتري تصفيه بعد الاجارة لانه لو من رجع  
على البائع قبض المشتري قبل نقد الثمن بلا اذن البائع وبذره عرس لو فوبا ففسخه ملكه ستراده وان تلفت  
عند البائع من رزاد البناء والصبغ المشتري ففسخ وبذره او اعق المشتري قبل قبضه جاز ولا سحابة  
على الغلام الا عندك خلاف الراس المعسر يعق المومن حيث يبيع المعق في ثمنه ثم رجع على الراس  
فان كاتبه او آجوه او رهنه قبل قبضه ونقد الثمن ابطال كفاضه هذه التصرفات ان شئت البائع فان  
نقد قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الراس والاجارة ولو جازية فوطئها المشتري فجلت او ولدت  
لا يمكن البائع في الجس ان لم قبل او لم تملك الجس فان شئت في يد البائع ان احدث منعا عن البائع والا  
فمن المشتري لعدم نقص القبض قال عبد الله لاه اشتريت ثمنك قبض المولى لاه ولا يملك المولى  
حبه لا سيقا والتمن لانه صار قابضا بنفس العقد كمن اشتري دارا وهو كمن فيه يصير قابضا بالشر  
ولا يملك البائع الجس كذا لو وكل اجتهه العبد ليشترى من مولاه فاعلم المولى في فاشترى منه لم يملك البائع  
حبه للتمن لعدم التقوى الى العبد كوكيل **نوع منه** عليه الفرض او ثمن ادى نصفه وقال هذا من الثمن  
عيت لا يعتبر لانه لا ينفذ ولو كان بنصفه كفسل فادى نصفه وقال هذا من ثمنه لانه منصفه  
لو اختلف اصل الدين فرضا وثمنا او كفاية وعين ولو جازي وقال هذا من ثمنه لانه منصفه  
الا عنهما ذلك ويكون عن المالين ويرجع بالبيعة على الموقوف عنه وان ادعى ولم يغل شيئا لمطلوب الاجل  
عن اتيهات في البيع ثلثة اشياء عاقد وعقد وثمن وشيئا يتخذ الكل ويتعد بنقد الكل وان تعدد البيع  
او المشتري واخذ العقد والتمن اذ لم يجز ان يوجب الاخذ وكذا ان تعد الثمن بان قال البائع بعت هذا  
الثمنين هذا بعشرة وهذا بعشرين او قال المشتري كذلك اذ لم يجز ان يجز ان يوجب الاخذ وتعد والعقد  
اخذ والتمن لا يتصور فان تعدد العقد والتمن والعقد تعد قياسا واتحانا وان تعدد العقد والتمن  
واخذ العاقد يتعد والصفقة اتفاق وان اخذ العقد وتعد العاقد والتمن في القياس يتعد لم يجز ان  
المفقه وهو القياس في الاتحان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعد واشترى جارية بهذا الف مشرا  
الى الدنانير فعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدارم لا يلزم الموكل بعتك هذا العبد بالف وقال المشتري  
في نصفه لم يصح الا ان يرضيه البائع او يتولى بعت هذين بعشرة فقبل المشتري في احد هذين البائع  
فيكون هذا استيفاء الايجاب في المشتري لا يقول الايجاب فاذا رضى البائع في المجلس يصح وهذا في  
الذي لبعضه حصه معلومة من الثمن كالعبد والفقير لان الاثقال بالاجزاء بالقيمة والمال كان بالقيمة  
كالشوب لا يصح القول في بعضه وان رضى البائع **نوع آخر في الزيادة** الزيادة في الثمن في ثمن جارية  
حال قيامها من جنس الثمن او غيره ولو بعد الحدة ولا يستغنى القداية بعد الزيادة حتى يحلها ان الى  
ويلحق باصل العقد حتى يرد معها ان رد بشرط زيادة الثمن بقاء المبيع وكذا في محلا للقبض في حق المشتري  
وجوز البعالة الزيادة في المبيع بعد ملكه كجلا في الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جازية فاعقها او



فيما شعبة لا يصح في الزيادة في الثمن كما لو باعها غيره وهو قولها ورواها بكونه ولو أجزأ أو رهنها أو شاة  
 فذكرها بكونه في الثمن لا بعد موت المبيع بقوله محل وفي الأول باق لقيام الاسم والقوت وبعض المنافع  
 وأحد عشر فعلة المشتري يمنع الزيادة في الثمن فخطبها أو دقيقا فخره أو حافا فخره أو جعله فخره أو سكبها  
 أو ألقاها في سبيحة لا سبيلا أو قطعت فخره أو غرلا فخره أو الحادي عشر موت المبيع أو غيره فخره  
 لا يمنع الزيادة في ثمن الشاة وثمن المحلوج وحلج فخره أو جعل الكرباس خليطه بلا قطع وجعل الحديد  
 ورهن المبيع وأجارته ولو أراضا أو باع ثم إن المشتري كان البائع فزاد ثمنه أو زادت الأرض سكا  
 في نصيب المزارع أو البذر منه قبل أن يخصص جاز وبعده لا ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل  
 وتفرق عن المجلس قبل قول الآخر بطلت الزيادة وكما يصح في كفا قد يصح في واره أيضا والزيادة تصح  
 وإن مضت للعقد والتمت أو شئت كعقد عذبه خلافا لما يصح الزيادة في الأجنبي أيضا لكنه إن كان المشتري  
 يلزمه لا على الأجنبي كالضلع وإن بطل امره أو أجاره جاز وإن زده بطلت ولو كان حين زاده المشتري  
 أو أراضا فالأصل أنه لا ينعى له المشتري جاع عليه أن لا يامر به لا يصرح ولا يخطب جاز في جميع  
 المواضع جازت الزيادة أولا لكنه إن خطب بعض الثمن التي بالعقد وإن قط كل ما يلزمه وذكره في المشتري  
 إن هبة الكل خطب أيضا لكن لا يلزمه ما يصل العقد وقالوا أن خطب البعض لا يلزمه إذا لم يكن الخطب متعاضدا  
 كمن باع بالعنبريا فنفذ المشتري بوقا أو بغيره ورهنه بالبائع أو باع بعبد مسلم العين دارا أو العبد  
 فافترس بالبائع أو رهنه فاشترى باع فافترس بالبائع أو باع بعبد مسلم العين دارا أو العبد  
 بخلاف لو خطب بعض الثمن حيث ياخذ الشئ بآبته أو استعار المشتري المشتري المجدد أو ما يؤمنه من الميراث  
 ويحبس لاستيفاء الثمن عليه أو ما استوفى في رواية القيد بغير الإجازة والأبداع في البائع لا يملك المجلس استيفاء  
 الثمن في المشهور **نوع في الكسب** **دوا ورواج** باع بالدرهم وأخذ لطل بالدينار فلو أجب عليه الدرهم لكن  
 القاضي لا يصدقه وإن زده من على أن العقد كان بالدرهم قبل والاصل أن القاضي البائع عند الكسب عليه  
 الفتوى أخذ لكل درهم درهين في الصغار وقضا راقلا وأكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه شيء درهم  
 نقد البلد ولم ينفذ حتى كسب الثمن إن كان لا تروج في السوق قبل البيع وإن تروج واشتقص ليس للبائع ذلك  
 وفي الخبر إذا كسبت الثمن المشتري بطل البيع عند الإتمام وعند العقد وعند محمد فخرها آخر ما يقال  
**التسليم** فيه ثم عذبه الكسب في بلدة كاف للفساد في تلك البلدة وقيل بالكسب في جميع البلدان  
 وإن رخص العبد في قال الإمام طهير الدين لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع عليه من الماملة بالبائع أو كسبه في بلدة  
 وفي المشتري خلت العنوس أو رخصت فعند الإمام الأول والكسب لا يسلم عليه غير ما قال الكسب ثانيا عليه  
 من الدرهم يوم البيع والقبض عليه الفتوى وفي المحققات عليه المنقطع فخره في آخر يوم انقطاع من  
 الذهب والفضة قال وهذا هو المختار ولا انقطاع والكسب دسواء وهذا لا انقطاع إن لا يؤخذ في سوق  
 الذي يباع ويستوى أن يكون مبيعنا أو لا وإن لم يكن المبيع مبيعنا فلا حكم لهذا البيع وإن مبيعنا  
 فيكون كالبيع الفاسد والأجارة كالبيع والدين على هذا وفي النكاح يلزم فخره تلك الدرهم وإن كان نقد  
 بعض الثمن دون بعض فخره الباعة وإن قبض الثمن في المشتري الدلالة للبائع وكسبه بدلالة لا ينعى العقد  
 لأن حتى القبض لم وقع البيع بالعنبريا والعنوس كسب قبل قبضها فسد البيع وإن غلب أو رخص لا ينعى

مطلب  
 وعليه الفقهاء في الخلاف  
 والله اعلم

لا يحدما

لا يحدما وإن استقرض فخره أو كسبه على المستقرض مثل الكسب ولا ينعى ولا المشتري الذي أصدته على الإمام عليه  
 فخره في أحد العنوس يوم القبض وعند محمد فخره في آخر يوم كسبت لبيعة قبيل الكسب وذلك أن فرقته طحا بالوق  
 وأخذة بركة فعند الكسب عليه فخره يوم قبضه وعند محمد فخره بالعراق يوم اقتضاها وكذا الخلاف في العنوس المخصصة  
 إذا كسبت حال قيام العين وكذا العنوس على قول آخر رخص بالبائع في المشتري بالبعد الرابع ونفاضا ونفاضا  
 بعد كسبه أو رخص بالبائع المشتري بالبعد الرابع وإن كسبه بعد نقد بعض الثمن فخره في الباعة بقدر كسبه  
 ولو اشتري بالنقد الكاسد بلا اشارة وتعيين فالعقد فاسد كالكسب الطاهر وقالوا لو كان كسبه  
 حراما لم ينعى فيه نظرا وجب أن يقال لو قبضت الكاسد عشرة أو أكثر فخره وإن أقل فخره العشرة وإن طرحت كسبه  
 العام في كل الأقطار ثم رجعت قبل فسخ البيع يعود البيع حايث عدم انفاس العقد فخره في الدرهم الغلظة  
 كالفلوس أو كسبت ولو كانت تروج لكن انتقص فخرها لا ينعى وليس كذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي  
 على أنه يطالبه بالدرهم التي يوم البيع بعين تلك العبد ولا يرجع بالتفاوت وكذا الذين **نوع آخر في التخييل**  
 اشترى في سنة متكررة ولم يسلم حتى مضت السنة فالأصل أنه سنة أيت هذا الإمام بخلافه أقبله رخصا فخره  
 عن القبض حتى دخل رمضان حل الحال عليه وقالوا بها سواء وبعد التخييل لا يملك المجلس استيفاء الثمن لا قبل  
 الأجل ولا بعد ولو في البيع خيار له لا يحدما والتخييل مطلق في وقت لزوم العقد فخره على آخر درهم  
 فوجدنا نايه لأن يحدده وبأخذ ما وذكره في شرح الطحاوي أنه ليس له أن يأخذ ما يجوز تخييل كل دين ويلزم  
 إلا أنقرض فإنه لا يلزم **موت البائع** لا يحدما المشتري الموقوف بعوت المشتري كسبه ولو أجدل الوارث لا يصح لأن  
 الثمن في الدقة وكان فائدة التخييل أن يجزى ويؤدى الثمن في غناء الحال وبالكسب فخره في الدوام التركة فخره  
 في التناجيل وقوله المشتري حال كون الثمن حال الألف في كل جمعة أو الشهر ليكون تأجيلا اشتري شخصاً محرراً  
 معلوماً رخص وقبض ثم باع البائع منه كل الأرض بمن ولم يذكر الشخص فلا راد المشتري أن يمنع شيئا من الثمن  
 هذا الشخص إن كان ماسخ في العقد كسب أو أكثر يلزم جميع الثمن كسبه وانتقص البيع الأول وإن كان مثل الثمن  
 في ذلك الشخص المعبر هو البيع الأول وفي بلدة الأرض الثمن كسب هو المعبر برفع عنه حصته الشخص باع وأرا  
 في بلدة أخرى وسلم باللفظ واشترى عن داء الثمن قبل التسليم إليه يوم البائع أن يخرج مع المشتري للبلدة  
 التي فيها الدار أو برسل وكذا لا يسلم هذه الدار ويقبض الثمن **الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أولا**  
 ويدخل العذرة في بيع الفرس لا يدخل التبرج ولو عليه الأتا بالنقص وقيل يدخل عليه والمال لو موقوف فخره لا كاف  
 والبروة عترة ولو غير موكفة لا يدخل ولو باع عبدا أو جارية دخل في البيع ثياب يكون على مثل البيع عادة والبائع  
 أن يأخذ هذه الثياب ويعطى غيرها ولو استخفى ثيابا للبرج بصره بستره الثمن وكذا أكلها وعليه ثياب مثل  
 المبيع لأن الداخل تحت العقد بالعنف ثياب مثله وكذا الكسب في العذرة والبروة باع عبد المال بماله لم يبين  
 الحال لا يصح البيع وإن نسيه إن كان الحال على خلاف جنس الثمن صح مطلقا وإن علم جنسه لا صحه كونه الثمن  
 أريد به الحال ليكون المثل بالمثل والبيع بالعبد وإن خلافا للجنس لكن كل في أحد العنوس لا بد من القبض في المجلس  
 فإن تفرقا قبل قبضها بطل فيها هو صرف لاف العبد ويدخل في الأراج في بيع المانوت ذكر المرافق أو لا وقيل الأراج  
 والأقوال وإن علم البيت وقت البيع لا يدخل بخلافه لمقتح ولو في الدار بستر عليها بكثرة وعليها ولو وحصل  
 يدخلان في البيع إن ذكر المرافق والألا والبكرة تدخل بكل حال ولو علم المانوت ظله كما يكون في الأشواق

مطلب  
 بعت البائع بالجلد الأجل  
 وبعت المشتري بالجلد



















فاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب بس يد بعضه ويكون هذا الرجل بمنزلة الاجير المشتري قال الخطاط خط هذا الكلام اعلم  
المستزلة فخطاوه على ان معوقا بهذا العمل يلزم الاجارة والاولاد وقع المقصود ثوبا ولم يذكر الاجارة الفتوى على قول محمد  
ان اتخذ الدكان لذلك وانصب للعمل يلزم الاجارة والاولاد الكافة القول لمفكر الاجارة لانها لا تقوم الا بال عقد  
بخلق الودفع للآخرين ثم اختلف فقال النافع قرض قال الا فدية لان العين مقومة بنفسه والا فدية يد العمل  
عن قيمة وسئل محمد عن قصار رضع اليه ثوب فقصره وقال قصره ملاجر فضايع قال عندى اذا كان القضا قصره  
للقضارة لم اصدقه وانفقه كما لا اصدق رب الثوب اذا قال قصره مجانا وعن ابن قال الخطاط لم تستم اجرا وقال  
رب الثوب حينئذ درهمان قالوا رب الثوب وفي عكسه كذلك يلزم اجارة الممنه انك اجرا رضاءه وقت موت ابيها  
لم يجز اذا جاء ر الشسر فذا جرتك هذه يجوز ذكره كقيمة بوليته وابو بكر الانصاف وان معلقا وهذا حسن  
ثم قال اجرتك هذا غدا وقال الصفا راجعنا لاوله ويجوز انك لانه تعليق لخط اجرا دار كل شهر بركة يستعقد عند  
راش كل شهر ويكمل فبالفتح عند راش كل شهر فلو ابراه واستاجر من اجارة الابد لا يصح الا عن شهر واحد اجرا داره  
مضافه بان قال في شهر ربيع الاول اجرتك فانه ريب فباله في جازي الاول في ذكر الكوا الى ان يسبح لا يستعقد  
في رواية عن محمد لان حق مستاجر ان لم يثبت نحو ان سئلت به بطلح كلامه فترس في قال الاصح ان الاجارة في  
لارته وفي رواية ينبغي لانه لاحق للمستاجر حالا وبطل الاجارة وبه يفتي وعن محمد اجرا تام بها او ومبها اليوم  
جاره وبطلت الاجارة فان جاء غدا والمواجر عاد الى ملكه ان سئلت قبل لايعدو الاجارة وان ربيعيت او  
رجع في الليلة عارث ان قبل مجي الغد وعلم ان يسبح في المضافة ولو قبل الوقت لا يصح لانه اجري للمستاجر  
فيه صحا وفي النوازل اجرتك داري هذه غدا بدرهم ثم اجرا اليوم ثم اجرا بدينين اذا جاء غدا فقلت اجرا الاول  
تغض الاجارة في قول نصير وقال ابو الليث ليس التغض وهو رواية عن عثمان وعليه الفتوى لاجرا اذا اجرت  
المستاجرة اتم لا يستعقد في قول الاجر حتى لو تشاخص الاول لا يلزم ان يسلم الا ان خلافه في البيع **تفريجات**  
**على الابارة الطويلة** ويجوز الطويلة في الدار يجوز في العبد والذابة وان استاجر الكرم طويلا ان اشترى  
الاشجار كما هو المعتاد فوارضه على المشتري ان دفع معااملة فالغضب على الاجر وكفيل على المستاجر ودفع  
ارضة فزارعه على ان يبذر في المزارع وصار المزارع مستاجر الارض فاجر الارض اجارة طويلا براضية المزارع لا يجوز  
فان رضى المزارع حتى وانفخت المزارع بخلق اجارة المستاجر اذ رضى بالاول حيث ينبغي عليه وهما يتفق  
لما جازت نفس الباجر طويلا ثم باعه وجاء وقت الحيا فنفقا في يسبح على الروايتين في الاجارة الطويلة لان  
الطويلة مضافة في كل سنة وقد ذكرنا المحت على الشيخ لا ما ظهر اليك احصاء عدم الجوار منها في التمس  
والاحتيا لاجر طويلا ثم اجرت غيره ونفا في الثانية في مدة الحيا على الروايتين في الاجارة الطويلة او باعها  
في مدة الحيا قال السرخس في الروايتين في المضافة قال القصد الظاهر النفاذ اجماعا لان له ولاية الفسخ  
في مدة الحيا ويسبح دليل الفسخ بخلق المضافة لعدم ولاية الفسخ ثم اختلف في الطويلة انها عقود أم عقود  
وغرة فيما اذا اجرا واستاجر طويلا يثبت لافاء في ألفا وفي المدة التي قطها له الاجر القليل وهل يفي  
المدة التي اجرا كثر من جعلها عقدا واحدا قال بقاء الكل وجمعتها عقودا قصر الفاء على القليل وما  
عداه الى الجواز قال القصد الاول جعلها عقودا لانه لو واحد المزارعة الحيا على الثلث في العقد الواحد وانه  
مفسد على قول الامام ويلزم ايضا في مدة الحيا في العقد الواحد في المدة التي قطها فانه يؤول الى

ما كتبها ياخذها حتى تفتت الدابة عند ملائمتها على المستاجر لانه لا يجب على المستاجر الرد مع ذلك لو انها لم تزل  
فضاع لا يضر وان استاجر بالكره في المهر فربما لم يملك له المهر آخر فوجه المستاجر اليه وملك في الطريق في اليد  
غاصبا بالافراج **الفصل الثاني** في صفاتها وفيه خمسة انواع الاول في الغطاب بالانقضاء وينقذ بقوله اخرتك  
هذه الدابة لكذا وكل شهر يكذوا لا ينفذ الا جارة بالاعادة حتى لو قال اخرتك منافها سنة بلا عوض  
يكون اجارة فاسدة وكذا لو قال وملك منك منافها بلا عوض لا يكون عارية ولو قال وملك منك منافها شهر  
يكذوا يكون اجارة محجوزة ولو قال اشتريت فخذت بعدك شهر كذا فاجارة فاسدة وعن محمد اعطيتك فخذت بعدك  
شهر كذا فاجارة تمت منك هذه الدابة شهر كذا ذكره في العيون ان الاجارة فاسدة لعدم المنافع  
والمحذوم ليس محل ود كتر شئ في الام فيه خلافا بين ابي حنيفة وقال الحارثي قال بعت منافي منك شهر كذا فاجارة  
وعلى الكوفي كذلك ثم رجع وقال لا ينفذ في ملك الصكاك يكتب له صك الاجارة الطويلة مع جمل وذكر الاجارة  
وطول ود مال الاجارة واصل الصكاك يكتب في يوم الفسخ فكتب عندهما واشهدوا وجرى العقد لا ينفذ بخلاف صك  
الافراج والمهر وغير الاجارة الطويلة ينفذ بالتعاطي الطويلة لان الاجارة فيها غير معلومة لانها يكون في سنة  
او اقل او اكثر فكذا بقوله عن كرودي فقال لا يجوز دم واستخرج الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل في الاجارة فاقبل  
لا البعض هي على وجهين الاول بوجاهة الكرم والارض في هذا ربح فبيع الثمار والزرع باصولها عن ايدى الاجارة عن  
يتم معلوم ولم يتم بوجاهة الارض منه مدة معلومة بثلاث سنين او اكثر غير ثلثة ايام في كل سنة او بعضها في كل  
معلوم على ان يكون اجر كل سنة في السنة مائة او ايام عشرين كذا وبقية مال الاجارة يجعل عقابا لباقي السنة الاخرى  
وكل منها ولا يفسخ من ذلك ان يفسخ ان يفسخ الثمار والزرع القائمة على الارض معاملة الا الذي يريد الاجارة  
على ان يكون الخارج على ما يسهل لهم للدفع والباقي للمحال ثم يוכל العمل في صرف قسطا من ربه ثم يوافق  
الارض مدة معلومة عن وجوه الذي ذكرناه غير ان يكون احد العقدين شرطه الا في بعض ائمة بخلاف الاول والاول والاول  
بيع الثمار والزرع يفسخ بغير رغبة حتى لم يملك المستاجر قطع الثمار وعند فسخ الاجارة يفسخ  
البيع بلا فسخ والنتيجة لا يربط ملك البائع وان قبض لم يفسخ ولا يبيع على ملكه لم يفسخ الاجارة الارض وبعض يجوز  
وقالوا ان يفسخ رغبة لانها قصدا لفسخ الاجارة ولا يربط اليه الا به ولا يفسخ جوارها القطع مع كونها ملكا كالمهر  
لا يملك لراس قطع الثمار وان ملكه يتعلق بها غيره وقيل ان يبيع الزرع والشجر يفسخ ففسخ رغبة والاول من البيع  
والانسان قد يفسخ ما له عند الحاجة بمن قليل وقد امكنه ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة  
والا عليك الف كل يوم والمستاجر حقران الدار لم يفسخ ففسخ قال هشام قلت لم يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة  
ثم يفسخ وبعد تمكن عليه قالوا لو قال هذا حقران الدار ما كان حقران الدار ما كان حقران الدار ما كان حقران الدار ما كان حقران الدار  
ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت  
لا يجب الاجرة كذا كونه قالوا لو اجر هذا بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت قالوا ان يفسخ ما له من رغبة فافسخت  
الحال بعشرة استاجر لحفظ كرم كل شهر كذا ثم يبيع الكرم او مات المستاجر فقال اخرت اوكوهة اعل علك على  
ان اعطيتك لاجر ينفذ الاجارة باجر الاول ان علم بالاجر الاول وان لم يعلم فاجر المثل وقعه واره على ان سكنها  
ويرتها ولا اجر في خارجة لان نفقة المستاجر على المستعير والمرقة في باب النفقة وكتاب الحارة بخلافه وعن محمد بن  
اذا قال ليعز اعطيتك هذا العبد بخمس سنة بكذا فاجارة وعن كذا دفع الاخر ثوبا لبيعه على ان اراه وعل كذا فلو

مطل  
قال الأجر بعشرين  
والمستاجر بعشرة







في الكل ولو أجزأه ثم وبسته ابر ومضان ان سانه صق وان مشاهرة لا الابد ودوله وهذا الجواب في قولهم  
 وبناخذ ولو قال لا جرتك هذه كل شهر يكذب على ان ابيه ابر ومضان لك فدت وان استاجر ليجل كذا ولم يذكر  
 او استاجر على دم او ميتة او على ان يؤذنه او ياتيه سجدة لزم ابر ومضان ان ياتيه سجدة وكذا اذا جعل عددا من ابر ومضان  
 ولم يبين في ذمتها وفي البلدنة ومختلفة وان غلب واحد انصر قايه **ولو قال** استاجر بها على شرط فسد ولا يرد  
 على ما يرضى بالاجر ولو قال ان دمكم توادحني فهو وعد ولو قال استاجر بها بما هو ابر ومضان غيرك اذا كان في ذمتها  
 غيره معد فاصح وقيل فاسد **مطلقا** **الاب** وابالاب وصيتها ابر ومضان الصغير في عمل بقدر عليه الصغير جاز لا ولاية له  
 مع قيام الاب وصية الاب بعدم على الجدة فان لم يكن مؤلدا فاجرة ذم حرم منه وهو في حجره جاز لا يملك ما يورثه  
 وكذا اجارة وان كان الصغير في حجر ذم حرم فاجرة اخوه هو اقرب منه كذا ان يكون عند العم فاجرة الام جازة قولهم  
 خلاف محمد وان اجر ما تدين هو عند لا يملك بعد ان ينقض كماله ولو وب الصغير ميتة فبقيتها الذي هو عند لا يملك بها  
 على الصغير وان بلغ وقدر اجرة الوالد له ذلك كالأب الجدة او وصيها او ذم هو في حجره لم ينقضها بعد بلوغه والاب  
 والجدة وصيتها اجارة وولاية وعقاره لانهم يملكون **البيع** فالاجارة او **البيع** لغيرهم ممن هو في حجرهم اجارة  
 مما يملكه ودوابه وعقاره وعن محمد لو اذن جوزه اخنا نالنا **البيع** اذا استاجر الصغير وعنده نفسه لا يجوز ان يخل  
 الوصية ذلك يجوز عند الاماين لو بطل عيى والاب لو اجر ما له او نفسه من الصغير استاجر ما له الصغير ونفسه  
 لنفسه يجوز لانه يملك الشراء وان لم يكن انفع فكذا اجارته استاجر ان يملك بالغ فعمل الابن لا ابر ومضان كذا لو استاجر  
 الزوج الزوجه لخدمته لان ذلك فرض عليها البتة اذا ابر ونفسه لا يجوز ان يخل ولا يملك ما له الا ابر ومضان كذا لو استاجر  
 اخنا نالنا **الاب** او الجدة وصيتها ابر ومضان وعنده سنين معلومة وبلغ في اغنيائها اليك **الفسخ** ويكره  
 اجارة ثلثة مع الخوازم يلزم اذا عمل المكاتب اذا استاجر مولاه والزوجه الزوج او الابن والدة ويجوز تخيار  
 ثلثة بلكراة الاخاضاه او المكاتب مولاه والواحد عتية قال غيره يكمن تواجده هذه الارض كل شهر قال  
 بدر حين فقال استاجر لا يتبرم فبقيتها ومضت المدة كجاءه ابر ومضان على درهمين ولا ينقص من  
 درهم والصحيح وجوب درهم في ثلثة قال نخل مع في غنير في ينفقه بهذا القدر ويلزم ابر ومضان ابر ومضان في ادى  
 هذه بكذا وسنة متجانا او قال ابر ومضان داري هذه سنة ياتى على ان يكون الابو كل شهر مائة اما اذا غلط  
 في التفسير لا يلزم الا الاول فان ادعى الابو الفسخ وادعى استاجر الغلط فالتوكل على ابر ومضان مع اليقين كما لو توضعا  
 على البيع بثلثة ثم اطلعتا فهو على الاطلاق الا ان يتفقا على التبعية **قال** للطبان اصل هذا المذهب بعشرة  
 فلما اخذ في العادة اراد الخراب فمر الزايد ايضا لاشي في العشرة قال الخياط خط باو فقال لا يريد الاجر  
 لا يستحق الابو استاجر بثلثة اشهر او مشاهرة ولم يذكر العمل والتمار لا يرد في يوم الجمعة ولا كل التيسر حكم  
 العوف ولو تزوجها وبنيها في منزل كانت فيناجر وعصية عليه سنة فقط البالحواجر المارة بالاجر فقال له  
 ابر ومضان بان المنزل بالكرامه عليك لا لا يلتفت الى مشاهاها والاجر عليها لا على الزوج لانها العاقدة  
 الا ان يكون الزوج ضمن لرب المنزل لا ابر ومضان ادى لارجع عليها وان كفل باذنها وان لم يضمن لرب المنزل فمطلها  
 واشهد فانه لا يجب الاجر عليه لما قلنا انها العاقدة واذا وجد استاجر بالاحتياج عينا ينفرد بالرجوع  
 البنفس بعده وكل جهالة يورثه **البيع** للفد يورثه الا اجارة ويفد كعقدها سواء كانت في مدة  
 او الاجرة او لمعمل ومعه فدت والفسخ لعدم عيى او جهالة الابو كجاءه ابر ومضان بالغا مبالغ وكذا لو استاجر

مطله  
 اجر الارض الصغير  
 على جواز ام لا

في حكمه جاز وبسته به  
 في حكمه جاز وبسته به  
 في حكمه جاز وبسته به

درهم بثلثة في السنة الف واربين في الف  
 الاول بثلثة اذ كان ياتى في الف  
 قال الغنيمه هذا اذا قصد ان يكون  
 الاجر كل سنة مائة صوم

دارا او حانوتا مستعمائة على ان تيرتها كاستاجر فدت لان المدة من الاجرة وقد ما مجهولة فيجب ابر ومضان بالغا  
 ما يبلغ ومعه فدت حكم شرط فاسد وكذا مع كون المستحق معلوما يجب ابر ومضان ولا تجوز به عن عيى استاجر ما  
 على عيى سماء وسكن الدار وملك العين قبل التسليم كجاءه ابر ومضان بالغا مبالغ بخلاف سائر الاجارة فانه  
 لا يرد فيه على المستحق **نوع آخر في الضياع والطائفة** **المستعقلا** استاجر ارضها فزارع او ما يمنع الزاوية  
 لا يجوز ولا يملك ان الزرع لو تيرتها له ان يبيعه منه بمعلوم وتقا بضام يواجر الارض فان لم يجر ما يجر ما بعده  
 المدة وان اجر ما ثم حصص الزرع **سقط** انقلب جازا وهذا اذ لم يكن الزرع مدر كالفان اذكر كالمصداق  
 الاجارة ويؤثر بالمصداق والتسليم عليه الفتوى ان قال استاجر كانت فارغة او ان الاجارة وادعى كونها  
 مشغولة بحكم الحال وقال القضاة القول للاجر كجاءه ابر ومضان بالغا مبالغ بخلاف سائر الاجارة فانه  
 ما على الارض من الرطبة ثم استاجر الارض لا يجوز ولو استاجر ما يصولها او الشجرة باصلها ثم اشترى الارض  
 جاز استاجر دارا اشترى بعشرة على ان يكون فيها يوما فعليه العشرة او دابة الاخرى بعشرة على ان يبيع  
 من مصلته كذا لو تيرتها كذا فعليه كل الاجرة فالاجارة فاسدة وان استاجر دابة على ان يبيع كذا فاجاز  
 كذا وان حمل كذا فاجاز كذا او ارضه على ان يزرع كذا فكذا وكذا او دارا ان كسها عطا را فكذا  
 وان هذا فكذا ففوز دابة عن الامام الاجارة فاسدة وهو قولهما وفي اخرى يجوز ولو استاجر دارا  
 على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة لان فيه نفعا لرب الدار ولا يقتضي العقد لانه اذ لم يسكن فيها لا يعتل  
 البالوعة والمتوضان ان لم يكن في الدار بالوعة او بشر وضو لا يفد بالشرط لعدم ما قلنا استاجر على ان  
 بالي ثلثة ايام يجوز وعلى اكثر على الخلف ولو شرط ثلثة فمكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو ابر ومضان كذا  
 لا ضمان لانه حكم الاجارة واول المدة موقت سقوط الخيار وخيار الرؤية يثبت في الاجارة ورؤية الدار  
 كروية المنافع ابر ومضان الدار والدار كجاءه العتية او لا او قال ابر ومضان يفسد منها ولم يعلم التيسر  
 يصح ولو سكن كجاءه ابر ومضان وقال لا يجوز ولو لم يشر بكم كجاءه ابر ومضان بفسد بعضها ولو لم يشر بكم  
 فعن الامام انه لا يجوز واجمعوا لو ابر ومضان في حليلين يجوز ولو بطلان من رجل يجوز ولو ابر ومضان في رجل  
 ثم فسح العقد في النصف يجوز في الباقى بخلاف في نظام المذهب عن الامام انه يبطل وكذا لو مات احد الزوجين  
 بطل في صحة الميت دون الحي واصلا فان الشروع القاطع لا يمنع وعن الامام ان الطار في بيع كان المتاعان  
 يمنع واجارة البناء بدون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال ابو نصر فافد عليه جواز  
 اجارة الغلط فم يكن للفرق واحدا والامام البخاري ولو ازرع في ان كان البناء ومرتفع كالجدار  
 ان مع سقف فيعبر كجاءه اجارة البناء والالا فم ان لو كان فيه دكان او مرتعة كتطير لا ينفى  
 بجوار الاجارة وما يافد من الاجرة له حرام وعن محمد جواز فانه قال في استاجر ارضا فبني بناء ثم ابر ومضان  
 من صاحبها استوجب من الاجرة حصة البناء فلو لا جواز اجارة البناء لما احتج الابو وقال على الغلط  
 قال الامام ابو علي وبه كان يفتي مشي كذا ولو كان البناء ملكا والوصية وقفا واو المتولة ما ذن ملك  
 البناء قال لا جبر فيقسم على البناء والوصية وينظر في استاجر كل فيما احبب البناء وهو ملك البناء  
 ابر ومضان بيت منها اجارة الغير جازت الاجارة الا في البيت له بناء في ارض غير ابر ومضان ولا من  
 صاحب الارض الفتوى على انه يجوز ذكره لملكه ولو ابر ومضان البناء ما ملك الارض جازة فاقا ولو ابر ومضان















فان قيل لا يخرج مع العبد المولى وقال في هذه غلظة عندك وقد قلت انك في كل واحد من هذه احوالنا لا نقاش  
قال في فرض اسكن دار من هذه الا ان اقصيتك الدين او اركب محمد هذه فانه اجارة فاسدة ان قال وقت لا تفرض  
لا قبله وبعده ولو ان الفرض سلم هذا الطريق الى السبع فرضه الذي في فرض فحتمه لانه كان غلظة باجارة فاسدة  
فيكون انما في فرض بالبيع المخرجه والقوى في غضب دور يوقف وعقاره على الفخام كما في منفعة كذا اليتم  
والا فام ظهير الدين اخبرنا جوا المثل في الوقف لا في اليتم وفي المشايخ في قال اذا كان ضمان النقصان في اليتم فاجر  
المثل يلزم ذلك على الغصب والاجر المثل وكذا قال في المشايخ في سكن دار او احوالها بما بعد اجارة كجب فيها اليتم  
والوقف وفي الحظ الوقف او المتو لا اجر من اليتم او الوقف بغض جاجر المثل بما لا يغني عن الناس فيه على  
المذهب لا على الذي اختاره المشايخ من ويظهر مستاجرا غاصبا وكذا في الغرض ان لا يصير غاصبا ويلزم اجر المثل  
كما هو حكم الاجارة العسرة لكن بجاء قبل المصلحة بهذا قال نعم وكذا في الايب واستاجر من لا يملك الصغير باق  
في اجر المثل قال الامام ابو علي السعدي قال بعض المشايخ كجب اجر المثل في غضب اليتم وكوقف في غلظتك في هذا  
قال الامام الفضل الذي فتح عندي انه يصير غاصبا عند فيرى غضب اعداء ولا يصير غلظة لا يبرى غضبه بلزم عليه  
جميع ما على هذا المذهب بكل حال سكن دار الغير لا يملك جارا الا اذا اقصاه رتب الاربا بالاجر وسكن بعده لا يكون  
التمرا او كان حدة للاستغلال الا اذا قال اسكن واستاجر كل شرط كذا استاجر او استاجر او سكن مشروط  
في جواب كتاب الاجر له قال بكرو عن اصحابنا انه كجب ودون على كرفي ودين كلفه الغنيق بين الزوايين باطل على  
المعنى وغيره من غير فصل بين الدار والحام قال القدر وروى في الاستغلال بالاجارة سنة او سنتين  
او اكثر الا اذا بنا لذلك واشترانا لذلك واسكن في البيت ان باعوا والبائع لا يصير حدة للاستغلال في حق  
ومن سكن دار الوقف او اليتم باعها فاجر المثل على الرجل المتبوع **مسألة** دار غير في حدة فسكن المزارع  
لا يلزم الاجرة فان سكنه بنو ويل الملك **مسألة** سكنها احد الشركاء وبلا عقد لا يلزم وان حدة للاستغلال لو كان كسنة  
بما في العقد كعقد الترسح فعمل ان ما ذكره وان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كما ظنه البعض **مسألة** ملك  
ان فلانا اجر ملكه فقال لا اجر هذا العقد في قولنا باعها فاجر المثل لا يعتبر الاجارة لان المعنوي لا يملك الام لا يبيع  
فاستعمله اقر به حدة في اعماله في اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب جاجر المثل بعد البيع ان كانا ما يعطونه من  
الكسوة والكفاية لا يملك جاجر المثل اقله صبي مع رجل يعمل معه فاختار له هذا الرجل كسوة ثم بدا له ان يبيع  
قال ان كان اعطاه كسوة والبصير هو الذي يخل خطا طم لم يكن للرجل على الكسوة سبيل والتكليف باطل  
او عقد لوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتم كالوقف واجاب في الاية في دار مشترك بين بيتيم والبيع  
سكنها البالغ كلها كجب اجر المثل حصته الصغير كما في الكبير في جلا في وقف قبل ان يمتدح فيمن سكن دار اليتم  
غير الشريك في عقد قال لا اختار عدم لزوم الاجر كذا في وقف **مسألة** حوايت مستغلة سكن واحدة حانوت منها  
قال ابن سبط جاجر المثل وان ادعى غضب لا يصدق اذا كان مقرا بالملك بما لك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان كان  
الملك عليه وكذا لو دخل الحام ودعى الدخول غضب لا يسمع واذا ادعى اجرة الحام ولم يعط الحام في الدخول شيئا  
ان كانا اجرا من الحام ولا يلزم احد ما اذا كان غلظا ولا كجب متو له وقف ثم غفل في غضب آخر ادعى  
على المشتري ان كان وقف واخذه بحكم القاضي فعلى المشتري جاجر المثل سواء كانت حدة للاستغلال او لا  
قال السادة المستقط والابن عذوب اصحابنا ان لا كجب الاجرة في البيع والترسح **مسألة** جارا اذا سكن في غير احوال

بما لا أثر له استعد

مطلوب احد الشريكين سكن

بما يؤمن ان

بما يؤمن ان الحق ليس حجة يستوفى الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كان حدة للاستغلال في حق ركنه ونوقف  
على حق ركنه المستاجر بعد موت المولى جوا قبل كجب الاجر بكل حال لانه ما مضى على الاجارة والمخالف للفقهاء والكتاب  
وهو عدم الاجر يلزم ولا فرق بين الحدة للاستغلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي حيط الصوم لزوم  
الاجر ان حدة بكل حال وفي قنوي شرح ليست طلب من صاحب لعل الاجرة بالتناضض في حق المثل لعل الاجر على  
الذات حدة ان كان استاجر قادرا على اداء الاجرة ولم يوجب الاجرة والا لا وعلى هذا متو له وقف واخذ ان  
لا يملك اي مسجد وهو شانه ما فنده ورهنه واذا اتم حط القضا بلا اجارة وهو جري بجر معلوم كجب ذلك الاجر وال  
يجب جاجر المثل **مسألة** رهن الوقف ليس لا يبيع وكذا الطاعة فان سكن المزارع قبل كجب اجر المثل كانت حدة للاستغلال  
ام لا نظر للوقف **مسألة** في الاعمال التي لا يبيع الاجارة بها ويصح لا يبيع الاجارة لا يستغنى عن القضا من الحدة وكذا  
ام لا فان فعل نزم اجر المثل وفي لفظ في النفس لو استاجر لا يبيع ولا يلزم منه لو استوفاه في قول الاماميين وان  
الطريق صح والاجر اذا استوفاه وقال **مسألة** اجر المثل كسكن ما يدرهم ان قنت ذلك الفارس فمثل لا شيء عليه قال  
محمد للذوق الاجرة ولو كانا مقتولين في حال في قطع رؤسهم فله كذا فقطع اخرج لا يبرى بها استاجر حرة في حقها  
كجوزا والارامه في القوة وقد لا يخلو بها وجوز في سير القيد لا يجازي للاحتياط والاحتياط دفع غلام لاجريك على ان  
عليه الاستاد ويعطى تعليم الشيخ سنة معلومة ويعطيه كسنة كذا ويعطى الاستاد لعله كذا جاز وكذا في الاعمال  
ويستخذم في اعماله **مسألة** ما على قول من لم يجر الاجارة على تعليم القرآن معلوما بان التعليم ليس عمل الاجر بل هو فتم  
المعلم فيجب عن هذا بان الاجارة وقعت على القيام عليه لفظه والى العمل وذكر التعليم للمعرب فيما يحصل في اثناء  
العقد في الفسخ وكذا جاجر المثل في البيع والمقتضى القيام عليه في وسع الاستاد والوفاء به حتى لو شرط تعليم الشيخ لم يخل  
ليقوم عليه لانه زود في حدة تعليم القرآن على ان يقوم عليه ويعلّم القرآن يصف كما ذكرنا دفع ابنه او غلام  
الاستاد يعلم له علما ولم يشترط الاجر على الاستاد ولا على لعله العمل ثم اختلف وطلب كل الاجرة لا في نظر  
الى الوفاء ان كان الاستاد يعطى الاجرة فمثل هذا العمل لتعليم يوم الاستاد باعطا جاجر المثل وان على العكس  
فالعكس قال الامام في العمل الذي ينفى المتعلم فيها هو مستوفى حجة تعليمه في الغلظة ونفى الجرم كجب الاجر فيه  
على التعليم ولا يمكن فيه حصة على الاستاد واستاجر جارا باعيت تام ودين من زابا يدر كذا ففعل عشرة  
واستغنى في الحق ان كان موجودا مقيما كجر على عمل البينة لفظه الاجارة والا لا لعدم محبتها لعدم اقامه تعليمه لعدم  
وكذا لو استاجر تارة زينة في ما يباله ولم يكن ثارا اليه لا يبيع وعلى هذا التقصير استاجر سطح او موضع حنة  
ليتم عليه كجاستاجر ارضا يلبس منها فيها لا يبيع لوقوف الاجارة على العين واللبس كمل بل ليس وعليه في التمسك  
لو لم يفته وان لم يكن له قيمة لكن في رخص الارض منفعة لا شيء عليه **مسألة** اذا وقعت على العين لا يجوز فلاح استاجر  
الاجام والياض لصيد سمك او رفع كعصيت قطع للطلب والحق ارضه وغنم منها وكذا اجارة امرأة كسنة في الكل  
ان يستاجر موضع معلوما لعطن الحاشية وبيع الحام والمرعى والغنم كجاستاجر الاجارة ماء البئر وكسبي اذا اشرب  
على كل ما يثبت بغير الحام والاملا حابة لا الاذن اذا لم يضر بجرم البئر والتم استاجر نهيا بابا او ارضا  
او حادة معلومة ولم يبق شيئا صحيح والابن جري في الحام وفي ادب كما في جاجر ارضه يعلق في الزيل المستاجر او يطي  
ليضع عليه استاجر لزوج فدت الاجارة استاجر كسبا ينفق فيها لا يجوز استاجر جحر من الزيل ليرى في اليوم  
الا يبيع قال الشريكين كجب الاجر في لفظ فان كان له قيمة واستاجر عادية كجب الا لا وعلى البعض كلام الشريكين



















تخوض زوجها على سبع دارة فهو شدة وقال **الأجر** مع صيغته هذا لك كنافه الأجر فلم يبق عليه مع قباضه ولا أوفر  
 ليس للأول شيء وعليه القوي **دفع الأجر** بطلانها قال بعد عشرة فما زاد فهو بينه وبينك قال الأمام **الثاني**  
 بعشرة فلما جرد وان تعبت وان باع بما يزيد فلما جرد مثله اذا تعبت ذلك لانه على باجارة فاسدة وعليه القوي  
 والأجر مقابل بالبيع دون مقدارة كالسحق **استاجر** جردا ليهدم جدران اوبينهم كل ذراع بكذا **اجاز** جعل يبيع  
 فاستعان بأخوه السوق ثم طلب فله **اجر المثل** ينظر الـ اهل السوق ان كانوا يعملون في مثله باجر فله **اجر المثل**  
 والـ كانوا الاخذون في مثله **اجرا** فلا شيء **دفع الأجر** عليك غزلا **ليس** سبعائة اربع فتمت ثلثه اربع اشياء  
 ضمت مثل غزله والثوب للحايك واخذ الثوب واعطاه **الأجر** قال **المثل** الاصح عندنا ان يعطيه **اجر مثله**  
 لا يرا على ثلثة اربع فتمت وفي رواية **اجرا** غزلا ليا **اجاز** دفع الأجر عليك نوعين من الغزول فاحره ان يبيع  
 ارق والآخر اغلظ فغلط الحايك غلطوا نسجها واحدا يصنع مثل غزله والمنسوج له **والصباغ** اذا غلط  
 وصبغ في مكان الحر الصفرة ان شـ والملك ضمت الثوب ابيض وان شـ واخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ  
**والاجر** وان صبغ رديا ان لم يكن فاش لا يصنع ان تحسن ويعوف ذلك بقول اهل الصناعة يصنع ثوب  
 ابيض في الخط امره ان يصبغه برعمران وشبع الصبغ به او لم يشبع ان شـ ضمت ثوبه وان شـ اخذه  
 واعطاه **اجر المثل** لا يرا **على المثل** **استاجر** بجري العمل عشرة ايام متناولا الذي يليه لو قال عشرة ايام الصنف  
 لا يصح لانه مجهول بالم يعمل عشرة ايام فما اول شهر كذا اعطاه درهمين لعمله يومين فعمل يوم او استعير في المكان  
 له عملا فاجارة جائرة وكبر على **العمل** فاذا احتسب ليس طلب العمل ان شـ فعمل وقال يومين ثم الايام فغدره  
 فلما جرد مثله ان عمل طهارة اليومين **دفع الأجر** فبطلانها وقال قطع بحيث يصيب القدم وكذا تحته اختياره  
 كذا في اعلى نقصان اصبع وكذا **يسحق** **الأجر** وان زاد النقصان في الخياط قال للفقهاء قصره عشرة ثوب  
 بكذا ويتى الجنس لم يجز وان اراد جاز **وان جاء** نقصا بثوب غيره خطأ او عدا الخطا الدافع خير ما لم يكن نقص  
 اصدا ان ضمن **الاستاجر** لا يرجع على اصدا وان القصار رجع عليه **استاجر** خياط الخط عشرة ثوبا  
 وبين الجنس فقدر قال الأمام طهارة الثوب يصح **وكذا** استأجره ليجعله كذا فظنا بكذا درهما فخرافا لم يكن  
 متفاديا ان العطن في ملكه وان كان متفاديا لا يصح كذا **مثلة** **استأجر** ثوبه وبيع ما يداوده زيد  
**بخي** راجاله ان لم يكن معينا وكان متفاديا لا يصح وان **استأجره** ليصنع **الخط** ان دفت جازوا الا لا دفع  
 الاسكان درهمين على ان يخرجه فله اعطاه فحين منقلبين من عنده يجوز للتعاقل والقياس ان يكون الخط  
 لو عمل الخياط ثوبا على ان يشوهه لعطن بكذا لانه اجارة في بيع وعن محمد هو نوع طهارة لا الخياط على ان يكون العطن  
 يصح كذا لفت فصلت المسئلة على الروايتين ولو على ان الظهارة منه لا يصح على الرواية لانه لا يقابل لم ان محمدا  
 جرد هذا لرؤية الفعل والبطلان **علا** على فعل يلبس الجلبه وكذا الوشر طان **بخير** علفه اربع قطع وان خرج ثوبه  
 وفي نوادر ابن شماع جرد شرط الآلة فاذا في الترقع والخضف روايتان لانه جعل هذا متبعا للعامل فصبر العادة فيه  
 وكذا لو اعطاه حقة على ان البطانة والشوشمة عنده ليجعلها في الشوشمة وكذا لو دفع الى ذاق ثوبا ليندق عليه فظنه  
 كذا بكذا او لم يتبين **الأجر** **التمس** مع **التعامل** **استاجر** ثوبا يداو من عنده ثم جرده لا **اجر** على ان صدقة  
 الحاكم فيه وان لم يمت يوم آخره وان اختلفا في الصباغ فكل الى الصباغ **استاجر** ثوبا ليلبس كل يوم يدانق فوضعه  
 في بيتة اعواما ولم يلبس به كبر عليه **الأجر** الامدة يخرج في الثوب ان لم يلبس ثم يقطع **الأجر** **استاجر** جردا ليهدم جدران

على الأمر وسكنها إلى شور حتى غت الحدة في آل الأمر ثم أكل كالك الجوع على الأمر بل على الأمر ورجع على كوكبها قال أنا ما  
الرب بعد موت الصحيح أنه لا يرجع بالاجرة على الأمر حتى نال أن كوكبيل بالجحش فاصبب الماء على كوكبها فغضب الملك  
مقصود فصار كغضب الجحش في أن كوكبيل الجوع على الأمر في أن كوكبيل بالشر لا أجد من ملك في يده لا يظن  
المن عن غشري وكذا الأمر وكوكب الجوع على الأمر لا غاصب كمن فلا يرجع عليه مرة بان يواجو وأن بعشرة فاجر ما غشتر  
فالأجارة فاسدة وبصدق بالفضل أن أخذ ما كوكبيل بالتجارة لا غشتر استأجر فاستسقى فاستسقى فاستسقى فاستسقى  
والثانية للأمر وكل ما استأجر وأرفق بعض ما نها قبل القبض وبعد ورضيه كوكبيل لا كوكبيل بل كوكبيل كوكبيل  
أذرضه بالبيع الكفالة بالاجرة ولما التجارة ولا يباطل شيء منها حتى كوكبيل بها وأشرط التجار فيجعل كالا ضافة  
لا سبيل الوجوب فطالب بعد وجوب ابتعاثه وان أذى الكفيل قبل كوكبيل يرجع عليه حتى كوكبيل ليس للكفيل أن  
ياخذ المستأجر حتى يرضيه فان لم يرضه لم يرضه أيضا وان اختلفوا في مقدار فقال لا يرجع دينار وكذا لو نصفه فقال  
المستأجر الكثير للزيادة وان أقر الكفيل بالزيادة لزم خاصة وتقول قول الكفيل إذا أكثر الزيادة ولو أقام الطالبة  
بأخذ ابتعاثه ولو كان الأمر ثوبا وهلكت بطلت الكفالة لزيادة الأصيل عن تسليم ولو أجزأ عبده أو نصفه لخدمة  
فكفل بالخدمة إن لم يجز لأن خدمته لا يكون فخدمة مستأجر فلم يدر على الأمانة ولو سلم نفسه جاز لأنه قد ور  
وكذا لو استأجر امرأته للزنا أو دارا لتسكنه لم تجز الكفالة بالخدمة والزنا صحت بتسليم الأرض والدار استأجر  
معيبة ففعل بالعلم يصح وان بتسليم الدابة يصح وان كانت بغير عاينها يصح الكفالة بالعلم لا المكان لا الأمانة  
فكفل بالاجرة ففعل بها رجلان لم يوف المانع صحت لأنه من مضمون وف كالكفالة لا يوجب الأجرة فان شرط فيها  
فدت لف والأشرط شرط على الصانع أن يعمل نفسه ففعل به رجل يصح وان لم يشرط على نفسه ففعل به رجل يصح وان علم  
الكفيل يرجع على الكفيل منه بغير مثله بالعلم بالعلم ان الكفالة بغيره وكل ما بآجرة كرمه آجرة طوبى ففعل وضم كوكبيل  
فالأجرة عنه عند غشقه صح لأنه اجتناب عن الظن في أنه يعو دالة كوكبيل في آجرة فبغدا وعلى أن يعطيه لأجره إذا رجع  
من بغدا لا يملك عطالة الأجر قبل الرجوع من بغدا لأنه آجل وان مات عنه ياخذ تركه آجرة كذا ما استأجر الأرض على أن  
يكبرها كذا في جامع الصغير لا يفسد وكذا في جامع الألام أنه يفسد لأن شيب الكراب مجهول لأنه يوم أو لومان وتلك  
الوقت مشتتة عن الأجرة لأنه الزمان والارض فانه غير صحيح لأنه نفس في جامع الصغير أن شرط على المستأجر لا يفسد مطلقا  
فان شرط الزم كونه بكراب بعد الأجرة فعلا وجب أن قال آجرة تك بكذا أو بان يكبرها بعد أجرة فهذا جائز وإن قال  
آجرة تك بكذا على أن يكبرها بعد الحدة وإن قال آجرة تك بكذا أو بان يكبرها بعد أجرة فهذا جائز وإن قال  
خلاف الرواية فيكون على التفصيل وبمعنى وعن محمد شرط طمع نقصار أو الخياط على أن ينقص أو يخط فباجر وأبدرج  
فلما رأى قال لا رضيه فله ذلك الأصل أن كل ما يختلف فيه يعمل به حيث فيه خيال الرواية وما لا يختلف فيه لا استأجر  
بكيمل المخططة فلما رآه قال لا رضيه بكيمل ليس ذلك لعدم اختلاف العمل وكذا استأجر به نجح فلما كشف ظهه قال لا رضيه  
ليس ذلك لأصل أن الاتجار على عمل في محل هذه جائز وفي محل ليس عنده لا كالباع استأجر به ليحل قطعا معناه  
سماء أو ينقص له ما به ثياب مروزي كوزو ان لم يكن عنده لا يجوز الفصل الخامس في الاستصناع والبيع على العمل  
استأجر به ليحل البيع والشراء لم يوفت لم يجز وأن وقت جاز ويلزم الأجر حصل البيع عام لا وقت قال بعض هذا المانع باجر  
درهم أو اشتريه أو لم يبين الأجر المثل لا يزداد على درهم ولو أمر كالباع والشراء لم يدر كذا رواه فلا شيء له لأنه مستوفى  
وفي البحر إذا أخذ الأجرة على البيع والشراء فإن باع أو اشتريه يجب أن المثل لا يجوز به وهو دفع المرأة فحل لهم



الى موضع كذا في بعض الطرق بدالة وطلب اجزاء الخاضعة كان باقي الطريق سلكا كما في سلكه ذلك استاجر  
 بجاربه الى التليل فامر آخون تجزله وداره بدرهم فلكذا ان علم انه لا يجل وان لم يعلم لابس وينقص من اجز  
 النجار قدره الا ان يجعله في حل دفع ثوبا الى قضاط وهو اجير عند قضاط او امره ان يتقبل عليه العمل ياخذ العمل بقيا  
 شتا وفتايات له ان يات هذا العمل الا في الاوج وعلى النحان فان استاد ولم يشرع التليل في عمل وهو حر  
 او بعد ما دون حتى يملك الثوب في حانته استاد ففان عند الاستاد وان شتا وحق المتقبل وهو رجع  
 على الاستاد فاذا اخذ هو في العمل فقدر على الاستاد ثم النحان دفع القضاط ثوبا الى قضاط ففقط مات فلا شغل  
 في الاجرة لان الاجرة عادة في مقابل الخياط طما القطع وهو الاصح استرجع طما القطع ان يشترط البائع ببيع  
 بخلاف ما اذا اشترى ثوبا على ان يخططه البائع والعرف في وجوب التعامل وعدم استاجره كغيره ان لم يبين الطول  
 ونوعه ونحوه في ما اشترى ثوبا فبذبحه بوسطا يعلم الناس اذا عينه امكان المحر في موضع آخر ان شتا اجازا لوفاق  
 في الاصل وان شتا لا يخط في في الوصف فكل ذنوا فيه فهو رضا في غشوا ثوبا بغير الوقي وجعله القاض على النجار  
 احتلنا فان انهارا ودفن فيه ميتا آخر قبل ان يات استاجر حكمه البير على سنانة انما استاجر حكمه البير لو انهار  
 لا بد من بيان الطول ونوعه في موضع العتي فان حفره اذ اخذ جوده جلا ان يطا في حفرة بخر على الاعام والالا لا يندرج  
 احمره ما حفران الحفرة من الاستاجر كما في الخياط وكما لا ينقص من الاجر بحسب لين امكان لا يزداد في الشدة ان ينقله  
 صحفة شرط كل ذراع في الليل كذا في الحاء وكذا في السلك كذا في الصبح ولو شرط حفر البير وطيرها بالاجر ففعل ثم انهار  
 بعد الطل للاجر وان قبل الطل فنجس به وان في غير ملكه فلا اجر لعدم التسليم وفي الخياط فان كان في مقام قد يكون  
 فيها فوجد اصله رأى فان علم انه سيلقه عليه الحفر وان قال لم اعلم اصله بانه لم يعلم وان شغل الاجر بحسب  
 وان مات استاجر للاجر بحسب به هذا اذا كان في ملكه او يده فان عد ما فلا اجر الا بالفرع والتسليم قال الحسن  
 اذا ما مكانا في القوا فحفره فهو كالتن في ملكه ويده وهو قيس قول الامام لان صار في يده بالتعيين وعرض  
 ان لا يكون قابضا الا بالتحليل وهو الصحيح استاجر به ليل في قبضه واصبدا الحفر قبل الرفع للاجر ان كان في داره حكاه  
 ما لو كان خايط بعض الثوب من ثوب غاكت ثم سرق ثوبه ليجزى للاجر ولو قبض بعد الخفاف ثم اخذ الحفر للاجر على قول  
 الامام وعلى قولهما قبل التبريد حفره ان يطير في اتون استاجر فلا فراج على الاجير فلو ملك قبل التسليم لم يجر  
 في حفر آخر فقال الرجل اذهب اليه وطلبه به وهو كذا فان قبضت فلك كذا يجب اجر المثل استاجر به ثوبا ليعمل كذا  
 لا يجره يوم الجمعة ويبتدأ وقت الحفر استاجر به ليعمل كذا ولم يكره الاجر يلزم اجر المثل دفع قارة حريصة الحبيب  
 وقال عاجلها فان برات فازا في قيمتها بالحق بيننا فعاجلها حتى حفر المثل قدر ما اتفق في ثوب الدوية  
 والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لا يستفاد اجر المثل وجهه شتا وقال علي ان يعمل في هذه السنة ليس  
 ان يرجع بعد ما عمل السنة يتقبل في رجل بناء حايط بلبس ويطبخ في عند البائة فسد فان ينيطر الى قيمة اللبس  
 واللبس يوم الحفوة مثلا قيمتها ثلثون يقوم الحايط مبنيا مثلا فقوم باربعين علم ان قيمتها ثلثون وقيمة اجز  
 البنا عشرة فيلزم قيمتها واجر المثل البنا ولا يجاوز عشرة استاجر به ليعمل في هذه الاجتياثا في  
 واستقصى او سقف وبن الطول والنوع الذي يقال له بالقيمة شكره ولا يجوز استاجر به ليل في الحفر  
 او بنا حايط او حبل خبثه لا منظره ففعل احداهما ان كانا شرايين في عمل قبل هذا التسليم لكل الاجز والاقبال نصف  
 قال آخون علمت هذه الخشية الى موضع كذا فلك درهم وان علمت كذا فلك درهمان فلك درهمان وان قال

في اجزاء الخاضعة كان باقي الطريق سلكا كما في سلكه ذلك استاجر  
 بجاربه الى التليل فامر آخون تجزله وداره بدرهم فلكذا ان علم انه لا يجل وان لم يعلم لابس وينقص من اجز

اجمل احداهما ان شئت بدرهم وهذه بدرهمين ففعلها فله درهمان وفي رواية عن محمد بن جعفر استاجر به بدرهم  
 واستحقت فلما اجر المثل ولو عينها معلوما فقيمة لان الدرهم لا بد لها وقيمة العيس بدله استاجر به بدرهم  
 بكذا فاستعمل نصف السنة ثم جمدان يكون العبد مستاجر وقيمة يوم الحفر والاقبال وقيمة السنة هذه وقيمة الف  
 العبدية يده يلزم كل الاجز وقيمة العبد بعد عام السنة ولا يلزم في اجز الاجز والنحان لان النحان يجب بعد السنة  
 لعدم التسليم الا مالكا والاجر لعله عام السنة فخصب دابة رجل ثم اجزها بانه يدر ما معلوم ليركها جازت بركها  
 ثم النحان بالركوب استاجر به دابة ثم خوارزم البخاري ان استاجر في الدابة للمواجر ان ملكك قبل الركوب ففعلها  
 وان ركبها بعد الحفر فقدر رجع في النحان الغصب بالركوب القضاط اذا جازا بالثوب مقصودا بعد الحفر وان قصير  
 الحفر ولزم الاجر وان بعده لا وفي الصباغ ان صبغ قبل الحفر كذلك بعده يجزى ثوبا لثوب شتا اخذ ثوبا  
 واعطاه ما زاد الصبغ فيه او ترك عليه الثوب وضمنه ثوبا ببيض في السراج ان قبل الحفر وضمنه كذلك  
 وان بعده فالثوب للسراج وعليه مثل الثوب استاجر به لينقل الدرهم ففعل ثم وجد الدرهم زوفا في داره الاجرة  
 وان وجد البعض زوفا في داره بقدره دفع اليه ثلثة او قار درهم لينتخذ منه صابونا باء درهم على ان يحتاج اليه  
 منه ففعل فالتصايلون لرب الدرس وعليه غرامة ما اتفق الاجير فيه مع اجز المثل دفع اليه عشرة اقساما في كل  
 لتدقيقه باربعين واما حيا بسبقا حيا وعليه رجع درهمان حيا شرط **الفصل السادس في النحان**  
 وفيه انواع **الاول** استاجر دابة باكافه فاوكفه عتله او اسرجه لا يجره لو سرج فاوكفه او اسرجه بما لا يسرج عتله  
 فملك يضمن كل قيمة هذا الامام استاجر دابة فاسرجها بركها وملك ان لم يملكه لا يملكه لا يضمن ان في البلدان  
 ثم الاشراق للنحان وان في العوام الذين يركبون دابة من بكار دابة ولم يركب السرج والا كافان كان مثلهما  
 يركب سرج يضمن ذاك براكا وان يركب بكل منهما النحان استاجر دابة فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها  
 التزاج ليعمل عليها عشرة محانية يترجل ازيد من بقدر الزيادة وان لم يجره فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها  
 عشرة ففعل في خالق خشرين فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها  
 ربع القيمة لان النصف اذن والنصف لا نصف هذا النصف وكوكانا في عدلين ففعل كل منعا لا او حيا  
 او لا ثم رتب البائة للنحان اصلا لان رتب البائة حاصل للزيادة ولو عمل رتبها او لا ضمن استاجر به نصف القيمة  
 القضاط بركها ثوب في دقي الثوب وتخرق ولا يدرى في اي الفعلين قال الحسن يضمن نصف قيمته وقال محمد كلا  
 لان الثوب يندبه وان استاجر به ليعمل عليها شجرة اكلها معلوما ففعل عليه قدر من رتبها ان نصفه بركها  
 يضمن وقال بكر لا وهو الاحتيا ن وهو الاصح ولو زاد وبلغ المكان ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه ضا وصاحبها  
 لذلك القدر فلا يبراء الا بالرد على مالكا وفي قمارا وكفا حتى خالف استاجر في الحفر في ثوب عشرة اقفره برك  
 ففعلها قدره شجرة القياس ضمن وفي الاحتيا ن لا لانه اخف فان ملك لزم التسليم وان عطيت فالقيمة ولا اجر  
 وان شرط شجرة المثل قدره بركها ففعلها لانه الثقل كالحديد مكان البر والاعني بالبروزنا معلوما ففعل عليه ثم يغير  
 مثل ذلك ضمن كل قيمتها ولو جعل شجرة واحدة ليعمل شجرة واحدة لا يجره ضمن النصف لانه خالف القدر  
 وعليه نصف الاجر استكرى خالف مجاوزة المكان ثم رجع فعطى لم يضمن عنده وفي قول الآخر ضمن قبل دفع  
 الا مالكا وهو احتيا السر خسر وكذا العارية بخلاف المودع وقيل لا فرق بين مودعة والاجارة لان مودعة  
 مطلقا اما الاجارة ففعل الدابة بالحيثية حيا استاجر بها اذا ميسا وجاينا لا يضمن كالمودعة وهذا الصحيح

مطلقا  
 ضاها مستاجر











بمؤال الامام ثم عند انشاء المال كمنه مقصودا واعطى وان شأ وغير مقصود لم يعط الاجر وان ملكه كمنه  
وقصره ضمن اجماعا بخلاف القصار دفع الاقصار ثوبا بشرط عليان لا يضره فيه حتى يضره منه فليس بشئ وكذا  
لو شرط ان يقصره اليوم او غدا فلم يفعل لم يعط الاجر لانه لم يضره فيه حتى يضره منه فليس بشئ وكذا  
بانه اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يقصره يضمن ان يملك ثوبا بشرط ان يضره فيه حتى يضره منه فليس بشئ وكذا  
على سائر القسوس وضع القصار التراجيح في البيت واحرق ثوبا عن حجره يضمن وقوع التراجيح في البيت  
واحرق من ثياب القصار يضمن الاستاد وان لم يكن ثياب القصار قال لا يجبر ولا يملك الاجر المشترك ثوبا  
ثم ثياب القصار ووجهه وان لم يكن ثياب القصار قال لا يجبر ولا يملك الاجر المشترك ثوبا  
المشترك ان يملك قبل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له في اشتراط عدم سواها لانها ليس كالمالك  
الكراسيس وتركه في منزله لم يردعه سرق فمن قال ان حوته الرد على المشترك يضمن اذا ترك الرد مع اعلمته  
اطفا التراجيح في الطائوت وترك الحسنة في الطائوت وبقي شرع فوفقت على ثوب جلد احرقته فثمان  
وبه يضمن اذا دخل الاجر القصار الحسنة في الدكان واصاب دهنه الثوب فسد يضمن الاستاد اذا كان لا يقال  
بانه لو وطأ ثوبا لا يوطأ مثله ضمن الاجر وان كان عابوطا لا يضمن سواها وكان ثوبا القصار او لا بخلاف  
ما اذا حمل شيئا في بيت القصار باذن القصار فخطا على ثوب القصار فخرق لا يضمن الاجر ويضمن الاستاد  
وان لم يكن من ثياب القصار فخرق لا يضمن الاجر ولو لم يكن من ثياب القصار فخرق لا يضمن الاجر ولو لم يكن من ثياب القصار  
لربط ثوبا ثياب القصار فخرق لا يضمن الاجر ولو لم يكن من ثياب القصار فخرق لا يضمن الاجر ولو لم يكن من ثياب القصار  
لا يضمن ما خرقت من عمل المادون الا ان يخالف الاستاد في القصار ثياب الناس للاجر ويضمن في الحسنة فقام  
الاجر علم بصناع بعض الثياب ان علم ان صناع وقت النوم ضمن الاجر ويضمن الثوب في ثياب ابعاش ان لم يعلم  
صناعه وقت النوم لا ضمان على الاجر لان الاجر لا يضمن الا بالثمن والضماني على القصار نوع في الحجام والنزاع  
يجمع او ضمن او يترفع ويضمن بعض الا اذا كان جازا والمعتاد بخلاف القصار لا اذا جازا لثمنه وان من ثمنه لثمنه  
نصف بدل الثمن وان لم يراه فعليه تمام بدل الثمن الفرق اذا مات فقد تميز من مادون وهو قطع الجدة  
وغير مادون وهو قطع الحشفة واذا قطع غير الحشفة مادون فمحل كان لم يكن ويترفع قطع الحشفة في ثياب الدية  
فان قلت لا ما اواة بينهما كما لا ما اواة بين قطع الطرق وقربا فانه فان قطع الحشفة افترقت فمحلها  
واحد لان كل منهما ليس بالثمن وصناعا والزيادة التي ذكرت لا يعتبر لانها لا يضبط بخلاف الجز مع قطع الطرق  
لان الجز قطع على ما منع التعاقب والتعاقب في الحشفة ووجه التعاقب المصلحة لقطع الجدة لا الحشفة حتى لم يملك  
قرص الجدة مع قطع الحشفة من الالتمس وفي شرح الطائوت لو قطع الحشفة فعليه القصار في قطع بعض  
الحشفة يجب حلوته على صلب الكمال التزويج في حارس رعد فذهب ضوئها لا يضمن الحجام الا اذا غلط فان قال  
رجلان انه اهل ورجلان ان ليس باهل وانه غلط لا يضمن وان صوبه جلد وقطاه رجلا فخطى ضايب يضمن  
قال الكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن في الحشفة بخلاف القصار اذا شرط عليه ان لا يخرق فخرق  
يضمن لانه في وسعه ان يجامع ثوبا فقلع ثم قال قلعت الحشفة غير الحاشورة وانكر الحجام فاقول للامام  
وان قلعت ذلك السن فانقلع معه آخر لا يضمن ولا يضمن به ضرب الاستاد او المعلم الجدة او الجدة بلا اذن  
المول او الوصي ولف ضمن والالا ولو ضرب بالاب والوصي لا يضمن فاقضت غننا لانهما يضرانه لانفسهما العود

بخلاف العلم

بخلاف العلم والضرب باذن في المولانية وكذا الزوجية وفي الفتوى في ضرب الاب يضمن لانه يضره وعند الفتوى  
لا يضمن ويرث ويجب الكفارة نوع في الحجام ليس ثوبا يضره في الثياب فاذا هو ثوب غيره يضمن الثياب في الاضيق  
وضمعت الثوب بمرء الحجام ليس ثوبا يضره في الثياب لانه مودع فان الاجر بجمله الحجام الا ان بشرط الاجر بازار  
الحجام واللفظ او قال لا يضمن ثوبا يضره في الثياب لانه مودع فان الاجر بجمله الحجام الا ان بشرط الاجر بازار  
الامام ويجوز من ثوبا يضره في الثياب لانه مودع فان الاجر بجمله الحجام الا ان بشرط الاجر بازار  
بين يدي الحجام فهو احتفاظ عادة والفتوى على ان الثياب يضمن بما يضمن به مودع فلو دفع الاصابع الحجام  
واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه الفتوى لان الحجام عند اشتراط الاجر  
للحفظ والنيابة كالاجر المشترك وللخلاف فيه خلاف ههنا ايضا تام الثياب في سرق الثياب بان تام فاعدا الاجر  
ومضطجع يضمن ولو ادر طلاق الحجام في ذمة في غلته ان يحفظ لا يضمن خرج الحجام وقال كان في كيسه درهم ففقد  
ان لم يقرب الثياب لا يضمن ان اقربه ان تركه ضايعا يضمن وان لم يقربه ذكرنا حكمه في مسلة القصار وذكرنا حكمه  
وخلعت الحجام ودفعت ثيابها الى الثيابية فخرقت ولم يجد الثياب قال الفضل هو يحفظ بالاجور كان هذا اليعا  
فلا يضمن قال الفضل ان كان هذا اول دخلت الحجام ولم تعلم ان الثيابية تحفظ بالاجور كان هذا اليعا فلا يضمن  
الا بالانضيق لعدم اشتراط الحفظ فان كانت دخلت قبل هذا واعطت الاجر بها لحفظ فعله الخلف في المشترك  
وفي النوازل دخل الحجام وقال الحجام احتفظ هذه الثياب فخرج ولم يجد ان شرط عليه الضمان يضمن اجماعا ان يخرق  
او ضاع والالا وقد ذكرنا انه لا اثر له للشرط وما قبله لما شرط عليه الضمان فقد قابل الاجر بها فيكون على الاثر  
في المشترك نوع في الحجام والنزاع قال الحجام ان كان هذا الثوب قيمتها اقطعه فلما اقطعه لا يقبضه  
يذكره في الحجام مع ذكر الثمن لا يضمن خرج من خطا الثوب ويضمن على انه انما يبيع ان عاقلا يمكنه حفظه  
لا يضمن ان صناعه والابن يضمن بوجهه كافي او الحجام قطع صم او كرسيس فضل في حشفة او قبض فضة في حشفة  
دفع ثوبا الى النسيج فدفع النسيج الى الآخر ليس به ان كان سكر اجرا لاول لا يضمن وان اجنبا يضمن الاول  
لا الثمن وعند هذا الاول صانع مطلق وفي الثاني يضمن النسيج الاول او كان كالمالك يمكن مع صم  
فأكره في الخارج وترك النول وحده في الدار الاول لا يضمن عند الامام لبقاء التمسك ببقائه حتى لو انقلع النول  
وترك ثوبا بعد لا غير المشترك المستقل عنه لا يضمن عند هذا يضمن بكل حال ترك المالك الكرام في بيت الطراز  
وسرق منه وبينه حصص يملك في مثل المتاع لا يضمن وان سرق منه مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصصا  
الا اذا خشي وان كان لا يملك في مثل المتاع ان كان ارباب الكرام يضمن بوضوح ذلك لا يضمن وان لم يضمن  
يضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز اذا غلق الباب في الليل وراح لا يضمن تسج المالك الكرام يضمن  
نجا به ليعاخذ الاجر فقال له امسكه حتى افرغ ثم تحول واديتك الاجر فسرقة من الثوب في هذا الحال بعد ذلك فقال  
قال في العتبات لا يضمن بولا مسك وفي النوازل جعله على وجهين وقال اراد به ارضه اما ان يمنعه المالك ثم خذ  
اولا فان كان مستعقلا يضمن وقيل لا ولو اصاب على شيء حسن فان كان لا يمنعه فقولوا شتاجوا مسكه  
اما ان يكون على وجه الترميم او على وجه الامانة ان الاول ملك بالاجور وان الثاني لا يضمن ويجوز ان يجره الحجام  
بثوب المالك فخرق المالك يضره ويخرق من هذا المالك لا ضمان وان خذ منه حشفة الحجام نصيبان  
لخرق نوع في المتفرقات ثوب عانوت رجل واخذ منه لا يضمن فاحرس الحواشي على ما عليه

حمان الحجام

حمان حارس







كذلك انما ملك يصنع او قهره في غنم وعلية الفتوى او عن الك دفع اليه سيفا لم يصح في جنة او حيا ينقطع  
 او في بلد من بلاد قوه فضاة فضلا او غلا او منديل لا يصح دفعه الا لصانع ذهبيا ليخذه لسوارا منسوبا  
 ولم يكن النسخ في عمل الصانع فاصبح الذهب وطوله ثم ناوله النسخ وصانع منه ان دفع اليه بلا امر ملك  
 وليس هو باجير ولا يملكه عن مباحثها وعلية لا يملكه الا بالقبول وان كان ذكر الاجرة سرقا بعد عام عمل  
 لا يصح بل يملك لصير عشرين يربح لاجل الصلوة باليد لا بالخشيب ولا يملكه الا بالقبول وكذا يعلم قال  
 صلى الله عليه وسلم لم يرد اسن الملعون الا بك وان تفرقه فوق الثلث فانك ان صرت فوق الثلث اقتصر اربعتك  
 ولا يربح تعلم بالخشب وان اذن الاب والولاء ان يحرر عبده وامته باليد والخشب والدرع **نوع في خلاف**  
**المستاجر** في استعمال المستاجر ما يركبها الى موضع كذا ويركها وحمل معه علما ان يربح على كل ضيق في كل الدابة  
 ان عطيته وان ركب غير موضع محل اخر في زيادة في جرح الا لامل الجرة ان هذا المحل لم يربح عليه كونه في الشغل  
 لان الانسان لا يوزن بالقبول الا كثرى دابة محل فوضع عليها التراحلة فمن لان التراحلة استقرت او في  
 تكايرها لعل عليها كذا غلبت فحل كذا وسلمت ثم ملكته يد مستاجر غير ذلك يربح حصة الزيادة في قيمتها  
 رواته غير الام ايضا استاجر ما يركبها خارج للموضع فبها قدرها بالاجرة عادة كالكثير يوم وملك  
 يربح لانه مخالف لانه رضى بكونه في يده بالاجور لا بغيره حتى لو ركبها في الموضع قدر ما يكسب ليس لا يربح  
 لوجوب الاجرة ومنه يخرج كثير من المسائل ومثله في الموضع الذي لا يربح في الموضع الذي لا يربح في الموضع  
 فركبها فيه في حوائج بعض ان ملك استاجر في محل عليها رجلا لا يخرج دفع اربابا للضيق ثم قال له  
 رده ولا تصبغه فملك يد الصانع لا يصح **الفصل السابع في مستاجر** وفيه فصلان الاول في العقد  
 تنسخ باعذار كانه مدام او شئ لا يمكن التكن في الا اذا انهدم بيت له او لم يجد منزلا للسكرى سوى اوجه بخلاف ما  
 اذ اراد كسرا كسروا اما اذا اخطى من لان يكون دينا فادعاه لا يقضى الا من غنى اوجه وتنسخ الاجارة في الاصل  
 بلا نسخ وفي رواية الزيادة في نسخ فيسخ الحاكم لا بد من تحت فيه فاشبه ارجوع في الربية وقيل لا يصح  
 انقضاء الاجارة بل سبعة احوال يفسخ فروع وفيه خط لا يفسخ بلا نسخ الحاكم حتى يركب الاجور على مستاجر وان  
 باع المستاجر قبل فسخ الحاكم وقيل ذكره في الاصل محمول على اذا كان العذر طيبا وما ذكره في الزيادة اذا كان العذر  
 خفيا لئلا ان الاجارة اذا عذرت على امر لا يمكن المضي فيه شرعا يفسخ بلا نسخ كما اذا استاجر به فلعنه  
 فكن لوجع انهدم الدار ملك الفسخ بلا حضور الحاكم ولا يفسخ ولا يفسخ كما كان لا تنسخ بالوجع  
**وفي اجارات** صحيح الا لام انهدم الدار كلها الفسخ لا يفسخ بلا نسخ لكن يسقط الاجور فسخ ام لا وان انهدم بيت  
 يرفع في الاجور كذا يربح على البقاء وادارة المواجه البيع ليس بعد استاجر كذا نال البيع فيه ثم بداء ان يعمل  
 عملا اخر فعذر وفيه خط ان يمكن في عمل كذا على ذلك لكان لا يكون عذرا الا فعذر استاجر كذا كالتجارة الطوع  
 ثم بداء ان يتعد في سوق البزاز والقبيل كذا فعذر بخلافه اذا استاجر بعد الخطا ثم بداء الاخذ في عمل آخر  
 وفي التجارة يربح نفسه في ضايعه ثم بداء ترك تلك الصناعة لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس في عمله هو  
 مما يعاب بكامرة اوتت نفسها خيرا وهي عن تعاب به فلا يلزم ان يخرجها من استاجر ان يفسخ كذا لا يفسخ  
 حلف مستاجر على انه من سفر ذكره الكفر في القدر والاشغال في بلدة عذرا لان الخروج كجمل ان يكون  
 ميلا للتوصل الى الفسخ فيحلف وان وجد منزلا ارخص منه او اشترى منزلا فادعاه ليجوز له ان يكون عذرا بخلاف

ما اذا كان المستاجر

ما اذا كان المستاجر بالملك ثم بداء ان يفسخ على البطل لا يكون عذرا **استاجر** ملكا بعد ان بداء ان يخرج او بداء ان يفسخ  
 فهو عذر يفسخ به الاجارة فاذا اراد المستاجر ان يفسخ الاجارة فله ذلك ان كان في ملكه الاول صعوبة وسهولة  
 والا فقدره ثم ان كان معه صاحبها ردها اليه فان ركبها في الرجوع ولم يرد ما اليه ضمن وان لم يكن صاحبها معه  
**مفسخ** حكمه فان قال له المستاجر ان يفسخ على الحاكم ان يفسخ على الحاكم افسخ فانه يخرج فله الاجرة وقيل يفسخ  
 وكذا لو عرض او خاف امر او ربح غرم او عذرت الدابة لو اصابها شئ لا يقدر على الركوب بعض هذا عذر في المعقود  
 عليه وبعضه مستاجر فان عرض له المواجه او ربح غرم لا يكون عذرا بل يربح ما مع رسول له ولو مات مستاجر في بعض  
 الطريق لم يرد في الاجور كجس ملكا فروع سقطت وان مات المواجه فاستاجر يركبها على حالها لان يملكه لكان اذا  
 لم يكن معه حاكم يرفع اليه القضية لانه كجس ففسخها بعد رجوعه باقيا على ما عذر في استاجر ففسخه شرا وانقضت  
 المدة في وسط البحر فيفقد اجارة مبتدأة فلان يبقى اوله فافا وحصل له ذلك المكان رضى الامر الى الحاكم فان  
 اكرام الحاكم الى مكانه راجعا جازا وان رأى المصلحة في البيع وبسبب الشغل ففعل ما اتفق عليه الباطل امر القاضي فهو  
 متبرع وقيل تدين له المواجه الاجارة منه بواجب الحاكم ان حضر وحججه ان يفسخ يقول مستاجر استاجرنا وادعاه  
 واحد من فقيهاء ان لم يكن مع المام وادعاه الحاكم ثم يستعين مستاجر بفقهاء اما في كسر لا يفسخوا لا تنقض رجلا ان  
 استاجر ابعا لكمة او عشرة انفس استاجر واستيفت الكوفة فمات بعضهم قبل الخروج او بعده او لم يردوا فخرج  
 يقال للرافع مع ذنبه بقطعة الكرا او اوجله في الرعاية او ازيد من ان لم يفسخ مستاجر من ولم يفسخ من مثل الشرا  
 السير والا لا عرض العبد مستاجر للخدمة الفسخ فان رضى به مستاجر لا يملك الفسخ وان لم يفسخ به وادعاه المرفوض  
 لزمه وكونه باقيا او شرا فاعيب لا كونه غير صادق في الخدمة فان علمه فاسد الخيار استاجر ارضا للزراعة  
 ثم عزم على تركها او اقتصر ولم يرد عليها او غلب الماء على الارض او انزج الجبال لا يمكن الزراعة وانقطع الماء عنها  
 فان كان في الارض زرع يترك الارض في يده الا اذا كان الزرع ياجو للمثل فان سقاها فهو حذر ولا يمكن في فسخ  
 انقطاع الماء عن الزرع عذر فان لم يرد ما عذر من المدة لا يلزم الاجور وان انقطع الماء عن شئ من شئ من قبل نصف  
 الاول فعذر وان نصف الاول قال لا ينقطع لان يرد فان لم يرد عذر حتى وضاع فلا يرد عذره وذكره القدر في  
 استاجر ما سنة فعمل نصف عام ثم انقطع الماء فاسكتها تمام السنة ثم رده الاجور نصف عام وان كان البيت  
 ينسخ به يفسخ فعمله في الاجور كذا استاجر ارضا للزراعة فزرع واحبب الزرع اقله ذهب فمات راع تلك  
 النوع لان يزرع ما هو مثل لشروطه واول ضرر راعه والوفسخ الاجارة ويلزمه اجور ما عذر في مدة وسقط اجور  
 ما عذر بعد الاصل طام وعن الك استاجر ارضا للزراعة وانقطع الماء وبو شئ في مدة ما يصلح ان يزرع عذرا  
 لا يلزمه الاجور فيما بقى وان لم يخاصم **نظرة** استاجر عيدا للخدمة فمضى العبدان كان يعمل دو العمل الاول في اجارة الرد  
 فان لم يرد عذرت المدة عليه لاجور وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب له الاجور ولو عمل في شئ من الزرع كذا  
 يقال اذا عمل اقل من نصف عام لا الرد وان لم يفسخ الاجارة حرة من المدة لزمه لاجور استاجر عيدا عرض مستاجر  
 ان كان يعمل باجور فلهذا ليس بعذر وان كان يعمل بفسخ فهو عذر استاجر ارضا في فترة وهو شئ من اقل  
 ان يبينها حيرة سفر فعذر فالا لا اجور كوف ثم زاد اجور مثله لم يفسخ فسخ الاجارة وفي بعض الكتب لو اذن  
 الا في باجور المشتل او باجور تخابن في شئ من ذلك عشرة دنانير ليس الفسخ وان زادت الاجارة وفي  
 القصوى سقط ما يط او انهدم بيت الفسخ وقيل الفسخ يبرم ثم لا يفسخ بعينه الا جوا كذا في الرعي

ما انقطع ما وادعاه  
 او الارض



ولو انهم جميعا اذ لا ينفع كغيره لم ينفع في نفسه واما انهم اذ لا ينفع في نفسه واما انهم اذ لا ينفع في نفسه  
والشرب ينفع فلا ينفع واصل هذا اذا حدث بالعين مستحاجة فيجب لا يؤثر في كفاية لا في كفاية مستحاجة كذا  
احدى عيني العبد مستحاجة في نفسه او في شئ اخر او انهم اذ لا ينفع في نفسه واما انهم اذ لا ينفع في نفسه  
الخيار كرض العبد وانهما فان عاد البناء ولا في المستحاجة ولو كان لو اوجبا بالعين المستحاجة في نفسه ولو  
نقضت السيف مستحاجة وصارت الواحهم ركب ليحجر على التسليم ولا يشبه هذه كما راجع لما لك من  
تغير بيتا قسلا لم يحجر لكن لك ان ينفع الاجارة ولو اذ مستحاجة الفسخ لعدم نفقة ونفقة خيال  
سواء له ذلك كما في الدين القادر وان كونه مستحاجة في اقران كونه الام خلافه ولو اوجبا مستحاجة لا اذ  
المجلة لعسرة من كسب الفسخ لانه لا يمكن ان يكون مستحاجة الاجارة وانك لا تجزى استجاره  
عز في فسخ الاجارة فليس له ان يترك مستحاجة في نفسه او الكرم لا الفسخ فانك لا تقطع كفاية  
من الترخي وفسخ الاجارة فاجزى البيت في الحرج وامتنع فامتنع فامتنع في كسبه ولو شرط ان لا يقبل  
منه انقطع كفاية الاجارة لهذا الشرط لا يري ان كان لو استجاره في بطن بطنه في كسبه في كسبه في كسبه  
ترك الاجارة ولو لم يترك كسبه الاجارة **الفصل الثاني في كفاية الفسخ** في كفاية الفسخ في كفاية الفسخ  
وليس للآخر الفسخ ايضا ويؤتى كسبه لا ينفع الاجارة ويؤتى كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
والاب وكسبه وكفاية الفسخ في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
كالمالك لا يله احد حجرة وفي الاخر ان لا يبطل لانه يعمل غيره ككسبه والاب وكسبه وكفاية الفسخ  
اذا مات يبطل لانه لو كسبه بشرى كسبه وكان كسبه كسبه بشرى يصير مستحاجة الفسخ ثم اوجز في كسبه  
فهذا حينئذ لو كسبه بالاجارة كالمالك طلب المستحاجة في الاجارة في الطول ففعل في كسبه او لم يلزم  
او زمان دة يبطل الاجارة وان لم يعط ولو قال الآجور دابا يبطل روابا يبطل روابا يبطل روابا  
لاما لا فاذا حصل في كسبه لا دفع اليك لا الآجور اذ في بعض في التجارة في الطول اختار كسبه في كسبه  
فالم يؤذ الكل وبعض جعلوا الاداء لا كسبه كسبه اذ في بعض بطريق كسبه في كسبه في كسبه  
قل كمال او كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
ولو كان مستحاجة اثنين والآخر واحد فاذ في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
واحد انفسهم مع احد في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
انفتحت الدريم لا تبطل الاجارة ولو كان مستحاجة اثنين في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وان بعينه الآجور عند كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
واعطى مكانه الدريم ثم فسخت بطلانه بالدين كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
يترك له الحصادا بالمشكلة وان مات ربا الارض يتبع كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
يقطع الزرع لانه رضى مستحاجة حيث يعدم على الفسخ اختيارا وان باع مستحاجة باذن مستحاجة ان يزرعها  
خبره وقال الصدرا لاجته يؤذي في الاجارة وفي كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
المستحاجة لا الاجارة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه

مطلوب  
انفسهم الاجارة  
والزرع بقول

في كسبه ان مات الباع او المور او الراهن فالتى فيه العين الحق في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
افذه الرضا وان ملك لا يبطل الدين كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
من كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
بطل حقه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
بذل مستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وان بطريق هو فسخ افية في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
ولا نظاير في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
جاء في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
فان في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
ثم انتهت فعلى الروايتين والاصح الا بطلان الجواز **ادعي** الآجور بعد مضي مدة الفسخ  
المدة وفسخت الاجارة في انفسهم لا يصدق بطلانها في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
غدا في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
ان لم يفسخ لم يفسخ في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
قال الآجور مستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
المروني من الناس يتعاونون في الاداء ونفس العين المستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه  
فقال لم لا ينفع في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
لما يبطل حقه جدا ولا في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وان كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
حقة لا يبدل فتوقف على اجازة اما في هذه الصورة فحقة لا تبطل الا في كسبه في كسبه في كسبه  
اذن المستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
المستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وغيره افية في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وان باع البعض في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
الثانية ولا يبطل الا في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
المستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
الاجور وان مستحاجة آجور في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
وغيره كالمالك باطله قال الفقيه على ان الاجارة كلها اجازة ولا يبطل الا في كسبه في كسبه  
واختلاف في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
المطلق وهو المردى عن محمد سوان لم يوجز ان كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه  
واذ يفتها مستحاجة في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه







طبرستان

بیان  
فی یوم حمام  
بحکم الاجازة

مطلوب  
الظهور انقواء  
الغنى

موت الاجر  
او المشاجر

او عبده يدين سابق للمستاجر على الابن ثم فسحا الاجارة فاردوا مستاجر جسد العبد هذه الابوة له ذلك كانت  
 الاجارة فاسدة ونسخا ثم اراد جسد العبد باليدن الت بن لا يصح فان مات المستاجر او ابوه او جده عليه مستاجر  
 لما كان احق به ثم غرما الابو بعد وفاته وفي الاجارة لما لم يملك المستاجر الولية لا يكون احق به الغرما بل يكون  
 اسوة للغرما دفع المضايقا ثوبا للحيطة فمقطعه ومات قال ابن ابيان لا يجوز له وقال ابن سليمان لا يجوز له  
**الفصل الثامن في استئجار الظهير للارضاع** الولد في شرطه الا ان يشترط الارضاع في منعه فان لم يشترط  
 الارضاع في منعه لا يلزمها ذلك شرط الارضاع ولو لم يشترطه لم يلزمها الارضاع بعد عام لها الا بوجوبها وان شرط ان لا يرضع  
 قبل استكمال الحدة لها كل الاجور فالشرط فاسد وفي كل موضع صح اجابها عليها غسل ثوبا بالصيد ويصح  
 فمركبان والدهن وفي النوازل ليس عليها الدهن والريحان ولا شئ من الطعام للصيد ان كان ياكله لزوجها  
 المعة وابطال الاجارة للظنون لو لم ياذن سواء كان بينه او لا ولا يثبت الزوجية بقولها وان انتقضت  
 الحدة وقد انفردت في الغيران وقت بالظنون ليس لها النقص وان كان يخاف على الولد عند الامام  
 التمس عليه الفتوى ان لم يوفي بها لا انتقص ولا اجبته والحرم سواء وليس لهم نقصن الاجارة الا بعد وفاته  
 ان لا يافه البصيرة ثوبا او يغني عنها او ظهر حرقه او شغل في بيته الت ان اظهره كغيره او ارادوا سفر  
 او لا يخرج موهم وخرجها ان ترضي لم يرض زوجها وان العقد به باق ليس لهم منع زوجها من الخلع في منعه او لا  
 للظهير ان تمنعه ولم ان تمنعه في منعه لو دفع الإحصاء إليها لم يرضعها الا بوجوبها بغير الارضاع بل يرضعها ولو  
 قولها انها لم ترضع بل يرضعها وانما يرضعها بغيرها انما اذا شهدوا انها رضعت بل يرضعها  
 البقرة فالبسمة بينة اهل البصرة **استأجر مطلقته** الرجعية او امرأة لارضاع ولده ولا اجرة له والمعتدة  
 في يمين او ثلث في ظاهر الرواية يستحق في رواية لا استأجر ارجل امه او بنته او اخته لارضاع ولده جاز ولا كل  
 ذات رحم محرم استأجر معتدة بعد انقضاء عدتها جاز ثم تزوجها لا يرفع مطلقه ترضع ولده الحالف بالاجارة  
 وقد صح ان عليا رضي الله عنه في كافر لعنفه المال استأجر معتدة لارضاع او لمعتدة او للبطخ او لعمل او لا  
 يجوز ولو اكد ومنه لا منها جاز ولو استأجر بالغرا لقطن اختلفوا استأجر زوجة لرجل ان اراد بيع لرجلها  
 الاجور وان اراد الاكل في البيت لا اجرة لها والقياس يقتضي ان لا يجوز اجارة الظهير كماله استأجر بقره ليعرب  
 لبنها وجم الاختان قوله تعالى فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن الآية والعقد بر وعلى الرجعية والابن تابع  
 كماله استأجر كائنا يدخل لرجلها صاع البصل او وقع ثباتا وسرق شئ من حليها او ثيابها ليجوز لظهير وطعام الظهير  
 وكسوتها على الظهير ان لم يشترط عند الاجارة على استأجر وما يرض بالصيد كالحرفج البسمة كثر او ما شبه لهم  
**الفصل التاسع فيما على الاجر المستأجر** خرج من مستأجره البيت فيه تر ظاهرا  
 ورما على مستأجره اجرة بخلاف البالوعة فانه لا يلزمه مستأجره ثمنها انما وان شرط على مستأجره العقد  
 جده لا في موافق العقد وان اختلفا في التراب لظواهر القول المستأجر انما استأجر ما هو فيه وعاد المأدور  
 وتطيينها واصلاح جزائها على الآجر وتبيلها للحام وتفرقة على مستأجره وان شرط نقل البوابات في بيت  
 للحام على مستأجره لا يفيد كعقد فان شرط على رب الحام فله وليس لرب الحام ان يمنع مستأجره من الماء  
 وتبيل الماء ومواضع سرقته وان لم يشترط ولا اكل ولا غسل مستأجره الانتفاع بالحام الا به ولو اختلفا  
 تبيل الحام فعلى مستأجره تفرقة ظاهرا كان او باطنا وفي كل موضع كان على الاجرة ان يفعل للمستأجر

۱۰ و جلد ۵



ان يخرج المستاجر الا اذا كان راي عند العقد ورضيه استجاره مكاريا ليجل على دابة حمل او عمالا ليجل على ظهره او على  
دواب المستاجر فليجلو بالحوالي يجب على المستاجر بعينه العرف ولو طلب من المكاريا ان يبدل بيته بعينه  
في العرف ولو طلب من المكاريا ان يصعد السلم لا يلزم عليه الا اذا شرط في العقد ان يجل على ظهره عليه ان يبدل البيت  
ولا يلزم اصعاد السلم استجاره فسطاطا فلا بد من استجاره ولا يثبت على المواجهه استجاره الطاهونه  
لا ترى نهره بعينه العرف دفع الاضاح في الجوزة فالمعبر عادة الناس ان افستت العادة او ان لم يكن هناك  
عادة فعلى صاحب الكف والصبيغ على الصباغ وحمل الثياب على القضا را الا اذا شرط على رب الثوب ان يجل  
المنازع في القفنة ووضعها على صاحب الكف والاكاف على صاحب الدابة في الجمل والحوالي والتسريح  
والجمل بعينه العرف والتسلك والابرة على الخياط والدفق على رب الثوب لا الحائك وحسب الرب على العبر  
بعينه العرف وتسريح الثوب واخراج الجزية التنوير الموقفة العدة على الاجرة والخباز والطباخ واجرة الكيال في  
بريين وطين على الاضحية واجرة الحب على الترويض نفقة العبد وعلف الدابة على الاجرة **مسائل**  
**تسليم العتق عليه** في بيع المشرى كالمبيع وكذا في بيعه في ثوبه لا عليه على رب الثوب لو استجاره  
في موضع معلوم الا موضع معلوم ذاهبا وجائيا على مستاجره في الا موضع الذي استجاره ما منه وفيه الشرط  
صحيح منه وان شتر له الا في ذهاب السلم فان ذهب بها الا من له او ملكها هناك حتى ملكه بعض  
وان قال اربكها الا موضع كذا ارجع الى من له السلم عليه رد الا المكان الاجارة وعلى الاجرة ان شتر المستاجر  
وقبضها استجاره دابة ليجل عليها الا اذا ارجع الى المكاريا او المواجهه ان يجل شيئا من متاعه مع متاع مستاجر المستاجر  
المستع وان حملها او بلغ تحت كعب كل المستع كذا اذا استجاره من لا يشغل المواجهه بعضه متاعه فيسقط  
في الاجرة حصته على ما ذكرنا استجاره شيئا ودفع احداهما لغيره لا يمكن ان كان شيئا لا يجله المستع الا في  
استجاره حصته لا يمكن ان يوجه في قوله لا يجله وان سرح فيها جاز ولا يشترط ان يجله الا اذا اعد  
لذلك كونه المستع استجاره دابة ليركب بنفسه لا يملك الاجارة للركوب لا ليجل غيره ولا ان يغيره الا في دفع  
وقوله يوجه المستاجر ويغيره يودع فيما لا يجله في نفسه في الاتساع به استجاره اجارة فانه قبل لا  
يملك الاجارة في غيره بدليل ما لو استجاره دارا على ان يترها ولا اجرة لا يملك الاجارة والاصح ان يملك عدم  
الملك فيما اورد كونها كونه عارية لقوله ولا اجرة ولا يغيره لا يوجه ولو اوجه بعد القبض يستحق الاجرة  
ولا يكون غاصبا لان يجب عليه جرم المثل ذكرنا ان مستجاره الدابة لا يغيرها ولا يبيعها اصلها عده وان ضرب  
ضمن خلافا مستجاره كعبد ومستعير الدابة لا يغيره عن اصحاب الزايد مستجاره بالركبها فغيرها وان مات  
ان باذن المالك واصحاب الموضع المعتاد الاضمان اجماعا وان غير الموضع المعتاد يضمن اجماعا الا اذا نقص المالك  
على ذلك الموضع بعينه بان كان لا ينفق الا بغيرها فيه فوضع المالك في الموضع المعتاد والاصح ان يملك  
على مستعيرها فانها او يخاصم صاحب الحيوان لا يوجهه الا بوجهه ومعنا ان كل واحد يخاصم صاحبه لا بد له  
انكاره وقت جباية المفسد وملكه كل واحد لا يخاصم الضارب بوجهه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجهه لانه  
مجمع الخامس فانه لا يخلو في دم على صورة كوجهه فان كل واحد كان جمع الخامس قال في الموضع المعتاد  
فانه لا يخلو في دم على صورة اعطيت لارض البذر والبذر لارض البذر لارض البذر لارض البذر لارض البذر لارض البذر  
على احد يكره دابة او من لا يملكه وجعل فيها للثوب لم يملكها ليس للمواجهه اصلها بغير الباعنة

والى الخرج

والى الخرج ان اشترا قبل المستاجر على رب الدابة ولا يكره ان يملكه فان فعل المستاجر يكون من عادته  
ان يخرج من المنزل اذا لم يصلي المواجهه وكذا الغلق والسلم وكل ما يجل تركها بالملك فان فعل المستاجر المواجهه  
ان يكون رايه في غير عقد العقد في الامام طهر الدين بان شرط الرد على مستاجر لا يفسد ما يكون من غير اذابة  
في الاجرة الحائك لم يرد الكرياس بغيره الا المالك فضاغ في قال الرد على المشرى انما يملك  
في الرد ولم يرد ونه قال لا قال لا وذا الذي يري قال الحائك ثم الكرياس فخذة فعلى المالك فليكن عندك  
آخذة خذ افسد قاتلة لا يضمن لان قوله فليكن عندك ابداع منه والتعليل بغيره ان الضمان لولا ان لم يرد  
بعد تمام وانما في رد ونه قال لا يضمن للمستعير الا ان استجاره اذ اذ القدر مستاجر على الحمام فزني فليكن  
لا يضمن لغيره ان لعادة كحل مستاجر لا المواجهه استجاره قد البطح في فطخ في البيت او في عاقله لانه كان فزني  
رجله وانكس القدر لا يضمن في الصحيح على الاستجاره ثوبا للبس فليكن في رد ونه قال لا يضمن في الحمام فزني  
للحال وانكسر حمله استجاره دابة ثم رد المالك صاحبها ورجلها في مريض صاحب الدابة واغلق فلا ضمان عليه اذا  
وكذا كل شيء اذ اذ ملك صاحبها بفعلها صاحبها ذلك الغلطان فعلى المستاجر بغير الضمان ولو ادخلها لم  
يربط ولم يغلق فضاغ بعض اثاره مستاجر كذا في شيئين استجاره بالركبها بنفسه ليجل في غيره  
لا يبدل ولا يجاننا وكذا لو استجاره ثوبا يلبس ليجل في الغارة ولا الاجارة بغيره لانها مما يجله في باغلة وتبين  
حيث لو استجاره دابة للركوب مطلق يبيع على اقل ما يوجهه فان ركب او ركب فليس بغيره بعد اجرة استجاره  
باكثر مما استجاره لا يطيب الا ان يرد مستاجر شيئا فيكون الزيادة بمقابلة لانه ربح مالم يضمن في الموضع المبيع  
لا يبيع بقبضه بقبض الدابة وكل وجه لو غصبها فاصب كان للمالك على الاجرة ان استجاره شرط ابتعاثه قبل  
البقرة في القيرت ويرد المالك في حق من جمع هذا الشرط بغيره لانه في حق لم يسمع **مسائل**  
**الاجارة على شرط** استجاره ليجل عليها عشرة محلتهم فحل احده عشرة ان حمله عليها دفعة على المكان  
الذي حمل العشرة بلا عانة المواجهه والدابة تطبق الزايد فليفتل المكان عشرة وطع عليه لاجر يضمن قدر الزيادة  
وان لم يبلغ وعطت فلا اجرة وان لا يطبق فكل البقرة وان باعانة المواجهه حصة كذا وان في غير المكان الذي حمل  
بان علة في العقد المعلق في التسريح بغيره بركب يست يضمن الزايد مطلق وان حمل العشرة او لا ثم حمل الزايد  
كل البقرة كما اذا استجاره ثوبا يلبس عشرة فحل احده عشرة وعطت وليكره بركبها فليكون بركبها نصف وعطت  
حيث يضمن الكحل لان للمالك بعد الفراج بغيره ما دون فقط فاشبه المالك لاجر الملقاة في السفينة وقدر الاجرة  
حيث بعد غلة مستغلة لا تقطع المزمع شرط ان العبد المستاجر اذا عرض في الله بغيره تلك الايام بعد ان لم  
يبلغ بالذات اليوم الاحكام كذا فلا اجرة وان بدا الرجوع في الطريق يعطى الاجرة تاما او ان في الدار ما ثم خرج بركب  
الاجرة تاما فلا اجارة فسد في الكحل ويلزم اجرة المثل وكذا شرط علف الدابة على مستاجر وان لم يعلف حتى  
مات لا يضمن لغيره عليه وكذا شرط العرف الذي له حمل وموته على مستاجر لا يبيع وكذا شرط الضمان ان ملك  
او تبيع او شرط ان يات نائمة فلا اجرة او استجاره حمارا وشرط حمارا شحمين للعطلة وان شرط  
حط قدر العطلة صح او شرط ان يجر الدار ويعطى ثوبها او شرط ان يكون الزرع بعد نفقته الله لرب الدار او  
شرط ان يفسد فيها اعتجاره على ان يكون العوس في الارض بينهما نصفان فان غرس في العوس في الارض وعلى  
اعتجاره في العوس في الارض على شرط المخرج او العشر على مستاجر وكذا اذا قال اعطى حمارا لاجرة عليك















ما  
اذا عزل القاض نفسه

مطلوب  
مات الخليفة ولم امر  
وقضاة وعمال

اربع فصلا عرض  
لما القاصي يغزل

يا اخذ القاض المرق  
لا ينقل حكمه ولا انواعه

وقال لا يسع بلا امر وهو الاخر طوطا الامام دليل على نفاذ القضاة غير المصوب بغية فان الدعوى قد يقع  
في العقار فحتاج القاضي لان يخرج الاثر سابق فيقتضيه عليه وعن الامام ان قضاء امير المؤمنين اذا خرج مع  
امير المؤمنين لم يملكه في بلدته نزل فيها الخليفة لانهم ليسوا قضاة ارض انما هم قضاة الخليفة وان خرجوا  
بدون الخليفة ليس لهم القضاء **الفصل الثاني في ادب وفيه خمسة انواع** الاولى في المقدمة لا يقبل المدعي  
والقريب الا من كان يهدى قبله وان زاد بر الزيادة الا ان يكون له ضمانة فلا يقبل منه ايضا فان قبل منه  
الرد رد والا وضع في بيت المال ونداء كل موضع ليس له القول وان كان ينادي بالمعطل اخذ ورد عليه  
بغية فان قضيت امره او عكس لا ينفذ فان تاب ورد على فذهو على قضائه لانه بالنسبة لا ينفذ **الثانية**  
ثلاثة طلال في الجابين للثورة **حرام** منها وهو الاهداء والاعانة على الظلم **حرام** في جانب الاخذ وهو الاهداء  
لكلف عن الظلم حلال للمعطي **والله** ان يتاجره ثلثة ايام لم يعمل له ثم يستعمله اذا كان فعليا يجوز عليه الا خارج  
كتبليغ الرسالة وكوثا وان لم يبين المدة لا يجوز هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن فيه شرط وانما يعلم بيننا لان  
الاهداء لتعيينه عند سلطان فانما يخرج عنه لا بأس به وان سجد ذكره الاخذ وذلك على الشرع والقضاة  
عاجبة بلا طمع شرط ثم اهدى اليه فذا طلال ولا يسع ولا يشترى بغير مجلس القضاء في غير مجلس القضاء لا بأس  
بغية قيل هذا اذا كان بكيفية المؤنة حيث لم يحال او يعمل عن كجاية الا لا يكره **ولو باع** الى الميت او الى الميت  
ولا يجب له دعوة الخاصة الاجنبية وبغير قبضه سواء وذكر القاضي انه يجب دعوة القريب وان خاصة وان كتب  
سجدا او توليته واخذ احوال له ذلك ولو تولى الخراج صغير لا يملك الاخذ بشره لانه واجب عليه وكل واجب  
عليه لا يجوز اخذ الاجرة ولا يجب عليه كمال اخذ الاجرة وذكر عن بعض في القاضي يقول اذا عمدت عقدا بغير  
فيل دينار ولو شيئا فتصفاه لا يملك ان لم يكن لها دية ولو كان لها واخره كمال بناء على ما ذكرنا وادابا على  
البيتم لا يأخذ شيئا ولو اخذوا ذن بالبيع لا ينفذ به **ويقبل** القاضي في الالتماس بمنع المصنف باللفظة  
الا ان اى لك اذا حضر بعد التصديق برفع بيت المال **نوع آخر** قدم لا القاضي وادعى قبل آخر ولم يعلم انه  
حتى او مبطل واداهضا ختم بغيره بالاهداء في المصروف خارج لكن لو غدا ببيت باهلا حضره بالهدى  
وان بعيدا يامر باقائه البيته لا الحكم بل يكشف الحال فاذا حضر عاد وقيل كيف انه حتى في الدعوى ثم يحضر  
والمرأة البترزة كالحمل وان ادعى عليه مريضا او محذرة ولم تعد الخروج لا يحضر به حيث يسع الخصم  
او يرسل نيايا ان ما دونها الاختلاف وكما النوعين فعلمم الا انه لا يذهب في زمان كمالا يبطل ختمه  
القاضي والاداب يختلف باختلاف العادات فان ارسل القاضي ولم يصادف في المنزل ونعم المدعي انوار  
ليه وطلب ختم الباب فانه يملكه اقامه البيته انه حاضر بان تشهد امارا ينهاه منه غلظة ايام كذا قدره في فتاوى  
الشيخ وغيره فنوضه الى اى القاضي فان حصل العلم انه بالبيت ولا يحضر ختم اليه الذي من جانب كماله المستطاع  
وان كان فيها بالاجرة او كانت فيها احرارة وكبيرة لمساكنة وان قال الخصم بعد ختم امره واداه ولا يحضر من الامام  
الا عظم ذلك انه يبعث رسول الله معه عدلان فينادى على باب وقت جلوس القاضي الى الحكم ثلثة ايام كل يوم  
مرات ويوقد القاضي باجلان اضطر مجلس القاضي مع ختمك والا نصحت عنك وكبلا او قبلت البيته وطلت  
عليك ولم يجوز ولا يابهم عليه بيته ووسع ذلك بعض محاسبنا وفعل ذلك وقت قضاء **وصورة** قال الحكم  
انه متوار وطلب اليهم ببعث اثنين معهما احواله وثناء فيقوم الاخوان من جانب السكة واتح وندخل **الثانية**



مطالع  
في معامير الهدى  
مع الهدى عليه

وہو ارفق فی

فستق و اعزى

62















مطلوب  
لا يحكم بما  
يجوز في ديوانه

فَقَضَاءُ الْحَبِيتِ

مطلب  
الفتوى على نفاذ  
حكم السلطان

مطلوب  
فصل: طلاق

الحكماء على خلاف مذاهبهم



مکتبہ العزیز

وكتب إلى غيره ويجعل ما هو لا حسن عنده وان كان عديم الرأى وشا ورفيقا وادعاه ان ياخذ برأى ان كان  
بمخلاف رأيه فخير برأى نفسه وان كان الذي شاوره من سماع ترك جهاده وادعاه لاقوله وعن الامام  
لا يحكم الا بما هو عنده وقال لا يسلم ترك جهاده ولا جهاده فخير فعل بهذا ان في نقا قضاءه القاضي بمخلاف  
علما روايتان عن الامام واحدا القاضي لا يترك جهده ثم التفتا ذوقا للحدود اذا اشكل القاضي بما رآه  
الافقه منه وان شاوره لافقه بما هو خطا عنه القاضي يقضه بما هو صواب عنه اذا كان عارفا بوجوب الحكم  
وان ترك رأيه وعمل بقول الافقه كان موثقا عليه لم يترك خلافا وكرهتمس الامام ان القضاء المجتهد  
انما ينفع اذا صدر عن اجتهاد ولو على استنباه لا وعن الامام نقا ذولا عن جهاده وما يفعله قضاء  
الزمان ثم تعبدت شافعي في الجين المضافه وبيع المديتر واحتمل ان كان التقليد الحكم بطلان الجين  
بيع كذا برحق لا يرى ذلك كل علمه على الخلاف وحكم شافعي المذهب حكم المقلد بنفسه وان كان التقليد  
الحكم من يرى ذلك كافي واز الحكم من شافعي المذهب بالاتفاق لا يرى ان السلف كذا يفتقدون في الطلوع  
العباسية ويرون ما يحكمون به على رايهم نافذا وان على خلاف راي الطلوع لا يتم كذا على مذهب الجين  
ذكره في الخطا وذكر ظهير الدين ان قضا وشافعي المذهب المقوض اليه الحكم بفرض الجين المضافه افا يجوز  
اذا كان المقوض يرى ذلك ان قال لا يحل الاجتهاد ذلك اما اذا كان لا يرى لا يصح وكذا قاله بعدوا الصبي  
وعلى وقال لو فصل المقوض ذلك لا يصح فليصح تنويذه وقال غيره هذا ضباط والصحيح انه ينقد فان  
لا يرى ذلك وفي شرح ابي القضا لا يصح لو فعل القاضي ينقد اذا فوضه عنه الامام وبه يفتي في الاما  
اذا فوض في المذهب بطلان الجين المضافه ينقد وعليه على القضية وكما يصح كون المسئلة مجتهدا فيها  
بوقوع الاختلاف فيها كذلك يصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في مثلها وذكر القاضي طهري الدين في مسألة  
البحر عن النفقة ان البحر في شبهة الشهادة الشهود فان كان القاضي فيهما حكما بتفريقه وان حقيقا  
لا يقتضي الا اذا اجتهده ووقع اجتهاده عليه فان قضى بحال لراه بلا اجتهاد فخير روايتان وان حرق في  
المذهب فتقضى بالتفريق ينقد اذا لم ير ثل الامر والمأمور وان خاب الزوج وبهرست على انه عاجز عن النفقة  
وقضى في المذهب بالتفريق جاز عند مشايخ سمرقند لانه قضى في فضيلتين مختلفتين والصحيح ما قدمناه  
في كتاب النكاح لا ينقد وان مضى به الحكم فاصل خود الصحيح انه لا ينقد لانه مجاز في الدعوى والشهادة  
والقضا وفي مجموع النوازل في مسألة البحر عن الاتفاق لو كتب القاضي الى عالم يرى التفريق ففوق بينهما يصح  
وقد ذكرنا من عطاء بن حمزة ان الاب زوج الصغرة من رجل وغاب الرجل غيبة منقطعة والتمس في كان شهادة  
للقضا للقضا ان يبعث الى غير فرق وكذا للقضا ان يفرق وان لم يكن حذبه وكذا في النكاح وغيره الى اخر  
ما ذكرنا في النكاح وفي الفصول غاب عن زوجته وتركها بلا نفقة فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالبحر  
عن النفقة وبشبهه عنه بحجته وفرق يصح وان كان له شقاق وشتاق فاما ان كان لم يكن من جنس النفقة قالت  
في محفل هذا زوجي وقال هذه امرأة اختلف في انعقاد النكاح فلو قضى بالنكاح صار متفقاً فخير جواز  
حرية الاب والاب لا يجوز عند الامام لانها مخصوص عليها في الكتاب وعند محمد سقند ومارى ان عباس  
موقوفاً وحر فالحرام لا يحرم الطلاق لونه قول محمد وفي رواية ثالثة فيه قضى بجواز النكاح لانه زناها لو اشتهى  
نفقة عند محمد رحمه خلافاً لثلاثة قضى بجواز النكاح للموت كما هو مذهب فرسوة ابطال الوقت التائب يصح

فيمضي المصنف

عن أبي بصير عن النبي



ولو قضى بوجاهة نكاح شقاق لا يجوز قضاءه بزوجها من غير ان المرأة تزوج  
 تعدد الزوجات في حق واحد من هذه الزوجين كما هو منسب محمد بن يعقوب قضاءه بقسط المهر فقدم  
 النكاح للامانة والامانة لا ينفذ وكذا لو قضى بان لا يزوج قبل بطلان او قبل اتمام النكاح  
 القاضي عند الشك في صحة النكاح او في صحة الزوج لا يصح قبل ان ينفذ قضاءه لانه خلاف قوله تعالى ويؤجل اجها بالرضا بقضاء  
 قضيه ببطلان الطلاق قبل النكاح او بان لا يصح طلقها ثلث وهي صلبة او قبل الدخول او ثلث بكلمة  
 واحدة او في حيز جامع فقضى ببطلان الاطلاق لا ينفذ في ادب القاضي في كذب ادعي عند الخلق شفعة  
 لزوج قبل لا يقضى وقيل يقضى له كما اذا اتراف احد الزوجين بالانكاح بان محرم لآخر وطلب العرقه  
 لا يقضى عند الامام في خلافها الا اذا اترافا واذا قضى يقضى بما هو لهما في ذلك وفيما كان الاكثر من المسائل  
 في كل موضع حكاهم ان القاضي لا يقضى بقضاءه بغيره لا يذهب المذهب او المدعي عليه وقيل هو اختيار  
 للامام ان القاضي يبال في الدعوى التي اتفقوا ان قال نعم قضى له الا لا قال لا فلو ادعى الا لا قبل بطلان  
 طلاق التكرار او اكثر او باسقاط العدة كما هو منسب لربان طلقها بغيره فلو لم تزوجها بعد الرجل لم تطلها  
 قبل الدخول فزوجها الاول قبل انقضائه وحكم بالجماع لانه لا يجازيها في ذلك ولا يزوجها الا بالثبوت الذي  
 اعتوا اذا حكم المومنات ثم طلقوه من الابد وقيل لا في الادب خلع الصغيرة على صداقها والزوج على ما ليس  
 ابعثرة معها وقضى القاضي بضم الخلع وبرأة الزوج على الصداق صح لانه مجتهد فيه فانما لا يجوز الخلع  
 في هذا الحال طلقها وحضر عليها نصف عام ولم تزل الدم فاعتدت بعده بثلاثة اشهر وتزوجت باخو ولم تتبع  
 المرأة مدة الايسر فما وجب من سنة وحكم القاضي بضم النكاح كما هو منسب لمحمد بن يعقوب وهذه مسئلة يفرق فيها  
 كثرة وقومها طلقها قبل الدخول وكانت قبضت المهر وتزوجت فقضى بضمها لانه لا يصح لانه خلاف مذهب  
 قضيه بالترخي عن عيبه عن الميت واصداقهم نفذ لان الكا والاش في قوله لانه قضيه بشهادة الابن لا يوجب عقاب  
 ينفذ عند الشك فلا يلزم فيه قضيه بشهادة الفروع عن اصول فيما دون سائر الفروع لان التي يجوز فيها قضيه  
 بشهادة الفروع شاهد على خطا ابيه لا ينفذ قضيه بشهادة شهود على قضيه كونه غير ان يقرأ عليهم او قضيه  
 في ديوانه وقدرت في قضيه بشهادة شهود لا يذكرون ما في الصك لكن يوفون بخطوطهم وقاتل ينفذ وان غرض  
 على بان امضاءه ولا ينبغي للاول ان يفعل ذلك ولو قضى بشاهد يمين في بعض الروايات ينفذ في بعضها لا وفي  
 بعض يتوقف على امضاء قاض آخر وان قضى في حذو قصاص برجل امرأتين نفذ لانه مختلف في كل موضع  
 الاشتباه في الدليل ولو قضى بشهادة محدودة قد نفي بغير خلاف قضاه محدوده وقضى الا على من قوف الى  
 الامضاء فان امضاءه كس صح وان ابطاله بطل لان نفس القضاء مختلف فيه فان في اجماعه لشهادة خلاف ظاهر  
 قضت في الحدود والقصاص صح باسناد اخر فلو قضى في قاتل مقتل لا ينفذ ولو فرق بين الزوجين  
 بشهادة واحد على الرضا لا ينفذ قضيه لولده او لوالده على الجنب لا ينفذ وان امضاءه اخر قضيه  
 بشهادة الفتى في الحدود والقصاص نفذ وليس لغيره ابطال لان شرعا وجماعة من التابعين يجوزوه  
 قضاه في الحنة لو احدى الاقارب قبل نفذ قضيه كجواز من استباح نفذ قاض حجر على مقدم ثم رفع الاكس  
 فابطله صح الا بطلان الاول ليس بقضاء لعدم الخصم بل هو فتوى قضيه بجواز بيع الما ليس بغير ابطال  
 لانه روى عن ابن جابر بيع الما بغير الاذن وفي الأصل انه لا يجوز في قوله فحصلت خلافة وان نقض غيره

مطلوب  
 يقضى ببطلان طلاق  
 السكران

مطلوب  
 المرأة التي تزوجت  
 كمن لا دم بها اعتدت  
 بالاشهر

الاجارة كذا في جامع الفتوى قضيه بجواز بيع المهر بغيره في أم الولد روايات اظهر ما عدم النفاذ قضيه ببطلان  
 المرأة عن القضاء صيانة على قول من يقول لا ينفذ في القضاء لا ينفذ قضيه في ضمان الخلاص او المهر بالرجوع  
 باليمن على البائع عند الاحتقار في نفذ لان ضمانها وضمان المهر كذا واحد عند الامام ضمان المهر  
 ضمان الصك القديم والطلاق كحل الصك المبيع وتلحقه عند الاحتقار ولو قضى في ضمان الخلاص لم يرد ضم تسليم التدار  
 عند الاحتقار لا يصح جملته لقضاء على قسام باطل انما في ليس لاحد ان يجزئ بغيره من رفع اليد بانها  
 الكتاب في السنة والجماع ويصح وهو القضاء في الجهد فيه كما ذكرنا في امثله وليس له ان ينفذ وقسم منها يتبين  
 فيه الخلاف بعد القضاء ويتصور احتمال بطلان القضاء او يكون الخلاف في نفس القضاء قبل نفذ قضاءه وقيل لا ينفذ  
 بل يتوقف على امضاء قاض فان ابطاله صح وليس لاحد ان يجزئ وان امضاءه ليس لاحد نفذ فان القضاء  
 بالجمعة على عقد موقوف على الامضاء وكذا قضاء المهر وفي القذف بخلاف القضاء بشهادة الجلود في قذف  
 او اناب وكذا اذا قضى بشهادة رجل امرأته يصح بلا امضاء بخلاف اذا قضى لامرأة بحيث يحتاج الى الامضاء  
 ويطلب باطل الكتاب في الذبقة حلف ان كل ما يملكه في حيز سنة وهو انما يكون صدقة تحصيلت ان رفع المهر  
 الى القاضي ويقضى القاضي ببطلان هذا النكاح اذا يقول من يرى ان النذر المضاف لا يصح فبطل نذر قضيه  
 في الرضا في نفذ لان على رواية النواذر وهو انما هو المهر ليس بشئ طلقها بغيره وقضى في ضمانه على رجل ثم طالبه  
 المحال لرجل الما قبل ان يغسل المحل عليه ويجزئ ويكلف ويذهب الجمل ان طلقها بغيره في حيز سنة  
 انه لا يدين عليه ان قدم الا القاضي وقضى القاضي بغيره في ضمانه كالكفا لانه ان اراد ان يكلف لعدم الدين عليه  
 لا يزوج له ذلك لان القضاء صح وصار الدين في ذمته بالقضاء قضيه لغيره لا يكون موقوف  
 حاضر فان قضيه بغيره لانه مجتهد فيه والمجتهدين في القضاء لا ينفذ القضاء وهو ان السنة لم يكون حج بلا خصم  
 للقضاء فاذا رآه القاضي حجه وقضى صح كالتباعد بشهادة الجلود في القذف وذكر القاضي في ضمانه المهر  
 ان نفس القضاء مختلف فيه فيوقف على الامضاء وقال الامام طاهر ليس في نفاذ القضاء على القاضين اثنان  
 وكفى بغيره بعدم النفاذ كالملا يتصرفوا المذهب اصحابه وروى كتاب القاض الموقوف اليه وهو ما اختلف فيه  
 الفقهاء لا يعضه ان كان بجملته يعضه وان خالف رايه لانه لا يصح جملته الا على القضاء نوع في الجمل المضاف  
 قضيه بان الطلاق المعلق على التزوج لا يقع على المرأة نفذ القضاء وليس لقاض ان يطله فاذا قضى بزوجية  
 بينهما يصح ولا يحتاج الى ان يقول قضيت ببطلان الجمين وان خلفه بايمان مضافه مختلفة يعلم القاضي  
 بذلك ليعلم ببطلان كل عيس لانه لو لم يترك لا يقضى الا ببطلان عيس واحد كما لو قضى ببطلان عيس رجل  
 لا يبطل بايمان كل الناس وان زوجه رجل امرأة بلا امره واجاز ان يفعل ثم طلقها ثلث ثم تزوجها بغيره ثم تزوجها  
 الا القاضي فان علم بتقدم نكاح الفتوى فنقض النكاح صح ويكون قضاء ببطلان الجمين ببطلان  
 نكاح الفتوى ببطلان طلقات الثلث بعده وان لم يعلم بتقدم النكاح يعلم حيز يقضى في موضع الامضاء  
 ويصدها بالقضاء الجمين المضافه ونكاح الفتوى ولو طلقها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ  
 يكون الوطى خلافا وانما اذا فسخ في حق امرأة تزوجها ثم تزوج اخرى كجواز الفسخ الجمين ثانيا عند الامام  
 كذا وكذا في حق كل امرأة تزوجها وقال محمد بن يعقوب القضاء مرة بالفسخ قال القدر ووالده وبنه في الاثمة  
 الفتوى على قول محمد وكذا اختاره في السنة والامام طاهر ليس في الفسخ يقول الامام كذا واصل هذا الخلاف ذكره

في القذف او غيره

مطلوب  
 احوال الجمين المضافه

مطلوب  
 الفتوى على قول محمد

الاجارة كذا







في الطلاق والعنف والنكاح والكفالة والديون والبيع والقصاص والحيات وقطع يد عداوهم  
 بينه عداوهم جازا اذا وافق رأي القاضى وعن الامام عليه السلام يجوز قضاء حكمكم وان حكمكم في الجين المضافه في دين  
 المخالف يجوز في الاصح وفي القسمة اذا حكم لكم بطلاق الجين المضافه لان نص فيه ولما كان الخلاف في ان فيه خلاف  
 اعتمد في قبل لا ينفذ لان بمنزلة الفتوى الصحيح النفاذ لكن بينه وبين حكم المولى فرق فان المولى نفذ حكمكم الحكم  
 لا حكم المولى وفي ما ذكره من ان حكمكم لا ينفذ زجره عن ذلك وعن القدر اقول لا يحل لاحد ان يفعل ذلك  
 وقال الخواري يعلم ولا ينفذ للتأنيط في الحال الى هدم المذاهب على اختلافها ما هو اوسع في هذا وهو ان لو استغنى  
 فقيرا بعد لا فاقه بطلان الجين المضافه حل له العمل بمقتواه واحكامه وروى اوسع في هذا وهو انه  
 لو افاته مائة بالحل ثم افاته آخره باطرحة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بالفتوى الاولى في حق امرئ اخر  
 لانه حق الاول ولا يعمل بكلام العتيدين في ما ذكره من ان لا يعينه به وحكم الحكم على خلاف رايه عدا في المحذور قبل  
 لا ينفذ على راي الامام وعن الامام المرحوم انه ينفذ واداه حكم الوصي على الصغير ومن يدعي عليه الوصي على الصغير  
 في حكم بما هو ضرر للصغير لا يصح لان بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكم نفع للصغير يصح حكمه والحكم لا يملك الا بخلاف  
 وبعض علمائنا كانوا يقولون ان قضاء عهدنا في بلادنا انهم مصلحون لانهم ينفذون والقضاء ياترثوه  
 ويجوز ان يجعل حكمنا برفع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بان الدفع ليس على وجه الحكم بل على اعتقاده  
 قاض الحكم ورفع المدعى عليه فيكون بالاحكام من غير فليكون حكمنا لا ترى ان البيع ينفذ بالتعاطي ابتداء لكن  
 اذا تقدم بيع باطلا واداس وترتب عليه التعاطي لا ينفذ البيع لكونه بناء على سبب كذا وهذا قال  
 السلف القاضى لنا فحكمه اعوز الكبريت الاحمر وان الاسح في مثل الجين المضافه عند النفوس والاجاب ان الفعل  
 الحكم الحكم اذا حلف لا يملك المدعى ان يحلفه ثانيا عند القاضى لاستنونه دفعه على التام **الفصل الثاني**  
**في كتابة القضي** ادعى دينا على غائب وبرهن على الحاضر بيمين الاشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاشارة  
 والنية الا لا يمكن عند الامام محمد بن ابي عبد الله في ذكر الجدة فالكس وفي الايمان لا حاجة الى موقوف اسم  
 ووجهه عليه السلام للبلوغ الى غيبة الشهادة محمد بن ابي جعفر وابوه ووجهه وم فان لم ينسب الى الجدة ونسب الى النخلة  
 اب الاعلى كيمي ويجازي لا يكتفي وان لا لظرفه الا القليلة والجد عند الامام وعندهما ان موقفا بالتصريح  
 يمكن وان نسبها الى زوجها يكتفي والمقصود الاعلام ولو كتب ان فلان بن فلان الفلان على فلان الفلان  
 او عند فلان بن فلان الفلان كفي اتفاقا لانه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى واسم ابائه وذكر اسم  
 انه لا يمكن وذكر شيخ الامام ان يكتفي به بغير حصول التعريف بذكر ثمة شيئا والجد والمولى وابوه فان ذكر اسم  
 العبد والمولى ان نسب القليل الخاص لا يكون على ما ذكرنا من تعريفه ويكتفي على ما ذكره شيخ الاسلام لانه وجد ثمة  
 شيئا وان لم يذكر قبيلة الخاص لا يمكن وان ذكر اسم العبد ومولاه والجد والمولى وذكر شيخ الامام  
 ان يكتفي به بغير القدر لانه وجد ثمة شيئا شرط الحاكم في المحضر للتعريف ثمة شيئا والنية الا لا  
 والنية الى الجدة والنخلة والتصريح والصحيح ان النية الى الجدة لا بد منه وان كان موقفا بالاسم المحذور  
 مشهورا بشدة الامام الا حقيقته لا يمكن ولا حاجة الى ذكر الجدة والاب وفي ادراكه بالطلاق وان مشهورا  
 لا بد منه ذكر الجدة وعندهما **في كراهية** لو نسب الى الجدة الا لا يملك المحذور ولو كتب بلا نية لا يقبل الا  
 اذا كان مشهورا كالا امام ولو كتب في ابن فلان الابن فلان لم يحز الا اذا اشتهر كابن ابلي ولو كتب

مطلوب  
الحكومة  
الحاكم  
الحاكم

مطلوب  
الاحسن في اليمين  
عقد القضاة  
الإجازة بالعدل

---

أحوال كبار القضاة  
في القضاة

لا ابن فلان لم يجز لان الجرم ينسب الى الكل لا العكس واذا احضر الكتاب والذي ذكر فيه فرغ المحضر ليس المذكور فيه  
 يقال للمحضر مات عدلين ان هذه الصنفه والقبيلة رجل ينسب بمثل ما ينسب انت به والا اترضاك بما  
 شهد به فيه وان اشركت اثنان بما عرفت به في الكتاب في المكان الذي كتب اليه الكتاب فالكتاب باطل  
 الا اذا ذكر ما يفرقه عن غيره وان برهن على اشراك غيره به في الموقوف في هذه القبيلة ان كان  
 حيا لا يقضيه وان احد هاتين قبيل الشهادة يقبل وان قال ذكنا على فلان بن فلان الغلاة وقوات  
 فهو على الميت وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في المسئلة لا بأسر ما ومن انما يجوز في هذه القبيلة لا باق في  
 الامت وعنه الجواز في الكل والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام **عليه السلام** وعلى القضاة اليوم على التفرقة في الكل للحجة  
 قال الامام **عليه السلام** وعلى القضاة اليوم على التفرقة في كل واحد من محله الى قاضي فلا يقبل لانه  
 لا يريد على ان يات القاضيه بنفسي كجرو هو في غير ولا يات كواحد من الرعايا بخلاف كتابه لانه الخطاب في مجلس  
 قضاء ذلك تفرقة على المستقلين الاول بلدة فيها قاضيان حضرا واحد في مجلس الا فواخره كجاءه  
 لا يجوز له ان يات في حجره وحده ولو كتب اليه شرط العمل به وكذا الوضو قاضيان في حضر ليس في قاض واحد قاض  
 لا يعمل كجروته ليس بقاض فيه لعدم الولاية لقاض بخلاف الثاني مع قاض خوارزم واخر كجاءه حكم فيها بخلاف  
 لا يعمل باخباره قاض خوارزم ويكتب في توكيل دار يقضها والخصومة فيها اذ باجارتها اوسعها ولو كان  
 دعوى الدار ما يذكر مع من يتولى الملك منه بالارث بائنه ونسبه اسم ابيه وحده ويقول توفي هو وترك ذاك  
 بالبصرة في بن فلان ولا بد من ذكر ملك المورث ولو كان المدعي به بالغ في ذكر حقه وتوحيه وضيقه وقوت  
 وان اراد ان يكتب وكما انه يعرف كوكيل باسمه ونسبه لويرس من على من يدين او كفا له او ميراث يات عن  
 الطالب البيته على ما يدعي له ويكتب بعد اذ يكتبه غنوا الباطل وهو المحضر لو جاز يكتبه عليه لا يقبل  
 اذ لم يكن عليه غنوا الباطل ولو على القريب يقبل **والتق** بمقتضى الظاهر **ولا** يصح ما قالوا ولو  
 لم يكن في الكتاب اسم القاضيه الحياتي ونسبه واسم القاضيه المكتوب باليد ونسبه لم يجز ولو ذكر اسم القاضيه  
 ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب باليد علم وقال في كل من يبلغ اليه كتابه في قضاة المسلمين وولاتهم لا يجوز **والتق**  
 وشع واجازة وعليه العمل اليوم **واجمعه** لو خص احد الاسماء ونسبه علم بقوله ولا كل من يصل اليه في قضاة  
 المسلمين يجوز وعليه كل من يصل اليه المكتوب باليد قوله ولو لم يكتب في المكتوب باليد راجح لا يقبل وان فيه الترخيص ينظر  
 ان كان قاضيا وقت الكتابة يقبل والا لا يكتب في الشهادة انه كان قاضيا في ذلك التاريخ اذ لم يكن قاضيا  
 وكذا لا يثبت بكتابة شهادة شهود الطرقي وكذا لو شهد واعلى اصل الحادثة بكتابة لا يقبل ولا يثبت  
 الكتاب الا بخبر من الخصم فان قبل بدونه ايضا جاز واذا اورد الكتاب بخبر الخصم في القضا فان اقرب  
 الزم وان تجد قال المدعي لا بد لك من حجة فان قال معي الكتاب في القاضيه اليك قال الامام **عليه السلام** يقبل الكتاب  
 بلا بيته وخالا لا يقبل بلا بيته ويقول له مات بينة انه كتاب اليك فان شهد واعلى الخصم والقراءة والاعلاء  
 والاوصال وموقع القاضيه في الشهادة وان عدلوا في الكتاب ولا يفتح قبل العدالة  
 ولا بد من حضرة الخصم وبالي غير الشهادة وعلى عدالة القاضيه الحياتي يكون ابعد خلاف ان كان القاضيه  
 لا يعرف الذي جاء بالكتاب بن فلان بن فلان يات البيته انه هو فان سأل قبل ذلك كان افضل  
 اذ لم يعذر على اثبات ذلك لا يفيد لا شغلا باثبات الكتاب وان قبل الكتاب فقرأه وكتب حياء الشهود

لا ابنی ابو فزین احمد



بإلحاح عن التهم فان لم يجدوا الشهود خيرات نقضوا الكتاب بقضائه اذا اذاعوا خبره كذا  
لو كانت الكتاب بعد ان كتب اليه قبل القراءة ولو كانت الكتاب قبل وصول الكتاب اليه لم ينقض  
ان يتقبله عندنا ويصدق لقضائه الكتاب ان يدفع الاشهاد والطريق كتابا آخر ليكون قضاؤه كقضاء  
في ذكرهم ويحكموا بالاداء قبل فتح المحرم ويكتب ايضا وقد ثبت عندنا بالبينة العادية في سنة ١٢٠٢  
للقضاة في بكتابه فقال المدعي عليه ليست على الاسم والنسب فالقول له وعلى الذي جاء به الكتاب بالبينة  
انه فلان ابن فلان قال فلان فلان في المحرم بهذا الاسم والنسب فالقاضي يامر به بانبات ذلك  
فان برهن انه دفع عنه القصة والاداء في طلاق شريح الامام فانه عليه لعنان ابن فلان العلة في كذا في  
رجل بهذا الاسم وادعاه فقال اردت به رجلا آخر مستحق بذكرك صدق قضاء ولا تفتقر عليه لبال واذ اكتب في  
الدين المتوصل بذكر الابل ايضا واذ قال المدعي للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه ابراهمة عنه  
وهو طرد اخري ربا العدم عليه ولم يثبت عليه مطلوبه هذا واذ اضاف ان ياخذ في حقه فلا يثبت له في طلبه  
على ذلك كتابا يكتب عند حرمه خلافا للكتاب واجمعوا له قال حرمه وطلب منه وبالبينة على ذلك واد  
الاتماع والكتابة كجيبه ذلك وان قال الدين حاضر فاخاف ان يخرج اذ مات شهودى وادعوا اليه كجيبه ذلك  
وكذلك على الطلاق اذا ادعى ان الشفع سلم الشفعة وغاب وهو مكان آخر وشهودى هذا وكذا اذا ادعى الطلاق  
على زوجها الغيب هل يكتب على الطلاق كتابا بغير حرمه او اذ كان حرمه حاضر او اذ كان حرمه غيبا هل يكتب  
هو الذي يكتب عليه حرمه كجيبه ذلك للقاضي هو الذي يكتب عليه او على الكتاب لان فلان الكتاب لا يكتب  
بما ذكر ان ينظر اليها فيكون في نظر جليل وفيما ذكرنا يكون رجل واحد فكان ولا يشترط رؤية وجهها في التوفيق  
وهل يشترط شهادة الزايد على العدين في انها فلان بنت فلان قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها  
فلا تثبت فلان وقال شهادة عدلين يكتفي وعبد القوي لانه اسير وادعاه فلان ان زوجي طلقني ثلث ومنعتني  
وتزوجت باخو واذ اضاف ان ينكر زوجي الحاضر فله ان ينكر من عليه بجيبه اليه اضمائلا وكذا في كل  
سواء وكتابة القاضي يعلم كالتفت بعلم الاله لا يجوز ان يكتب على الحاصل قبل القضاة كذا قال بعض العلماء وكو  
اقام شهادته اصداء عند قاض وادعاه ان يكتب له قاض فله ان يكتب له او يثبت له حرمه فانه منه وهو في بلد  
كذا يستقر بغير حق فلان بن فلان لا يكتب عند الامام وحججه ولو ادعى النسب قصدا ولم يذكر ان يستقر فلان  
يتقبل لانه دعوى النسب مقصودا فانه دفع الاول لانه رفع ملك والرق عنه ولكن كدعوى الملك ان يثبت  
واذا كتب له آخره الوصية او المتولي لا يصح ما ذكرناه وصحة او متول من كان لان وصية الاب كالتف والام  
والقاضي والاخ وكذا المتولي فان كتب انه جهة الحاكم ولم يستم الحاكم جاز لانه يعرف بالنظر في تاريخ فعله  
اذا احتاج لا الكتابة في المحرم واذ اكتب وادعاه الجارية المشاع وكتب وقضيه قاض في قضية المسكين بمحنة  
جاز وان لم يستم القاضي وان لم تحق لقضائه وكتب ذلك كذا فاذ لك بهت وقال محمد وكما انك تفت  
ما يد على ان لا يمس به قال اذ اخاف الواقف ابطال الوقف لم يجرى باخوه وقضيه قاض في قضية المسكين بمحنة  
لان البقرة في حق صحها وبطلان البطلان وتجريره من غير ابطال فيبقى على الصحة ويجوز ان يحل قوله  
وقد قضيه قاض بمحنة هذا الوقف راجعا الى الجنس لانه لا يرد فيكون في المحاريف المانعة عن ابطال القول  
فقبل ان يسم هذه اضره وقول سيدنا محمد حين خرج في بد طليعة كافر وعده بالاجرة عن نفسه في ذم

ظن الكافر ذم ماء الواكيات يستند اسم الى قوله تعالى والله خلق كل امة فرما وليس ما كتب كجيبه ذلك  
او يعق بابطال بل بالمحاريف المانعة للمحرم وان حسن عند الحاجة قال في مجموع النوازل وهذا الكلام مع  
خلاف كذا في المحرم اما ان يكون مخراجه الكتاب وادعاه الواقف كل ذلك لا يكون حجة على من لا يبطال  
لانه اذا لم يقدم القضاء باللزوم تمكن المبطلة لا يبطال على ان ذكر الاسم وتعرف لازم في اسناد  
الحكم ولم يوجد فلا يفتقر واعتبر بعض المحرمين عدم اشتراط ذكر الفاعل واحتمل رسل الدين الوارثية في  
وهو ان القضاة في كل سبب لنبوت الحكم يشترط ذكر ذلك القاضي الذي حكم كالمطوعة الثابتة باللعان  
والطلاق بالبينة والعقوبة بالادراك اذ اذ وجب في الاب لا بد من غير الكفو والفرقة بسبب في السلام  
فالفرقة لما توقف على تعريفه لا بد من تعريف القاضي ليعلم انما في قضائه صحة الوقف لا يشترط ذكره  
ويكتفي بذكر تسليمه للمحتول وذكر وقضيه قاض في قضية المسكين بمحنة لان القضاة شرط اللزوم في  
لنبوت توقف في كل موضع القضاة بسبب لا بد من ذكره كالمراجع ما نحن عندنا لا تخاف لان سبب جرح  
القضاة فلا بد ان يكون في معلوم وقضيه قاض في قضية المسكين بمحنة لان القضاة شرط اللزوم في  
لا يتقبل ما لم يذكر القاضي فانه قد كان الحكم شرطا لان الحكم يضاف الى السبب لا الى الشرط الا ان يشهد  
ليمن ببقولان وضعت الارض بعدى خروشا هذا الشرط وهو في الارض لوجه الفاضل على شهود واليمين  
وذكر شمس النائية شهد ان قاضيا قضى على فلان الف وقاضيه الكوفة لا يتقبل لان القضاة في العقدة  
والشهادة بالعقد بلا ذكر القاضي لا يتقبل لانه مجهول فلا بد من تسمية القاضي ونسبه ليس في هذا القضاة  
بل الحكم في كل الاقضية لا يتقبل بل اسنادا لا معلوم معروف وفي الذمرة ادعى دارا فله ان يشترطها  
م وجب في صغر كذا ولم يذكر اسم الوصية ولم يثبت خلاف في قوله وكذا لو ذكر الوقف والتسلم للمحتول  
ولم يستل الواقف والمحتول وفي اشتراط ذكر اسم القاضي في دعوى كنفعل اختلاف وادعاه الكتاب في قضية  
قال محمد سجد اذ ادعى ان القاضي قد شهد به في قذف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يتقبل ولا لا فصل  
بدون تسمية القاضي في الزيادة ادعى ان قاضيا حكم بكونه وارثا لميت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي  
يتقبل ولا لا فصل ادعى انه في بد رجلا منها لم يبرهن ان قاضيا حكم بانها له وصح ولم يشترط تسمية القاضي وفي  
المستحق ادعى انها دارا شريتها وكذا في كل من يبرهن من ولم يستم الشهود ولا المدعي اسم الوكيل يتقبل وابت  
الحل على عدم اشتراط ذكر الاسم عند الدعوى الشهادة فليست قبل عند كنفعل الفصل السابع الحين  
وفي تسمية انواع الاول في كل كلف الا لا الجبنة المأذون كلف كالبائع قال في تسمية الجبنة المأذون  
لانه لا يثبت ولا يلزم الدين الا باقرارا وبينة وعلم او اعلم انه كلف به فانه لا يجوز ان يكون على الاصل  
الذي ان التكون بل اقرار وكذا الحكم ثبت الجبنة المأذون في الاقضية ادعى على جبير محرم بالاول وبينة  
يحضره مجلس الحكم ويشترط فيه في الدعوى وبينة على ابيه بيمين البينة ولو ادعى كوصية لاجل شئ قال في ظاهر الدين  
يشترط حضرته وان لم يكن له بينة لا يشترط حضرته وفي الصغرى كفي حضرته وصيته ولا يشترط حضرته وان اراد  
نصب كوصية لا بد من حضرته ولو ادعى على جبير محرم بسبب الاستملاك لا يشترط حضرته المأذون كلف في الجبنة  
والجبر المأذون في انه كلف ثم ان كان واجبا بسبب استملاك يباع فيه وان لا يوافق له الجبنة  
العنف كسب النكاح بلا اذن المولى او الكف لانه كلف فان حلف برئ وان نكل او اقر بغيره

مطلب  
عقل الصبي المأذون  
مطلب  
الكل من الدين اقرار

ظن











المدعي ثم ان المدعي عليه ادعى على المدعي ان قال هو ذلك المال المقصود لا يسمع دعواه لا نصار  
 مقصودا عليه وان قال هو مال آخر فهو دعوى متناهية **النوع الثاني في كيفية التخليف بالطلاق**  
 وكيفية الايمان بالمعقود لم يجره اكثر من ثمانية فان استقرت في غير ذلك لا ينفذ قضاؤه  
 بالطلاق فنكاح المعقود لا ينفذ قضاؤه وان حلف بانه ثم قال بانه كانه لو كان مستورا  
 لا يكون اقرارا ولو قضي لا ينفذ وان حلف المدعي عليه بالطلاق ثم من المدعي على المال ان شهدوا  
 على ان قاضي لا يعرف لان بقاء الدين بالطلاق والطلاق كان على عدم قيام الدين وقيام الدين لا يثبت بدليل  
 يكون حجة وان شهدوا على قيام الدين فان قالوا له عليه كذا وقضيه القاضي يفرق بينه وبين امراته ذكره في  
 جامع الصغير للقدر ادعى على الآخر ان قرضا حلف بانه الذي لا اله الا هو ما لهذا عليك لان حثامه عليه  
 في القرض ولا اقل من ذلك هذا من مذهبنا ايضا في الصحيح وما يروى عنه انه حلف بانه ما قرضه  
 على السبب فذا خلا في مذهبه وذكر الحنفية ان حلفه لم يثبتك ولا عليك ذكره في صحيحه في الصلح امراته اذ عتلت  
 حلف بانه ما هي حرة التام من هذا العتق الذي يدعي قبلك لا يحلف على العتق عندك ولا يحلف استغناء وان  
 المدعي عبد لم يولد في ذلك وان سلم فحلف بانه ما عتق اذ عتق على زوجها تطليقة رجعية حلف بانه  
 ما هي طالق منك التام فان ادعت الباي في ظاهرها رواية بانه ما هي منك انما واحدة او ثلث  
 على حسب الدعوى او بانه ما طلقها الباي او الثلث في هذا النكاح المدعي ولا يحلف ما طلقها ثلث مطلقا  
 وكذا لو لم تدع ولكن شهدوا واحد او جماعة فان قالوا باني ادعت انها سالمة الطلاق فقال لها امر  
 بيدك فاخترت بذلك التوفيق نفسها وحرمت عليه فاكتم الزوج الام والاختار لا يحلف على اصل  
 بلا خلاف ولا يحلف على السبب ويحلف بانه ما جعلت امر ما يد ما حنذا في الزوج تروجهما بعد  
 سواها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التوفيق في مجلس التوفيق لولا الايقاع بالتوفيق  
 والترجيع بعده فلو اطلق لم يتمكن الزوج الطلق فلو اقر الزوج بهذا ثم ادعى النكاح لا يصدق بلا بينة  
 وقال الامام من حلف على الام والاختار كما ادعت المأة الا اذا عرض وقيل عند الكل حلف كما ادعت  
 فان اقر بالامر واكثر الاختار حلف على عدم العلم بالاختار وفي دعوى البيع حلف بانه ما لهذا عليك  
 من عبد الذي تدعي انه باعك وعلى قاييس قول من حلف على الشراء بانه ما اشترت هذا اذا ادعى تسليم  
 المبيع فان ادعى انه لم يسلم حلف بانه ما عليك من هذا العبد قبض العبد ولا شئ منه قال الامام لا اطلق  
 ما اشترت ولا ما ودعت ولا ما عاينت ولا ما استأجرت منه ولكن احلف ما قبلك ما ادعى وهو قولهما  
 وكذا اذا كان المدعي هو المشتري وذكر تسليم العمن حلف على الماخذ الا ان كان المدعي وان ذكر انه لم يسلم الممنوع  
 يقال احضر الممنوع فان احضر مجلس القضاء حلف ما عليك قبض الممنوع ولا تسليم المبيع في الوجه الذي يدعي في ذلك  
 ان ادعى بالاطلاق حلف عليه وان ادعى بالبيع حلف على السبب بانه ما استقرضت هذا المال وما  
 غصبت منه الا ان يقول المدعي عليه لا تخلفه كذا فانه قد يستقرض ثم لا يكون ذلك حال عليه بان يردده  
 او يبرئه وراخه بعض المشايخ قالوا لا ينفذ الا جوابا لمدعي عليه ان اكثر السبب حلف عليه وان قال  
 ليس له على هذا المال المدعي فعلى الماخذ حلف بانه ما عليك هذا المال الذي تدعي ولا شئ منه وهو صحيح  
 الا في قبل عندي وعليه اكثر القضاة ذكره كقاضي غصب جارية وغصبها فخرج من المالك بيته على ان يغصب

مطلق  
 التخليف بالطلاق  
 على التفصيل

جارية فانه بحسب خبري بها ويرد ما على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجارية للفرق وان لم يكن  
 المالك بيته بخلف ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهما ولا اقل من ذلك ولا يحال ان يكون  
 المقصود بغيره قايما او مالكا ولا يدري في القيم بامر به باحضاره بلا ذكر القيمة وهذا هو الحكم في جميع  
 المسئلات وفي القدر لا بد من ذكر القيمة والصحة ولو دابة في ذكر قيمتها وقيمتها ثم اذا حلف حلف بانه  
 ما هذا الشئ عليك هذا المدعي في كونه الذي ادعاه ولا شئ منه فان ذكر القيمة فهو حلف على ما اراد به محض  
 وذكر الحنفية ان لا يزم فان ذكره حلف بانه ما لهذا المدعي في يدك هذا الشئ تدعيه ولا شئ منه على الوجه الذي  
 يدعي ولا عليك قيمته ولا شئ منه فان برهن المدعي انه بغيره بحسب خبري بها فان مضى زمان ولم يحضر  
 وقال لم اقر عليه او قال هلكت فانه يتلوم لحاكم وصدره حاكم الى رايه ان وقع في قلبه صدقة فكان بين  
 الشهود قيمة ذلك الشئ بغيره ببيعة وان لم يكن المالك بيته فالقول للفاحص بيمينه فان حلف نكل  
 وادعى المالك البيعة بقوله ثم ظهر العبد فهو للفاحص ان حلف واعطاه البيعة ثم ظهر العبد فاما لك خيار  
 ان تشره البيعة واخذ العبد وان تشره ببيعة وفي الاصل ان كان القضاء بالبيعة بالبيعة او بالكلية  
 او اقرار الفاحص لا يسبيل للمالك الى العبد وان كان القضاء ببيعة بغيره فالفاحص يحل المالك سواء  
 كان قيمة مثل اخذ او بيتهما فتاوت هذا اذا قال لا ادرى ان قيمته بغيره اما اذا ادعى المالك لا ادرى فانه  
 يشترط لصحة الدعوى بيان البيعة باتفاق الروايات والبيعة والقيمة وذكر قد حلف بانه ما لهذا عليك  
 قيمة هذا العبد ولا شئ منه وهو كذا وقال لا ادرى ان قيمته بغيره او مالكا حلف بانه ما لهذا المدعي في يدك  
 هذا الشئ ولا شئ منه ولا قيمة فلو جاز الذي يدعي ولا عليك ولا قبلك هذا المدعي ولا قيمة ولا شئ منه  
 والتخليف على الطريق لا يخلف في ظاهرها رواية بين ما ادعى الغصب او ادعى الشئ بلا ذكر الغصب وعلى قول  
 ان كان ادعى الغصب حلف بانه ما غصبته الا اذا عرض وقال قد يغصب لان الشئ لم لا يلزم تسليم  
 بان اشتراه منه او وسمي حلف على حاصل الدعوى اجماعا وفي دعوى كوديعة وكفارة لا يحلف بانه  
 ما عليك تسليم هذا الشئ بسبب الوديعة بل بانه ما عليك تسليم الوديعة وما هذا لك وكيف في دعوى الكفارة  
 بانه ما قبلك كفاية بذلك حال وعلى قاييس قول من حلف بانه ما غصبت له وذكر الحنفية  
 ادعى عليه حق ثوبه واضطر الثوب لا يحلف بانه ما فوق الثوب بل ينظر القضاة الى الطريق ان سيرا  
 يوجب النقضان يعقوب صحيحا ومخرقا ويقد النقضان بالدرهم ثم حلف بانه ما عليك  
 هذا المقدار في الدرهم ولا اقل من الدرهم الذي يدعي وان لم يكن الثوب حاضر يحلف ببيان قيمة الثوب  
 وقد النقضان ثم يترتب عليه الجيب وكذا في دعوى هدم حائط او فساد متاع وبيع شاة ادعى  
 على اخوانه وضع على جداره جدارا او جزا او اجرى على سطح ما او رخص في رخصته او اباؤيته او شاة  
 يكون فيه فساد الارض مما يجب دفعه حلف على اصل الفعل لانه محال ان يبرأ عنه بالبراءة اشترى جارية  
 وتقا بضمها ثم ردت على البائع بالثوب بالبيع ثم جاء بالبائع يدعي انها ردت عليه بليل فان لم يحضر  
 لزم الجارية ورجع على البائع بنقض الجيب الاول فان اكثر ترهبا النكاح فان قلن جيل حلف  
 الحثري بانه ما حدث عندك هذا الجيل ان حلف ان دفعه وان نكل ان شاة البائع امسكها ولا شئ له  
 على الحثري وان شاة ردتا ودفع نقضان العبد لانه استقرض منه بانه ورهن هذه رهنا

واعطى



ويخاف ان اقرب الدين انكر الحق من الحق في هذه الحالة التي يدعي ربح ام لا فان اقرب الحق  
اقرب هو بالمال وان انكر الحق من حلفه بانه لا دين عليك بل امر من به عذرة فيمكنه الحلف بلا حاشة قال الامام  
انما يجب تسليم الدين عند احضار الحق من فاذا لم يحضره عليه ان يحلف لا شيء عليه لادعي ان له على اية درهم  
ما من من تركه وادعيته بها في يد موافق بطلان ادعاء له يسأل عن موت ابيه ان عرف بكل ما ادعاه لم يضره خصته  
لان اقراره لا يتعدى على غيره وان اقر بالحق كنه انكر الدين وبيع من المدعي عليه يستوفيه من كل التركة بعد  
تحليف المدعي ان لم يقبض شيئا من الدين ولا ابراه وان قال الابن لم يصل الا شتر من التركة ان صدق مع هذا  
اراد اختلاف ليس له على ابيك كذا ذلك فان اقر ونكل ثبت الدين فان كذب يحلف على كل عينا على حدة  
وما خفت بخت وان بر من على الدين مع كون الوارث مقرا يقبل لانه لا يعتد بالاهامات عن دين محبط  
بتركه فادعي عليه ان ليس له ان يحلف الوارث او غيره ان لم تكن له بيعة قال في التوازل وهذا قول القليل  
بصفور ولو بر من يقبل على التوازل وان فصلت التركة في الوارث والحكم في اقامة البيعة  
هو موافق فان لم يكن له حصة نصيب المقتضى وان ادعى الابن حصة في التركة كان له عليه كذا فاقرب بالنسبة الوارث  
وانكر الدين يحلف على البنت ولا يحلف بانه ما قبض ابوه شيئا من التركة كذا فاقدم لان الميت في هذا  
قادر برجل اقر لرجل في حصة نصيبه عال فحضر رجل بذكر التركة والنسب وادعى الى الورع المقر ليس هو  
وطالب بيمينه ولا يثبت له يحلف على الحق لا على انه ليس بملك ادعى على آخر عذرا في يده ان وصل اليه العدة بشرى  
او هبة يحلف على البنت وان غيرت فعل العلم والفقهاء ان الوارث حلف على الميت ولا يجزى النيابة في الدين  
حتى يحلف على البنت واشترى اصل نفسه لا يثبت على غيره وان اختلف فقال المدعي عليه هي ميراث عنده  
فاحلف على العلم وقال المدعي وصل اليك بشري فاحلف على البنت كحلف المدعي على العلم بانه ما تعلم انه  
وصل اليه ميراث فان حلف يحلف المدعي عليه على البنت والى العلم وفخر له حق الحلف على البنت اذ حلف  
التواضع على العلم من خصم من البنت حتى لو نكل في الميراث على العلم ففقد بانه لا يثبت كقول لا يثبت قضاء  
وذا العكس على العكس بان وجب على العلم الازدواج في يد مدعي التركة كالحودع تدعى ان المدعي  
قبض الوديعة من داره ويجوز ان يحلف على فعل الغير بان كان لم يدخل فلان الدار اليوم كانت طالق  
ثم ادعى دخوله وعدم طلاقها يحلف بانه دخلها اليوم وكذا اذا انكر البائع العيب يحلف بان قال الامام  
البر ذوى التحليف على فعل الغير على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به خرج منه العيب الطلاق ولو قيل  
الا اذا كان يتصل به او لم ينفى التهمة خرج كل ما قيل في الدعي اذا اجتمعت به واحد على واحد يحلف عينا  
واحدة كذا في التوازل والزيادات برجل له على رجل الف فاقرب ثم انكر اقراره فقال ابو نصر الدين بانه يحلف  
بانه ما اقرت له ذبا وقال الصغار يحلف على نفس الحق لا الاقرار وهذا ان اقراره هو اسباب الملك  
ام لا في جعله سببا حلف عليه ونه قال لا لا ولا لا احسن ان ليس من اسباب الملك حتى لم يصح دعوى الملك  
بناء على الاقرار بخلاف دعوى الدفع بناء على كتمان الاقرار بالحق في السلم يصح **الحال** دون والمريض من الموت  
او اقر بجمع الى لا يجنبه يصح مع عدم صحة التملك لهما **المريض** في الثلث وفي التوازل كل من اقر بغير  
لا يجوز اقراره لا يحلف لو انكر كما لو ادعى على ميت مالا وقدم وصيته وليس بوارث واراد حلفه لا يحلف  
وان ادعى عليه الاقرار ان وارثا حلف في حصته وفي الذخيرة ادعى انه اشتراه في فلان وادعى ذواليد اياه يدفع

المقتضى من ام لا فقول لم يتم بيعة وطلبه عينا او دعي حلف بانه لا ادعى ولا على العلم لا لتفي التركة وان  
المدعي عليه عين المدعي يحلف بانه ما يعلم ان فلانا او دعي لا على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ويحلف على  
**المصحح** لا القسدا اذا انكر المدعي عدم الشهود او عدم حضورهم او ادعى غيبة الشهود في البلد  
حلف الحاكم المدعي عليه حلف واستار باصبعه وكذا الرجل اقر بانه ماله على كذا صدق وديانة لا تصح  
والدعوى ان وقع على فعله من كل وجه بان ادعى عليه الفعل يحلف على البنت ان على فعل الغير كل وجه  
فان ادعى دينا على ميت بسبب التركة او ادعى ان مورثه غضب عن فعله العلم الا اذا كان شيئا  
يتصل به كما اذا بر من المشتري على الباقي المشتري وسرقة عذره يحلف لبيع على البنت لا اتصال التليم  
او لتفي التركة كالحودع يدعي قبض الحودع الوديعة في داره وان فعل المدعي عليه وجه وفعل الغير وجه  
بان قال اشترت خنزيرا واستأجرت الحودع الوديعة في داره وان فعل المدعي عليه واستقرت خنزير فان  
هذه الافعال يقوم بانين فعل غيره فعل نفسه فيحلف على البنت وقيل التحليف على فعل الغير على العلم  
الا اذا كان يدعي العلم بفعل الغير كالحودع يدعي ان ربه كود ببيعة قبض الوديعة في داره الوكيل بالبيع اذا باع  
وسلم للمشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض الثمن وانكر الموكل فاقول قول الوكيل مع يمينه واداه حلف  
برى المشتري ويحلف الوكيل على البنت بانه لم يقبض الموكل الثمن وهذا يحلف على فعل الغير على البنت  
ولكن الوكيل يدعي عليه بذلك اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يبرح خصمه لا يحلف اخر اذ ان وقوع الحرام  
وان اذ خصم الاصله ان اكبر رايه ان المدعي محق لا يحلف وان انه مبطل سأل عن الحلف ادعى عليه عذرا  
مالا فلم يقر ولم ينكر وقال ابراه في المدعي من هذه الدعوى فيحلف ينظر ان كان المدعي بر من على دعواه  
هو على عدم البراه وان لم يكن له بيعة حلف المدعي عليه عند المتعديان وخالفهم بعض المتأخرين في قول  
المتقدمين احسن واذا قال المدعي عليه بعد ان انكر اقراره المدعي وطلب حلفه على عدم البراه  
يحلف المدعي عليه والا فان نكل حينئذ يحلف المدعي في ذمها الفضيلة في يده حينئذ ربحها وانها وقف جن  
على ابيه واولاده خاصة ادعى اخراثة في اولاد الوارث وقبضها على اولاده وادلاهم ان ادعى اصل الوارث  
لا يمين فيه لعدم الغاية في حلفه وان ادعى شيئا غلبه في يده حصلت منها حلفه على نصيبه في الغلة  
لان يدعي الملك منها لنفسه وذواليد ينكر **وب** ارضا مورثة فادعت زوجة الميت ان الارض وقعت  
في نصيبها والهبة كانت قبل القسمة ربح المدعي انها كانت بعد القسمة ودفع الارض في نصيبها  
ولم يجد على ذلك بيعة وحلفت المرأة على ما ادعت ليس له ان يحلف سائر المورثة ايضا لان تحليفها ظهر  
ان الهبة كانت هبة مشاع فيما يقسم فامر بركة الارض وان ادعى دعي حلفه كالحرام والذناير المتع  
والدور قال الفقيه ابو جعفر ان عرف في المدعي التعت كجمع القاض والالا وكذا الوفاصم برجل له ووجه  
عليه الميراث فقال المطلب للقاضي انه يريد ان يعا به **م** مجمع الدعا لا يقر بما يجب الاقرار وحلف فيما توجه  
الحلف ان نكر القاض في الابراهيم **ق** قال الفقيه ابو جعفر ان عرف تعت المدعي امره بطبع الا  
ولو كان المدعي موثوقا كمن فعل المدعي عليه حلفه في حلف المدعي حلفه الحلف لا يجنبه القاض له  
**بعث** القاض امينا او امينين الى محذرة لا يخرج ليجلها فقال لا حلفنا ما لا يقبل الا بشا هذين  
و**المتيقن** ان المطلوب اذا كان مريضا وامراة يبعث من يستظنها وقال الامام ليس بيمين عليه



الدين المؤجل قدم الدين الى القاضي قبل محل وصلة باليوم قبلك شئ وهذا هو الضمان كان الخالف  
لا يبنى خلافه لا يبنى به وكل من ليس له ضمان ان يقبل منه بل كيف يملك شئ قال القاضي فيه  
دليل على ان قول ليس قبل اليوم شئ ليس بقرار ولا يلتزم له قول بعض الحكماء ان قرار الدين المؤجل واجب  
عليه الحال وذكر القاضي عليه من مؤجل لوقته وادعى الاجل لا يصدق القاضي فحمله ان يقول للقاضي  
سألا حاله ام مؤجلا ان ادعى الحالة كيف يملك ما عليه هذا اللفظ في بعضها وان حلف بغير هذا الطريق  
صحت ولو معسر الا بعد ان يكلف من قبله لا قوله تعالى فتنظروا الاميرة لانه قبل انكار الدين لا يتجل  
ولو حصل له مال بغير الاداء فان حلف القاضي الذي عليه الدين المؤجل قبل ان ياتي المدعي اياه لم يؤجل  
وقال ان شاء الله تعالى وسعد ذلك ولو قال المحض ان شاء الله تعالى لم يسمع في حلفه لانه ان شاء الله  
المؤجل وان لم يكن لها ولا ياتى عطاء له وكذا الدين المؤجل وفيه في دعوى الدين لو قال امر ابو جبري  
داوود بنيت فليس بجواب عند بعضهم لانه يصدق على المؤجل وقيل جوابه هو الاشبه وسمعت  
عن بعض فقهاء خوارزم ان قوله وهو الاشبه معناه المخصوص رواية واخرجه دراية فيكون القوي عليه  
دفع اليه بانه تم اختلافه قال القاضي فيمنه وديعه وقال الدافع تبينه لنفسك وكيف المدعي للمدعي عليه  
لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض بالخير اذ ادعى انها محذرة وزعم فكيفها انها محذرة ان كان في راي القاضي ان  
يحلها في وقت كوجوبها فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها محذرة او لا فيحضر ما وان كره او لا وما كان  
في رايه ان لا يحضر ان محذرة فان كانت بكرة او ثبات لا شراف قاله قول وكيفها بالمدعي انما محذرة  
وعلى المدعي البينة وان ثبات لا وسطا وهي ثبت قاله قول الخصم مع عينه على انها غير محذرة  
وعلى الوكيل البينة على انها محذرة والتعويل فيه على العادة فان لا يلزم اليه ثبات لا وسطا بعد ازائه  
بعد يتوكل على الاعمال ويخرج الى الوكيل الحائز ثبات لا شراف ولو بعد زفاف بعدة بخت شمس عن كزوج  
الى هذه المواضع الانا دافعا يستقيم وتلام على الترتيب كوسن الا في ذلك فاذ كانت لا يخرج الى الترتيب  
الجملة كانت محذرة وان كانت خرج فيما لا منها في صارت خروج لها عادة لا يمتنع كذا قال الامام المصطفى  
ادعى المشتري المستوفى على ابيع او الموقوف لا يفي وادعى القرض كلفان ولو ادعى المضارب او الشريك  
دفع كماله او الترتيب على كلف المضارب او الشريك الذي كان في يده الحال ولو حلف بالبيع او الدين  
على عدم الاستيفاء وقال المشتري والمدينون البينة على الايفاء ان قال في حاضرة اهل القاضي ثلثة ايام  
ولا يكمل بالاداء فان قال في غايته لا يعمل ويقضيه بالمال اصطلي على ان يكلف المدعي بعينه اطلاقا يجب  
الحال على المطلوب فحلف لا يجزى له تعليل لا يجزى له بطر وكذا لو اصطلي على ان يكلف المطلوب بما ذكره على  
ان يرضى مما عليه فهو باطل والحال عليه لا تعليل البراءة بالخطا وادعى المدعي عليه بخت مشهوده او مريضه بعت  
القاضي الحكم فيهما الشهود وبسبب انهم فان كانوا امرضه او غيبا كما ذكره المدعي فحلف القاضي للمدعي عليه  
بعده والى لا كذا قال الامام الشافعي انكر شهادته لا يكلف طعن المدعي عليه ان شاهد وقال لا كان ادعى  
هذا الدار لغت ورام تخليفه لا يكلف والبر من على ذلك يقبل وتبطل شهادته ولا يشترط لهذه الشهادة  
حضره الشاهد ويكتفي بغيره المدعي قال الامام المصطفى لا يمتنع قبول البينة كذلك يمنع الاستخلاف  
الا اذا اتم القاضي وصية الصغير او خولا الوقف او قيمة اضره جلا ولا يدعي شيئا معلوما فله ان يكلف

مجمع الاسماء

نظر القوي

نظر الوقف واليتم اخذ دراهم من عليه وانتقد ما تقدم وجه بعضها زورا لا ضمان على القاضي  
وترد الى الدافع ويترد وان انكر الدافع ان يكون هذا بعد فسخه قاله القاضي لا يملك اخذ غيره  
وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه او الجباة فان كان اقر لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو الله  
**الفصل الثاني في دفع القرض** في الجباة الا من قال ان طلق فلان امرأته فانت كذا فادعت  
انه طلقها وفلان غائب وبرهنت لا يصح وقيل يصح وبه اخذ شمس المنة الا في حقه والاول اصح  
لان فيه ابتداء كضمان على الغائب بخلاف ما اذا قامت بينة ان زوجها قال لها ان دخل فلان الدار  
فانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت حيث يقبل اتفاق وتعرف يعرف فله اصل القرض  
تذكره وهو ان البينة اذا قامت على شرط حق الحاضر بآثبات فعل على الغائب ان كان في ابطال حق  
الغائب من طلاق او عتاق او بيع الاصح انه لا يقبل وان لم يكن فيه ابطال حق الغائب يقبل كما عرفت  
الثانية والذي يفعل النكاح فيما اذا ارادوا اقامة البينة على الغيبة وكله في قبض حقوقه على الناس  
يدعي واحد عند كلف ضمان الغائب على تلك التولية ببيع هذا الحاضر داره في فلان بكذا وقد باع  
هذا داره في فلان وتحقق الشرط وصار هو وكيله في الغيبة في القبض وكله على هذا الحاضر كذا فيقول  
المدعي عليه نعم انه وكله كما ذكره الا انه لم يوجد الشرط فيقيم كوكيل البينة على جود الشرط فيقفه كذا في  
باب بيع وكوكيله لا يصح الا على اختياره الا في حقه في ابطال حق الغائب وذكر شيخ الاسلام  
انه انما يكون الحاضر خصما في الغائب باحدى معان ثلث ان يكون الحاضر وكيله في الغائب وان طاهر  
وان ان يكون المدعي عليه شيئا واحدا وما يدعي على الغائب شيئا ما يدعي على الحاضر لا محالة فلهما يقض  
عليهما حقه لو حضر الغائب انكر لا يلتزم الا ان كان حلف ذكر البينة فيما اذا كان ما يدعي عليه شيئا  
واحد وهو طاهر انما ثلث ان يكون المدعي شيئين مختلفين ما يدعي على الغائب شيئا ما يدعي على الحاضر  
لكل حال لا يلتزم عنه فيكون خصما ويقضيه عليهما اما اذا كان المدعي على الغائب قد يكون سببا على  
الحاضر وقد لا يكون بل ينفك عنه كمال وان كان ما يدعي على الغائب فيكون سببا ما يدعي على الحاضر  
فانه يقضيه بما على الحاضر لا على الغائب ولا يكون له في الخصم الحاضر خصما عن الغائب حقه لو حضر الغائب انكر حله  
لا اقامة البينة عليه وان كان المدعي شيئين ما يدعي على الغائب لا يكون سببا ما يدعي على الحاضر  
واغنايه عن سببا بالبقاء الى وقت الدعوى فانه لا يقضيه بالبينة بما ادعى المدعي لا حق الحاضر ولا حق الغائب  
اما الذي يكون ما يدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا ما يدعي على الحاضر لا محالة  
فذلك في حالي الا في ادعى داره في رجل انما ملكه انكره وادعى من المدعي ان الدار وان شراها  
في فلان الغائب انكرت يقبل ويقضيه له بالدار لان المدعي عليها شيئا واحدا وما ادعى على الغائب سبب  
لثبوت ما يدعي على الحاضر لان الشئ في حالي كسبب له محالة الثانية ادعى على اخوانه كفل في فلان بما يدعي  
عليه فاقدم المدعي عليه بكفالة وانكر الحق فمن ان ذاب له على فلان كذا بعد الكفالة يقضيه في حق الحاضر  
والغائب حقه لو حضر وانكر لا يلتزم الا ان كان الثالثة ادعى الشفعة في داره في فلان فقال ذواليد  
الدار في ما شترتها فخر من المدعي على ان شترها في فلان الغائب يقبل ويقضيه على الحاضر والغائب  
الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعي شيئين ما يدعي على الغائب سبب ما يدعي على الحاضر في حالي



الاول قد فوجئنا بحديث عليه لغيره في القاذف انما جدير من هذا الجيد وقال المحدثون لا يبل اعتقك  
مولانا عليك هذا الاحرار ويرهن على اعتاق مولاه يقبل ويقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب  
والمرء العتق لا يملكه الا انكاره وان ادعى شيئا من محققين العتق ويحكم له كمن اصد حاله لا يملكه من لا  
لا محالة الثانية لو شهد على رجل فادعى الشهادة عليها عدا ان العتق انما كان في الغائب  
ان عتقها يقبل ويقضي بعتقها لان العتق لا يملك من ولاية الشهادة الثالثة قبل عدا وله وليان احدهما  
حاضر والاخر غائب على الحاضر على ان يقر على ان الغائب غيبه وانقلب بغيره لا ويرهن عليه  
يقبل ويقضي على الحاضر والغائب فان قيل يرد على هذا اذا كان عديدا بين غائب وحاضر ادعى العبد  
ان الغائب عتق حصة فصار عند الامام هو مكانه فوجب على الحاضر قصر اليد عنه عند الامام لا يقبل  
وان تحقق السببية قلنا عدم القبول عند الامام لا لعدم الحكم بل لانه لا يملكه بكنه بل لانه ان اختار  
ان كنت النفي يكون مكانا للعتق ان ضا التناهي يكون مكانا للعتق واما اذا كان المدعى  
شيئا من المدعى على الغائب قد يكون سببا يدعى على الحاضر وقد لا يكون ذلك في مثلين الاول  
جاء رجل الى عبدنا وقال مولانا وقلني غيبا ليك اليه فبرهن العبد على ان حرم يقبل في قصر الحاضر  
لا في حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وانكر لا بد من اعادة البينة الثانية ادعى ان زوجها وكله  
بعتقها ويرهنه على ان زوجها طلقها ثانيا يقبل في حق العتق لا في حق اثبات الطلاق لان المدعى شيئا من  
الطلاق وكذا في حق الغائب وقصر اليد عنها والاعتقال ليس ملازم لثبوت الطلاق والعقود لا محالة  
بل في تحقق الطلاق والاعتقال ان لم يكن الوكيل موجودا وقد تحقق بان يكون الوكيل مستقرا على الطلاق  
والعتاق فيما ننظره الاول لا يكون خصما في حق الغائب في حق الطلاق وبالنظر لا ان يكون خصما في حق  
القصر والاعتقال في الوكيل فانه ليس بضروري ان يؤول الى الوكيل تحقق الطلاق ولا ضرورة في تحقق الطلاق  
ان يؤول الى الوكيل فلا يقضي بالطلاق والعقود واما اذا كان المدعى شيئا من السببية باعتبار البينة فذلك  
في مثل الاول اشترى جارية فادعى ان البينة كان زوجها فدان الغائب اشترى ما اشترى وهو  
لا يعلم به فانكر البائع فبرهن عليه العتق لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيئا من الرد  
على الحاضر والعتاق على الغائب واما ادعى على الغائب من التناهي ليس سببا على الحاضر الا باعتبار البينة لانه  
الطلاق بعد التناهي وان تعرض الشهود على البقاء بان قالوا انها امرأه لحيالها يقبل لان البقاء  
يبيع الاستاء الثانية برهن المدعى على البيع في غيبه عن راس البائع فخرج البيع للفساد يقبل  
الا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع لا يطل في الاستاء والا باعتبار البينة في حق الغائب اذا  
طرد عليه العتق بعد الاستاء وان تعرض شهوده للبقاء لا يقبل ايضا كما ذكرنا الثالثة في بده دار  
فبيعت وارجعها فادعى ان ثمنها لا ينفق في حق العتق انما يدعى في حق الغائب فبرهن من البيع  
على شرائه الغائب لا يقبل في حقها لان الشراء ليس سببا لاعتبار البقاء في ملكه وان تعرضوا للبينة ايضا  
لا يسمع لما قلنا وذكر البردوي ان الانسان ينصب خصما لاثبات شرطه كما ينصب سببا لاثبات الحق  
كما لا يثبت بل سببا لاثبات شرطه كما لو قد فاشنا فادعى القاذف ان عبد فلان فبرهن المحدثون  
ان فلانا اعتقه يقبل وان كان العتق شرطاً لحقه قال شيخ الاسلام الاعتاق سبب كماله لان كماله

لا يملكه غيره

لا يملكه غيره بحال ولا يملكه غيره سبباً او مدعى المشتري والاصل في البيع الشخصي  
شرايا مولانا الغائب او قال كنت اعترفت قبل الشراء في اشترى بها فلان وبرهن عليه لا يقبل في حق الاول  
عليه ان ان هذه الدار التي في يدك لم يبرهن من الخاطبة انها لفلان الغائب وكان وكله بشرائها لا يدفع  
الخصومة عنه ولا يقضي عن حجر يواضع ويأخذ على رجله فقطع بالبينة وغاب المقتضى عليه او مات عن ورثة  
غيب ولا يملك ولاية القاضية عند قوم بغيره ولا يكون المقتضى عليه ليس للقاضية ان تقضي الدين في ذلك الحال  
حتى يحضر المقتضى عليه وارثه لا محالة ان المقتضى عليه او وارثه قد قضاه وعن الامام ان الدار اذا كانت في يد  
ورثة واحدهم غائب فادعى رجل ان اشترى بغيره من غيبه وبرهن عليه ان كان باه الورثة مقرين  
بخصم الغائب لا يقبل لعدم الحكم من الغائب لانه احد الورثة يكون خصما في حق الغائب فوجب على المدعى ان يبرهن  
وان كانوا مقرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يملكه لان ذكره بكونه بغيره  
توجب قضاء القاضية على وكيل الغائب او حتى اتميت يقضي على الوكيل ولو صدر على الغائب الميت وكنت  
قضى على الميت والغيب بغيره وكنت او حتى ادعى على الغائب ليس للقاضية ان تقضي عنه وكنت او حتى  
لم يسمع بميتة على الغائب بل وكنت وقضى نفذه وقد ذكرناه والحكمة في اثبات الدين على الغائب ان يقبل  
رجلا للمدعي بكل ما ادعى الغائب ويحرم المدعي على كفاية شفا فادعى المدعي عليه لا معلوما بالكفاية المطلقة  
فينكر الكفيل بالكفاية ويبرهن رقوم المال عليه له على الغائب فبرهن المدعي على لزوم المال على الغائب فقطع  
بالمال على الكفيل لا قراره بالكفاية ثم يبرهن المدعي الكفيل عن الكفاية ويثبت الحلال على الغائب كونه الكفيل  
خصما عند لان ما يدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب في مثل يكون الحاضر خصما في الغائب  
وهذا اذا كانت الكفاية بكل ما ادعى الغائب ما اذا ادعى ان له على الغائب الغاء وهو كفيل عنه فبرهن القاضي  
لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى الكفاية في الغائب بمره في يكون القضاء بالمال المعين قضاء  
على الكفيل والغائب وادعى الكفاية بكل ما ادعى الغائب القاضي لا يقضي عنه فبرهن قضاء عليها  
سواء ادعى الكفاية بالامر ولا وما ذكرناه ان الحكم شرط قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول على ما اذا  
اراد ابطال يد الغائب شيئا شريفا واما اذا اراد ان يخذ حقه من غيبه يقبل بينته وان غاب  
ويستدعيها بينته كلف الحلال اصله مثله جامع الصغير ان يبيع عبد اخيه بغيره غيبه منقطعة قبل نقد الحق  
وقبض العبد فان البائع يرفع الامر الى القاضي ويرهن على دعواه فيبيع العتق بغيره ويوفيه الحق وكما  
ان نصب الوكيل عن الغائب لاقامة البينة على ادعاه فيكون رواية فيمن استأجر ابلا لا مئة في الواقي ذاهبا  
وجايشا ومات ثم اوجده بطريق فاستأجر بركها بالكره الملة فاذا بلغها رقع الامر الاقيتها ان يبيع البينة  
باعتها ويشت ثمنها للورثة فان اراد عتقها وان يخذ حقه يعود ثمنها كلفه اعادة البينة لذلك وفيهم  
ما ذكرناه وفي الجامع قال لا يوافق فلان حقه ما يقضي له على ما ذاب ولزمت له على وحق الحاضر له ذلك  
وغاب لا يبرهن من كونه لان له على الغائب كذا وطلب من القاضي ان يقضي به على الغائب فبرهن من الكفيل  
لا يجب للقاضية ان يقبل حصة الغائب فيلزم خلافه لو كانت الكفاية بكل ما ادعى فبرهن الطالب على ان له  
على كونه عن الف درهم حيث يقبل وان كان المكفول له غيبا ثم في الفعل الاول اذا ضمن له عنه فبرهن عليه  
او اذا لم يبرهن اذا اقر الكفيل بدين على المكفول عنه والباقي الدافع فوفاه بجهده الغائب لم يجز على الدفع ولو قال المكفول

مطلوب عليه اثبات الدين على الغائب







ذلك لان بانه الوصف على ما ذكرنا انفق كذا على عبديك وهم غير موجودين الكل على الخلاف فان كان  
العبيد موجودين فالقول قول الوصي اجماعا **مسألة** في الامام مات وعليه دين لا يخرج تركه فادركه الدين  
الدين كيف يفعل قال يعقوب بن الوارث فان لم يكن له وارث او كان غايبا بضم الغاء في وقتنا لم يثبت  
عليه الدين **الفصل العاشر في الجبس** فيه أربعة أنواع الاول في الجبس الذي لا يجس يدان وفي كل دين  
ما عليه دين هو الدين او الاجرة او الجدة او ولده وحبس في نفسه قوله الصغير ولا يجس المحل في المأذون  
في دين كونه ولو لم يجس في دينها اذا كان المأذون حريونا ودين كونه ليس من حبس بدل الكتابة لانه  
لو من دفع المقاضاة فيعتق والمحل في العبد المأذون **مسألة** في حبس الجبس في الدين  
الاستيلاء على حبس الله اودعيته فان لم يكونا امرقا فخر رجلا ببيع ماله في دينه واذا كان للفقير غطاء  
لا يجس في دينه وارثه فيؤخذ من الغطاء وان لم يكن لهم غطاء ولا عطاء ولا عطاء ولا عطاء ولا عطاء  
الاتفاق في حال الحبس او انفسهم حبسون فيؤخذ من ثوبهم قال والدي اياه الله الحنة يوفى  
ذلك بغيره في الفاضل في سبائهم ويجس بدين الذي في سبائهم وعكسه واذا حبس القليل  
يجس الكفول عنه **مسألة** في الزم بلا زحمه لو كفالة بامر وال لا ولا يأخذ المال قبل الاداء **مسألة**  
عليه جواب هو ان الكفول لم يتمكن من حبس الاصيل والكفيل لا ينفصل عن الكفيل وان كان **مسألة**  
بينهم ثم جاء آخره ادعى الدين عليه فخره الحبس جمع بينه وبين الذي فاق من عليه وادعى كذا  
واسم الاول ثم ان من آخر كذا اسم ايضا وجب لكل ويكتب الترخيص ايضا ويجس في الحبس ولو نقص  
عدة التركة في المتوفى وان وجب الفاضل في الجبس قبل ان يستوفى وان لم يكن فيه فاضل ان لم يجس  
تستأنف لخصمان عند الفاضل ان شاء وجهها وان شاء وجهها لا يعود الا عند عقد فاضل  
فان عن شخص فان فعل ذلك لخصمها هذه لا يعود لطلب شخصه لكنه يمنع عن ذلك رجل يقيم الناس  
ان كان قرة يوعظ وان شئ ضرب وجس حد ترك **مسألة** امرأة رجل فيه دعت فوفت بينهما وبين  
زوجها وزوجها من غيره او وجع صيته وزوجها رجل حبس حد ترك او موت واذا اقرض حبس المرأة  
لا يجسها مع الزوج ويجسها في بيت الزوج كما على رجل دين لاحد من اقل الاخر لصاحب القليل  
حبس لصاحب الكثير اطلاقا بلا رضاه وان اراد احدهما اطلاقا بعد ما رضيا حبس لانه ذلك  
**مسألة** في المعاملات مع لا يقر بها المديون ولا يقيد ولا ينفذ ولا يجر ولا يوافق ولا يعاقب من يقر  
صاحب الحق امانة في المشتق اذا خاف قراره فبده ولا يخرج جمعة ولا عید ولا جنازة وعيادة وحبس  
في موضع وحسن لا يقرش لقران ولا يطاع عليه من استأنس بوجهه الا في قسنة ولا يمنع من دخول  
المجران عليه ولا احتياجه لا السور في القضا ولا يكون في ملكك طول ولا عجزه ان يخرج في حوزة الله  
وولده لا يخرجها اذا لم يكن في موقوف عليها والا لا ذكر القاض ان الكفيل يخرج كجنان الوالدين  
والاجداد والاولاد في غيرهم لا وعليه الفتوى قال ابو بكر الاسكاف اذا حبس في الجبس في كل موضع  
في الحبس ارضاه ولم يجد في موقوف عليه فخره كذا في محله وهذا اذا غلب عليه الهلاك وعكسه لا يخرج  
والهلاك في الحبس في غير سوا او الفتوى على رواية محمدا في غلبته اذا اطلقه ككفيل وان لم يجد ككفيل لا ينفذ  
وحضرة الحزم بعد الكفيل لا يطلق في حبس ولا يخرج الا الحظام ولا يتصور عن الامام انه يمنع من تعلق بخلاف

احوال الحبس

مطلب  
حبس من التلغ  
مال المسلم  
او نفسه

شأن الخصم

كيفية حبس المرأة

ولا يدخل

قال الناطق

رضاه من وضعه  
من الحبس

مضج المبرم للمعد ولوم خضر حزم

الاكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن يدخل عليه زوجة او أمته حتى يطأ ما في موضع خال فان لم  
يجد مكانا خاليا لا يخرج للوطي ويمنع من الكسب الا في حق ان يفرقة التحريم قول الاسحق القسوس  
واذا حبس المحسوس في الحبس منعت لا يوفى للمالك قال الامام الا ان يندى بطيس الباب ويترك  
له ثقبه يلقى منه الحجر والماء وفي القاض في الرأى في القاض ويترك له رسلان في الثياب يساع  
البحر وان لم يثاب حسنة باعها القاض واشترى الكفاية وصرف الفضل للمالدين وسباع بالاحتياج  
اليه في الحال في المدة في الصيف والقطع في الشتاء ولو كان في حريه يساع ويشترى له خيطا  
وعلى شرح ابن ربيع كجاءه ولو قدس عشرى ان كان قبل القبض يساع كقاضيه المبيع لمن وعده الامام  
ليبيع العقار وكعوض وعصام لا يساع كعقار اجماعا والخلاف في الكفول وقيل يساع كعقارها  
وهو الاصح عندنا في شرح كذا في الخلاف في مال الخاضرة الغائب لا يساع كعقار ولا الوضو ان  
بالدين وكذا عليه دراهم في رواية ابن ابي عمير في شرح الطحاوي على انه لا يأخذ في الكفول على ما ينفذ  
قال المديون اسرع عرضا وقضيه في اجل القاض بئنه ولا يجس ولو له عقار حبس لبيعه ويقضه الدين  
ولو من قبل قليل وان وجد المديون في غير حقه ليقض به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان اراد الداني اطلاقه  
بلا حصره لقاضيه ذلك فان كان امر المديون نظاما عند الناس وكفاية يقبل بئنه الاعار  
ويجلبه قبل المدة التي ذكرها وان كان محكما آخره هل يقبل بئنه قبل الحبس فيه روايتان  
**مسألة** الامام ابن الفضل لقبول دعائه في حبس عدم القبول قبله واحتلفت الروايات في المدة التي  
بها القاض في حبس فقد في كتاب الكفالة بشهرين او ثلثه وفي رواية الحبس باربعة وفي  
رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح في رواية القاض لانه للصبر والتمسك مع الاضام الدين  
واحوال الناس في حقا وقته وقال القاضي ان كان المديون محيا فخذ رواية الكفالة وان حبس  
بالاكثر ثم بال اهل النظر في جرائه وخالفه في المعاملة الواحدة بكونه في الثقات والاشان احوط  
ولا يشرط لفظ الشهادة وشروطها في القسوس ولا يشرط في بئنه الاعار وحضرة المديون فان من  
المطلوب على الاعار والطالب على البئنه الطالب ولا يثبت الاعار مع بئنه الا في فرض لا يشرط  
بيان ما يثبت البئنه او ذكر القاض في حبس بعد عدة فافترق الاعار اخذ  
حسنة كنفلا بفسه وخلاه ان كان صاحب الدين غايبا ولو طيبت على رجل دين ولو زنة صغار وكبار  
لا يطلق في الحبس قبل الاستيفاء ككفيل للصغار وقال القاضي في حبس الافلاس بقول الشافعي وهو  
فيقر لا ينفذ له الا ولا عوضا يخرج في كفوفه وعن الصغار يشهد بقرانه فليس مخير لا ينفذ له الا سوى  
وثياب ليلة واختبرناه ستره وعلت فان لم يجد احد من اهل بيته الا ان يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه  
قال في البحر لا يصدق في كل دين لربك او قرض او حصل بعقدا او التزام كضمان وكفالة  
وفي جمل مع الصدر لا يصدق في المهر المعجل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في القضا  
بلا فضل بين مؤجل ومجلة وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقة القارن واثر من الثياب في الدين  
اذا ادعى ان له مالا بعد ما يقرض على الافلاس ككفيل عند الامام ولو لم يجس في حبس في بلد آخر يطلقه ككفيل  
وان علم القاض حشره كمن له مال على آخر يتقاضاه فان حبس غيره المحسوس لا يجس اطلاقا في حبس المحسوس

لا فليس المشرك  
ولا لا يشر به انه

مسألة حبس المديون

الاكل لانه



فقير لاشي \* له

جميع الحقوق محفوظة  
لجميع المالكين

الموصى اذا دفع المال  
الى الموصى لا يضمن وفي  
ظاهر الرواية يضمن  
الكل في الاقضية  
خلاصه

طالب المکتب

فما استغنى عن الحضور

الطيار رحمه

منه عاملاً فعمل بيده قال  
ان كان

تأليف الكفالة

أفعال المدعى الكفيل



مطابق لطیف  
نفاذ اعمار  
المحدثون ليس  
على النفي

الحضور  
مفتي عديم

قال تعالى اخذوا زينة

عَلَّامٌ غَفُورٌ



ما  
اخذ القاص  
عن سيب المال  
روى ان ابا بكر اخذ  
منه من بين المال وكذا  
عمره وعلمه واما عثمان  
فكان صاحب ذوق وبار  
فخلصه ولا يأخذ  
خلاصه  
احوال الشهادة  
ما  
الا شهاد في المعاملات  
منه عن

ما  
شفاق السماء

مطلب فی مسئلہ عجیبہ  
و احد عاریت نور عینی

ملحوظ  
يجوز الشفاعة بالجماع  
في اصل الوقف لا في اراضي  
الملك ما يتعلق به صحة الوقف  
متوقف عليه فهو من اصله  
على الوقف عليه التقييد  
فهو من الشرايط

بيان الفروج الاول حتى ٦

با  
اختران ز فوئیه  
سات او قند  
اودان

و فرودم







يستبين فان قال شاهد واحد على ما فيه سحهم ان يشهدوا بما فيه الا لا وجب التبين في الكتاب على ما لا يثبت  
 وان قال شاهد واحد على ما كتبت وعلما ما كتبت لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه الا لا وجب التبين في الكتاب على ما لا يثبت  
 فيه ولو كتب رسالة عند اثنين لا يقرآن ولا يكتبان وامسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما  
 وعند اثنين يجوز نوع في الرجل من اجل الشهادة لا يجوز له ان يخرج عن قول الشهادة ولا يخرج عن طلب  
 ان يكتب شهادة او يشهد على عقد او يطلب الا اذا كان كان يحضره فلا امتناع والا فلا وان كان هو  
 المستخرج فبذلك لا يجوز له ان يقر بغيره الا اذا كان المستخرج على ما فيه الامتناع والحق واجب على من يوجب  
 يمين له شهادة فرغعت لا قاض غير عدل لان يمتنع على الاداء حتى يشهد عند قاض عدل سمع اقرار رجل بيمينه  
 ان يشهد به وان لم يعان السبب وان لم يقبل لا يشهد على ما اقرت **وسئل** ان قاتل عن جمع صوتهما  
 باقراره وراة الحجاب وشهدا لعنده انها فلانة بنت فلان قال لا يجوز لان يشهد على اقراره وقال للفقهاء ان  
 شخصها فافترت وشهدا عند انسان انها فلانة بنت فلان قال لا يجوز لان يشهد على اقراره وقال للفقهاء ان  
 ولا حاشية الا رواية **وسئل** بين رجلين فقال لا لا تشهد علينا ما سمع منا فسمع اقرارهما وادعيا  
 لرجل بشئ او قال احداهما لا اخبرني كذا على كذا ان يشهد بما سمع كما سمع **وسئل** اذا كان رجلان فقال الصغار  
 ان كان في يده على امر الزمان والشبهة خيرا ليس هناك صمم خالص فيها ان يشهد بها ملكه وشطر  
 الشافعي المرفوع مع كيد **قال** الصدوق للخصم في اخذ ما يقول الشافعي هو وشطر طرطرا او هو وشطر  
 انها ملكه وهذا شئ لم يشترط احد والى القاض ابو علي وادعيا فادعيا دليل ملكك البعد مع وقوع في الملك  
 حتى لو اراه في يده وهو يمين يمينه وانما من يقولون انه ملكه لكن وقع في قلبه ملك الغير ويخبر في يمينه  
 لا يحل له ان يشهد بملكه له وفي المتن في يده عبد لا يجوز وقال هو عبد سمع منه حلف ثم يحل الغلام  
 وادعيا لغيره وسع له ذلك ارجل ان يشهد بيمينه وان لم يكن سمع منه ليس له ان يشهد بذلك الا ان يثبت في يده  
 ولم يقبل موثوقه ثم ادعاه اخوه وشهدا بيمينه في يد رجل وقدر ان يشهد قبل ذلك بيوم او يومين فادعاه  
 ليس لان يشهد بيمينه في قلبه **قال** لو اذنت رجل على رجل يوم علم تشهد له ولو اذنته في يوم او اكثر  
 شهد له انما اذا وقع في قلبه ان يشهد له ولو اذنته في يوم او اكثر شهد له ولو اذنته في يوم او اكثر شهد له  
 انه لو ان لم يكن رايته قبل تلك اذنته رايته يده ووقع في قلبه انه لم يره في يد غيره فشهد عند عدلان  
 ان الذي في يده اليوم كان او عدل الاول بخبر من قال يشهد الاول لان هذا يقع ان يقع في قلبك  
 وانه لو ان اخبره واحد على وسعك ان تشهد الاول اذا لم يقع في قلبك ان يخبر صادق وان وقع لا تشهد  
 الاول لان وقوع في قلبك ان قد زال بخلافه فقام يقع في القلب انه لم يره في يد غيره فادعاه  
 العيس انه لم يره في قلبه مع الشاهد عاين رايته منقوع وانه يرضع لان يشهد بملكه والتشاجر **وسئل** اذا كان  
 ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يترك الميراث فشهدا انها ميراث فلان لم يعان  
 سببه ولا رايته في يد طريقي **وسئل** في خط في حق العباد اذا اطلب الميراث من يد الاداء الشهادة في حق غيره  
 ظاهرا ولا يقبل في مطلق السرقة اذا كان الموالي سلطانا فقال لا اقرت خوفا منه ان وقع في يده  
 على خوف لا يشهد وان لم ينفش شهد وبخرا لانه كان في يد غيره في حق الموالي سلطانا وفي الخط  
 سئل الصغار من رجل اخذ سوقا فحس مقاطعة الديك وشهد كتاب الميراث انما لم

مطابق  
 في صوتهما وراة الحجاب

ان يشهد

ان يشهد

ان يشهد قال اذا شهد رجل على النعم ولو شهد على محرم الا اقراره وقوله السبب فهو ايضا ملعون ويجب التحريم  
 تحت مثل هذه الشهادة وكذا في كل اقرار بينا على حرام ولا يحيط به على امرأة سبية ما ونبينا ما كانت  
 حاضرة فقال العاصم انهما فقال لا لا يقبل شهادتهما ولو قالان تحتها على التمساة بعلانة بنت فلان  
 بخلاف الاول لانها اقرارا بها لم يطلت الشهادة **الفصل في ما يقبل وما لا يقبل من شهادة** وكذا في ما يقبل من شهادة  
 من غير العبد والعتق والمكاتب **واما الولد** والمكاتب والقذف والشرك في شركته لا يقبل من المكاتب ومن  
 الذي يكره نفسه بغير شهادته لا يقبل من غير الشهادة **والمرأة** لا يقبل من غير الشهادة **والمرأة** لا يقبل من غير الشهادة  
 المولى لما ذنته ومكاتبه شهادة الا على الخنزير لا يقبل من غير الشهادة **والمرأة** لا يقبل من غير الشهادة  
 وامرأة يقبل وعقودت لعنة ثم زالت لا يقبل الا اربعة دواضع عده وشهادته ثم عتق كافر  
 اسلم على اربعة صير ردت شهادته ثم بلغ قاعا داء **والمرأة** لا يقبل من غير الشهادة **والمرأة** لا يقبل من غير الشهادة  
 ثم عتق قاعا داء لا يقبل لان المرد وشهادة بخلاف اربعة ولو قاسم ففدت ثم تاب قاعا داء لا يقبل  
 تحت الحكمك الشهادة او البصيرة او الروح ثم عتق وبلغ وادعيا وشهدا لا يقبل ولو بصيرة تحت الحكمك على غدا  
 لا يقبل صلا في كذا وفي لاه لا يقبل انفا وفي النصاب شهادة الا على يقبل فيما يجوز فيه الشهادة  
 بالت مع كالتب الموت اخ واخت او غيا ارضا فشهد زوجها او لا يقبل **وسئل** في حق الكائن  
 واختلف في حق الاخ طلقها ثلثا وهي في كعدة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له **وسئل** في حق الكائن  
 او الى التحمل والاداء والقضاء فوجد العتيق في واحد من هذه الاداء يمنع القضاء وعندها وجد حال التحمل  
 يمنع الاداء واجمعوا ان الموت قبل القضاء بلاء لا يمنع القضاء ولا يمنع العتيق والبلوغ يمنع الاداء  
 ان ترك الختان بعد يقبل والاداء العذر الكبر في المحل سمع الذي اقرار رجل واسلم ثم شهد يقبل  
 كالبصيرة وعنده وفي الاقضية يقبل لا يجوز خمار ضاعة ولم يرضعته امرأة ولا امرأة وابنتها وزوج ابنته  
 وامرأة ابنة وامرأة ابنة واخت امراته وذكر الخصم في كبر على الابوين والاداء له او ابوه وان على اباه  
 واما وكما فده وان سفل ولا يجوز شهادته من ترك الصلوة بحجة الا اذا تركها بغير الحجة  
 الا بقاء ويل ولا تارك الصلوة ولا شهادته العدة على حدة اذا كانت العدة في ماله الدنيا ولو كانت  
 في امور الدين يقبل المورس والمخرج مع وجود الشرايط ولم يتركها لا يقبل شهادته كذا في غيره وبأخذ  
 العتيق ولا يجب قبول شهادته العتيق ولو قضيه نقد وقال ان لو اذ كان وبها ذمرة يقبل  
 اي يجب قبول فان تاب وحضر على يمينه نصف عام وقيل عام يقبل **وسئل** عن رجل زوجه ثم تاب يقبل  
 بلا حصة فده ولو شهد الابير لاستاذته وهو التلميذ الخاص الذي ياكل معه وهو في عياله لا يقبل وان لم  
 يكن له اجرة معلومة وان كانت له اجرة لكنها حيا وده او حاشية ان ابره وحده لا يقبل  
 وان ابره مشترك يقبل وفي العيون قال محمد بن اسحاق بن عمار فشهد له في ذلك اليوم القياس **وسئل** ان يقبل  
 ولو ابره خاص فشهد ولم يعدل حقه مذهب شهر عدل لا يقبل كمن شهد لامرأة ثم طلقها ولو شهد ولم يكن  
 ابره خاص قبل القضاء لا يقبل شهادته فان لم يطلب حقه بطلت الاجارة ثم اعادها جاز كالمرة طلقها  
 قبل ان ترد شهادته ثم اعادها جاز والوكيل وحشر في البرية لا ابره مشترك ولا يقبل شهادته كوجه  
 للبيعة بعد كحول ولو لولوة الكبار قبلت وان في حال الوضوء وفي النصاب عن الامم شهادة لا يقبل

ولا يقبل شهادة من يلازم العاقبة  
 لا سيما في تصديق حق الناس  
 قال الشيخ الامام في النصاب  
 ما سئل عن شهادة لا عدل  
 والوكلاء على باب القضاء قال  
 لا يصح شهادتهم لانهم ساعدون  
 في الجاهل حق المستحق وهو شافعي  
 جامع الفقهاء

في بيان ان القاضي يشهد



لا يتقبل له الجمل يستقصيها بغير من الناس فيأخذها زيادة على حصة فلا يكون عدل لا وشهادة الصالحين  
يعتدل بالصحيح وقيل لا لأنهم يكتبون هذا ما شئوا وباع وخفن الترتيب فلان وان لم يكن واقعاً وتكاتب  
الكذب والكلمة سواء قلنا الكلام في كتاب غلب عليه الصلاح ومثله تحقيق ثم يكتب **نوع في الفاضل**  
وفي الضعيف شهدوا بعد ما حفر او على شهادة او حمله شهادة لا يتقبل ولو قال شهد مثل شهادة  
عاجل لا يتقبل عند الخصم وعامة الناس على انه يتقبل قال الشافعي ان كان في صحيحه لا يتقبل عند الخصم  
وان عجزا يتقبل بشرط ان يكون بحال ان استغفر بين قال **الشافعي** ان كان في صحيحه لا يتقبل عند الخصم  
قال الشافعي لا يتقبل اذا قال المدعي على هذا المدعي عليه وقولنا لا يتقبل لان المدعي عليه في نفسه وادراكه  
لو اقر المدعي او قبله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعي على هذا المدعي عليه او قال المدعي في نفسه بغير  
يصدق عندنا وفي الاقضية قراء الدعوى في نسخة المدعي فقال الشاهد بمذموم كذا من نسخة  
برجوا ان يتقبل وفي قضاوي الفضل ادعى عليه ودية مالا فشهدان فلانا المتوفى فقبض من هذا المدعي صرة فيها درهم  
لا يعلم وزنها ان وقفا على قدر الصرة وعلو انهما درهم كلهما جدياً ببيع عليه تعينهم بعد ما فان شهدوا بذلك  
يجوز وفي قضاوي شفي به بالشهادة على استهلاك الدابة لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر الانثى والذكور  
وعدد الذكور والاناث وذكر العتمة عند الملاك الاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وان شهدوا  
عند الدعوى فذكر ولو سأل القاضي عن اللون فذكر ولو سأل القاضي عن اللون فذكر ولو سأل القاضي عن اللون فذكر  
في دعوى سرقة يتقبل عنده لانه كما سكت عن ذكر اللون ولو اختلف في الذكور والانثى لا يتقبل بالاجماع  
وفي الغنم اختلف في لون الدابة يمنع اجماعاً وفي النوازل ثلثة شهدوا على انهم قالوا صدم قبل القضاء  
استغفروا كذبت ولا يتقبل القائل فقال كلهم حين سألهم القاضي انكم القائل قلنا على الشهادة لا يتقبل  
يشهدان فانه جاء المدعي بعد ما يتبين منهم في مجلس خروجه شهدا عند القاضي بقبول ادعى عليه عشرة دراهم  
فشهد ان عليه مبلغ عشرة دراهم بقبول ادعى عليه ده دراهم فشهد كذلك لا يتقبل ادعى عليه ملكه  
ارده ودارده سأل بالاشهاد كذلك لا يتقبل ادعى عليه قبض شئ فشهد ان المدعي عليه في اي حرفة ارب  
حرف بر ارب من فرستاد لا يتقبل وفي الاقضية شهدا في دعوى الغرشي ان اياه مات على هذا الغرشي ثم مات  
على هذا البساط او على هذا الثوب موضوع على راسه او على هذا الطير موضوع على راسه لا يتقبل بالاجماع  
كان عاملاً لا يتقبل ان موضوع كان في غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا ان كوا من هو بقبول ان موضوع  
لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا النسخ او لهذا الطير او لك على هذا الغرشي  
يتقبل وكذا لو شهدوا ان مات وهو في هذه الدار والافان كان سكت فيها فشهد بالدار التي في دعوى المدعي  
لو قال احد ما شهد ان المدعي عليه قروا الى ارب من الذين قد يستأجرهم او تواسم سنان في يتقبل عند القاضي  
**نوع في التقتض** ادعى داراً فرب من فابطل القاضي بقبول ثم جاء بعد بقبول سنة فشهد ان الدار التي  
لا يتقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لا حق فيهما شهدا انها لفلان لا يتقبل وفي الاقضية شهدا ملكه  
ولم يقل انه في يده بغير حق الاصح انها لا يتقبل قال القدر وانما فيها انها بقبول وفي قوايشع المسامحة ادعى في  
حقه وشهدوا كذلك قبل يسمع ويتقبل الاصح خلافه وفي قضاوي شفي قال الشاهد ادعى اني محدود بملكها  
وهو وملكك من غير عيب ولم يقل بملكه بقبول وفي الاقضية شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا

مطلوب  
ذكر اللون غير لازم  
والذكور والاناث  
لازم

ولو شهد احد ما  
انه اقر ان الدار

ولم يرد الوفاق

واذا لم يكن قديماً فلا  
وقيل لا بد من بيان  
الواقف على حاله  
وهو الصحيح

ولم يرد الوفاق بقبول اذا كان قديماً وان ذكر الوفاق المصروف بقبول ان قديماً ولا يصرف في اللفظ او في شئ  
على اقرار الواقف بالوقت بقبول اذا كان قديماً وان ذكر الوفاق المصروف بقبول ان قديماً ولا يصرف في اللفظ او في شئ  
في يد المدعي عليه فشهدا انهما في يده او شهدوا بالدار المدعي كذا وما فشهدا ان كان المحدود وهذا هو  
شهدوا بالاسم والنب وشهدا ان ان السمت هذا الرجل بقبول ويجعل كان لا ولا يبين شهدا بكل البين  
**نوع في التقتض** ادعى داراً فرب من فابطل القاضي بقبول ثم جاء بعد بقبول سنة فشهد ان الدار التي  
لا يتقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لا حق فيهما شهدا انها لفلان لا يتقبل وفي الاقضية شهدا ملكه  
ولم يقل انه في يده بغير حق الاصح انها لا يتقبل قال القدر وانما فيها انها بقبول وفي قوايشع المسامحة ادعى في  
حقه وشهدوا كذلك قبل يسمع ويتقبل الاصح خلافه وفي قضاوي شفي قال الشاهد ادعى اني محدود بملكها  
وهو وملكك من غير عيب ولم يقل بملكه بقبول وفي الاقضية شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا

شاهدوا على الواقف والمحدود  
الواقف

بذلك

من المساجد

في فلاة

الاقضية



ملک

و ان قاصم







مطل  
شهادة الاعلى والخمس  
والاخر كالمجنون ولهذا الجني

[illegible]

مطلب مسلمانان و اهل الذمین در مدینه و حبشه و غیره

فاقر وارثان



ذکر الحدود

وان قال باخر لا يقتضيه بشيء اصله وقى لا يقتضيه الشهادة بان ملكك المطلق اذا كان الدعوى ملكا كسرى  
انما لا يقبل اذا كان دعوى الشرى من رجل معلوم وهو فلان ابن فلان اما اذا قال استنته من رجل او قال من  
يقبل الشهادة على ملكك المطلق وذكر التواتر قبل لا يقبل وان ادعى من مجهول لان هذه شهادة برادة  
ما يدعيه فلا يقبل وفي الخط ادى الشرى من رجل اذ ادعى الارش من ابيه فمن على ملكك المطلق لا يقبل وهذا  
اذا ادعى الشرى من معلوم اما ادعى من مجهول بان قال عن محمد مثلا وشهد بالمطلق يقبل وشهد  
في الدعوى ولو ادعى الشرى من مجهول وفي الشيء ابيه فجده كفى ادعى الشرى مع قبض وشهد بالمطلق لا يقبل  
يقبل وذكر شمس الكلام ان دعوى الدين كدعوى كسرى ادعى انها امراتى بسبب انه تزوجها على كذا فشهدا  
بانها مكفوعة ولم يكره من زوجها يقبل يقضيه غير المطلق اذا كان بعد الاستن او قبل وان زيدا لا يقضيه من زيادة  
وفي كسرى ادعى ملكا مطلقا مورضا وقال قبضت منه خند وشهد اعلى مطلق ملكك بلان ربح لا يقبل  
وعلى العكس يقبل من خند وبل لا ادعى ملكك بالارش كدعوى ملكك المطلق ادعى ان استراه من  
سكرك من سنة وشهد اعلى الشرى مطلق بلان ربح يقبل وعلى القلب ادعى ان استراه من سكرك من سنة وشهد  
على استراه من سكرك يقبل وعلى القلب ادعى المتاع وشهد اعلى الشرى لا يقبل ادعى ان استراه ملكك احد هما مورضا  
والآخر بلان ربح فقد الامام بالجدة بالربح هذه الملك بسبب للجنة بملكك بسبب الشرى وكذا كل كان  
عقد مورضا وفي كسرى ادعى ان له نصف هذه كدا اش غاء الدار في زيد جليل استنما ما و غاب  
احد هما فخاص للاخر وفي به نصفها المقصود فشهد ان له هذا النصف الذي في زيد للاخر لا يقبل لان زيد  
مما ادعى له ادعى النصف معا ادعى دار ادعى استن بين هما مد خلها وصوتا وصرا فها فشهد  
بالدار لم يشنو للقوى والمرافق وما ذكره الدعوى لا يقبل الا اذا وقى وقال كان الكل لانا كعبت  
البيت والمدخل منها فربح يقبل ادعى على رجل ان داره التي ورثها من ابيه من سنة زيد وشهد ان لدار  
استراه ما من عالمين من المدعى لا يقبل الا اذا وقى وقال كان استن تاما من عالمين كثير بعثها  
جارية ورثتها من سنة وبرهن عليه ادعى دار فيها بيت برحل فشهد اعلى طبق الدعوى تم ادعى ذلك الدار  
ما ينما عند قاضي آخر استن البيت فشهد ايضا عليه وقى الدعوى بالاستن يقبل اذا لم يقولوا في  
الشهادة ان البيت ملك غيره شهد الرجل ان له على آخر الف درهم من خمن جارية بالحسن وقال الرجل  
كذلك شهد بما كان الذي عليه من كسرى يقبل وقال له ادعى اعلى اقرار المدعى عليه والا فالراية فجعله  
ان خادم ادعى عليه من كسرى يقبل من جارية شهد اعلى الف فهمان جارية خصبها والف لا يقبل وبل  
في اقرار يقبل ويعرضه في الكفالة شهد ان اقرانه كفل بالف عن زيد وقال الطالب بم اقر كذلك لكن  
كانت الكفالة عن فخا له بها ان ياخذ الحال ويقبل الشهادة لا اتن فها اعلى المقصود فلا يضره اختلاف السبب  
ولو قال الطالب لم يفر كذلك بل اقر بكفالة خاله لا يقبل لانه الكتب شهد ادعى ان احد من وان واخذ  
الاجرة ومات قبل عام حدثها ادعى شهد واعلى اقرار لها واجب باستيفاء الاجرة ولم يذكر اعقد الاجرة  
يقبل لخصوص المقصود شهد وان له عليه الف درهم ولم يكن عليه على المدعى ايضا ما يدين ادعى شهد بالف  
تم قال قضى منه نصفها ان قال المدعى جميع كذبوا ادعى شهد واقر فيما قاله اعلى لا يقبل شهادتها وان قال  
هم عدول ولكن وهو انما قاله لا يقبل وقى قوا يد الام ظهير الدين ادعى عليه استهلاك فمن شهد كذلك



مطلب  
الشفا لا يرد  
بمجرد التهمة.

على كل حال وهو الصحيح شهدوا انه وقف ولم يبق والجملة لا يجوز ان الشرطان يقولوا انه وقف على ذلك او ذكر في  
الاحصل شهدوا على انه وقف على المجد او المبرة بالثبوت مع ولم يذكر طائفة ببدء غلاتها بل كانت بغيره  
والرشي ان يشهدوا بالثبوت مع على هذا الوجه وقد مر ادعى دارا انها ملكة اشتراها فلان وفوقه يدعي ملكك  
فيها لنفسه شهدوا انها ملكة المدعي اشتراها فلان وهو عليها او قال كان ملك البائع باعها للمدعي هذا او قال  
باعها للمدعي عليه ولها اليد او قال باعها للمدعي هذا وهو في يده يوم البيع او قال باعها منه وقبضها منه هذا  
المدعي او كان مكان البيع متهمة وذكر انما ذكرنا يقبل وان لم يقول انه ملك المدعي وان قال اشتراها هذا المدعي  
ففلان لا يقبل ولا يقبضه في الاقبضة فيا اذا شهد ان فلانا باعها للمدعي في يده ذكر اختلافك في ذلك  
وقال يقبل لا يقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فشهد ان المدعي هذا اشتراها من المدعي  
عليه يقبل ولا حاجة الى ان يقولوا باعها وهو عليها ادعى انه اشترى منه هذا اللبيب الذي في يده فانكر ذلك  
فشهد كذلك وقال لا تدري كان للشوب لأم لا يقبل ولو قال العاين لساو هو باعها من هذا المدعي يقبضه  
كذلك بشهادتها للمدعي ادعى حجت في يد ان ان اشتراها فلان الغائب برهن عليه بكتة لم يبرهن  
انه كان ملك البائع والمترشح هو عليه ان يكون ملك البائع فعلى المشتري ان يبرهن انه كان ملك البائع  
فاذا برهن عليه يقبضه يكون للمشتري وان لم يتصوروا على انه كان ملكا له يوم باعها احصل شهد ان كان ملكا  
للمدعي يقبل وان لم يتصوروا انه ملكه في الحال وكذا ادعى انه ملكه مطلقا وشهدوا انه ورثه من ابيه او ادعى انها زوجته فشهدا  
انه تزوجها ولم يتصوروا الملك في الحال يقبل في الكل ادعى فقال هذا العاين فلان اشترى منه فشهد ان هذا  
كذلك يقبل لاحواله ان كان له فاشتراه منه برهن ان اياه شري هذه الدار في اليد لا يحلف ان اياه مات  
وترك ميراثا بل يحلف على ان يبرهن انه لا وارث له غيره فشهد ان هذا ابن الميت ووارثه ولم يشهدوا بالاغلام  
له وارثا آخر ولا قالوا وارث له غيره بملوك القاضي فيقسم بدفع المال اليه وعدة التلوم مفوض الى القاضي فشهدا  
انه الدار التي لم يخرجه لا يقبل لعدم الخبر ولو شهدا على اقرار المدعي انها كانت جده يقبل شهدا هذا المدعي  
انها كانت في يده لا يقبل ولو شهدا ان المدعي عليه اقر انها كانت في يده يقبل ويؤثر بطلبه ولو كانا يدعيان  
على اقرار المدعي وذكر شمس القاضي ادعى ان هذا العاين الذي في يدك له بحكم الميراث جارية وشهدا انه كان في يده  
لا يقبل ولو اقر به يؤثر بالطلب لا الوارث وفي الحقيقة شهدا ان هذا العاين ملكه ورثه من ابيه او قالوا اصارهما العاين  
ميراثا منه وكان قال في الدعوى هذا العاين ملكي بالميراث منه او صار ميراثا له منه جميع يقبل ولو قال كان هذا العاين  
ملكك في يوم مات وتركها ميراثا لهذا المدعي او قال تركها ميراثا ولم يقولوا وترك هذا العاين يقبل لا يقبل  
ولا بد في ذكر هذا العاين او غيره ولو تركه وليس هذا بصواب فقد نص محمد بن علي انها لو قال كان لايه اليوم  
حوت ولم يتصوروا بشي آخر يقبل ويقبضه كونه ميراثا له وفي المسألة ازل ذكر عطاي بن حمزة وضع غلط في الدعوى  
او الشهادة ثم اعادها في مجلس آخر فخلل ان زاد او زاد واليقبل وان خلطه في مناقض لان الظاهر  
ان الزيادة كان يتكفي ان انسان وغلاما شهدا عند القاضي ثم زادوا فيها قبل القضاء او بعده وقالوا  
او ههنا وههنا لان يقبل وعليه الفتوى اما تعيين المحلل والقيمت المطلق بضمح الشاهد ولو بعد الاقرار  
ذكره كقاضي وغيره شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال سكت في شهادة في كذا وكذا فان كان  
يعوف بالصالح يقبل شهادته فيما بقي وان لا يوفيه فهداه فهداه تعلق شهادته وهو له حجت عن شهادة



تأليف  
أخلاقه حسن الدابة

مطلوب  
ادنى القروض والشهات  
للإعطاء

ما  
اخلاق الحبس

والشعر

خوان من المرتقى ۹

غير مصنف: ۱۳۶۰

ليودن ان المقطع  
برودة الكليل الا  
الابناء غزلان

مطلب  
کثیر ال موضوع  
نموده موضوع و استند  
موضوع آخر



١٧ وسمه على قبض الثمن

لا يؤاخذ بقيل من المقتض عليه  
 شهادته لانه اذا شهد  
 و كوشهد الله اقراره بالملك  
 عن نفسه منه او ركنه منه  
 يقبله ويقضه للمدعى

لہ علیہ کرا

[illegible]

٢٥



























على الشهود كما تم جمعوا فان كان الشهود حاضرا رأسا لهم في الولد فان قالوا انه لم يولد فليس له الولد بغيره بالمدعي  
ولا بغيره بالولد وهذا هو الحق في كل حال لا بدعي شري دارا بغيره فيقبل ان يترك شهوده من عياله وزمائه  
يقبل الوضوح التوفيق لا يقول جرح في الشري فملك بالارث وعلى العكس من خلافه لا بالارث ثم قال في كل حال لا يقبل  
بما تارة وبطلان العضاة ادعى الصدقة منه منتهى ثم ادعى الشري منه منتهى ثم ادعى الشري منتهى ثم ادعى الشري منتهى  
استملك بمقتضى الادعاء عليه فتم ادعى ان العي قائم فيه وعليه ضمان بغيره ولا على العي لان العي لم ينفذ فيه  
التناقض ذكره كفاية ادعى عليه زنا ثم ادعى انها وقفت عليه لم ينفذ في الاضامة بالاضامة اشتعا كما لو ادعى لنفسه  
ثم ادعى لوجه ذلك الادعاء بالولد في غيره ولو ادعى ذلك الوقت ثم ادعى ما لنفسه لم ينفذ في الاضامة بالاضامة  
وذكر العضاة ادعى بايع عبدا ثم ادعى ان عبده من ماله لم ينفذ في الاضامة بالاضامة  
لعن في كل المصنوعة ثم ادعى ان العضاة لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
الا في غيره الا اذا ادعى ان العضاة لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
في المجلس جاء بعد عدة وبر من على ذلك على انفس عليه الجبر في الجراح والآن الاحكام لا يكون له ولا ادعى ان  
عقدان بالمصنوعة فيه ثم ادعى ما لنفسه لا يقبل لان ما هو الا بغيره في المصنوعة ولا يحكم له بالملك في ان من  
والله على عدم الشهادة به الا اذا ادعى ان كان العضاة وكلية بالمصنوعة ثم ادعى منه وبر من على ذلك  
الامر لم يكن بجرح في ما اذا ادعى لنفسه ثم ادعى ان وكيل لعن بالمصنوعة لعدم المناقاة فان وكيل بالمصنوعة فيضيف  
الانفس يكون المطالبة له ولو ادعى ان الزنا ثم ادعى انه لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
وبخلافه الاشتات يعطى الثلث وعند عدمه لا يقبل الثلث فقل ان لو ارث لا يكون موصولا وقيل يعطى الاقله اقل الثلث  
وفي البصائر المصنوع ادعى جرحه وادعى ان وارث ثم ادعى ملكا مطلقا لا يسمع اذا كان له كره في الادعاء في ما اذا  
لم يكن عندك من هذا الاول سواء وهذا على الرواية ذكره وان التناقض انما يحقق اذا كان كل الرجلين عندك  
فاما شرط ان يكون لك عندك من كنف في حق التناقض كونك عندك هذا الادعى الشري من جرح  
صحيح ونسب ابيه وجهه اما اذا قال الشريته من جرحه قال في جرحه ولم ينسب ابيه ثم ادعى الملك المطلق يسمع  
وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على غيره في اليد ثم اعاد الدعوى على غيره في اليد وان ادعاه  
ملكه مطلقا لا يسمع لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار ودعوى الملك بسبب دعوى اقتضاه على من في حق السبب  
ودعوى المطلق استنادا الى السبب وهو ما لا يحتاج الى علم ان من في حق فخره ذكره وان الشرطي دعوى  
في بلد اقدم بنا وما بيان السبب يسمع فيه دعوى الملك المطلق بوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى  
الملك لا اصل بسبب الخطه معلوم ان صاحب الخطه مثل تلك البلاء في جرحه فيكون كذا بالاحكام فكيف  
يقطع به وانك انما تعذر العضاة بالمطلق لما قلت فلا بد ان يقض بملك بسبب وذلك بسبب مجهول  
او معلوم والمجهول لا يمكن العضاة للمجهول والمعلوم لعدم تعيين المدعى بآه وانما ثبت ان الاحتجاج في فرض  
بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك بسبب شري في اليد فانه يجوز ان يكون السبب بقاء على ذلك في جميع  
الرجوع وجوز ان يكون الاحتجاج في الرجوع في نفسه وكل هذه الموانع غير محققة فيمنع من عدم الاحتجاج  
على الملك في المثل ولها ادعى شري خيرا به وشهد ان المجدو كان ملكا ابيه باع بغيره او بغيره في بعض  
مشايخ فخره انما يجوز ان يكون الاحتجاج في السبب في حق السبب لا يقبل في تفسيره لانه ذكر بسبب

مدعي ان له في الموقوف

وذكر ان من جرح في ان الابدان باع مال  
ابنه بغيره فاحش في تمام الشري  
ان ابيع وقب بالبيع في حق

في ملكه

في ملكه الذي وقع فيه المصنوعة ولو قال المدعي عليه انك ادعيت هذا العين على ما يبيع بالشري او لا يبيع  
ولو قال هو لم يتم قال ملكه بالشري وبالارث وبر من لا يقبل الا اذا صدق المدعي بالبينة ذكره في البصائر كذا ادعى  
الشري ثم مطلقا ادعى الشري فملك بالارث وعلى العكس من خلافه لا بالارث ثم قال في كل حال لا يقبل  
بما تارة وبطلان العضاة ادعى الصدقة منه منتهى ثم ادعى الشري منه منتهى ثم ادعى الشري منتهى  
استملك بمقتضى الادعاء عليه فتم ادعى ان العي قائم فيه وعليه ضمان بغيره ولا على العي لان العي لم ينفذ فيه  
التناقض ذكره كفاية ادعى عليه زنا ثم ادعى انها وقفت عليه لم ينفذ في الاضامة بالاضامة اشتعا كما لو ادعى لنفسه  
ثم ادعى لوجه ذلك الادعاء بالولد في غيره ولو ادعى ذلك الوقت ثم ادعى ما لنفسه لم ينفذ في الاضامة بالاضامة  
وذكر العضاة ادعى بايع عبدا ثم ادعى ان عبده من ماله لم ينفذ في الاضامة بالاضامة  
لعن في كل المصنوعة ثم ادعى ان العضاة لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
الا في غيره الا اذا ادعى ان العضاة لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
في المجلس جاء بعد عدة وبر من على ذلك على انفس عليه الجبر في الجراح والآن الاحكام لا يكون له ولا ادعى ان  
عقدان بالمصنوعة فيه ثم ادعى ما لنفسه لا يقبل لان ما هو الا بغيره في المصنوعة ولا يحكم له بالملك في ان من  
والله على عدم الشهادة به الا اذا ادعى ان كان العضاة وكلية بالمصنوعة ثم ادعى منه وبر من على ذلك  
الامر لم يكن بجرح في ما اذا ادعى لنفسه ثم ادعى ان وكيل لعن بالمصنوعة لعدم المناقاة فان وكيل بالمصنوعة فيضيف  
الانفس يكون المطالبة له ولو ادعى ان الزنا ثم ادعى انه لا يقبل لان كل المصنوعة في عين من جهة زنا مثله لا يقبل  
وبخلافه الاشتات يعطى الثلث وعند عدمه لا يقبل الثلث فقل ان لو ارث لا يكون موصولا وقيل يعطى الاقله اقل الثلث  
وفي البصائر المصنوع ادعى جرحه وادعى ان وارث ثم ادعى ملكا مطلقا لا يسمع اذا كان له كره في الادعاء في ما اذا  
لم يكن عندك من هذا الاول سواء وهذا على الرواية ذكره وان التناقض انما يحقق اذا كان كل الرجلين عندك  
فاما شرط ان يكون لك عندك من كنف في حق التناقض كونك عندك هذا الادعى الشري من جرح  
صحيح ونسب ابيه وجهه اما اذا قال الشريته من جرحه قال في جرحه ولم ينسب ابيه ثم ادعى الملك المطلق يسمع  
وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على غيره في اليد ثم اعاد الدعوى على غيره في اليد وان ادعاه  
ملكه مطلقا لا يسمع لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار ودعوى الملك بسبب دعوى اقتضاه على من في حق السبب  
ودعوى المطلق استنادا الى السبب وهو ما لا يحتاج الى علم ان من في حق فخره ذكره وان الشرطي دعوى  
في بلد اقدم بنا وما بيان السبب يسمع فيه دعوى الملك المطلق بوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى  
الملك لا اصل بسبب الخطه معلوم ان صاحب الخطه مثل تلك البلاء في جرحه فيكون كذا بالاحكام فكيف  
يقطع به وانك انما تعذر العضاة بالمطلق لما قلت فلا بد ان يقض بملك بسبب وذلك بسبب مجهول  
او معلوم والمجهول لا يمكن العضاة للمجهول والمعلوم لعدم تعيين المدعى بآه وانما ثبت ان الاحتجاج في فرض  
بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك بسبب شري في اليد فانه يجوز ان يكون السبب بقاء على ذلك في جميع  
الرجوع وجوز ان يكون الاحتجاج في الرجوع في نفسه وكل هذه الموانع غير محققة فيمنع من عدم الاحتجاج  
على الملك في المثل ولها ادعى شري خيرا به وشهد ان المجدو كان ملكا ابيه باع بغيره او بغيره في بعض  
مشايخ فخره انما يجوز ان يكون الاحتجاج في السبب في حق السبب لا يقبل في تفسيره لانه ذكر بسبب

في ملكه







بعد التمام اذا لم يحضر له مطالب كما لو قال ذواليد ليس هذا لا ياخذ من غير طلبه من غير ان هذا اذ لم  
 عزيمه من المطالب على اقراره حال حيوة ان لا يقر له من على اقراره الذي حال حيوة ايلا وجوده  
 ان لم يكن له بطل دعوى المدعي وبقائه وكذا لو برهن المطالب على اقرار المدعي فيقبل دعواه ان لم يكن له  
 او كان اقراره لا يفي بالحق فيدعي المدعي فيه وهاهنا في بطلت بينة المدعي وان لم يكن له بطلت بينة المدعي  
 وفي الاصل برهن المطالب على اقراره لو قيل ان المدعي ليس له كل بطلت بينة المدعي ولو قيل ان المدعي ليس له  
 في مقام دفع مجموع فاندفع طرق التحقيق لان المدعي لا يدفع للمدعي والظاهر في دفع المدعي والظاهر في  
 ظاهرة ولا يستحق في اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة عليه عليه مستوفى في حوزة رزم وتمام ما ذكره في  
 الذخيرة اذ في ان عليه كذا ان العيى الذي في يده له ما اقر له باء ابتداء بدعوى الاقرار وقال ان هذا  
 على اقراره ان عليه كذا فيقبل بوجه وعامة الشك على ان لا يصح الدعوى لعدم صلاح الاقرار والتحقيق في الاقرار  
 في ذبا فلا يصح الاقرار لا صفا الا التحقيق في المدعي على المدعي على المدعي بان برهن على ان  
 اقراره لا يفي بالحق فيدعي المدعي عليه حيث يتقبل في ذكرناه وقيل لا يقبل دعوى الاقرار في حق المدعي في دفع  
 ايضا وعامة الشك على المدعي في دفعه واثبتوا انه لو قال هذا العيى عليه كذا اقر المدعي عليه بطلت لانه  
 لم يجعل الاقرار على التحقيق ولو برهن عليه ايضا بقبول ولو اقر في هذا الصورت لم يجعل الاقرار في حق المدعي  
 بين المدعي والمدعي على المدعي على المدعي الاقرار وذكروا في حق المدعي على المدعي على الاقرار وذكروا  
 في طرق التحقيق وعامة الشك على المدعي في دفعه واثبتوا انه لو قال هذا العيى عليه كذا اقر المدعي عليه بطلت لانه  
 للحال بقبول المدعي واثبتوا في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 في المدعي وهو ان المدعيون اذ برهن على اقرار المدعي باستيفاء الدين قبل السمع لانه دعوى الاقرار في طرق  
 التحقيق لان المدعيون يودون ان يثبتوا في المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 الدين في نفسه فكان دعوى الاقرار في طرق دفعه في الحيز وذكروا في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 بانه لا حق له في المدعي او بانه ليس عليه كذا او ما كانت عليه كذا في دفعه المدعي وان لم يقر له لانه مدعيه كذا  
 لو ادعاه بالادب من المطالب على اقراره كذا في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 في ايمه فعلى المدعي ان يقر له في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 فيه حتى ثم ادعى المدعي المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 ولو زاد قسط لم يسمع دعوى المدعي المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 ثلثة وصية من مائة سمع لا في كونه بطلت عليها اسم المرات اقره في مجلس القضاء انه عليه كذا في حق المدعي  
 ثم ادعاه ملك مطلق فبرهن المطالب على ذلك في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 بالشري في فلان له ذلك بناء على ما ذكره في الذخيرة اذ في المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 بعثة من ان عليه كذا وان برهن من المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 اعيان لا يقبل لعدم صحة الادعاء في الايمان وفي مقام دفع المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لا يصح فيه ادعاء بعد ذلك لنفسه وان كان في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لنفسه لا يصح عليه ان يكون اقرارا بالملك في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي

بأنه لا يثبت له

فلان يسمع

فلان يسمع وفي الحينة اقراره لا ادعى له قبل فلان بوجه كونه ثم ادعى له لغيره بالوكالة لسمع وذكروا في حق المدعي  
 له فيه ثم ادعاه لنفسه في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لاحق له في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 بالولاية الاولى في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 اتفقت اذ في المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 من حوادث بعد البراءة ولو قال برهن المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 كان برأيه ولو قال حجت من هذا العبد ليس له برهنه بعده ولو قال ان برأيه كذا في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 برأيه في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 اقراره على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لاحق بعد اقراره فان سار عالم يصدق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 قال كل ما في يدي لفلان فخر فلان لياخذ من يده واذ في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 واما على اختياره في دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 فلان داره لاحق ولم ينفذ الا مكان ثم برهن على اخوانه في قرية كذا اعطاه او غيره لا يقبل في دفعه المدعي على المدعي على المدعي  
 ليس بالبرهن في حق المدعي داره ارض ثم برهن على ملكه ثم يقبل على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 كذا ارض كذا اما اذ قال المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 يقبل وان لم يقر وقتا وان اقره فلان لاحق له فيه ثم ملكت زمانا يمكن الشري منه واذ في حق المدعي على المدعي على المدعي  
 يقبل وان لم يقر وقتا والالابان ادعى الشري في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لانه الاول في الدعاء والاثبات ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحكم كسب يقبل بوجه كونه  
 بخلاف العكس اما ان يقول ان المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 شاك في ادعى التنازع او لا ثم الملك المقتد فقبضت من كذا واذ في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 ان لا يصح ادعى عليه الشري منه وبرهن المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 وان مع القبض قبل دفعه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 يقبل مع ان الجمل مع دفع المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 لان السبب بعد ذلك لا يلحق الا برهنه لا يقبل له برهنه ولا ينفصله ولا يرجع كفاية بعضه على بعض فكان  
 على خلاف دعوى الملك المطلق ووجه حجة المدعي في الدار وقال انه يدفعه والرواية في الدار في حق المدعي على المدعي على المدعي  
 اذ ادعى الشري ولا مع القبض ثم ادعاه ملكا مطلقا عند ذلك الحكم ينبغي ان يكون في القبول اختلاف  
 العيش كما اذا ادعى الشري مع القبض وشهد بالملك المطلق في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 على عدم القبول وذكروا في حق المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 حتى لو قال اذ في المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي  
 ويكون تناقضا في الذخيرة ايضا ادعاه مطلق فدفع المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي

لو قال

واذ في المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي

مما ادعى عليه المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي على المدعي

ادعى



و هو من عليه فاعل المدعي ادعى ان ذلك السبب تركت المطلق يقبل ويطلق الدفع و ذكر طرأ اليه ادعاء  
 وكان ادعاء قبله حقيقيا يصح ولكن لا يقبل الرمان على المطلق ولو ادعاه بسبب وجع في بطنه المدعي عليه  
 وسلم ثم ادعاه مطلقا فمن اشترى على ان كان ادعاء عليه مقيدا يصح الدفع ولو قال المدعي تركت المطلق  
 وعدت الى دعوى القيد يقبل دعواه الكس و يبطل الدفع ولو ادعى المدعي ان جلد دفع هذا الشيء الى ان لا ادفع او شيئا  
 على اقرار المدعي بذلك اي بالادعاء و انه لا يعرف المودع لا يجعل الحكم المدعي عليه خصوصا وان برهن المدعي ان المدعي عليه  
 ادعاه لنفسه لا يقبل دعوى الادعاء في المدعي عليه كما اذا ادعى عليه الفعل بان كان قال او دعته منك او اجرت  
 منك او خفيته حتى او دعيته فغضبه بالمدعي ثم حضر الغائب و برهن على انه لا دفع له الغائب وفي الخبره ادعى  
 ببيع شري على رجل ثم ظهر انه لم يكن صاحب يدوم يصح الدعوى عليه ثم اعاد الدعوى على يد غيره و ادعاه ملكا  
 مطلقا قبل يصح وقيل لا هو الاصح في الخطا ادعى على آخر غير الحكم بالشرى والارث ثم ادعاه مطلقا  
 ملكا مطلقا ان كان ادعى الشري ثم عوفي لا يقبل وان كان ادعاه في رجل مجهولا وقال في رجل المطلق  
 عند الحكم يقبل وتلك مسئلة ان لا يترط لثبوت قض كون المذاق في مجلس الحكم بل يكفي كون الحكم في مجلس  
 استأجره اية خاوم ادعى انها كانت له اشتراكا لادعاه في صفه و برهن من يقبل لان التفتق في بعض فاعلى  
 قبله في حال العلق فاق الولي يخلب صغيره دار الادار و يتردد لولا بالاعتق و لهذا قلنا الحكم ان ادعى  
 بدل الكفاية ثم ادعى بعد ذلك اعتاقه على الكفاية يقبل ويؤدى بدل الكفاية وكذا الورثة اذا اعتاقوا مع الزوج او الزوجه  
 ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضت العدة وقبل الموت يقبل وكذا المديون بعد قضاء الدين لو برهن  
 على ابراء الدين وانقضت العدة بعد ابراء المدين لو برهن على طلاق الزوج قبل الطلع يقبل وفي الجاني مع كل قضاء  
 الحال وكذا لثبوت الورثة اذا اتوا مع موصيه له بالمال ثم ادعوا ارجوع موصيه يصح لان ارجوع موصيه بالرجوع وفي الصفه  
 اشترى ثوبا في منديل ثم زعم انه لم يعرفه قال يقبل وفي الخبره قبل لا يقبل في الحبس ثم كلفها في العيون ثم  
 قيم بطله واشترى او استأجره اياهم ادعاه فاعلى بانه دار ابيهم مات وتر كهايم انا وكان لم يعرف وقت الاستيما  
 لا يقبل قال وتقبل اصح و سبب دليله في الحجة اثنان اقتضا التركة ثم ادعى احد هما ان اياه جعل له هذا الشيء  
 المعين في الذي كان داخل تحت القسم ان قال انه كان في صفه يقبل وان مطلقا لا ذكر التوارث ولا في صف  
 او تولد وصاية تركه بعد تعيين كونهما تركه او قسم تركه بين ورثة ثم ادعاه لتفويض بيعه اشترى جارية و غائب  
 ثم ادعاه و زعم انه لم يعلمها لا يقبل ولو اشترى ثوبا في منديل ثم ادعى انه لم يقبل قال محمد في النوق انظر لذلك  
 الشئ ان كان مما يمكن ان يعرف وقت المسامحة كالجارية القايمة المستقيمة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه  
 المدعي في خدمه حقيقيا اياها فيقبل وان كان محال لا يعرف كوث في منديل او جارية فاعده على راسه باعطاء  
 لا يرى منها شيء يقبل ولا قبل هذا اختلاف اقاويل العلماء في قبوله و عدمه في الحبس بل ادعى عليه نحو ذاك  
 فانكر ثم قال في مجلس آخر المحرود الذي في يده ليس بعضه على اليد الذي ذكرته وكبعضه على ما ذكرت لا يثبت  
 للدفع لان اليد على العقال لا يثبت بل برهان فلا يضر انكار المدعي عليه ولا اقراره فاذ برهن المدعي على ادعاه  
 يقضيه له ادعى نصف دار او ثلثها ثم ادعى كلها او ثلثيها قال شمس الملام لا يسمع في الحبس مع القبول  
 ان يسمع فيها على التار على القول الاول لا بدعوى الاول اقرب لعدم ملكه في الاكثر دعوى الاكثر تساقض و ازار  
 في موضع آخر ولو قال لا حق فيما زاد على الاقل ثم ادعى الاكثر لا يسمع و انه حق لانه في الحكم عند وجود

فان الاربعه بالشراء  
 للابن ومن الابن فصار  
 كمن يقر بالرق و ينفذ  
 البيع في بيعي الحرية  
 الاصلية او العارية  
 فيبرهن يقبل لغيره

الحق عام

وجود المنازع اقرار بما ذكرنا و يفتوى على انه اذا لم ينف المالك في الزايد يسمع دعوى الزايد وان نقاه لادعائه العتابة  
 ادعى اربعة اشياء في حلقه خلف ثم اعاد الدعوى وقال كنت قبضته منه انتهى جوس على البينة يسمع ادعى بالمال  
 بالشركة ثم ادعاه و يبايع يسمع و على التمسك لان مال الشركة يتقلب بينا بايهم والدين لا يتقلب في مال الشركة  
 ادعى على زبانه دفعه مال اليد دفعه الى غيره و حلفه ثم ادعاه على خاله و زعم ان ادعاه على زبانه كان نقاه لا يقبل لان  
 الواحد كما لا يستوفى في اثنين لا يخاصم مع اثنين بواحد بواحد في العاقد غاب له ثوب من المحقرة فادعاه  
 على احد تلميذ في القصار ثم على تلميذ آخر يسمع لا تساقض بينهما كما ذكرنا ان الحال منه كان غائب تبين بعض ما حكينا  
 في محقره مسئلة الجارية والمندوب ادعى عليه دارا او صنعة فبرهن على ان نقضها و دفعه الغائب عنه قبل دفع  
 الدعوى في الكل وقيل في النصف لا يخر واليه شارح الحامض برهن على دفعه الشايع باقراره بشري في فلان  
 ينفذ فاعلى ان المطلق مع كفاية ادعاه او لا ينفذ فاعلى ادعى ان مضاف من المدعي عليه انك ادعيت في هذا  
 الارض على فلان ينفذ فاعلى المدعي بطلان ادعاه لبرهان المدعي عليه على دفعه مخرج ثم اعاد الدعوى على حكم  
 آخر لا يخارج الاعادة الدفع وليس الحكم ابطال الحكم الاول ان ثبت و ادعاه ادعى عليه يسمع فانكره من  
 على البيع فادعى المدعي عليه يسمع ولا يكون مناقض لان حجج دما هذا الشايع فخرج ادعى عليه شري عبده  
 فانكره من عليه فادعى عليه ثوبه عليه ما يبيع يسمع لانه ضار وكذا بانه انكار البيع فخرج التساقض يتكفي  
 الشرح كما ارتفع بقصد الحكم ادعى عليه مخرج ورثته فقال الزوج كما شئت ابرأته عنه فبرهن كوارث على اقراره  
 بعد موته يقبل ويطلق الدفع ولا نقض ان الزوج لو دفع وقال عطلت بعد اقراره بامر ثانيا ينفذ ان يقبل كما  
 انها تستبدل بالبراد و قد تفرق دفع المدفع وان توارد يقبل في الحث برهن كوصية الكان الوحد الاول كانا بغير عاقل  
 فاحسن اوبع كعقار لم يتركه لنفسه ما كدين مع وجوده كمنقوله يقبل ويطلق البيع ادعى عليه اراقا قال باخنة  
 وصيكت في صفك ينفذ اذا ذكر اسم الوصية ونبه وكذا اذا قال لا شريته من قبلك اما اذا قال اشترى قبلك  
 منك لا يسمع من على انه لا ورثة ثم يبيع فبرهن فدعا على شراعه ثم وصوه ينفذ وان ثبت ان البيع  
 كان طاعة الصغير او لغرض الدين و في طرأ انه ادعى عليه شري عقار منه فعلى وكذلك اعرفت بالبيع من فبرهن  
 ان كان مكرما في اقراره لا ينفذ فبرهن ان يكون مكرما في الاقرار طاعة البيع كان الزوج ينفذ في احوال زوجته  
 في انت امرأة فزعم ورثتها ان نفقة كان بلا ادعائها ادعى الزوج او نفقة فاعلى له بشهادة الطاهر له زعم  
 الوارث ان الحجة كانت في المرض و ادعى الموهوب ان الحجة كانت في الصحة فاعلى المدعي الصحة ولو قال بعته في  
 صفه وقال بل بعته في كبرى فاعلى المدعي الصفه لا اصله والبينة مدعي الكبر لا تفي العاقل ادعى ان كوصية باع  
 التركة بالغيب و زعم الوصية ان البيع كان بالعدل فاعلى قول الوصية كماله اصله ولو برهن على انه اشتراه ثم وصيه  
 بالعدل والبصير بعد موته كان بالغيب قبل بيته على شراعه ولا تفي ببيت الزبانه والاكثر على ما ثبتت العلة  
 اعطى العاقل او لا اقراره و سبب منه هذا الشئ و سبب قبضته ثم زعم انه ما كان قبضه وكان كذا في اقراره القبط في  
 الموهوب عندهما وعندك يخلف وكذا في كل اقرار زعم الكذب المذلل فيه وكذا اذا اقر بالبيع او المديون بعض من  
 او الدين ثم ادعى الفل لا ينفذ عند كبره ان الانسان ان يقر بقبض الدين والمن عند شراعه و يكتب الوثاين ثم  
 بعض الخال قال المصدر قول المدعي على خلاف الظاهر فينفذ ان الراي لا الحكم و ذكره في كتاب الخلاف في شحج  
 بخدا و ادعاه من فسلخ خوار زعم اقوا بقوله ان اللوق على غير تقدير الاقرار على القبض لا شهاد

مطلق دفع الدفع وان توارد  
 في الجاني

الوصي



**الفصل الثاني في دعوى النضاع والعقار** وشبه الكلام في هذا المعنى في قولنا نحن في دعوى النضاع  
ويعني حدوده ولم يتركها من غير أن يكون لها نص في الدعوى والحدود  
وقيل في ذلك المعنى في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وشبه الكلام في هذا المعنى في قولنا نحن في دعوى النضاع  
لا يصلح فاصلاً حدّاً إذا احتاطت بكل الحق في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وإذا احتاطت بكل الحق في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
بيان طول وعرض في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
حدودها كما كان في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
كان في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
قال في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
لدعوى أدعى داراً وقال في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وذكر اسماء بعض بلديات في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
بشرافه في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
بشبه الكلام في هذا المعنى في قولنا نحن في دعوى النضاع  
النسب على ملك غيره وأحدث فيه نكاحاً لا يجعل بالقبلة صاحب يد وكيد لا يثبت على العقار إلا بالقبلة وان علم  
الحاكم بأحد ما يراه من الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وأما الأقرار قال في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
يثبت بالأقرار في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
كما في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
عشر سنين وهذا حد في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وكبر من أن كان في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
كما في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وشبه الكلام في هذا المعنى في قولنا نحن في دعوى النضاع  
في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
وبشرافه في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
إذا أراد أن يبرهن على أنها ملكه لا يثبت على القبلة في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
يتو اضع اثباتاً ويقر أحد ما باليد وبشرافه في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
التمتع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
تامة في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
واليد على الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع

لا تقبل كغيره

بلا تقبل كغيره اليد وان سلم الحكم في كغيره في قولنا نحن في دعوى النضاع  
لا يقبل باليد حتى يتولوا كان سلم الحكم في كغيره في قولنا نحن في دعوى النضاع  
فمن سلم الحكم في كغيره في قولنا نحن في دعوى النضاع  
لا يمنع كغيره في قولنا نحن في دعوى النضاع  
في هذه لا يقبل كغيره في قولنا نحن في دعوى النضاع  
الكبير يقبل باليد في قولنا نحن في دعوى النضاع  
فقال الدار في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
في دعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
إذا لم يكن في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع في الدعوى النضاع  
لو برهن أحد ما على اليد في قولنا نحن في دعوى النضاع  
القضاء والنصف على وجه الترتيب في قولنا نحن في دعوى النضاع  
وذكر في الأصل في قولنا نحن في دعوى النضاع  
وأن برهن أحد ما في قولنا نحن في دعوى النضاع  
حل على بعض ما في قولنا نحن في دعوى النضاع  
غير ما لم يبرهن أحد ما في قولنا نحن في دعوى النضاع  
وكل الألف في قولنا نحن في دعوى النضاع  
باليد والنصف في قولنا نحن في دعوى النضاع  
للرهن يقبل باليد في قولنا نحن في دعوى النضاع  
متولى برهن في قولنا نحن في دعوى النضاع  
اعتقد برهن في قولنا نحن في دعوى النضاع  
لم يجد له رواية في قولنا نحن في دعوى النضاع  
أما في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
الظلم فادعى في قولنا نحن في دعوى النضاع  
لليلة في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
فانكر في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
منه لا يقبل في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
ثم ادعى في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
رعا في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
الترتيب بين في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
المو في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع  
سلم الدار في قولنا نحن في دعوى النضاع في الدعوى النضاع

بحث الميراث  
ودعوى الميراث

على يد داره  
في قولنا نحن في دعوى النضاع







عسقر كجند لا

نماوان خان



لان المقصود بالقبض هو التمكن وفي الاقبضة ما عدا اجزاء اسنان ونحوها التي قد تكون قبض المقتضى فوضع  
وقال لم يسلم الدار التي من يده الدار لا يسترد المالك من قبضه على ذلك الذي عليه الف درهم من جارية بشرائط  
وعجزه انما في حاله لا في غيره ودعيه لا يقبل ولو ادعى كونه دعيه وعجزه فادعى كونه دعيه فقبض المالك على المالك  
**السابع في دعوى الاجارة** ادعى جوه محمود واجارة منه وتسلم اليه لم يدر ان له عليه فقبضه فادعى  
كما امره فقبضه لا اجارة العاصم المقتضى بل اذن المالك في حق الاجارة ادعى ان كان استأجره منه فله  
وقبضها ثم انك قبضتها من قبضه لا ادعى عليه فعلا اما لو قال كنت استأجره منك ثم استأجرته لغيرك  
وسلمها اليك لان الاستأجر لا يقضي المالك الاجارة ايضا لم يدع عليه فعلا وقال اطلبه من يده  
لا داعية عليه مما دفعه عليه فكان خفي اذ يدعي من قبل من قبل كل من قبل على ان له عليه فادعى جوه محمود  
فالدار والدار من بينهما استأجره في دعوى الاجارة المقصود لا بد من ذكر اول المادة واخرها وتسلم المالك  
كما لا بد من ذكر المبيع عند دعوى المثل فان تركت هذه الاشياء اعاد الدعوى وكرر ما كان ان الشاهد تركه  
ثم وكرر قبضه ولو بالتعلم في عالم ذكره المستحق من المالك على التسليم ويرى المشتري ان العين كان  
في يده الا انقضاء مدة الاجارة فقبضه المالك او اذن على ضمان الاجارة فقبضه المالك او ادعى  
على الضامن موتا جديا جوي واذا لم ضمان مصته عليه لا يقبل لان الشرط انقضاء مدة الاجارة لا يقضيها  
فانعدم شرط بعدم الاصل **السابع في الوكالة** ادعى على غائب دينا بحضرة رجل  
يدعي وكيل الغائب في القضية فافر المالك على وكيله لم يصح حقه لو لم يدعي على الغائب لم يقبل  
وكذا لو ادعى دينا على ميت بحضرة رجل يدعي ان هو ميت وافر المالك على وكيله لو صاير فابطل لان عليه لا يقبل  
بلا خصم حاضره عندنا فلو حكم بقبولها بلا خصم حاضره جاء رجل المالك وقال اطلق ابن فلان الغلام  
وكلت هذا بطلان على فلان او يقبضه وغائب الموكل فاحضر الموكل جلا فعلا ان وكيل فلان المذكور فقبضه  
على هذا ان عرف الحكم الموكل باسمه تسلم قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف الموكل لا بد ان يبرهن الوكيل على ان  
الموكل المذكور اسما ونسبا وكله لا بد ان يبرهن الحكم عليه حتى يصل الى الحاكم ويتسليم ويتسليم من غيره  
ونسبه ويؤكل بعض حق غيره ويغيب فيضيق حق غيره باخذ الوكيل حقا ليس له وكله وهذا يحفظ  
ويحاط به لان الحاكم انما يحكم للموكل بحضرة الوكيل فادعى الموكل بغيره بغيره بغيره هو يكون حكم الموكل  
اذا لم يحضر الموكل فعلى الحاكم وقت الوكيل فانا حضر جلا وقال وكلت هذا بطلان على فلان  
وعلى كل من عليه حتى يبلده ان يقبل التوكيل ويجعله خصما ودعيه في الصغير وكله يقبض دينة  
او دينة فصدقه المودع او التوهم ومع ذلك يبرهن وكيله على ذلك فائدة نظيره اذا حكم  
بوكالة على هذا الحاضر بالنيابة ثم اضر خصما آخر لا يحتاج للاعادة البينة على المحضر ان وكذا لو برهن بولاية  
على هذا التي تم غائب الوكيل وحضر الموكل او وكيله فطلب هذا الحق لا يحتاج للاعادة وكذا لو برهن  
شاهدا او ادعى هذا التوهم وفردا او غريم لا او ادرت له او برهن على رجل ان فلان ابن فلان  
وكيل فلان يقبضه عليه وان الموكل عليه كذا بعد تلك التوهم الذي والوكلا فقط فعدت محضره بولاية  
والدين وعند هذا حاله فاحضر احد الوكيلين الغائب لا يحتاج للاعادة البينة لان احدهما لا ينفرد بقبض  
الدين فكان مضطرا لا استغناء بخصم آخر الغائب واذا ثبت لم عليك القبض حتى يحضر وكيل الغائب ويطلب

مطلب  
اجارة العاصم المقتضى  
لا اذن مالك

مطلب  
البينة بلا خصم حاضره  
لا يقبل

لو برهن من

لو برهن من ادو وكيل فلان مع فلان لخاصة فلان لا بد من قبض دين واجارة صنع كل منهما فانه يحكم بولاية  
لا الغائب ولو برهن الوكيل ان فلانا او صديقه ولا اطلاق الغائب يحكم بولاية فلان عندنا  
يقبضه بولاية وصده بناء على امكان نفوذ احدهما بالولاية والتصرف واحد وكذا الحكم ادعى  
انه وكيل فلان فطلب حقوقه على هذا المحضر فقال وكيل آخر وكذا الحكم ان هو على هذا يدعي عليه قول  
ليس على هذا الحق وليس على علم بالوكلا انه قد برهن من وكيله على الوكيل لا يقبل لعدم الخصم ادعى وكيل  
فلان بطلب دينه والمقصود منه واحضره فقال المدينون ابراهم موكلك عن الدين لو ادعى عليه ادعى  
حزبه عنها ان التوكيل بالنيابة المقتضى لا يبرهن دعوى العزل لانه لا يمكن ان يبرهن التماس بغيره فابطل  
القول والاداء ولم يقبل مكره او كذا ليس بوكيل وصده الخصم لا يصح وقاية فلان ان الصلح اقصى على  
بدل مع الخصم ثم قال ما انبأ وكيله اذ ادعى عليه وصده الخصم لا يبرهن دعوى العزل بولاية الموكل **الثامن في دعوى الكفالة**  
ان له على الغائب العاد وهذا الكفيل عنه ان ادعى كفا له بجهة بان قال قال الكفيل تقبلت بكل ما لك على فلان  
ولي عليه اني وكرر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبضها فقبضها على الحاضر والغائب له حطالة ايها  
شاهد ولا يحتاج للاعادة البينة بعد حصول الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالدين على الغائب  
ان قال كانت بامر من حكم بها عليها كما امر بها اذا كانت الكفالة بجهة وان لم يبرهن الامر ويرى فطلب  
الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة باع منها ما غابا بالقد كفل كل منها الكفيل  
الا فابره يحكم بالدين على بغيرها اصالة وتضمنها الكفالة وان لم يبرهن من شهادته في الشرا لا فخر  
لا المطالبة من اعادة البينة وكذا لو برهن ان كفل له هذا الرجل وفلان لغائب فطلبان بالدين وكل  
منها كفل فخر الا فابره يقبضه عليه ما حضره وحضر الغائب لا يحتاج للاعادة البينة اشترى بجهده وقبضه  
فطلب البايع منه فبرهن ان اصابه على زيد الغائب فجاوحت احواله عليه فالحال عليه ادعى عليه الكفالة  
باجرة معلنة ففسخ الاجارة ويرى من على فسخ الاجارة حال غيبة الموكل وان الحال لا يلزم على الكفيل  
ويطالب بحال ايها شاهد وان اخذه من الكفيل رجع على الاصيل ان الكفالة باجرة وان لم يبرهن  
في الكفيل صفة حضر الاصيل فالغرض من ان لا يلزم الحال الكفيل لزم فسخ الاجارة لعدم تحقق الشرط  
بلا عشر وطبر من على ان كفل له فلان وحكم به فابره الكفيل فخر الكفالة ثم عرف فادعى عليه الحكم  
واذا عاذا قال دعوى على هذا الكفيل على وجه العود لا يصح لعدم الكفالة بالبراءة ادعى عليه بغيره  
مصلحة بوقوع الفوت فبرهنه جهابا كفا له وان اذرها على طلاقها بغيره عنها سنية  
فان الشرط قد وجد والحال عليه ويرى من على كفا له الكفيل بقبضه على الكفيل بالمال على الكفيل بالمال  
على الزوج ويجعل الكفيل خصما في الزوج وفي نظيره جماعة في الزنا وتقصولين والبايع من المذهب الصحيح  
انه لا يصبغ خصما في ثبات شرط حصة على الغائب اذا كان الغائب محبته بغيره فينقضه المال لا بالعرف  
وقد عرف عام في الجاهل في كتاب النكاح ادعى ان كفل له فلان ان مات فلان محمولا او بغيره فانا  
صان من مات فلان محمولا ولم يبرهن عليه ضمانها وبين الذي صح وحكم له ان يبرهن **التاسع في دعوى الضلع**  
بكر التواراد في دارا وصالح واخذ بدل الصلح ثم استحق الدار من الذي عليه فيسرد بدل الصلح على حال اما

باعت الآخر فطلب البايع  
احد على او برهن  
على هذا البيع منها  
فان كفا منها







مطل  
عبد فحمه الحقرة في مرضه  
انه ابنه يرث

والله اعلم بالصواب







دعوى على الغائب  
ان كان لا يضر

لا يبين على غيره

منها ٤

مطلب  
الفنون في الأشياء الستة  
على قدرها

بطله  
اد احقر الغاية الاحراج  
الما افان البينة



على اقرارها بما ذكر بعد التزوج لا يقبل عزان دعواه هذا اعتراف منه بفناء النكاح فغير علم ولو قالت كان نكاحي بلا  
 شهيد وسمع ولو قالت كان في عدة الف رجل لسمع القوق ان العدة لما انقضت ما خبرها فافسكتها عما لا خبر  
 بعتا منها الا اشتغال بالنكاح اعتراف بانقضاء العدة لان السكوت في موضع لا يثبت الا بالبيان بيان كماله  
 عرف يوم الموت لا بد من خلع القضا حتى لو لم يورث على موت مورثة في يوم ثم ماتت المرأة على ان مورثة  
 كان نكاحا بعد ذلك اليوم بغيرها بالنكاح ويوم القتل بدخل تحت القضا حتى لو لم يورث على ان مورثة  
 كذا لم يمت المرأة على ان المقتول هذا انما بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والحدائق وكذا لو لم يورث  
 الوارثان قتل مورثة في يوم كذا فممن الذي عليه ان مورثك كان مات قبل هذا زمان لا يسمع **لو لم يورث**  
 قتل مورثة في يوم كذا فممن الذي عليه ان مورثك كان قبل هذا اليوم من زمان يكون دخلا في ذلك تحت القضا قالت  
 تزوجت بلا شهيد وادعى عدة او حال ما كانت المرأة محبوسة او امته او كره الزوج فالتعلل بالاجماع وان اقر الزوج شيئا  
 ثم ذكر ان كونه المرأة في طلاق قال ابن الفضل كان لها زوج موفى فموتت باق وادعى ان مورثك كان مات وادعى  
 الاول ان القتل لما كان في بين النكاحين اقل من شهرين ولو قد روي ان اوارثه لا يقبل قوله لها عدة وايضا  
 بخلاف المطلقة اذا عادت الا الاول بعد شهرين ثم قالت لم تزوج سوكت فالتعلل لها في عدة فلو كان موثقا  
 وادعت الكفر فالتعلل لها ادعت حرمها ثم سمع وعلى القلب لا تمنع من التعلل بالعدة على ما في عدم  
 ارتجاع الحرة اصلها ولو بالاراضة ادعت على وارث تزوجها حرمها وانكر الوارث توفيق الحكم في قدر حرمها ثم يقول  
 للوارث ان كان حرمها كذا عدة ارا على حرمها ان قال الوارث قال كان كذا دون الاول فوق حرمها فالتعلل فيلزم  
 ذلك على الوارث قال بعد موتها يتصلها على ما في درهم من حرمها وشهد على هذا رجلان وشهد اثنان انها تزوجها  
 على الفجب الا ان يدعى الا في الاكثر **في المتفرقات** **تضمن** شهيدة عدة لان ان زوجها طلقها ثلاثا لم يخل لها  
 الحقام معه ويثبت الحرة في حقه ولو شهد عدلان ان فلانا قتل اباه ليس له ان يقتله ولا يظفر القتل في حقه ايضا حتى  
 يتصل به القضا لانا بشبهة القتل في موضعين في صدق الشهود فقط بغير من المشرى على ان المشرى ذوقا بيا  
 ادعى المشرى ان البائع انما بالزوج او زوجها بغيره من غير علمه بل بالزوج معلوم وان شهدوا  
 حطفتان بان لها زوجا او بايعت زوجها لا يقبل لانه في الاول ادعى على الظاهر بسبب يدعي على الغائب فيثبت  
 كلاهما ولا ذلك في الثاني وقال في الحرة القضا في حكم الرد اليك في حق اثبت النكاح على الغائب فيثبت  
 التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح المراجع في الفصل الذي يكون المذكر على الظاهر بسبب يدعي على الغائب باعتبار  
 البقاء او لا يقبل وتضمنها هذه المسئلة وقوله لا يقبل في حق الرد ايضا لان النكاح ليس سببا لا باعتبار  
 البقاء او وقت الشرى فضا كدعى النكاح احتيا الغيبة قبلها لوانه نكحها ثم طلقها ولو قال الشهود تزوجها  
 واليوم في نكاح الغائب لا يقبل ايضا لان البقاء يتبع الابتداء اعترض فيها اذا ادعى نكاح امرأة بغيره  
 ولم يترج احد من البنتين على الاخرى وتمايزتا بغير ان يحلف كل واحد على دعوى كل واحد كماله وعدة البنت  
 اعطى على قول تربي الخليف استعمله الفتوى فلان المتقاض في حق الالبات لا في حق الاسقاط اذ لا يتناقص الرقود  
 وانما يتعارض الالبات فلا يثبت شيئا ويعطى اليمن **الاب** زوج كماله وسقط الا تزوج ودخل بها الزوج  
 ثم برهنست على انها كانت ردت النكاح قبل ايجازها فالتعلل في الكتب انها يقبل قال صاحب كماله الصحيح  
 عدم قبول لانها حقاقتة في الدعوى والبينة ترتب على الدعوى الصحيح في قبول كماله كماله وانما بطل الدعوى

سأله  
 القتل بدخل تحت

قابلية

قابلية لا يسطر لانها قامت على تحريم فخرج المرأة بالمرأة عليه مقبول بلا دعوى فالتعلل لان الشهود  
 العقد كما سمعت وتصادق الزوج والمرأة على الايجاز فان حكم بالنكاح العقد لتضمن حرم الزوج المصروف  
 لا يحكم الا بآلة ادعى تزوج اخذ منه حال حيوة ابوها فان لم يورث الا في الموضع هذا العقد وانما زوج  
 يقبل ولو ادعى انه باع منه حال حيوة ابوها فان لم يورث الا في الموضع هذا العقد وانما زوج  
 البات على الموت في جملها النكاح لانه ولاية لا عليك كذا في الاحكام الصغرى وكذا على الاصل ان يمتنع  
 عدة في ملك الغريم ملكه فينفذ لانه الى ان ينع كالحق صيب باع المصنوب ثم ملكه وكذا لو باع ملكه ثم ورثه فنفذ  
 على خلاف ما ذكرنا وطروا البات انما يطل الموقوف لو احدث لغيره ما يورث في كماله باع المالك باع القضا  
 في غير القضا لانه المخرى في القضا او في غيره لان باعته في القضا وكذا في الاقرار بان اقر بغيره لغيره الا في  
 ثم وصل الى ملكه بغيره بالتعلل لانه لو اقر بغيره بغيره ثم ملكه بغيره بغيره ثم ملكه بغيره بغيره  
 والملك قد حل لانه لو ادعى انك كنت بعثت فخر حال حيوة ابوك ومات ابوك ولا وارث له غيرك فيصح كما  
 في دعوى النكاح **الثالث عشر في تنازع الرجلين** وينسب كل النكاح ايضا في جنب من رجل مستحاة  
 وخلف تلك المستحاة ارض رجل من قبلها صالحة مستحاة ليست في بياضها تنازعا في حصة لانه لا يورث  
 عنده وعندهما المالك المهر بناء على مسئلة تحت المهر لزم وعدمه وقيل مسئلة المهر فيما اذا صوره في ارضه ولا  
 يستحق المهر عندهما كالبير وعنده لا وقيل مسئلة المهر مستحاة وفي ارضه كذا يستحق المهر اجماعا كالبير ولا  
 خلا فان المهر الذي يحتاج للاكراه في كل حين كانه خوارزم يستحق المهر بالاجماع نص عليه في كشف الغطاء في حصة  
 اذا كانت في بياضها بان كانت مستحاة بغواصة في كماله اذا لم يكن موثقا في الارض فليحرم لصاحب المهر  
 والطلاق فيما اذا كان يورثه الارض واختلف في ولاية القبا الطين عليه لصاحب المهر عليه قوله وكذا في صاحب  
 الارض مستحاة المهر المهر عليه قوله وادعى عشرة ابيات لرجل وبنت وادعى رجل تنازعا في حصة التامة  
 او ثوب في رجل وطرف مشى في بياضه تنازعا في حصة فذلك بينهما نصفان ولا يحتر بعض الابد كماله اعتبار  
 بعض الشهود لبطان الزوج كماله الا في اثنان في غير فلاح اما يكون في ابديهما او في بيوهما  
 او في بيوتهما لثباته ملكا مطلقا او شري من واحد او اثنين ارضا بائنا واحد او لم يورثا او تارخ احد  
 اسبق او اترخ احد هما ولم يورث الا في اثنان في بيوتهما ملكا مطلقا ان كان في بيوتهما ولم يورثا او تارخا بائنا  
 واحد او في بيوتهما نصفان وان تارخ احد هما اسبق فعندهما حكم السابق خلافا لغيره ولم يورثا في اثنان  
 فتر اترخ احد هما الا في بيوتهما بالتارخ عند الامام وهو بينهما نصفان وان في بيوتهما فلهما المهر الا في اثنان  
 وتارخ احد هما اسبق في حكمه وان اترخ احد هما ولم يورث الا في بيوتهما عند الامام وتضمنه لغيره  
 ولو ادعى الميراث وكل منهما يقول بهذا ورثة فربا في بيوتهما لم يورثا او تارخا بائنا واحد او تارخا بائنا  
 فان احد هما اسبق فهو له عند الامام وليس في القول بدخل يوم كوفت تحت القضا لان النزاع وقع في تقدم  
 الملك قصد اوان ارضا على ملك لورث في حكم السابق اجماعا وان اترخ احد هما الا في اثنان فالتعلل في اجماعا وان في  
 احد هما فلهما المهر الا اذا كان تارخ ذي كماله اسبق فهو له عند الامام وان اترخ احد هما فلهما المهر  
 اجماعا وان كان في بيوتهما فالتعلل في الا اسبق في تاريخ احد هما فيكون السابق وان ادعى الميراث  
 ان ادعى احد في اليد بغيره لم يورثا فالتعلل في نصف العن على ان كلا منهما بائنا بيس الركن احد

مطلوب  
 من باشر عقد الملك البير  
 في ملكه ينز



مطلوب  
 اختلاف في انقاء الطين  
 لصاحب الميراث  
 في الارض تنازعا في حصة التامة

مطلوب  
 او فيما مع التارخ











مطابق  
نیت من عرفی شجر

مطلب  
ثبت زرع بلا اذیت احد

مطلوب  
دعوى البراءة اقرار  
عند المتقدمين لا  
وتكون الاصل

المستقيمة بالباطل في

نواب الاستقامت

في مكة المكرمة

العصى وان كان لا يعلم  
 حوته وقت الامر او لم  
 واذا لم يصف الوكيل  
 الامر او لا الحق  
 لا يصح  
 ٢  
 مطلق  
 له قال الوارث تركته  
 من الميراث

مط  
لا داعي لـ  
يكون البراءة











على ايداع غائب آخره لا بد من دعاء على ملكه في جهة الغائب لا الملك المطلق وهذا يجب ان يكون  
واذا قال المدعي عليه ان ليس ملك المدعي ثم برهن على ادعائه فلان الغائب عند ما سمع بخلافه قال لا بد  
ثم برهن على ادعائه حيث لا يسمع ولو قال صاحب كيد المدعي في يد من يد عليه فلان برهن على ملكه  
برهن على يد المدعي لا بد من الاصل او صل قوله في يد من يد عليه فلان مدعي ملكه حلقا ثم ادعى بعد  
انه غيبه عن يد المدعي سمع ويذوق برهان في اليد على الايداع سواء ادعاه في ذلك المجلس او في مجلس آخر  
ذكره الوتار ولم يشترط الا ان يظهر الدين اقامة البينة على دعوى الغيبه فاعبر برهان الايداع على يد المدعي ثم ادعى  
واجاب حاضرا صاحب الحلية فحين برهن على ادعائه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى  
واذ في آخره ثم لو كل هذا المشتري يقول اشتريته من كذا كيد الذي يدعي ملكه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى  
الخصومة بل البينة المدققة حصه بغير ما يدعي في البيع كليات واجاب بعض احواله انه يدعي غيبه عن يد المدعي ثم ادعى  
البائع لان يده ليست يد خصومه كما لو يدعه المشتري بان ادعى ان دان بالشرى في غيبه عن يد المدعي وقال ذو اليد  
او دعيت بها فلان هذا يد مدعيه ولا بد من ادعائه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى  
في الغلبان وقاد برهن من الغيبه اعلم انه لا بد من ادعائه وكذا لو قال غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى  
ان اليد للغير ولو قال المدعي اشتريته من كذا كيد الذي يدعي ملكه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
قاضي احواله اشترا ما منه بالوفاء وادعى ذو كيد كونه يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
الوصول في جهة الغيبه في الدفتره ادعى انه غيبه عن يد المدعي فلان الغائب برهن عليه وزعم ذو كيد ان هذا الغيبه يد المدعي  
يذوق بل برهان لا تشا قضا على وصول العين في جهة وان صاحب كيد ذلك الرجل بخلاف ما اذا كان مقام المدعي  
دعوى السرقة فانه لا بد من ادعائه ثم ادعى كيد ايداع ذلك الغيبه في المكان قال غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
وصول اليد في جهة الغيبه يذوق اجماعا لعدم دعوى كيد المدعي بل هذا دعوى على مجهول فالجواب بالعدم ثم ادعى  
الحكم في كيد المدعي في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه  
المدعي وبالله في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه في جهة الغيبه  
قاضي المدعي انه غيبه عن يد المدعي هذا سمع واصلا ثم ادعى ملكه حلقا ثم سمع وادعى غيبه عن يد المدعي  
قال المدعي عليه حتى هذا العبد من فلان بالبينة والحكم اخذه الحكم من ادعائه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
ثم فلان كيد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
عنده لا بد من ادعائه ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
مملوكا لظواهره ثم يعقب برهان المدعي الشري ولا يكلف باعادة كيدته على قوله وان برهن برهان المدعي عليه وانه  
او دعاه ولم يذوق الايداع يقبل ببينة وبطل ببينة المدعي فلو برهن برهان المدعي عليه وانه غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
على رب العبد انه لا يشرا في ذي اليد كيد المدعي فغده غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
صار مقبضا عليه في جهة رب العبد وان قبل القضاء يقبل وهذا كيد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
شاهد برهن على ذي اليد بالشري القابضة ان نعم واحد على الشري في ذي اليد ثم يدعي العبد المدعي في جهة الشري  
فاذا حضر الغائب بصدقه دفع المهر ولا يكلف اعادة الشاهد الاول ويكون القضاء على ذي اليد لا على  
المهر وان اقام شهادته اذ اهل الحق لكن جعلنا بآلنا ما ذكره محمد انه يعقب ببينة على رب العبد اذ اهل القضاء

في الغائب

في حق الاخذ منه

في حق الاخذ منه وادعى المدعي في حق النفس بالملك فانه ذكره ان المهر لو برهن ان العبد بدينه ولو صدق عليه  
لا يقبل برهان المدعي ان المهر من على ذي اليد مدعي الشري فانه ذكره ان المهر لو برهن ان العبد بدينه ولو صدق عليه  
ودفع العبد اليه ثم برهن مدعي الشري على المهر وقضيه كما ان كيد المدعي على المهر بخلافه فانه ذكره ان المهر لو برهن  
احداه قتل له فخطا برهن برهن من ذوي كيدته عليه فلان ادعاه غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي ثم ادعى غيبه عن يد المدعي  
ثم فلان الغائب اذ صدق مقبوضه منه او هبته لك كيدته او احسن برهن من اولاد المدعي ان ذلك  
الغيبه برهنها منه عند شريه او آجر ما منها واخا ما منه وقبضها برهن من حكمها بالشرى او المستعبر  
والمرتب من لا يدفع لخصومة من ذي اليد ثم ذكروا كيد المدعي ان شرا سلم للمدعي في حق النفس المدة او كيد  
المرتب وان شرا تغيب البيع وان اختار النقص فادعى البائع الدين فذلك المر من قبل نفسه ثم البيع ثم كان  
المدعي برهن ان اذ ادره اعار ما او اوجها او رهنها في الغائب او اشترا ما الغائب منه ولم يذوق النقص قبل ان  
يشترها منه ذو اليد يعقب بها المدعي في كيدته كلها اما في الاغادة فله عدم لزوم واما في الاجارة فله عدم  
النقص لان برهانها انها غيبه عن يد المدعي فلان له حق الاسترداد لا سببا في حق المدعي فان دفع الحكم الدار الى المدعي  
فان كان اوجها لم يذوق النقص الا في كيدته كيد المدعي ان كان في حق الاجارة او كان ادعى رهنها  
لا بد دفع المدعي ويصونها على يد المدعي ولو ادعى الشري في ذي اليد على ذي كيدته وادعى هو الايداع متايف يذوق  
دعواه بل برهان اذا حلف على ان زيدا او دعه منه اذ سلم للمدعي بحمينه ولو قال ادعاه عندي خاله وكيد زيدا  
لا يذوق بل برهان ولو قال ان خاله او دعه ياه ولا تعلم في دفعه اليه وذو اليد يقول دفعه اليه زيدا يذوق لا يبرهن  
على ذي اليد ولو قال ما دفعه زيدا له خاله وكيد لا يبرهن من دفعه اليه زيدا وقال ذو كيد دفعه الى خاله لا يذوق  
وان قال ذو اليد حلف المدعي دفعه زيدا له خاله وكيد زيدا يذوق بل برهان المدعي الحاكم حلف ذو كيد على انه ادعاه  
ايما خاله كيد المدعي البتة شرا غيبه عن يد المدعي حلف المدعي الحاكم البينة ثم حلفها غيبه عن يد المدعي الحاكم  
فبرهن الخارج انها لم يبرهن من ذوي كيدته واهبها فلان لو تصديق بها عليه وابعادها منه وسلمها اليه او دعه بها  
ثم عند الحكم فان تعقب ببينة المدعي وحكم له ولو اقر المدعي بذلك او برهن المدعي عليه على اقرار المدعي بذلك يذوق  
وذكور الاول اذ احكم بها المدعي ثم حضر الشري برهن على الشري لا يلتفت اليه ولو قدم قبل الحكم برهن على الشري  
دفع اليه ولو ان المدعي اقام واحد اعلمه ادعاه على البائع و اقام شهادته على الشري فانه يحكم على البائع  
ويعرج الشري بالبرهان على البائع فلان البائع او دعه لو تصديق بعد اقام المدعي شهادته او واحد الا يكون خصما  
اذا علم الحكم ذلك او اقر به المدعي وفي الشاهد من يكون خصما وفيه مسئلة في الباب لم يوفى بين اثبات هذين  
ادعى دارا على ذي اليد فاقربها ذو اليد المدعي ثم قال بعد ذلك كانت لعلان او دعه عندي ان برهن على  
يذوق بداهة بالاقرار المدعي ثم يدعي الايداع او عكس ان لم يبرهن على الايداع ان في دعوى الايداع امر  
بالسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه في ايداعه منه لا يبرهن في يد المدعي وقال له برهن على كونه ملكا  
وان بداهة بالادعائه ثم يذوق الاقرار المدعي ثم بالسليم الى المدعي ايضا ولو لم يبرهن على الايداع ولكن الحكم علمه  
ودعه الغائب عنه او اقر المدعي بذلك فلا خصومة بينهما في حق الغائب وان علم الحكم ان الغائب  
ثم ادعى او دعه اذ اليد فانه ياخذ ما منه وسلمها الى المدعي بحمينه يذوق بل برهن من العبد انه لعلان اعقبه  
وبرهن ذو اليد او دعه منه ذلك لعلان او اوجها منه لم يقض بعقبه ويحال ببينة بين ذي اليد احواله



لأن أولاد صغير للغير كالإقرار  
بالوقوع لا يخفى في عدم  
الرفع إذا اقر به  
لواله الصغير ضم

مطلوب بحسب حفظه  
قال الله عليه ما دفع

التمكيد على عيسى بن اقام  
التمكيد على الابرار  
أو الابرار

[illegible]

بالتدفع







على المدعي فيحكم له على الحكم لاول اقل في الكتاب وقال لانا اغا قضيت لاول على العبد لانه على الحكم  
ادعي على العبد بشرى من اذني عليه فهو خصم لانا بر من العبد على انه محجور لا يكون خصما وفي الدعوى  
والبيضاء والخمر بجملة انه قد دعوى العبد ولم يدر ان كان دعوى العبد لا يصح وجا بالادان كان ما ذكره العبد  
الحاذون ببيع في دينه بجملة لولا الا لا وكتب ببيع وان لم يدر بغير العبد لولا ولا يقبل دعوى استهلاك  
الوديعه على الخمر بجملة انه قد دعوى العبد لولا الا لا وكتب ببيع وان لم يدر بغير العبد لولا ولا يقبل دعوى استهلاك  
الاستهلاك بشرط حصة لولا ايضا لسماع البيعة لانه ايضا خصم كونه مخاطبا بالبيع او الفداء بخلاف  
الحاذون وفي دعوى العبد على حصة ما دون او عده ما دون باستهلاك بجملة انه قد دعوى العبد لولا ولا يقبل  
او على اقران بذلك وشهد عليه ببيع او شري او امان وكعبه ينكر ذلك لولا ولا يقبل بجملة انه قد  
الافراد لكونه كجاء وان محجور لا يقبل على مولا فلا يطالب مولا بالبيع ولكن لا يقبل على العبد بجملة انه قد  
بعد كسوف وان كان للصغير حصة حصة لا بشرط حصة الصغير عند الدعوى لم يقبل بينهما اذا كان المدعي ديناً  
او عيشا لزم بمباشرة هذا الوجه او لا وقال الناطق ان يباشرة هذا الوجه لا يجازي حصة الصغير في الا  
بباشرة كضمان الاستهلاك وكذا بشرط حصة وبعث لغيره من عده لا بشرط حصة الصغير عند الدعوى  
معه كما كان ادعي عليه الضم عدم شرط حصة الاطفال الرضعة حال الدعوى كذا لخط لانهم غير  
الامتنع وان لم يكن له وصية ولا اب وطلب على الحاكم نصيبه فعلى وبشرط حصة الصغير وقت النصيب في تمام  
القاضي لم يشترط ذكر الوفاة لا بشرط حصة الصغير بل بشرط ان يكون في ولاية وان يكون الحاكم القاصدا  
بوجوده وقال في كتاب العتبات في خاضر وغائب وحضر اثنان وطلب منه الحاكم القاصد برهنه  
ويجعل احد ما خصما وان حضر احدهما برهنه لا يسمع وان حضر احدهما وصغير نصيب وصيغ الصغير ومع  
الدعوى وان الصغير غائبا وطلب النصيب لا يسمع ولا يسمع كونه لانه غير عاجز عن الاضمار وذكر القاضي  
ادعي على صبي محجور نصيب واستهلك ما عدا ان قال البيعة حاضرة بشرط حصة الصغير يصح الدعوى كونه  
مواظفا فعلى كونه نصيب وليه ليدعي عنه يا حبيب عليه السلام وان لم يكن له وصية نصيب وصيغ الصغير وكذا ان  
بشرط حصة الصغير وقت الدعوى والشهادة ليشير اليه بالدعوى برهنه على العبد او وكيل ثم يبلغ العبد وحضر كل  
قبل الحكم لا يحتاج للاعادة البيعة لان مقام على الغائب كالمقام على الغائب وفي ادب القاضي برهنه على المدعي  
عليه بالمدعي ثم غاب المدعي عليه ومات قبل الحكم او على الخصم ثم غاب ومات قبل الحكم لا يملك به على المدعي عليه  
بعد التزكية خلافا للثاني واختاره الحنفية وهذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت البرهان فلو كان حاضرا يحكم بها  
عليه بلا خلاف وفيه ايضا ثبت عليه حق باقران او برهان ثم امتنع بطلب غير المهور وتوارى فحدث ان نصيب  
الحاكم عنه وكيل وكيل عليه بالمدعي ان سأل الخصم ذلك وعندهما لا يفعل ذلك وفي التزكيات غاب بعد  
البيعة لا يحكم عليه عند ما ولو غاب بعد الاقرار يحكم عليه لا تفاق ادعي عليه في اليد بانه ملكا بشرى من  
وبرهنه عليه وبرهنه في اليد على انه ملك فلان او عده او لم يبرهنه لا يدر بغير العبد وكذا في التزكية فان حضر  
الموكل الغائب قبل ان يحكم به المدعي يدفع العبد اليه ويحكم به المدعي ولا يكلف اعادة البيعة على الحاضر فان برهنه  
رهنه العبد او عده في اليد او على العبد ولم يبرهنه عليه يقبل ويبطل بيعة التار من فان اعاد مدعي  
الشري برهنه على الموكل حاضرا قبل الحكم ببيعة رهنه العبد قبل حكم له وان بعده لا يقبل لانه صار محكوما عليه

او على وكيل بالحكم

بالبيعة

بالبيعة وكتبت كنه ان الحكم برهان ذي اليد حكم بالملك حقيقة لانه قضاء ترك ولو برهنه على العبد برهنه  
حضر الموكل يدفع العبد اليه ويحكم عليه بتلك البيعة ان زكيت ولكن لا يصح له الحكم عليه حتى اذا برهنه على الموكل  
او دعوى المدعي حكم له فلو اعاد المدعي برهنه على الخصم لا يثبت له لانه صار محكوما عليه كما وفي الجاهل هذا اذا  
حضر بعد اقامة البيعة قبل التزكية فان اقام واصدا لم يحضر دفع الموكل ويتم عليه البيعة فاذا التزمها فحق له كونه خصما  
على الموكل على الموكل برهنه الخارج على الغائب بانه ملكه حكم له لا يظفر في ذلك في خصوصية حتى لو برهنه  
المقصود منه على المستحق بانه لا يقبل فعلى هذا لا يبراه الغائب في الخصم برهنه الحكم برهنه على ذي اليد بوقفية  
محمدا وحكم به ثم جاء آخر ادعي الملك لطلوع على الخصم له يقبل كذا الحكم بالملك لطلوع بخلاف حقيقة لانه حكم  
على النكاح في يد عده اياه اثنان وبرهنه على ان كلامه او عده و هو ينكر فلم يكن بينهما تهما  
صيرا قربة في اليد لاصدها وقهر اليه وان زكيت البيعة حكم بينهما وكل دليلين بجملة انه قد برهنه المدعي على اصددها  
وعلى الاخر من هذا برهنه شاهد على وكيل ادعي على الموكل او برهنه واحد على كونه حال حرة وعلى الاخر من  
صح حكمه وذكر القاضي في حصة حصة اخرج صك كانه ذكر المال قال المال باسمه بجملة انه قد برهنه المدعي على  
وكيل اعلم في سبب لزوم المال على هذا وان الغائب وكل في قبض هذا الحال في هذا الظاهر يسمع لانه ان يكون  
وكيل اخر الاخر في بيع بالبيع ويكتب لصك نفسه لانه هو العاقد ولهذا قلنا بانه برهنه وكيل عن قبض لانه وكيل  
اذ غاب في قبض الموكل اغا بيعة او طرفة قبضه كما قال المحقق في كتاب الحضانة ويقال للغائب بعد فتح  
وكل رهنه في قبضه فاذا اصرح دعواه يحكم بقبض الحال فان اقر المدعي عليه بالمال ولو كان له اجر تسليم المال اليه  
ولا تعد اقران على الغائب وان انكر الوكالة لا المال يقال له برهنه على اقرار الغائب على اقرار برهنه  
على الوكالة لا يقبل وفي التفتي جاء بصك في يد المدعي برهنه على وكيل وان اقر بان المال الذي عليه فيه لطلوع  
ان يحج المدعي عليه ان يكون الغائب عليه شره فهو خصم برهنه على وكيل وان اقر بان المال الذي عليه الذي كتب  
لا يملك في حصة خصم الغائب كذا في الامام كذا في الامام كونه لانه لا يكون خصما في مثل هذه الا اقرار  
استمر وغاب فاذا دعاه اقر لا يصح حتى يحضر لشره احد المالك وفي دعوى العاقد اقران مع وسلم مع  
دعوى العاقد على المشتري وان كان الاجابة غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فكان خصما كذا في حقه فيه  
وكذا الرهن اذ قبض الرهن ثم اقره الرهن وبيع فطره من كونه لشره ان غاب الرهن من لا قلنا وفي التفتي  
الموصي ليجتمع المال عند عدم الوارث وكذا خصم من يدعي على الميت وينا وفي العتبات ادعي دين او ودية لمورث  
ان مورثه مات عنه ولا وارث له فخره فان صدق بغيره كذا في العاقد خلافا لوكالة حيث يورثه الذين  
لا اقرار على نفسه في حقه لانه العاقد اقرار على الوارث وان اقره اقراره خلافا لوكالة حيث يورثه الذين  
وفي كونه يثبت على البتة لانه فعلى فان صلت فلا خصوصية وان كل فقد اقران صدق في الوارث والموت انكر الذين  
وكونه يثبت على الوارث نظير الوارث قال محمد مودع مودع الغائب وغائب الغائب خصم من يقول لانه ملكه  
غصب عنه ثم غصبته منه او ادع عندك وفي المبسوط غاصب لدارها وملكها وسلمها ثم اقرها لدارها لملك  
بيعة فاقران في حق المشتري بطل ولا ضمان على الباع القاصد في كونه لان الباع التمس غصبه لا يضمن  
في العاقد عند ما وفي المحيط باع داره وسلمها فاذا في المالك لداره على الباع لا يصح وان ادعي الضمان  
فعلى المالك وفي الامام في وجوب الضمان في البيع والتسليم روايتان فيقتصر بوجوب الضمان وان اجازة

فيمنه



على الغاصب واللعين في يد غاصب الغاصب يصح وذكر آخره في الأصل ان دعوى الغصب على غرض اليد  
مقبولة ودعوى الملك في التامع في الثالثة المقتضية وانقطع حق الملك منها في اختيار جلي براء الغصب  
في النقصان لانه في عليه عين غاصبه اولاد في فساد الباع المبيع في آخر قبل نقد المشتري في  
ظاهر الرواية يصح دعوى الاول على الثاني لان يدعي الملك لنفسه وهذا اليد يعارضه لكن يدعي تسليم العين لا يافده من  
ذي اليد وفي الذخيرة غصب الدار المبيعة غاصب قبل قبض المشتري في النقصان مقبولة او كان لا اجل في الخصم هو  
المشتري والافاضل هو الباع في التامع الصغير جدا المستعير كسفاري في يد واحد فهو خصم لان ان يزم ذوا اليد  
هو دعوى المعير في التامع في يد معيد يقرانه لعلان الغاصب فبر من رجل انه اشتراه من فلان وكله نقد المشتري لا  
يقبل عند جبر الغاصب لان جهات اليد للغير ولو اكثروا اليد كونه ملكا للغاصب بحكم عليه وعلى ذلك الغاصب  
ولو اقرانه لعلان الغاصب بمر من الذي انه اشتراه من المعير نقد الغرض وحده في ذلك لا يقبل وذكر التواتر  
داره ولم يهاجم خصمه في التامع غاصب لا يصح دعوى الملك على الغاصب بلا حضور المشتري لان اليد لا  
و الملك لا في فشرط اجتماعهما لكن يصح دعوى التامع بلا حضور الملك لان المنفعة له على الخصوص بلا حضور  
الملك وفي الذخيرة المدعى والغاصب اذا كانا جرح في الملك للملك لا يكونان خصما المدعى المشتري في الملك  
الا اذا ادعى امر الملك بالقبض منهما بخلاف دعوى الوارثة في المدعى والمقصود منه على ما قد عرف في الهدية  
وغيره في دعوى المشتري بالخيار بشرط حضوره كبايع والمشتري عند الامام والمشتري باطلا لا يكون خصما لمن يدعي العين  
وان مقبوضا او اراد المشتري التبرع له لا بايع بعد الاحتيا في من بطريقه فبر من عليه الباع ان كان يتبع عنده وان  
الاحتيا في كان باطلا والمشتري غائب فعند محمد لا وهو اختيار شمس الكلام يقبل لان الرجوع بالنقصان امر يخص المشتري  
فاكتفى بجهنم واختار ما جاز المخطوم والعليا باري وهو قياس قول الامام وهو الاظهر والاشبه بحكم القول  
بلا حضور المشتري وسئل العليا بادي لو غصب الحاكم وكيلاه في المشتري وسمع بينه الباع عليه ما كتب المشتري  
برد المشتري في المشتري يصح وذكر التواتر في فساد اراد فسخ البيع واستردا الغنى واكثر الباع واقر بشرط  
احضار المبيع لان الفسخ كابتداء البيع فيشرط كون المبيع موجودا مقبولا في التامع بخلاف ما لو اشتري بمعد  
فاذ هو حلالا اصل بالنعناء فاراد المشتري استردا الغنى واكثر الباع البيع فيشرط حضوره في التامع  
خصم للموحد في فيما يديه فان حكم لا بالثقت للاول ثم حكم في آخر قبل التبعين لعلان الحاكم الذي حكم للاول فجعله  
خصما وان لا غيره لا في الذخيرة الموحد للعين خصم لمن يدعي ذلك العين بالشرى في الموحد كونه لا يكون  
لغيره في قبض الغرم الاول شيئا الا ان ادعى على متب ما لا وادى اليه الوارث وغاب ثم حضر غرم آخر او موحد  
واذ على على الغرم الاول لا يصح والمدعى والغاصب او لا يكونان خصما للموحد له وان كان الذي يديه  
الحال مقر بانة للموحد بل الخصم وميت او وارثه لا الموحد له وان اشكر الذي يديه الحال ان يكون مال المتوفى فجعله  
الحاكم خصما ويعطيه ثلث ما يديه اذا ثبت الموحد له ذلك وقولم الموحد ليس خصم له بل الموحد لا يثبت  
اما الموحد له جميع المال بما اراد على الثلث فيحصل ما دفع لعدم الوارث لان الاحتيا في الوارث على الثلث في فضلي  
الوارث فيلحق في الحكم بالوارث والخصم في اثبات كونه وصيا الوارث او الموحد او جديون الميت او ابنته وميل واين  
الميت ليس خصم فيه ادعى ان هذه الدار التي يديه كان لعلان الغاصب وهو الباشرا فامته وقبضها وان شفعها  
اطلب الشفعة وبر من وهو اليد يقول من ادعى ان لم اشترا من احد او قال دارك بعثها في فلان ولم يسلها اليه انا

اطلع معك

البيع واخذ العين له ذلك بشرط الربعة او خمسة في جارية بيع مفضولة كخائف وكثرة اجناسه الموقلة والدين انما  
 الدين انما قيل وان لم يكن له ما لا يملك لانه لا يملك له في الحال ادعى ارضه في ابره ما لا يملكه لنا ولنا فله لا يملكه في يد غيره  
 عندنا فله ادفع ان بر من على الاربعة قال في دعوى العقار هذا الحد ومكمله لم يقبل موقوفه بالمدعي عليه فعلى المدعي عليه  
 ابر من محله ومكمله لم يقبلت ليس بجواب وقال ابن محمد وذكره درست من مكملته نيت جوابه انما ادعى في يد غيره  
 يد رجل فعلى المدعي عليه مصلحتك منست لا يكون جوابا لم يكن ابر من مصلحتك منست وكذا ادعى في الشهود والوصية  
 مكملته لا يكون ما لم يتولو اعادة كوصية مكملته ادعى في كساح اعادة فعلى من ادعى ان ابن مدعي نعم فانما شرا له جوابه الا لا  
 في قول وقيل جواب لقولها ابن مدعي وانه يفيد معنى الاشارة وقول المدعي عليه في الجواب ان ابن مدعي نعم في نيت  
 او قال ابن خازن في منست ليس بجواب وادعى عليه في الشكر غايه احد ما ادعى آخر على الظاهر انما شترى بغير  
 في الغيب لا يقبل ولو ادعى انما شترى في المورث نصف الدار وكلها واحد ما غايه جيت يقبل ما حران احد المورث  
 يصير خصما في البقية فيما يدعي على الميت اذ لم **نوع فغير شترى طحضرت** استاجر دابة وقبضها وغايه مالك  
 فادعى ان اياه جارية كانت اسبق منه وبر من في غير الام البر ذوى لا يقبل لانما استاجر ان يدعي المالك في المصلحة  
 وفي يد المدعي المالك في شترى في خصم من يدعيه كخائف ودعى العين وهذا القول في القواب وقيل لا يتبعض خصما بل ادعى  
 عليه بان يقول كان سلم الا اذ كانت قبضتها احد ما لو قال سلمها اليك جازت مضافة على لا لا يقبل وبه  
 افترى الامام ظهير الدين قال ان شترى في الصحيح عدم الانتفاء كما شترى في كساح المالك وكذا في دعوى البر من لا يصح  
 استاجر خصما والمجرب له المشتري يصح خصما لكل الية مال بكرة في الذخيرة باع في آخر شترى فادعى ان  
 انما باع كان آجور منه او منه قبل البيع لا يقبل حتى يبيع اليها فادعى بر من عليه ان لا يقبل وذكر الاجابة  
 استاجر نكت وادعى ان المالك جارية واحدة منها فخره وادعى ان المورث له وادعى ان المورث له وادعى ان المورث له  
 بالية فادعى ان المورث له في العبر لا انتفاء في الجارية وفسخ البيع لا لا يعود عليه في غيره فان باع  
 بعد في جاز فان دسها المالك وادعى ان المورث له في الجارية الا في مودة لا الاسترداد منه وان لم يكن موقوفه اذ  
 ان بر من ان كانت الدابة في يد المورث له انما يخذها وان كان الوهاب غايه لا دعاء المالك فيكون خصما  
 لكل من يدعي المالك فيه فادعى ان المورث له في مودة الجارية لا يمكن له المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 الجارية للبيعة وان كانت في يد المشتري فذلك لان المشتري خصم غير من وادعى ان المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 لم يفسخ فان كانت في يد المشتري فذلك لان المشتري خصم غير من وادعى ان المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 الاجارة ظاهرة والا وصرح في اجارات الاصل ان المشتري لا يكون خصما للمشتري كخائف في الامام ظهير الدين في كساح  
 في الذخيرة ان المشتري لا يكون خصما للمشتري والمورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 سم فدان المشتري انما جاز اخضع قبل القبض بدون حضور البائع وادعى ان المشتري في الامام ظهير الدين في كساح  
 لا يصح خصما بدون حضور البائع كخائف في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 وادعى ان المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة المورث له في مودة  
 البائع قبل القبض اشتري جارية وقيل قبضها استخرا رجل بشرط حضورها لان القبض لا يقبل فالحكم هو  
 اليد والمالك للبائع والمشتري بشرط حضورهما ولو بعد القبض فالحكم هو المشتري لا المورث له في مودة المورث له في مودة  
 المدعى في البيع وان العين في يد المشتري لانه غاصب البيع والتسليم المشتري غاصب البيع المدعى في الفعل

مطل  
احد الورثة خصم كاف  
فيما على الميت اوله

نور اوباع اخرى

عليه السلام







بصرفه في يد غيره ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وفيه وقف النصف الآخر الاصله لغائب وفي المشتري على المشتري ان له نصف هذه الماله ونصفها لفلان وبرهن فقال ذلك ليد نصفها له ونصفها لفلان يحكم له بالنصف النصفين بين ذي اليد وفلان انصافا فانزله من على انه اشترى دارا فخرى في ايامهم بعضهم حاضر وبعضهم غايب فبقيت الاما بين لا يقض على الحاضر الا حصته اذا كان الحاضر مقر بنصيب الغائب خلافا لما في ادعي صدقة او هبة او رهن من رجلين واحدهما غائب والحد في يد الحاضر اهل الغائب وهم يقرن بنصيب الغائب برهن على مدعاه والقبض على قول الامام لا يقض بشئ وعلى قول الكوفي الصدقة والهبه يحكم على الحاضر حصته من غير فادحض الغائب يحكم عليه ايضا في الرهن الحكم قبل حصول الغائب فاذا قدم اعادة ما جهرت بها في المحيط ادعي شرهما معا هي فايد بها واحد هما حاضر والحاضر مقر بنصيب الغائب منكر للبيع وبرهن يقض على الحاضر فقط في حصته عند الامام والى الامام مقرر على اصله في انه لا يكون الحاضر ضمما في الغائب مثله فلا يكون القبض على الحاضر قبضا على الغائب لا يرى البائع لو كان واحدا واشترى اثنين غائب وحاضر فالحاضر ليس خصم في الغائب الفرق وقال لو اشترى تعدد البائع لا يتعدى الحكم لا الغائب ولو عكسه يتعدى لان البائع لو تعدد حتى البائع لا يتصل كفي الا في الوقف الصفة لا يرى انما لو خا طبار بطا لبيع لان يقبل نصيب احدهما فلا يكون الحاضر خصما في الغائب وان كان في اشترى تعدد داخل في الغائب متصل كفي الحاضر الا يرى انه لو خا طبار اثنين فقبل احدهما لا يصح فبان جعل احدهما خصما في الآخر فان كان الحاضر ينكر نصيب الغائب كالمثله كمال الحكم كمال الدار للمدعي لان الحاضر بائع ملك الغائب ضا خصما للمدعي اما في نصيبه فظاهر واما نصيب الغائب فلان المدعي ضا خصما في الغائب في اثبات الحكم في نصيبه لا دعاء الشري منه ولا يتوصل الى اثباته الا باثبات ملك الغائب وفي المحيط اذا قال اشترى هذه الدار مع فلان الغائب ونقدنا الثمن قد ذكرنا ان على قول الامام ان الحكم له بان كونه يرفع حصه الغائب في يده بل بالنسبة فان حضر فانكر الشري بطلت حصته صح في حصته في مذهب الامام ذكرناه في الجسوط قال لا يقبل في حق الغائب ولم يذكر خلافا فان ادعي شري نصيب الغائب لا يكون الحاضر خصما الا ليس بنائب في الغائب وان ادعي اشري في المورث ويصح الدعوى على كل واحد ولو زعم لان كلامهم نائب في المورث وفي التوارث في محمد لو ادعي باع وقلنا ما جهرت بها فبرهن يقض على الحاضر نصف لا على الغائب الا ان يحضر الغائب ويعيد عليه البيه الاداء ادعي كون كل واحد منهما ضا في الآخر فقط لا يثبت فيقضى على الحاضر ولا يحتاج الاثباته على الغائب وفي المشتري على المشتري في يد مبعده اقراره رجل اثنين وبيان فلان الغائب لا على الدار وقال ذي اليد العبد بين وبين فلان غير الذي ذكره المدعي لا على الدار فبرهن المدعي على ان نصفه له يحكم له بربع الماله في يد الحاضر بين وبين الذي اقر الانصاف ولو قال ذي اليد العبد له وفلان فقال المدعي نصفه لفلان ونصفه له وبرهن يقض له بنصفه ولو قال ذي اليد العبد له وفلان فقال المدعي نصفه لفلان ونصفه لغيره وبرهن يقض لفلان كما قلنا دفعه اليك والنصف لا يقض له يشترى وان برهن على حكمه الا في الغائب في يد غيره دار باع نصفها لفلان عاين رجله اشهد له بالقبض ثم باع النصف ثم ادعي حتى نصفها في حتى خصم للمشتري من يادع من كل متان نصف في يد بايها ظفر ولو اجاز بيع الاول لم يبين بينه وبين المشتري وضوحه ولو انصف متا عاين حكمه فاعني خصم للبائع واشترى ياخذ من كل متان نصف في يد غيره فان قال البائع

الملك الناصر

اليك النصف الذي في يد غير مقوم فلا خصوصية بين المشتري والتمتع وكذا الحكم في كل طعام في يد جليان غير مقوم  
 ثم المشتري نصف الطعام فالحكم للجليان والمشتري قال لا بين جماعة وروى مالك ولا أحفظه عنه أنه قال لو باع  
 نصف دار ما عا ولم يملك المشتري ثم جاء مع يده نصفها فالحكم للجليان ويؤثر به المقوم في يده  
**النوع الأول من المشتري** وأبسطها لا فدية الميراث غائب عنها فادعى على الخادم نصف هذه الدار  
 أنه يكون خصما في نصف فدية وهو بيع الكل ومثله ذكر الوارث في دار على رجلين أن الدار التي في يده يملكها ويرث  
 على أحدهما أن كان في يده أحدهما بالمرأث فادعى على أحدهما حكم على الآخر لا نصف بل حصة خاصة وإن لم يكن  
 كلها في يده لا يكون هذا انحصار على الغائب بل هو كفاية على الخادم في يده ولو كانت في أيديهما أو في يد أحدهما  
 بحكم المشتري لا يتعدى إلى الغائب لعدم الخصم عنه وفي المشتري دار في يد رجلين أو في آخر نصفين ما عا انهما لم اقتسما  
 بعد الموت وقبله وغائب أحدهما فادعى على الآخر كل في يده وهو لا نصف ويرث من عليه لا نصف لأنه شهادة باكر حاكمي  
 وفي المحط بغير بينة في حصة أو دار بين ثلثة غطيب لطلان منه نصيبا وقال غصبت نصيب أحكم بعينه حكم السلطان  
 باطل وكذا بين الكل لأن التوزيع الباقية قال الشريعة على الكل وفي المشتري بر من أن له نصيبا على كل واحد من  
 وحكم له بالنصف واستوفاه ثم قدم الغائب ليس له ابتاع العزم بإعادة البينة والابتاع العاقبة لا قرأت  
 بالشريعة وفي الدفعة على دين ثلثة غائب اثنتان وحضر الثالث وطلب حصته بغير المدعي على الدفع وفي البينة  
 بر من على مال في مسكن على جليان غايه الامام في رواية يعقوبه على الخادم وفي رواية عنه يعقوبه عليه ما يكون الخادم خصما  
 في الغائب إذا كان الخادم كينالا في الغائب وكان الأصل في الخادم وكذا في كينال عنه وكذا إذا كان كل منهما كينالا  
 عن ضامبه قال الرازي يتعدى على الغائب إذا كانت الكفالة بالأمر لأن يدعيه على الكينال عن ثلث على الكينال عنه  
 لبيت حتى يرجع له بذلك فلو كانت الكفالة بغيره لا يتعدى إلى الغائب لأن المدعي على الكينال ليس  
 لما يدعي على الاصيل عنه لا يرجع عليه فلا يكون خصما قال في الاقضية وتوكل إذا كان الاصيل على الخادم الغائب كينال  
 عنه فيه نظرا لأنه يجوز أن يكون الحال على الكينال الاصيل لا الكفالة بغيره وإذا كان الاصيل على الغائب  
 والخادم كينال عنه لا يجوز أن يكون الحال على الكينال الاصيل فكان في ضرورة وجوب الحال على الكينال وجوب  
 على الكل فانتصت صحا في قوله يجوز أن يكون الحال على الكينال الاصيل كلام فان الكينال أو قال أفلت  
 بما كلف على زيد فاقتر الكينال أن على زيد كذا أو كره زيد ولم يجد الكينال بئس على أنه على زيد لا يجب الحال على الكينال  
 لا على الاصيل فلم يكن لزوم الحال على الكينال في ضرورة لزوم الحال على الاصيل كما ذكره وذكره محمد بن باع جليان  
 بالنصف على أن كل منهما كينال عن ضامبه بامرهم في البيع أحد الرجلين ويرث من أن عليه وعلى الغائب الغا  
 كفل كل في الآخر بامرهم بحكم بالنصفها بالأصل هو نصفها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاستيفاء أخذ  
 في الخاضر هذا النصف أصالة لأن الحكم عليه بها حكم على اصيلها أيضا ونقصا على المكفول عنه ليكون نصا على كينال  
 وغير جماعة له على آخر الفقه ما عكس كينال بامر المدعيون فلو طالب الاصيل قبل لقاء الكينال ويرث من عليه أن له  
 عليه كذا أو فلان كينال بها بامرهم بحكم به على الاصيل ولا يحكم به على الكينال فيه إذا التقى الكينال لا يمكن في المطالبة بها  
 قبل أن يعيد برأيه عليه وأن التقى الكينال أولا ويرث من عليه على نحو ما بر من على الاصيل يعقوبه على الكينال الاصيل  
 حتى لو التقى الاصيل بعد حكم بطالبه بما قبل إعادة برأيه وفي المحط بمر من عليه بامر عبد الله وطلان الذي ينفق  
 يعقوبه له بنصف الفسخ فإذا حضر الغائب كلف إعادة برأيه فالحاصل أن الدين المشتري لا يجتمع الاثر لوبر من

۴۵۴

مظاہر  
شیخ بن محمد  
اودار

مطلوب  
افز الكفيل الدين  
والنكر الاصيل











وكان غير المبرر له الاضمار بل اخذه المتكلم وكذا لا يصح دعوى الاضمار في كونه دعوى في الواجب فيها التولية قبل  
يصح ويجوز على التولية اذ اضمارها باطل بطلب حضار في يد المدعى فافترس كونه في يده فغير من على ان كان عند  
سنة بجر لان الكون في يده ثبت والاصل بناء ما كان على ما كان فلا يزول النسيب بانك ادعى او شهدا  
بقيمة دابة مستهلكة قال الصدر لانه جريان الذكوة والاثارة هو السن لا اللون وهذا على اصل الامام  
بلفظ حق المالك في العين المستهلكة عنه حتى يحضر القطر على اكثر من قيمة لانه لا اعتبار بقية المكان على ما كان الدين  
على الرقعة من جنس الدين وانما هو عام باطل وان كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بالملك لا بد من بيان على وجه  
يحصل العلم للحكم على تعلم بما ادعىكم ومع ذلك الذكوة والاثارة يدعى النوع ايضا بناء على حار او فسر  
يكفي بذكر الدابة لتفحص الجاهل وظاهر من وجهها ان حق المالك ينقطع بنفس التملك فلا حاجة لذكر  
الذكوة والاثارة وما عدا ذلك من قول المصنف ودعوى القيمة فلا حاجة بعد التملك لبيان القيمة الا ان  
ان المدعى والشهود لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسموعة لا يبرأ من ادعى  
على رجل آخ مالا مقدارا فشهدوا به فالحكم في السبب فعادوا استهلاك دابة يصح ولا يشترط ذكر  
اللون والسعة حتى ادعى حار او ذكر شيئا وشهدوا به فالحكم في السبب فالحكم في السبب فالحكم في السبب  
ان لحار المدعى هذا وبعض شيئا من الشبهة المذكورة فيقبل ولا يضر اختلاف بعض السبب ذكر الامام  
طهير الدين ادعى شيئا من جنس الجنس النوع وكذا في ذكر قيمة الكل حلة ولم يفصل في كل عين على حدة  
الصحيح القول كما اذا كانت الاعيان قايمة ولم يذكر في كل عين فيقبل او يقر باضمار ما وان قال ملك  
او استهلكها وبين قيمة الكل صح وان لم يبين قيمة كل واحد في الجمع ادعى غصب جارية عليه لم يذكر قيمتها صح  
وبومرير ما فان جرح من رد ما قال القول في قدر ما قال الغاصب فالحكم في دعوى الغصب ببيان القيمة اصله لان  
يصح بالاجمال والى قيل انما يشترط ذكر القيمة في الشقة ليعلم بكونه نصبا بالقطع وفي غيره لا يشترط  
وذكر انما رادى في زبد كماله بذكر اربعة اقسام من كذا وشهدوا بذلك كذا بجملة الزبد في فروع فاذا اورد  
او انقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة بالدعوى الشهادة وقولهم الزرع وصف  
فيقول في الخاضر ذلك الاعيان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانما اذا شهد بوصف خطه خلافة لا فيقبل  
وذكر ايضا ادعى حديد اشارة الله وذكر عشرة اشياء فاذا هو عشرة فترادى فيقبل الدعوى والشهادة  
لان الوزن في الاشارة لله وان وقعت الدعوى غيب لا يوفى مكانه بان ادعى انه غيب فترادى او  
جارية ولا يعلم قيامه وهل اشارة في حقه الكسب الى انه لا حاجة لذكر القيمة بعد بيان الجنس النوع وصرح  
في كتاب الترمذي في كتاب الغصب انه اذا برهن على انه غيب جارية سمع فقبض اوله عما اذا ذكر القيمة  
وبعض حملوه على ما اذا شهدوا على اقرار غيب جارية فيقبل في حق الجنس الغضائ جميعا وعاد على ما عدا ذلك  
على ان يشترط في طلب لانه في الحكم بغير بين الدعوى والشهادة واصل في محمد بن علي قال ابو اليسر  
فلما اختلفت الاشياء في اشترط ذكر القيمة كلف بذكر ما كلف بعد اختلاف فان لم يذكر لم يرد الدعوى اجزاء  
لحق المالك فان الغصب فترجع قبل ان يجرى اليك قيمة ويوفى بها فاذا سقط بيان القيمة في المالك لا يطل  
غير ان هذا لا ينافي ان لا يطلع عليه بغيره لانه لا يطلع عليه بغيره لانه لا يطلع عليه بغيره لانه لا يطلع عليه بغيره  
منطوق بشري لا ياتى بطلب في الموضع الذي كان البيع فيه وقد مر ولو باع حصة في حصة في ملكه من نوع

مطلب  
الصلح عن الدين باكثر  
عنه حرام

سا  
ذكر اللون وعينه

مطلب  
خالق سن الدابة  
الشهادة

واحد موضع

واحدة موضع واحد كنه لم يصف البيع التملك الخطية بل اطلق جاز فان علم انك يمكنه ان يشاء  
اخذ ما في مكانه او تركه او ان شاء اخذ ما في مكانه اذ لا يملك المظالم في بيعه وذكروا ان  
ادعى اقترعة حنطة دينالا يصح ببيان السبب لانه لو سلمنا بطالبة الموضع الذي عين عنه وان قرضا  
او عن مبيع معين مكان القرض والبيع وان غصبا واستهلكا في عين مكان الغصب والاستهلاك  
و لا يضر ان المصنف اذا كان قايما عند الغاصب ياخذ المالك مقلبا كان او بقيما اذا اذ الغيب  
في بلد آخر وقيمة قل من بلد الغاصب فله الخيار ان شاء ترخص له العود واخذ كعين او قيمة في بلد  
يوم المصنوعة وان كان الكافي في المثل لقيمة يوم المصنوعة في بلد الغصب وفي المشتريات ان تات  
القيمة في بلد المثل اذا كانت القيمة في بلد الغصب اكثر فله الخيار ان شاء ان تات في المثل  
والقرضا بالمثل والمظالم بالقيمة في يوم المصنوعة وان كانت قيمة في بلد الغصب اكثر فله الخيار  
ان شاء اعطاه المثل او قيمة يوم المصنوعة في مكان الغصب اذا رضى المالك بالآخر في ذلك فعمل  
بهذا ان يترجم في دعوى الغصب ذكر مكان الغصب لو مكينا او موز وناجز الدرهم الذي تات به في بلد  
ولامة المظالم ام لا ولا خلاف في دعوى فرض المكمل والمورد في سوى النسخين بغير بيان مكان القرض فاما ان يترجم  
حنطة ثم القيمة في مكان قيمة اعطاه في مكان القرض وطالبه فيه ما خذ منه كفيلا ويوفيه في مكان القرض وقال  
الامام طهير الدين عند محمد بن بطالبه قيمة في مكان القرض وقال صدر الامام بطالبه المثل الا ان يجرى فيه  
قيمة في مكان الاخذ والعدة ادى الغاصب استهلاك الاعيان لا بد من بيان قيمتها في موضع التملك  
لا بد من بيان مكان الايداع له حمل اوله ولا يشترط الغصب ذلك لمن له حمل في الدفعة ادعى عليه غصب  
حنطة وبين الشرايط لا بد من ذكر مكان الغصب وفي غصب غير المثل واستهلكا لا بد من بيان قيمة يوم الغصب  
في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى انك في عين قيمة يوم الغصب والاستهلاك فلا بد من بيان قيمتها في اي  
اليومين هي ولو ادعى الخطية او الشعر بالامانة وبين او صاها فيقبل لا يصح والتمت ان ادعى سبب  
الاستهلاك والقرض لا يصح لانه مضمون بالمثل وان ادعى السبب لم اوسبب بيعه في عين المثل لا يصح  
وذكر في الدفعة ان ادعاه سبب لم اوسبب يصح وذكر ايضا ان ثبت كونه مكينا بالنقص اذا سلم  
هل يجوز فيه روايتان روى الطحاوي في الجوز باع بارة ثمن في الخطية لا على وجه السلم وله حصة في ملكه حينا  
بالوزن هل يجوز فيه اختلاف فعلى هذا الواجب الخطية المبيعة بالامانة ينبغي ان يكون فيه اختلاف في خارج  
وكذا انص على اختلاف في العدة قال ان ادعاه مكايلا فترجع عنه الكل فبر من على اقرار الخطية  
والشعر ولم يتر المصنف في الاقرار بقبول في حق الجوز على البيان لا في الاداء فلا يصح دعوى الدين المكمل  
لاكتساب ولو ادعاه بالوزن صح فاقا ولا بد ان يذكر انة فيقول اوله حنطة معسولة او غير معسولة  
جيدة او وسط وان ادعى وزنا في حق الجنس ان ذهب وفضة ولو مضى فيقول كذا دينار خوارزمية او بخاري  
باجيد او رديا ويحتاج للاذكر الصفة عند اختلاف النوع ولو تعدا واحد الاول فلو تعدا او الكل على الرواج لا  
مزية للبعض فيه على الاخر كوز البيع ويعمل الشري بآيات لكن في الدعوى لا بد من التبيين فان احدهما ارجح  
ينصرف الى بيع اليه وعند ذكر النسيب لا بد من ذكر كونه امر ولا بد من ذكر الجودة عند الحاجة وقال الامام  
النسفي ان ذكر امر خالصا ولم يذكر الجودة كفي ولا بد من ذكر ضرب ي داد وقيل لا يشترط واذا ذكر انة منقطع

في ضمان الغصب  
المغصوب ان كان قايما اخذ المالك  
وان حالما

لا بد من بيان الاعيان ايضا  
فان بعضها يكون مثليا  
وبعض قيميا وقد مر  
في اول الدعوى  
وفي دعوى الوديعة



















لأن المصنوع يوم التسليم والاتلاف وانما يرجع ايضا ببيعة يمكن نقضه ونقله لا ببيعة مالم يكن نقله فلا يرجع ببيعة  
 الحق والطيب ولذا قلنا لو كان حصر فيها بشر او ثوب او طين بالسبع لجدد ان لا يرجع لان الحكم لزوم الرجوع  
 بالبيعة لا بالنفقة حتى لو شرط في البيع ان يرجع عليه بعد الاحتراق بكل انتق بفسد كونه على خلاف  
 معتقده العقد فلو كان حصر فيها بشر او ثوب لم يرجع ببيعة الحق لا بما انتق في الطر و ذكر العا لم ينع في المشتراة  
 ثم استحق الرجوع ويجوز ان يكون مراده البناء بالطيبين كما لم ينع في لانه لو نقض بعد ورا با فكم يكن للنقض محالة  
 قيمة وفي الدفعة المذكورة عامة الكتب ان اشترى عند الاحتراق يرجع ببيعة البناء على البايع اذ نقض  
 المشتري البناء ببقاءه والمذكورة في الجاه انما يرجع على البايع ببيعة كونه مبيعا اذ كان المشتري سلم  
 النقض للبايع والما اذا اسكت النقض وفي شرح الطحاوي كذلك في الجاه لاصوغه في المشتراة  
 ثم استحق الرجوع على البايع ببيعة الشجار النابتة وفي الاجابة بعد انقضاء مدتها يرجع ببيعة الشجار  
 متوقفة وفي شرح الطحاوي اشترى بالجار ان شاء سلم النقض للبايع ويرجع ببيعة مبيعا غير متوقفة  
 ومز وسائر مفلوح فان شاء جبه نقضه لا يرجع بالنقضان في ظاهر المذهب ولما كان البايع  
 وكيل لانه البيع يرجع اشترى بعد الاحتراق على هذا الوكيل بكل ما كان يرجع به على الموكل في الحق وفيه  
 البناء والدار من على ملكه لطار وحكم على المشتري به واعطى الحكم للمشتري جلا يرجع به على بايعه  
 فجا، البايع الى المشتري وقال له كمد غاب لطار عنك فقال له من نصف عام فبرهن على ان لطار  
 ملكه منذ سنتين لا يندفع لانه تاريخ الغيبة لا تاريخ الملكة وفيه فادى القاضية ببيع في المشتراة ثم استحق  
 والبايع غاييب وطالبه المشتري بهدم البناء يهدم فان حضر البايع بعد الهدم لا يرجع عليه ببيعة البناء  
 بل الرجوع فيها اذ كان البناء وقت الاحتراق قائما وبسلم البناء على البايع فيهدم البايع ويحذف  
 نقضه اما اذا هدم المشتري او المشتري حال غيبته فلا شيء عليه وفي شرح الطحاوي خلافه وقال اذا هدم  
 المشتري البناء ويرجع المشتري بعد تسليم نقضه عليه ببيعة مبيعا في المشتراة ثم استحق الدار البيع  
 بان قال الدار والبناء له ويرجع من البايع ببيعة البناء على البايع لما عثره ان ورد الاحتراق على الحادث  
 بعد اشترى لا وجب الرجوع بل يرجع بالحق فقط ولانه لما توضع للبناء ايضا لا يمكن في تسليم البناء  
 الى البايع وقد ذكرنا ان تسليم اليد للهدم عنده سبب الرجوع اشترى دارا وهو يعلم ان البايع غيبه  
 باعه بلا اذن المالك ويبيعها ثم استحق الرجوع ببيعة البناء على البايع لانه موافق لمؤدور  
 وقد نقض الاصل فيمن اشترى جارية وهو يعلم انها ملك لغيره باعها بلا اذن واستولد تام استحققت  
 وغرم قيمة الولد واذا ولد ايضا لكونه والعصب غير حر ثم لا يرجع ببيعة الولد ولا ببيعة البناء على البايع  
 ويرجع بالحق على البايع لان العلم بالاحتراق لا يمنع الرجوع بالبدل لاختلاف البدل اذا العقد حسي برض  
 المالك في البيع الفصول مستمر لا تصرف للتوقف في لانه التصرف وقال محمد وكجا ينعى البايع الولد  
 والبناء ينعى الزرع وكوس بعد الاحتراق اذ الم يترك الزرع وفان الزرع ينظر الا قيمة يوم  
 الاحتراق فينصفه البايع للمشتري ان قلعه المشتري اشترى ارضا ويبيعها ثم اشترى نصفها ان البناء في  
 المشتري يرجع ببيعة البناء في كلها وان في النصف الاخر لانه وان ردا البيع في النصف الباقي ايضا حكم  
 لطبا لا يرجع ببيعة البناء وان كان البناء في كلها واشترى نصفها يرجع بنصف قيمته البناء وان ردا النصف

ان لا يرجع على البايع ببيعة  
 كونه مبيعا اذ كان المشتري سلم  
 النقض وقال البعض  
 بل يرجع بالحق  
 من زبانية غرم  
 وان اسكت النقض

البايع

البناء ايضا فلهذا لم يرجع بنصف لانه الرق بياضتان وفي الجاه ببيعها ثم اشترى نصفها شاعرا  
 ردا ببقية الدار ويرجع بنصف قيمة البناء وان اشترى النصف ببيعة ردا كان النصف ولا يرجع قيمة البناء  
 وذكر العبد وان اشترى نصفها ببيعة والبناء فيها يرجع ببيعة جميع البناء وان في النصف الاخر ردا بعض  
 البناء ولم يرجع ببيعة على البايع ولو استهلك البناء قبل الرق فهو رضى وان اشترى الدار لا البناء وقال  
 اشترى كان البناء بعد الشراء وان اشترى على ملك ببيعة البناء ايضا وقال البايع كنت ببيعة البناء  
 فانقول قول البايع لا كما حق الرجوع عليه باريد فالحق اشترى منه نصف دار ثم اشترى النصف  
 قبل القسمة فالبيع على النصف كباقي وان بعد القسمة فالبيع على النصف كباقي وهو الرجوع اذ يرجع المشتري  
 على بايعه بالحق وفيه البناء وكذا لو لا يرجع البايع على البايع لا بالحق عنده وكذا اذا رجع المشتري على بايعه  
 بنقضان العصب لا يرجع البايع على بايعه وعدهما كما يرجع البايع على بايعه ايضا ببيعة وكذا في الخلاف  
 اشترى عدا فمات في يده واطلع على عيب ويرجع بنقضان ثم يرجع بايعه على بايعه ان اشترى المشتري الجارية  
 وتزوجها واستولد تام استحق الرجوع ببيعة الولد على البايع ولا يرجع المشتري على ملك الجارية بعينه  
 بايعا كان او واهبا عنده لانه يتقبل لذة الوطى ويرجع ببيعة الولد في فصل الشراء في فصل الغيبة  
 وكذلك اذا نقض او قلع ما بناه او غرسه المشتري على البايع لا على الواهب كذا الحكم  
 في الصدقة وموصية لا يرجع على احد في الميراث لو هدم الوارث ويرجع على بايعه ببيعة كذا لا يرجع ببيعة  
 بان اقبلت بايعه دارا ببيع فيها وقع في حصة ثم اشترى لا يرجع ببيعة البناء على بايعه كذا في البيع  
 بعد الحكم بالنفقة ثم استحق الرجوع بالحق لا ببيعة البناء وكذا الجارية المأسورة اذا اخذها المالك القديم  
 واستولد تام استحق الرجوع بالحق على المشتري في العدة ولا ببيعة الولد ومحمد بن زكريا بسبب للمقنن ومحمد  
 السلامة بوجوب النصف وان قال اسكت هذا الطريق فانه آمن فان اخذها ملك فانه من فاحذه  
 ينعته كذا قال في الفتاوى وانه مخالف لرواية القدر في فانه نقض اذا قال في عصبك النسب فانه من واهب  
 فانه من لا يرجع وانما يرجع ضمان السلامة فيمن عده والمخافة وقتة اشترى غنما ببيعة واهبها وظهر ان  
 فقال لا يرجع الا ان كان كرجل او رجل اغتصبك فانه رجل ينعى الغنم فانه احيى فبايعه ولم ينعى ان البايع  
 الاول اخذ الاغنام فبغير هذا المفلس يجب ان يغتصبه ان تغتصب اجرة العلم على ان البايع لا يملك النصف  
 البايع الاول لانه لو رجع ببيعة في ضمن عده المخافة ببيعة فاذا قال العبد اشترى فانه عده فاشتراه ثم بان  
 حر او البايع لا يدري لانه في ضمن عده المخافة وقتة اشترى سكند دار وقف فانكر المتولى اذنه بالسكنى وامر  
 بالدفن ان كان البايع بشرط الرق رده على البايع والا فكل يرجع بالحق ولا بالنقضان وفيه هذا قلنا في بيع  
 في ملكك ببيعة ثم اشترى في ارض الغير فاشترى ربا الارض ومعه لا يرجع المشتري على البايع في  
 اذ الم يبيع بشرط الرق كرامة الوقف انفا واذا اراد المشتري ان يرجع البايع في غير البلد الذي وقع فيه الاحتراق  
 لا يكون له ذلك لم يثبت الاحتراق عند الحكم وان وقع البيع على المشتري في ارضه ببيعة ببيعة وبنان والراحم  
 لا يملك ان يرجع على بايعه لانه شرع كما اذ رجع البايع المبيع بعيب ببيعة لا بقضاء لا يملك رده  
 على بايعه لانه يبيع جديلا فيخلفه لاولا اشترى ارضا وغرس فيها ثم ان رجلا اشترى ثلث هذه الارض شاعرا  
 بفسم الارض فما وقع فيه اشترى لبايع فيقلعه ويسلم المشتري ولسر دمة المشتري قيم الاشجار

مطلوب  
 اسكت هذا الطريق  
 فانه ضمان







الا بايع ويرجع عليه القيمة الشجر التي تبت في الارض من المشتري على قلع غره ان يبيع اولم يبيع ثم يبيع البايع على قلع  
الشجر فارض المشتري ولو كان المشتري من غير اهل البلد فتمت او بغير فطرة ثم استخفت الارض ويرجع بغيره ما احدث من  
الفطرة لا بما اشترى في كرايه والقيمة وان بناه من اهل البلد او قصب او هجر فتمت ويرجع بذلك على البايع  
وكلف البايع قلع الشجر واداره فبعضه ما يجره من اجل انما اشتراها من غير اهل البلد فتمت او بغير فطرة ثم استخفت الارض ويرجع بغيره ما احدث من  
والخيار ان يرجع على البايع وبما يبيع على البايع على الترتيب المستحق اذا دفع الا المشتري الثمن الذي اخذه منه البايع فهو متبرع  
لا يرجع به على البايع لانه قضي في غيره بغير امره **فروع** اشترى جارية فوله تاد شجرة فموتت والتمها عليه او اشتراها  
رجل بالبيعة والولد في يد المشتري تبعا للولد والتمرة وهل يشترط الحكم بالولد والتمرة مقصورا خلت فيه قبل القضاء  
بالاصل فتعاقب بالفرع وقال الصدر لا بد من القضاء بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يده اخر فان كانت  
ولدت من عشرين فهو حرم بالقيمة يوم الفسخ ويرجع على البايع وقد مر ولو مات مولد له شئ على المشتري ولم يمتل  
واخذت منه عشرة الا في غم قيمة لا يفرق وان ماتت تركت ما لا يكثر اقله المشتري لا يفرق بين البايع شيئا وعليه العفو  
ولو اكتسب الجارية او وهب لها ما اخذها المشتري مع الاكسب ولا يرجع على البايع الا بالنسب ظهرت اكثر من عوة  
ومات البايع لا في ارثه وتركة البايع قائم نصيب الحكم على البايع الكسب وحيث دفع المشتري عليه من الجاهل  
البايع الا في اشترى جارية اسمها شجرة الدر واخذت بذلك الاسم وعقدت له المشتري او رجوع بالثمن قال في الفتا  
من جارية اسمها قصب البان يبيع الدعوى ان كان قال اخذت على الجارية التي اشترتها منك وكفط في الاسم  
لا يمنع كدوى بعد ما في ذلك التوفيق لانه يجوز ان يكون لها اسمان وعلى هذا اذا ادعى المشتري عليها الفسخ في اسماء  
اصحاب المذود واشترى جارية بعشرين وزاد ثمنها الاربعة وانا لا اشترى بكارتها بغير المشتري نقصان البكرات  
ولا يرجع به على البايع كما لا يرجع بالعقود اشترى العبد والبيعة وقال في نقد الثمن العا الا عشرة واشترى العبد  
وهو الف وشرة اشترى الف وشرة فالا حوط البايع ان يشترى بذهب لانه على تقدير الاحتفاظ يرجع عليه  
بذهب فله لو اشترى بالف وشرة وفضايل في عشرة ثم اشترى العوض ويرجع بالف وشرة ويصرف البايع  
ولو ذهب لا يتصرف به اشترى عمارته بدينه بجاها والبايع يسمع قذبحا ويحجل من فاضلها بافان البايع الاحتفاظ واقر  
بالبيع فبر من عشرين اشترى فاضلها لا يقبل لم يتولوا ان حكمنا بما رخصه بطاير المشتري واخذة المشتري من لانه  
اذا لم يتولوا واخذة المشتري منه لا يحكم بالرجوع على البايع لئلا يلزم اجتماع البدل في كل واحد فان قال البايع  
ان كان له لى او كعبه المشتري نجي ملكا البايع الاول وليس لك الرجوع من قبل ان يجره المشتري والى في كعبه  
وقال الامام ظهير الدين لا يشترط حفره لى وان اشترى المبيع ولم يكتف به على الكيفيل لم يجب على البايع  
فبعده هو بالجنه ولا يرجع على الكيفيل بغيره البنا وكونه من فلو كان اذن الثمن لا الحثالة فبها لى ان يرجع  
على البايع المحجل وان شئ يرجع على الحثالة التي بغيره لى ان دفع الثمن لا الكيفيل ويرجع لا الكيفيل وان كان دفع  
للا حوط كل يرجع الا الكيفيل ومعه ان كان اعطاه الا حوط كل يطلب الكيفيل حتى يافته فلو وكل يذوقه اليه فان كان  
اذا هو الموكل يافته في الحال فلو الكيفيل قبل ان يافته فلو كليل من الموكل ادعى عليه ان كان بايع منه جده او شئ منه  
واراد الرجوع عليه ثم اعاد هذا الدعوى على غيره وقال كان الدعوى الاول اعطى البايع للتناقض ان لا يفرق ويقول  
كان الاول بايعه من فاضلها فبها كسب فاشترى منه فمضى يسمع ولو ادعى على الاب انك بعت من فاضلها على الابن  
انك اشترى البايع ان قال بايع ملكا ابنا البايع لا يرجع كما ذكرنا ولا يجزى اشتريه فبها مع الشجر واحتفاظ الرجوع

مطلب  
فصل في عيب  
بلا امر

جاء في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

بكل الثمن

بكل الثمن وان اشترى بايعا يرجع له قيمة وكذا لو اشترى من النجس وان كان النجس فابا وادع المشتري والشجر  
ليرجع بكل الثمن واذا بايع بغيره فله في الكرم لو اشترى الكرم بلا اشجاره او اشجاره بغيره يرجع بكل الثمن وقد  
لا حصة للشجر من الثمن لانه تبع وعلى هذا لا يكون للشجر حصة من الثمن وكذا كل ما يكون تبعا للبايع اذا اشترى  
الباع وادعى التنازع عنده ويخرج انبات التنازع ويرجع على المشتري على الشئ منه والاحتفاظ اخذ منه الثمن  
للبايع ان يرجع على البايع وان صار حثا قضا لا صار ملكا باشرعيا بائنا لى الحكم ليس للمشتري ان يرجع  
المشتري على عطية السجل باجورى من الدعوى والحكم لانه لى اعياء حفره فموتت لا السجل بل يحصل بالبيعة  
ايضا فلم يبق ان استحوذ به الا احوار من فاضلها من الدابة فوارزم ولم يصدق في ان حثا لى الا رجوع لا رجوع  
على البايع المشتري ادعى التنازع ويرجع على البايع باشرعيا فظان يكون دفعا ادعى ان اشتريه من غير انما اقر  
والمشتري منه فقال البايع انما اجمعه منك كيت فبر من بايعة المشتري او لا اشترى دابة وحكم عليه باقر من  
المشتري علمنا ان اشتراها من المشتري يسمع بشرط احضار المشتري **كتاب الافراد** ابو فضول  
**الاول فيما يكون اقرارا** في يده واراد اعطاه رجلا فقال اشترتها منك القياس ان يومه بالدفع الى  
الدعوى انما ان يبرهن على الشئ منه في الاحتجاج ان يبرهن ثلثة ايام بعد التكفيل فان يبرهن في الايام الثلاثة  
وعلى القياس ان كان اقرارا ادعى المدعي ان لا يبرهن الا في ايام ثلثة ايام بعد التكفيل فان يبرهن في الايام الثلاثة  
ثم ظان ان كان له عليه فقال لم يكن لك على شئ بغير الجور بعدا حلف الحكم على انه لم يكن عليه شئ في الايام  
هذا العين ليس له ان يبرهن على شئ بغير الجور بعدا حلف الحكم على انه لم يكن عليه شئ في الايام  
وعند عدم الحثا من ليس باقرارا فادعى المدعي ان لا يبرهن الا في ايام ثلثة ايام بعد التكفيل فان يبرهن في الايام الثلاثة  
الحا عليه فبضنت منك بغيره ان يكون اقرارا او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
بلا اثبات الامر لا يثبت الا الاتصال وتوفاك في سبب فبضنت ان لا يكون اقرارا او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
فكره بغيره بغيره ام فاقا ردم قبل حلول الاجل للحكم وطالب به فله ان يحلف على ان لا يكون شئ وهذا  
لحلف يكون اقرارا بالمال المدعي ويسحان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصد به اذ فبضنت ان لا يكون شئ وهذا  
لا قول من جعل اقرارا بوجوب المال الموقبل وكذا الكلام اذا حلف الرجوع عند انكاره دعوى الرجوع والصدق  
فان المورث فرائضا متوقفا على ما عاده فبضنت المورث على ما عاده فبضنت المورث على ما عاده فبضنت المورث على ما عاده  
ادعى عليه لا فقال بضمته كذا بغيره بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاحتجاج الذي ذكرناه  
في اول الكتاب فقال اقصى الالف اليه عليه في اقله ثلثة ايام او قال غدا اعطيكها او اقول فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
من اليوم او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
اولا اعطيتكمها او قال اقل فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
او ابرأني بها او طلت بها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
او قال لا اقر اعلم فلانا او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
اشهد وان لم يكن الف درهم فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه فبضنتها او فاق في دفعته الما حثت بامر اقرارا بغيره فبما يبراه  
لا اعطيتك بلا ما ادعى عليه الف فقال لا اعطيتكها او قال ما فلان على شئ ولا تجزى ان لم يخط الف

احوال الافراد

مطلب  
مطلب  
مطلب  
مطلب  
مطلب

مطلب  
مطلب  
مطلب  
مطلب  
مطلب



لا يكون اقرا ولو لم يبد بالشيء لكن قال لا تجزئه لعل ان له على الف درهم ولا تعلم يكون اقرا او لا **فقال**  
انه لا اخبار لا يكون اقرا او لا **فقال** لا تشهد وان اعلان على الف لا يكون اقرا او لا **فقال** لا تشهد وان اعلان على الف لا يكون اقرا او لا  
ولا تشهد لا وفي احوال الباب استرنا ان قول لا تجزئه وقوله لا خبره اقرا **فقال** الكرخي الصحيح هذا ما ذكر ان قوله  
لا تجزئه اخطا **فقال** لا يجرى مجازا بل هو اجزاء **فقال** في الغيبة وهو الصحيح **فقال** في الغيبة وهو الصحيح **فقال** في الغيبة وهو الصحيح  
احد بهما ان الشهادة سبب لوجوب فنهى عن السبب لوجوب بالزور فاما الخبر ليس بسبب فيكون  
طلب لكم ولكم قال لوجوب شره وبين الحق فلا تظهره باخبارك على الف من غير منافع **فقال** شره  
لكن لم اقبضه او على الف من غير منافع **فقال** لا يصدق وصدق لم يصدق عنه وقال لا يصدق ان وصل لوجوب  
انه عليه من غير منافع او صدق لم يصدق في ذلك لا يصدق **فقال** لا يصدق بعد ما لا يصلح الحال الذي تكلمت  
في غير لا يقبل للتناقض ولو اراد ان يصدق بعد الاصل ففلا يصلح لكان غير منافع  
يقبل عليه ويؤمر برفع الحال اليه ثم يرضى ويحكم بالدين في ذلك بهر من عليه **فقال** لا يصدق  
على فلان لعل ان لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
او الحيدون الى الحق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
او ينفى هذه الدار وكلها في الحق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
من زرع فلان او هذا الحق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
وقد يصدق في العمل لكن ان لم يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
بالاضا ففلا العمل كخلاف قوله هذا الحق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
فلان ثمة او لم يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
عدل زحلي وكنت نزلت فيها معي احوال من عدل زحلي الا اذ بر من الا لاف في كانت في احواله **فقال** لا يصدق  
ان له على الف درهم او يخطى او كتبت بيدي ان له على الف هذا كله باطل **فقال** لا يصدق  
اليتبع حجة لانه عليه **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
فعل هذا **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
لا امره صكت الطلاق **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
وقوله لا كتبت للفقير **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
او اخطى على كاتب ليكتب القوم **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
ان الله تعالى **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
اعطى ثوب جدي هذا **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
له على الف درهم او قبيل ما يصدق **فقال** لا يصدق  
عليك مثلهما او اقل **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
اعتقت جديك لا يكون اقرا **فقال** لا يصدق  
في كسنتي لا عليك لعل **فقال** لا يصدق  
ولو قال اعتقت جديك **فقال** لا يصدق

مطلوب لو كان له الف درهم ولا تعلم يكون اقرا او لا

الخطا  
بكت وبادكار  
اي مهر

ايضا قلت

ايضا قلت فلانا فهو على خلاف **فقال** لا يصدق **فقال** لا يصدق  
ولو جعلت زوجه على الف درهم **فقال** لا يصدق  
الا اذا نص على قوم مخصوصين **فقال** لا يصدق  
بالرود **فقال** لا يصدق  
سبب ملزم **فقال** لا يصدق  
ولو قال لا اقبل **فقال** لا يصدق  
وبيعة **فقال** لا يصدق  
والا **فقال** لا يصدق  
غيره **فقال** لا يصدق  
الحق **فقال** لا يصدق  
فلان **فقال** لا يصدق  
عليها **فقال** لا يصدق  
وفي التوازل **فقال** لا يصدق  
يلزم **فقال** لا يصدق  
او يثبت **فقال** لا يصدق  
شئ **فقال** لا يصدق  
المذكور **فقال** لا يصدق  
فلان **فقال** لا يصدق  
وبري **فقال** لا يصدق  
جميع **فقال** لا يصدق  
وتركت **فقال** لا يصدق  
التي **فقال** لا يصدق  
ان **فقال** لا يصدق  
يوم **فقال** لا يصدق  
كثيرة **فقال** لا يصدق  
نصاب **فقال** لا يصدق  
خشرة **فقال** لا يصدق  
فهم **فقال** لا يصدق  
درهم **فقال** لا يصدق  
عظام **فقال** لا يصدق

مطلوب  
الاقرار كاذبا ليس من المهر

عنه















ولو باع المريض عبدا من اعيان ماله  
من اجنبى ثم اقر باستيفاء  
الدين صح من جميع ماله  
فاضحان

نائبان قال من قرع  
والحق له قال من غصب  
يلزمه وان كان  
بينهما منافاة صح

مطلوب  
اقرار المريض لوارثة  
بابطل بخلاف لعين

مطلب  
دين الصبي مقدم

المطالع  
البابح 'حق مناه  
قبل تسليمه لاي

فلا تفرق بيننا وبينهم  
وعليه ديون صحح بخلاف  
ما اذ كان باع من وارثه  
في حقه عبد الله

[illegible]

صح الاقرا

صح الاقرار كان الزوج قبله في الصحة وان كانت قبل الانفصال وكذا في ما قبل اقراره بيمينه منه فيه قدم صاحب  
دين الصحة ثم يكون للزوج كموافقته او كوارثه لا يكون عليه قال فيه لم يكن له عليه شيء ليس لورثة ان يدين  
عليه شيئا في القضاء ولا كونه لا يكون هذا الاقرار في كل حال مع اقراره لا يدين له على والده من ذمة امة  
صح بخلافه لو ابراه او دهمه وكذا لو اقر بقبضه له منه ولو كان ما دون ذلك ولو اقر لا يجنبه صح وفيه فصل في القضاء  
فان قلت فيه ليس على زوجي مهر او قال فيه لم يكن له على فلان شيء سيرا عندنا خلافا لقلت في لوم هذا الاقرار قولها  
فيه لا مهر له عليه ولا شيء له عليه ولم يكن له عليه مهر قبل الاصح وقيل يصح ولا يصح في الاصح اقر بقبض  
دين كذا فيه صح سواء كان عليه دين كذا ولا وان اقر بقبضه اذ ان فيه لا يصح ان كان عليه دين الصحة  
او صح فيه فاتفق كموافقه والوارث ان اخذ من عبد الكفر كموافقه قال فيها وقالت كورثة فيه فاقول لهم ولا شيء منه  
لكم لوجه له منه الا ان يبرهن على ما قاله اقرار فيه لها مهر لا الاقرار مثله صحيح وان لو ارث لعدم المهر فيه وان عبد  
الذول قال لا ما ظهر الدين وقيل حوت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدارها لغير ذلك القدر لا ذل لم يفرق  
هي بالقبض ولا يصح ان يصدق لا قام مهر مثله وان كان الظاهر انها استوفت شيئا ادعى عليه لا دونها  
او دواعي فصول مع الطالب على شيء ليس سيرا او اقر الطالب بدينه العلانية انه لم يكن له على كذا في عليه شيئا  
وكان ذلك في مرض كذا في ثم مات ليس لورثة ان يدعي عليه كذا في عليه وان يبرهنوا على انه كان لورثة عليه  
احواله لكنه بهذا الاقرار قصد حرمنا لا يصح وان كان كذا في عليه وارث كذا في وجوب ذمة نافر من يمينه  
الورثة على ان ابانا تصد بكمنا بهذا الاقرار وكان عليه احوال يصح اقر فيه بيمينه لامرته ثم اخذت  
فان صدق لورثة فيه فالعنف بطل وان كذبوه صح في الثلث اقر بارض في يده فيه انها وقف فبطل من الثلث  
كما لو اقر فيه بعنف عبده او صدق ملكه وان بوقف من غيره صدقة الفروع كورثة فيه جازية الكل فان اطلق  
ولم يبين انه من غيره او منه فهو من الثلث كالتبجده فيه ولا مال له غيره فاقرب بقبض بدلها فيه جازية الثلث  
ويصح في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع عبدا ماله اربعة اجنيه فيه ثم اقر بقبض عشرة فيه حيث يصح من كل المال اقر بيمينه  
بالبطوخ وفاتسم كموافقه انما يصح الاقرار والقبض وان لم يكن مراغبها بان كان مثله لا يجنبه العادة  
اقر بالبطوخ وفاتسم لا يصح اقراره ولا قسمته ولا يصح دعواه بعد ذلك ان لم يكن بالغ فالحق فصل في قبل ان  
عشر لا يصح اقراره ويصح بعده العدا كما دون لا يصح اقراره بالكتابة لانه لا يصح كماله وكذا اقرار  
بائع ثم اذا كان حرا لا يقبل على العتري ولا لبره العتري في البيع في اجنيه فيه ثم فقهه ثم اقال فيه يصح  
الاقرار فيه لورثة يوم في الحال تسليمه لا لو ارث فاذا مات يبرده لا مكان الصحة بالحق والصحة وكما لا يصح  
منه اقراره للوارث بالدين لا يصح اقراره بيمينه لان الدين بقبضه باسماها باع فيه في اجنيه عبدا  
وبائع الاجنيه في وارثه او مته صح ان كان بعد قبضه للوارث ملك العبد لا يصيبه لاحمونه لا يملك  
الوارث ان يخلص جميع الركة اذا كان معه وارث اخو فان لم يكن معه وارث اخو ملكه بفضاء ودين كذا في اذ باع  
خوارثه فيه عبدا عليه دين مستوفي يجوز البيع ويومر الوارث ان يسلخ الامام العتري فاقولنا انه لا يخلص  
اقر فيه لامرته التي ماتت عتري فله بعد مهر مثله ولو ورثة اخوي لم يصدقه في ذلك قال القاضي الام لا يصح اقراره  
ولا يفتق هذا ما تقدم في حوا اقراره فيه لها بعد مهر مثله لان الغالب منها بعد مهرتها بيمينه بيمينه  
ورثتها او ميتها المهر بخلافه لا لو اقر الوارث بدين في الركة فير كحيط صح كذا في قوله هذا المرام اربابا لليون







ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأت فوق عيار على فاقرب اليه ليصح اقراره على موكل كقول  
 بنف على انه لم يوافق بعد اخذ عليه ما على اليدون ليصح ولو قال انا واقتضيتك به فغا فعليه عليه ليصح ولا يلزم  
 بالموافاة الحال فانما يلزم بعدم تلك الموافاة لكون عدم الموافاة ملافا لوجوب الحال وعدم ملافة  
 الموافاة للوجوب ذكره ابن شامة وذكره بكر وكل قبيلا ما ذنبا او حورا ان يجوز او يكمل بالبيع او الشراء  
 كمالا او حورا لا يلزم له العدة قياسا او اخرا فانما يلزم بطلان البيع لكونه لا يملك الوكيل المشتري لان  
 البينة اذا ذل يبرهنه في حق الثمن والبرهنه في حق الكفالة وضمانها ما لا يكون في قبالة ملك حال اصفاف  
 حصوله اليه وضمان الثمن ما يكون بانما يملك مملوك كذا والعين الموقلة ليس بانما يملك مملوك لانه لا يملكه  
 ملكه المشتري بالبيع بنفس البيع لا بداء الثمن فيكون لزوم ما لا يلزم له مثلا على موكله وهذا هو ضمان  
 الكفالة لو باع بغيره ككفالة اذا كان وكيفا بالبيع فانه يستحق الثمن او لا ثم يجب عليه تسليم البيع على علم ان  
 البيع متعين فيلزم تعيين الثمن ايضا وذلك لاستحقاق التسليم فيكون للزوم بالعدة عليه ضمان التجارة  
 وان يضمن حاله فليضمن ان لا يلزم له ضمان الكفالة ولا ضمان يبرهنه لانه يملك المشتري بهذا الاداء حتى  
 ملكه حبه فما لم يملكه لست في ضمان الثمن الذي اذاه الى البيع بخلاف ضمان الكفالة لانه لا يملكه لغيره حتى  
 حبه من الكفالة عند ما ادى بخلاف اذا كان وكيفا بمن موقلة فانه لا يملك حبه بذلك كان ضمان  
 كفالة وكل ما ذكرنا في البينة فهو الجواب في العبد المحجور قال لاخر ما حكمت فيما يحكمه لا توكل بغيره  
 خصوص يكون حكما عليه ما سئل في حق هذا الماينة هذه وهرج مصحح ينفذ عن لا يكون توكله وقال  
 بهم مصحح بن رواست توكل بملك الا بضرع وغيره ما قال لا امراته است طالق ان لم تبع عبدي توكل  
 اشترى ثوبا بعشرة فقال له درهم بخرج ارمه من جابه فقال اشترى ثوبا من كان تقابل ثوبا لثا ببيع  
 والطلاق لا امراته وكيل من يمشي به جواهي من فقلت ان الوكيل يوم ثوب من رابطة في دية دام  
 فاشترى الزوج ان يكون على الطلاق ان لم يكن حال الماينة ففعلت ان يرد طلاق نفسه فقال الزوج نعم عليك  
 وان قال ان يرد طلاق امرائك فقال نعم توكل بطلب كذا ما منه طلاقا فقال ما تريدون من فعل ما تريد  
 فطلق الولد لا يتبع لانه محتمل زوج اخته بدون رضا ففعل وان الزفاف له اهل اجرت ما فعلت وكان  
 ايضا باع املا كهابلا رضا ما فعلت اجرت وزعت ان الاجازة كانت للمالك ففعلت لانهما مال كانت  
 عالمة بالبيع واذا في الاخر عونها فالقول لها بغيره اقرار ان الاجازة كمال الزفاف لانه تجمل الصدق  
 والكذب قال وكلت في كل احوالي واقتضيت مقام نفسي لا يكون توكلها عا فان كان له مناعة  
 كالتجارة مثلا يفرق اليه وان لم يكن له مناعة فهو معاملة مختلفة فالوكيل لا يملكه ولو قال وكلت  
 في جميع الاحوال فالتوكيل بها كالتوكيل عا يمتد الى البيع والشراء والوكالة على العين مثل  
 قوله وكلت ان تخلف عني لا يجوز اذا قال انت وكيل قبلي لا يصح وقيل يصح ويبا للموكل غير اده  
**نوع في اقسامها** اقر بالبيع والوكالة لا يثبت وكالاته باقراره هذا اذ برهن على الدين قبيل  
 ان يبرهن على الوكالة لا يصح زعمه وكيل في ضمان بطلبه كل حق له بخوارزم واستيفاء وضوضه فيه  
 والموكل غايب و برهنه ذلك بلا ضم عليه في ضمانه لانه لا يسمع فان احضره جاحدا او مقرا برهن  
 ثم حضر آخر لا يحتاج الى اعادة بركان على الوكالة لانه في ذلك الغايب وان برهن على الوكالة لانه ان يبرهنه فيه

لا يلزم له العدة بل يلزم  
 الا امره ان ما ذنبا  
 ان بالبيع بموكل  
 او حال كفة العدة  
 و صح بجهه وان بالشراء  
 ان يضمن موكله

فانقول له وان  
 الماينة

قال لا خفاء  
 اليك حاجة  
 ان يضمنه  
 فلو كان بالطلاق  
 والعناق  
 ففعلت  
 فلا حاجة  
 ان لا يبرهنه  
 فانه لا يبرهنه

في حقه ثم ادعى عليه موكله حقا او لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالةه بخلاف دعواه الوكالة بغير موكل آخر  
 ادعى انه وكيل فلان يفتقر دية التي على المحر او ادعى انه وصي فلان الميت في قبض دية الذي على هذا ادعى  
 انه وارث فلان فلان الميت عليه او غيره كذا وبرهن على الوكالة والدين او كوصاية والموت والدين او  
 الولد والموت والحق برمانا واحدا قال الامام يقبل على الوكيل له كوصاية والموت وكورانه وحكمه ثم تعاد  
 البينة ثانيا على الدين ويحكم الدين بعده وقال في ذلك يقضي بالبرهن فيحكم بالوكالة او لا ثم بالمال باقية واحدة  
 اقر بالدين وانكر الوكالة وطلب اعم الوكالة له كخليفة على عدم علمه بكونه وكيفا قال الامام لا يخلفها جباها  
 يخلفه صدقة في الوكالة في قبض العين لا الامتنع عن دفعه في الدين لانه في العين لو امتنع في الدين بعد  
 بالعين ولو كالاته لو برهن من مدعي الوكالة على المقبول كالاته على كونه وكيفا يقبل وان كان برمانا على المحر  
 كما اذا ادعى احد الورثة دية على الميت واقر المحر للبرهن عليه وان كان غير المحر فخره فليس له حرام  
 عند حاكم وكل يفتقر كل حق له بخوارزم فان كان الحاكم يوافق الموكل استأذنتا بجعله وكيفا فاذا حضر  
 عند حاكم الحاكم رجلا ادعى الموكل حقا وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج للثابت بوكالةه وان لا يعرف  
 الموكل لا يجله وكيفا لان موكله يفتقر له وقت القضاء شرط ليعلم ان الحاكم لم يكون وان اراد موكله ان يبرهن  
 انه فلان ابن فلان العلة فيه فحصل العلم للضام لا يقبل لعدم حصره وان اراد ان يبرهن عليه فيكتب له  
 قاضيه كدست لذلك بعد ان فلان ابن فلان كالاته وكل ابن فلان لا يقبله ويكتب به لان حضر المحضر  
 ليس شرط السماع البينة للكتاب الحكم وعلم ان الحاكم اذا لم يوافق الموكل البينة على ان فلان ابن فلان  
 انفلان في هذا الخلاف فركانه قاساه على الكتاب الحكم اكثرى حمالا ليعمل على المصلحة ويستوعق الاجرة وكيفا  
 ثم يفتقر للمالك اليه فاعطاه ذلك الوكيل بغير الاجرة واستنع عنه ادعاء البينة ان كان كالاته بغيره برون  
 الحكم في بالدين والامر ابر على الدفع وان انكر الامر خلفه لجمال على عدم معرفته بامر وان لم يكن يدري موكل  
 لا يجبر على الدفع ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولا على فلان كالاته انما على جله ما وكله فلان  
 بالخصومة وبرهن على انه وكيل بالخصومة يقبل وفي الروضة شهد امانة وكيل فلان بالخصومة فافكره انه وكيل  
 الطالب لا يسمع وان كان وكيل المطلوب يسمع **نوع في الغزل** واخراج في الوكالة وكيل البيع  
 اقر بطلانها بالحق من المشتري فوكل الموكل ليقض الثمن من المشتري ان كان وكالة الموكل بامر فخره ليس له وكيل  
 اخرج موكله عنها وان لا يامر الحاكم بل يبرهن نفسه لا اخرج به وعلمه ان لا يملك خراجها  
 في الفصلين والحكم اذا علم بغير الوكيل بطلب الثمن ان يوكل الموكل بطلب الوكيل وعلم ان وكيل البيع  
 اذا نوى في قبض الثمن اخرجها عنها او جعل حق قبضه للموكل حقا اذا ادعى المشتري منه الى الوكيل بعلمه بالاخراج  
 لا يبراه وان قبض على بالاخراج يبراه الامام ان ليس للموكل ولا للحاكم اخراج في الوكالة في قبض من باع  
 وان اخذ الوكيل على قبضه ايضا لان القول في حكمه تصرف لا يتصور وخالف الرسول يصح بلا علم  
 وفي السيرة قبل علم الوكيل والرسول والمأمو يبيع بلا علم بعد علمه بلا علم ودخل الوكيل بالطلاق وكفاح  
 لا يصح بلا علم لان لم يلقه الفريسي لكن يصح كالاته فيكون غوا كالاته الوكيل الغايب كالاته  
 قبله وعلم بانه او اسل اليه لا او غيره خا او عبد كالاته او صغيرا فلان الموكل ارسله اليك لم يملك غزله  
 في الوكالة الغزل وان لم يرسل لم يثبت اليه كالاته على كالاته غايب الوكيل لا وان اجره بالقول على

ولا البيع آخر لطلب البينة



او مستورا ان نزل وان لم يصدق الخبر اذ بان صدقه وكذا في حجر المأذون والافيا بسبع الدار المقنعة وكذا في  
البركة وبجانبه جده الوكيل لا يملك اخراجه عن الوكالة بل يعلم الموكل ان يبيع بغيره بغير موته  
مقتضى ما وضع الذي يملك الموكل غل وكيلة فاما في الرهن اذ وكل الرهن بعدل او المهرين بسبع الرهن  
عند حلول الاصل او وكيل بالام باليد لا ينعزل وان مات الموكل او جرحه او كسل بالخصومة بالتمسك بغيره  
بجواز الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بغير موته او كسل بالتمسك بغيره بغير موته او كسل بالتمسك بغيره  
عقله ساعد لا ينعزل اذا قلنا اليوم والكرة سنة عند محمد بن حنبل وكان يقول لو لا شهر ثم رجع لاسنة واقام  
الامام ان اكثر السنة مقام كل ما وكلت وارادت فوعده وكالته ما لم تمت او لم يمت بدار الحرب وكل ما كان رزقه  
قلنا قاذوا من ذوات زوج فاباها وزوجها منه وكيلة جاز فاباها ثم رزقها منه جاز بناء على ان وكيل  
بزوج امرأه مقيته يملك ان يزوجها والوكيل بشئ من ماله لا يملك على ما لا يشاء الله تعالى والوكيل  
بشئ من ماله لا يملك ان يبيع بغير موته او كسل بالتمسك بغيره بغير موته او كسل بالتمسك بغيره  
وسببت ثم حوت واخذت وزوجها منه جاز عده خلا فاما تزوج موكل امرأته او ذوات رزقها منه جاز  
لا يصح لم يجمع بينهما او اربعا سواها او باع الموكل ما وكله بغير موته او كسل بالتمسك بغيره بغير موته  
لا ينعزل الوكيل فان عاده اليه قديم ملكه بان رد عليه بغير عاده عادته بغير موته وان لم يعده قديم ملكه لا يعود  
الوكالة والاذا نزل في النكاح لا تعود وكالة بالطلاق وطلوها او طلعه في النكاح وانقضت عدها ثم تزوجها  
فطلق لا يقع ولو لم تنقض عدها لا تبطل الوكالة لا مكان ابعاع طلاق اخره الوكيل وما روي عن النكاح  
بطلاق الموكل تبطل وكالة محول على الانقضاء وابتاع الموكل الثلث لعدم محليتها بعد ذلك بخلاف  
اذا وكل بالخلع ثم خالعه لان الطلوع لا يفسد رخصته او جعل امرأته بائنة او قال لها انت  
طالق ان شئت ففانك شئت سقط طهارته والاثر ولو جعلها لا يبيع بغير موته او كسل بالتمسك بغيره  
فعلة وكالة وعمل لا مطلق لان تصرفه في الوكالة كالقول ومحمد بن حنبل لم يوجد كون للزوج  
العين في ملك الموكل تعذر التصرف على الوكيل مبيع قديم ملكه يعود تصرفه كالوكيل اذا باعته ثم رده  
بغير موته ملكه ببيع ثانيا وفي المستوفى كله اليه فبشرها الموكل ثم رجع او وكيل ثم رجع موكل عنها لم ينعزل  
مباشرة ثانيا بخلاف ابيع كحمار لان الوكالة لا يبيع بعد بائنة حتى ملك الوكيل بعد بيعه بغير موته  
العين وعاد اليه لخصامه وعقود واما المبيعة فلاحق ولا حكم له ببيع ملك الوكيل فانه بعد المبيعة لا يملك  
التسليم لا الرجوع في حاله والعين لا يبره في اليه الوكالة بخلافه فاما وكالة بالبيع بعد بائنة حتى  
رجع عليه الموقوف وبها وكالة ينعقد جواز التصرف وكذا الوكيل بالبيع بغير موته او كسل بالتمسك بغيره  
وطلوها بغيره انقضاء عدها رزقها من الموكل حتى يبعها الوكالة وكذا الوكيل بكتابة عبده وكتابة الوكيل  
او الموكل بغيره رزق كاتبة الوكيل حكم الوكالة لا يفسد كاتبة في المبيعة وكله بسبع وان لم يبرها فهو رجوع  
عنه بخلاف الامام ومحمد لا يفسد الوصية بغيره الوكالة وكذا الوكيل ببيع رخصته ثم رجع عنها بخلاف  
اذا وكل ببيع الرهن وبيع الوكيل الارض دون الزرع لان البتة ولو نزل في بيعها انزل الارض  
امر بغيره دار وهي ارض بغيره في بيعها ليس ان يبيعها بغيره ولو كانت مبنية فزارها بغيره او غيرها  
لا يبيع وكله ببيع رخصته وهي مشابهة فصار بغيره فلو كان عليه حاله بخلافه فاما امره بغيره بغيره

فان تروى جها

قلنا وحكم فعه فصار دهننا حيث يبطل الوكالة وفي البيع لا يبطل الوكالة وكذا في الرجوع  
ثم اراد الرجوع قال بعض ائمة الحج ليس له ان يبرأ في الطلاق وكذا في كماله قال الرجل جعلت امرأته اليك  
فطلقها ثم شاء اذ قال جعلت حق عدي في يدك تنقذت من شاء او قال لا غنى عدي اذ اشئت كطلن  
امرأة ان شئت لا يملك الرجوع لان تغير الرجوع التي حكم الامر وان في البيع والشراء الاجارة بغيره  
وقال بعض ائمة الحج لا ينعزل في كل الفضول وليس فيه رواية حطون كل غلظت فانت وكيلة وكالة  
مستقبله ثم غلظت فيكون وكيلة وكالة مستقبلة لوجود الشرط ومع تعليق الوكالة لا يخطو اذا اراد  
الموكل خذله عن وكيلة الدورية كيف يبرأ قبل يقول غلظت كل ما وكلت وان لا يصح لان فيه تعليق القول  
بالشرط حيث قاله معناه ان صرت وكيلة فانت موزولة لان المعلقة بالنول غير ثابتة فكيف يصح النول عنه  
واختار محمد بن النعمان ان يقول غلظت عن الوكالة لا كلها او غلظت عن ذلك كله انه ايضا مشكل لان الظاهر  
قبل القول في ذلك ان لا ينعزل في كل الفضول والاخراج والمعلقة بغيره فانه لا يتصور الاخراج قال الفقيه ابو جعفر  
والامام طهيري الذين يقول رجعت عن المعلقة وعملت عن المقتدة ولا ينعزل النول عن المقتدة على الرجوع  
عن المعلقة لانه اذا قدم النول عن المقتدة بغيره وكالاه في المعلقة فلا ينعزل عنها بعد الرجوع  
عن المعلقة وهذا الغاية اذا خضع لفظ الرجوع بالمعلقة في الوكالة امر انا في خلاف الامام ان الاخراج  
عن المعلقة بلفظ النول لا يصح قال الفقيه ابو جعفر واختار بعضهم في زماننا ان يكتب في كسك الوقت  
اجارة ان يوافق وكل فلا تاجارة هذا الوقت في كل سنة وكلما اخرج من هذه وكالة فهو كيلة  
في اجارة وعرضه ان يملك اجارة توقف اكثر من سنة الا ان تبطل هذه وكالة بغيره بغير موته  
ذكرنا خلافه بغيره ان لم ينعزل في الوكالة بغيره الشرط وادارة الاصل قال ابو نصران كان في ذلك عقد ببيع  
بان يكون للوكيل على الموكل دين قاره بسبع مال الامر يستوفي دينه من ماله التوكيل فيه فخرج  
اخراج قال الفقيه سبب ضيقها اختلافهم في تفسير هذا الشرط فان ابن سبب في الامام ان  
الشرط معناه حجر الموكل بغيره وكيلة وان حكم خالف للشرع فيبطل كما اذا شرط الرهن عدم كمال المول  
حقنوا بالدين وشرط البيع ان يكون ملك المبيع في يد غيره وجب في البيع وكذا في كل عقد يبطل  
حكم الشرع يبطل قصده وسبق الى ذم بغيره ان ينعزل الوكالة بغيره فانه قال ان غلظت  
عنها فطلعت وكالة مستقبلة ولو طرح بهذا يصح قلنا اذا بان بغيره لفظه ولا ينعزل ان لم ينظر الى الموقوف  
ونصير الى اللفظ وخاراد الاصل في هذه وكالة قاله في متيما اخرجت من هذه وكالة فانت وكيلة  
وكالة مستقبلة فيجوز بطلانها في سببها لكن في غير كوقف وفي كوقف يبطل هذا التوكيل لئلا يطرقت بدوام  
يده عليه مدة التملك ولذا منعوا اجارته في واحد اكثر من ثلث سنين وان اراد الموكل اخراجه ايضا  
يرجع عن الوكالة المستقبلة وله ولاية الرجوع لانه امر غير واجب واذا خضع الرجوع من الحكم العام ثم خرج  
عن الوكالة المستقبلة فتم طرحه ولم يحصل النول للرجوع فان تعليق بغيره بغيره بغيره  
بعض من يحن في هذه المسئلة للموكل اخرج عن الوكالة لا ينعزل لان حاله في حجره في التصرف  
في ملكه خلا وكيلة بالطلاق وكذا في كماله انما بالخطا فكانا عيني في ولا رجوع في الجاهل  
وما خلا الوكيل بالتمسك بغيره كماله ان يكون في المعلقة لا يصح عند الامام وجوده بغيره

عند محمد



والوكيل ان يعلم بالوكالة  
فكذلك يصح عزله وان  
علم بها لم يردحها  
والوكيل بالتامس  
الطالب عوص

مطلوب  
الوكيل بالخصوص  
لإبلاغه بالصالح

مطلوب  
التوكيل بالأرض المحصنة

[illegible]

قال الكوفي



وفي الدين اذا وكل بطلب كل دين لم يخل في خوارزم فخر زياره او اعاده لا يصح ولو قال في كل  
دين لم يخل فقدم مستقرض من في خوارزم الى الجار يصح دعواه وكله بطلب كل دين لم يخل في خصوصه وقبض  
فقبض من ان سلبا بعد كونه له عليه ولو سلبا في غيرها لم يخل في خصوصه لا يخل في المصلحة لكن لا ان  
يقبض دارا فقبضه لو كان له في غيب قبل قبضها وعي الامام انت وكيل في قبضه على الناس لا يصح على  
الطوائف ولو وكل بكل حق له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز قال لو قبضت  
ثم المديون المال فضايع منه او دفعه الى الطالب صح اقراره وبري اليوم بخلاف اقراره بقبض الطالب  
لان قبض الطالب يبطل حق الوكيل في القبض واذ اخرج من كونه له اما قبض الوكيل بغير الوكالة فصح ثم القول له  
في دعوى الضياع والدفع **الفصل الثالث في قبض الدين الوكيلان** بقبضه لا ينفرد احد منهما باستيفائه  
حتى لو قبض احداهما لا يبرأ المطلب وبالقضاء ينفرد احداهما استيفاءا وليس لمن وكل بقبضه ان يוכל  
غيره وفي المطامع وكوكيل بقبضه ولو وكل في غيبه صح حتى لو سلم اليه فضايع في يده لا يخل في كونه  
خذ هذا لا يخل في اطلاقه وادفعه الى فلان بغيرها فقبضه جاز قياسا وانما لو قبض بقبضه في قبضه  
وكيل آخر ليس لان قبضه من الوكيل الاول ولو كان له كوكيل بقبض كل حق له لم يقبضه من الاول ولا يخل في  
قبضه من الثاني وكله بقبض دار له معين في فلان بقبضه ثم وكل في قبضه ايضا ان كان الاول قبضه قبل وكيل  
الآخر اخذت من الاول الا لا يخل في قبضه من غير المعين المستحق المعين ادعى كونه له من الدين فان صدقه المدين  
فيه جبر على الدفع ولا يخل في قبضه من غيره وان كذبا وسكت لا يخل وان دفعه لغيره ايضا فان جاء  
الموكل فاقرب بالوكالة فقد تم وان انكر ما اخذ من غيره دينه ورجع كونه على مدعي الوكالة ان قابضه او استهلكها  
ضمنه مثله وان ملك ان صدق لا يخل الا اذا كان اليوم قال اخاف ان حضر الدين ان يملكه بك فيها وضمنه  
او قال مدعي الوكالة اقبض منك على ان ابرك في الدين كما اذا قال **الاب** لفلان خذ صدق بنت اخذ  
منك ابرك على ان ابرك من خمر بنته فان اخذت البنت من فلان الصدق رجع الحق على الاب كذا اذا  
كذب فيها او سكت واخطاه رجع على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع على مدعيها ثانيا وان اراد ان يقيم  
ان يخله بانه ما وكلته له ذلك وان دفعه من سكت ليس لان خلف الدين الا اذا عاد الى التصديق ولو كان  
دفعه من كذب ليس لان خلف وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل ولو قيل ان خلف الغريم  
في الجود وسكت بانه ما تعلم ان الدين وكله اذ اخلت ثم الامر وان سلك لا يرجع على الغريم لان اقراره بالدين  
ظالم في الاخذ منه وان شاء خلف الدين بانه ما وكله فان خلف استخلفه فان سلك رجع كوكيل الطالب  
واما في الودعة اذا صدق مدعي الوكالة فيها لان لا يدفع لان اقراره في الدين لا يملكه الدين بقبضه ما بها  
وفي الودعة ملك الغريم ينفذ قال ما انا بوكيل لكن ادفع اليه فانه يجره ففعل الحق للمالك لا يرجع على المدفع  
اليه بقبضه للدين والودعة وان شرط الضمان عليه وفي الكسب علم عدم وكالة بقبضه ومع ذلك اعطاه  
فالمقبوض ما له عنده للملاحة وان اراد الاسترداد قبل قدوم الغائب لم ذلك لم يضر في يده ضايع الغريم  
ولا ضمان على الغيب فان قدوم الغيب واجاز قبضه ان قبض الضياع في حال الغيب ويجعل كانه وكيل  
او ان قبضه لا يجعل الاجاز بعد الضياع فباخذ دينه ووديعته فما دفع له عليه الغيب وكل رجلا  
بقبضها واعطاه بقبض الوكيل زني فاعطاه لم يجر على الامر وان ضايع منها الوكيل ولا يرجع على امره

وان لم يعلم حال قبضها لم يجره فان ضايع في يده من مال الامر وان كان قابضه لا يجره او باخذ بالحياد  
وبعد قبضه لا يرجع على المدين في قول الامام استقرض منه لغاوه ان يعطيه رسول فلان وزعم  
الا عطاء او اقر الرسول بقبضه وانكره مستقرض دفع الموضع لا يجره مستقرض **نوع اخر** وعلى الوكيل  
بقبض دين مثل ما وكل بقبضه لم يجره موكله وقبضت له خاصة وكان وكيله يدون الموكول لا يخل في قبض  
بقبضه الا براءه والجهة واخذ الرهن وملكه لغيره بخلاف وكيله بالبيع حيث ملك الموكول له قال المديون  
لوكيل خذ هذا رهن اقبضه لك الدين لا تملكه ايام فاخذه وملكه لا ضمان على الوكيل وكذا لو اخذ  
رهنه او وثقه كبر ولو اخذ بقبضه بشرط البراءة فهو حلال لا يجوز للوكيل بقبضه من موطئ الوكيل  
بقبضه والدين اذا قبضه بكتابة براءة وشهود لا يخل الا اذا كان قبضه لا يقبضه الا بشهود وان زعم  
الوكيل الا بشهادة وكذا لو قبضه في القول للوكيل له دعواه المخرج من الهدية فقبضه من الدين ثم قبضه كوكيل  
ان علم بدفع الموكول من والا لا وهب لطالب الدين او ابراءه او مات الطالب ثم دفع اليوم الدين للوكيل  
بلا علم الا ببراءة في فصل موث الطالب ولان يستره وان يجره بقبضه فضايع في يد الوكيل لا يخل في قبضه عند ذلك  
خلاف المحذور في فصل الا ببراءة يستره وان ضايع من قبضه الوكيل ان اخذ من بعد علمه وان قبل العلم به جرح  
على الطالب قبضه ما عليه مدعي الوكالة على كذبه فيها ليس الاسترداد لانه دفعه اليه على وجه القبض وكذا لو  
لا يجوز ان يكون وكيله في القضاء والقبض ووجه التوكيل بقبضه وتاخره بلا رضه للمضم ولا يجره  
بعبثه مطلوب وينزل بعبثه الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتاخره بلا رضه الطالب حال حوته لم يجره بلا حجة  
فان ضايع الطالب بالمال بعد توكيل على ان ليس بوكيل ان يطالب المجلد والمحال عليه فان نوى الحال  
على المحتال عليه وعاد ليس على المجلد فلو قبضه المطلب ولو كان بالمال كقبضه اخذ الطالب بقبضه بعد  
التوكيل ليس بوكيل ان يبقا خذ الكفيل وكله بقبض دينه فباب الوكيل او محمل قبضه له شهادة او جحد  
الوكيل وعليه دين صح وان قال الوكيل بقبضه وضاع عندي فالقول للوكيل في الكاذب لا يصح  
التوكيل بقبض الدين في عبده عليه من الاول او لا تاويل قوله في عبده اي في عبده من الوكيل في القصور وكل  
المديون ببراءة غيب صح ولو وكل بقبض الدين في عبده لا يصح كوكيل بقبضه على قبض  
بعضه لا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل **نوع اخر** في الماشور بدفع المال لعضد الدين وفيه  
قال المديون بعبثه بلدين مع غلام او غلامك وابنه او ابنتك ففعل وضاع في يد الرسول قبل الوصول  
صلى الدين وضاع في المديون لانه رساله فلا يتم الاداء قبل الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامه  
او غلامك وابنه او ابنتك لانه وكالة فتم القبض بوصول الوكيل وكله بقبض الدين في كوكيل  
ورغم قبضه وصدقه موكله في طلبه وكيله ببراءة قبضه لا جله قال الموكل اخاف ان يجره الدين  
ويترك قبضه وكيله وباخذه من ثانيا لا يملك المدفع موكله باخره باخره جرحه في كيله فاذا حضر  
الدين واخذ موكله يرجع موكله على الوكيل عاذه اليه وان كان صدقه في القبض وفي كتاب الموكل الامر  
بقبضه دينه فقال قضيت وصدقه الامر فيه خلف الدين على وصوله اليه واخذه من الامر لا يرجع لما مور  
على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث قبضه عليه بالدين لان الاقرار اغا بطل الحكم على خلافه اذا كان  
لحكم بالبيضة اما بعد فاعلم الا براء ان اشترى من زعم خمر البائع وكذبه بالبائع يوم اشترى بطلبه لا يصح

مطلوب  
قال الوكيل بقبضه وضاع

نوادير بن رستم







المعارف

مجلس  
مفتي  
الملك

البيات الحور























مظ  
العكيل نكاح امرأة  
يملا نفسه

الباب











للصبي ص

[illegible]



للكاتب على الكفيل وهذا امر من ان يدفع ما عليه لولاه ولو لم يولد له عليه بن علي ابيه او جده فكفيل رجل لم يجر  
لان دخله كتابة فهو ملكا لله مولاه ويدل السعاية كبدل الكتابة لا يجوز ان كفاله عنده خلافا لغيره اذا  
اعتق عبده على ما تكفل به رجل حين يبيع اذ في رجل قبل ببيعته فكفيل به رجل يغير ذن ولية جارت وتواخذ به  
الكفيل لان تسليم النفس للرجل لا يزم على البعته حتى يفران ما ذنوا جرحه وليان لم يكن ما ذنوا فالتزم الكفيل ما هو  
لازم عليه وهو مما جرى فيه النيابة فان طلب الكفيل ان يفرقه البعته ليس له الا ان يفرقه في نفسه وان كان  
للبيعته طلب ذلك لان قوله لا يزم عليه شيئا الا ان يكون تاجرا ما ذنوا فيكون قوله ان يفرقه في نفسه  
لانه اذ قلنا في هذه الهمة فهو مفرط بالجنون وليس له الا ان يفرقه في نفسه وان كان تاجرا ما ذنوا فيكون قوله ان يفرقه في نفسه  
في رجل ان يفرقه في نفسه جازي فهو خذبه الكفيل باخذ كفاله من لسانه ولا يزم عليه ذن ولا يفرقه في نفسه هذا  
ما ينفعه فلان باخذ الاب حقه يحضره ويدفعه اليه ويخلصه من ذلك لان امر الاب لما جرحه صار حلالا وكل  
حق كان الابن مطلوبا به فهو لرب باذنه قال الولد كما لو ثبت عليه ذن ما يثبت وكذا في هذا لا يثبت  
لما لصحة رجل على آخر الف وبها كفيل بالامر فصلاح الكفيل الطالب على ما عليه ان يبرأ الاصيل جازي ثم يرجع  
الكفيل على الكفيل عند عانه لان رجوع الكفيل باعتباره ثبت لمالك له وذلك بالمدى لما بالذي ابرأوا سقط  
عنه وان صالح على ابرأ الكفيل حاصه عانه في كفاية رجوع الكفيل على الاصيل عانه ورجوع الطالب على  
الاصيل سحابة ولو صالح الكفيل على ما عليه ان يبرأ الكفيل سحابة رجوع الكفيل على الطالب لان كل  
صالح الطالب الكفيل على عشرة دنانير او باع بعشرة دنانير وكذا كل ما صالحه عليه في كفاية او مائة فرسينه  
او جوان او عرض او متاع يرجع بكل الا في الاصيل ولو كان كفيل آخر وكل من صالحه من غير صاحب فصلاح  
احد حال ان يرجع على ما جرحه بصفه صالح لان هذا الصلح او يبيع منه لانه الاداء في حق الرجوع على الكفيل  
فقد في حق الرجوع على الكفيل مع وفي قاضي عطاء من حقه كفل بالمال لا بد من قول صاحب الحق او قبول  
احد عنه كان صاحب الدين حاضرا او غائبا وعنده ان لا يشرط القول كفل عال ورعيه الطالب فلو  
قبل له المال فهو خطا لان الرضا يكون بالقلب اطاعة مستكلا القول باللسان فلا بد ان يقول قبلت  
او اخرت او يجرى مجراه في الراد لا يصح كفاية المحكي تب محالا يصح تبرعه وكذا كفالة المريض صح في الثلث  
اذا دفع عبده قبل ولية فكفيل به مولاه جازي وكذا كفالة كونه عبده عال جازي وان ذن كونه في عبده لم يرجع  
قبل العتق بعد كفل المولى عن عبده يدين ثم ابرأه صاحب المولى لم يبرأ العبد لان كونه كفيل بخلاف  
لجنة الكفيل للجنة بملك ولا يمكن تصحيحه الا بالرجوع الى ذمة الكفيل فلهذا سقط الرجوع الاصيل قاما الا بغير  
فاستطاع حسن واستطاع المطالب برون اصل الدين صح كفل بنفس عبده وفيه ذن عليه او غاب العبد  
وهو تاجر فان لم يولد يواخذ بكفالة نفسه فاذا حضر وخوصه وقضى عليه بما يواخذ به كونه ايضا صادرا او لول  
رجلا وطلبه مالا وضمن رجل ذلك وبذل للظالم قال القاضى ليس عليه شيء لان ليس للمولى عليه شيء قال  
سحس الماشي وكفاية ذلك المطالبة لان المطالبة لشيء كالمطالبة لشيء وقدر الكفالة بالامر في حكم الرجوع  
والا فراجع اذا قال اضمن كذا العنان اما اذا قال اضمن الذي لعنان على الرجوع لانه كمثل ان يكون  
باعتج وبعثه فلا يرجع بالشيء بخلاف قوله حتى لانه لفظ يدل على العنان وفي الحجة امر رجلا ان يكفل عنه  
فلان فلفل لا يرجع بما ادى على الامر افية العنان ان قوله لانه همة ما عليه فلان كفالة وافية الجارية

الى القاضي  
مؤرخه

في قولنا في همة ما لك على فلان لا يكون كفالة لانه قد ابرأه ان باخذة الى بون ويحط به في نفسه فكفيل  
عن التبرع بعبده ابرأه من ان يكون كفالة لانه لا يدل على شيء معلوم ولا من الكفالة الذي لك  
على فلان ان من يقول ان لا يكون كفالة وقد ذكرناه مرارا فيكون من يابست فقال رجل لصاحب المال  
من قولك اكرم وبذير فتم كباغ وبيراق وشهدوا ان لا يكون كفالة لانه قد ابرأه من ان يكون كفالة لانه قد ابرأه  
لا يفرق الكفالة وان كان على ان يبيع ما في نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجز على البيع وقضا المقدار  
كفيل على ان يبيع عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان من ابيع على التوسع وكل رجل جلا ان باخذ  
عن فلان كفيل بنفسه فاذا كان كفيل الكفيل باخذة دون الموكل لانه اصف العقد انفس بقوله  
اكفيل في الزم الكفيل تسليمه بغير المطالب اليه وان كفل به الموكل اخذ الموكل لا الكفيل لانه جعله رسول  
والكفيل التزم التسليم الى الموكل كثرى والكفالة كخبرة الطالب جازية وان كان المطلوب غائبا يجوز  
الاداء بغيره الطالب وقد كفل خبره الطالب المطلوب بغير امره ثم رخصا المطلوب قبل الطالب يرجع  
ان اوفى وان قبل الطالب الكفالة ولا يزم رعيه بالمطلوب لا يرجع لان عامه باقبول الطالب وقوت  
قبوله في الامر موجودا في رجوعه في الثانية كمن موجودا فلا يتغير في غير الوجهة للرجوع الى الوجهة كمثل بغير رجل  
لمر جليل فسلمه لاهلها بغيري في كفالة والا فحقه لانه التزم التسليم اليها وكل منها ليس في الاخر  
**الفصل الثاني في المعلقة** قال المودع ان ائلف المودع وديعتك او امر فانا من اوان فقلت  
او قتل فلان ابنك خطا فانا من اوان غضب فلان مالك وداخلة في المودع فانا من اوان فقلت  
بخلاف قوله لان غضب ان مالك حيث لا يضره وذكر كفاية بيع فلان على ان ما صابك في خيلك فاعلى  
او قال لرجل ان يملك عنك هذا فانا من لم يصح وعين من الكلام ان من فلان حاضر نشأتم  
سكون جواب ابنك من لا يكون كفالة ولو قال ان نفا صنت فلان فاعلى عنك فانا من مالك عليه  
فما لم يطلب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان ثم جرحه فلان لشكته فهو على قال شمس الام لا يصح  
الكفالة وقال الفاضل يصح ان قال لك على قال للطالب ان يجرى عليك عن الاداء فهو على الجرح في مجلس  
اذا جرحك فم ولم تودد تخلف شرط الكفالة كفل عنه على ان يكفل عنه فلان بكفاية المال ولم يكفل  
فلان فالكفالة لانه كفل بنفسه على ان لم يواف به يوم كذا فعلى على فتوارى الطالب في ذلك  
اليوم ولم يحده الكفيل برفع الامر الى الحاكم لينصب وكيله اليه وكذا لو اشترى على ابنه بخيار  
ثلاثة ايام فتوارى اليها ببيع في الثلث ينصب وكيله في يديه اليه كذا في البيع وان جرحه فلان  
فعلى فمات الكفيل ثم ابرأه ان لم يولد يواخذ به تركه فكذا ضمان الدرك ضمان الجاني على قول عامه في البيع  
لا يصح وقد ذكرنا ان امر الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة لشيء كالمطالبة لشيء خيرة  
وضمان كراج يصح جماعا على آخر ما في كفل به رجل على ان لم يواف به في ذمته فلكم صحت  
الكفالة انما كان لم يواف به حقه لزم على لا يبرأه الكفالة بالانفس كذا لو قال فاعلى مالك  
عليه ولم يستهم كم هو فاذا كفل بنفسه على ان لم يواف به حقه فاعلى الف ولم يكفل الف الذي عليه  
فمضى العقد ولم يواف فلان يقول لا شيء على الطالب يدعي ان الكفيل بغيره وجوبه على الاصيل  
فعلى الكفيل الف عند الامام خلافا لمحمد وهو كفل بنفسه رجل على ان لم يواف به حقه فاعلى المال الذي لصاحب

فان دفعه الى وجهين  
الى الموكل

ولا يكفل

ضمان الجاني







على ان يثبت كقوله الباء رجع بالالف وقد تم الطالب اذا ابرأ الكفيل لا يرجع على الاصيل  
والبائع لو ابرأ الوكيل عن الحق يرجع كوكيل الكفيل لان ابرأ الوكيل لا يكون استقاطا ولهذا لا يرد  
وابرأ الكفيل استقاطا ولهذا لا يرد كوكيل الكفيل واذا تم مكرهه وتجزئها رجع على الاصيل  
بمثل ما ادى وليس كالمأخوذ او الدين **الفصل في كفيل الكفيل** على ما اخذ وكيلنا من ابا  
عليه وكفيلنا بنفسه في المدعي عليه جاز وبما اخذ لظلم المدعي عليه كقوله نفع اذا اطلق المدعي وقال في بيته  
حاضرة وكنتم شلتة ايا طارتم كانوا يجلسون للحكمة كل غلظة ولو قال شهودي غيب او اقام واحدا  
وقال الاخر غيب لا يكفل ولو استمع المدعي عليه في اعطاء الكفيل بغير الحكم الطالب بالخلافة والقبول  
وان كان المدعي عليه سافرا وفي ذلك منه لا ياخذ منه كقوله واخذ المدعي بالخلافة والقبول فان برهن في مجلس  
على سبيله ولو قال انا اخرج هذا اوله لا تخافا من كيدك الى وقت الخروج وان امكن الطالب فخرج من نظر لا رية  
او سمعت من يثق به لا رفقاء فان قالوا اعد الخروج معنا فكلنا الموت فخرج وفي موضع ياخذ الكفيل  
لا الغد وفي بعض الروايات الى اخر المجلس **في بعضه** لا تخافا من كيدك فان لم يجلس لقا ضيف كل عشرة يوما  
الامر ياخذ الكفيل لذلك الوقت وبما اخذ كقوله نفع اذا ابرأ او عانت ملك وفي دعوى المنقول ياخذ  
بذلك المدعي ايضا كقوله لا حاجة الا اخذ الكفيل لاجل العقار وان قال في المنقول لا احل كقوله ولكن  
وكل وكيلنا جازية القضا عليه لا يطالب بالكفيل بل يؤخذ من الكفيل الكفيل ولو فعل ذلك في الدين لا بد  
من ان ياخذ من الكفيل ايضا كقوله لا يبرأ الا في قضاة اعطاء الكفيل في الدين بخلافه لو كان المدعي غائبا  
**نوع منه** برهن الكفيل ان لا يقر له في كيدك من غير ان يقر له في كيدك لو ابرأ ان يحلف بغير ذلك  
لان لم يصح الدعوى ولو صدق بغيره ويقتل لان التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار لا يريانه لو كفل بالان  
واقر ان لقان عليه لقا وانكر المنقول له غيبا على الكفيل ولو ادى الكفيل المال فادان بوجه غيب  
بحكم الامر فقال اعطوا لي الى غير من لا يقبل شهدا على رجل انه كفل بنفسه رجل اخر بوجه  
ان جاز به لكن لا يعرف به كجرحا لو قال عند كفاضه كفلت لرجل اخر بوجه لان الظاهر في الاقرار لا يمنع  
صحة ويقال لا يقر رجل لا يشتر به وقلت انه هذا خلفت عليه بريت في الكفيل في الصغير كجرح المدعي عليه  
على اعطاء الكفيل بغير الدعوى سواء كان المدعي عليه موقفا او لا في ظاهرا او لا في حقا اذا كان  
موقفا لا يبرأ الكفيل بهذا اذا كان المدعي عليه في المص فان كان غيبا لا ياخذ منه كقوله وكجرح ان يكون  
الوكيل الكفيل فادان اعطاه كقوله بنفسه واستنفعه كوكيل لا يجوز له خلافة وان اعطاه  
وكيلنا بالخصومة واستنفعه اعطاه الكفيل ابرأ على الكفيل وان اعطاه كوكيل بالخصومة وكفيل بنفسه كوكيل  
قبل ذلك في سائر المقوق ولا يقبل في الدين فان اعطاه وكيلنا بنفسه كوكيل وكفيلنا بالمال  
المدعي لا يقبل ذلك منه الا برضه المدعي وان كان المدعي في عين اخذ منه كقوله بالعين المدعي او بغيره  
على يد رجل رجلا في شقيقته ومهما متاع فقلت الشقيقة فقال لها هذا الصاحب لي متاعك على  
ان يكون متاعا بينك وبينه ايضا قال محمد هذا **في بعضه** في كيدك المتاع نصفه في متاعه فقلت  
في غير بغير امره جاز فلو انتقض بوجهه الوجه يعود الى ملك قاضي الدين لا منقطع ولو قضى  
بامره يعود الى ملك في جليل الدين عليه للمتن في بعضه المتاع يخرج من ان يكون حرا عاد

في السقينة التي  
متاعك  
مطلوب  
قضي من غير بلا امر

لا يمكن التبرع

الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالتمن اذا فسخ البيع **كتاب الخوالة** يعقد قبول الخوالة  
ولا يصح في غيبة المحتال كالكفالة الا ان يقبل جليل الخوالة ولا يبرأ حاضرة المحتال عليه لصحتها  
حتى لو احال على غيب فقبل بعد علم صحت ولا حاضرة المحيل ايضا حتى لو قبل لصاحب الدين كك  
قد ان الف فاحل بها على ورخط الطالب بذلك واجازت فليس له ان يرجع بعد ذلك لو قبل  
للمدين عليك الف لقولان فاحل بها على فقال المدينون اصلت ثم بلغ الطالب فاجاز له بوجه عند  
الامم ومحمد في انها نقل وقال ان نقل الدين وقال محمد نقل المطالبة وغرة فيما ابرأ المحتال المحيل  
عن كيد لا يصح عند ذلك الانتقال الدين ويصح عند جرح لا انتقال المطالبة يصح ابرأ المحتال عليه  
في الدين وقد احال بغيره عقيد افلح ان يرجع على المحتال عليه ولو وسبه في المحتال عليه لا يرجع المحيل  
على المحتال عليه وللصحة كالمستغناء والورثة في المحتال كالجدة وفي الخبر اذا ادى المحتال عليه  
الى المحتال او وسبه او تصدق عليه او ماتا محتال عليه يرجع المحتال عليه في كل على المحيل ولو ابرأ المحتال  
المحتال عليه بغيري ولا يرجع على المحيل ولو نقل الدين بغيره ابرأ بغيره ما عدا ما يرجع على المحيل وكل دين  
جازت الكفالة به جازت الخوالة قال المحتال قبضت ما لا تملك اجلتك بدين لك عليك وقال كنت  
وكيل في القبض فاقول للمحيل ولو قال المحتال عليه ديت دينك فله الرجوع وقال المحيل اديت دينك  
عليك فاقول للمحيل عليه ولو كان المحيل على المحتال عليه دين فاحال ولم يبره به بدينه فادان على المحتال  
على حاله ولا ان يطالب به بالدين والمحتال ايضا يطالب به بالدين وان قيد بما لا يدين الذي عليه ليس له ان يطالب به  
ثم صح لواله بغيره قبول المحتال عليه حتى لو جاء رجل لا رجل وقال احالته فلا عليك بكذا او صدق المحتال  
وقبله صحت الخوالة وان كان المحيل غائبا وعلى العكس بان كان قط رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل  
واحال على صاحب لظن المحتال عليه غيبا لا يصح الخوالة رتب الدين احال رجلا على رجل وليس للمحتال على  
المحيل دين فله كالكفالة **المحتال** اذا اخذ لظن المحتال عليه بعد وقبل الخوالة ثم قبل المحتال لا يقبل  
فقال له المحيل بعث الى لظن الذي اخذته من المحتال عليه وانكرت الخوالة فبعت لظن ولم يقبل بلسانه شيئا  
انفخت الخوالة ولو لم يقبل بعث لظن وكثر اخذ منه المال بالتقليد او ادى المحتال باختياره يرجع المحيل  
بماله على المحتال عليه وعجبان الخبر لو ادى المحيل جاز ولو يكون بغير عاد وان لم يقبل بغيره وعنده القا  
ثم احال به على غير مقيمة بها فقال لو دفع ضاقت لو دفعه بطلت الخوالة ولو كانت مقيمة بالعب  
لا يبطل لوجوده وظلت باع عبدا او احال غير مقيمة على المشتري بالتمن ثم استحق العبد او ظهر ضرر او قدر رفع الامر  
الى الحاكم فانه يبطل الخوالة **اذا** اذارة عليه بقبض او بغير قضاء لا يبطل كذا اذا ملك المبيع في يد البائع  
قبل التسليم للمشتري وفي المشتري قال لا حواظ له على فلان وسكت ثم قال لم يقبل فالحالة جازية  
جرح على رجل الف فاحل بها ثم ان المحتال عليه احال الطالب بها على الذي عليه الى يبرئ وان لم يبرئ المال  
على الذي عليه لا يصل لم بعد المال اليه وان مات المحتال بكثرته ولكن كقوله بالمال ثم ابرأ صاحب المال  
الكفيل عنه يرجع على الاصيل **المحتال** اذا اخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه بالمال  
فقلت لا يعود الدين الا في المحيل او كفل بغيره او بغير امره والكفالة حاله او موقلة او كفل بها  
ثم اقبل الكفيل لو ان لم يقر المحيل بغيره رجلا ورهن له رهنا ثم مات المحتال عليه فقلت اعاد الدين لظن

احوال الخوالة

بغيره المحتال

المحيل







فان موصوف في الذمة بشرط بيان كونه الوصف الاجل فلو قيل الاجل ولم يرد ثم ما وقع عليه الصلح  
يكون عوضا عما صلح فصار صلح بدل ولو كان كبدل وراهم كبحر الى بيان القدر لا الصفة وينبغي على  
نقد البطلان وراهم الذي يترتب عند الاطلاق وان اختلفت القوة فعمل الالتماس ان استوت لا يصح بلا  
بيان ويجوز الصلح عليها اي على بيان احد كقيد في حال او مؤجلة كما ليس كقيد ان لم يمتنع لا يحلح  
الا كرا القدر والصفة لتعلق العقد بعين قال **الخبثي** ان وقع على دين وكفل حكمه حكم الثمن وعلى  
حكمه حكم الثمن المبيع وعلى منفعة فكلاهما جاز وكل منفعة يستحق بالاجارة يستحق بالالا فلو صلح  
على سكة دار بانه سنة صح وان ابداه وحقه يثبت له في دار فصار على بيت منها  
او غير ما صح وقد مر في الدعوى وان الدعوى في دين فصار على بعض جاز ولم يكن له طلب الباقى بالجنة  
في بدو سنة دار واحد ثم صار ادعى رجل فصار على بعض جاز وهو متبرع لا يرجع به على الغيب  
بل هو اصل الفصول وان صلح على ان يكون حصة لا الازمة الاخرى قام مقام كدعي على حجة كدعي  
فان بر من اخذ ما خاصة وان لم يكن له سنة رجع بحصة سائر الازمة على المدعي كما لو اشترى عبدا  
من رجل موصوف بشي يراخ وان ائتمت ذلك بالينة على الغيب لم لو ان غير مرجع على ابايع اعلم  
**الفصل الثاني في الدين** ادعى الف درهم فصار على عشرة دينار لا شهر لم يجز ادعى الف درهم  
سود حالك فصار على الف جبا دالي سنة او الف جبا دالي سنة فصار على الف جبا دالي سنة  
لم يجز لانه معاوضة الجدة بالاجل انه حرام ادعى الف درهم الاجل فصار على الف جبا دالي سنة  
بتره كدعي عليه كما لو ادعى الف جبا دالي سنة فصار على الف جبا دالي سنة او مؤجلة جاز ويكون  
بتره كدعي عليه باع عبدا بالف سود فصار على الف دنانير نهجته لم يجز وكذا اذا صار على كدعي عليه او دونه  
موصوف لانه مبيع لانه قبول بالدين ويصح ليس عنده لا يجوز فاقن فقه في المجلس وان ذكرنا انما سلم  
لان را شل حال دين له على اخو الف غلة فصار على نصفها جبا دالي سنة او الف جبا دالي سنة او الف جبا دالي سنة  
يجوز وان تغرقا قبل قبضه فله غنما غلة فصار على الف غلة على ان يبيع به ثوبا لا يصح الا بصفة  
في صفة له على اخو الف فصار على عبد يبيع جاز فالحاصل ان الصلح على احوال ناقص قدره حصة الجدة  
وان على الغنم ان اقل قدره جاز له على اخو الف فدفع المديون اليه فصار على حصة الصلح على الصلح  
ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاه قرضا لا يملك الاسترداد ووجه ادعى عليه الف فانكر  
فصار على ماية او ادعى المديون القضاء فانكره القضا فصار على ماية جاز وبشرى غايلة سواء قال  
ابرايك عن الباقي ام لا كذا لابر او فيما بينه وبين امه ان كان كاذبا له على الف معلومة الازمة فاداه الف  
مجهول الازمة لا يصح ولو على وجه الصلح كدعي عليه جاز فصار على اقل فقه دينه درهم فقال الدين اربعة  
فقال انفقها فان لم يبرح فردا لا فاقدها على هذا الوجه ولم يتفق له الرد كجلا فاداه اشترى جارية فوجدها  
عيبا فقال ابيع عرضها على المبيع فان اتفق المبيع فذاك والا رد ما لم يتفق المبيع لا يملك الرد بعد  
الوضوح لان الوضوح دليل الرضا وفي المبيع اتفقوا على رجل الف وانفقها ثم ردت عليه فترافه وهو لا يعلم  
ان لا يرد ما وان علم انه رد في ولم يرد عليه شيئا له عند ما قال ان يرد مثلها اشترى منه بدراهم  
بخارية او استقرض منه درهم بخارية ولعن في لداخ ولا يقدر على التجان اجل مدة ذمارة يستوفيه فيقبل

على

عليه

عليه ومن فاعطاه في الطريق في غلبة التصوص ان استوفى التصوص له لا متناعه في قبضه لانه كان له  
باع ابر يسما وكم ثم جاء المشتري زاعما نقضه ان كان حاميا فخل بين الوترين او يكون بسبب الهوة  
على الطلب وان كثر ان سبقه ثمنه في قبضه فله لا يملك له دعوى والا متناعه في قدر النقض ان  
او رجع ان قبل نقد الثمن او بعد **نوع في الخشرك** له عليه الف سنة فصالح على ان يعطى بها كفيلا  
ويؤخره الى سنة اخرى يجوز وكذا لو كان به قبض فاعطاه كفيلا آخر او ابراء الكفيل الاول واخره سنة  
يجوز ولو صالحه على ان يحمل له نصف الحال على ان يؤخر عنه باخر السنة اخرى وقبل حلوله استحق  
لم يرجع عليه فيه كحل الاجل وكذا لو وجده ونوقا او ستوقا ان صالحه على عبد فوجده بر عبدا فزده على  
اياه بالغير بعد الاجل وان عاد بالاقالة فالحال حال وكذا لو كان بالمال كقبض او من غير المهر من  
فارس والكفيل على حاله ولو جعل دينه حال فهو حال وليس يصلح لان الاجل في المطلوب قد ابطله  
وكذا لو قال تركت الاجل او بطلت او جعلته حالا اما لو قال لم يثبت ثم الاجل بالضم لم يطل فلو قال لا يثبت  
او يثبت ثم الاجل بالفتح بطل الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل ادعى عليه الف فانكره صالحه  
على ان باعه بها عبدا فهو اقرار بالمال بخلافه اذا صار على هذا العبد فانه لا يكون اقرار بالمال وكذا كدعي  
جارية على ان الامر بالخيار فاشترى كذلك ثم قال الامر لكوكيل في الجارية لا حاجة لي بها لانه في حقا  
لا زام بالقبض فلا يكون نقضا وقول لا حاجة للاستغناء منه فلا يكون نقضا باعاه من رجل عبدا لها  
بالن فافترضاها ان كان كدعي عليه غنما قبل المبيع بشرى كدعي عليه حصة المقر ولا شيء عليه تركه  
كجلا فلو قبض منه شيئا فانكره فله لا يبرأه من نصيبه او دهب او جرة عليه جارية توجبه لكاش  
فيه سقط الدين لم يكن له الرجوع وكذا لو صار على الف الموصوف للتقصص على مال ولو افسد له متاعا  
صديقا مستوفيا فترافه رواية الى سليمان لا يثبت له بخلافه وفي رواية انه جعفر بن ابراهيم كدعي عليه  
كما لو غصب شيئا من ابي حصة ولو كان لهما على امرأة دين فترافها احداهما على حصة لاثبات  
الاخوة ولو استقرض احداهما واشترى بعد ثبوت الدين لهما شيئا لم يثبت له الاخره او اذا اراد احداهما ان يثبت  
حصة على وجه لا يكون للشريك الاخره اثبت تركه مبيع الدين ثم كدعي عليه كذا في نسيب بعد اذ كونه  
من الدين ثم يبرأ من نصف الدين القديم ويأخذ منه من النسيب فغلايث تركه فيه لعدم الشراكة فيه اعلم  
**نوع فيما يشترط قبضه في المجلس** ادعى الف درهم واقترقا قبل قبض بدل الصلح كدعي عليه  
ان غرقا فافترقا عن عين دين يترافها وان غرقا في زعم المدعي كذلك وفي زعم المدعي عليه بدل المال  
لا يتقاطعا بين قبض المبدل في معاوضة المبدل فيعقد لا يثبت له الاخره كذا في الموضع وكشف على مال  
وان وقع في درهم في الذمة على دنانير او عكس يشترط قبض المبدل في المجلس لا يثبت له الاخره فان وقع في  
دنانير في الذمة على دنانير اقل لانه لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ الباقي وان وقع  
في درهم في الذمة على عشرة دراهم لا شهر جاز لانه حط البعض واخبره كذا ولو عليه ماية درهم فصار على  
عليه غنم ففقهه بغير ان يثبت مثل ما عليه في الجدة او دونه جاز وان اوجدها عليه لا لانه اوجدها  
في الجدة لان لها الاجل والاعتراض باطل عليه درهم لا يبرأه من ذمها فصار على ثوب او ثوبين  
جاز وان على درهم لا يجوز في ثياب كحلته مبيع ويجوز استحبابا جازة فيما اذا كان المصالح عنه



مطابق  
الصالح عن الشفعة  
بالطه وتبطل الشفعة

مطلوب  
الصلي بعد الصلي  
مطلوب في الثاني  
فانه اطل

[illegible]

الفتح المبرور

مطلب  
اصحاب عن دعوى ولا  
لا يصح

مطلوب  
حد السوق لا يثبت  
من غير حصة

الصالح اعظمي  
الشفقة

جاء



كان البعد قابلا او لم يكن وعلى طعام ان يتوضا قبل التفرق جازعينا او دينا وان مؤجلا ان البعد قابلا  
 يجوز عينا كان او دينا غايته ان يبين وان مالكا لانه دين يدين وفي الشيايب المؤجلة ان قابلا  
 يجوز وان مالكا وان كان المدعي بكليتها او جزئيا فصلا على درهم او دينار ونحوه فانه غير قبض  
 ان كان ادعي بجزء من عينا وقال خصمه هذه الحصة بعينه باصح لان ادعي بجزء من عينا لا يملك الباقي  
 عن بعضه او حطت عنك بعضها على ان تعطينه الباقى ولم يوقت فاعطاه كباقي في اليوم او لا يري  
 عن النصف وجعل النصف في طعام مع القدر على ثلث انواع او اقل حصة على النصف انك تبي في كباقي  
 على انك ان لم تعطينه حصة اخلا لثقت عليك على حاله فالامر كما قال ادعي في حصة غدا  
 على انك تبي في النصف فان اعطاه مري مطلقا وان لم يعطه بمرء عندك خلافا لو قال ابرأ بك  
 غير النصف على ان تعطينه النصف فذا حصل الا برأ مطلقا اذا ه النصف غدا ام لو قال ان اديت  
 الا النصف فانت مري في الباقى فذا بطل بطلان تعليق البرأ بالشرط **الفصل الرابع في قبض**  
**في النكاح وهو دية العارية** صلح المودع مع المودع لا يخرج وجهه الاول ان يكون الوديعة قابلة بعينها  
 وهي مثلا ثيابا درهم فصلا على مائة درهم ان كان المودع مثله لهما كجور قضاء لا ديانة كوجهه الثاني لو وقع  
 وان كان غير مثله او غير من المودع على ذلك لم يخرج فان لم يبرهن على الوديعة جاز لا قطع خصوصه وان على  
 عرض كجور مطلقا ان صلح غدا في درهم وديعة على عشرة دنانير ان على انكار ما صلح اذ انقرا  
 بعد قبض الدنانير سواء كانت الدرهم حاضرة في المجلس او غايته وان على اقراره ان يكون دية حاضرة في مجلس  
 الصلح جازا فانه لو وقع قبضا وقبض كالكاتب لذيانه وان لم يجد قبضا فاقبل بطلان الوديعة غايته  
 عن مجلس الصلح فالصلح باطل ان يقول المودع ملكت او ردتها اليك والمكر ما وصلح بعد ذلك  
 فذا على وجه الاول ادعي الوديعة وانكر المودع ثم صلح على مال جازا جاعا مالك الباقى فاذعي  
 الارباع والاتلاف والمودع اقر بها ولم يرد المودع لكان فصلا جازا للاتلاف الثالث ادعي الارباع  
 والاتلاف والمودع ادعي المودع لكان فصلا لا يصح عند المام والى لان البراءة حصلت بقوله المالك  
 الثابت بخبر لا يبطل بدعي مالك للاتلاف وطه للمصلح قبل الدعوى في كذا بعدة وعند محمد وان  
 يجوز ثانيا واجمع ان المودع لو حلف على مدعاه لا يصح الصلح بعد ذلك وقال الامام السجدة اذا قال المالك  
 اتلفتها ثم ادعي المودع الرد للملك كجور الصلح اجماعا للاتلاف فيما اذا بدا المودع بدعي الرد للملك  
 ثم ادعي المالك للاتلاف وعادة ان لا يبرهن على المدعي وجعلوا عليه على الخلاف والاربع  
 اذا قال المودع ردتها ملكت ولم يقل المالك شيئا وكنت ذكر الكفر في انه لا يصح الصلح عند الخلاف  
 لمحمد ولو انكر المالك ان يكون المودع قال هذه كفاية قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع قلته اودع  
 الصلح عند الامام والى فالتول للمالك كمن يبرهن على مقال قبله وبطل الصلح تلف ثوب انسان  
 وصالحه على اكثر من قيمته لا يجوز زعمه كماله لو صلح بعد نقصا بالقيمة على اكثر من ثمنها او صلح في الدية  
 جازا مقادير ما لا يبل والدرهم والدينار او صلح الشفع مع كثر من الثمن او صلح الباك  
 مع كثر من ثمنه فقيمة البعد الحقيقي في النكاح لا يجوز الا في اربعة اشياء في النكاح هي وصالح  
 في سلة الثوب على من قيمته اكثر من ثمنه المتلف جازا لو صلح على خلاف مقادير الدية وعنده كجور لا

سأ  
 تعليق الامام على الشرط  
 باطل

بذل المتلف

بذل المتلف لا يبدل قبل التبرع فلم يتحقق الربو امره او دعت متاعا لغيره كان عند ما تم اخذها منه او غيرها  
 عند اخذ تم قبضها منه ثم قالت ضاعت منها كذا او كذا اول ادري عند من ضاعت وقال لا ردنا لك  
 ولم تنص ولم تدبر ما في دعائك فصلا لها في ذلك على مال معلوم فالمرأة تقضي لصاحب المتاع قيمته  
 الصانع لتقصير ما في التسليم وتصلح فيما بينهما جازا ثم صلحها بعد ما عثت للمالك في المتاع جازا  
 على ان يبدل كان وان قبل ضمانها ان على من قبضه المتلف او عين قليل يتعاقب كذا في كذا بزرنا  
 عن ضمان المتاع على لوبر من المالك بعد ان على لوبر من المالك على لوبر من المالك على لوبر من المالك  
 مما لا يتعاقب في الناس لا يجوز كصلح والمالك الجازا ان ثوب من المرأة ولو دعي ان قامت له سبعة  
 على المتاع فان ضمانه جازا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة فقد كصلح عليها والعارية كجور  
 وكل ما اصله امانة للضاربة وشبهه صلح الحال القصار خرق الثوب دية فصلا رتب ثوبا على  
 درهم على ان يكون الثوب للقصار او على ان يكون لرب الثوب والدرهم حاله او مؤجلة وكذا لو صلح  
 على دينار ولو ملك الثوب عند نقصار فصلا على درهم لا يجوز زعمه وكذا في كل موضع كان امانة  
 وعند ما جازا وعرف ان قول الامام كقول الولى في الوديعة ولو زعم القصار دفع الثوب طلب  
 الوديعة وكذا رتب فيه فصلا في الوديعة جازا وكذا اذا زعم رتب قبض الثوب ايضا الوديعة والكره  
 الا بمر فصلها جازا وكصلح والفساح كذلك زعم الا بمر المشترك ملك الغنم او سرقته وصولح  
 على شئ لا يجوز زعمه لان المشترك عهده بمنزلة المودع اذا ادعي التلف لا يصنع وعند محمد كجور خاصا  
 او عاما كالمودع وعند الولى ان مشترك لا يجوز وان قاضا لا يصح الصلح **الفصل الخامس في العيوب**  
 اشترى عبد او ثوبا بضم او طلع عثر على عيب فانكر البايع كونه عهده او كان حدث عند عثر عيب  
 ومات اعقده اشترى فصلا على درهم حاله او مؤجلة جازا لا بشرط القبض في المجلس ولو على دينار  
 بشرط قبضه في المجلس كذا لو صلح على كيلة او دية بعينه صح وبغيره لا وان طعن بعيب قبل  
 قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن لو زاده فيها ثوبا جازا اشترى اذ طعن بعيبه عين الدية فصلا  
 على ان يحكم عنه ثم ذهب لبعض بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح وكذا الصلح دعوى قبل البيع  
 اذا بان بعد الصلح عدم الجبل برد البذل وكذا اذا ادعي على ان مال او صلح على مال ثم بان الطعن  
 على ان مال او برد البذل وكذا اذا اشترى ثوبا ثم بان انها منقوصة ان وصلح على مال ثم طعن بها  
 ردوها بانها عليه رد الدرهم وكذا اذا ادعي عيبا وصلا على مال ثم بان عدم العيب رد الثا في  
 ولو كان كثر من ثمنه وانقصة واطلع على عيب وصلح مع كسبه لا يجوز لانه في المشتري  
 على البايع لانه الرد ولا الرجوع فكان صلحا باطلا ولو قبله المشتري او اعقده وهو يعلم بعيبه  
 او عثره على البيع وهو لم يعلم ثم اطلع على عيب وصلح لم يبر لان بعد هذه الامور لا دعوى له  
 على البايع وكانت الدعوى باطلا وكصلح كذلك اشترى ثوبا ثم بانها منقوصة اطلع على عيب  
 وتصلح على ان يرد البايع اربعة اشياء في الثمن ويقبلها ان اقر البايع يكون العيب في يده  
 رد كباقي في الثمن الا اشترى وكذا اذا كان عيبا لا يثبت مثله في يد المشتري وان انكر البايع او كنت  
 ويثبت مثله في يد المشتري جازا للبايع ما نقص في الثمن عند هذا وقال الولى ان البايع في الوجهين



بناء على ان الاقالة سبع جديده عند هذا الاقالة **صلح** على ان يخطه عشرى بعض الثمن ويلزم المبيع  
 المشتري جاز وقال في البيع الصلح والصلح انما يصح اذا كان المشتري يقدّر على رد البيع واخذ كنفصا  
 وان لم يقدّر فالصلح باطل وقد ذكرنا نظائره اصطلاحا على ان يخط البائع عشرة عشرى  
 ويأخذ المبيع المبيع اجتمع له حصة المشتري وجزا البيع ولا يلزم حصة البائع ومشتري الجاني ان شاء اخذ  
 وان شاء ترك اشترى عبد اثم صلحه في كل عيب جاز وجهد كسب ام لا هو برى من كل عيب ولو برى في صنف  
 عيب ان كان خاص في غير ذلك المنفلا في امره بشري جاز واخذ الاثر فله على عيب فصلح في بيع البائع  
 ان يفسد ان لا يجوز لانه لا معامله بين البائع والامر في الاحتياك يجوز لانه يملك السقاط لا بد له فالباع  
 او لا اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالح البائع على ان قبل النصف ثلث الثمن جاز لطلان  
 حق المشتري في المضمومة سبع كنفصا وكان هذا الصلح كبيع مبتداء **الفصل الثاني عشر في صلح التاجر**  
**والوجه في التاجر** ادعى رجل دارا صغيرا واصلح له بوجه على مال نف جاز قليلا لكان اكثر او على مال  
 الصغير اذا كانت بينه وبينه عداوة لانه بها يفتن فلا يقدّر بكون الصلح كاشري وان كانت بينه  
 مستوف قبل بجزا الصلح وقاصدة على اصل المذهب المنقول غير الامام وقيل لا يجوز الصلح وان لم يكن للدين  
 بينة او كانت غير عادلة لا يجوز وان كان يجوز على وجه المذهب او اراد بما يتفاسد فيه ان يجوز  
 الصغير على حال ان منكر او لم يكن له بينة يجوز وان لم يفسد مالا في بيعه لم يفسد الا على قدر ما يتفاسد في التاجر  
 ان واجبا بغير عقد الوصية وان يعقد عليه ولو لم يفسد مالا في بيعه لم يفسد الا على قدر ما يتفاسد في التاجر  
 جاز على التفصيل السابق والاصل في الصلح كالتجارة كالتجارة ما تفرق بين وامر او امر او في الصلح  
 الزوجه على درهم حاله او مؤجلة وان كان في التركة دين وعين واصلحت قبل الكل فلا الدين على  
 جاز ولو كتب اني عجلت حصتها من الدين التي على التركة لا شرط على الدين جاز برى كونه ما يخصها  
 وان جعل ذلك شرطاً في الصلح بطل في قدر الدين في بطل في الكل عند الامام لما علم ان العقد منته في بعضه  
 فذلك في تركه **صلح التاجر** لا يصح اذا كان على الميت دين وقوله المطلق اي بطلان الدين  
 لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة ثم في موضع الذي صح التاجر لو اراد كونه ان يدعو اثنا  
 في التركة على رجل يقولون كان حصتها كذا فبعد التاجر صار الكل لهما ولو طهر في التركة عين جاز التاجر  
 لارواية في انه هل يدخل تحت الصلح ام لا ولا يقال ان يقولوا وان ادعى بوزن جاز الصلح في ملك الدين فخلط  
 استثنى الدين او تبرع ان كان بفضله والدين ويكون مقطوعا ويسقط الدين عنه ثم قدّم ثم فصلح  
 على تقي في التركة ولا وجه اي يفرق المصلح بغير الدين ثم يجلبهم بذلك على الغباء فيجعل حقه يكون لهم  
 والاية اخذ نصيبه من الثمن ولو شرطوا في التاجر ان لو توفى السلطان وطع شيئا في التركة ليس  
 شئ من ذلك لا يصح وقيل يصح وبعد في التاجر يتسم بكنية بينهم على سهامهم التي قبل التاجر  
 اقر لو صح ان التركة الف درهم وكنت ايمان فصالح مع احد ما على اربع ايمان ان منتهى ملكه في الصلح  
 والا لا وقوله لا تعدون ان كان التركة ذميا وقصة بغير ذلك آه محمول على اشتراط الزايد على نصيبه  
 من النفقة من يكون النفقة بعدد ما ايد على النفقة في مقابلة خلاف النفقة من على ما اذا علم ان اذا لم يعلم  
 ان لطفة اقل من البديل قبل بغيره على كل حال علم ان في التركة نفقة جاز بصلح بدل الصلح لا لانه مشكوك

مطلب  
 في صلح الاب والمجدد الوصي  
 وبيان التاجر

مطلب  
 صلح في التركة دين  
 على الناس

في جوان فلا يجوز في التركة كما ذكرنا المجهول المسواة وكسح ما قاله ابو جعفر ان التركة في وجود  
 يجوز لان التركة فيه اصطفا بشتها البشمة وشتها البشمة في البيع ما ذكرنا في بشتها البشمة في البيع  
 فيجوز ان يكون النفقة موجودا وعلى تقدير وجوده فيجوز ان لا يفسد في هذه بشتها البشمة في البيع  
 فينقطع عن الثانية الا المبرأة الثالثة **صلحت** ثم عنها وليس في التركة دين وهي درهم وعوض لابن ابي  
 اقدت في الدرهم ثم لم يرق قبض البديلين في المجلس لكونه مرفعا اذا كانت كورثة غير ما يوجب حصتها  
 اما اذا كانا حاضرين او غيرهم في المجلس لا يشترط القبض في المجلس لانهم اذا جحدوا او منعوا او قضاوا  
 غا مبيس وقبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وان تعدى غير ما يوجب لا يدر في قبض الغصب لانها  
 امانة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وان اقدت مثل حصتها او اقل لا يجوز لان  
 نصيبه اما بطريق المعاوضة وان لا يجوز لما ذكرنا او بطريق الامانة والامانة لا يوجب الا بطلان المأمور وانما  
 يبطل هذا الصلح حال التصادق اما حال التكاثر فيجوز لانه قطع عن رغبة وفداء اليقين فلا ريب  
 وان صوطت على درهم كجزء كل حال لانه صرف فيمنع فليست الاطلافة للجواز الا انما يخص  
 الورض لا يشترط قبضه ولا يخص النفقة يشترط قبض بديله فيه ثم في كل موضع جاز صلح التاجر  
 لا موقوفة حصتها وان كان بيعا لان الحاجة الى التملك لا يمنع وفي صلح لا يحتاج الى موافقة  
 من اقرته غصب ثم فلان شيئا او ادع عنه شيئا ثم اشترى ثم كونه جاز وان كانا لا يعلمان قدر  
 وان التركة مجهولة لا يدرى ذكرنا ان لا يجوز الصلح على الكل لكونه لا يفسد الا على التاجر او الجواشنة ما ظهر بعد  
 التاجر على قوله في ان لا يدرى في الصلح لا قضاء وفيه قال يدرى في كنهه فذلك ان كان غنيا لا يوجب  
 فسادا وان دينا ان يخرج جاز الصلح لا يفسد والا يفسد وان شرطوا في الصلح ان لا يفسد في حصتها  
 فذلك الصلح وقدره وقال هشام سالت النافذة بغير امرأة ادعت مراثة لصلح ورثة فصالحوا جاز  
 زوجة لصلح اقل من حصتها او مهرها جاز ولا يطيب للورثة ان يعلموا انهم ستمتوا على زوجة له  
 بطل الصلح فان صالحها الابن على درهم ودناير ولا وارث غيرهما وقبضه وذهب في يده لا يجوز  
 الصلح الا ان يكون المذهب النفقة المروكة حاضر عند الصلح او غصب في ضمان الدين قال قلت لك ما قولك  
 فيمن كنت غير ابنين وديون له وعليه وارثين صالح احدهما الآخر على مبلغ معلوم على ان لا درهم  
 كانت لا يهتم بينهما على حاله والذي على ايهما هو له ضامح وهو كذا درهم قال الصلح جاز وان لم يتم  
 ما عليه في الدين فالصلح باطل وعي الكسامة في ابنين ففرع رجل ان له على الميت مائة فقال احدهما خذ حصتي  
 منه عشرين ومن اخي حصتي عشرين ورضي الغريم به وبخذه عشرين على ان يصالحه عليه لا ياخذ بقية الدين منه فان  
 الامام بطل الصلح وعي الكسامة في رجل صالح رتب المال الذي له على الف على ان اعطاه نصيبا على  
 ان لا ياخذ من الكسامة باطلا فبطل الصلح وانما في التاجر او الاصيل فهو كذلك ولعله ان ما قد الاصيل  
 الا ان يتوى حقه على الكسامة وعي الكسامة في درهم ومائة دينا ولا اجل صالحه متاعا على الف درهم ومائة درهم  
 حاله جاز والاف بالاف يسقط الاجل ومائة درهم عايشة دينا بعد سقاط الاجل ويشترط قبض حصته  
 الدينارة بمجلسه وان اقر قاقيل قبض حصته بطل في الدينارة ولا يعود الاجل لا سقاط الصلح  
 على الف درهم او اقل تفرقا قبل قبضه بطل الصلح كله في حصته الدرهم وحصته الدنانير مائة حقيقة الدرهم

ان اكثر من نصيبها من الدرهم  
 حتى يكون مثلا بالمثل  
 والباقي بالعرف  
 كما قلنا انما يخص  
 الدرهم

انما اخذت  
 ماله







لا يجوز تركه فان لم يفعل او فضل ما لا يقصد اليه لا بائس في الدار المشتركة لاحد النكس ان يسكن في  
 حصته وفي الارض المشتركة ليس لاحد ان يزرع حصته عند الشافعي ودكره في الاموال في النوازل  
 بين رجلين مات احدهما للمأخران يزرع حصته ولو اراد ان يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول  
 وفي الدار المشتركة لاحد من رطب الدابة ووضع النخلة والنوى فيها وما عطف فيها لا يقسم وقسم الزوجين مساواة  
 فوسط الموطون بينهما للمصالح فكانت الاصلح حتى يفرق كذا جاز لان له عليه حقا كالمهر والنفقة وحده  
 الامور المذكورة جارية مجرى الصلح فلهذا اوردناه فيه **كتاب الرهن** ستة فصول الاول في الرهن  
 القبض بشرط جواز وقال بكر لزومه والاول اجماع ويكتفى بالقبض في طهر الرواية في قبضه بشرط ان يكون قبض  
 قبض رهن الشيء فيها يحل القرض او لا يرضى تركه او من اجتهاد طاريا او مقارنا في الصحيح ودكره الصدوق في نهج  
 خلاف ما اذا رهن اثنان من واحد او بعكس حيث يجوز ما لم ينقض على الا بائع بان يقول رهن من هذا الرهن  
 ومن هذا النصف لخصه على الا بائع العدل واسقط على بائع الرهن كمنه في بيع نصف بطل الرهن في الرهن  
 الباقي في الشروع وذكره القاضي استثنى بعض الرهن بشا بطل وان مقرر بائع الرهن في الباقي صحيحا وبطلان  
 بكل الدين وقدر من المشاع جائز بان اعطاه الفاء وقال بنصفها معاينة عندك بالنصف وبضمان قرض و  
 القرض ان كان قرضا واحدا لو وردت على المشاع بطل لكن القرض ليس بشيء من كل وجه فانه ملك  
 من وجه لكن بعض لا يبيد للثمن في الذمة والمضاربة مع الشروع جائزة **واختلفوا** ان رهن المشاع  
 هل يوجب سقوط الدين عند صلته قال الكوفي لا يسقط وفي الجاهل رهن ام ولد او ما لا يجوز بيعه  
 له ان يستره قبل قبض الدين ليطمان الرهن لانه عقد ايجاد وفيه معنى البيع وكان عليه ما يقبل  
 البيع بخلاف رهن المشاع لانه حل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن مفعلا بصفة الفاء  
 فيلحق بايجابه وهذا اجماع خلافا لذكر الكوفي وقال في شرح الطحاوي كل ما يخصص محل الرهن الصحيح  
 اذا رهنه فاسدا وملك ملكه باقل من قيمته **ويثبت** الدين لقبول حكم الرهن الباطل لا يتحقق  
 به الضمان والباطل منه ما لا ينعقد اصلا والفاصد ما ينعقد بصفة الفاء وفي كل موضع كان الرهن  
 مالا والمقابل به مالا الا انه اختلف بشرط انعقد بصفة الفاء وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا و  
 المقابل به مالا فباطل وعليه يخرج المسائل روادى الرهن رهن عندنا كالولد والتمردا اذ بقيت لادون  
 الفكاك انقسم الدين الى الاصول يعتبر فيها يوم العقد **وعلى** الزايد يعتبر فيه يوم الفكاك وظلال  
 المراد قبيل الفكاك لا يسقط شيئا وفلة الارض والدار والعبد لا يصير رهن الرهن بالايمان على  
 ثلثة اوجه اقدمها الرهن لعينه بالايمان لانه يقين ما هو امانة وانه باطل لانه شريعته يتفق وذا  
 غير مشروع في الامانة وليس للمؤمن جسمه ولو حلك قبيل الحبس حلك امانة ووجه حلك مضمونا  
 عليه والرهن بالايمان المضمونة بغيرها كما لم يبيع في يد البائع لا يجوز به الرهن فاداه حلك  
 الرهن بملك بغيره فيها ذكره الكوفي وقال الغني بن في كتاب العرفه فيمن اشترى شيئا  
 اخذ به رهنه ان يقبل من اقل من قيمته وقيمة السيف فيكون قول الكوفي على خلاف الاصل انك  
 الرهن بالايمان المضمونة بنفسها كما لمضوية والمتزوجة عليها وانه صحيح فان حلك في يده ضمن  
 الاقل من قيمته ومن قيمة العين وبأخذ العين وان حلك العين قبل سلاك الرهن يكون رهنه له

احوال الرهن  
 بطلان الرهن  
 قبض الرهن شرطا

قرض المشاع  
 جائز بخلاف  
 الحبس

اختلفوا ان رهن  
 المشاع هل يوجب  
 سقوط الدين ام لا

مطلب  
 الباطل لا ينعقد والفاصد

روايد الرهن رهن  
 في كل موضع  
 الرهن والمقابل  
 ليس بمان  
 رهن العين بالعين

بالقيمة

بالقيمة قال اخذته رهنه على انه صنع صناع بغيره فقال الرهن بغيره صار رهنه وبطل الرهن  
 وبذلك بالدين قال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فهو عندنا رهن وكذا قال  
 امسكه بما لك حتى اعطيتك كان رهنه بخلاف ان الاساك بالمال بغير الرهن ولا يبطل الرهن  
 بموت الرهن او المهرتين او بموتهما وبقي رهنه عند الورثة والرهن باي دين كان جائزا  
 الثاني في العدل ونفقة الرهن وموثة اضره بغيره في الرهن وسبق البستان وتلفه بغيره  
 حذر رهنه والقيام بمصالحه واحذر الراي على الراهن في الرهن ففضل ام لا وما كان من حفظ  
 الرهن اوردته له المهرتين كاحذر لما حفظ والمهر الذي يحفظه فيه على المهرتين وحصل الباقي  
 عليه ان قيمة الرهن والدين على السواء وان اكثر من الرهن بغير المضمون وبغير الامانة  
 على الراهن ان الرهن يسقط الدين كذا قال فان عاد عاد الرهن وسقط من الدين حيا  
 ما نقص لان الباقي عيبه فيه وهذا اذا كان اول اباي كما يقرر الدين فان كان اباي  
 ذلك لا يسقط شيء ومداواة الجرح والامراض والقروح ينقسم على المضمون والامانة والعهد  
 والخراج على الراهن فان اخ الراهن الاتفاق على الرهن بائع طامك المهرتين بان ينفقه لم  
 يرجع على الراهن كان المهرتين قائما ام لا ولا يكون رهنه بالنفقة حتى لا يجبه بذلك  
 طموح قول الثانی صاحب الدين طمعه بغيره حتى من مال مدبونه لا يجبه رهنه الا ان  
 مدبونه امتنع الراهن عن قضاء الدين حتى يخرجه من ان كان لا يلحق المهرتين مؤنة في الاضطرار  
 يؤمر باحضاره او لا يكمل بؤدي له استيفاء الدين مدته وان كان قايما مؤنة بان كان  
 في موضع آخر لا بد من احضاره كذا قال اذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يخرجه المبيع ثم  
 في مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم الدين وان اقر بقبض الرهن وان ادعى طامك على الراهن  
 على قبضه فاداه حلف امر باداء الدين زيادته نوعان مالم يدخل فيه ويكون للمالك الكسب و  
 الحبس والصدقة وانما لا يبيد البع لانه بدل العين لا حذر العين ولا بدل الجوز وما يولد  
 من الاصل كالولد او كان بدل جزء من اجزاء البع لا يبيد البع حكم ما هو بدل النفقة لا يبيد  
 البع حكمه **نوع** في وضعه عند عدل اتفاقا على وضعه عند عدل وقبضه لم فاذا حلك  
 عند عدل يسقط الدين لانه كالمهرتين في حق هذا الحكم وتائب عن الراهن في حق الثاني  
 حتى لو اخفى من يد عدل ومن العدل يرجع العدل على الراهن لا على المهرتين لانه عنة  
 والعدل لا بد منه الى الراهن والمهرتين قبل قضاء الدين مالم يؤذن له فان دفع فله الاسترداد  
 فان حلك قبل الاعادة ضمنه العدل ولا يملك العدل البيع الا بالسلط المشروط في عقد الرهن  
 او بعد تمام الرهن وعلى اي حال كان اذ ابلغ فالرهن رهن في يده ولو حلك بعد العدل  
 سقط الدين كما اذا حلك عند المهرتين وكذا اذا حلك الثمن فالرهن على المهرتين وسقط  
 الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر فيه قيمة الثمن وانما جعل الثمن على المهرتين لقيام  
 الثمن مقام العين والدين اذ انتم فالرهن عده في اي يد كان يكون على المهرتين وان

فمن اخذ رهنه بشرط  
 ان صناع صناع بغيره  
 شيء فالشرط  
 باطل

في اباي الرهن

صاحب الدين طمعه  
 بغيره حتى صفة من  
 مال مدبونه لا يجبه  
 رهنه

ما يكون للمالك من  
 زوايد الرهن

حلك في يد العدل

الثمن بغير الهلاك



العدل المبيع ان كان البيع مشروطا بغيره وان بعد تمام الرهن فحينئذ يرد ثمنه  
بعض المشايخ يوجبون وقيل لا يوجبون به اخذ الشيخ الاسلام وتفسير الجبر ان يوجب العدل اياها الى  
جبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قبل اخذ قوله بنهاية بيع الحاكم على الايون  
او امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرهن على البيع وهو الصحيح وبذلك العدل البيع بالعدل  
والنية فان رناه بعد ذلك عن البيع يبيد لا يعمل به وبذلك بيع ما يدرت منه كالولد والحر لانه  
بيع للاصل طلبه وبه قال العدل في دفعه فقال المرء على ان لا يرد البيع بل ارى حتى لا ذلك  
قال للراهن ان اعطى دينك الى كذا فهو بيع بما لك على لا يجوز وذكره طريقة لطائف وقال  
ان يؤتى ما لك الى كذا او لا فالراهن لك بطل الشرط وتصح ذلك الرهن وقال الشيخ بسطيل الرهن  
ابننا **شروع** في نفقة الرهن اتفق المهرين على الرهن باذن الحاكم ملك حب الاستيفاء النفع  
وان ملك الرهن عند طائفة له على الراهن عند ما او امره وقال الشيخ لا يملك ليس للنفقة وادى  
ملك عند المهرين في النفقة دين على حالها ومن الدوا واجبة الطبيب على المهرين وذكره القدر  
ان كل ما كان من صحة اللامانة ففي الراهن ومن المشايخ من قال من الدوا على المهرين انما  
يلزم ان لو حدث الجراحة في يده ولو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المهرين بكل حال  
واطلاق محمد يدل عليه وقال الفقيه لما حدث عند المهرين عليه بمن دواؤه واجبة طبيب  
وما كان عند الراهن ان لم يزد عليه المهرين حتى اخرج الى زيادة المدواة فالمدواة على  
المهرين لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على المدواة وان اجبر على النفقة فالمرتين اولي  
ولكن يقال له هذا المحدث عندك فان كنت تريد اصلاح ما لك فذروه وما اتفق المهرين  
على الرهن حال عينة الراهن فخطيوع وان باع الحاكم وجده دينيا على الراهن فهو دين عليه  
كذا قاله محمد وهذا الكلام اشارة الى انه يجبر دامت له لا يصير دينيا عليه ما لم يجعله دينيا عليه  
كما صرح به واكثر المشايخ على هذا لان هذا الامر ليس بالالزام فتمايل للنظر وهو مبرور  
بين الامرين بين الامر بحبه وبين الامر ليكون دينيا والادنى اولى ما لم ينص على الا على  
وعن الامام انه اذا اتفق حال عينة الراهن باع الحاكم يرجع وان خصه بالامر لا يرجع  
وعن الثاني انه يرجع فيها وذكره الناطق وما يجرى على الراهن اذا فعله المهرين او ما  
على المهرين اذا فعله الراهن فهو منقطع اخذ السلطان الخراج والعشر من المهرين لا  
يرجع على الراهن لانه ان تقطع فهو متبرع وان ملكها فقد ظلمه السلطان والمظلوم  
لا يرجع الا على الظالم الثالث في الضمان ان الراهن المهرين او وهب منه وملك  
الرهن في يد المهرين قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد ايقاع الدين اذا ملكه يضمن حتى يرد  
الراهن مستوفاه الى المهرين ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم ملكه عند المهرين رد الدين  
على المتبرع ولو قضا دافعا على ان لا دين يبقى مضونا ولو اصل المهرين على انسان بالدين  
لم يملك الراهن بخلاف اللاب لما علم في كتاب البيع واذ كان على الميت دين له وله وصي  
وهو بعض مال الميت من بعض غرمانه لا يجوز لبعض الخدماء الباقي بغيره لانه ايضا

ط  
والنسبة

في الاتفاق على الرهن

مطل  
انفق المهرين  
الرهن

مطل  
لا يرجع المظلوم الا على الظالم  
اخذ السلطان  
الخراج والعشر  
من المهرين لا  
يرجع على  
الراهن

عند المهرين

عند المهرين قبل ان يردوه فهو بما فيه وتبطل الحوالة ولو اخو رهنه ذهب  
نصف الدين عند الامام دخل خانا فقال الخاني لا ادعك حتى تنزل حتى تقطع شيئا  
قدفع وحك عنده ان رهنها لاجل البيت فهو بما فيه وان لاجل انه سارق يضمن قال الفقيه  
لا يضمن في الوصيين لانه غير مكروه في الدفع عن حجر عن كل شيء يضمن بالعصاة الرهن  
يدفعه عنه من الدين وما لا يضمن بالعصاة لا يسقط به من الدين ولو خص هذا ما كان  
فصار شيئا يضمن في الغصب وكذا ان الرهن ولو امره فالحق لا يضمن لانه اكل خلاف ما لو  
غصب جارية ناهضة فانك شرها حيث يضمن لانه نقصان والدين بالدين الموعود  
مقبوض على رسوم الرهن مضمون بالموعود بان وعده ان يعطيه الفاقطاه رهن  
وهلك قبل الاقراض يعطيه الفاقطاه الموعود جبر فان ملك هذا في يد المهرين او اولى  
ينظر لا يضمن يوم القبض والدين وعن الشيخ اقرضني وحده رهننا ولم يسم المهرين فانه  
الرهن ولم يقرضه حتى يصاح بلزم قيمة الرهن قال لا اخذ اقرضني فقال لا اقرضني الا برهن  
فمن به فضا قبل الاقراض ولم يكن من الرهن يعطيه ما شاء قال لا يصدق في اقل  
من درهم هذا حكم الهلاك والنقصان من حيث العين يسقط الدين بغيره بلا خلاف  
وان من حيث البهر لا يسقط من عندنا رهن عبد اسباوى بالبر لم يضا وقال ان لا دين  
ان التصديق بعد هلاك الرهن على المهرين رد الالف لان حال الهلاك كان مضمونا  
بالف ظاهر المصل الاستيفاء حكم وتعد الاستيفاء لطيف لو وجد القضا في هذا كان على  
المستوفى رد المستوفى كذا رهننا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ  
فيه فقال للو اني نص في اطاع انه يملك امانة وكذا اذا رهن عبد اكره خطه ومات  
العبد ثم تصادق ان الكفر لم يكن فعلى المهرين قيمة الكفر لا ذكرنا انه صار مستوفيا وعن الثاني  
انه لا شيء على المهرين لان التصديق في حقهما وقضا فاعيد الهلاك ان الدين لم  
يكن واستيفاء الدين ولا دين لا ينقصه وعن محمد رجله على رجل مال فقضاها بعضه ثم دفع  
اليه عبد اقل هذا رهن بالباقي من دينك او قال ان كان فيك شيء في مهور رهن به  
ان كان في عليه شيء من الدين فهو رهن وآلا لانه لم يأخذه على شيء مع نفسه دينه  
وبعضه زبوفه وسوقه فزهن شيئا بالسوق والزبوف وقال هذه رهن بما فيه زبوف  
وستوفى في حق السوق لانه ليس من جنس الدراهم ولا يقع في الزبوف لانه من جنس  
الدين وقد يجوز به فانه لم يجر الرهن به لعدم الدين عليه الف غلة فقال للداين  
لو صح الالف فيك او فيك فملكك واستشهدت بالعصاة فهو رهن والظاهر ان الرهن  
بالدين الموعود ان المستوفى اذا استوفى رهن به وهلك الرهن قبل الاقراض  
ضمن الاقل من القيمة ومن المصنف فان لم يكن شيء اختلف الامام الثاني ومحمد فلو  
رهن فوبا وقال اخذ منك شيئا وصاح قبل الاقراض يعطيه ما شاء رهن به فضا  
يساوى مع الورق فمهرين فذهب وقت الاوراق وانقص عنه قال الامام ان كان

دخل خانا

الرهن بالدين  
الموعود مقبوض  
١٢



يذهب من الدين قيمة النقصان الآن يكون النقصان في نفس الفرض ولسنا ندر  
 الاوراق وقال الغني لا يقطع لانه كثر ارجح السعة وقول الاسكاف هو  
 الصواب لانه بعد دهب وقربا لا قيمة لها اصله فصار كالهلاك رهن عديد  
 بالغ فاستحق اصدحا او بان حرا وقال الراهن للمرتهن احتج الى اصدما فزده  
 لا فزده المرتهن قالوا في رهن بعتته لكن لا يملك الا بكل الدين فاذا اهلك  
 هلك بعتته لا بكل الدين اتى الرهن فحجب عاقبه ثم عاد الرهن لانه جعله بالدين من  
 الاحكام لجا طهله رده الشرع وكان القضا باطل بالكل باطلا خلا في المعصوب اذا  
 ضمنه الغاصب ثم عاد لا يملك الضمان ولا يعود له المالك لانه القتل بالضمان امر  
 لا ياباه الشرع فلا يحكم ببطلانه رهن عتدا قيمته الغان باليف على ان يكون المرتهن  
 ضامنا للفضل فهو رهن فاسد المظنون مضمون عند الثاني وحريه ظاهر  
 الرواية وعنه في رواية انه غير مضمون قالوا لا خلاف فيه وعدم الضمان في  
 الهلاك بعد القضا وق على عدم الدين وقد مر وفي العتاي في تعاضد دينه فلم  
 يضمن فوفقه العامة عن رهن واعطاه مزيل يلفه على راسه فالعامة رهن  
 لانه العزم يتركها عنده رهن يكونه رهن اعطاه ثوبين وقال خذاتها شئت  
 رهن بالماله التي على فضا لا يسقط من الدين كما اذا كان عليه ثرون ورهن  
 اعطاه مائة درهم وقال خذ حقت عشرة من منها فم اخذ حتى صناع الكل لا يسقط  
 من الدين وفي المبسوط رهن خاتم قيمة درهم ونصف درهم فلو س فاعطى  
 سبعين فلسا ففقدت فصار ثلثين ورهن خاتم فم هلك فطام فلو باينه لان هذه اقسية  
 السعة وهو غير معتبر في حكم الرهن وعند النكف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم  
 القبض وفي قيمة يوم القبض وفاء بالدين فكان كماله مستوفيا كل الدين وكذا  
 اذا كسرت او رخصت حتى صارت تسعين بدائق لم يكن عليه التسعين فلسا  
 اشترى خلا بدو او شاة على انها مذبوحة بدوهم ورهن به شيئا ثم هلك  
 الرهن فظهر ان الخلو خروا لانه مبيعة بهلك فمضونا لانه رهن بدو طاهر  
 خلافا ما اذا اشترى ثورا او غنما او مية وحر او رهن بالثمن شيئا و  
 هلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كالمروا اذا فعا رهن الرهن  
 ثم شافناه بالسراخ وهلك الرهن عند المرتهن بهلك مضمونا والرهن بان  
 ما بقي القبض وان هلك بعد الابراء من الدين او بعتته قبل نزع الرهن بهلك  
 امانه اسقانا وقد مر وان انقص الرهن عند المرتهن قدرا او وضعا يسقط  
 من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع التور على ما عرفت في لجام فلورهن  
 ثروا قيمته اربعون بعشرة فافده التوس على صارت قيمته عشرة بعتته الراهن  
 بدوهم ونصف ويسقط ثلثة ارباع الدين لان كل ربع من العترو مضمون

مطلق  
 ضمان الغاصب في الرهن  
 فتعذر الرهن فاسد  
 المظنون مضمون

مطلق  
 قيمة الرهن يوم القبض  
 معتبر

برج الدين وقد بقي من العترو ربعه فيخرج من الدين ايضا ربعه عليه ما به فقال  
 المديون خذ هذا الثوب رهنا ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني  
 بهلك ما شاء المرتهن ان شاء بعتته الرهن او بعض الدين لانه رهن موقوف فصار  
 كما لو اخذ الرهن على انه باطن ثلثة ايام فهلك خيرة المرتهن بين ان يعطيه من الدين  
 او من القيمة وقال زفر بهلك بالقيمة كالشراى الغاسد رهن منه عتدا وهلك في  
 المرتهن ثم اسحقه رجل بالبيعة فالمسحق باطن ان شاء فهو الراهن وان ضمنه  
 لا يبرح على المرتهن وصار المرتهن مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باولو الضمان  
 سابقا على عتده الرهن فان ضمن المرتهن مرجع بما ضمن على الراهن لانه صار  
 مضمورا من بعتته وطهره القبض عامل له ايضا ورجع بدونه على الراهن ايضا  
 لان الراهن انما ملكه في الفصل الاول من المسحق رهنا ملكه المرتهن من المسحق  
 ثم الراهن يملكه من المرتهن فلم يكن ملك الراهن سابقا على الدين بل جازنا  
 فلم يكن ملك الراهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتهن بالضم  
 المستند الى قبضه الاب والوصي يملكان رهن متاع الصغير بينهما استحقاقا  
 وقال الثاني لا يملكانه وعلى هذا الخلاف اذا باع مال الصغير من وايهما وقالوا  
 يقع المقاصة بينهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا هلك رهنا للصغير قدر  
 الدين لا الزائد لانه امانة له ان الايقاع لم يقع لا بد من تحت ولا يبرها فلا يدخل الايقاع  
 الحكم ايضا لهما انهما يملكان الا ببيع بلا ضمان فبا الضمان اولى رهن الوصي قادم  
 الصغير من نفعه بدو له على الصغير او رهن عتدا من الصغير بدو عليه لا يجوز  
 خلاف الاب لما علم في كتاب السبع واذا كان على الميت دين له وله وصي فله رهن  
 بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز ولعنه الغرماء الباقي نقصه لانه ايقاع  
 حكمي ولا يؤثر النقص بالايقاع المقتضى وكذا بالايقاع الحكم فان قطع بينهما قبل ان  
 يبرده جاز استخاره من آخر ثوبا لم يبرده بدو له ان يبرده ما شاء وطهره  
 الاجازة مطلقا كالا عارة المطلقة ولو س شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين  
 المست او اكثر فله من المست او اقل منه قيمة الثوب اقل من الدين  
 المست وان زاد على المست ضمن قيمة الثوب وان نقص فان النقصان الى تمام قيمة  
 الثوب لا يضمن وان النقصان اقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جتا او جلا  
 آخر ضمن فكل ما افاد بعقده يعتبر وان قال ارهنه غنما رهنه مكان آخر  
 ضمن وان هلك الرهن في موضع الوفاق ضمن المست غير المعبر قدر ما قطع به  
 لان الرجوع حكم انه قطع دينه بما المعبر فينقص بذلك القدر وان اصابه غيب  
 وذهب من الدين بقدره ويرجع به المعبر على المست غير لانه قطع به دينه ولو  
 اعسر الراهن ولم يقدر على فكه ففكه المعبر يرجع على الراهن وان هلك قبل

حكم



الرهن لا يضمن ولو اختلفا لقول للرهن انه يملك قبل الرهن **وهن عبد اقيمة**  
 البت بالف وقبضه المهرين ثم اعان من الراهن ثم اعان الى المهرين وقبضه  
 فملكه يملك بالالف بخلاف الغصب اذا اكره بعد الرد حيث يعتبر الثاني لانه الموجب  
 لا الاول لانتفاء الكف المهرين مال انسان والمكلف مستغرق قبضه فان ظهر  
 المهرين العبد فالرهن والدين بحاله فان قيل للرهن فان هذا يبطل الدين و  
 الرهن لانه استحق باعده المهرين وكان عليه وان لم ينفذ ايضا فبما خذوا بين  
 العبد وبينه وبطل مقدار من دين المهرين ان دينه اقل وما يقع من دين العبد  
 للرهن وان كان دين المهرين اكثر من دين العبد استوفى المهرين الباقي ان  
 حل دينه والا كان رهنا عنده لان كل دينه فبما خذوا فبما خذوا الرهن بعضهم على  
 بعض اربعة اوجه جناية الفارغ على مثله وجناية المشغول على الفارغ وبما خذوا  
 وجناية الفارغ على المشغول يقول اليه من المشغول صحت من الدين والمشغول  
 على المشغول لم يملك الدين بانه رهن رجل عن رجل امين بالف وقبضه كل الف  
 فقتلت احدهما بالاضري فالغاية بسببها وبغير لانها كانت عسمية والفارغ  
 منها كذلك والمشغول من المقتولة والفارغ كذلك فبما خذوا من الدين ما يتان و  
 محذور وبطل ما يتان ومحذور وهو حصة المقتولة فبما خذوا صارا لغير ما ذكرنا  
 ويصح رهن المريض ويثبت احكام الرهن ولا يكون هذا ابتداء بانه رهن على الدين  
 لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الفداء لانه اتيار  
 بالافاء الحكم كما ذكرناه **الباب رهن متاع الصغير وادرك**  
 ليس للابن اخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لانهم كصغر في الابن رهنه و  
 يرجع الابن في مال الابن ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كغير الرهن رهن الوصي  
 مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذ كان الدين على الورثة اكبار لمصره فيما  
 هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقبل لا يجوز ولو على الميت ايضا  
 لانه ائتلاف التركة وانما غير جائز ولو الرهن مال اليتيم وفي الورثة صغيرا وكبارا  
 لو صور لا يجوز فان الدين حدث على الورثة لا يجوز اتفاقا لان بقا نصيب  
 الكبار رهنه كله فكونه متاعا والدين على الميت جاز رهن الوصي وقال لا  
 يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغيرا وكبارا ان الكبار  
 غيب جاز اتفاقا رهن الوصي مال اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا وان  
 ابنه كبير لم يجز عنده كالوكيل بالبيع باع من ابنه الكبير وان من مكاتبه  
 او عبده المأذون لا اتفاقا ولو الرهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز  
 لعدم ولايته عليه رهن عبدا ثم جاء بجاربه وقال خذها مكانه رهنه ورده  
 جاز لان الرهن يقبل النقص والثاني يقبل الرهن ولا يفسخ ضمان الاول

رهن المريض  
**الباب رهن متاع**  
**الصغير وادرك**  
**الابن ١٢**  
**رهن الوصي**  
**في مال اليتيم و**  
**الورثة كبار**

ملحق  
 رهن عبد اقيمة بجاربه

بلا رة الى الراهن لتعلق الضمان بالعرض فبقي القبض الثاني امانة  
 حتى يرد الاول لان الراهن لم يرض بجعله رهنا فاذا لم يجز الاول لا يدخل  
 الثاني فان هلكا عند المهرين لم يسقط الدين بالعبد وهلك امانة بغيره  
**الفصل الرابع في اعادة رهن مصحفا وامر بقراءة منه ان هلك حال**  
**قراءة لا يسقط الدين لان حكم الرهن الجبس فاذا استعمل باذنه تغير حكمه فبطل**  
**الرهن وان هلك بعد الفسخ من القراءة هلك بالدين وكذا الورهن فاما**  
**واذ له في يده او دابة او اذن له في ركوها وكذا المودع ولطف الذي اخذ او فباي**  
**لطف لينقل او العصار ليس لم يرضع وهلك لا يضمن بالعود الى الوفاق ولو اذن**  
**الغاصب بالاستفاعة فملك حال العمل او بعد الفسخ يملك على المالك رهن سبوقا**  
**فقتل ثلثة لا يضمن لانه من لفظ لا من الاتمال وان سيقين يضمن لان الشجاعة**  
**يتقدرون اثنين فكان استمالا اكثر من الواجب في اتي اصبح من اصابعها ولو رجلا**  
**فان قتل في البصر لا يضمن وان في البصر ان في البصر لا في البصر وفي**  
**الصغرى لو في البصر يضمن اليه والبصر فيه سواء واخاره الرهنه وما سوا**  
**الطفر من الاصابع كالنصر ولو يات من والمتهم رجل ان كان من يخنم بهما**  
**كالاشراف والماعنبا يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره بان يخنم في**  
**خضرة ويحمل الغنم في جانب الكف فلهذا وما لم يأمره ان يحمل الغنم في جانب الكف**  
**على الواء قاله شيخ الاسلام نوع آخر اعادة شئ له محل وموئنه ليهونه فلهذه**  
**فردة على المعير لا على المستعير لانه يضمن عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير وكو**  
**ان رجلا ارتمى شيطان آخره من الراهن فالاجارة باطلة والمهرين يترده**  
**كالاعان والابداع من الراهن ولو امره الراهن ان يودعه انسانا او يعيره**  
**او يواجره ففعل في الابداع الرهن على حاله فان هلك في يد المودع يبطل الدين**  
**وان اجاره منه خرج عن ضمان المهرين والمهرين ان يعيره به ولو اجره فالاجر**  
**للوامه وليس للمهرين ان يعيره في الرهن الا بدين جديد والمهرين ان يرضع**  
**ما يخاف عليه الف ويكون ثمنه رهنا عنده لكن لا يبيع الا باذن الحاكم وفي كل**  
**موضع جاز البيع من الراهن او المهرين يكون الفرض رهنا عند المهرين مكان**  
**الاصل الرهن امانة عند المهرين كالوديعة فكل فعل يغير المودع يغير**  
**المهرين لكن بالهلاك لا يغير المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع**  
**لا يغير المودع كذلك المهرين والوديعة لا يودع ولا يعاير ولا يواجر وكذلك**  
**الرهن لا يودع ولا يعاير ولا يواجر وليس لان يودع من ليس في عياله**  
**الفصل الخامس في الشهادة فيه عليه الف رهن مالا فقال الرهن**  
**ينصفه وقال المهرين بكل المالك فاقول للرهن لانكاره تعلق الرهن**

رهن مصحفا وامر  
 بقراءة ان هلك  
 حال قراءته ١٢

اجر الرهن للراهن  
 للدين ان يرضع  
 ما يخافه  
 الرهن اذا خضع  
 لكن اذا اهلك

الشهادة فيه



بزيادة الدين ولو كان الداهن يدعى بألف والمرتين نصفها والراهن قائم بباو  
 ألقا في الغاوتراة فان طهرك الرهن قبل الخالف قال لقول للمرتين لا نكاره  
 زيادة سقوط الدين برهن الداهن على المرتين انه رهنه بشئ وقبضه ولم  
 يعرف اليهود يوم المرتين ببيان والعقول له في ذلك ولو اقرانه ارتين  
 منه رهنه في جاء بثوب وقال هذا ذلك فالقول مع يمينه ان لم يصدق فيه  
 الراهن قال بعض المشايخ مسئلة البينة ما ولة بان شهدوا على اقرار المرتين  
 به وقيل المسئلة بل تاويل الامام الشريفة برهن الراهن انه رهن منه بهذا  
 الشئ وبرهن المرتين انه رهنه منه غيره والدين والعين واحد فبينة المرتين  
 اولى رطلان برهنه على عين في يد رجل انه ارتين منه رهنه كدبته الذي عليه  
 وقبضه لا يقبل بينة واحد منهما ان كان الداهن حيا اما اذا كان الداهن  
 ميتا يقبل برهنهما ويكون نصفه رهنه عند كل منهما كرحلين برهنه على  
 تكاح امرأة بعد موتها يقض لكل منهما بنصف الميراث **نوع** في اختلاف  
 الراهن والمرتين والشهادة فيه رهن الراهن بملأه عند المرتين وسقط  
 الدين ورهن المرتين انه رده اليه بعد القبض وطهرك في يد الراهن فالقول  
 للراهن لانه يدعى عليه الرق العارض وهو ينكر فان برهنه فلم يدره ايضا  
 وسقط الدين لان ثبوت الزيادة وان رهن المرتين انه جعلك في يد الراهن  
 قبل قبضه فالقول للمرتين لا نكاره وضوئه في ضمانه وان برهنه فللداهن  
 لان ثبوت الضمان اذن للمرتين في الانتفاع بالرهن ثم طهرك الرهن فقال الراهن  
 طهرك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال المرتين طهرك حال الانتفاع  
 فالقول للمرتين لا تغاقرهما على زوال الرهن فلا يصح في الراهن في العود الا  
 بحرقين عبد ابساوي بألف فوكل المرتين بالبيع فقال المرتين بعته بنصفها  
 وقال الراهن لابل مات عندك عيلف الراهن بالله ما يعلم انه باعه ولا  
 عيلف بالله ما مات عنده فاذا حلف بسقط الدين الا ان برهنه على البيع اذن  
 الراهن المرتين في ليس ثوب برهنه يوم ما في يده المرتين متحرقا قال  
 تحرق في ليس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تحرق فيه فالقول  
 للراهن فان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال لا تحرق قبل اللبس او بعد  
 فالقول للمرتين انه اصابه في اللبس لا تغاقرهما على خروجه من الضمان وكان  
 القول للمرتين في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفا  
 ثم على الطزوج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالطزوج الداهن لو عدا  
 برهنه الراهن على اباقة عند المرتين وبرهنه المرتين على انه رده الى الراهن  
 وآبق عنده ابن سماعة عن حجر قال خذ برهنه المرتين لانه قد يابن عنده

مطلب  
 بعد موت المرأة  
 رطلان ادقيا  
 شافها  
 في اختلافها

فياضه

فياضه وبدوه وقع الا خلاف بين الراهن والمرتين في ولد الموطنة فقال  
 المرتين ولدت عندي قال لقول للمرتين لانه في يده ولم يقر باضه من غيره و  
 لو قال المرتين ارتمنت الامم والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها  
 فالقول للراهن لانه منكروا ان ادعى المرتين الرهن مع القبض يقبل  
 برهنه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد عقد الرهن ليس  
 بلازم وان جحد المرتين الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس  
 بلازم من قبل المرتين وسواء شهد اليهود على معاينة القبض او على اقرار  
 الراهن به عند الامام اخذوا وطهروا قولها برهنه انه رهن منه عبد ابساوي  
 العين بألف واكد المرتين ولا يعلم حال العبد سقط الدين وبدو الباقي  
 من القيمة الى الراهن لانه صار غاصبا بالانكار ولو اقر بالرهن وموت العبد  
 المرتين لا يضمن الزيادة لانه امين فيها ويدخل البناء والشجر في رهن الارض  
 والدار وان لم يذكركما في البيع ويدخل الغرض في رهن الارض والتمرفي رهن  
 الشجر بل اذكر بخلاف البيع المتوقف صحة الرهن على وضوئها **الفصل السادس**  
 في قبضه والرهن لو مثل لارية لا يملك المرتين المطالبة بالدين ما لم يجرها  
 فاذا اضطر لا يدفع الى الراهن بلما قبض الدين وان قال الراهن في بيت  
 في هذا المصرف اعطى الدين فاذا طهرك فخذ الرهن لا يؤمر الراهن بدفع الدين  
 بل الحكم ما ذكرنا وان لقيه في بلد آخر يؤمر باداء الدين لانه مؤنة الرد على  
 الراهن فاذا رهن الراهن طهرك عيلف المرتين ما توي الراهن ويؤمر  
 بالاداء ورهن عيلف بألف وقض النصف ليس له قبض احداهما اما اذا  
 قال رهنك صدين كل واحد عناية قال في الزيادة استل ذلك وفي  
 كتاب الرهن لا حجة يؤدى الجيع وكذا لو كان الدين من جنس واحد  
 وقيل ما ذكرنا في كتاب الرهن فلهما وفي الزيادات قول محمد وقيل في  
 المسئلة روايتان وهو الصحيح ولو رهن كل عيلف على حدة له ان يافذ  
 احدهما اذا قضى دينه **نوع** في حق المرتين فيه مات الراهن عن لا يكون  
 فالمرتين احق به كما في حال الحيوة والدين الفاسد كالصحة حال الحيوة  
 والمان صح اذا تقاضا وتناقضا الفاسد فللمرتين حسب الدين الفاسد  
 حتى يؤدى اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتين بالمرت  
 الفاسد او من سائر الخدماء وهذا اذا طلق الدين الرهن الفاسد  
 اما اذا سبق الدين ثم رهنه فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه  
 ليس للمرتين حبة لاستيفاء الدين السابق وليس للمرتين اولى من  
 سائر الخدماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة هكذا كلف والنسب

مطلب  
 وقع الا خلاف في ولد الموطنة

مطلب  
 في الرهن الفاسد الرهن او  
 في الرهن الفاسد الرهن او  
 في الرهن الفاسد الرهن او



السابق او الدين اللائق لان الداهن قبضه بمقابلة الرهن فغناه العقب السابق  
 فثبت المقابلة الحقيقية ثم وخلاف الرهن العقب تقدم الدين او تأخر لصيق الرب  
 وبه المقابلة للكتابة المرتهن اذ اراد الرهن كان مأكولاً لساير الغنى **نوع** في  
 مقدمتها فيه اعتق الداهن المعبر الرهن والمرتهن يستحق العبد فينظر الى  
 قيمة يوم العقب او الرهن في الاقل من هؤلاء ثم يرجع به على الداهن  
 اذا ايسر ويرجع المرتهن ما بقي من دينه على الداهن ان فضل والمشير  
 كالعتق الا انه يسرى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتهدير عن ملكه  
 لا يرجع على مولاه بما يسرى بخلاف العقب اجبر المرتهن الرهن من اجنبه بل  
 اجازة الداهن فالخلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام وتجدد كالعقب فيصدق  
 بالخلة او يرد عليها على المالك وان اجبر بامر الداهن بطل الرهن والاجر للداهن  
 وقدمه وكذا الورهن من غيره باذن الداهن بطل الرهن الاول ولا يعود  
 الا برهن جديد وان اتلف المرتهن الخلة في هذه الصورة منها ولا يقسم  
 ان يهلك **لانه** وكيل المالك وان استقل الرهن بلا اذن الداهن وهلك  
 الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستئجار باذن الداهن طامره وكذا الوعارة  
 الداهن او المرتهن من اجنبه باذن الاخر وهلك في يد الاجنب لا يقبل من  
 الدين والمرتهن اعادة يده طامره ان بالاعارة ينعدم ضمان الرهن ولا يرفع  
 عقد الرهن ويبيد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن لا يبدل الوديعة ولو كانت  
 الموهونة في يد المستعير رهنه كان او مرتهن او اجنباً فالرهن رهن رهن  
 ثوباً يباي ويضمن بعينه واذن المرتهن في لبه فليس ينقص ستة دراهم  
 من لبس المرتهن بالاذن ثم لبس ثانياً بلا اذن فنقص اربعة ثم صناع الثوب  
 وقيمة عشرة يرجع المرتهن على الداهن بدرهم لانه رهن بعينه وقيمة عشرة  
 صار كل درهمين رهن بدرهم فيذهب الستة وجب له على الداهن ثلثة لانه  
 ذهب باستعمال الداهن حكماً لانه استعمله حكماً يامره المرتهن بالاستعمال فاذا  
 ذهب اربعة بعينه باستعمال المرتهن بلا اذنه وجب ضمانه على المرتهن  
 فلما هلك وقيمة عشرة صار مستوفياً عنه بالهلاك وجب للداهن على  
 المرتهن اربعة والمرتهن على الداهن ثلثة فصار ثلثة بالثبوت بقي علم  
 المرتهن درهم احتسب حقه وبقى له في تمام حقه درهم فصول النسخة عنه بالهلاك  
 وثلثة بالمقاصة ودرهم بالاحتساب فاخذ درهمين لا غير التي لما تم المرتهن  
 في كسب المخزق وصناع بالسقوط فيضمن كل الفاضل من الدين ايضا قال المرتهن  
 اعطيه للدال للبيع وضد حقه منه فدفعه الى الدال وهلك في يده لما يقض  
 المرتهن ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفاضل من المكون من الرهن كالمالك

فيهم ١٨  
 فيهم ١٩  
 فيهم ٢٠  
 فيهم ٢١  
 فيهم ٢٢  
 فيهم ٢٣  
 فيهم ٢٤  
 فيهم ٢٥  
 فيهم ٢٦  
 فيهم ٢٧  
 فيهم ٢٨  
 فيهم ٢٩  
 فيهم ٣٠

التي الخاتم الموهون  
 المرتهن في كسبه  
 المخزق وصناع  
 فيمن ١٢

لا يقع

المرتهن

والمرتهن

والثمة وكذا انفس الرهن اذا كان مما يخاف الفاضل باذن الحاكم ويكون  
 غنماً رهناً وان باعه بلا اذن القاض ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان  
 الداهن مغللاً عند الامام لانه لا يبرى الجدي على المديون وفي المنه للمرتهن  
 بيع الرهن باجازه الحاكم واخذ منه اذا كان الداهن غائباً لا يعرف قيمته و  
 لاموته وفي العتاق استأجر المرتهن الارض المرصونه بطل خلاف الاعارة وان  
 استأجره فاسد او وصل اليها ومضى زمان مقدار ما يجب من الاجر بطل وان  
 ان لم يصل منه من الاجارة بطل الرهن وان اخذ المرتهن الارض مزارعة بطل  
 الرهن ان البذر من المرتهن فان من الداهن لا يبطل وكذا من اجبر داره من  
 غيره ثم رهنها منه بطل الرهن وبطل الاجارة واذا باعه باذن المرتهن صح ويكون  
 العقب رهناً مكانه قبض الثمن من المشتري او لا لقيام مقام العين والمثل وان كان  
 دينا لا يقع رهناً ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعقب الموهون اذا قبل يكون رهناً  
 بقاء صح لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتهن ويبطل دينه كما لو كان في  
 يده ولو جبر المرتهن العقب او قطع الثمن بغير اذن الحاكم لا يقض خلاف البيع  
 لان القطع لحفظ الملك في العين والبيع يحفظ المال به وهذا اذا جبر المستعير  
 ولم يجز نفقاً وان اقرت نفقاً تضمن ويبطل كل الدين ولو شاة او بقرة  
 يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتهن ضمن قياساً وانما فاقطع اصله ان كل تصرف  
 يزيل العين عن ملك الداهن كالبيع لا يملك المرتهن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ  
 المال عن الفساد اذا كان بامر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للرهن  
 ان يفعل وان فعل بغيره غير القاض اذا كان فيه حفظ وخضين **كتاب**  
**المضاربة** فيه ثلثة فصول الاول في المقدمة المضارب شرط رب المال و  
 رأس ماله المضارب في الارض والتصرف لا يبطل بالشروط الفاسدة وكوشط  
 من الدرع عشرة دراهم فذبح لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب  
 على العمل ولارب المال على التسليم شرطان يجزى الكوفة فخرج الى البصرة ضمن  
 بالشري مئة الفان قال لربي دفعت اليك مئة الف ورجعت الف وقال لربي  
 المال كلاهما رأس المال فالقول قول المضارب ولو قال دفعت الف للمضاربة  
 ورجعت وقال رب المال بل بضاعه فالقول لربي المال وفي المضاربة الفاسدة  
 اذا غل ورجع فالرب الرب المال وعليه وضعت وللعامل اجر مثل عشرة او  
 ولكن اجر المثل بالعام لا يحد عند محدوده وعند الثاني لا يحد له المبيع ولو  
 تلف المال في يده له اجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعند محمد يضمن قبل المذكور في  
 الكتاب قول الامام بن عيسى مسألة اجبر المشتري وفي الثاني لا يضمن وفي  
 المضاربة الصحيحة والفاسدة سواء ولم يذكر اطلاقه وبه يقع دفع اليه الفاضل

مطلوب  
 للربح ببيع الرهن  
 او كان الحاكم  
 غائباً

احوال المضاربة

مطلوب  
 وقال رب المال بل  
 بضاق

مطلوب  
 او ضمان على المضارب  
 او ضماناً وبه يقع



وقال خذ مضاربة بالثلث او النصف جاز وما شرط فهو للمضارب والباقي  
 لرب المال **الفصل الثاني** فيما يملك المضارب ومالا يملك مضارب معه الف فاشترى بها  
 شيئا ففقدتها وحملها بجأبه من عند نفسه وكان قال له رب المال اعمل بزيادك اولى  
 بقيل فهو منطوق لانه لو جاز على رب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يأمر  
 رب المال بذلك وقوله اعمل بزيادك لا انزل في الاستدانة لانها ليست من احوال  
 المضاربة وحملت ثلثة اقسام قسم هو من المضاربة وتوابعها وهو يملك مطلق  
 المضاربة قاله اعمل بزيادك اولا كالايداع والاعارة والاستيجار والاجارة واليمن  
 والارتمان وقسم على المضاربة وان لم يكن منها فيملكه اذا قيل له اعمل بزيادك كرفع  
 مضاربة وطلط بجاله او جال غيره والثالث ما ليس منها ولا يملك بها ولا يملكه  
 وان قيل له اعمل بزيادك كالاستدانة على المضاربة والاقراض والعقود والكتابة  
 والتدبير والطبقة واصبر النجاة او لعل بجأبه من عند نفسه او قصرها ولا يصير  
 في المال لان القسامة ليست بعين مال قائم وفي المضاربة المطلقة له شري  
 العين وفي المقيدة لا ولا يملك الاستيجار امره بالبيع من فلان فباع من غيره  
 ضمن بخلاف ما لو وكله بالشري من فلان فاشترى من غيره لا يضمن وذكره  
 في الوكالة وفي رواية المضاربة يضمن في الوجهين دفع الى رجل القابا لنصف  
 ثم دفع اليه القابا بالثلث ولم يقل فيها اعمل بزيادك وخطبها لا يضمن وان  
 رجع فيها اقتسم نصف الربح انصافا ونصفه اثملا فالوا المضارب لا يملك ان  
 يضارب اذا لم يقل له اعمل بزيادك ولا يضمن بنفسه الدفع الى الثاني فان عمل  
 بيحا او شري صار مخالفا ورب المال باختياره تقمين الاول او الثاني فان  
 ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول ضمن المضاربة بين الاول والثاني  
 امره بان يضارب بما عليه بالنصف فاشترى والمشتري للمدينون والدين على حاله  
 بناء على عدم صحة التوكيل بالشري بما عليه عند الامام بلا تعين البائع او المشتري  
 ولو كان الدين على ثالث فنقل اقبض ما على فلان واعمل به مضاربة جاز وكذا  
 لو دفعه عندهما وقال اعمل بثلثه بعد بيعه مضاربة جاز ولو قال للغاصب او المستوفع  
 او المستضعف اعمل كما في يدك من المال مضاربة جاز وقال زفد لا يجوز في الغصب قلنا  
 كون المال مضموفا عليه لا يمنع صحة الامتثال فاذا امتثل انتفى الصمان ولا يقع مع  
 بقاء يد الدافع عاقبة اكان الدافع او لا كالباب والوصي اذا دفعا الى غيرهما مضاربة  
 وشرطا معه ان يجعل الصغير فيه ايضا ولو شرط على نفسه ما صح لانهما يملكان

الاب والوصي  
 يملكان ان يأخذ  
 مال الصغير  
 مضاربة لا تضربها  
 ١٢

الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فادها كما لو شرط الوضعة على المضاربة  
 لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج قال م شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة  
 دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط طلت  
 لخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قيل الرواية في المزارعة  
 رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتين وجه الغناء وقطع الشركة في  
 الخارج وجه الطوازي انه انغقد على ربح فهو لم عطف عليه شرطا زائدا فيفقد  
 الشرط كما في المشر وط الفاسدة والكسح الفرق بين المزارعة والمضاربة  
 لان معنى الاجارة في المزارعة اظهار لانها لا يبيع بل يسان مدة وفي المضاربة  
 لا شرط بيانها فلي رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما تبطل الشرط الفاسد  
 وفي المنتع كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسد بها ولو فيها بغيرها بانه دفع  
 اليه الفاعل النصف وعلى ان يدفع رب المال الى المضارب شيئا للمزارعة  
 سنة او دارا للكن سنة تبطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب  
 لرب المال ان يدفع له ارض او دارا سنة ففقد لانه جعل النصف الربح  
 عوضا من عمله واجرة داره دفع اليه الف وقال ان اشترى بها شيئا  
 فله النصف وان دفع ثمنه الربح وان اشترى شيئا فله الثلث وما شرط  
 اسحق المشر وط فان اشترى بزيادة لا يملك بعد شري شيئا اخر لو وقع الشركة  
 والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النصف على المضارب اذا فزع الى  
 الشرط تبطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على ان يبيع في دار رب  
 المال او دار المضارب جاز ولو على ان يسكن رب المال داره او المضارب  
 داره لم يجز وقوله لم يجز يحتمل الشرط ويحتمل المضاربة فانه على ان يبيع  
 الربح او يملك جاز وله المشر وط والباقي لرب المال لانه فاعله ملكه والمضارب  
 يبيع بالشرط ولو قال على ان يبيعه صح استحقاقا لاستدعائها الشركة  
 فيبيان حقيقة اصلها يتعين حقيقة الاخر ضرورة وجه القياس انه لا حاجة الى  
 البيان في جانب فصار كانه سكت ولو قال لي نصفه ولك ثلثه جازت  
 وللمضارب الثلث قال ما ندقنا الله بيننا تحت لانه للمساواة قال الله ان  
 الماء قسمه بينهم **فروع** في الاعايط وما يكون شرطا ستة دفعت على ان تعمل  
 بخوارزم او تعمل بها بخوارزم او تعمل بها جزوا او مدفوعا او فاعلا في خوارزم  
 او قال دفعت اليك مضاربة بخوارزم او قال دفعت اليك مضاربة فاعلا  
 بخوارزم او عمل فيها مشورة لا يفيد ولما صل الله ذكره عقب لفظ المضاربة ما لو  
 اعتبر استدا لا يبيع بان كان لا يستقيم الاستدانة به ومنه يعلق بالتقديم يبيع  
 ويعتبر تخليقا ولو ذكر ما يستقيم الاستدانة به لا يبيع تخليقا بل ابتداء وما



منه يعلق بالتقديم



ينقذ مضرته باللفظ خذ واعمل بها على ان لك ثلث البيع او خذوا ببيعها  
 متاعا فما فضل فلك كذا حتى لانه اني بعنا بها فذهذه الالف واشترها ثوبا  
 مبروتا بالنصف ولم يزد الشري وليس له البيع لانه ذكر الشري ولم يذكر البيع  
 كان وكاله فالحصة ولم اجز مثله لانه اوتى منافعها ولو باع بها اذن المالك ان  
 لم يظفر بالمتري ضمنه لان متعده وان اجاز المالك البيع والمال قائم جاز كما  
 في الفصولي وان لم يجعل بقاء المال وحصله جاز ايضا لان الاصل في كل بائع  
 دوام بيعه بظلاله فكان بشرط الاجازة وهو بقاء محل البيع فلهذا هو الوجه  
 في زو لو قال خذ بالنصف جاز استحقاقا لان الاخذ لا يفي لاجل العوض  
 فكان العوض للمحل المذكور بقدره وهو لا يحصل الا بالبيع والشري فان منع  
 ابيع مبروتا بالنصف يجوز الاجازة عليه دفع الف مضرته على ان يكون البيع  
 فصناعة وعلى ان يكون كله للعامل اقرارا **نوع فيما له ان يعمله** دفع  
 اليه الف مضرته بالنصف ولم يزد منه مضرته مطلقة بشري ما بدا  
 ويعمل على التجارة ويبيع بالنقد والنسيئة وينتجها لبيت المحفظ والسفينة و  
 الدابة للحمل وله ان يوظف بكل ما يملك ان يعمله لعدم حصول المقصود بدونه و  
 لا يملك الاستدانة وان رهن من متاع المضاربة بما استدان ضمن لا تقصر  
 الدين لذوما عليه فاذا رهن من متاع المضاربة بما استدان ضمن لا تقصر  
 الدين لذوما عليه فاذا رهن من متاع المضاربة فقد اوتي حرقا ودينه اطلاقا  
 من مال ربه المال وان اذن له ربه المال في الاستدانة فالدين عليها انما افا  
 وان باع شيئا واخر ضمن جاز لان الوكيل يملك وكذا المضارب غير ان  
 الوكيل اذا اضر بضمنه والمضارب لا لانه يملك اقالة العقد ثم البيع بنية لا  
 الوكيل ولو احتال على موثرا ومعه جاز لانه من عادة التجار ولا يقصر و  
 لا يأخذ الشفعة الا اذا ائتمن على ذلك وله المسافرة به الا اذا ائتمن المالك عن  
 الخروج عن البلدة اشترى او لا واطا حصل ان المالك لو خصص بعد العقد فان  
 كان لم يشترى بضره فيه والمال عين صح بضره فيه كالابدية لانه يملك العزل  
 وكذا انتهى عن بعض مقتضى العقد فاما بعد الشري فلا يقع النهي عن كل ما استغنى  
 باطلاق المضاربة ولا يعمل بنية لان حق التصرف لبطر البيع ثابت فالنهي  
 يبطل حقه فيه الا اذا نص على ان يبيع بالنسيئة ولانه اذا لم يملك عزله لا يملك  
 تخصيصه لانه عزل من وجه وقبل النقد لا يملك العزل فلا يملك التخصيص ايضا  
 فاذا ائتمن عن المسافرة بعينه لم يبيع بنية في المشهور لانه ملك العزل باطلاق  
 العقد وعلى الدواية التي لا يملك العزل لا يتبعهم التعويض ببيع واما اذا ائتمن  
 عن الشركة وظل المال جاز لانه بمنزلة النهي قبل الشري وبموت ربه المال

ينقذ

مطلق  
 موت ربه المال  
 لعزل

ينقذ علم او لا فلا يملك الشري المبتدأ وبذلك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك  
 المبتدأ لانتهاء العقد بخلاف النهي عنها مع بقاء العقد ولو اضرجه الى مضرته الى  
 لا يضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه وبذلك كل ما هو امر عام معروف بين الناس ولا  
 يملك ما لا يعمل به التجار ولا ما هو من رتب المال ولا الى اجل لا يبيع به التجار ولا الى  
 الشهر الذي يبيح ما به التي رتوبا ولو قال له اعمل بربك ثم نهي وقال لا تعمل بربك  
 قبل العمل صح ولو قال لا تباع من فلان ولا تشتر منه صح ولو قيل العمل دفع اليها فليس  
 لاحد من التصرف بها اذن الاخر لانه رضى بربها وان كان قال اعمل بربك وبيان  
 الشريك الاخر له ان يعمل لحصول الاذن والمضارب يملك الشري الفاسد لو  
 المشتري فما يملك بالقبض لحصول البيع ولا يملك شري الدم والجز والجزير وام  
 الولد والمهتر يعلم او لا لعدم حصول البيع لعدم امكن بيعه والاذن ولو عامتا يتناول  
 ما يحصل به البيع ولو اشترى بما لا يتقايين الناس فيه لا يلزم المالك وان قال  
 اعمل بربك لانه متبرع ولو باع بما لا يتقايين الناس جاز عنده فلا فلهما اذا  
 قبل له اعمل بربك قال ابو الطيب يملك كل خلا الاقراض والاستدانة والسفينة  
 والشري بما لا يتقايين مات المضارب والمال معروف من قول لانه البيع لو مضارب  
 خلاف الولد في الرهن وقبل للمضارب ولرب المال معالان لا مشترك بينهما وان  
 مات ربه المال والمال نقد بطلت المضاربة في حق المقررات فان عرض في  
 حق المبتدأ بطل لا في حق التصرف فيمكن بيعه بالعوض والعقد ولو اضر مضرته واشترى  
 شيئا فمات ربه المال وهو لا يعلم فاقى بالمتاع مضرته فتنقذ المضارب في مال  
 نفسه وهو ضمان لما يملك في الطريق للمضارب قبل موت ربه المال بمقتضى ما يضمن  
 وتنقذ في سفره اطلاق المضاربة ثم قال لا تعمل بها الا في الخطه فان كان رأس المال  
 قابلا في يده صح نهي لانه يملك الفسخ في كل التصرفات فكذا في بعضه وان اشترى لم  
 يبيع لانه لا يملك الفسخ فكذا النهي واذا باع العوض ومصارف لم يملك التصرف الا  
 في الخطه فان اشترى ببعضه دون بعض لم يكن له ان يشري بما بقي غير الخطه  
**نوع في الاختلاف** مقتضى المضاربة العموم والقول لم يضره غير ما والخصص عارض  
 لا يثبت الا بالبيئته واذا اتفقا ان العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد فيه  
 فالقول لرب المال لا يتفقهما على العود عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله  
 فيجوز قوله ائتمنك بالاجارة في البيه وادى الاطلاق في القول للمضارب لا وعائه  
 العموم وعن الحسن عن الامام ع انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه فان يئتمن  
 فان نص شهودا للعامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فلهي اولى لاثبات الزيادة  
 لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذه الحرف فلهي المال وكذا اذا اختلفا في المنع من  
 السفر لا يقتضي المضاربة اطلاقها على الدوايات المشهورة قال المضارب في

مب

لان المال

مطلق  
 المال نقد والمضاربة  
 بالطلب بموت ربه المال

فان ساء المتاع جاز بيعه  
 ليعاها حتى البيع  
 ولو خرج من ذلك لا يجوز

مطلق  
 الاصل العموم والخصيص عارض

مطلق  
 بيان العموم اصل والخصيص عارض لا يثبت الا به



في الطعام ورب المال قال في الكد يابس قال لقول له وان برهننا فلمضارب لان  
 رب المال لا يحتاج الى اتيان والمضارب يحتاج الى اتيان لدفع الضمان عن  
 نفسه وان وقتا فالوقت الاخير اولى **قال** راس المال الفان وشرطت الثلث  
 وقال المضارب الف وشرطت النصف قال لقول لرب المال في الرج والمضارب  
 في راس المال وقال زفر لرب المال فيها لانكاره للاستحقاق وقلنا اختلاف في  
 قدر المقبوض **الآتي** انه لو انكر القبض القول له انما الرج يستفاد بالشرط  
 وهو ينكره في الزيادات ولو كان في يد المضارب قد رما ذكراته فحق من  
 راس المال او اقل قال لقول له عندهم جاء بثلاثة آلاف وقال الف مضاربة  
 والف بضاعة او دين او ودية والف رج قال لقول في البضاعة والودية  
 والدين للمضارب في الاقاويل كلها لان من في يده شيء قال لقول له الا ان  
 يقر لعينه وعليه اليقين ومن اقام على ملك ادعاه من فضل قبل برهانه  
 فالملك يدعي فضلا في راس المال والعامل في الرج قال رب المال المشروط  
 لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث فقط قال لقول للمضارب  
 لانه لا تقع له الاضافة العقد فتوافقها على العقد عجل على الصوة وان برهننا  
 فبنية رب المال اولى لاثباته زيادة شرط ولو قال لربها مال ثلث الرج  
 الا عشرة وقال المضارب الثلث لا غير قال لقول لرب المال لانكاره زيادة  
 تدعيها لا يقال اتفقا فتمت على العقد اتفاق على الصوة لاننا وقع الاختلاف في  
 قدر المشروط **قال** ذا انكر الزيادة بعينه الكاره وان تعلق به الف والآن لا يظن  
 معني في الجملة برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على انه لم يثبت  
 شيئا فثبت المال اولى لان برهان المضارب على النفي فالمشيت اولى  
**نوع** في ضللك مالها تلفه قبل التصرف فيطلبها لغايت الحق قال لقول فيه  
 للمضارب لانه امين كالمودع ولو تلفها المضارب او انفقها او اعطاه  
 رجلا وانفقها ذلك الرجل لم يبق المضاربة لانه صار مضمونا عليها والتمها  
 مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام انه ان اخذها من الذي اتلفه له  
 ان يشتري به على المضاربة لانه اخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد بن  
 انه اذا اقرضه ثم رده المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها ولو  
 المتحدي وان مثله بالان المتحدي استقرض بالضمان وحكم المضاربة لا يجمع  
 مع الضمان وان اشترى بالرها وهلك قبل بقدها رجوع على رب المال ثانيا  
 ونالنا خلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة والرجوع راس المال  
 ولو تصرف في صارا لالف الغبن واشترى به وهلك المال قبل بقده  
 ضمن المضارب الرج ورب المال ثلثة الاربع وصادر راس المال الغبن

ماله  
 حكم المضاربة لا يجمع  
 مع الضمان

وخبر

وخبرية كل ما ضمنه رب المال وخرج قدره خبرية عن المضاربة لما قلنا ان  
 المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة وكان حق المضارب يظهره  
 الرج والرج يحقق بعد القسمة واذا قسم لا يجوز ان يكون للمضارب راس المال  
 في المضاربة فان دفع ضمان رب المال لان كون راس المال له لا ينافيها واذا  
 بيع المشتري هذا اربعة آلاف واخذ رب المال الغبن وخبرية راس مال  
 والمضارب خبرية مع ما خصه من الرج ببق الرج المشترك خبرية بينهما  
 على الشرط وعن محمد اشترى جارية بالعين تساوى الف الف رج وضاعا  
 قبل النقد للبايع على المضارب الرج وعلى رب المال الف وخبرية ولو كانت  
 تساوى العين والشري بالثمن وهي للمضاربة فضاعت عن رب المال كلها  
 لان الشري وقع بما هو راس المال والرج انما يظهر في الثاني فيكون الضمان  
 على رب المال تقاض المضارب جارية رب الف الف بامه تساوى الف الف  
 قبض المشتراة قبل تسليم المبيعة وثابتا غنم الرج المضارب وثلثة الارباع  
 رب المال لانها لما كانتا قبل التسليم الغنم البيع ووجب الرد وقد جاز فنعيم  
 قيمها وهي الفان والحكم في المشتراة بالعين ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة  
 الف وجارية المضاربة الفين لم يرجع على رب المال شيء لان المضمون معنا  
 لا يرجع على راس المال وانما يملك المضارب ذلك اذا كان قال له رب المال  
 اشترى بالقبيل والكثير والاشترى على هذا الوجه لا يبيع اشترى المضارب  
 عبد بالثمن وفقد المال فقال رب المال اشترى به على المضاربة ثم ضاع  
 وقال المضارب اشترى به بعد ما ضاعت وكنت ارى ان المال عندى قال  
 للمضارب لان الاصل الشري لنفسه حتى يدل الدليل على خلافه ولو قال رب  
 المال ضاع قبل الشري وقال المضارب لابل بعدها قال لقول لرب المال لانه  
 يدعي على رب المال الرجوع بالثمن وهو ينكره وان برهننا فلمضارب لانه يثبت  
 الرجوع منها عن المزوج عن ملية المضارب هو فيه ليس له ان يخرجه عنه  
 الا الى البلد الذي فيه رب المال اسفنا حال حيوة رب المال وقبالة اخذ  
 من رجل الف ومن رجل آخر الفين مضاربة يفتق اذا سافر منها على قدر ما لهما  
 اعطاه الف مضاربة واخذ الف بضاعة فالتفتة اذا سافر على مال المضاربة  
 الا اذا اخلص عمله في البضاعة فيفتق من مال نفسه صار مالها ديونا فربها رب  
 المال عن التقاض خوف من الائلاف ان فيه رج فالتقاضى على المضارب و  
 الا يقال له وكل رب المال في التقاضى وعن الثاني دفع الف مضاربة ف  
 جارية تساوى الفين ثم منها رب المال عن البيع بثبة فقال المضارب  
 ابيع حصتي بالثبة ليس له ذلك لان الرج لم يظهر قبل البيع فلا يملك التقاض

المال

ماله  
 اشترى على المزوج في البلد  
 اذا سافر فالتفتة



مطلوب  
صار المال مائة  
ويجوز لرب المال  
أن يبيع

في حصة أو أصار مال المضاربة متاعاً ليس لرب المال أن ينزاه عن البيع  
شيئاً وعن الطزوح عن البلدة ولا يبيع متاعاً من مال المضاربة وتعد ما يفسد  
صحيح الكل أصح هذه الآلة إلى خوارزم فارتجت في الذهاب أيضاً وما  
رقت في العود اثلاثاً أو قال مارتجت في هذا الشهر أيضاً وفي الشهر الثاني  
اثلاثاً صحيح والرجع على المشتروط وبه تأخذ ولو لم يقبل له رب المال على يدك  
لكن العادة أن المضارب في تلك البلدة يخالف رب المال لا بأس بالخالفة  
لكن لا يدفع إلى أخذ مضاربة ولو دفع لا يضمن قبل العمل وعن الإمام أنه لا  
يضمن ما قبل العمل قبل الرجوع إذا أراد أن يضمن المضارب المال بقرضه رب المال  
منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يسلمه إلى المستقر من مضاربة ويستعين به في العمل  
فإذا أصحك فالقرض عليه وإذا رجع فالرجع على ما شرط وأخرى أن يقضيه  
من المضارب إذا رجعاً ثم يشترط أن يكون من رب المال  
الدرهم والباقي من المستقر من الرجوع على ما شرط ويجعل المستقر من فائدة  
فإذا أصحك فالقرض عليه والرجع على المشتروط نزل خاتماً ومعه ثلثه فخرج  
الاشتان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضاً وترك الباب مفتوحاً وصنع  
أن كان يعهد على الحفظ لا ضمان على المضارب وأن الضمان عليه وأن كان  
لا يضمن المضارب وكما لو قام أهل السوق واحداً بعد واحد لولف  
بشيء فالضمان على الأخير أعطاه العا وقال أهل براك ثم اشترى المضارب  
مع شريكه عصيراً على الشراكة فأخذ المضارب من دفين المضاربة والعصير  
المشترك فلما خرج بأذن الشريك فالفلان على المضاربة وضمن المضارب لبيته  
قيمة العصير ما يحقته وإن لم يقبل له رب المال على براك ولم يادون له الشريك  
أيضاً فالفلان له وضمن مثل الدفين لرب المال ومثل ما يخص شريكه من  
العصير لعدم أخذها وإن يادون رب المال للشريك فالفلان على المضاربة  
وضمن حصة العصير لشريكه وإن يادون الشريك لأذن رب المال فالفلان يضمن  
وبين الشريك وضمن مثل الدفين للمضارب أدنى الوضعية ورب المال الرجوع  
فصنع على رأس المال لا يبيع أعطاه دنانير مضاربة فني وقت القسمة  
له استيفاء الدنانير وله أخذ قيمتها يوم القسمة لا يؤمر بالدفع له ولشريكه  
الضمان دفع البازن فلو أعطاه من مال نفسه له الرجوع للأذن ولأنه  
وكذا أطلق في سائر النوايب اشترى المضارب متاعاً فقال له رب  
المال لا تحك وأباه المضارب وأراد أمساكه حتى يظفر ببيع كثير ليس  
له ذلك إلا إذا أعطى لرب المال ماله أن لم يكن فيه ربح في عليك المضارب  
أمساكه ثم أن كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لأنه أجبر إلا إذا

مطلوب  
قام أهل السوق  
واحد بعد واحد  
فالضمان على الأخير

مطلوب  
وضع المضارب  
النوايب

دفع المضارب  
الضمان من مال  
نفسه له الرجوع  
للأذن ولأنه

اعطى

اعطى رب المال حقه في لا يجبر المضارب وأن لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضاً  
ويقال لرب المال إيمان تأخذه برائس مالك أو يتبعه لنقل له مالك أخذ مالها  
من منزل المضارب مالك المال بلا إذن المضارب ونصرف به فيه وبيع فيه  
فكله لرب المال لا يفسخ المضاربة لأنه لو كان من المارح كان غاصباً من المالك  
يجعل نفقاً اشترى المضارب بماله جارية فأخذها رب المال بلا إذنه وباعها بالبيع  
فالرجع على الشرط ولا يكون بيعها نفقاً للمضاربة فإن باعها واشترى بها جارية  
أخرى وبيع الثانية أيضاً بالبيع للمضارب ما يقضيه من الرجوع من الأولى لأن  
الثانية لأنه لا يملك الشئ على المضاربة فكان مشترياً لنفسه فيكون له الرجوع  
**الفصل الثالث** في نفقته وموئنته فإذا لم يعمل في المصير فنفقته من مال نفسه  
وإن المصير كسباً وهو أقام في ناحية منه ليعمل للمضاربة وإن أخرج من النحران  
مع مال المضاربة كان مدة سفره ولا كسوته وطعامه ودهنه وما يقبل به ثياب  
ومركبه وعلف المركب وعلف دواب الحمل والكلاب ونفقة غلامه الذين يعملون  
معهم في المال وأجرة من يخدم في السفر من الخبز والطحين وقيل الثياب والخبز  
وأكل الفاكهة كعادة التجار في ما لها على قياس قول الإمام والثاني وعن الثاني  
في الموعودة والنفقة يحسب من الرجوع فإن لم ينف من رأس المال وإن سافر  
ولم يتفق له شئ من المانع فالنفقة في مال المضاربة وإن أخرج المضارب مع نفسه  
مع ألف المضاربة عشرة آلاف أخرى وسافر فنفقته على قدر المالكين من المالين  
ولا نفقة في المضاربة الفاسدة وكل من يعين المضارب على العمل أو غيره أو  
دوابه فالنفقة في ما لها إلا عبيد رب المال فإن نفقته في مال رب المال والمستحق  
نفقة المثل فإذا أزيد منه ففاته على المضارب في ماله وإن فضل من النفقة شئ  
حين عاد إلى المصير رده في ماله فأما الدوا والأكل وأجرة الخيالة ففي المضارب  
وعن الإمام أنه في مال المضاربة أيضاً ولو تمير على العاشرة وأخذ العشر بجاهار  
لا يضمن وإن أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا إذا ضاع شئ من المال لأنه  
أعطى خياره إلى من لا حق له فيه فيضمنه كما لو ألقاه أو أعطى الأجنبي قال شاذلنا  
في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طع في  
أخذه غصباً وكذا الوصي لأنها قصد الإصلاخ إذا أعطى البعض لخصيص الكل جائز  
أصله قلع الحضرم لوح سفينة البيت فحرقه فلم يأخذ كل سفينة صالحة غصباً  
فأنشبه ما لو وقع في بئر حريق فتناول الوديعه إلى أجنبي لا يضمن صار مال المضاربة  
دينار ورب المال في بلد آخر فانفق في سفره ونفقاته ما لا بد له منه يحسب من  
المضاربة لأن سعيه لأجل ما لها وبه يعلم أنه إذا انفق في سفره من ماله يرجع  
في ماله لأنه قد لا يجد ثبته آمنه بأن لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة

في نفقته وموئنته

مطلوب  
طبع ظاهر وأخذ من المضارب  
أو الوصي شيئاً



الآن يزيد نفقته على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة  
 رب المال ولهذا إذا سافر بماله وانفق من مال نفسه في طعام وكسوة وغيره لم يرجع  
 على ماله ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة  
 ليعمل متاع المضاربة أو اشتري طعاما لمها فضاع المال قبل أن ينفق يرجع على رب  
 المال **كتاب المزارعة** وفيه ستة فصول الأول في شرائطها وهي  
 والمسافة فاستدان عنه خلافتها وأخرج لصاحب البذر وإن من رب  
 الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر مثل الأرض في القاسدة يجب  
 أجر مثل البذر والمهراد من لزوم أجر مثل الأرض والبذر أن يجب أجر مثل الأرض  
 مكروية وأما البذر فلا يجوز أن يتخذ المزارعة وأجر المثل بالغا ما بلغ وقال  
 الثاني لا يزداد على المشرط واللام فرع ما يملكها على قول الجيز لعل أن الناس لا يأتون  
 فيه بمذهب ولهذا قالوا الفتوى فيه على قولها وركبها الإيجاب والقبول وشرايطها  
 منها كونها خاصة للمزارعة وكون رب الأرض والعامل من أهل العقد أو آخره  
 وبيان المدة في المزارعة بشرط والمعاملة يجوز بلبا بيان المدة في الاستئجار و  
 يقع على أول عمر يخرج في تلك السنة وعن محمد جوارها بلبا بيان المدة ويقع على أول  
 زرع يخرج زرعاً واحداً أو به أضد الفقيه وعليه الفتوى وأما شرطه فثلاثة  
 المدة في الكوفة وعطفاً لأن وقتها متفاوت عندهم وأنها وانتهاءه مجهول  
 عندهم ووقت المسافة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولودفع أرضه  
 للمزارعة إلى خمسة سنة مثلاً في فاسدة ومن شرائطها التخليص حتى لو شرط عمل  
 رب الأرض بعد ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم يبين ذلك ينفذ ومنها بيان من  
 عليه البذر وعن أبيه بلخ أنه إذا كان عرفاً فاشترط تلك النواحي أن البذر على  
 من يكون لا يشترط البيان ومنها بيان الحصة على وجه لا يقطع الشركة فإن ذكر  
 حصة أحدهما إن من لا يزرع له جاز استحقاقاً وقياساً وإن الحصة من البذر منه  
 جاز استحقاقاً وقدمت ومن شرائط المعاملة أن يقع المعاملة على ما هو من حد  
 النقص بحيث يزيد في نفسه بعمل العامل فلو تناسى غلظه لا يقع وحكمها بنفوت  
 الحكم الملك في منفعة الأرض وأن كان البذر من جهة المزارع والشركة في  
 الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو أراد أحدهما السفسف لا يفسخ الآخر  
 والمزارعة لازمة من قبل من لا يزرع فلا يفسخ بلا عذر وغير لازمة من عليه  
 البذر كرض العامل أو كونه سارقاً يخاف على طامس منه أو يملك صاحب الشجر  
 ديناً قاضاً اضطر إلى أدائه من غنمه وترك السفر ليس بسبب ظاهر وبالقائه  
 البذر لم يمت المزارعة من الجانبين والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون  
 الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر

أحوال المزارعة  
 مطلق  
 الخارج في المزارعة  
 القاسد لصاحب  
 البذر  
 الفتوى على قولها  
 على جواز المزارعة

في جواز المزارعة  
 بلبا بيان المدة  
 عند محمد وعليه  
 الفتوى

حصة  
 النقص  
 جواز المزارعة  
 جواز المزارعة  
 جواز المزارعة  
 جواز المزارعة

أول الأرض

أو الأرض والبذر من أحدهما والبذر والعمل مع الآلات من آخره والكل جائز  
 لأنه أما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار  
 العامل ليعمل بالآلات بنفسه والدراية أن يكون البذر من العامل والبذر لصاحب  
 الأرض وهذا فاسد في ظاهر الروايات وعن الشافعي أنه يجوز والفتوى على ظاهر  
 الرواية لعدم التماس بين نفع البذر والأرض فلا يكون شيئاً فصار كما لو كانت  
 البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقر من  
 واحد والباقي من آخر فانه فاسد لما ذكرناه والسادس البذر والبقر من  
 واحد والباقي من آخر فانه فاسد السابع البذر من واحد والباقي من آخر  
 وانه فاسد أيضاً وعلى هذا لو أخذ رجلان أرضاً رجل على أن يكون البذر  
 من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يقع فلو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البذر  
 البذر فكل ما لا يجوز إذا كان عن واحد لا يجوز وإذا كان عن اثنين رجل قال  
 ليعمل العمل في أرضي ببذري بنفسك وعبيدك وأخذ منك فاضرع فكلها له جاز  
 فيجعل العامل مبيعاً لرب الأرض ولو كان الكل لك جاز ويجعل مبيعاً للأرض  
 مقرر ماله البذر يدفع بذراً إلى صاحب الأرض على أن يزرع فيها والخارج بينهما  
 بضمان لا يقع لما مر وأخرج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض وعندها  
 الأرض أم لا قال لا يقع على أن الخارج لصاحب البذر جاز ويكون مبيعاً للأرض  
 ولو على أن الخارج له بها جاز والبذر فرض عليه قال لا يضرع في أرضك  
 على أن الخارج لك لا يقع وأخرج لمن له البذر وعليه أجر مثل الأرض والعامل  
 لأنه لما قال يزرع لي بقي البذر على ملكه ولو قال أزرعه في أرضك لفسد على أن  
 الخارج لم يقع والخارج لصاحب الأرض وعليه مثل البذر لصاحبه لأنه لما قال  
 له أزرعه لفسد مزارعاً واحداً البذر منه دفع إليه أرضاً لبذر بها بذرته وبقره  
 ويجعل معه هذا لا يقع على أن الخارج بينهما أم لا قال لم يزرع بينهما وبين الأجنبي ويجوز  
 بينهما وثلاث الخارج لرب الأرض والثلاث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل  
 الأجنبي ولو كان البذر من قبل رب المال جاز بين الكل ولو قال أزرع أرضي  
 ببذرك على أن الخارج كله لك فله فله هذا شرطاً جاز ويكون صاحب الأرض مبيعاً  
 لأرضه ولو قال أزرع في أرضي كذا من طعامك على أن الخارج لم يزرع والخارج  
 لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض طعن عليه وقال ينبغي أن يكون لصاحب  
 الأرض ويجعل العامل مقرر ماله مبيعاً لنفسه والجواب أن الإنسان في العمل  
 يعمل لنفسه ولا يقع لعينه إلا بغيره ولم يوجد ولو قال أزرع في أرضك كذا من  
 طعامك على أن الخارج بينهما فحين جاز على ما قال والبذر فرض على صاحب  
 الأرض أخذت شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بذر من الخارج لم

فان قالوا

لو شرط دفع صاحب الأرض



يجزأهما كان صاحب البذر ولو شرط ان يرفع صاحب البذر عشر اذخاج والباقي انشا  
 جاز وكذا لو شرط عشر اذخاج للعامل والبلد انشا فلو شرط اذخاج صاحب المزرعة  
 لم يجز وان شرط رفع العشر اذخاج القاسمة والبلد انشا فجاز **نوع اخر**  
 شرط في المزارعة على المزارع او رب الارض ما ليس من اعمال المزارعة فسد  
 وما يثبت وما يبنى الخارج او يزيد في جودة الخارج فهو على المزارعة وما لا يثبت  
 وما لا يبنى ولا يزيد في الخارج فليس من اعمالها فلو شرط على المزارع او ربها المصداق  
 او الدباس فسد من ايها كان البذر في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز على  
 قول الامام الثاني وفيه او شرط على المزارع ان يحمده ويجمع جاز ولو على ربها  
 لا اجماعا وابن سلة ونضر اجازا لو على المزارع ولا يعرف من ايها زمانها من  
 ظاهرها فيه قال الفقيه **وبه** نأخذ وفي قول الثاني استقر الغنى بين ايها خوارزم  
 وفي المعاملة تعيد حاشا هذا الشرط ونض في نوادر ابن رستم ان المأخوذ قول الامام  
 الثاني لا قول غيره في هذه والتقنية والمطل للبيت رب الارض كشرط المصداق  
 جوزه مشاجر **نوع اخر** ولو شرط كذا الانهار واصلاح المسناة على ربها جاز من ايها  
 كان البذر وان على المزارع فسد من ايها كان البذر والخارج كله للمزارع  
 ان البذر منه وان شرط كذا ايها على المزارع جاز من ايها كان البذر وعلى  
 ربها ان البذر من المزارع لا لا بشرط بعض العمل على ربها **وانه** يبيع القليلة  
 ويح شرط صحة التسليم والتسليم بشرط صحة المزارعة فصار كشرط المصداق على رب  
 الارض فان البذر من ربها ان لم يبين للكرايب وقت فسدت بطلالة وفيها  
 لان التسليم بعده يبيع وان يبين وقته جاز لان المزارع يقبلها مكرهية والمزارعة  
 تقع من ذلك الوقت المعلوم وعلى رب الارض من قبله فلم يكن شرط عمله في  
 المزارعة فاندفع ما لو البذر من المزارع **لجوز** على التسليم من وقت العقد فبيع  
 شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي اطالع الصغير بشرط التقنية  
 والكرايب على المستأجر بعد قبيل بشرط التقنية انما يفسد ان كان الزرع يخرج منها  
 بالكرايب مرة اما لو لم يخرج الا بمقتضى فلا ولو شرط كذا الجد اول احتلفوا فيه  
 وان شرط القاء السرقين على المزارع فسد من ايها كان البذر والخارج  
 كله للمزارع ان البذر منه وعليه اجماع مثل الارض ولا تعين ربها شيئا للمزارع  
 من قيمة السرقين المطروقة فيها وان البذر من ربها فاطاع له وعليه اجماع  
 مثل على العامل وقيمة السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان البذر  
 من المزارع فسد **والخارج** للمزارع وعليه اجماع مثل الارض وقيمة السرقين  
 وان من ربها البذر جازت وان شرط القاء السرقين فيها لم يذكر وقال  
 عبد الواحد ان على المزارع جازت من ايها كان البذر وان على ربها ان البذر

من المزارعة

من العامل

من العامل لا كشرط المصداق على ربها والكرايب على ربها والبذر من المزارع وان البذر  
 من رب الارض يجوز وان شرط ان لا يرفعها احد جازت على ايها شرط والبذر  
 من ايها كان وفي الفتاوى الشيخ بشرط القاء السرقين في المعاملة والمزارعة يفسد  
 وبشرط لا يلزم العامل والحيطة ان يبتاعه على اصلاح المسناة وحفر الانهار  
 والقاء السرقين باجبة ببينة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف يجمع هذه  
 الاجابة وقد وقعت على العين وهو القاء السرقين والمكان المنقول عنه غير معلوم  
 قلت المعقود عليه نقل السرقين **وانه** على العين والمكان المنقول عنه البلدية ونواحيها  
**وانه** مكان واحد صح الاستيجار على التسليم في البلد كما ذكر في البيت ان المصير  
 مع تباين اطرافه مكان واحد بشرط الدولاب والدالية على المزارع جاز كما  
 المقرر عليه مطلقا وعلى ربها ان البذر منه جاز ايضا وان المزارع لا وان شرط  
 الدابة مع العلف جاز ان على المزارع من ايها كان البذر وعلى رب الارض ان  
 البذر من المزارع لا يجوز وان من رب الارض جاز هذا كله في الشرط النافع  
**لاصح** وان شرط لا ينتفع كما لو شرط ان لا يبيع احد حصة لا تعيد المزارعة  
 وفيما اذا كان شرط مفعلا الواسطاء ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا  
 وان لم يكن في الصلب بان كان الفاد حكمه بطلان بعوده جائزا وان شرط  
 بعض العمل على المزارع او على نفسه ان البذر من ربها فبطلت ثلثة اوجه اما ان  
 شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن ذكر الباقي وعلى رب الارض  
 وسكت عن الباقي او البعض على ربها ان شرط البعض على المزارع وسكت  
 عن الباقي بان شرط عليه ان يكرهها ويمن رعاها وسكت عن ذكر البقية فهذا  
 وجوه بان كان لا يخرج بطلان او يخرج شيئا لا يرفع فيه فالمزارعة فاسدة  
 في هذين الوجهين وكذا لو كان يخرج كسرة يس بدون الكسرة وان كان بحيث  
 يخرج شيئا مبرعوثا ولا يبيع بان كان في ذلك كثير المطر فالمزارعة جائزة و  
 كذا اذا كان البيع بحال يريد الجودة او بحال لا يريد ان البيع هل يفسد في  
 جودة الخارج وان شرط رب الارض بعض العمل على نفسه كالبقي مثلا وترك ذكر  
 الباقي ففقد ما ذكرنا من الوجوه ان علم يقينا ان البيع لا يفسد في الخارج فالمزارعة  
 جائزة والافقاسدة ولو شرط بعض العمل على ربها والبعض على العامل والبذر  
 من المزارع فهذا او مالو كان من رب الارض سواء **نوع اخر** شرط الشركة في  
 الحب والبيت جاز وان البين لأحد على الحب لأخذ لا وكذا ان شرط الحب  
 لأحد على بعينه والبيت لأخذ فان شرط الحب بينهما والبيت لأخذ وان لم يرب  
 البذر في الارض جاز وان لأخذ فسد **وقد** الثاني انه لا يجوز في الوجهين  
 وان شرط الحب بينهما وسكت عن البين جاز في ظاهر الرواية والبيت لصاحب

مطل  
 شرط الشركة في الحب والبيت  
 جاز



وعن الفاعل واليه رجع **عنه** ان المزارعة لا يجوز في الموهوبين وعن من لا يجرى ان التبن  
 بينهما وان شرط ان التبن بينهما وسكنها عن التبن لا يجوز **وقد** ارضه على ان يخرس  
 فيها ويكون الارض والغرس بينهما لا يجرى والغرس لرب الارض وعليه قيمة الغرس  
 واحده مثل هذه **وع** الاصل دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويخرس فيها والحرز  
 بينهما بصفان جاز ولو شرط ان التبن بينهما بصفان جاز والثمره على الشرط و  
 الغرس للغرس ولو شرط ان يكون الاخراس لربها والثمره بينهما لا يجرى لقطع  
 الشراكة لجزا ان لا يجرى الا الاخراس دفع ارضها وحرزها وتقوم على القل  
 فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفقة  
 في متعة وان من ربتها جاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة  
 بان يقول ادفع اليك هذه الارض مزارعة تزرعها ببذر كذا وادفع اليك ما  
 فيها من الاشجار معاملة جاز تامطفا له ارض اراد ان يافذ من آخر بذر البذر  
 انصافا فاطيلة ان يشتري نصف البذر ويبيع له الباقي منه ثم يقول ازرعها  
 على ان اطرح بينا انصافا ومن اراد الشراكة في المال يدفع اليه معاملة باللفظ  
 اراد ان يشارك مع من له قوة **ف** يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع  
 اليه معاملة بالنصف على ان يسوق الماء اليه **التقاط** السبلة بالثلث وحرز  
 كونه نصف التبن في معنى فقهاء الطحان لا يجوز وجوزه مشايخ بل وهو  
 المأخوذ قال الامام **الشيخ** انه في معنى فقهاء الطحان فلا يجوز لكونه منصوصا  
 عليه وان وجد العرف كما في الاشياء الستة اذا تعارض الناس **على** خلاف  
 النقص الكيل والوزن لا يعتبر العرف قال الفقيه عبد الرحمن لما لم يجوز  
 وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فقهاء الطحان **وع** هذا  
 حصاد المزارع بالنصف وكذا اذا استأجر حرا على عليه فقهاء اصابع منه  
 فالاجارة فاسدة ولا يجرى وبها لا يجرى **ف** الحزاة انه لا يجب اهرام مثل  
 ولا يشترط في فقهاء الطحان ذكره شمس الاسلام **منوع** اخر تناهى المزارع  
 فدفع معه الارض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الاشياء اراد ادفعها  
 معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم فيفظ ببيع في وقت  
 الادراك يجوز وان كان لا يحتاج منه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة  
 في الثمار وان بحال لولم يحفظ لا يذهب الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز  
 ويجوز دفع شجرة الجوز معاملة لا يحتاج الى السق والحفظ حتى لولم يجرى لا  
 يجوز وطلب رب الارض من العامل ان يزرعها بمكر وبه والبذر من  
 العامل او من رب الارض والعامل يقول ازرعها بلكراب ان الكراب  
 مشروط بالعقد **ع** المزارع والمالان الارض يخرج بلكراب لكن بلكراب

مطلوب  
 التقاط السبلة  
 بالثلث واخصار  
 الحزم بنصف  
 التبن لا يجوز

اجود لا يجب وان لا يخرج الا بالكراب مجبر عليه وكذا لو ادى المزارع السق والزرع  
 ينبت بالمطرد لا يجبر والاجر **و** لو قال ان كراب فانثا ثا وان بدونه ارباعا  
 وان بالثنية فانثا فان قال ان حنطة فانثا وان سمس فانثا جاز كذا في الحنطة  
 الرومية والفارسية ولو قال ان حنطة انصافا وان شعيرة فانثا جاز للعامل جاز  
 لانه رد وجهين الاعارة والمزارعة وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعيرة  
 فهو في صح في الحنطة لا في الشعيرة ولو شرط ان يزرعها على ان اطرح من هذه الناحية  
 له ومن الشراكة لا يجرى كما لو شرط لاصحابها فذا فاسماة من الخارج **منوع**  
**احذر** دفع ارضه لربها هذا العام فزرعها في عام آخر جاز بلا اذن ربها ان غاد  
 تلك الناحية اتم يزرعون بالعقد على عامين او ازيد فانطرح على الشرط  
 الاول والا فليصاحب الارض وفي السنة يزرع ارض غيره بلا اذنه ان العرف  
 ثم المناصفة فعليه اذا كانت الارض مودة للمزارعة بان كان المالك للمزارع  
 بنفسه ويذرعها مزارعة وان لم يكن مودة وزرع بلا اذن المالك قال نصير  
 بضمين النقصان وقال ابن سلمة ينظر بكم يتأجر قبل المزارع وبكم يتأجر بعد  
 فنضمن ما بينهما وقبل ينظر بكم يشتري بعده وبكم يشتري قبله فنضمن نقصان  
 ما بينهما يزرع بلا اذن فادرك ثم رضى المالك طاب ولو قال لا ارضي ثم رضى  
 طاب ايضا يزرع ارض غيره وانقص ثم زال النقصان قبل ان زال قبل الرد  
 يبرئ وان بعده لا قال الفقيه وقبل يبرأ فيها كما لو وجد المبيع حيا وزال  
 قبل القبض او بعده يبرأ الباي وكذا الوصاح المشتري عن بياض العين  
 على بدل لم زال البياض يبرأ البديل الى الباي دفع الغاصب مزارعة شئيه  
 على ان يكون البذر من المزارع فزرع واجازها رب الارض قبل نبات الزرع  
 جازت والخارج بين العامل ورب الارض على الشرط لكن الغاصب العاقد  
 يتولى قبض حصته المالك وما نقصت الارض بالمزارعة يضمن الغاصب النقصان  
 الكاين قبل الاجازة لا بعدها عند الامام وان نبت الزرع وصار له قيمة ثم  
 اجازها رب الارض جازت والخارج كله بين الغاصب والعامل على ما شئوا  
 ولا يشترط له تجا من الخارج وليس له نقصان بعد الاجازة دفعها الغاصب مزارعة  
 بالنصف على ان البذر من الدافع فيزرعها او لا او يزرع الزرع وصار بينهما  
 انصافا ثم اجاز المالك المزارعة فالاجازة باطله والارض بمنزلة العارية في  
 يد الغاصب والمزارع ولرب الارض ان يرجع فيها اجازة من ذلك ما لم يكن  
 بذر الزرع الذي نبت بعد اجازته او نبت الذي بعد اجازته اوزرع الذي  
 لم يزرع بعد اجازته فان كان شئ من ذلك لم يكن له بعد ذلك ان ينقص اجازته  
 استحسانا وان كان اجازة بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصد

في زرع ارض غيره  
 بلا امره

مطلوب  
 الغاصب دفع الارض  
 مزارعة







في ارض يبذر ك على ان الطارح بيننا نصفان فالمرارة جازية والطارح على ما  
 شرطوا البذر قد مرنا للمزارع على رتب الارض دفع بذرا الى آخر قال ازرعها في  
 ارضك على ان الطارح بيننا نصفان فالمرارة جازية والطارح لصاحب البذر ذكر  
 في المزارعة في كتاب المأذون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ  
 الاسلام تأويل ما ذكره المأذون ان صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك  
 على ان الطارح بيننا نصفان وفيه تقدير بها مستقيم البذر واذا اصبحت بقى الزرع  
 لصاحب الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب الارض لم يقل لصاحبها  
 ازرعها لنفسك **ف** لو قاله ذلك **ع** ان الطارح بيننا كان الزرع لصاحب الارض وهو  
 المزارع كما ذكرناه في المأذون **و** دفع بذره الى رجل وقال ازرع ارضك ببذر لي يكون  
 الطارح كله جازوا البذر قد مرنا على رتب الارض وهو المزارع ولو قال لرب  
 الارض ازرع في ارضك ببذر لي **ع** ان يكون الطارح **ك** لك فمذمت والطارح  
 كله لصاحب البذر ازرع ببذر ك على ان الطارح كله في ذكره المزارعة انه يتفرق  
 البذر وذكر شيخ الاسلام انه مزارعة فاسدة ويتأمل عند الفتوى **نوع** في زرع  
 ارض الغير بعينه اذنه اختار الغنبة فيه ان الزرع للمزارع وعليه نقصان  
 الارض **و** العادة على ان الارض ان معة للزراعة وما كملها لا يزرع بنفسه فالزرع  
 على المزارعة المعتادة الا اذا ارض المزارع على الغنبة والزراعة لنفسه **و** ان  
 كان لا يدفع الى غيره او يدفع وزرع بلا اذنه وعقد فطارح للمزارع وعليه  
 ضمان نقصان الارض واختار انها ان معة للزراعة فهي زراعة فاسدة كما هو  
 جواب الاصل والطارح للمزارع وعليه اجبر مثل الارض لان غاية ما في الباب  
**ان** يجعل المأذون كالعقد لكن هذا عقد يذكرون فيه الشرايط المزارعة فيكون فاسد  
 قال القاضي وعندي انها ان معة لها **و** حقيقة العامل معلومة عند اهل تلك الناحية  
 جاز استحقاقا وان فقد احداهما لا يجوز وينظر الى العادة اذ لم يقر انه زرعهما  
 لنفسه قبل الزراعة او بعدهما **و** كان مما لا يافذ **بها** مزارعة **و** يافذ من ذلك في  
 يكون غصبا وطارح له وعليه نقصان الارض وكذا وزرعها بتأويل بات  
 استأجر ارضا لغيره لا اجبر بلا اذن ربها ولم يجزها ربها وزرعها المستأجر  
 لا يكون مزارعة وان معة لانه زرعهما بتأويل الاجابة وسئل امام صاحب  
 الطباطبائي عن اكار طلب الارض بالزرع فقال رتبها لا الا بالملك فزرعها فعلى  
 الاكار الثلث فان لم ينقص على الفتوى لان الزراعة بناء وعليه ويكفي هذا العقد  
 في العادة وان لم يذكر والمدة وما يزرع فيها فان المشايخ اختلفوا بتأويلها ما دون  
**ع** اذ قال لغيره اعمل في ارضي كذا **او** اعمل في ارضك على ان الزراعة كفاه للغير  
 اكار غرس اشجار في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان

البذر في ارض

مطلوب  
زرع ارض غيره

مطلوب  
ينظر الى العادة  
والعرف

منه

فهو مشيخ وان امره الدهقان بشرائها وغرسها فهو للدهقان وعلى الدهقان  
 المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهو للاكار وبطلان  
 الدهقان بالفتح وتسوية الارض اجتمع اهل قرية وجاء كل من البذر وبذر  
 للمعلم فاطارح لارباب البذر لانهم لم يعلموا البذر في المأذون دفع بذرا الى رجل  
 ليذرعه في ارضه بنصف الطارح فالمرارة فاسدة في ظاهر الرواية وعن الثاني  
 انه يجوز قال شيخ الاسلام انما يجوز على قوله اذا كان العامل في الارض غير  
 رب الارض انما اذا كان العامل رب الارض لا يجوز **و** عن الثاني ان رب  
 الارض اذا كان العامل ببذر اخذ وبقره يجوز ثم رجع وقال لا يجوز ان ياخذ  
 رب الارض البذر مزارعة ليجله والحق في ان ياخذ البذر ويجوز المزارعة  
 بينهما ان يشترى نصف البذر منه ويبيع به الباقي عن العن لم يقول ازرعها  
 بالبذر كله على ان الطارح نصفان لان الطارح يتبع البذر والبذر مشترك وكذا  
 الطارح ان يخلع عن الشرط فكيف بالشرط **و** مثل علم الناحية لو كان من جانب رب  
 الارض البذر والشور ومن اخذ العمل والشور يجوز قال نعم لانه لو شرط على كل  
 الثورين على اى واحد كان جازية او كذا اذا شرط احداهما زرع ارض غيره  
 فمأخذ قال كنت اجبري فزرعها لي بالاجد ببذر لي وقال المزارع كنت اكارا  
 فزرعت ببذر لي فالتقول للمزارع لا نقا فمأخذ على ان البذر في يده والتقول لذي  
 البذر المزارعة نوعان **و** الارض لا يصح اولهما فان لا يصح على الوجهين  
 البذر لا يصحها اولهما فان البذر لا يصحها والارض لا يصحها ستة اوجه وقد  
 ذكرنا الوجه على قولهما وان البذر لا يصحها والباقي من آخر فمذمت **و** على هذا  
**لو** اشتهر ثلثة اوجه من البعض البقرة وحصصها والبذر وحصصه كان فاسدا  
**و** اذا كان البذر والبقر من واحد والارض والعمل من آخر فمذمت وكذا لو اشترك  
 ثلثة اوجه والبقر من احد فقط او البقرة هذا اذا كان الارض لا يصحها والبذر  
 من آخر **و** ان كانت الارض من احدهما والبذر من الاخر **ان** شرط العمل على غيره صاحب  
 الارض والطارح بينهما انقضا فمذمت المزارعة وكذا ان شرط الطارح ان لا  
 ثلثه للعامل وثلثه لغيره او على العكس فمذمت لان فيه اعارة الارض والطارح  
 بينهما على قدر البذر ويملك لصاحب البذر ما اخذ من الطارح وله على المأذون نصف  
 ارض الارض وما اخذ من الطارح طاب له قدر بذره ويبيع من الباقي اجبر نصف  
 الارض انفق ايضا ويصدق بالزيادة لو كان البذر بينهما والارض من احدهما  
 وشرط العمل عليهما على ان الطارح انقضا فجاز ولو كانت الارض بينهما والبذر  
 والعمل على احدهما والطارح انقضا فمذمت لان صاحب البذر شرط لصاحبه  
 نصف البذر بمقابلة العمل له في نصف الارض وانه باطل وكذا لو شرط ان لا يزرع

اجتمع اهل قرية و  
 جاء كل من البذر  
 وبذر والمعلم



للعامل وثلاثة للدافع او على العكس وكذا البذر من العامل وشرط ثلثه للعامل جاز  
ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط للدافع ثلث الخارج وثلثه للعامل لا يجوز ولو  
شرط ثلث الخارج للدافع لا يجوز ايضا **الفصل الثاني** في اعمالها كل عمل لا بد فيه لتجصيل  
الزرع المدعوب فيه فهو على المزارع شرط او لا لان الكدابة وكل عمل منه بد في تجصيل  
الآلة بزيادة جودة الزرع ان شرط يلزم والا فلا حصة التمس واصلاح المسألة وأب  
أوردون على رتب الارض وقع فوخته التمس الصغير من التمس الكبير على العامل الآن  
بعد او يكون هناك فلو لم يكون المانع في يكون على رتبها والزرع اذا صار قصبيا واراد  
فصيله ففعلها فصيله وشرط ما كان من افعال المزارعة او من افعال المعاملة على احدكما  
لا يجوز الفاد وعمل المعاملة كل عمل لا تأثيره في الخارج او في الاغناء كالنقيع وما شابه  
ذلك وكل ما لا يكون ذلك من هذه المسألة فليس من افعال المزارعة والمعاملة وكل عمل  
ليس من افعالها فهو عليها وله ان قبل اذا ادرك البازيخا والبزيج فالالتقاط والكل  
والبيع عليها والحفظ الى وقت الادراك على العامل وبعده عليها كمن شرط الجذاذ و  
الحفظ على العامل بعد الادراك لا يند للعارف وعليه الفتوى وعن الثاني لو شرط  
مؤنة الماء على العامل في المزارعة يجوز ولو شرط الماء لليرقين على رتبها والبذر  
من المزارع يجوز اذا بين لليرقين وقتا معلوما متى يطرحه في الارض عند بعض  
المشايع وهذا اذا شرط اليرقين قبل الماء البذر ولو شرط بعد الماء البذر  
المزارعة **الفصل الثالث** في منوبها بالاعذار من العامل وسفده وكونه سارقا في  
على البيع عند وقوع الدين بربها بعد النبات مانع من فسخها ان البذر من المزارع  
وقته علم الحاكم يخرج رتبها من الجبس الى ان يفسد الزرع وقبل البذر يفسد وبعد البذر  
قبل النبات اختلف في جواز الفسخ وبعد الفسخ ان المزارع كذب واصح المسألة لا  
يرجع على رتبها بل باعها رتبها بغيرها وزرعها بالارض المزارع فللعامل في المزارعة  
ابطال البيع وان برضاها وقع المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا شيء للعامل اذا كان  
اخرج واجاز جاز ومسطح بحاله في الزرع وان برضاها ولم يثبت والبذر من رتبها  
لا شيء له لعدم حقه قبل النبات وان من العامل فان اجاز جاز ومسطح على ما بين  
رتبها بعد نباته قبل حياوه والبذر من المزارع بيع العقد في المصادق بالاعذار  
اد اقال المزارع لا اقلع واد اراد القلع فلو رتبها المرافعة رتبها فيه و  
المقلع بينهم ولهم الاتفاق على الزرع باعراطكم الى الادراك ورخصوا بعضهم  
على المزارع ولهم ان يعطوا المزارع حصته والزرع طم فان مات بعد العمل قبل  
المزارعة بطلت ولا شيء للعامل وان مات بعد الزرع قبل النبات اختلفوا  
فيه ولو لم يثبت ولكن المزارع اخذها في ابتدائها حقه انقضت المدة المدة  
والزرع لم يدرك فطلب رتبها القلع واباه المزارع لا يملك القلع وينبغي بينهما

وعليه الفتوى

مطلوب  
في المزارع بالاعذار

بجوه

اجارة

اجارة الى ان يدرك الزرع والعمل عليهما ايضا فالاعذار ان اراد المزارع  
القلع فله رتبها الخيارات الثلثة المذكورة واذا انقضى ميعاد انتهاء المدة باذن الحاكم  
رجع بنصمها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والمدة لم يدرك سبق العقد الى  
الادراك في يد العامل بلا اعادة وان حوّل المزارع في وسط السنة رجع رتبها لما  
انقضى على المزارع حتى يدرك بالاعذار بل في القول للمزارع في قدر النقص على علمه وان  
مات المزارع والزرع بقل فقلت الورثة يحسن بقل الى ان يدرك لهم ذلك وان  
ارادوا القلع لا يجبرون على العمل **فروع اخرى** ثبتت من المصلحة بقبول الناس  
ان يدرك لياخذها اطلق لا بالسبب كالتقاط السابل بعد الزرع والحصا وثبت من  
قبول الثوم المقلوع المشترك فهو على الشرط في شركة الا ان كانا ثروفت  
القلع وثبت من التماسه فهو على الشرط في الشركة وان ثبت سبق رتب الارض فله ومن  
نصف قيمة المزارع ان له قيمة والمالا وان كان ثبت سبق الاخص فهو متطوع و  
الزرع بينهما اي بين رتب الارض المزارع على الشركة وذكر الامام الطحاوي  
ان الزرع الثابت من الممتثل للثابت وان اجبنا لان البيع استهلاك فان  
كانت ثبت بماء المطر او بلا شيء احدى فليكن للشركة السابقة فان ثبت من عروق  
شجرة رجل في ارض احدى شجرة اخرى ان يثبت رتب الارض فهو له وان بلا شيء  
فليصاحب الشجرة ان صدق انه من عروق شجرة وان كذب فيه فالقول له بفاة  
رجل القنة الزرع في ارض ايبان وثبتت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للثوة  
وكذا اذا وقعت الخوفة لان طمها فقد وثبتت من الثوة **الفصل الرابع**  
في المزارع يدفها الى احدى البذر اذا كان من المزارع يدفها الى احدى المزارعة  
وان لم ياد ان رتب الارض منه فلو اعاره المزارع الى غيره للذراع فذرعها  
المستعير سلمها الخارج له ويقيم المزارع الاول لربها اعم من الارض ولو البذر  
من رتبها ليس له دفعها مزارعة الى غيره وله ان يبتاعه الاصل او بماله فلو دفع  
هذا المزارعة الى غيره بلا اذن رتب الارض جاز فان خرج بين المزارع  
الاول والثاني على شرط وطما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض ان  
يضمن ايها شاذ فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول  
فان نقصت الارض ضمن الثاني النقصان بالاجماع ويضمن الاول عند  
الامام والثاني ثانيا وان اذن له رتبها فيه ايضا او دالة بان قال له اعمل  
برائك له ان يدفع الى الاخر مزارعة دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليها  
ويستفيد منها المحتاج الى الشد فاحد الثلثة حتى اصابها البذر والعاقبة ان المزارع  
ان لم يثبت بغيرها البذر يضمن العامل قيمة ما اصابه البذر وعن الثاني رجع بينهما  
اخذ احد من النقي حبه عليه فان فسد الزرع قبل رفع المار الى الحاكم بذلك فاستغنى

مطلوب  
مات المزارع وهو مبتدئ

ثبتت من قبلة الثوم  
المقلوع

في نبات الحب  
المتناثر في الارض

مطلوب  
ثبتت من قبلة الثوم  
نواة فهو لصاحب الارض



و عليه الحق

لا ینفصل

بخلاف

الإيمان طريقتنا.

83



لا يضمن والآمن حصه الزرع وجميع بلا شرط عليه وبلا اذن الدافع ضمن حصه  
 الدافع **ان** تلف ولو شرط ذلك عليه فتخاف حتى تلف ضمن للمالك حصه ترك  
 المالك اضرار الجوز والخطه الرطبه الى الصحرى وكان شرط عليه ذلك في العقد  
 ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن **وان** لم يطر الجراد حتى اكله كان  
 امكن طرده ضمن والا لا ائتم الكرم والدافع هو اعله يدخلون ويأكلون ويحرقون  
 والعامل لا يدخل الا قليلا **ان** يباذن الدافع لا يضمن **والصنمان** على المالك  
 وان يباذنه ونفقته عليه ضمن نصيب العامل **وان** لا يجب عليهم النفقة لا  
 يضمن فان كانوا قبيضا لا يباذنه وهم من عليه نفقتهم لا يضمن ايضا ومغرها  
 معامله ولم يخرج الا شجار شيئا **فما** صاحبها اشجاره نفذ البيع ونفذ المساقاة  
 لانها استجار ببعض اطبايح فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه ففتح البيع  
 بخلاف الاجارة لتعلق حق المتأجر بعين الكرم فان كان سقى الاشجار وحفظها  
 لانه لانه عمل منفعة وحقة في اطبايح ولم يوجد منفعة العامل عذروا بعض  
 الموضع لم يجعله عذرا في القبح انه يوفق بين الروايتين وجعل على اختلاف  
 الموضع جعله عذرا فيها اذا شرط عليه عمل منفعة وعدم جعله عذرا فيها اذا  
 اطلق العمل ولم يشرط عليه العمل بنفقة وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل  
 وقع اليه اصول رطبة نابتة ولم يذكر المدة فحدثت بخلاف الزرع كوقوع العقد  
 على الزرع مدة وله غناية معلومة بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان  
 للمساكن رطبة ايضا غناية معلومة في ديارهم يفتح ايضا ويقع على اول حرفة ترك  
 ويجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت المستقبل وقع ارضه مزارعة  
 الى عبد محبور وصلى العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب  
 الارض **وان** من ربتها يكون مستأجرا له فيكون عمله لرب الارض **وان** من العبد  
 يكون مستأجرا للارض ويكون الضمان عاملا لنفقة فلا يضمن اذا اهلك غرس  
 تاله على نهج قربة فيخلطت والفارس في عيال رجل يحزم فقال الخزوم الغرس  
 في لانه خادى فان التالة للفارس فله **وان** للرجل والفارس في عياله  
 يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة فان لم يكن من يعمل مثل هذا  
 العمل ولم يغرسها باذنه فهي للفارس وعليه قيمة التالة لصاحبها لانه يملك  
 بالقيمة فلعن تاله انما يغرسها ورثاها فهي للفارس بالقيمة نهج نهجها حتى  
 او عيا اشجاره النابتة في ضفته ان علم الفارس فهي له **والا** فان موضعها  
 لا حد لها فلها لك **وان** في مشترك بينهما له شجرة عضة نهج عام تنبت من  
 عرونها اشجاره الجانب الآخر وللآخر في ذلك الجانب كرم وبن كرمه  
 والنهر طريق عام رخم ذوا الكرم كون الاشجار له وزعم ذوا الشجرة كونها له

رواية في الدافع

مطلب  
 دفعها في بيع نفذ  
 البيع ونفذ المساقاة

مطلب  
 سفر العامل عذر

مطلب  
 غرس التالة على نهج

منه

من عروقه فهي لصاحب الشجرة **وان** لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي  
 له **وان** لم يعرف ذلك ولا شئ بنت سقيه فلما ملك لا حد فيها ضيقة متساوية  
 على نهج عام ويملك اشجار عظام لا يعرف غارسها **ار** صاحب الضيقة فلعنها  
**وان** كانت شجرة ينبت بلا ابناء وارباب النهج قوم لا يحقون منى لمن قلعها  
 ولا يبيعها **صاحب** الضيقة قبل القلع لا تمنها مباحة **وان** كانت لا تنبت بلا ابناء  
 فكل للقطعة **الكار غرس** في ارض الدافع بامره فان كانت التالة للدافع فالتأجير  
 له **وان** للعامل وقال للمالك ارضها لي فذلك للمالك قيمة التالة ولو قال  
 ارضها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك  
 قلعها ولو قال ارضها على ان الغراس انصافا جاز وهو كما قال بمعاملة  
 العصبه لاجل السعف والطب جاز بمعاملة اشجار الخلاف لقوام الخلاف  
**كتاب الشجر** اربعة فصول **الاول** في المياه الاصل فيه قوله وم الناس  
 شرها في التلث **والمد** اذ اباصة الماء الذي لم يحرق فكل ان يشرب ويتبع  
**وان** فيه انقطاع المياه ولا يضمن بها ارضه وزرعته والمياه ثلثة في غاية اليوم  
 كالانهار العظام مثل دجلة وحبشون وسبحون ليس يملوك لاخذ فيملك  
 كل احد سقى دوابه وارضه ونصب الطاحونة والدالية والسانية واتخاذ  
 المزرعة والهدر الى ارضه بشرط ان لا يضر بالعامه فان اضرته منع **وان**  
 فعل فملك واحد من اهل الدار منعة الحكم والذمي والمكاتب فيه سواء  
**الثاني** في نهاية الحفوس كماء الجب والكوز لا ينفق به الا باذن صاحبه ولو  
 صب ماء جت انسان يومه بان يملأه ثانيا **وان** اضطر اليه ينفق بلا اذن  
 الثالث المتوسط كماء الحياض والانهار المملوكة فملك ان ينفق به الا اذا  
 كان جبال يخاف صاحب البئر فادها او كسر ضيقها فله منعه **وان** كان له  
 في دار انسان او بيتا به فاستغ رجل منه ليس للمالك الدار استرداد الماء  
 ولكن له ان يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا كان يجذ الماء في مكان  
 آخر فان لم يجد فله ان يدخله بلا اذنه **والحاج** الماء ان يقول لصاحب  
 الارض لي حق في ارضك فاما ان توصلي اليه او تمنيني من الدخول  
 فحقه لقوم ولرجل ارض يجنبه ليس له في شرب له ان يشرب ويؤمنا  
 يستد دابة منه عالم بكر ضيقه وليس له في شجرة وارضه ونصب  
 دالية وطاحونة عليه **وان** رفع الماء بالقدح ليحرقه او شجرة اختلعا  
 فيه **والا** ان ليس له ذلك ولا اهل النهج المنع وليس لاجد من الشجر بقتة  
 في النهج المشترك ان يفسد على طاحونة او دالية بجير اذن الشجر  
**وان** اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه **شجر** قوم لهم

احوال الشر

ماء الجب والكوز

مطلب  
 ليس للمالك استرداد الماء



عليه ارضون اختلعه في الشرب ولا يورث الكيفية في زمان المتقادم بقسم  
على قدر اراضيهم لانه هو الظاهر وان كان الاسفل لا يشرب حتى يسكن اهل  
الاعلى لم يكن له ذلك الا بدعي الاخرين والحق ان اذ لم يكن الشرب الا بالبيع  
يرفع الامر الى اطاكم ويأثمهم بالملهايات فان اصابوا على ان يسكن كل شارب  
يومه جاز وليس لاحد ان يكسر منه ثم الا برضا الاخرين ولا يرضى الرضا الا  
ان يكون موضع الرعي في ارضه ولا يقضي بالهبة ولا بالماء ومن كان له شرب  
في ارضه في اسفل النهر فليس له ان يبيع اعلاه ومن جعل بابه في اعلى حائط له  
ذلك نص عليه عصام وذكره كثر انه لو جعل بئرته اعلى او اسفل له ذلك ولو اراد  
ان يسوق بئرته الى ارض اخرى لم يكن له بها فيه شرب ليس له ذلك كطريق بين  
قوم اراد احدهم ان يبيع طريقا يجره في ارضه لا يكون ذلك ولو كان له طريق  
الى دارة فمد في الطريق اليها ثم منها الى دار اخرى جاز غضب بئرته رجل فاقطعها  
رجل لم يجز منه شرك او لو اراد بالبيع من الارض ليس له سقي ارضه الا  
بذن الكل سرق ماء وساق الى ارضه او كرهه لا يطيب له اطلاق كمن غضب  
شعبا او غلفا فاعلفه دابة حتى تمن به فمن قطة العلف وطاب له ما راد  
الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد او طعم الفيلق ومن قطة الاوران طاب  
له الا بريم قال الامام بالعنة ينقطع حق الشرب لاحق الشقة وانما ينقطع حق  
الشقة بالاخترا في الاواني والجباب فان الانسان يحتاج الى السفر لا يمد يده  
ودنياوى ولا يمكنه حمل الماء قدر ما يكتفيه ودابته فلو لم يبق حق الشقة من كل  
ما فيه وعليه لصاق الامر على الناس بخلاف الحمر فان قلت البئر والوض من كل  
خاصة فيملك المنيح كالكلأ النابت في ارضه المملوكة له المنيح عن الدخول في ارضه  
لاخذ الكلأ وان الكلأ على الشركة قلت الطحاوي يقول ان كان المحتاج  
يؤم الماء خيرة بالقرب يؤمر بان يذهب اليه ويمنع من الدخول في ملك الغير  
ول ان المنيح جاز فاذ لم يجد يملك المالك بان يعطيه الماء ويكمنه من الدخول  
بشرط ان لا يكره ضيقة الخوض فلهذا قول محمد ليس له المنيح من الدخول محمول  
اذ لم يجد ولم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما اذا اضر سيرا  
في موات او حوصلا لان الموات كان مشتركا قبله فباطرعا احياءا لا يحصل  
ما هو مشترك لا التحصيل ما يخص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشقة و  
يجوز ان يكون الدخول لافسان ولا ضرر فيها حق وهذا المنيح لا يتأتى فيها اذا  
حضر في ملكه وان كان ينكر المساءة او الضيقة بوزن الدواب يقال لا يسقوا  
بالقرب لانه حق الدخول لا غير وذكره صدر الاسلام سرقى حواء مريد  
ملك خود بريد لافسان عليه لان حق اتلاف بعضه بواسطة الشقة ولانه

مطل  
ذو الشراكا جميعا  
سرقا لسقي غيرهم

غضب شربا او غلفا  
فاغلفه دابة حتى تمن  
به فمن قطة العلف  
وطاب له ما راد  
الدابة وكذا  
لو سرق ورق الفرساد

لا يبيع

لا يبيع مملوكا قبل الاخذ بالاولاوي فان تلف غيره المملوك **الفصل الثاني** في مسيل  
الماء ومسائل **المسألة الاولى** ان مسيل احد على سطح الاخر فباع التي عليها المسيل  
بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من احد فادام المشتري الاول ان يبيع المشتري الثاني  
من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا ان يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم يبع  
منك مسيل الماء في التي يبعث وفي النوازل له وان مثلا صفا ان احد غاصصة  
والاخرى حذبة فباع الخراب وكان مصب الدار العامة ومطرح نقي الدار الخربة  
فادام المشتري المنيح قال الفقيه ابو بكر ان اشترى البائع نصف مسيل الماء في الخراب  
جاز وان طرح النقي لعدم العرف وقال الفقيه ابو الليث ان كان له ميزاب ومسيل  
سطوحه الى هذا الجانب وغرف فبعت مسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان  
مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار المنيح في  
الاستحسان وبه تأخذ واما **المسألة الثانية** في احوال القياس وقالوا ليس له ذلك الا  
ان يبيع من ان له حق المسيل ولو ستمدوا انتم برأيه مسيل الماء وليس هذه بشهادة  
ولو ستمدوا ان مسيل ماء المطر فهو ماء المطر ولو ستمدوا ان مسيل ماء دايما الوضوء  
والفضل والمطر جاز فان لم يبيضا فالقول لرب الدار وان لم يكن له بيتة فيتحلف  
صاحب الدار ويحكم بكونه له فمدى ماء على سطح داره فيزب فاضلاطه على رتب  
السطح كالسفل مع العلم ولا يجزى على العارة ويقال للذي له حق اصداء الماء صنع  
ناوفا في مقام الجدي على سطح الجار لتعبد المنة الى مصبة **الفصل الثالث** في  
الصمان اراد ان يبيع ارضه او زرعه عن مجرى مائة فيمنع الرجل الماء حتى صنع  
الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الداعي حتى يهلك المواشي له توبة في يوم معين فجاو  
آخذ وسق بوبه قال الهذلي في يمين وفي الاصل انه لا يضمن سقي ارضه تقدي  
الى احد ان احدى الماء اجدا ولا ينفق في ارضه بل ينقذ في ارض جاره يضمن  
وان ينفق في ارضه ثم يتعدى الى جاره ان يقدم عليه باليد فلم يرد من آثانا  
والا لافان ارضه في ضيقة وارض جاره في هبطة ويحكم انه لو يبيع يتعدى يضمن  
ويؤمر برفع المساءة حتى يحول عنه ويبين التحدى ويمنع السقي حتى يرفع المساءة و  
ان لم يكن ارض جاره في هبطة لا يبيع والمذكور في عامة الكتب انه ان سق غيره  
معتدا ضمن والا لا وان في ارضه بقت جرفان علم به ولم يفته حتى افند ارض  
جاره يضمن والا لا منه جدي في ارض قوم فاستق وحذب بعض الاراضى للمالك  
الاراضى مطالبة الرباب النهر باصلح محمد هم دون عارة الاراضى الى شاة  
منية في نهر الطاحونة فحزبت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الكرى لا يضمن  
وان يحتاج وعلم الخراب من ذلك ضمن سقي ارضه وارسل الماء الى النهر حتى جاوز  
ارضه وكان رجل طرح في اسفله تدابا فامتلأ النهر وغرق ارض رجل وزرعه

مطل

مطل  
في عامة الكتب ان سقي  
غير المعتاد



قال لقمان على ملق التراب لا على مرسى الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر  
 قطع شجرة على ضفة نهر فوقه تراه في النهر وقد استأجر ملك النهر رجلا  
 ليسل الماء في النهر حتى ينسبل ذلك التراب ويسهل كبره فنام الاجير حتى امتلأ  
 النهر وغرق كرس رجل لقمان على الاجير واما قايح الشجرة ان كانت الشجرة  
 بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يقين وان لم يبلغ جانب النهر فقلع  
 فاحدم ضمن سكر المشترك فانبثق الماء وحذب قصير رجل يقين قيل هذا اذا  
 كانت السكرية بالتراب ولو بالثقب والقص والحشيش كذا في ذن الشكاه  
 او بلا ادغم فتح الماء وتركه فارزاد الماء او فتح الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم  
 يقين وعليه الاعتماد وانما يقين ان لو ارسل الماء على وجه لا يحتمل النهر وتغير  
 القمان ان يقوم الارض مزرعة وغير مزرعة فيقين الفضل وكسوة انهار  
 الشكاه حتى انبثق وامتلاء واخذ قايح شيا وارسل الماء في النهر اغار صغار فمطو  
 الفوكة فدخل الماء في الفوهات واخذ الذرع يقين في الوجهين سقى ارضه  
 بشرب غيره يقين قال البرزوي وتفسيره ان يقوم بكم يشترى ان كان بيعه  
 جازيا قال بكر لا يقين وحكيه الفتوى اصل على النهر ارادوا ان يجهو الماء  
 على اصل الاسفل فان الماء كثيرا جيت لو لم يسكن يصل احله كله الى حقه في  
 الشرب ليس لاصل الاعلى ولا لاية الجبس وان الجبس وان جبال لو ارسل الى  
 اصل الاسفل يمكنهم الانتفاع لا يكون لاصل الاعلى السكر بل يبداء باصل  
 الاسفل حتى يدوروا ثم لاصل الاعلى لا يصل الى حقه الا بالسكر حتى وجبت  
 ان جبال لو ارسل لا يستحق به اصل الاسفل فان كان النهر ينشق كان لاصل  
 الثلج قليلا ان يسكنوا حتى يرتفع الماء الى اراضيهم واستحق المشايخ في هذا  
 الوجه ان يقسم الحاكم بالايام او الى اصل السفلى السكر ثم يضع اصل الاعلى  
 في نوبتهم ما احبوا نفي الضرورة ثم اذا اجاز السكر سكره بالولوج وما استنبه لا  
 التراب والماء التي يخرج عن الجبل في الوادي اختلفا فيه قيل لاصل الاعلى  
 السكر والمنع عن اصل الاسفل ولكن ليس لهم قصدا لاصدار باصل الاسفل  
 في منع الماء ما وراء الحاجة واخاره السخرى وتبيل انه لما دخل الوادي سار  
 كالماء في النهر المشتركة فاجاب فيه كاجواب ثم الا ان يكون السيل الجريزة  
 وانشر على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه من بين قوم لكل منهم  
 على رأسه قذفة كوة اراد احدهم ان يكرى الاقذوف وسيفل الكوة عن موضعه  
 ليأخذ الماء كثيرا له ذلك قال شمس الأئمة هذا اذا علم ان الكوة كانت كوة  
 مستقلة لم ترتفع فاراد اعادة نهال الى الحالة الاولى فاما لو كانت كذلك  
 ان لم يعلم حال الكوة في الاصل قال شيخ الاسلام يسئل قدر ما يكرى ذلك النهر

في بيان من سقى ارضه  
 شرب عنيق  
 يقين ١٢

كان قليلا لا يصل لاحقة الا  
 فحق وجهه ان جبال لو ارسل  
 لا يستحق به اصل الاسفل ان  
 كان النهر ينشق كان لاصل  
 الاعلى صوح صوح

في الماء الذي  
 يخرج عن  
 الجبل

في تفسير ما وراء  
 النهر  
 مطلق  
 باع ارضه مع الزر ارضه

عرفا وعادة وان اراد دفع الكوة المستقلة ليقول دخول الماء في ارضه سوغه  
 شمس الأئمة بلا يقين وقال بكر ان اعادة نهال الى الحالة الاولى له ذلك ولو في الال  
 كذلك ليس له الدفع شقي معناه وتعدى الى جاره لا يقين لانه ضمان تبسبب انه  
 لا يقين فيه بلا يقين والمعتاد لا يكون تعديا بضار كما يقاوه في ارضه وتعدى  
 الى جاره يقين لو زاد على المعتاد قال شيخ الاسلام في الباقي لا يقين بلا فضل  
 وكذا اذا نزل ارض جاره قال الامام اسير على المراضة انما لا يقين في البيع  
 المعتاد اذا كان محققا بان يسه في نوبته قدر حقه فان غير نوبته او في نوبته  
 زيادة حقه يقين وفي الباقي وقيل اذا تعدى المعتاد وهو يدري ولم يغير  
 جاره يقين فتح فسال من النهر الى جاره ان فتح مثله معناه لا يقين والما  
 يقين احدي الماء من تجري له يخرج من ثقب الحجة الى دار جاره وان كان  
 الثقب خفيا لا يقين ان كان الماء لا يتعدى لولا الثقب وان كان الماء من  
 يتعدى لولا الثقب ايضا يقين وعن محمد بن رطلين اخذ ارضها في سكر  
 وتلف زرع شريكه بعضه عطا وبعضه عرقا يقين التالف عرقا لا عطشا  
 سكره العامة وسبق ارض نفسه وترك السكر تجرى الماء والتلف زرعاً ان  
 احدي الماء احد من الجري وان احدي بلا اجراء احد ضمن السكر القيت  
 ميتة في نهر الطاحونة ان استقرت وقت اللقاء ثم ذهب لا يقين التالف  
 وان ذهبت ساعة اللقاء على قور فالقمان على المبلغ لان الذهاب في الاول  
 غيب مضاف الى المبلغ بل الماء وفي الثاني اصيب الى المبلغ كما لو ارسل دابة  
 ان على ظهور الارسل فالقمان عليه وان حالت ميتة ونيرة ثم احدث لا  
 ضمان وكذا اذا اخطر رجلا والقاء في البحر ان عرق في الحال ضمن وان سبغ  
 ثم عرق لا يقين لما ضافة العرق الى السبي بانقطاع فوزه بعد سبغوا الشرب  
 حال غيبه اصدع ثم حضن الغائب ان كانوا او فوه سقط اسير له تقفه وان  
 لم يوفوه سقط له التقض خلا في ما اذا اقتصوا الماعيان حال غيبه اصدع ثم حض  
 له تقض على كل حال لان التقض في الاعيان يقيد لانه رجاء يقع اجد ومن  
 الاول سقط وهنا لانه مثل الاول فلا فائدة فيه فلو باع شرب يوم او اقل  
 او اكثر لا يجوز لعدم الملك قبل الاصدار للجها له وبعض المشايخ جوزوه  
 قال القياس ترك بالتعامل قال الفقيه التعامل لا يثبت باصل لدية واحدة  
 وطحا لم يثبت يجوز ان يبدل الاجارة لما مضى تعامل ما وراء النهر كقنار او  
 سمعت عليه حتى لم يثبت علماء حوازم يجوز ان يبدل الاجارة وكذا المبيع  
 اجارة الشرب ايضا لو وقع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا  
 اذا اجرد وبيع مع الارض في يجوز بيعا ولو باع ارضيا مع شرب ارض ارضي

لو ارسل الدابة

في بيان اذا اخطر رجلا  
 والقاء في البحر ان عرق  
 في اطل ضمن

في تفسير ما وراء  
 النهر

مطلق  
 باع ارضه مع الزر ارضه



لا يجوز  
 لأن الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجه من حيث أنه يقوم بنفسه وتبع من  
 حيث أنه لا يقصد لعينه ومن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه  
 أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في التجارة تبع من كل وجه لأن الاستماع  
 بالأرض لا يثبتها بدونه فلم يجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كما لم يجز  
 بيع أطراف العبد بتجارة رقبته أخرى قال بعثك هذه الأرض باللف  
 وبعثك بغيرها قبل لا يجوز بيع الشرب لأنه صار مقصودا بالبيع وقبل  
 يجوز لأنه لم يذكر مثاله يخرج عن التبعية حتى لو ذكر مثالا لا يجوز  
 وفاقا لأنه صار أصلا من كل وجه وعلى هذا إذا قال بعثك هذا العبد  
 باللف أو بعثك أطرافه بآية وتبعك العبد باللف ولا يدخل الشرب و  
 المسيل بل إذا ذكر وكذا أو الشرب لا المسيل لا يدخل ما لم يذكر ويدخل ما  
 ذكر ولو زاد بكل حق له فيه دخل نوع في كرى الهند الهند الأعظم كرها  
 من بيت المال وأصلها من مائة أيضا لأنه للعامة وماله من بيت المال وإن  
 لم يكن في بيت المال مال واحتاج المسألة إلى الهند إلى العامة بحسب العامة  
 لأنهم لو تركوا ما اجتمع على أصلها باختيارهم قال عمر لو تركتم بيعكم أولا  
 ويخرج الطين ويأخذ مؤنتهم من الأغنياء الذين لا يطبقون الحنفية والذي  
 دخل تحت القصة إلا أن الشربة عامة فكل أهلها لا بيت المال ويخرج الممنوع  
 والذي تحت القصة والشربة خاصة فكل أهلها لا بيت المال ويخرج الممنوع  
 واختار الفقيه عدم الجبر ويرفع الأمر إلى الحاكم حتى يجبر الباقيين على  
 الكرى وطريق الجبر أن يأمر به الحنفية الممنوع ليرجع على الممنوع في قسمة  
 ويأخذ ما انفق من نصيبه قدر ما انفق وأن اتفقوا على تركه على ترك الكرى  
 لا يجبرهم الإمام لأن الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبر على الشربة التي  
 مع العامة واختار القاضي أن بعض الفرهاء إذا امتنع وانفق حصته البقية  
 بلا أمر الحاكم لهم أن يبيعوا الممنوع عن استيفاء حصته في شربة حتى يؤدي ما  
 انفق لأهله وأباه الشربة وجعله متبرعا وبه أخذ بعض المشايخ وقال الطحاوي  
 متبع وفي العيون عند الإمام والثاني أنه الممنوع حتى يؤدي ما انفق فلتأمل  
 عند الفتوى وإذا خيف انجرار الهند أطراف وأرادوا أن يحضروه وأبى  
 البعض أن في ترك التحصيل من رعايا بأن خيف عرق طريق المسلمين يجبر  
 الآتي وأن فيه من رعايا لأعالم لا يجبر الآتي قال الإمام ليس على الشربة  
 مؤنة الكرى لأن المؤنة يلحق المالك لا من له أطلق بطريق الإباحة مع وجود  
 المالك ولأن حق العام لا يوجب نفاد التصرف وكذا لا يوجب المؤنة  
 وأصح أن مؤنة الكرى لا يرفع عنه وأن جاوز فوته جوده ما لم يجاوز

إذا ذكر المسيل  
 لا الشرب

دخلهم

أرض عند الإمام

أرضه عند الإمام كما ذكر في المنظومة وكذا الخلاف في أصلها حافة الهند وأما  
 الطريق أطراف في سكة غير نافذة وأن احتج في أصلها فاصلاح أوله عليهم  
 أجماعا فإن بلغوا دار رجل قبل أن على الخلاف في الهند وقبل يرفع أجماعا لأن  
 صاحب الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يملكها بخلاف الهند  
 فإنه يحتاج إلى تسهيل الماء لأنه لو لم يسيل لغرفت أرضه فيه حال كثرة الماء  
 ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس الهند قال شيخ الإسلام على قوله  
 ذلك لئلا زال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهرا عظيما عليه  
 قوى يشربون منه فيلغوا بالكري فوجهه عند فوته قال في النوازل يرفع  
 عنهم مؤنة الكرى أجماعا وعلى قياس الهند أطراف ينبغي أن لا يرفع حتى  
 يجاوز أراضي قريتهم الكرى **الفصل الرابع** في الموات كل أرض لا يملكها  
 أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أصل المصدر والقربة والفاصل وصول صوت جهور  
 العامام لا والثاني شرط فبها عن القربة والفاصل وصول صوت جهور  
 الصوت إليه من اقصى العمران وعن الثاني أنه قدر غلوة وجعل ما جري القربة  
 عنه مواتا وهو في العمران والأراضي المملوكة إذا انقطع أهلها كاللغة وقبل  
 الموات كل أرض من أراضي السواو والجبال لا يملكها ماء الأنهار وليس  
 لأحد فيها ملكه وأراضي ما وراء الهند وخوارزم ليس بموات لدخولها في  
 القصة وتصرف إلى اقص مالک أو يبيع في الإسلام أو ورثته وإن لم يعلم  
 في التصرف إلى الحاكم والأحياء أن يكرها ويبقيها وأحد ما ليس بأحياء  
 وكذا إذا حفر في الأرض ولم يبق والحفرة بمنزلة الكراب فإن سقاها  
 مع الحفرة فأحياء وعن الثاني الأحياء البناء أو الغرس أو الكراب أو  
 البس وعن محمد الكراب أحياء وعن شمس الأئمة الأحياء أن يملكها مائة  
 للأحياء للزراعة بأن يكرها أو حفر عليها المساء أو حفرها منها أو  
 من حجر أرضا فهو أحياء بها إلى ثلاث سنين فإذا أحياءها إلى ثلث سنين  
 لا يملكها وله أن ينزعها عنه ويكرها وليس له النزع كذا قاله عمر وبه  
 أخذ بعض مشايخنا وصورة أن يقصد أحياء موات وليس مع آلات الأحياء  
 فمنع حول ذلك الموضع التجار أو حصيد ما فيها من الشوك أو غيره أو  
 بسنن حشيش أو يغرس حولها وكل هذا يجبر لأحياء ومن جبر على أرض شبه  
 المنارة فهو أحياء وذكره في الممنوع أجمع أرضا وأحاط بجوانبها الأربع  
 الأحياء بعده وطريقه من الرابع للقول في الثاني ثم الثالث ثم بعين  
 الرابع أحياءها ولم يرها مائة للزراعة فتكرها ونزعها أحد فن قال  
 بالأحياء يملك منفعتها لا عينها ليس له ذلك وقائمة العلماء على أنه بالأحياء يملك

مطلوب  
 أرض موات وأحياءها

من أحياء أرضا  
 معطلة ثلاث  
 سنين



احوال الاشربة

بقية فبذلك نزعها منه **كتاب الاشربة** الايمان التي يتخذ منها الاشربة  
العنب رطب ويااب وهو الذبيب والتمر والحبوب والحنطة والشعير  
الذخن والبقاكة والاباجام والافنضاه والفايز والشهد والالبان وكو  
ذلك ولا يجل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش قدر ما يدفع عنه وفي  
الغناوى المنطرة لو شرب قديما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر يباع  
ولو قديما يرويه وزيادة ولم يسكر فبني ان يلزمه الخمر كما لو شرب هذا القدر  
عند الاحتياج ولم يسكر شرب وردى الخمر لا يحد طرح فيها على او خلاصة  
صار خلاصة في ظاهر الرواية يشرب من الخمر قدر ما يصل الى جوفه فيجانب  
لوصفا واربعين لو عهدا خلط الماء بالخمر ان الماء قليلا او سائيا يحد اذ اول  
الى جوفه وان غلب الماء الا ان يسكر الخمر لا يصير خلاصة الا امام حق يذهب  
الميزان كلها وعند ما يتقبل الطمونه يجل لان تقليل التغير لا يصير عند ذلك  
خلاصة اذا انقصر بغيره ولو علاج يجل عندنا وفي الشرح الثاني صب اطل  
في الخمر لو الغلبة على الخمر او الخمر بعد ما صار حامضا لا يجل وعلى قول الثاني  
ان الخمر غالبا فذلك وان الخمر غالبا في مجموع الموازل لا يجل من ساعته مالم  
يخص زمان علم انه صار خلاصة بالحنطة باطن عيها فاذا اجفت وطخت ان لم يبد  
فيها طعمها وراحتها اكل والا لانه خلصت منها خمر افقد اساء لانه كل الخمر ولا  
يحد الخمر لو غالبا لتحمله من ساعته شدة شدة خمر ان ذبحها من ساعته يجل بلا  
كراهة وبعد ساعته الى يوم يجل مع الكراهة ولا يقيده الدواب ولا يسل بها  
الطين ولا يجل النظر اليها على وجه التمسك اقبل الطرفة ثم وقع الخمر يطرأ  
وهو كزفة وقعت فيها ثم فيه خلاف ما اجمع على بالخمر وحنطه فانه يجل لان الخمر  
لا يزول باطنه ولو شرب الخمر للعداوى لا يثبت به وان زال به عقله لا يحد  
خلافا لما روي في رمضان وادعى شبهة لم يقط الخمر عز وجل ولو افطره  
وادعى شبهة عز وجل ولا يحبس المسلم الذي يبعه او ياكل الربا بعذر والحنط  
والناعية والمعينة بعذر وجبس حتى يتوبوا باع العصير عن بحد خمر اعند  
لا يكره قال في العيون اذا باع من جوسى شتى المسلم رزق غير وهو حلو مثله  
لا يضمن الزق ايضا وقال محمد بن يمين وان الكافير يضمنه اشربة الاشربة على  
عنه او فيه حلال اجماعا وهو كل شراب لم يضمن عليه ثلثة ايام وصرام اجماعا  
وهو الخمر بعينه والسكر من كل شراب وصرام عندنا العنب اذا طبع الى الصفوف  
وقد اشتمل لا يجوز عند عامة فقهاء الاغصان الا عند المربي فانه يجوز شربه دون  
السكر والدراج العصير الذي جعل في النفس حتى ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن  
عوج باطنه دل يجوز شربه عند عامة علماء خلافا لبعض الناس واطناس

ولو افطر  
في رمضان

بشيء من خمر  
ثم ذبحها

اذا  
في شرب الخمر  
والمسلم الذي  
بيعه

شئ مسلم  
منه

بنيد الزبيب

بنيد الزبيب

لا سكر

280

بنيد الزبيب او القرطخ ادنى طبعه ثم اشتمل يجوز شربه دون السكر على قول  
الامام والثاني لا سكر ارا الطعام دون الدهن وقال محمد بن قتيبة وكثيره حرام  
قالوا ويقول محمد بن ناخذ ومذهب محمد بن حنبل كما هو مذهب مالك  
واحمد والثاني وداد وان كان شربه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا  
كما هو المعتاد في الزمان بين الامام يجمعون على هذه المسكرات كاحكام  
على الخمر وهذا في المطبوخ ولو غيظ مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ  
الى الثلثين يثقف اصحابنا في حرمة والاشربة من الخمر والذرة و  
التفاح والفصل اذا اشتمل وهو مطبوخ او غير مطبوخ يجوز شربه ما دون  
السكر عند الامامين فقال محمد بن قتيبة وكثيره قالوا لو يحد وحنط  
الجامع الصغير المطبوخ ادنى طبعه او طبع ما دون الثلثين غلا وقدف  
بالزبد لا يجل شربه بالاجماع الا عند المديس ولا حد فيه بل سكر ولا يحد  
منه والمصاب منه لو زاي على الدرهم يحد وقبله يجوز بضعه ويكره  
وعند ما لا يجوز ولبن المأكول حلال وكذا لبن الرماك عند ما وعنده  
يكره شربه وشمس الأيمة قال انه مباح وعامة العلماء انه حرام لكن  
لو زال عقله منه لا يحد كما في البيع لو ارتفع الى رأسه حتى زال عقله يحد  
ولا يحد واكثر العلماء على التنبيه **كتاب الاكراه** اكره على فعل لا يجل  
بوعيد التلف او اذهاب عضو من اعضائه او بوعيد ضرب عياف  
على نفسه لا يضرب سوطا او سوطين لا يحد عليه منه التلف ان اكتر  
رايه ايقاع ما توعد به فاكراه وكذا الوعيد بالجس الدائم او العيود  
لو قال لا يفتكك لم يبعه حتى يفي من الجوع ما يفي منه التلف ولو اكره على  
شرب الخمر بما ذكرنا يجل شربه بالنفس ولو امتنع باثم اذا علم انك في طرفة  
عند الاكراه فان لم يعلم لم يحد به اكره اكره بقتل رجل ولم يقتله  
لاقتلته لكنه يعلم انه لو لم يقتله يوقع ما يهدده به كان مكرها اكره على  
الاسلام فاسلم حتى ولو ارتد تخشى ولا يقتل استخانا اكره على الف واقعة  
بغماية بطل الاقدار ولو على الف فاقتل بالعين جازيا لعل ولو على  
الدراهم فاقتل بالدينار وعلى جنس اخر مع اقداره ولو اقره للمكره وللغايب  
فالاقدار كله باطل عند الامام والثاني صدقة الغائب في التركة او كونه  
وقال محمد ان صدقة الغائب في التركة فذلك وان كونه فالاقدار جازية  
في حق الغائب وان هددوه بضرب سوط فاقتل فلهذا ليس باكره اكره على  
الحبة فوهب وسلم طاعا لا يكون ملكا للهو هو له والاكره على الهبة  
اكره على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا يكون اكرها على

مطلوب  
قليل الخمر وكثير حرام

الذرة بالزرك وادنى  
الحنط

في حل لبن الرماك

بغيره

احوال الاكراه  
او اذهاب عضو

ما يوافق  
الاسلام

مطلوب  
قليل الخمر وكثير حرام



التسليم **أكره** الهبة من زيد فوجب من زيد وعمر وجاز في حصته وعمر ولا زيد  
 أكره على البيع بالف قبالة لا يجوز في الاستحسان أكره على البيع ولم يتم  
 المشتري قبالة من ان كان لا يجوز طال يوه بما لا باطل وأكره على ادائه فباع  
 جازية بلا أكره على البيع جازية لأنه غير متعين لادائه وهذا عادة  
 الظلمة اذا صادف وارضا ان يتكوا بالمال ولا يذكر وبيع من ماله  
 والحيلة له فيه ان يقول من اين يعطى ولا مال لي قال الظالم يبيع جازية  
 فذهب مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها أكره على البيع بالف درهم فباع  
 بدنانير بعد الف درهم لا يجوز في الاستحسان والقياس انه يجوز أكره على  
 الابراء عن الحقوقي او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او ترك طلبها  
 كان باطلا ضمنها حتى اقرت باستيفاء مهرها جاز عند الامام لان الأكره  
 لا يتحقق الا من السلطان وفي الفناوى الزوج سلطان زوجته فيحقق  
 الأكره ولو لم يذكر اطلاق وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند الثنا  
 وان صدقها بما يحصل منه القتل فأكراه كالسيف وخوفه وان بقيت فادها  
 جائز وعند محمد بن اذ اظلمها في موضع لا يقدر ان يمنع منه فممنزلة السلطان  
 أما اذا هدد بها بوعيد فاقترارها باطل والغفوى في تحقيق الأكره من  
 غير السلطان على قولهما الزوج أكرهها على الطلع وقع الطلاق و  
 لا سقط المهر ولو أكرهت على ان تكتب من الزوج تطليقه باللفظ الطلاق  
 واقع ولا ينع عليها والطلاق رجعي والمشترا أكرهها في يد المشتري ملك  
 امانة ولا يضمن ان من غير غير الضرب اذا كان مما يخاف منه التلف على  
 النفس او العصب فأكراه ولم يغير فيه شيء بل فوضه الى رأي المكره و  
 قدره بعض علمائنا باقضى الخوارزميين فان أكره على تناول الهبة بارجين  
 سوطا فأكراه وباقول فلان الصحيح ما قاله محمد بن **لاختلاف** الناس فيه  
 وسوطا وسوطين لا الا ان يكون على المذاكير او العين ويحكي عن حلال  
 مضرة بقتل الانسان بضرته واحدة بسوط الذي علق عليه الكعب الأكره  
 باطيس المؤتدية والعقد المؤتدية لا يوجب الأكره اذا لم يمنع الطعام والشراب  
 لعدم الافضاء الى تلف مال او غيرهما بما يوجب ان تناول لحم  
 لانه لا يعم لا على ومن المشايخ من قال لو ذاب لحم يقع في قلبه اثم باطيس  
 المذكور او اطيس في بيت مظلم يخاف عليه التلف عما او على عضون اعضائه  
 او عينه بظلمة المكان جاز ومحمد بن محمد جعل الجبس الذي كان في زعمانه وهو الملك  
 المحترق أكرهها اما الجبس الذي احدثوه اليوم فأكراه لانه يفسد لا  
 حبثي محمد بن الأكره على الهبة أكره على التسليم اذا كان المكره وقت

بيان بيع المصا

مطلبة  
الزوج سلطان الزوج

الزوج أكرهها  
على الطلع وقع  
الطلاق ١٢

والتناول  
لحم

الجبس الذي  
اخذ ثوبه اليوم  
فهو أكره

التسليم حاضرا

التسليم حاضرا واذا لم يكن حاضرا فالأكره على الهبة لا يكون أكره  
 على التسليم قبالة واسمى ثاوا اذا قبضه الموهوب لم يملكه لانه فاسد  
 والفاسد عند انصال القبض يوجب الملك لقصده وان اقبل النقص  
 ينقص وبأخذه المكره بخلاف ما يبر البياعات والهبات الفاسدة و  
 ان لا يحتمل النقص بضم المكره فبعضه يوم التسليم الى المشتري وان شاء  
 ضمن المشتري والموهوب له ان شاء ضمنه يوم قبضه او يوم احدث فيه  
 نصرا فالأقبل النقص لانه تلف به حق الاسترداد بخلاف المشتري  
 شري فاسدا حيث لا يضمن يوم الاحداث بل يوم قبضه أكره على طاعها  
 باز يد من مهر المثل بطلت الزيادة وجاز النكاح وأوجب الطاو  
 الزيادة وقال يرجع بها على المكره أكره على طعام نفسه ان جازيها  
 يرجع على المكره وان سجنان يرجع على المكره فان قلت بشكل بما اذا  
 اكل طعام الغير فأكراهها جازيا بضم المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره  
 قلت المكره هنا اذا اكل الطعام المكره لا طعام الغير لان الأكره على  
 الاكل أكره على القبض لعدم اكل الاكل بل قبض وكما قبض المكره  
 صار قبضه منقولا الى المكره فصار كما قبضه وقاله كله ولو غصبه وقال  
 له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام غيره لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل اكل  
 لان ضمان الغصب يجب بانه اليد ولا يتصور الازالة مادام في يده او  
 في فعدرا يجب ضمان الغصب قبل الاكل ليضمير الطعام ملكا له قبل اكله  
 واذا لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكره صار اكله طعام  
 نفسه لا طعام المكره الا انه اذا كان سجنان لم يحصل له منفعة فقد اكره  
 على اطلاق ماله ومن أكره على اطلاق ماله وانلفه ضمن المكره أكره على الكف  
 ثم قالت زوجته الملة كفرت وهرمت وقال كان قلبه مطمئنا بالابيات  
 ولم يحرمني فالقول له لا نكاهه سبب الفدية اذا التكلما اعتقاد كفوله  
 مكايه عن قول البصاري المبيع كذا لا يكون كفرا ولا أكره ان يبيع الكفر الكذب  
 لانه ضير واظنير عييل الصدق والكذب ولا أكره ان يبيع الكفر الكذب  
 فاذا اقر تعيق عبده عتق ومكدها لا يعيق فان قلت فهذا جعل انشا  
 جازا اليلا يلغوكا جعل الامام قوله لعبده وهو الكبير سنة هذا البيع  
 انشاء للممة جازيا مع ان العتق فيما مضى سبب التوقف في الحال قلت  
 الكذب في مسئلة الاقرار قيا سابع مسئلة النفس وقال يعيق في الحال  
 والمشاخ فزقوا بينهما وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعيق اصلا وهو  
 الاصح أكره على توكيل انسان بطلاق امرأته او جعل امرها بيدها

مطلبة  
الأكره بطلان الاقرار

ريد



او يديره ففعل مكرها وطلقها المفوض اليه ببيع الكره على ان يكتب على وطس  
 امراة طالق او امرها ببيعها لم يصب الا اذا نوى الكره بعتاقي او ثيرا او حيا  
 او قطع او نسب فاقدر لا يلزمه شيء وفي المحيط من المشايخ من قال بغيره اقاره  
 بالبرقة مكرها وعن حسن بن زياد انه يجل ضرب السارق حتى يقتل وقال ما لم  
 يقطع الا ولم يظهر العظم الكره على الرجعة صح النكاح وكذا الاكره على النذر  
 واليمن صح ولا رجوع فيها وكذا الاطلاء والظهار كزوي عديت على ان  
 ياخذ مال فلان ويدفعه اليه يربي ان يكون في بيعته لان مال الغير يباع  
 عند الخفصة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ  
 مال الغير لم يصب حتى قبل فهو مأجور لان الظلم لا يباع واخذ مال الغير  
 ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان كان غائبا وقت الاخذ ان كان معه  
 رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله ان ياخذ وان لم  
 يكن عنده رسوله او كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الاكره راى  
 حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا يتحقق الكراهه بالحبس على ايداع ماله عنده  
 الرجل واكره المودع ايضا على قبوله فضاء على المكره والقابض لانه ما قبض  
 لنفسه كما لو حبس الرجوع والقتل فوباء في حقه واخذ ليرده فضاء في يده  
 لا يضمن الكره على اضرار ثوبه بوعيد تلف او طهره في الماء فالضمان على المكره  
 لان المكره يبيع آلة الصبي ويختلط العقل يجوز اكرهه كالعاقل البائع يفتن  
 الامر من السلطان بل امره يد الكراهه وقال لا ان كان المأمور يعلم انه لم يفعل  
 لا يفتن به ما قاله السلطان كان امره بالفعل له اكرهها قال لا فتلك اذ  
 لا قطع يد هذا الرجل وقال الرجل اذنت لك في القطع ففعله وهو  
 غير مكره لا يفسد للمكره ان يقطع لان هذا ظلم وليس المقصود بالفعل  
 ان يبذل فيه ثوبا لانه بذل طرفه بدفع الهلاك عن الغير وهذا يجوز  
 كما كور اي مضطرا فاردان يقطع يده ويعطيه لتأوله لا يجل له ذلك ومع  
 ذلك لو قطعها في المسئلة الاولى لاشع عليه ولا على المكره لان القاطع لو  
 لم يكن مكرها وقال لان ان اقطع فقطع لاشع عليه فالمكره اولى لان البذل  
 عامل في اسقاط الضمان وان كان صاحب اليد مكرها ايضا من غيره على  
 الاذن في القطع فالقصاص على المكره لان سبب الايذاء بلغوا بذنه وقيل  
 القطع منسوب الى المكره لانه يبيع له له وذكر القاض اقطع يد هذا  
 والا لا فتلك له قطعه والقصاص على المكره عندها ولا رواية عن الثاني  
 اكره على قتل مورثه ففعل لا يجرم ولا ان يقتل المكره قصاصا عندها اكره  
 على شدة ذي رحم او من حلف بعتقه وقيمة الف على ان يشتري بعثا الا

في بيان بعت  
 اقدر بالسنة  
 مكرها وكل  
 ضرب السارق  
 حتى يقتل

مطلوب  
 الظلم لا يباع

مطلوب  
 اكره الصبي ويختلط العقل

كما لو قال في

منه او

مطلوب  
 فند مورثه اكرها  
 لا يجرم من الميراث

فاشترى

فاشترى عتيق ولزمه المالك لاعتبة الآف لان الواجب فيه القيمة لا  
 الثمن ولان ثمنه على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان  
 تزوجت امرأة فنزوج مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكما لو  
 اكره على ان يقول كل مملوك امك فكذا املكك عبدا عتيق ولا يرجع على المكره  
 بقيمة من عتيق وان ورث عبدا في هذه الصورة يرجع بقيمة في الماسحان  
 اكره على العقيق او اكره على ان يقول لغيره ان شئت فانت ص  
 فقال لم يوجد الشرط او شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بقيمة العبد  
 اكره على ان يعلق عتيق عبده بفعل نفع وهو مفضل لا بد منه كالصلوة والطلاق  
 رجوع على المكره اذا حصل العتيق بقيمة العبد كالباطل **المأذون** يجوز ان ياذن  
 لعبده او امرته بالعتق او بالبيع او بالشراء والجارة ولو اذن  
 ان يعمل في الخياطة او بيع الماء على اطراف اذن والاذن في الاجارة اذن  
 في التجارة وهذا اذا اذن في الاجارة المكره بان قال اجير نفسك من  
 الخاين او البقالين اما اذا قال اجير من فلان لا يكون اذنا وكذا في  
 الشراء ان قال اشتر من فلان ثوبا ليلبس او قال اشتر طعاما لياكله او  
 اشتر لي بدرهم او ثوبا لعتابك فهو استاذم لا اذن ولو قال اشتر ثوبا  
 لبتعه فهو اذن وان رآه يبيع ويشتري فسكت فاذن الا ان ينهاه ولكنه  
 فيها باع من مال مولاه لا يجوز بيع ياذنه بالنطق وان اذنه يوما او  
 شهرا او سنة فهو اذن اذنا والاذن في نوع او مكان او زمان اذن  
 في النوع والاماكن والازمان كلها خلاف التوكيل واذن القاض  
 لانهما يقبلان التوقيت والخصص اذن لعبده في بيع متاع الغير لا يكون  
 مأذونا اذن القاض لصغيره في التجارة واباه ابوه يصير مأذونا وباراه  
 القاض عبده يبيع ويشتري فسكت لا يصير مأذونا والاذن اخص ان  
 يقول اذنت لك ولا يشتر بين الناس والعامة ان ياذن له بين اهل  
 السوق او اكثرهم واجير العام يعمل فيها واخص اخص لا غير  
 وانما بيع الخمر اذا علم ذلك لعبده ولو لم يعلم لا فلو اخذ عدل وقتله  
 حرم وان لم يصدقه فكذا قال الثاني لا اذن ولا حرم بلاء علم قال باعوا  
 عندي فاني اذنت له والعبد لا يعلم بذلك قبل فيه روايتان لزم على  
 المأذون دين وطلب عذماؤه البيع للقاض ببيع لهم وان لم يده  
 كسب يباع كسبه فان فضل عن الثمن فله المولى وان فضل الدين لا  
 يطالب به المولى ولكن يباع العبد ان الدين حالا وان بعض مؤطلا  
 يعطى اطلاقا وعبيك المؤجل هذا اذا باعه القاض فان باعه المولى

احوال المأذون

مطلوب  
 القاض يبيع مال المأذون



بما اذن العزما فلم الفسخ الا اذا وصل الثمن وبه وفيه بالدين او وقف  
المولى ديونه او ابراء العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين  
مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد فائضا فان حاله كان بطل حق  
الفسخ ولهم الخيار ان شاءوا ففسخوا المولى ففوز العقد مع كان للمشتري  
ان يرد بالعيب على المولى والمولى يرجع على العزما وان شاءوا ففسخوا  
المشتري القيمة فاذا فسخوه يفسخ العقد ويترد الثمن ولو اعترف عبده  
الذي عليه الدين كان لغزما ان يضمنه الاقل من قيمته ومن الدين  
والعتق جائز بخلاف اطاني اذا عتق مولاه وتعلم بالجناية حيث يصير  
مختارا للعتق والالزمة قيمته لا غير وفي مسئلة الدين اذا اختار روا  
اتباع المولى لا يكون ابراء للعبد ولو استعوا العبد لا يكون ابراء للمولى  
**نوع آخر** ليس للمأذون والمكاتب اقرار وتيسر للمأذون الكفالة  
بالنفس والحال بما اذن المولى وبأذن يجوز الا ان يكون عليه دين ولا  
المكاتب لا يجوز كفالة وان اذن له مولاه فان كفل لا يواظبه في الحال  
ويؤاخذ بعد الصق ان بالغاه الكفالة وللمأذون ان يطعم ويتصدق  
بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا روية في الصدقة قبل لا يملك وتقبل  
عليك من فلس الى داني وقال الفقيه يملك حبة او داني او نحو ذلك  
ولا بأس باجابه دعوة العبد الناجر واثارة ثوبه ودابته وبكده كسوته  
الثوب وهذه الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم حط من ثمنه ان  
اطع من عيب جاز ان مثل ما عبط الناجر وان كثر ان فاحشا ففعل  
اطرافه كما تباع بثمان قليل من الوكيل وان عبط بغير عيب فلا كالا ابراء  
اجمعا وفي الوصل وجب للعبد المأذون على آخر الف من عن مبيع  
واخره عامما جاز واقراره بالديون والمقصود والنفاد الودائع  
والعوارى والجنايات في الاموال جائزة والى ريو اواخذ بافعال  
لا باقواله الا فيما يرجع الى نفسه كاطرود والعقاص وحضرة المولى  
لا يشترط فان لم يقدر كمن اقيمت عليه البيعة فحضرة المولى شرط الا  
عند الامام الثاني ولو اتلف مالا يواظبه في الحال اما الاقرار  
بجناية يوجب الدية او العتداء لا يبيع محورا ومأذونا واقرار المحور  
بالدين والعقب غير مال لا يبيع وفي المأذون يبيع ويواظبه في  
الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأة وصدقة لا يبيع في حق المولى  
ولا يواظبه الا بعد الطرية وله ان يرهق ويرهن واقراره في من  
موتة جائز فدين الهمة والثابت بالبرهان مقدم وله ان ياذن

للغدا في

التجارة

وليس

وليس الكتاب ولا يزوج عبده اتفاقا وكذا الله عند حيا خلا فاللثاني  
وتوكيله بالطفوة له عليه جائز وتوكيله على العتق بالبيع والشري جائز مثل  
الحرا اذن الحاكم للبيع وله اب وجد جاز واذ مات لم يكن حرا على الصغير  
واللثاني ان يحج عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل بونه ولا ينفقه  
احد وان كان الاب او الوصي اذنه يبطل بونه ولو راى الحاكم الصغير  
يايع فسكت لا يكون اذنا وكذا الوراي المفق او عبد الصغير اذن له  
وهو لا يعلم صار مأذونا فلو حكره وهو لا يعلم اذ انضما مع ابا فلو علم ابا  
سابق على الحكر وتصرف لا يبيع لله الحكر هذا اذا كان الاذن مقصودا  
فان ثبت ضمنيا بان كان قال بايعوا عبيدي ثبت بلا علم باع المولى عبده  
المأذون ان لم يكن عليه دين صار محورا اعلم اهل السوق بالبيع او لا  
لحق البيع وان عليه دين لا مال يضمنه المشتري لغاذا البيع ارسله  
اليه مولاه او كتب باذنه فبلغه صار مأذونا كيف ما كان ولو اخبر  
ففسخ ان عدلين او غير عدلين او عدل واحد صار مأذونا صدق  
المخبر ام لا اذا اظهرت الحجة وان اخبروا ان واحد غير عدل ان  
صدق المخبر صار مأذونا وان كذبه لا وان بان صدق المخبر وعقبا  
يصير اذا بان صدق المخبر ولا فرق بين الحجة والاذن في انه انما  
يصير مأذونا اذا استرجع الصدق في حقه عند العبد او صدقه وذكر  
الفقيه ابو بكر النخعي وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفتي بغيرها  
عبده المأذون يحج بالاباق لا بالقبض اذن الا بيق وان علم  
ولو اذن له في التجارة مع ما في يده جاز واذنه للمعصوب انما يبيع اذا  
كان الغاصب مقرا انه له او كان له على ذلك بيعة كبيع من غنمه او من  
الغاصب ان جاز او لا بيعة له لا يبيع كبيع المأذون وكل يقضاه الذي  
او ايقضاه لم يحج عليه فقط الوكيل او ائتمن وهو لا يعلم بالحر او يعلم  
جاز المأذون استثنى جارية من المولى ولاديين عليه وزوجها المولى  
اية جاز وحرجت من التجارة وتيسر له بيعها ولا يباع للغزما فيما يلزم  
من الدين عبده فان اشتراها وعليه دين وزوجها المولى منه لم يحج  
للدين وله ان يبيعها ويبيع ولها منه ولو فسخ دينه بعد التزوج فهو  
ممنذلة بزوجها ولاديين عليه الاب او المولى قال له لا تبع بغير فاحش  
فباع بغير فاحش صح لانه لا يملك التخصيص ويملك ان يواظبه  
ويستأجر الاجراء ولو اصر الارض ويستأجرها ويأخذ الارض  
مزارعة ويبيعها مطلقا كان الميزر منه ام لا ولا يصدق باذن من الدرهم

وعليه الفتوى والاعتماد



ولايه بل مجادونه ويملك اهداوما كؤل وان زاد على دينهم بما لا يعد اسرافا  
 وتجد الصياغة البسيرة لا الكثيرة **وذا بقدر المال حتى لو كان في يده**  
**عشرة آلاف درهم فبعته بسيرة ولو عشرة دراهم في يده فبدا في كثرة**  
**ولو رهن نفسه او باع لاي بيع والمكاتب يملك ان يواجر نفسه دفعها**  
**وكل بشري جارية ثم حبه مولاه بطلت الوكالة عليه دين او لا وان**  
**اعتقه وله عبد اذنه في التجارة وكان وكل رجلا بشري عبده او يبيع**  
**جارية بالغ فبان العبد الاول لاديين عليه فاعتق الثاني على اذنه**  
**وبطلت وكالته بيع الجارية لان ما في يده صار لمولاه والوكالة بالث**  
**بافيه ولو كان على العبد الاول دين فاعتق تجر في حق الثاني لان التزاد**  
**أحق بالمال من المولى ومن العبد الاول لا يبري ان الاول بعد عتقه**  
**لا يملك ان يأخذ العبد الثاني بما في يده من التجارة وكذا مولاه والوكيل**  
**بالبيع على وكالته لان للعبد المعتق ان يبيع ما في يده لقضاء دينه ببيع**  
**المولى من ما ذونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستغناء بطل دينه**  
**لان المولى لا يتوجب على عبده ديناً اقتر المولى على عبده بدين وليس**  
**على العبد دين بدين وان كذبه العبد حتى صار للمقتله الاستغناء من العبد**  
**فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد اقرار**  
**لا يجوز في يده مال ام لا ثم رجع الامام وقال يجوز الا فيما اخذه المولى**  
**منه واقراره باستهلاك المال جائز وباليانبات لا يجوز واقراره بعتب**  
**وموته عنده ليس بشئ لا يجوز باع عبداً من جارية ثم تجر عليه ووحد**  
**المشترى به عتقاً فاطقم طهر الجار وان اقر العبد بالعب لم يلزمه وان غل**  
**فقتض عليه بالرد جاز اذ ان المأذون لعهده ثم نهى المولى العبد الاسفل**  
**عن بيع شئ من تجارة العبد الا على او من تجارة نفسه ولا ذين على واحد**  
**منهما فتمتبه ليس بشئ وكذا ان تجر عليه في سوقه اعتق المأذون وهو**  
**عالم بالدين الاقل من قيمة العبد ومن الدين كما لو لم يعلم ولو اعتق اطراف**  
**بضمن كل الارش والفرق ان الاتفاق التزاد الموجب ولو التزم**  
**الدين بقتل لا يلزم ان يرد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجناية يلزم**  
**جميع الارش اذن لعبده الجاني وطعة ديون لا يصير مختاراً للغداء وكذا**  
**اذا رهنه او آجبه اذ ابيع المأذون او جرحه عليه ديون الموصلة**  
**ولو اعتق لا يحل اقرض عبده المأذون الفاء عليه دين في المولى حتى**  
**بالغه وكذا لو اودع عبده الفاء فاشترى المأذون مائة في المولى**  
**احق بالمتاع اقرض المأذون رجلاً ثم تجر المولى ونهى الغرماء ان**

مطلوب  
 ما في يد عبده لمولاه

اقرار العبد  
 باستهلاك المال  
 جاز ١٢

بضمنه

يقبضونه

يقبضونه من دينه شيئاً فاعطاه الغرماء بدينوا عبدهم راوى ديناً  
 ونهى المولى الذي عليه الدين ان يعطي العبد قد دفع اليه ان دفع اليه  
 عين تلك الدراهم بدين وان غنمها لا وقال الامام بدينها استثنى  
 المولى رعيه ابا يلف وقيمة الف وقبض العبد ثم باع واستثنى شيئاً اخذ  
 بالثمن او باع ثم خصم حقه الذي باع العبد منه واراد ان ياخذ ما في  
 يده من ثمن عبده ان علم ان ما في يده المأذون عن عبده له اخذه ما في يده  
 استثنى ما وان علم انه ليس في يده ثمن العبد ليس له ان ياخذ شيئاً في  
 يده لانه لم يظفر بيد ماله وبناضه حقه في الثمن الا عتقه وكل ما في يده  
 لمولاه وان اختلفا فقال بايع العبد عنه في يد المأذون وقال المولى  
 ليس ذلك ثمن عبدي وانما وطب له او تصدق قال لقول لمولاه لان  
 يد المأذون يده حكم ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البيع  
 البينة كذا هنا وان برهننا فللبايع ولو استقرض المأذون ما لا من رجل  
 فاشترى به وباعه ورجع ثم طالبه المستقرض بالمال ففقد هذه الوجوه  
**ان علم انه بدل القرض ياخذ بدينه وان علم ان ما في يده ليس**  
**بدله فالقول للمولى وبناضه حقه الى بعد العتق وان اختلفا فالقول**  
**للمولى وعلى المقرض البينة وكذا لو اودع ثياباً او متاعاً فباعه واشترى**  
**بثمن ورجع ثم ظهر المودع ان علم انه بدل الودعية اخذ صاحبها**  
**وان علم انه ليس في يده لا ياخذ من العبد قيمة متاعه حتى يفتق عتقها**  
**خلافاً للثاني وان كان في يده من بدل الودعية اقل من قيمة العبد اخذ**  
**ولا يتبعه بما بقي من قيمة الودعية حتى يعتق عتقها خلافاً للثاني وفي**  
**المسألة ليس لمولى العبد عند عتقه تغاضي دينه عليه دين ام لا وان**  
**اقتضى حوا او وكيله ان لم يكن عليه دين جازوا لا لا وفي المحيط الكتب**  
**في بيت المولى شيئاً واودعه عند اخذ وعتقه في يد المودع للمولى ان**  
**بضمن المودع لانه ماله اودعه عنده بلا اذنه فكان كمودع الفاضل وفي**  
**الحزانة ادنى على مودع العبد وديعة لا يبيع مع ان مال العبد لمولاه**  
**لكن لما وصلت الودعية اليه من العبد لا يبيع دغوى مولاه استثنى**  
**العبد المأذون مالا وانفذه يواخذ به بعد العتق والتصحيح لا يواخذ به اصلاً**  
**لان العبد من اهل الالتزام لكنه لم يظهر حق المولى في يده اخذ به بعد**  
**العتق لاني الحال والتصحيح ليس من اهل الالتزام والبالغ المأذون كالباع**  
**والجفون اشترى من ما ذونه شيئاً ثم وجده بعبداً او نفقه الثمن لا**  
**يرده على عبده ولا يابيه على بابه لتخلل حق شري العبد ولا على**

مطلوب  
 البقي ليس في اهل  
 الالتزام



لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وإن كان الثمن عرضاً يرد له لأن  
 العبد لو غصب من يد مولاه وهو قائم عنده يملك الرد لأن فيه براءة  
 من العتق وهذا بعد قبض المبيع فإن لم يقبضه المولى يملك الرد بالبيع  
 في جميع الوجوه لأنه ينفرد به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج  
 إلى القضاء فالقاضي لا يقضي بما لا يقيد ولكنه رد المولى عليه  
 بخيار رتبة أو شرط صحيح استثنى من ما ذونه بمثل قيمته يجوز لعدم  
 التهمة كالمريض يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين الصحة فإن قلت لم  
 لا يحمله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فإن المولى يحلف في كسره  
 ظافاً الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث  
 لأن الاستخلاص وحق العزم في المالية لا في العين اقتدر العبد بالتاجر  
 بتزويج حرة أو أمة وقد اقتصرها فالأولى بالبيع ثم وقال الثاني كذلك  
 في الطرة وفي الأمانة ان لم يقبضها لا شيء عليه حتى يعيق ولم يجب المهر  
 وإن اقتصرها فلمها مهر المثل محرم على العبد فاقتراره أنه كان غصب  
 من هذا في حال أدنه كذا فأنفذه أو اقتدره كان لهذا ودفعه عنده  
 فأنفذه وكذا به المولى فيه وليس في يد العبد مال لا يؤخذ به بما اقتره به  
 في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقتدار العبد بعد الطر إذا لم يكن في يده  
 شيء من كسبه لا يبيع في حق المولى بلا خلاف حتى لا يؤخذ به العبد في  
 الحال للماذون أعارة دوابه وأيديها وتقبلها ويأخذ ويدفع مضارة  
 ويشارك مع غيره عناناً لا مفاوضة لعدم ملكه بالكفالة فمفاوضة تنقلب  
 عناناً وفي المبوط للأباس بان يغير الحال وكذا العبد الذي يودي  
 الغلة وفي القياس ليس له ذلك والذي يودي الغلة ماذون في  
 التجارة قال أصحابنا من لا يبيع بثمنه لا يبيع كفاً فلهذا لا يبيع  
 كفاً في البيع المحجور كما لا يبيع قرضه وكفاً العبد المحجور عليه لا يطلب  
 حكمها في الحال ويطلب به بعد العتق فإن أدن له مولاه حرة كفالته  
 ويبيع رقبته في الدين بأحد المحجورين من كسبه ثم أدن له المولى  
 في التجارة فأجاز ذلك البيع لا يبيع لأنه باع مال المولى والمآذون  
 لا يملك بيع ماله إلا يرى أنه لو باع بعد الأذن لا يبيع أخفق عبده  
 المذون بيمين قيمته للفرمان موصراً كان أو مفسداً باع المآذون  
 المذون بغير إذن الفرمان وأراد وانقضى البيع ليس لهم ذلك  
 إلا حصنة البائع والمشتري بآخيه المولى لطلب بعض الفرمان فليقته  
 الفرمان طلب النقص إذا لم يصل إليهم الثمن فإن وصل إليهم الثمن

ولا حاجة

ولا حاجة في البيع ببيع ولا يلغ النقص وإن كان بعضهم غيباً فرفع البعض  
 الأمر إلى الحاكم وباعه بما مد الحاكم ليس للبقية طلب النقص التركة  
 لو استغنى بالدين ومنها عتق واذن العبد الوارث في التجارة لا يبيع  
 لعدم الملك ولو استغنى من المآذون الوارث ما لا يبيع ديناً أبيه ثم  
 أدن لعبده لا يبيع لأن دين المآذون على أبيه يمنع ملك المآذون إلا إذا  
 ادرك العزم الميت أو قبض المآذون دينه من مال نفسه وقال أقضه تبعاً  
 ولم يقل تبعاً عتق ديناً على الأب كما لو كفن الميت من مال نفسه  
 يرجع في التركة عتق محجوراً في حياها فقال الجعفي في ذات منها لعدم صحة  
 أمر العبد بها وكذا الختان والنقص قال لعبد بيع ثوبه هذا للرجل  
 الثناء فهو أذن في التجارة ولو قال بيع ثوبه ولم يقل للرجل لا يكون  
 أدناً قال أدنى في كل شهر عشرة دراهم أو قال إن أدت إلى الغفلة  
 صد ما رماؤنا أدن لعبده فالكاتب ما لا يأخذ المولى ثم طعة دين و  
 قد أنفذه المولى أو لا فإن كان على العبد دين فالمولي يوافق بذلك الحال  
 حتى يرد له لأنه غاصب وإن لم يكن ثم طعة لم يكن لصاحب الدين على مقبوض  
 المولى سبيل تالفه كان أو قائماً ولو أخذ الفاد الدين يومئذ بضمها  
 ثم طعة دين أخذ فالمولي يعزم المالك كلها ويكون للفرمان وباع  
 العبد أيضاً ولو لم يلحق دين أخذ يعزم بضمها فقط وأذا طلق المآذون  
 وبين يات على رقبته وما في يده فأنفذه المولى الغلة كل شهر حتى  
 صار مالاً أو أنفذه المولى كله للمولى استثنى ما إذا كان ما يأخذ كل شهر  
 أرز من غلة مثله فإنه يرد الزيادة والفصل بين ما يبيع به ما ذوناً  
 ولا يبيع إذا أدن بغيره فلهذا يعلم أنه قصد به الرجوع يكون ما ذوناً وإن  
 أدن له بغير واحد فلهذا ان قصد به ليس الرجوع لا يبيع ما ذوناً ويكون  
 استثنى ما أفعله اشتد ثوباً للكبيرة أو بيع ثوبه هذا لا يبيع ما ذوناً  
 ولو قال بيع ثوبه واشترى كذا أو قال اشتد ثوباً وبيع بغير ما ذوناً  
**كتاب النسيئة** أربعة فصول الأول فيما يقسم ومالا يقسم لا يقسم  
 حرام وبنت وصابط ود كان صعباً لأنه لو قسم لا يبيع لكل فائدة و  
 انتفاع فيها عتقه وإن بقي فائدة يقسم بينهما داراً لا أحدهما قليل ولا أحد  
 كثير لا يبيع صاحب القليل حظه بعد ما يقسم بطلب صاحب الكثير  
 اجتماعاً وطلب صاحب القليل لا ذكره السرخسي والغنية جعل  
 هذا قول أصحابنا وقال كثر يقسم قال الصدر وعليه الفتوى  
 ولا يقسم طريق لو فيه ضرر ولا يقسم وأحوط لا يقسم عند أبي حنيفة

أحوال النسيئة  
 طلب صاحب الكثير  
 لا يطلب صاحب القليل



او اقل فوصفة او دون خل بينهما قيم والخب والباب والري واللاية  
 والدار بالارضى وكذا كل ما يحتاج الى كسرة وشقة كالفض لو فيه ضرر  
 وكذا الخشب الواحدة لو في قطعها ضرر ولا يقسم بغيره ونحوه وقاية الا  
 اذا كانت مع ارض مقيم وبترك البئر والفتاة على الشركة ولو كانت  
 انهارا لا يصين متفرقة او عيون او ابار امتعت العيون والابار  
 وما لا يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه على ما سفل  
 او على القلب بحسب القسمة ذراع سفل بذراني علو وفي التجرى العلو  
 بدون السفل تقسم ذراع بين ورثة في ارض غيرهم ارادوا قسمة ان  
 مدركا لا يجوز قسمة ولو تراصيا ولو بطلا جازا اذا تراصيا على شرط  
 ان يجبر كل منطه وان لم يشترط لم يجز كالبيع بشرط الترك التغير  
 والغنم والابل والنبات والحدوية والمروية والكبلي والوز في قيم  
 فان كان المال من اجناس مختلفة بعضها غنم وبعضها بقر وبعضها  
 ابل لم يقسم بينهم والرفيق لا يقسم عند الامام الا بالشرافه وقالا  
 يقسم بطلب احدى كما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق  
 وغنم وشباب فاحذ كل نوعا بالشرافه جاز وفي اطامع الصغير يقسم  
 كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا طلب احدى القسمة ولا يقسم  
 الرفيق والدور المختلفة عند الامام واجمع اصحابنا ان الشركة اذا  
 كانت جنا واحدة يقسم بطلب احدى ولا يلقن الى ابناء الاخر وان  
 كان مع الرفيق شيء اخر كالغنم جعل الرفيق تبعا وقيم وعند الحاكم  
 باختياره ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فبذبح عبد الى هذا وعبد الى  
 هذا وان شاء قسم كل عبد على حدة وفي الاصل اذا كانت الدور بين  
 قوم ارادوا احدى ان يجمع نصيب منها في دار واحدة وفي البعض قسم كل دار  
 على حدة ولم يقسم بعض الانشاء الى البعض الا ان يصطلي على ذلك وهذا  
 ثلث مسائل الدار ان والبيان والمنزلان الدار ان وكما قول الامام  
 والبيان فاما قالا والمنزلان ان تلازم قافكا بيتين وان شيئا فكا الدارين  
 الثوب الواحد لا يقسم الا بالشرافه وقيم طولا وعرضا لو بالشرافه  
 ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كل منهم ثوب تام لا يقسم  
 الا بالشرافه **نوع** في تقضي القسمة والجار فيها بينهما ارض  
 طلب احدى القسمة واباها الاخر وقال قد بعثت بغيره وبرهن  
 على البيع لا يقبل البرهان لدفع القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة  
 بانبات مغل نهف وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على قبيل

لا يقسم

زوجها عليها

زوجها عليها ان زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات  
 الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بينت بينهما طلب احدى القسمة واباها  
 الاخر فان كثيرا ينتفع كل حصته منهم والا لا الاصل ان الجبر عليها انما  
 يجري فيما يحمل القسمة وفي شاع لا يستبدل النفع التي كانت قبل القسمة  
 وان تبدلت بها ان طلبها في الوجه الثاني فيجوز الاسلام يقسم لرضاها  
 بالضرر وغيره قال تركها ما شاء فاستماها بانفسها او تركها  
 فذلك وعن الامام انه كان لا يراها على من يضع حقه **وابن** ابي ليلى  
 قال يقسم الذراع من الارض وراعيه والبناء وراعيه والظروف نفقته  
 وراعيه وكذا الارض والشجر قيمها ويعطى كل انسان ما اصابه فان  
 كان في يده فضل اضم وان نقص رده حتى يوفيه بينهما طعام قال  
 احدى لصاحبه اقسمة ودفع اليه جوالقا وقال اجعل حصته فيه او  
 قال اعزني جوالقا **هذا** واجعل حصته فيه فقس وفعل ما قال  
 حازت ويكون قابضا ولو قال اعزني جوالقا من عندك ولم يقبل  
 جوالقا هذا ففعل لا يكون قابضا حصته وعن محمد اشترى بئر او قال  
 اعزني جوالقا **هذا** او كله فيه صار قابضا وان لم يقبل هذا لا يصير  
 قابضا كما قد وقع من محمد ايضا انه اذا قال جوالقا هذا لا يصير قابضا  
 ايضا وفي القدوري ان الجوالقا لو معينا صار قابضا وان غير معين  
 لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت اجعل فيه قسموا الارض واخذوا  
 حصتهم ثم تراصوا على ان يكون الارض مشتركة بينهم كما كانت عادة  
 ايشية جاز لان قسمة الارض مبادلة وبيع فجزها واولها بالبر  
 الشجرة في نصيب احدى والاخصان متدلية في حصته الاخر ولم  
 يذكر في القسمة ذكره نادر ستم ان له الجبر على القطع والازالة  
 عن ملكه **وابن** سماعة انه ليس له ذلك وعليه الفتوى القسمة ثلث  
 قسمة لا يجبر الممنوع عليها كالاغنام والاشجار والحيث والحيث  
 غير المكليات والموزونات كالشباب والاعنات من نوع واحد  
 في الاجناس المختلفة يشتر حياز الشرط والروية والعيب وفي  
 ذوات الامثال يشتر حياز العيب لا غير وفي قسمة غير المكليات  
 والموزونات يشتر حياز العيب والروية والشرط على رواية  
 ابي سلمان وعليه الفتوى وعلى رواية ابي حنيفة يشتر ان  
 في اطامع الصغير انه لا خيار في القسمة لا يبيع ان اراد الاول و  
 ان اراد الثاني يبيع لكن قد نبه الشفعة قد لا ان اراد الثالث

القسمة ثلث

مطلق  
 الاعضاء المذكورة لا ملك الغنم  
 ويجوز بالقطع وعلى الفتوى



ففتح على رواية ابن حفص أما على رواية الطائفة فلا يشك وقن الثاني  
 أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع فتمت الأرض بينهم من غير زرع  
 من غير ان يقع الزرع فمن أصابه الموضع الأول الذي فيه الزرع  
 اخذنا بيمينه ولو قال لا أرضي بغيره القيمة فلا حاجة لي في هذه القيمة  
 أحمد اطأكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم اطأكم على الزرع  
 ولم يقوم البناء فمن وقع البناء في حصته اخذناه بيمينه سى القيمة  
 او لم يسمها مسماة بين أرضين أحدهما ارفع وعليها أشجار لا يعلم  
 غارسها ان كان يستغل الماء في الأرض السطو بدون المسماة كان القول  
 في المسماة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه والأشجار له ما لم يقع  
 إلاخذ البينة وأن الأرض السفلى يحتاج في إرسال الماء إلى المسماة  
 فالمسماة وما عليها من الأشجار بينهما عذس في سكة غير نافذة فإن  
 أرادوا أحدهما من الشراكاء قلها ولم يغير من أحدهما من الأشجار التي  
 فيها ليس له ذلك لأنه متعين وكذلك في نقض الجناح على الجادة  
 عذس بجانب دار جاره بباعد عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم  
 يقدربمقدار معين وضع حذو حائط الجار حائط جاره بآذنه أو حفر  
 سيرا بآذنه في داره بآذنه جاره لم يباع الجار داره وطلب من المشتري  
 رفع الحذو وسيرد آذنه ذلك لا إذا كان بشرط وقت البيع بقاء  
 الحذو والوارث فيه كالمشتري ولكن للوارث ان يأمر برفع  
 الحذو والسرداب بكل حال ولو في التركة بكل أو مؤذون فلا  
 الورثة ان يرفع حصته ويأكل بلا قضاء ورضاء خلاف غير  
 المكبل والموزون وفي الورثة صفار وكبار سبع لكبار الأكل  
 وفي التركة دين والتركه يفي الدين للوارث ان يأكل ويطلب  
 الجارية اذا كان غيره يفي بالدين **الفصل الثاني** دعوى الغلط  
 فيها ادعى أحدهم الغلط فيها لا تعاد القيمة بغير الدعوى وكذا  
 الزرع والمساكن والكبل والوزن لا تعاد لمجرد الدعوى بلا حجة  
 لأن الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القسمة بأن ادعى  
 غيبا فيها يبيد بحيث يدخل تحت تقويم مقوم لا سبع وأن فاحشا  
 ان قسم بالقضاء لا بالرضاء سبع اتفاقا قال في الثاني لا يقع قال  
 البغلي أن قبل لا سبع له وجه وأن قبل لا سبع له وجه ايضا وهو  
 الصحيح وذكر بكبر الوجهين ولم يزوج ولو قال حصته النصف وما  
 أصابني الا الثلث والباقي في يدك وانكره الآخر خالف وترادا

في الورثة صفار  
 وكبار سبع لكبار  
 الأكل ٥

طالب

كالبيع وأن ادعى انه اخذ حصته شيئا بعد القسمة برهن عليه والاحلف  
 الآخر عليه وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء وأن اقر وبرهن على ذلك لا  
 يقع الدعوى الا على رواية اختارها المتأخرون وأن دعوى الهزل  
 في الاقرار ببيع وكلف المقلد على انه ما كان كادبا في اقراره ادعى  
 أحدهما القسمة والآخر ينكر أو يقول أصابني سنون زراعي هذا أو  
 أصابك أربعون هذا أو قال الآخر يبيع ذاك أو انقضاء أصاب كل  
 واحد خمسين لكن أحدهما قال انك قبضت سنين وأنا أربعين وقال  
 الآخر قبض كل منا خمسين خالف في الكل وقضت اثنتاهما دارة  
 أعطى أحدهما أكثر من حقه غلطا وبني أحدهما في حصته يستقبلها من  
 وقع بناءه في قسم غيره ودفع بعضه ولا يرجعون بقيمة البناء لكن  
 يرجعون بالأصل الذي اخذ منهم **الفصل الثالث** في الاستحقاق و  
 القسمة وفيها دين وقسمة الصبرة بالمحضرة الدهقان اخذ احد الشريكين  
 الثلث من المقدم وقيمته ستائة واخذ الآخر نصفها من المفوض ستائة  
 ورطم ثم استوفى النصف من المقدم في وجه بطل القسمة وقوموا له  
 استوفى نصفها شايبا ولا يبطل في وجه وقيل المستحق عليه وهو ان  
 يستوفى نصف ما في يد أحدهما مضمونا فيغير وله ان يبطل القسمة ان شاء  
 وأن شأورجع ببيع ما في يده ووجه مختلف وهو ان يستوفى نصف  
 نصيبه شايبا عذو لا يبطل وتغير كالثاني وعند الثاني يبطل القسمة  
 مدعى له بنون وبنات قال افتسموا تركتي بينكم بالسوية وماتت ففتحت  
 كذلك واخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لأن هذا وصية لبناته  
 بعض ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنقضت **سورة** في الدين  
 قال في الاصل الأرض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدين  
 غائب فيرهن الورثة على الارث وسألو القسمة إن الدين مستوفى  
 لا تقسم لمنع المستغنى جديان الارث وأن غير مستغنى فالدين  
 المنع لأنه ما من حذو الا هو مستغنى بالدين وفي الاستحقاق يعزل  
 قدر الدين ويقسم الباقي لأن تركته ما لا يخلو عن دين ما فبعد  
 قدر الدين ليلا يلزم نقض القسمة فيها ولو كانت التركة جارية  
 وفيها دين قبل غير مستغنى يجل له وطبها فاذا ارادوا قسمة التركة  
 سألهم أفيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعده دين نقضها الا  
 ان قضوا الدين عن اموالهم وأن اقربهم أحدهم منهم وانكر البقية  
 وليس للغيرم بينة بغيره لأن اقرار المقلد ببيع في حق الميت وما يند

مدعى قال افتسموا  
 تركتي بينكم بالسوية  
 وماتت ١٢

مطلب  
 منه استوفى الدين الارث

مطلب  
 ظهر دين بعد القسمة  
 او أحد الورثة بالدين



الورثة فلم يعتبر وجوده **الآن** المقدر له بأخذه من دينه الذي اقره  
 من حصته **اراد** واقعة التركة وفيها دين فاحيلة فيها ان يضمن اجته  
 باذن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الغمان بشرط براءة  
 الميت لا ينفذ القية **لانه** اذا كان بشرط براءة الميت يكون **حوالة**  
 فينقل الدين عليه ويحلوا التركة عن الدين فينفذ القية فاذفع  
 ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط  
 براءة الميت واقسموا جازوا اذا ارادوا ان يصالح عن ثمنها وفيها  
 دين فاحيلة اخذاج الدين عن الصلح فيبقى على حصصهم ويصالح  
 عن الباقي وقدمت في الصلح الغريم الذي له على الميت دين اجاز  
 قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم اراد بقضائها له ذلك وكذا اذا ضمن  
 بعض الورثة دين الميت ورضى الغريم له النقص **الآن** ان يكون  
 الاضمان بشرط براءة الميت **لان** المانع وهو الدين القائم بعد  
 الاجازة ظهر دين او وصية بالثلث او بالف مرسلة او نوارث  
 اخذ بعد القسمة يرد وان قالت الورثة يورثي الدين او الوصية  
 او وصية الوارث من مالها ولا ينفذ القية ففينا اذا اظهر غريم  
 او موصى له بالف مرسلة لهم ذلك **لان** حقها في المالة لا في الدين  
 وفيها اذا اظهر وارث او موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل  
 ينفذ القية **لان** حقها متعلق بعين التركة **الآن** اذا ارضى الوارث  
 والموصى له بذلك فان وقع واحد من الورثة حق الغريم ينظر ان  
 ادى ليرجع في التركة ردت القسمة **الآن** ان يقضوا حق الفاض  
 من مالهم لقيام مقام العين وان على ان لا يرجع في التركة نصت  
 القسمة اذ ادى بعض الورثة بعد الاقسام دينا على الميت ويرجع بقيل  
 ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين **لان** حق غير متعلق بالعين فلم  
 يكن الرضا بالقسمة اقرارا بعدم التعلق بخلاف ما اذا ادى  
 بعد الاقسام غيبا من اعيان التركة حيث لا يسمع **لان** حق متعلق  
 بعين التركة صورة ومعنى فانتظمت القسمة انقطاع حق عن التركة  
 صورة ومعنى **لان** القسمة ليست بشيء عدم اختصاص به وفي فتاوى  
 الفاضل ظهر بعد القسمة وارث احد وكانت بالتراضع بطلت  
 عز لوا حصته ام لا وان ظهر موصى له بالثلث فان التراضي فذلك  
 الجواب اي لا نقضها وان نقض ثم حضر موصى له بالثلث ففيه  
 اخلافا قبل له النقص وان كانت بقضاء وظهر وارث احد

مطلق  
 اخذ الغريم من حصته  
 الورثة المحقرة

مطلق  
 اجاز الغريم القسمة  
 ثم اراد نقضها

ينفذ على الغائب

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الموصى له لا يملك النقص بكل حال  
 قسمة الورثة الدين على وجهين الدين على الميت اوله فان له واقضوا  
 الدين والعين وان شرطوا ان يكون الدين لاحد من فسدت وان  
 اقسموا الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروطة فتمت في قسمة الاعيان  
 حازت قسمة العين لا الدين لوجهين احدهما انها معدومة حقيقة  
 وانما اعطى له حكم الوجود في الشئ به الحاجة اذا اكل احد لا ي  
 نقد ابشرى قسمة الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة و  
 كان معدوما لا يقبل القسمة والثاني ان القسمة شرعت لاكمال  
 المنفعة ولا وجود لذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على  
 صان الدين للدين كلهم او احدهم ان الغمان مشروطا وفيها نصت  
 والاحكام فمن ضامن على ان لا يرجع في التركة تمت القسمة اذا ادى  
 وان ضمن بشرط الرجوع او سكت ولم يقبل على ان لا يرجع فسدت  
**الآن** ان يقضوا دينه **مصلحة** مشتركة بين الدهقان والمزارع قال  
 الدهقان اقسموا واخذوا حصصهم **قسمة** المزارع في غيبة الدهقان  
 وحل حصته اليه فلما رجع اذا حصته المزارع تلف فاطلوا على الدهقان  
 وفي واقعات سمرقندى انه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه  
 ينقصها ويرجع على المالك بنصف المقبوض وان تلف حصته المالك  
 لا ينفذ **لان** تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان يهلك  
 حصته من المكمل في يده قبل قبض الاضربيب لا يوجب انتفاء القسمة  
 ويهلك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها  
 وذكر شيخ الاسلام ان المكمل والموزون لو بين اثنين فاقسما  
 قبض احدهما حصته لا الاخر حتى تلف يقبض الاخر ينفذ القسمة و  
 يكون التالف والباقي على التركة وتاويدها اذا لم يكن المقبوض في يد  
 احدهما فالمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه **الفصل**  
**الرابع** في قسمة التركة وفيها غائب وصغير جماعة جاءوا الى الحاكم  
 وقالوا مات ابونا عن هذا فاقسم بيننا وان لم يذكر والارث  
 بان قالوا هذا امكنا ولا غائب بينهم بقم بينهم ويذكر في كتاب  
 القسمة انه قسم بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على اصل الملك  
 في المنقول وغيره وان غائبا لا يقسم واحدا كان الغائب او اكثر  
 وان بالارث وقالوا لا غائب بيننا قسم المنقول لا غير المنقول  
 عند الامام فتح سهرهوا على الميراث وعند طي المنقول وغيره تقسم

صفة مشتركة بين  
 الدهقان والمزارع  
 عليها وان تترك حصته الدهقان مفترضا  
 وان حل حصته اليه فلما رجع اذا  
 حصته الدهقان قد تلف فاطلوا على المالك

مطلق  
 بعض الورثة غائب  
 او صغير







احوال الشفعة  
في اسقاط الشفعة  
بالحيلة

لقيامه مقام الباب والاصل ان كل من ملك بيع شئ ملك قسمه لان الغنة  
من باب البيع فملكها من يملك البيع **كتاب الشفعة** ثلثة فصول  
الاول في ابطال الحيلة بعد ثبوتها بكرة بالاتفاق نحو ان يقول المشتري  
للمشفع اشتره متى وان قبل الثبوت لا بأس به عدلاً كان او فاسقاً  
في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكوة و دفع الديوا  
والحيلة على وجوه اما ان يهب يتا من دار من رجل ثم يبيع بقيتها  
منه او يكون داران مثلاً فان يصدق صاحب احدى الدار باطابط  
الذي يله جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار او يشتري  
عنه يضمن كثير او سهم من مائة سهم والباقي يضمن قليل فله الشفع  
الشفعة الاول لاني الباقي ولو خاف البايع ان يبيع المشتري البيع  
يسع الباقي على خيار ثلثة ايام ولو خاف المشتري ان اشترى  
القليل يضمن كثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي يشتري السهم الواحد  
على خيار ثلثة فلو اراد الشفع ان يحلف بالله ما اردت ابطال  
الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه شئ ولو حلف ان البيع  
الاول لم يكن ثمة له ذلك لانه اذ في معنى لو اقر به يلزمه فيكون ضمها  
ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان او يشترط بعض  
الفائمه بنقد الفاعل او يضمن الدار لولا الحيلة الماعثرة واخط  
بباقي الثمن كله الى عشرين الفاً وتوالياً او ديناراً يساوي في الواقع  
ان اخذه الشفع باخذه بعشرين الفاً لانه اشترطها بها وان  
استحققت الدار يرجع بما ادى اليه من الدراهم والدنانير والذهب  
فقط لانه لما ورد الاستحقاق بطل الصرف لظهور ان الثمن ليس عليه  
فصار كمن اشترى دينار بعشرة دراهم عليه ثم ظهر انه لم يكن  
عليه دين بطل الصرف وبيع الدينار او يهب البايع الدار من  
المشتري ويهب المشتري الدراهم من البايع آخيه وقد رآه في  
الكروم والاشجار اراد الحيلة ببيع الاشجار او وهدايا بائنه ثم يبيع  
الارض لانه صار شريكاً قبل الشراء فتقدم على الجار او يقول المشتري  
له انا ابيعها بالماضونك ولا فائدة لك في طلبها واذا قال الشفع  
نعم او اشترى بطلت وانه مكروه اجماعاً قال بكر وشمس لا يبيع  
لا يكره لانه لم يقصده الاضرار بالشفع وقبل ان كان الجار فاسقاً  
يتاوى فلا يكره ولا يكره وقبل يكره في الاصول كلها او يبيع البناء  
بضمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة بضمن كثير فلا يبرئ في الساحة

كثرة

كثرة ثمنه او يبتأ جبر صاحب الدار من المتأجر ثوباً ليس بجبر من  
مائة جبره من الدار فيصير لمضي اليوم او بشرط التجمل لملك ذلك  
الجزء في الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك طلبها في الجزء الاول والثاني  
لان الاول اجارة وتحقق الشركة في الباقي او يبيعها بشرط ان  
يضمن الشفع الدرك او بشرط الخيار للشفع ثلثة ايام فلا شفعة قبل  
اسقاطه وبعد اسقاطه بطلت الشفعة او بشرط ان يضمن الشفع  
الثلث للبايع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة للاسقاط اسقاط الحيلة  
و طلبها كثيراً فلم يذرها **الفصل الثاني في المقدمة** وتقدم الحيلة  
على المقدمة لا لشعار ان جوارها مشروط بتقدمها على الثبوت  
لما مد آن الحيلة لا بطلها جدام لا يمنع ثبوتها ما لا يجوز بيعها من  
الاوقاف لا شفعة في شئ من عتق من يري جوار بيع الوقت  
والعلم والذمي والمكاتب والمأزون ومعتق البعض سواء  
فيها وكذا اثبت الشفعة بجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات  
واذا ملك العتق بلا عوض كالهبة والوصية والصدقة  
والميراث او بعوض ليس بمال كالمهر وبدل اطلع والصلح  
من دم عدا او جعلها اجرة فلا شفعة فيها وهي ثلثة الشريك  
في المبيع وهو الذي لم يقاسم وخليط وهو الماسم الذي بقي  
له خلطة في الطريق او الشرب و اطوار الملازق دار فيها  
منازل وبابها الى سكة عنبرنا فذة وابواب المنازل الى هذه  
الدار كل منزل منها لدخل الامن لا فيها فاة لدجلين وللمنزل  
المشرك هذه اجار ملازق على ظهره فباع احد الشريكين فسط  
من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم فاذا سلم او لم  
يطلبها كما سمع فلا يربط بالمنزل لانهم خلطوا في الطريق فان سلوا  
او لم يطلوا سمع فلا يربط بالبيع او سلم الكل الا واحداً منهم فهو اولى  
من اهل الحيلة يستوي فيه الملازق وغير الملازق وان سلم هو  
ايها فللمجار الملازق ثم هي على عذر رؤسهم لا انصباهم فان ضمن  
واحد منهم فاشترى بطلت له بطلتها فان ضمن اخر واشترى ان ياطل  
فيها احد نصفها وان اولى من الاول اخذ الثاني وان دونه  
لا يحكم له بها ولا يورث فاذا بيعت وطلبها واشترى ومات قبل  
الاخذ بالقبض او تسليم المشتري بطلت وليس للوارث اخذها  
وان قضى له بها او سلمها المشتري ثم مات اخذها الورثة والمشتري

في الاسباب  
التي لا شفعة  
فيها ١٢



مالك حتى يأخذها الشفع فان بالبيع الاول الفسخ الثاني وان بالنافذ  
 ثم البيعان وللشفع ان يمتنع من الاخذ بها وان بذله المشتري قبل  
 القضاء بها ومن اخذها بها فبني واسقفت وبقي عليه البناء يرجع  
 الشفع على الذي نفذ الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء **نوب**  
**احد** مما يشترط وما لا يشترط ومن يكون خفيا ومن لا يكون واخلا  
 الشفع والمشتري سكة او درب غير نافذ اقصاء مسجد وظهره او  
 طرف منه الى الطريق الاعظم وباب المجرى في الدرب او السكة فهو درب  
 نافذ حكمه لان المجد ليس لاحد فلو بيع دار فيه لا شفعة الا للمجار لان  
 المجد لا كان غير مملوك كان بمنزلة القضاء وهذا اذا كان للمجرى  
 خطه فان حدثا حدثه الدرب او اطلق فاشفعة بطل فان كان  
 ظهر المسجد وجوانبه الى دور الناس يريد المجد الذي هو خطه فلا يلزم  
 الدرب الشفعة لانه لا يكون بمنزلة القضاء قال عصام فعلى هذا حكم  
 السكة التي اقصاها العادي بها را اذا بيع دار فيها لا شفعة الا  
 للمجار الملازق لانها نافذة والشركة عامة لانهم يخرجون الى الواو  
 وذكر شمس الأية دار في اقص الدرب والمحلة وهذه الدار نافذة  
 الى طريق العامة فان كان الطريق عاما وليس لاهل الدرب المنع  
 فلا شفعة لهم وان الطريق لصاحب الدار او اهل الدرب **احد**  
 ولهم المنع للعامة فلهم الشفعة قال الصدوق فعلى هذا حكمنا  
 وسائر السك ان في الخط نافذة فلا شفعة لهم وان اعيدوا  
 النفاذ فلهم الشفعة سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى قباع  
 في السكة اليسرى واحدهم دارا فالشفعة لليسرى **نوب** **احد** ولو بيعت  
 في العليا فلهي الملك وكذا من خاص انتزع عند بيع ارض على  
 المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كاقذوق انتزع من منبر وعن محمد  
 ارض بين اهل قرية اقسموها واقرزوا احدهم قسطا ورعفوا  
 طريقا بينهم وجعلوه نافذا بينهم ثم بنوا دورا على حافتي السكة وجعلوا  
 ابوابها اليها فباع بعضهم داره في جواره الذي هو لزيقه وبعض  
 له الدار في الناحية الاخرى الى هذه المحلة يدعون جميعا الشفعة  
 فبينما لان هذه وان نافذة فكانها غير نافذة فانهم ان شاعروا  
 بسدوها ولا شفعة في الكردار اي البناء وبشيء نحو ازم حق  
 القدر لانه نفع ذلك كالارض التي على هذا الوالي والاراض  
 التي حازها السلطان ويذهبها الى الناس مزارعة بالنصف فصار

بيعتان

بيعت المال

لهم فيها

لهم فيها كردار كالبناؤ والآشجار والكس اذا كسها من التراب  
 فتح صار لهم الكردار وبيع هذه الاراض باطل وان بيع الكردار  
 وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة لهم فيه وكذا الاراض الميان  
 وهي اذ كانت الاكيرة يزرعونها فيها لا يجوز وبيع كردارها  
 يجوز ولا شفعة فيها الشريك احق بها من الجار اذا لم يكن شريكا  
 في الحائط وما تحت الحائط الذي كان بينهما اما اذا كان بين كل  
 وهو شريك لاجار فقط والشركة فيما تحت الحائط مؤثر لا الشركة  
 في الحائط لانه نفع لما مدان البناء من المنقولات لكن الشركة فيما  
 تحت الحائط انما يحصل اذا كان ارض الحائط بينهما على الشركة بين  
 حائطا في تلك الارض المشتركة ثم اقسما الباقي اما اذا اقتسما  
 الارض وضعا في الوسط ثم اعطى كل منهما شيئا من بناء حائط فكل  
 منهما جار لصاحبه في الارض والشركة بينهما في البناء وانما لا توجد  
 الشفعة لما مد وصاحب البعل احق بشفعة العلوي من الجار الملازق  
 له اذا لم يكن بينهم شركة في الطريق وان كانت ثلثة ابواب بعضها  
 فوق بعض وباب كل بيت منها الى السكة ببيع الاوسط فلا على  
 والاوسط الشفعة وان بيع الناحية فاللاوسط اولى وان الاوسط  
 فاللاوسط اولى رجل باع ارضين لرجل ارض ملازق هذه الاخرى  
 للشفع ان يأخذ الارض التي ملازق ارضه دون الاخرى وعليه  
 الفتوى عن محمد في عشرة اقربة ملازقة لرجل بي واحدة منها  
 ارض اثنان يبيع القربة الاخرى للشفع اخذ القراع الذي  
 يليه لانه كان كل قراع على حدة لرجل قرية خالصة باعها بدينار  
 وكرومها وارضها وناحية منها الى ارض انسان فله شفيع اخذ  
 الناحية التي يليه وعن الثاني له بيتان عليه حائط وباب فباع  
 بيتا وارضين له خلف البيتان ورجل ارض الى جانب بيتان  
 فله الشفعة في البيتان والارض المتصلة به وكذا اذا كان بيتان  
 وعليهما حائط متصل به ورجل ارض الى جانب بيتان منها فباع  
 بيتاين فله الشفعة في كليهما ولا يشترط البيعتين في القربة الدور  
 في الاضمار فانه لو كان لرجل دور وجعلها دارا واحدا او  
 جعلها ارضا وباعها فله شفيع الشفعة في كليهما وعن محمد حواشيت  
 ثلثة بي بعضها وباب كل واحد الى الطريق الاعظم ورجل الى جانب  
 حائوت منها حائوت فبيعت الحواشيت الثلثة فله ان يأخذ كليهما

مطل  
بيع ارض بيت المال  
باطل

مطل  
البناء من المنقولات

واقسامها

وعليه الفتوى

مطل  
لا يشترط البيعتين الدور

مطل  
باع ثلثة حواشيت فله شفيع  
ان يأخذ الثلثة



وهي كالببوت في دار واحدة وأن باع الطائفتين الأوسط منها وهو  
 لا يلحقها بغير الجارية أخذ بالشفعة للشركة في الطريق كالمشتري في دار  
 باع أحدهما الآخر ولا طريق لهما في الدار وبلي أحدهما دار رجل باع  
 صاحب البيتين فلهما حب الدار أخذها بها أو تركها ولو  
 كان منفردتين أحدهما في ناحية الدار والآخر في ناحية أخرى ولا يلى  
 أحدهما الآخر في باع صاحبها فالشفعة في البيت الذي يليه كافي  
 الأخيرة وعن الثاني أرضون بين قوم شريها من غير حاقين بيعت  
 منها أقدرة مجمعة أو منفردة ولو رجل مثلاً زقة ببعض هذه الأراضي  
 أو هذه الأقدرة فلهذا الجار الملازق الشفعة في جميعها وأن لم يكن  
 متلازقة ببعض هذه الأراضي وهذه الأقدرة فلهذا الجار الملازق  
 الشفعة في جميعها الشفعة في البيت الأول في البيت الآخر لأن  
 المشتري صار شريكاً فيها زمان شراؤه وأن لم يكن متلازقة لأنها أرض  
 واحدة وكذا دار بين قوم ورثوها عن أبيهم فاشترى أحدهم وأخذ  
 كل قطعة معلومة ولكن الطريق واحد ولو رجل دار متلازقة ببعض هذه  
 القطع باع واحد منهم حصته وسلم الباقيون فلهذا الجار الشفعة وإن لم  
 يكن لشفعة له داران وأرض في قرية باع الكل حصة واحدة جارية على أحد  
 الدارين فلهذا أن يأخذ الكل وأن كان لا يملك إلا حصة لوباع الدارين  
 منفردة إلا التي يليه وجعل بيع الدارين والأرض بمنزلة بيع القوة  
 باع بشرط الخيار للمشتري وجب لأمرها بغيره والملك البايع  
 لا يثبت ملك المشتري حتى إذا أوفى بالبيع وانكسر المشتري وجب  
 الدار في يد البايع بشرط الصحة الحكم بها حضرة المشتري لأن  
 الملك له ولا أخذ والطلب من البايع وإن صح لأبى من حضور المشتري  
 قال طلبت كما علم وقال المشتري لأبى أخذت الطلب فالقول قول  
 الشفع قال الشفع علمت يوم كذا أو زمان كذا وطلبت وقال المشتري  
 لم تطلب فالقول للمشتري قال المشتري اشتريت الأرض والبايع  
 وهب لي البناء وقال الشفع اشتريتها فالقول للمشتري دار  
 بين ثلثة اشتري من أحدهم حصته وسلم شريكاً فلهذا الشفعة  
 الثاني والثالث فقدم على الجار المشتري داراً له شفعا ثلثة قال  
 لأحدهم صالحك على أن يكون ثلث الدار مسلماً لك وبأقربها  
 وأصحها على السواء جاز وقت لم الدار على ثمانية عشر البيت  
 بين المشتري والشفعا غير المصالح لتكره حق في البيت والبيتا

مطلبا  
 القول الشفع  
 في طلبت كما علمت

الشفعة  
 الأول لا في  
 البيت  
 الآخر  
 لأن الشفعة  
 كان شريكاً  
 فيها كان

خليط بين الكل

خليط بين الكل لبقاء حق المصالح في البيتين لا غير الشريك في الهند  
 الصغير أحق من الجار الملازق لأنه مشترك وإن الهند كبيراً  
 فالجار الملازق كما في الحلة النافذة والفصل بين الهند الصغير و  
 الكبير ما يجري فيه الفن وقيل إذا كان أكثر من مائة فكبير وقيل  
 قبل موكلول إلى رأي الحاكم وذكر المحقق في ترتيبها أو كلها أن الشريك  
 في البيت لم في الدار ثم الشريك في الأساس ثم الشريك في الشرف  
 ثم في الطريق ثم الجار الملازق وهو الذي لكل منها حائط على  
 حدة وليس بين حائطين ثم لصيق المكان ولا اتصال الحائط بين  
 حدة لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار المقابل إذا كانت  
 الحلة نافذة ويجب الشفعة إذا كانت غير نافذة والشفعة للشريك  
 في الطريق أحق من الجار قال مشايخنا لم يرد به طريقاً عاماً لأنه  
 غير مملوك لأحد وإنما أراد به ما يكون من سكة غير نافذة وأن  
 لم يكن نافذة صح كان الطريق مشتركاً بين أهلها فإن كان في أسفل  
 السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود وكفه فليس لأحد من أهل  
 السكة شفعة بالشركة في الطريق وأن كان السجود في وسط السكة  
 فمن يبيتها في وسطها أو مدخلها فليس له الشفعة وأن بيعت دار  
 في الأسفل فليشركها في الأسفل في الطريق حق الشفعة والجار مع  
 الشريك شفيع حتى إذا سلم الشريك يأخذ الجار في ظاهر الرواية  
 وعن الثاني أنه لا يأخذ الجار إذا سلم مع الشريك صح حتى إذا  
 سلم الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك أمّا يأخذها  
 الجار إذا كان أو أحد الطرفين بأن يقول أخ قد طلبتها أن لم  
 يأخذها الشريك أخذها ولم يذكر في الكتب أن من لا يري  
 الشفعة بالجوار إذا جاء إلى الحاكم يراه وطلبها قبل لا يقض لأنه  
 يزعم بطلان دعواه وقيل يقض لأن الحاكم يري وجوبها وقيل  
 يقال أن تقضى وجوبها أن قال نعم حكم له بها وأن قال لا لا ينفذ  
 إلى كلامه قال الطوائف وهذه الأقاويل وجلف في دعوى  
 الشفعة على من يراها به بالله ما لهذا قبلك شفعة على هذه الدار  
 على قول من يراها بالجوار ولا يجلف بالله ما لهذا قبلك شفعة  
 في هذه الدار لأنه لو حلف على هذا الوجه يحلف بقاء على مذهبه  
 فتبني حقه وذكر شيخ الإسلام عطاء بن محمد شفيعاً في  
 حنفياً ثم أراد العود إلى مذهبه الأول فقال الثبات على مذهب

خليط  
 الصغير  
 أكبر

في بيان الترتيب  
 للشفعة

ولا شفعة للجار

ان قال لا  
 لا يصح  
 حنفياً  
 في المذهب  
 صا  
 ان  
 المذهب  
 الاول

سئل



خير واولى وهذه الكلمة اقرب الى اللقبة مما قاله البعض من انه  
يعذر انشد التعزير لا انتقاله الى المذهب الادون ولو وقع حتى  
ثا فني باطوار عقل على باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط  
**الفصل الثالث في الطلب طلبها على فور السماع عند العامة**  
الكر في قبة مجلس العلم وهو رواية عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير  
ولم يطلب بطلت عنده لا عند فلان ان المشتري فلان فلم يعلم  
انه عنده له الشفعة كبكر استودعت ولم يسم الزوج ثم علمت  
بالزوج لها الرقعة على منديها لا يطلبها لانه يوم السلام قبل  
الكلام وروى انه يوم قال من كلم قبل السلام فلا يجيبوه ولو صلح بعد  
الظهر ركعتيه او بعد الجمعة اربعاً لا تبطل فلو زاد على ركعتيه  
او اربعها بطلت لانه تطوع وكان معصاً ولو في التطوع فخطبها  
اربعة او ستاً المختار البطلان بخلاف الرابع قبل الظهر وقد  
علم في المطولات دليله سمع البيع فقال الحمد لله قد بطلت الشفعة  
او قال سبحان الله او الله اكبر او عطي محمد الله قبل ان يدعوا  
لا تبطل في المختار وكذا الوقال لمن اشترىها بكم اشترى بها ثم  
طلبها ولو طلب من المشتري الشفعة فقال هو المشتري دفعته اليك  
ان علم الشفع باليمن صار له وان لم يعلم لا وعلى شفعة ولم يصح  
التملك قال انا شفعك اخذها بها منك ثم طلبها بطلت لا يشترط  
بالعت وصار كانه قال كيف انت او كيف ايجبت او اقاله من  
شفعت فوافق بطل واختلفوا في لفظ الطلب فبطل يقول  
طلبها او انا طلبها او اطلبها وقبل اطلبها واخذها وقبل  
طلبها واخذها وقبل باي لفظ طلب ما ضيق كان او مستقبلاً به  
وهو اختيار الفقيه الى جعفر والفضل علم بالليل ولم يقدر  
على الخروج فخرج واشهد صاحباً صحيح وجب بعد البيع حتى بطل  
الطلب قبله ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم و  
بطلت وتحتى بالطلب وهو نوعان موافقة وقد ذكرنا منها  
وهو ان يشهد قبالاً اطلبها او عبارة يفهم منها الطلب ويذكر  
الحدود وتقول سلمها الى واشهد على البايع لو المبيع في يده وان  
سلم الى المشتري فاشهد على البايع لا يصح وان طلب من المشتري  
يصح وان كان الدار في يد البايع ورواية ان طلبها من البايع  
صح اسفاناً ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الغير

في بيان حنف  
قضى لشفعي  
باجوار عقل كل

مطلب  
فلان ان المشتري  
فلان غفر خطاه  
له الشفعة

واختلفوا  
في لفظ الطلب

الشفعة

يجب بعد  
البيع ١٢

بشري دار وهو شفيع ثبت له الشفعة ويطلبها من الموكل ووكل  
البيع لا يثبت له الشفعة علم بالشري في طريق مكة وطلب الموانسة  
وخرج عن طلب الماشهد **يقول كل اخذ حقه بطلب ولو لم يفعل و**  
**مضى بطلت اثبت شفعة بطلين واني المشتري التسليم فان ترك**  
**المدافعة الى الحاكم بعذر مرض او جنين ولم يمكنه التوكيل لا تبطل**  
**وان بلا عذر قال في الكتاب هو على شفعة وان طال الزمان**  
**قبل هو قوله وعن محمد وهو رواية عن الثاني انه يقدر بشري و**  
**عليه الفتوى اشترى بيمين مؤجل اخذ مال او انظر لاجل ولا**  
**ملك الاخذ بيمين مؤجل فان اختار الاخذ بيمين حال كان الثمن**  
**للبايع الى اجله وان اختار الاجل بطل عند حلول الاجل و**  
**عند علمه بالبيع وعن الثاني روايتان في رواية عن العلم ان سكت**  
**الى الاجل بطلت وفي رواية عن الاجل وهذا اذا طلب الموانسة**  
**عند علمه بالبيع وفي رواية وان لم يطلب لا شفعة لا شفيع طلب بطلين**  
**ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال يحكم بالشفعة ولا اقفى**  
**حتى اسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه عليك يعوض فيها لم**  
**يسلم العوض لا يحكم بالمعوض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي**  
**قال المشتري للشفيع هات الثمن وهذا الشفعة ان امكنت احضار**  
**الثمن ولم يحضر الى ثلثة ايام عن محمد انه يبطل شفعة وانه اخذ**  
**الفقيه ابو الليث قال الصدر والاصح عدم البطلان لوجود**  
**الطلبين ما لم يسلم بلسانه لانه اخذ بمذهب الامام وهو ظاهر**  
**المذهب اذا اختلفا الى القاض يوجب الشفع قدر ما يترك**  
**احضاره فان احضرها فحق بها لا لا تبطل شفعة وفي الاصح**  
**صحب القاض رجلاً ان لم يأتني بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة**  
**لك فلم يأت بطلت شفعة لانه اسقاط في زمان التعليق ولو قال**  
**ان لم اعط لك الثمن الى كذا فانا يبرئ منها صح وتبطل ان لم**  
**يفعل وكذا اذا فعله الحاكم لها حق خيار البلوع والشفعة فقال**  
**طلبها واخترت بغي بطل المؤخر ونبت المقدم لانه يمكنه**  
**ان يقول طلبها او اخذتها جميعاً فصح والشفعة قال القاض**  
**ابو جعفر يقدم خيار البلوع لان في خيار الشفعة صفة**  
**لما مده انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقبل**  
**يقول طلبت الحقتين اللتين بنيتي الشفعة ورد النكاح أهل المشتري**

في موكل

وعليه الفتوى

بشري دار



الشفيع بعد الطلبين شهراً ثم يرجع مع رجوعه ترك الاقرب و  
 طلبها عن الابعد ان الاقرب في المصير والا بعد خارج فخرج الى  
 الابعد بطلت وان كان في المصير لانه مكان واحد الا اذا اخرج  
 على الابعد وترك الاقرب بعد ذهابه الى الاقرب مع سطل يعلق  
 ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريت لاجل  
 نفسك فان اشترائها لعينه لا سطل لانه اسقاط والاستقاط  
 يجعل التعليق قال الشفع للبايع او المشتري وهو وكيل الغير  
 سلمت لك ببيعك او شرأى فهو تسليم بها ولو قال للمشتري وهو  
 مأمور سلمت لك خاصة لا الامر فهو تسليم للامر ولو قال للمشتري  
 ان كنت اشتريتها لنفك وللبايع ان كنت بعته فلان لنفك  
 وقد سلمتها لك لا يكون تسليم الا اذا كان اشترها لنفسه او البايع  
 باع لنفسه اشترى بعينه او لنفسه فخصر الشفع وطلبها ثم قال  
 للمشتري سلمت لك شفعتها او سلمت شفعتها ولم يقل للمشتري  
 او للاجنبي صح السلم وان المشتري فخصر من البايع لا يصح قياساً  
 ويصح استي نأ هذا اذا سلم الشفع للبايع ولو طلبها من البايع  
 ان في يده الدار له ذلك وان كانت الدار في يد المشتري ليس  
 له ذلك قياساً ويصح استي نأ وفي النوادر ليس له ذلك ولا  
 يحل على اختلاف الروايتين والذي في النوادر قياس والذي  
 هناك استي نأ ولو قبضها المشتري وسلمها الى الامر وقال  
 الشفع سلمت لك على ظن انها للمشتري شفعتها فهو على القياس  
 والاستحسان ولو طلب منه الاجنح تسليمها للامر فقال سلمتها  
 او وصيتها لك لا يصح في القياس كما لو قال مبتدئاً ويصح في الاستحسان  
 لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال كانه قال ووصيتها او سلمتها  
 له لاجلك او شفعتها لك وبعد جعله مسجداً اذا اخذها الشفع  
 ينقضه لانه لا يقطع حق الشفع وكذا اذا جعله مقبرة وقال ابن  
 زياد وابن ابي ليلى وهو رواية عن الامام انها سطل بائناً ذها  
 مسجداً او مقبرة كتابته الشهادة على من البيع بعد طلبها لا يطلها  
 لانها تفظ الشهادة لا لاجازتها يعتبر في الطلب الاول المواثبة  
 وهو ان يطلب كما اخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على انه  
 طلب كما علم مع الحلف اشترى ارضاً باللف وفيها خيل فامتنعت  
 قبل قبضها فخصر الشفع فله اخذ الكل بها وان قال الشفع اخذ

مطل  
 تعليق ابطال الشفع

ط  
 قبضها

الشفعة

الارض والخيول

الارض والخيول مجتمعا او اترك الثمر او قال المشتري اعطينيها  
 بحصتها ولا اعطيك الثمر لا يكتفت الى ذلك لما فيه من مزيد  
 التعديق لصاحبه ولو اخذ الثمر المشتري قبل القبض بها اخذ  
 الارض والخيول بحصتها من الثمن وترك الثمر لانه نقي وكان  
 اخذها ايضاً تبعاً فيما جاز اذا زال النعيه وانما سقط حصته الثمر  
 لانه صار مقصوداً للمشتري بالالتفاف والاطراف ولو طرق اليها  
 الالتفاف ياخذ حصته من الثمن وان احدث الثمر بعد قبض المشتري  
 اخذ الخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري باطن  
 لانه حادث بعد القبض فلا يقابله شيء من الثمن اشترى ارضاً  
 فيها زرع ففي القياس يقطع الزرع وفي الاستحسان يترك الارض  
 في يد المشتري لما اخرج الى الطصاد وعن الثاني انه يترك بائناً  
 اعتباراً بالاجارة قلنا انقضاء الاجارة باطير بالاجارة نظير  
 لا يابى ايها وعن الامام ابي حفص سلم الارض الى الشفع  
 ثم يؤمر بان يواحد من المشتري الى الطصاد بائناً نظير المشتري  
 والشفيع وجوابه ما قلنا انكر طلب الشفع مواثبة خلفه على العلم  
 وان طلبه عند لقائه ففعل البتات فان قال المشتري للشافع  
 حلف الشفع بالله ما اخذه حين علم وطلبه طلباً صحيحاً اجابته اليه  
 وحلفه فان يرد من المشتري انه اخذ بعد سماعي زماناً بلا ضرورة  
 ويصح الشفع انه طلبه كما علم فالبيت للشفيع بعينه وعند طي للمشتري  
 الرضا في طاسع البيع قال شفعة شفعة ان قال شفعة مد است  
 حواسم يافتم كان طلباً ولو قال شفاعة بطلت لانه طلب  
 انشاعة لا الشفعة **كتاب الغصب** فيه ثلثة فصول الاول  
 وجوب الضمان وانه سبعة اجناس الاول في المقدمات الغصب  
 عبارة عن ايقاع الفعل في المحل يمكن نقله فلا يتحقق غصب  
 العقار عندهما اعني غصباً يوجب ضمانه اذا هلك بلا صنيح  
 منه بان اترك جيل عليه او غلب عليه الدمل او صارت  
 سجيناً او محلاً او بيدون وفعل في المحل لا يصير غاصباً حتى لو منع  
 عن دخول داره او لم يملكه فخذ ماله او بعد المالك عن المولى  
 صح صاعته لا يضمن ولهذا قلنا بمدة البستان امانة في يده  
 الا اذا تعدى او طوي لم يمنع بخلاف ولد طيبة اطمق فانه  
 مضمون باجزاء الا اذا ادعى جذاً او الام ونقصان الولادة

انها

الشفيع  
 خلف  
 حلفه

احوال الغصب

في بيان من منع رجلاً  
 دخول داره



في بيان بعض القاصب او عاصب الناصب او عاصب الناصب

يجب لو فيه وفاء المصوب بوعان غير منقول كالطاحونة والطاروت  
فان انهدم عند الغاصب باقة سماء او جاسيل فذهب بالبيت  
لا ضمان عليه عندها ولو اختلف سكة او قطع اشجاره ضمن اجماعا  
وان هدمه اخذ وقطع اشجاره اخذ فالمالك بالخيار فيضمن ايها  
شاؤ ولو شرع فيها فالخارج له وضمن نقصانها وفي اطماع الضمير  
يدفع قدر البذر وما انفق ومنقول فان تلف عند الغاصب او تلف  
ان مثليا كالكتا والوزن الذي ليس في تعينه صدر كعند المصوغ  
والعددي المتقلب كالبيض والجزر وما الشبه من العدد في الزا  
لا يتقارب فغلبه مثله وان غير مثلي كالحيوانات والزرعيات و  
العدديات المتفاوتة والوزن الذي في تعينه صدر كالصوغ ان  
تلف او اختلف فغلبه قيمة يوم غضبه وان انقطعا لمشا فضمن قيمته  
يوم اطموثة والثاني يوم الغضب ومحمد يوم الانقطاع وان اختلف  
غير الغاصب في يد الغاصب فالخيار للمالك ان شاء ضمن الغاصب  
ويرجع هو على المتلف وان شاؤ ضمن ولا يرجع على احد وان  
غضب من الاول غاصب ثان وتلف عنده او اختلفه فالمالك بالخيار  
وقد ارا الضمان على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالمالك  
ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب  
فان اختلف المودع فالضمان على المودع وكذا الواهب الغاصب  
او رهنه فملكه كان للمصوب منه تضمين ايها شاؤ فان ضمن  
غاصبه لا يرجع على المدين وسقط دينه لهلاك الرهن فان ضمن  
المدين او المتاحد يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا اختلف  
فلا يرجع به على احد ولو اعاره الغاصب خيرا للمالك فانهما ضمن  
لا يرجع على الاخذ ولو اختلف المستعير فغدا الرهنان عليه ولو باع  
الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وخيار  
بعضه والضمن له وان شاؤ ضمن المشتري ويرجع على الغاصب وبطل  
البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نقص  
المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان  
بفعل الغير في خيرة المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب  
على الطائي او يضمن الطائي ولا يرجع على احد وان زاد في  
يد الغاصب فللمالك ان يترده مع الزيادة وان زاد في شعر  
او بدن او نقص ثم هلك عنده ضمن قيمة يوم الغضب

ط  
يدفع  
في كون المصوغ  
قهيما

سند الطائي

عند الكل وان قايمارده الى مالكه ان نقصانه في البدن منه وان  
في السور لا وان اختلف بعد النقصان منه وقت غيبه وان استهلكه  
بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فملك عند المشتري فالمالك  
بالخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم الغضب وخيار البيع والضمن للغاصب  
او ضمن المشتري فضمنه يوم الغضب وبطل البيع وله ان يرجع على  
الغاصب بالضمن وليس له تضمين الغاصب يوم التسليم عند الايام  
غضب كدستاد ايسر يجب عليه قيمة الكل وهو قيمته المذرع اذا  
حصد وعليه البذر وان اختلف كدس انسان يضمن قيمة الكل ثم ان  
كان البذر اقل قيمة منه في السبل اذا اختلفا فغلبه القيمة واذا كان  
الخارج اكثر فغلبه مثله وعليه في الحل القيمة المسلم يضمن المسلم القيمة  
في ست مواضع غضب ساة فنقص في يده اوراق زيت مس او سمينه و  
قد وقعت فيها فارة يضمن قيمته الكلب والفرس والباري المعلم اختلف  
معلم يضمن قيمته عندنا البقرين الفاه في مسلم ارضه وان تلفه انان  
يضمن قيمته غضب بالائم غضب منه عريم المالك فالمالك بالخيار  
يضمن ايها شاؤ في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ العديم  
وان ضمن الثاني يرى الاول وفي اجمع تضمين احدى النماذج  
براءة الاخذ ان رضى من اختار تضمين بذلك او وقع عليه به ونه  
يدون الرضا والعشاء لا يبرأ الغاصب ولما قول ان يضمن الثاني  
فقل ان يضمن الاول للمالك كماله ان يترده منه لو قابا فاذا اترده  
الاول او ضمنه يبرئ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على  
الاول في المختار لان الثاني فغلبه بالبرق والضمان والمشتري من  
الغاصب اذا اعتقه ثم اجاز المالك البيع بفن العتق عندها خلافا  
لمحمد ولو ان المشتري من الغاصب باعه من اخذ ثم اجاز المالك  
لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باع الغاصب من رجل  
ثم اشتداه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجاز  
وكذا البيع الاول هنا لانه لما انقضى البيع الاول لما عرف ان في  
البيع القاصد او وصل المبيع الى البايع باي وجه وصل ينفذ البيع  
والقصود عليك فنفذ البيع الموقوف ولو لم ينفذ المالك ولكن ضمن  
الغاصب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغاصب من جهة  
المالك بارت او هبة او بيع بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان  
البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع او اعتق لم ينفذ

مطلوب  
احرف كدس انسان  
في كدس انسان  
اف زيت مس او  
سمنه وقد وقعت  
فيها فارة يضمن  
قيمتها

المشتري من الناصب  
فمنه اعنفه ثم اجاز  
الملك البيع نفذ



بالاجماع والمشتري من الراهن اذا باع او اعقق ثم اجاز الميراث  
 البيع او العتق بقذا اجماعا وكذا المشتري من الوارث والبركة  
 مستغنية بالدين الغاصب اذا اجبر المقتضوب فالأجله فان تلف  
 المقتضوب من هذا العمل او تلف لامنه وضمن الغاصب له الا ان  
 بالاجبر في اداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا  
 كان غنيا ليس له ان يستعين بالعتق في اداء الضمان في الصحيح و  
 لو كانت دابة فاجبرها ثم باعها واخذ ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت  
 الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغاصب  
 ليس له الاستعانة في اداء الضمان بالاجبر وقولنا منافع المقتضوب  
 غير مضمون يشتمل ما اذا كان سكن الغاصب الدار المقتضوب  
 وترك الدابة المقتضوة او عطلها لا يضمن شيئا عند الثاني نوع  
 آخر في رده غضب فريسا وغصب منه آخر وسرقه المالك من  
 الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده بالغيب و  
 عز المالك عن خاصية الثاني ليس له ان يقيم مع الاول لانه  
 لما وصل الى المالك فقد يرى الاول عنه غضب من صبيته ثم رده  
 عليه ان كان يفعل الاخذ والرد ويرى والا لا تلف ثوب رطل  
 وجاء بقيمته غير المالك على قبولها وتقع الجبر ان ينزل قابضا  
 بالخلية كما في مسألة عتق المولى عبده على الف و في الرد بعت  
 وغضب العين بتحقيق الرد بالخلية وضع المقتضوب في حجر  
 المالك ولم يعلم به المالك في آخر وذهب به ابلغه او لا فانهم  
 على الثاني وتبرئ الاول وان وضع بين يديه لاني حجره وذهب  
 به آخر فالضمان على الاول ايضا اكساة الثوب المقتضوب  
 صح يخرق عليه برئ الغاصب عندنا كما اذا اظلم ماله وان  
 لم يعرف ماله برهين الغاصب على الرد الى المالك وبرهين  
 المالك على الهلاك عنده فعند محمد لا يضمن الغاصب وعند الثاني  
 يضمن ذكره السرخسي نوع آخر غضب احد النقيدين في بلد  
 ثم لقيه في بلد آخر وطالبه بما فاعلمه عليه ولا يطالبه بالغير  
 وان اختلفت القيمة غضب غيبا ثم لقيه في بلد آخر والقيمة في  
 هذا المكان اكساة او مثلها اخذها وليس له المطالبة بالقيمة  
 وان كانت قيمتها اقل من ذلك المكان ان شاء اخذ فيها في  
 مكان الغصب وان شاء صبر حتى ياخذ غنة ولو غنيت البعد

منافع الغصب  
 مال مته ومال العتق  
 منافع المقتضوب  
 الا اذا سكن بآويله  
 كسبت سكنه احد اشركين في الملك  
 اذا اذنت اذن الراهن  
 سواء كان موقفا  
 المالك او الا غلاب  
 فانه يجبر المثل  
 ويستثنى من مال  
 البيت مشقة  
 سكنت امة مع  
 زوجها في دار  
 بلا اجر ليس لهما  
 ذلك ولا اجر عليهما  
 كذا في وصايا القنية  
 الاشياء

في كون التخلية  
 قبضا  
 وضع المقتضوب  
 في حجر المالك  
 ولم يعلم به  
 المالك

في مكان الغصب ياخذها لا القيمة لان تغيب السعر غير مضمون وان  
 العين المقتضوة هالكه وهي ذوات الامثال ان سعر المالكين  
 متساوين اخذ المثل وان اقل خيران شاء اخذ قيمته من مكان  
 الغصب يوم الغصب وان شاء صبر كما مر وان قيمته اكثر هبنا  
 فالغاصب بالخيار ان شاء اعطاه المثل في مكان المقتضوة وان  
 شاء اعطاه قيمته في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير  
 في مكان الغصب نوع آخر في غضب الضياع والعقار غصب من  
 ارض رجل ثالثة وغرس في ناحية تلك الارض وكبر الشجرة  
 الى غرسها وعليه قيمة الثالثة يوم قطعها فان لم يضر قلع الشجرة  
 بالارض يؤمر بقلعها وان اضر قلعها يعطى صاحبها قيمتها رطل  
 قطع اشجار اثنان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك ان  
 يقوم الكرم مع الاشجار المقطوعة ومع الاشجار التي هي غير  
 مقطوعة فيضمن ما يفضل بينهما وان شاء امسك الاشجار وضمن  
 قيمة النقصان قايما فان ساوى قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة  
 لا شيء عليه اراد بيع زرعه وارضه ففقد اثنان حتى لا يضمن  
 الشرب واليوقية من النهر المقتضوب ان حول النهر من  
 موضعه بكرة واليالا غضب طاحونة واخرى ماءها في ارض  
 غيره من غير اذن صاحب الارض بكرة ولا يلى للمسلمين الانتفاع  
 بهذه الطاحونة اذا علموا لا باعارة او اجارة او شراى  
 طين او غيره غضب حائوتا واخر فيه ورج يطيب الدرج  
 لانه حصل بالتجارة المدور في ارض الغير اذا وجد طريقا  
 لم لا يلى وان لم يجد طريقا لم ذلك مالم يمنعه صاحب الارض  
 فاذا منع صدم عليه المدور لان الصريح يبطل الدلالة وهذا  
 اذا كان المار واحدا فان جماعة لا يباح والمدور في الطريق  
 الحادث ان ماله جعله طريقا يجوز وان لم يعلم او علم انه  
 غضب فهذا بناء على ان المدور في ارض الغير بلا اذن هل  
 يباح اختلافوا فيه فقال الفقيه ان علم ان المالك اذن هل  
 وان علم انه غضب صدم وعن الامام الاعظم انه اذا كان له حائط  
 او حائل لا يلى المدور ولا المدور وان لم يكن للباس به  
 وعن الفقيه اذا غرس عليه الطريق في ارض المزموع  
 ولا يطأ الزرع الاكل من زمين ميان وفي يباح للاكساة

التعاضد من النهر  
 المقتضوب

المدور في ارض  
 الغير

في المثل في الارض  
 المذروعة

ان العلة للقرية

ما يابى

لا مكان الخوف







بضمين ولو حمت في يد الغاصب ثم ردتها على المولى فانت في يده  
 من تلك المثل لم يضمن الغاصب الا ما نقصه المثل في قوطم ولو غصب  
 جارية مجومة او جمل وماتت من ذلك في يد الغاصب بضمين قيمتها  
 وبها ذلك العيب غصب جارية شابة او غلاما شابة منهم عند  
 الغاصب فمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهضة  
 فانكسرت يديها عند الغاصب بضمين النقصان غصب عبد اقربا  
 او حيا طائفة عنده بضمين قيمته عما كان في الحرفة ويقوم لما  
 عين الحرفة فيخدم ما فضل بينهما غصب عبد اصغيرا فالتي  
 عنده لا بضمين غصب صبي حرا او غاب عن يده بضمين الغاصب  
 حتى يحج به او يعلم انه مات وصاحب المالك عنده فاخذه من الغاصب  
 وعنه يده مال يقال الغاصب المالك لي وقال مالك لا يلزم ان  
 العبد في منزل الغاصب فوجد المالك في يده فهو للغاصب ان  
 لم يكن في منزله فاما المالك العبد انت الجارية الى النخل  
 بلا اذن مولاهما وطلب البيع وذهبت ولا تدري ابن ذهبت  
 وقال النخاس ردوها عليك فالقول للنخاس ولا بضمينها تاويل  
 اذا لم يأخذها النخاس ومع الرد ان يأمرها بالذهاب  
 الى منزلها وكان النخاس منكرا للغصب اما اذا اخذ النخاس  
 الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاهما بغير  
 اذن مولاهما لا يصدق او دع عنه عند رجل فبعته في حاجته  
 صار غاصبا وفي غصب جارية معينة بخدم قيمتها غير معينة  
 كما اذا تلف اناؤه فضته عليها تماثيل قيمتها غير مصورة  
 وفي غصب فاختة او حمامة بغير قدر عليه قيمتها بقرقرة ولو  
 غصب بغير اذ حمامة من واسط بغير قيمتها حمامة ولا  
 يعتبر تلك الصفة كما قالوا الحمامة الطيارة والكنيسة النطوع  
 اذا اتلفها بضمين قيمتها حمامة غير طيارة وكنيسة غير نطوع  
 وفي الطارية اذا كانت حشرة الصوت لكنها لا تغني بضمين  
 على حسن صوتها دفع غلامه الى اخيه مقيدا بالغل ليهرب  
 به الى منزله ففك عنه او قيده وذهب به بدون العتود  
 وانق في الطريق لا بضمين هدم جدار فيه صور رجال  
 مصنوع بالوان بضمين قيمته الطير والاصباغ بلا صورة لانه  
 صرام ولو اصرق بساطا فيه تماثيل رجال بضمين قيمته مصورا

غصب جارية  
 او غلاما منهم  
 عند الغاصب  
 ضمن ما نقص

غصب صبي  
 حرا او غاب  
 عن يده

لان الصلوة

لان الصلوة يجوز عليه بلا كراهة لان دونه احالة له **جس**  
**آخر** في الطيور غصب بضمين وجعل احدهما تحت وجاجة وحقت  
 الاخرى وجاجة بنفسها فاخذت من الفرحان للغاصب وعليه  
 بضمين ان ولو كانت مكانه ودبته فالتى حقت بنفسها للمودع  
 البيضة فتح باب نقص فطار الطير او باب اصطلح فخرج البع  
 او فتح الذوق واليمن جامدا فذاب وخرج لا بضمين عند طائفة  
 بل وكذا لو حلت فبذبحه حتى ابقى طائفا لم يرد قال الرضا هذا اذا  
 كان العبد مجنونا فان كان عاقلا لا بضمين اتفاقا ولو فتح باب  
 نقص وقال للطير كثر او فتح باب اصطلح فقال للبع طهرش  
 او قال للمار طهرش بضمين اتفاقا ذكر في النظم واجمعوا له لوسق  
 الذوق والدهن سائل او قطع الجبل حتى سقط القنديل بضمين رزق  
 اتفق فاخذه رجل ثم تركه ان المالك كان حاضرا لا بضمين والى  
 بضمين وكذا اذا انعلق رزق باخر فبسط منه فاخذه ثم تركه ان  
 المالك كان حاضرا لا بضمين والى بضمين وكذا اذا سقط من كم  
 انسان شئ فاخذه اياهان وتركه ان كان المالك حاضرا لا بضمين  
 والى بضمين **جس** آخر في الثياب غصب ثوبا خرقا ان يبرأ  
 ضمنه النقصان والثوب المالك وان كثر فاحت بغيره بالي  
 انتفاع الثوب بحيث ان شأوا اخذه وضمنه النقصان وان شاء  
 تركه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا يصلح للخطاة  
 ضمنه قيمته بلا خيار وفي الصغرى اذا اوجب الخرق بضمين  
 ربع القيمة منه فاحسن امره بخرق ثوب غيره فخرق بضمين الذي  
 خرق لا بالامر الا اذا كان سلطانا او المولى يأمر عبده جعل  
 القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبز او ان ذهابه الى القفا  
 وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المندبل على ما عهده منه  
 بضمين وان عقد بان كان الثوب تحت انطه ومدرش الخبز فيه  
 لا بضمين امس الخياط الثوب فاخذه صاحب الثوب ولب عالم  
 بالقاديس له البقمين رفع قلنسوة رجل من رأسه ووضعها  
 على رأس آخر وطرحها آخر من رأسه فضاعت ان القلنسوة  
 بمداي مالها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان عليها اي  
 على الدافع والطارج ومن هذا يعلم جواب مسألة المتعلق وسقوط  
 شئ من كم عند الخسوف رفع عمامة مديونة عن رأسه حين نقاضه

فتح باب نقص  
 فطار الطير

امره بخرق ثوب غيره  
 فخرق بضمين المأمور  
 لا امر

رفع قلنسوة رجل  
 من رأسه



الدين وقال لا اربعة عليك **حق** تقضي بيني فتلفت العات في يد  
 يملك حلاك الدهن بالدين قال هذا انما يقع اذا امكن استردادها  
 فتدركها عنده **اما** اذا ائخذ فتدركها لجزء فبها نظر دخل دار غيره  
 واخرج منها ثوبا ووضع في منزل اخذ فضاع ان تفاوتت في  
 الطرز ضمن والا لا وان رفع من زاوية البيت ووضعها في زاوية  
 اخرى لا يضمن هلك في يد الغاصب وهو يقضي ان كان يقيم في  
 السوق بالدرهم يقيم بها وان بالدين يقيم فيها وان كان يقيم  
 بها فالتجارة الى اطام **جنس** اخرج في المتفرقات غلط النقاش  
 ونقص في اطام اسم غيره ان لم يكن اصلاحه ضمن عند الثاني  
 وعند الامام لا يضمن بكل حال اخرج خاتم النائم ثم اعاده في  
 النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام واعاده في هذا النوم الثاني  
 لا يبرأ لان في الاول يجب البرء الى النائم وقد وجد في الثاني  
 يجب الى اليقظان ولم يوجد واصل ان في الاعادة اطام  
 في اصبع النائم والحلف الى رجله والقلنسوة الى راسه الامام  
 يعتبر اتحاد النوم في ازالة الضمان كما ذكرهنا في محمد يعتبر  
 اتحاد المجلس **حق** اذا اعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في  
 نوم اخرى ولم يذكر مذهب الامام والصحيح من مذهب الامام  
 هو انه يعتبر التحويل للنوم فاذا لم يحول عن مكانه واعاده  
 الى اصبعه انما اصبح كان او رجله برئ من الضمان وان حوله  
 ثم اعاده في تلك النوم او غيرها لا يبرأ ما لم يرد بها اليه  
 حال اليقظة **غصب** رجلا من ظهر دابة ثم اعادها الى ظهرها  
 لا يبرأ عن الضمان غصب دراهم انسان من كلب ثم ردها  
 في كلب وهو لا يعلم يبرأ شجرة الطور اخرجت جوزات صفارا  
 وانقلها انسان يضمن نقصان الشجرة فينتظر بكم يشتري هذه  
 الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل **مسبة** بيضة انسان فاذا  
 في فاسدة او درهم فاذا في ستوق لا يضمن هضم آية صفر  
 او نحاس لانان وبيع تباع وزنا فله ان يتركه عليه ويضمنه  
 القيمة فان شاء اخذه ولا يضمن شيئا وان يباع عدوا فله  
 الخيار المذكور وضمنه النقصان لاني الاول لو ضمنه يكون  
 الفضل باراء الطود في الثاني لا يرد الى الربوا منقح مك  
 انسان المختار انه يضمن ينظر الى قيمة الصك مكتوبا ولا ينظر

دخل دار غيره  
 واخرج منها  
 ثوبا

وعندهما

اعادها

الى المال

الى المال ولو خرق ونشر حجاب انسان يعطيه بكم يشتري جاء  
 الى خذاف واخذ منه تغادة باذنه فسقطت وكسرت لا يضمنها  
 يضمن ما سواها انك احد مضراعي الباب او احد المكعبين  
 او الطيقين فالمالك بالخيار ان شاء سلم اليه الواحد الباني  
 وضمنه قيمتها والآخر خلافه وسيا في انشاء الدم غصب شيئا وقبض  
 للحفظ واجاز المالك يبرأ عن الضمان وعلى هذا اذا قال المغصوب  
 من الغاصب او دعيتك او اجرتك لحفظه ثم هلك في يده لا روية  
 فيه ولقائل ان يقول **حق** ان يضمن نظرا الى دهن غيره وهو  
 ما يع حين اراد الشراء فوقع من انفه دم وتجنس ان باذنه  
 لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كوله يضمن النقصان  
 وان كان ما كوله ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك  
 الدهن اخذ في اطام فخانة واعطاها لآخر فسقطت من يد  
 الثاني وتلفت لا يضمن الاول ولا الثاني احفظها في هذا  
 البيت تحفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت  
 المحتوي عنه الى الطريق او الى السكة واذا قال احفظها في  
 هذه الدار تحفظها في دار اخرى احد من الاول قال الصدر  
 لا يضمن وقال بكر يضمن **وهب** الضيف وترك شيئا عند  
 المضيف فتبعه المضيف به فغصب منه غاصب ان غصب في  
 المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن بربطه المالك ان قيمة  
 المغصوب كذا او الغاصب يبرأ من عليه ان كذا فيرثان المالك  
 اولى وان لم يكن للمالك سنة فاذا اراد الغاصب ان يبرأ فقال  
 المالك اصفه ولا يريد ان يبرأ من له ذلك يبرأ المالك فشهد  
 احد بها ان قيمة الغصب كذا فشهد الآخر على اقرار الغاصب  
 به لا يقبل جاء الغاصب بثوبه وقال المغصوب هذا وقال  
 المالك لا بل غيره فالقول للغاصب ادعي عليه انه غصب  
 منه فقال الظاهر ذلك لا غير فالقول له قال غصب منه الجبة  
 ثم قال الخولي او البطانة لي ان قال غصب منك اطام او  
 الفص لي او هذه الدار والبناء لي او هذه الارض والاشجار  
 لي لم يصدق في الكل **الفصل الثاني** في انقطاع حق المالك  
 وما يتعلق بالحل والخدمة غصب ساجه واودعها في بناء ينقطع  
 حق المالك ولو غصب ساجه وبني عليها لا ينقطع وقال الكوفي

الحفظ كما قبض وان انقطع به  
 وعلى هذا لا يبرأ  
 الغاصب اذا دعي لرجل مال  
 عن الضمان حوله

**وهب الضيف**  
 وترك شيئا  
 عند المضيف  
 ١٢

جنيته



اذا كان قيمة البناء اكثر بنقطة من المالك وبعض المتأخرين افنوا  
 بخلاف الكدحى وعن نفع جواب الكتاب اتباعا لشيخنا وبعض  
 مشايخ حواريهم حين وقع الاجلاء والحق بخوارزم وتفرق اهلها  
 ابدى سبائهم نحو سكان الاراضى اطالية حال غيبة مالكيها ثم جاء  
 الملاك افتوا بان البناء لو اكثر قيمة يعطى الباقي القيمة للمالك  
 الرقبة وان الرقبة اكثر يعطى قيمة البناء لصاحب البناء ويملكها  
 صاحب الرقبة والدليل عليه ما اجاب به صاحب المحيط حين استخ  
 عنه بالنظم فتاوى شيخنا ائذين صورة حبست نزدك اهل  
 علم هذه المردوكى ساجد كرفت بفسب واندروها منها ناد  
 بنك قيمة ان بنائش پشتراست حبست اين راجواب در  
 فتاوى سبب بتفصيل اين بيان فرمايد تابايند ثواب در  
 عقبا اين حافت چو كرد آن مردوك باشد اورا سداى  
 لوم وايدا فنية عرصه ي تواند خواست ليك بر كند ن  
 آن بناها حق تعالى است اعلم العالم بنوشت اين جواب  
 با معنا انك نام است مرور اخود بدرستى احمد است  
 في ريبا ولو غضب لوجا وادخل في السفة او ابريما  
 فينا طيه بطن نفع او عبده بنقطع عنه حق المالك ولو غضب  
 حمزا فخلها فللمالك ان ياخذها بغيره اذا اظلمها بالافه  
 له وان بالقاء المالح اختلفوا وان بالقاء اطل ان صار خلا من  
 ساعته بنقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فذلك عند  
 الامام وعلى قولها بقي مشتركا بينهما على قدر حليهما ولو جلد  
 ميتة فذبحها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه  
 فاخذ اطلد وان اكله الغاصب لاضمان عليه عذبه والضايعة  
 في هذا الباب ما ذكره في نظم النفع ما يوجب الملك بالضممان اذا  
 غيره عن حاله غير مسئلة حنة عشر كريات خاطه ثوبا او حدة  
 اخذه سيفا او انا او قطوعا او حنطة فظفها فعليه المثل او  
 ساجة فاذا ظلمها في بنائه او طما فظفها ضمن المثل او القيمة على  
 الاختلاف او ساءه فذبحها وسلمها واربرها ملكها وعليه قيمتها  
 صحيح او صوبيا فبذرها في ارضه او عصيرا فصار حمزا او حمزا  
 فخلها او غنلا ففسخها او قطن فغذله او ديقا فخبثه او  
 بياضا فكتب عليه او بيضة ففسخها فذبحها وت دابة عشر

ما يوجب الملك  
 بالضممان اذا  
 غيره في مسئلة  
 حنة عشر

لا يوجب الملك

لا يوجب الملك شاة فذبحها وسلمها للمغضوب منه ان يستردده و  
 به يضمنه النقصان وان ساءه بتركها واخذ قيمتها حنة قطع ثوب  
 غيره او غضب قلب فضة فلكسره ان شاء اخذه مكسورا ولا  
 يضمنه وان شاء تركه عليه واخذ قيمة القلب من الذهب وان القلب  
 من الذهب ضمنه من الدرهم غضب نفرة فضة ففسخها لم يملكها  
 وياخذها صاحبها ولو صبرها كذا عنده ويبردها على صاحبها غضب  
 ثوبا ففسخه يعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه الغاصب  
 ولو غصب الدرع بثوب انسان والفته في مصبع غيره ففسخها  
 لو غضب عبدا فاقبضه عنده لم يملكه ويجوز صاحب ان شاء يملك  
 حنة يرجع وان شاء رفع الى ابيكم حنة يضمنه غضب غنلا ففسخه  
 او مخلوقا ففسخه او قطن فخلها او سوبا ففسخه بسن او ارضا  
 ففسخ فيها او زرع او غرس او لبنا فظفها مفسدة او ضرا ففسخه  
 او طي ففسخه ارضا او دراهم او دنانير ففسخها ولو انقلب  
 تأليف حبيبات ان ان امكن اعادته على الحالة الاولى كما كان  
 يؤمده كما اذا مرقق انسان سلم انسان ولو حل شد اك غل  
 رجل ان كان النعل مثل الذي سيمه العوام لا شيء عليه و  
 نزع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا جنس  
 حنة في اطل والطيرة اشترى بالنقد المغضوب جارية او ثوبا  
 او تزوج بها امداة حل له وطى المرأة وليس الثوب ذكره في  
 المتن ولو اشترى بالثوب المغضوب لا يحل له ولو تزوج على  
 الثوب المغضوب يحل وفي الجامع قال المسئلة على وجوه اضا  
 اليها وتقدمها او اضاف اليها ونقد من غيرها او اضاف  
 الي غيرها وتقدمها او اطلق يباح في الكل الا اذا اضاف  
 اليها وتقدمها وبه اقع الفقيه ابو الليث قال الصدر الكل  
 مكرهه واطلاق جواب الجامع يدل عليه غضب الفواشترى  
 بها جارية فباعها بالثمن بصدق بالرج وقال الثاني لا يصدق  
 به واصل المودع ربح في الوديعه بالتصديق بطيب له الرج  
 عنده بالضممان خلافتها ولو غضب الفواشترى بها طعاما  
 ياوى الغبن فاكله او وعبه لا يصدق بالرج اجماعا بشرط  
 طيب المغضوب للغاصب عند اداء الضمان الى المالك وعند  
 الامام لزومه البديل عليه حنة اذا غضب طعاما ومصفه وابتلع

مطلق  
 اشترى بالنقد المغضوب  
 شاة حنة



مطلوب  
يؤخذ على الكمال  
كلام الغضب

ابتلع الحلال وعندهما ابتلع الحرام فيجوز في يمينه لا يأكل الحرام  
وتعذب على أكل الحرام كما تعذب على فصب الطعام وكان الامام  
مولانا في الدين الشيخ ينكر ان يكون هذا قول الامام ويقول  
اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملك الا باحد الامور الثلاثة  
قال جميعا الفتوى على قولها قال في النوازل غصب طما وطمه  
ملكه الغاصب باداء الضمان او بالعقبات بالضمان او بغيره  
اطهر وبعد الملك لا يجل لربه الانتفاع لاستفادة بوجه خبيث  
كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه في قبل  
اصله ماروي انه لم يأتى ان يأكل من ثم الثاة التي ذبت على ان  
يؤدى ثمنها وقال اطهرها الاسارى دل اذيت على عدم ابا  
الاكل وكزوم الصدق والملك للغاصب قبل اداء الضمان اذا  
الامر بصدقة ملك الغير لا يبيع **الفصل الثاني** في مسائل الضمان  
اطا في امر العوان بالاختار قبل اعتبار الظاهر لا يجب الضمان  
على اطلاقى وباعتبار النفع يجب عليه فيما مل عند الفتوى وعلى  
الاخذ ضمانه على كل حال وينزع على الامر ان دفع المأخوذ  
اليه وان هلك او استهلك لا وان انفق في حصة الامر بان  
فهو بمنزلة المأمور بالتفريق مال ينفق في حصة الامر استدام  
عبد الغير اذا اتصل به اذمة غصبت كقبض بلا اذنه حتى اذا  
هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به اذمة لا يضمن علم  
انه عبد الغير لا يضمن الا في الحصر المسمى او البشري  
استعمال لا يضمن وفصل في اذمة الغاصب لا يضمن  
غير الحصر حفظ وفي الحصر استعمال وان جعل الغصب  
في جانب الكف وعليه الفتوى اخذ اللقطة لبعدها ثم ردها  
الى مكان الاخذ ان قبل التحويل برى من الضمان وان بعد  
التحويل لا يصح ردها صاحبها ولا يبرأ الغاصب بردة الدابة  
الى المربط صح تسليمها الى صاحبها الا عند زفر واستحق محمد بن  
اخذ من بيت رجل ثوبا ولبى ثم نزع وجعله في مكانه او  
اخذ من ارضه ثم ردها الى بيتها لا يضمن استحقاقا ولو  
في كيب الف اخذ رجل نصفها ثم رده النصف الى الكيس بعد  
ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرأ بردة  
الى الكيس ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها يضمن

في ركوب دابة  
الغیر بلا اذن  
صاحبها ١٢

موضعها

موضعها

على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها عن موضعها  
واذا البس ثوب غيره لم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الظاهر  
وتعذب في لبه على العادة فان تمضي فوضعه على عاتقه ثم اعاده  
الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استئصال وعن الثاني فحين  
قعد على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا لانه  
اذا وجدها فهو من المأخوذ وكذا كل من اخذ متاع انسان  
في دار صاحب المتاع وجده فهو من المأخوذ وان لم يخرج ولم يجد فلان  
ضمان الا ان يملك من فعله او يحولها عن مكانها في الاولى او غيرها  
من الدار في الثانية في سوتها يبيع الزجاج او نحوه او اخذ انا  
لتظرفيه فوقع منه وانكره ضمن والقياس والاستحسان واحده  
هذا وكيس ما وضع للبيع نظير دخول الرجل دار غيره تعجبه امره  
او دعه عنده ثيابا فطلب ثيابه فذبح اليه ثيابه وكان اذرع فيها  
ثوب بنفسه ايضا فاخذ المودع الكل وثلف ثوب المودع عند  
المودع يضمن لان حمل مال غيره على انه لا يضمن اذا بان انه لم  
يكن له بعث الى قصارى لياخذ ثوبه قد دفع القصار ثوبا بالغلط  
واخذ وصنع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن  
وان ثوب غيره حذر ما ليه بين يمين القصار والرسول وانما  
ضمن لم يرجع على الاخرى ولا يبرأ من ثوبه فقال منه يضمن الشاق  
وما عطف من السائل من الزق فان ساقه بعد الشاق سابق  
فضمن السائل بعد الشق وما عطف به على السابق اذا كان  
بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه انما اذا لم يمكن دفع البيان  
فضمنه على الشاق لا على السابق وكذا لو شق ما جلد الطال فهو  
على هذا التفصيل ذبح شاة الغصاب ان كان شتر طبعها للذبح  
لا يضمن والا يضمن وان ذبح افعية الغير في ايامها لا يضمن  
استحسانا وجازعها كما اذا جعل القدر على الكانون والعقبة  
الحم ووضع الطبق في الكانون فاوقد رجل نارا او طهي او  
صب الحنطة في دوزق وورق بطا طار فسانه انسان وطمه  
او رفع حبة نقة وامالها الى ظهرها فاعانه رجل وانكر  
منها او سقط حمل انسان عن دابته في الطريق قبل ان يان  
بلا اذن المالك فهلك الدابة لا يضمن في الكل لثبوت الاذن  
ولانه واصله مسئلة الماصم عن المفع عليه قال المالك للغاصب

بعث الى قصار  
لياخذ ثوبه

ذبح شاة  
الغصاب ١٣

على قول الثاني



اذهب بالهدى المخصوص الى موضع كذا فبقي فيه فذهب به وعطى  
 في الطريق **ضمن** الغاصب **تيممه** لعدم التسليم الى المالك وان اشترى  
 المخصوص منه الغاصب **يقل** له كذا فشرع في العمل وهلك برئ من  
 الضمان لان وجوب الاجر له عليه صار قابضا استاجر المخصوص  
 منه الغاصب **تقصير** الثوب المخصوص **فقصير** ثم ضاع ضمن **عليه**  
 قول من قال **ضمن** الاجير **لا يخرجه** من ضمان الغصب قبل  
 الرد وان كان له اجرة في عمله وانما يبطل عنه الضمان اذا صار  
 عليه اجرة **لا يخرجه** عليه اجرة وضمان امان يجب له الاجر  
 وعليه الضمان **فذلك** جائز استعار المخصوص بعد موت ماله  
 وارثه وهلك عنده **برئ** الغاصب عند الامامين عن الضمان  
**احرق** رجل الثوب المخصوص في يد الغاصب وادى قيمة للضمان  
**برئ** عنه الامام عن الضمان وقال **الثاني** لا يبرأ الا اذا  
 كان الماعطى بعضا والغاصب اذا علم ان طاله غاصب لا  
 غير على اعطاء القيمة ولكن يضمن على يد عدل حتى يحضر المالك  
 فاختار ضمان ايتها ساء غصب **دارا** ثم استأجرها من  
 المالك والدار ليس بضمنتها لا يبرأ وان كان هو ساكنها  
 فيها او كان قادرا على سكنها **برئ** عن ضمانها لوجوب الاجر  
 عليه جاء بالحنيفة الى طحان ووضعها في ضمن الطاحونة وامره  
 ان يدخلها في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نفى الدار عن  
 وان كان الضمان مرتفعاً **بغير** ما لا يبرئ في الاصل لا ضمان  
 على صاحب الطاحونة **غصب** ساجدة قال الكوفي وايا جعفر  
 لا يضمن على حو الى الساحة وكوفي على نفس الساحة يضمن  
 وجواب الكتاب **يرد** ذلك وهو الاعم وهو الشيخ ان الكوفي  
 ذكر في بعض كتبه ان قيمة الساحة لو اقل من قيمة البناء **ليس**  
 لصاحب الساحة اخذها وان كانت قيمة الساحة اكثر من  
 اخذها وكذا اظلم في الساحة وقال انه مذهب اصحابنا قال  
 مشايخنا ما ذكره الكوفي قريب من المذهب فانهم نصوا  
 في الدجاجة اذا ابتلعت درة غيره او في يقطين رجل اغتد  
 في حرة اخذ او رأس ثور **يرد** في حبة غيره ولا يمكن  
 الوصول الا بكرا احدها ينظر الى قيمتها ايها اكثر **فيملكه**  
 صاحب الاكثر ويضمن القيمة لصاحب الاقل وقد ذكرناه

من مباح خوارزم

من مباح خوارزم وفي جامع الهندوي **يجب** في انلاف الميراث  
 يجب في انلاف الاموال عدم بيت ثمة فان لم يمت جاره **لا**  
 يضمن وقع الحريق في محلة **فهدم** رجل بيت جاره **قع** لا يضمن  
 يضمن ثمة بيت جاره **مضطر** اكل في المفاوزة **طعام** غيره يضمن  
 قيمته ماله **يهدم** حائط غيره **خير** ماله بين يمين يمينه **طابق**  
**وتسلم** النقص له **وتبين** ان يأخذ النقص ويضمنه ثمة النقص  
**وليس** له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات  
 الامثال وقيل ان اطبايط حديد امر باعادة واللاهدم  
 حداره غيره من التراب وبناءه نحو ما كان برئ من الضمان  
**وان** من حطب وبناء من الحطب كما كان فذلك يبرأ وان  
 بناء من حطب اخذ لا يبرأ لانها متفاوت حتى لو علم ان  
 الثاني اجود وهدم من حطب حقة في ارض غيره **واضرب**  
 ذلك ضمن النقصان وان علم عدم المصنعة **لا يضمن** عليه  
 غصب عبدا فقتل العبد يضمن استعمل دابة او **فقتل**  
 مشركا يضمن ويضمن غيره **بغير** اذن سديك بصير غاصبا يضمن  
 سديك حتى يضمن ثمة نصيبه في رواية هشام وفي رواية ابن  
 رستم يضمن في الدابة **لا في** العبد **امر** عبد غيره بالاباق  
 فابق نصيبه يضمن الامر لانه صار غاصبا باستعمال العبد غصب  
 ساجدة وادرجها في بناء يملك ساجدة وان كانت قيمة  
 الساجدة والبناء سواء فان اصطلا على ساجدة جاز وان تارعا  
 يباع البناء عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ووجه جارية  
 الى غاسل للبيع **فبعثت** امرأة الغاسل الى ساجدها  
 وهربت فالتفتان على امرأة الغاسل لا غيره وقالوا فخير  
 صاحب الجارية بين يمين يمين الغاسل وزوجه لان الغاسل  
 اجير مشترك **ومن** مذهب الامام ان الاجير المشترك  
 لا يضمن ما تلف في يده **بغير** فعله **غصب** ساجدة ويضمن  
 عليها فاراد الغاصب نقص البناء ورد الساجدة ان كان  
 حكم عليها الحاكم بالقيمة لا يجل والافني اختلاف وقيل يجل  
 وقيل لا يجل لانه اصناعه المال بلا فائدة سكران لا يعقل  
 نام في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ  
 ثوبه من تحت راسه او ضامه من اصبعه او كيه من وسطه

مضطر اكل في المفاوزة  
طعام غيره يضمن

امر عبد غيره بالاباق  
فابقى يضمن الامر

ادرجها



او در حق من که لحفظه من لانه كان محفوظا بصاحبه ضرب  
 رطلا وسقط تحت مات ومع المضرروب مال فتوى المال قال  
 محمد بنين الضارب ماله ونيابة التي عليه ساق حمار غيره  
 اذنه واكل الذئب جنة او ضاع الخش ورد الطار آن كان  
 ساق الخش مع الطار بنين وان اساق الخش مع الام بلا  
 سوق وضاع لا بنين الخش غضب عموما واتفق في بنين  
 بنين امه ضمن العول وما نقص من البقرة امسك رجلا حتى اقد  
 ماله او اكراه رجلا حتى اطف بالغا فله وترك دابة واهلك  
 لا بنين المحك والمكره يسع الى الظالم فقال فلان مال  
 كثير واصاب مالا كثيرا او ميراثا او قال فلان الغائب  
 عنده والسلطان ممن يغتصب في امثال هذه الطلدة بنين ان  
 كان كاذبا وان صادق الا انه ليس بمظلم ولا محسب بنين و  
 ان قال انه ظلمي او ضربي وهو كاذب فيه فمن وان الساق  
 عبد فغلبه الضمان بعد العتق لانه ضمان قولي اشترى جارية بلا  
 ثمن فاحضر رجل الناس به فاخذ من المشتري الثمن سبة  
 ضمن المشتري المهر وفي مسئلة الطائي الذي يامر العوان قال  
 المشايخ والصحيح عندي ان الطائي بنين والطائي لو ارى  
 العوان بيت صاحب المال ولم يامر به بشي او الشريك لو ارى  
 العوان بيت الشريك حتى اخذ المال او رهنا وضاع والشريك  
 والطائي لا بنين لانه لم يوجد الامر ولانه يمكن دفع العوان  
 ولا يمكن السلطان الجاني اخذ رهنا وهو طالع بنين والسلطان  
 اذا اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عنده رجل فنهك عند المهرين  
 ان المهرين طالع فمالك محترق بنين بنين السلطان والمهرين  
 حان فيه يهوت واما الخرج انسان ليلا وترك الباب مفتوحا  
 فدخل سارق فسرق شيئا لا بنين الطارح وكذا لو نكح حايط  
 انسان بلا اذنه فدخل السارق من النكح وسرق لا بنين  
 السارق كما لو فتح باب قفص شاة لانسان سقطت وخيف  
 عليها الموت فذبحها انسان لا بنين للاذن دلالة وفي النظم  
 مات دابة انسان في مربيطة فسلخها انسان في المربيطة فلا  
 اصد له لصاحبها والجلد ولو القاه في المذبة فسكنها رجل  
 قال الثاني اطلب للسلخ وقال محمد لصاحبها غضب من صبي ثوبا

ساق حمار  
 غيره بنين  
 اذنه وضاع  
 الخش  
 ساق الخش مع الام  
 بنين وان اساق  
 الخش مع الام  
 في ضمان  
 الى الظالم  
 دفع  
 مطلق الخان  
 في بنين صريح  
 من الطان  
 ترك الباب مفتوحا  
 فسرق منها  
 مطلق  
 شاة لانسان سقطت  
 فذبحها لانسان

وردة البر ان من اعمل الحفظ بصر الرد والا لا غضب دابة او  
 ثوبا او نقدا فتلف في يده او تلف فابراهه المالك فهو ابراهه  
 الدين فيه ويبراهه عن الضمان وان قايما وابراهه فهو ابراهه  
 عن الضمان فينقلب امانة عند الغاصب وقد ذكرناه في كتاب  
 الدعوى وكذا الخيل وفي الغضب والودعة اذا وضع بين  
 يدي المالك يبراهه وفي الدين لا الا ان يفض او يفضع بين  
 يديه او في حجره فان رى به فغدرى وان لم يعلم انه لم وضع  
 في حجره فزماه ثم رفعه اخذ فالحق رانه يبراهه لانه رده عليه  
 عين ماله وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضا فلم يقبل ووضع  
 بين يديه لا يبراهه الا ان يفضع في يد المالك او في حجره اخذ  
 المعضوب منه في المعضوب ضدا لو اخذته غيره على ملك الغير  
 كان غاصبا والمعضوب في يد الغاصب كان قابضا نحو ان  
 يستخدم المعضوب او يركب الدابة او يلبس الثوب لانه اتيك  
 اليد على المحل وفي يد الغاصب فينزل عنه الضمان علم  
 به المالك او لا يثبت الحكم على السبب لا على العلم اخذ كوزا  
 من تداب غيره او طين غيره فالكوز للمخذ وبنين قيمته  
 التداب وان قال ان امة بائنا ذاك الكوز لي فالكوز له  
 غضت مضحكا ويقط مهر زيادة والمالك باطيان ان شاء  
 اعطى ما زاد واخذ المصحف وان شاء ضمنه غير منقوط  
 وروى المصنف انه ياخذ به غير شيء كمن غضب عبدا وعلمه  
 الكتابة وعن محمد غضب وارثا وجسمه فقبل لملكه اعطى ما  
 زاد والجسم الا ان يرضع صاحب الدار ان ياخذ الغاصب  
 حصته منها وعن محمد غضب عبدا قيمته نصف المالك وخصاه  
 فلما يبراهه صار قيمته الفأ خبير ماله في بنين قيمته يوم خصاه  
 وان شاء اخذه ولا شيء له وعن الثاني غضب عبدا وصيره  
 خلاا اخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد او ثوبا ينقطع حق  
 المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك احق بالعين  
 هذا من سائر الغزما الى ان يستوفي حقه وليس بمنزلة  
 الدهن فان ضاع فغن الغاصب اذا استوى الغاصب اللحم  
 فلما كان ياخذ به غير شيء واذا طعم يعطيه ما زاد النظم  
 والتوايل فيه والعزل من ذوات الامثال اخذ التراب

غضب دابة او ثوبا  
 فتلف في يده

مطلق  
 الخيل رجلا من اهل العوا

غضب عبدا وخصاه  
 فضا غف قيمته خبير  
 ماله

وردة البر



من أرض انسان أن له قيمة فمن القيمة **استقص** الأرض أم لا  
 وأن لم يكن له قيمة يضمن نقصان الأرض وأن لم ينتقص فلا ضمان  
 عليه **قد** بعض متاعنا بين الفاحش واليسير **إذا**  
 لم يصلح لبيت ما فهو فاحش وما دونه يسير **والصحيح** أن الفاحش  
 ما ينفق به بعض العين مع بعض المنفعة واليسير ما ينفق به  
 بعض المنفعة **وإن** غير البيت أن كان النقصان أكثر من نصف  
 القيمة فهو فاحش **أنفق** فزاد فعل انسان ضمن المتلف لا غير  
 ولا يلزم أن يدفع أحد ويضمنها كما إذا كسر خلة عظام انسان ضمن  
 الخلة لا النفس ولكن في البيع إذا وجد باء الطعن والمصيرين  
 عيبا يرد بها وليس له أن يرد المبيع خاتمة وكذا إذا كسر  
 أحدا السرج ضمنها لا السرج لأنه يخلص بلا ضرر وكذا كل  
 شئين منفترين أو شئ واحد فخلص بعضه عن البعض الباع  
 بلا ضرر يضمن المتلف لا غير نحو احناء السرج **غاصب الغاصب**  
 يردّه على الغاصب فلا كسر على أنه يبرأه **وقال** خلف **وقال** أبو  
 مطيع لا وقال ضابط الجامع الصغير أن كان يرد جورة  
 إلى المالك يبرأه **والأول** لا وكذا **اختلفوا** في مودع الغاصب  
 إذا رده على الغاصب **وأبن** الفصل في بيعه **أما** اختيار  
 المالك يضمن الغاصب **الأول** ورخص به الغاصب **أما** لا لكن  
 الحاكم حكمه بالقيمة على **الأول** فليس له أن يرجع ويضمن الثاني  
 وأن لم يرض به **الأول** ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني  
 وأن اختار **الأول** ولم يعطيه شيئا وهو مفلس فأطاعه بأم  
**الأول** يعين ماله على الثاني ويعطيه له فإن أجزه فمالك كغيرها  
 ثم يقبل منه البينة على الغاصب الثاني للغاصب **الأول** وتأخذ  
 ذلك من الثاني فيقضي به **رغم** الغاصب أنه شفيق وزعم المالك  
 أنه أخذه منه مبيعاً أو في بناء الدار أو خلية السيف **فأقول**  
 للمالك وأن يبرهنه فلو غاصب **غصب** فخلها ضمن قيمته  
 فيها وأن جارية فارضعت ولده لا يضمن شيئاً **أنضبت**  
 هذا الزيت على سويق أخذ بلا ضئجه وصاحب السويق يضمن  
 لصاحب السمن أو الزيت مثل السمن أو الزيت **لأن** صاحب  
 السويق **أنفق** سمنه ولم يتلف هذا سويق هذا **ولأن** زيادة  
 في السويق أخرج العذيم من يد طالبه لا يضمن ولكن يرد طام

الفاحش واليسير

غاصب الغاصب

أخرج العذيم من يد طالبه

المكرهون في البلاي

المكرهون في البلاي

ليلا تجود إلى مثل استدرى بدراهم مغبوبة أن دفعها أولاً للبائع ثم  
 استدرى بها أو قبل الدفع أشار إليها ونقدتها لا يطيب الأكل منها  
 قبل الضمان وبعده لا يطيب له الرجوع في المختار في الفتوى وفيما بقي  
 من الصور يطيب وهو قول الكوفي وعليه الفتوى ولا يهتد  
 البينة في الفتوى **الكسب** المفسوب ثم استردّه المالك مع الكسب  
 لا يصدق ولو صار الكسب للغاصب بالضمان يصدق **أختلف**  
**دود القوم** أوراقي الغير عصباً يصدق بالفصل على قيمة دوده  
 يوم بيع الفيلق من له فيها دراهم حيث أراد الشري بها على وجه  
 يطيب له المشتري يشتري أولاً ولا يعين ولا يضيف وثم ينفقها  
**قال** الحلواني أن يوى أن ينفقها وحقق ما يوى بأن ينفقها  
**أخلفوا** فيه **والأصح** أنه لا يطيب وقد مر طرفة وعين أن يقال لا  
 يخالف لأن السابق حكم الفتوى وتنهاكم الديانة والفتوى وأن  
 لم يحقق بنية يطيب **أجاء** فإن استدرى ولم يضيف ولم يعين ولم  
 ينو النقص منها صل وطاب **وأن** يوى أن لا ينفقها مع علمه أن ينفق  
 منه لا يطيب **ضرب** بقعة الغير وتسقط وخيف تلفه فباعها من  
 قصاب فذبح ففعل الضارب ففهم النقصان وهب المفسوب  
 أو يصدق أو عار **وهلك** في أيديهم وضمنوا المالك لا يرجعون  
 بما ضمنوا على الغاصب لأنهم كانوا عاقلين بالنقص لأنهم خلاف  
 المبرهن والمناجدة والمودع فأنهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب  
**لأنهم** علوا له **والمشتري** إذا ضمن قيمة يرجع باليمن على الغاصب  
 البائع لأن رد القيمة كره العين **المجوز** كسب مالا واستدرى به  
 شيئاً وأمر أخذه ببيعها بوكالته وأخذه من العبد وسلمه  
 إلى المشتري وغاب المشتري فلو كلاه أن يطالب الوكيل به لأن  
 كسبه ملك مولاه **والتوكيل** لم يبع فكان قابضاً ملك المولى بلا  
 أدنه فيضمن وللعبد أيضاً أن يطالب به لعدم صحة الأمر والتوكيل  
 غصب من محو ما لا ثم آذاه إليه يذئ وهذا دليل على أن الغد  
 إذا طالبه بما أخذه منه له ذلك ويجب عليه رده إليه وله أن يطالب  
 بمشتريه إذا كان أنفق مثل ما باع لا عمن ما باع **لأن** بيعه لم يبع  
 وضار عصباً من ملك استرداده المفسوب ملك يضمن القيمة  
**لأن** القيمة قائمة مقام العين **عصب** من رجل جارية تعدل الفسار  
 فقبضها رجل فابقت **قد** دفع الغاصب الأول الغاصب الثاني

على الكوفي الفتوى

من له دراهم فيها  
خيف أراد أن ي  
بها على وجه يطيب  
له المشتري ١٢

ضرب بقعة الغير  
وخيف تلفه

المبيع







بالجبانة خوفاً وقتل ثم جاء ولم يحدها ان امكنه ان يجعل علامة ولم يعلم يضمن والآفة ان جاء على نور المكان لا يضمن والآفة يضمن جعل ورأى الوديع في حف لا يضمن فضاع يضمن وان في الباب فضاع لا يضمن وقيل لا يضمن فيها وضاعها طبعها على رأس الدن ان فيه دقيق ضمن والآلة وكذا لو جعل ثوباً على عجين يضمن ربط دراهم بطرف الكم أو بالعمامة فصاعت لا يضمن وان وضعت في الكم في ثوب عند الفتوى السكون جعلها في الجيب وحضر في مجلس القلق منقذ او سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكن حفظه يضمن لانه يصير مضطرباً او مودعاً غيره القاه في جيب فوقع في الارض فظن احداً وقعت في الجيب فصاعت يضمن دفع حفة الى حفاف ليصله فوضعه في حانوته فنزق ان في الطائوت حافظاً او في السوق حارس لا يضمن والاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك باب الطائوت مفتوحاً أو علق الشبكة على بابها ونام في بخار في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يجزأ ضاعة في اليوم والليل وضاعها في حرة خان وضاع وربط السلسلة بالخط ولم يغلقه فتلف ان عده هذا اضاعة واغفل في هذا الموضوع يضمن وان عده توهمها لا يضمن قام من حانوته الى الصلوة وفيه وداع الناس فصاعت لا ضمان وان اجلس على باب ابنته صغيراً فضاع ان الصبي يعقل اطفال ويحفظ لا يضمن والآفة يضمن ربط بغير الوديع على رأس الكدم والغالب ان غاب عن بصره ضمن والآلة وان ربط على باب داره في المصدر ضمن وفي القربة لا وقيل يعتد في هذا واجتنب العرف جعل الفرس الوديع في الكدم وله حايط رفيع بحيث لا يرى المارة من في الكدم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حايط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن وان ضاعت الوديع ان قاعد لا يضمن وان في السفر لا يضمن وان نام مضطرباً ولو جعل ثياب الوديع تحت جنبه في الطريق ان اراد اطفال لا يضمن وان اراد التدقيق ضمن ولو جعل الكس تحت جنبه لا يضمن مطلقاً دخل الحمام وفي جيبه دراهم الوديع فتدكرها في جابه خانه فصاعت قتل يضمن وينبغي ان لا يضمن **الفصل الثاني** فيما يكون اضاعة المودع

القاه في الجيب  
فوقع في الارض  
فصاعت يضمن  
الجنة للعرف

قام من حانوته  
الى الصلوة  
وفيه الناس  
فصاعت لا ضمان

مطل  
دخل الحمام في جيبه الوديع

في بيان الوديع الضائع او الضائع في القاه في الجيب

اذا مات مجهلاً يضمن الآفة ثلثة مواضع متوكل الوقفات ولا يعرف حال قلارها التي اخذها ولم يبينه لا يضمن الثاني امير العسكر او دوع بعض الضاييم عند بعض العسكر ومات مجهلاً الثالث احكام دفع مال اليتيم الى اناس ومات ولم يبين لا يضمن بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى اين وضعه ومات يضمن وراد في القم رابعاً احد المتقاضي مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا يضمن ولو قال القاض حال حيوة ضاع او انقصة عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديع اما اذا عرف الوارث المودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث اني علمت الوديع وانكر الطالب ان فتر الوديع وقال الوديع كذا او انا علمتها وقد هككت صدق الآفة قضت وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديع لا يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منع لا يضمن اختلف الوارث والمودع فقال الطالب انه مات مجهلاً وقالت الورثة كانت الوديع قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم ضلكت فالحول للطالب في التجهيل لان الوديع صارت ديناً في الشركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة قالت الورثة رد مورثنا الوديع في حيوة لم يقبل قولهم ولو يضمنوا انه قال حال حيوة رد مورثنا يقبل المضارب لو قال قبل موته او دعت مال المضاربة فلان مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو انكر فلان او دعتها عنده قال قول له يمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قتل ان يقول شيئاً ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان باليمين او الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلاً كان ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال رد مورثها عليه في حيوة فالحول له ولا ضمان عليه ولا على الميت **نوع آخر** او دوع عبده فانكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكم على المودع ببعثه يوم الانكار فان قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الانكار كن

مطل  
مقامات ولما يعرف حاله

في ان الوارث اذا دل السارق على الوديع يضمن

اذا مات مجهلاً



ففيه يوم الابداع **كان** كذا حكم بغيره يوم الابداع **زعم** المودع  
 ان المودع باعها منه او وهبها منه وانكره المالك وهلك في يد  
 المودع لا يضمن وان انكر المودع ثم ادعى الرد يقبل ان  
 يبرهن وان زعم المودع انها قبل الانكار وبرهن عليه وقال  
 غلطت في الجود او نسيت او ظننت اني دفعتها وان صادق  
 في قوله ادعى المودع غفيل يبرهن في قول الامام والثاني  
 وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد او اهلك  
 لم يصدق ولو قال ليس لي على شيء ثم ادعاه يصدق في الجود  
 عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك وفي الاجناس المودعة  
 انما يضمن بالجود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره  
 وهلك وان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المنتفع لو كانت  
 العارية مما يقول يضمن بالانكار وان لم يجدها وذكر السرخسي  
 لو جدها لا يبرأ على الطالب بان قال المالك ما حال ودعي  
 ليكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودعي لا يضمن عند  
 الثاني انكرها في وجه الغدو بحيث يخاف التلف ان اقر  
 ثم هلك لا يضمن انكرها ثم اخذها بعينها او اقرها وقال  
 لما كرها اقتصرنا او قال لما كرها ادعها عندك ودعي فضاعت  
 ان تذكرها عندك وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو  
 برئ وان لا يقدر على اخذها فهو على الضمان الاول وكذا  
 لو قال لي اعمل به مضاربة وهذا كله في المفتولات وفي العقار  
 لا يضمن عند الامام والثاني وقال اطلوا في فيه روايتان  
 عن الامام وتضمن المشايخ على انه يضمن بالعقار بالجود اجماعا  
**نوع آخر** قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال  
 اسقطتها يضمن قال الامام ظهير الدين لا يضمن فيها لانه لا يضمن  
 بالاسقاط وانما يضمن اذا اتركها فذهب وان لم يقر به  
 فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لا ادري اصدق الوديعة  
 ام لا اضيق يضمن ولو قال لا ادري اصنعت ام لا تسقع لا يضمن  
 ولو قال صنعت فالقول له وان قال لم يذهب من مالي  
 شيء فضاعت لم يضمن ايضا ولو قال ذهبت لم ادرك كيف  
 ذهبت فالقول له ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت  
 الوديعة اخلفوا والصحيح انه لا يضمن قال يفتي الوديعة

في الفتاوى

مطلب  
انكر الوديعة  
في وجه الرد

مطلب  
سقطت الوديعة

مطلب  
ان لم يقر المودع بالاسقاط  
فلا ضمان عليه

مطلب  
قال لا ادري اصنعت

دفعته

وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقبل دفعها الى المشتري ولو قال وضعتها  
 بين يدي وقتئذ نسيتها فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي  
 في داري والمسئلة هي اليها ان كان مما لا يحفظ في عمرته الدار  
 كعترة النعدين يضمن وان كان مما بعد عمرتها حصتها لا يضمن  
 وان قال لا ادري وضعتها في داري او في موضع آخر يضمن  
 وان قال دفنت في موضع ونسيتها يضمن وان قال دفنت في  
 داري او كرمي لا يضمن اذا كان لهما باب **نوع آخر** خرج الطان  
 لينظر الى الماء فسرق البئر ان ترك الباب مفتوحا وبعد من  
 الطاحونة يضمن بخلاف مسألة الطان وهي خان فيها منازل  
 وكل منزل مقفل فخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا في  
 سارق واخذ شيئا لا يضمن فخرج الباب كفاي القفص خلاف  
 مسألة الوديعة لانه المتزم الحفظ فضمن بتركه افسدت الفارة  
 الوديعة وقد اطلع المودع على ثقب معروف ان احضر صاحب  
 الوديعة ان هذا ثقب الفارة لا يضمن لرضاء مالكها وان  
 لم يجده به ولم يده يضمن وان كانت الوديعة شيئا من الصوف  
 ورثت الوديعة غائب خاف عليها الفأذ يرفعها الى الحاكم  
 حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يجئل في الدفع حتى مسدت لا يضمن  
 دابة الوديعة على قائم المودع بعلاجها فهلك حين المودع في  
 تضمن ايها شيئا فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان  
 ضمن المعالج ان علم انما دابة او لم يعلم شيئا يرجع عليه قال  
 لاخذ اصغر في داري حفرة وضمن لا يرجع على التامر اذا لم  
 يكن هو ساكن في داري او وقع فابيا شيئا فذكرها في حائوته  
 وكان السلطان ياخذ الناس في كل شهر بحال فاخذ اثنان  
 السلطان الوديعة من حائوته لاجل المؤنة الدائمة وتركها  
 رهنا عند رجل فضاعت لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع  
 الاعوان من اخذها وتضمن المدين ان طابعا ولصفا  
 الوديعة الجيار بين يمين المدين والسلطان وكذا  
 الطابع اذا اخذ مال الجبانية طابعا ضمن وكذا الصراف ان  
 طابعا ويصير الطابع والصراف مجروحين جاء بشوب الى رجل  
 وقال هذا الثوب وديعة عندك او وضع الثوب عنده  
 لم يقبل شيئا فغاب صاحب الثوب لم غاب الرجل وترك الثوب

في بيان من قام  
ونسب الوديعة  
فضاعت يضمن

ان قال دفنت  
في داري او  
كرمي لا يضمن

وضوح الطان  
من الطاحونة  
فسرق البئر يضمن

جاء بشوب الى رجل  
وقال هذا الثوب  
وديعه عندك



كتاب  
في فقه  
الشافعية

وضاع ضمن لآنة ابداع غير فاكما لو قام رجل وترك كتابه في مجلس ثم  
قام واحد بعد واحد فالصانع على الاخير كنعينه للابداع عنده <sup>اولو قاموا</sup> <sup>فمنهم</sup>  
قال الجالس للاكمل الوديعه ومع ذلك ترك عنده وضاع لا يضمن <sup>فمنهم</sup>  
بالرد ولا ابداع بلا قبول صريح او دلالة دفعه له مساهة وقال يسبق  
بها ارضيك <sup>فمنهم</sup> ولا تسبق بها ارضيك ولا تسبق بها ارضيك  
فمن ارضيه ثم كان في سبقي ارض غيره بها وضاعت ان ضاعت  
او ان سبق ارض غيره بضمن لآنة او ان اطلاق وان منع منه  
ثم ضاعت لا يضمن اصله المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد  
عن الصانع وفي الوديعه بعد اخلو وبيع المالك عن الوديعه بعد  
الطلب مع الاقترار على التسليم لا يبرأ المأبودة الى المالك وفي  
الاجارة والاعارة لا يبرأ ولا يخلو الى الوفاق في الاصح الوكيل  
بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما امر  
به جاز كذا الوكيل بالخط والوكيل بالاجارة والاشجار والمضارب  
والمستضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستعينا  
واما مستأجر الدابة او مستعيرها اذا نوى ان لا يردوها ثم  
يؤم ورجع عن تلك النية ان كان سايرا عند النية فعليه الضمان  
اذا هلك بعد النية اما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلف  
عاد الى الوفاق والشريك عينا او مفاوضة اذا خالف ثم عاد  
الى الوفاق كان امينا سافر المودع بمال الوديعه فهلك الوديعه  
لا يضمن والاب والوصي <sup>فمنهم</sup> سافرا بمال الصبي وهلك لا يضمن  
الا اذا تركا زوجتهما والوكيل بالبيع بالكوفا اذا سافر  
به ان لم يكن له عمل ومؤنة <sup>فمنهم</sup> وان له عمل ومؤنة يضمن  
المودع انما يضمن اذا لم يكن له عمل ومؤنة فان كان ان لم يجد  
بدا لا يضمن اذا سافره وان كان له بد فذلك عند الامام  
خلا منها **سورة آخر** له على آخره من فاستوفى غلظا ستم  
فلا علم اخذ عنه <sup>فمنهم</sup> للرد فهلك يضمن عنه اسداس العشرة لان  
ذلك القدر قرض والباقي امانة معلوم قال لصبي خذ هذا الثوب  
واجعله في ثقب الجدار ففعل وضاع الثوب لغيره لا ضمان على  
المعلم ولا على الصبي لعدم التصريح لانهم حاضرون غلبت ثوبا  
بالاخر وجعلت على خصره على السطح للجواني وشطر الثوب  
على جانب آخر بلى الطريق فضاع الثوب ضمن وتو وضعت على

مطلب  
قام واحد بعد واحد  
من المجلس

مطلب  
خالق المودع ثم وافق

مطلب  
سافر المودع بالوديعه

ضمن والوكيل بالبيع المطلق  
اذا سافر به لا يضمن

مطلب  
كل من المشكلات  
فرض على من  
فأعطى غلظا ستم  
المعلم لصبي

السطح ان كان له حصين لا يضمن الوديعه لو اجد القدين او كلبا  
فاتفق بعضهما وهلك الباقي يضمن ما اتفق لا الباقي وان جاء  
بمثل ما اتفق وخطه بالباقي ضمن الكل اخذ بعضا لينفق ثم ندم و  
رده وضاع لا يضمن عاب المودع عن بيته وترك مفتاحه عند  
غيره فلما رجع ولم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن بدفع المفتاح الى  
غيره **الفصل الثالث** في الدفع او دفع ما اكتسب في بيت  
مولاة عند رجل فهلك يضمن المودع دفع حماره الى الآخر وغاب  
وقال المستعير للمعير خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمارك  
فضاع في يده ثم المستعير وحده ورده عليه لا يضمن المعير حمار  
المستعير لان قبضه كان باذنه اعطى خفية فله فوضعه الحقائق في  
بيت رجل وضاع ان كان يسكن مع ذلك الرجل لا يضمن وان  
لا يسكن معه يضمن لآنة مودع <sup>فمنهم</sup> دفع الوديعه الى المودع  
ثم استحقها رجل لا يضمن قالوا دفعها الى فلان تدفع ثم استحققت  
يضمن المستحق اي الثالث سواء دفعها المودع الى آخر فضاعت  
عند الثاني ان لم يعارق الاول لا ضمان على واحد وان عارق  
وضاع يضمن الاول عند الامام ولا يضمن الثاني وعندها يضمن  
ايتها سواء ولكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني  
يرجع على الاول ودفعها الى غيره باذن مالكيها او بدونه حتى الاول  
من البين اذا كان الدفع بلا ضرورة فان بها لا يجب الضمان  
على الاول بان احترق منزله فدفع الى جاره قال اطلوا لي  
ههنا اذا لم تجد بدا من الدفع الى الاجنح اما اذا امكنه الدفع الى  
من في عياله فدفعها الى اجنح ضمن قال تكبر هذا اذا كان المدين  
غالبا لصا بمنزل المودع ولم يحيط ضمن بالدفع الى الاجنح <sup>ان</sup>  
لو ادى انه دفعه الى الاجنح بالضرورة فانكده المالك وقال بلا  
ضرورة الدفع لا يصح عند الامام والثاني وفي المنتفع ان علم ان  
المدين وقع في داره فالقول له والا لا حصنه بها الوفاة فدفع  
الوديعه الى جاريته فضاعت عندها ان لم يكن عندها حصنه  
احدين عياله لا يضمن **نوع آخر** المودع اذا اجد بيتا من  
داره رجل ودفع الوديعه الى من في بيته الى هذا المستأجر  
ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يضمن  
على الاخذ بلا حصة لا يضمن اصله دفع الوديعه الى من في عياله كالمؤ

السطح ان كان



ورثته وولده وولد ولده أو أجدده لا يضمن **و** أراد بالاجير  
اجير المساحة أو المشاعة لا المباشرة قال بكري عيال ان  
يضمن عيال من في عياله **و** العيال الذي يسكن معه **و** يجري عليه  
نفقته والابوان كالأجنحة يشترط كونهما في عياله ولا يشترط ذلك  
في حق ولده الصغير وزوجه حتى لو كانت الزوجة تسكن في  
حجرة وهو لا ينفق عليها ولا يجر إليها لا يضمن **و** كذا لو دفعت  
المرأة إلى زوجها لا يضمن **و** ان لم يكن في عياله **و** الولد الصغير  
كذلك لكن يشترط في حق **و** ان يكون قادراً على الحفظ **و** في النصاب  
العبد للمساكنة لا النفقة إلا يدرى أن الابن ان كان ساكناً  
معها وليس في عياله فخرجها وتركها المنزل عليه لا يضمنان غاب  
وخلعت امرأته في منزله الذي فيه وداع **الناس** ثم رجع وظل  
الوداع ولم يدها ان كانت امينة لا يضمن **و** ان غير امينة وعلم  
بذلك ومع ذلك **و** الوداع في البيت يضمن **و** عن هذا قالوا  
في نيم بان اذا ذهب **و** ترك اطلاق على عبده **و** ذهب العبد  
بوداع الناس يضمن ان سارقاً وهو عالم به التباقي ترك  
نصاب الناس في الحاتم وضريح أو ترك على خلاف اطام **و** دفع  
وضاع ثوب رجل لا يضمن **و** كذا كل من لا يكون عليه الحفظ  
المودع ردها إلى منزل المالك أو إلى من في عياله يبرأ **و** ان  
ضاعت لا يضمن كالعارية وفي الجرد قال يضمن بخلاف العارية  
وهذا رواية القديري **و** به افخ شمس الأمانة والفقيه أبو البت  
والمشاع سواها افتوا بالاول **و** خرجت إلى الحاتم **و** دفعت  
الغفائة إلى صبيحة **و** قالت ادفعها إلى بني **و** هي في الحاتم فلما  
جاءت إليها قالت لها املاء في الماء **و** املأها إلى فلات **و** سقطت  
وانكسرت ان كانت الامرة في عيال الام لا يضمن **و** ان في  
بيت زوجها ان اعادتها لام فكذلك **و** كذا لو قالت ضيع على  
راسك **و** ان بعثت إلى البنت للحفظ يضمن البنت اذا غيبها  
عن نظرها استأجره ليحمل له مائة من كذا إلى حوارزم **و** يعطيه  
في حوارزم فلان فوجد فلان غائباً عن حوارزم **و** فترك الاجير  
المحول ثم عند صل ليدفعه إلى فلان اذا حضر لا يضمن فان  
فلان واعطاه فلم يقبله يدفعه إلى الحاكم فلو طلب منه الحاكم  
ولم يعط لا يضمن **و** دفع إلى رجل الف قال ادفعها إلى فلان

مطلب  
النباه والخانه

المودع  
الوديعه الى  
منزل المالك

البنت

حوارزم فأتى فذفع إلى رجل فقال ادفعها إلى فلان فصاعت  
لا يضمن لأنه وصي أعطاه الف قال ادفعها إلى فلان اليوم  
فلم يدفعها إليه في اليوم **و** ضاعت لا يضمن لأنه لم يجب عليه ذلك  
كريم بين حاضره وغايبه أو بالغ وبنيهم يدفع الامر إلى الحاكم  
ولم يدفع وزرع حصته من الارض يطيب له وفي الكرم نفقة  
عليه ويبيع ثمرة **و** يأخذ حصته ويحفظ نصيب الغائب **و** تبع ذلك  
النشأ الله **و** قاذف اقدم الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء  
اجاز بيعه فان ادعى حذاقها كان منطوقاً لأنه ادعى دينه غير  
امره **الوديعه** ان كانت محتاجة عليها الفاديه دفع الامر  
إلى الحاكم وبيع **و** ان لم يدفع لا يضمن لأن الحفظ على قدر ما  
به **الفصل الرابع** في طلبها اذا طلبها المالك فقال لا اقدر على  
احضارها الساعة فنزحها المالك **و** ذهب ان يرضى لا يضمن  
لأنه لما ذهب بالرضا بعد استئذانها وانما هو وان عن غير  
رضي صين وان يوكيل المالك يضمن لأنه لا يملك انشاها طلبها  
المالك فقال اطلبها عندا فجاء في الغد طالباً فقال ضاعت ان  
قال ضاعت قبل اقراره يضمن للشافعي لأن قوله اطلبها  
عند اقراره بعدم الضياع فتكون دعوى تناقضاً **و** ان قال  
ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لأنه لا تناقض قال للمودع ادفعها  
إلى أبي وكلائي شئت وطلب احد وكلايه فلم يعط ليعطها إلى  
وكيل **و** اخذ لا يضمن بالمنع من احد وكلايه **و** كره بكر قال اذا  
جاءني فادفعها اليه فلما أتى اخوه فطلبها وقال غذا اعطيكها  
فلما عاها اليه قال هككت يضمن المالك قال للمودع اعطها إلى  
اليوم فقال نعم ولم يحمل ومضى اليوم وهككت عنده لا يضمن  
لأن مؤنة الرد ليست عليه طلبها **و** رسول المودع قال لا ادفع  
إلا إلى الذي جاء بها **و** فسرق يضمن عند الشافعي وفي ظاهر المذهب  
لا يضمن قال المالك للمودع من جاء بعلمه كذا فادفعها اليه  
في رجل ومبين تلك العلامة فلم يصده ولم يدفع **و** هككت  
وطلبها فلم يدفعها اليه يضمن بالمنع لأنه صار غاصباً **و** كذا  
في الرسالة ليس للمالك ان يأخذ وديعه عبده ما دون أم لانا  
لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لا احتمال ان يكون وديعه الغير  
في يد العبد فان برهن أنه للعبد يدفع اليه **الفصل الخامس**

اعطاء الفان  
قال ادفعها  
إلى فلان اليوم

الوديعه ان كانت  
مما يخاف عليها  
الفساد ١٢

الطالب

لا يضمن  
فمن غاب عنه  
الوكيل  
فمن غاب عنه  
الوكيل  
فمن غاب عنه  
الوكيل

حوارزم فأتى



الاختلاف اختلف فقال المودع كانت ودیعة وقال المودع بل قد  
 لا یضمن ولو قال اخذت منك ودیعة فضاقت وقال بل اخذتها  
 عضبا یضمن المودع ولو قال دفعت الى ودیعة او اودعته وقال  
 الاخذ اخذته عضبا لا یضمن ولو قال لي عندك الف ودیعة و  
 دفعت اليك وقال المودع كذبت وهو لي بالقول للمقذر ولو  
 قال له كان لي عندك ثوب غارية فلبسته ثم ردتها علي او عندك  
 دابة فركبتها ثم ردتها علي وقال المودع كذبت وهو لي فقدها  
 هذا **اودع عندك** هذا او الاول سواء وعند الامام في القول للمقذر اودع عنده  
 دراهم ولم يضمنها ولم يعدها عليه فبضمها من المودع ثم ادعى  
 المالك انها كانت اكثر وقال المودع لا ادري كم كان فيها  
 لا يحلف لانه لم يدعي عليه فعلا اودع عنده خمماية فانفق منها  
 ثلثماية وورد ما تبين ثم حلف انه لم يجس شيئا من الوديعة  
 لا يحلف لانه صار ديناً عليه وفي الاصل ائلف ودیعة انسان  
 للمودع ان يخاصمه ويغرم القيمة **الفصل السادس** في المتفرقات  
 فتح اسطرط الاخير على حفظها ولو شرط على المدهن اصر الجفط  
 لا يقع ولو اودع الغاصب المعضوب عند رجل وشرط له الامر  
 على حفظه يصح اودع عنده الغافا فكذلك ان المودع اودع عند  
 المودع الغافا ان يجعله بالغة بالقيمة لانه طغر بحسن حق وقد  
 صار حقه ديناً عليه بالحدود ولو اختلف جنس حقه لا يجوز له حمل  
 به وعن محمد بن علي اخذ مائة درهم ولما اخذ عنده مائة درهم ان  
 كانت المائة بحيث يقدر على قبضها صار وقفاً وان لم يكن  
 كذلك لا مال له يرجع اليها ولا يحمل الوديعة بانزاع الحفل قالوا  
 للمالك ولو اصرها فليأخذ له غاب المودع ولا يدرى حيوة  
 ولا مائة يحفظها ابداً حتى يعلم بموته ووارثه فان مات ان  
 لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يرفع  
 الى وصية المودع ان اقتضاها وهي مما يقسم او متاعاً للحفظ  
 فيها لا يقسم لا یضمنان ولو اصرها بما يقسم فقبض احداهما عن  
 نصف الشريك الذي سلم الى صاحبه عند الامام المودع  
 بعجزها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان بالغاضن والا لا  
 كان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولایته ويترده اليه  
 والرد على يده كالدفع على يد عبده الذي اخذ من غيره حتى من الملام

اودع عندك  
 دراهم ولم يضمنها ولم يعدها عليه فبضمها من المودع ثم ادعى  
 المالك انها كانت اكثر وقال المودع لا ادري كم كان فيها  
 لا يحلف لانه لم يدعي عليه فعلا اودع عنده خمماية فانفق منها  
 ثلثماية وورد ما تبين ثم حلف انه لم يجس شيئا من الوديعة  
 لا يحلف لانه صار ديناً عليه وفي الاصل ائلف ودیعة انسان  
 للمودع ان يخاصمه ويغرم القيمة **الفصل السادس** في المتفرقات  
 فتح اسطرط الاخير على حفظها ولو شرط على المدهن اصر الجفط  
 لا يقع ولو اودع الغاصب المعضوب عند رجل وشرط له الامر  
 على حفظه يصح اودع عنده الغافا فكذلك ان المودع اودع عند  
 المودع الغافا ان يجعله بالغة بالقيمة لانه طغر بحسن حق وقد  
 صار حقه ديناً عليه بالحدود ولو اختلف جنس حقه لا يجوز له حمل  
 به وعن محمد بن علي اخذ مائة درهم ولما اخذ عنده مائة درهم ان  
 كانت المائة بحيث يقدر على قبضها صار وقفاً وان لم يكن  
 كذلك لا مال له يرجع اليها ولا يحمل الوديعة بانزاع الحفل قالوا  
 للمالك ولو اصرها فليأخذ له غاب المودع ولا يدرى حيوة  
 ولا مائة يحفظها ابداً حتى يعلم بموته ووارثه فان مات ان  
 لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يرفع  
 الى وصية المودع ان اقتضاها وهي مما يقسم او متاعاً للحفظ  
 فيها لا يقسم لا یضمنان ولو اصرها بما يقسم فقبض احداهما عن  
 نصف الشريك الذي سلم الى صاحبه عند الامام المودع  
 بعجزها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان بالغاضن والا لا  
 كان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولایته ويترده اليه  
 والرد على يده كالدفع على يد عبده الذي اخذ من غيره حتى من الملام

مطلوب  
 المودع الاجر اذا شرط  
 بخلاف المدهن

مطلوب  
 غاب المودع

غير صاحب الثوب

مطلوب  
 ليس ثياب الغير  
 في الجاهل

مطلوب  
 اشكال ابداع العبي

غير صاحب الثوب وليس الثياب والنيابي براه ولكن لم يعلم  
 انه غير صاحب يضمن المصنوع الذي في عيال المودع ائلف الوديعة  
 او خلطها بضمن وهو من اشكال ابداع المصنوع متقاوضان  
 اودع انسان عند احداهما ثم مات المودع بلا بيان فالبقيان عليها  
 فان قال احدى صناعت في يد المبت حال حيوة لا يصدق لانه بعد  
 الموت صار اجنبياً فلا يقبل قوله انها صناعت ولان قبول  
 قول احدى كان بمكان المناوضة ولم يبق بعد الموت فبنيان  
 العتبات فيقتضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى  
 ذلك بعد موت المورث ان يصدق وكان المودع بعد ما صار  
 صناعتاً بالحدود لو زعم انه صناعت في يده لا يصدق وكذا اذا زعم  
 سديك وعلى هذا اذا زعم الوارث الذي ليس في عياله الهلاك  
 لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعاً يصدق من كان المال  
 في يده امانة اذا مات فبطل يكون ديناً في تركته ولا يصدق الوارث  
 في التسليم او الهلاك فان عين الميت المال في حيوة او اعلم بذلك  
 يكون امانة في يده كما في يده مورثه فيصدق في دعوى التسليم او  
 الرد كالمودع قال له رب الارض لا تضع اني في منزلك فوضعه  
 فيه فحدث جنابة من اكار وهرب ورفع الجاني ما كان في  
 منزله لا ضمان على الكار لان منزله اصر مكان الدرع ولو وضع  
 اثبات فبطل عن احدى لا يضمن اودع عنده خراجاً فيه ثياب  
 ثم ادعى انه كان فيه كذا ولا اصره وقال المودع لم اعلم ما كان  
 فيه لا شيء عليه الا ان يدعي عليه اصناعة شيء فيحلف ويكفي دفع  
 الى رجل فمعه ليدفعها الى انساب لصلها فدفعها ونس لا يضمن  
 له على رجل دين فامرسل الدين الى مديونه رجلاً ليقبضه فقال  
 المديون دفعت الى الرسول وصدق الرسول وقال دفعت  
 الى الدين وانكره الدين قال قول قول الرسول بمينة وضع  
 في بيت شيخا بغير امره فلم يحفظ حتى صناعت لا يضمن لعدم التزام  
 الحفظ وضع عند اخذ شيئا فقال احفظه فضاخ باعلى صوته  
 لا احفظه فضاخ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ  
 قال علي بن احمد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد بيع الوقت  
 قال صاحب المحيط لا يضمن اذا اهلكته قبل له ولم لا يحل مودعاً  
 ثانياً بعد مضي الوقت لان المالك رضى بان لا يحفظها بعد بيع الوقت

الاثران بعين المصنوع  
 من الارض  
 والى ارج  
 بقية

مطلوب  
 اودع اثبات فالودع  
 يجمع احدى

مطلوب  
 الرسول اذا نسى الاضمان عليه  
 قال قول قوله

المودع اذا ترك  
 حفظه بعد بيع  
 الوقت لا يضمن



قال الدين بفلان فضايع من يد الرسول فضايع من  
 المديون قائم الى الصلوة او حاجته وفي دكانه ودائع الناس  
 من وقت لا يضمن لانه ترك جاره حافظا ولو ترك امرأته او ثوبه  
 في حانوته لا يضمن ان كانا اثنين والا يضمن السلطان اخذها  
 من بيت ولم يقدر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه ضمن  
 ثيابها مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للمغسل وليس ثيابه و  
 في الوديعه او سرقته حين انفق في الماء يضمن عنده ووديعه  
 ملفوفة في اللفافة فوضعتها تحت رأس شبيهة بالليل كالوسادة  
 لا يجب الضمان مادام المودع حاضرا او دفع عنه ما وقع فيه  
 السوس فلم يدر يدعها حتى وقع فيه السوس وافده لا يضمن ضمها  
 في دار وضج والباب مفتوح فسرقته فان لم يكن في الدار احد  
 والمودع في موضع يسمع حسا لا يضمن مودع المودع لا  
 يضمن ما لم يصرف في الوديعه بغير اذن مالكها عند الامام  
 جعلها تحت رأسه او جنبه ونام او تين يديه فضاعت لا يضمن  
 في الصبح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطج يضمن في الجفد  
 وفي السفر لا يضمن على اي حال سقطت فضة اطعم او كوز الفخار  
 من يده لا يضمن دخل اطعم واخذ فخانة واعطاها غيره  
 فوقع من يد الثاني فانكسر لا ضمان على الاول دفع الى دلال  
 ثوبا للبيع فقال فضايع ولا ادري كيف فضايع لا يضمن ولو قال  
 لا ادري في اي حانوت وضعت يضمن **كتاب العارية**  
 اربعة فصول الاول في المقدمة شرطها كون العين قابلا  
 للانتفاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم فرضا الا اذا  
 عين انتفاعا نيتا في مع بقاء العين كعارية الدراهم لتحمل بها  
 قال احمد نك هذه القصة من الشريد فاحذوها واكلها يضمنه  
 ويكون فرضا الا اذا كان بينهما سبوة يدل على الاباحة وعين  
 عند استئجار رفعة ليدفع بها ثوبه او ضبة يدخلها في بنيانه لا  
 يكون عارية ويكون مفقوتا كالقرض الا اذا قال اردها عليك  
 فهو عارية علف الدابة على المتعير مطلقه كانت او مؤقتة و  
 نفقة العبد كذلك والكسوة على المعير قال لا خير في عبيد ولا  
 واستخدم من غير ان يستعيره المدفوع اليه نفقة هذه العبد  
 على مولاه ومؤنة الرد على المتعير وفي الغضب على الغاصب

قام الى الصلوة  
 وفي دكانه  
 ودائع الناس

مطل  
 اخذ الوديعه السلطان  
 لا يضمن اذا لم يقدر

في وضع الوديعه  
 تحت رأس  
 صنيفه

الغضب  
 الطريق

السوس

في جعل  
 الوديعه  
 تحت رأسه  
 او جنبه  
 ونام

مطل  
 دلال ضاع شيئا من بيته

احوال العارية

والوديعه

والوديعه على صاحبها والمستاجر على الاجر والرهن على الرهن  
 والاجير المشترك كالخياط وخوفه ومؤنة الرد عليه لا على رب  
 الثوب ولو تقيده بالوقت واطلقته في الغل بان قال اعدته في  
 اليوم فهداه عارية مطلقه الا في حق الوقت حتى اذا لم يرددها  
 بعد مضي الوقت مع الامكان يضمن اذا هلك سواء استعملها بعد  
 الوقت ام لا ولو كانت مفقودة بالمكان فحكم المطلقه الا  
 من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان او خالف يضمن وان كان  
 هذا المكان اقرب من المكان المأذون وكذا اذا امسك الدابة  
 في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام الاستعارة يضمن ولو  
 قيد بها في الجبل بان قال عشرة محلات من البرد اطلق في غيره فني  
 كالمطلقه الا في حق الحمل فلو حملت مكان الحمايم اعدت او جديدا  
 يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو حمل من الثعير او الارز او الدقيق  
 ما هو مثل البرد وزنا واخف لا يضمن استيئنا وان حمل اكثر من  
 عشرة محلات من الثعير الا انه في الوزن مثل البرد قال السدي لا  
 يضمن ويكره على انه يضمن وهو الاصح ولو حملها عليها عشرة محلات  
 شعير فحملها في مثلها من البرد وزنا فغضب ضمن الفقه وحكم الامة  
 حكم العارية وقال السدي المسئلة على اربعة اوجه ان يحمل ثوبا  
 كتبه لم يخالف في القدر لا يضمن او يخالف في الجنس الى الابد  
 بان حمل شعيرا مكان ثوبا مداعيا قد ذكر المذكور وزنا لا يضمن  
 استيئنا او يخالفها الى الاخير كل الاخير او حمل او جديدا  
 مقام البرد او فطن او تين مكان البرد يضمن استيئنا لانه البه  
 فيشغل فهداه اكثر من البرد كما يهدى الحديد باجماعه في مكان  
 ويضمنه اذا حمل مكان البرد والدراهم الخالفه في القدر الى الاكثر  
 من الملح يضمن **نوع آخر** الوالد يملك اعارة ملك ولدا الصغير  
 والعمد المأذون يملكها استغفار من صبيته كالفقير وخوفه  
 ان ماذونا وهو مال لا ضمان وان تغير الدافع المأذون  
 يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان ماذونا صح ومنه الدفع  
 وكان التلف حاصلا بتسليمه وان الدفع محجور يضمن هو بالدفع  
 والثاني بالاحذ لانه غاصب الغاصب استغفار منها ما كان للدفع  
 وضاع ان يما يكون في ايديهم لا ضمان على احد وان خالف في  
 ايديهم مثل الغرس والشجر فضمن المستعير او المرأة قال لا

ومؤنة الرد على  
 الاجير المشترك  
 لا على رب الثوب

ثوبه

لانه ايسر

اعادة المرأة مال  
 من جها فضايع  
 يضمن



الحارة الى غيرك قد فعلها بضمين يتفاوت استعمالها ام لا ويدر  
 الوديعة **الوديعة** لا تدفع **الوديعة** لا تدفع  
 العارية ما لا يتفاوت كالدور والاراضي لا ما يتفاوت  
 والضابط ان لا يواجر ولا يدين وهل يجاز ذكرناه وهل  
 يودع قال مشايخنا نعم لانها دون العارية وبه اخذ الفقهاء  
 واختاره الصدر وقيل لانه لو ارسلها على يد اجنبي بضمين و  
 هل هذا الا ابداع والوديعة لا يودع ولا يجاز ولا يواجر ولا  
 يدين فان فعل شيئا منها بضمين والمستاجر يجاز ويودع ويواجر  
 ويدين وليس للمدين ان يتصرف في بيعه بطل الرهن  
 بضمين المستعير على ردها والمعير على طلبها عند التقدي  
 فنية المعير اولى قال اعربت بها مضاعفة وقيل بضمينها لا بضمين  
 ان لم يركب لعدم اقراره بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نفسه  
 ولو قال ركبها بضمين لانه بسبب الضمان ولو قال اجبرتها  
 فالقول قول الراكب لا يتفاوتها على الاذن وهو ينكر اصبا  
 يدعيه فيخلف بخلاف العين تلف في يد رجل وادعى هبة  
 المالك منه والمالك يدعي البيع حيث بضمين لان العين مال  
 ولا يسقط حق المالك عن ماله بالاسقاط والمنفعة انما  
 يأخذ حكم المالك بالاجارة والراكب ينكر فلا بضمين شيئا **هك**  
 المستعار حال الاستعمال ويبرهن سميح انه له خير ان من  
 المعير لا يرجع على احد لانه اعار ملكه بضمين وان المستعير  
 على المعير لانه يهلك بفعله وفي الاجارة ان من المتأجر  
 رجع الى الاجير واعطاه اجرة قدر الانتفاع لانه من له السيادة  
 باستعماله البذل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية  
**الفصل الثاني في اعادة الدواب اعارة** دابة حامل فارقت  
 اي اسقطت الولد من غير صفة لا بضمين فان كبرها بلحى او فقا  
 عليها بضرب بضمين ولو نزل عنها ودخل المسجد وتركتها في مكة  
 بضمين وقيل ان ربطها لا والاصح انه بضمين استعمالها ليركبها  
 في حاجة فاحتملها الى ناحية اخرى من القرى ليغيرها فذلك  
 بضمين او رسله لتعيده دابة الى الحيرة فخلط واستعار الى مكة  
 فاعارة ولم يعلم المرسل ان ذهب الى مكة لا بضمين و  
 ان الى الحيرة بضمين ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا  
 الاجارة استعار من رجل ثوبا بياوي حين فقده بغير

الوديعة  
 لا تدفع

في ابداع  
 الوديعة  
 والاعان

مطلق  
 هلك المستعار حال الاستعمال

مطلق  
 لو نزل المستعير  
 ودخل المسجد

بياوي

يساوي مائة ان لا يفعلون كذلك ضمن والالا استعار منه ثورا  
 على ان يعيده ثوره فلم يحده فاستعاره من اميراته فذلك ضمن استعار  
 منه ثورا فقال اعطيكه عند الحيا في العذ واخذ بلا اذنه وهلك  
 بضمين لانه اخذه بلا اذنه ولو استعار من اخذ ثوره عند افعال  
 نعم في المستعير في العذ فاحذه وهلك لا بضمين لانه استعار منه  
 عند افعال نعم وانفقته العارية وفي المسئلة الاولى وعدة الاعان  
 لا غير ولو ردة ومات عنده لا بضمين استعار دابة من انسان و  
 اعارها فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده فقطع الساق  
 المقود وذهب به لا بضمين وان جذب المقود من يده ولم  
 يشعر به وذهب بضمين قال الصدر طه اذا نام مضطجعا وان  
 نام جالسا لا بضمين في الوجهين وهذا لا ينافي ما مر ان  
 نوم المضطجع في السفر ليس يتحرك الحفظ لان ذاك في نفس النوم  
 وهذا في امير او على النوم استعار منه ثورا للبيوع واضطجع  
 ونام وجعل المترحم رأسه لا بضمين لانه حافظ الا يدرى  
 ان السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في العراء  
 وهذا في غير السفر وان في السفر لا بضمين ان نام قاعدا  
 او مضطجعا واستعار تحت رأسه او موضوع بين يديه او  
 بحواليه ونعذها فظا على الثوب المستعار بعد قد اخذ من العمل  
 فاحتق ومات بضمين وذكر شمس الاسلام ربط الحمار المستعار  
 الى شجرة فوقع الحبل في حفرة واحتق لا بضمين لان الربط  
 معناه لا التحلية بالحبل ولو استعار دابة وتسلق في غيب  
 طريق الجادة وهلك بضمين وان عين طريقا فسلق طريقا  
 اخذ ان سواء لا بضمين وان اهدىها بعد او غير مسلوكة بضمين  
 جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خنجر  
 لا يخرج منق لا بضمين بقت اجيده لتغير منه دابة في عاقبة  
 وعليها ليد سقط ان من علق الا جبر بضمين الاجرة خاتمة  
 استعار دابة للركوب او ثوبا للبيس فاركبها عنده والتمسها  
 عنده ثم ركب وليس فيه قال هذا الاسلام بضمين ويكره الرضي  
 وتخي الاسلام على انه لا بضمين وله ان يركب ابتداء او  
 يركب عنده اما اذا جمعها فليس له ذلك تترك المستعارة  
 في المنهج يدرى ان العادة كذلك لا بضمين وان لم يعلم او كانت

استعار منه  
 ثورا فقال  
 اعطيكه عند  
 الحيا في العذ  
 واخذ بلا  
 اذنه ضمن

مطلق  
 اذا ركب الحمار المستعار

مطلق  
 عين طريقا فسلق طريقا

مطلق  
 القدر الفعلي على الدابة لا بضمين  
 لانه وافق بعد الخلف  
 حظه



استعار كتابا  
فضاع حيا  
ما لك فلم يجبه  
بالضياء فوجد  
بالرود ٥

على الدابة اولاً  
 فان كان يقوم  
 سراً فبأسا  
 واستغنا فاصم

السارق و  
 القاصب لا  
 يردان بالهدم  
 الى منزل  
 المالك ١٢

مطلوبہ  
خدا کریم صلی اللہ علیہ وسلم

مطلوب  
اخذ عاریتہ کیا یا قرضہ  
مطلوبہ



اية لا يملك الايداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة اما فيما لا  
 يملك الاعارة لا يملك الايداع استعاره دابة للرجل فثبت المستعير  
 وتكليفه معها للرجل عليها بئره في الوكيل طعام نفسه لا يضمن نفس  
 عليه في كتاب الشركة وانه يجب استعاره ثورا للوكيل ارضه  
 فكتب ارضه غيره ضمن لان الا را حة يختلف لينا وضغوة  
 وكذا لو اؤسك في منزله ولم يملك حق عطف ضمن لانه غير مأذون  
 في الامساك لعدم الرضى به وكذا في الاجارة اذا امسك ولم  
 يذهب استعاره فثبت حايلا ليركب فاركب معه غيره فان لفت  
 حثيثا لافسان عليه في الجنبين وان انقضت الركة بسبب الارتداد  
 بان كانت حايلا لا يمكنها الارتداد ضمن كل النقصان وان  
 كان يمكنها الارتداد فان ضمن نصف النقصان لانه حصل يركوبه  
 وركوب غيره فخرج من الانتفاع بالدابة المستعارة فارسلها  
 ووضع عليها الثقال ونام ساعة فضاع ضمن دفع العارية الى  
 من راعى انه استعارها من المالك وانه بالقبض منه فانكره  
 المالك ذلك ضمن لانه يدعى على التاميد دفع وهو يكره فالقول  
 له مع اليمين فاذا اختلف علم انه دفعه الى غيره المالك فيضمن له  
 ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدق فيه وفي زعمه ان المعير  
 ظالم له في التضمن والمظلوم لا يظلم غيره ظالمه استعاره دابة  
 فنسكت المالك قال شمس الاية الاعارة لا يثبت بالسكوت  
 استأجره بعيرا الى مكة فهو على الذهاب لا الرجوع وفي العارية  
 عليها استعاره قدر المغل الثياب ولم يملك حتى سرق ليلا  
 ضمن شرط الخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لكان  
 الخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بئرا ليعين  
 المناقعة فقد اتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة طهالة  
 الخراج اما المقاسمة فظاهرة لانه بقدر الترخ الخراج اما  
 الموظف فلانه وان كان مقدرا لكنه اذا لم يطبق الارض بنفس  
 وذلك مجهول والحملة ان يواجد الارض مدة معلومة بمقدار  
 معلوم ثم يوزن بصدق الاخرة الى الخراج وانه جايئ لانه وكل  
 بادا وما عليه من ماله وكل رجلا يقبض دابة استعارها فركبها  
 الوكيل وتلف ضمن الوكيل لعدم رضى المعير يركوبه ولا  
 يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه وهذا اذا كانت الدابة

مطلق  
 وكيل المستعير  
 طعام نفسه  
 على الدابة المستعارة  
 ان يهلكه لا يضمن  
 وان عجب  
 للحالفة

استعاره  
 فاركب معه  
 غيره فالقت  
 حثيثا

مطلق  
 المظلوم لا يظلم غيره

استعاره قبل  
 ولم يملكه  
 ليلا ضمن

كتاب اللقيط  
 في بيعه

يتقيا وللسوق اما اذا كانت لا ينفق ولا يضمن لكان المالك  
 رضى يركوبها حين دفعها اليه **كتاب اللقيط** بشرط ان يقول  
 الحاكم انفق عليه على ان يكون ديناً عليه وقبل شرط الرجوع  
 ليس بشرط والا قول اصح ولا يصدق الملتقط اطلاقا بل يجب وان  
 دفعه الى آخر وامره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم اراد الملتقط  
 ان يعيده الى بئره لم يكن له ذلك بل براضا الآخر وان مات  
 اللقيط قبل ان يعقل يبيع عليه سواء وجدته مسلم او ذمي وان  
 وجد اللقيط في بئره او كنهه ثم يبلغ كافر لا يجبر على الاسلام وان  
 مات قبل ان يعقل لا يبيع عليه والعبرة بكان وتحديد اللقيط  
 في رواية كتاب اللقيط كان الواحد كافرا او مسلما وعن محمد  
 العبرة للواحد ان مسلما فهو مسلم وان كافرا فكافر وفي بعض  
 الروايات اعتبر ما يوجب الاسلام انهما كانا كولو دين مسلم  
 وكافر وفي روايات رابعة اعتبر العلامة والذي بان كان  
 عليه صليب او ثوب ديني يلزم الكفار فهو كافرا اذا كان  
 الملتقط مسلما فادعاه مسلم او نصراني انه ابنه واقام بينه وبينه  
 يقبل كذا عن الامام قال الكدخي هذا انما يبيع اذا كان الملتقط  
 ذميا لان يهودا نصارى لا يبيحون اليد على المسلم وبعض الخارج  
 قالوا استحق في الكل ومعنى قوله يبيع منه من المدعي والقضاء  
 بالنسب معناه بالنهادة لان النسب ثابت بدورها ثم ان كان يعلم  
 انه ان لم يلقطه لا يملك شيئا له الرفع وان علم انه ان لم يرفع  
 يموت بقتل من عليه ذلك وجنابته في بيت المال وان وجد اللقيط  
 في مكان الاسلام وادى ذمي انه ابنه القياس انه لا يبيع دعوى  
 بلاسنة وفي الاسحان يقبل في حق النسب لا الميراث ولو  
 ادعى رجل انه ابنه يقبل بلاسنة لان فيه رفع الغار عن اللقيط  
 وان ادعت امرأتان وتبعتها فهو ابناهما جميعا في قول الامام  
 وقال لا يثبت النسب الا من واحد **كتاب اللقطة** اللقطة على  
 وجهين ان خاف ضايعها بغير رضى رافعها والاباح اجمع العلماء  
 عليهم السلام لا فضل هو الرفع عند عامة العلماء وقيل لا والافضل  
 التمس والصحيح قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا لكن لقطة  
 الحيوان لو كان في القدية الافضل التمس وفي غيرها الافضل  
 الاخذ ثم ما جده نوعان نوع لا يطلب ماله كالتواة وقدر البطخ

احوال اللقيط  
 مطلق  
 لا يضمن من المالك

وجد اللقيط  
 في بئره

اقام بينه وبينه  
 من النصارى

ادعت اللقيط  
 امرأتان فهو

احوال اللقطة



لا يصير

والرمان في **مو** اضع متفرقة له انما اخذها وينفع بها ولكن لا يصير ملكا لا اخذ لو وجدها ما لكها في يده له اخذها الا اذا كان قال حالة الدمي من اخذه فهو لفقوم معلومين ولم يذكر السجدة هذا التفصيل وكذا الحكم في التقاط السابل بعد جمع غيره بعد دناؤه وبعض المتأخرين ليس للمدعي اخذها وان لم يقل وقت الالتقاء من اخذها فهو له معلومين وتوقع بطلبه ما لك كالقيد والعروض ويخوها في اخذه ويحفظ الى ان يوجد صاحبها والعرض والنواة **المعقود** من هذا النوع وان وجد جورة ثم وتم حتى يبلغ المتقوم وان عجمقا فهو من الثاني وان متفرقا له قيمة اختلفوا قبل من الاول وقبل من الثاني وهو الاحوط وذكر في الفناوي اختيار من النوع الاول المتفاح والكثيري ان وجد في الماء جوز اخذه وان كثيرا لانه يفيد الماء والخط في الماء ان لم يكن له قيمة يا اخذه وان له قيمة فهو لقطه وجعل في الفناوي الخطب كالتفاح في الماء اصحابا بغير اذنها في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء وتوقع في ظنه ان مالكة اباخذ لا بأس باخذها والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة في ماء آخر واخذ صوفها له الانتفاع به ولو جاء مالكة له ان ياخذ الصوف منه ولو سلمها وبيع اطلب يا اخذه مالكة ويترد عليه ما زاد الدباغ فيه قال الحلواني اذ في ما يكون من التعريف ان يشهد عند الاخذ انه اخذه ليرده الى مالكة فان فعله ذلك ولم يعرفه بعد كفي وعن محمد انه بعد في حولا ولم يفضل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نضاب الزكوة وما فوقها وفي الاقل الى عشرة اشهر وفي اقل من عشرة ثلث جمعات وفي رواية ثلثة ايام وعنه عشرة حولا وفي اقل منها على حسب ما يرى وقبل حفظ الحنة يوما والزايد اياما والزايد على عشرة جمعة والزايد على عشرين شهرا او على المائة نصف عام وعلى نضاب الزكوة حولا وقبل الدراهم ثلثة ايام والدايق نضاب ايام ودون ذلك ينظر بمكة وشدة ثم يصدق وان كان حائبا ربح اليه الفاء يعجزها بغير ما يحفل قال السجدة ليس في هذا تفريق لازم لكنه يحدف على قدر ما يعلم انه حصل العلم ويحدف في حيث وجد

التقاط السابل

المجمعة

تفاح وجد الماء

اصابوا بغير اذنها في البادية ١٢

مطلبة معذرة اقرين اللقطة

وعند العشر حولا

جهدا لا يستأفان وحدي الطريق ولم يدا صد الشهد او كان عند الرفع معه ظالم او اظهره اخذه الظالم ينشئ الاستها ولا يضمن بتدك الاستها ويشهد حين يظفر فان تدرك او ان ظفر ايضا يضمن لتدرك الاستها ومع الاقدار وان لم يظهر المالك يتصدق فان جحد خير بين ان يكون له الثواب باحضار الصد ويضمن القيمة قال ابو جعفر ان يتصدق باذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وان كانت قائمة في يد الفقير يا اخذها وفي النواوير يرفع الامد الى الحاكم وله الخيار ان شاء قبل وان شاء لا وان قبل الحاكم ان شاء قبل صدقتها وان شاء اقرها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة وان دفع الحاكم مضاربة الى الواحد ويصدق فيه ورج طاب له الرج وان شاء ردها على الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء حفظه الى ظهور المالك وان شاء يتصدق على ان يكون الثواب للمالك وان شاء باع و امسك ثمنها فان ظهر المالك ليس له نفق البيع ان البيع ياذن الحاكم وان بغير اذنها ان قايما ان شاء اجازة واخذ عنه وان شاء رده واخذ عين حقة وان شاء لها ان شاء ضمن البايع ونفذ البيع من جهة البايع في ظاهر الرواية وبه اخذ العامة وقال السجدة المدوع اذا باع الوديعه وضمنه المالك فهو كالملتقط عزيت مات في دار رجل وله درهم فاد صاحبه البيت ان يتصدق على نفسه له ذلك ان فقيرا كالملتقط وقد لقا طاب وقال من سمعته بطلب لقطه فذكوه وهذا تعريف نوع آخر تلقت اللقطة في يده ان اقتراه اخذها لنفسه يضمن وان ليردها واستشهد او لم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن وان كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندها وقال الثاني للملتقط ردها ليردها على مالكة ثم وضعها في مكان الاخذ ان ملكك او استملكها غيره لا يضمن وان لم يبرح عن مكانه فان برح ضمن وعنده اذا مشى خطوتين او ثلثا ثم اعادها الى مكانها بريد اذا صدقه بدون البينة واعطاها ياخذ كغنيلا بلا خلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخذها بالبينة ان وجد غيرها اخذها وان ملكه ضمن ايها شاء فان ضمن القابض لا يرجع على الراجح وان ضمن الراجح

مطلبة معذرة اقرين الاشهاد

ان جحد المالك ان شاء قبل الصد ويضمن القيمة

عزيت مات في دار رجل وله درهم ١٢

جهد الاستها



يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان كان  
لا يرجع عند الثاني خلافا لما اخذها لنفسه ليرى ان تصديق بها  
على نفسه وان فقيرا لانه في حكم الغاصب **كتاب جعل الابق اخذ**  
**افضل** واختلف في الصلابة تركه افضل ام اخذه واخذ الابق ياتي  
به الى الحاكم فان حفظ نفسه ذلك وكذا الصلابة ولا بد من البيعة  
اذا افكر المولى اياها او الاقرار ولا يصح الطاعة ان ابق بلا بيعة  
وهل ينصب حفيضا عند غيبته اطعم لم يقبل البيعة اختلفوا فيه  
ويختلف المديني بالله ما بعته وما وهبته وياخذ كقبلا في رواية ان  
لم يكن له بيعة واقر العبد دفعه اليه وهل يجبر على دفع اليه  
اختلفوا وان لم يحن له طالب حبه الى وجود الطالب ولا يجب  
الصلابة وينفق من بيت المال عليه ايام الجبر فان طالت المدة  
باع وامسك عنه راد الابق من ميرة سفير او اكثر لا يستحق  
الا اربعين وروى وان انفق مالا عظيما اضعاف ذلك من  
عند امر الحاكم وان اخذه في المصير او خارج ما دون السفر  
يرجع له والراي الى الامام اخذ ابقا من ميرة السفير  
وجاء يومئذ ابق منه العبد وسار يوما نحو البلد الذي فيه  
المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل  
اخذه ثانيا وجاء به الى المولى ودفعه الى المولى له جعل اليوم  
الثالث قال قول وهو ثلث الجعل ولو كان العبد ابق من  
الذي اخذه ثم وحده مولاه واخذه او تاب من الابق في  
رجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد حين فارق  
جاء الى مولاه مديدا الابق فلا اخذ جعل اليوم باع الابق من  
الراد فله الجعل ابق العبد المشترك في ابيه رجل والشريك  
غائب ليس للميخذ ان ياخذ حقه يعطيه جعل كله ولا يكون  
منطوقا دفع الابق الى رجل وامره بان ياخذ حقه من مولاه  
ويكون له فزوه له الجعل كمن وهب دية لاخذ وسقط على  
قبضه وعن الامام انه لو وحده في المصير لا شيء له ويترفع  
في الكبير اكثر مما يترفع في الصغير ان كان الكبير اكثر مؤنة  
والمراد من الصغير من يقبل الابق اما الذي لا يعقل فهو  
صال ولا يجب بزيوه شيء جاء بالابق له حبه لاستيفاء الجعل  
وان هلك بعد ما حكم له بالامساك للجعل او قبل المدافعة اليه

احوال الابق

مطلب  
ياخذ كقبلا في رواية

مطلب  
الجعل للابق

مطلب  
الابق من يعقل

في بيان  
باق الصغير

والاضا لا يخلف

مطلب  
ان هلك الابق بالامساك  
لجعل او قبل المدافعة

لا ضمان ولا جعل ابق من المشتري الى بيت البائع في البائع  
لغيره المشتري فابق من منزله ايضا ان كان لم يتخذ ولم  
ينقله عن موضعه لا يضمن راد المكاتب للزوجة خلاف راد المذكر  
وام المولد ردة عده قربه وهو في عياله او ردة اخذ الزوجين  
عده الاجد والوصي عده اليتيم ولو عده ابيه لا يجب الجعل وان  
لم يكن في عياله اما الاب اذا ردة عده ابيه يجب الجعل اذا لم يكن  
الاب في عياله ولو ردة عده اخيه وهو في عياله يجب الجعل اذا لم يكن  
ردة الابق او سارا العاقلة او راد به ان او شئ من البلد اخذ  
المال من قطاع الطريق ورده واعلى المالك لا يفتقون شيئا  
لانه واجب عليهم قال لاخذ ابق عدي فان وحده في فوهة  
فرد من ميرة سفير فلا اخذ له لان المالك استعان منه وهو  
قد وعده الاعانة ولو وهب الابق من الراد بعد قبضه يجب  
الجعل ان قبل قبضه لا وان باعه منه فله جعله والاعناق قبض  
منه لا التدبير فلو باعه الراد او رده لا يجب جعله ببيع الابق  
وهبته لا يجوز الا ان يهبه لابنه الصغير ولو اعنته عن كفارة  
بيعه يجوز حيا بابق من ميرة سفير واخذ في المصير ففدت فاقه  
اخذ دون ثلثة ايام ورده الى المالك لا جعل لو اهدى منها ولو  
فدت منه دون ثلثة ترفع للثاني اما العاقلة راد الابق بالنفقة  
بعد ما برهن انه ابق والحكم فيه كالحكم في اللقطة **سنة** فيها  
تصل به اخذ ببيع حامة في قرية ينبغي ان يحفظها ويحلفها  
ولا يتركها لا يخلف كلبا يتخذ الناس فان احتلط حمار  
عنه صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذها طلب صاحبها  
كالضالة وان دفع عنه ان كانت الام غريبة لا يتغرض للفرع  
وعلى القلب الفرع له وكذا البيض لصاحب الام لا نه تبعها و  
قال السرخسي لا جعل فيخ الحمار المتولد في بيدها المنصوبة  
الا اذا كان فقيرا وان غنيتا تصدق على فقير ثم يتيه منه فان  
لم يعلم ان فيها غديبا لا يابئ به لان العدم اصل وعن بعض ائمة  
خوارزم ان التعليل في كراهية طم الجوارح بحسنه مودعات  
الكفار باطل بل المعنى يوالده في البدن المنصوبة لها ولهذا  
حل الجعل منها والاصل للاقطعات للقطاعات من المسوقا  
وعن بعض العلماء انه لا جعل اخذ ببيع الحمار والاكل من جوارحه

مطلب  
اخذ السلطان وعنه  
من قطاع الطريق  
وردة الاصابع

مطلب  
بيع الابق وعنه  
لا يجوز

مطلب  
في بيان برج الحمام

المقصود بها

لا ضمان ولا جعل



لها الآمن بملك أربعين قرصاً في مثله والمعنى ما ذكرنا كتاب المفقود  
 يرفع استحقاق المارث عنه حتى ينقضي من المدة ما يعلم أن مثله لا يبعث  
 في تلك المدة وذات الموت أقترانه وأن بقي أقترانه واحد لا يحكم  
 بموته والمعتبر موت أقترانه في بلده لا في الدنيا وابن الفضل وابن  
 حامد قد رآه شعين قال الصدر وعليه الفتوى وبعد المدة المختار  
 يعتبر ميتاً في ماله وفي مال الغير يجعل كانه مات يوم نفذه حتى لو فقد  
 الرجل ثم مات ابنه وله ابن أخ أقدر لاه والمفقود بعصبته قائم  
 أخ الابن عصبته المفقود وقال أخى ورث مال المفقود ثم مات  
 أنا وأرثه بنظره أن كان الابن مات قبل أن يموت أقتران المفقود  
 جميع مال المفقود لعصبته المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا  
 للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود يوقف من مال  
 الابن إلى أن يظهر حاله فإن ظهر حياً فيوقف فهو له وإن لم يظهر  
 حتى مات أقترانه فالوقوف لأخيه لا لعصبته وإن كان أقتران المفقود  
 ماتوا قبل موت الابن فميراث المفقود للابن ولو باع خادماً قبل  
 المفقود ليس للمشتري أن يردّه على ولده أما لو استحق من يد المشتري  
 فأطاعكم يؤدي عنه من ماله إن كان من جنس الثمن إذا علم وجوه  
 الثمن وحكم الديون حكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوافق مكانته  
 مما ترك إن من خلاف جنسها وأن علم القاضي بالدين لانه لا يمكنه  
 الاداء إلا بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وإن من جنس  
 المكاتبه وعلم أطاعكم به يؤدي كما في الحرة وينصب وكيلاً في جمع غلات  
 المفقود طلب الوارث ذلك أم لا ويجازم الوكيل حقاً وجب  
 بعقده إلا إذا انكده العاقد ولا يجازم فيما سواه إلا أن يكون  
 أطاعكم ولأه ذلك وانفذه الحضومة بينهم فيجوز ورثة المفقود  
 طلبوا من أطاعكم نصيب الوكيل طمع غلاته وتقاضه ديونه ويواجه  
 مالكه فله الحق بقاء على أن أطاعكم هل يحكم على الغائب وهل  
 ينصب وكيلاً على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أم لا  
 فعل بأن حكم على الغائب نفذ أجمعاً لأن المجهول سبب القضاء  
 وهو أن الميت هل يكون حياً بلا حضم حاضراً للقضاء أم لا فإذا  
 رآها حية وحكم نفذ كما لو حكم بشهادته الفاق وعليه الفتوى  
 وأما بيع ما يترى إلى الفاد طاعكم ببيعته بخلاف الوصي حيث  
 يبيع عروض الغائب مطلقاً **كتاب الشركة** في ثلثة

أحوال المفقود  
 مطلق  
 المعتبر موت أقترانه  
 في بلد لا في الدنيا  
 قد رآه شعين سنة  
 وعليه الفتوى  
 آخر

مطلق  
 في نفاذ  
 الحكم على  
 الغائب  
 أحوال الشركة

فصول الأول في صحتها وفسادها لا يصح بمال غائب أو دين و  
 لابد من أن يكون المال حاضراً مقاوضة كانت أو غائبة أو أراد  
 عند الشراء لا عند عقد الشركة فإنه لو لم يوجد عند عقد الشركة يجوز  
 ألا يردى أنه لو دفع إلى رجل ألفاً وقال أخرج مثلهما واشترهما  
 وبيع فأطاعه بشتا أنصافاً ولم يكن المال حاضراً وقت الشركة  
 فنقد هين المأمور على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء  
 جاز وشركة القليل والوجه قد يكون مقاوضة وعيناً والعنان  
 ما يكون في تجارة خاصة والمقاوضة ما يكون في كل القارات  
 الشركة هل يقبل التوقيت فيه روايتان كالوكالة حتى لو قال ما اشتري  
 اليوم فهو شيتا فأشترى في اليوم شيتا فهو بينهما وما اشترى  
 بعد اليوم فلا تشتري خاصة وهو الصحيح فلو دفع المال مضاربة  
 شتراً يصح كالقيد لمكان صحيح حتى لو قال أحد الشركين لصاحبه  
 أخرج إلى حوارزم ولا تنج وره صح ولو جاز وعنه فمن حصته  
 شركته والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنسبة صح ولو اشتري  
 عيناً على أن يبيعاً نقداً وشيتاً تم منى أحدهما صاحب عن البيع  
 صح الشركة بتطل بعض الشروط الفاسدة لا بالبيع حتى لو شرط  
 الفاضل في الوظيفة لا بتطل الشركة وتطل عشرة لأحدهما والظاهر  
 أنها لا تطل بأكثر الشروط وإذا أوقفتا شركة الوجه يصح وهل  
 يتوقت فيه روايتان في الرواية التي لا يتوقت كان شرطاً ففقد  
 ومع هذا لا يفسد واعتبر بالوكالة وإذا اشتراكاً بالعروض وبما  
 تضمن اقتضى الثمن على قيمة متاع كل منهما يوم باعها وكذا لا يجوز  
 أن يكون رأس مال كل منهما عروضاً ولو مال أحدهما عروضاً  
 في مقاوضة أو عتاق ولا أحدهما دراهم فباع نصف العرضين بنصف  
 تلك الدراهم وتقابضنا واشتركا عتاقاً ومقاوضة صح وكذا يكون  
 لكل منهما عروض **نوع** يكتب رأس مالها فإنه في أيديهما شيتاً  
 جميعاً ويجعل كل إيداعاً وبيع بالنقد والنسبة وما كان من البرج  
 بينهما والوظيفة على قدر ما لهما الاستواء عند التواوي والقفاوت  
 عند القفاوت وأن يشرطاً عند ذلك بعد الشرط وإن لأحدهما  
 ألف ولا عتاق العتاق واشتركا وشترطاً البرج والوظيفة نصفين  
 لم يجز الشرط حتى لو طاعكم بعضه ملك الألف ولو شرطاً البرج والألف  
 الوظيفة نصفين والعمل عليها جاز ولو شرطاً العمل على صاحب

مطلق  
 بتطل الشركة بالشروط  
 الفاسدة ولا بتطل بعضها

فصول الاول



والرج أيضا جاز وكذا الوشرط الرج والوظيفة على قدر المال  
والعمل من احدى بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب العين  
والرج نصفين لم يجز الشرط والرج بينهما لان كل واحد منهما شرط  
لنصف بعض ربح مال الآخر غير عمل ولا مال والرج انما يفتى  
بالعمل او بالمال او بالصفان وانما لم يجز فيما تقدم لان مالك  
اللاعين يتردد ان يعمل ربح ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن  
لا يفيد الشركة لان الذي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع  
لان هناك الذي عن البيع مع الشرط فقد **انزع** **أخر** معلان  
**أشتركا** كلفظ الصبيان وتعلم الكتابة والقراءة انما رجوا  
اشتركا وقالوا اشتركا في قليل وكثير من انواع التجارة ويعمل  
في ذلك برأينا وشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تمينا  
فغان وللمفاوضة شرائط لفظ المفاوضة فيقول فافوضتك  
في كذا وكذا اشتركا وعمل احدى في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه  
حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب الى ابن  
يعطيه حصته من الرج ان الشرط ان يعمل جميعا وشترى فاما  
في تجارتهما من الرج فينبغي على الشرط عملا او عمل احدى فان  
مريض احدى ولم يعمل او لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما ثلثة  
نصف اشتركا وشركة مجهولة بال معلوم على قدر اموالهم فخرج  
احدهم الى ناحية من النواحي شركتهم ثم ان الحاضرين شتركا  
ربعا **أخر** على ان ثلث الرج له وثلثان لغيره اثلثة لغيره  
وثلث للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال بينين مع الحاضرين  
ثم جاء الغائب ولم يتكلم في وقته فاقسموا فلم يزل يعمل معهم هذا  
الرابع حتى خسر في المال او تلف **فأراد** الغائب ان يضمن  
شريكه فالرج على ما اشترطوا او الصفان عليها وعمله بعد ذلك  
رضي بالشركة الشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطب  
وان اخذاه منفردين ثم خطاه وباعا قسم الثمن على قدر ملكهما  
وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه  
البينة لا تتما يعتمدان الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح  
ان احتطب احدى واعانه الآخر للمعين اجر مثل عمله بالتمام  
بلغ عند محمد وعند الثاني لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في  
نقل الطين من ارض مباحة ونقل الماء واجتباء الثمار من الجبل

ان لا تالان في الاول

مطلوب  
الشركة في الاحتطاب  
ونقل الطين والماء  
واجتباء الثمار من الجبل

والاصطياد ونقل الملح وسوء آل الناس والتكدي وكذا الوشركا  
على ان ينيان من طين غير مملوك ويطبخا اجدا فان كان الطين  
او النورة مملوكا واشتركا ان ينيان ذلك ويطبخا **وسيعاه**  
جاز وهو شركة وجوه اشتركا في الاصطياد ونضبا شركة ولا  
كلتا لهما فالصيد بينهما انصافا ولو لا احدى وارسلها فالصيد  
لصاحب الكلب خاصة لان ارسال غير مالك مع مالك لا يعتبر  
وان اصاب احد الكلبين صيدا فاحتت ثم ادرك الآخر فالصيد  
للمن احتت كلبه لا خراجة من ان يكون صيدا وان اثنياه فبينهما  
انصافا **للا** **شتركا** في السبا شتركا ولا احدى دابة ولا آخر كاف  
وجوالق على ان يواجر الدابة للجل والاجر بينهما لم يجر وكذا لو  
كان لا احدى يعمل ولا آخر جار اشتركا على ان يواجر فالحاصل  
بينهما له آلة العسارة ولا خريبت اشتركا على ان يعمل با دابة  
في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شتر  
النقل ولو من احدهما آلة العسارة والعمل من آخر فشر  
والرج للعامل وعليه اجر مثل الماداة دفع دابة او سفينة او  
منزله ليو اجرها فالاجر بينهما لم يجر فان اجر فالاجر للمالك  
وله اجر مثل عمله وكذا لو دفع دكانه ليبيع فيه البز والطعام  
على ان الحاصل بينهما انصافا لم يجر واذا حصل للبايع وعليه اجر  
مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا  
في عمل حرام لم يصح **نوع آخر** قال لا خريبت اشتركتين من الدقيق  
فبيتا او بيني وبينك صح ولو قال ان اشتركت عبدافين وبينك  
لا يصح ولو قال ان اشتركت عبدافين وبينك صح **نوع آخر**  
التوكيل **أمده** بان يشرى شيئا بغيره بينه وبينه فاشترى  
كله لغيره لم يكن له بل بينهما قال لا خريبت اشتركتين فلان بينك وبينك  
فقال نعم فذهب ليشترى فقال اخذ اشتركتين وبينك فقال  
نعم فاشتراه فهو للآخرين ولو قال له الثاني يجر من الاول  
فقال المأمور نعم فهو بين المشتري والثاني ولا شيء للاول  
ولم يكن الاول حاضرا حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد  
فقال نعم فالعبد للاولين ولا شيء للثالث ولا للمشتري اشترى  
عبد او اشترى فيه اجر فهو بينهما انصافا ولو رجلا فالثلاثا  
**الفصل الثاني** فيما للشريك وما لا شركة العنان ينعقد

مطلوب  
الشركة على غير حرام

والاصطياد



متن ليس باهل الكفاية بان كان احدهما صبيًا ما دون الثمانية أو  
 كلاهما أو احدهما معتوقا يعقل البيع والشراء أو كلاهما أو احدهما  
 ما دون الثمانية وشركة العنان عامة بان يشتركا باي نوع الخيارات  
 كلها وخاصة وهو ان يشتركا في شيء واحد كالكتاب والدينق  
 وكل منهما ان يبيع بالنقد والعيه وان اشترى ان كان في  
 يده مال الشركة فهو على الشركة وان لم يكن فاشترى بديراهم او  
 دنائير فالشراء له حاقه دون شريكه لانه لو صار على الشركة  
 يصير مستديرا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعن الامام انه لو في  
 يده دراهم فاشترى بدينائير فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد  
 وله ان يبيع ويضع المال مضاربة في رواية الاصل وعن الامام  
 المنع من الدفع ولا حدها ايتوكل بالبيع والشراء ولو رهن احد  
 متاعا من الشركة بدين عليهما لم يجز وكان ضامنا بدين دينه  
 وجب عليهما بعقد رهن لان الرهن وهو لا يملك ايضا دينه وكذا  
 لو ارتهن بدين آوانه لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولاه  
 صاحبه وليس لاحدهما ان يقترض ولو اقترض احداهما بدين لم يجز  
 على صاحبه احد شريكه العنان اذا اقرض دينه وجب لهما قال في  
 كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصحيح جعلها على ثلاثة اوجه  
 ان وصفت بعقد ثبوتى هذا او تولاه لاهذا او كلاهما في الاول  
 جائز في الكل عندها لان كلامهما اذن لصاحبه ان يعمل ما هو من  
 اعمال التجارة وهذا من اعمال التجارة وعند الثاني لا يجوز الا  
 بحصة خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حصة ولا في  
 حصة صاحبه وعندهما يجوز في حصة والثالث اذا وجب الدين  
 احدهما فاقترض الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عندهما وعند  
 الثاني صح في حصة المؤخر خاصة اقترض احداهما بدين في تجارتهما  
 وانكرا لاهذا لزم المفترضة ان كان هو الذي تولاه وان اقترض  
 تولاه لزم بصفة ولا يلزم المفترضة وان اقترضه وليه لم يلزم  
 شيء احد الشريكين معاوضة وعنانا الشركة على ان يفرقا معا  
 وشيء فاذا كان احدهما العبد المشترك في التجارة جاز ويخبر بغير  
 احدهما ايضا وانا قال احدهما يبيع الاخذ جاز وان باع  
 احدهما متاعا ورؤ عليه ففقد جاز ولو بلا قضاء وكذا الوط  
 او اخذ من غيب وان لا يجيب جاز في حصة وكذا الوو هب

مطلب  
 اقرض على صاحبه بدين  
 او اقرض مطلقا

ولو اقرض بغير

ولو اقرض بغير في متاع باع جاز عليهما ولو قال كل منهما للآخر اعمل  
 برباك فكل منهما ان يعمل ما يبيع في التجارة كالرهن والارتمان  
 والدفع مضاربة والسفر والخلط بما له والشركة بالغير لا الهبة والقرض  
 وما كان اتفاقا للمال وان قال له اعمل برباك لا يبيع ما لم يصدع به نصا  
 وان اذن كل منهما لاهذا بالاستقراض لا يبرج المقترض على الاخذ لان  
 التفويض لا يبرج وفي الاصل ولا حد شرعي للعنان الدفع مضاربة  
 لا المشاركة مع غيره في مال الشركة ويشترك العنان والمضارب  
 المودع المسافدة في الصبح من مذهب الامام ومحمد والمؤنة والكلاء  
 من المال وقال محمد في المضاربة النفقة من الربح وان لم يكن فمن  
 رأس المال ولو باع احدهما لم يكن للاخذ قبض الثمن وكذا دين  
 وليه احدهما والمديون ان يمتنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك  
 بدين من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدين استحقاقا والقياس  
 ان لا يبرأ من حصة القابض ايضا ولا يملك احدهما المتى صفة  
 باع لاهذا واطمونه الى الذي ولي ذلك واستجار احدهما ليعمل  
 في المشترك عليهما كملك الاعيان ولو اقرض تجارية في يد الاخير  
 لا يبيع في حصة شريكه ولو اشترى احدهما شيئا من يارهما فوجده  
 به عيبا ليس للاخذ ان يردده لان الرد به من حقوق العقد  
 ولو اخذ احدهما مالا مضاربة ورجع فلم يرج خاصة ثلثة ليو  
 شريكا تقبلوا عملا وعمل احداهما الثلث وهو منقطع في الثلثين  
 افعده رجلا في دكانه يطرح عليه العمل بالضيف جاز للعادة استحقاقا  
 في عمل يتقبله من الناس معاوشة ويعمل كل برأيه او في عملين  
 مختلفين كالقصار واطيط جاز عندنا استحقاقا لانه يوكل بقبول  
 العمل واذا تقبلا فغلبهما واذا عملا او احدهما استحقاقا الاخر لان  
 العامل معين القابل لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل  
 الا بدي ان القصار اذا استعان بغيره او استأجره اخف  
 الاخذ ولو شرط الربح لاحدهما اكثر من الاخذ جاز لان العمل  
 متفاوت قد يكون احدهما اخف فان شرط الاكثر لاهذا  
 اختلفوا فان عمل احدهما لمرض الاخذ او غيبته فالأخذ على الشرط  
 لان عمله كعملها ويستوى ان يمتنع الاخر عن العمل بعذر او  
 بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح  
 حكم الشرط في العقد كالعقل والله اعلم **الفصل الثالث** في الفسخ

مطلب  
 التوكيل بالفسخ اطلاقا



انما رطها فموت احدى كذا علم اولاً فان منيها احدى لا  
ينفخ بلك علم الاخر وان فسخ احدى وانس ماله بقدر صح وان عروضا  
لا رواية فيها انما الرواية في المضاربة والطاوي جعلها كالمضاربة  
في عدم الانفاخ وذكر كذا انما اذا افسخ المضاربة والمال عروضا  
يصح وان احدى لا وطأ هذا المذهب الفارق بين الشراكة والمضاربة  
يصح فسخها لو عروضا لا المضاربة واخذت الصديق وصوته اشركا  
واستدريا ائتمعت ثم قال احدى لا اقل معك بالشراكة وغاب وبارع  
الحاصد لما مضى فاحصل للبايع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا اقل  
معك فسخ للشراكة مع احدى يملك فسخها ان المال عروضا غلبا ف  
المضاربة وهو الحقنا روى الطحاوي منها رت المال عن المصنف  
ان كان رأس المال من احدى القدين فله ان يشترطه بالنقد الاخر  
ولا يعمل الهني وان عروضا لا يصح الهني فاطق الشراكة بالمضاربة  
واطوق الحقنا روى احدى قال لصاحبه اريد بشري هذه  
الجارية لنفسك فسكت الاخر فاشترىها فعلى الشراكة ما لم يقل نعم  
لو وكله بشري جارية بعينها فقال ذلك فسكت الموكل فاشترى  
للكيل لان الوكيل يملك عذله نفسه رضي به الموكل ام لا واحد  
الشريكين لا يملك من شيء فسخا بلا رضي الاخر ما اشترى من  
شيء فسخا ولم يتم شيئا قال الامام والثاني لا يجوز الا ان يشتركا  
فيقول ما اشترينا واما اشترى احدى من جارية فسخا انصافا  
وتو قال اردنا بهذا الكلام الشراكة فهو كذلك والاقباط ولو  
قال ما اشتريت اليوم او السنة فسخا نصفين جاز وان لم يثبت  
لكنه عيّن المشتري او قدر قدر من الثمن بان قال ما اشتريت  
من البئر كذا او من فلان او بالقي فسخا وبينك جاز وان  
سقى نصفين النوع الا انه لم يثبت ولا بين المقدار فقال  
ما اشتريت من الحنطة من قليل او كثير فسخا وبينك ولم يثبت الثمن  
لا يجوز وعن الامام ما اشتريت من انواع التمرة فسخا وبينك  
فقبل ذلك صاحبه جاز رجل له طعام ولاخذ انصافا فطأها  
واشتركا واهدا جاز ومن الاخذ فسخا فسخا بينهما انصافا كالباع  
وذكر في موضع آخر يقيم الثمن على قيمة الجيدة والردى عبد  
بين رجلين اشتركا شراكة عيّن او مفاوضة جاز وعن النخاع  
ليس لاحدهما ان يسافر بحال الشراكة بلا اذن الاخر فان سافر

مطل  
قال احدى الشريكين اشترى  
عند نفسه

مطل  
الوكيل يملك عذله  
نفسه بخلاف  
احد الشريكين

وهلك فيه

وهلك في يده لا ضمان فيها لا محل ولا مؤنة ويضمن ماله محل ومؤنة  
فان لم يكن له محل ومؤنة واشترى بعد السقوط ربح او وضع  
فان قيس ان يكون الربح له قال كلف انترك القياس فان  
هلك ضمن وان ربح فليكون بينهما وان كانت الشراكة في المال  
كلها لاني ماله نفسه مفاوضة كانت او عيّن ان يسافر  
بيع المفاوضة من لا يقبل له شراوته ينفذ على المفاوضة اجماعا  
اما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده رجلان لهما على رجل الف  
من عن عبد فاحدا احدى حصته نفسه لم يجوز وعنده يجوز فلو  
ان الغريم يحل للذي احدى حصته مائة فلتدري ان ياخذ منه  
نصف ذلك وهو عسوف فاذا اخذ منه ذلك كان للذي محل  
له المائة ان يرجع على الغريم بمثل ما اخذ منه ومن حصته الذي  
لم يؤخذ لان غير المؤخر اذ اخذ من المؤخر صار للمؤخر  
من حصته مثل ذلك الا يري ان الغريم لو قبل للمؤخر كل  
حقه فاحذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع  
على الغريم بالذي اخذ منه من حصته شريكة وذكر بعد هذا  
ان المؤخر اذا رجع على الغريم بحين يقيم هذا بينهما على  
عند اسهم للمؤخر سهم وتسعة لغيره ولو ان الغريم حين  
عمل للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه ولم يرجع على الغريم  
ففسخ افضى غير المؤخر من الغريم كان للمؤخر ان يشترطه  
فيها ويكون بينهما على عشرة للمؤخر سهم وتسعة دين  
مشارك لثلاثة على ان غاب منهم اثنان وطلب الثالث  
الحاصد حصته بحسب المديون على الدفع واحدا المتفاد وضيق  
لا يملك فسخا حال عيّن الاخذ لانه وكيل احد شريكي المفاوضة  
استعار دابة ليدركها الى كذا فبكرها شريكه فعطيت فانها  
بغير ان لان صاحبا لم يرص بركوب عبيد المستعير وكان  
هذا ضمان اثنان فبكرها وان كان ركبها في حاجة فسخا كان  
الضمان في ماله وان ركب في حاجة نفسه بغير ان لما قلنا  
الا انما ان ادباه من مال الشراكة يرجع الشريك على الداب  
بحصته من ذلك وان استعار احدى دابة ليعمل عليها طعامه  
الى كذا فبكرها شريكه مثل ذلك الطعام من خاصته او  
المشترك لا ضمان عليه لان في الاعارة للحل لا يقيد التقييد

مطل  
احدهما اخذ حصته  
من عن صاحبه شريك

مطل  
ومن اثنان فبكر احد  
من المديون حصته من العري الشريك

مطل  
اخذ دابة غارة فبكر  
شريك المستعير ركبها

مطل  
استعار دابة فبكر  
عليها طعامه



خلافاً للدكوب ولو استعار احدكم ليجل عليها عدل زكي فجل عليها  
 شريكه مثله لا يقين ولو عمل عليها ظيالة تضمن لا خلافاً الجنس  
 ولو عمل الشعيير مكان الخطنة لا يقين لانه احق وكذا لو كان  
 شريكك عنان فاستعارةها احدكما فاجاب فيه كاجواب  
 الاول **كتاب الطهارة** ثلثة فصول الاول في صوارها  
 فيه ثلثة احكام الاول في الفاظها وبشرائطها من بشرطها  
 الثاني في مباح في مباح كمثل القصة وقصته فيما لا يحلها وهي  
 دار من رجلين لم يجز عندهما خلافاً ولو قال وهبت الدار  
 ثلثها لهما او ثلثها لهما لا يجوز عندهما وعند من يجوز والصدقة  
 على فقيرين على هذا قال احد الشريكين لصاحبه وهبت لك نصيبي  
 من الربح ان قايماً لا يبيع وان ثالفاً يبيع وهبت لرجلين درهماً  
 صحيحاً يجوز في الصحيح ولو بيع درهماً قال لرجل وهبت منك  
 درهماً منها ان كان مستوعبين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان  
 في الوجه الاول تناول واحد منهما وهو محمول وفي الثاني  
 تناول قدر درهم منها وهو مباح لا يحل القصة دفع الى رجل  
 وقال ايها شئت فلك والآخر لا يملك فلان ان يثن قبل  
 ان ينفذ فاجاز والاولا لانه على احد الف ينفذ والف غلة فقال  
 وهبت منك احد المالين يجوز والبيان والى ورثته يعيدونه  
 وهبت عبده على ان يعتقه صحته الهبة وتطل الشرط ولو وهبت  
 على ان الموهوب لم باختيار ثلثة ايام ان اختار الهبة قبل ان  
 يتفرقا جاز ولو ابراءه على ان يباختيار ثلثة ايام صح الابراء  
 وتطل خيار الشرط وهبت جارية لأمهاته والجارية في الدار  
 لا تحضرهما فقال قبلت لم يجز صح تكون حصنهما ولو كانت  
 العين الموهوبة عبدة ودية فقال الموهوب وهبتها منك فقبل  
 وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد  
 الاقتراف ان يباخره صح وان يغير امه لا وفي الجنس صح  
 قال لآخر وهبت منك هذه العين فقبضه الموهوب له بحضرة الواب  
 ولم يقبل قبلت صح ولم يقبض لكنه قال قبضت بصيرتها قبضاً عند  
 مجرد خلافاً للثاني وهبت داراً من مباح اليها هبت ثم وهبت المباح  
 بعد ذلك ان وهبت الدار ولم يملكها صح وهبت المباح وسلمها  
 اليه جاز وان وهبت داراً من مباحها ثم وهبت المباح لم يجز وهبت

مطلق  
 حمل الشعيير مكان الخطنة

احوال الهبة

مطلق  
 الصدقة لا الاثني  
 كالهبة ايها

ط  
 ان كان بائنه

لرجل ثياباً

لرجل ثياباً في صندوق وسلة مع الصندوق فليس يقبض يقبض  
 على ابن صغيره يد ايركاه فيها مباح او هو يسكنها بجباله او فيها  
 ساكن بلا اجر ولم يغيرها جازت الصدقة وان فيها ساكن يغير  
 لم تجز الصدقة وهبت لابن الصغير داراً او فيها مباح الواهب او  
 يقبض لابن الصغير يد ايركاه فيها مباح الاب او الاب ساكنها  
 يجوز وعليه الفتوى وهبت دارها من زوجها وهي كنه فيها  
 مع الزوج جاز اشترى عبداً او قبل قبضه وهبت من رجل او من  
 وامره يقبضه جاز قال لآخر ابن حمزي ترا فهو هبة بشرط  
 فيها القبض ولو قال ترا است فاقترار جميع ما املكه لفلان  
 منه بشرط فيها القبض وقد مر ما هو احق والاختار **الجنس**  
**الثاني في هبة الدين** وهبت له ديناً على رجل امه يقبضه جاز  
 استأنا وان لم يأمده لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين  
 او وهبه جاز والبنت لو وهبت مبرها من ابيها او المرأة وهبت  
 مبرها التي على زوجها لا تبني الصغير من هذا الزوج ان امه  
 بالقبض صح والاولا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين عند  
 عبده ودية قال له مولاه وهبت منك ولم يقبل هو قبلت ان قال  
 العبد او مات فمن الواهب غريم الميت وهبت الدين من الوارث  
 صح لانها هبة من عليه الدين حكماً لانه ان لم يكن في التركة دين  
 مستغرق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستخلاص الا يرى  
 انه لو تزوج امه من التركة المستغرة لا يبيع ولو ردت الوارث الهبة  
 يردت بالردة خلافاً لمحمد وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبت  
 للميت فردة الوارث ولو وهبت لبعض الورثة فالهبة لكلهم  
 لو ابراء الوارث صح ايضاً وهبت ديناً على عبده جاز كان العبد  
 مديوناً ام لا فان ردة المولى قبل يرد قبل هو على اطلاق  
 قبل يرد اجماعاً وهو الصحيح قال لعنيد ابراءك مما لي عليك من  
 الدين فبات قبل القبول برئ من الدين صح اذا قال له المدين  
 ابراءني مما لك على فقال الدين ابراءات فقال المدين لا اقبل  
 برئاً بئاً على ان الابراء فيه لا يحتاج الى القبول ولكن يرد  
 بالردة وبراء الكفيل لا يرد بالردة وهبة الكفيل يرد بالردة  
 البايح لو ابراء الوكيل بالشرى يرد بالردة لانه يملك الاستفا  
 ولنهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل ينشأ له الرجوع الا ببراء

مطلق  
 يقبض الصدقة ولو وهبت  
 ليس يقبض

مطلق  
 وهبت داراً لابن الصغير  
 او تزوجها لزوجها

مطلق  
 هبة الدين ومبرها



ما دون ط



اختلفوا قال شمس الأئمة بشرط في هبة الدين من المديون قدنا  
 خلاف لغيره وذكر الصدر ايضا كذلك ابراء الدين من المديون لا  
 يصح بلا قبوله لكن المذكور في الكثر الكتب انه مذهب زفر ومذهب  
 علمائنا الثلثة عدم توقفه على قبوله والفتوى على هذا واستدل  
 الامام رحمه الله بمثلة الزيادات وهي ان الطالب اذا ابراء  
 الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بالدين اذا وهبه لا يرجع ولا  
 ان هبة الدين عليك وبراءه اسقاط والقبول بشرط في التعليك  
 والعادة قالوا هبته من الكفيل انما جعل تمليكاً وان لم يكن موجوداً  
 ولا مالاً من كل وجه تفويهاً لتصفية لا فترافاً للهبة والاسقاط  
 في حق الكفيل انما لا يفرق بينهما في حق الاصيل فلا يجعل تمليكا  
 ولا بشرط القبول وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة و  
 البراءة واحدة في انه يرجع على موكله في ابراء الوكيل عليك  
 يرتد بالرد وفي الناطق عن الثاني كما كاهه الحنفي وفي موضع  
 اخذ ذكر الناطق كما ذكرناه عن العامة عن الثاني قال المكاتب  
 وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب  
 والمال دين عليه لما قلنا ان هبة الدين عن عليه الدين يصح  
 بلا قبول ويرتد بالرد فاذا قال لا قبل لم يضر انتقاص  
 الهبة في حق انتقاص العتق فخذ فركوة مالي من الدين الذي  
 لي على فلان وعليه درهم فاخذ الدنانير مكانها لم يضر لان الزكوة  
 يؤخذ من العين كما من الدين وذكر ابن جماعة وهبت لك درهم  
 اتى على فلان فقبض مكانها درهم جاز وفي الدين المشترك لو  
 وهبت احدهما حصته من المديون صح ولو وهبت نصفه بطلا  
 نفذ في الدين وتوقف في الدين كما لو وهبت نصف العبد المشترك  
 وهذا خلاف الظاهر وظاهر الرواية ان هبة جزء من المقتضى العين  
 المشترك وتبعية ينصرف الى حصة البايع **نوع** في هبة المهر  
 وغيره قال لها وقع لا تعلم العبدية **قولي** وهبت منك مهرى  
 فقلت وهبت منك مهرى لا يصح خلاف الطلاق والعتاق  
 لان الرضا بشرط جواز الهبة لا بشرط وقوع الطلاق والعتاق  
 ولهذا لو اكره على الهبة فوهب لا يصح قال الفقيه ابو الليث  
 لا يقعان الا اذا عرف باطل قال لا خرب هبة في هذا النوع  
 على وجه المزاج فقال وهبت وقيل وسلم جاز قال ذهب الى

والفتوى عليه

قال لكاتبته  
 وهبت لك  
 بدل الكتابة  
 ولم يقبل  
 المكاتب

ط  
 وبيعه  
 هبة المهر  
 مطلق  
 اكره على الهبة

هذا فقال فداي

هذا فقال فداي تو با دا وقال دريغ بنيت لاجلها قبل ما نقول  
 لانيك في مهر امك فقال وي ما را حنان بدر بنوده است كما  
 اورا بيار اريم لا يكون ابراً لله مهر **قولي** هذه الامة لك قال  
 الثاني هذه هبة جازية تمليكها اذا قبض على كحل لا يكون هبة  
 الا اذا اوتيت قربة على ارادتها وهبت لك فزوجها هبة وهبت  
 مهرها لزوجها على ان يجعل امر كل امرة يتزوج عليها بيدها و  
 لم يقبل الزوج قبل لبراءه واختار ان الهبة يصح بلا قبول  
 المديون وان قيل ان جعل امرها بيدها فلا براء ما بين وان  
 لم يجعل فذلك عند البعض واختار انه يعود وكذا الوبراء على  
 ان يصيرها ولا يحجبها او يهب لها كذا فان لم يكن هذا استلزاماً  
 في الهبة لا يعود المهر منقراً عن السيد الى ابوها صح نسيب مهرها  
 فالهبة باطلة لانهما كالمكرهه وذكر شمس الاسلام خوفها يقيد  
 صح نسيب مهرها فاكراه ان قدر على الضرب وذكر بكر سقوط  
 المهر فلا يقبل التعليق بشرط الا يردى امرها لو قالت لزوجها  
 ان فعلت كذا فانت بري من المهر لا يصح قال المديون ان لم  
 اقبض مالي عليك صح يموت فانت محل من وباطل لانه تعليق  
 والبروات لا يحفل **الطمس الثالث** في الهبة من الصغير عن  
 لائنه الصغير كذا ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته  
 باسم لا يكون هبة **قولي** قال اعرس باسم ابني امر متزوج  
 والى القمة اقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد يكون  
 الاب قابضاً بكونه في يده او في يد مودعه او مستغيراً لكونه  
 في يد غايصة او مرمية او المشتري من سرق فاسداً وهذا  
 اذا اعلنه واستند عليه والاشهاد للخبر عن الجود بعد موته  
 والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض وان بالعتا بشرط قبضه و  
 لو في عياله والوصي كالاب والام كذلك لو الصغير في غيابه  
 ان وهبت له او وهبت له تملك الام القبض وهذا اذا لم يكن  
 للصغير اب ولا جد ولا وصيها ولا وصي وذكر الصدر ان عدم  
 الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج  
 ابنة الصغير من رجل فزوجها تملك قبض الهبة لها ولا يجوز  
 قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجدد قبض الزوج  
 يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلوان الاب ووصيه والجد وصيه

مطلب  
 المختار هبة الهبة من المديون  
 بلا قبول المديون

سقوط الهبة  
 يقبل التعليق  
 بالشرط

مهر الاب لائنه  
 المهر لائنه الصغير  
 يتم بلفظ واحد

هذا فقال فداي



كتاب النكاح في الفقه الإسلامي

غاب عنه منقطة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء  
الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في غياله أو لا وسواء  
كان دارم خدم أو أجنبيا وأن لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة  
جاز قبض من كان الصبي في حجره أو تحت يده ولم يجز قبض من لم يكن  
في غياله فإنه ذكر في الأصل من عال بيتا وهو ليس بوصي ولا ينه  
قد أبا وليس لهذا الصبي أحد سواه جاز قبض ما وهب له استمنا  
ولو أراد الأجنبي النزع منه ليس له ذلك ونسبته في تعليم الأعمال  
ولا فرق بين أن يعقل الصبي أو لا وكذا لو كان في غياله بالغ والع  
وأن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وأن أبوه حيا **نوع آخر** الأفضل  
في هبة الأبن والبنات التثنية كالميراث وهذا الثاني التثنية  
وهو المختار ولو وهب جميع ماله من أبه جاز وهو أم نص عليه  
مجد ولو قبض بعض أولاده لزيادة رسته لا بأس به وأن كان  
سواء لا يفعل وأن أراد أن يصرف ماله إلى أخيه أو ابنة فاسق  
فلا تصرف إلى أخيه أفضل من تركه لأنه إغاثته على المعصية  
وكذا لو كان أبوه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته **نوع آخر** وهب  
للصغير من المأكول شيئا يباح لله الدين أن يأكله أخذ ولهمة  
الحنان وأهدى الناس ووضعها بين يدي الصبي كتاب  
له أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وإن دراهم أو دينار أو  
متاع البيت ينظر إلى المهدى أن من اقرب الأب فللمأب  
وإن من اقرب الأم فللأم سواء قلنا في المهدى هذا الصبي أم  
لا وهذا إذا لم يقل المهدى هذا له أو لها فإن أمكن أن يرجع  
يرجع إليه فإن قال شيئا فالقول له قديم من السند وجهاً ولا يخف  
إلى من ينزل عنده وقال أقم هذا بين أولادك وأمر أنك  
ونفك أن أمكن الرجوع إلى بيان المهدى فالقول له وأن  
تقدر في الصبي للرجال فله وماله من قلها وما لغيرها ينظر إلى  
معارف الأب والأم أخذ لولده شيئا ليس له أن يدفعها إلى غيره  
إلا إذا بين وقت الأخذ أو أجازها له وكذا لو أخذت لولده شيئا  
فأبى التلبية فإراد أن يدفعها إلى غيره وأن أراد الاحتياط  
بين وقت الأخذ أو أجازها له لم يمكن الدفع إلى غيره **وحمل الصبي**  
حسنت قبل بلوغه فتشاور به لا لأبويه ولهما ثواب التعليم أن  
علما وقيل ثواب الطاعة له مع أبويه ولا بأس للزوجة أن تصدق

مطل  
قبض الصبي ما وهب له  
أن يعقل صبي

مطل  
هبة الأب لابنه جاز

في ولهمة  
الحنان و  
بيان الهدية  
لمن يكون

مطل  
حسنت الصبي  
ثوابه

من بيت الزوج  
في بيت الزوج  
في بيت الزوج

من بيت الزوج بيسير كالرغيف وهب لغيره رفا القبول والقبض  
للعبد للمولى وهب الأبق إلى دار الحرب من ابنه الصغير لا  
يجوز ولو مشردا في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا على  
البيع لأن الشرط فيه التليم والشرط فيه القبض والمرتد في  
دارنا في يد الأب حكم تصديق بعد أبق على ابن صغير لا يجوز  
وعن الثاني أنه يجوز فيما ان يحمل على الروايتين أو يحمل عدم الجواز  
على اللاتقيد بدار الحرب فالجواز على المرتد في دارنا تصديق  
بوديعته على ابن صغيره جاز لأن يد المودع كيد المودع تصديق  
بارض من مزروع على ابنه الصغير أن الزرع له جاز وأن لعنه  
باجارة لأن يد المستأجر ثابتة على الأرض فمنع التليم وكذلك  
وهب دار الأبن الصغير فيها ساكن باجر لا يبيع لأن المستأجر  
يمنع القبض لكونه لازمة فاندفع ما لو كان الساكن فيها الأب  
لأن الشرط قبضه ويده على الدار بعد قبضه وما لو كانت باعارة  
تعدم اللزوم وعند الثاني لا يجوز أن يهب لامرأة أو لزوجها  
أو لأجنبي وطها ساكنان فيه وكذا الولد الصغير الكبير وعن  
الثاني أنه لا يجوز الهبة لابنه الصغير أيضا كالأب جاز للبائع  
وذكر طاكم وهب دار لابن له أحد في الكبير والأخ الصغير  
أن قبض جازت وذكر بعد أمها باطلة وهو الصحيح لأن هبة  
الصغير منقطة حال مباحته الهبة لقيام قبض الأب مقام  
قبضه وهبة الكبير محتاجة إلى القبول فتسقط هبة الصغير فتمكن  
النسوع والحيلة أن يسل الدار إلى الكبير ويهبها منها والدته  
وقبولها من الصبي الذي يعقل ويجوز عن نفسه صحيح إذا كان  
في غياله الأب حاضر فقبض ما وهب للصغير من غياله أخلف  
**والصبي** جوارزه وعليه الفتوى وأجمعوا أن الزوج يملك القبض  
لزوجته الصغيرة وأن حضر الأب الصبي إذا لم يكن أبوه جازا  
أراد من في حجره تسليمه إلى الجارية يمنع وإن جازا لا يمنع وهب  
للصغير فعوض أبوه من ماله لا يجوز وإن عوض فلهوا هب  
الرجوع لطلان التعويض وقبضا وهب للصبي الصغير إليه لأنه  
فما لا يشغل رقبته يبقى على أصل الحرية وإذا قبضت بنت  
المالك للمولى وللواهب الرجوع إذا كان العبد قريبا لا لو  
وفي عكس ذلك عند من خالفها وهب مهرها لزوجها ومات

مطل  
وهب وهو ساكن

ما وهب للصغير فقبض الأب

الجدة

مطل  
الصبي يمنع من الجارية

لزوجها

مطل  
وهب دفعه فقبض الجارية



وهي كانت تقوم بحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام فلهذا كالحق  
 فنصح الهبة أخذ لو كونه الصغير يتأيا بملكه وكذا الكبير بالنسبة  
 وليس كالطعام يأكله على ملك أبيه لأن الأمر اذا توفى الى وجه  
 قائلها باطلم اعلمها تعارفا والأغلب البير والصلة الا اذا علم  
 بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاتفاق لعدم الاعتبار بالمال  
 عند تعارض الصيغ مسائل الشيوع والهبة في المرض وغنى وفت  
 حصته من هذا العبد لك والموهوب لم يعلم كم حصته يصح له عند  
 فقضاها فوجدها القابض وانما زائدة فوجبه للدين ١٧ او  
 البايع ان الدراهم صحتها النقص يصح لانه مناع لا يحتمل  
 القسمة وكذا هبة الدراهم والدنانير ان اصدق يصح والا لا وهب  
 البناء لا الارض يجوز الشيوع الطاري فيها لا يبطل بخلاف الزهن  
 الا في رواية عن الثاني والشيوع الطاري في اثناء الميراث كالقاري  
 تصدق بداره على امرائه وعلى ما في بطنها وهي حامل لا يجوز جاءت  
 به لاقل من نصف عام ولا كثر من عامين فليس ما في البطن  
 كالجدار والبنت والرج ومن لا عليك بوجه من الوجوه ليكون  
 الصدقة كلها لها ولو قال تصدقت بها عليك وعلى غلاي ونفسي  
 وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى الذي في هذا البيت ففتح  
 الباب فاذا ليس فيها احد ومثله ما لو قال تصدقت بها على اولادي  
 الصغار الثلاثة واذا بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وان  
 كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها للميت وفي الواقعات الايا  
 اذا وقع لمن يملك ولمن لا يملك بوجه من الوجوه فالاياب يملكه  
 لمن يملك وعند ذلك لا شيوع فيصح واذا وقع الاياب لشخصين  
 كل منهما من يملك فالاياب لها فبذلك الشيوع من احد الطرفين  
 فيمنع حوازيها على قول من يجعله ما يغا وهب نصيبه ما يقع كالدرا  
 والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل او  
 من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن ابي ليلى وهب نصيب عبيد  
 من رجل او ثلثة وسلم يجوز لانه مما يحتمل القسمة وكذا لو وهب  
 عبده من رجلين او رجلا من عبدهما ومن اراد ان يهب  
 نصف داره مناعا يبيع منه نصف الدار فمعلوم ثم يبداء  
 عن الثمن وهب ارضه فيه زرع او نخيل او نخلا عليه ثم او  
 وهب الذرع بدون الارض او النخيل بلا ارض او نخلا بدون الخ

اذا كان  
 في الامر وجوه  
 فالأغلب

مطلق  
 احكام الشيوع والهبة  
 في المرض

فاصح

وهبة البناء

وليس ما

وهو نصيب من الدار

في بيان  
 حيلة هبة  
 المشاع

لا يجوز لان الموهوب

لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع اماكن القلم فقبض  
 احدها غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل  
 القسمة والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المصارفة وقبح  
 اليه الفاء وقال نصفها هبة لك ونصفها مصارفة فهلك نصيب حصته  
 الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل يثبت الملك بالقبض  
 قال الناطق عند الامام لا يقيد الملك وفي بعض الفتاوى بالقبض بشرط  
 يقيد فيها فاسدا وبه يفتي ونص في الاصل انه لو وهب نصف ارض  
 من اخذ وسلمها اليه وباعه الموهوب لم يحد دل انه لا عليك حينئذ  
 ابطال البيع بعد القبض ونص في الفتاوى ما هو المختار والصدقة  
 الفاسدة كالهبة الفاسدة وما يلحق به احكام العجالة في ارض غنم  
 اقد بدار لامرأته في حقته وهي حزاب وعمرتها ثم مات عن هذه الدار  
 فابن له ادعى ان العجالة بينهما وهي امها دارها وعجارتها ان  
 كان عمته باذنها فالعجالة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصته الاب  
 وان عمته بغير اذنها لنفقة فالعجالة ميراث ولها ان تعزم نصيب  
 من العجالة وسلبت العجالة لها ولو عمرتها لها بلا اذنها فلها فلا  
 شئ عليها من النفقة وهو متطوع فيه وكذا العجالة كرم زوجته وشئ  
 ابلهاها وذكر العجالة عند امرأته باذنها فالعجالة لها والا  
 فتذكر **نوع** في حصة المريض وعنده وهب لا يجزى في مرضه ولم  
 يسلمه مع مات بطلت الهبة وان كان وصية في حق الهبة فيه الثلث  
 فهو حصة حقيقة فتحتاج الى القبض وهب المريض غنما ولا مال  
 له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقص البيع ويضمن ثلثاه  
 بالسحابة وان اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له  
 غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا لان الاعاق في المرض  
 وصية وهي لا يعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل  
 موته ومات لا سحابة على العبد جواز الاعاق ولعدم الملك  
 يوم الموت وهب غنما في مرضه ولا مال له سواه ثم رجعت الورثة  
 في الثلثين لا يبطل الهبة في الكل دل على ان الرجوع مقصور على المال  
 والا تبطل في الكل للشيوع وهب المريض شيئا لا يجزى عن الثلث  
 يرد موهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع يجزى من  
 قالت لزوجه المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل  
 ميري او قالت فميري صدقة عليك بطل لانه مخاطرة وتعلق

نفذ دانه

احكام عات ملكا لغير  
 مكر دار امرأته

احكام هبة المريض

مطلق  
 الحقوق المرضي وصية

قالت لزوجه  
 المريض ان  
 مت من مرضك  
 فانت في حل من  
 ميري بطل



مطلوب  
اذلت فانت  
برئ من الدين

ولو قال الطالب لذيون اذا مت فانت بريء من الدين الذي  
عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت  
فانا بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو على طرفة كقول ان دخلت  
الدار فانت بريء مما لي عليك لا يبرأ قال لابن الصغير ابن مال  
بذاكر دم او بنام يوكردم او اذ ان يوكردم صار عليك وقال  
ظهير الدين بنام يوكردم لا يكون عليك ولا اقرارا قال طلبة  
هذه الارض لك فاذهب فاذهب فزرعها ففعل الخن فزرعها فالان  
للخن وان لم يفعل ففعل لا يكون له قال لا اخذ وهدت عبدى منك  
وهو حاضر حيث لو مديته ناله فقال قبضته جاز من غير قوله ففعل  
وبصير قابضاً عندهم وقال الثاني لا بصير قابضاً ما لم يقبض وان  
العبدى جاز فقال وهدت منك عبدى فلانا فاذهب واقبض قبضه  
جاز وان لم يفعل ففعل وبه نأخذ ولو قال هو لك ان شئت ودفع  
اليه وقال شئت من الثاني نواه يجوز دفع اليه وراهم فقال انفقها  
ففعل وهو قد من كما لو قال اصرفها الى حواجك ولو دفع اليه ثوباً  
وقال اكس به نفسك ففعل يكون طيبة لان قد من الثوب باطل  
الهيئة في مرض الموت طيبة حقيقة في حلف لا يوجب فوهب في  
مرض الموت لا يثبت وكذا لو استترى قريب في مرض موته غنى  
عليه لان لها حكم الوصية لا حقيقيتها قال لا اخذ وهدتك اليومانية  
فوهب اليوم مائة له على رجل وامره بقبضها بذاكر دم الواس  
ولم يقبض الموهوب له لان يمكن من اخذه لانه صار ملكاً للموت  
على ان لا يشاهد فوهبها قبل القبض من غيره وكله بالقبض  
فانت قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض  
فلا يقع الهيئة **الفصل الثاني** في الرجوع عنها وهب لاجنبية ثم  
تزوجها الرجوع لاني عك والمنظور وقت الهيئة والحرمة بلا  
رقم كالمصاع لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلاءين  
ولو قال الواهب العين هذا وانكره الموهوب له حلف المنكر  
صدق الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون  
عوضاً وتفسير العوض ان ياتي الموهوب له بلفظ يعلم الواهب  
انه عوض طيبة الموهوب له وهب لا اخذ ثم رجع للمواهب الاول  
ايضا ان يرجع الزيادة المتقدمة كالولد نكاحاً او سفاحاً لما  
يمنع ولا يرجع في الولد والحبل ان زاد حياً يمنع الرجوع وان نقص

غايبا

مطلوب  
هيئة الوطيفة قبل  
القبض لا يجوز  
احكام الرجوع

المحرمة بلامر  
كالرضاع لا  
يمنع الرجوع  
عن الهبة ١٢

جند

جند لا دأوى المريض حتى يبرأ او كان اعمى فابصر بطل الرجوع  
كتب القدر طاس او ضرب الحديد سيقاً انقطع الرجوع بني الدار  
على غير ذلك البناء وترك بعضها لم يرجع جعل طعام بيتاً ان البناء  
على حاله يرجع وان زاد او اقلق باباً او حصصه او طينه لا يرجع  
وان هدم البناء يرجع في الارض ولو استهلك البعض له ان  
يرجع في الباقي حتى لا على مملوك وصية دين فوهب الوصية  
للصبي ثم اراد الوصى الرجوع في ظاهر الرواية لك وعن محمد  
المنع منه ولا رجوع في الصدقة وهب جوارزم محلاً فذهب به  
الى جوار السيل له الرجوع وفي العيون ان قيمة العين فيها على  
المواوارجع وان اكثر في مقام النقل من مكان الهيئة لا يرجع  
فقد الثوب الموهوب انقطع حق الرجوع وان غسل بالادوية  
الآمالى القصار كالغسل لا يمنع وان قبض لا يرجع اذا كان  
يد يدي في العين وهب عبداً كافراً واسلم في يد الموهوب له او  
علمه القدر ان او الكناية لا يرجع ذكر الناطق عن همام انه  
ان علمه الحنذا والكناية يرجع وان هلك العوض يرجع بمثله  
او قيمته وان استحق العوض فقد ازدادت الهيئة لم يرجع  
استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهيئة لكن يرد ما  
بقى ويسترد الهيئة وهبت شيئاً ابتداءً لا عوضاً فلكل الرجوع  
غرض في بعض طيبة بان كانت الفاقصة درهما منه فهو  
منه في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار  
حمل الموهوب الى موضع اخذ لا يرجع هذا اذا كانت القيمة  
مكان الحمل اكتم وان استويا قيمة له الرجوع وقد ذكرناه و  
في التفريق لو انفق في محلها لا رجوع في الاقوال قال  
السعدى اذا كانت الموهوب شيئاً لا عمل ولا مؤنة لها حمل  
الى بلد لا يغير سعدوها او استوى فقيها ثم غلب فللواهب  
ان يرجع كما لو غلب في بلدها **الفصل الثالث** في الخطر والاباة  
والطال مال رجل شرب دابة وهي ضعيفة فاصلمها ابنت  
ثم اراد المالك اخذها وافتد وقال قلت حين التملك  
من اخذها فله او انكر ذلك وبرهن عليه الا انه او سخط  
ونكل المالك ففى للواحد سواء كان حاضراً سمع قوله المالك  
ام لا فقال الصدور وهو اختيارنا فمن ارسل صيداً وان

الرجوع في الصدقة

احكام الهبة والخطر والاباة

مطلوب  
دابة واخذ الآخر



اختلف فالقول للمالك **وأن** لم يكن ذلك حين خلاها وهذا إذا كان  
 قال جماعة معينة من أخذها منك فبقي له إلا إذا تم بلا خطاب جماعة  
 فللمالك أخذها بلا خلاف قال لأخذ ادخل الكرم وخذ من الغنم  
 وأما ياخذ عنقودا قال الفقيه لا يأخذ فذر الشيع ولو قال خذ من البئر  
 ياخذ منوين قال أذنت للناس من يجرى ومن أخذ سنن فهو له  
 فبلغ الناس فآخذوا جازأخرج سنن إلى مسكين فلم يجد فمرو  
 بالخير أن ساء دفعه إلى مسكين أخذوا أن ساء صدقة إلى حاجة  
 لأنه لم يجره من ملكه حتى قوموا إلى طعام وقرمهم على أهوية ليس  
 لأهل هذه الجوان أن يتناولوا الجوان أخذ نوع آخر أنت في حل  
 من مالي فهذا على الدراهم والدنانير وأن أخذنا كذا أو ابلا أو عينا  
 لا يحل قال لأذنت في حل مما أملك من مالي أو أخذت أو أعطيت  
 حل له الأكل والأخذ والعطاء قال طلقني من كل حق فهو لك على ففعل  
 وأبداه يدرى عند الثاني فيما علم وما لم يعلم وعليه العتوى إذا  
 البائز أو عن الحقوق المجهولة جازأخرج من أو بدونه قال جعلت  
 في حل الساعة أو في الدنيا يدرى في الساعات كلها وح الذارين  
 قال لأخذ لا أخاصمك ولا أطلب منك شيئا من مالي فملك فهذا  
 ليس بشيء قال تراجل كروم وله عليه دين ساء ولو قال عم فديان  
 مراء جعل كروم ساء عزماء ولا يدخل تحت الأبارة الطويلة وهب  
 أمه وساء لم يرجع واعتقها لم يرد العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء  
 وعن الثاني يجوز تصدق الموهوب له بعد الرجوع ما لم يملك ينقض  
 إذ قبل الحكم الموهوب باقي على ملك الموهوب له فيصح تصدقه لأن  
 تصدق الواهب المتصدق في استقبال المتصدق عليه بالصدقة فإذا  
 قال لم يرد حتى تنقض لأنه هبة مستقلة وكذا إذا كانت الهبة لذي  
 رحم كرم وكل شيء لا تنقض الحكم إذا احتضما إليه فهذا حكم وكل  
 شيء ينسخ لو احتضما إليه فأقاله الموهوب له فبقي أقالة الواهب  
 وإن لم ينقض فالإقالة فنسخ حقيقة وفيها معنى مملك مبتدأ فيها لا  
 يقبل الفسخ والآن يفسحها أطاكم بعد حقيقة فيحل لجارة وهو التملك  
 المبتدأ فلا يقع قبل القبض فإذا عمل حقيقة فالفسخ لا يحتاج إلى  
 القبض فيجوز إلى ملك الواهب بلا قبض ولا بد منها لا يمنع الرجوع  
 فيها ولا يرجع في ولدها وعن الثاني إنما يرجع فيها إذا استغنى  
 الولد عنها وعن الإمام أن الولادة يمنع الرجوع فيها والرجوع

مطلق  
 إلا برأى عن الحقوق  
 المحمول جازأ  
 مطلق

فيها بلا قضاء

فيها بلا قضاء في مرض الموهوب له يعتبر من الثلث وإن بقضاء  
 ممن الكل إذا سلمه إلى الواهب والرجوع بقضاء أو بغير قضاء فنسخ  
 عند محي في رواية الجامع وفي رواية الأصل عقد مبتدأ إذا كان بلا  
 وقضاء وعلى قول الثاني هو نسخ بكل حال علمه الطريقة بطل حق الرجوع  
 والمنفعة عن محي علمه عينا القدر أن أو الكتابة أو عملا أخذ الرجوع  
 في قولهم أراد محي بقوله في قولهم سوى قوله وذكر لفه أصلا كل ما  
 زاد أصلا حابض في العين بطل حق الرجوع وما كان لا يفعل  
 أو غلاء سوق له الرجوع لأن الزايد بفعله كزيادة صبيغ في الذهب  
 زيادة معتدية ببدل الأعراض لأجلها ولا كذلك الزايد لا يفعل  
 أحد وقال لا حق الرجوع حتى أثبت الشارع لغوات غرض وهو  
 العوض فلا يؤثر في قطعه الزيادة لها عين قائم متصل بتقدير  
 بسبب حكم الرجوع ويصير المحل كالملاك للزيادة ولو نقط المصنف  
 ينقطع حق الرجوع وتعتبر رصيفا فثبت عند الموهوب له كبرتم  
 صار شيئا فإراد أن يرجع فيه وفيه الساعة أقل من قيمة يوم  
 الهبة ليس له الرجوع لأنه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين  
 زاد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك إراد الرجوع وقال  
 كبرتم عدي وزاد ضيفا فأنكره الواهب وكذا في كل زيادة منبوبة  
 أمّا البناء أو الحياطة أو غيرها القول للموهوب له قال بصدقة  
 بها على وأذنت في قصها فقال الواهب لابل قبضتها بغير إذني  
 فالقول للصدقة قال وهب لك والذي هذا الشيخ وقبضتها بعد  
 ولو قال قبضتها في حيوة والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول  
 للوارث قالت لزوجها تصدقت عليك بالالف على أن لا تنس  
 على أو لا تنزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الف الرجوع الواهب  
 في هبته وكانت الهبة متاعا يحمل القيمة يجوز قالت لزوجها  
 وهبت مدي منك على أن كل أمدة تنزوجها على جعل أمدها  
 بيدي فقبل الزوج من ساعة جازت وللزوج أن لا يجعل أمده  
 أمدة بيدها وإن لم يقبل الزوج بطلت الهبة وهبت مديها  
 على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة كالهبة بشرط  
 العوض قال لها أبرأني عن مديك حتى أهبط لك كذا فابداه ثم أبي  
 الزوج أن يرب ما قال فالمر عليه كما كان والهبة بشرط العوض  
 بشرط بشرط الهبة ابتداء حتى لا يقع فيما يحمل القيمة ولا يثبت الملك

أحد

مطلق  
نقط المصنف للرجوع

مطلق  
في دعوى الزيادة المنوطة  
بالقول للواهب أمّا البناء  
أو قبضه القول للموهوب له

مطلق  
وهبت لزوجها بشرط  
عدم التصرف أو على عدم  
الزوج



قبل القبض وكل منهما ان يمنع من التسليم وبعد التقابض لما حكم البيع لا يكون لأحدهما ان يرجع وان استثنى ما في يد أحدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان قابضاً وقيمة ان هالكاً والصدقة بشرط العوض كالمهر بشرط وطب لعبد رجل جارية وقبض ثم أراد الرجوع والمولى غائب ان الموهوبة في يد المولى ليس له ان يرجع لان المالك ليس في يده الحاضر حتى يراه وان في يد العبد ان ياذن له يرجع وان لم يذن لا وان اختلف العبد والواهب في الاذن والحج فالفعل للواهب لان سبب الرجوع وهو الهبة ثابت والعبد يريد ابطاله فلا يقبل قوله وان يذعن العبد على الحج لا يقبل بني تنوير في الهبة لا بعد زيادة ولو خذوا السكين لا يرجع وطب عبد اصغر فتاب وطال لا يرجع لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع كما لو كان ذميّاً فحن او حنيفاً فحن ولو كان طويلاً فطال ايضا عبد الموهوب له حتى صارته قيمة ناقصة له الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالاصبع الزائدة والعبرة للمعنى ولو بني معلوقاً او ادياً لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يبطل حقه فيه وللواهب ان يرجع في بعض هبته وطب عبداً منها فعوضه احداهما عن حصته له الرجوع في حصته الاخرى والرجوع في النصف الثاني جائز ان زاد بطل الرجوع ثم ذهبت الزيادة عاد حق الرجوع **كتاب الوقف** ثمانية فصول الاول في المقيدة الوقف عند الامام على ثلثة اوجه في وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحة وذكر شرائط الصحة وفي وجه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي انه كالمنصاف الى ما بعد موته والثالث ان يذكر شرائط صحة الوقف في حيوة ويجعله وصية بولاية بان يقول اوصيت بخلعة دارى هذه او اراضى هذه او يقول جعلت ملك كذا وقفاً فنصفه فوا بعد موته على كذا او يقول بان يتوقف ملك الى كذا فيجوز من الثلث فيلزم وعند هذا الوقف جائز لازم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليف والناس اخذوا بقولهم لما شاهدوا من وقف الخليل ثم ولكن لا حجة لهم في ذلك عندهما على الامام فانه نفي اللزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم ولئن سلم انه لا يبيع عنده فعدم الصحة غير مستغنى لا فائدة بل يبيع المنصاف والمحكوم يجوز ان يبيع

الصدقة بشرط العوض

مطلوب  
حد الكبر  
لا يرجع

مطلوب  
العبرة للمعنى  
على الفقه

مطلوب  
قال الواهب اسقطت حتى  
لا يفسد الرجوع  
مطلوب  
ذهبت الزيادة له الرجوع

احوال الوقف

الوقف الموقوف

ابو حنيفة عن التابعين

في عدد حجة  
الامام الاعظم  
ابي حنيفة رحمه الله  
وتكونه من  
التابعين

سقط

في صامات  
الامام الاعظم  
رحمة الله عليه

وتسلم الصلوة لمخاضه

كنى

لا التوسعة

في نزوح الحضر

الوقف الموجود من ذلك الا قد اذكيه يبيع الطعن على سيدنا بانه لم يشاهد الوقوف في الحرمين مع انه حجة حنيفة في الوقف فيها الصلابة ولذلك حكمنا بانه من التابعين الذين اتبعوا ما في فاني اساع الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف الا ان الامام الثاني جوز مشاعاً او مقبوماً مسلماً الى المتولي ام لا بشرط التأييد ام لا ومحمد بشرط ثلثاً مقبوماً مسلماً الى المتولي مؤيداً بان جعل افقاً الى جهة لا ينقطع ابداً وذكرنا من كرامات الامام ان محمد الما غلب عليه سلطان الحق نسوي قول استا والاسناد حكماً فانقطع خاتمة بذلك ولم يقدر في التفرع بمسائل الوقف حتى دفع عليه بعض اصحابه كمالاً او غيره جعل داره مسجداً جامعاً ولا يجوز مشاعاً وبشرط التسليم وتسلم الصلوة لمخاضه واذا ان واقامة عند الامام ومحمد وكذا جعل ارضه مقبرة لا يبيع بلا تسليم وتسلم ان ياذن بالدين فيها والرباط والحوض والسقاية على هذا لا يبيع ما لم يعلم بان ياذن بالنزول والاستيفاء فاذا انزلوا واستقوامه كفي قال كمال وحديث روي عن الامام ان وقف المقبرة والطريق والقنطرة يجوز ويلزم وذكر في السيدان خلاف الامام في المقابر والطان والبيوت والحوض وجعله منزلة بمكة مسكن للحاج ثابت ايضا ما في حجة مسجداً فانه جائز اطاقاً بالكنة ومسجداً لا يبيع والامام الثاني في قوله الاول ضيق ثم وسع كل التوسيع حتى يتم بقوله وقف مشاعاً حوازم اخذوا بقوله على ما حكاه محمد الزاهد في شرح المحقق محمد يوسف وبقوله اخذ عامة المشايخ على ما حكاه في الفتاوى وان حكم حاكم يلزم بعد ما صار حادثة لنزوم وان خاف الوقف ابطاله ولم يثبت له الحكم بان لم يصادف حاكماً يجوز قضائه في المحندات كاعلى قضائنا يقول اذا بطله قاض او وال هذه المحندات اراضى بملكها وجميع ما فيها وصية مع ونصدق بمنها الى الفقهاء والاراضى بملكها بالنيط فلا ينفذ الوارث الدفع الى القاضي والوصية يحتمل التعليق بالنيط فلا ينفذ الوارث الدفع الى القاضي والابطال ولذلك يكتب في اخذ موكوك الاوقاف واذا اقر هذا الوقف الى الخراب ولم يمكن الانتفاع بها وانقضت مزارعها وحوى وترك يباع ويصدق بمنها الى الفقهاء حتى لا ينقطع الظل الى بيعه وعلمه بعد الخراب ولو وقف محذوفاً لم يباعه وكتب القاضي شهادته في صك البيع وكتب في الصك ياع فلان من لا كذا او كان



في البيع بالبيع لا يكون حكم بصفة البيع وثقن الوقف ولو كان  
 باع بغيره جازاً صحى كان حكم بصفة البيع وبطلان الوقف وان  
 اطلق الغير الوارث لا يكون ذلك نقضاً للوقف اما اذا بيع الوقف  
 ولم يصفه قاضى كان حكم بطلان الوقف والتصدق بغيره الضيق او  
 من التصديق بغيره اذا اراد الاجازة عن ملكه فوقفها اولى من التصديق  
 بغيره لانه انفع للفقراء وان اراد ان يخرج داره من ملكه فالأفضل  
 ان يبيعها ويتصدق بغيرها على الفقراء من ان يجعل غلتها وقفاً عليهم  
 لانها تكون مذبذبة لعدم من يقوم عليها وذكره شمس الاسلام في تفسيره  
 الواقف واحتاج الى الوقف برفع الى الحاكم حتى يبيع ان لم يكن سجلاً  
 وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبهما فيصح ايضاً لو وقع  
 في قبض مجتهد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقف ما اذا قال الامام  
 هو ابقاء العين والتصدق بغيره قبل هذا يدل على عدم جواز الوقف  
 كما ظنه بعض العلماء انه مذهبهم لان الغلة معدومة فلا يبيع الا يطبق  
 الوصية وما وقع عن شريح انه قال جاء الشارع ببيع الجير وليس  
 كذلك والحق ما قاله شمس الاثمة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز  
 عنده بل بشرط اللزوم لانه جعله حائلاً على ملكه صرف المنفعة الى  
 الجهة المسماة كالتجارة جائزة غير لائقة ومعنى الجواز جواز صرف  
 الغلة الى تلك الجهة وقاله مع الوقف ازالة العين عن ملكه الى  
 الله تعالى وجعله محوياً على ملك الله به وجعل نفعه للعباد وهذا  
 جائز بدون الوصية ايضاً وتفسير الوصية ان يقول جعلت اراضي هذه  
 صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعد موتى والوقف المباشر في  
 المرض كالمصنف الى ما بعد الموت في اختيار الطي وى لان التصرف  
 الواقع في المرض كالمصنف الى ما بعد الموت وتبديل ان يتدفع  
 المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار  
 الرضى ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم  
 ثم اختلف في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قبل المرد  
 به انه ليس بشرط اصلا حتى لو وقف على اولاده جازاً في القصد  
 عاد الى ملكه ان كان حياً الى ورثته ان كان ميتاً وقبل التأييد بشرط  
 بالاجماع لكن عنده ثبت مجرد قوله وقف بلا اشتراط والنقض عليه  
 لو وقف على اولاده فنجد انفرادهم بصرف الغلة الى الفقراء وقد  
 محمد لا يثبت التأييد بلا نص عليه بان جعل آخره لا ينقطع ابد كالفقراء

وقف  
 اهل البيت  
 واصل  
 الى الوقف

والشروع فيها

والشروع فيها لا يجعل الفضة لا يمنع صحة بلا خلاف وفيها يفتلها الخلاف  
 على قول الثاني لا يمنع لان الفضة من تمام القبض واصل القبض عند  
 ليس بشرط وكذا تمام ولو وقف جميع ارضه ثم استحق نصفه اوز ربعه  
 بطل عند محمد لانه علم انه وقف مشاعاً وان استحق نصفه معين لا يبطل لعدم  
 الشروع وضار كان وقف وارثين في استحق احدى ومشاع بل اخذوا  
 بقول الثاني وجازوا اخذوا بقول محمد في هذا فخرج البقية على قول الثاني  
 فقال ارض بين رجلين وقف احدى حصته ثم اقتسما فوقع نصيب  
 في موضع آخر لا يملك عليه ان يقف ثانياً بالتمتع علم ان الوقف ما وقع  
 في حصته ولو وقف في وجه سماءه لم يملك الارض لم يجز وان اجازة المالك  
 عندنا خلاف ذلك في ذكر القاضي ان الصحيح ان يحكم الحاكم لا يرتفع  
 الخلاف ولكي حكم ان يبطله وقف على جهة بعد موته وقفاً موقوفاً ان يرجع  
 لانه وصية ولموصى ان يرجع عنها قال اذا جاءه فادفعه هذه صدقة  
 موقوفة او قال ان ملكك هذه الارض فهي صدقة موقوفة لا يبيع الوقف  
 لانه لا يبيع بغيره كل ما يحلف به والوقف مما لا يحلف به فادفع التذلل لانه  
 مما يحلف به ان كانت هذه الارض في ملكي فقد وقفها ان كان كذلك  
 صح الوقف والا لا لان التعليق بالكائن بتجديد وقف المريض في مرضه  
 يجوز من الثلث الا ان يحذف الورثة ويجوز تقدير ما يخرج من الثلث وما  
 اجازة والباقي يبطل الا ان يظهر للميت مال متقد في كله اذا خرج من  
 الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر لم يفسد لم يبطل  
 البيع ويجزم الفضة فيشترى بذلك ارضاً ويجعله وقفاً على جهة الاول  
 قال اراض هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يرد عليه لا يجوز ولو  
 قال اراض هذه صدقة بعد موتى يتصدق عينيها او ثمنها بعد البيع قال  
 اراضني هذه صدقة موقوفة على ابن فلان فان مات فغى ولي و  
 ولد ولي وبيع ولم يجد الورثة فهي ارث بين كل الورثة ما دام  
 الابن الموقوف عليه حياً فان مات صار كله للسل وقف ارضه في  
 مرضه على ولده وولد ولده ولا مال سواه فثلثها وقف على ولده  
 فلا يوقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان اجازوا  
 فبين الصلح وولد الولد على السواء وقف ارضه في مرضه وهو يخرج  
 من الثلث فثلث المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف  
 المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة  
 وقف ارضه في مرضه على بعض ورثته فان اجاز الورثة فهو كما قالوا

وقف  
 اهل البيت  
 واصل  
 الى الوقف

في وقف  
 اهل البيت  
 حوزة الثلث



في الوصية لبعض ورثته والآفاق كانت تخرج من الثلث صارت  
 الارض وقفاً فان لم يخرج مقدار ما يخرج من الثلث يصير وقفاً  
 ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض  
 الله مادام الموقوف عليهم او احد منهم في الأحياء فاذا ماتوا كلهم  
 يصرف غلة الوقف الى الفقراء وان لم يوضع الوقف الى احد  
 من ورثته ولو مات احد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وفي  
 الآخرون فان الميت في قسمة الغلة مادام الباقيون من الموقوف  
 عليهم أحياء يجعل كانه في قسمة ثم يجعل سهم ميراثاً لورثته الذين  
 لا حققة لهم من الموقوف **ثاني** فيها يتعلق بالشرط في الوقف بشرط  
 الكل او البعض لنفسه مادام حياً وبعد له للفقر او بطل الوقف بمن  
 محمد وهلال لغوات معنى القربة بازالة الملك الى الله تعالى وقا  
 الثاني يصح اعتبار الاستدعاء بالانتهاء فانه يجوز على وجه ينقطع نفقته  
 الى ملك المالك ومناجى بلخ اخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى  
 تدعيها للناس في الوقف ولو شرط بعض الغلة لأهيات اولاده حال  
 وقته ومن حيث منتهى نفقته ووسط لكل منتهى في كل عام مسطراً حال  
 حيوة ومات جاز بلا خلاف وقال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة  
 لمن في تلك الحالة كاشترطها على الأحياء فيصح في حال الحيوة وان  
 كان بشرط نفسه لكنه جاز بتعاطل الوفاة كما أجاز الامام اذا  
 وقفت حال حيوة وبعد فماتى وجعل حال الحيوة بتعاطل المات  
 وقف مؤثراً واستثنى نفسه وعياله فحذاه الآفاق منه مادام  
 حياً جاز الوقف والشرط عند الثاني فاذا انقضى انصرف  
 الغلة الى المساكين وقف على فلان او اقرباؤه باعياهم جاز ماداموا  
 أحياء واذا انقضى ارجع اليه ان حياً والى ورثته ان ميتاً وقف  
 بشرط ان يأكل ويؤكل من أحب ما دام حياً ثم بعده على ولده  
 وولد ولده ونسبه انما يتناسلوا فاذا انقضى انصرف الغلة الى  
 جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال الله م  
 لو شرطه ان يأكل من وقفه مادام حياً فمات وعنده معايق و  
 وبيت من الغلة يرد الى المصروف ولا يأكل الوارث وان ترك  
 خبراً يأكله الوارث ولا يرد الى المصروف والحاصل ان كل ما كان  
 لا وصية ان يتخذ من التركة ويورثه الوارث بعد موت الواقف  
 الى الوقف لانه لم يملكه فلا يورث وكل ما لم يملكه الوصي ان يتخذ لا يورثه

وقف بالشرط

مطلوب  
يجوز الوقف على جهة  
ينقطع عليه الفتوى

الفتوى على قول  
الثاني

الى ملكه كبره

الى ملكه كبره املكه فيكون لورثته واخذ المعاليق والزبيب  
 شايح للوصي آخذ البتة جزاً او اذا شرط ان يستبدل بالوقف في  
 ساء الواقف مثل ذلك ويكون وقفاً مكارهاً له ذلك والوقف والشرط  
 جاز ان عند الثاني وكذا اذا شرط ان يبيع ويشتري بثمنه ما يكون  
 وقفاً وعند محمد وهلال جاز الوقف لا الشرط لانه على تمام زوال  
 الملك الى الله على التأييد فتم الوقف بشرط فبقى الاستبدال شرطاً  
 فاستدأ فيبطل الشرط **الفصل الثاني** في نصب المتولي وما يملكه  
 او لا طالب التولية كطالب القضاء لا يولي بالقبض مات المتولي  
 والواقف في قدره في النصب الى الواقف لا الى الحاكم وتعدى  
 الواقف الذي الى وصية لا الى الحاكم وان لم يكن وصي فالذي لا  
 الى الحاكم لان العين وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهو باق  
 على ملكه حكماً بالشارة قوله ومصدق تجارية الى يوم القيمة وانما يوصف  
 صدقته بالردوام اذا حدث الطاصل على ملكه وجعل لها بقدر حاجتها  
 فذل اشارة اليه انما مبيعات على ملكه ولو كان على ملكه كان  
 التصرف اليه كذا هنا وفي الاصل اطاعه لا يجعل القيمة من الاجانب  
 مادام من اهل بيت الواقف ممن يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من  
 يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صدقة عنه الى بيت  
 الواقف وفي حكم الوصاية والتولية لو لم يكتب جهة الوصاية  
 والتولية لا يصح وان كتب انه وصي من جهة الحاكم ولم يسم القاض  
 الناصب والذي ولاه جاز لانه صارت الجهة معلومة ويمكن الوقف  
 عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب انه وصي من جهة الشرع لا يجوز  
 وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجهلات كالوقف و  
 اجارة المتاع وكتب فيه وقض قاض من قضاة المسلمين جاز  
 مات القيمة فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلاً قاضاً غير اهل الحاكم  
 فانفق في المسجد المعروف اختلفوا في جوازه والمختار انه يجوز  
 ولا يصح ما انفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيمة وقضى  
 الى احد فوصي القيمة بمنزلة القيمة وهذه المسئلة دليل على ان القيمة تقضى  
 امراً الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي عند الموت  
 للوصي ان يوصي الى غيره ولو اراد اقامة غيره مقامه في حيوة وصية  
 لا يجوز الا اذا كانت التفويض على سبيل القوم الموقوف عليهم اذا  
 نصبوا متولياً جاز والاولى الدفع الى الحاكم والمتأخرون قالوا لا

احوال غيب المتولى

لا يجعل القيمة من الاجانب

مطلوب  
للقوم تفويض امر المدين



عدم الرفع الى حكم الزمان والواقع انه لا يجوز نصب المتولي الا لهماك فلا بد  
فيه من القضاء وصور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بحال ما لو  
جعل وصيا للصبي حيث يشترط حصة الصبي بشرط في الوقف الولاية لنفسه  
واولاده في غرض القيم وما هو من انواع الولاية فاحذر من يده الى  
المتولي جاز وان لم يشترط الولاية لنفسه واحذر من يد المتولي قال  
محمد لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصيه والولاية للقيم  
وقال الثاني الولاية للواقف وله عزل القيم حال حيوة فادامت الولاية  
بطل ولاية القيم بناء على مثلثة التسليم الى المتولي فعند الثاني الوقف  
والشرط صحيحان الا عند محمد وهلال وان جعل قيدا حال حيوة وبعد مائة  
في بصير وصيا وشايع بل احذر واقول الثاني والصدرا حذر قول  
محمد ولو اراد الواقف عزل القيم ان كان شرطا في حال الوقف ان لا  
العزل له ذلك والا لا وقد ذكره وان عذر الله استغنى في وقفه ان  
ياكل المتولي منه بالمعروف وان يוכל صدقاً له غير موقوف وعلى رضى  
عنه لم يمتنع للمتولي شيئا دل ان الاستثناء وعدم سواء والمتولي ان  
ياكل بالمعروف كما ان الامام والوصي باكلان من بيت المال والنفقة  
اداعل ولا يؤكل من ليس في عياله الا اذا شرط الواقف كما شرطه  
الفاروق فلو جعل الحاكم للمتولي ده يارده جاز اذا كان قد اصاب  
المثل وليس للمنفذ على القيم ان ينصرف ولو نصب خادما في المنصب  
ليس له ان ياكل منه الا اذا شرط الواقف وقف ولم يشترط الولاية  
لنفسه او لغيره قال هلال الولاية اليه وقال قوم لا يثبت له الولاية  
بل شرط لنفسه قال شيخنا الاشيب ان يكون هذا قول محمد لا يثبت  
التسليم لما كان شرطا عنده وبه ينقطع ولا يثبت وقال ابو الليث يسلم  
الى المتولي ينقطع ولا يثبت عند محمد فلا يملك عزل المتولي اذا لم يشترط  
حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني يملك به شرطه او  
واذا كان الواقف في غير ما مومن وقد شرط الولاية لنفسه فخرجه الحاكم  
عن الولاية وينزعه عنه وكذا الواجب عنده من علة الوقف ما يكفي  
للعمارة والوقف يحتاج اليها وامتنع الواقف عنها يأمره الحاكم بالعمارة  
فان فعل فذاك والا ينزعه عنه وان كان شرط ان لا ينزعه عنه احد  
فالشرط باطل بخلاف الشرع اذا اظلم الحاكم بظاهر الوقف فان كان في  
نزع مصلية يجب عليه احذابه دفعا للضرر عن الوقف وان جعل الواقف  
الولاية لرجل له ذلك وله نزع وان شرط ان ليس له احذاج القيم

غير اذا اراد  
الواقف عزل  
القيم ١٢

مطلوب  
اكل الوقف بالمعروف  
من التركة والموقوف  
من مال الوقف

مطلوب  
الواقف كما كان غير  
ما مومن بخبر  
الحاكم

بطل لانه

بطل لانه مخالف للشرع لان الوقفية وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل  
الولاية اليه في حيوة وبعد مائة جاز وكان وكيلنا في الحيوة ووصيا بعد المات  
وقف واستشهد وكتب الصك وقضى عليه وقضى عليه لا يقبل قوله  
وانما جئت لا يعرف اللغة التي كتب الصك يقبل قوله وان شهدوا انه قرض  
عليه ببقعة وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله ايضا وكذا في البيع والامارة اذا قل  
البايع والاشبه لم اعلم المكتوب في صك البيع والامارة قال لها جبرها  
اجعل وارك وقفا بشرط انك اذا احققت بيعها وامرت ان يكتب كذلك  
فاطلق الكاتب في الكتاب ولم يذكر بشرطها ان قرض عليها الكتاب  
ففهمت معانيه لا يقبل قولها وان لم تفهم معناه يقبل قولها كما مر في المسئلة  
السابقة وهذا كما اتينا في على قول محمد ان الوقف يبطل بالشرط واما على  
قول الثاني فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يثبت في التعريف اراد ان يقف  
جميع ماله في قرية كذا فامر بكتابة الصك ففهم بعض القطع والكلام ثم  
قضى عليه الصك وكتب فيه وقف كلها من الضياع في قرية كذا او  
هي كذا وكذا قطعاً وبذكر الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي فيها  
المكان لم يصر وقفاً الا اذا قال الواقف اردت كل ما لي في تلك القرية  
المذكورة وتلك القطعة معلومة وقف صيغة له وامر بكتابة صك الوقف  
فقط الكاتب في حين واصاب في حين فطردان اللذان اصاب  
فيهما ان كان في تلك النواحي ككتبة بينه وبين الحدود كترم وارض او  
دار للغير ببيع الوقف لانه غاية وقف ملكه وملك غيره في ملكه  
ان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجد في ذلك الموضع فالوقف  
باطل الا اذا كانت الصيغة مشهورة مستغنية عن التحديد للشبهة فيجوز  
الوقف ح وقف ارضاً او داراً ثم اراد ان يستبدل مكانها ارضاً  
له اخرى او داراً اخرى ان شرط في حال الوقف المنفعة يجوز  
له الاستبدال والا اراد القيم ان يبيع على الارض الموقوفة حوائت  
لستغله بالاجارة ليد له ذلك لان استغلال الارض بالزرع  
اليهم الا اذا كانت الارض متصلة بالمصدر وغلة الحوائت لو بيت  
يكون من ارض خالية يزرع فيها اكثر له البناء لانه انفع وحق محمد  
ما هو اعلى من هذا وهوان من الوقف لوقل ريعها للقيم ان  
يسعها وينتري بتمها ارضاً اخرى ريعها اكثر نفعاً للفقراء وجوز  
استبدال الارض بالارض صرف القيم وراهم الوقف في حاجة ثم  
انفق مثلها في الوقف يبداء عن الصمان ولو خلط دراهم الوقف

فبما يعرف اللغة التي  
كتب بها الصك

وقف  
جميع ماله في هذه القرية

في وقف ملكه  
مع ملك غيره

والاصل الا نفع يجوز



يدبراهم نفسه ضمن الكل والوقف لو على قوم مخصوص لهم نصيب المتوفى  
 بلا استطاع رأى الحاكم اذا كانا موسومين بالصالح والعفة كما  
 يملك اهل المحلة نصيب المتوفى والقيم في المسجد بلا استطاع رأى  
 الحاكم وقال الصدور لا يملكون في المستلذين بلا استطاع رأى الحاكم  
 وما انفق هذا المتوفى من اجرة الوقف لا يضمن لانه لما اخرج الوقف  
 وهو ليس بمتوفى وكانت العلة له لانه صار غنيا صبا فيكون متفقا  
 من مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظهيرى وكذا ذكره القاضى لكنه  
 قال الاولى ان يرفعوا الامر الى الحاكم حتى ينصب متوكفا قالوا  
 في زماننا الاول عدم الرفع الى القاضى لظهور الاطماع الفاسدة  
 من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصيب المتوفى والقيم بلا  
 استطاع رأى الحاكم بشرطه ان لا يواجره واليه فان اجره من  
 خارج عن الولاية ولا يدفعها مساقاة فان فعل فهو خارج عن الولاية  
 وفلان يكون واليه او شرط وقال من نازع في هذه الصدقة  
 متوكفا او قال من نازع متوكفا في ابطال هذه الصدقة فهو  
 خارج عن هذه الصدقة يجوز ويجعل على حسب ما شرطه الوقف  
 المتوفى عن جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بغزاله  
 الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضى ما على  
 المتقبلين لا ياتر فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه  
 مال كثير بحق القبالة لا يضمن امر المتوفى المؤذن بان يحكم  
 المسجد بأجر معلوم كل عام حتى اذا كان قد راجع المثل او زيادة  
 يتعاقب فيه احتاج حال الوقف الى خادم يفتح الباب ويكس  
 فاعطى المتوفى حجرة منه ليقوم بهذا الامر الى رجل بطريق الاحارة  
 جاز آية القيم الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه  
 قيم الوقف انفق من ماله في الوقف كبرج في غلته له الرجوع  
 وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو اذمى لا يكون القول قوله  
 والمخلص من ذلك ان يبيع الجذع مثلا من آخر ثم يشتره للوقف  
 المتوفى اذا انفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك  
 فان شرط الرجوع يرجع والا لا يشترى بمال الوقف دأما ثم  
 باعه يجوز **الفصل الثالث** في صحته وفساده وفيه  
 وقف النفل والسابع ان وجدت صلتى فله على ان انقضى  
 بهذه الارض على ابن السبيل فوجوه ان يقفه على من يجوز

لا ريب ان الوقف  
 ولا اهل المحلة  
 نصيب المتوفى

الطرح الفاسد  
 في قضاء زماننا

احتاج الوقف الى خادم

لا ريب ان الوقف  
 ولا اهل المحلة

في صحة الوقف  
 وقف المتوفى والناس

له وضع الزكاة

له وضع الزكاة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له زكاة ماله لان  
 هذا انذار فيعتبر بايجاب الله به وان وقف على ولد جائز والمذنب  
 باق ان مات من مرضى هذا فارضى هذا وقف فبها من مرضه  
 وباع ارصه جائز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا ان غلب  
 الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذا مات فاجعلوا ارضى هذه وقفا  
 يجوز كما لو قال ان دخلت الدار فارضى هذه وقف لا يجوز ولو  
 قال ان دخلت الدار فاجعلوا ارضى وقفا يجوز قال الرضا  
 القدورى يعطى الوقف جائزا وقف على انه بالجواز ثلثة ايام  
 قال وقف باطل عند هلال وقال الثاني الوقف صحيح والشرط باطل  
 ولو قال جعلته مسجدا على اى بالجواز فالجواز باطل وصار مسجدا  
 فله هذه صدقة نذر فيصدق بغيرها او نذر على الفقراء وان قال  
 وقف او قال وقف على الفقراء او موقوفه كان وقفا ولو زاد  
 على الفقراء بان قال صدقة على الفقراء فيكون وقفا في الالفاظ  
 الثلثة وهذا لا يشكل على قول الثاني وكذا على قول هلال لانه  
 زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء واذا نص على التأييد بان  
 قال ارضى هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع  
 مجتهدي الوقف وكذا في الالفاظ الثلثة الا ان التسليم الى المتوفى  
 بشرط عند محمد وبه اخذ البعض لا عند الثاني وبه اخذ الجمهور  
 والجواز من موقوف فكلما للوقف والخلاف فيما اذا لم يوصف الى  
 نفسه الموت هذا اذا لم يقف على انسان معين فان وقف  
 عليه بان قال ارضى هذه موقوفه على فلان او على اولادى  
 او قرابى وهم مخصوصون لم يجز وان زاد لفظ الصدقة بان  
 قال ارضى هذه صدقة موقوفه على فلان او ولدى او قرابى  
 وهم مخصوصون او لا يجوز والعلة له ما دام حيا وبعد موته  
 للفقراء قال ارضى هذه صدقة سبيل ولم يزد عليه لا يصح  
 وقفا الا ان يكون من قوم لفظ السبيل عند جميع الوقف المؤبد  
 سبيلها وكذا وقفها او جبتها او سبيلها او حرمتها او هي  
 موقوفه او محبوسة او محرمة لم يصح وان قال هذه الالفاظ  
 لا انسان بعينه بان قال هي وقف لك خاصة الخ فذلك الا عند  
 الثاني فانه يملك منه فيسقط التسليم وقوله وقف او جبت باطل  
 بشرط في اصل الوقف الاستبدال او البيع بشرط اخر بتمنيتها

في بطلان تعليق  
 الوقف بالشرط  
 خلافا ١٢

مطلق  
 لا ريب ان الوقف  
 لا يصح



وقع الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وهلال الوقف جائز  
 والشرط باطل وذكر القاضي قوله مع الثاني وعليه الفتوى لأن  
 الوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أخرى **عصب** غاصب أرض  
 الوقف وأجرى عليها المأوى صائر بها بغير إذن بالبيعة  
 أرضاً أخرى ويكون وفقاً لمكانها وكذا إذا قلنا نزلها أو صار  
 مجال لا يحتمل الزراعة بأية أو لا يفضل من موقوفها وتلحق الوقف  
 في المناقلة بأرض أخرى يفعل وإن قال الواقف على أن استثنى  
 بغيرها أرضاً أخرى إذا احتاج إلى ذلك صح استثنائها لأن الأولى وإن  
 نعت للوقف بغيرها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة  
 كالعبد الموصى بخدمته إذا قتل خطاءً وأخذ قيمته واستثنى عبداً  
 آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير عبده بالوصية ثم ليس  
 له الاستبدال الثاني بالثالث لأن هذا الحكم ثبت بالشرط وبعد  
 في الأولى والثانية ولو وقف بشرط أن يبيعها وتغيرت بغيرها إلى حاجة  
 لا يصح الوقف في المختار **ق** لو شرط أن يبيعه ويجعل ثمنه في وقف  
 أفضل منه أن رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه وقد استثنى أن الوقف  
 على ما يملك به لأعلى ما يملكه الكاتب فيوقف المذکور  
 وغير المذکور في الصك اعني كل ما تملك به **ق** وقف الحياض تابعة  
 لغيرها يجوز أن كانت الحياض في البرج أو أن الوقف في يد خليفة  
 جاور جل يصك فيها خطوط الأئمة الأجلية والحكام المشاهير أمراً  
 وقف على كذا أو وجد لوح بخط قد يمضى وب على باب الحائط  
 أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لأن الشرع  
 قصر الحجة على البيعة أو الاقتران أو النكود وكما اختلف في الوقف  
 أن يكون بائناً على مزارع أو حصار **ق** حوز الشهادة بالتسامع والخط ليس  
 من هذه الحجة بل قد يبرر ويبرر ويفعل ويأمر بالكتابة ثم يبدله  
 غير ذلك أو يجعل وقفاً ويكتب علامة ثم يغيث أو يفتق ويد  
 لذي اليد من خبر **ق** لا يصح عليه ملكه بما ليس بحجة **نوع** فيما  
 يصلح للوقف عليه **ق** ما لا يصلح وقف ما لا يلبس أو القناطر وأصلاص  
 السوارع أو لبناؤ السقاية أو حفرة القبور أو لشراء الأكتاف  
 للفقراء من المسلمين لا يصح خلاف الوقف على المساجد طرقات  
 العادة بالثاني **ق** الأول وقف داره على فقراء مكة **ق**  
 فقراء قرية معلومة أن كانوا لا يخصصون لأجور في الحياض

وعليه الفتوى

مطلق  
 وقف المزارع يجوز  
 بغير تبرع  
 مطلق  
 حائز على خط  
 الوقف أو غيره  
 صك الوقف  
 مطلق  
 جواز الشهادة  
 بالتسامع

وقف مالا لبناء

وبعد الحان

وبعد الممات لأنه مؤبد وأن كانوا يحصون أجور بعد الممات لأنه  
 وصية والوصية لقوم يحصون أجور حتى إذا انقرضوا صار ميراثاً  
 منهم وأن في الحيوة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف  
 موقوفه لا يصح لأنه لا عرف فيه وقف على أمتهات أو لاده وعبيده  
 فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى فيها أمتهات أو لاده  
 فلا ينبغي أن يترجح منهن فإن طلقها زوجها لا يعود حقها الظاهر  
 إلا إذا كان الواقف استثنى **ق** قال من طلقها فلا ينفذ فسط  
 من الوقف وذكر الحطاف قال أرضي هذه صدقة موقوفه لله  
 على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد أبداً فإذا انقرضوا  
 فعلى المساكين أو العريان أو الزمنى فالوقف باطل في ذكر الحطاف  
 في موضع آخر مسألة العريان والزمنى قال الغلة للمساكين لا للمهاجر  
 لو وقف على قراء القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال  
 الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح **ق** قال المشايخ الوقف على  
 معلى المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقبل يصح لأن الفقهاء  
 فيهم **ق** قال ينمى الأئمة فعلى هذا إذا وقف طلبة علم بلدة يجوز لأن  
 الفقهاء غالب فيهم فكان الاسم مبنياً على الحاجة والحاصل أنه متى  
 ذكر مصراً فإنه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون  
 أم لا وقوله يحصون إشارة إلى أن التأييد ليس بشرط متى  
 ذكر مصراً لا يستوفى فيه الغنى والفقير أن يحصون بغير توكيل  
 وأن لا يحصون فباطل إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالنساء  
 في أن كانوا يحصون والأغنياء والفقراء فيه سواء وأن لا يحصون  
 فالوقف صحيح وينصرف إلى فقراءهم لا الأغنياء بهم وكذا لو وقف  
 على الزمنى منهم وقف على فقراءهم وعن الثاني أوصى بثلاث ماله  
 في أكتاف المسلمين أو حفرة قبورهم لا يجوز ولو في أكتاف  
 فقراء المسلمين أو حفرة قبور فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى  
 لو وقف على الجهاد والفقراء والفقراء الموقوف أو حفرة القبور  
 يبقى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على أبناء السبيل  
 يجوز وفيه إجماع فقراءهم وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه  
 سنا فاعلم المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحق إذا  
 كان في طلبه أو لا وذكر بكثرة أن الوقف على أقرباء سيدنا وم  
 على آلهم يجوز وأن كانوا لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى

وقف أرضه  
 على عمارة  
 مصاحف  
 موقوفه  
 لا يصح

وقف أمتهات الأولاد

مطلق  
 وقف الفقراء والفقراء والعز  
 والكثير للوقف والزمن  
 فالوقف باطل على جابر

مطلق  
 وقف لأهل البيت  
 لا يدخل الشافعي



انه لا يجوز ولا يصح وقفها لقدم جوار من صرف الصدقة لبقى هاشم  
 لكن في جوار الوقف وصدقة النقل عليهم روي ايتان الوقف على الصوفية  
 وحق في خانه لا يجوز وقال شمس الاثمة يجوز على الصوفية وخرج  
 السعدي روي اية من وقف الحضانة انه لا يجوز على الصوفية والحق  
 فخرج الكل اليه **نوع** في المنافع لا يجوز عند محمد بن يه يفيق ولو حكم  
 يجوز ان يجوز عند الكل وقف نصف الحظام يجوز لا منافع لا يحل  
 القسمة ثم يبينها بحلقها اذا حكم بصحة وطلب بعضهم القسمة لا يقسم  
 عند الامام وبنها بون وعندهما يقسم وجمعوا ان الكل لو كانت  
 وقف على الارباب و ارادوا القسمة لا يقسم حانوت بينهما وقف  
 احدى حصته فامرا ان يكتبه على لوج و يضب على باب الحانوت  
 ومنه الشريك الاخر منه ليس له الضرب الايامر الحاكم به وهذا على  
 قول الثاني واما على قول محمد لا يتأتى هذا التقريع ارض بينهما  
 احدى حصته ثم اقسما لا يجب عليه ان يقف ثانيا وان اراد الاجتناب  
 عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانيا وان كان له ارض فوق وقف بعضه  
 و اراد القسمة يبيع حصته من ارض ثم يقسم بينهما وان نصب الحاكم متليا  
 ويقسم بينهما جاز **نوع** في وقف المنقول وقفه تبعاً للفقهاء جاز  
 اجماعاً بان وقف ارضه مع العبد واليها ان الذي يعملون فيها وقفه  
 مفسوق ان كان كراعا او سلاها يجوز الكراع حسب الجبل والابل  
 وفيما سواه ان كان شتال لم يجز العادة بوقفه كالكتاب وحقه لا يجوز  
 عندنا وان متعاقبا كالغاس والقدرم والجنائز وبنها وقفا  
 يحتاج اليه من القدوري والا في غسل الموتى والمصاحف قال  
 الثاني لا يجوز وقال يجوز اليه ذهب عامة المشايخ وقف الكرام  
 وهو كالبناء والاشجار من الدار والحمام لا يجوز ثم في وقف  
 المصنف اذا وقفه على اهل المسجد يقرون انه ان يحسون يجوز وان  
 وقف على المسجد يجوز ويقرون في ذلك المسجد ذكر في بعض المواضع  
 انه لا يكون مقصورا على هذا المسجد ولم يجوز محمد بن سلمة وقف  
 الكتب واجازة بغير من يجي وهو المختار وقف بقعة على رباط على  
 ان ما يخرج من لبنها وسمها يصرف الى ابناء السبل جاز ان كان  
 ذلك يغلب في اوقافهم واذا وقف الدارهم او الدنانير والطعام  
 او ما يكال او ما يوزن يجوز ويدفع النقد وغير النقد كالمكسور  
 الموقوفون بعد البيع مضاربة او صناعة وبيع الرج حاصل الى ما

وقف على الصوفية  
 في المنافع  
 في غيرها  
 قسم الوقف  
 لا يجوز

وقف المنقول

في بيان  
 وقف  
 الكتب

وقف على  
 الوقف

وقف عليه

وقف عليه ولو وقف كرا من الحنطة على ان يقرض ممن لا بد له ثم  
 يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك ابد على هذا الوجه من  
 الذين لا بد لهم يجوز وقف ثوبا على اهل قرية لا يشاء على بقية ثوب  
 لا يجوز ولو جعل في سنة في الجهاد او في السبل على ان يحسبه ما دام  
 حيا صح لانه ان لم يشترطه كان له ذلك و جعل في السبل ايجاهد  
 عليه ان اراد ان ينتفع به في غير ذلك ليس له ذلك وان اضر لا  
 يقع الا اذا احتاج الى النفقة واجر حال لا يصل النفقة يجوز ذلك  
 المسئلة ان المسجد اذا احتاج الى عمارة واجر النقيم بعضه لينفق  
 من الاجرة يجوز وقف العلمان والجوانى على مصالح الرباط يجوز  
 ولو رجع الحاكم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز لانه يلزم  
 عليه التمسك والنفقة ولو رجع من عبد الوقف من امة الوقف  
 لا يجوز وجارية عبد الوقف في مال الوقف قال في مرضه جعلت نزل  
 كرا في وقفه ثوبا او لاصار الكرم وقفه عند هلال وقف  
 ارضا فيها ربيع ثم يدخل الزرع بلاد كرا كما لو وقف ارضا عليها  
 عبيد وبنها ان له وقفه ناخذ وقال الاسكاف ان لم يكن للزراع  
 يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بد كرا وقف دارا فيها حمامات  
 يدخلن ويخرجن دخلن اذ كن من الاهل و قال المشايخ هو  
 كرا وقف الضيقة لا يدخل البقر والعبد بلاد كرا ولو وقف الارض  
 مع الثيران والعبيد جاز كرا فعل على تصرفه في الوقف وما ان  
 ان من غلة مال الوقف فوق وقف ان من ماله ان قال للوقف فوق  
 وان لم يد كرا شيئا فميراث عنه وقف شجرة باصلها ان مما ينتفع ثمرها  
 وورثها جاز وينتفع ثمرها ولا يقطع اعضاها فان نسد اغصانها  
 قطعت فان تملا ينتفع ثمرها يقطع ويصرف ثمرها على سبيله وان بنت  
 مكانها ثانيا فزوي وقف والاخرس وان جفت بعضها وبقي بعضها  
 يباع ما جفت وبصرف ثمنه الى سبيله ويترك الرطب وقال الفضل  
 يبيع الاشجار الموقوفة وان مع الارض لا يجوز قبل القلع بيع  
 الارض و قال ايضا ان لم يكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع ايضا  
 لانه غلتها والمثمرة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف بصله  
 ارضا موقوفة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر فيها ساو يدخل استحقاقا  
 ويؤمر بالصدقة في ما كمن قال بصدقة ثمرها وتخلها  
 على المساكين فاذا لم يسر الثمرة فالارض وقف والثمره للوقف

وقف الحنطة  
 يجوز







او وجوه الطين والبر يكون وقفاً جائزاً لان البر هو الصدقة  
قال وقت من هذه الارض شيئاً كان باطلاً لان المتيقن يقع على  
القليل والكثير وكونه رجا بين شيئاً لا يجعل وقفاً عادةً بل  
مالي وقف فلم يزد وقال ابو نصر ان ماله نقداً فباطل لانه وقف  
الدرهم وان ضيعة جان على الفقراء وقيل العتق على انه لا يجوز  
بإيمان المصنف وقيل في المسئلة دليل على ان وقف الدرهم لا  
يجوز وقد مر خلافه اقول لا وقف وسكت عن ذكر اجزائه ثم ذكرها  
بعد مدة القياس ان لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقراء فبيان  
بعده صرف منهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجمال  
وذكر اجزائه عند السؤال وان ذكرها او لا جزمه ثم ذكر ثانياً  
جهة اخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الا قبل بعد التعليل ارض من  
مرجلين بقصد قابضها على المساكين او على وجه من الوجوه البر التي  
يجوز الوقف عليه ودفعها الى قيم واحد جائز على قول محمد  
ايضاً لانه لا يشوبه وقت العقد ولا وقت القبض لانه يقصد  
جملة واحدة ويسلم الى المتولى جملة واحدة ولو بقصد كل جهة  
مستاعاً وجعل كل محضه متولياً على حدة وسلمها اليه لم يجز للبيع  
وقت العقد والقبض ايضاً مستاعاً على كل منها الوقف بانفراد على  
حدة وكل من المتولين قبض حصته نصفاً شائعاً فان قال كل  
لمتوليه قبض حصته مع حصته الاخر جاز لعدم الشوب حال القبض  
وكذا ان وقف احد حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى  
متولى واحد لانه وان وجد الشوب حال العقد لم يوجد حال  
القبض لانها سلمها الى المتولى جملة وهو قبضها جملة وكذا لو  
جعل المتولية الى رجلين معاً لانهما متولى واحد وان اختلف  
جهة الوقف وهذا كله قول محمد وعلى قول الثاني يجوز الوقف  
على كل حال لعدم منع الشوب واشترط القبض فربية بعضها وقف  
وبعضها ملك اراد واقسمه بعضها ليعملها مقبرة ليس لهم ذلك  
لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان ارادوا  
قسمة الكل جان لا فاديتها التميز بين الوقف وغيره ذكره الشافعي  
في ارض وقف عليها قسماها واجزاها حصته فالاجزائهما  
عند بعض المشايخ قال مالي لاهل بيت النبي م وهم مخصوصون  
جاناً ويصرف الى سيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنها

ما  
وقف الدرهم

وقف ضيقة

وقف ضيقة على فقراء قرابته او قرابته وجعل آخر للمساكين جاز  
مخصوصون او لا وان اراد القيمة تفضيل البعض للمسئلة على وجه  
ان الوقف على فقراء قرابته وقرابته وهم مخصوصون او لا مخصوصون  
او اهدا القرابين مخصوصون والاخر لا ففي الوجه الاول للقيمة ان  
يجعل نصف الغلة لفقراء القرابة ونصفها لفقراء قرابته ثم يعطى  
من كل فريق شيئاً من شئانهم ويفضل البعض على البعض كما  
شاء لان قصداً الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه  
الثاني يصرف الغلة الى الفقيرين بعد دهم وليس لهم ان يفضل  
البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم  
كذلك وفي الثالث يجعل الغلة او لابن الفقيرين فيعطى الى  
الذين مخصوصون بعد دهم والذين لا مخصوصون سهم واحد  
لان من يخصهم وصيته ولعن لا يخص صدقة والمسئول للصدقة  
واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا مخصوصون من شئانهم ويفضل  
البعض على البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التعريف  
ينبغي على قولهما لان الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد لا يتأني  
لان الفقراء عند اسم جمع غاب المتعلم عن البلدة اياً ما ثم مرجع  
وطلب وطيفة فان خرج مسير سف ليس له طلب ما مضى وكذا  
اذا خرج واقام حنة عشر يوماً وان اقام من ذلك لا يبر لا بد  
له كطلب القوت والرنق فهو عفو ولا يحمل لغيره ان يأخذ  
حجته ويبقى حجة له ووظيفته على حالها اذا كانت غنمة مقداره  
شهر الى ثلاثة اشهر فاذا اراد كان لغيره اخذ حجة له ووظيفته  
وان كان في المصروف لا يختلف المتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة  
المحتاجه اليها كالعلوم الشرعية يحمل له الوظيفة وان جعل  
آخر لا يحمل ويجوز لغيره ان يأخذ حجة له ووظيفته وقف على  
نفسه لم يجوز ههنا وهذا هو قول محمد وعنده الثاني يجوز  
قال الطحاوي وبعد يكون للفقراء ابداً او وقف امره على كل  
موذن يؤذن او امام يؤم في مسجد بعينه لم يجوز الامام  
اسم يحمل الزاهد لانهما قرابة وقعت لغير المحل اذا الامام  
والمؤذن قد يكونان غنياً وان كان فقيراً لا يحمل ايضا والجهة  
ان يقول وقف على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او  
في هذه الجهة فاذا اخرج المسجد وحلى من اهله فالجهة الى الفقراء

مطل

غاب اهل الوظيفة

غير



فمحمون اما لو قال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز له ان  
 يبيعها ولو وقف وقفاً صحيحاً على ساكني دار مختلفة كل يوم  
 كذا ثم ات واحد من ساكنيها لا يبيت هناك ولا يشتغل باهراسه  
 فان كان له هناك مأوى فله من الوظيفة ما للسكان وكذلك  
 خرج منه النهار لطلب المعاش ولا يشتغل باهراسه لا يحرم من  
 الوظيفة وان اشتغل بالحراسته ليلاً والنهار بالتعلم ان  
 كان بعد في العادة من المختلفة واهله يبرح ان يحل له  
 اخذ الوظيفة وان اشتغل بعمل حتى لا يبعد من المختلفة  
 فلا وظيفة له وان شرط الواقف ان يعطى السكان ولم يقل  
 على طلبه العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لا ينبغي له ان  
 المراد من المطلق في الوقف المعتمد وهو الساكن الطالب  
 للعلم و اذا تهدم رباط المختلفة وبني بناء جديد من كل  
 وجه لا يكون الاقربون او من غيرهم وان لم يغيره شيء  
 الاولي الا انه ان زيد او نقص فالاقربون او الى ان كانت  
 عند فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لانه لم يجعل  
 ارضه وفقاً الساعة ولو قال اذا قدم فلان او اذا اكملت كذا  
 فلاناً فارضى صدقة يلزم وهو بمنزلة اليمين والنذر فاذا  
 وجب الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض فلا يكون وفقاً  
 ارضي هذه صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان شئت  
 فباطل وقف البناء بدون الارض لم يجوز هلال وهو  
 الصحيح وحل الحجة حوازم على خلافه سيأتي وقف الاشية  
 على الفقراء ويدفع الى الفقراء في الشتاء بتمديد وزياد بعد  
 الشتاء الى المتولى وقف البيت بما فيه من كقارة الخيل يجوز  
 ويجعل محل العسل وفقاً للبيت كما صح وقف الحمام  
 مع برجهما تبعاً لبرجها وعن الحسن بن سعيد وقف مصفاً  
 وجعلها في المسجد الحرام او في مسجد آخر وفقاً مؤتداً  
 لاهل ذلك المسجد وجب ان يكون كعامة الطريق ولا يناء  
 السبيل بقرى ان فيه جاز في قول الثاني وليس له ان يرجع  
 ولو راجع كان لكل واحد من المسلمين مناصبه فيه وقف  
 الكبر دار بدون الارض لا يجوز وقف البناء بلا ارض  
 وقد مر اذا كانت ارض القرية وقفاً على جهة القرية فبني

العلم

عليها رجل

عليها رجل بناء وقف بناءها على جهة قرية اخرى اختلفوا فاما  
 اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت المقعة وفقاً عليها يجوز  
 بالاجماع ويصح وفقاً للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتوى المجتهد  
 حوازم عن شمس الدين فوقفها ان عزمها على ارض مملوكة يجوز  
 وقفها بغير الارض وبدون اصلها لا يجوز وان كانت في الارض  
 الموقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها  
 على جهة اخرى وعلى اطلاق المذكور في وقف البيوت لا يجوز وقف  
 البناء في ارض عارية او اجارة متولى المسجد اشترى بقعة المسجد  
 داناً او حافواً لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلفوا فيه والفتوى  
 انه يجوز لان المشتري بمال المسجد لا يكون من اوقاف المسجد  
 لا بعد ام شرط الواقف فيه وذكر ابو الليث في الاستحسان بغير وفقاً  
 وهذا يخرج بانه هو المختار قرية وتحت خرب وفيها بيوت  
 مطوية بالاجر ويقرب هذه القرية فتية عامرة فيها حوض يحتاج  
 الى الاجارة ان عرف واقف البيوت لا يجوز نقل الاجارة الا باذنه ليعود  
 الى مالكه وان لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الاجارة الى الفقير  
 ويصرفه الفقير الى الخوص وقالوا لا حاجة الى توسط الفقير  
 ويجوز الصرف بامر الحاكم وقف حجارة او نغشا او مفضلاً  
 وهو العذر العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في  
 محلة تحب الحلة ولم يبق اهلها قال القاضي حبان لا يرد  
 التبر الى ورثته بل يجوز الى محلة اقرب اليها وفي رواية  
 يعود الى ورثته **في الوقف** وقف دان على الفقراء  
 يوارها الفهم لانه استغلال الموقف ولا بد للموقف منه وهدا  
 من غلها بعمارتها فما فضل فالى الفقراء ولا يمكن فيه بلا ايج  
 ويعتد القيمة لا تبطل الاجارة وانما تبطل بموت المالك لان  
 الملك انتقل الى الوارث فلو لا البطان حصل استيفاء المنافع  
 على ملك فيها لاجل فانه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا  
 لم تبطل بموت الوكيل وبطل بموت الموكل وكذلك لم تبطل  
 بموت الوصي وبطل بموت الصبي وذكر بعض المشايخ القيا  
 والاستحسان في مسألة الوكيل بالاستحسان في الاستحسان لا تبطل  
 اذا مات لان الوكيل بالاستحسان كالوكيل بالشئ اذا المنافع  
 لها حكم الاعيان فتبطل الموكل كانه ملك من جهة الوكيل فيكون

في قرية خربت  
 وفيها بيوت مطوية  
 بالاجر

موت الفقير لا يبطل  
 اجارة الوقف



للوكيل حكم المالك اما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع انما يتولد من دار في الموكل وكان عمل الوكيل في العقد لا غير وان كان الواقف هو الاجر ومات في القياس بطل وفي الاستحسان لا لانه اجرها الغني وهو الفقراء فقصار كالوكيل والقيمة اجر ثم مات واقفا اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل المدة لا يبطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو اجر القيمة الواقف ومات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجر الواجب قبل موته يرد الى وارثه والواجب بعده يثبت بغيره ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتيج اليها يعقد عقود فليكن استأجر فلان بن فلان كذا ثلثين عقودا كل عقود على سنة فيكون العقد الاقل لازما لانه ناجز والباقي لا لانه مضاف ولو اجر الواقف اكثر من عام كان الوقف دائرا او ارضيا ان خالف شرط الواقف لا يصح وان كان اجارة اكثر من عام اذ تر وانفع للوقف للزيم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف وقال الا اذا كان الاجارة اكثر من عام انفع للوقف حبان اذا كان انفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال الصدر الفتوى في الضياع بالحوان الى ثلث الا اذا كانت المصلحة عدم الحوان وفي الدفوع بغاير الا اذا كانت المصلحة في عدم الحوان اكثر من عام وهذا امر يختلف باختلاف الازمنة والامكنة وقال القاضي ابو علي لا ينبغي ان يوجر اكثر من ثلث فان فعلت جازت وصحت على هذا لا يحتاج الى الحيلة التي ذكرنا في الاجارة الطويلة انفاً وفقه ابو جعفر احتان ان يوجر الدور اكثر من عام والارض التي يزرع في كل عام كذلك وان كانت يزرع في كل عامين او ثلث او اربع او يزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستغيب الزراعة كلها مثلاً وفي كل اربع او خمس شتر في العقد ذلك المقدار من المدة المستفزة لكل في العادة لانه لو اجرها عاماً او عامين يزرع المستأجر الكل في تلك المدة ويصير الارض خراباً لا يستأجر بعدها الى مدة فننظر الوقف وكان الامام ابو جعفر الكبير يحية اجارة ضياعه بكنة اعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في اقل منه وفي الدفوع سنة لا من راحة

اجرا القيمة

ولا يجوز  
الاجارة  
الطويلة  
في الوقف

ينصرف فيه

ينصرف فيه متواليها ولا مالك يعارض ويناحض ومال الوقف وقف ضايع لقدم الطالب المزم بطله الراي ينصرف الدائم مالكا ويشهد له بالملك اذا ادعاه ولا مصلحة للوقف في امر يدعي ويؤبر الى هذا الضرر والفقير ايجاز ثلث باسنتين في الضياع والكد في غيرهما في داره موضع وتبيت وقف لا يستأجر سني لقلته بالاجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يوجر بها بالطويلة والايواجر اجرة ارض الوقف ثلثة اعوام باجر المثل ثم زاد الاجر في اثناء المدة ان اد عند كل الناس في رواية فتاوى سمعت لا يفسخ وفي شرح الطحاوي يفسخ ولكن يجب لما مضى الى الوقت المسموع بفسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يحصد يجب المسح الى وقت الزيادة وبعده يجب اجر المثل وان زاد منافع مع المستأجر في الاجرة تغتصب لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذلك في المحيط مما يؤيد هذا القيد اجر الموقوف حقايم الوقف باجر ثم زاد فيه اجر ليس المستأجر ان يفيض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل وبنزاهة يتغابن الناس فيها لان الزيادة على اجر المثل تغتصب نبي على ارض الوقف ثم اني صاحب البناء ان يستأجر الارض باجر المثل ولو رفع بناءه يستأجر باجر المثل يؤمر برفع البناء وان لا يستأجرها احدا اكثر من ذلك ترك بناءه **الفصل الرابع في المسجد** ويتصل به ارض وقف على مسجد ويجنبه ارض فاردوا الحاق شئ من الارض بالمسجد حبان ولكن بنفقون الامر الى الحاكم لبيان لهم في ذلك وكذا مستغل الوقف كالدان والحانوت لو جنب المسجد ولو كان جنب المسجد ارض رجل وصاق باهله يؤخذ ارضه بالقيمة كرها مستحقة باهله ويجنبه طريق العامة لا بأس بان يلحق بالمسجد من طريق العامة وذكر القاضي انه يلحق بالمسجد اذا كان لا يضر بالبناء اما اذا اضره العامة فلا يلحق به اهل المسجد اذا ارادوا ان يجعلوا المسجد حبة او الرحبة مسجداً او تحقوا المسجد بالباب او يحدد ثوبا يابا احدهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى اهمهم ان المخذ للصلوة الحبان او للصلوة الصيد حكمه حكم المسجد حتى يجهت به ما يجنب في المسجد وكذا احتان الفقهاء بالبيت وفيه خلا

مطلب  
الزيادة في الاجرة  
لا تغتصب

في البناء على ارض  
الوقف

المخذ للصلوة الحبان  
حكمه حكم المسجد



السباغ والمختار ان حكمه حكم المسجد في حوائج الاقداء وان افضل  
 الصفوف وفيما عداه فلا يرقى بالناس ان ادوا انقض المسجد و  
 بناء احكم من الاول ان لم يكن الثاني من اهل تلك المحلة ليس  
 لهم ذلك وان من اهل المحلة لهم ذلك ولهم ايضا ان يقرضوا  
 بالاجرة والخصية و يعلقوا القنديل لكن من مال انفسهم لا من مال  
 المسجد الا بامر الحاكم وكذا لهم ان يضعوا فيه حياض الماء للشراب  
 والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني قال تاليت ذلك في شرف فالباني  
 اوله وكذا في نصب الامام والمؤذنين و في الدباني وغشيه من  
 بعده او من غيرهم بغير مسجد في محلة اهل المحلة او من الذي  
 في العماره فالباني او من مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام  
 والمؤذنين مع اهل المحلة ان كان ما اختار اهل المحلة او من  
 من الذي اختار الباني فمن اختار اهل المحلة الاولي لا يرضى  
 ونفعه عايد اليهم وان كانا سواء فمنسوب الباني او من مسجد  
 بجنبه ماء من انكسر حائط المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى يامر  
 اهل النهر باصلاحه فاذا لم يصلحوا او انهدم المسجد يضمن  
 الحاكم قيمه ما انهدم لا ثم بعد التقدم صان وامتنع ما انهدم  
 تبرك الاصلاح مسجد بجايته ضرر يبين يكون ان يتخذ بجنب  
 حائط المسجد جرح من مال الوقف ان الوقف على مصالح المسجد  
 وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز ولو قال الامام  
 ظهير الدين على عمارة المسجد ومصلح المسجد سواء مسجد بابه  
 على مهتب الراج يصيب المطر والثلج على بابه ويضر باهل المسجد  
 لهم ان يجعلوا على بابه ظلة من مال الوقف **اذ لم يضر بالعمارة**  
**اعني المارة والقيم** ان يشترى من مال المسجد شيئا يصعد به على  
 السطح لكس الثلج وتطير سطح المسجد وليس له ان يشترى من  
 مال المسجد حبان وان شرطه الواقف لانه ليس من مصالح  
 المسجد ان اشترى ضمن ولا بناء المنارة من مال المسجد لانه لا يعم  
 الدعاء الى الصلوة واما اشترى الدهن والخصية والحشيش من مال  
 الوقف ان قاله الواقف بفعل ذلك بحسب ما يراه وان كان جعله  
 لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف تنظر الى  
 ما قبله ان كانوا مشترين منه ذلك والا قال جعلت حجر في كذا  
 سراج المسجد صان وفقا واسلمها الى المتولي وليس للمتولي ان

فتنازع اهل  
 المحلة

يهرق غلتها

يهرق غلتها الا في دهن سراج المسجد وفي الصغيرة انفق المتولي  
 على قناديل المسجد من مال المسجد جان ويجوز ترك سراج المسجد  
 فيه من المغرب الى العشاء لاكل الليل الا اذا جرت العادة بذلك  
 كمسجد سيدنا وم ولد ريس سراجا اذا وصغوه الى ثلث الليل للصلوة  
 او لغرضها لا باس مسجد له او قاف مختلفة لا باس للقيم خلط غلاتها  
 وان ضرب حانوت منها لا باس بعمارة من غلة حانوت آخر اعني  
 الواقف او لا متوك دفع الى الامام والمؤذنين ما هو من مستغلا  
 الوقف لا يجوز تركه لهما ان يسكن في ذلك المنزل وليس للمتولي  
 ان يحمل سراج المسجد الى بيته وله ان يحمل من بيته الى المسجد فيم  
 ادخل جرحه في الوقف ليرجع في غلته جان كالوصي يتفق على التبرع  
 من مال نفسه ليرجع في التركة له ذلك والاحوط ان يبيع الخبز وع  
 من غيره ثم يشتره منه ويدخله في الوقف بغير المتولي من مال الوقف  
 في عرصته للوقف او من مال نفسه للوقف او لم يذكر شيئا كان وقف  
 بخلاف الاجنب وان شهد انه بناء لنفسه كان ملكا له وان متوليا  
 فوجهه الى الوقف جناية او خراج وليس في يده ما يدفع اليه لا  
 عليك القيمة الاستدانة الا اذا كان الواقف شرط حوائج الاستدانة  
 على الوقف فان لم يجد بد امرها ولم يشترط الواقف استدانة على  
 الوقف باذن الحاكم واقرض ما فضل من غلة الوقف يرجي ان  
 يجوز اذا كان اجود للوقف اما الاتفاق على نفسه لئلا يذبح اذا  
 احتاج اليه الواقف فلا يحتمل عنه كل الاحتار ان فان فعل ذلك  
 ثم رده الى الوقف سراجا ولو خلط دهره بدهرهم فخلاصه ان يتفق  
 على الوقف تداء او يرفع الامر الى الحاكم او يدفع اليه فيشر عليه  
 في يد ارض وماء للفقراء ففضل الماء عن الارض لا يعطيه لاجر  
 بل يرسله في الدهر ليصل الى الفقراء وليس المتولي ان يقض  
 الامر الى غيره والسلطان فوض امر مسجد الى عالم له نصب المتولي  
 ولو فوض التولية الى غيره بالوصية عند الموت يجوز من الوقف  
 وصتمه لا يجوز القيمة استاجر بدهرهم ودانق واجرمه درهم  
 ضمن كل ما اعطاه **نوع آخر** حرايت المحلة او القرية والمسجد لا  
 يصلي فيه احد عند الثاني هو مسجد ابد الكوفة مسجد الا يتوقف  
 في الاستدانة على الصلوة عند وكذا في البقعة وان لم يعرف بانيه  
 واتخذ اهل المحلة مسجدا آخر لهم ان يتفقوا بينهم ونقصه في المسجد

مطلق سراج المسجد  
 والفقراء

مطلق  
 ضرب حانوت فالحان  
 باجر غير جاز

في بناء التوبة  
 في حصة الوقف

والاجنبى اذا بنى في بيتا فله ان  
 وان فادى في الوقف كان وقف  
 من الذل والكر

في النهر

مطلق  
 رهن الوقف وضمته  
 الاجور

مطلق  
 ضرب المحلة واستغنى عن الذي  
 ان عرف بانيه فله وان لم يعرف  
 البانيه لم لا يستغنى



الآخر لا ان عرف له الباقي يعود الى ملك الباقي وكذا الوصل فندلا  
او بسط بوارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملك الواثق  
وعند الثاني لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر او  
يبعها القيم لاجل المسجد قال م في فريس حبي للمهاد صاير حال  
لا يصلح للمهاد يدفعه الى واقفه او امرته ان كان لم يكن يباع  
ويشترى آخر للمهاد عليه ولا يحتاج فيه الى امر الحاكم ومن اخلوا  
في المسجد او اخلوا من اذ احرب وفتق الناس نص في او قاف  
الى حوض ومسجد آخر يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان باع  
الحاكم وان باع حوضه لا صلاح باقية لراب كاجان وعن الحلواني  
يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولى  
وان لم ينقطع النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير للمسجد لا يباع  
وعن محمد ضعف الموقوفة عن الاستغلال والقيم عند بثمنه امر  
اخرى اكثر رغبة منه له البيع وشي ما هو اكثر رغبة في الفناء  
قيم خاف من السلطان او من الوارث على الوقف له ان يبيع  
ويصدق بثمنه قال الصدر والفتوى على انه لا يجوز بيع الوقف  
اندم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد به البناء دفع المقتض  
الى الواقف او امرته احترق حانوت الوقف والسوق وحان  
بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفا وعاد الى الواقف او امرته وكذا  
الحوض في القرية او المحلة خربت حيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه  
اهل المحلة وكان ان لا يعرف واقفه فهو كاللقطه يتصدق به على  
فقير ثم يشترى منه وينفع به حشيش المسجد اخرج ايام الربيع ان لم  
يكن له قيمة لا بأس بطرحه والانتفاع به ولو دفع انسان من جيش  
المسجد جعله قطعا قطعاً بضمن بوارى المسجد خلق واستغنى  
منه ان الباسط حيا فله ان لا وارث له يجوز ان يدفع الى  
فقير او يباع ويتبعان بثمنه في يشترى بوارى اخر وكذا ان الباسط  
حيثما يجوز ان يفعل ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك ميتا  
لا يفعل ذلك الا بامر الحاكم ايضا يباح الكعبة اذا خلق لا يجوز  
اخذ يباع ويتبعان بثمنه في امر الكعبة وما يحمله الحاج هدية  
من التوس الكعبة فالاحتياط ان يدفع الى فقير ثم يشترى به  
و عيسكه بعد ذلك شربا عند كوشة الوقف في الوقف ان  
يصرف الى امام مسجد كذا صرف اليه ان فقير وان غنيا لا وكذا

مطلوب  
له البيع والشراء  
كما هو خير له

مطلوب  
ان يترك الكعبة  
بمؤخرها

لو وقف

لو وقف على المؤمنين والفقراء امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل من السنة لا يرد منه  
غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحيا وقان كان يؤتم في المسجد وقت الحيا وصفا  
كالجيزة وموئد الحاكم في خلال السنة وكذا احكم الطلبة في المدارس لا يجوز للقيم ان يضيف  
فناء المسجد للمارة والجامعة ببناء الطابوت فيه والمفروض في المسجد يكون للمسجد وما عدا من  
حذاء المسجد على شط النهر يكون للغارس على التفصيل السابق المتولى لو كان اميا  
واستاجر كائنا حساب لا يجوز اعطاه الا حرة من مال الوقف ولو استاجر كائنا المسجد  
ونقي واغلقه بحال المسجد يجوز قيم الوقف اشترى شئ لمرة المسجد بلا اذن الحاكم  
بماله لا يرجع في الوقف **الفصل في وقف على الاولاد او وقف او**  
**اقرانه** قوله ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسه باطل ولو على ان غلة ينفق عليه وعلى  
عقار ما عاش جاز الوقف والشروط اذا انقضوا يصير الى المساكين وان لم يخرج من  
يده وفي وقف هلال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها الى ما عشت لا يجوز ارضي صدقة  
موقوفة على اولادى الذكور والاثاث على السواء ويصرف الى ولد صلبه الا ان بقوا  
على الذكور لا يدخل الاثاث وما يؤخذ من ولد الصلب يصير اليه فاذا انقرضوا  
فالى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له يوم الوقف ولد صلب له  
ولد الابن يصرف اليه والابن ان كان من دون من المطون ولا يدخل فيه ولد البنت ايضا  
ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكر الخصا في عن محمد انه يدخل فيه ولد البنت ايضا  
والصحيح ظاهر الرواية لانه من ذوى الارحام قال ارضي هذه صدقة موقوفة على  
ولدى وولد ولدى ولم يزد عليه يدخل فيه ولد صلبه وولد له بغيره يشتركون في الغلة  
ولا يقدّم الحق ولد الصلب لانه يسوي بينهما في الذكر قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد  
البنتين والبنات قال في الرازي اذا وقف على ولده وولد له يدخل فيه الذكور  
والبنات من ولده فاذا انقرضوا فهو من كان من ولد الابن للواقف دون  
ولد البنت الواقف ولو على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولد  
البنت وولد الابن والصحيح ما قاله هلال لان اسم الولد كاسم ابنته اولاد البنتين  
بنات اولاد البنات ايضا قال في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد البنتين  
اولادنا يدخل فيه اولاد البنتين والبنات لان ولد الولد من ولده ولده وبنته  
ولده ومن ولدته بنته فهو ولد صلبه بخلاف ما لو قال على ولدى فان ولد البنت  
لا يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد بنتا ولده لصلبه ودخل ولد  
الابن للابن اب الى عرفا وعن محمد ان ولد الولد بنتا ولد البنت عند اميها  
وعن هلال انه اذا قال وقف على ولدى وولد له يدخل الذكور من ولد  
البنتين والبنات قال وقف على ولدى وولد له يدخل الذكور من ولد  
الى ولده وولد له فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد وجدا البطن الثالث

مطلوب  
وقف الاولاد

دام

فقه ولي حقيق



يصرف الى الفقراء لا الى البطن الثالث ان نص على البطن الثالث ايضا بان قال على فليدي  
وولد وولد وولد يصرف الى نوافله وان سفلوا ربحا وخامسا الى غير النهاية  
 ولا يصرف الى الفقراء وهكذا ذكره خلال انه اذا ذكر البطن الثالث يكون الوقف عليهم  
 وعلى كل من سفل الى اقرب لا بعد فيه سواء الا ان يذكر في وقفه الاقرب فالاقرب  
 او يقول على وولي ثم بعدهم على وولد وولي او يقول بطن بعد بطن فبنياء بما يد  
 به الوقف لانه لما ذكر البطن الثالث يتعلق الحكم بنصف النابت لا بغيره لانه  
 موجود في القرب والبعد بخلاف البطن الثاني لانه بالواسطة وقف نصيبه على وولي  
 وقال في صدقة موقوفة عليها وبعدها على اولادها تناسلوا او اذا انقضوا احد  
 الوالدين عن ولي يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي ونصها الى الفقراء واذا مات  
 الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الوقف لان الوقف عام للنسب لولا ان  
 الاولاد فادامت اصبحت نصف الى الفقراء لا الى ولد الولد وذكره القاضي  
 وقف على اولاده وجعل اخذ الفقراء فان بعضهم يصرف الوقف الى الباقي فاذا ماتوا  
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد وولد ولد ولو وقف على اولادهم وسماهم فلان وفلان  
 جعل اخذ الفقراء فان بعضهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان  
 هناك وقف على اولاده بموت واحد منهم اولاده باق وبها على كل واحد وجعل اخذ  
 للفقراء فاذا مات واحد منهم وكان حصته للفقراء وقف نصيبه على ولده وليس له نصيب  
 يصرف الى ولد الابن ثم حدث بعده ولد الصلبي يصرف الى الصلبي الحادث وينظر في  
 كل عام الى مستحقها يوم الادراك لا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا  
 وقت الوقف وهذا قول هلال وبه اخذ شيخ بلخ وقال يوسف بن خالد يدخل  
 فيه الموجود يوم الوقف ووقف غلة ارضه على ولد حديث له بعد الوقف مع وبقية  
 على الفقراء الى ان يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد نزوح الغلة ان ولد لافل  
 من نصيب غلام ياخذ هذه الغلة فاذا جاءته به لاكثر من نصف عام فلا حظ له في  
 هذه الغلة ووقف على اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده  
 ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقا وان سفل لان اسم  
 الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلثة بطون الى النوافل ما  
 تناسلوا ووقف على امرأة واولاده ثم ماتت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا  
 اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده فبصرف حصتها الى جميع الاولاد ووقف  
 على اولاده وجعل اخذ للفقراء ومات احد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان  
 ماتوا يصرف الى الفقراء ووقف على بني فلان وبنات وبنون قال هلال فهم فيه  
 سواء ووطن الامام انه لهم لا لبن قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا  
 انما يصح في بني ابي عيصون اما فيما لا يحصى بنوع ان يقال هذه المرأة من بنين فالغلة

مطلق  
 بطن بعد بطن

لا يصرف الى الفقراء  
 ولا يصرف الى الفقراء  
 ولا يصرف الى الفقراء  
 ولا يصرف الى الفقراء

للفقراء ولا شي للبنين ولو قال على فلان وولد وولد ابدا ما تناسلوا ولم يقل  
 بطن بعد بطن ولم يقل كل مات احد كان حصته لولده من هذه الغلة قال في قول  
 موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد وولد ونسبه على التسوية فان مات  
 بعض ولدا لوقف لصلبه وترك ولدا لم مات في الغلة بينهم على عدد القوم وولد  
 ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلبي اصاب الميت من الغلة كان  
 لولده ونصيب لولد الميت الذي جعله الوقف سهم والده ولو قال على وولي وولي  
 وولي ونسبهم واولادهم ما تناسلوا ابدا على ما يريد في ذلك البطن الا على  
 منهم ثم بالبطن الذي يليهم الى آخر بطن بعد بطن وكلما حدث الموت على احد منهم  
 ترك ولدا كان حصته من الغلة لولده وولد وولد ونسبه ابدا ما تناسلوا على ان  
 يقدم الا على وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا ابدا  
 لا عقب كان حصته من هذه الصدقة لمن بعده بدون ردة الى اهل هذه الصدقة ووقف  
 على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا وجعل اخذ للفقراء وله اولاد الاولاد فيهم  
 بينهم على التسوية لا يفضل الذكر على الاناث وكذا الوهم يوقف على شرط الوقف  
 على البنين والبنات فيقسم بينهم على التسوية ولو قال هذه ارضي صدقة موقوفة على  
 ولي وولد وولي ونسبهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لانه  
 وصية للوارث وعلى ولد وولد يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام الصلبي  
 حيا ففقس الغلة على عدد رؤسهم كل عام في اصاب ولد الولد فلم يوقف  
 وما اصاب الولد الصلبي فهو لهم ميراثه بين جميع الورثة حتى يثارت كلهم الزوج  
 والزوجة وغيرهما فلو مات ولد الابن عن ولد الصلبي فالغلة يقسم على عدد  
 رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلبي ما اصاب الباقي من ولد الصلبي  
 يكون بين جميع الورثة الا احياء والاموات كل من كان حيا عند موت الوقف  
 وفي وقف هلال ووقف على بعض اولاده وذكر فيه وقف في حيوة وبعد وفاته  
 لا يجوز العناد في الاصح ولا عهده وصية للوارث وانما جعل ذلك على التاميد  
 ولهذا اخذت العادة بذكره في خطوط الوقف وفي مجموع النوازل انها اعتبار  
 بوجه العناد اذا كان له وارث فاما اذا كان له وارث فاجاز او لم يكن له وارث  
 اخذ جازت مرتضى قال ووقفته على وولي وولد وولد ابدا ما تناسلوا وما  
 فاما من حصته الوارث لا يجوز وما كان من حصته غير الوارث يجوز في قول  
 الامام والثاني من الثلث لان وقف الميراث وصية فلا يجوز للوارث وجوز لغيره  
 من الثلث ووقف على فقير لا يعطى له شي ما لم يظهر عند الحاكم فقده ارضى هذه صدقة  
 بعد موت علي المسكين وهو يخرج من الثلث مات واحتاج ولده لا يعطى منه شي  
 الا اذا كان في حصته ولم يصرف الى ما عداه في دفع المتولى الى كل واحد من اولاده

مطلق  
 وقف الميراث  
 اولاده وادى احدهم  
 الفقراء







والمديون الذي جبر من ماله **وقف** على فقراء قرابة فادعى انه من اوقاف  
 الواقف فهو فقير كلف ان يبرهن على الفقر وانه من اوقاف الواقف وانه لا احد  
 يجب عليه نفقة وينفق عليه والفقير كان امرا أصليا ولا حاجة في مثله الى ابيانه بشي  
 بظاهر الحال لكنه ظاهر **الظاهر** كفي للرفع للاختلاف والمقام مقام الاختلاف قالوا  
 وانما شرط عدم من ينفق عليه لانه لا ينفق عليه بعد فنيا في باب الوقف وانما شرط  
 لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك المار وادعى عليه فيكون فقيرا فاذا  
 برهن على كل ما ذكرنا ادخله الحاكم في المصنف وقال هلال ولا يدخل ايضا بعد  
 هذا حتى يقال عنه في السر وان سأل في السر فلا يدخل ايضا حتى يستخلص تباين مال  
 مال ومالك احد يجب نفقتك عليه لان الوقف على هذين العدمين لغية بطريق الحقيقة  
 غير ممكن فان برهن على ما ذكرنا واخبره لان بغنايه منها اولى ولا يجعل مصرا قالان  
 المخبر عن الفقه يعلم ما لم يعلم الاخر ولانه ثبت قال هلال والحجة هذا الباب والشهادة  
 سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا تعلم احد على نفقة كفاه  
 ولا يحتاج ان يقول بالقطع ليس له احد ينفق عليه كما في الميراث واداروا الرجل  
 اثبات قرابة ولده او فقير ذلك ان صغره لان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم  
 يشقون فقرهم بانفسهم وهي الالة هذا كالأب فان لم يكونا ولهم الميراث فانهم  
 اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرها استحقا لانه لا يخص نفقته فان  
 قبول الهبة لهم لكن بينهما فرق فان الميراث يقبل هبة الصغير وان كانت الاب  
 حيا ولا يثبت قرابة او فقره لولا الاب حيا لانه لو انظر الاب الهبة لغات  
 الهبة ولا تقوت القرابة بالانظار فاذا برهن على القرابة او الفقر استحق  
 الغلات الماضية ثم ان الميراث والعلم من بوضع الغلة عند بوضع وينفقان عليه  
 والابوضع في يد عدل ينفق عليه وفي الوقف على فقراء القرابة زعم البعض ان  
 لاخذ عني واراد ان يخلته على انه ليس يعني ان ادعى ان له مالا يصير غنيا  
 له ان يخلته لانه ادعى امر الوافق به يلزم فاذا انكر لا يخلط لالعلم ولا على  
 السبات وادعى برهن عند الحاكم على قرابة وفقره ثم جاء بعد اكم بالقرابة والفقر  
 بطلب من وقف اخذ على القريب الفقير لا يحتاج الى اقامة البينة لان من كان  
 فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابة من الواقف  
 وحكم به حاكم ثم جاء بطلب وقف اخ الواقف لا يبرهن على اقرابة لا يحتاج الى  
 الاعادة بخلاف ما اذا برهن على فقر عند حاكم ثم جاء وحكم ان طالبت الهدية  
 لا بد من اعادة البينة على الفقير لان الانسان لا يبيع على حالة واحدة زمانا  
 طويلا في الظاهر وانما يصير الفقير في كل عام عند حدوث الغلة فلو حكم بفقره  
 ثم جاء بطلب الغلة وهو غني وزعم ان غناه حدث بعد خروج الغلة والشك

ظ  
لان الوقف

ولو قال انا لا اعلم احد

الام يقبل  
صدقة  
وان كان  
الاب حيا

قبل حدوثها

قبل حدوثها في القياس القول له لانه حادث في حال الى الاقرب وفي الاكس القول للشك  
 ويجعل الحال حكما على الماضي كما في حريان ماء الطاحونة وانقطاع في الاحارة وان لم  
 يكن حكم بفقره وجاء بطلبها وهو غني وزعم الغنا بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا  
 واستحسانا وان جاء طالبا للغلة وهو فقير **وقال** الشكاه انه غني لم ان يملوا بالله  
 ما هو غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرهم وعن اخذ شيء من عليه فاذا برهن  
 على فقره بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثانية الا ان يبدأ بفقره  
 وكان الوقف قبل حدوث الغلة فيستحق من الغلة ايضا وفي الوقف على القريب يقسم  
 الغلة على رؤس الصغير والكبير والذكر والمأنى والفقر والفقير سواء بمساواة  
 الكل في الاسم فان ادعى احد انه من القرابة ان الواقف حيا فهو اطعم لان الوقف  
 والغلة في يده والمدعي يدعي عليه حقا وان مات فخلفه الوصي الذي الوقف في يده و  
 ان له وصيان فادعى على احد حيا جاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف ضمما  
 كالميراث لانه لا ملك لهم عند الانتفاع فان برهن على المتوفى بانه قارب الواقف  
 لا يقبل حجة برهن على شئ معلوم كالاخوة لا يبرهن او الاب والام ولا يقبل  
 على الاخوة المطلقة وكذا الغومة وان قالوا لا يغله وارثا اخر اعطاه وان لم  
 يقولوا ذلك تأني زمانا لم يدفع اليه وياخذ كغنا غدها كما في الميراث فان برهن  
 على ان حاكم ببلد كذا حكم بانه قارب الواقف قال هلال سأل عن الحاكم عن القرابة  
 التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف اعطاه والا فان غاب او مات لم يرد  
 قبل التفصيل سأل المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها اعطاه والا فلا يكون نقصا  
 لغناء الحاكم الاول لانه حكم بانه قارب وكل قارب يستحق الوقف حجة لو كان  
 حكم باعطاء شئ من الغلة او بانه من الموقوف عليه بمضنية ويعطيه ايضا  
 ويحل حكم الاول على الصفة كما في الارث وذكر الحضاف هذه المسئلة الخ ويحل  
 على الصفة مطلقا ولم يذكر سؤال اليهود والمدعي قال الفقيه ابو جعفر عندي  
 لا يحكم له بالغلة وليس كالارث لان الورثة مع يثبت بحقها الارث على كل  
 حال والقرابة قد يثبت بها وقد لا يثبت بها برهن على انه قارب الواقف  
 وحكم له به ثم جاء اخذ ولم يجد المتوفى وبرهن على المقتض له الاول انه قارب  
 الواقف ايضا ان كان في يد الاول شئ من الغلة فهو ضم الشا في قدم الى  
 الحاكم الاول او الى غيره وبه اخذ هلال والقياس انه اذا قدم الى الحاكم الاول  
 يكون ضمما وان قدم الى حاكم اخر لا كما اذا لم يكن في يده شئ من الغلة وكما  
 في الوصية بالثلث اذا كان في يده شئ فهو ضم قدم الى اخر او الى الاول لا  
 يدعي عليه شيئا في يده وان لم يكن في يده شئ وقدم الى اخر لا يجعل  
 ضمما وفتح هلال بين مسئلة الوصية والوقف وقال الموصي له شيك الوارث

ياخذ كغنا



فادفعه الى الحاكم علم يكونه شرعا كالتوارث كعقيد الوارث والموقوف عليهم ليسوا شرعا  
والثاني لا يدعي شيئا ولا ينادي على الوقف انه قربة والموقوف عليه ليس بغائب عن  
الوقف فلهذا لا يكون حقا **الفصل السابع** في الدعوى والشهادة لخاصة  
الابقاف اذا ولاء السلطان ان ينظر في امور الوقف ويحكم بالبيعة والتملك وان وقف  
بقا اوله لولاية اياه لانه كالفاضل المولى والا لا ادعى ان هذه الارض وقف  
عليه لاسمع وانما يسمع من المتولي وقيل ببيع والغتوى على الاول ان الارض وقف  
في مسائل الى ان الدعوى من الموقوف عليه صحيحة منها ارض في يد غاصب ادعى بعض المصنف  
ان فلان وقفها علينا ومات وهو عليها يقضي بالملك لا بالوقف على فلان لانه  
يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعقل بان الدعوى لم يسمع ومنها قوم ادعوا ارضا  
بابها وقف فلان علينا لاسمع لان المالك لا يوقف ما لا يملك ولم يعقل لعدم صحة  
الدعوى وكذا لو شهدوا انه اقر واستدنا انه وقف هذه الارض وقف صحيحة  
وكانت في يد غاصب مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكا يقبل ويقضي  
لهم يكونه وقف واستدع من يد الغاصب وهذا صحيح في صحة دعوى المصنف  
ولو لا ذلك كانت الشهادة بلا دعوى وانه لا يقبل في حقوق العباد ادعى ارضا  
يعدها ارضا وقف او وقف عليه لا يقبل ولا تخلف للتناقض ولو برهن على  
ارضا وقف يقبل بالحق الدعوى بل لان البرهان يقبل عليه بلا دعوى  
كشهادة على علق لانه في المختار وكذا الموادعي البايع ارضا وقف على سحر كذا وبرهن  
يقبل وينقض البيع وبه يأخذ وقيل لا يكون البايع منافقا والاول اصح ولو لم يقبل  
وقف على كذا لا يقبل احذره الشيخ ودعوى المتولي ايضا يسمع وان لم يكن له متولي  
نصب السلطان متوليا يدعيه بغيره ويثبت الوقفية ويستدعيه بغيره  
يدع ارض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الوقف اما لعدم صحة الوقف  
على قول او لعدم التسليم على قول محمد اولان الوقف احق بالمصرف والولاية من  
غيره عند الثاني ادعى عليه كذا في يده فزعم ذو الولاية وقف على كذا وليس له ادعى  
بشيء على ما ادعاه وارا تخليف ان اراد ان يأخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك  
وان اراد اخذ قيمته لو نكل له ذلك في يد اخصه ضيق في يد الغائب ياخذى ادعى  
على اخصه متول ارضا وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قال ارضا وقف رجل  
واحد على كذا وقف واحد او كانت ملكه فيقف على اخصه والغائب بغيره  
وان قال وقفها وقف متوقفا يقضي على اخصه فقط وقيل في المسئلة نفى  
اشكال لان هذه المسئلة اختلفت بمسئلة احد الورثة ومنها انما يقضي اذا كان  
العين في يد الوارث الذي احضره نص ابو الليث ان احد الورثة انما يجعل  
حضا من الكل لو التركة في يده وان احضر وارثا ليس العين في يده لا يقع الدعوى

ادعى متول  
شبهة ارضا  
وقف رجل  
وبرهن

عليه ولا

عليه ولا ولا القضاء فعلى هذا ان يلزم ان يقضي على اخصه لا غير في الورثين  
جميعا ادعى ارضا على ذي اليد ارضا ملكه باصلها وبنائها فزعم المدعى انه وقف على كذا  
وبرهن عليه في كذا بها فزعم المدعى ان اصلها وقف على كذا او بناءها بطل الدعوى  
واحكم قال صاحب المحيط وينبغي ان يسأل المدعى ان هذا الوقف منك او من غيرك  
ان قال من جنبي بطل القضاء وان قال من جهة غيري لا يبطل وقفه صحة ضيقة  
ومات غيا رجل وادعى ارضا له فادعى بعض الورثة واستخلف ونكل لما يصدق الوارث  
على ابطال هذا الوقف ويقيم هذا الوارث المقتدر له حقيقة من الضيقة من ترك  
الميت في قوله من يدعي العقار يثبتونها بالقصة **الفصل الثامن** في موقوفه عليه ما غار ارضا  
فبعض الموقوف عليها سبع سنين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطلب النسخة  
من الغلة وان لم يكن الغائب قريبا الا انها كانا اهداه معا فذلك وان اهدى احد  
كانت الغلة كلها ولا يطالب بل يصدق حصته الغائب ارض في يد ورثة اقر  
ان ابراهم وقفها وذكر كل منهم حصة اخذى يقبل قولهم ويصرف حصة كل الى الوجه  
الذي اقره اياه وولاية هذا الوقف الى ان تم تولى من شاء ولو في الورثة صفا  
وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويخط الغائب **الفصل التاسع** في الشهادة  
شهدوا بانه وقف ولم يذكر الوقف والوقف قد تم او المصنف يقبل  
ويصرف الى الفقراء شهدوا بانه وقف على نفسه وعلى اخصه لا يقبل لا في حقه  
ولا في حق اخصه ولو قال اهدى ارضا وقف على زيد والاخذ على عمر ويقبل ويصرف  
الى الفقراء شهدوا بانه وقف ارضه ولم يحد لها ولكنها بغير ارض لا  
يقبل الشهادة لجواز ان يكون ارض اخذى وان يتنازع عرفنا يقبل وكذا  
لو قال لا يعرف له ارضا اخذى لجواز ان يكون له اخذى ولا يعرف له ولو  
قال لا استندنا انه وقف ارضه الذي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت  
شهادتهما لانها شهدا على وقف ارض بغيرها لكن لا يعرفان اسماء حيران  
الحدود شهدا ارضا وقفه بعد حيوة والاخذانه وقفه ففان لا يقبل  
لان ارضا شهدا بالتمليك والاخذ بالتمليك شهدانه وقف فغير ارضه وذكر  
حدودها وقال لكتنا لا نعرف ان هذا المير ودبائ كان يقبل ويصرف المتولي  
بان يبرهن ان الارض التي يدعيها هذه شهدا ارضا وقفها على الفقراء  
والاخذ على المساكين يقبل لا يتقافهما على وقف يصرف الى الله شهدا ارضا  
انه وقف في حقه والاخذانه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف  
في الصحة حتى كان الاقدار والتسليم الى المتولي شرط او التنازل جعله كالوصية  
ولم يشترط فيه التسليم الى المتولي وادعى ان الوقف في الصحة والمرض على  
السواء فحصل الاتفاق على امر واحد لا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض

نقض القضاء

ان كان الموقوف الذي يقضي الغلة  
وهو الغلة كان للغائب  
الوجود ما تركه الميت  
بعضه من الغلة



فيما لا يخرج من الثلث به لا يبطل الشهادة كما لو شهد أحدهما أنه وقف من ثلثه الآخر  
وأخذت وقف بها يقبل على قول من يميز وقف المشاع **الفصل الثامن** في  
الموقوفات وقفاً أرضاً واشتق منها أن خاص فيها وارثه أنها وصيته من ثلثه وقفاً  
جاء عند الامام ويكون وقفاً من الثلث الخاص وأن لم يجامع من الكل قال لا يجوز  
هذا الشرط فيكون من الكل لأن الوقف صحيح في الحال ولا عليك المتولي الاستدانة على  
الوقف للعمارة وما لا يحصى عن مائة عشرة وعن المائة وعلى ما هو عند  
المصنف وقبل أربعين وقبل ثمانون والقوي على أنه مفضى إلى أي طاعن مني محمداً  
ثم بدا له أن يفيض سقفة ويجعل سقفاً أخذ بأخذه ويشترى للمسيح أحد أئمة آخر  
مكاتبه ليس أن يبعها ويبيدها ويشترى به للمسيح أحد أئمة فإن خرب طعنا  
المسيح وترك الناس الصلوة فيها قلنا في أن يفيضه ويتفق به كبقارى المسجدين  
خلق ولا يتفق به فأراد المالك أن يصدق بها ويشترى بها أحد أئمة ذلك وأن  
المالك غائباً فأراد أهل الحلة أن يصدقوا بها ليس لهم ذلك أن كان له قيمة فإن  
لم يكن لها قيمة لهم ذلك أراد أهل الحلة أن يخلوا المسجد إلى مكان آخر أن تركوه  
حيث لا يصلح لهم ذلك والألا وقف وشرطت ما دام حياً على قول يبطل الوقف  
عكس الشرط والقوي على أنه يجوز الوقف وقف معتبره وشرط أن يدفن فيها أو خاناً  
بشرط أن يسكن فيها أو ينزل جازاً بشرط أن ينفذ أو يشترى للمسيح ثم استغنى عنه  
إلى المالك أن المالك حياً والى ورثته أن ميتاً وعلى قول الثاني يباع ويصرف عنه  
إلى جوارح المسجون استغنى هذا المسجون يصر إلى مسجد آخر خرب الوقف يجوز أن  
يجعل إلى موضع آخر وعن محمد بن بشرى يوارى للمسيح ليس له أن يأخذها وإن  
اشترى خيراً أو قناديل المسجون أخذها أن استغنى عنه وعن محمد بن بشرى أن يأخذ  
القبيل أيضاً خرب المسجد لا يحتاج إليه القيمة أن يصره أو قناديل إلى مسجد آخر وإن  
استغنى الخوض عن العمارة وهذا مسجد يحتاج إليه لا يصره غلة الخوض إليه وفي الظاهر  
مسجد عشق لا يعرف بانيه لأهل الحلة يصره وصرف ثمنه إلى مسجد آخر ولا يجوز للقيمة  
أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً أو مستغلاً ولا أن يصره في بناء المسجد أو أن يصره  
المسيح على أهله جازاً للميت أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا  
حاجة لا يصره مسجداً حتى وعوى في المسجد والباقي غائباً حكم على بعض أهل  
المسجد حكم على كلهم وفرض المسجد بالآخر من البناء وقف على والده وشرط أنه أن  
عز عن مساكه يصره أن بشرط في الوقف يبطل الوقف عند النسخ الوقف صحيح  
والشرط باطل وإذا أجزأ الموقوف عليه الوقف أن كان كل الأجله بان لم يكن  
له شريك ولم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة جاز في الدور والخواص في  
الأرض أن الوقف بشرط البداية باطنج والعشر لم يكن أن يواجر لانه لو جاز

أي خضر بانه  
وظهر أن  
ينفق سقفة

مطلوب  
سواء هل ثلثه  
أراد أن يجعل المسجد  
إلى مكان آخر

مطلوب  
لا يجوز للقيمة  
أن يجعل  
شئاً من  
عند

كان كل الأجله

كان كل الأجله فليزيم بطلان شرط الوقف وأن لم يكن شرطه أن يواجر ويصر  
نفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلثة أو أربعة فأرادوا  
المهاجرة أن الوقف بشرط ما ذكرنا لا يجوز ولا يجوز وعن الثاني أنها أن عشرية  
فليس ذلك أن خراجها لا لأن العادة بشرط البداية باطنج في الغلة فالمهاجرة  
ليزيم أن يكون الخراج في ذمة المصروف فليزيم بشرط الوقف ولا عليك  
المصروف السكنى في دار أو حانوت وقف عليهم بدليل ما ذكرنا بوجوه أن أحارة  
من المصروف يجوز ومعلوم أن استجارة دار له حتى السكنى لا يجوز في أزهاده كل  
ذكرناه وفي النوازل وقف عليه غلة دار ليس السكنى وإن وقف عليه السكنى  
لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للميت ولا غيره رهن الوقف فإذا رهنه وسكنه  
المترين يجب المثل لأجل الاستغلال أم لا وكذا أمثوله لوباعه وسكنه ثمويه  
ثم أن متولياً أحد أسرة منه فعله السكنى فيه أجزأه هذا هو المختار وقصر الباع  
الظلمة عن الوقف حياً طاً وان ظاهر الرواية خلافه قال صدر السلام عقيب  
أرض وقف وزرع عليه حصه الوقف وإن لم يكن معة أحد الغاصب الوقف  
الأجله وفي المنقط جعل الطاعن لقيم المسجد أحد المثل جاز وطاعن المسجد ما بشرط الواو  
والأليس المحاكم أن يجعل له طاقونة في يد مفاطع لا يحتاج إلى قيم ليس للميت غيره  
متولى الوقف قام بعمارة وأراد أن يأخذ لكل يوم أحد أئمة ليس له ذلك جعل  
أرضه صدقة على الفقراء ولم يقبل حقوقها يدخل البناء لا الذرع النبات والبقول  
والدياجين وعلى كلها للوقوف فما يقطع كالطريق في كل عام للوقوف وما في  
كل ثلث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يصره المستقبل ولو قال يحقوقه  
فالتمذات التي يكون على الأشياء يدخل في البيع لا يدخل في الورود ومعناه  
والأرطاب كالقنطرة وغنزة القطن يكون للوقوف وما كان من أصولها فهو  
داخل في الوقف وليس للميت في الوقف أن يقطع الأشياء الممنعة ولا أن يصرها  
وما لا ثمة له ببيعها للقطع أرض وقف على الفقراء ليستأجرها رجل من المتولى وخرج  
فيها السنين ومخمس ثم مات المتأجر قال لا شيء لورثته ويؤمرون بقطعها أو  
ليس للورثة الرجوع بما زاد السنين فيها وقف شجرة بأصلها صح إذا سلمها إلى  
المتولى شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للميت أن يبيع التي بل يواجر  
الدار لانه إذا باع الشجرة لا يبيع الوقف ولو أجزأه أربعين في كرم الوقف شجرة بغير  
ظلمها بثمار الكرم أراد المتولى قطعها أن كان ثمرها يزيد على عذ الكرم أي ما  
يقص ليس له القطع والآله ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف أن أخذها لأرض  
له ذلك وأن كان في أبقائها تقع الوقف ليس له القطع **باب الأضحية**  
فيه سبعة فصول الأول في المقدمة الأكل قبل صلوة عيد الأضحية المختار لا يكره

مستدبر في الحج  
ولا يجوز للمنول  
ولا الأضحية

الوقف  
فلا  
عشر

أحوال الأضحية



مطلوب  
الاصحح واجبة  
عند عامة الخليفة

ولكن سمي ان لا ياكل الاصحح واجبة وذكر الطي وى اما سنة عندها والاصحح ايامها  
افضل من الصدقة بتمها كالطواف في حق الغريب افضل من الصلوة ونظرها ان  
يكون مقبلا في مصر او قرية والوقت **الفصل الثاني** في نضابها وقال الامام  
من ملك ما في ورهم او فريسا او به غير مسكنه وبنائه الذي يلبس المشاع الذي  
يحتاج اليه الى ان يذبح الاصحح يح عليه والعنا والفقر والولادة والموت اعنا  
بغيره احد ايام الاصحح فلو كان نضاب في اول يوم الخريف لم يكن نقص من  
لا يلزم ولو كان فقيرا فمك نضابا في ايامها يلزم ولو له عقار يستعملها قال  
الزعفراني ان بلغت قيمتها نضابا يلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت  
سنة يلزم ولا يصير قيمتها وقال ان بلغت قوت شهر لزمت ان فضل منها  
نضاب لزمت الاصحح والفقير وذكر الزعفراني غلة المستعمل ان كفاه وعياله  
لزمت والا لا وعند الثاني فهو ميسر بالصنيع ولو الصنيع وقفا ولها غلة  
ان وجده ما في ورهم في ايام الاصحح وجبت والا لا ولو كانت خبازا عنده  
بقيمة نضاب او ملح او قسار له اشنان فقيمة نضاب او صابون لزمت ولو له  
مقصود او كتب بفقير او حديث بحسين القداء منها لا يلزم والا لزمت ان  
بلغت وفي الصغرى بالكتب لا بعد غنى الا ان يكون من كل نوع كتابان برواية  
واحدة عن شيخ واحد يجب ولو عن شيخين روايتين كرواية ابي حفص عن ابي سليمان  
عن محمد لا يجب ولا يكون غنى بالكتب الاحاديث والنفايس وان له من كل نوع  
كتابان وقصار كتب الطب والعلوم والمادى غنى به اذا بلغ نضابا رجل به زمانه  
اشترى فريسا يركبه ويبيع عليه اموره يبلغ نضابا لا يلزم ولو كان في دار  
باجارة فاشترى ارضا نضابا وبني فيها مندا لا لا يسكنه لزمت له دار فيها  
بيتان يشترط وضع لا يلزم وان ثلثة وقيمة الثالثة ما بيتان لزمت والغزني  
لغيرهين والاسنوني لا يكون غنيا وبالفارس الثالثة يكون غنيا ولو من كل سلاح  
اشنان احدها نضابا يلزم والزهقان بغيس واحدا وحميرا واحدا  
لا يكون غنيا وبالزاهد عليه لو بلغ نضابا غنى وببقية واحدة غنى لو قيمتها  
نضابا وبثورين واكثر الغدان لا وثلثة شتران غنى لو ساوى الثالث  
نضابا وصاحب الثياب الاربعه لو ساوى الرابع نضابا غنى وثلثة لا لان  
احدهن للبدلة والاخرى للمنة والثالث للجمع والوفد والاعباد وصاحب  
الكدم لو نضابا غنى والمراة بالمهر المحلة بموسدة لزوج مملوكا وبالموكل  
لا وعن الامام انه لا فرق بين نضاب الزكاة والاصحح فلما يجب الا باجيب به  
الزكاة لها دار تبلغ قيمتها نضابا يسكنها مع الزوج اذا قدر زوجها على  
الاسكان يلزمها الا لا يكون مؤجلة وليس له عنده ما يشترطها به لا يلزم له

مطلوب  
يعتبر آخر الايام

من تمام نعم  
لا فرق بين  
نضاب الزكاة  
والاصحح

ومع

على مقربة لا يلزم الاستقراض لافقة الاصحح اذا وصل الدين اليه ولكن يلزم ان يسأل  
عنه عن الاصحح اذا غلبت ظنة انه يعطيه لئلا يكثر غائب في يد مضايقة او شريك  
ومعهم الحزين او متاع البيت يشتري به الاصحح يلزم قالت لنزوحها فتح عني في كل  
فأمر عن ممدى الذي عليك تكذا افعل اختلفوا فيه **الفصل الثالث** في وقتها  
ايام الخيرية افضلها اولها ويجوز في الليلتين المتخللتين ويكره بعد طلوع الفجر  
الثاني من يوم الخيرة فيجب بعد فراغ اهل المسجد قبل فراغ اهل الجبابة حارسا  
وجه القياس ان الاصل صلوة من في الجبابة وبعد صلوة قبل الخطبة يجوز وبعد  
الشمعة قبل السلام يجوز وقبل التسمية لا يجوز صلح الايام ومخواتم علم انه يصل بلا وضوء  
للتعا والصلوة وجازت الاصحح ولو تذكر قبل نفق الناس بعد الصلوة ولا  
بعد الاصحح لاجل الناس قال لا يعبد الناس بعد الامام وحده ولو نادى بالناس  
ليعبدوها فمن دفع قبل ان يعلم بذلك حارسا ومن علم به لم يجز دعي اذا دفع قبل الزوال  
وبعد يجوز ولو تذكر ان هذا اليوم اليوم التاسع يؤمر باعادة الصلوة و  
الاصحح ذكرها الزعفراني في العنا وى ان شهده عنده شهود على هذا في  
الحلة حارسا وان لم يشهد وابه عنه فلا ومتى لم يجز لوضي الناس في هذا اليوم ان  
صلح الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان في قبل الزوال  
ان كان يدعوا ان الامام يصل لا يجوز وان لا يدعوا يجوز وان في بعد الزوال  
يجوز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا  
ان شهده واعنده لهم ان يقفوا من اول الغد والامام اي وان لم يشهدوا قال لا يجب  
ان يقفوا من الغد بعد الزوال للامام اذا احد الصلوة يوم العيد يؤخر التضرع  
الى الزوال فان قامت صلوة العيد فاسهوا او عجزا حازت التقوية في هذا اليوم  
ولو خرج الامام الى الصلوة في الغد او بعد الغد فمن في فيها قبل صلوة الامام احبها  
لانه قامت له وقت الصلوة على وجه السنة بلدة فيها فقرة ولم يصل الامام العيد  
وضوء بعد طلوع الفجر حازت المنار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال  
في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام في يوم عرفة بعد الزوال ثم بان انه كان  
يوم الخيرة ذكر الزعفراني انه يجوز اهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم الثاني  
واهل الموادى لا يقفون الا بعد صلوة اقرت اليوم شك في يوم الاصحح قال لا يجب  
ان لا يؤخر الى اليوم الثالث فان احد فلاح ان لا يؤخر ياكل منها ويقضي  
لانه لو وقع بعد وقتها لا يخرج عن العدة الا بذلك ولو اشترى الاصحح في اليوم  
الثالث فامسكه حالها لا اشبع عليه سرفت ولم يحج حاجه مضت ايامها ثم  
وجد لها صدق بها بلا دفع والصدق لم يحا حاز وصدق بفضل ما بينهما و  
ان نقصها الذبح والصدق باحبة احسن لا يجوز الصدق بقيمة الاصحح بعد

الايام



وقتها على المذوبة المحسة والزوج المعينه الامام المصطفى اذا اراد ان يجعله الاخرها  
 الى موضع لا يتعدى المصد ويذبحها فيه وكل المصطفى بذبحها فافضلها الوكيل الى خارج  
 المصد وذبح قبل صلوة الامام ان الموكل في السواد جاز وان في المصد لا وان خرج  
 الموكل ثم اتى الى المصد وذبحها الوكيل قبل الصلوة بغير موكل لا يجوز وفاقا وان  
 لم يعلم فذلك عند عدم وعند النجاسة يجوز وهو المختار وان اخذها عن المصطفى قد رما  
 بقصد فيه المصطفى لو خرج جاز الصلوة قبل الذبح وذبحها قبل الصلوة والمعتبر  
 مكان الاضحية لا مكان المصطفى فيصير الى مكانها لا مكانه في الفطرة يعتبر المولى  
 لا مكان المذبح في من الولد والرفيق في الزكوة يعتبر مكان المال **الفصل**  
**الرابع** فيما يجوز من الاضحية يجوز من الابل والاني من افضل ولا يجوز الا الشئ وهو الذي  
 دخل السادسة وفي الطلبة ما تمت عليه اربعة اعوام ثم يجوز وهو الداخل في الثامنة الا ان يمتنع  
 افضل وفي الثمانية عليه سنة والذكر منه افضل ان كان خصباً وجاهزاً من الثني فواحد  
 ولا يجوز ما دون الثني من كل شئ الا الطبع من الغنم اذا كان عظيماً وهو ما اتى عليه يصف  
 عام وفي الاجناس ما تمت عليه ثمانية اشهر والرفقان ما تمت عليه سبعة اشهر واذا كان  
 صغيراً طبعه لا يجوز الا اذا اتى عليه عام وفي المعز والذكر منه افضل ولا يجوز منه الا الشئ  
 والعنود منه كالذئب من الضأن وهو الذي اتى عليه اكثر اطوال المولودين الماشي والوكشي  
 اذا كانت الام وحشية لا يجوز ولو نزلت على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال  
 الامام حنبل حنبل الحنابلة والشافعية والحنابلة والحنابلة والحنابلة والحنابلة والحنابلة  
 عن الاضحية جاز ولا يجوز الوضوء والابل افضل ثم البقر ثم الغنم افضل من المعز والبقر  
 افضل من الشاة اذا استويا فقيمة لانه اعظم والكثير والشاة افضل من سبعة البقرة اذا  
 استويا فقيمة وحلها اذا استويا فقيمة فاطمينا طي افضل فاد الاضحية فالفاضل افضل  
 والفحل بعشرين افضل غير من الحقة عشرة البقرة افضل من ستة شياه او اسبوع  
 فقيمة وسبع شياه افضل من بقرة وشترى شاتين بثلاثين افضل من شترى شاة بثلاثين  
 وشترى شاة بعشرين افضل من شترى شاتين بعشرين ومن لا اضحية عليه جاز  
 لو ذبح وجاجة او ذكاً يكره لانه تشبه بالحيوان فليس في ذبحه من واحدة فالواحدة فضيلة  
 والزيادة تطوع في المختار ويقع عن الاضحية وقبل الذاب على الواحد طم والجذور و  
 البقرة من سبعة اذا اراد الكل فترية وانما اختلفت جهة القدية اشترى بقرة لها  
 ثم اشترك شياه جاز وان اصاب كل اسبوعاً وان اصاب احداهم اقل من سبعة لا يبيع  
 بان ما من ابن وامرأة وبقرة مشتركة مع الستة ففيها بها المولى ولو اشترى  
 ثلثة بقرة فذبح احداهم اربعة والاخر ثلثة والمأخر دينار على ان الشاة على قدر الموضع  
 لاهج ولو بين اثنين او ثلثة وخطوا جاز ويقض السبع سبعاً ولا يجوز طم كذا  
 اختاروا الاية اشترك سبعون مات احد من الخي ورمى ورثته بخيرها عنهم وعن الميت

ان علم

فقد

الطلبة اسم كتاب

مطلبة  
المولود من الاهل  
والعقبي

نذاهد على  
شاة فولدت

مراقرى

مطلبة  
في المعسر جاجة  
او ذكاً يكره

جاز اخذها

جاز اخذها وكذا لو كان احد من بني من ولده الصغير او ام ولده وان اتم الشاة على ذبحها  
 جاز وان خذافاً كان جعلوا مع الهميش من السقط كما لرؤس والاكارع جاز والافان  
 جعلوا على الاضحية وحلل بعضهم بعضاً لم يذبحوا اذا باع ورجعها بغيرهم واخذ منهم اكثر من  
 وحلل حيث يجوز لانه هبة المتاع فيها لا يحل الضيقة او تحليل الفضل هبة والتمتع  
 يحلها ولو جعلوا اليه والشهم سبعة واقتسموا جازت **نوع** في الغلط غلط و  
 ذبح كل اضحية الاخر يجعل كالذبح بالاذن والاله وبأخذ صلوة وان علم احد الاكل يحلل  
 كل الاضحية وان اشترى اخاه من كل الاضحية اخذت وضعت في القيمة لو كانت  
 ممتعة ايام النحر او خلا شاتين في المذبح ثم ادنى كل منهما شاة انه شاة من بينهما  
 والاخرى ليست المال لانهما لا يذبحها احد اربعة لكل شاة ذبحها في سبب فماتت  
 ولا يدري لمن في سبب الاغنام وشترى باطل اربعة اغنام ويؤكل كل واحد الاخر  
 بذبحها ثم يحلل كل الاخر يجوز من الاضحية شاتان بينهما مائة جاز بخلاف لو كان بينهما  
 عديان فاعتقاها عن كفارهما لم يذبح الشاة بحري فيها الضيقة فامكن من كل حق  
 في الشاة الواحدة والرفيق لا يحري فيها الضيقة فلم يمكن الجمع في واحد **نوع آخر** غضب  
 اضحية غيره وفي حق نفسه وفي حق غيره وقع على التضحية لانه ملكه بالقبض السابق بخلاف  
 الغاصب اعتق المغصوب ثم عليه باء الضمان وبخلاف ما لو ضيقت الشاة الودعة ثم مضى  
 لانه ضمنها بالذبح فلم يشب الملك الا بعد الذبح وفي الشاة غضب شاة وفيها ان  
 اخذها مالها وضمتها للضمان لا يقع عن الاضحية وان ضمنها فتمت حاجته وفقدت عنها  
 لانها صارت ملكاً من وقت الغضب وان اشترىها وضمتها لم يملكها ان اشترىها  
 البيع جاز وان اشترىها لم يقع عنها وان اشترىها فاسد فمضى بها فان اخذ البايع  
 منه قيمتها حية جازت وان اشترىها بغيره يشترى منها اهذى وان يبتدئ  
 فاسدة وضمتها ثم اخذ الواهب قيمتها جازت وبما كل منها وان اشترىها بالقبض  
 بغيره الموهوب لغيره ويصدق لودعة وقت النحر وكذا الووهب المريض شاة و  
 عليه دين مستغنى ففقه الغنم بالجار ان شاة واخذ العين وعليه الضدق  
 بغيرها او ضمنه قيمتها وجازت الماشية ولو وهبت اخر شاة وضمت بها ثم رجعه  
 ذلك عند عدم ولا يجوز على المضي التصديق وعند الثاني لا يملك الرجوع حية اذا اخذها  
 من ملك الغير يجوز بها التضحية بعد ضمان قيمتها غصباً او سرقة او غصباً من  
 ولده الصغير والكبير او عبد المأذون المديون مستغنياً او اشترى فاسداً وضمت  
 وبيته لا يقع عن الاضحية المودعة ببناء الودعة والمستعير والمستضع والمدين والوكيل  
 مشترى شاة والوكيل كحفظ مال مضمون شاة الموكل والزوج او الزوجة مضمون شاة  
**صاحبه** بلا اذنه لنفسه ويحل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة  
 اشترىها لها فغصبها منه غاصب ثم يبيعها بنية الاضحية عن المالك كغيره ولا يحتاج

غلط المضي

غصب الغنم



13

في العيد النافعة

فِي جَوَازِ الشَّاهِدِ الَّتِي  
لَيْسَ لَهَا أُذُنٌ  
وَلَا ذَنْبٌ خَلْقَةٌ





ولما يوجب ان اخرج صدق باجره ما وان ولد له اذ يها مع الولد قبل هذا في الفقير  
 اما في الفخ فلا يجزى عليه ذبح الولد الا اذا نذر ان يذبح الام فوالت بعد النذر وان ذبح  
 الولد قبل يوم النحر او بعد جاز ولو لم يذبحه وصدق به جثا في ايام النحر جاز حتى وذبح  
 المنتع لو صدق بالولد جثا في ايام النحر عليه ان يصدق بقيمة ايضا وان باع الولد في  
 ايام النحر صدق بثمانه فان لم يذبحه ولم يذبحه حتى مضى ايام النحر صدق بالولد جثا واذا ذبح  
 الولد مع الام ياكل منها ومنه وعن الامام انه لا ياكل من الولد وان اكل يصدق بقيمة  
 المأكول والصدق بالولد جثا احب من المتصدق سائة وماتت في ايام النحر وخرج منها  
 جثين جثا صدق بالولد جثا ايضا **الفصل السابع** في التقية عن الصبي  
 الفخ يفتى عن نفيه وعن ولده الصغير لاجل الكبر اما ابن الابن ففيه روايتان و  
 لو كان لابنه مال يذبح عنه ابوه او وصيه عند الامامين وعند غيره يفتى من مال نفسه قال  
 السرخسي قال بعض مشايخنا على الابن يفتى من مال نفسه وكذا الوصي قياسا على  
 الفطرة والاصح انه ليس كذلك لم يمكنه عن نفسه او وصيه ماله والقاض في مال الصغير  
 كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاراداء خراج ارض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الرومي  
 اذا فسخ بمال الصغير عنه وصدق به ضمن وثبتت بها ما ينتفع به عنه وعلى الرواية  
 التي تجزى بمال الصغير ليس للاب والوصي ان يفعلاه وان فعل ضمن الاب ولا يضمن الوصي  
 وعليه الفتوى ولو صدق ثبته عن غيره بامره او لا يجوز ولو اعتق عبده من كفارة  
 غيره بامره جاز واجاز بغيره بن يبي ومحمد بن سليل ومحمد بن مقاتل فممن ضمن الميت  
 انه يصنع به مثل ما يصنع باخيه نفيه من الصدق والاكل والاجر والملك للذبح و  
 قال عصام بن يوسف يصدق بالكل والابو طيع وافق الثلثة ولو اوصى بان يذبح عنه في  
 عام من ثلاث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع باخيه نفيه من الاكل  
 والصدق وقال الصدر الحنابلة في بامر الميت لا ياكل منها وان بغيره بامره ياكل في  
 المختار يفتى عن اولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني يجوز ان ياكل  
 بلا اذنهم وعن الامام في الولد الصغير يفتى بالاصحية ولا يجب تجاوزه صدقة الفطرة هذا  
 ظاهر الرواية وروي عنه انه يفتى ولده وولد ولده الذي لا اكل له والفتوى على  
 ظاهر الرواية يفتى بغيره عن نفيه وعن بنته من اولاده جاز ان صغيرا وان كبيرا احب  
 بامره والا لا اعتق عبده من كفارة يمين على ابه لا يجوز ولو بعد موت ابه لا يجوز  
 وكذا الواقف على ابه بعد موته ذبح اخيه بغيره بامره في غير ايامها يضمن وان في ايامها  
 جاز ولا يضمن ذبح البقار والاراء سائة لا يذبح حيوانا لا يضمن وكذا الاجنحة في  
 اختيار الفقهاء وقرئ الصدر بين الاجنحة والاراء وصفن الاجنحة لا الاراء وذكره  
 محمد بن الرائي يضمن ايضا وهو القياس وهذا مسال على عملها بالادلة كطبخ طم غير  
 ضمن لو بلا امه ولو جعل في القدر الذي على الكائنون ووضع عنه عطبا وطبخ

في ذبح النشاء الى  
 لا يذبح حيوانا  
 فيه اختلاف الامة  
 الاسوف

مطل  
 صحي عن الميت

لا يضمن ومنه سئلة الاحرام على المتخ عليه وباقي في الفتاوى وحاصله ان العمل لو جاز لا  
 يتفاوت الناس ثبوت الاسعانة لكل واحد من احاد الناس كالذبح وان تفاوت كاسلخ  
 لا يخ لو علق ثبته للسلخ فليخ احدا اذنه ضمن اذا لم يجد الاخيه في بيته يلزمه ان يذبحه  
 موضع منه سباق الى بيته **كتاب الصيد** تحت فصول الاول في المودة  
 وهو الحيوان المستوحش من الادي ما كولا او لا وهو مباح الا اذا كان للثمن في اخذه حرام  
 ويكون بالهاري والكلب والسم والشكة وملح معها كالمخل ويحل تحت شرط طاعت  
 في الصياد كونه احلا للذكوة وارساله وان لا يشاركه في ارساله غير اهل الذكوة وعدم  
 ترك التسمية عند اوان لا يشتغل بين المراسل واخذ الصيد محل آخر فحتم في الكلب كونه  
 محلا وذهابه على سنن المراسل وعدم مشاركة كلب من لا ياكل صيده وان يقتله جرحا  
**وان لا ياكل منه** وحنه في الصياد ان لا ياكل يكون متعذبا بانيابه وقلبه وان لا يكون من  
 الحمار وان لا يكون ما شيا غير السمك ان يملكه بغيره بغيره وقوايه وان يموت لاصطبا  
 قبل ان يوصل الى ذبحه وراذ السرخسي ان يكون الصيد غايبا عن تناوله ويكون صيدا غائبا  
 وحنه وان لا يتوارى عن بصره وان لا يفتد عن طلبه حتى يده لانه اذا غاب عن بصره  
 ربما يموت بسبب اخذ فلا يحل لقول ابن عباس كل ما احييت ودفع ما احييت **الفصل**  
**الثاني** في صيد الكلب صيدا لم ياكل من الجحوش لا بائنه وكذا ابيازهم لانه كالذبح بشقير  
 ولا يحل صيد الجحوش وذبحته ويحل صيد اليهودي والنصراني وذبحته بامره وكلب الجحوش  
 الصيد على كلبه فاحذ كلب المسلم بركة او رده عليه سبع فاخذه بركة لا يحل فان  
 رده عليه نحو شي حتى اخذ كلب المسلم على ان فعل الجحوش من جرح فحل المسلم وكان اعانة  
 ورد الكلب سبع ليس من جرح فعل المسلم كان من جرح فعل الكلب فيكون اعانة  
 على الكلب فلا يحل وفي الجاهل الصغير اذا زجر الجحوش كلب المسلم فانه جرحه بغيره وقيل  
 صيدا حل وعلى القلب لا يبر هذا الكلب سبعة وزجره صاحبه انه فعله  
 كارساله اسفا ناصبه لو فعل احلال الا ان ياكل منه وان شرب من دمه لم يجرم عند  
 العامة وترك الاكل مرة لا يدل على التعليم الا اذا كفره الترك ولم يفد به الامام كما هو  
 رايه وفوضه الى ارباب الصناعة وعندنا يحصل بترك الاكل ثلث مرات  
 صار معلوما ولا يؤكل الا في الاول والثاني لانه غير معلوم وفي الثالث روايتان والاول انه  
 يحل فان اكل بعد اكله بغيره بغيره حتى لو صار صبيوذا وهي فائمة ثم اكل يجرم الكل  
 عنه ولا يظهر فيها الاكل والاختلاف في المتقاربة والمباعدة سواء ولو قطع عنه قطعة  
 حاله الاخذ والفاها وقتله فلما اخذه صاحبه اكل تلك القطعة حل ولو قطع عنها  
 اخذه صاحبه او اعطاه صاحبه فاكلها يؤكل ايضا وفي البازي لا يشترط ترك الاكل  
 غالب عن بصر الراي فانه لم يفتى على اخذ حماره ميتا على اسفان فان كان  
 به جرحه اخرى لم يؤكل ترك ام لا ارسله فاحذ ذلك الصيد او غيره او عده من الصيد

احوال الصيد

حل الصيد  
 عشر شرط

مطل  
 ترك الكلب الاكل لثمنه  
 فهو معلوم



حل اكلها مادام وجهه ارساله عندنا فاخذ صيدا ففهم عليه بعد قتله ثم اخرج ان طال مكثه على الاول  
 انقطع الارسال وحرم والا لا وان عدل عن سنن الارسال ثمة ونسبة فاخذ صيدا لم يحل  
 وان مكثه حتى يتمكن من الصيد فوثب عليه فاخذ صيدا لم يحل فافهم عليه بعد قتله ثم اخرج ان طال مكثه على الاول  
 وامسكه حتى مات الصيد من اخذه او صيده لم يؤكل ارسله على صيد ثم عرض له صيدا آخر  
 فقتله لم يؤكل وان رجع فغرض له صيدا آخر في رجوعه فقتله لم يؤكل لبطان الارسال  
 بالرجوع وتدون الارسال لا يحل كل جاز من السباع على اكل صيده وفي ذلك قال  
 محمد لا يعلم انه يتعلم ام لا وقال صاحبنا لا يتعلم في ذلك لثبته على من لم يتعلم احد فهاو  
 حبه الاخر ولا ياكل في احوال فلا يستدل بالامساك فان علم انما يتعلم احراز ولا يدين  
 الطرح في الصيد سواء كان الصيد بالكل او الرمي وتنتبه ان يكون انهم جازحا  
 والمعد من خرق اكل والا لا لان يكون رأسه محددا فاصابه جرحه رأسه وجرحه في كل  
 والباري اذا قتل الصيد يحل اكله وان لم يجرح الكلب المعلم اخذه وقتله خنقا ذكر في البريات  
 انه لا يحل وفي كتاب الصيد انه يحل وقال عصام في غنمه لا يحل وعليه الفتوى البازي  
 المعلم اخذه وجرحه ولا يعلم انه ارسله انسان او لا لا يحل لان الارسال شرط ولم يقطع  
 بوجوده انقلت البازي المعلم ثم اخذه صاحبه لا يحل صيده حتى يجيب ثلثا اذا دعاه  
 ويقع في قلبه انه معلم لانه ترك التعلم حين انقلت منه يجوز تملك المعلم بالبيع و  
 الهبة والوصية وغير المعلم كذلك قال في النوازل حتى يجوز بيع الطير وبيع العقور لا  
 يجوز والعهد والبازي يجوز بيعها وبيع السور كوز قاله الثاني صنف صيد السيف  
 وابان من قتل الرأس اثنان حل لانه ذكوة وان ابان اخذ او عضوا اقل من النصف  
 لم يحل المبان عندنا وحل الباقي لوجود الذكوة لا ينظر في ولو قطع نصفين حل الاكل  
 وكذا لو ابان بعض الرأس وان ابان اقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم  
 بقائه بعد الابانة وحل الباقي للذكوة لا ينظر في ولو قطع عضوا او لم يثن ومات حل  
 ولو ابان اللحم فخلق جلده فهو مبان ولو ضرب سيفه على سمكة فقطع ببعضها يؤكل ما  
 قطع بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال **الفصل الثالث** في الرمي  
 رمي صيدا فزماه اخذ فاحتله الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات  
 بالثاني حرم من الثاني الاول ولو رميا وقتلاه ملكا وحل لهما ولو تعاقبا ولم يخذه  
 الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكبرى ولم يخذه او اخذه لكن بحال لا يعلم  
 منه الصيد ولم يبق فيه من الحياة الا قدر ما يبيع في المذبح بعد النزع بان ابان رأسه  
 ثم رمي اخذ لا يحرم وان كانت الرمية الاولى اخته الا ان الصيد كان بحال  
 يتوهم سلامة عيرم ولو كان بحال يعلم انه يموت لا يحل بان شق بطنه ووصل الى  
 امعائه عند الثاني يحل خلافا لما كان الرأي غيره وان شق ساعته حتى انتهى  
 اليه ومات قبل ان يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على الذكوة الاختيارى رمي صيدا ففهم

مطلب  
الذئب لا يعلم

مطلب  
تخليد المعلم وعينه

في جواز بيع  
السور

مطلب  
الميت من السمكة خلال  
اخره كان مذبذبا  
والاول

على الارض  
فوقه

على الارض ومات على غلافه ولو وقع على شجر او في اوباء او برح مذكور او حائط اوله منصف  
 ثم وقع على مكان آخر ومات عيرم والطير اذا وقع في الماء ان لم يزل لا يحل كانت الجراحة  
 فوق الماء ولو كان تحت في الماء الا ان يكون الجراحة لا يتوهم حياة الصيد كما اذا ذكاه فوقع  
 في الماء وان كانا ميتا ان الجراحة فوق الماء يحل لانه علم انه مات من الجراحة وان كانت الجراحة  
 بحاله يتوهم حياة الصيد منها لا الوضوء لا يحل خلافه ولو وقع على الجبل واستقر عليه او وقع  
 على الارض ومات حيث يحل غلافه اذا كان في منة ذلك محددا واصاب جرحه لم  
 يحل رمي صيدا فزماه اخذ فاحتله الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات  
 بالثاني حرم من الثاني الاول ولو رميا وقتلاه ملكا وحل لهما ولو تعاقبا ولم يخذه  
 الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكبرى ولم يخذه او اخذه لكن بحال لا يعلم  
 منه الصيد ولم يبق فيه من الحياة الا قدر ما يبيع في المذبح بعد النزع بان ابان رأسه  
 ثم رمي اخذ لا يحرم وان كانت الرمية الاولى اخته الا ان الصيد كان بحال  
 يتوهم سلامة عيرم ولو كان بحال يعلم انه يموت لا يحل بان شق بطنه ووصل الى  
 امعائه عند الثاني يحل خلافا لما كان الرأي غيره وان شق ساعته حتى انتهى  
 اليه ومات قبل ان يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على الذكوة الاختيارى رمي صيدا ففهم

بحال

بمعراض بالتمتع جفت  
نقطة

مطلب  
صيد البندق والعرف  
والجمل واليول

مطلب  
الرجوع الى الانسان  
او يفرح احي



مطلبة  
تعلقت الدجاجة

مطلبة  
ما عثر من الابل

يقع قبل لاجل  
وقبل عيل

مات السمكة في الماء  
بلاؤه

مطلبة  
ان مات السمكة جري الماء  
او برده

مطلبة  
ملا ادم له لا يؤكل

مطلبة  
قبل ان ينفخ فيه الروح

مطلبة  
ان الروح لا يكون ميتة  
اذا وجد في العيل  
الروح قبل ان ينفخ  
في الروح لا يابس  
كله

الجلالة  
الاصحاح  
في الامور

وان ربي عبيد ولا يدري انه وحشي او اهل للحيوان لان الماهل في الاستساق تعلقت الدجاجة بشيء  
لا يصل صاحبها اليها فربما ان حلق عليها الموت يؤكل والا لان ما عثر من الابل كالفيد  
وكالفيد اذ اندوا البعير اما الشاة اذ اندت خارج المصير فهو البعير في المصير الحماة اذا كانت  
تمتد الى منزله وربما لا يجل الا اذا اصاب المنيح وان كانت لا تمتد في المنيح وفي موضع  
قال في كالفيد مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فذكورتها بالجرح وقال الحسن لا يمتد في بئر  
الاخبار في ذلك القاض ان يجل بل اذ كان خلاف فان اصاب السمكة ظمعا او فربما فادى حل  
فان اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كسدا حلت اذ اذ كسدا كسدا قبل وقبل الفصل  
**الرابع في السمكة** وما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة الطوافي وهو السمكة الذي مات في الماء  
ان بلاؤه لا يؤكل لان بانه بان بحسب الماء او طفي على وجه الارض او وجد في بطن طيرة وسمكة  
واربطه احد في الماء او اضطر من الصياد بين الى مضيق فمات السمكة وهلك اول عنه حية او  
اصابه حديد في الجريد في رواتب سمكة بعض في الماء وبعضها ميتة ان الراس خارج  
الماء يؤكل وان في الماء ان كان ماني الارض قد راضف او اقل لا يؤكل لان موضع النفس في  
الماء فيكون الموت طاعة فيكون كالطافي وان اكثر من نصفه ياكل لان اكثر حكم الكل  
الشيظرماء رجل في الماء فتعلق به سمكة ان ربي في خارج الماء في موضع يقدر على افعه  
فاضطربت ووقعت في الماء بملكها وان انقطع الجبل قبل اذ جاء من الماء لا يمكنه وحده  
السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوقه لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهره فوق الماء يؤكل لانه  
ليس بطافي واذا وجد في بطن الطافي سمكة اكلت لانها ماتت بآفة خلاف الطافي و  
ان ماتت غير الماء او برده بطن الامام اربا لا يؤكل وعن محمد بن ابي بكر ان يؤكل فعمامة المشايخ على  
انه لا يؤكل قال القبي قال المشايخ اعي لا يخامات بآفة وضار كونه بآي الماء وقال  
القاضي فيه انما يؤكل عند الكل اكل السمكة كل في بطنها فخرج منها سمكة ان كانت  
صحية تؤكل ارسكت السمكة في الماء والخرف في كسب فيها لا يابس باكله الى الال وما لا ادم  
له كالفيد وروى في الماء السمكة الجراد والعقن وعقود يؤكل والغراب الذي  
ياكل الجيف بكه وفي الطيوي بكه كل طائر ياكل الجيف وكذا العقن اذا كان ياكل  
الجيف وعن الثاني لا يابس باكله لانه غليظ مع التبر الجيف واما بكه من الطيور ما لا  
ياكل الا الجيف الغراب على ثلثة اوجه افعه واسوده ان ياكل الجيف بكه والالاوان  
ياكل الجيف الجيف قال الامام بكه وقال لا اكل اهدد لا يابس به ولا يؤكل الجفان  
لانه دوناب ولا يابس بالخطاف والقرى والسوداني والزرزور واليعاقبة والفا  
وكل ما ليس له ثعلب غليظ لا يابس به ود الذنور قبل ان ينفخ فيه الروح لان حاله  
لاروح له لا يكون ميتة يؤكل غمار الوحش غليظ لا يابس به والبعل لا يؤكل وحل الفرس  
الخطاف فيمخر وف واختار علمه حوارنم مولد ركن الدين الرحمان في الخطاف  
في شرب لبنة **منوع** في الخطالة بكه طم ابل الخطالة وفي النوادر حدي عدي بيل الجيرة

ظ  
الابل

في الدجاجة

مطلبة  
في الشاة للفتنة

ما يذبح لغدوم الامر

لا يابس باكله فلع هذا لا يابس باكل الدجاجة لان طم لا يغير وما غدي به كان متلكا لا يبيع له  
اشد وما روى عنه سم قال عيسى الدجاجة ثلثة ايام للفتنة واما يغير ذلك في الخطالة التي  
لا ياكل الا الجيف وما غليظ وياكل غيره ايضا على وجه لا يغيره في طم لا يابس به وفي الثاني  
الابل يابس به او البعيرين والثاة عشق والرجاة ثلثة قال السرخس الاصح عدم الفتنة  
وعيسى بن بزل الرازي المشتة وفي المشتة المكروه الخطالة التي اذا قربت وجدها راي  
مشتة فلا يؤكل ولا يشر فيها ولا يركب ولا يجل عليها وتلك حياها وبكره معها وجدها  
وتلك حياها وذكره القائل ان غرمتها بحسب **منوع** في شاة للفتنة في كسبها اسم الله  
عجل اكله لان شاة الجبل ام وكلام الصنف كرام الله م ومن ظن انه لا يجل لانه يذبح لكرام  
بني آدم فيكون كانه اصل الحيرة فلع حالف القرآن والحديث والنقل فانه لا ريب ان  
الفصا بذيخ المنيح ولو علم انه لا يذبح فليزج عاظم هذا الجاهل ان لا ياكل ما ذبح  
العقار ولا ما ذبح للولائم والعرس والحقيقة لودج مقدم الامير ولقدوم واحد من  
العقار لا يجل اكله وان ذكره اسم الله م لانه ذبح لتعظيم غيره الله وهذا لا يبيعه بين يديه حيا  
الاولى فانه مقدم بين يديه وهو الفارق وقد سمعت عن حلة العوام ان الروسا اذا  
نزلوا في منازلهم وتخلوا للذكور قالوا اين يذبح اميركم فيذبحونه بين يديه ولا  
يقدمونه اليه ولا يذبحون وان كان في بيوتهم طم ونظيره ما ذكره في عتالي السنان ان الغر  
على الامراء والنقاط لا يجوز وعلى العروس والنقاط يجوز الدليل ما رواه اذ قال الطبيب  
نافع او الحبة نافعة لا يجوز اكله للتداوي لان الله م حكيم لا يجرم شيئا من شئهم و  
قوله م في الحرة ومنافع الناس قبل اذ يذبح منافع الافاظ اذ اروي الكران وفاء من فيه  
ودبره والكله العايد في شاة مرة ذابوتة والفتنة راها انظر وناب اعترض بان الفقيه  
ذكر ان بيع الحيات يجوز ان كان يتفع بها في التداوي ول على ان اباحته للتداوي قلت  
قال الفقيه الاستاد اذا جعل في الدواء صا مغلوبا مستهلكا فلا يلزم من جواز احوار  
عد لان حال الاقرار بغيره حال الاجتماع والعنفه حلال عند الشافعي ولم يجوزوا الفقيه  
يجوز باكرام المفقوع ويكره اكل الصدق والهدد لهبه م عن قتلهما والحق والخلة والفتنة  
واما الدرس والصلصال والعقن والفتن والفتن في الخام فيجوز اكلها لكن لا يسي لان عند  
الناس من اكلها ولا يبيعه اذ فحيتة عنه وعن مجاهد انه ذبح سبع اشياء من  
الشاة الذكر والانشاب والقبل والمرة والعدة والثلثة والدم المسفوخ واما دم الكبد  
والحقا ودم الحفلة يابس ولا حرام وفي صلوة المسعودي ان كوسفه حلالا لانه  
ودنه وكوشه وقل وشش كرهه وسير ومبيح است يذبحه وخضيه وعذوة  
ومقر شيف وباقى مكروهت ودر شكنه دورايت است **الفصل**  
**الخامس في علك الصيد والنقاط** هي ما موصفا يخرج منه الماء الى ارض لا يصيد  
السمكة ارضه وخرج الماء من ذلك الموضع الى ارضه سمكة كسب في هذه الماء وبقي السمكة

في كراهة سبع  
اسباه من الشاة  
١٢



او اقل حتى امكن اخذ بلا حيلة فهو أولى به ولا سبيل الاخذ الى اخذه ونفقه الاخذ وهو له الارض  
وان كان الماء كثيرا لا يمكن اخذه الا بحيلة فمن اخذه فهو له وللعلماء رب الارض والصيد  
ملك بالماخذ وانما نوعان حقيقي وصلي فالحقيقي باستعمال ما هو له الاصطبا وكنته كمن  
لا الحفا اذا انقلب به الصيد ملكه بخلاف بغير الحفا ولا له لا القصد الصيد ولكن ما ينسب  
بموضوع للاصطبا اذا انقلب به الصيد كمن تصبب طائما بارض صيد في ارض رجل  
وانك رجليه فيها او وقع في بئر بحيث لا يقدر على الخروج فاخذه انسان ونارعه صياح  
الارض ان قرب صاحب الارض كمن لو مدي به يصل اليه فهو له وان بعد الاصل اليه لومته  
فهو للاخذ ولو اصطرب الصيد فقطع الشبكة فانقلبت فاخذه اخر فهو للثاني وان  
انقلبت بعد ما وفي صاحب الشبكة ليأخذه وقد صار رجل يقدر على اخذه فهو له صاحب  
والعقد ان في الاول بطل الاخذ قبل تاكله وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اخذه  
خل في ارض رجل كوارث وعسل كثير فالعسل ملك الارض لانه من ازال الارض ولا ينسب العمل  
الصيد وانما ينسب العمل لنفسه الطير فلو اخذه النحل فهو له دخل صيد واداره وعلمه ملك الدار  
فاغلق عليه بابها وصار رجل يقدر على الاخذ طامعا صاير ملكا ومعنى قولنا ان  
تمكن الاخذ لما معناه ان يحتاج الى قليل معاملة ولا يحتاج الى رعي او شبكة وان  
اغلق الباب لا يعلم بالصيد لا على حته لو اخذه اخر ملكه وعن محمد دخل دار رجل غلبى او  
حمار وضعه او حائطه فان كان يؤخذ بلا شئ فهو له رايه **الحكم** رسل صيد واحدة  
غيره فهو باق على ملكه حتى لو اخذه انسان للمرسل ان يسترد **لان** الارسل ليس دليل  
الاباحة ودل هذا انه اذا ارسله حلال مختار في الارسل كان ابعده وعلمه الاخذ ولا  
يتمكن الاول من اخذه وذكر شيخ الاسلام وجعل نظيره ما لو رمى فتر زمان فلهذه ان  
فهو له وقد ذكرنا في كتاب النقطة خلافه والمختار في الصيدانه لا على الثاني وفي القو  
علمه وفي السيل الحلال ارسل الصيد مطلقا اما اذا ارسله مبيحا من اخذه فلهذه احتكام  
المشايخ وضع في القو محلا للصيد عمار الوحش فباذا هو مطلق به وهو مسمى  
عند الوضع لا على الحله وهذا محمل على ما اذا وقع من طلبة على ما ياتي من الرواية ان شاء  
الله رعي طير اسهم فوقع في الماء وكان لو دخل مع الحنف امكنه ادركه حيا واستغل  
بشرع الحنف فوجب امتا لا على اختياره الامام ببيع الدين لانه ترك التطل وقال  
غيره محمل لان فهو له مع الحنف اصناع المال وخلاف العادة وصار كمنزاع الشياخ ان  
نقصان الحنف بما يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلوة رعي امر غيره بالطلب يجوز  
وفي فتاوى البخاري رعي الطير الماء ومات في الماء واصا طير به وجرح لاجل الماء وقال  
ملكه ان اصا طير به حل كله وان اصا بطيرة او جنبه لا اخذ الجرح من غيره غيره ان  
صاح الغدير حيا غيره ذلك فاطمحة لصاح الغدير والمال لا **كتاب**  
**الذبايح** فيه فصلان الاول في مسئلة متوقفة على حل ذكوة المولود ونسب كتابي

صيد وقع في  
بئر في ارض  
رجل

احوال الذبايح

وغيره

مطل  
ذبح المرأة والصبي العاقل  
كالرجل

مطل  
ذبح المرأة والصبي العاقل  
كالرجل

ومجوسى يحل ذكوة والمرة فيه كالحل والصبي العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكتاني وان حرمها الا  
اذا سمع منه ذكر المسيح عند الذبح ولا يحل ذبيحة للزند وان انتقل الى امة اهل الكتاب ويستحب  
التوجه الى القبلة ويكفي ان يجد الشفة عند الذبح بعد الاضطباع والشرع قطع العروق في أسفل  
العنق عند الصدر وان ذبح من غير منزع او قطع لاجل وان لم يذبح او قرن او عظم  
فانه دم وافرى الاوداج على عذنا شاة وجب ففظم منها نصف اطفالهم ونصف  
المري لا يوكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمري والاوداج يوكل وان قطع اكثر هؤلاء  
يحل ايضا قال شيخنا امع الاجابة في الاكثر اذا قطع الحلقوم والمري والاكثر من كل  
وحسين يوكل والاكثر **الحكم** ذبحها في مدي ولم يسيل الدم اختلفوا قال الصفا لا  
يحل وقال الاسكاف حل وفي الموازل ان ترك بعد الذبح وخرج منه دم مسفوح حل وان  
تحرك ولم يخرج او عكس حل ايضا وان عذمت الابل وهذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح  
وان علم حل تحرك ام لا حرج الدم ام لا وفي شرح الطحاوي حرج الدم لا يدل على الحيوة  
الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية ذبح مريضة ولم تحرك  
الافرنان فتمت بالابوك وان تم بالابوك وكذا العين وفي الرجل اذا قصرت يوكل وان ردها  
وفي السقن نام لا وان قام يوكل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج  
الدم مريضة الشاة وبقي فيها من الحيوة ما بقي في المذبح بعد الذبح او الذي قطع بطن  
شاة وبقي فيها من الحيوة ما بقي في المذبح عذمتها لا يقبل الذكوة حتى لو ذكاه لاجل والا  
عند الامام انها يقبل الذكوة حتى لو ذكاه حل وعليه الفتوى كالحكم اخذ صيدا وبقي  
فيها ما بقي في المذبح او رعي الى صيد وبقي فيه من الحيوة ما بقي لا يقبل الذكوة حتى لو  
وجده الصايد ولم يذكر حل قال الشيخ اذا علم انها كانت حية حين ذبح يحل كلها  
سواء كانت الطيرة فيها تنوم او لا وقال الثاني اذا شويهم الطيرة يوما او اكثر حل والا شق  
بطن شاة واخرج ولدها وذبح الولد ثم الشاة ان كانت الاكثر من الشق لاجل والا يحل  
ادخله في فرجه وذبح ولده في بطنها حين عذمت الطيرة عليها ان من الذبح حل وان  
من غيره ان لم يتمكن الذبح من المذبح حل وان امكن لا شاة حلال اراد ذبحها ان تقارب ولا  
يكفه بناء على ان الجنين مذبذب لا يتنزل بذكوة امه وضاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع  
اعلى حلقوم او اسفل حريم فلو قطع بعضها لم يعلم فقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يوت  
بالاول فلو قطع في الاول فلاول بقاء لاجل ولم يكن قطع الاول بقاء وانما قطع منه شيئا  
حل وفي موايد الشافعية لو ذبح وبقي عذمة الحلقوم مما يلي الصدر يوكل وكذا اذا بقيت  
العقدة مما يلي الراس والقول قول الحنف قول العوام وليس بمشبه لان الشدة قطع اكثر الاوداج  
وقد وجد الايري ان قوله في الجائع الضعيف لا باس بالذبح في الحلق كله اسفله واعلاه واو  
واذا ذبح في الاعلى لا بد ان يبقى العقدة من تحت وكيف يقع هذا على راي الامام وقد قال الامام  
يكفي بقية الثلث من الذبايح اي ثلث كان وعلى هذا يجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولي

كانت

لا باس بالذبح  
في الحلق كله



اذا قطع الملقوم من اعلاه **الفصل الثاني في التسمية** وهي ثلثة ان يقول باسم الله  
 وباسم فلان على سبيل العطش او باسم الله وحده رسول الله فخيرم الثاني ان يذكر مع اسم الله  
 غيره مفعولنا به لا على سبيل العطش كقوله باسم الله محمد رسول الله فيكون ولا يحرم الثالث ان  
 يفصل عنه صورة فمفعولنا به لا على سبيل العطش او بعد تقبل اللهم عن فلان فلا يحرم ولا يكره ولو قال  
 باسم الله ومحمد لا يكره ولا يوجب والنص كما خفف لانه نص بغير الحذف فان  
 قلت قد قلتم في باب الطلاق ان لا يكره ان يبين الاثر فلا يثبت الحكم على ذلك في الطلاق  
 ومعنا انكم قلتم في ذلك فمما يحرم الملوئ والاعمال فيه اول الطلاق من غير الوقوع والذبح  
 يقع احبانا ولم يسلك منه طريق العقوبة في الغرض في الطلاق وفيه نظر اذ لما منع ان يمنع  
 كون الذبح الا في وقوعه من الطلاق ولان المطلق منه لا يكره والمكنته فيه مودة  
 فمكنته الحنفية على ذلك في الطلاق **والذبح** حاكم على مصلحة فمكنته الرعاية والحفيظة  
 عليه بعبادة والذبح على ذلك قد يبرر ولو قال بسم الله وحده على سبيل العطش والاولى ان  
 لا يقول ولو قال بسم الله وحده على سبيل العطش بسم الله وباسم فلان او اسم فلان يكره  
 في الحنابلة ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكاف في مطلقا ولو قال بسم الله ولم يظهر  
 الهاء في الله ان قصد ذكر اسم الله وحده وان لم يقصد وترك الهاء فقد لا يكره في الذبح  
 بوي ان يكون التسمية بغير الذبح اي لا امره لا يكره كما لو سمع الاذان وقال الله اكبر في  
 جواب الاذان لا يصير شرا عا في الصلوة وان لم يكن له نية في التسمية على وفي الذي يشرط  
 عند النسي وفي الارسل عند الارسل في وضع اليد على الرأس والوجه عند الوقوع  
 تقدم انه اذا وضع يده على الرأس والوجه في وضع اليد على الرأس والوجه عند الوقوع  
 ما اذا قدم عن طلبه والافلا فائدة للتسمية في وضع اليد على الرأس والوجه عند الوقوع  
 اخرى بل لا يكره في لو روى سبيلها بل ذكر الى صيد فاصاب منه على لانه لا يقدر على ان يصل  
 الى ما فوقه ولو ذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى بها بطن ان الواحدة يكف عنها لاني قالهم اذا  
 اصابوا اثم اصاب الاخر فلا ينظر الى قطع غنم واخذ السكين ثم اخذ شاة وذبحها لا  
 يكره ولو نظره الى قطع غنم والاشكال عليه وسعي واخذ حل لوي كان التسمية الطهر لله او سبحان  
 الله يكره ان اراد التسمية وان اراد الشكر لله لا يكره في الاذان سعي للذبح ثم استقبل بالكل او  
 شرب ثم ذبح ان طال وقطع الغور عدمه والالا وحده الطول ما يستكنه الناظر وان خرد  
 المشقة بقطع الغور ولذا ان هونت الشاة بعد التسمية ثم اخذها وانقطع الغور  
 ويجوز ذكره قال الامام الطحاوي المسنون ان يقول بسم الله اكبر ومع لوان يكره لانه يقطع  
 الغور وقال العياشي المسنون بسم الله او والله ويقول الله اكبر لا يكره اذا لم يرد التسمية  
 ذكر السحر من ذكر التسمية لكن لا يعلم انها شرط الحل وتركه فهو في معنى الناس و  
 ذبح المحبون والصعب والسكن ان يجوز اذا كان يحق التسمية والذبح حتى يعلم ان التسمية  
 ما هو بها ويطلق الذبح والصغير والكبير في السنيان ويترك الشفقتين في حق الاخرين

وكذا قوله  
 قال السبيل  
 ولم يثبت  
 الهاء في  
 الله ١٢

كالذبح

كالذبح كما في القراءة ويؤكل ذبيحة الاقل فلان عباس ويكره سحر الجذ قبل ان يبرده بعد  
 الذبح شاة قطع الذبيحة او ذبحها وهي حية لا يكره لغوات محل الذبح ولو نقر الذبيحة بطنها  
 وهي حية يكره في الذبح فيل لو ذبح ولو انزع الذبيحة اس الشاة ونقصت حية في الذبح  
 بين الذبح والحيين قطع الذبيحة من الشاة قطعة لا يؤكل المبان واحل الجاهلية كانوا  
 يأكلون قال ام ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان  
 فالمبان لا يؤكل وان لا يعيش بالمبان كالراس يؤكل ان ذبح شاة وقطع الملقوم و  
 الاوداج اما ان الحيوة فيها باقية فقطع انسان بعضه منها لم يكره لانه لا يكره لان هذا  
 ليس بمبان من الحي لان جاني فيها من الحيوة غير معتبر اعتبارا في ذبح الجاه فاصاب  
 حمامات قبل ان يدرك ذكوتها لا يكره من المشايخ فيه كلام انه هل يكره الاضطراري  
 ام لا قبل بياض لانه صيد وقيل لا لانه يابى الى البرج في الليل **كتاب الصيد**  
 اربعة فصول الاول في الامان امان المارة والذبح لا يجوز الا اذا اكل بانه ذبحه وكذا العهد  
 والاعلى والحي ووساكو ان يذبح لوان اعلم الله فلما علم ان لا يجيبهم امانة على قرانه دخل  
 والده استقرى السلطان امان الكفار ثم طهرهم لا يصح حتى لو طهر عليهم فمهم في وكذا  
 آمنهم مطلقا في شغلوا باطوار وهذا اذا كانوا الكثرة الطمعة وان قطعوا احد او اثنان او  
 ثلثة من المستأمنين الطريق لا ينقص امانه وقع الذبح على الكفار فاسلم واحد منهم قبل  
 الاسير ومع اسلامه وصار حرا او ماله امراه مسلمة سبقت بالمشرق وجعل على اهل المغرب  
 تخليصا من الاسير لم يدخل ارضهم لان دار الاسلام مكان واحد التسمية الذي وقع  
 من قبل الروم على كل من سمعه وله ذاب ورا حلة ولا يجوز الخلف لا حلا لا يفر بين والربط  
 الذي جاء المارة في فضله يكون في كان لا يكون وراو الاسلام في المختار وقيل لو اغار  
 كافر على موضع مرة فهو رباط الى اربعين عام ولو مرتين في ايامه وعشرين سنة ولو ثلثا  
 في ايامه الذبح والقتال مع اهل الحرب لغير جهاد الى حكم الله واحل بالرض وقوله دم  
 القاتل والمقتول في النار محمول على فرتين باغيتين يقتلان او كاضل غلطين يقتلان  
 عصية فلا يجوز بغير واحد منهما **الفصل الثاني في البيع** طائفتان من الكفار  
 بينهما مودعة دخلوا دار الاسلام مودعين ثم تنازعوا فوقع الدية على احدهما  
 واستولوعه وبايعوه من قبل الاخذ اربار الحرب لا يجوز ان يبيعوا ولو ان الشرك او الهند  
 او الهند استولوا على ترك او هند او سند واخذوها اربار الحرب وبيعها ليشترى الملك  
 بالاحراز اربار الحرب اهل بلد يدعون الاسلام ويأتون بالشرايع من الصلوة والصيام  
 ولكنهم يعيدون الاوثان اغارهم المسلمون فنبههم واراد انسان الشري فمهم ان كانوا  
 يقرن بالعبودية ملكهم جاز شرهم وان كانوا لا يقرن بها يملكون جاز شرهم الصبيان  
 والنساء دون الكبار البالغين حكم دخل اربار الحرب في ايامه او بنته او ابنة ايام  
 ولده او عمة او عالة وقد مره جازير يدعها من المسلم المستأمن لانيته بجاء عند المشايخ

في نزع الذبيحة  
 راس الشاة

احوال الصيد  
 لا يكره سحر الجذ  
 لا يكره سحر الجذ  
 لا يكره سحر الجذ  
 لا يكره سحر الجذ  
 لا يكره سحر الجذ

فلو دم الغنم والمقتول  
 في النار محمول على البعثة



وقال الكوفي ان كانوا يرون جواز البيع يجوزوا اذا لم  
يبيع على الاقارب بل كتبوا على قول **قوله** اخذوا الى دار الاسلام  
مكة حاكمه وان البيع باطلا والعقود البايعة ان كان يري جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يري  
ان اشترى وذهب ملكه **قوله** وان كان يري جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يري  
حاز ان يري والاسلام تزوج امرأة كافرة في دار الحرب واعطى صداقها لاسيما وان كان يري ملكه بالفتح  
تبعها واخرجها الى دار الاسلام ليس بها وجعرة اذ اخذت طوعا وان ملكه لا لعدم  
العقود في الاول والعقد في الثاني **قوله** اخذوا الى دار الاسلام وبيعوا فباع ولده لا يجوز لانه دخل  
 تحت الامان وفي جواز البيع بعض الامان ملك من اهل الحرب احدى الى رجل من المسلمين هدية  
من امرائهم وبعض اهل دارهم فان كان الذي اهدى اليه ليس منهم فتراته كان مملوكا لمن  
اهدى اليه وان كان دارهم حرمة منه وامرأة لم يكن مملوكا لمن اهدى اليه وفي الجاهل الاصغر باع  
الحرب ولده من مسلم او عربي في دار الاسلام او في دار الحرب قال الكوفي ان باع من مسلم مستان  
لا يجوز وان من عربي يجوز واذا سلم اليه ملكه وقال ابو بكر لا يباح للمسلم شراؤه وان اشتراه  
ملكه ويكون رفيقا وقال محمد لا يملكه اذ اشتراه في دار الاسلام وعلمه اذ اشتراه في دار الحرب  
اخذوا الى دارنا وذكر الفقيه عن الثاني اذ باع الحرب ولده من مسلم في دار الحرب عند الامام  
يجوز ولا يبر على الرد وعند الثاني في غيره اذ اخضع وعين الثاني فمن دخل دار الحرب بائنا وفي  
منهم ان انا اخرجنا بغيره اقول لا يملك ما صنعت في ان باع يجوز لمن يبيع لانه في ملكه وفي  
السيد الصغير الحرب في ملكه حتى اقبل الفقه والاسيلاء وعما ذكرنا في جواز بيعه  
يقع في بلاد الرشت وهي ان التار الذين هم يبيعونه اولادهم في الرشت ان كان الرشت  
بلاد الحرب كما اخبره صاحب الغنية بفتح هذه الاجوبة وان لم يكن بلاد الحرب كان بلاد  
الاسلام كما اخبره اكثر العلماء على ما تقدم في الفصول يكون البيع في دار الاسلام ومع  
ذلك التار في حكم المستلمين لكانوا على الكفر وتامل الباقي **الفصل في**  
**الثاني** في الحظر والاباحة لا يخرج الى الغزو بلا اذن واليه وان اذن اخرج لا يخرج  
وان لم يذن وان قد تان فاذا ان اذن الامام ولم ياذن الاخر ان له الخروج وفي سفر  
الحج والجمعة يخرج بلا اذن لان الجهاد يتعلق بالروح لا بالجمادى **قوله** ان الحاق  
الخروج الى العلم بالحج والجمعة ولان الخروج الى الغزو لانه يجوز العلم اولى الى  
اذا كان الطريق محفوفا ويشترط اذ يهاجمه اذا كانا غير متحاربين والجمعة وان احتاجين  
يخرج الا باذنها وان عليه من لا يخرج الى الغزو بلا اذن وان لم يكن له مال لا يخرج الا  
باذن الدارين فان فعل بالمال لا يخرج الا باذنها وان فعل لا باذنها لا يخرج الا باذن الطائفة  
خاصة والهيئة والمقتول لا يدفع في المكان الذي مات في مقابلة اولئك القوم ولو  
نقل الحبل او ميلان للبأس به حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكرة سيلا فطاه من حمزة  
عن قتل الاعوبة والسعاة والظلمة في ايام الفتنة قال سراج لانهم يبيعون في الارض الفس

في الطرود الى  
حجاب العلم  
او الحج والجمعة  
بلا اذن واليه

مطل  
قتل الاعوبة والسعاة  
والظلمة في الفتنة

فيل يصفون

وقيل يصفون عن الف في ايام الفتنة ويتوارون قال ذلك امتناع ضروري في لورد العاد والمأمن  
عنه كذلك قال الامام السيد الخجاعي وزاد ما بين قائلهم قبله وكفى ثبوت قال لان من شرط  
الاسلام الثقة على خلق الله والفرع بغيرهم والحقن بغيرهم وهو على عكس عند السادة  
والحق يد اراهم في الحق منهم بركة على سيد وفي رواية يفتي قال السيد الامام في البلاد التي في اري  
الفتنة اليوم لا شك انها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يطر بها فيها احكام الكفر  
بل العقوبة المسلمون ومن قال منهم اناسم وشهدوا باليمين على الاسلام ومن وافقهم من المسلمين  
فاسبقوا لكافة ولا يردون منهم من الكفر الكبار لانه تقبيل الاسلام وتقبل السواد وغيره  
على الكفر والموال الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون الذين يطيعونهم لاجل ضرورة ملوادة  
ومحاوذة واما البلاد التي عليها في الاسلام من جهم يجوز اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد  
القضاء وتزويج الاباء والارامل للاسبيلاء المسلم عليهم طاعة للفتنة اماما مودة او مودة واما  
البلاد التي عليها ولاية الكفار فيجوز فيها ايضا اقامة الجمع والاعباد والقاض فاض يترفع المسلمين  
ويجب عليهم طاعة المسلم وتطبيق البايعة اعني اللوح والسيطرة اماره ملكية لا تتعلق لها بالدين  
كان من خش او فتنة خلاوة وضع فلسفوا الى من وشذ الذر لانه اماره الكفر كاطنان اماره  
الاسلام وقض الشارب اماره اهل السنة والطاعة وترك اماره الرض وكذا السواد وليس  
الشرع خروج من قبل ليس انواع الفلانت فخص الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده وقد يقرر ان  
يبقاء شيء من الخلة بين الحكم وقد حكمنا بلا خلاف ان هذه الديار قبل استيلاء التار كان من  
ديار الاسلام وبعد استيلائهم اعلان الاذان والجمع والاعباد والحكم بفتح الشريعة والقوى و  
التدريس ايع بالانكبين ملوكهم فلكم باعنا من بلاد الحرب لا جهة نظر الى الدراسة والدراسة  
واعلان بيت الظهور واخذ الضرائب والمواساة من البعض بفتح التار اعلان في قريظة  
بالهتوة وطلب الحكم من الطاعة في مقابلة محمد في عهد بالمدينة ومع ذلك كان بلاد الاسلام  
بلا ريب قد كملوا الى انما يصير دار الحرب باقية احكام الكفر وان لا يحكم فيها من احكام الاسلام  
وان تحصل بد اراهم في ان لا يبيع فيها مسلم ولا ذمي امن بالامان الاول اعني بائنا انما  
بالايمان او عقد الذمة وان وجدت لشرايطها صارت دار الحرب عند تقاض الدلائل و  
الشرايط يبيع ما كان على ما كان او يبيع جانب الاسلام احتياطا لا يري ان دار الحرب يصير  
دار الاسلام مجرد اجراء احكام الاسلام اجماعا **الفصل الرابع** في المردة وما يصير  
الكافر مسلما فتنة بعد الحاق قبل الحكم بالحق يتوقف اجماعا وخلاف في بقية فتنة قبل  
الحاق فتنة فما يصير في كسب الاسلام والردة نافذة ااما الشريعة وعنده يصير في كسب الاسلام  
موقوف معاوضة كانت او تبرعا وفي كسب الردة ان تبرعا موقوف وان غير تبرع نافذة  
ذكر شيخ الاسلام والشيخ ان تصرف المردة فيها موقوف وعنده في يوم تلت روبات في  
رواية الامام والامام الثاني بعد لو نقصا عما في كسب الردة وان لم يبيع من كسب الاسلام  
وفي رواية الحسن عكس في رواية زفرهم ومن الاسلام من كسب الاسلام ومن الردة من

الذي اخرجنا من بلاد  
مطل  
فتنة التار ببلاد اهل السنة  
وذكره علامه الرضوي  
مطل  
فقد استيلاء التار ببلاد  
الاسلام  
المعز

في كون شروط دار  
الاسلام دار الحرب

في ما يصير الكافر مسلما  
في المردة



كسيرة والفقير رواية الى وتصرف المرتد ان تصرفا ينفذ من المسلم ينفذ منها وان تصرفا لا ينفذ  
من المسلم لا ينفذ ولكن يصح منها الخلف من المسلمة كالنصف من اليهود عذرها ان ينفذ كغير المرتد  
وعند الامام **أخلفوا قبل يصح** وقبل يصح ما يصح من المسلم ما يصح على الاسلام في حكمها حكم  
المسلمين الا يرى انه لا يقع تصرفه في الخرج من المرتد الردة عودا الى الاسلام الكفار من  
غير اهل الكتاب كعبد الاوثان اذ اقالوا لا اله الا الله فحكم باسلامهم ولو لم يقر واكن يحولوا  
معنا في باسلامهم وان صلى وحده لا وفي السيرة لا اله الا الله من لا يقولها دليل الاسلام وان كان  
من يقولها ليس باسلام كاليهودي صلى بالمسلمين كان دليلا على الاسلام وان كان ليس باسلام  
بعينه واذا حل المسلم على كافر فقال استشهد ان لا اله الا الله فان كان من قوم يقولون لا اله الا الله  
ان ينفذ عنه سماع دليل الاسلام وهو غير ان تكلم بما قبل ان يأخذه ويقره وان قال لها بعد  
ما قره وهو يقرق وان قال انما اردت بما قلت الخ قول في اليهودية دون الاسلام وارادت  
القول في الاسلام لا ينفذ اليه لان الظاهر جوارح دين الاسلام فان امتنع بعد ذلك من  
الاسلام يقتل لانه مرتد وان الكافر من يقولها قبل ذلك لا ينفذ يقتل فان تكلم بها لانه ليس  
بالاسلام وان قال لا اله الا الله وهو من لا يقولها فهو دليل الاسلام وكذا قال محمد رسول الله  
او قال دخل في دين الاسلام او في دين محمد فحكم باسلامه حتى لو مات بغيره عليه كما لو صلى معنا  
ثم مات اما اليهودي والنصراني اليوم اذ اقالوا لا اله الا الله محمد رسول الله لا فحكم باسلامه لانهم  
اذا وقعوا بين المسلمين ويقولون ذلك فاذا استفسرهم يقولون هو رسول الله اليكم ليقولوا  
هو الذي بعث في الامم من قبله فلا يدل على انهم مسلمين بل ينفذون النسخة على ما عليه  
اذ قال النصراني استشهد ان لا اله الا الله وابراء عن النصرانية لا فحكم باسلامه جواز انه دخل في  
الهدى اذ اليهود يقولون ذلك ايضا فان اذ وقال وادخل في دين الاسلام زال الاحتمال واذا  
قال انما لم يكن مسلم لان معناه ليس مني الحق وكل ذي دين يزعم انه مني الحق فحكم عليه وقال  
الطواغيت ان الحق في دارنا لانهم يأتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا هم  
يا سلمان زاده قال النصراني اليهودي بربيت من ديني ودخل في الاسلام او قال بربيت  
من ديني واستشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله صا صا ولو قال الذي استشهد ان لا اله  
الا الله او قال ان محمد رسول الله صا صا لانه منك لا من جحش فحكم باسلامه دخل في الاسلام  
وكذا لو قال انما لم يكن عبد الاوثان لا يبريدون هذه الامور لانفسهم وكذا لو قال على  
دين محمد او على الخفية او على الاسلام وعن الحسن البصري في اذ قال استشهد ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمد رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فحكم وعنه محمد اذ قال انت مسلمة ومحمد  
حاج من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صا صا ولو قال لا اله الا الله ثم رجع مشركا  
لا يقبل رجوعه وعن الامام محمد اذ قال نصراني او يهودي انما لم يكن مسلم الا ان قال  
اردت دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صا صا حتى لو رجع عن  
دين الاسلام حل دم ولو قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلما فان لم يسئل حتى يصير جماعة

فيما انشد

عبد الاوثان  
قالوا لا اله الا الله  
حكم باسلامهم

مطلب  
اما اليهود والنصرانية

لو قال هذا لا يكون مسلما

كامل

كان مسلما وان مات قبل ان يسئل لم يصح لم يكن مسلما ونص في تنازع في شئ فقتل  
انه يباع من المسلم لمن النصراني فقال النصراني انما لم يكن مسلما الا اذا قال انما لم يكن مسلما  
ويشفي ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعن الامام انه يصير مسلما باناسم وعنه  
ابن زياد قبل الذي اسلم فقال اسلمت منه مسلم وكذا عن عثمان وعن الامام قول النصراني انما لم  
يسئل باسلامه مع شراؤه عن النصرانية وعن الثاني قال له رجل ادخل في الاسلام وانكر دينك  
فانه باطل فقال استشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله واناسم منه مسلم وعنه محمد بن  
النهدي عن الذي انه صلى بالجماعة يجعله مسلما فان رجع عن الاسلام بعد ذلك فانه عتق  
فاما اذا قالوا صا صا فان قالوا صا صا صا صا واستقبل قبلت فذلك ان شئوا انه كان  
يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان الاذان في السجدة والحضرة فان قالوا صا صا يؤذن في المسجد  
فلا شيء حتى يقولوا صا صا فان قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك  
عادة فيكون مسلما فان قالوا انما يصلي سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صا صا صا صا  
له باجاء احكام الاسلام لم يقولوا صا صا صا صا وفي الروضة اذ اصلي في الوقت حكم بالاسلام واذا  
صلى في غير الوقت لا ولو في وقتها يصلي واحدة مستقبل القبلة صا صا وان غير القبلة لا يصح  
وان صلى بالجماعة معناه فهو مسلم طاقا وليس كما يطوف المسلمون صا صا وان حذر التلبية لا و  
في المنتقى صل نصراني واحدة واستقبل قبلت لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلت وان  
بجماعة وكثيرا ما يكون مسلما ويثبت التبعة بالملك ايضا لو وقع الصل في سهم مسلم  
بالقبعة في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصح عليه لانه مسلم  
للولي المرتد في دار الحرب كذا الاولادها تتبع الواحد والاثنان والثلاثة  
يقفون في وجه العدو فيقتلون احدهم من الرجوع وقال نصراني جرح الرجل القطع فلا  
ان يقتلهم فانه علم انه اذ قال انه دفع الفيل عن نفسه ففعل لا الا انما في دار الحرب فان  
علم في قتال نصراني كناية لهم وسعهم ان يقال والفرق ان قتال القطع دفع الفيل عن نفسه  
ولا كذلك قتال اهل الحرب او في صرح ان زيد بن حارثة يوم موته عفر جواده وقابل حتى قتل  
وكان الكفار غلبين وعسكر الاسلام اخا زوا الى قسمة **لما صا صا**  
**او نصر** او حفظا وقيمة ثلثة فضول الاول فبا يكون اسلاما او ما لا يكون من بغير التوحيد  
ويحذر الرسالة اذ اقال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والجواب  
اذ اقال هذا يكسب ويحذر بغيره ان حقت حكم باسلامه جوي قال محمد عليه السلام لا يصير مسلما  
قال كافر آمنست يا امن به الرسول يصير مسلما ولو قال كافر الله واحد يصير مسلما ولو قال كافر  
دينه هو لا يصير مسلما وقبل يصير مسلما اذ اقال حق كل الاوثان وفي مجموع النفازل اذ في  
وقت الصلوة يصير على الاسلام اما لوقراء او تعلم لا يكون اسلاما قال واحدانية يصلي في  
المسجد الا عظم وشهد اخره مع في المسجد لا يقبل ولكن يصير على الاسلام الكره على الاسلام يكون  
مسلما لكن اذا عاود الى الكفر لا يقبل ولكن يصير على الاسلام مسلم تزوج امرأة يفر بها

اسلام بالبيعة

حكم بالاسلام

مطلب  
احول الفاطميون اسلاما  
وعاد لا يكون

مطلب  
لو فارقوا وتعلم الكافر  
لا يكون مسلما



بالاسلام بالاسلام نسيها عن الاسلام لان الظاهر فيها انها باليمان ولولم يعرفوا بها يذكر  
عندها باليمان ثم يقال النفرين محمد ان قال نعم كانت سلم والاولا وصف الصغير الاسلام ثم يبلغ  
فقال الان عرفت فانه لا يقول على انه لم يكن مسلما قبل طوار ان يكون عارفا بالمال والال عرفت  
بالنفس قال لا اصفه مسلما في بلو فقال لا اعلم هذا النقص لم وفي الجاه قبل اليهودي هل تعرف  
صفة اليهودية قال لا اخوب يهودي قبل توبة الباس مقبولة لايمان الباس وقيل لا يقبل كايما  
قال صاحب الكشاف قوله ثم يتوبون من قريب الزمان القريب ما قبل حصة الموت لا يرى  
ان قوله مخرج اذا حضره الموت الموت الماتة فبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة  
فمع ما وروا ذلك حكم القريب وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الموتى  
مخطوطة ان قوله ولا الذين يموتون عطف على الذين يحملون السيئات سوى بين الذين سوهوا  
توبتهم الى حصة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر فانه لا توبة لهم لان حصة الموت اول الآخرة  
فكما ان الميت على الكفر قد فاته التوبة على اليقين وكذا الميت في حصة القريب طاعة كل واحد  
منها وان التكليف والاختيار الى هذه العبارة التي عرفت وقال ايضا وي قريب اذ قبل حضور  
الموت الى ان قال سوى بين من سوا التوبة الى حضور الموت من العسفة والكفار وبين من مات  
على الكفر الى التوبة للمماثلة عدم الاعتداد بها في تلك الطاعة فكذلك قال توبة هؤلاء اخدم  
توبة هؤلاء سوا وقال القرطبي قال ابو محمد بن الفضل وابن زيد وعلم وعنه فيهم قبل المعينة  
للمماثلة وان غلب المراء على نفسه قال علي وانا ما صحى التوبة في هذه الوقت لان الرجاء باق  
ويجوز منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال في تفسير الكبير في قوله لمست التوبة والاية طلت  
على ما حضر الموت وشاهد هو انه فان توبة غير مقبولة وكذا في قوله تعالى اذ حضر احدهم  
الموت قال رب احبوت اعلم ما لي فيما تركت خلا انها طاعة لا يلها الاية وكذا في قوله تعالى  
فانفقوا ما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول رب اعلما اضربني الى اجل قريب  
فاصدق واكرم من الصالحين **قوله** الله تعالى هذه الايات ان التوبة لا يقبل عند حضور  
الموت ثم قال المحققون قريب الموت لا يمنع قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة مشاهد  
الاهوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بالندم بعد فوات هذه الايام الحقة  
والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنن والاشاعة ان توبة الباس لا يقبل كايما الباس  
بحاج عدم الاضمار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق الفهم  
على ان لا يعود في المستقبل الى ما تركه **وهذا** لا يتحقق في توبة الباس اذا اردت بالاس  
معينة الموت بحيث يعلم قطعا ان سلطان الموت يدركه لا محالة كما اخبر الله تعالى بقوله فلم يكن  
يفهمهم ليمانهم لما راوا باسنا وهدف البيان ان الباس هو وقد ذكر في بعض الفتوى ان  
توبة الباس مقبولة ان اراد بالباس ما ذكرنا به وعليه كل ما قلنا وان اراد بالباس القريب  
من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن في الظاهر ان زمان الباس زمان اليأس وزمان معاناة  
الطول والمستطوع الفتوى ان توبة الباس مقبولة بخلاف ايمان الباس لان الكافر جنة

بیاض و  
فیاض و  
سرخ و

احوال

خ  
بالله

غير عارف بالله واستدأ ايمان وعرفان والفاستقعار في حال العباد والمفاد سهل وقوله  
يقال حتى اذا حضر احدكم الموت قال اني مت الان يحتمل ان يراد به تقبيل القربة بالان بان تقبيل  
قربة بزمان العجز كما يقال تاربوا او عاما والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي  
يقبل القربة عن عباده ويجوز ان يقال بشفاعة غيره يوم القيمة قبل حقه وان كان يوم القيمة زمان  
العاس وشفاعة لنفسه في آخر عمره وعام دهره وغاية امره يقبل ايضا ويقبل قربة في هذه الحالة  
محملة لشفاعته فيفضل الله بقوله يومه لانه لا شفيع له في هذه الحالة غير محله ونعم القيمة  
لكثرة الشفعا واما اطلاقه على من حضر يوم القيمة في قوله تعالى ان الله يقبل التوبة عن عباده  
وان شهد على نفسه ان ارتكب قبيلا فانه يقبل توبته ومات عليه الا فاعلم مرثدا قال في السيرة بصلى المسلمين على  
ميت عنده احد لو عدل لا شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما  
وكذا لو شهد رجل امرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع اهل الكوفة على السوء ولو شهد  
نصرانيان على نصرانية بائنا اسلمت جازوا جنت على الاسلام وهذا كله قول الامام نعم وفي  
النوادر يقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم  
وفي مجموع النوازل في دخل دار الحرب وسرق مبيها وادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام ولو  
استدري مبيها لا يحكم بالاسلام **موجب فيما ينقل بها وما يي القصار من حال السبق** قال الامام  
الزاهد الصغار لا يستثنى مؤمن في ايمانه قال ابن عمر رضي الله عنهما اخذت شاة لبيد في فم رجل  
امؤمن انت فقال نعم ان شاء الله تعالى لا بدج لستك من شاة في ايمانه ومرة اخر فقال  
انا مؤمن فامره بالذبح فلم يردك يستثنى في ايمانه اهلا للذبح وقال الزاهد في القصار  
القدرية في فهم كون الشاة على الله وفي دعواهم ان كل فاعل خالق فاعل نفسه وفي القصار  
الكسائية في اجازتهم البدء على الله تعالى والكفار والافضل في قولهم برزخ الاموات الى الله  
وسبح الارواح وانتقال روح الالة الائمة وان الائمة الهة وفي قولهم عروج امام ناطق  
بالحق وانقطاع الامر والنهي الى ان يخرج ويعقلهم ان عبد الله غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم  
عليه ولم دون على ربه واحكام محذولة احكام المحدثين ومن انكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه  
كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه كافر في الاصح وحيث الكفار طواجر في الكفار هم  
جميع الالة سواهم وحيث الكفار هم با الكفار عثمان رضي الله عنه وطاعة والزيد وعائشة رضي الله عنهم  
وحيث الكفار الزيدية كلهم في انتظار النبي من العم نسخ دين سيدنا دم والكفار الخيرية في  
فهم صفاته الله وفي قولهم القرآن حسم اذ كنت وعرض اذ اقرئ ومن قال انه تعالى  
حسم كالا حسم فهو مستحق الكافر ومن قال بتجليه افعال الكبار فهو مستحق الكفر ومن انكر  
عذاب القبر ومن انكر شفاعة الشافعين يوم القيمة فهو كافر ومن انكر المعيزان يوم  
القيمة اما لو اذن قال المعيزان هو العدل والجاهر ان يوم القيمة لمن يميز فهو مستحق خال  
واختلفوا في الهبة والصواب الكفار هم في قولهم ليس للعبيد فضل اصلا وحيث الكفار هم في  
قوله الانسان غير طاهر وانه في قادر مختار ليس محذوف لاسان يجوز عليه الاوصاف

مطلوع  
نقد  
بانه اسبق قیامه  
نقد

دی دخی دارالحدیث  
وسوق حبیب

مقالہ

مظفر  
رحمہ فانی  
رحمہ اللہ

الحمد لله

میرزا رفیع



الطائفة على الاحكام **ويجب الكفار** قوم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى يرى شيئا **ويجب الكفار** من  
 قال ان الله تعالى يرى ولا يرى **ويجب الكفار** من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى يرى شيئا **ويجب الكفار** من  
 ان كان سائر النسخين وبلغنا فيه كافر وان كان يفضل علينا في علمه ما هو متبع والمعتزلة  
 حديد الى اذ قال باسحق الى الرؤية فهو كافر وبعضنا غنيا على ان المعتزلة المتركبة بكسيرة  
 كافر لانه اعتقده خارج عن الايمان وكل من اعتقده خارج عن الايمان فهو كافر عندنا لا اعتقا  
 انه ليس بمؤمن ولا واسطه بين الايمان والكفر عندنا ورد بعض الآية بما قال ارباب الأصول  
 ان فيه اعتبار قول الخالف واعتقاده فيلزم اعتبار المعتقد الباطل وقيل بانه كافر لانه ليس  
 من روع الله ورد بانه ممنوع ليرجائه شرط التوبة وقيل بانه كافر لانه ليس بمؤمن  
 عليه انه غير راجع مطلقا او المشبهة بمبتدع فاذا اراد بالبر الجارية فهو كافر والمبتدع من  
 الكسيرة والبدعة كسيرة قيل يلزم عليه ان يكون المعتزلة كافر لانه يرى الكسيرة حقا وخطا  
 المعصية كغير فكيف رتبته حقا والزام الاعتقاد قلنا ذلك بعد تسليم كونه كسيرة وبعده لا  
 منازعة في كونه بدعة فان قيل الاستشناء موضوع لا يبطال التصرفات اجمع فان المستثنى في اي  
 يبطل الايمان فلا يكون مؤمنا فيكون كافر وان كان الاستشناء غير جائز فثبت ان الله يبطل  
 كلها بالامور القائمة بالقلب لا يؤمن بها فانه اذا قال يوسف ان اصوم عند ان شاء الله  
 كان نائيا والايان يصدق ولا يصدق فيه الشك وهذا استثناء يمنع الكفر او لئلا لا يخرج  
 منه غيبهم وقوله انا مؤمن مطلقا يصدق الى الكمال وقسمته فاطو باعترافه والتمثيل  
 جميع الكفر اولانه يصدق الى اطلاقه وعليه قول بعضهم اولان النص قد جاء بالاطراف باللفظ  
 ايضا قال الله تعالى لا يدخلون الجنة الا من آمن بالله واليوم الآخر والذين آمنوا بالله واليوم الآخر  
 ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله وقيل ان النص لا يهل المقابلة بما طابا  
 ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ولا يهل المقابلة بما طابا  
 المضيق فقط بل يولي ايضا وان تبطل به فتنته بصدقها حقا ولا يثبت من الايمان  
 لعدم الشطو والشرط وقوله انا مؤمن مطلق وقيل في صدقة حقيقة بلانزوم وجود  
 الكمال على ان تقسم الى الكمال وعينه باعتبار ذاته لا باعتبار اوصافه ومنع والطاقة  
 بالبرؤية الصادقة حال خروج الكل عن المسيطر جاز لا حتمال تحقيق الدعوى  
 لا دخول الكل وكذا حديث المتأخرين ان طرفة باهل مقابر اخرى **الثاني** **يكون**  
**كفرا من المسلمين وما لا يكون وفيه احدث نوعا والتفرقات الواردة المفردة**  
**تعليم صفة الطائفة لجلالة الناس وبيان خصائص عمل السنة والجماعة من اهل الامم**  
 وعلى الذين يصدقوا للو غط ان يلقنوا الناس في محاسنهم على منابرهم قال الله تعالى  
 ذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا اجماعهم  
 بشرائط الصلوة وشرايع الاسلام وخصائص مذهب اهل الحق واذا علموا في انفسهم  
 متبدعا رتبته وان كان داعيا الى بدعة موهومة وان لم يقدر وافرغ الامر الى الحاكم  
 حتى يخلوهم من البدعة ان لم يمنع او على العالم اذا علم من قاض ومن اخبر به عوانا

**يجب الكفار**  
**قوم من**  
**المعتزلة**

البدعة كسيرة

عند بيان

الى خلاف السنة ووطن منه ذلك يعلم الناس بانه لا يجوز استماعه والاخذ منه فمع غلط في انشاء الحق  
 باطلا معتقده العوام حقا ويحسبوا ان الله ومن اتبع منه العلم على طريقهم وخلقهم من الميثاق الذي  
 في بلادهم وفي هذا الباب اصول ثمانية ينبغي للمسلم ان يقود هذا العلم لا ضاحا ومسا وانه سب  
 العقص من الكفر بدعاء سيد البشر ثم الله اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم به واخبرك  
 بما لا اعلم انك انت علام الغيوب ومنها انه اذا كان في المسئلة وجوه توجب وجوه واحد ينفقه  
 عجل العالم الى ما يمنع من الكفر ولا يرجع الوجه على الوجه لان التخرج لا يقع بكثرة الادلة  
 لاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب التكفير اللهم اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفقه  
 التأويل على كماله اهل اذا تكلم بكلمة ولم يدرك انها كفر قال بعضهم بكفر وقيل لا ونحوه باطل ومنها  
 اذا تكلم بكلمة بلا علم انها كفر عن اختيار بكفر عن عامة العلماء خلافا لبعض لا ينفقه باطل وقيل  
 لا يكفر اذا اراد بكلمة مباحة فخرى على سانه كلمة خطأ ولا قصد والصادق بالله لا يكفر لكن القاص  
 لا يصدق على ذلك مثل ان يقصد نوحا في ما سانه كان محمدا في سانه على ما يكفر فيها بين وبين  
 الله تعالى ومنها اذا خطر سانه شيء بوجوب الكفر لكنه لا يتكلم به ففان بعض الايمان باطل ومنها  
 اذا علم على الكفر بوجوب كلف في اطلاق الزوال الصحيح المستمر ومنها ان تكلم بكلمة الكفر وحكي منه  
 آخر كلف الصانع المان يكون ضروريا بان يكون الكلام مفسحا او محمدا والكفر بوجوب كلف  
 اطلاقا عاما او على العكس ولو تكلم به الواقع على المنه قبل منه القوم كلفهم وياتي ان  
 شاء الله بوما اذا قال لهدام هذا خطا لا يوجب السلف او تكلم لهدام هذا الخطا اذا كان هداما  
 لعينه اما اذا كان هداما غير لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كان الحجة ثابتة بدليل مقطوع  
 به اما لو اجابا للاحاد فلا ولا رتبة والعياد بالبدع ثم امره وحيد النكاح بعد اسلام  
 وبعد الحج وعليه الصلوة والصوم والمولد بينهما فبما يقيد النكاح بالوطى بعد التكلم  
 بكلمة الكفر ولا ينافي ان اتي بكلمة الشهادة على العادة لا يجزى به ما لم يرجع عما قاله لان  
 باثباتها على العادة لا يرفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم عدد النكاح  
 وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا استرسل او اوجزى الاشياء عليهم  
 السلام فانه يقتل حقا ولا توبة له بسلوه بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تابيا من قبل  
 نفسه كالزندق لانه حذو حجب فلا سقط بالتوبة كسائر حقوق الا حجتين وكذا القذف  
 لا يذول بالتوبة بخلاف ما اذا استرسل يقال لم تارب لانه حق الله تعالى لان النبي شتموا البشر  
 جسد لم يقيم المعزة الا من كره الله تعالى والباري من غير جميع المعاصي وخلاف الارادة اذ لا  
 منع يتصرف المريد لاحق بغيره من الاذنين ولكنه قلنا اذا شتمهم سكران لا يعفى  
 ويقتل ايضا حذو حجب او هذا مذهب من يكره الصديق في والامام لا يخطو النوري واهل الكوفة  
 والمزبور من مذهب الكوفة واصحابه قال الخطابي لا أعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب  
 قتله اذا كان مسلما وقال ابن محبوب المالك اجمع العلم وان شاعته كافر وحكم القتل وان  
 شك في عذابه وكفروا كذا قال الله بوفه ملعونين انما نفقوا اخذوا وقتلوا بقتيل الآية

في دعاء العصمة من الكفر  
 بدعاء سيد البشر

ان يكلم

حكم المروءة

في شتم الرسول يقتل

مظن  
 ان سكران  
 لا يعفى







ان شاء الله بكم يكفر قال اي شيكساي خذ اي كفرة وقيل لا وهو الحنثا قال هذا استعبد الله فقال  
انا افعل بغير مقدير الله بكفر قال لمن لا يحضر انهم يمين سبب السبب بكفر قال لا حنثا ترك  
الصلوة فانه يعاينوا خذ اي كفرة فقال لا ياخذ الله تعالى من الحنثا المستحق على الولد فقد ظن  
بكفر قال لا خذ في مفرقه وضيق عينه باري من يدك انك خذ اي كفرة فقال لا خذ اي كفرة  
لذاتك وديار اجمعين يست لا بكفر لانه حمله عليه الفضي قال الله تعالى لا تكذبوا على الله  
في صديقه سبب كذا اجاب في الحديث ولكنه خطا عظيم قال لا خذ اي كفرة فقال لا خذ اي كفرة  
خذ اي كفرة في دلوك خذ اي كفرة في ان عزمك لا تستغنى من الرحمة كفرة وان عني به ان  
قله ثابت بالثبات الله غير مضطر لا بكفر ولو قال كافر كرم وازداد وار حورم فمذا كلام  
المجنون فربوة الرزق من الكسب وان خذ وكو قال الرزق من الله ولكن ان نبت جبنش  
خو اهد هذا استكر لان هذه العبد ايضا من الله وكو قال اين دسنة بازرين باه من است  
مداهي روزي كم نيست عذبه باطل قال ناحق سموك كبرديم بكفر راي اي او مريضا فقا  
الله راني وراك الله خلقه كذا كذا خلقه كذا كذا لا بكفر في الصبح وقبل بكفر  
لانه ظن الميل بالرب تزوج بلا ستمود وقال خذ اي كفرة او فرشتگان را كواه  
كرويم لانه اعتمد ان الرسول الملك سليمان العبد خلاف قوله فرشتگان دست  
ودست جبر را كواه كرويم لانها بعلان صاحت الطير فقال رجل عجز المريض او  
خزج الى السفر ورجع فقال رجوع من السفر لصباح العقيق بكفر عند بعضهم وقيل لا  
ولو عند صباح الطير فقال ان كان جواهر ستمود فقد اختلف المشايخ في كفرة ووجه  
الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب ولو قال فلان عكر حورث خذ اي كفرة مريضة عليه الكفرة  
واذا قال العبد خذ اي كفرة كواه كرويم وادبته اختلف فيه المشايخ ففعل هذا  
في قوله لاند وجهه ستمود را تومي اني فقال لا ترى بلزم ان لا بكفر لان مراد الزوج  
من قوله آري تخويفها بانه يعلم ما يري في غيبه لاحقيقة اطلاله على الغيب وكو قال  
خذ اي كفرة انك ستمود ووجه توجب انك ستمود ووجه توجب انك ستمود ووجه توجب انك ستمود  
ستمود كما يقوم بامر بكفر لا بكفر وكن هذا اقل على ونا من قال ارواح مشايخ  
انك تعلم بكفر اذا قال الرجل والمرأة انا اعلم المسدقات بكفر وكو قال انا اخبر من اخبار  
الجن بكفر ايضا لان الجن كالانس لا يعلم الغيب قال الله تعالى لو كان لغير العلم الغيب لكانوا  
الآية في الجن وكن ان امرأة ستمود او خلفت بعث اليه على يد طارئة سيروا واطمان  
ففي صحت زوجته معه الى ان قال القيلين الغيب فقال نعم فكنتم كذا خذ اي كفرة  
فاما كفرة ولو قال الله يعلم اني افعل فلان كفرة او يرى من الانبياء والملائكة بكفر  
اذا علم انه كاذب اذا فعل كذا وهو مودى ثم اني بالشيطان كان عذبه من اني هذا  
الشرط لا بكفر كانت عليه كفارة الحلف وان خلف مبدع اعني بقوله هو مودى او نظري  
او محسوس ان كان فعل كذا او كان فعله وهو علم بفعله لا يلزم الكفارة لانه محسوس وقد

مطل  
الرزق من الله تعالى  
والحركة مع تهور كذا

يكنفهم

من قال ارواح  
مشايخ ما كانت  
يعلم بكفر

مطل  
الجن كالانس  
لا يعلم الغيب  
فكنتم اليهم  
اولا افضل

اختلف الاجوبة

اختلف الاجوبة في كفرة والحنثا ما قال الشيخ وبذلك ان كان كفرة اخذ الحنثا فهو كافر لانه  
رضي بكفره والرضي بكفره كفرة لان نزاع وانما الكلام في الرضا بكفره وسبب ان شاء الله  
وعليه الفتوى قال يعلم الله انه فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل عامه المشايخ على انه كفرة وقيل لا وفي  
المواز ان قال عليه الحنثا كفرة وان لا عاونه الحنثا فاستبح ان يحلف كذا كذا فان حلف فهو  
عاص كل كلمة توجب الكفرة اذا ذكرته عليه **فان عاونه الحنثا** فادخلت بالحنثا وهو كاذب فيما اخبره بكفر  
وعن الامام رحمه الله انما لا يوجب الكفرة وان حلفه بشيء من المستقبل لا بكفرة اذا حلف فيكون  
يحسب الحنثا ما ذكره نافع السرحي وبذلك معلوما قال لا خذ اي كفرة كذا كذا او خذ اي كفرة  
ستمودا خذ اي كفرة في السنة الاولى يسوي بين الله وبين تراقفه او يسوي بين الله وبين خلقه  
في استحقاق كمال التعظيم وهو الوقت في الثاني لا فرق وعلى الاول يقع الفرق **الثالث**  
**في الانبياء عليهم السلام** لا يمان بالانبياء بغير معرفته مع النبي ع ومعه الحنثا من الله يا واهمه  
ونواحيه وصدق به بكل ما اخبر عن الله تعالى فاذا امن بالانبياء السابقين لم يؤمن بالانبياء  
وقيل يؤمن بالانبياء كانه انسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة فمن قال بالاستقلال  
قال يؤمن بالانبياء كانه انسخ الشريعة لا يستلزم يؤمن بالانبياء كانه انسخ الشريعة  
واما الايمان بسيدنا عليه السلام فيجب ان يكون في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا امن بانه  
رسول ولم يؤمن بانه خاتم الرسول لا نسخ له فيه الى يوم القيمة لا يكون عذبا ومعه دم  
ينزل الى الناس **ويجوز** الى شيعته وهو سابق لامة الى دينه اذا قال فلان لو كان نبيا  
لم يؤمن بكفرة اعتد عليه بانه اذا كان من الذين تقدموا ما على سيدنا ومعه دم لم يكن  
كذلك فيكون تخلفا بالحال فلا يستلزم ان يكون عذبا فيكون عذبا فلا يكون عذبا  
بالذات فيلزم انتفاء التصديق بعد نزوله في تقدير وجود المذموم وهو اظهر بالحق بعد  
التحدي والردعي **ولو قال** لو امرني الله بغير صلوات لا اصلي او قال لو القته على عذبة  
الحية لا اصلي كفرة الا اذا علم ان لا يبعث على موت الا واهم لا بكفرة لانه حزم على ترك العمل  
انه لا يرجح الاكفار كما لو قال لعبد فلان نبيا لانه ترم بامره **ولو يمتني** ان لا يكون نبيا من الانبياء  
لا بكفرة الا اذا ذكره على سبيل الخفاف او على سبيل العداوة ولو علم نبيا كفرة قال لا مالي  
لا بكفرة الا اذا ذكره على سبيل الخفاف او على سبيل العداوة ولو علم نبيا كفرة قال لا مالي  
وقالت كذبت فقال لو ستمود الرسول انه لا مال لا يصدق فقالت نعم كذبت لا رها قالت  
لا يصدق الرسول لو لم ياكل ادم الحنطة ما صير استغيا بكفرة ولو قال لا وقصنا في حيفا لا بكفر  
عن بعضهم وقيل ان آدم ستمود الكذبة فقال عمن اذا من اولاد الحارث بكفرة قال ان كان  
ما يقوله الانبياء خفا فقد خفنا بكفرة لانه شك في صديق الانبياء قال القائل عني كذا بكفر  
الموت ان قاله لكفرة الموت لا بكفرة وان قاله اهانة للملك الموت بكفرة ادعى الرجل النبوة  
فقال جل هات بالموت قبل بكفرة وقيل لا وعن الثاني انه قال عند الحقيقة كان م حث النبوة  
فقال جل من الحث انا لا احيته فقال الامام الثاني نعم هاتوا بالنطع والسفوف ثياب الرجل  
وتركه الامام وهذا محمول على انه قال على سبيل الخفاف كفرة قال مشهور ستمودا ومعه

وهذه الفتوى

مطل  
حسب الايمان بالانبياء

مطل  
ينزل عليه دم ويذوق النار  
الاحدين محمد دم وساق  
الذين يتكلمون في شجرة  
بينهم

مطل  
اذا لم يمان آدم الحنطة

مطل  
نحوه نادم كشور







وصحبتكم لا يكفر ولو قال فلان ان من كافر تر است او قال دل نيك شدم كه فواسم كافر شدن  
يكفر اذا قال الفيز يا كافر او لم يا كافر ولم يقل الى طر شيئا فالفقيه ابو بكر الاشعري  
على انه كافر وقال الفقيه ابو الليث وبعض ائمة تجار لا يكفرون المختار في مثل هذه المسائل ان  
اراد انتم ولا يعتقد كافر لا يكفر وان اعتقده كافر فافضل عليه على اعتقاده انه كافر لان  
لما اعتقد المسلم كافر افقد اعتقاده دين الاسلام كافر ومن اعتقد دين الاسلام كافر فهو كافر اذا قال  
يا كافر او كافر الى واني لا يكفر لان المسلم قد يكون له اثم كافر فان الخليل ام قال يا ايها  
الآية **و** قال موسى ما ترى كافر في كبر لا يكفر بخلاف قوله عز وجل ان كافر سئوم تكلم  
بكلمة ليت كافر فقال له رجل كبرت بهذه الكلمة فقال كافر شدة كبرك وعظ فاسقا وبذبه  
الى التوبة فقال بعد اليوم اضع على رأسي قلعة الجوس يكفر لان وضع تلك القلعة كشدة  
الذنار علامة الكفر وسماحه ان شاء الله تعالى فاجبه انه يكفر بعد حين فقال المصنف في السمر مبردا  
العدم قال كبر وحييا كافر بدون مبتدأ زبانه يكون تكفرا لان المقام مع الزوج فرض رجب  
الكفر على الفرض كل ما فعلته من اجور الام اعطيت للكفار ان فعلت كذا او فعل لا يكفر ولا  
بليته كفارة يمين قال كافر من كبر في كبري كبر قال ابو بكر ربه تكفرا لخال وقال السعدي انه  
تعلقق ويمين ويركض قالت ان جدي كبرت او قالت ان لم تشر لي كبرت في الحال  
**السادس في التنبه** وضع قلعة الجوس على راسه فيل لا يكفر لانه موقد بلسانه مصدق  
بجانبه وقد قال الامام رحمه لا يخرج احد من الايمان الا من البار الذي دخل فيه والدخول  
بالاقرار والمصدق وهما قايان وقيل يكفر لانه علامة الكفر فلا يلزم بالان التزم  
التمس والاستدلال بالعلامة وانما بادت عليه مفرة في العقل والشرع فان الصانع اعلم  
علم بالعلامة وهي جود **العالم** الدال على وجوده وانصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق  
للايقود وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتفديده **قال** خالكا عن شاعده من اهله كان  
منه فتمن قبل وان كان منصفه قد من به الآية **وان** شد الزنار **ودخل** دار الحرب كبر قال  
الاشعري سوي ان فعل ذلك فكل من لا يكفر ولو فعل للمرة كبر وقيل في مسئلة الفتن  
ان وضع على راسه لان البقرة لا يعطيه اللبن الا به لا يكفر وكذا اذا لبس كوفه البر والخنزير  
انه يكفر لان دفع البر يمكن باللبس بعد التزني فلا ضرورة على البر ما على تلك الهيئة شديدا  
وسطه جبالا وقال هذا ازنا لا يكفر وانكروهم على انه يكفر لانه يفرح بالكفر خلاف الاول  
لو وضع على راسه وشبه قلعة الجوس من العامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا ان السراخوخ  
وتعليق البانزة ليس بكفر اما لو قال المعينة طع سراج بدم وطن انه كافر يكفر وكذا  
اذا لبس السواد والخطا السراخوخ على هيئة الخطاينة وقال **ابن** كبر بدمه  
لا باللبس وكذا اذا لبس قلعة المعول لانه علامة مكينة لا تتعلق بالدين فزجحة النصا  
وهم يشربون الخمر بالمطر فقال ليس بانيمان مستن وبالن ان يكون ودينار اخوش  
كذا شقن اتفقوا على انه يكفر فانه مذكور في النجاسة **تعليم** بيان قال الربودي خبير المسلمين

مطلب  
يا كافر وكافر  
قال كافر في اية او كافر في  
فقال بعد اليوم اضع  
وضم العليين مثل  
شد الزنار

مطلب  
لا يخرج احد من الايمان  
الا من البار الذي  
دخل فيه

من لبس القلعة  
من شد الزنار  
ودخل دار الحرب  
يكفر

مطلب  
ليس قلعة المعول  
مؤجلة النصارى

مطلب  
بعض قال اليوم خير اعطاه الله  
بعضه

كثير يعطون حقوق على سياهم يكفر في بين الرجلين كلام فقال ادعوا لاهل الكفر حتى انفعله  
قال الفقيه ابو الليث ان ادفع معاملة دون محبتين الكفر لا يكفر وقيل يكفر والختار هو الاول  
ولو قال كافر في كبره ان خبايت تكفير الخروج الى بيوت الجوس والمواقفة معهم فيما يفعلون  
في ذلك اليوم كفر وانما يفعل ذلك من كان اسلمهم فخرج في ذلك اليوم وبوافق معهم فيه  
بذلك كافر او لا يشعروا اجتماع الجوس يوم النذر وفقال مسلم كبر كبره كبره وكذا  
ويشاهل جوسيات يسود افعال كفرة او تحجج به دعوة طلق راسه ولده ودعى الناس اليه  
فخضر بعض المسلمين دعوة واهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسبل وبن واهدا  
من جوس سبيل اخذ دعوة طلق راسه ولده وكان تلبس المال حسن التعهد بالمسلمين وينفق على  
مصلحي المسلمين وقد في المسلمين فاجابوه فكنت عالما الى شيخ الاسلام السعدي فكنت لا  
يكفر فيه **وان** اجابته بالدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجانة الحسن بالاحسان سنة ومن  
بار المروة والكلم ايضا وخلق الراس ليس من ثمار اهل الصلابة ولكن الى المسلمين ان  
لا يوافق اهل الذمة على مثل هذه الاحوال لانه بار الفرج والمقرة فيكون المسلم يهدي اليهم  
في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر بخلاف اهداء البضعة الجوس يوم النذر حيث يكفر وما  
يهدى الجوس يوم النذر ومن اجمعهم الى المشراف ومن كان لهم مثل لا يجل اخذ ذلك  
على وجه الموافقة معهم **وان** اخذ ذلك الوجه بالاسن والاحتمار عنه اسلم المسلم  
اذا اهدى يوم النذر الى مسلم اخر شيئا ولم يرد به يعظم ذلك اليوم ولكن كبر على  
ما اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويفعله قبل او بعده قليلا  
يكون تنبها باولئك والمواقفة في العبادة اعي الصلوة في الاوقات الثلاثة كرهت  
فما ظنك فيما لم يعبادة وعن ابي حفص لو ان رجلا عذرت عن حسن سنة ثم جاء يوم النذر  
فاهدى الى بعض المسلمين هدية يرد يعظم ذلك اليوم ففكر في وجوب العادة  
في سم قد سبب كبره من زواج اجتماع الناس وفرضهم الى اربعة واجتماعهم  
ثلاثة ايام واهدى الناس الى اميرهم وفلاستك في انهم اذا ارادوا يعظم ذلك  
اليوم بذلك كبر واوان ارادوا غيرة فالاصوب **والا** جوب بركه وكذا اجتماع  
المسلمين يوم عيد النصارى لو موافقة لهم كما يمتعون في بلاد الروم على هذا الوجه  
يعلم حالهم ما ذكرنا **السابع في كلام الفسفة** قيل لعل كل من اهل اللال فقال  
الحرام اثنان من اهل اللال كبر ولو قال هاتين بعاد من ياكل اهل اللال في اهل  
كفر ولو قال خوش كاراست حرام ذردن قال صاحب الخط انه يكل قال في جوابه  
قال له كل اهل اللال من عوام يشاهد بكفر قبل اهل اللال واحدا اليك حرام  
فقال ايها السبع او قال يا بدي حواء حلالا حرام لا يكفر ويحاف عليه الكفر ولو فرق  
على فقير شي من المال اطعم راجيا التواكفر ولو علم الفقير بذلك ودعاه وامتن  
المعط كفرة اذا قال ان لم يستحي كبر لانه اسفل الحرام القطع فعلم منه العجلة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مقصود والبلوغ عليها فسبق  
والنكاح فيهما من الكفر الى الكفر  
اختار

مطلب  
الخنزير في دونه  
خلق راسه ولده

هدية الكفر

في اجتماع المسلمين يوم  
عيد النصارى

مطلب  
قد ذكرنا قتل

مطلب  
قال الخليل بن ابراهيم  
بعضه

لا كبر المعط



ما اخذ من السلاطين

ط  
على العلماء

وان استحل حالة الاب  
لاكن يتدع و  
مضيل او فسيل

ط  
فقال له رب

ارسلت معصيتهم صغير  
فقال له فقال  
ما صنعت خبيث  
النوب يكفر

426

قال القاضي العياض

قال الفقيه العياشي بكفره وقال غيره لا بكفر تكلم بكلمة خطأ لا بوجوب الكفر في الواقع فقال له رجل ان  
تصنع فقد لم تكفر فقال اصنع اذ التزم في الكفر بكفره قال عندهم ان العقوبة عن الخطر كسب از شير  
ما وشكيب لا بكفر لانه سوى بين الخطر والدين الخط او هو استقام اسفل وطى امراته الحارثي  
اللوطة يامر انه بكفره وفي النواز لا بكفره رواه عن محمد وهو الصحيح في المسنين من قال لسلطان  
زمانا ان عاد بكفر لانه جارية بيقين ومن سقى الطور عد لا بكفر وقتل لانا له تاويلها وهو ان  
يقول اريد به انه عادل عن غيره او هو عدل عن طريق الحق قوله ثم الذين كفروا بكم يوم  
وسئل المصطفى عن الحجاج فقال انه قاسط عادل مثلكم هذه الآية قوله واما القاسطون فكانوا  
فيهم خطئا وعلمنا تأويل هذا القائل انه اذا اراد به حقيقة اللفظ بكفر عند الكل قبل قوله في  
قضية جنة بكفر لصديق الاطلاق قلنا لا نسلم بل الصواب لا يطلق الا من استمر على قضية الشيعيين  
الربا لما لا يبالى بالدين في غير مرة متصل ومزك ومن مرة بالموافقة في مرة عن المنكر امر  
وناه ولمن فرطه ظلم مرة ظلم فضح عليه وصف اخذ الملك والشراب والطعام لانه سم الشيعي عادلا  
فجعل الظلم عدلا والبيع حسنا فلهذا وكان آية حوارهم يسعدون عن الخبر يوم العيد والبيعة  
حق لا سيما مع الخلفاء الذين تغيرت شفاعهم لذلك هم ايام بالعدالة على منبر رسول الله في  
المسجد ولو قال احد من الشيعة لو وصفت هذه الامم بين يدي جبريل لفرغها على جناحه بكفر  
الشيوع الناصر في الاخفاف بالعلم والاعتراف بالعلم والاعتراف بالعلم والاعتراف بالعلم  
والعلم صفة الله خير فضيلة على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعة نبيه عن سبيله فاستغفاره  
بهذا اجل الى من يوجد فان افقر سلطان عادل بانه ظل الله على خلقه يقول العلم والبطش الله  
انصفنا نصفه بنفس الحكم العلم فليكن في القدر به العمل والملك على لولا عدلك فاق  
المتصف نصفه من الدين اذ ادعوا لولا عدلك على رجل على من كان مرتبة او لا على  
عليه لكن يسألون عن هذا بل بطريق الاستدلال ويصرونه بما شاءوا وهم يفتكرون بكفره او  
من لقن اننا كلف الكفر بتكلم بكفره وان كان على وجه اللبس والفتنة فكذلك من علم ما كلف  
الكفر لبيت من زوجها فهو كافر ومن اتبع به فهو كافر ومن امر رجلا بالكفر بكفره الامر في هذا  
تكلم به المأثور ام لا لانه استغفاف بالاسلام وهذه الغاية كلفه على قوله من جعل البصا اذ  
كفره الغير كفر اما من لا يعلم كلفه الامر والمعلم على والى والمسئلة قال الامام عز الدين  
الكوفي والثقة بالمعلم على وجه الشبهة باخذ الخبة المظفر كلفه رجوع عن مجلس العلم الاخر  
ازكشت امد او قال ما بعلمه كما او قال من يقدر على اداء ما يقولون او التي الفتوى على  
الارض او قال جبارنا به اوردى عند رؤية الفتوى او قال ابن جعفر عن بكفر لانه رد حكم  
الشرع عن عليه الفتوى بطلاق امرته فاعطاه طلاقا به اذ انما ما در عكان رضانه بايد  
بكفر قالت لعل به سوى واستغفاد او قال ابن الحارثي وبكفره كلفه ان ارادت به  
على الدين قال الفقيه واستغفاد او علوى علوى كلفه ان قصد به تخفاف بالدين وان لم يرد  
به الاخفاف بالدين لا بكفره وحكي التصغير للتصغير ايضا وشتم العالم العلوى لا غير صالح

مطلب  
وطن الحايض او اللواطه

من قال السلطان  
عادل في زماننا  
يلفه

علا دین

مدح الخطيب والخطبة  
في زماننا

اسحق بن العبد

مطالعہ اسلامیہ  
بیت العلوم و تحقیق  
لاہور

قال اخذ











وعامل الفاروق وذو النورين لكنه اخطأ في اجتهاده فبقيا وزانه عنه ببركة حجة النبي م وبكره ذلك  
 عنه تظلم المبتدع وصاحبه عليه السلام وسئل اطوارني عن يزيد وابيه فقال قال م من فصل  
 وراي سفيان فهو امن **فعلنا** ان اباه دخل داره فصارا ميا والاب لم يدخلها فلم يصير صاحب  
 ولحق ان يلحق يزيد بن علي السنيار كفو وتواتر فضاه شرو على ما عرف فينا صيد والآف للعن على  
 الشكف وان فانسق لا يجوز خلاف اللعن على الجاهل قوله الم لا لعنة الله على الظالمين قال م لعن  
 الله في المزمع عشرة اربعت ولعن من غير ميا الارض الى الاحاديث بطول ذكرها ولو قال ابن ستم راذ  
 وي بسيد الاصح انه لا يكون خطاء ولو لم يكن بني ان لا يكون نبي ان اراد به ان لم يكن نبي لم  
 يكن جارعا عن طاعة لا يكون وان اراد الاستخفاف بكفره انكره بنوه الطغش وذو الكفل وكل من لم  
 يجمع الا على سنة لا يكفر **فوجدت** الرجلين منازعة وقال لوامر رسول الله لم اؤمن بامر  
 لا يكفر ومن عاب النبي م في شئ يكفر ولو قال الشوا النبي شيعه كافر وكل من اراد بقلبه بغض  
 النبي كافر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله لا انه يحب قلبه ان **يتم** قال كرو هذا في  
 ستم حتى هو وراي اجتهاد على الله ودعوى انه يغيب ربه فيصير مرده او لو قال الكروا بغيره است  
 فهذا السيرة لانه كان يغيب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لانه لم يثبت رسول الله حقيقة تضاف افعال  
 احدى الله حاكم بيننا وقال الآخر انه حاكم باننا يد **او حاكم** باننا يد كرو وضع متاعه في موضع  
 فقال سلمها الى الله **فقال** الآخر سلمها الى من لا يمنع السارق اذا سر لا يكفر ولو قال صرحه كم  
 ودين جهان في فرياد ودين جهان حرسته دريه بود **فقال** القضيص هو طر وصره بامر الاخرة  
 فكيف والواقع انه لا يكفر بتضاف افعال احدى حاكم هذا في جنين است فقال من حكم خذاي راجه  
 دائم قال لو انهم هذا استخفاف بامر الله تعالى **فقال** انه لا يكفر لقوله م ما يدرون ما حكم  
 الله فيكم شيئا فافعال احدى يقال انه هو العلم **فقال** الآخر من علم م دائم يكفر كخفاف  
 بالعلم تشكرا واما من عرض الناس في احدى الخطوط الفقهاء **فقال** حليم ليس هذا كما افقوا  
 اولان هذا عليه التعزيز لانه باننا المنكر ومن يقول الزيد جيزن الله لا يكفر لان معناه  
 من الله فلا يكون استخفافا بالله **فقال** الزيد جيزن العلم كقولنا استخفاف بالعلم لان العلم  
 لا يصلح بغيره فاستثبه منه قال كثر من دروغ في كونه في كونه لا يكفر لانه يراد به ان الله  
 يكذب **نوع آخر** مات غلام فقال يا رب تاخذ مني له واحد **فقال** خذ مني له واحد وانا  
 اهتم في مع المال لا يكفر لانه لم يصرف الله بظلم لان الظلم ان ياخذ مالم لم ولله الدنيا والاخرة يارب  
 اصيب **فقال** كي دادي وبكي استاذي لا يكفر فلله ما اخدم واعطى واعلم ان الرجل استغنى وصره  
 وطمع في ماله او مصلية او ياخذ الغم ويقل عكده وبكره هذا او يزيد طامه بس عفي جمع السقواء و  
 يريد ان يعل شدة في كمال الشايع **فقال** لا لا يشوب فالحق على المسلم السالغ العاقل ان يحفظ  
 لسانه فانه لا يكفر الناس على متافهم الا حصا بدينهم **وكم** من جاهل ينكح بكرا يري بالي النسا  
 وكم صرعا على راسه وهو يعلم وقد بلغنا عن ابي نصر انه قال سمعت ابي مستغنيا مشربا باليد  
 يدعوا بالفضل في بيت المقدس وكان يقول لصاحبه قال الفضيل وكان يوما يشرب الخمر

مطل  
عاب بيتان الايشاء

في كويم بيان

حجابه عن ابني  
نصرت الفضيا  
في بيت المقدس

موقع في قلب

فوقع في قلبه ان اذهب فوجدت الى بيت المقدس فوجدت بيته فدخلت فاذا هو من شفتي الصلوات  
 فقلت ما ذا تشتهي فقال ابن عذرة وقال اريد لقاء الفضيل فقلت الموت فقلت انا الفضيل فقلت  
 وصاحني وحده السؤال عني فقال فضيل استجابة دعوته وكنت اخلفت اليه فاستدبرته فقال ان  
 عذرا في عبادك افعي عمره طويلا في عبادك وانت سبيله **فقال** المزمع ولا بد فوجدته ثم مات **فقال**  
 الفضيل فقلت سبي الى الله يلحق منتهى **فقال** استغنى وقوته وجاهته الكفر والحاد باه لا فقلت في  
 نفسي اصل عليه لم لان صليته صليت على كافر وان لم اصل لامع الناس فميت على جنازة ولم اصل  
 عليه **ومن** خوف طاعة انصدت قلبه لم حال كما انصدت الرواس من اجل ان جنة الملك  
 المقال قال اي خدائي روي من فرائض كن يا بارز كافي من يوان كن يا من جود كن **فقال** الوحي  
 من نشر الله الطور كبر واستغنى الامام ابو منصور البوسعي عن قائل يقول ان روي كبر تراخا الى  
 هذا ياناه فام السائل بالانصراف **وكان** عتلف اليه تحت ايام في ابا الفتوى الى اهلها فكل ابا  
 بانه كافر فزاد الفتوى ولم يحس **وقال** اسنان ابي انتم اعش از به بيرون كرون  
 او كلما هذا معناه دل اننا نواتر في رسالتك اذ رجحان ان قوله تعالى يا حافيا ناظر  
 ليس صحيح فان المحصور من جهة العلم شايخ وما يكون من بخوي ثلثة الاهورا بهم والنظر من  
 الرؤية الم يعلم ان الله يرى وقد ورد فتكون المني باعالم وبان يرى فلا يكون كفاؤا وان لم  
 يصح قول من قال ان الله بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض ايضا في  
 رسالتك الشوان ان من قال دروستر دروستر لا يكفر لان معناه جميع الاشياء مباح كمن يذبح  
 ان تدخل فيه ما لا يجوز اياحه فيكون مباح الحرام وان كافر وهذا باطل فان معناه مسكنه  
 المساكين او فقر الفقراء فكانه قال امسكن مسكنة المساكين **او** افتقر اليك فقر الفقراء ولادلا  
 فيه فطر على ما ذكر من اياته ما مضى من اياته الاشياء ولكن ادع انه لازمه فاطلازمة ملاذ  
 وجوده مثل استغنى على الزهراء والزوج فلو نوي في استغنى طلاقا يا بغير باعنا رانه الملازمة  
 اللعوبة والعقوبة والعادة منتفية وليس سلم انه يدل على الابادة باحدى الدلالات فان القضيص  
 لازم في هذا المقام كما قالوا في قوله كل من اكل حراما من الطعام والشرب في اصله يستحل  
 وقالوا في قوله واستغنى من كل شيء واستغنى ايضا انه اذا قال جعلت كل اوعى كل ان طلاق  
 ثلث محلق وهذا ايضا باطل ومقتضى ان العوام انه لا نهاية لها **نوع آخر** مسلم  
 وجوهي في عمل فقال رجل يا جوي فقال المسلم لبيك ان كان في عمل واحد لم لك الشخص الذي  
 وظن المسلم ان يدعو له ذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد جفت عليه الكفر وعن محمد بن ابي  
 عمه فقبل لم لا في الله وقا لا يكفر لان الله يقول التقوى هي افضل لعلوا في  
 معصية كبر لانه لا يساغ للتأويل وقوله حين الغضب لا تحس الله اذا قبل الا تحس الله كبر  
 اذا في اطوف والالا اطلق كلمة الكفر عدا ولم يحق الكفر قبل لا يكفر **فقال** انه يكفر من قال  
 لا اله الا الله يقول لا اله الا الله ولم ينكره لا يكفر لانه يحق للايمان اما اذا لم ينكره لا الاثبات  
 واراد النبي فقط فهو كما وما قوله الا الله شئ فخط لا مع له فلو اعتقد ذكر اعتقد الخلق

فرد

نسب الجور الله تعالى

كفره

من قال لا اله الا الله

بغير الله







الحكمة اي حكمة في عدم وعظ الثاني بالباس بقول السنك لمعقد الغرض من شرك كما جاء في الاحاديث وبه ان  
 الفقيه ابو الليث والنظر في كتب اصحابنا المتقدمة افضل من قراءة القرآن وكذا درس الفقه  
 المتقدمة افضل من قراءة القرآن وكذا افضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ونفع العابد  
 لنفسه وعن ابن الفضل في الفقيه يصعب صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من لا يعرفه او لا يعرفه  
 من العامة والثبات العالم بتقديم على الشيخ في العالم قوله برفع الذين آمنوا والذين اوتوا العلم  
 درجات فالرفع لما كان هو الله بدرجة من درجات العلم فمن يقنع بغيره الله في فهمه والعالم  
 يتقدم القدر في تقدم على القدر في غير العالم والليل على ذلك تقدم الصديقين على الخلق وان  
 كان الختان اقررت بكما وقال الزمخشري في حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ  
 واحد على السواء وهو ان لا يفتي الكلام قبل ولا يجزى مكانه وان غاب الجاهل عليه كلامه ولا يستقدم  
 عليه في مشيئة وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا او هو ان تطيع في كل مباح يامرها وقدمه  
 عليها وعن خلف انه ومقتضى قوله فام الطلبة بالعلم في ذلك فقال خيرهم خيرا من غيرهم  
 ويشترط خيرا من غيرهم واذا ايسر علم غار وجاهل الى دار الحرب فاراد رجل فداءها وماله لا يفي  
 الا باصداغها يغذي الجاهل لانه لو تركه يجاذب على دينه ويكون قريبا علينا والعالم ملقون  
 على دينه ولا يفي في امانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما فتح ان عالمنا الذي يهدى به طائفة  
 في اهل بلاد الاسلام وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان تقدم العالم في الفداء لغير  
 والمرة على الرجل يفرح في الفداء في الفداء في العالم لنفسه لانه لا يقدّر على خذاعه والجاهل  
 ينجح **الفصل الثاني** في العبادات في الاحسان عن قول الامام ليس للجن  
 ثواب وفي التقاسيم يعرف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فم من يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة  
 لا يستلزم الاثابة لانه ستر ومن الغفر للجنة والاثابة بالوعد وفضل في التمتع لانه اوعده  
 ظاهرا في ثواب صالحهم قال الله فم واما القاسطون فكانوا اظلم حظيا فلنا الثواب  
 وفضل من الله لا بالاسخفاف قيل قوله تعالى فلي لا يربكما لذكر ان بعد تحذيره الجن خطايا  
 للشفيعين بركة ما ذكرت فلنا ذكره وان المراد من التوقف في الحاكل والخائب والملاذ لا يدخل  
 فيه كدخل الملاكة والسلام والزيادة في الجنة والملاكة يدخلون عليهم من كل باب **الاية** قال محمد  
 عليه السلام ان يقول عياي كما يمان جبرئيل بل يقول امن يا امن بغيره في الفتاوى قال محمد كان  
 الامام توقف في اطفال المشركين والمسلمين **والطاهر** ان التوقف في اطفال المسلمين دود  
 فانه في الجنة واختار البعض في اطفال الكفار انه يخدم اهل الجنة وقيل لا يخدم الا الطعام وجبه  
 ادب لكن في الغل قبله لا بد ان يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ ولا يصح به بالمذنب  
 وفي الغل بعد الشبان يصح بالمذنب وانما عكس في الشبان في البداية لئلا يلزم انظار  
 الشيوخ الشبان للكل وانما اختير المسلم لانه لا يملك الاخرة كما نطق الحديث به قال ابن  
 بابويه في حكمة من الطعام فلا يلبس الا ثوبا من الحر والاسمين في الغل  
 بغيره كالوصو واما حكمه فانه استعان بالمعقور بالتوصي فذلك للتعليم صلي على الارض في

مطلب  
 يقول في الدعاء  
 بحر من مظهر  
 النظر في كتب اصحابنا  
 افضل

مطلب  
 والعالم القروشي  
 يتقدم على القروشي  
 غير العالم

مطلب  
 وعاد طلبة العلم  
 وحق الاستاذ  
 والزوجة  
 مطلب  
 العالم ما مومن  
 على دينه

في بحث ثواب  
 الجن

في اطفال المشركين

على غير ما سبق

على خفة يتقن الارض بها وبه حال لا يكره وعن الامام انه فعل ذلك في المسى لزمه فنهاه واحذره من  
 ابن انت قال من حواريه فقال الامام جاء التكبير من ورائي اي عمل علم الفقه من حواريه لا العكس  
 قال الفضل بن علي البرقي في بلادكم قال نعم فقال جبر الصلوة على الطشت ولا تجوز على الجوزة ان ارشاد  
 الجاهل ينبغي ان يكون على وجهين بل شريفة باطية الباطنة لا على وجهين وبان المسئلة مع وراهم فيها  
 تماثيل لا ياتون بها لصرفها ما في غير طلبة فليس عليه ثم جعل في منزله لا يصح عليه ثيابا ان الاول باذن الامام  
 والا فاحذر بالصلوة عليها لانه لامة لا تصح بطولها فانه وان ثيابي الله في عنقه مدها وامن ان ثيابا لامة  
 لا تصح وقدم الله اسمعيل ام يقول وكان يامر احد بالصلوة قالوا وجعل احسنه على الصلوة  
 سببا لانتفاع الدرق قوله واما احكام الصلوة واصططع عليها الاستلزام في الامة حاملة خيرا جدي يرى  
 وزنها وخافه ورج الوقت ان احكامها لا تجعل تدي ولها في سني فعلت وصلت وان احتاجت ان تقع  
 في ميمتها او سيارها او امامها سنيا بمكة ما من اداء الصلوة فعملت بالباس في طريقها واهلها  
 وجانبها وفيه نزل قوله لم يعلمكم جناح ان تنفخوا فضلا من ربكم وقراءة القرآن بالجمع قبل الاية  
 وكان كنهه في هذا الامام والثاني قال الله تعالى ورتل القرآن ترتيلا وقال لم ترتلوا القرآن باجمعكم  
 وقال ابو موسى له لم اهلكتك سمع الى قراءتي في اجبرت لك بحجة او قال كنهه في المشايخ كنهه ولا يلى  
 بفعل الفسقة حال منقدهم وهذه الرواية في الماذن ولا خلاف ان الممنوع من حرام ولا يظن  
 احسان المراد بالجمع المختلف المذكور لا المحقق في الممنوع من حرام بلا خلاف فقله وانما عرفت في  
 عوج فاذا قرأ بالحق وسمعه انسان ان علم انه ان لغية الصواب لا يدرى الوضوء بغيره في وقت  
 الوضوء فهو في سعة ان لا يقنع فان كل امرء ووف يقنع منكم ان سقط وجوبه قال الفقيه كنهه  
 آتني انه لا يجل اخذ الاخرة على تعلم القرآن وعي ان الدخول على السلطان حرام على العالم وانه لا ينبغي  
 للعالم ان يخرج الى الاستان فرجحت عن الكل الصياح الذين والى حجة الخلق ولما اهل اهل الشرق  
 حجت على المولى ان يعمل علمه ودرما يحتاج اليه من القرآن فيكون شرطه فيها اجازة يوم ان لو قصد  
 الحفظ لا يكره والا يكره ولا يكره ان يعمل في قرطاس كنهه فيه اسم الله شئ كانت الكفاية في طاهر او  
 باطنه خلاف اليكس لان يكره في طاهر والقرطاس يكره ان يسمع اسم الله تعالى ان يعظم ويقول  
 جل جلاله او تعالى او بشارك او سبحانه **الله** ويسمي ان يقول قال الله لا يقول قال الله لا يعظم  
 ولا اراد في وصف صياح للتعظيم فان يسمع في مجلس الفسق على وجه الاعتبار والنسيان  
 الناس يشغلون بالفسق وصفه بالعبادة بنشاب كنهه ذكر الله في السوق بنسب ان الناس يشغلون  
 بالفسق وصفه بالآخرة بنشاب كنهه ذكر الله في السوق بنسب ان الناس يشغلون بامر الدنيا وطمع  
 بالآخرة وقد ورد فيه حديث صحيح وان يسمع على انه يعمل الفسق ثم كالتا جريز كنهه او يصلي عليه ثم  
 عند فقه فله او الفقاه عند فقه فقه على فقه فقه المناع وحسبنا والقصاص اذا  
 قصد به كنهه حكامه **وعلى** هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فقه وصلى عليه  
 بقدمه حتى يتفرج له الناس او يقعدوا له بانم لانه جعل اسم الله **وسئلوه** فقه وسئلوه الى  
 تعظيم الجبر وسؤال هذا النوع واعتقاده عليه ولا خلاف انه امرها بالخطا عظيم ثم نوبنا

مطلب  
 امره اذا كانت تاركه  
 الصلوة بطلانها

ان يجعل  
 مطلب  
 بالباس بالحق

مطلب  
 في فتاوى كنهه في اسم الله تعالى

مطلب  
 كنهه

اعلاما



من ذلك فمما ينبغي به في بيانها العالم اذا قال في العلم صلواته او الغرض قال كبر وانما **نوع**  
**في رد جواب** في السلام السائل اذا سلم لا يجزئ **سأله** لان غرضه اعلام ان في الباب من علم من تقوى القرآن او يؤذن  
**سلام السائل** او يقيم او يحيط في الجعة او العبد او على جماعة يستغلون بالصلوة لا يسلم الا اذا كان منهم من لا يصلي وكذا  
 في الدرر والاشغال بفضل العشاء وفي اتمام ان كانوا مستورين سلم وان كانوا مفتوحين لا يؤمنون في الطلوع  
 وسلم عليه فلا يلزمه وان سلم في حال الطلوع والحرارة في الصلاة في وقت الحظوة والاذان وتكرار الفقه  
 وسلم الا في من المصير على من يستقبل من الوحي والقوى في تسليم على المصير والذكر على المصير والقيام  
 على القاعدة والقيام على الكبر والضعف على الكبر وقوم يظنون ان تحاشا خوف انهم يدعوه اليهم  
 سلم والا لا يسلم حال حال وسلم في حكم عليهم لافي الديانة وسلم على الاعلى بطر عنده لشيخه  
 عنه سلمة الرد فلا يلزمه لان الحاضر الغيب في حقيقة لوف في حيزه لا يسلم الا الكلام رجل على الكلام  
 وسلم عليه وفي بعض القوم سقط الجوار عن المسلم عليه الا اذا سمع باسمه بان قال السلام عليك يا فلان  
 كلما في الاشارة بالسلام اليه **وهو السلام** اذ لم يسمع المسلم بالنبوة عن النبي لان الرد لا يجزئ  
 سماع وكذا الجوار لا يحل الا به وان سلم عليه بغيره بالرد في الشفيع وكذا في جوار العباس ولا يجوز  
 قول المسلم في اطلاق الله **بغير** بقاوك الا اذ اعني اياه بقائه بالسلام ولا في الجوار لانه دعاه  
 له بالسلام او بلفظه المسلمين وفي الكبر لا يابس بر السلام اهل الذمة والذين من الديانة الا اذا كان محتاجا  
 اليه فلا يابس بها ايضا ولكن بكبر مصاحفهم وفي شرح الطحاوي بكبر البداية لا الرد ولكن لا يرد على  
 عليهم امه عطفته وسلم **سئل** عنها ورد عليها ان يجوز ان يقول في دعائه وان يشاء يقول لا تسلم واما  
 شتم العاطل اذ اهدى في العاطل **سئل** لو راى على الشتم الشتموه فسلم وان لم يرد فلا يابس به وان راى  
 رؤيا الله حمد الله تعالى عليه لانه نعم قوله مذهب المعجزات وبقيت الميراث الحديث ثم ان شتمها  
 على من يتقوا وان شتم لم يقصره ولا يابس بعبادة الكائن **واختلف** في الجور وكذا في الفاسق والافس  
 لا يابس بغيره الى اهل الباطل والمشرية ليز عن نفاق كان ممن يقيد به لا يفعل ويكره لان تعظيم  
 بين الناس وان لم يكن معروفا فلا يابس به اذ لم يقع في الاثم رجل يدعوه الامير يساله عن اشياء  
 فتكلم بما يوافق الحق عا فدان به لا مكره لاسيما ذلك الا ان يخاف على نفسه او بعض نفسه  
 او ماله او يقدم بقاء للعذر على خطر العشق يدركه كغيره والاحب الامام وادب سواها وان  
 عن داره اذ الكل يصلي تعزيرا وعن غيره اخرج في بيت اخطاه وعن الصغار الزاهد امرهم بدار الفاسق  
 وفي الهوى وفنا في الشغ ان يكره ان يخطو ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالقاء الحجر وكذا من اراد القوي  
 اهل الذمة وكبرنا عفا وشق ذقها ان كان اظهرها بين المسلمين لا يضمن لانه اظهرها بيننا وقد  
 اسقط حرمته في سيرة العيون يضمن الا اذا كان اماما غيري ذلك لانه مختلف في السلم يضمن الزن  
 سلم في منزله دن من غير يدا في اذها خلا يضمن الدين عند الثاني وان لا يربوا الا في اذها يضمن عند  
 الثاني وذكره الحضاوان الكبر لباذن الامام لا يضمن الا يضمن اصله ومن كسر يربط المسلم والقوي  
 على قومه في عدم الضمان ولا يؤخذ بعين الجمل الذمة باظهار الكسبيات وفي فقه من يربوا  
 مضرة وزنا من صوفى مال كسب العناء والزنا والاربعم فبغا في حق المسلمين **الحكم** في وضع الفطن

في رد جواب  
سلام السائل

بكره

مطل  
شبهة العاطس

مطل  
رأيا صالحا والعبادة

مخرجه بيت الفسقة  
وتكره دنان الخمر

على الطريق

على الطريق فلم يمنع فادق فطنة يضمن الا اذا اراد المصلي في احراره رأى منكرا وهو ممن يركبه بهاء **الان**  
 عليه شيئا فبكره ايها لا يترك الا في حال الضرورة وان كان يحيط بالضرر على ما فيه فان علم  
 انهم لا يتكلمون فهو في سعة التكره وان علم انهم يتكلمون لا يجزئ التكره بالمرور في وقت الطين والثراب  
 من الطريق لدفع الدرع والوجل لا يابس به لان فيه نفع المسلمين ولو في غير وقت الدرع لوفيه مضرة  
 بالمارة بكثرة كثر ما يباع اغصان الفصادة والمشتري اذ ابقى لقطعه ما يطعم على عورات الطيران يؤمن بان  
 بخبرهم وقت الارقاء ليست واردة او متبرن فان فعل فذاك والارفع الامر الى اطاقك ليعتق من الارقاء  
 روية الله في الطنم جوزه ركن الاسلام الصغار وكثير من المتصوفة والكثير من سائر سائرهم قد حققوا  
 ومشايع خوارزم لم يجوزوه حتى قال **علم** احدى ومريته يمتنع من عبدة الاوثان اذ المرء في المنع خيرا  
 ومثال والله تعالى منزوعة محل اهل الصالحين لكنه وقع ولا ينبغي عماله وان عصى كثيرا فهو من طماع  
 وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن في باله لا يعلم يعرف الله وان استقر قلبه عليه فهو كافر  
 وان غناه عن قلبه ووجدنا كاذبا من نفسه فهو من من الموصية ليعتزل او يمتنع عن بعض عبادته  
 لا يجوز وان تغير زمانه في ذل الوقوع في المعاص فلا يابس به في الصديق في توقي مسأ الاية والشفقة  
 في حق الاولاد ان يقول **فعلت** هذا ولم تفعله كان حبيبا ولا يابس به رغبته في قضاء عاقا حين  
 ولم يقطع كل الخلة ان قطع اكثر من النصف يكون حنانا اسلم شيخ وقال اهل البقرة لا يطعن الختان  
 ترك لان الواجب ينكر بعذر في السنة اول اذا كانت الحشفة ظاهرة بحيث اذا رآه انسان ظنه قتيلا  
 ولا بعد حيلة لا يثبت بها لا يتعذر له ويجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختصن اذ يبلغ سبع سنين فان  
 اصغر منه خمس وان فوق ذلك قليلا لا يابس به وقال الشيخ وقته من حين يحمله الى ان يبلغ وان اضمح  
 اهل ناحية على تركه حارهم الامام فلم اطاقوا في اوجر شعرها **سئل** فان ربي به فلا يابس به وان  
 القاه في الكنيف او المفضل كره لانه يورثه **نوع** في المسح لا يجعل سبي من الطريق مسجد  
 ولا شيء من المسود طريقا للمعونة وتعليم الصبيان فيه بل ان يجوز وبالاحراج والجلوس فيه ثلثة  
 ايام للمتعبدية مكره وفي غير المسح جازت الترخصة للرجال وتركه اولى وتبع التعبدية الطعام او  
 غيره فيه كبر ولا يجزئ عنه عن الكسب لكن يقدر على الطواف بالابواب يغير من عليه فان لم يفعل وقا  
 اثم فان خرج من الخرج ايضا لزم على الناس اعانة بقدره بقدره على الطاعة وكذا اذا لم يكن عنده  
 من يعلم حاله ويعطيه لكنه يقدر ان يخرج على الناس ويحريه بقدره عليه في ذلك فاذا فعل البعض  
 سقط عن الكل المتصدق في على مسالكين بالجلوس اسرافا وسياحون اطافا بالخوفه الا اذا علم واحد  
 بعينه انه هذه الصفة للزوجة وقيم البيت يصدق بالمطعم بما اذن ولا انفاق على نفسه اولى  
 من الانفاق على العفراء اذ وقع به في الشدة اما اذا لم يقع في الشدة فالانفاق على الفقير  
 لولي كمال عليه قوله ٣ ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة الكسب بقدر ما لا بد له من  
 لعياله وما يقيم به الصلوة فمن وكذا قوله اولان مو ان يعجز عن الكسب عليه بقدر كفايتهما و  
 الزايد عليه مباح اذ لم يرد به الخيا والشكائر وجمهور العلماء على ان كل نوع المكسب مباح  
 على السواء وهو الصحيح والنجارة افضل من الزراعة عند البعض والاكثر على ان الذرعة افضل

في روية الله سبحانه  
وتعالى المباح

في قوله لا يابس

في قوله لا يابس

الكسب

في الصدق

البحار - افضل الكسب



لا يفقد على قيمه  
ولا يفسد نظام  
المدن

مطلوب  
نقل الميت من بلد  
الى بلد

مطلوب  
ادع يوسف الصديق  
بنقل بدنة

فرعیه

الكذب يحوز  
في ثلثه  
مواضع

أجر نفسه لعصر المزمع  
يخسر الأبناء والبيعة

مطلوب  
سلا ابن ادهم عن  
طه بن يحيى بن السلطان

دعاء الكافر لا يجاب

مطلوب  
الفتوى على ان رد عاود الكافر منجانية

مطلوب  
مال مورد نیاز خوارق

فیض مائے نور  
ما اذ رشوة  
اولیاء

مطلوب  
مات المحفوظ  
أو الوكيل

مطالعہ قرآن انسان  
امکات و بعض آثار



مطلوب  
ظلامه الكاف  
وخصومة الدابة  
اشد

مطبعة المستشرقين

بيع العذرة والسرقة

الاحتكار

ط  
العنبر

يمنع الحق المأجور  
والكارى المفسى  
والطبيب الجاهل

في قبول خير  
الواحد في  
المعاملات

وَاللَّهُ

الحرف

في الآخرة وطلانه الكافر وحضرة الدنيا استلزام السلم اما ان عمل الذنوب بعد هذا وياخذ من جهنم وانها لا يدخل من الحسنات ولا ذنوبه لانه ولا اهل الاخذ طاعت فبقول الفقهاء **فقد استأمنوا** ان الواو كمشرون لا يخرج هذا خلافا لابي الحسن الاشعري فيه قوله وادالوجوش شرت ثم يصير وان تراها بعد العفاص ومما لا بأس بقوله حدية المستقرض لانه غير مستقرض في القرض فحين جرت عاوية بالمهاداة قبل القرض فالافضل القول بان قبولها من حقوق المسلم على المسلم **وكذا** اذا كان المتدبر عودا بالحدود والمعاودة او كانت بينهما مودة لان السطاح مقام العلم وان لم يوجد واحد من هذه الامور فالمؤرخ عن بقوله الفضل لان الطاهانية قرض جرمه فاطمأن ان الله تعالى لا يهلكه ولو للملأين بالكره وكذا الحكم في حدية القاطن كره ببيع العودة الخاصة بالخطبة والرب والتمسك بالكره ان يمتد طوعا ما في المصر وينقل الى منزله ويتقرر الخطا ليسوعه ذاتية بالناس وان جلبه من مصر آخر واسمك للخطا وذا نصير يا هل مصر بكرة ايضا عند الثاني وعندنا وسيف ان يبيع وكذا الخاوة في الفاضل عن ذراعة وان اشتراه من برستان مصر وقوله وامسك مع حاجة الناس اليه لا يكره عها وقال محمد كره في كل قرية تجلب طعامها الى المصلحة تعلق حتى المصرة وتخص بها الاقوات للبشر وقال الثاني جري في كل ما يضر بالناس كالقطن وغيره والمدة اذ قلت لا يكون احكرا وان كثر يكون احكرا والفاضل شهره فادونه اخذ من مسئلة الخلف على قضاء الدين قربا او بعيدا وادفع امره الى الحاكم امره ببيع الفاضل عن قومه وقوله عماله على اعتبار السعة بالقيمة العدل وبعض سيرة والاستوفان باع بصفة فبعت ببيع وذكر البصر انه يجبر ويوزر لكنه ارجح فان اشترى عن البيع بعد تقديم اليه باع الحاكم عند الكلي والامام يرى الحارث ايضا اذ اذعم الضرر كما في المنفعة المباح والمكاري المفسد والطبيب اهل وتلفي الركب ان اخذ رجل المدة بكرة والا لا اذا لم يلبس البصر على العار وادفع ليس كره مطلقا وبيع بنا كره لا يكره خلاف بيع امره عند الامام فانه يمنع لانه وقف الطليل ومعه عها مال كاستكراي حلا ببيع جارية الغيرة وماله وكل المالكه الشرى لقبول خبر الواحد في الحاملات وكذا الوقايت اطارية بعتي اليك مولاي حل وطهنا ان وقع في قلبنا ما صادف قال **الحاكم** الحجاز او للفقهاء ما يدبرهم واخذوا في ان يفسد بصره الحاكم لا يحل البصر ولا يبيع المكره والاطمأن ان يقول ببيع كيف يحب فان باع كما امره الحاكم ثم قال حزنه البيع حله الاكل جاء حتى الى جمال غير وفلس بشيرة منه ما يستغفبه في البيت كاطل ونحوه له البيع وان طلب حوز او فسق ونحوه مما يخص به البيع الافضل ان لا يبيع مع نسيان عن اذن وليه به في التذرع وغيره وقع اسلمه او الدراهم منه في حجر حل فاراد اخذ اخذه ان الاول حيا وحره لانه ليس للثاني اخذه والا لا ذلك وكذا اذا دخلت حيا برة في جوارحها فاراد اخذ اخذها ان الاول ابدا وسد المكة لاخذها او حيا البيت طاهر ليس للثاني اخذها والا لا له حيا اني اذ وجدت مع حمام ذكر لاخر فباضت وفرت والغرض لصاحب البيت لان الولد يبيع الام ملكا وحرية في بني آدم وكلنا ملكا في الطوائف وطه كره العمل الاكل طوم الجوارل قبل الصيد لوم الحمام الاصح لامن البرق لاحتمال ان يكون الجوارل ملكا للغير لانه يبيع مودعا الارض فان كل السنوات من ذوات الاربع مليطه ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر طهنت انسان واداد اخذه ان صاحب الطنث اعده لذلك لانه الثاني اخذه والا لا ذلك وكذا السبقة المنقوبة للحيات

اذا انقلب لها

اذا تعلق بها متوجس او تعلق على او تعلق طير شجرة فاما التراب المذبح في شقة الهند والبير لكل احد  
**اخذ** لان الحافض قد الحفر لا حيازة التراب الا اذا أدى الى غير ذلك فالتراب شقة الهند والبير منع من الاخذ  
 وضع السكك والدرهم او الدينار لغيره على العروس ليس لان يدفع الى غيره ولان عروس شقة الهند  
 ولا يلقط هو منه ولو حضر رجل بعد التثنية قبل قبل المنشور له ايضا ان اخذه منه وقال الفقه ابو حنيفة  
 ليس ذلك دخل مقصورة اطامع ووجد فيها من السكك المنشورة الاخذ لا على قول الفقيه كما توجب  
 في السوق منكر اطلاقه ليس له الاخذ بخلاف المسئلة الاولى لاحتمال ان يكون هذه نقطة لا منشورة  
 هل يباح من الدرهم قبل لا وقبل لا يباح به وعلى هذا الدينار الفلوس وقد تبدل من كره بقوله  
 الا وهم والدينار خاف من خواتم الله فمن ذهب عائم من خواتم الله قضيت حاجته **مسألة**  
**اطامس** في الاكل دعي الى ولية كفاة فيها شربة نحر او عليه غشا وان على الحائذة لا على البعثة  
 والا اجابها وان خافا لذكره وان مفقدا في الدين لا يحضر أصلا لانه تبدل بغيره على حوازه او يحصل  
 حذارة الفسقة على الفسق وهذا اذا لم يعلم قبل الدخول وان علم انه فاسق ما علم انه ان دخل بتركه  
 دخل والا لا بدوى ان امن المبارك روى في المنام فقبله ما فعل بك فقال احاشبه واوقع ثلثين  
 عما مسبه في نظره يا با للطف في مسبه فقال انك لم تراع دعوى في الدين وكيف حال القاعد  
 فلا تقف بعد الذكرى مع القوم الظالمين ولا يباحس بقول محمدية العبد الفاجر واجابة دعوته و  
 دأبه لأكسوة الثوب وهديته الدرهم وفادون الدرهم لا يباحس به وفي شرح الطحاوي بطعم الطعام  
 وتصدق بالدرهم ونحوه وعن الثاني في اكل الربوا يدعى الدرهم في دعوته محبة وفي الروضة يجب  
 دعوة الفاسق والورع ان لا يجبه ودعوة الذي اخذ الارض مزادة وقد فقه على هذا لان المزادة  
 فاسدة عنه والمذكور في مبسوط سئل لا يثم في كذا المزادة وهو ان العامل بالجهد فيه لا يثني  
 ليس بل على انه يجب دعوة من اخذها مزادة ويدفعها وفي الفتاوى قدم السلطان بالكلية  
 استأجره **مسألة** **الكلمة** **والألم** ان لم يعلم ان فيه معصية **مسألة** **الكلمة** **والألم** ان لم يعلم ان فيه معصية  
 والعروس فاذا اجابا فقد فان ساء او اكل فالأفضل الاكل ان لم يعلم بالحدة ولا يباحس بالدفع  
 بلا جمل اجل السنة العروس لا يباحس بان بلغ بعض الأضياء بعضا وكذلك من خدم من الوافقين على  
 رأس الحائذة والجهة الكلب الخبز المحترق **والمعصية** العادة ولو دخل عليه انسان لما يجوز له ان  
 يعطيه بيتا ورفع الذلة ختم بكل حال الاباوين ويترك موضع المحبة والقبعة على الخبز قال الامام  
 الصغار لا احد في بيته الدخول الى الصنيفة سوى اذ ارفع الخلع من الخبز ورجع البدو والسكين  
 بالخبز بكرة ولا يعلق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق ولا يباحس بالاكل منكك وتسقف الرأس  
 في الطنار والاسراف في الاكل منى ومنه الاكل فوق الشبع الا اذا اكل ليل الى الصنف او يريد يوم  
 الغدا واذا اكل فوق حاجته يفتكه لا يباحس به وكان ابنه من ما كان ياكل الوان الطعام و  
 يتقيأ وينفقه ذلك ومن السرف الاكثر من المباحات الا عند الحاجة بان عمل من نوع مسبه حتى  
 يسبوق من كل نوع فيخرج عنده قدر ما يتقوى على الطاعة او قصد او يدعو الاضياء ويأخذ يوم  
 الى ان ياتى الى اخر الطعام ومن السرف ان ياكل وسط الخبز ويدع جوانبه ومن السرف ان ياكل

محنت الاكل والوليمة

في شهر ربيع الثاني  
سنة ١٣٥٥



الافاضة من الخز

ولم يبق  
مستحب

مطله  
وحدود الجوار والحدود  
ليس من المكونة  
مطله  
العزني صباح في كاخا



في الصلوة فاما في حقها بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة التزك افضل ويجعل فضة الكف  
في خضرة السي واما روى انه قال اجعلوا في جميعكم منسوخ وقد صار ذلك في البيع والفتا والحلقة  
هي المعينة فلو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء بان كان له ضمان او ثلثا يكره استعماله للرجال اذ خاتمها  
من فضة وفضة من ياقوت او فريد وزج او ربح جد او زمر او عقيق ونفس عليه اسم الله واسم لابس به  
ولا يثبت به بالذهب عنده وجوز - - - - - وقيل الثاني مع الاول وقيل مع غيره ولان يثبت به بالفضة  
اجماعا لا يثبت بالفضة بل يأخذ من شاة ذكيت ويضربها وقال الثاني يأخذ من سبعة لامن سبعة  
غيره ويجوز الصلوة مع سبعة لامن سبعة وقال محمد يجوز مع سبعة غيره ايضا قالوا واطلاق لما  
يقع لان سبب الانسان طاهر عندنا لانه لا يأخذ الطيبة ولا يبي الموت ويكره الصلوة مع اربعة التي  
يجوز بها العرق وتوضيها التي اطلاقها على رجل لان المصلي يصلي والصلوة عليه بالانظمة فيها وكل  
هذه الحروف ان للكثير وان الحاجة لا واخره المنقوشة دليل الكبر ولا يثبت بالدم وهو من التذكرة  
والايمان في الآنية النعدين والاكل بمعلقة الذهب والاكل بميل من النعدين واهراق العود في  
بحر من لا يجوز للرجال والنساء اما الآنية المفضضة والمذبح اذ لم يضع في يده على النعدين لابس  
عنه وكره عند هذا كذا الاختلاف في المصنوب من كل الآواني والكبرسي المصنوب بالذهب اذ لم يمس  
على احد النعدين افضل نقشا على النعدين او من المصنوب باصبعها او السرخ اذ لم يمس على احد  
وكذا اختلاف في الحرام المفضض والكرام المفضض لا يكره عند الامام ويكره عند غيره وعند الثاني روايتا  
والدليل والمرأه فينبوا واما النعوت التي لا يخلص منها سبب لابس اجاعا ولا يثبت بان يكون في البيت  
سباط كسب عليه الملك في السج ويكره سبط والقعود عليه واستعماله ولو قطع صروفا وصفا على  
بعض ارجوف حتى لا يثبت الكرامة لا يكره ولا يكره هو اقل الاقنية للآباء اذ كان يحفظ  
كافيتيه الرجال اسكافا اعطى زيادة اجر على ان يجد الانسان خفا على ذي خف الجوس والفسقة  
يكبر ويكره ان يفض يد الصغير ورجله **فصل الثامن** في القتل كان السيد  
الامام ابو جعفر يقول في قتل الخونة وكان يعني بكفرهم قال مشايخنا واختيار المشايخ انه لا ينفق  
بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قوله انما جازوا الذين يجارون الله ورسوله الآت والاعونة  
من الجارين الله ورسوله اسفاط الولد قبل استنائه خلفته لابس به الحنرا ان اخذه اذ ابتداء  
بالاذى لابس بقتلها والاكبر والقلاء على الماء يكره مطلقا قتل القلاء والاكبر واهراقها واهراق  
العقرب بالنار يكره قتل الجراد اقل هذه اذ كانت مودنة لا يضرب ولا يكره اذ كان يلدج سبيلين  
حار قرة فيها طار في يضر اهل القرية من الجراد في قتلها فاذا ابوا اهل الحكم يقتلها ولا  
يجوز كسافي الدار الا لاسية من المصومين وغيره او للصييد وكذا لاسية الصيد وسائر السباع وكل  
عقور لرجل بعض المارين فتلوه وان تلفت شيئا بعد التقدم الى طلك فمن قتلها كالحايطة المار  
وفي الفتاوى مسكة دارة كذا تنص منه الجار ليس له المنع وان ارسله في الحلة لم يمنع فان ابى  
رفع الى الحاكم ليعينه وكذا الدجاجة والجراد والجمل اساك في القز جابر وقروح الدابة لطلب في  
الفرصاد لا يطرخ الفيلق في المنفعة ليعتد دونه جاز **فصل التاسع** في المنقرقات

بحسب السبق السابق  
مطلب  
يكن الصلوة مع الزينة  
التي يلبس العرق بها

الاولى العفة  
والذهب

حساب يد الصغير  
قتل الاعونة  
والجاعة  
والظلمة  
مباح  
خلافة

اسفاط الولد  
قتل استنائه  
خلفته

مطلب  
قتل القمل والجراد  
والنمل وذب  
الحيات المودنة  
والطير

امر

في الغيبة اغتاب فزينا لابس حتى يغيبا فعدا موافق رجل يصلي ويؤذي الناس لا غيبة له اذ ذكره  
بما فيه وان اعلم به السلطان حتى يجره لابس وذكركا ويالس على وجه الاحتكام لابس به وكان الامام  
والثورى ابن ابي ليلى يكرهون كثير التسمية باسم لم يذكر الله ورسوله في عبادته ولا يستعمل المسلمون اولى  
ان لا يسبح ذكره جعل الدابة في عنق العبد لا القتل وفي زماننا لابس بها الغلبة الفزار وخاصة في الهند  
قال ام عك الله من قوم ينادون الى الجنة بالسلاسل اي من كفار سيرة قرون وجاء بهم الى دار الاسلام  
بالسلاسل ولا يلبس بان احد منهم من ضر في سبيهم فباطوا بغيره ببيعة او كسب او سب نار وكذا اكل  
معصية غفل بينها وبينه فغل فاعل غفارا وطحا في السوداء في الانصار فان اهل الذمة يمتعون من  
احداث البيع في الامصار وقال الامام الصغار في سواد بلادنا يمتعون من الاحداث ايضا وما ذكره في سواد  
الكوفة فعليه اهل الذمة هناك ولا يلبس بدخول الذي المصحح لخرام وغيره من المساجد عندنا والعقبة عن  
الظلام وقهر الطارية وهي ذبح شاة في سابع الولادة وصيانة الناس وحلق شعرة مباح لاسية ولا يوجب  
ونفس السب على وجه التذمين لابس به وما يحتاج اليه الناس من النساء لابس به وانما يكره اذ انى ما  
لا يحتاج اليه وباسية الذرعة باجر لابس به عند الاحتياج ولا يلبس بكى اغنام وكى العبيد ان من مصل  
لابس به ولا يلبس باضواء الدجاجة والهيوة واجضا بني آدم يكره ولقد كره كسب الخبيثان من بني آدم  
وملكه واستحق امهم وقال الامام لولم يستجد يوم لخصا به وانما يكره لانه مثله ولا يلبس بثقبه اذن البنات  
وحلق الشعر ان يوجب لا يكره وان شئت بالرجال كرم واذا ارتدت المارضة وهو في بيته لا يفرار الى الصخر  
لقوله ولا تلتقوا بآبائكم الى الرملة وفيه قتل الغدار على اطلاق من سمن المسلمين ولا يلبس بحج  
الظلام وحولاه ركب فان اطاق في ذلك فذكر ولا يكره اخذ الطريق او لم يمسك لابس بان  
مشمي في ملك الغيرة للضرورة والسؤال عن الاخبار المأثورة في السيرة قبل يكره الاخبار لا تخبر بالان  
الزمان زمان الفتنة فينبغي الحذر لابس بالاجار والاختيار وكذا الاشارة الى الحلال عند رؤية  
والسباق يجوز في اربعة المجد والبغل والفرس والرجل والغد ولو تبدل معلوما من جانب من  
جانبين لا الا اذا اقبل ثلثا وقال كل واحد ان سبقتك كذا وان سبق الثالث لا يثبت له ولو من  
جانب يقول ان سبقتك كذا وان سبقتك لا يثبت في عليك والمراد من الا اقبل الا تخلفا فان  
لا يستجوب بالشرط شي لعدم العقد والعقد جاز في المارعة بالفض كى ابنه باي كبر ومثله الصبي انه  
لا يكره وسبق القبول بين الحصادين اعني حصاد الشعيرة وحصاد الحنطة والحنطة بالاجنية  
يكبر تحريما ولا يلبس بدخول الخفة على النور قبل ان يبلغ الخيل حمة غرسية المحب اذ جفت ماء خل  
محا الطنة مع النساء للامن عن الفتنة والاحتياج ان لا يلبس الخف الذي من الافعال من الرجال  
الفساق لما يلبس الى الطمع النساء اما الذي لا يثبت به النساء وبه كبر باصل الخلفه جسد بما لطف  
النساء اذ لم يكن دى من الافعال الاصح خلافا مطلقا العبد بدخول على موالاتهم بلا اذنا الحيا  
وفي النظر اليها كالا جنح قال في حاله من النظر على من المحرم وليس لان سبوا بها اجماعا ويكره  
للأمة وام الولد في زماننا المسافة بلا حزم يجمع خوف الفتنة ستمه عندنا لان زوجهما  
طلعتا ثلثا لا يلبس لها المقام وليس ان يندرج بأدبنا اخذ الغالب بان امرته اردت له

الغيبة حرام على قوم  
مخوف

مطلب  
دخول ذى المحرم الحرام  
والعقبة

في امره  
الحد  
السياق  
مطلب  
والمراد من جواز السبق  
لا الاستحقاق

مطلب  
ليس ان يسافر بها



ان تزوج بامر من سواها ان الخلق حر كان او عبدا او حرة او في فقه حنن السنة لانه نص ان  
 الحنن فتن ولو كان حننا من سنة لاسنة لا تخين لانه ان يكون امراة ولكن لا كلسنة في حق  
 الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل الحنن وعن الامام انه يجوز للمحرم ان ينظر الى عورة الرجال وجميع امراة  
 او امته حلالا قبلها ان طابعت وان لم تكن فقله وان قصد ان يفسد او يفسد له فقله وان اقل فقله  
 لا يقبله ولا يجوز عمل من يرضى له من حنن كان حق العامة فان انهم البصر لا يحتاج اليه جاز  
 حمله واخراج النور الى رأس القبر بدعة وانما مال ورقي غش الحفاش والحفاش عن المسجد فقله  
 ان تغذر حارة والنور من هذه السبابة ان كثر جاز والا فلا وعلى هذا الحياض المعقولة لا يجوز فيها  
 الوضوء في الصبي ويمنع الوضوء وفيه وحمل السبابة الى اهلها ان ما دونها للمحل كوز والا لا يحق  
 استدلال الناس وطفا لان ماء منقذ فقرة فقرة فلا يفسد فقله من سبب كالهة والصغير الذي لا  
 جامع محرم والذي جامع لا كالبالغ والمصنوع العالم بالصور والنساء القادر على الوطئ ليس محرم وان  
 لا يقدروا فقتل الله ليس ايضا محرم والمحل ليس محرم لانه لا يباي من ارام والشيخ اذا تزعم  
 وطئه ليس محرم وان فترت الله ولا حاجة اليه ولكن ميل اذا المي محرم ومنع من يجوز لا يشي  
 لا يباي من وان اراد ان يترد وجهه الى النظر اليها وان خاف الشهوة فقله روى انه يوم اذا الف الله  
 خطبة المرأة في قلته الى النظر اليها اراد الصور والنور في ارض الخمر ان لها حائل وحاطب ليس له  
 ذلك لانه لم يمنع والماله ذلك والمعتبة امثلة في الناس استل من الصلوة في الطريق وارض العير  
 ان زروعة او غيره من زروع الكافرة الطريق ليموت حة في وان غيره من زروع لم يصح في ارض المسلم  
 لرمه بها عا لباراد فقله المحرم على غير العلة ليس ذلك لانه لا ج عن ضرر والمي تترى على وجهها  
 خرقه وتجا فيها عن الوجه ذلك المسئلة انها ممنوعة عن كشفها للرجل بلا ضرورة كالشهادة عليها  
 ولها ولد ولا تخوننا وسبق عليه طنان وعرف الحاقون ترك وسبق الامام عن قال اذا بلغ ولدي  
 الحنان ولم اخذ فامرته كذا اجب من الطهر وكان بين يديه غلام اسود فقال انا اعلم من هذا  
 الاسود وكتابة القرآن على الطيطان والحيا رب غيرة من تلاته لم يفسد فتوطأ وبكره على  
 الفرس والبط لانه يداس ووطأ واذ ابلغ الصبي عشرة الايام مع امه واجته وامراة الايام لانه  
 او جازنه كسفت ازاره في الحمام لعل في عصبه لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدونه والامم على النظم  
 قال المستغنى لا يخفى انه اراد بالكشف في الموضع المفضل لا مطلقا وهو الحق وفي كل موضع جاز  
 النظر لليس ايضا ودخول الحمام من العدة ليس المروة لانه فيه اضرار مقلوب الكيابة اولاد على الصلوة  
 بالجماعة اصطلح الطلاب ان المتقدم او لا بد من ثم احلفوا في التقدم فمن وجد شبهة على التقديم فهو  
 اول بالبرس والاتباع بينهم ويجعل كائهم قد عا ارا اذ اهل البلد الغرة وليس ذلك لان فيه  
 اجزاء اهل البلد وعلى هذا لو اراد في الطلوع فان كان فيها افة منه ذلك يستري طشتا من ارض  
 قال من ظهر بطن هذا الصلوة فقله كذا لا يحل له هذا المال المسافرون اذا خلطه الزوائد واخرج  
 كل منهم وجاعا عدة الرفقة فاشروا طعاما واكلوا فانه يجوز ان يتوا في الاكل لان الله لم يباح  
 في الطم مال الشاي فهذا اول **كتاب النسي** ان ظهر فقله ليس بعبء ولا يفسد

نظر الحائض الى  
 مطلقا  
 النظر الى فرج الحنن  
 مطلقا  
 وجميع امراة او امته  
 رجلا لم يقد

مطلقا  
 اخراج النور من القبر  
 مطلقا  
 شتم سبب الصبي  
 والحصى

مطلقا  
 نظر المرأة اراد  
 ان يترد وجهها

مطلقا  
 نصيب ارضي على امر العامة

مطلقا  
 قاله الامام لكسر فقه

مطلقا  
 دخول الحمامة العذراء  
 ليس بمحرم

مطلقا  
 خلط المسافرون الزوائد  
 احد ال الاخوان

عن الامام

عن الامام وعن الثاني زناها المستعرة ومساها حرام اي مس العورة والنزع لانه لا يباح معها فتن  
 والاستماع حرام لكل حال وكذا الطهارة ولكم بالفرق بين الاجنبي وذوي الرحم اذا كان النظر لاهن شهوة  
 واما الشهوة فلا يحل لاحد النظر وكذا اذا كان الكثرة لانه يشي لا ينظر الا لاهلها او عليها او لغير الشهادة  
 ولا يقصد الشهوة ويقصد الحكم والخيل ولباسها ان ملته ما سجد عنها او رفعا فالنظر من ثامها كالنظر الى بدنها  
 والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كاطنان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العينين لو  
 كبر او الدواب لعجب خبير الواد يقبل في الديانة كجل والحرة والطهارة والخاصية او كان مسلي  
 عدلا كذا كان نواصي حرا او حدة او الاول لا تشيطة لفظ الشهادة والعقد حل على قوم المسلمين  
 ثا كلون فاجزو واحد باطل والاخر باطلة ان في جانب عدل وفي آخر غير العدل رجح العدل ولو في كل جانب  
 غير عدل حل بغالب الشاي وفي آخر عدلان فمنها اولي وفي جانب عدلان وفي آخر عدلان عدلان فاولان  
 اولي ولو في جانب عدل صوفي آخر عدل عدل باكثر الراي لساواة الحرة العدة الديانة لو كان في كل  
 جانب عدلان حرا ان عمل باكثر الراي فان لم يترجح الراي رجح الترم بخلاف ما سبق لان كل خير هناك منير  
 فرجح الترم وانه غير ملزم ملك حرة او طعاما في حرة لم ان كان مضافا عند الملك فالتزم في الوطئ  
 او الاكل او في لان الملك لا يستلزم حرة فاقبنت شبهة الحرة يقول الواحد العدل والواحدة عدل انه ذم  
 الحيثي لا يحل كذا فان اشتد لانه يقول الواحد الى البايح لانه لايتم ما واما لنبو متا به فاجزو عدل  
 انه تعضوب فالاحد المنة ولا يحرم لانه لا يشي حرة العين يترد شرا انه فاجزو لم يكونا عضبا  
 عنه ومعه في فالاحد المنة فلو اشتري حرة الوطئ لانه لم يترد حرة العين بل حرة التعصب الحرة  
 ولم يشي وكذا ان اخبرها حرة او معتقة بنزلة ولا يحرم لان خبر الواحد لا يزيل الملك وان كان  
 هذا حرة العين الماملة في ام رجل يسمها اخر اذا اخبر شرا لوعاين ذلك وبينة الشراء كذا لو اخبر  
 عدل او غير عدل بذلك فاكتر رايه كذا وان اشتد لا يشي وان كان لاسيه ذلك اذا عاين وكذا  
 اذا اخبر ان فلانا لا يباي زنا الا ان له الشري وان اخبره يباي زنا لكنه يبطل لاسيه واذ قال فلان  
 يدعيها وفي الحقيقة كان لي وانا كنت امرته بذلك لمصلحة وامرت الجارية ايضا فقله ذلك وهو مسلم  
 عدل له الشري منه وان كان منه انه كاذب لا يشي لانه لو عاين ذلك وسع الشري لا اخبره  
 بعدم المنازعة وكذا الوفا كانت او وعرضا عنه ثم اخبرها منه او قال كنت بغيرها منه ثم اولها  
 او وهبها لي وصدقه لما قلنا ولو قال كانت لي عصبها مع فاقضها منه على حدة لم يبرها  
 وان قال عصبه وطلقي ثم رجع عن طله ودفع الى الشري لعدم المنازعة وهذا اذا كان في لاي  
 وان خاصه الى الحاكم في لم يبرها ان او يكلول جاز الشري ولو قال حكم لي بالحاكم وانك الحاكم فاقض  
 منه لم يبرها نظرية جاز الشري او قال اشتريها منه وقلت الشمن واخذ منها منه بغير امره الشري و  
 لو قال اشتريها ونقدت منها ثا انك البيع واخذها لبيك الشري ولو كان البايح عدلا ولو قال  
 اشتريها من فلان وقلت الشمن وقبضت ثا وهو عدل واخذ عدل ان البايح هذا البيع ولم  
 يشترها وان كان البايح عدلا ولا يبرها عدل ويقع عنه انه صادق فذلك وكذا ان كانا غير عدلين  
 وهذه ان الخبر هو الصادق لان الحق بغالب الراي في امر الدم جابر في المال والاخر ارض الشرا

مطلقا  
 النظر الى العورة على العزول  
 خبر الواحد

العمل بغالب الراي



مطلب  
العمل بغالب الروايات

اولى قال محمد بن ابي اسحق حلا دخل على ابي اسحاق في رايته ان سارق يدوم اخذ ماله او  
قتله فقتله ولو وقع في قلبه انه عاصي من القدر بملح اليه لا يجل منه لوجوب العمل بغالب الروايات  
انه انسان وزعم ان هؤلاء عاصيهم بالسبع ووقع في قلبه انه صادق له الشرا فان اشتراها وقصها ووطئها  
ثم وقع عنده انه كاذب في دعوى الام ترك وطئها حتى يعرف خبرها فاداه المالك وانكر الاذن اخذها و  
عقرها ورجع هو بالحق على الباطل وان شهد عنده عدلان بام المالك ثم جاء المالك انكر الاذن فقلت لري  
ان عقرها حتى يملك المالك بالحق لا يسعد امساكها بشهادة الشاهدين المذكورين عند الشراى تزوج مني  
فاخبر رجل انها انقضت من ام الزوج او اخبرها او كانت المروضة مشبهة فاجزه رجل ان اب الزوج او  
ابنه قبلها مشبهة ووقع في قلبه انه صادق ان تزوج بها فزوجه واربع سواها بخلاف ما رواه جابر بن  
الرياض والمصاحفة على النكاح لان ام الزوج ينكح وفي الغالب لا ينكح نعم العلم وان وقع  
عنده صدق وجب قبوله اخبر باري زنا ووجهه في لزوم قبوله خبر رواه ابي اسحاق في اياه على ان  
قال فقلت لانه كان مردا ولانه كان قتل اخي اوضح اواني ولا وارث له غيره او اقرانه قتل اياه لكنه قتل  
له دمه او لفقاصم ان يقتل القاتل عاين القتل او سمع اقراره بذلك وكل من عاين او سمع اقراره اعانته  
في قتله ولو شهد عدلان عنده بان قتل اياه لم يملك ان يقتله حتى يحكم بالشهود حكم لانه يصير قتل الحكم خلاف  
ما لو شهد عدلان عنده ان زوجه طلقها فبطلت حصة بنت الحرة في حصة طلقها حكم ولو عاين الابن قتل ابيه  
او سمع اقراره بذلك ثم شهد من القاتل عند الابن ان اياه اقره او قتله لفقاصم ان كان الشاهدان ممن  
لو شهد عند الحكم حكم الحاكم بشهادة من ليس له قتل وان كان ممن لا حكم بهما قتل ما لم يدر رجل شهد لان  
انه مال مورث هذا فطلب ذوالعبد وهو حي لا ياخذها منه قبل الحكم ولو كان حيا عاين اخذ او سمع اقراره  
بذلك الا اذا رد فقال عليه وكل من عاين او سمع اقراره بذلك اعانته كما في القتل شهد عدلان ان زوجه  
طلقها فبطلت حصة طلقها ما ناولها فقبل ان يشهد عند الحكم ليس لها ان يقيم معه كما اذا سمع من خلاف المال  
والقتل **سورة** تحت من عروق شجرة في داره شجرة اخرى في داره فاحرقها فاحرقها من القوق نصيب  
الشجرة النارية والخضرة وصاحبها فمأان اخذوا لآلات طرورها على المالك ان عرقوا بالانقضوا  
به فان اخذوا بغيره يكون له لان الدفع حصل من المالك فبطلت اذ انت الخط في ارض رجل بالابنات  
ليس لاجل ان ياخذوا والشواكر ان لا ينفذ الاخذ وان لا ينفذ له اخذوا وسئلوا عن طرورها والبراج  
الطراز وسئلوا عن طرورها ان لا ينفذ الاخذ وان لا ينفذ له اخذوا وسئلوا عن طرورها والبراج  
لم ينفذوا في ارضه وجب وجوزكون خريطة المصير من طرورها ووجه واحد ونقش حديد المصير  
بالفضة فوزعته لا بالذهب وضع السكر بين يدي جماعة وقال من اخذ منه فله جازل اخذ فله هذا  
اياض وقيل ان عليك من غيرك فله جازل اخذوا والجمعة جائزة اذ اذن فيها صاحبها لم ينفذها  
**كلام** روي انه ومن حجة بقوله ثم قال من من شاة فليقطع ولا يباش بالنعور والنوم على جوارق وليس  
فيه حرم لان المعصية والحفظ لا الاستحقاق والعصية للمعصية لا لغيرها فافعال وعنده ان لم يباش  
باللباس المرفوع جدا فان لم تزد من لباسه وقل ان الله جميل يحب الجمال وكذا لا يري باللباس الا حرم  
على البرج بائنا قال عظام رايته عن الامام الثاني فجلين محفوظين كسب ميراثه فقلت اني بها بائنا

مطلب  
قتل رجلا فقال  
انه قتل مورثة

مطلب  
شئ من عروق شجرة  
في كسب مغيث  
وسايب  
المنار

مطلب  
سرا المعصية ونقض  
المعصية

من لباس الرهبان

من لباس الرهبان كان الشورى عن يزيد بن بكير وقال كان من الرهبان التي بها شواهد الى ان الشاهبة  
بالرهبان في فعل فيه صلاح العباد ولا يضر فان من الاراضي لا يمكن حفظه الا بمثل هذه العقال كالحل والاراض  
الصلبة وعن الامام ان الحجاب حسن لكن باطنه والكتم والوصمة ارادة الله في سحر الرأس والحفاة  
غير حال الحجاب بائنا في الاصح ولما كان يخص بهما ويرجى للمعصية فحجابا لما يمايل ويسبق للرجال ان  
ياخذ من حبيته ان طال ومن اطراف حبيته ايضا وتأخذ من شارب حتى يصير كالحجاب وتحتل اليد بالحق لا  
باش به وهذا قولنا ايضا المتعارف الناس بالاكبر لا ينفي المسلم ان سبال اليهود والبشارى على المتوربة  
والاقبل والبرور ولا يكتبه ولا يتعلم لانه حرقه ولا يستدل بالابنات المطاطة وكذا تلك الكنت لانه يحفل  
ان يكون من المرفقات واما استدلال العلى او في اشياء ساله سمعنا يوم بالمدكور في اسفار المتوربة وحفل  
الاخيل فذلك لانه لم يعلم بما عندهم تعلم بعض الفران ووجدت في عقال الا فضل الاستغفار بالغة لان حفظ  
الفران فرض كفاية وتعلم ما لا بد من المغفرة فرض عين قال في الحجة ان جميع المغفرة لا بد منه قال في المناقشة  
محمد بن الحسن ما بين الغسيلة في الطلال والحرام لا بد للمسلم من حفظه الذل اذا ملكه ان يصلي بالليل ويتعلم ليلها  
وتعلم وان لم يكنه النظر في العلم بالهار وله زيادة في بعض من علم بالزيادة والنظر في العلم افضل طلب العلم والفقه  
اذا صحت النية افضل من جميع اعمال البر وكذا الاستغفار بزيادة العلم اذا صحت النية لانه اعظم نفع من كل شئ  
ان لا يدخل النقصان في فراضه وصحة النية ان يعقيد وجه الله والافرة لا تطلب المال والحياه ولو  
اراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واجبا العلم فقبل يصح ايضا ولا يباش بالجلوس للوعظ اذا اراد به  
الله قوله فذكر في ان الذكرى تنفع المؤمنين وكان ابن مسعود يذكر كل غيبة فممن كان يدعو ابوه و  
يذكره بالحق والجاه وكان لا يحفل كل خوف ولا كراهية وقال الامام الشافعي ينبغي ان يتكلم في الرجا والرجاء  
لغوله ثم سيرة واولا ثوبا وشيئا ولا تنفروا واولا من رجعت الى الباب يكون اشبه في فتاوى القاضى رفع  
الصوت بالذكر حرام وقد سمع عن ابن مسعود انه سمع قوما اجمعوا على ان يملكون ويصليون عليه وهم حمران  
عليه السلام وقال لا عهد نادى كى مرده وم ما ركب الامم عيين فزال ال ذكر ذلك حتى اخبرهم من المسمى فان  
قلت المذكور في الفتاوى ان الذكر باطنه في المسمى لا يمنع احترازه عن الذل نعم فله من ومن الخ من  
منع مساحه الله ان يذكر فيها اسم الله ومنع ابن مسعود في المسمى فقلت الاخراج من المسمى ليس بطريق  
الحقيقة يجوز ان يكون لا اعتقادهم العباد فيه ولعلم الناس بانه بدعة والفعل الجائز يجوز ان يكون  
غير جائز لغيره بل يحد وكذا غير الجائز يجوز ان يكون لغيره كما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم المولى اذ  
في الاعاق في قوله م ادعوا ربكم تضرعا وخفية اي عبده وادعوا الله حواكي والضراعة المذلة  
والخفية ان لا يدع الله الربا ان لا يمسك المعصية اي المتكبرين اي الذين يدعون غير الله وما روي في الصحيح  
انه قال من قال ارفع اصواتهم بالتكبير جواز انفسك لانه دعوا فعلا ولا غائب انكم يدعون قريبا  
سميعا انه معكم الحديث يحتمل ان يكون لم يكن في الرفع مصطفا فقد روي انه كان عليه السلام في خمار  
ولعله رفع الصوت في نحو ما دلل على حذقة ولهذا منى عن الحسن في المفازي المفازي في الصوت بالذكر جائز  
كما في الاذان والخطبة واجب والا خلافا في عدم تكبير المشرق في حرمه لا يدل على ان المذموم لان الخلاف  
بناء على ان كونها سنة زائدة على اصل الفعل في كل صلوة كما اخبرنا في ان سنة الاربعة من الظهر

مطلب  
الحفاة والشارب

مطلب  
طلب العلم لوجه الله تعالى  
والاخر لا يجمع المال

في الجلوس  
للو عظة

مطلب  
رفع الصوت بالذكر  
حرام



ببليق او تبليقين وذلك لا يدل على انهما تبليقين يكون بعدهما او حراما فراءة القرآن بالان معصية  
 فالسابع اثبات معنى تبليق النجاسات على المعصية بالجملة بالجملة من الاعتناء فبذلك على كراهته وفي  
 اجرة الامام الذي هو الرضى بعبادة لا يجوز ولا يمنع من جوارحه ان الله قطع شجره من حاله الاستغفار  
 وان يكون الزوج لانه لا طاعة للمعصية في معصية الخالق الا بغيره انه لا عمل للرجل ان يقطع الخبز والمعصية  
 المونة الشبه بالرجل قال في خبر في ايام غارة المسلمين بالشيعة من العسكرين لانه حرام من المعصية ولا يساع  
 منهم شي بالدرهم لانه خلطوا الدرهم بغيره والدرهم في بطنه وفيما كانت لا يثق بطنها وكذا الواسعة  
 درة انان ومانت وكذا ما لا يثق بطنها لان هذه النفس فوق حال مرتبون لميل مال يقضي به دين ولكنه  
 محرم فكس ما ينفق على عياله وكان قبل الدين ينفق الوان لا طاعة والنياب المنة وعياله وهو الذي يريد  
 ان ينفق ذلك ليس له ذلك بل ينفق بقدر ماله ولا ينفق الا لوان فان اخذ الوان من الشارب احكم في دينه  
 الزايد على ماله اذ لم يكن له ما يقضي به لكنه يعلم حرفة ان عمل يقضي الدين والدين بطالبه عليه ان  
 يعمل ويقضي واذا نسي على المعصية فبذلك ينفق ولما يدعها الاقرباء والاصدقاء الى ثلثة ايام ويغيبه يقطع  
 العرس والاجابة لازمة ومن لم يجيب ايام وتكره الصياغة في ايام المعصية لانه ايام ثم فلما يليق فيها  
 ما يخص باظهار النذور وان اخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في الزكاة صغيرة لا ينفق منها وذكر  
 الامام الصغار لو كنت على حصة الميت او على عاقبة او على كفنه عمدناه يري ان ينفق انك الميت ويحمله  
 امنا من غير القبر قال في خبر روية في تجويز وضع يد الميت على الميت وقدرى انه كان مكتوبا على  
 الخيا ذاك في اصطلح الفاروق جيسر في سبيل الله وضع المقلية على الكتاب والمصنف عند الكفاية عليه  
 للضرورة قبل ما يجوز وقال القاضي في خبره انما لو صدقنا لاهانة لا يجوز ولو كانا بغيره ووضع القرباس الذي  
 اسم الله تحت الطنفة لا بأس لانه يجوز الصوم والعقد على سبيل الله المصاحف وقال القاضي في خبره  
 في موضع وهو الركوب في الطريق التي فيه مصف للضرورة والاول اوسع دخل الجلاء وفي جيبه ولم يراع  
 فيه ان القرآن لا يكره ما روي من قصة الجنود التي في اصطبل الفاروق مع ان ارجلهم على مربيته قال  
 القاضي في خبره في اسم الله مسلم ما في القرآن الذي لا يسمي الا مطهرون يكره ان يكره كبره ولا  
 يقرأ وقبل داخل الجلاء في يد حاتم عليه اسم الله يجعل فضة في كفه وان في جيبه يجره وقد روي في المصنف  
 لو لم يكن عبدا لرجل لا يكره ذلك الا حلقا من ينفق على الاسفل لانه على العبد في يده واذا صار  
 خلفا جيب الماروق في فمهم في خطه ويدفن كالمسلم القراءة في الاسباع جازية لكن لا افضل القراءة من  
 لكون الاسباع في ثوبه وهو سبيل القتل في الدعاء على الرقة افضل وان لم يكن ذلك فالدعاء افضل  
 من تركه وتكره الدعاء عند ختم القرآن في رمضان او جماعة جازية لانه لم ينتقل من الصحابة وقال الصغار  
 ولو لان اهل البلد يقولون للمعصية من الدعاء المنعزم والاشتغال بعد الفرض باء السنة او من الدعاء المذكور  
 او ادعى الدعاء المأثور بغيره او جمع الدعاء بالاسم به واذا علموا انهم يكون جمع الدعاء  
 في دعاء كسب الحيات وفيه اربعة فصول الاول في قتل العمد يقتل الولد بالوالد  
 والوالدة وان على النكاح والاموي جبهه ملكه او بعضه ويقتل مسلم الاطراف باقية والبالغ العاقل  
 بالصبي والمجنون ومقتل الحائض بغيره وجب فضاها ولا يجب مع العود شي من المال قتل شيئا خضع لاسم

مطل  
 لا يجوز شراؤا شيئا  
 من العكر في ايام  
 الفتن

وعند المعصية في ثوب والويل  
 واجابة  
 دعوت

عهد نام  
 في القبر  
 وضع ووضع الدعاء  
 في القبر جاز

وضع القنطرة  
 الله في طائر السموات والارض  
 عالم الغيب والشهادة المأمون  
 الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن  
 المجيد المتكبر ذو الجلال والاكرام  
 وحده لا شريك له  
 محمد لا اله الا الله  
 خلا عبديك ورسولك  
 ان يظلم الا نفي فذلك  
 من انكره ولا ينفق  
 من الخبز والبر  
 الا بغيره ولا لا انفق  
 عندهم ولا لا انفق  
 في القنطرة  
 انك القنطرة  
 الميعاد  
 من انفق

احوال الجنات

واستعمل ولم يجر منه شي خيرة لا فود عليه الا ان يكون خرج مع الرأس نصفه او اكثر حكم عليه بالفضا  
 فقبل ان يدفع الى الولي من القاتل انقلب فيه ولو من بعد الدفع الى الولي قتل ولم يسقط العضاص من  
 الامام انه يقتل في الحالين ومن يمن ويغيب وقتل في حال الاقامة يقتل ان من جبهه ان يطبق بسقط  
 العضاص ان يطبق يقتل عند قتل عياله عند الرواية فيه وقال الفقهاء بوجوب قتل قاتل عياله بغيره  
 لا فضا منه قتل خنثى عند اوسته في كراهة سقط العضاص **سوخ** في وجوب قتل من اصاب ازيد  
 قتل وان ظهر ولم يجره عند هاج وكذا في ظاهر الرواية عن الامام وعنه انه جرح طرح وسخت  
 الميزان من اليد على الروايتين وان اصابه العود لاحقا امنا لا يجب عند الامام وعند هذا كذا  
 لانه في معنى عصاة الصغرة وان عصى كسيرة عند الامام وهو فوق الشا في لاجي عند هاج  
 احي تنورا والي فيها انسان او التي في النار يجب العضاص كالسلاح وكذا كل ما لا يملك من النار  
 نعمل في الميزان على الزكاة حتى لو قذف النار في المذبح فاحرق العروق بواكل ويستوي العضاص بالسيف  
 قال الكافي في جرح اقرق صبي او بالغ في الجرح لا يقتل عند طاعة الجاهل وان والي في الضربات بالسوط  
 حتى مات لا يقتص عندنا وان دبح ببلطة فضة يقتص من ان اغرزه بابرة حتى مات يقتص لان العبد لا يبد  
 شق بطن انسان يريده وضرب الاخر عنقه بالسيف عند ان يتوخم بقاء حياته بعد الشق يقتل الذي  
 صدر الضيق وان لا يتوخم بقاء حياته وانما يقتص منه انظر المقتول في العضاص على الذي شق البطن  
 ويجوز ضارب العنق وفي المسئلة اولي يجب على الذي شق البطن ثلث الدية فان نفذت الى جانب  
 آخر يجب ثلث الدية كما هو حكم الجانيه وكذا الذم جرحه جرحه ثلثه والآخر ثلثه والمخن بالانفخ  
 معه البقاء والقاتل هو المقتول عند اذ كان سيفا ولو معافا كما قالنا ولو صدم واحد  
 واحد والآخر عشة فالموجب عليه ما مع السوء لان الات ان قد يموت واحد واحد ولا يموت  
 بعشرة جراحات لو القاه من جبل او سطع لافضاص عليه عند خلافاته فاشد رجل ورجل  
 قطة والقاه فقتله سبع لافضاص ولاديه عليه ولكن يجوز وجوب حتى يموت وعن الامام عليه  
 الدية ولو قطة صبا والقاه في الشمس او النهر حتى مات فقتل عاقلة الدية قتل كفا في النزع ويعلم  
 انه لا يبعث لولا القتل في العضاص ولا فضا في الدية والوكزة والوجه والدفع وفي  
 المشتق ضرب رجلا بغير سيف فانقطع العود وقتل يبي الدية لا العضاص وان تامة لافضاص منه  
 الا اذا اغرزه في المقتل فذلك لو عظم حتى مات **ولما** اصل ان كل ما يتعلق به الزكاة في الهام يتعلق  
 به وجوب العضاص وما لا يتعلق به الزكاة ولا يتعلق به العضاص كذا ذكره الناطق في الاجابة  
**سوخ** قال يترك في بالي او يترك فقتله كعضاص ولو قال فقتلني فقتله يجب الدية لا  
 العضاص وجعل الاباحة شبهة في العضاص لا الاستبدال بالمال قال في الجديد في الاباحة لا يجب  
 الدية في اصح الروايتين عن اميها وفي المشتق قال قطع يدي فقطع لاشي عليه لان البذل  
 جري في الطرف لا طاعة بالمال حتى اتفق بالكل في لافي النفس ولو قال اقطع عليا فقتلني  
 هذا الثوب او حدة الدراع فقطع يجب ارسل البذل العضاص ويحل الهيب قال لا حرج على  
 فراه جرحه جرحا لا يبعث به يجب العضاص وهو قاتل لا سمي جانيا وان جرحه بعين عن مثله

قتل خنثى سقط

القوا النارية حكم الذبح  
 اقرق او اقرق  
 ولا الضرب

نفس الحي

من شدة الرجل  
 ورجله اي قطع  
 والقاه فقتله  
 سبع

واستعمل



تفسير حكيمه عدل

مطابق بیرون افق اوج اقل نجوم و بعض احوال غیر متعاقله و الحزق المذکور







امر عاقل بالغ صغيرا وكبيراً ما ذونا ولو امرتاً من شياً ولو كان الأمر محمداً  
 لا يضمن شيئاً من ضمان النفس الجناية وإن الأمر عداً ما ذونا وصعباً أو كسبياً والمأثور ما ذونا  
 أو محمداً وصعباً أو كسبياً يوم مولى المأثور دفع أو فداء ثم يرجع باقي من قيمة المأثور أرض الجناية  
 على الأمر استقال العبد المخلوق في الحيا لا يوجب الضمان ولو لم يأت في عبيد فأم واحد منهم بالخلق يتعين  
 فلو استقل غيره ضمن قال العبد طعام قطع سبي فقتل يضمن ولا يصح أمره بل إذا من المولى نصلاً في المأثورة  
 أن من أصل الديوان فحاشا له أن يفتل في ديوان المأثورة وإن كانا فديوان الكتاب كانا ديواناً  
 بينا صرون وإن لم يكن له عتق ولا ديوان فسر المال في ظاهر الرواية وعن الإمام أنه في ماله واختاره  
 عصام والغنوي على الأول أن من ماله لا في ماله المال إجماعاً وذكر شيخ الإسلام أن أصل المص  
 يعقلون عن أصل القوي يريد به أن أصل المص من أصل الديوان ثم ديوان لكن من المأثورة يعقلون  
 أصل المص أصل القوي وإن لم يكن القائل من أصل الديوان لأن العقل إنما وضع على من هو أصل المص  
 القائل في إجماع لا ديوان له أصل المص فالحق أنه إن له ديوان أصل ديوانه وإن من أصل المص فذلك  
 وإن لم يكن شيئاً من ذلك فالحق أنه من المأثورة لا أصل ديوانه مطلقاً كالكتاب وغيره  
 فإن لم يكن يعقبه العتق وحده فحق تأمله **الفصل الثالث** في الأظرف نوع في  
 مسائل الحية حلفها أو أشر أو تنصرت أو حلف عاقلان لم ينسب إليه ولا أقصاص في الشعر فإن مات  
 قبل الحول لا يثبت على الجاني عند الإمام الثاني وفي سبب ذنب الفرس شعره يقطع يقوم بدونها  
 وحاشا في غير النفسان والوجوه في الحية إذا كانت مفصلة أو خفيفة واحدة أماني التوبة في حكمه  
 عدل وفي الشارب إذا لم ينسب حكمه عدل قال الفقيه أبو جعفر إن كانت اللحم فوجعياً وسنن لا يجر  
 شيء وإن حلق بضمها فنصف الدية إذا علم أن الباقي النصف وإن لم يعلم حكمه عدل وذكر الفقيه  
 نفي بعض طلبة ينظر إلى الذاهب إلى الباقي في حيا من الدية وإذا نبت بعض الدية فحكمه عدل  
 صالح عن حلقها ثم نبت يرجع بما دفع ولو نبت البقي وهو شارب لا شيء عندنا وعند غيره حكمه عدل  
 وإن أفتى الفقيه أبو الليث في العبد إذا نبت بضمها وحكمه عدل وإن لم ينسب غير المالك إن شارباً  
 تركه وإن شارباً دفع العبد وأخذ قيمته حلق شعر أمه أو امرأة غيره أو حلق شعر الجارية ونقصت  
 قيمتها لا شيء لأنه نبت ويطول كذب الحمار ولكن يجوز ما يليق به إذا قلع الحذفة قلحاً أو وجعاً  
 بالشفة فدية في الصبي لعدم إمكان المساواة وإن ذهب شعرها والعين قائم بقيص بان يجرى  
 المرأة بالنار ويدينها من المستوفى مع ربط الأضري فإذا سالها مرة ثم أقصا من فان نزع  
 للضارب بقاؤه الضرب أو أنكره المضروب يحكم إلى الأطباء وقبل يختبر بحجة  
 يلقاها بين يديه وقبل **ب** تنقل ونسب بين يديه شيئاً وقبل يستقبل العين  
 بعين الشمس مفتوحة فإن سال دمعاً فافتقوا باقي فإن لم يسأل لالات القتيحة  
 يبيع عند المعالجة بها وإن لم يعلم أيتها فهو كالمزاد على كذا وكذا للضارب المنكر على القتيحة  
 لأنه حلف على فعله ولا يقتصر العين اليمنى اليسرى والفكر بخلافه إذا كانت عين  
 الجانية أمقت أو أكبر من عين المضروب فإنه يقتصر وإن بعين اليمنى على

فصل في العاقلة

في قطع  
 ذنب الفرس  
 شعره يقطع

على الشارب

حول لا يقتصر ولا يقتصر من الذي أذهبه فهو وإن الحول لا يقتصر المص في حكمه وإن الحول المنقصر للمص  
 بعين الجاني خير من أن يرضى بالنقص اقتصر وأخذ نصف الدية من ماله أو ذهب ماله وسير إلى الجاني ذاهب  
 لا يمنة بقتل وتبرك في ما كان ماله بضمها عند الأذهاب ثم لا يقتصر منه ولا عتق لوقت الجناية  
 ابتضت بعضه من بضرب المص من فيه وفيه حكمه عدل ضرب بضمها عين آخر عدل فدية ضربه فدية  
 العظام من أن مات عن ذلك فدية على عاقلة قصده ضرب يده فاصاب عتق وتلف فدية لأنه شبه عدل قال  
 محمد بن عيسى إذا نبت شارب من إنسان فاصاب غيره فدية فدية بضمها ضرب يده بالسيف فاحطه وإن  
 ربه فهو عدل أن قصده ضرب يده فاصاب غيره فدية فدية بضمها ضرب يده بالسيف فاحطه وإن  
 فوكره أحد صاحبه فذبحه عتق وإذا نبت من فدية فدية بضمها ضرب يده بالسيف فاحطه وإن  
 العظام من أن مات عن ذلك فدية على عاقلة قصده ضرب يده فاصاب عتق وتلف فدية لأنه شبه عدل قال  
 الواحدة كالعينين وفي العين القائمة الذاهب فهو حكمه ضرب عين رجل فاحطه فدية وحرق  
 وسال فيج ودفع العين خطأ فدية وإن عدا فدية كحكمه مكان المأثورة وعن الإمام العظام  
 لو عدا وإن نبت الأول هو المأمور رمي أي من أن نبت من القفاي نصف الدية وحكمه  
 أصاب العتق عنه وجرحها فدية أو طيب طيب الضمان إن ذهب البصر لا يضمن لأنه نبت بآذنه و  
 الأذن يمتد في الأظرف ومكان العين ثلث كل الدية فيها وضرب في أحد يديها كالحرق وكل القيمة فيها  
 والنصف في أحدهما كالعقد بعدل الذات الثاني أن يكون فيها نصف كل الثبات وفي أحدهما  
 نصف بدل الذات كالبهايم لأن الاشتغال فيه بأربعة أعين كالبهايم التي يستعمل ركبوا وحمل مثل  
 الفرس والبغل والبقر والثور والعول والحمار **الثالث** نقصان القيمة كالكلب والسنور وإنه في سن  
 الشنبه بالثنية والثاني بالناسب الضرب بالضم ولا يؤخذ إلا بالأسفل والالأسفل بالأعلى  
 إجماعاً ولو كسرت أو نعت من أصلها فالعصا من ولو كسرت بعضها أو أسودت الباقية أو أوجرت  
 أو أخصرت أو دخلها عيب لا يقيم من الدية في ماله وإن نبت يده وحركت سقطت خطاؤه فدية  
 خمسية على عاقلة وإن عدا اقتصر في التي يده كسرها أو أسودت الباقية أو نبت يده فدية لا يضمن  
 وفي إجماع الصنف خمسية دية السن كسرها أو أسودت الباقية أو نبت يده فدية لا يضمن  
 ولا أقصاص في السن الزاوية وحكمه كسرها عدل صفة حتى سقطت أسنانه كلها إنسان وثلاثون  
 حجة دية وثلاثة أخماس ستة عشر الف درهم في ثلث سنين في السنة الأولى خمسة الف درهم وثلث  
 وثلثين ومائتان وفي الثانية مائتين من ثلث الدية والباقي من ثلثه أخماساً وفي الأخيرة الباقي  
 من الدية الكاملة لظلم رجل في نكسر أسنانه يقتصر من الضارب ذلك العتق يكون المأثورة  
 مفقودة والعصا من السن لا يكون على اعتبار قد رقت السن كالكسور صغيراً أو كبيراً بل  
 على قدر كسرها من السن إن مضى أو ثلثاً أو ربعاً فدية كالكسور مستوي استطاع الاقتصار  
 يقتصر بالمبدوء وأن كسرها من أسنانه لا يقتصر الاقتصار فيه وعليه لا ريب في كل سن خمس من البال أو غير  
 ولا يزداد على تمام الدية في عضو من أعضاء الأسنان الثاني إنسان فإنه يجب الزاوية على الدية فمنه  
 والانياب والاضراس والمؤخر سواء ولو نبت عتق في حكمه وإن نبت سوداً يحل كالت

حية  
 من كل سن  
 سنين

مطلق  
 كل إنسان في الدية  
 سواء



في ترك السن  
ينتظروا لما

المعنى بالعين واليسرى  
باليسرى

شملت اليد بالهزب

نصفا

نقطہ دیگر انسان زبانی

مجلس

الحجبة على العبد الحجة على العبد







جماعت رمو ۱۱۱۱ مکتب  
فاصلہ آدمیت

في الحيازة على غير الاذن  
من  
ضرب جوارح الناس  
فقد هدر

باب ۴۴



يرد بها او برؤسها او كد مت وخطبت لا ينفذ برجلها او ذنبها وان وقع في يده ينفذ الذنب والرجل ايضا  
وكل ما ضمنه الركبت ضمنه الساق والعاقد وما لا تضمن لا تضمنان وما لا يقتل بالمقيد بالوطء ففعله عاقلة القاتل  
دينه وربط بعير بلعالم القايدي في قطاره فانلف المربوط ولو نفا فالدينه على عاقلة القايدي ويحرمون  
بها على عاقلة الرباط قاتل انسانا اعى فوطء الاعى انسانا يقتل القاتل الفقيه لا يقتل القايدي شي او وقف  
الدينه في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطه على الشطال عند اوقف الدابة على باب  
السلطان او على بارطامع او في اخر ضمن ما نقت برجلها او ذنبها الا اذا كان احد الموضع لا يغلق  
الدواب ساق حمار اعليه وقرطبط فهو يوقل طرف طرفا في النار سية او غير من الطريق ورجل واقف  
في الطريق او سائر فلم يسمع او سمع ولم يسمع له التضي عن الطريق واصابه الخطب فخرق ثوبه بضمن  
الساق وان سمع وتبنا ولكن لم ينتقل لان عدم الانتقال دليل الرضا ولو فرق بين اللصم والاعى  
وغير اقام حمار اعلى الطريق فامسك اليه كالتوب وخرق ان كان الركبت بمصر الثياب والحرار بضمن  
وان كان لا بمصر لا بضمن وكذا اذا كانت الثوب على الطريق والناس يمر من عليها وهم لا يصررون الثياب  
لا يضمنون وكذا المجلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يده اطلس ومات لا يضمن الطاليس  
وساق حمار اطلس لم يقبل اليك انما بضمن ان شئ اطار الى جانب الثوب ما اذا شئ اليه  
صاحب الثوب وهو يراه ولم يبينه عنه لا يضمن تاويله اذا وجد فخرق الثوب اما اذا لم يضمن وكذا  
ذكره القاضى ايضا عند الدابة على الطريق وباعها وقال للمشتري خلتك وايضا في حماره  
صار فابعدا فاذا خلت فالتصان على الموقف البايع وان التمن حرقها لم يحل الربط وينتقل  
من مكانها في داره بغير ادخل عليه اخر بغير مقتله او غير مقتله باذن صاحبه فقتل الدابة في ذلك الما لا  
بضمن بل اذا بضمن ادخل بغيره فلو حرق في سرج انسان فخرق تحت لا يضمن ادخل غنما او نعوما  
او فرسا او حمارا في كرم او ريع ان ساقا ممن التفت الا لا وبقيل بضمن وان لم يكن سابقا قاتلا  
على المقتل وهدفة في زرع فاحترق صاحبها الذي حرقها فاحترق من الزرع حال الاخراج ان  
احترق في الزرع ولم يجره بالاحراج بضمن القاتل وان حرر بالاحراج ايضا حال الاحترق ان  
لا يضمن قال ابو بصير بضمن فيه ايضا وان احترق صاحب الزرع فاكلها ذبيبة المنته لا يضمن  
في القناتى المختار ان ساقا بالاحراج بضمن والا فاقال ابو بصير اذا ساقها الى مكان يابن  
زرع لا يضمن ايضا وكذا الوضوح دابة الغنم عن زرع الغنم وعن ابن سيرة انه يضمن ادخل دابة  
في دار غيره فاحترق مالك الدار فقتل لا يضمن كما في الزرع وضع ثوبه في بيت الغنم فزني به مالك البيت  
ضمن فاندفع اخرج الدابة لان كون الدابة في البيت يصير لا الثوب الذي اخذ بغيره في سرجه فخرقها  
الراعي قد راى من سرجه لا يضمن لان الصالة لا يابرها الامثال وحيث لم يطم دابة فاحترقها  
ضما واكلها الذئب بضمن غلها وان تقدم لان الربط على الدابة فاحترق دابة الغنم زرع فاحترقها  
وصير صاحبها حركت ضمن الحارس لان ليس له ولاية الربط فاحترق في سيارته في اخر حماره وربطها  
فقتل احد حماره فاحترق ان في موضع على ولاية الربط لا يضمن والا فقتل في مكان لم يكن ذلك الموضع  
طريقا ولا ملكا لا يضمن اذا كان في المكان سيرة وفي الطريق بضمن لان الربط في جنبه سنة لا ينفذ

ادخل دابة على زرع  
انسان

مطلوب  
وضع ثوبه في دار غيره  
فزني به

افترق بية الغنم  
في داره  
وصير صاحبها  
حركت ضمن

وخلت وكان طباح فقتلها المالك لآخرها منه فقتلته قدر الطباح بضمن المالك الدابة سنة لا ينفذ  
فقتل عنها بضمن المقتضيان وفي كل ما يحل على ظهره كالبغل والحمار والبعير الحزور وبقية اجزاء او مالا  
يحل عليه الصنف في الواحدة ربع القيمة لان الانتفاع بها باربعة اشهر والوجه كالتا صنف احد  
وقايه الدابة بضمن كل قيمتها اذا كانت لا يوقل فان ماله لا يجر اذا كان قيمته بعد قطع الدابة ومنه  
الفقه او امسكه واخذ من طباى النقصان وفي العيون اسنة تلك حمار الغنم او بغيره بقطع يده او يذبح  
ان شئ سلب اليه ومنه قيمته او حب ولا يضمن شيئا وفي الحمار اذا قتله بما ذكره لا يشك على قول  
الامام وعلى قول من لا يشك بضمن النقصان على ذلك الذبح طلبة والغنم غير مأكول اليه ولو ضرب  
رجل حتى عرج فهو كالقطع او قف دابة في غير ملكه فقتل بها انسان او شئ لا يضمن لان  
ملك الدابة بضمن مقدار ما يصل اليه بذلك الحسن والحبل وكل الواقف على الطريق بل يربط ان سارت  
عن مكان الباقا فابعد لا يضمن لانه لم يحسب في ذلك المكان وضار كالدابة المنقلة ذكره عصام  
ذكره في الاسلام او قفها مربوطة او على الطريق ضمن المقتل وان مربوطة في رباطها اما داخل  
الربط وزالت من مكانها لا ضمان وان بعد الذبح عن مكان الباقا قبل اطلاق الربط بضمن في  
الطابع الا صنف دابة الرجل فبضمن برساله ليلا او نهارا او اقتدر زرع غير ضمان لان بغيره  
ولا عدوان اللع الظالمين وقال الشافعي هو ان يملك بضمن وان خال او قال في النوازل قبل ان  
اخرجها مالك الزرع حتى اقتدرها سبع ضمن وقد ذكرناه بغيره وادعوا الى المشايخ فيه وفي فتاوى  
الفصل وحيث زرع ثورين فساقتهم الى مط بظن انهما لاهل قرية فاذا احترقوا فارقا  
في مطب وادخل احدهما فاحترق في المطب فاحترق في المطب فاحترق في المطب فاحترق في المطب فاحترق في المطب  
اذا كان اخذه لنفسه فضمن قبل ان يركب كانت هذا ما راقا لانه ان كان لغيره حل فبضمن في حكم  
اللقطة ان ترك الاستهاد مع القدرة وان لم يركب شهد بغيره وان لاهل قرية واخرج من زرع ولم يركب  
عليه لا ضمان وان ضاع وان ساق بعد الاخراج ضمن لان لاهل قرية لا يكون له في النار حكم اللقطة  
بل حكم الغنم لعدم صوف الصياح فضمن استهد او لا عند الغنم في الليل في حكم اللقطة وفي نظم  
الفقه دابة الغنم فبضمن ليلها برساله قبل بضمن التلف لان العادة حرت بالربط ليلها فبضمن ليلها  
فكانه سببها او ارسلها في زرع غيره وذلك القاضى لو ردها انسان فامسك الزرع في حال الرد  
بضمن الرد وذكره صدر الاسلام بينهما اصطبل او دخل احدهما ثوره وشد ثور الاخر حتى لا ينطج  
ثوره فاحترق المش ودومات لا يضمن الرباط اذا لم ينقله عن مكانه وذكره الحزور وكذا جنبه  
في ملك صاحبها احد واقفة او سارية اذا لم يكن مع صاحبها وطيب يبيد او رجل او كد مت وان  
هو معها فذلك وان ساقا او قاتلا انفا او مالا وان الملك او لغيره فذلك لان لكل من الثقلين  
الابقا في المشترك قبل او كذا لو تواتر وقوعه في الملك المشترك فقتل انسان وان حركها  
والدابة سارية في ملكه وان وطيت في ملكه باليد او بالرجل بضمن مالكه وان كد مت او نقت او  
ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملكه غيره ضمن واقفة او سارية صاحبها معها قاتلا او ساقا  
او ركبا ولم يكن معها وطيت او نقت او كد مت من حيث ان ليس له ابقاها او سيرة في ملك غيره

في افساد الدابة  
زرع غيره

فارقا داخلها

دخلت











ارفع حايطة فانه ما يملكه. **الاشهاد** للحجج من الانكار ولو قال ينبغي ان نزيد فانه مشورة لا اشهاد  
ولو انهم ونفرت منه دابة فاصابت بطاومات ووضع على الطريق شيئا فنفت الدابة منه و  
اسابت بطاومات لا يضمن الواضع ولا صاحب الحايطة ويضع العطب بالتفريق عن الحاكم وغيره والاشهاد  
ان يقول اني قد نزلت اليه في خدم حايطة عند افاق الشهد ولم ينفقني يضمن وان كان في طلب الحال وانهم  
لا يضمن لانه لم يقبل وان امله الحاكم بعد الشهاد موقوف مندم ويبلغ في مدة التنازل يضمن لان الحق  
لحاكم ذلك فلا يقبل تاجيله فان احل من الشهد ان كان ملط طريق علم لا يتبع تاخير والى دار انسان  
واشهاد للمالك في تاجيره **السكن** من السعاية السبع الى السلطان على ثلثة اوجه ان كان عريان  
كان يوديه ولا يملكه الدفع الا بالرفع او كان فاسقا لا يملكه الا بالامر المعروف لا يضمن في الثاني ان يقول  
وجد فلان لقطه او كثر او علم انه كاذب الا اذا كان السلطان عاد لا لا يفرم به او كان يفرم او لا يفرم  
الثالث وقع في ظنة انه حي الى امرته او امرته ورفعه الى السلطان لم علم كذب قال لا يضمن في قال يضمن  
وعليه الفتوى **تق حايطة** رجل حتى سرق اخر من النقد شيئا الا ان لا يضمن الحايطة امر العوان باخذ  
المال وقال الصديق اعتبار الظاهر لا على علم الضمان وباعتار السعاية في ثلثة اوجه الفتوى  
ولولم يلمه ولكن اراه يثبت فاخذه لا يضمن قال الامام طبريز الدين لا يضمن مطلقا والساعي يضمن لانه  
يملك دفع السلطان بخلاف دفع العوان وان قال عند السلطان لفلان فسر حبيد والسلطان  
عمن اخذه فاخذه يضمن ولو كان الساعي عند ابطا بعد الحق وسواء اخر عند السلطان او  
عند غيره اذا كان بقدر على اخذ المال منه ولا يملك دفعه اشترى شيئا وقبل اشترى شيئا بحال  
ضيق الساعي عند ظلمه فاخذه ان صدق لا يضمن وان كذب لا يضمن قال لا يملك دفعه رابث الى حقيقة  
بان فلان مات عن ابن صغير وما لك كثر فقال الحقيقة الولد انبث الله والمال كثر الله والساعي دمر الله  
وقال الساعي الحقيقة ربح الله ولفظ الملك بسبب السعاية افتوا بان قتل الاخوان والسعاية في  
زمان الفترة جائزة والعقد كونه في مثل هذا الزمان اشترى رافق يملكه بالدين ياربون الله  
ورسوله وتسعون في الارض العتاة **كتاب** **السلطان** **باب** **فصل**  
الاول في اشترى الخراج قال انما له داران تمتد ونيرة اراد ان يبنى على طريق منه ماطلة ولا  
يضمن الطريق العام قال محمد الباقر وان خاص به بعد البناء لا يضمنه وان قبل البناء اضمنه وفي الفتوى  
زقاق فيها دور على بعض اربابها بعضا بان يضمن فيها اعمدة متلاصقة وتبنى على الاعمدة وفيه  
لم اشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الفضة وبعدها  
استأذن رجلا في موضع الخبز على الحايطة او حفر من داره تحت داره فاذن ففعل لم  
يلع داره للمشي المطالبة بالسريع العلم الا اذا اشترى من وقت البيع اخره زقاق غير نافذة  
اراد انسان ان يبنى فيها طينا ان يركب من الطريق قدر لم تكن سوير فخره بها او يفعلا احدا  
لا يمنع وكذا لو اخذ فيه اربابا او كانا حايطة في دار اخر اراد اصلاحها وماك الدار يملكه من  
الدور فيه او انهم حايطة في دار غيره والغرض من الدفول فملكه لا يملكه قال محمد واهله  
الفقيه يقال للمنع ايمان يملكه ليدخل فيه ويصلح حايطة وايمان لا يدخله وتصلح بما كان داره شتركة

المجلس السادس  
في السعاية

سعي السلطان  
في السعاية

مطلبة  
قتل الاخوان والسعاية

احوال الخيطان  
على التفصيل

مطلبة  
اذا كان وجه الحايطة  
في داره يضمن

من بعضهم

حفر بعضهم فيها يؤمر بالتسوية فان **نقص** الحفر يضمن النقصان وكذا لو كان الطريق بين قوم  
حفر بعضهم فيها يضمن طريقا بالتسوية الا انه لا يضمن النقصان في الطريق مسكة نافذة في وسطها  
منزلة اراد واحد ان يفرعها ويحولها الى مكان اخر يثبت في ذلك الطريق لكل واحد من بعض الناس  
منفعة ان غير نافذة في المنع لا يملكها وفي النوازل اراد ان يداره يستأجر ليس للمع ان لا  
صلته لا ينفذ في دار الجيران ضرر وان حوالة له المنع وكذا لو جعل مكانه طاعة او معصرة او  
حماما او اصطبل او دارا للصنعة اراد ان يبنى في الحيز الذي لم يكن في ذلك الكمين او ربح الحفر او  
مدق العصار لم يملكه قال الصديق كان والذي يقع بان الضرر يثبت يقع بالمنع وعليه الفتوى  
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع احتياطة ساحة في الفتوى اراد ان يبنى عليها ويرفع  
البناء ومنعه الاخر وقال ينفذ على الرجح والشغل في السعاية وله ان يبنيه حماما او مترازا وان  
كف عما يؤذي جاره وهو احسن فيجاء في الحديث من اذى جاره ورثة الله داره ومرت فوجد كذلك  
وقال الضرر الضار له المنع ولو وقع حفر في حيزه في علو يملكه بابا او كوة لا يملكه في الساحة منه  
بل ان يبنى استرحمة وقد اخذ في ملكه بنية او بالوثة فتزالي حايطة جاره وطول منه فوجد لم يملك  
عليه لا يضمن الحايطة ان انهم من النوازل الامام طبريز الدين كان يفتي بجواب الرواية يثبتان علو وسفل  
كل رجل اراد احدهما ان يبنى على السطح سقف اخر ليضم اسقفين ومنعه الاخر لانه يسبقه وان  
كان في القديم واسقف له المنع وان في القديم واسقفين ليس له المنع وقد تقدم ما لا يخفى الا ان  
الالك ذلك وان اختلف فبعض احدهما على القديم والاخر على الحديث فبنيته القديم اولى وشهادة اهل  
السكة في هذا يقبل **كتاب** **مسيل** **باب** **فصل** في مسيل الماء له مسيل في فناء اراد صاحب الفناء ان يجعله  
ميزابا او كان ميزابا اراد ان يجعله فناء ليس له ذلك عند اذ انقوا في الضرر وكذا اذا اراد احد  
ان يجعل ميزابه اطول او اخر من اراد ان يسيل ماء سطح ليس له ذلك عند اذ انقوا في الضرر وكذا  
اذا اراد احد ان يدار الميزاب او يسد الميزاب والميسل اراد ان يغلق الميزاب او يغيره  
عن مكانه لم يملكه ولو بني احد الدارين لم يسيل ماء سطح ليس له ذلك عند اذ انقوا في الضرر وكذا  
اخر اراد صاحب الدار ان يبنى بها بقطع طريق لا يملكه فان ترك قد عرض الباب وبني وراءه  
له ذلك في دارين جارين سطح احدهما اعلا والاخر اسفلا ومسيل الاول على السطح اراد مالك السطح  
اعلاها وان يبنى عليها له ذلك ولا يملك الاخر منعها بل يملك حتى يسيل ماء الى طرف الميزاب وان انهم  
السطح او حده المالك لم يملك صاحب الاعلى حليفه بل يملكه وان شاله المسائل يعرف بما له ومنحه  
من الانتفاع به يعطيه ما انتفق **كتاب** **مسكة** **باب** **فصل** في مسكة الغير يملك صاحب الاعلى حليفه بالوثة  
النافذة له على الطريق الا اعظم لسان ياب ان يسير ولان يمشي لان المارة فيها فاذ اراد  
الناس في الطريق الا اعظم لهم وطولها في غير الزحام وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يتدبروا  
السكة وكذا ليس لافيدان يحد ليصير الماء وان اجمعوا على ذلك فلهم ليس لهم ان يدخلوها في  
دورهم وانما لهم المرور فقط وفي المنتفع لو حفر في السكة الغير نافذة يملكه او وقع فيها انسان و  
ما يضمن وفي الفتاوى قاق لا ينفذ اشترى في رجل دارا في طريقها طريقا نافذا اراد احد

مطلبة  
اراد ان يبنى مترازا ويضمن  
ان يفرع من حيزه الطريق

مطلبة  
لو وقع حفر في حيزه  
بابا او كوة

مطلبة  
القديم ما لا يخفى الا ان  
في مسيل ماء

مطلبة  
اراد ان يسيل ماء سطح  
له طريق في داره

مطلبة  
اراد ان يبنى  
بابا او يغير

مطلبة  
في السكة  
رأسه



في الطريق والبار  
والزقاق

والقائم انما هو من  
الفرق خالصا ولا  
يأتيه من غيره  
من غير ان يكون  
من غير الله تعالى  
والله اعلم بالصواب



ايضا اراد ان يتخذ في ارضه خوراسا ودوران بومن جدار الجبل يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن بعدى الى جواره وهذا على خلاف اصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان اصر بغيره وقال ابو القم يمنع وبه اخذ صاحب الجبل في العناوين وعن استاذنا ان يقع على قول الامام وفي النوازل ان يزرع ارضه في ارضه فيضرب قطعاً الى جواره قال ابو بكر ان علم ان ليس ارضه مشقة الماء يمنع عن زرع لاحتيل الماء الذي يتبع به وان كان ان في ارضه حجر اخر من مشقة الماء وتعدى الدابة الى ارض حاره لا يمنع من الزراعة وفيه الضمان ان متلصقان جعل احدهما في ارضه اصطفا وكان في القدم مشكناً وفيه من رطابه الملازم قال ابو القم ان كان وجه الدواب الى جدار الجبل لا يمنع وان صرفها الى جداره يمنع وعلى قول الامام في مشقة الدواب لا يمنع كيف كان ثم اذا ضرب جدار الجدار وعلم ان حارها بسبب الاصطبل قال الامام طهره بين النقيص لان فعل الدابة لا يضاف اليه وانما وانما ضمن بالنسيب والمنصب انما يقين اذا كان متوقفاً وهو في ارض الدابة في ملكه غير متوقفاً فانه اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه متوقفاً بالسوق ويروى ان الامام منع اليه رجل من بني احدى جاراته في داره فقال احفر في دارك فينثر بئر يابو ففعل وكان بئر الماء يابو فطوى بئر الماء وحي من ضرره وفي النوازل اراد ان يستان بداره ففرض اسجاري في داره وجاره يمنع وجواب الكتاب ان له الخرس في داره مطلقاً وليس طاره المنع والاختلاف عند وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالزراعة وانما يقدر بان يقع به وقع الضرر بسبب حائط مشترك بينهما وبين حاره اراد ان يبنى غرفة تحت البيت ولا يضع الحائط على الجدار المشترك لانه يسي متوقفاً على جداره غير ان ملكه نفسه ليس على حاره منع من ذلك لانه سياتي قديم في غير النافذة واحده طرف جداره على جدار المسقف فوقع داره ووضع ارفع من ذلك من غير ان يثبت على جدار المسقف ومنه من ذلك اهل السنة قال ابو القم ان كان هذا الجدار الذي هو كذا الذي بين المسقف ومنه من ذلك البسكة في ذلك المشرك لانه ستر قديم يمنع عن ذلك ان هذا الجدار الذي هو كذا الذي بين المسقف والذقاق في ذلك كلام وفي العناوين جعل داره مشرطاً والجبلان يتأدون بالسيفين لا يمنع ولو جعل فيها دواب وهو اوفرها الى جداره يمنع وفي المحيط غير متوقفاً في داره فانما تصرفي حاره لا يمنع منه وذكر النسخ في نسخ بيت بني في ملكه كما لا يمنع منه بل لا خلاف ان اراد الانتفاع بها والحار ان يتصرفون به عند رافا حفا الصحيح انه يمنع والالاواد الانتفع وتعدى الى بناء الجبلان قبل ينقص البناء وفيه خلاف طائفة من عاصم اراد ان يضع فوقه طائفة اخرى ويستقيمها بقبول الطائفة القديمة ويحيط دورها بالصاحبا ان يمنع الثاني من النصب وان كان ينقص على الاول ينصب الثاني ليس لصاحب الاول ان يمنع كالتاخر ان يتخذ في جداره حائطاً لميل جارة الاوان فكسبت جارة الاول باثني ده لسل الاول المنع حشائيد على الحشائيد في تسكة غير نافذة في حارها طر حاله المنع اذا لم يوجع الطرح بالبناء ووجه النجس العادة تحت ارض رجل بغير المذموم الزهر في حار في ارض الرجل فادار الرجل ان يصب في ارضه ربي له ذلك وان في حار العادة لا وفي العناوين اراد نصب بئر في وسط البزارين ويضرم دخانه لهم منه استخفاً وعليه الفتوى

مطل  
الحاد الحام في دار  
يجوز عند الامام

غير الجدار

مطل  
الحد تاجره كما لا تجاز  
مثل الاول

مطل  
شور من الجدار

**الفصل الثاني في الحائط وجواره** اشترى حجرة وسط وسط جاره مستويان فاخر جاره في حائطها يكون بينهما ستة بسبب ذلك لو منع من الصعود الى ان يبنى شجرة ان كان يقع بصرهم اذا صعدوا في دار جاره لا يمنع وان كان يقع اذا صعدوا لا يقع في الدار ليس المنع الدارين من جدران كل منهما وصي الى اصحاب العماره برفع الامام الى القاضي ليجوز على العماره الحام والطائفة التي بين شريكين ان يمدم وصار صحا لا يجزى على العماره وان امدم البعض جداره على العماره وان كان الشريك موافقاً للشريك لا ينفق مع يكون بيتاً على الآف والزرع بين شريكين اذا ابنى احدهما بستاناً فيل جداره فيل لا ولكن يقال لا ينفق وان ينفق مع يجمع في حخته نصف النفق وعن محمد بن عيسى بن ابي نعيم ان يمدم حائط بيت في بستانه المرة لا يجزى الا في ولكن يقال للشريك الاخر ان ينفق في البستان ثم اقره وضد الفقه من المارة ثم يثاب ويان وفي الدواب المشترك كبير كل واحد منهم على عمارته اذا ابنى بستاناً على حائطه لا ينفق الا في حائطه لا ينفق على البناء ويقال لصاحب العماره ان ينفق في حائطه لا ينفق في حائطه يود في حائطه البناء وقال كذا حتى يودي النفق وفي حائطه بين اثنين لو كان لهما عليه حائط في حائطه لا ينفق ان يمنع الا من وضع الحائط على الحائط مع عبطه وفيه نصف البناء من بيت حائط بينهما اراد احدهما بنقل الحائط الى الشريك ان كان عالماً بالشيء والسقوط لا يجزى ان ينفق وقال الامام ابي الفضل في جداره وان يمدم وادى الاخر ان كان رأس الحائط يمكن ان يبنى حائطاً في بستانه بعد الفقه لا يجزى الشريك وان كان لا يمكن تجزئ عليه الفتوى ومنع الجدار ان كان رأس الحائط لا يقبل الفقه ولم يوافق الشريك في العماره ويرجع على الشريك نصف النفق وفيه الفقه لهدهما ومنع احدهما عن العماره جداره ولو امدم لا يجزى لكن يمنع من الانتفاع مالم يستوف نصف النفق ان فعل حكم الحاكم وان لم يكن يجمع نصف حائط البناء وان امدم وفاق الوقوع فمدم احدهما لا يجزى على البناء وان الحائط حفر في فقه امدم باذن الشريك لا ينفق في حائطه لانه جداره لا ينفق على البناء وانما لو حدهما وان لم ياذن ان لم يكن للثاني فقه ولا يذود الارض فقه بناء الحائط فانه يقع في حائطه في حائطه من الحائط بالغة ما بلغت وان كانت للثاني فقه يرفع فقه من حائطه لانه اذا اختار ان يترك القرب عليه ويضمن فقه نصيب في لا يرفع منه فقه نصيب من التراب وان كان الارض يزداد فقه بناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبناءه ثم يرفع عنه فقه الارض بدون البناء فقه نصيب من حائطه من بناءه وفي النوازل ان كان نصيبه قد رايه فهو متطوع وان كان لا يضمنه فقه رايه يرفع على شريكه بنصف النفق وعن ابن سنان ان كان لهما عليه حائط فمدم والى الاخر العماره فبناء احدهما يمنع الا من وضع الحائط عليه حتى يودي نصف النفق وان لم ينفق الحائط لا يجزى ولا يرجع له لانه كالمشرك وكل هذا النفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو ياذن او يامر الحاكم يرجع نصف النفق وفي البناء المشترك لو اهدم احدهما باذن الحاكم او بدون اذنه لكن بني ياذن الحاكم فهو كالمشرك لو اهدم واحد غائب فمدم عليه النفق اذا اهدم وفي النوازل جداره على حائطه على فانه يمدم واحد غائب فبناء الاخر ان ينفق الحائط فهو متطوع وليس له ان يمنع الا من وضع الحائط على حائطه بين اثنين او شريكين قبل ان ينفق

في الحائط وجواره

في حائطه

في حائطه



احدى نصفه فقال لا اريد في وانا ضامن لك انهم عن سببك فالضامن ليس بشئ كماله قال فتمسك  
 ما يتلف او يهلك من مالك جدار بينهما لما عليه حمله اراد احداهما زيادة حمل عليه لا يملك الا باذن شريكه  
 بينهما اراد احداهما ان يبنى عليه شفعا او فورة منعه وكذا اذا اراد احداهما وضع السلم تمنع الا اذا كان في  
 القدر كذا في كوفي اذ اراد احداهما عليه حمله واراوان جعلها كوة ممتدة تمنع لانه انقل جدار بين اثنين  
 عليه حمله غير ان حمله احداهما انقل فانه يراه بينهما نصفان ولو كان لاصدا عليه حمله وليس للآخر حمله  
 واذا اراد شريك للآخر ان يضع عليه حمله فاحدهما ان كان اطبا على ذلك الا ترى ان اصحابا في كوفي  
 كن الصلح لو كان جرح احداهما اكثر فلاخر ان يريد جرحه ان كان يعمل ولم يذكر وانه قد مر او حديث  
 وان اطبا على الحمل جرحه وعلمها وليس له احداهما جرحه وللاخر جرحه وصاحبان ان اطبا بينهما فقال صاحب  
 الخدوع ان شئت فارفع ذلك عن اطبا الشئى صاحبك وان شئت فطعنه بعد ما يمكن شريكك من  
 الحمل جرحهما لاصدا عليه حمله جرحه وللآخر جرحه فطعنه اطبع موضع جرحه والطايط لا يفرجها  
 وفي قار احداهما ان يصلي في الاخر فانه يقال دفع حمله في ارفعه في وقت كذا او شريكه ذلك فان  
 فعلها وان لم يرفع له ان يرفع الجدار وان سقطت حمله لا يضمن ولو كانت حمله احداهما في وسط الطار  
 وحمله الاخر في اعلاه فاراد احداهما الوسط رفع حمله ووضعه في اعلى الطار ان الجدار من الاعلى  
 الى الاسفل بينهما ولا يدخل الى الاعلى مضرة ان يفعل وان كان يضطره لئلا يفسد فيكون في الميزان  
 في موضع اخر ان ليس له ان يرفع مطلقا لانه يضطر بالطايط ولو اراد ان يسفل الخدوع من اعلى الطايط الى  
 اسفله لا يباح **ولو اراد ان يقول ما من المالك الى الاثر او سبكه ليس له ذلك** جرحه من رجلين نقصه  
 اراد احداهما ان يبنى اطول مما كان لشريكه ان يبنيه **والربرة قدر ذراع او ذراعين لا يعتبر** وان اكثر  
 يعتبر بطايطها ونصيبها ارفع حدها وان تقعا على البناء فلما بلغ البناء الى موضع سقوط حمله الى  
 ان يبنى لا يجبر صاحبها لئلا يبنى عليه حمله على الذي ليس عليه حمله فقدم حمله على الذي عليه  
 حمله ليرفعه **والشريك عليه فلم يرفع مع ان يرفع احداهما او قربان اطبا بينهما وانه ما يرفع وانه تقدم السب**  
 وانه يرفع معه فافعل على شريكه نصف حمله وما يقع الشريك على اطبا بلا اذن شريكه ليس له مطالبة  
 الا اذا اراد ان يحمل عليه **نوع في الاعيان المشتركة وفي الفضل** عن شريكه طاحونة مشتركة انفق احداهما  
 في عمارة بلا اذن الاخر لا تكون منطوقا لانه لا يوافق الا انفق بصفته الا بذلك وذكر القاضي  
 حمام او طاحونة بينهما اجر كل حصص من جعل انفق احد المستأجرين في حصة باذن موافق من شريكه  
 لا يترجع بذلك على المالك الذي لم يوافق نصيبه ويحتمل ان يقال المستأجر قائم مقام موافق فيما انفق  
 فيرجع على موافق موافق على شريكه بما اخذه المستأجر لانه قائم مقامه **ويحتمل ان يقال المستأجر**  
 انما يرجع على موافق لاقامة مقام نفسه واذنه له في الانفاق واذن الموافق المستأجر يجوز على نفسه  
 لا على شريكه فيكون المستأجر منطوقا في نصيبه المالك فلا يرجع فلما انشبه عليه اصحابا وقالوا  
 يرجع على الشريك المالك وقال الثاني في حلال او بناء او حياطة او دار بينهما اهدم كل واحد منهما وبنى  
 الاخر فاداهما انه يهدم بغير ان يشاء ضمن لصاحبه نصف حقه ما كسر بغير نصف حقه ما بنى ويكون بينهما  
 وان شاء ضمن نصف حقه الاول ويقال للذي بنى اهدم بناءه كمن يفسد الاصل ببناءه وذكر المصنف

مطلق  
 طاحونة مشتركة  
 احداهما في عمارة  
 بل اذن ان

انما بينهما

رجع بينهما الى احداهما **الانفاق عليه** لا يكره ان ينفق الاخر ثم يرجع على شريكه بنصف ما انفق فان لم  
 يخرج النزع قدر النفقة **محل يرجع عليه بنجام نصف النفقة** أم بعد النزع واصل هذا ان كل من اخرج  
 على ان يفعل مع صاحبه فان فعل نصفه وحده بلا اذن شريكه فهو منقطع وان لم يجز فليس منقطع كصديق  
 شريكين فذاه احداهما او زوجه او سفيهة او حرام غرق منه شئ قليل في كل المنفق منقطع بغير اذن الجار فذا  
 فعل نصف بلا اذن شريكه كان منقطعاً ولو لم يفرق في وقت جعل ان يهدم ويسقط الفرق لا يضر صاحب البيت  
 بناءه فذا بنى صاحب الخربة السخا لا يكون منقطعاً **نوع في الانفاق** بالمشتركة كمن اودع بين  
 حافض غايبة او يبيع وينيم يرفع الحاضر والمال المالك فان لم يرفع في الارض لوزع طلبه  
 حصته وفي الكرم يقوم عليه فاذا ذكرت الثمرة باعها واخذ حصته **نوع في حصة الغايبة** سببه ذلك  
 ان شاء الله فاذا قدم الغايبة ان شاء منتهى القية او اجازة وان ادى اخرج فهو طوع بينهما فارجع نفسه  
 غار احداهما **نوع في حصة فكيك الدار** وكذا احادهم بين اثنين غار لهما الحاضر بنصف  
 حصته في الدابة لان الناس يتفاوتون في الكروا في السكنى **والعقد واختيار** يدفع الحصة الزائدة عند  
 بينهما استخذه احداهما بلا اذن صاحبه ما في حصة الارضين وفي فواجر حاشا لم يضمن في الدابة اذا ركب او حمل  
 احداهما مع الاذن شريكه يضمن ويروى ان دلو الطائي الذي اهدم كان له دار بينه وبين اخر غايبة كان  
 فيها حنكة او حنكة كان يستكن في الدار ولا ياكل من الثمرة ويقع بار الدار وكل من دخلها ياكل من الثمرة  
 فتمر اكل الثمرة لا يملك شريكه والاكل استهلاك وسكن الدار لانه عارة وقال محمد بن شريك اخذ حصته  
 من الثمرة واكلها جاز ويبيع نصيب الغايبة يحفظ ثمنها فان حضر جاز فذاك الا تضمن فيتمت فان لم  
 يحضر فكاللقلعة متصدق وطحا استخذه **نوع في حصة شريكه** بلا اذن شريكه شريكه  
 المنقص لان له ولابنة النقص حصة وانه لا يقيمت دار بينهما انما يبيع ان يسكن خديا وما وهبوا  
 او يواجر حدهما **نوع في حصة** او الاظهره يجوز ان استسقط الغلتان وان تفاضل في ثوبه احداهما شريكه  
 في الفضل به يفتي وكذا التهايو في الدارين على السكنى والغلة جاز لانه لا يملك الا بالامامة  
 الجارية في الدور وكذا القسم بطريق التهايو ودكره في اللزوم ان القاضي جرحه في الدارين اذا  
 غلبت في يد احداهما اكثر مما غلبت في يد الاخر لا يرجع على صاحبه **نوع في حصة** لهما المهر بآية  
 في الحدة وفي الاخر حصة الا في بقية بين اثنين نواضع على ان يكون عند كل منهما نصف حصة شريكه  
 في المهر بآية حصة باطله ولا يملك فضل الدين لاحدهما وان حله لانه حصة مشاع فتمت الحصة الا ان جعل  
 في حله استهلاك لانه حصة الدين في حله مشاعا **نوع في حصة** لهما المهر بآية حصة شريكه  
 الرفع في الارض فما وقع من البناء في نصيبه الباقي يرفع سبيل بوالفهم عن امرأة لهما ارض اثنان  
 ابرها في الارض حصة في حياتهما فماتت عن ابن وابنة وترك لهما ارض بينهما وكان الابن يرفع كل عام  
 الحى ويبيع ولا يبيع اخاه من بيتا وطلبت حصة قال ان كان الاخ يكلف اقل من الاخر فلا يؤمره ولا  
 وهو ظالم لهما ولها السبع عن اخا اذ اخرج في الارض المشتركة **نوع في حصة** لهما المهر بآية حصة شريكه  
 انهم فاستعدا احداهما الحاكم عند آية صاحبه فلم يحكم البناء وبنى المستعد على ان يبنى جدارا  
 يأخذ الاخرة منها جميعا واما الى حياطة بينهما لا اولى عليه جرحه الا الاخر كندم وطلب صاحب طبع

الانشاع بالمشتركة

نوع في حصة  
عند الشريك

مطلق  
نوع في الشريك











لا شيء عليه ولو غدر ذلك بان كسر صلبها او يدعيها ضمن اذ حثت بكادتها في المهر وفي الجاني  
الاصغر دفع لمرأة بكرا اجنيا فسقطت في حثتها من مهرها لثقل في ماله ولا تغزير ولا فرق بين  
الصغيرة والكبيرة ودفع امرأة ولم يدخل بها فحلفت في رتاهم طلقا قبل الدخول عليه بصفته المهر وعنده  
مهورا ولا عن الثاني جميع المهر دفع امرأة غير ثم تزوجها بعد دفعها فزجرها بالدفعة ودخل بها على  
ذكره ابو حفص الكسيري في العمون جارية وفعت جارية اخرى فزحفت في رتاهم طلقا قبل الدخول  
الفاروق الباي اذ اوطى المبيعة قبل التمسك عنده لاي العقر لو تبيها ولو كذا في العقر لكن اذا كانت  
بكر اى العقر ونقصان البكارة ويدخل الاقل في الاكثر فحلفت في رتاهم طلقا قبل الدخول لان  
المهر ينظر الى العقر ونقصان البكارة في الاكثر منها في صبيته لانه عليه وعلى المهر لانه موافقة  
بافعاله واذا نكحها واذا اقر العقر بذلك لان مهر عليه وان بالغه فستكرهه فكذا في المطالبة للمهر ليس  
لوجوهين اما لانها واسقاط حرمها ولانه لو ضمن رجوع وتبطل عليه بانه كمن ام صبيات وطلقه ثم رجع وانه  
على الامر فلا ينفك الضمان دفعه صبيات في المهر لان امرها لا يبيع في حق المولى وذكر الحنفية  
على زوجها فزجرها فانكحها وشئت ذلك عليه بعقر الزوج وكذا المهر ليس لان يضرب الصبيان ضربا فان  
فان فعل بعقر قال العقر لفظا لا يوجب طلاقا في حق من وان كان بماله جاز فقولنا بطلان النص بعد  
طلبه لانه قوله لاي تبطل المهر بالسوء الالة وان للفظ نوجبه لاي لا يوجب طلاقا في حق من  
الطه على نصه وقع المهر على امرأة فافترضنا عليه المهر لو فعل العبد ولا يملك المهر كالمهر اذا وجب  
عليه طلاقا بحكم المهر وان ادعى بغيره بان قال تزوجتها او فلا كانت له فاشترتها فذكر المولى والمرأة  
مدره الى كاطم ان كانت المرأة مكرهة بواحدة بالمهر حال لانه ضمان المولى والعقد لان العقد لم يثبت  
لانكارها وان يطاوعه لايواخذها المهر لاني لانه لو اخذت منه المهر لمولى ان يرجع عليها لانها استقلت  
عبد العبد بلا اذن ولا سببا في الحال لا يبيع كالمهر وقع على امرأة فوطئها ان مكرهة في طلاقا حال  
لانه ضمان المولى وان يطاوعه لانه لو وجب كان لولي المهر ان يرجع عليها لانها سار مستقلة لان  
هذه الاذني نكاحا ولو نكحت ولو صدقت لايواخذ بالمهر حال مكرهة او يطاوعه لان العقد يثبت  
بنقصان قيمتها كان ضمان العقد للضمان المضاف ذكر القاضى المهر حق خروج امرأة بلا اذن ولله ودخل  
بها وبلغ الاب فزجرها بالاي الطه ولا العقر لان المرأة طارعت نفسها منه مع العلم بان النكاح  
غير نافذ فقد رتب بطلان حقه باعلام اربع عشرة سنة جامع امرأة نائمة ان يبيها لانه ولا عقر  
وان نكحها وافترضنا المهر وكذا الالة الجنونة وفي النظم خصص امرأة وزنى بها وصى مطاوعة  
المهر الى المهر ولا ضمان ان لم ينفقه وان مكرهة عليه المهر ولا حث في المنيه ادعى عليه انه وطئ جارية  
وحلفت ادعى النقصان بهذا السبب ان يخلف ان انكح الدخول فان حلفت ان يطالب من الحاكم تغزير  
المدعى ولو برهن المدعى طلب النقصان وفي المجموع قبل مرة او اودة او اجنية او غاني او مسن  
شبهة او جامع لاي الفرج بعينه الفاعل والمفعول ان عاقلا بالافعال طاعا وان صغيرا او صغيرا  
لا شيء عليه والتغزير حق العبد يقبل فيها شراة امرتين مع رجل يبيع الابراء والعقد وكلف  
المكره ومن اصابها ان يمتنع على صاحب البيت المهرين ولم يبرء عنه في الاطراف يثني زنى او سرق

زنى سبي  
بصبي

مطل  
ادعت امرأة على زوجها  
فذكرها فاحتملها بعز  
وكذا المعبر

التغزير هو العبد

عالمه

الكران كالصالح

المنفعة  
عامة

في كسرون  
المسلم فيه

يخرج الذم عما يخرج المهر

مطل  
وقد اختلفوا في حكمها  
المختبر

التغزير والطلاق يجوز

احوال السرفة

حال سكره ولو اقرب اليه ودفع سكره لا وفي سكره لا وفي سكره الطي وي السكر ان كالمصاح في قوله واقباله لاني  
الردة فانه لا حرم امراته وفي المتن قال الامام ادر عنه كل جديد كالتزنا والسفوة وكل شيء اقرب منه  
جائز الا في حد واداه وقال الثاني ارادته كغيره فيه ما يلزم العاقل في الحكم فاذا في انسانا في حد  
الغذف يجوز في كرم التغزير بالشتم لانه لا حرم صاحبه وعن الثاني عزمه وانه لا ضمان لانه قد جاء  
ان الكثرة فانه وان الكثرة من ثمة يفتن الضمف لكن في سب المال لان خطا وطاعه من سب المال ذكر  
الصدر عن ابي ابي ان مريم البيت على اعتاد الضيق واليوع الف وفي ارضه لا يابى على  
سب المتعبد بن وقيل يراق العقب على اعتاد الضيق وان قبل الاستعداد وان كسر ثيابا لم يمت  
ختم في حيا خلاضمين بالانفاق الانبياء في كبر الارق في هذه الحالة وفي عرفة على ناحية بالمكره  
وفيه جاني سقطت خمارها فقبل له فيه في الاخرة لها بعد استغفارها بالمولى والحق بالامانة  
يروي ان الفقيه ابا بكر البجلي خرج الى الرقاق وكانت السابعة شط النهر كاشف رداءه  
زرع من فقبل له كيف فعل هذا فقال لا امره له انما الشك في ايمان من كل من سب ما لم يمت  
يخرج المسلم الا شرب الخمر فان غموا وضربوا بالعباد من فعل المسلمين لانه لم يمت من غمهم وذكر  
طهر الدين قال الاجنب اى روى او غزا واصل في كذا ما شاء كلمة او منكذ الغذف والاستحلف او ذكر  
الدين لو قال اى زجره وفي عرفنا هو الا فرغ فلابد ولو قال حرام زادة بعقر فلابد وكذا لو قال  
لابنه ذكر في المخلو ذكر المهره واني وجب كمراته رجلا ان يزوجها بالصبيح وبما دون السلاح لاني  
قتله وان لابنه حرام بالقتل حل قتل وان طاعوت حل قتلها ايضا وهذا النص على ان التغزير والقتل  
يجوز لغزير الخمر وكذا لو جاز روى عن الامام الثاني في المتن في المسئلة كذا ذكرناها ونص  
اخر جازم ان اقامة التغزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وان كاشف العورة بامر كل احد  
بالسنة ولو بالانف وقصير كاشف من كاشف الفحش لا الكربة وبعد الفرج لا يوفيه المالك وعلى  
هذا الوراى مسلم في حله قبل وانما يمنع لانه لا تغزير في ذلك انه زنى في  
وفي الاصل المذنب عليه السرفة قال عامة المشايخ بعززه اذا وجد في مكان التمتع بان راهم  
مع التبرق او جات مع شربة المهر لانه لا يثبت دخل خصام من ينفق على المولى في تبارق  
في كسر ثياب فقال المهر على التبرق والتمتع على المهر فقال الامير طاعا ابالسوط والعقاب فلما ضرب  
عنه اقر واني بالسرفة قال عمامة بن اسير ما رتب طاعا استبى بالقول منه ثم جازى الخصة  
والاستمرار استبى واستبى فان تغيبت حفته واخذ المال من يد صاحبه كانه بان استيقظ  
صاحبه لا يقطع ومما لا يكون للسارق فيه شربة ولا شربة ملك ومما لا يكون ما ذكرنا في الدخول  
فان اذن بالدخول في سرق من سب اخر من تلك الاراء اختلاف فيه ومما لا يكون للسارق منه  
يدعي على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومما لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية  
ولا حرم كامل ومما لا يكون المرق منقوبا وان لا يوجب سب حاشا لاصل الامانة والاتباع اليه  
العناوة فتمت عشرة وقت السرفة وذكر الطي اوى ان المعصية فتمت يوم الاخراج لان تمام السرفة  
به وفي بعض النسخ ان قال ايضا شربة وقت القضاء فان انتقم العين لا يستقط القطع

في كسرون



وان انقص من خمس السوط القطع ومنها ان يكون المال المأخوذ في رايابا لم يكن للفظ كالاد  
والد كالبس والطائيات والاختية والعناطيات وباطا فاصح لو سرق من الصبر وله عا فبان سرق  
من تحت راسه وهو نائم في الصبر والمسي يقطع وان موضع عاين يديه اختلفوا قال الحسن انه خرز  
وعن محمد بن سرق من رجل ثوبا عليه وقلنسوة او من امرأة نائمة حليا او مسلاة مع لاسر يقطع و  
ان سرق منها او ثوبا من المدعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحظرها قال النعماني وفي المتن لا يقطع  
وان كان معها رايح وعش الامام ان كان يحظر سوى الرأى من يحظرها يقطع وهو المختار لان الرأى  
يقصد الاعلاء والاسامة لا اظطار ولو لم يكن ما وى بالليل له بان يفسد ودخل فيه وسرق منه يقطع  
وفي النعماني لا يشترط العلق اذا كان البار مردودا الا اذا كان بيتا فخر وفي الصواب ثم اطرز لو كان ما  
يمكن الدخول فيه وان تقب فادخل فيه واخذ لا يقطع وصر لا يمكن كالحواك فلو ادخل فيه  
تقطع قال الطحاوي خرز كل شئ بمثل حتى لو سرق دابة من اصطبل يقطع وذرة من اصطبل لا يخرج  
الرأى من ماله لو أدى الى فقير فسرقة عني او فقير يقطع بقاء ملكه قال الكوفي ما كان خرز النخس فهو  
خرز لكل الا انواع حتى لو اخذ ثوبا من شجرة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الرأى من  
الرأى قال السدي وهو المذهب عندنا وفي خلافه وفي المتن سرق من بيت السوق لثا ان يحظرها  
من يحظرها يقطع والا لا ادخل فيه على سوق ربا فسرقة من حانوته لم يقطع في الخاوي دخل السارق  
نهارا او بالليل لم يقطع ولو لم يكن من بار الدار وكان البار مفتوحا مردودا على صاحب الناس  
العلم وسرق خفية او كاذبة ومع سلاح وضاحية عليه او لا يقطع ولو دخل من الغاء والقيمة  
وبالناس يحرقون ويذبحون فمنهم من يذبحه النهار فلو علم صاحب الدار اللص لا يعلم ان فيها صاحب  
الدار او يعلمه اللص لا صاحب الدار لا يقطع ولو علم لا يقطع كانه انسانا لئلا يسرق منها كقطع ولو  
كها رايان يقطع سيرة واخذ معانية القيا من لا يقطع وفي الفتاوى جماعة ينزلوا سيرة  
بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظ او وصف تحت راسه لا يقطع ولو كان في سيرة  
جماعة قطع ولو سرق من بيت الطان واخذ قتل الخوارج لم يقطع **نوع آخر** دخل الدار وجمع المتاع  
ليلا و طرح في سيرة وخرج فاخذ ان الماء على المتاع على راي في المنزل وخرج ثم خرج اليها وراى في المنزل  
لاضافة الفصل اليه لا الي الماء على المتاع على راي في المنزل وخرج ثم خرج اليها وراى في المنزل  
السارق لا يقطع وكذا لو علق على طائر فطاره وان ساق واحرج قطع وبيع المال لم يخرج لا  
يقطع ويحرق المثل يقتبب الغير وتترك فدخل السارق الاخر واخذ المتاع حرم النعمان  
على التالف وتضامه ما سواي عشرة دراهم مضروبة من ثمة خالصة حتى لو سرق بثلثي دينار  
وزنه عشرة لا يقطع وتجن حريمه ثوبا قيمته عشرة في ثلثة وفي بلد اخر انقص لقطع وعمل الثاني  
ان سواي ضابا يوم السرقة لكنه انقص يوم المرافقة والحكمة لا يقطع سرق يصف دينار  
سواي عشرة يقطع ولو دينار لا سواي عشرة لا وعن الامام لا قطع في ثلثة مضمة الا ان يكون  
وزنه او قيمته عشرة دراهم عاجوز بين الناس ولو سرق ما سواي عشرة دراهم مضمة  
والغنية غالبة لا يقطع وظاهر الرواية وصحها لاجتماع جميع المتاع وحظر عليه فسرقة منه

معصا

او صر به خلع  
سوق في ثيابا  
العقبة

بان سرق

قطعة

قطع ومن اصحابنا من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون خيرا حال ثوبه اذا كان تحت حبيبه قال الحسن  
الائمة الصحيح انه يلزم القطع بكل حال لان المعسر لفظ المعنوي لا يقع ما ياتي في قوله ان المودع والمستعير  
بمثله وفي المتن قال الامام لو ان الرأى سرق من تحت راسه لا يقطع وان اذارة الموضع وهو تحت راسه  
الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان بالي الدار حرم الا ما يلي السكة وفيه من تحت راسه لا يقطع  
فسرق بعضهم من بعض من المتاع يحفظ او وصف تحت راسه لا قطع وان كان في المسود المسئلة الى الها قطع  
والسجدة في حيا الفسيفساء لثان لو القوم من ثوبه سرق من رجل في دار كل بيت على حدة فسرق  
رجل من كل رجل درهما قطع لانهما سرقوا واحدة ولو كانت حجرة كثيرة في دار فطبخ سرق من كل حجرة اقل من  
عشرة لا يقطع السارق لو رده الى دار المالك او الى من عوفه عياله في الجاه كالميراثين النعمان والسقط  
القطع العبد اذا سرق لا يقطع به الا بغير المولى عند الامام وعدم ذكره العضاة في الخلاف في سلع البنية  
على العبد عند خيئة المولى وعند عيئة غيره لا يقبل عليه عا وفي المتن عن الامام لا ركب اللص وهو يفت  
تكرهه قال محمد ان فنته خرم الدية في ماله وقال الثاني خذره قال ذو الفقار لا يقطع فان دخل عليك سرقا  
فخفت ان يهداك الصبر او فنت ان يركب فاره والا فخره قال م لو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب  
الدار يعلم انه يغوي على هذه ان ثبت الا انه ياتي في بعض مناهج ولا قدر عليه وسبعة حريمه وقتل وكذا  
لو راي في ثوبه رجلا مع اصحابه او جارية في خاف ان اخذه ان يفرقه فهو في بعض من ثوبه ولو كان قطعا  
له قتلها ولو استكره رجل امرأة لها قتلها وكذا الغلام وهو المأخوذ وان ثلثة قد سرقوا او اثم سيطر فقتلوا  
بالقتل وسيل من جيون قصده انشا لبقته او يفرق من ثوبه المقتول عليه قال بعضهم ما به اخذ  
الفقيهين اكل بالاشان عند الحصة بضمين وتحت ثلثة صلوات الدار ورجل من عا كانه اذنه جود وان  
يكن له بنية ان لم يكن المقتول مرققا بالشرقة قيل لصاحب الدار فضا صا وان ثمانية يفتقر القتل  
وفي الامتحان بنية في ماله لورثة المقتول لان ذلالة الحال اورثت شهرة في القضاة في المال قتل الش  
في حرم السلطان قبل ان يثبت عليه ثم فانت عليه بنية بذلك على الفاعل فوسمته المصير بما يثبت  
كالصحة لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في الفارة في موضع لا عثر او في المصير لئلا يباح قتله ولو قتله  
دفعه لا يضمن ولو سرق من بيت ساج في الاحوال ثلثة ولو قتله دفعا لا يضمن في كل الفل في مثله وهو  
قوله عم صنع يدك على صدر كفي في حاك في صدر كفي وان اثنان الناس لا يباح قتلهم فدخل عليه لئلا يباح  
سبعا ما قاده فقتله فقتله في حاك في صدر كفي فان كثر فقتله وجوز في علم انه يبره قتلته حل له  
ان يبداء بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك عمل له قتلته والمقترب اعلى الظن  
**الوصايا** وهي اوصايا الالبان في حقها وفي ثمانية فصول الاول في اصول في المقدمة وفيها ما يصح  
وما لا يصح وانه ثلثة انواع الاول في اصوله قال في شرح الطحاوي الا فضل الميراث مال قليل وله ورثة كثير  
ان لا يوصي ويمن له مال كثير يعني ان يوصي بدين الثلث وثلثة اعيان او لم فقره فيها طاعة لا معصية  
وفي البعض وكذا روى عن الثاني ان الورثة لو كان جعارا او كبارا لا يستغنون بثلثي التركة او فقرا  
فتركها افضل وان اعيان او يستغنون بثلثي التركة فالوصية افضل وعن الامام في تقييد المستفاد  
ان يترك لكل وارثا ربع التركة وسوى الوصية وعن الفضل عشرة اقسام وفي الوصية بالواجب

اشارة

ومن راي في سيرة  
رجلا مع اصحابه  
او جارية في

يقضي

الحكم العاقل اصل

احوال الوصايا

تقيد الوصية



ان كانت والآفة اقرب الى ان اغنياء فالحال ان يشترط فيها القبول صريحا او دلالة وذلك بان يموت الموصي  
 له قبل القبول والرد فيكون مائة قبل ما فيه ثمانية وقول الموصي له قبل موت الموصي البعثة بالثالث  
 يجوز لا يصح اجازة الورثة او لا وبكل حال باجازه لهم وان لم يكن له وارث يجوز اجازة السلفين ومن لم يست  
 المال لم لا وبما كثر من الثلث او الوارث الا ان اجازة الورثة والميراث لا وان اجازة الورثة ويجوز للميت  
 والذي اتفاقا وللثالث ان اجازة الورثة وصح بالكون عند خلاف الثاني وان اجازة من قبل الاجازة  
 يكون فيكون الموصي لا من الميراث في ثلثه انواع الاول ان يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد الموصي  
 وورثته كالودعة بان يوصي بعين مال فمخرج من الثلث حتى لو جعله بالثالث لا يضمن الثاني ان يكون  
 الموصي له كالشريك في الورثة بان يوصي بثلث ماله وله الواسطة مالا لبعث الوصية ثم مات بعينه ثلث  
 المستفاد ايضا والعقد لو لم يمت الثلث ان يكون الموصي له كالغريم بان يوصي بالدرهم المرسل وله  
 درهم اولى من ثمانية اخذ الموصي تلك الدرهم ان حاضرة والا يباع تركته ويبيع تلك الدرهم لكن يبرهنه من  
 الدين فرق وهو ان يبدأ بدين الصبي ثم يدين المرض وبدين الوصية الذين من الكل وهو من الثلث وترث  
 المريض كالميراث الصدقة والعنف والتبذير والحيابة فترثا فثابت فيه والبرهان او عقوبة من اخطأ  
 من الثلث وعقوبة من دم العمد كل المال لا ليس بمال وكفالة على ثلثه او هم كدين الصبي بان يبعث في  
 الصحة معلقا للثالث في مرضه بان قال اترك علي فلان وفي وجه كدين المرض بان اقر في مرض  
 باني ثلثي كعقوبة في الصحة لا يصدق في حق غيره الصبي والمكفول مع غيره المرض وفي الاول مع غيره  
 الصبي وفي وجه كسائر الوصايا بان يشاء الكفالة في مرض الموت والمرضا الذي يكون نصرة من الثلث  
 من يكون ذا فرائض بان لا يطبق القيام حاجته ويجوز له الصلوة فاعدا ويجوز عليه الموت ولو طال المرض  
 وصار حاله لا يفي عليه الموت كالفاجر او صار من ثمانية او يارث من الثلث لا يكون حكم المرض الا اذا انفرد به  
 عن ذلك فان من ذلك التغيير فاعل في حال التقنين الثلث قال الفضل من الموت لا يخرج الى احوال  
 نفسه وعليه اعتماد في التبريد وقال الفرج المرض من الثلث لا يكون نصرا من الموت وفيه عن سنن  
 الاسلام ان المعسر حق القرض ان لا يقدر على الخروج الى المسجد في حق الشوق ان لا يقدر على الخروج الى  
 الدكان في المرأة ان لا يقدر على الخروج الى السطح ولو قام الى حوائض في الثلث كالميت الى اهلها ولا يقدر  
 بجوارح البيت فهو في حكم من الموت عند عاهة شايخ الراوي في قوله على ان في حكم الصبي قال  
 الفقهاء ان صبي العزاش لا يقبل العبد فلعلة لو كان من هذا المرض وان خرج من البيت و  
 اخذ الصدر **هذا حديث** في الفقه ما مرض لا يقدر على القيام بجوارحه ويؤثر واثار برأسه وعلم  
 انه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول من معانيل  
 عند الحيات لا يجوز وفي الناطق نطاول الماعتق لا سنة فهو كالمات في النوازل قبل الموت او من شئ  
 فقال ثلث ماله لم يرد عليه ان قال على ان رسولهم يوصي في الثلث الى الفقهاء وقال ابن سبيع في هذا المثل  
 يوصي الثلث الى الفقهاء ولم يرد القيد وهو موافق لما ياتي بعده من انه قال ثلثي فلان او قال سدي  
 فنهذه وصية جارية اسمي نوكذ الوفا لا يجوز في خلافه الوفا في صحة ثلث ماله فلان ولو ذكر  
 في خلاف الوصايا او اضاف الى ماله الموت وكان ذلك في الصبي يكون وصية في المرض على هذا ولو قال

الاجابة  
 اسما  
 الوصية لثمة رتوع

كالدين  
 مطلق  
 المرض الذي يكون موقوف

المجلس

مطلق  
 من غير لا يعذر  
 او اعقبت لسانه

افض الف درهم من مالي اولى بقل ان كان في ذلك الوصية جازا وبصرفه الفقهاء قال ثلث مالي وقول من كان  
 ماله درهم او دينار فمقتوله باطلا وان شاع صارا وقفا على الفقهاء قال ثلث مالي بعد الوصية باطلا منعا  
 وحذ محمد بن قيس الى وجوه البر ولو قال انظر الى مالي اوصي به فاعطوه فهذا الثلث قال صدر من عيش  
 كنفه فالوصية باطلة لان هذا يكون لما غنيه والفقراء ولو قال صدق من مالي من راي كنفه جازا لا يرد  
 به القرابة قال القاضي على النسخ وان كنفه ليس من ماله فلا يرد ولو اوصي وصية مرتبة ثم قال اعطوه  
 وصية على فلان ما اجاز من جاز ومارة فهو مردود فيم يوصيها فهو ناشئ او من قبله ولم يقبل شيئا  
 حتى مات فالوصية جارية لان هذه اللفظة تدل على التقدير قال ثلث مالي تسبيل الله فهو للفقراء وان اعطوه  
 حاجا منقطع اجاز في النوازل الوصف الى سراج المسمى بكونه الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالي  
 حيث يري الناس او حيث يري المسلمون في عرفا ليس بوصية او هي ثلث في وقوف الميراث الى بناء  
 القنطرة وبناء المسمى وطلبة العلم اوصي بان ياتي الطعام بوفته ثلثا بطلت الوصية في الاصح اوصي بصاح  
 ورثة فلان بطلت الوصية جعل داره خا تانيزل فيه الناس بعد موته لا يحل السبيل لاشياء المنقولة في  
 الحق لا يجوز عنده وبعد الموت ان كان فيه ثلث ماله في الثلث ولو قال جعلت سكناء لفلان يجوز  
 في الجاني الصغير اوصي بثلث ماله ثم مات وصية ثلثه في ذمته وحدها ولو قال ائمة ثلثي ما علف او ابدل  
 معذرة الثمة وما في ثلثي اسمي ان اوصي بثلث ماله الفل الموصودة ما عاش اوصي بصرف ثلثه ابد او  
 باولادها او بالباقي مات فلم يوص له ما علف بثلثي الموصوف وما في بطنها من الولد وما في خمرها من اللبن  
 يوم مات الموصي ثلثا اوصي لرجل بارعيه وللآخر عاينين ثم قال الثلث لثلاثين فبما اوصيت لهما  
 له المصنف فبما اوصي لرجل عاينة وللآخر عاينة فبما اوصيت لثلاثين فبما اوصيت لثلاثين  
 كل مائة اسمي ثلثي مالي لفلان ثم قال ذلك المسمى او غيره سيد من السيد الواحد لا يبرهن من ماله وصية  
 لفلان ثم قال في ذلك اوصي بثلثي مالي لفلان وثلثي وصية له الثلث اوصي لوارثه او لاجنه فلا يجز نصف  
 الوصية وبطلت للوارث اوصي لميت وحي في جميع الوصية التي مرضى اقر لوارثه ولا يجز بدين بطل الكل اوصي  
 بالدف درهم من مال رجل ثم مات الموصي فاجازت المال الوصية بعد موته فان دفع جازا ومنه ذلك  
 في خلاف ما اذا اوصي بثلث ماله فاجازت الورثة بعد موته ثم استخو اعن البتيم لمسلم ذلك  
 اقسما تركه ابوها الف درهم فاخذ كل منهما نصفه ثم اقر احداهما اوصي بثلث ماله لفلان  
 الآخر ثلث ماله فيها وان كنفه بثلث ماله في الاصح والقبائل ان ياخذ نصف ما فيه ك  
 لو اقر باين ثلث وكذا الآخر ياخذ نصف ما في الميراث ولو اقر احداهما بدين على والدتها فبالا لباين الآخر  
 ياخذ كل ما في الميراث والفقهاء وعندي اوصي بثلث ماله درهم فذلك درهمان وفي درهم وهو  
 يخرج من الثلث له درهم كله وكذا لو اوصي بثلث ثلثة اثار من حنن واحد وكذا الاغنام والاراضي  
 ثلث ثلثة رقيقه فمات ثلثان لم يكون الا ثلث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلثه ارك لفلان  
 لا تكون وصية ولو قال سدي لفلان يكون اقرارا على هذا الف درهم من مالي لفلان كان وصية  
 ان كان في ذلك الوصية ولو قال في مالي اقرارا ولو قال عبدك هذا الفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذلك  
 الوصية ولا قال بعد موتي فنهذه فبما ساو اسمي ان اوان فنهذه في حيوته صح فان مات قبل القبض بطل

فاجاز بثلث ماله

فنهذه



فان ذكر في خلال الوصية لم يكن وصية استى انا وافر في الاستحسان بها اذا ذكر كل الدار وذكر بعض  
 الدار بان وصية المشاع فيما قبل القية باطله فان كان في ذكر الوصية وصية وان لم يكن في ذكرها وصية  
 وتبطل فعلا هذا انما هو في اطلاق وصية او وصية بان وصية لفلان من دارى يورث في وصية وفي  
 جميع النوازل الوصية للعبد يعين من اعيان ماله لا يصح ولو ثبت ماله يصح مطلقا ويكون وصية بالحق  
 وان خرج من الثلث حتى كل ما اشعاعه وان خرج بعضه حتى وسع في بقية فبقية او في بقية بشي من  
 الدار لم يمسك او الدار لم يمسك قال الامام الشيخ الاصح انه لا يصح كالوصية بالحق يجوز الوصية لفلان  
 البطن وبما في بطن الجارية ولا يجوز الوصية للجنين والوصية لا تملك الا بطله وفي التبرع ما تولى على حوازه  
 والتوفيق انه لا ينبغي ان يفعل فان فعل ثبت الملك في مستأجر في دارنا او في كل ماله لم يمسك او في حق  
 وصية التوفيق فيما زاد على الثلث لا يجوز وصايا اربعة الاول ثمة مطلقة كالصدقة والعقود والاسراج  
 في القوس وبما يقوم باعيانهم ولم يسم وانما الوصية في حق الثلث في حق الوصية مطلقا كالوصية للناحية  
 والمنفعة ان لم يكن محبوسا لا يصح وان القوم باعيانهم في الثلث طاعة عندنا كالوصية ببناء المسجد او  
 بامر ان القوم باعيانهم فملكهم منهم فصح وبطل ذكر الحجة فان شئت وافعلوا ذلك او تركوا ذلك الملك  
 لهم وان لا يكون لا يصح الا بغيره عندنا لا عندكم كبناء بيعة او كنيسة او قبة او قبة او قبة او قبة او قبة  
 اجماعا وان لا يحسبون بغيره عندنا لا عندكم والذوق لوجوه في حيوة داره بغيره او كنيسة فممنوع عنه لانه  
 كونه المسموع لزم عنده وعدم جوازه باعوضه عنده عندنا كما **نوع** في الرجوع عنها وفي مخرج  
 الطحاوي في النوازل اوصى بانه ثم امر بها عن ملكه بالبيع والعقود والديون والكفارات او باعها  
 متصرفا بطلت الوصية ولا يجوز الرجوع الى ملك الموصي لانه اذا اوصى بان يباع من فلان فانه لا يكون  
 رجوعا والوصية اربعة بحمل الرجوع بالعقود والبيع بان اوصى بالبيع بطل الرجوع او بالرجوع بطل  
 ملكه ولا يحتمل بها كالتفريق والتدبير الذي يحتمل بالقبول لا بالالفعل كالوصية بثلث اربع بغير الرجوع  
 قولنا فاذ باع ثلث ماله او بغيره كانت الوصية في الباقي او في بدله الرابع التدبير المقتضى لا يصح  
 بالقول لا يصح التدبير المقتضى اوصى بثلث ماله او بغيره او بثلث ماله او بغيره او بثلث ماله او بغيره  
 شاة فذكرها او فخص قاضيها فبطلت ولو بدله فذكرها لا اوصى بان يبتدئ له عبيد وملكه الموصي  
 بغيره الوصية يعطى العبد موصى له اوصى بغيره لم يزد لم يزد وهو يخرج من الثلث في العبد بينهما ايضا  
 ولو قال الذي وصى به لفلان فهو لفلان فرجوع ولو قال بغير الوصية لا اوصى بها او قال لم اوصى بها فرجوع  
 عند الثاني ورجع انك لو رجعتا وفي اجماع الشهد والاثني لم اوصى بان يكون رجوعا ولو قال كل وصية  
 اوصى بها فبطلت او امر او لم اوصى بان يكون رجوعا ولو قال بغيرها لا يكون رجوعا ولو قال بغيرها  
 فرجوع اوصى بها فبطلت من الكفر مضارته او العوض صارت او العوض صارت او العوض صارت  
 كتب او القبل صارت او الفضل صارت او الفضل صارت او الفضل صارت او الفضل صارت او الفضل صارت  
 او بالخط في ثلث وصار ثلثا بطلت في الكل ولو رطبها مضارته في ذلك في القياس وفي  
 الاستحسان لا وكل هذا لا ينبغي ان يكون موصى به ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه  
 فلم يمسك وبعد ذلك ان التبرع على التبرع بالاذن الورثة طلبة الفضل ولو لم يمسك بالفضل

الوصية

وصية الخفي بما زاد  
على الثلث لا يجوز  
بخلاف الخبر

بطلت الوصية التي اربعة

الوصية اربعة

وان التعيين في القية لا تبطل ويغير خروج الكل من الثلث وان تغير بعض كل شي او ثمة او ثمة  
 لا يتغير وان التبرع كان لكل بعض حكمه تبطل الوصية فيما قبلها فيما لم يتغير بعضه فادرك على التعيين  
 له جعل اوصيت بكذا لفلان فاشارة اسمي اوصى او قبيل اسمي بكذا فاشارة اسمي اوصى لا يمسك  
 ولا يثبت خلافا للمفتي اذا سئل عن مسئلة فاشارة كالتبرع لفلان كالتبرع لفلان كالتبرع لفلان كالتبرع لفلان  
 والوصية في حيوة وكالة علم ان كلامها لا ينفذ بلفظ الاخر والقبول في الوصية لا يورثه ولا يورثه  
 جازي لانها في الحقيقة اثبات اطلاقه عند الموت الوصية للمسلم لا يجوز عند الثاني خلافا لوقال  
 ينفذ عليه جازا اجماعا اوصى بانه من الدين على مديونة لا يخرج اوصى بثلث ماله للكنيسة جاز  
 لمساكين كذا قال فمما اوصى بثلث ماله لمساكين جاز على بيت المقدس ونصف الى غيره ويخو  
 ذلك اوصى بثلث ماله في المغفرة وهو باطل في القياس في الاستحسان انه جعله في مساكين المغفرة  
**الفصل الثاني** في الوصية بالكفارة اختلفت الوصايا بالثلث فيبقى ان تساوية  
 بداء ما بداء الميت واختلفت الروايات عن الثاني ففي رواية ينفذ على الزكاة وفي رواية بعك  
 الحج والذروة فمقتضى ان على الكفارة وهو على صدقة الفطر وهو على الاضحية والواجبات ينفذ على  
 النافلة وفي النوازل ينفذ بما قدم الميت الوصايا بالاعتق ان كفاية في حكم الكفارات والآ  
 في حكم الغفران فان كان مع هذه الوصاية بالثلاثة حقا لزم وصية لاد في صرف ما اوصاه وحصل  
 كل جهة من جهات القربة مفرقا بالضرر فان يقول ثلث ماله في الحج والكفارات ولزم في كل اربعة  
 اقسام وفي النوازل قال جامع في رمضان فاستلوا العلم فاجابوا اعطوه على يخرج ثمة القربة  
 من الثلث مع سائر الوصايا يعق عنه الرقبة ويطلع بغيره صاع من بر قال لم يخرج ثمة الرقبة واب  
 الورثة اجازة الوصية اطلعهم عنه ستمين مكسبا كل مسكين نصف صاع من بر اخرج  
 من الثلث او ضاع الاطعام عن ثواب صلواته يطعم بكل صلواته نصف صاع من بر في الاصح  
 اوصى بان يعطى لولده من ثمة ربه ثمة يعطى كما امره ولا يجوز عن الكفارة **نوع** في الوصية لفوات  
 الصدقة اوصى بثلث ماله للفقراء والوصية في بلد وولده في بلد آخر ان ماله بصرف في الفقراء  
 هذا البلد بثلث هذا المال وما كان في وولده بصرف ثلثه الى فقراء وطنه بما في الزكاة  
 اوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء او خوارزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء  
 جاز وعليه الفتوى وكذا لو اوصى لفقراء الحج يصرف الى غيرهم او طي بانه يصدق في سفره ايام  
 فتصدق بدين يوم جاز اوصى بان يعطى كل فقير درهم فمما اوصى فخر نصفه ثم اعطاه  
 النصف بعد ما انصف النصف الاول جاز ومن ثم اقوام امره ان يكتبوا اسما في مساكين ما جهم  
 تكتبوا ورفعوا اسما بينهم اليهم و**أخرجوا** الذين هم على عددهم ثمة واحدة من الثلث  
 قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسم اوصى لاهل السجدة او لاهل البعل او للتابع او لاهل  
 او لاهل اليمن والوصي يعطى فقرائهم لا اغنياءهم اوصى بثلث ماله لاهل السجدة لرباط ان حيا  
 دلالة على ارادة اهل الرباط للفقيرين فيهم فاليهم والافعال عارية اما الوصية  
 لمسجد كذا او فخر كذا صرف الى عارية واصلاحه عند محمد وكذا ان في اهل الادا قال

في الوصية لفوات  
الصدقة

فما عطف



ينفق على المهر أو مسمى بائناج ثلثة الى مجلورى مكر ان لا يخصون به صرف الى محتاصهم وان لم يخصون نفق على  
عده وروسم او وصيت ثلث الى وصولها فاذا هو اكثر من الثلث كله ويعتبر الثلث في تنفيذها وقت  
القسمه او مسمى من مال السلطان باعطاء الفقراء كذا انما وكانوا اخر جوانب الرعيه بذا ان كان حاله  
بماله بالاسس فان لم يملك ما يصل الى علمه مال غيره وان لم يعلم حل حتى يعلم انه لا ينفق هذا اجرا للامام الصغار  
وقال الفقهاء لا يجوز اخذه وان احتطى لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا اخذه لمرته على صاحبه وعند  
الامام المطلق ملكه لكنه لا يجوز اخذه الا اذا كان في ملك الميراث بعد ما يرضى الخصماء او مسمى بان يدفع الى اطفاله  
در اعم لثمنه الاسارى ومات فلان قبل المهر مسمى برفع المهر الى الحاكم يوفى المهر الى احد يعطى قالوه يقيم  
خام كمد فهدا الى الخيط فلم يدفع المهر الى كل بيتهم كمر باسما يخذه فلو كانا يخرج من العقد قال اعطوا كل واحد  
الغالب ان ينفق ولو قال ان ينفقوا اقيم صدقوا بهذا الشوب فالخيار للورثة ان شاء صدقوا والشوب او بمحمد عبد  
البيع او بعينه وامسكوا الشوب وبه تأخذ **الفصل الثالث** في الوصية للأقارب والجيران او مسمى  
لأقرباء وله عاقل وقال ان كل الثلث للفقيرين المتفقرين عنه وعند جوارعها ولو تم وقال ان نصف الثلث  
للمع والباقي لهما عنه ولو لم تم واحد فنصف الثلث له ولو وصى لغيره بجميع الثلث للمع وفي فتاوى الشيخ  
قال لا يعطى اقرباء تذكر يعطى لهم الى اعمين قال الموصى قد يطلق عليه اسم الذكر والذكر ان هم المتلازمون  
وقال محمد على قول الامام ينبغي ان يدخل فيه كل من سمي الشفعة لولا تكافؤ الوصية وان لم يكن بالكمال  
وعند محمد الوصية لأهل المسجد يدخل فيه المالك والمساكين والأقرب الباقى المسكين والجار والمرة والرجل  
البايع والمصطفى والحر والمكاتب وان الساكن على المالك يدخل الساكن المالك وكل من سمي معصية فهو جوار  
ولا يدخل المدة ثم اتم الولد خلاف للكانت **أوصيت ثلث الشفعة** وفيه ال محمد فهو في الحقيقة لكل مسلم فاما ما  
يقع عليه الوصية ثم اجتمع يعرف بالميل بينهم القياس بطمان الوصية وفي الاستحسان يصر الى فقره الا كالتبا  
مات ولم يدع الا اخره او مسمى بكل ما له لرجل ان اجازت لكل المال والافاقه لمدل ما وصت الاسدين له لان  
الموصى له يأخذ الثلث والباقي اربعة تأخذ الثلث والباقي لمدل ما وصت الاسدين له لان  
تبع الا زوجا فاقوصت بكل ما لها لرجل ان اجازت لكل المال للموصى والافاقه لمدل ما وصت الاسدين له لان  
الثلثين الباقيين او وصت بنصفها ولم يجز التوزيع للموصى النصف وللزوج الثلث والميراث لبيت  
الحال لان الاجنح يأخذ الثلث سهمين او لأم بأخذ الزوج سهمين من اربعة النصف ثم يجعل وصية الى تمام النصف بمهر  
م لبيت المال سدر المرأة او وصت بنصفها للزوج ولم تبع ولو اكل له النصف بالارث والنصف بالوصية  
**الفصل الرابع** في الدفن والكفن وما يصل بها اوصى لغار القبر او غنقه فميراثه في الوصية  
باطلة امر رجلا بان يحفره الى موضع كذا او يدفنه في الوصية باحل الى موضع كذا باطله ولو عمل كذا  
بلا اذن الورثة يضمن ما نفق وان امره ببناء الرابطة مع من ثلثة دفع في بيت محسن وقال الحق كذا وعمرى  
قبري وصنفي بالباقي على الفقراء فالوصية باحسب لها لا يجوز وعجارة القبر ان يخص من يجوز وان المنزلهين  
فالوصية القيا به باطله وبصرف الى الفقراء اوصى بان يحفر عشرة قبور ويردفن فيه ابنا والسلف الوصية  
باطلة اذ لم يبين في اي الغار يحفر اوصى بان يحفره مائة مائة من العواصم وكذا الذي خان  
بحجر لوارثه القبر او لم يخلو اذ اوصى بان يحفره مائة مائة من العواصم لوارثه لئلا يترتب بها الوصية بان

اوصت المرأة  
بنصف مالها  
للزوجة

مطالع  
عمارة القصر الحفصيّ بجزيرة  
الزوايا

هذا هو خبره رواه ان الوصية تطير القبر وان يدعى عليه قبته باطلة او مستحقة من مهرها الذي على  
 زوجها قاله الوصية باطلة وان لم يكن لها مال او وجبت المال والثاني على الزوج كالكسوة لقيام النكاح  
 حتى يرى الثوارث يقول ما أخذت من الاوصياء فليأخذ امرأته وكنيته من ثمنها بلاذن الورثة فالبيع  
 جائز فيه نصها بالذم لم يكن على الميت من حيث ان كنيته تكفي مثله وهو ما يلبس في العيدين يرجع في  
 مال الميت وان كنيته بالكلمة من كفن الميت لا يرجع والمثل لا يرجع كفن الميت النص وان قيل يرجع انما هو  
 كفن فلا وجه ايضا الوصي والثوارث لا يثنى بالميت كفنهما الرجوع في مال الميت لا يجزى والاشترى لم  
 يرجع ولو علم بالدفن عت بعد الدفن الوصي والثوارث يرجع بالنفصال وان لا خصة لا اوصى بان يكفن  
 في مسد ويخسر ابده ويرجعه يكفن فيها هو الشئ ويدفن ولا يلتفت الى وصية او وصية بان يكفن من ثمن كذا  
 فكفته الوصي من مال اقر وقدره من عليه الثمن او لا لا يصح الثمن للورثة بعد استيفاء الوصي من الكفن  
 ان كان كفته من مال نفقات لم يترك فالاشترى عن الناس قد رثوا واحد ويكفن فيه فان ترك ثوبا او  
 كفن فيه رجلا كان وامرأة ولا سيما من الناس فاذا مات من مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن  
 في ثوبين وقال ابن سبط في ثلثة قال الوصية كفن من واحد جاز وان في ثلثة لا يصح الوصي فلا خلاف  
 بين الثقلين اوصى ثلثة ماله لا يكفن في المسلمين او في غير الثقلين او في ثلثة المسلمين فهو باطل ولو قال  
 في الكفن مائة من ثمن المسلمين جاز اوصى بان يكفن في ثوبين لا يرى بشرط الوصية اوصى بان يكفن في  
 حبة او ستة اذ لم يشرطه اوصى بان يدفن في مقبره فليكن الذاهب في مقبره ان كثره مؤنة  
 الحمل في القبره اوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لا يرى بشرطه اوصى بان يدفن في سبعة لا يصح ويدفن في  
 حق المسلم اوصى بان يدفن في سبعة لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين اوصى بان يدفن كنهه مع الجوز الا  
 ان يكون فيها شئ لا يفهمه احد او فيها فادون ينفى ان يدفن معه اوصى بان يصلى عليه فلان قاله الوصية باطلة  
 في الاصح وقدره ذكره **الفصل في مس في الاوصياء والغزل** قال ابو مطيع اقمي منذ بنق وعثرون  
 سنة فارتب في عدل في مال ابن اخيه فليأخذ ما يتبع ان تنقله الوصية احد وقدره قبل بقدر الواو  
 الوكالة والوصية والولاية قال ام لا بأس للناس من غريب والعفو في الذنوب القربى بائني الصفا  
 يعطون او فم باجره او ما جرى محرم هذا اللفظ يكون وصيا وكذا ام فرزندان من جورا و اسنادي لكن  
 قال الفضل يعطون صارا وصيا عند الامام خلافا لما في قوله قال الفضل يعطون وانفذ وصاياهم صارا وصيا  
 وعن عبد قال انت وصي فهو وصي بعد موته لك على ما به درهم على ان تكون وصيا عنه فهو وصي فالشرط  
 باطل والمائة له وصية استأجر كذا بثلثه وصاياهم فاما المائة وصية لان هذا احاد وعلو  
 والاحاد يعطون باطلة وهو من الثلث وهو وصي قال الشافعي فلا حاجة بغيره وصي وصيا والاحاد  
 باطلة اجمع عند الميراث فوام فقال العلوي يعطون كذا احاطهم بما حال بصيرها الانسان وصيا في الكل  
 اوصياء ولو سكتوا مات ثم قبلها جماعة منهم منهم وصيا وان قبله واحد منهم يضم حكم الحاكم اليه  
 وبصير ان وصيا لا يمكن له ان يوصي في الامور الا في اشياء معدودة **نوع** في القول وطى القاتل  
 اذا حل نفسه ينبغي ان يتطهر على القاضي قوله كما يشترط على الموكلة في قولها لو كمل نصف وعزل القاضي نفسه  
 بطهر طهره السلطان فيه وفي شريح العلوي الوصي اذا كان في ثيابها يمكنه القيام بالصفير لما لم يحكم عز

المجلد  
البار

فات ولم يتك  
مالا  
مكتن وسلكه

مكتبة  
إدارة المراسلات  
والعلاقات العامة



















مطلوب  
أدنى موقوف الميراث  
الحق في الميراث

كان هو

الأول

من الثلث

فصل في بيان يد في الزيادة والوراثة ان في جميع غرض الميت الذين الميت عليهم دين سواء كان على الميت  
دين او لا وهل ان يقضى بغير ان لم يكن على الميت دين يقضى كان له وقضى له لا وان على الميت دين  
يحتاجه ولا يقضى بل يقضى الوصي اذ يدون الميت الموقوف الميت سواء وان لم يكن وقضى في دفع الى بعض  
الورثة سواء عن حصته خاصة للميت من ووديقه عند انسان في التركة دين ودفع المودع الوديعة  
الى الوارث بغير اذ القاضى ضمن اذ لم يكن ماعونا فان كان ماعونا فانه اخذ المودع وقضاؤه الذي يكون  
الميت وقضى دين الميت الموقوف الميت فلو كان الدين الميت وقضى العيون ميت كسائر الف والميراث  
الميت الف فحقه الميراث مديون الميت في دين الميت بغير القاضى قال محمدان كان قال حين وقضى  
هذه لعل الميت على الميراث التي على عليه جاز وان لم يقل ذلك فكن في الف عن الميت فهو مستحق  
الف عليه ولو كان عند رجل الف وديعة لا فروع على المودع الف لم جل ففقدناها المودع الى الذي لم  
الدين فان شاء المودع اجاز القضا وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه منقطع عن مدين مات  
عن اثنين صغير وكبير وترك الكبير الف فانفق الكبير على الصغير حسنا به وهو يسر يومى قال هو موقوف  
ذلك ولو كان ترك طعاما او ثوبا فانه والميراث الكبير لا يقضى الكبير سوى ما الوارث اذا قضى دين الميت  
يرجع في التركة كما في التالفين استغرق التركة دين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير الميراث  
تركة فيها دين مستغرق فمشتت بها الغريم ياخذ من كل واحد حصه من الدين حتى لو تمت بين اثنين  
والتركة الفان والدين ياخذ من كل نصف في يد هذا اذا كان اخذ من عتد الحاكم بحد ولو ظفر باصم  
ياخذ منه جميع ما في يده في نصيب الميراث بغير تنفيذ الوصية في الثلث الفقة وقت القسمة ينزح  
المريض بالميت فبغير من كل المال وكذا الوارث الميراث داره باقى من الميراث لا يقضى من الثلث لانه لو اقرضا  
جاز ولا يقضى من الثلث في ذلك بعد الاسلام ابراء اخذ الورثة الباقيين ثم ادعى التركة وحجوا بالورثة  
التركة لا يبيع ان اقرضا بالورثة بالورثة عليه وذلك لظهور الدين مات في يد انسان غصته دين  
فطلبت الورثة تسليم ذلك على الميت دين مستغرق فضاح الورثة على عليه او في يد علي ان دفع  
اليهم نزع الميراث الميت ولا يبرأ وهذا الصريح في قضاوى السمرقندية المودع دفع الوديعة الى من له  
الدين على صاحب الوديعة بغير ان كان ظاهر او كانت الوديعة من حسن الدين وهذا افضل  
اضلقت فيما يشاع وفي الخزانة دفع الى امر الف في مرض الموت وقول دفعه الى ابي اوبه ومات  
فظهر الميراث يدفع اليهم لانه مال الميت وصحوا في ثلث الوارث وفي الميراث في الف الميراث في ثلث  
شبابه الذي كان يلمس احسن حروجه الى السوق والحجف والولبة التي كان يبتز من به ولا يقضى شباب  
العيلة قبل قال ابو بكر الصديق نه الى اصوح الى الجدي قال كان في زمانهم حين لم يكن لهم سعة وفي  
المطقة القسمة الوصي اذا انفق الوصايا من له بوجه في التركة بكل حال كان وارثا او لا والوصية قرينة او لا  
وذكر القاضى بان من صنياع ودين ووصية وصفي اراد الورثة قضاء الدين وتنفيذ الوصية من الميراث  
واستغلام التركة لانفسهم ثم ذلك ان انفقوا عليه وان اختلفوا فلو لم يبيع ما يحتاج اليه التركة  
ويقضى الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة وفي شرح الطحاوى مقلت التركة في يدها  
الورثة بغير ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يقضى شيئا لان قبضه حصل للميراث وضار كالدوية عند

وان لم يكن

وان لم يكن الدين مستغرقا فقبضه لم يحصل للميراث فخصته سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان  
قبضه كله بالضرورة بان كان سائر الورثة صغارا لا يمكنهم قبض حصته فيكون قبضه اذن الكل الورثة  
فلا يقضى والميراث على قدر ميراثهم وفي العتق في انفق على البتة من مال نفسه وما لا يبيع غاي لا يبيع  
لانه مستبعد الا اذا سمح له فرفض وبكيفية البتة بينه وبين الله تعالى وقيل لا يجوز للميراث والورثة ان يبيع  
التركة عند عدم الوصي للميراث وانما جاز ذلك لئلا يحكم ولو غار الوصي قبض بعض الورثة ونفذ وصايا  
وقضى الدين في البيع فاسد الا بام الحاكم مات عن مروض وعقار وعلمه دين فاشترى ورثة الكبار من  
البيع وقضاؤه الدين وقالوا لرب الدين يسلمين التركة اليك قبل قبض الحاكم وصيا وقيل لا بام  
الورثة بالبيع فان استوفوا جميعهم كالقول المستطاع على بيع الرحمن واذا اوصى لم يبيع الا ان يقضى  
وصيا او يبيع الى الحاكم بغير مقتضى اللسان لا يجوز اشارة ولا يقضى كناية وقد خلاص الاخرين  
فانه يقضى اشارة وعن الثاني انه يقوم مقام وصايته وذلك لوجوب الامانة ان دامت العقلة الى وقت  
الموت فجاز اقراره بالاشارة كذا الاستدلال عليه لانه في نفس النطق بوجه لانه في زواله فكان كالس  
وعليه الفتوى وان تمت يوما فقلت او اشارت به لا يقضى لانه ناطق بما قاله وان تمت بجارض فهو  
كالمريض المقتول لسانه كذا في الجبوني والله اعلم بالصواب تمت  
هذه النسخة الشريفة المباركة المعينة في خروجه الميراث المبارك  
جمازى الاخر سنة اثنين وثلثين والف الحيد الذي  
وفقنا على الانعام والصلوة والسلام على خير الانام  
مح عليه السلام وعلى الوصي به الكرام اللهم  
اغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين  
برحمتك يا ارحم  
الرحامين

كتاب الغرائض فيه مقبول الآلة في احوال الغرائض بيد من تركه الميت بمقتضى وفاء دينه  
وضاياه والباقي لو اقرضه ويحق الارث بنسب ونكاح واولاد وهو موقوف ولا عقاقير ولا اموال الا قالوا ارث  
ذو الغرض في العصبية ذوات الرحم ذوات المولد وان لم يكن وارث فالميراث المعروف في الموصى للجمع للمال في  
بيت المال في السهام الغرائض ستة نصف وربع ومن على الضيق والتضييق ثلثان وثلث وسوس  
والجواب ثلث السهام الستة اثناعشر فورا ستة فقط وهو زوج وزوجة وام وجدة ورجل  
واخت لامر ستة لغيرهم وتغيب بوجده بنت وبنت ابن واخت لاب وامر واخت لاسم  
الزوج المصف مع كل وارث الامع الولد او ولد الابن وان سفل فله الزوج بكل حال معجم ونصيب الزوجة  
الزوج مع كل الورثة الا مع الولد او ولد الابن فلهما مع الميراث بكل حال واخيه كانت او اكثرت  
في ذلك ونصيب الامر الثلث مع كل الورثة الا مع الولد او ولد الابن او الابن من الاخوة والاخوة  
فصاعدا فلهما مع الميراث بكل حال الا في فرضين زوج وابوان او زوجة وابوان فلا امر في هاتين  
الغرضتين ثلث ما سبق بعد تغيب الزوج او الزوجة وذلك في حاله يكون للامر في حاله السكس ونصيب  
الحجة السكس لا امر كانت او لا ب واحدة او اكثر في ذلك بعد ان تمت مستوفيان في الدرية غير



مطلوب  
التقوى  
على قول الجوف

قال مال بن أدي الجهماني وكل اخت لهم ثم يسترد الاخت لاب و أم ما في يد الاخت لا  
وتخرج بغير شيء جد واخت لاب و أم واخنان لاب قال مال بينهم اثنا عشر اخا لاب الجهماني وكل  
اخت لهم ثم يسترد الاخت لاب و أم ما في يد الاختين لاب الى تمام النصف فربقي لهم نصف  
سهم اصلها من خمسة وتصح من عشرين جد واخت لاب و أم واخ لاب فلهذه والربعة  
سواك الا انها تصح من عشرة وانما سميت عشرين زيدا في الاخ عشرة عشر المال حتى جد وان  
ام الام و ام الاب واخت لاب و ام وشاخ اخوات لاب فلهذه ثلثي السهم والجد ثلث ما  
يبقى لانه خير اخوات الثلث وللاخت لاب و أم نصف جميع المال يبقى للاخوات  
ثلث السهم اصلها من ستة وينتقل الي ثمانية عشر ويصح من ثلثها هو اربعة وعشرين  
واما البنات المصليبة فلهواحدة منها النصف و الاثنتين فصاعدا الثلثان الا ان يقع  
في درجتها ذكر فلذلك مثل حظ الانثيين وبنات الابن كبنات الصلب عند عدوها وان اجتمع  
واحدة من الصلب مع واحدة او اكثر من بنات الابن فلهن من الصلب النصف والى من بنات  
الابن السهم تكلمة للثلثين وان كان اثنتان من الصلب او ابن واحد من الصلب فلا سهم  
للمرء من الابن ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض و ثلث بنات ابن ابن  
آخر بعضهن اسفل من بعض و ثلث بنات ابن ابن آخر كذلك بهذه الصورة  
فللعليا من الفريق الاول النصف والوسطى مع من يوازيها  
من من الفريق الثاني السهم تكلمة للثلثين ولا شيء للبقيات  
الا ان يكون مع احدى البقيات غلام فيعصم من كانت  
بجذائه ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا ترث من دونه  
فان كان مع الفيل من الفريق الاول او الوسطى من الثاني  
او العليا من الثالث غلام يكون الباقى بينهم وبين الغلام  
للكم مثل حظ الانثيين فيكون اصل المسئلة من ستة وتصح من ستين وان كان مع الفيل من الثاني  
او الوسطى من الثالث يرثن الا الفيل من الثالث فيصح المسئلة من اربعة وثمانين وان كان  
مع الفيل من الثالث يرثن كلهم فيصح من اربعة وعشرين واما الاخوات لاب و أم فلهواحد  
منها النصف وان كانت اثنتان فصاعداً فلهما الثلثان مع الاخ لاب و أم المذكور مثل حظ  
والاخوات لاب كذلك عند عدوها وهن السهم مع الاخت لاب و أم تكلمة للثلثين ولا ترث  
مع الاختين لاب و أم الا يكون معهن اخ لاب فيعصمهن ويكون من الثلثين بينهم المذكور  
مثل حظ الانثيين والاخوات يسقطن بالابن وابن الابن وان شغل وبالا ب والمجد وان علا  
على الاختلاف الى قدمتهن وهن الباقى مع بنات الابن لقوله و ام اجعلوا  
الاخوات مع البنات عصبة واما المسئلة المشتركة يسمى حاربه ايضا وهي زوج و ام  
واخ واخت لامي واخ واخت لاب و أم فلهما عشرة اربعة وهو قول ابي بكر الصديق وعلي  
والمرء الا شعري وابي بن كعب رضي الله عنهما ان الزوج النصف وللمرء السهم والاخ  
والاخت لأم الثلث ولا شيء للاخ والاخت لاب و أم وبه كان يقول عمر بن الخطاب ان قال له اولاد الاب والام  
هم ان ابانا كان حاراً اما كانت امنا واحدة ولهذا سميت حاربه فقال عمر بن الخطاب صدق  
ومرثمة الثلث بينهم بالسوية لافضل للذكر على الانثى وهو قول عثمان بن مازن رضي الله عنهما  
وبه اخذ مالك والشافعي والاوزاعي رحمهم الله تعالى في العصبة المستحصنة

فصل اول







بوارث فهو امر عند البعض ولا تفصيل عند الآخرين وان اراد  
وليس فيهم من يورث بوارث نظر فان كانوا من الاب او من جانب الام وانفقت  
صفحة من يدكون به فالقسم على ابدانهم ان كانوا ذكور او اناثا فالسوية  
وان كانوا مختلطين فلكل ذكر مثل حظ الانثيين وان اختلطت صفحة من يدكون به  
يقسم على ابدان بطن الميت الى الميت اختلط كما في الصنف الاول وان كانوا من جانب  
يحل الثلثان لقرب ابه الاب والثلث لقرابة الام بما اصاب كل فريق يقسم  
فيها بينهم كما لو انفردوا بماله اب ام اب الاب واب ام اب الاب فها جدان  
من قبل الاب واب ام اب الام واب ام اب الام فها جدان من قبل الام قسم المال  
اولا اثلاثا ثلثاه لقرابة الاب وثلثه لقرابة الام بما اصاب قرابة  
الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لحقه من قبل ابيه وهو اب ام اب الاب وثلثه لحقه من  
قبل امه وهو اب ام اب الاب وما اصاب قرابة الام فلكل ثلثاه فجدتها  
من قبل ابها وهو اب ام اب الام وثلثه لجدتها من قبل امها وهو اب ام  
ام الام وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدة بالوارث واما من يعتبر  
الايداء به فعنده المال كله للمجد المذكور او لا وهو اب ام اب الاب والصنف  
الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لامر اما اولاد  
الاخوات وبنات الاخوة لاب وامر فاولادهم اقربهم وعند الاستسواء في القرب  
فمن كان ولد الوارث او له والقسمة على ابدانهم ان انفقت اصولهم وان  
اختلفت فهو على اختلاف في مقدم في الصنف الاول مثاله بنت الاخت اول  
من بنت بنت الاخت لا تقرب بنت ابن الاخت اول من بنت بنت الاخت لا تقرب  
ولد الوارث بنت اخت وابن اخت فاما المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت  
اخت وابن بنت الاخت وبنت بنت الاخت فغنى يوسف يعتبر الابان وعند محمد  
خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا اربعة الاخماس لابن بنت الاخت وثلث اربعة الاخماس  
لبنت بنت الاخت ابن اخت لاب وامر وبنت اخت لاب وامر فابو يوسف يعتبر الابان  
دون الاصل فعنده ثلث المال لبنت الاخت لاب وامر وثلثاه لابن الاخت لاب وامر  
وعند محمد على العكس والكلام في اولاد الاخوات والاخوات وبنات الاخوة لاب  
كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم واما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات  
لا امر فهو ان اولادهم اقربهم ولا تفصيل للذكر على الانثى الا في رواية شاذة عن يوسف  
مثاله بنت اخت لامر وابن اخت فعندهما المال بينهما نصفان كالاصول وعند  
على تلك الرواية اثلاثا بخلاف الاصول واذ اجتمع ثلاثة اولاد اخوات متفرقات  
او ثلاث بنات اخوة متفرقات واستواء في القرب والدرجة فعند يوسف وهو رواية  
عن ابي حنيفة ان من كان لاب وامر او له من كان لاب ومن كان لاب او له من  
كان لامر وعن محمد وهو رواية عن ابي حنيفة يعتبر الاصول مثاله بنت اخت  
لاب وامر وبنت اخت لاب وبنت اخت لامر فعند يوسف المال كله لبنت  
الاخت لاب وامر وعند محمد خمس المال لبنت الاخت لامر وخمس لبنت الاخت  
لاب وثلثه اخماس لبنت الاخت لاب وامر فعنده بنت اخت لاب وامر وبنت اخت

لاب

لاب وبنت اخت لامر فعندهما المال كله لبنت الاخت لاب وامر وعند محمد خمس المال لبنت الاخت لامر  
والباقي لبنت الاخت لاب وامر ولا شيء لبنت الاخت لاب واذ اجتمعت ثلاث بنات اخوات  
متفرقات وثلث بنات اخوة متفرقتين فعندهما المال كله بين بنت الاخت لاب ولقربين  
بنت الاخت لاب وامر نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الاخت لامر وبين بنت الاخت لامر نصفان  
وثلثا المال بين بنت الاخت لاب وامر وبين بنت الاخت لاب وامر انما كما في الاصول المذكورة  
وكذا الاخوة والاخوات اذ كان قرابة ذاتي جنتين فهو على اختلاف في مقدم في الصنف الاول  
مثاله ابن اخت لامر وهو ابن اخت لاب وبنت الاخت لاب وامر فعندهما المال كله لبنت الاخت  
لاب وامر وعند محمد المال كله على بنت لاب وامر نصفان فالبنت لاب وامر وخمس لابن الاخت  
لاب الذي هو ابن الاخت لاب وقال بعضهم اجتمع الجنتين لا يميز للاختلاف في هذه الصورة  
لان بنت الاخت لاب وامر ترجحت عليه عند يوسف لقرب قرابتها لم يرث هو معها اصلا  
والاكمل في تمثيل صورة اخرى وهي بنت ابن اخت لاب وامر وهي بنت بنت بنت اخت لاب وامر  
وبنت بنت اخت اخرى لاب وامر ايضا فعندهما يوسف المال بينهما نصفان في رواية وفي رواية  
اخرى اثلاثا فعندهما المال بينهما اربعة اقسام اثلاثا له اربعة اقسام ذات القرابتين وربعة للاخرى  
والصنف الرابع وهم الاعمام لامر ومن في معانهم من كان لاب وامر او له من كان لاب  
ومن كان لاب او له من كان لامر مثاله عمه لاب وامر او له من العمه لاب والعمه لاب او له  
من العمه لامر مثاله لاب وامر وخالة لاب فالاولى او له من كان لامر وخالة لامر  
فاما لاب او له عمه لامر فاما المال بينهما اثلاثا وانما يعتبر هذا الترتيب في جنس  
واخذوا لا يعتبر في جنس الا في رواية شاذة عن ابي يوسف مثاله عمه لاب وامر وخالة  
لاب فاما المال بينهما اثلاثا ثلثاه للعمه وثلثه لخالة وعند ابي يوسف على تلك الرواية المال  
كله للعمه واذ اجتمع العمات والاخوات والخالات فالثلاث للعمات بينهما بالسوية  
والثلث للاخوات والخالات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واما اولادهم وبنات الاعمام  
فاولادهم اقربهم فان استواء في القرب فمن كان لاب وامر او له من كان لاب ومن كان لاب  
اول من كان لامر ثم ولد الوارث او له فان كان احدهما ولد الوارث غير انه ذو قرابة  
واحدة والاخرى ولد ذي الرحم لكن ذات قرابتين اختلعا فبنيهما والصنف الخامس  
اول مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وامر فالثاني اول في الصنف الخامس  
وهو اقرباوا الابوين فعمه الاب او له من عمه الجدة واذ اجتمعت قرابتا الاب وقرابتا الام  
فالثلثا لقرابة بني الاب والثلث لقرابتين الامر بما اصاب قرابتين الا يقسم  
بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابة من قبل ابيه والثلث من قرابة من قبل امه وما اصاب  
قرابتين الامر فلكل ثلثاه لقرابتها من ابها والثلث لقرابتها من قبل امها مثاله  
عمه الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في اولادهم وبنات الاعمام  
واولاد الاخوات فيها يتفقون ويختلفون الفصل الرابع في كيفية تخرج المسائل  
وهي مقدمتان وثلثان انواع اما المقدمتان فاولاهما في خارج الغرض وقد عرفت  
ان الغرض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة نصف وربع وثلثان وثلث سدس  
فاذا جاز من هذه الغرض احاد واحد فخرج كل فرض سمى الا الصنف فانه  
من اثنين ومنه جازك من ثلث فانظر ان كان من جنس واحد فالأكثر فيفيل وان

يعني هو رواية شاذة



كانا من جنس محتلين ان اختلف النصف من هذا بكل الآخر وبيعه  
الربع من هذا بكل الآخر وبيعه فهو من النصف وان اختلف النصف من  
او بنصفه فهو من الربع وعشرين واختلف النصف من هذا بكل الآخر  
وشتق ان شاء الله تعالى فاعلم من هذا ان مجموع الخارج سبعة منها وهي الثمان والثلاثون  
والاربعة والثمانية لا تعول وثلاثة منها تعول الستة تعول العشرة وتراوفا  
كزوج واخين لاب وام وزوج واخنت لاب وام واخين لام وزوج وست  
اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الستة ويسقط الاختان لاب سميت  
مروانية لانها وقعت في ايام بنة امية وعزا ايضا لانها زوجه واخين  
لام وام فان الزوج ثلاثة من عشرة سميت شريفة لانها وقعت في ايام قضاء  
شريح له واثناعشر تعول الاربعة عشر وتراوفا كما مر في اخين لام وام  
واخت لام وام واخين لاب وام واخت لام وام ولو كان في هذه المسئلة  
ابن محرم لم يجز المرأة من الربع الى النصف عند ابن مبرور واما ابنتين واخين لاب  
وام واخين لام وام واربعه وعشرون تعول الاربعة وعشرين عدا واحد  
كالنبرية وهي امرأة وبنان وابوان سميت بذلك ان عليا في سئل عنه وهو على  
المنبر فاجاب بالبدية وقال صار ثمانا شريفا في الصحابة في من رقه وهو رقة  
جوابه والثانية في معرفة الثالث والتواضع والتباين اعلم ان العديدين  
اما ان يكونا متساويين ام لا فان كانا متساويين فهما الثمانين والافلاخلو اما ان  
يعد اقلهما الاكثر اى يغنيه او يعد هما عدد ثالث او لا هذا ولا ذاك فالاول المتداولان  
والثاني المتوافقان والثالث المتباينان وطريقة معرفة المتوافقة والمباينة ان  
يطرح من الاكثر مقدار الاقل من الجانبيين حتى يتفقا في درجة فان اتفقا في واحد  
ولا وفق وان اتفقا في اكثر من واحد فان في الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث هكذا  
الاربعة وفي العشرة بالعشرة وفي احد عشر واثنى عشر بجزء من اثنى عشر هكذا  
الاجب ينهي الحساب فتنسبها الى آخر اجزا وما اتفقا عليه النوع الاول في  
الصحيح اذا اختلفت السهام على رؤس طلبنا الوفاق بين السهام والرؤس ان لم يجد  
اخذنا كل الرؤس وان وجدنا اخذنا وفق الرؤس وهكذا يفعل بالثاني والثالث  
ثم طلبنا الوفاق بين الرؤس والرؤس ان لم يجد ضربنا كل احدى في كل الآخر وان  
وجدنا ضربنا وفق احدى في كل الآخر وهكذا يفعل بالثالث والرابع وان تماثلت  
الاعداد اكتفينا باخذها وتدخلت اكتفينا باكثرها ثم ضربنا المجموع في اصل المسئلة  
مع عولها ان كانت عايلة فما بلغ منها نصيب المسئلة مثل ست بنات وثلاث جدات  
وثلاثة اعمام اصل المسئلة من ستة ونصيب من ثمانية عشر واربع زوجات وثلاث  
جدات واثنى عشر قما اصلها من اثنى عشر ونصيب من مائة واربعه واربعين واربع  
زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة حبة وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين  
ونصيب من اربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين وامرأتين وعشرين بنتا وست جدات  
وسبعة اعمام اصلها من اربعة وعشرين ونصيب من خمسة آلاف واربعين كل ذلك  
يظهر بالتأمل الصادق ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبه في الابداء موزوناً  
فيما ضربنا في اصل الغريضة ونصيب كل واحد مما ينقسم عليهم ما هو نصيبه في الابداء

موزوناً

موزوناً فيما ضربنا فيه الى الغريضة واما ما انقسم عليهم فاذا اردنا ان نصيب واحد منهم  
يحتاج فيه الى اربع مقدمات الاولى ان يوفق رؤس طائفة او وفوقها يأخذ سهام  
او وفوقها الثانية ان يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة  
من انقسم عليهم فخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباين والثالثة ان يطلب  
الوفاق بين ما اخذنا من كل حاصل رؤس الوفاق من الطوائف سوى الطائفة الموقوفة  
فيصير بعضها في بعض بعد طلب الوفاق والرابع ان ينظر الى ما اجمع من حاصل رؤس  
الطوائف ضرب بعضها في بعض فيضرب فيها اخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فما بلغ  
فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف هذا اذا كان الكسر من جوانب فان كان  
من جانبين لا يحتاج الى المتقدمة الثالثة وان كان من جانب واحد يحتاج الى المتقدمة الاولى  
فقط وان ثبت خرجت الانصاء بطريق النسبة وهي ان ينسب سهام كل طائفة الى  
رؤسها وتأخذ تلك النسبة من مبلغ الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة  
وان شئت طلبت الوفاق بين رؤس كل فريق ومن مبلغ الرؤس او المضروب واخذت  
جزء الوفاق عن مبلغ الرؤس وضرب سهامهم فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت  
قسمت ما ضربته في اصل المسئلة على رؤس كل فريق واخذت الخارج بالقسمة فضرته  
في سهامهم فما حصل فهو المقصود وان شئت قسمت سهام كل فريق من اصل المسئلة  
على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد  
من اولئك الفريق فهذا ستة طرق ليخرج الانصاء اذا اردت قسمة التركة فاضرب  
سهام كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجمع على ما صحت منه الغريضة فما يخرج له سهم  
فهو نصيبه هذا اذا كان بين الصحيح والتركة مباينة فان كانت بينهما موافقة سهام  
كل وارث في وفق التركة ثم اقسم ما اجمع على وفق الصحيح ومن صولج على شيء  
ياخذه بغيره فاسقط سهامه في الغريضة ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقيين مثلاً له  
زوج وبنت واخنت لاب وام والتركة ثلاثون ديناراً وثوب صولج الزوج  
على الثوب يقسم الدنيا بين بين الاخت والبنت الاثلاثاها البنت وثلثها للاخت  
من قبل ان هذه الغريضة يصح من اربعة للزوج الربع سهم والبنت النصف سهمان  
والاخذ الباقي وذلك السهم سقط منها سهم الزوج الخارج وهي ثلاثة بين البنت  
والاخذت اثلاثا كما كانت النوع الثاني في الرد اذا اعطينا ذوى السهام سهم  
وبقي سهم لا يستحق له بقدر سهامهم الا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعليه  
وبه اخذ علما ثانياً وقال عثمان بن زيد في موضع الفاضل  
في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي وهو الاصل في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة  
من يرده عليه فالقسمة على سهام من يرده عليهم فيها والاضربنا في مخرج نصيب من يرده  
عليه فما بلغ منها نصيب السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا اذا كان  
من يرده عليهم صنفين اما ان كان من يرده عليهم صنفاً واحداً فهو بمنزلة العصبات يعطى  
من الابرار عليه نصيبه من اقل مجازيه والباقي لهم فرضاً ورثة اغان وقع الكسر صححها  
كما يصحها اذا كان فيها ذوى سهم وعصبات وللمالك الردية طريق آخر وهو ان



يصح مسئلة من يرد عليه كمالا نفردوا ويعطى من لا يرد عليه نصيبه  
 ثم ينظر الى الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقامت سهام من يرد عليه  
 فيها والاطلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليه وبين الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه  
 من تصحيحه ان لم يأخذ من بنا كل تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا  
 ضربنا وفق تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه فما بلغ منها تصحيح المسئلة فنصيب  
 من لا يرد عليه مضروب في تصحيح من يرد عليه او في وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليه  
 مضروب في الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيح وفق ذلك النوع الثالث  
 في المناسحة منها على التصحيح وهو ان يصح فرضية الميت الاول على ورثته ويحفظ  
 من ذلك ما اصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم تصحيح فرضية الميت الثاني على ورثته  
 ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربنا كل هذا التصحيح في كل التصحيح الاول  
 وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول ثم يبتدىء بالقسمه فمن  
 له نصيب من الفرضية الاول المضروب في الفرضية الثانية ومن كان له نصيب من الفرضية  
 الثانية المضروب في نصيب الميت من الفرضيتين فما له من الفرضية الاول المضروب  
 في الفرضية الاول المضروب في الفرضية الثانية وما له من الفرضية الثانية المضروب  
 في نصيب الميت الثالث هكذا اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق يضرب  
 في مواضع الضرب الضرب في وفقها ويحفظ ذلك ما اصاب الميت الثالث  
 لطلب الوفاق ثم يصح فرضية الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده  
 وتصحيحه ان لم يجد ضربنا كل هذا التصحيح في التصحيحين الاولين وان وجدنا  
 ضربنا وفقه في كل التصحيحين الاولين ثم يبتدىء بالقسمه ويبتلى ويتربع  
 ويحس وعلى هذا القياس ثم يجب ان يعلم الموافقة انما اتفقت فلها نتائج وعمرات  
 واذا خرجنا مسئلة من المناسحة او غيرها واعطينا كل ذي حق حقه وادوفينا  
 حفظه ثم القينا الانصاء كلها يوافق بعضها بعضا في جزء من الاجزاء الصحيحة  
 فمن ثمة هذه الموافقة ان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من  
 وفقها وعلى هذا ايد وكثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة واخت لاب وام  
 واختان لاب واخوان لام ماتت الاخت لاب وام قبل القسمه عن اختيها هاتين  
 واخوين لهما هذين فهذه المناسحة ابتداء من خمسة عشر ينزل لتوافق الانصاء  
 الخمسة لكل وارث وارثه سهم اخرى زوجتان وام واخ لام واختان لاب وام  
 ماتت الام قبل القسمه عن ابها اخ لام وبينهما هاتين فهذه المناسحة تصح ابتداء  
 من ثلاثين ثم يعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل اخت ثلاثة اسهم  
 وللأخ لام سهمان اخرى اب وثلاث بنات وزوجة هي امهم وهي بنت عمه ماتت  
 زوجة هذه عن بناتها هؤلاء وعمها هذه المناسحة تصح ابتداء من اثنين  
 وسبعين ثم يعود بالتوافق الى اربعة للزوجة ولكل بنت سهم اخرى زوجة  
 وام واخت لاب وام واخ لام واخت لام ماتت الاخت لاب وام عن زوج وعن  
 هؤلاء هذه المناسحة تصح ابتداء من خمسة عشر يعود بتوافق الانصاء  
 الخمسة لكل وارث وارثه سهم اخرى زوجة وام واخت لاب وام واختان  
 لاب وام لام ماتت الاخت لاب وام عن هؤلاء هذه المناسحة تصح ابتداء من خمسة عشر

ثم ينزل بالتوافق الى ستة لهذا المبلغ وذلك خمسة لكل وارث وارثه سهم ثم اعتبر  
 في المناسحة قضية تعيينك اعتبارها عن سلوك الجارة في كثير من مسائلها وهي ان  
 لا يستعمل تصحيح الاول ولكن تعمد الى من انكسر عليهم فيعزل نصيبهم من ميراث  
 الميت الاول فعلى ينزل الكسر لاجتماع النصيب فيكون مؤنة الضرب والتصحيح راسا او  
 يتفق بهذه الجمع بلا ضم موافقة بحضور بعد المباينة فيقل الحساب ويسهل الخرج  
 مثاله امرأة توفيت عن اخوين ومنى بنات وعن زوج وعن ابن عمها وابوهن  
 مات زوجها قبل القسمه عن هؤلاء فهذه المناسحة على الجارة المعهودة يصح ابتداء  
 من مائة وعشرين ثم ينزل بتوافق الانصاء الى اثنين عشر وعلى قضيتنا هذه يصح  
 من اثنين عشر لكل بنت سهمان ولكل اخ سهم من المناسحات ما يمكن تصحيحه بالطريق  
 الضرورة وعلى طريقة عجبة يقل غناؤها ويحل غناؤها فاعتقها ايول الله تعالى  
 فهي ان شاء الله تعالى يكفيك تطويلات الحساب والله تعالى المهمل للصعوبات  
 اخرى طريق الضرورة شئ عجيب حساب قريب وامر عزيز والافاش فاشتر  
 عن فيه ان رمة بقلب عقول وصدر حبيب الاصل في الطريق الضرورية ان يتأمل  
 في المناسحة التي يرد عليك فيحضر الذين يصل التركة اليهم ويحصل المال لهم فقرة فقرة  
 وان كانوا فريقين تكلفت استخراج نصيب كل الفريقين عددا وادخل النصيب بنسبة  
 فاذا عرفت ذلك تعين ما يقع نصيبا للفرقة الثانية واصل آخر لا بد من معرفته في  
 الطريقة الضرورية وهو ان سدس المال ورابع باقية مثل المال سدس باقية وكذلك  
 عن المال وتسع باقية مثل تسع المال وعن باقية وكذلك نظائرهما فاذا احتجت الى  
 ان يأخذ عن المال وتسع باقية واخذت تسع المال وعن باقية فقد اخذت  
 ما احتجت اليه وفي هذا القلب والتغير قصر المسافة واثير التيسير اعلم  
 ان الطريقة الضرورية بتميز في مسائل كثيرة ذكرنا عن منها في عن ابن وبنت  
 وامرأة هي امها ماتت هذه من القسمه عن امها واختها هذين صار المال  
 بين الام والاخت فاصاب الام من المسئلة الثمانية الاولى الثمن لانيها كانت  
 زوجة وصار الباقي بين الاخ والاخت اثلاثا ومن المسئلة الثانية ثلث ما يقع  
 وهو يكون تسع ما يقع وقد علمت ان عن المال وتسع باقية مثل تسع المال وعن  
 باقية فقلنا المسئلة واعطيناها تسع المال وعن باقية بقى للاخ تسعة اسع  
 المال صحت المسئلة ابتداء من تسعة بالجارة المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين  
 ثم ينزل بتوافق الانصاء الى تسعة اخرى بنتا وامرأة وهي امها ماتت  
 احدى البنين قبل القسمه عن امها واختها هاتين صار المال للاخت والام  
 فاصاب الام من المسئلة الاولى الثمن ومن الثانية خمسا ما يقع وخمس النصف  
 خمس ما يقع فاذا كان المال عن المال خمس باقية فقلنا المسئلة واعطيناها خمس المال  
 وعن باقية صحت المسئلة من عشرة بالجارة المعهودة من ثمانين ثم التوافق  
 العشرة اخرى حرمات عن اخ لام وهو حرم وعن اخت لاب وامرأة هي حرم  
 وعن ثلاث اخوات لاب وامر مرفقات فعتق قبل القسمه ثم ماتت الاخت



لاب وامر عن هؤلاء المال اخلالاً ثم ثلاث اخوان اب فاصاب الاخ  
 من المسئلة الا ربع ومن الثانية خمس ما سبق فاذا ندر ربع المال وحسن باقية  
 فقلنا المسئلة فاعطيناها خمس المال وربع باقية تحت المسئلة ابتداء من خمسة  
 وبالجملة المعهودة يقي من عشرين ثم بالتوافق الى خمسة اخرى امر بنت لا وارث  
 للمنفق ماتت البنت قبل القسم عن ثلاث بنات وجدة وهي امر المنفق الاول صار  
 مال المال اقل من ثلاث بنات فاصاب الام من المسئلة الاول ربع ومن الثانية خمس  
 ما سبق فاعطيناها خمس المال وربع باقية تحت المسئلة ابتداء من خمسة وبالجملة المعهودة  
 من عشرين ثم بالتوافق من خمسة اخرى ابوان واخوان لامر ماتت الاب قبل القسم  
 عن زوجة وهي امر المنفق الاول وعن اخوين لاب واخت لاب لا تحت المنفق في  
 الثانية لابنة ثلاثة اخماس السدس وهو عشر الكل لان السدس ثلاثين خمسة وثلاثة اخماس  
 الخمسة ثلاثة وهو عشر ثلاثين فاعطيناها العشر من عشرة بقية تسعة اعشار للاخوة  
 الثلاثة وبالجملة المعهودة من تسعين وبالموافقة تنزل العشرة اخرى  
 تحت لامة وسبعة اخوة لاب وامر ماتت الاخت لامر قبل القسم عن زوج  
 عن اخت لاب وعن هؤلاء الاخوة السبعة وهم اخوة المنفق الاول لاب وامر  
 اصاب الزوج النصف والاخت لاب النصف والاخوة السبعة الثلث فقالت  
 المسئلة الى سبعة وللزوج اخت الام ثمانية وللأخت لاب كذلك فاحصل لهما ستة  
 اثمان وهو ثلثه اربع السدس فثلثه اربع السدس مثل سدس ثلثه اربع  
 فاعطينا سدس ثلاثة الارباع واقبل عدد ذلك ستة عشر الفصل الخامس  
 في مواريث الارث منها الرق واقر كما في القدر او ناقصاً كما في المدبر والمكاتب  
 اذا مات عاجزاً فهو عبد وان مات عن وفاء او عن مولود في الكتابة يؤدى  
 كتابته ويجزى بجزية في آخر جزاء من اجزائه حيوة فبقيت انه مات حرّاً او المستعنى  
 بمنزلة حر مديون عندها وعند الامام فهو عبد ما يقع عليه درهم هذا اذا كان  
 لفكاك رقبة كعق البعض اما اذا كان يسرى لحقة في رقبة كالعبد الموهوب  
 اذا اعتقه الراهن فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث عنه منها القتل الذي  
 يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة وهو ان يقتل مورثه عمداً بالحد يد او ما  
 يجعل على الحد ويد الذي يوجب الكفارة ان يقتله بالباشرة خطأ او اوطاء  
 دابة وهو ركبها القتل الذي يوجب القصاص اذا انقلب في اليوم على مورثه فقتله  
 او سقط عليه من السطح فقتله او سقط حجر من يده فقتله فهذا كله قتل بطريق المباشرة  
 فيجب فيه الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثاً والوصية ان كان اجنبياً  
 ولما القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو امران الصبي  
 والمجنون اذا قتل مورثه بالسبب كما اذا اشترى جنائداً على قارعة الطريق فقط  
 على مورثه فمات او خفي مات او صلب الماء او بال او توفيت فانزلق المورث امر  
 سابق دابة او قاده او طأطأ مورثه فمات او قتلته قصاصاً او رجلاً او دفناً  
 لقتاله او كان مكرهاً على قتله او سقط حائطاً ما يلا على مورثه بعد ما اشهد عليه  
 فمات او وجد مورثه قتيلاً في ذلك فانه يوجب القصاص والدية على العاقلة  
 ولا يمنع الارث وكذا العادل اذا قتل الباعى وهو مورثه فهذا على وجهين

الطريق  
 جبراً على قارعة  
 فوقع مورثه فيها  
 فمات او القبح  
 على قارعة الطريق  
 فيقتل فمات صح

ان قتله  
 وان كان الميراث  
 لا يمنع الارث  
 ان كان الميراث  
 لا يمنع الارث

ان قتله وانما على الباطل والآية ايضا على الباطل فانه لا يورثها وان قال  
 قتلته وانما على الحق والان ايضا على الحق يرثه في قول الى خنيعة ومحمد لانه قتل لا يوجب  
 القصاص ولا الكفارة وعند ابو يوسف لا يرثه لانه قتل بجور حق الابن اذا قتل ابا  
 عمداً او خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك لان الكفارة يجب بقتله اياً خطاء اماً اذا  
 قتلته عمداً فانه يوجب حرمان الميراث ايضا وان كان لانه يجب القصاص ولا الكفارة  
 وهذا لا يشك على الاصل الذي ذكرنا الا اننا نقول وجب القصاص بهما لكنه سقط  
 لحرمة ابويه الاب اذا ادب ابنه بان اجره مبرمة سرقه او غيرها وعنق في العز  
 مات يوجب حرمان الميراث وعند ابو يوسف لا يوجب الميراث اذا ادب ولد انسان  
 وهو وارث فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا نكح قرينة امه او  
 اوجه من غير ان يعنف في ذلك فمات في الزوج عذر زوجته بان لم تطعه في الفراش  
 فماتت فانه يوجب حرمان الميراث ومنها اختلاف الدينين فلا يرث المسلم من الكافر  
 وبالعكس والكفر كله مله واحدة عندنا يرث بعضهم بعضاً فالنصراني يرث اليهودي  
 واليهودي المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثله نصراني مات وله ابن  
 في الروم وابن في الهند لا يرث واحد منهما ولو مات مسلم وله ابن في الهند فانه يرثه  
 لانه لم يتباين الدارين والميراث لا يرث من احد وكذا المرتقة ومهل يرث المسلم  
 قال ابو حنيفة ان كان كسبها اكتسبه في حال الرقة يكون فيها وان كان كسبها في حال  
 يكون للورثة المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد الكسبان جميعاً الورثة المسلمين وقال النكاح  
 الكسبان جميعاً في فان كحق بدار الحرب مرتداً يقيم القاضى ماله بين ورثته كانه ميت  
 والمجوسي يرث بالنسب والولاء بنكاح بقى عليه بعد الاسلام والنسب فيها بينهم ثبت  
 بالانكح الفاسق ومن يد الى الميت بنسبين ان كان احدهما لا يحجب الآخر يرث بهما جميعاً  
 وان كان لا يحجب ورثه بالحاجب مثاله اذا ترك ابنة عمه واحدهما اخوة لامة فله السدس  
 بالغرض والباقي بينهما بالعصوبة لان احديهما يحجب جهة موراثة لا يحجب بالآخرى مورث  
 وان ترك بنتي خالته واحدهما اخوة لامة فله المال كله فرضاً ورقة لان احديهما  
 قرابة يحجب الآخرى مورثت بالحاجبة والجميع في المجوس قرابتان لو انفردت في تخفيض  
 ورث احدهما مع الآخر بها بالنسب صورتهما مجوس تزوج امه فولدت بنتاً ثم ماتت  
 المجوس وماتت امه وترك ابنتها وهي بنت ابيها ايضا فميراث هذه البنت ميراث ابنت  
 نصفاً لانها بنت وسدساً لانها بنت الابن ولو مات المجوس وترك امه وهي امراة  
 فانه يرث بالامية ولا يرث بالزوجية ثم المحجود عن الميراث يحجب عن ميراث  
 وله ابوان واخوان فاحول يرثه ان الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان  
 اذ هما بالاب محجوبان والمجوس عن الميراث لا يحجب كالمجوس بالقتل والرق او اختلافاً  
 الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود انه فانه افترق  
 فيما زعم النخعي ان المجوس لا يحجب الحرمان ولكنه يحجب النقصان فعنه المسئلة  
 الى احد وثلاثين بناء على ظاهر هذا الاصل صورتهما زوجة وامه واخوان لامة  
 واختان لاب وامر وابن مجوس واحد الحرمان فعند عامة الصحابة لا يعمل هذه

لا يوجب القصاص في العمد  
 والكفارة في الخطاء  
 وكذا الاب اذا  
 قتل ابنه خطأ  
 يمنع الارث صح



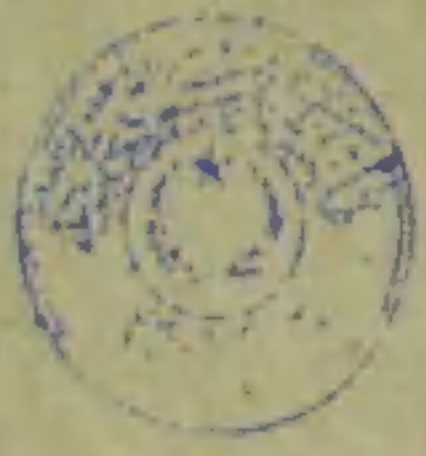
المسئلة الى سبعة عشر واصلا من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع على كل واحد  
 الابن المورث لا ينقصها حقها وعند ابن مسعود واصلا من اربعة وعشرين  
 لان الزوجة فرضها الثلث عنده اذ الابن المورث ينقصها حقها فعالت الى احدى  
 وثلاثين ومنها الجمل ترتيب الموت فانه لا يوارث بين الغرقى والموتقى  
 الهدى ويجعل كانهما معا ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل  
 او اكثر احدها رجل وضع ولده في غناء المسجد ليلا ثم اذ صبا كان في رجع  
 ليوقعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث  
 واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وينفقها على بيت المال ولا يرث احد  
 من صاحبه وثانيها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت ولا يعلم ولدها من غيره  
 لا يرثها واحد منهما ولا من صاحبه وثالثها حرة وائمة ولدت كل واحدة ولدا  
 في بيت مظلم ولا يعرف ولد الحرة من ولد الائمة لا يرث واحد منهما في نصف قيمة  
 لمولد الائمة ورابعها استأجر غرضه ومسلم طمرا واحدة لمولدهما فكبر ولا يعرف  
 ولد الصراي من ولد المسلم والولدان سلمان لا يرثان من ابويهما ولا كل منهما  
 من صاحبه وخامسها رجل له ابن من حرة وابن من امة للانسان ارضعتها طمرا  
 حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من ولد الائمة فها حيان وبس كل واحد منهما  
 قيمة لمولد الائمة ولا يرثان الفصل السادس في حكم المفقود والمجهول والخنثى  
 لا يرث المفقود ولا يورث عنه ما لم يثبت موته ببينة او بحضرة يعلم يقينا انه لا  
 يعيش اكثر من ذلك ووقت ابو حنيفة في ذلك في رواية الحسن عنه مائة وعشرين سنة  
 من ولادته وعند ابو يوسف مائة سنة وقد روي بعضهم بنسجين وبعضهم بسبعين وقال  
 بعضهم موقوف الى رأي القاضى فاذا مضت تلك المدة ورثه من كان حيا من ورثته  
 ولا يرث من مات قبله من المدة ولو مات مورثه في خلال فقهه وله وارث سواء  
 وان كان لا يجزئ كنه ينقص حقه يعطى اقل النصيب ويوقف الباقي وان كان يجزئ  
 لا يعطى اصلا ويوقف للجل نصيب اربع بنين عند ابو حنيفة وعند محمد ميراث اثنين  
 وهو رواية عن ابو يوسف وعند ابو حنيفة نصيب ابن واحد وعليه الفقه ولو كان  
 معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به  
 لا يعطى اصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الاقل ميراث ولد البعان وولد الزنا  
 من جهة الام لا غير وانها كسائر الاقهار ولا يكون عصبة والخنثى يرث من حيث  
 تبول فان بال منها فالجمل للاسبق وان كانا معا فهو مشكلا عند ابو حنيفة وعندهما  
 يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكلا عندهما ايضا والخنثى المشكلا اقل النصبين  
 وهو نصيب ابنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا ان يكون اسوء حاله ان يكون ذكرا  
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في يعتبر فيه الحال ان حاله المذكور وحاله الاخر  
 بيانه اذ امارت الرجل عن ابن وولد خنثى قال ابو حنيفة ثلثا مال الابن والثلث  
 للخنثى واختلف ابو يوسف ومحمد في قول الشافعي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر  
 وللابن المتبقين سبعة قال ابو يوسف للخنثى ثلثة من سبعة وللابن المتبقين اربعة  
 وطريقة ما هو الاقل مما اعطاه ابو يوسف ومحمد انه ان يضرب الثلثة التي يعطيه

من كل واحد

ابو يوسف

ابو يوسف في اثني عشر ما يعطيه منه محمد والحنيفة التي يعطيه منها محمد في سبعة فخرج  
 ما يعطيه منه ابو يوسف فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون  
 ثلاث مائة اثنا عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصار ثمانية ما يعطيه محمد خمسة  
 من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مائة سبعة يعطيه ابو يوسف من كل سبعة  
 ثلثة وخمس مائة ثلثة خمسة عشر يعطيه ابو يوسف خمسة عشر وثلاثين ومحمد من ستة  
 وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر منهما من ستة وثلاثين وهكذا اذكر العلماء  
 في كتبهم وفي هذا النوع نعت وكسر والاصح والاسلم ان يقول فاضرب مخرج ما يعطيه  
 ستة ابو يوسف وذلك سبعة فخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثني عشر يصير الجملة بعد  
 الضرب اربعة وخمسين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرنا  
 في المناسبات لا قرار الا نصبا اعني خذ ثلثة واضربها فيما ضربت السبعة فيه  
 وذلك اثني عشر وثلثة في اثني عشر وستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه ابو يوسف لو  
 اربعة وخمسين ثم ضرب خمسة في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها يصير خمسة  
 وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد لو تمت

بعون الملك الوهاب  
 وانا ارجو رحمة باجانه  
 وكرمه



Kitaplar  
 KISI. 244  
 HUSEYIN PISA  
 Yenikayit  
 244